



جمهورية مصر العربية

مَجْلَدُ التَّبَضُّعِ

المكتب الفني

مَجْلَدُ عَتَا

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثالثة والعشرون

العدد الأول : من يناير إلى مارس سنة ١٩٧٢

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي
١٩٧٢

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدوائر المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١)

الطلب رقم ٢ لسنة ٥٠ ق "رجال القضاء" :

(أ) قرار إداري . " ماهيته " . طلبات رجال القضاء . " ميعاد تقديم
الطلب " . التزام . " مصادر الالتزام " .

طلب الحكم بالأحقية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين
بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . إصابته
من قبيل طلبات الترقية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير
وهي بإرادة الإدارة . ما تصدره الإدارة في هذا الشأن من أوامر . هي مجرد
أعمال تحضيرية وليست قرارات إدارية . عدم تفيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه
في المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) نقل . موظفون .

مناط استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع
غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . هو العودة من مقر عملهم الأصلي
إثر العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ . هذا المناط شرط يتوقف عليه ثبوت حكم
الاستحقاق في أصله وفي بقاءه . تمكن أحد هؤلاء من العودة إلى مقر عمله
أو انقطاع عمله بهذا العمل لا تقضاء مدة الإجازة أو التنبؤ بالنقل إلى جهة أخرى . أثره .
وقف صرف الإعانة .

١ - إذا كان الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرف الإعانة
الشهرية المستحقة بالقرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ بواقع ٢٠٪
من راتبه الأصلي عن عمله بقطاع غزة في المدة من تاريخ عودته إلى أرض الوطن

في ١١/٩/١٩٦٧ حتى تاريخ إلغائها في ٣/٧/١٩٦٩ بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ، وكان هذا الطلب يعد من قبيل طلبات التسوية التي تقدم إستنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون ، وغير رهين بإرادة الإدارة ، مما مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية ، تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ، ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قرارا إداريا بمعناه القانوني ، ولا يتقيد الطعن عليه بالمبدأ المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس ، ويتعين رفضه .

٢ - مؤدى نص المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ - قبل إلغائه بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ - أن المناطق في استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة هو العودة من مقر عملهم الأصلي إثر العدوان الإسرائيلي الذي وقع في ٥/٦/١٩٦٧ ، وأن المشرع جعل هذا المناطق شرطا ملق على تحققه ثبوت حكم الاستحقاق في أصله وفي بقاءه ، ورتب على تخلفه بعد استحقاق الإعانة وقف صرفها ، متى استطاع من هاجر من هؤلاء العمال أن يعود إلى مقر عمله الأصلي فعلا ، أو أصبح في مقدوره أن يعود إليه بمجرد إزالة آثار العدوان لأن العلة في استحقاق العلاوة إنما هي رغبة المشرع في تخفيف الأعباء التي اقتضتها ظروف العدوان ، وفرضت عليهم الهجرة من ديارهم ومقر عملهم فإذا كان المانع من العودة إلى مقر عملهم الأصلي لا يرجع إلى الهجرة ، وإنما إلى انقطاع صلتهم بالعمل ، كما هو الشأن في حالة انقضاء مدة الإعارة أو التذب أو حالة النقل إلى جهات أخرى ، فإن الإعانة الشهرية تنتفي عنها ، وينتفي وجوب استحقاقها وقد نص المشرع على ذلك في المادة

(١) قاض ١٩٦٩/١٢/٣٠ مجموعة المكتب الفني . ص ٢٠ . ص ١١٣٠ .

السادسة من القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ التي تقضى بوقف صرف الإعانة الشهرية في حالة نقل العاملين العائدين من سيناء إعتباراً من أول الشهر لتالي التاريخ النقل وإذا كان الثابت أن القرار الصادر بتدب الطالب للعمل في قطاع غزة ينتهي في ١٩٦٧/٩/٣٠ ، وأنه عاد بعد العدوان الإسرائيلي إلى الوطن بتاريخ ١٩٦٧/٩/١١ ، فإنه يستحق الإعانة الشهرية عن هذه المدة ، ويكون ما يطلبه من أحقية للإعانة بعد انقضاء مدة الإغارة على غير أساس ، ويتعين رفضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ وكان رئيساً للنيابة العامة بدمهور تقدم بعريضة أودعها قلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ طلب فيها الحكم باستحقاقه للإعانة الشهرية الصادر بها القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ بواقع ٢٠٪ من مرتبه الأصلي في المدة من ١٩٦٧/٩/١١ تاريخ عودته إلى أرض الوطن حتى ١٩٦٩/٧/٣ تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ وبإلزام وزارة العدل بدفع الإعانة المستحقة له عن هذه المدة ، وقال بيانا لطلبه إن وزير العدل أصدر القرار رقم ١١١٥ لسنة ١٩٦٤ في ١٩٦٤/١٠/١٢ بتدبه للعمل قاضياً بالمحكمة العليا في قطاع غزة لمدة تنتهي في ١٩٦٥/٩/٣٠ ثم أصدر قراراً بتجديد المدة سنة أخرى وقراراً بتجديدها لسنة تالية تنتهي في ١٩٦٧/٩/٣٠ مع التصريح بشغل وظيفته حتى تنتهي مدة الإغارة ، وأنه بموجب قرار أصدره الحاكم العام لقطاع غزة شغل منصب النائب العام بالقطاع طوال مدة الإغارة ، وحدث أثناء وجوده أن وقع العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ وقامت السلطات اليهودية بأسره مع غيره من المصريين العاملين بالقطاع حتى أعادهم الصليب الأحمر إلى أرض الوطن في ١٩٦٧/٩/١١ ، ثم صدر بتاريخ ١٩٦٨/٧/٢٥ القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ بصرف إعانة شهرية

بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري للعاملين المدنيين الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة في ١٩٦٧/٦/٥ من تاريخ عودة كل منهم حتى إزالة آثار العدوان، أو عودة العاملين إلى مقر عملهم الأصلي بالمنطقة والقطاع، ورغم أن نص هذا القرار يشمل بعمومه جميع العاملين لتعويضهم عما أصابهم من صنت ومشقة ولا يقتصر على المعينين دون المتدربين أو المعارين منهم فإن وزارة العدل رأت صرف الإعانة إلى الطالب من تاريخ عودته إلى أرض الوطن في ١٩٦٧/٩/١١ حتى تاريخ انتهاء الإعارة في ١٩٦٧/٩/٣٠ مستندة في ذلك إلى فتوى صادرة من مستشار الدولة للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة جعلت مناط الأحقية في الإعانة الوجود في العمل بتاريخ ١٩٦٧/٦/٥ وبصفة غير عارضة في حين أن هذه الفتوى نسخت بفتوى لاحقة تجعل للطالب الحق في صرف الإعانة حتى تاريخ العمل بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ الذي قصر الإعانة على أبناء هذه المنطقة، إكفاً أن الموظف المؤقت لا يعتبر عمله عارضا وجميع العاملين بالقطاع متدربون أو معارون، ولا يوجد منهم معين يستحق الإعانة على النحو الذي تذهب إليه الوزارة، وانتهى من ذلك إلى طلب الحكم بطلانته. وقدمت وزارة العدل مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطلب شكلا لتقديمه بعد الميعاد على أساس أن الطالب علم علما يقينيا بقرار الوزارة بعدم منحه الإعانة الشهرية عند صرفه لمرتبه عن شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩ ولكنه لم يقدم طلبه بالظعن على هذا القرار إلا في ٢٦ يناير سنة ١٩٧٠ بعد مضي ميعاد الثلاثين يوما المحدد في المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية وطلبت في الموضوع رفض الطلب على أساس أن الإعانة لا تستحق إلا للعاملين بصفة دائمة. لأنهم وحدهم الذين يعودون إلى عملهم الأصلي طبقا للقرار الجمهوري الصادر بهذه الإعانة، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها برفض الدفع وبأحقية الطالب للإعانة حتى انتهاء إعارته لقطاع غزة في ١٩٦٧/٩/٣٠.

وحيث إن الدفع الذي أبدته وزارة العدل مردود بأن الطالب يهدف بطلبه إلى الحكم بأحقية في صرف الإعانة الشهرية المستحقة بالقرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ بواقع ٢٠٪ من راتبه الأصلي عن عمله بقطاع غزة

في المدة من تاريخ عودته إلى أرض الوطن في ١١/٩/١٩٦٧ حتى تاريخ إلغائها في ٣/٧/١٩٦٩ بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ، ولما كان هذا الطلب يعد من قبيل طلبات التسوية التي تقدم إستنادا إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإرادة الإدارة ، مما مؤداه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون ما تصدره الإدارة من أوامر وتصرفات بهذه المناسبة مجرد أعمال تنفيذية تهدف إلى تطبيق القانون على حالة الطالب ولا يكون هذا الإجراء من جانبها قرارا إداريا بمعناه القانوني ، ولا يتقيد الطعن عليه بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية ، فإن الدفع يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه لما كان القرار الجمهوري رقم ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ المنطبق على الدعوى الحالية قبل إلغائه بالقرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ ينص في مادته الأولى على أن تصرف إعانة شهرية بواقع ٢٠٪ من الراتب الأصلي الشهري للعاملين المدنيين الذين كانوا يخدمون بمنطقة سيناء وقطاع غزة في ٥/٦/١٩٦٧ وبالشروط الآتية (أ) تستحق هذه الإعانة من تاريخ عودة كل منهم من منطقة سيناء وغزة ويوقف صرفها بمجرد إزالة آثار العدوان أو عودة العاملين إلى مقر عملهم الأصلي بمنطقة سيناء وقطاع غزة (ب) لا يجوز الجمع بين هذه الإعانة ومقابل التهجير المنصوص عنه بقرار الوزير المقيم بمنطقة القناة رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ المشار إليه (ج) لا يجوز الجمع بين هذه الإعانة ومكافأة الميدان المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ المشار إليه . ومؤدى ذلك أن المناط في استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة هو العودة من مقر عملهم الأصلي إثر العدوان الإسرائيلي الذي وقع في ٥/٦/١٩٦٧ ، وأن المشرع جعل هذا المناط شرطا علق على تحققه ثبوت حكم الاستحقاق في أصله وفي بقائه ، ورتب على تخلفه بعد استحقاق الإعانة وقف صرفها متى استطاع من هاجر من هؤلاء العمال أن يعود إلى مقر عمله الأصلي فعلا ، أو أصبح في مقدوره أن يعود إليه بمجرد إزالة آثار العدوان لأن العلة في استحقاق العلاوة إنما هي رغبة المشرع في تخفيف الأعباء التي اقتضتها

ظروف العدوان، وفرضت عليهم الهجرة من ديارهم ومقر عملهم، فإذا كان المانع من العودة إلى مقر عملهم الأصلي لا يرجع إلى الهجرة وإنما إلى انقطاع صلتهم بالعمل كما هو الشأن في حالة انقضاء مدة الإعارة أو النذب أو حالة النقل إلى جهات أخرى، فإن الإعانة الشهرية تنتفي عنها وينتفي موجب استحقاقهم وقد نص المشرع على ذلك في المادة السادسة من القرار الجمهوري رقم ٩٣٤ لسنة ١٩٦٩ التي تقضى بوقف صرف الإعانة الشهرية في حالة نقل العاملين العائدين من سيناء إعتباراً من أول الشهر التالي لتاريخ النقل. إذ كان ذلك وكان الثابت أن القرار الصادر بنذب الطالب للعمل في قطاع غزة ينتهي في ١٩٦٧/٩/٣٠، وأنه عاد بعد العدوان الإسرائيلي إلى الوطن بتاريخ ١٩٦٧/٩/١١ فإنه يستحق الإعانة الشهرية عن هذه المدة ويكون ما يطلبه من حقية للإعانة بعد انقضاء مدة الإعارة على غير أساس ويتعين رفضه.

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٢)

الطلب رقم ٣ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" :

مرتبات . علاوات دورية .

رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين بمجملها من ١٤٠٠ — ١٨٠٠ ج ، وعلاوة ٧٥ ج سنويا بمقتضى القانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . عدم استحداث جديد في شأن مبدأ مريان العلاوة واستحقاقها . القاعدة في تحديد مبدأ مريان استحقاق العلاوة هي من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . هذه القاعدة كانت مقررة بالقانون ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ واستمر مريانها بعدة القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وهي التي هناها المشرع في القواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقوله " العلاوة المقررة بحسب القانون " .

القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية ، والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ وإن رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ١٤٠٠ ج إلى ١٨٠٠ ج وبعلاوة ٧٥ ج سنويا بدلا من مربوط الذي يبدأ من ١٣٠٠ ج إلى ١٧٠٠ ج وبعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين ، والذي كان مقررا بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ونص في الفقرة الأولى من القواعد الملحقه به على أن " يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر " . كما نص في الفقرة الثالثة من ذات القواعد على أن " كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون " . إلا أنه لم يستحدث جديدا بشأن تحديد مبدأ مريان تلك العلاوات واستحقاقها وقد اتفقت نصوص، هذه القواعد مع نصوص القواعد الملحقه بجدول المرتبات

الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، كما أن القاعدة السابق تقريرها بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ ، والتي جرى قضاء هذه المحكمة (١) على سريانها أيضا بعد نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ رغم عدم النص عليها صراحة فيه ، وهي تحديد سريان العلاوة بالنسبة للمستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار هي بذاتها القاعدة التي عناها المشرع أيضا في الفقرة الثالثة من القواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقوله : ” العلاوات المقررة بحسب القانون ” والتي لم ير حاجة للنص عليها بعد أن استقر الرأي على إعمالها ، لما تستهدفه من تحقيق للمساواة ، وحفظ للأقدمية بين المستشارين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الأوراق — تحصل في أن السيد المحامي العام تقدم إلى هذه المحكمة في ١٩٦٩/٢/٢٣ بطلب قيد برقم ٣ سنة ٣٩ ق ” رجال القضاء ” التمس فيه الحكم باستحقاقه لعلاوته الدورية اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٩ وصرف العلاوة المستحقة له من هذا التاريخ ، وقال في بيانه إنه عين مستشارا بمحاكم الاستئناف بطريق الترقية بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٧/٩/٢١ اعتبارا من ١٩٦٧/٨/٢٩ ، وإذ استحق علاوته الدورية السابقة في ١٩٦٧/١/١ فكان من المقرر أن يستحق علاوته الدورية التالية في ١٩٦٨/١/١ ، ولكن القانون رقم ٣٤ سنة ١٩٦٧ قد أنحر استحقاقها سنة أخرى عند الترقية أى في ١٩٦٩/١/١ ولقد تبين في ١٩٦٩/٢/١ عند صرف مرتبه عن شهرين سنة ١٩٦٩ أن الوزارة لم تصرف له علاوته الدورية ، ولما استفسر منها عن سبب ذلك علم أن علاوته

(١) نقض ١٩٦٠/٦/٢٨ بمجموعة المكتب الفني . ص ١١ . ص ٢٩٠

الدورية لن تستحق إلا في ٢٩/٨/١٩٦٩، وإذ كان ما تجرى عليه الوزارة من أن العلاوة الدورية بالنسبة لمن يعين في وظيفة مستشار أو محام عام لا تستحق إلا بعد مضي سنة من تاريخ تعيينه في هذه الوظيفة ولو كان التعيين بطريق الترقية دون اعتبار لتاريخ استحقاقه لعلاوته الدورية السابقة ينطوي على مخالفة للقانون (١) إذ نص قانون السلطة القضائية على استحقاق القضاة وأعضاء النيابة لعلاوتهم الدورية سنوياً من تاريخ التحاقهم بالخدمة استثناء من حكم المادة ٣٥ فقرة ٣ من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ الخاص بنظام العاملين المدنيين في الدولة (٢) ولأن ما أقيم عليه حكم النقض الصادر في ٢٨/٦/١٩٦٠ ليس له ما يبرره إذ من غير المعقول تفسير قانون السلطة القضائية وهو قانون خاص قصده إعطاء مزايا للقضاة على خلاف ما قصده المشرع بالقانون العام وهو قانون العاملين بالدولة، هذا فضلاً عن أن القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ قد ألغى القانونين رقمي ٥٦ سنة ٥٩، ٤٧، ٤٩ سنة ٤٩ كما ألغى القانون رقم ٢٢١ سنة ١٩٥٥ الذي ارتكن إليه حكم النقض السابق وجعل نهاية مربوط مرتب رئيس المحكمة ورئيس النيابة متداخلاً في مربوط مرتب المستشار والمحامي العام، مما يؤدي إلى وجود تفاوت بين مرتبات المستشارين المعيّنين في قرار واحد، بل وقد يزيد مرتب المستشار الحديث منهم عن مرتب زميله السابق عليه في الترتيب أو الترقية وهو ما ينتفي معه علة المساواة التي قال بها الحكم المذكور، وانتهى إلى القول بأن المقصود بعبارة "علاوة ٧٥ ج" وعبارة "بحسب القانون" الواردتين في قانون السلطة رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ هو استحقاق العلاوة بعد مضي سنة من تاريخ استحقاق العلاوة السابقة، وهي القاعدة العامة التي أصبحت مطبقة بالنسبة لكل العاملين بالدولة سواء منهم من كان بمرتب ثابت قبل صدور القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٤ ثم أصبح بمرتب متدرج بالقانون الآخر. وطلبت وزارة العدل رفض الطلب استناداً إلى أن القانون رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ شأنه شأن القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ لم يستحدث جديداً بالنسبة لتحديد مبدأ سريان علاوة المستشارين واستحقاقها، إذ نص في البند الثالث من القواعد الملحقة بمجدول المرتبات على أن كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون وهذا النص يماثل تماماً نص الفقرة الثانية من القواعد الملحقة بمجدول المرتبات الوارد بالقانون رقم ٥٦

سنة ١٩٥٩ ، وإذا أكدت محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩٦٠/٦/٢٨ أن علاوة المستشار تحتسب من تاريخ تعيينه في وظيفة مستشار دون اعتداد بتاريخ آخر علاوة منحت له قبل تعيينه في هذه الوظيفة فإن الطلب يكون على غير أساس ، وقدمت النيابة العامة ثلاث مذكرات أبدت فيها الرأي بتأييد الطالب في طلبه .

وحيث إن هذا الطالب في غير محله ، ذلك أن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية والمعمول به من تاريخ نشره في ١٩٦٥/٧/٢٢ وإن رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين ومن في حكمهم وجعلها تبدأ من ٤٠٠ ج إلى ١٨٠٠ ج وبعلاوة ٧٥ ج سنويا بدلا من المرتب الذي يبدأ من ١٣٠٠ ج إلى ١٧٠٠ ج بعلاوة ١٠٠ ج كل سنتين ، والذي كان مقررا بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ المعدل للقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ونص في الفقرة الأولى من القواعد الملحقة به على أن " يسرى هذا الجدول على رجال القضاء والنيابة العامة العاملين وقت العمل بهذا القانون دون حاجة إلى إجراء آخر " كما نص في الفقرة الثالثة من ذات القواعد على أن " كل من يعين في وظيفة من الوظائف المرتبة في درجات ذات مبدأ ونهاية يمنح أول مربوط الدرجة من تاريخ التعيين على أن يمنح العلاوات المقررة بحسب القانون " إلا أنه لم يستحدث جديدا بشأن تحديد مبدأ سريان تلك العلاوات واستحقاقها ، وإذا إتفقت نصوص هذه القواعد مع نصوص القواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، وكانت القاعدة السابق تقريرها بمقتضى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ والتي جرى قضاء هذه المحكمة على سريانها أيضا بعد نفاذ القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ رغم عدم النص عليها صراحة فيه ، وهي تحديد سريان العلاوة بالنسبة للمستشارين من تاريخ تعيينهم في وظيفة المستشار هي بذاتها القاعدة التي عنها المشرع أيضا في الفقرة الثالثة من القواعد الملحقة بجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقوله " العلاوة المقررة بحسب القانون " والتي لم ير حاجة للنص عليها بعد أن استقر الرأي على إعمالها لما تستهدفه من تحقيق للمساواة وحفظ للأقدمية بين المستشارين إذ كان ذلك فإن الطالب يستحق علاوته الدورية في ١٩٦٩/٨/٢٩ لافي ١٩٦٩/١/١ وبالتالى يكون طلبه على غير أساس .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(٣)

الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" :

(أ ، ب ، ج ، د) أقدمية . اختصاص . طلب . "الصفة في الطلب" .
دفع .

(أ) ورود الطلب على تحديد أقدمية الطالب قالبة لزملائه في قرار تعيينه . إندواجه
في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعاقبة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة
النقض بالفصل فيه . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

(ب) حق الطالب في تحديد أقدميته بالنسبة لزملائه السابق تعيينهم لا ينشأ إلا بصور
القرار بتعيينه .

(ج) وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء
والنيابة العامة .

(د) الباحثون الحاملون على إجازة انقضاء الشرح والشهادة العالية أو العالمية من
الأزهر الموجودون في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة
للهيئة العامة بوزارة العدل أو بالحاكم في تاريخ العمل بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٥ .
جواز تعيينهم في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام
للأحوال الشخصية . ترتيب الأقدمية بينهم يكون بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم
في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها . لوجه الفاضلة بين من عين منهم بقرار
سابق ثم رقي إلى وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ومن عين من بعد
بقرار لاحق في الوظائف المشار إليها .

١ — إذا كان الطلب لا ينصب على القرار الصادر بتعيين الطالب ، أو القرار السابق بتعيين زملائه ، وإنما ينصب على تحديد أقدميته تالية لهم في قرار تعيينه ، وهو يندرج في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم ، ولا يعتبر من القرارات التي لا يجوز الطعن فيها . وقد وردت على سبيل الحصر استثناء من هذا الأصل بنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، فتكون هذه المحكمة صاحبة الاختصاص دون غيرها بالفصل فيه .

٢ — حق الطالب في تحديد أقدميته بالنسبة لزملائه السابق تعيينهم لا ينشأ إلا بصدر القرار بتعيينه . وإذا كان الثابت أن هذا القرار قد صدر بتاريخ ١٣/٩/١٩٦٩ وقدم الطلب الحالي بتاريخ ٧/١٠/١٩٦٩ فإنه يكون قد قدم في الميعاد .

٣ — وزير العدل هو الرئيس الإداري المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها . وهو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة . وإذا كان الطالب قد اختصم وزير العدل بصفته في طعنه على القرار الجمهوري في شأن تحديد أقدميته بين زملائه ، فإنه لا يكون قد رفع الطلب على غير ذي صفة ، ومن ثم يكون الدفع بعدم القبول في غير محله ، ويتعين رفضه .

٤ — إذ أجاز القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية بنص المادة الثامنة من مواد إصداره " تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي وأشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودين في الخدمة بولايات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم في تاريخ العمل بهذا القانون في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية ، وذلك بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم " فإن لازم هذا النص ومقتضاه أن يكون ترتيب الأقدمية بين هؤلاء الباحثين بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها ، ولا مجال لترتيب أقدميتهم في وظيفة أعلى منها في الدرجة . ولا وجه للمفاضلة بين الباحثين

بعضهم البعض إذا عين هذا البعض بقرار سابق ، وصدر قرار بترقيتهم إلى وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة قبل تعيين البعض الآخر في الوظائف التي أوردتها هذا النص على سبيل التحديد والحصر استثناء من أحكام المادتين ٤٥ بند ٣ / ١٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٧ تقدم الأستاذ بعريضة إلى قلم كتاب هذه المحكمة ضد وزير العدل بصفته طلب فيها الحكم بإسناد أقدميته في تعيينه وكيلا للنائب العام للأحوال الشخصية إلى ما قبل الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي المعين بالقرار ١٢٧٢ في ١٩٦٥/١٢/٩ وما يترتب على ذلك من آثار ، وقال بيانا لطلبه إنه حصل على الشهادة العالمية من الأزهر سنة ١٩٤٣ ، ومن كاتبا بالحاكم الشرعية في نوفمبر سنة ١٩٥٣ وباحثا فنيا في ١٩٦٢/٨/٢٢ ثم صدر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩ قرار وزير العدل بتعيين وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية تضمن تعيين الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي وآخرين من الباحثين في النيابة وفي وزارة العدل ، ولم يتضمن تعيينه رغم أنه سابق في الترتيب على الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي وأقدم منهم جميعا في التعيين بالحاكم الشرعية ، وطعن في هذا القرار أمام مجلس الدولة فحكم بعدم الاختصاص ، كما تظلم منه لدى مجلس القضاء الأعلى إلا أن التفتيش القضائي لم يرفع تظلمه إليه ، وصدر بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٣ قرار جمهوري بتعيينه وكيلا للنائب العام للأحوال الشخصية . وإذا جاء هذا القرار خلوا من اسناد أقدميته إلى ما قبل الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي المعين بالقرار السابق ولم يراع أقدميته عليه في وظيفته السابقة فإنه يكون قد خالف القانون ، وانهى من ذلك إلى طلب الحكم له بطلانه ، ودفعت وزارة

العدل بعدم قبول الطالب لأنه فى حقيقة طعن فى القرار الصادر بتعيينه يخرج عن ولاية هذه المحكمة طبقا لنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥، ولأن الطعن فى قرار تعيين الأستاذ أحمد فهمى الشبراخيتى الصادر بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٩ لم يرفع إلا فى ١٩٦٩/١٠/٧ بعد مضى الميعاد، هذا إلى أن الطعن رفع على غير ذى صفة، إذ وجه إلى وزير العدل ولم يوجه إلى رئيس الجمهورية الذى أصدر القرار المطعون فيه، وطلبت الوزارة احتياطيا رفض الطلب موضوعا استنادا إلى أن الأستاذ أحمد فهمى الشبراخيتى صدر بتعيينه قرار سابق لا يجوز المساس به، وأن المشرع جعل التعيين جوازا للوزارة، كما جعل مدة الخدمة والكفاية أساسا للمفاضلة فى تحديد أقدمية الباحثين عند تعيينهم، وبالجلسة المحددة لنظر هذا الطلب تمسك الطرفان بطلباتهما، وصممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته فى مذكرتها برفض الدفع، وعدلت عن رأيها فى الموضوع، وقررت أن أقدمية الطالب لا تحدد إلا بين زملائه فى وظيفة وكيل للنائب العام وقت تعيينه .

وحيث إن الدفع المبدى من وزارة العدل مردود بأن الطلب لا ينصب على القرار الصادر بتعيين الطالب أو القرار السابق بتعيين زملائه وإنما ينصب على تحديد أقدميته تالية لهم فى قرار تعيينه وهو يتدرج فى طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم، ولا يعتبر من القرارات التى لا يجوز الطعن فيها وقد وردت على سبيل الحصر استثناء من هذا الأصل بنص المادة ٩٠ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فتكون هذه المحكمة صاحبة الاختصاص دون غيرها بالفصل فيه، وإذا كان حق الطالب فى تحديد أقدميته بالنسبة لزملائه السابق تعيينهم لا ينشأ إلا بصدر القرار بتعيينه، وكان الثابت أن هذا القرار قد صدر بتاريخ ١٩٦٩/١/١٣ وقدم الطلب الحالى بتاريخ ١٩٦٩/١٠/٧ فإنه يكون قد قدم فى الميعاد، إذ كان ذلك وكان وزير العدل هو الرئيس الإدارى المسئول عن أعمال الوزارة وإدارتها وهو صاحب الصفة فى خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة، فإن الطالب وقد اختصم وزير العدل بصفته فى طعنه على القرار الجمهورى فى شأن تحديد أقدميته بين زملائه لا يكون قد رفع الطلب على غير ذى صفة، ولما تقدم يكون الدفع بعدم القبول فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه عن الموضوع فإن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية إذ أجاز بنص المادة الثامنة من مواد إصداره "تعيين الباحثين الحاصلين على إجازة القضاء الشرعي والشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودين في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم في تاريخ العمل بهذا القانون ، في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية وذلك بمراعاة مدد خدمتهم وكفائتهم" فإن لازم هذا النص ومقتضاه أن يكون ترتيب الأقدمية بين هؤلاء الباحثين بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها ، ولا مجال لترتيب أقدميتهم في وظيفة أعلى منها في الدرجة ، ولا وجه للمفاضلة بين الباحثين بعضهم البعض إذا عين هذا البعض بقرار سابق وصدر قرار بترقيتهم إلى وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة قبل تعيين البعض الآخر في الوظائف التي أوردها هذا النص على سبيل التحديد والحصر استثناء من أحكام المادتين ٤٥ بند ٣ ، ١٢٣ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . إذ كان ذلك ، وكان الثابت من كتاب الفتش القضائي للنيابة العامة أن الطالب عين بالقرار الجمهوري رقم ١٦٣٦ في مقدمة وكلاء النائب العام بتاريخ ١٣/٩/١٩٦٩ وأن القرار الوزاري رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٦٦ تضمن ترقية السادة أحمد فهمي الشبراخيتي وعبد العظيم عبد الهادي عبده ومحمد محمود بدير إلى وكلاء للنائب العام من الفئة الممتازة ، وكانت هذه الترقية تحول دون المفاضلة بينهم وبين الطالب الذي عين بعد ذلك في وظيفة وكيل للنائب العام ، فإن النعي على القرار المطعون فيه بخالفة القانون لخلوه من إسناد أقدمية الطالب إلى إما قبل الأستاذ أحمد فهمي الشبراخيتي يكون على غير أساس .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المنتشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، ودفوية السادة
المستشارين : عباس حلي عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، وأحمد
فتحي مرمي .

(٤)

الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إستيلاء ” المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ . المعارضة في التقدير .
اختصاص بلجان المعارضة في التقدير “ . اختصاص . خصومة .

الجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، لفصل في معارضا
تقدير قيمة الأشياء المحتوى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا
قضائيا معينا . فصلها في الخلاف على التقدير فصل في خصومة .

(ب) اختصاص ” اختصاص المحكمة الابتدائية . الاختصاص بنظر
الطعون في قرارات اللجان المنشأة طبقا للمرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ “
إستيلاء .

اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا لقادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥
سنة ١٩٤٥ بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات اللجان التي أنشأها هذا
المرسوم بقانون لفصل في تقدير قيمة الأشياء المحتوى عليها . اقتصار ولايتها ،
على نظر الطعن الموجه إلى قرارات هذه اللجان . عدم جواز طرح ما لم يسبق
عرضه على اللجنة أمام المحكمة .

(ج) إستئناف . ” الأحكام الجائز إستئنافها “ . إستيلاء . ” المرسوم بقانون ٩٥
سنة ١٩٤٥ “ . اختصاص . ” اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر
الطعون في قرارات اللجان المنشأة طبقا للمرسوم بقانون ٩٥

سنة ١٩٤٥ . حكم . "الطعن في الحكم . الأحكام الجائز الطعن فيها" . فوائد .

إنحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية — عند المنازعة في تقدير اللجنة — في التعويض وفي طلب الحكم بالفوائد التأخيرية . تجارز لإختصاصها . جواز إستئنافه . إنتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المبتدأة التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .

١ — يبين من نصوص المواد من ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، أن اللجنة التي أنشأها القانون المذكور للفصل في المعارضات الخاصة بتقدير قيمة الأشياء المستولى عليها ، وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بشأن هذا التقدير ، وأن هذا الفصل يعتبر فصلا في خصومه .

٢ — تختص المحكمة الابتدائية وفقا لنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات اللجان التي أنشأها هذا القانون . وولايتها في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون ، ولا تتعدى النظر فيما إذا كان قرار اللجنة قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له ، مما يقتضى ، أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة ، وأصدرت قرارا فيه ، لا يجوز طرحه إبتداء أمام المحكمة .

٣ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطلبات التي طرحت فعلا على اللجنة التي أنشأها القانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، وأصدرت قرارها فيه ، انحصرت في المنازعة في تقدير التعويض عما تم الإستيلاء عليه دون المطالبة أمام اللجنة بالفوائد وقدرت اللجنة التعويض شاملا جميع النفقات ، وإذا لم تقتصر المنازعة أمام المحكمة الابتدائية على تقدير اللجنة للتعويض فحسب ، بل طلب الحكم بالفوائد التأخيرية وقضت المحكمة بتلك الفوائد ، فإنها بذلك تكون قد جاوزت اختصاصها بقضاؤها في طلب لم يكن معروضا على اللجنة فعلا ، ولم تفصل فيه ، ويكون قضاؤها فيه

قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ، ذلك أن انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المعارضات في قرارات لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ، ووفق ما تقضى به المادة ٤٨ من القانون مالف البيان ، إنما تقتصر على ما طرح على هذه اللجنة دون غيره من طلبات مبتدأة طرحت لأول مرة على المحكمة الابتدائية. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنة استولت بمقتضى الأمر رقم ٦٢٥ سنة ١٩٥٧ الصادر من وزير الحربية على ثلاث غرف تبريد مملوكة لشركة المطعون ضدها وإذا اختلف الطرفان في تقدير قيمتها بأن قدرتها المطعون ضدها بمبلغ ٢١٧٧٠ جنيه بينما قدرتها الطاعنة بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه فقد أحيل الخلاف إلى لجنة التقدير طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ وبتاريخ ١٩٦٠/١٠/٢٩ قدرت اللجنة التعويض بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه شاملا جميع البعثات . عارضت الشركة المطعون ضدها في قرار اللجنة أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيمت المعارضة برقم ٩١٤ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى ، وطلبت تعديل التقدير إلى مبلغ ٢١٧٧٠ مع الفوائد القانونية . وبتاريخ ١٩٦٦/٥/١٥ قضت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه إلى مبلغ ١٣١٦٩ ج و ١٠٠ م مع الفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى السداد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١١٥ سنة ٨٣ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٨ قضت بعدم جواز الاستئناف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت

النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم المطعون فيه وبالحالسة المحددة انظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الشركة المطعون ضدها لم تطلب أمام لجنة التقدير فوائد عن مبلغ التعويض، بل قصرت طلباتها أمام تلك اللجنة على المطالبة بمبلغ ٢١٧٧٠ جنيه كتعويض عن غرف التبريد المستولى عليها وقد قدرت لجنة التقدير التعويض بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه، وبذلك يقتصر بحث المحكمة الابتدائية على ما إذا كان هذا التقدير متفقاً مع أحكام المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ أم يخالفها، وفي هذا النطاق يكون حكمها الصادر في المعارضة غير قابل لأي طعن، أما إذا جاوزت المحكمة هذا النطاق وفصلت في طلب لم يكن معروضاً على لجنة التقدير، فإنها تكون قد جاوزت ولايتها، ويقبل حكمها في ذلك الطعن عليه بالإستئناف، وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الإستئناف عن شق الفوائد قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه يبين من نصوص المواد ٤٣ إلى ٤٦ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ أن اللجنة التي أسسها القانون المذكور للفصل في المعارضات الخاصة بتقدير قيمة الأشياء المستولى عليها وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية، إلا أن المشرع قد حولها اختصاصاً قضائياً معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بشأن هذا التقدير، وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة، وتختص المحكمة الابتدائية وفقاً لنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات تلك اللجان، فولايتها في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون، وولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقاً لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له، مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قراراً فيه لا يجوز طرحه ابتداءً أمام المحكمة، ولما كانت طلبات المطعون ضدها — وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه — وهي التي طرحت فعلاً على اللجنة وأصدرت قرارها فيها انحصرت في المنازعة في تقدير التعويض عن غرف التبريد المستولى عليها على أساس أنها

تساوى ٢١٧٧٠ جنيهه لا ٩٠٠٠ جنيهه ، كما قدرته الطاعنة دون أن تطالب المطعون ضدها أمام اللجنة بالفوائد، وقد رت اللجنة التعويض بمبلغ ٩٠٠٠ جنيهه شاملا جميع النفقات ، وإذ لم تقتصر المطعون ضدها عند المنازعة في تقدير اللجنة أمام المحكمة الابتدائية على التعويض فحسب بل طلبت الحكم بالفوائد التأخيرية فقضت المحكمة بتلك الفوائد فلإنها بذلك تكون قد جاوزت اختصاصها بقضاؤها في طلب لم يكن معروضا على اللجنة فعلا ولم تفصل فيه ، ويكون قضاؤها فيه قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة ، ذلك أن إنتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في المعارضات في قرارات لجان التقدير المنصوص عليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ ووفق ما تنقضى به المادة ٤٨ من القانون سالف البيان إنما تقتصر على ما طرح على هذه اللجنة دون غيره من طلبات مبتدأة طرحت لأول مرة على المحكمة الابتدائية ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وحامد رمزي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٥)

الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٣٣ القضائية :

(أ) ضرائب . . " رسم الدمغة " . رسوم . تقادم . " تقادم
مسقط " .

مدة سقوط حق الخزاة في المطالبة برسم الدمغة . تبدأ من تاريخ ضبط المحرر
أو استعماله . لا أهمية لتاريخ تحريره .

(ب) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . نقل برى .

خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي ،
طالما أن نقل البضائع مقابل أجر . سواء كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه
أو يعهد بها إلى غيره .

(ج) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم .

استهلاك التيار الكهربائي . خضوعه لرسم الدمغة . سواء كانت الكهرباء من إنتاج
صاحبها أو موردة إليه من الغير .

(د) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . حكم . " تسبيب الحكم " .

استناد المحكمة في فرض الرسم على الإعلان المضيء إلى ماورد بتقرير مأمور الضرائب
القاحص من أن الإعلان المضيء مقام أمام مبنى الشركة . لا يجب .

(هـ) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . نقل برى .

صورة العقد المضادة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي . هي الصورة المرفقة عليها
من المتعاقدين الآخرين وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد
وتحمل توقيعها دون توقيع المتعاقد الآخر . لا تخضع للرسم .

(و) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . حكم . " قصور " .

عدم بيان الحكم ما إذا كانت صورة العقد مضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء حتى يستحق عليها رسم الدمغة . قصور .

(ز) تقادم . " قطع التقادم " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . تقض .

بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية . لا تخضع لرقابة محكمة التقض .

١ - تنص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة على أنه " يسقط حق الخزانة في المطالبة بأداء الرسوم والتعويضات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون بمضى خمس سنوات ، وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى المحررات الخاضعة للرسوم من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه " . وهو نص صريح في أن مدة التقادم بالنسبة للمحررات الخاضعة لرسم الدمغة تبدأ من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه . مما مفاده أن تاريخ تحرير هذه الأوراق لا صلة له ببداية سريان مدة تقادم الضريبة .

٢ - مؤدى نص المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع أخضع لرسم الدمغة استمارات النقل " البوالص " وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التي حددتها تلك المادة بوصف هذه المحررات صكوكاً تثبت عمليات النقل في حد ذاتها ، وتبين وجوه الإنفاق المنصرفة في هذه العمليات ، فيحدد وعاء الرسم بالاستهلاكات الخاصة للمول ، يؤيد ذلك أن المادة حددت سعر الرسم الدمغة يتناسب تدريجياً مع أجرة النقل ، مما مفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة محددة من مبلغ الاتفاق الخاص . ولا محل للتحدى بما ورد في نص المادة من صدور هذه المحررات من " أي متعهد نقل " لأن إطلاق اللفظ على هذا النحو ، لا يستوجب أن تكون هذه الاستمارات صادرة ممن يمتن عملية النقل ، وإنما يكفي لاستحقاق الرسم أن يتم النقل مقابل أجر ، ودون اعتداد بما إذا كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى سواه .

٣ — ينص البند السابع من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أنه "يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره مليمان من كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للاضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية" .. ومؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) أن الاستهلاك الذاتى للكهرباء هو الواقعة المنشئة للرسم ، وأن المناط فى استحقاق الرسم هو مجرد الاستهلاك فى ذاته ، دون تفرقة بين ما إذا كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير .

٤ — تقضى المادة المباشرة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بأن اللوحات واللفظ المضاء أو غير المضاء المبينة لنوع نشاط أو تجارة أو صناعة أو اسم المحل المعلقة أو المنقوشة ، تعفى من الرسم إذا كانت داخل المحل ، أما إذا كانت خارجه فلا تعفى منه إلا إذا كانت غير مضاءة ، وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استندت فى فرض الرسم على الإعلان المضىء إلى ما ورد بتقرير المأمور انفاحص من أن ذلك الإعلان مقام أمام مبنى الشركة ويضاء أثناء الليل ، وإذ وجدت المحكمة فى هذا التقرير ما يكفى لاقتناعها بالرأى الذى انتهت إليه ، فإن النعى على الحكم — بالإخلال بحق الدفاع — يكون على غير أساس .

٥ — مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(٢) أن المقصود بصورة العقد المضاء التى يستحق عليها رسم الدمغة النوعى المقرر على الأصل ، هو تلك الصورة المضاءة من التعاقد الآخر ، وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور ، فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعى الصور التى يحتفظ بها التعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع التعاقد الآخر . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أخضع صور إشعارات تسليم البضائع المنقولة عن طريق النهر أو بوسائل النقل البرى لرسم الدمغة النوعى ، إستنادا إلى أنها موقعة من العملاء الذين تسلموا البضاعة أو من السائقين الذين تولوا نقلها ، وكانت الصور الموقعة عليها من العملاء التى احتفظت بها الشركة — وهى موضوع النزاع —

(١) نقض ١٩٦٢/١/٢٤ مجموعة المكتب الفنى ص ١٣ ص ٨٤ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١١/٢٩ مجموعة المكتب الفنى ص ١٨ ص ١٧٥٦ .

تعتبر دليلا على استلامهم البضاعة ، فإنه يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل .

٦ — إذا كان الحكم قد اكتفى للتدليل على استحقاق رسم الدمغة على صور أوامر التوريد ، بأن الشركة قد احتفظت بهذه الصور ممضاة ، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الصور ممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، حتى يستحق عليها الرسم ، وهو ما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة النزاع ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد عاره قصور يبطله .

٧ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع التقادم هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرعاية محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة المالية والصناعية المصرية أقامت ضد مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٩ تجارى أمام محكمة طنطا الابتدائية انتهت فيها إلى طلب الحكم بأحققتها في استرداد مبلغ ٤١٩٥ ج و ٨٤٢ م ، وقالت تبياناً لدعواها إنه بتاريخ ١٧ من فبراير طالبتها مأمورية ضرائب كفر الزيات بتسديد المبلغ آتف الذكر قيمة رسوم الدمغة المستحقة على مصنعها بالنسبة لصور أوامر التوريد وإشعارات التسليم وبوالص الشحن واستهلاك التيار الكهربائى ، وذلك عن الفترة من سنة ١٩٥١ حتى نهاية سنة ١٩٥٨ ، وبالنسبة للإعلان المضىء خلال المدة من أبريل ١٩٥٨ حتى أبريل ١٩٥٩ ، وإذا لا تستحق مصلحة

الضرائب رسوم الدمغة المطالب بها ، هذا إلى أن حقها في المطالبة بهذه الرسوم قد سقط بالتقادم بالنسبة لصور أوامر التوريد وإشعارات التسليم وبوالص الشحن عن المدة حتى ١٦ من فبراير ١٩٥٩ وبالنسبة لاستهلاك التيار الكهربائي عن المدة حتى يناير ١٩٥٤ ، كما أن المأمورية أجرت تفتيشا على أعمال الشركة وحددت رسوم الدمغة المستحقة عليها حتى أكتوبر ١٩٥٦ بمبلغ ٣٥٦ ج و ٦٦٥ م فقامت بدفعه ، وإذا اضطرت الشركة لتسديد الرسوم المطالب بها درءا لإجراءات التنفيذ الجبرى ومن حقها أن تسترد ما دفعته بغير وجه حق ، فقد أقامت دعواها بطلباتها مألوفة البيان ، وبتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٦١ حكمت المحكمة بسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة برسم الدمغة بالتقادم بالنسبة لاستهلاك التيار الكهربائي عن المدة حتى آخر يناير ١٩٥٤ وبإلزامها بأن ترد للشركة مبلغ ٣٧٥ ج و ٦٥٢ م و برفض الدعوى فيما عدا ذلك . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٧ لسنة ١١ ق تجارى طنطا ، كما استأنفته المصلحة بالاستئناف رقم ٤٩ لسنة ١١ ق تجارى طنطا ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٦ من فبراير ١٩٦٣ برفض الاستئنافين وبتأييده الحكم المستأنف . طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ١٤٢ لسنة ٣٣ ق ، كما طعنت فيه مصلحة الضرائب وقيد طعنها برقم ١٦٣ لسنة ٣٣ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين وأبدت الراى في الطعن الأول بنقض الحكم نقضا جزئيا فيما يتصل بالبندين الأولين من السبب الثانى وفى الطعن الثانى برفضه ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعنين قررت المحكمة ضم الطعن الثانى إلى الطعن الأول ليصدر فيهما حكم واحد للإرتباط ، وتمسكت النيابة برأياها السابق .

عن الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٣ ق :

حيث إن هذا الطعن أقيم على سببين تنعى الشركة بالسبب الأول منهما أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الدفع بالتقادم بالنسبة لصور أوامر التوريد وإشعارات التسليم وبوالص الشحن على سند من القول بأن مدة التقادم وفق المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لا تبدأ إلا من تاريخ ضبط

هذه المحررات الحاصل في ٢١ من يناير ١٩٥٩ ولم تكن هذه المدة قد اكتملت عند المطالبة بالرسم في ١٧ من فبراير ١٩٥٩ ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه تقضى بأن تؤدي رسوم الدمغة بلمصق الطوابع وإلغائها أو بطريق الختم ، وإذ يتم هذا الإجراء في وقت معاصر لتحرير هذه الأوراق فإن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة والتي تبدأ منها مدة التقادم هي وقت تحريرها ، وإذ طالبت مصلحة الضرائب في ١٧ فبراير ١٩٥٩ بالرسم عن هذه المحررات فإن حقها يكون قد سقط في المطالبة به حتى ١٦ من فبراير ١٩٥٤ ، ولا محل للاستناد إلى المادة ٢٣ آتفة الذكر لأن الأوراق خالية من ثبوت تحرير محضر بضبط هذه المحررات علاوة على أن المقصود بالضبط في معنى هذه المادة أن تكون المحررات مخفاة عن المصلحة ، الأمر الغير متحقق في واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دمغة تنص على أنه " يسقط حق الخزانة في المطالبة بأداء الرسوم والتعويضات المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون بمضى خمس سنوات ، وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى المحررات الخاضعة للرسوم من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه ... " وكان هذا النص صريحاً في أن مدة التقادم بالنسبة للمحررات الخاضعة لرسم الدمغة تبدأ من اليوم الذي ضبطت أو استعملت فيه ، مما مفاده أن تاريخ تحرير هذه الأوراق لا صلة له ببدء سريان مدة تقادم الضريبة ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد رد على دفع الشركة بالسقوط في هذا الخصوص بقوله " .. أما عن الرسوم المستحقة على صور وأوامر التوريد وإشعارات التسليم وبوالص الشحن فالادعاء بسقوط حق مصلحة الضرائب فيها على غير أساس إذ الثابت بأوراق الدعوى وملف الرسم المنظم أن هذه المحررات لم يكتشف أمرها وضبطت وحصر عددها عن المدة من ١٩٥١ حتى ١٩٥٨ إلا بتاريخ ٢١ من يناير ١٩٥٩ ، وعلى ذلك فلا تبدأ مدة التقادم بالنسبة لها إلا من ذلك التاريخ ، وحتى لو اعتبر تاريخ ضبطها راجعاً إلى تاريخ محضر انتفيس المؤرخ ١٧ من ديسمبر ١٩٥٦ فإن مدة التقادم تكون في الحالين غير مكتملة لحصول

المطالبة بتاريخ ١٧ من فبراير ١٩٥٩ " وكان لهذا الذي قرره الحكم سنده من الأوراق، إذ يبين من الاطلاع على الملف الفردي للشركة أن مأمور الضرائب المختص انتقل في غضون شهرى ديسمبر ١٩٥٦ ويناير ١٩٥٩ إلى مقر الشركة لفحص أوراقها، ومستنداتها وأنه بهذه المناسبة كشف أمر المحررات سالفة الذكر وحضر عددها وتبين أن رسم الدمغة المستحق غير مسدد عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مدة التقادم تبدأ من تاريخ ضبط المحررات المشار إليها ، وأن هذه المدة لم تمض حتى تاريخ المطالبة بالرسم في ١٧ من فبراير ١٩٥٩، فإنه يكون قد طبق نص القانون على الواقعة المعروضة عليه تطبيقاً صحيحاً، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشق الثالث من السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى استحقاق رسم الدمغة على بوالص الشحن الصادرة من الشركة استناداً إلى المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون والتي تخضع للرسم كافة الاستثمارات الخاصة بالنقل أياً كان نوعها ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن هذه المادة تستلزم أن تكون استثمارات النقل ومستندات الشحن صادرة من متعهد نقل عن بضائع ومنقولات للغير ، والثابت أن الشركة لا تتمتع أعمال النقل بل تمتلك سيارات أو تسأجرها لنقل بضائعها وتحرر تبعاً لذلك أذون شحن لتنظيم العمل الداخلى بين مخازنها وبين قائد السيارة وبين الجهة المزمع تسليم البضاعة إليها ، فلا تعتبر المستندات المثبتة لعملية النقل بوالص شحن ولا تخضع لرسم الدمغة .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه يفرض رسم دمغة تدريجى على " استثمارات النقل (بوالص) وغيرها من المستندات التى تقوم مقامها الخاصة بالبضائع والمنقولات أياً كان نوعها سواء كان النقل برى أو بطريق النهر والترع والبحيرات الصادرة من أى متعهد نقل والتى بلغ أجر نقلها (نواونها) مائتى مليم أو أكثر على أساس ٢٠ م إذا كان أجر النقل مائتى مليم ولا يتجاوز جنيتها ، ٤٠ م إذا كان أجر النقل لا يتجاوز جنيتين

٦٠ م إذا كان أجر النقل يزيد على ذلك . فإن ذلك يدل على أن المشرع أخضع لرسم الدمغة استثمارات النقل (البوالص) وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التي حددتها تلك المادة بوصف هذه المحررات صكوكا تثبت عمليات النقل في حد ذاتها ، وتبين وجوه الاتفاق المنصرفة في هذه العمليات ، فيحدد وعاء الرسم بالاستهلاكات الخاصة للمول ، يؤيد ذلك أن المادة حددت سعرا للرسم الدمغة يتناسب تدريجيا مع أجرة النقل ، مما مفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة محددة من مبلغ الاتفاق الخاص ، وكان لا محل بعد ذلك للتحدى بما ورد في نص المادة من صدور هذه المحررات من " أى متعهد نقل " لأن إطلاق اللفظ على هذا النحو لا يستوجب أن تكون هذه الاستثمارات صادرة ممن يمتن عملية النقل ، وإنما يكفي لاستحقاق الرسم أن يتم النقل مقابل أجر ، ودون اعتداد بما إذا كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى سواه ، لما كان ذلك فإن بوالص الشحن موضوع النزاع تصبح بذاتها — وعلى ما سلف بيانه — خاضعة لرسم الدمغة التدريجي ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الشركة تنعى بالشق الرابع من السبب الثاني مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، وفي بيان ذلك تقول إنه أخضع لرسم الدمغة استهلاك التيار الكهربائي الناتج من مبيعات الشركة ، في حين أن الاستهلاك لا يخضع للرسم إلا إذا كان ناتجا عن عقد توريد ، يؤكد ذلك أن المادة السادسة من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون تفرض رسم دمغة قدره مائة مليم على توريد الغاز أو القوة الكهربائية .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان البند السابع من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ينص على أنه " يخضع استهلاك الكهرباء لرسم قدره مليمان عن كل كيلوات ساعة من الكهرباء المستعملة للإضاءة على العموم أو للأغراض المنزلية ، وكان مؤدى هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الاستهلاك الذاتي للكهرباء هو الواقعة المنشئة للرسم وأن المناط في استحقاق الرسم هو مجرد الاستهلاك في ذاته دون تفرقة بين ما إذا

كانت الكهرباء المستهلكة من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إلزام الشركة الطاعنة بالرسم دون اعتداد بكونها هي المنتجة للتيار الكهربائي ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن حاصل الشق الخامس من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخضع الإعلان المضيء لرسم الدمغة باعتباره واقعا خارج الشركة أخذاً بحكم المادة العاشرة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون دون أن يحقق دفاع الشركة من أن الإعلان مقام داخل أرض الشركة في حدود نطاقها وفي مكان غير مطروق الأمر الذي ينطوي على إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كانت المادة العاشرة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تقضى بأن اللاوحات واللفظ المضياء أو غير المضياء الميينة لنوع نشاط أو تجارة أو صناعة أو اسم المحل المعلقة أو المقوشة ، تعفى من الرسم إذا كانت داخل المحل ، أما إذا كانت خارجه فلا تعفى منه إلا إذا كانت غير مضياء ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استندت في فرض الرسم على الإعلان المضيء إلى ما ورد بتقرير المسامور الفاحص من أن ذلك الإعلان مقام أمام مبنى الشركة ويضاء أثناء الليل ، وإذا وجدت المحكمة في هذا التقرير ما يكفي لاقتناعها بالرأي الذي انتهت إليه ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الشقين الأول والثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسييب ، ذلك أنه انتهى إلى استحقاق رسم الدمغة على صور أوامر التوريد بمبلغ ٦٧ ج و ٥٠٠ م وصور اشعارات تسليم البضائع بمبلغ ٨١٠ م عن النقل النهري ، وبمبلغ ٤٨٠ م عن النقل البري ، على سند من القول بأن أوامر التوريد تتضمن في ذاتها الدليل على عقد التوريد فيحمل كل من طرفيه الرسم المستحق على النسخة الممضاة الخاصة به وأن صور اشعارات التسليم بنوعها ممضاة من العملاء أو السائقين ، فلا يكفي تسديد رسم الدمغة على الأصل بل يستحق الرسم على كل صورة احتفظ بها المتعاقد

مضاه ، هذا في حين أن المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ إذ أخضعت صور العقود والمحركات المضاه لرسم الدمغة إنما تقصد بذلك الصورة التي يحتفظ بها أحد المتعاقدين وتكون مضاه من المتعاقد الآخر بحيث يمكن أن تولد حقا أو توجد مركزا قانونيا يحتج به أمام القضاء ، والثابت أن الصور محل النزاع غير مضاه من المتعاقد الآخر وإنما احتفظت بها الشركة لمجرد تنظيم العمل الداخلي ، وإذا أخضعها الحكم لرسم الدمغة استنادا إلى أن الشركة احتفظت بها مضاه دون أن يوضح لمن يكون هذا الإمضاء فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب .

وحيث إنه لما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه " إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من عدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة مضاه أو أكثر فإن كل صورة يستحق عليها رسم الدمغة الذي يستحق على الأصل ، ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتدريجي فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الأصل مهما تعددت الصور ... " وكان هذا النص يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أن المقصود بصورة العقد المضاه التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة المضاه من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، وأن هذا الرسم لا يتعدد إلا بتعدد تلك الصور فتخرج بذلك من نطاق رسم الدمغة النوعي الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيعها هو دون توقيع المتعاقد الآخر ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أخضع صور إشعارات تسليم البضائع المقولة عن طريق النهر أو بوسائل النقل البري لرسم الدمغة النوعي استنادا إلى أنها موقعة من العملاء الذين تسلموا البضاعة ، أو من السائقين الذين تولوا نقلها ، وكانت الصور الموقعة عليها من العملاء والتي احتفظت بها الشركة — وهي موضوع النزاع — تعتبر دليلا على استلامهم البضاعة فإنه يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل ، ويكون النعي بخصوصها غير سديد . أما عن صور أوامر التوريد فإن النعي بشأنها في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم قد اكتفى لتدليل على استحقاق رسم الدمغة عليها بأن الشركة قد احتفظت بهذه الصور مضاه ، دون أن يبين الحكم ما إذا كانت هذه الصورة مضاه من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام

القضاء حتى يستحق عليها الرسم ، وهو ما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة التراجع : لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد عارده قصور يبطله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

عن الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٣٣ ق :

وحيث إن هذا الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به مصلحة الضرائب على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم انتهى إلى القضاء بسقوط حق المصلحة في اقتضاء رسم الدمغة على استهلاك التيار الكهربائي عن المدة من يناير ١٩٥١ حتى يناير ١٩٥٤ على سند من القول بأن مدة التقادم قد انقضت قبل المطالبة به في ١٧ من فبراير ١٩٥٩ ، في حين أن المصلحة تمسكت في دفاعها بأنها سلمت مدير الشركة النائب عنها قانونا في ١٧ من ديسمبر ١٩٥٦ إخطارا يتضمن المطالبة بالضريبة المستحقة عن استهلاك ذلك التيار وقد وقع عليه بما يفيد استلامه ، وبعد ذلك الإخطار قاطعا للتقادم طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٣ ، وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع وقضى بسقوط الحق بالتقادم ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قرر في هذا الخصوص ما يلي " ... بالنسبة للرسوم المفروضة على استهلاك التيار الكهربائي من سنة ١٩٥١ حتى سنة ١٩٥٨ فإن الاستهلاك عن المدة حتى آخر يناير ١٩٥٤ المستحق في ١٠ من فبراير ١٩٥٤ قد سقط حق الخزنة في الرسم المفروض عليه بمضي خمس سنوات على الواقعة المنشئة للرسم وهي حصول الاستهلاك ، ولما كان هذا الرسم ليس سنويا بل شهريا ، وكانت الأوراق خلوا مما يدل على انقطاع التقادم أو وقفه ، إذ لم تتم المطالبة به إلا في ١٧ من فبراير ١٩٥٩ ، ولا يقطع التقادم مطالبة مصلحة الضرائب لرسم دمغة التيار من أول يناير ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٥٦ بموجب الخطاب المؤرخ ١٧ من مارس ١٩٥٧ ، إذ أن ذلك الخطاب خاص بمبلغ ٧٧ ج و ٨٠٠ م رسوم دمغة لم تنازع فيه الشركة المدعية — المطعون عليها — بل قامت بسدادها ، وهو غير رسوم الدمغة موضوع الدعوى

الحالية التي لم يشمل الخطاب المؤرخ ١٧ من مارس ١٩٥٧ سالف الذكر المطالبة بها ، ومن ثم فلا يعد تنبيها قاطعا للتقادم ، كما لا يقطع التأشير مدير الشركة المدعية على محضر التفتيش المؤرخ ١٧ من فبراير ١٩٥٦ ببيان جملة المطالب من الشركة في ذلك الوقت إذ احتفظ مدير الشركة بحقوقه في الاعتراض ، ولما كان بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين محل النزاع ، وفيما يترتب على ذلك من الأثر في قطع التقادم هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض ، وكانت تأشير مدير الشركة المؤرخة ١٧ من ديسمبر ١٩٥٦ سالف الذكر قد أثبتت على تقرير المأمور الفاحص الذي حرره بشأن رسوم دمغة مستحقة على الشركة من بينها مبلغ ٧٧ ج و ٨٠٠ م رسم دمغة على استهلاك الكهرباء في أما كن معينة ، وجاء نص هذه التأشير كالآتي ” علم وستقوم بدفع الرسوم التي لم تسدد للمأمورية كغير الزيات بعد خصها مع حفظ كافة حقوق الشركة في الاعتراض “ ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية لم تعتبر هذه التأشير إقرارا بقطع التقادم بالنسبة للرسوم المستحقة على استهلاك الكهرباء عن المدة من يناير سنة ١٩٥١ حتى يناير سنة ١٩٥٤ لأنها خلاف مبلغ ال ٧٧ ج و ٨٠٠ م المشار إليه الذي انصبت عليه التأشير ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٢

يرئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السيد ذكري .

(٦)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٣ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . " الربط الحكى " .

القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ . استثناء الممولين الذين
 استحدثوا نشاطا نوعيا جديدا يختلف من سنة الأساس من قاعدة الربط الحكى . النشاط الأصل
 يخضع للقاعدة .

مؤدى نص المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ والفقرة الثالثة
 من المادة الثانية من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ -
 الذى عمل به من ١١/١١/١٩٥٤ تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ -
 أن المشرع إستثنى من تطبيق قاعدة الربط الحكى - بجعل سنة ١٩٤٧ هى سنة
 الأساس - الممولين الذين استحدثوا نشاطا جديدا يختلف فى نوعه عن نشاطهم
 فى السنة المتخذة أساسا للتقدير ، على أن تكون الأرباح المقدرة عن أول سنة
 لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه ، هى الأساس لربط الضريبة عليه فى السنوات
 المقيسة بالنسبة لهذا النشاط المستحدث ، أما النشاط الأصلى فتربط عليه الضريبة
 وفقا لأحكام هذا القانون ، وهو ما أوضحته المذكرة التفسيرية لكل من القانونين
 المشار إليهما " وذلك كى لاتفوت على الدولة بغير مقتضى الضريبة على أوجه
 نشاط لم تكن داخلية فى حساب الأرباح المتخذة أساسا تحكيا لأرباح السنوات
 من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ " .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ،
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — في أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت صافي أرباح المطعون عليه
من تجارة البقالة والأقطان في كل من السنوات ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ بمبلغ ٢٧٧ ج
قياسا على أرباح سنة ١٩٤٧ ، وقدرت صافي أرباحه من تجارة الغلال في كل من هذه
السنوات بمبلغ ١٥٠ ج قياسا على أرباح سنة ١٩٤٩ ، وذلك بالتطبيق لأحكام
القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ فيكون مجموع أرباحه في كل سنة من سنوات التراجع
مبلغ ٤٢٧ ج ، وإذا اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها
بتاريخ ١٩٥٧/٢/١٦ بتأييد تقديرات المأمورية ، فقد طعن في هذا القرار
بالدعوى رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٧ تجارى أسيوط الابتدائية ، وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٨
حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة واتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧
وقدرها ٢٧٧ ج أساسا للربط عليه في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ . استأنفت
مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٥٧ سنة ٧٧ ق تجارى أسيوط
وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .
طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة
العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن
الترمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
وتقول في بيان ذلك إن الحكم قضى بعدم أحقيتها في إضافة أرباح المطعون عليه
المقدرة عن نشاطه المستحدث من تجارة الغلال في سنة ١٩٤٩ إلى أرباحه المقدرة
عن نشاطه الأصلي في تجارة البقالة والأقطان في سنة ١٩٤٧ واتخاذ المجموع
أساسا للربط في كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، مستندا في ذلك إلى أن

المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لا يشترط وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة، في حين أن مؤدى تطبيق القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ الذي قرر مد العمل بأحكام المرسوم بقانون سالف الذكر أن تتوافق الوحدة النوعية للنشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة، مما يقتضاه أن تكون أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٧ هي سنة الأساس بالنسبة لنشاطه الأصلي، وأرباحه في سنة ١٩٤٩ هي سنة الأساس بالنسبة لنشاطه المستحدث، وأن يتخذ المجموع أساسا للتقدير في كل من سنوات التراجع.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ على أن "يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وذلك بالنسبة للسنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فتتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات المذكورة..." والنص في الفقرة الثالثة من المادة الثانية من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ — الذي عمل به من ١١/١١/١٩٥٤ تاريخ بدء العمل بالقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ — على أن يستثنى من أحكام المادة السابقة "المولون الذين استحدثوا نشاطا جديدا يختلف في نوعه عن نشاطهم في السنة المتخذة أساسا للربط، وذلك بالنسبة لهذا النشاط الجديد، وتتخذ الأرباح المقدرة له عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أساسا للربط عن هذا النشاط في السنوات التالية"، يدل على أن المشرع استثنى من تطبيق قاعدة الربط الحكمي — بجعل سنة ١٩٤٧ هي سنة الأساس — المولين الذين استحدثوا نشاطا جديدا يختلف في نوعه عن نشاطهم في السنة المتخذة أساسا للتقدير على أن تكون الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه هي الأساس لربط الضريبة عليه في السنوات المقيسة بالنسبة لهذا النشاط المستحدث، أما النشاط الأصلي فربط عليه الضريبة وفقا لأحكام هذا القانون،

وهو ما أوضحتها المذكرة التفسيرية لكل من القانونين المشار إليهما ، وذلك
” كي لاتفوت على الدولة بغير مقتضى الضريبة على أوجه نشاط لم تكن داخلة
في حساب الأرباح المتخذة أساسا تحكيميا لأرباح السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ “
وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على اتخاذ الأرباح
المقدرة للمطعون عليه في سنة ١٩٤٧ من نشاطه الأصلي في تجارة البقالة والأقطان
أساسا لربط الضريبة عليه في كل من السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، مع أن
المطعون عليه استحدث في سنة ١٩٤٩ نشاطا آخر في تجارة الغلال يختلف نوعيا
عن نشاطه الأصلي ، ويتعين أن يكون بذاته أساسا لربط مستقل ، واستند الحكم
في ذلك إلى أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم يشترط لتطبيق قاعدة
الربط الحكمي وحدة النشاط في سنة القياس والسنوات المقيسة ، فإنه يكون
قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٧)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ القضائية :

(١ ، ب) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” .

(أ) التنازل عن المنشأة . مسئولية المتنازل إليه التضامنية . نظائرها .

(ب) الضريبة لا ترتكن على رباط مئدى . جواز تدارك الخطأ الواقع فيها .
لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع .

(ج) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” . نقض . ” أسباب
الطعن ” .

النقطة بأن مصلحة الضرائب لم تحظر المتنازل إليه خلال البناء المحدد
بالضرائب المنتهقة على المنشأة . واقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

١ — يؤدى نص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ بعد تعديلها
بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ ، أن مسئولية المتنازل إليه التضامنية يحدد
نطاقها بما هو مستحق من ضرائب متأخرة على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ
التنازل طبقا للبيان الذى ترسله مصلحة الضرائب إلى المتنازل إليه بناء على طلبه
وقد رعى المشرع من تقرير هذه المسئولية التضامنية إلى وضع حد للتهرب
من الضرائب عن طريق بيع المنشأة .

٢ — الضريبة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب وبين الممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها ، وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، فالتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق ، وللمصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، ولا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .

٣ — لا يقبل من المطعون عليهم (المولين المنازل إليهم عن المنشأة) التحدى أمام محكمة النقض ببراءة ذمتهم من كل مسئولية تضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، استناداً إلى أنهم طلبوا من مصلحة الضرائب بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٦ إخطارهم بالضرائب المستحقة على المنشأة المنازل عنها ، ولكنها لم تخطرهم بهذا البيان إلا في ٩/١٢/١٩٥٦ أى بعد أكثر من ستين يوماً من تاريخ الطلب ، ذلك أن هذا الدفاع يتضمن أمورا واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥١٥ سنة ١٩٥٨ تجارى القاهرى الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٥/٧/١٩٥٨ ، وقالوا مبرحا لدعواهم إنهم أخطروا مأمورية ضرائب مصر الجديدة بأنهم اشتروا من ليونيدس يريديس مقهى وبار امقريون بموجب عقد بيع ثابت التاريخ إعتباراً من ١/٩/١٩٥٦ نظير ثمن قدره ٩٠٠ ج ، وطلبوا بياناً عن الضرائب المستحقة على هذه المنشأة ، فردت المأمورية بأنه يستحق عليها ضرائب قدرها ٢٨٣٧ ج و ٤٥٠ م حتى تاريخ التنازل في ٣١/٨/١٩٥٦

(١) نقض ١٩٦٥/١٢/٢٩ بمحكمة المكتب الفنى ص ١٦ ص ١٣٥٣ .

وأنهم مسئولون بالتضامن مع المالك السابق عن تسديد هذه الضرائب في حدود ثمن الشراء البالغ ٩٠٠ ج ، فقاموا بدفع هذا المبلغ ، غير أن المأمورية فاجأتهم بوجوب تسديد كامل الضرائب المستحقة حتى تاريخ التنازل عملاً بنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذا عترضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٥/٧/١٩٥٨ باعتبارهم مسئولين عن كافة الضرائب المستحقة على المنشأة حتى تاريخ التنازل ، فقد أقاموا دعواهم بالطعن في هذا القرار طالبين بإلغاء والحكم باعتبار تسديد مبلغ التسعمائة جنيه مبرئاً لذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن كافة الضرائب المستحقة على المنشأة وبإلغاء جميع الجوز الموقعة عليها حتى ٣١/٨/١٩٥٦ ، وبتاريخ ٢٧/٣/١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الطعن . إسأف المطعون عليهم هذا الحكم لدى محكمة إسأف القاهرة طالبين بإلغاء وإلغاء قرار لجنة الطعن والحكم لهم بطلباتهم ، وقيد هذا الإسأف برقم ٥٠٠ سنة ٧٩ ق تجارى . وبتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المسأف والقرار المطعون فيه وبراءة ذمة المطعون عليهم وإخلاء مسئوليتهم التضامنية من كافة الضرائب المستحقة على المنشأة مع إلغاء كافة الجوز الموقعة عليها وفاء للضريبة المستحقة حتى يوم ٣١/٨/١٩٥٦ . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن إلتزمت النيابة رأياً .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم أقام قضاءه على أن مسئولية التنازل إليه عن دين الضريبة بالتضامن مع التنازل وفقاً لنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقتصر على المبلغ الذى تحدده مصلحة الضرائب فى بيانها الذى ترسله إلى التنازل إليه ويطلب إسداده ولو وقع خطأ فى ذلك البيان ، وأن المطعون عليهم قاموا بإسداد مبلغ التسعمائة جنيه الذى قصرت مصلحة الضرائب مسئوليتهم التضامنية عليه وإن كان أقل من الضرائب المستحقة على المنشأة فترا ذمتهم من المسئولية ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن مؤدى نص المادة ٥٩ سالف الذكر أن الإلتزام التضامنى بدين الضريبة الذى يقع على عاتق كل

من المتنازل والمتنازل إليه يتحدد أصلاً بقيمة الضرائب المستحقة على المنشأة إلى تاريخ التنازل والتي يخطر بها المتنازل إليه في البيان الذي ترسله له مصلحة الضرائب بناء على طلبه ، ولا يؤثر على ذلك حصول خطأ في ذلك البيان لأن الإلتزام بدين الضريبة مفروض بحكم القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ تنص على أن " التنازل عن كل أو بعض المنشأة يكون حكماً فيما يتعلق بتصفية الضريبة حكم وقوف العمل وتطبق عليه أحكام المادة السابقة ويجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوماً من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل . ويكون للمتنازل له أن يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشآت المتنازل عنها . وعلى مصلحة الضرائب أن توافيه بالبيان المذكور في مدى ستين يوماً من تاريخ الطلب ، ويكون التضامن المنصوص عليه في هذه المادة قاصراً على المبالغ الواردة في هذا البيان ، وذلك بغير مساس بحق المصلحة قبل التنازل ، فإذا لم تخطر المصلحة المتنازل له في مدى المدة المذكورة بالمستحق لها برئت ذمة المتنازل له من كل مسؤولية " وكان مؤدى هذا النص أن مسؤولية المتنازل إليه التضامنية يتحدد نطاقها بما هو مستحق من ضرائب متأخرة على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل طبقاً للبيان الذي ترسله مصلحة الضرائب إلى المتنازل بناء على طلبه ، وقد رمى المشرع من تقرير هذه المسؤولية التضامنية إلى وضع حد للتهرب من الضرائب عن طريق بيع المنشأة ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب أخطرت المطعون عليهم بكتابها المؤرخ ١٩٥٦/١٢/٩ بأنه يستحق على المنشأة المتنازل عنها ضرائب مقدارها ٢٨٣٧ ج ٤٥٠ م حتى تاريخ البيع الحاصل في ١٩٥٦/٨/٣١ فإن المطعون عليهم وهم المتنازل إليهم يكونون مسئولين بالتضامن مع المتنازل عن هذا المبلغ جميعه طبقاً لنص المادة ٥٩ المشار إليها ، لا يغير من ذلك ما أضافته مصلحة الضرائب في خطابها سالف الذكر من أن المطعون عليهم " مسئولون بالتضامن مع الممول

المذكور عن سداد الضرائب المستحقة عليه حتى تاريخ البيع وذلك في حدود ثمن الشراء البالغ تسعمائة جنيه^٢ ذلك أن الضريبة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا ترتكن على رباط عقدي بين مصلحة الضرائب وبين الممول وإنما تحددها القوانين التي تفرضها وليس في هذه القوانين ولا في القانون العام ما يحول دون تدارك الخطأ الذي يقع فيها ، فللتاجر أن يسترد ما دفعه بغير حق وللصلحة أن تطالب بما هو مستحق زيادة على ما دفع ما لم يكن هذا الحق قد سقط بالتقادم ، فضلا عن أنه لا يصح الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون . لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من المطعون عليهم التحدي أمام هذه المحكمة ببراءة ذمتهم من كل مسئولية تضامنية عن الضرائب المستحقة على المنشأة عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٥٩ مالف الذكر إستنادا إلى أنهم طلبوا من مصلحة الضرائب بتاريخ ١٠/٦/١٩٥٦ إخطارهم بالضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها ولما لم تخطرهم بهذا البيان إلا في ٩/١٢/١٩٥٦ أي بعد أكثر من ستين يوما من تاريخ الطلب ، ذلك أن هذا الدفاع يتضدن أمورا واقعية لم يسبق عرضها على محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن مسئولية المطعون عليهم تقتصر على مبلغ التسعمائة جنيه الذي حددته مصلحة الضرائب في كتابها ، ورتب الحكم على سداد هذا المبلغ القضاء ببراءة ذمتهم من باقي الضرائب المستحقة على المنشأة وبإلغاء المجوز الموقعة عليها وفاء للضرائب المستحقة حتى يوم ٣١/٨/١٩٥٦ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة، وهضوية المادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وعبد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(٨)

الطعن رقم ٢١٧ رقم لسنة ٣٥ القضائية :

تنفيذ . حجز . " حجز إداري " . تأميمات اجتماعية . محكمة الموضوع .

اقتضاء الحق جبرا . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء .
 تقدير توافر هذه الشروط . من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين
 للتأمينات الاجتماعية .

تقضى المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الججز الإداري ،
 بأن تسرى على الججز الإداري جميع أحكام قانون المرافعات التي لا تتعارض مع
 أحكام ذلك القانون ، ويشترط في الحق الذي يمكن اقتضائه جبرا وفقا لأحكام
 المادتين ٤٥٧ و ٤٥٩ من قانون المرافعات السابق المقابلتين للمادة ٢٨٠ من قانون
 المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار
 وحال الأداء ، وإذا كان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل في حدود
 سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، وكان يبين
 مما أورده الحكم أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية انتهت للأسباب
 السائغة التي أوردها ، إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع في ترتيبه في ذمة
 المطعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق
 من عدد العمال الذين يستخدمهم ومقادير أجورهم ومدد عملهم ، مما لا يتيسر معه
 معرفة المبالغ التي يلتزم بأداؤها طبقا لقانون التأمينات الاجتماعية ، وإذا كان الدين
 بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود ، وغير معين المقدار ، فلا يجوز توقيع الججز
 وفاء له . ولا محل بعد ذلك للتحدى بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار

الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تضمننا نصوصا من شأنها أن تجعل دين الطاعة — الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — مستوفيا شروط توقيع المجزء . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بطلان المجوز موضوع التراجع يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٨/١٩٦٢ مدنى القاهرة الابتدائية ضد المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التى حلت محلها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الطاعة — وفى مواجهة بنك مصر وشركة عربات النوم الدولية — المطعون عليهما الثانى والثالثة — طالبا الحكم بعدم أحقية الطاعة فى مقابل المجوز الموقعة على منقولاته بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٢ وعلى ماله تحت يد المطعون عليهما الثانى والثالثة بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٢ وعدم الاعتداد بهذه المجوز . وقال شرحا لدعواه إن الهيئة العامة لشئون سكك حديد الجمهورية أجرت لشركة عربات النوم الدولية — المطعون عليها الثالثة — المقاصف الخاصة بالمحطات والأرصفة والقطارات ومنحتها حق التأجير من الباطن ، ثم أجرت له هذه الشركة من باطنها مقاصف محطة مصر وأرصفتها والدرجة الثالثة بالقطارات بعقدين مؤرخين ١٥/٩/١٩٥٧ و ١/١٢/١٩٥٨ ، فتولى بنفسه وبمعاونة عشرة عمال استغلال مقصف الدرجتين الأولى والثالثة بمحطة مصر ، وقام هو من جانبه بتأجير مقاصف أرصفة محطة مصر وعربات الدرجة الثالثة بالقطارات إلى أربعة وخمسين مستأجرا استعان كل منهم بعدد من العمال ، وفى ٢/٩/١٩٦٢ و ٨/٩/١٩٦٢ و ١٧/١٠/١٩٦٢ وقعت الطاعة حجوزا إدارية على منقولاته وماله تحت يد المطعون عليهما الثانى والثالثة وفاء لمبلغ ٣٧٤٠٨ ج و ٧٢ م باعتباره قيمة

مستحققاتها قبله عن ٢٩٣ ماملا يشتغلون بمقاصف أرصفة محطة مصر والقطارات في المدة من ١٩٥٧/١٢/١ حتى ١٩٦٢/٨/٣١ ، ولم يقيم باخطار الطاعنة عنهم ، وإذا كان هؤلاء العمال غير تابعين له ولا يسأل عن المستحققات الخاصة بهم وإنما يسأل عنها المستأجرون من باطنه ، وكان دين الطاعنة غير محقق الوجود وغير معين المقدار وغير حال الأداء ، ولا يجوز توقيع الجزاء الإداري وفاء له فقد أقام دعواه بطلباته سالفة البيان ، وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٨ حكمت المحكمة بعدم الاعتداد بالجوز وباعتبارها كأن لم تكن . استأنفت هيئة التأمينات الاجتماعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة الغاءه والقضاء برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٩ سنة ٨٠ ق ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفع الجوز وبطلانها تأسيسا على أن موضوع الدعوى هو في حقيقته طلب بطلان هذه الجوز . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثالث من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وتقول في بيان الوجه الأول إن الحكم قضى برفع الجوز محل النزاع وببطلانها استنادا إلى أن الدين الذي وقعت الطاعنة الجزاء له غير محقق الوجود وغير حال الأداء ، في حين أن أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وانقرار الوزارى رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تؤدي إلى اعتبار دين الطاعنة محقق الوجود ومعلوم المقدار وحال الأداء ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثالث إن الحكم استند في قضائه إلى أن المحضر الذي حرره أحد المفتشين صد المطعون عليه الأول ، لعدم تطبيقه قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة إلى ٢٩٣ ماملا ، هذا المحضر أعطى له تاريخ ١٩٦٢/٨/٢٩ لكي يكون سابقا على توقيع الجزاء واستدل الحكم على ذلك بأن المحضر المذكور لم يبلغ إلى النيابة إلا في ١٩٦٢/١٠/٢٣ ، في حين أن هذا التأخير في حد ذاته لا يؤدي حتما إلى القول بعدم صحة تاريخ المحضر ، ولم تبين المحكمة الدليل على هذا التغيير وإنما

بنت اعتقادها على مجرد الظن والاحتمال ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد قرر في هذا الخصوص مايلي :
 " أنه ليس هناك أى أساس واقعى أو قانونى للمبلغ الذى وقعت به المجوز وهو ٠٧٢,٠٨,٣٨٤ ج، ذلك أن تقدير هذا المبلغ يستلزم معرفة عدد العمال الذين يشتغلون طرف المدعى — المطعون عليه الأول — وأجور كل منهم ومدة العمل ونوعه ، وذلك حتى يمكن بيان المبالغ التى يلزم بها كتأمين لإصابات العمل أو نصيبه فى تأمين الشيخوخة أو تأمين العجز والوفاة إلى غير ذلك ، وهذه المعرفة لا تتأتى إلا من واقع الاستثمارات والبيانات والإخطارات التى تقدم طبقا للمادة ١٠٦ من القانون والقرار الوزارى الصادر فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تنفيذا لحكم تلك المادة ، والمدعى لم يقدم شيئا من ذلك وحجته أنه ليس مسئولا عن العمال لأنهم لا يشتغلون طرفه وهى حجة تبين أنها صحيحة ، ولذلك فلم يكن من حق المؤسسة أن تقدر من عندياتها المبلغ المذكور تقديرا جرافيا ، ثم تصدر أمرا بالجز نفاذا له دون أن تحصل على حكم به أو حتى فى القليل دون أن تتحرى وتحقق وتفتش بواسطة من تنديه من موظفيها
 وكل ما فعلته هو أنها حررت محضرا بواسطة أحد مفتشيها ، كل ما ذكره فيه أنه ثبت لديه أن المدعى لم يطبق أحكام قانون التأمينات الاجتماعية بالنسبة إلى ٢٩٣ عاملا ، ولم يذكر المفتش من أين جاء هذا الذى ثبت لديه ، كما أن المدعى لم يواجه بهذا المحضر ولم يسأل فيه ، وقد أعطى لهذا المحضر تاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٦٢ لكى يكون سابقا على توقيع الجزين ، وأغاب الثخان أنه لم يحضر إلا بعد رفع الدعوى الحالية خدمة لها ، والدليل على ذلك أنه لم يبلغ إلى النيابة بالخطاب المرفق به إلا فى ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وإلا فما الداعى لتأخيره قرابة شهرين لو كان تاريخه حقيقيا . . . وبالبناء على ما تقدم جميعه يبين أن المجوز التى أوقعتها مؤسسة التأمينات الاجتماعية ضد المدعى باطلة . . . لأنها توقعت وفاء لمبلغ غير محقق الوجود أو حال الأداء " ، ولما كانت المادة ٧٥ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ تقضى بأن تسرى على الجز الإدارى جميع أحكام قانون

المرافعات التي لا تتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وكان يشترط في الحق الذي يمكن اقتضاؤه جبراً وفقاً لأحكام المادتين ٤٥٧ ، ٤٥٩ من قانون المرافعات السابقين للمقابلين لسنة ٢٨٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء ، وكان تقدير توافر هذه الشروط هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائغة ، ولما كان يبين مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية انتهت للأسباب السائغة سالفة البيان إلى أن الحق المحجوز وفاء له متنازع على ترتيبه في ذمة المطعون عليه الأول بالإضافة إلى أن قدره غير معين ، وذلك بسبب عدم التحقق من عدد العمال الذين يستخدمهم المطعون عليه الأول ومقادير أجورهم ومدد عملهم مما لا يتيسر معه معرفة المبالغ التي يلتزم بأدائها طبقاً لقانون التأمينات الاجتماعية ، وكان الدين بهذه المثابة يعتبر غير محقق الوجود وغير معين المقدار فلا يجوز توقيع الجزاء وفاء له ، وكان لا محل بعد هذا الذي خلص إليه الحكم من واقع الدعوى للتجدي بأن القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزاري رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٩ تضمنتا نصوصاً من شأنها أن تجعل دين الطاعنة مستوفياً لشروط توقيع الجزاء . لما كان ذلك وكان يبين أيضاً من الحكم أن محكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الأدلة لم تعمل على المحضر المؤرخ ١٩٦٢/٨/٢٩ الذي حررت الطاعنة ضد المطعون عليه الأول ، واستدلت به على تأييد وجهة نظرها بالنسبة لعدد العمال سالف الذكر واستند الحكم في هذا الخصوص إلى اعتبارات مقبولة ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان المحجوز موضوع التراجع يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وبالفساد في الاستدلال على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول وبالوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، وتقول في بيان السبب الأول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه الأول مسئول عن تنفيذ ما أوجبه القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بالنسبة للعمال الذين يقومون بالخدمة على أرصفة محطة مصر وبمقاصف القطارات والمحور

بشأنهم المحضر المؤرخ ۱۹۶۲/۸/۲۹ تأسيسا على أن التعاقد المبرم بينه وبين الشركة المطعون عليه الثالثة هو في حقيقته مقالة إدارة مرفق عام، مما يقتضاه أن يكون المطعون عليه الأول مسئولاً بالتضامن مع المقاولين من باطنه عن المبالغ المستحقة بالنسبة لهؤلاء العمال وذلك عملاً بالمادة ۷۷ من القانون المذكور، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور . وتقول الطاعنة في بيان الوجه الثاني من السبب الثاني إن الحكم وهو بصدد نفي تبعية العمال سأل في الذكر للمطعون عليه الأول وصف إقراره المؤرخ ۱۹۶۲/۹/۱ الذي تعهد فيه بالتأمين على العمال بأنه خاص بالعمال العشرة الذين يستخدمهم في مقصف الدرجتين الأولى والثالثة الذي يديره بنفسه ، واستدل الحكم على ذلك بالبلاغ المقدم من الطاعنة إلى النيابة ، في حين أن ما ورد بالبلاغ لا يؤدي إلى ما ذكره الحكم ، ويكون الإقرار منصرفاً إلى غير هؤلاء العمال العشرة مما يعيب الحكم بمخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطلان المجوز لعدم توافر شروط توقيعه ، وكانت هذه الدعامة وعلى ما سلف بيانه في الرد على الوجهين الأول والثالث من السبب الثاني صحيحة وتكفي وحدها لحمل الحكم في قضائه ، فإنه يكون من غير المنتج ما تنعاه الطاعنة في السبب الأول على أساس تكيف العقود الصادرة من المطعون عليه الأول بأنها عقود مقالة توصلنا إلى القول بأنه مسئول بالتضامن مع المقاولين من باطنه عن الوفاء بالالتزامات المقررة في قانون التأمينات الاجتماعية ، ويكون من غير المنتج أيضاً ما تنعاه الطاعنة بالوجه الثاني من السبب الثاني من مخالفة الثابت بالأوراق ، طالما كان الدين حسبما خلص إليه الحكم المطعون فيه لم تتوافر فيه الشروط اللازمة لتوقيع المجزوءات له .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / بطرس زغنون نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين ، ومحمود
أنسيه المصري .

(٩)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إجارة : ” إيجار الأماكن . تقدير الأجرة ” . إختصاص .
” إختصاص لجان تقدير الأجرة . إختصاص المحاكم بتقدير
الأجرة ” .

إختصاص اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
أجور الأماكن الخاصة له . عدم إختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن
التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . متى كان المؤجر
قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥
أو أن يثبت إنها شغلت قبل هذا التاريخ . إختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة
بالفصل فيها .

(ب) إجارة . ” إيجار الأماكن . تقدير الأجرة ” . إختصاص . ” إختصاص
مجلس المراجعة ” . قرارات . ” حجية قرارات مجلس المراجعة في تقدير
أجرة الأماكن ” . مجالس مراجعة .

لا حجية لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولايته . للحكمة ذات
الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه .

(ج) نقض . " ما يجوز الطعن فيه وما لا يجوز " . حكم . " الطعن في الحكم " .

عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بجهة إستئناف في ظل القانون ۵ لسنة ۱۹۵۹ إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص ولائي ، أو كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أقسم وحاز قوة الأمر المقضي .

١ — إنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقاً لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون ، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخفيض إيجار الأماكن ، ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أن " تخفض بنسبة ٣٥ ٪ الأجور المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً غير قابل للطعن فيه " . كما أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيراً تشريعياً رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أنه " لا تختص اللجان المشكلة طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير ١٩٦٥ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلاً قبل هذا التاريخ " ، ومفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وما نص عليه في القرار التشريعي التفسيري ، أنه لا اختصاص للجان بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من هذا القانون ، متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أن الأماكن المؤجرة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور ، وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

٢ — القرار الصادر من مجلس المراجعة فيما انتهى إليه من تقدير أجره المكان المؤجر خارج حدود ولايته ، لا تكون له أية حجية ، ويعتبر كأن لم يكن ، بحيث يكون للحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع ، أن تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه .

٣ — الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هيئة إستئنافية لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض ، إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص متعلقة بولاية المحاكم ، أو كان الحكم قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى ، وذلك حسبما تقضى به المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذى رفع الطعن في ظله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن الطاعن بصفته رفع على المطعون ضده الدعوى رقم ١٦١ سنة ١٩٦٦ أمام محكمة بنسدر طنطا طالبا الحكم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ٦٦ ج و ٥٠٠ م وبصححة إجراءات الحجز التحفظى الموقع فى ١٩٦٦/١/٣١ . وقال فى بيان دعواه إن المطعون ضده استأجر بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٦٤/١١/٩ الشقة المبينة به بأجرة شهرية مقدارها ١٥ ج و ٢٥٠ م ، ولم تكن فى ذلك الوقت معدة للسكنى ، كما أن لجنة تقدير الإيجارات المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ لم تكن قد قدرت أجزتها بعد ، وأنه بتاريخ ١٩٦٥/١/١ استلم المطعون ضده هذه الشقة وشغلها بعد أن كانت لجنة تقدير الإيجارات قد أصدرت قرارها فى ١٩٦٤/١١/١٥ بتحديد أجزتها بمبلغ ١٣ ج و ٢٥٠ م ، وأخذ يؤدي الأجرة على هذا الأساس ثم تظلم كل من الطاعن والمطعون ضده من القرار المشار إليه أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، وقيد تظليهما برقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٤ إلا أنه قبل الفصل فى هذا التظلم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وإزاء تمسك المطعون ضده بانطباق هذا القانون على الشقة موضوع التراع فقد تم الاتفاق بين الطرفين على أن يقوم هذا الأخير بصفة مؤقتة بسداد الأجرة بواقع ١٠ ج و ٥٠٠ م شهريا إلى أن يصدر مجلس المراجعة قراره بتحديد أجزتها

بصفة نهائية ، وبتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥ قرر المجلس تحديد الأجرة بمبلغ ١٤ ج شهريا ، وأنه على هذا الأساس طالب الطاعن المطعون ضده بأجرة شهرى ديسمبر سنة ١٩٦٥ ويناير سنة ١٩٦٦ وكذلك بفروق الأجرة عن المدة من أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وإذ لم يقم بالوفاء فقد أقام عليه هذه الدعوى بطلباته السالف بيانها ، ومحكمة بندر طنطا قضت فى ١١/٥/١٩٦٦ برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة طنطا الابتدائية ، وقيد إستئنافه برقم ٤٤٨ سنة ١٩٦٦ مدنى مستأنف ، وبتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٦ قضت تلك المحكمة — بهيئة إستئنافية — بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأيها برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بنى على أربعة أسباب ينعى الطاعن بالثلاثة الأولى منها على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الاختصاص المتعلق بولاية المحاكم وصدوره على خلاف حكم سابق حاز قوة الشئ المحكوم فيه ، ذلك أنه أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من تحديد أجرة الشقة بمبلغ ٩ ج و ٩٢٠ م إستنادا إلى القول بأن أجزتها التعاقدية هى ١٥ ج ، ٢٥٠ م فتخفيض بنسبة ٣٥٪ حسبما تقضى المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ مع أن المحاكم لا تختص ولائيا بنظر النزاع على تخفيض أجرة الشقة موضوع الدعوى ، لأنه لم تكن ثمة أجرة متعاقد عليها وإنما تختص بتقدير أجزتها لجان تقدير الإيجارات التى يجوز التظلم من قراراتها أمام مجالس المراجعة ، وقد جعل المشرع قرارات هذه المجالس نهائية وذلك وفقا لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ولنص المادة الأولى من القرار التشريعى التفسيرى رقم ٣ لسنة ١٩٦٤ وإذ أصدر مجلس المراجعة قراره بتحديد أجرة الشقة بمبلغ ١٤ جنىها بعد صدور القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وهو قرار نهائى كما سبق القول ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بما يخالف ما تضمنه هذا القرار فى شأن تحديد الأجرة يكون علاوة على مخالفته لقواعد الاختصاص الولائى قد جاء مخالفا لحكم سابق فصل فى النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشئ المحكوم فيه بما يستوجب نقضه طبقا للمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد أورد في هذه الأسباب المستمدة من أوراق الدعوى قوله " إنه لا خلاف بين طرفي الخصومة على وقائع الدعوى ومادياتها وأهمها أن المدعى عليه - المطعون ضده - لم يتسلم العين المؤجرة له إلا في أول يناير سنة ١٩٦٥ وأن الأجرة الشهرية المتعاقد عليها هي ١٥ ج و ٢٥٠ م ولا جدال بين الطرفين كما هو ثابت من أوراق الدعوى ، أن المدعى عليه - المطعون ضده - قد استأجر الشقة في ١١/٩/١٩٦٤ ولم يشغلها إلا في أول يناير سنة ١٩٦٥ ثم صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في ٢٢/٢/١٩٦٥ على أن ينفذ من أول مارس سنة ١٩٦٥ ، فلا خلاف إذن من توافر نطاق تطبيق القانون على العين المتخاصم عليها إذ المدعى عليه يشغلها فعلا بالسكن قبل تاريخ تنفيذ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشهرين كاملين ولا ينزع المدعى نفسه (الطاعن) في أن قرار مجلس المراجعة لم يكن قد صدر بعد ومن ثم فيتعين أعمال أحكام ذلك القانون وتخفيض الأجرة التعاقدية وقدرها ١٥ ج و ٢٥٠ م بواقع ٣٥ ٪ اعتبارا من أول مارس سنة ١٩٦٥ " وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفته فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ قد ناط باللجان المشكلة طبقا لأحكامه تحديد أجور الأماكن الخاضعة لهذا القانون ، إلا أن المشرع أصدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن تخفيض إيجار الأماكن ، ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية منه على أن " تخفيض بنسبة ٣٥ ٪ الأجر المتعاقد عليها للأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكام هذا القانون تقديرا نهائيا غير قابل للطعن فيه " . كما أصدرت اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه تفسيرا تشريعيًا رقم ١ لسنة ١٩٦٥ نص في المادة الثانية منه على أنه " لا تختص اللجان المشكلة طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتقدير أجرة الأماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ إذا كان قد تم إخطار اللجان عنها أو شغلت فعلا قبل هذا التاريخ " ، ومفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وما نص عليه في القرار التشريعي التفسيري أنه لا اختصاص للجان بتقدير الأجر المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان

المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أن الأماكن المؤجرة بهذه العقود قد شغلت بموجبها قبل التاريخ المذكور، وإنما يكون الاختصاص للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى أخذاً مما هو ثابت في الأوراق إلى أن الأجرة الواردة في العقد هي الأجرة المتفق عليها وأن شقة النزاع من المباني الخاضعة للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكام هذا القانون تقديراً نهائياً وأن المطعون ضده قد شغلها منذ أول يناير سنة ١٩٦٥، ورتب الحكم على ذلك تخفيض أجزائها المحددة في العقد بنسبة ٣٥٪ إعمالاً لصن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، وهو مما تختص به المحاكم دون لجان التقدير ومجالس المراجعة على النحو السالف بيانه، فإن هذا الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم، وما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد خالف القرار الصادر من مجلس المراجعة فيما انتهى إليه من تقدير أجرة الشقة موضوع النزاع مردود بأن هذا القرار خارج عن حدود ولاية المجلس فلا تكون له أية حجية ويعتبر كأن لم يكن بحيث يكون للحكمة ذات الولاية إذا ما رفع إليها النزاع أن تنظر فيه كأنه لم يسبق عرضه على المجلس المشار إليه، ولما كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة ابتدائية في استئناف حكم صادر من محكمة جزئية، وكانت الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة النقض إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم، أو كان الحكم قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى، وذلك حسبما تقضى المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي رفع الطعن في ظله. وكان الحكم المطعون فيه لم يخالف القانون ولم يخطئ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص متعلق بولاية المحاكم وكان قرار مجلس المراجعة القاضي بتحديد الأجرة لم يحز قوة الشيء المحكوم فيه لصدوره من جهة لا ولاية لها على النحو السالف بيانه بما ينتفى معه إنطباق

المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه ، فإن الطعن في الحكم المطعون فيه لهذه الأسباب يكون غير جائز ، كما أن ما يتعاه الطاعن بالسبب الرابع من أن الحكم المطعون فيه شابه فساد في الاستدلال إذ استدل بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٤/١١/٩ على أن المتعاقدين اتفقا على تحديد أجرة الشقة موضوع النزاع بمبلغ ١٥ ج و ٢٥٠ م مع أن هذا العقد قد صدر من غير ذي صفة ، هونعى لا يجوز الطعن به أيضا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية ، وذلك لخروجه عن الحالتين المنصوص عليهما على سبيل الحصر في المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ديبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المختارين :
جوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم المعبد ذكرى .

(١٠)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ القضائية :

(١، ب) ضرائب . ”ضريبة الأرباح الاستثنائية“ . ”الربط الإضافي“ .

(١) الربط الإضافي . شرطه . عدم تقديم المول إقراراً صحيحاً شاملاً بأن أختفى نشاطاً
أو مستندات ، أو استعمل طرقاً احتيالية لتخلص من الضريبة .

(ب) الربط الإضافي . وجوب إخطار المول به . مريان إجراءات الربط التي نص عليها
القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ضريبة الأرباح الاستثنائية .

(ج) ضرائب . ”مسائل متنوعة“ . نظام عام .

التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تتعلق بالنظام العام . عدم
جواز مخالفتها أو التنازل عنها .

(د) ضرائب . ”ضريبة الأرباح الاستثنائية“ . حكم . ”قصور“ .

تملك الطامن أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز عدول مصلحة الضرائب عن الربط
الأصلي ، ويطلبان الربط الإضافي لعدم اتباع الإجراءات القانونية . دفاع جوهري
إغفال الحكم الرد عليه . قصور .

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب سبق
أن ربطت الضريبة على أرباح الطامن الاستثنائية عن السنوات من ١٩٤٠
إلى ١٩٤٨/٩/١٥ على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه في سنة ١٩٣٩ باعتبار
أن دفاتره غير منتظمة ، وصار هذا الربط نهائياً ، فإنه لا يجوز لها بعد ذلك
أن تعود قتربط الضريبة عن نفس السنوات على أساس أن رقم المقارنة
هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر باعتبار أن دفاتره منتظمة ، وأن

حقه في اختيار رقم المقارنة قد سقط، إذ أن حق مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، لا يكون إلا إذا تحققت من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة .

٢ — توجب الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ سنة ١٩٥٠ ، في حالة الربط الإضافي أن يخطر به الممول، وأن يكون الإخطار منظوبا على الأسباب والأسس التي استندت إليها المصلحة في إجراء هذا الربط ، وهذه المادة وكذلك إجراءات الربط التي استلزمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى في شأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية تطبيقا لما تنص به المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض هذه الضريبة والمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ .

٣ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالمظام العام ، فلا يجوز مخالفتها أو انتزاع عنها ، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها وقدر وجها من المصلحة في اتباعها ورتب الإعلان على مخالفتها .

٤ — إذا كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن مصلحة الضرائب سبق أن حاسبته عن الضريبة على أرباحه الإستهائية عن سنوات النزاع ، وتم الربط على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه عن سنة ١٩٣٩ ، وفام بتسديد الضريبة المفروضة عليه ، وأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تعدل عن هذا الربط إلا إذا كان وادعش ، وهو ما لم يتوافر في جانبه ، كما تمسك الطاعن بإعلان الربط الثاني لعدم اتباع الإجراءات التي يتطلبها القانون بما في ذلك توجيه نموذج بتقدير الأرباح ثم نموذج بربط الضريبة ثم التنبيه بالسداد ، وإذ جرى الحكم

المطعون فيه في قضائه على تحديد أرباح الطاعن عن مدة النزاع على أساس أن رقم المقارنة هو ۱۲٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر لأن دفايره غير منتظمة ولسقوط حقه في اختيار رقم المقارنة ، وأنه يجوز للصحة تصحيح الربط الأول لأنه غير قانوني ، دون أن يرد الحكم على دفاع الطاعن سالف البيان ، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قد شاب قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل في أنه بتاريخ ۱۹۵۷/۷/۲ وجهت مأمورية ضرائب عابدين ثان إلى الطاعن تنبيهات بربط الضريبة على أرباحه الاستثنائية عن السنوات من سنة ۱۹۴۰ إلى ۱۹۴۸/۹/۱۵ على أساس أن رقم المقارنة هو ۱۲٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر في أول كل سنة ، وإذا عارض استنادا إلى أنه سبق أن ربطت الضريبة على أرباحه الاستثنائية في ۱۹۵۶/۸/۶ عن هذه المدة على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه في سنة ۱۹۳۹ وقام بتسديد الضريبة المستحقة عليه ، وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ۱۹۵۸/۱/۲۳ بإلغاء الربط الذي أجرته المأمورية في سنة ۱۹۵۷ وبأحقية الطاعن في اتخاذ أرباح سنة ۱۹۳۹ رقما للمقارنة عن المدة موضوع النزاع ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ۹۷ سنة ۱۹۵۸ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار المأمورية ، وبتاريخ ۱۹۶۲/۳/۱۵ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ۲۵۶ سنة ۷۹ قى تجارى القاهرة طالبة إلغاءه والقضاء لها بطايلاتها ، وبتاريخ ۱۹۶۳/۴/۲۵ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وقرار اللجنة وبتأييد الربط الذي أجرته المأمورية باعتبار أن رقم المقارنة خلال سنوات النزاع هو ۱۲٪ من رأس المال

الحقيقي المستثمر . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الضريبة على أرباحه الاستثنائية سبق أن ربطت في سنوات النزاع على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه في سنة ١٩٣٩ ، وأنه طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لا يجوز تعديل مثل هذا الربط إلا إذا كان وليد غش من جانب الممول وهو ما لم يثبت في حق الطاعن الذي تمسك ببطلان الربط الجديد الذي تم على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر لأن مصلحة الضرائب لم تمهد له بالإجراءات التي يتطلبها القانون ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وقضى بتحديد الضريبة على أساس هذا الربط الجديد امتدادا إلى أن دفاتره منتظمة ، وأن حقه في اختيار رقم المقارنة قد سقط لأنه لم يقدم طلبا بذلك حتى ١٥/٢/١٩٤٢ ، وأن الربط الأول الذي أجرتة مصلحة كان غير قانوني ويحق لها تصحيحه ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث أن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب سبق أن ربطت في ٦/٨/١٩٥٦ الضريبة على أرباح الطاعن الاستثنائية عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٥/٩/١٩٤٨ على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه في سنة ١٩٣٩ باعتبار أن دفاتره غير منتظمة ، وصار هذا الربط نهائيا ، فإنه لا يجوز لها بعد ذلك أن تعود بربط الضريبة عن نفس السنوات على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر باعتبار أن دفاتره منتظمة وأن حقه في اختيار رقم المقارنة قد سقط ، إذ أن حق مصلحة الضرائب في إجراء ربط إضافي وفقا لنص المادة ٤٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معسدة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لا يكون إلا إذا تحققت من أن الممول لم يتقدم بإقرار صحيح شامل ، بأن أخفى نشاطا أو مستندات أو غيرها أو قدم بيانات غير صحيحة أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة

كلها أو بعضها، وذلك بإخفاء أو محاولة إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة، لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثالثة من المادة المذكورة توجب في حالة الربط الإضافي أن يخطر به الممول، وأن يكون الإخطار منطوقاً على الأسباب والأسس التي استندت إليها المصلحة في إجراء هذا الربط، ولما كانت المادة سالفة الذكر وكذلك إجراءات الربط التي استلزمها القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسرى في شأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية تطبيقاً لما تقضى به المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض هذه الضريبة والمادة العاشرة من اللائحة التنفيذية لهذا القانون الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢، وكانت التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات معينة لربط الضريبة هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من القواعد القانونية الآمرة المتعلقة بالنظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التنازل عنها، وهي إجراءات ومواعيد حتمية ألزم المشرع مصلحة الضرائب بالتزامها، وقدر وجهها من المصلحة في اتباعها، ورتب البطلان على مخالفتها. لما كان ما تقدم وكان يبين من الإطلاع على مذكرة الطاعن التي قدمها أمام محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ أنه تمسك في دفاعه بأن مصلحة الضرائب سبق أن حاسبته عن الضريبة على أرباحه الاستثنائية عن سنوات النزاع وتم الربط في ١٩٥٦/٨/٦ على أساس أن رقم المقارنة هو أرباحه عن سنة ١٩٣٩، وقام بتسديد الضريبة المفروضة عليه، وأنه لا يجوز لمصلحة الضرائب أن تعدل عن هذا الربط طبقاً للمادة ٤٧ مكررة من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا إذا كان وليد غش وهو ما لم يتوافر في جانب الطاعن، كما تمسك ببطلان الربط الثاني لعدم اتباع الإجراءات التي يتطلبها القانون بما في ذلك توجيه نموذج بتقدير الأرباح تم نموذج بربط الضريبة ثم التنبيه بالسداد، وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على تحديد أرباح الطاعن من مدة النزاع على أساس أن رقم المقارنة هو ١٢٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر، لأن دفاتره غير منتظمة، ولسقوط حقه في اختيار رقم المقارنة لأنه لم يقدم طلباً بذلك حتى ١٥/٢/١٩٤٢، وأنه يجوز للمصلحة تصحيح الربط الأول؛ لأنه كان غير قانوني دون أن يرد الحكم على دفاع الطاعن سالف البيان، وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، وشابه قصور في التسيب بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن فيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١١)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم .

صورة الدمغة أو الإيصال الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي . هي الصورة
المرفقة عليها من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء .

(ب) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . نقض . " المذهب الجديد " .

عدم تمكن العاين أمام محكمة الموضوع بوجه النفي الذي يحاطه واقع . عدم
جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثل في منازعة متعلقة
برسم الدمغة .

(ج) ضرائب . " رسم الدمغة " . رسوم . ثقل برى .

خضوع بواص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي .
ولو لم تتوافر في هذه المحررات البيانات المنصوص عليها في المادة ١٦
من قانون التجارة .

١ — مفاد نص المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم
دمغة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المقصود بصورة العقد
أو الإيصال الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل ،
هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء .
وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن صور إيصالات استلام الأسمدة

التي احتفظت بها الشركة تحمل توقيع السائق ، وكانت هذه الصور تصلح للاحتجاج بها أمام القضاء فإنه يستحق عليها رسم دمغة نوعي على هذا الأساس .

٢ — النعي بأن الشركة — الطاعنة — لا تلتزم برسم الدمغة لأن عبء الرسم المستحق يقع بالنسبة للإيصالات على من يسلم الإيصال وهو سائق السيارة بالنسبة للأصل الخاص بإيصال الاستلام ، ومستلم الأسمدة بالنسبة للصورة الكربونية للإيصال ، هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع ، فليس له أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تحقيقه يخالطه واقع كأن يجب عرضه على محكمة الموضوع .

٣ — مؤدى نص المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أخضع لرسم الدمغة إستمارات النقل "البوالص" وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التي حددتها تلك المادة بوصف هذه المحررات صكوكا تثبت عمليات النقل في حد ذاتها ، وتبين وجوه الاتفاق المنصرفة في هذه العمليات ، فيحدد وعاء الرسم بالاستهلاكات الخاصة بالمول ، يؤيد ذلك أن المادة حددت سعرا لرسم الدمغة يتناسب تدريجيا مع أجرة النقل ، مما مفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة محددة من مبلغ الاتفاق الخاص ، ولا يغير من وصف هذه المحررات باعتبارها مستندات نقل أنه لا تتوافر فيها البيانات التي نصت عليها المادة ٩٦ من قانون التجارة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إيصالات استلام الأسمدة الموقع عليها من السائق إستمارات نقل وأخضعها لرسم الدمغة التدريجي بوصفها صكوكا تكفي لإثبات عملية النقل في حد ذاتها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

(١) نقض ١٩٧٢/١/٥ بمجموعة المكتب الفني ص ٢٣ ص ٢٣٠ .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن -
تتصل في أن الطاعة أقامت الدعوى رقم ٥٣٢ سنة ١٩٦٠ تجارى القاهرة
الإبتدائية ضد المطعون عليها طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٢٩٥٣ ج و ٣٠٠ م،
وقالت بيانا لدعواها إنها تقوم بنقل متجاتها بسيارات مملوكة لشركات أو لأفراد
وتحرر معهم عقود نقل تحمل دمغة اتساع طبقا للقانون ، وتنفيذا لهذه العقود
تأخذ إيصالات على سائق السيارات يوقعونها بإمضاءاتهم دليلا على استلامهم
كميات الأسمدة المشحونة وتسلم صورة الإيصال الكربونية للسائق كي يوقع عليها
العميل عند الإستلام ، وكانت الطاعة تقوم ب لصق طوابع دمغة نوعية على تلك
الإيصالات وصورها ، إلا أن مراقبة ضرائب دمغة انقاهرة طالبتها برسوم دمغة
مقدارها ٢٩٥٣ ج و ٣٠٠ م ، منها مبلغ ٤٥٣ ج و ٢١٠ م رسم دمغة نوعى على الصور
الكربونية للإيصالات باعتبار أنها تحمل توقيع سائق السيارة ومبلغ ٢٥٠٠ ج و ٩٠ م
رسم دمغة تدريجى على إيصالات الاستلام باعتبار أنها استمارات نقل ، وإذ لا تستحق
مصلحة الضرائب رسوم الدمغة المطالب بها واضطرت الطاعة لتسديدها درهما
لإجراءات التنفيذ الجبرى ، ومن حقها أن تسترد ما دفعته بغير وجه حق ، فقد
أقامت دعواها بطلباتها سالفه البيان ، وبتاريخ ٢٤ / ١ / ١٩٦٣ حكمت المحكمة
برفض الدعوى . استأنفت الطاعة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٩ سنة ٨٠ ق
تجارى القاهرة طالبة إلغاء والقضاء لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٢ / ١١ / ١٩٦٣ حكمت
المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعة فى هذا الحكم
بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة
المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تنعى الطاعة بالسبب الأول منهما على الحكم
المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من وجهين (أولا) انتهى الحكم إلى أنه
يستحق رسم دمغة نوعى بالنسبة لتوقيع سائق السيارة على الصور الكربونية
لإيصالات استلام الأسمدة استنادا إلى ما تقضى به المادة ١١ من القانون
رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ والفقرة هـ من البند ١ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون
فى حين أن المقصود بالصور التى نصت المادة ١١ سالفه الذكر على أنه
يستحق عنها رسم دمغة ، هى الصور التى تقوم مقام الأصل ، وهو ما لا يتوافر

في الصور الكربونية المشار إليها لأنها تحمل توقيع مستلم الأسمدة خلافا للأصل الذي يحمل توقيع السائق وحده ، ولأنه لا يحتاج بهذه الصور قبل السائق ، وبالتالي فلا يستحق رسم دمغة لمجرد أن توقيع السائق قد ظهر على الصور الكربونية . (ثانيا) نص البند ١٠ من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون على أن صبه الرسم المستحق يقع بالنسبة للإيصالات على من يسلم الإيصال ، وهو في الدعوى الحالية سائق السيارة بالنسبة للأصل الخاص بإيصال الاستلام ومستلم الأسمدة بالنسبة للصورة الكربونية للإيصال مما يقتضاه أن الشركة لا تلزم برسم الدمغة المستحق .

وحيث إن النعي في وجهه الأول مردود ، ذلك أن النص في المادة ١١ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - بتقرير رسم دمغة - على أنه " إذا كان العقد أو المحرر أو الورقة أو المطبوع أو السجل من مدة صور واحتفظ المتعاقد بصورة ممضاة أو أكثر ، فإن كل صورة ممضاة يستحق عليها رسم الدمغة الذي يستحق على الأصل ، ويستثنى من ذلك رسم الدمغة النسبي والتدريجي ، فإنه لا يحصل إلا مرة واحدة على الأصل مهما تعدد الصور " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المقصود بصورة العقد أو الإيصال الممضاة التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعي المقرر على الأصل هو تلك الصورة الممضاة من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، إذ كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن صور إيصالات استلام الأسمدة التي احتفظت بها الشركة تحمل توقيع السائق ، وكانت هذه الصور تصلح للاحتجاج بها أمام القضاء ، فإنه يستحق عليها رسم دمغة نوعي على هذا الأساس ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بهذا الوجه يكون في غير محله ، والنعي في وجهه الثاني غير مقبول ، ذلك أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع ، فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض لأن تحقيقه يخالطه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، وتقول الطاعنة في بيان ذلك إن الحكم اعتبر إيصال استلام الأسمدة الموقع عليه من السائق عقد تقل يستحق عليه رسم دمغة تدريجي

طبقا للمادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ سنة ١٩٥١ في حين أن هذا الإيصال لا يعتبر عقد نقل لخلوه من البيانات التي تتطلبها المادة ٩٦ من قانون التجارة في مثل هذا العقد ، ولأن السائق ليس متعهد نقل ولا يعدو الإيصال المذكور أن يكون دليلا على السائق باستلام البضاعة .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من الجدول رقم ٤ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه يفرض رسم تدريجي على " استمارات النقل (بوالص) وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها الخاصة بالبضائع والمنقولات أيا كان نوعها سواء كان النقل برياً أو بطريق النهر والترع والبحيرات الصادرة من أى متعهد نقل والتي بلغ أجر نقلها (نولونها) مائتي مليم أو أكثر على أساس ٢٠ مليم إذا كان أجر النقل مائتي مليم ولا يجاوز جنيتها و ٤٠ مليم إذا كان أجر النقل لا يجاوز جنيتها و ٦٠ مليم إذا كان أجر النقل يزيد على ذلك " ، فإن ذلك يدل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع أخضع لرسم الدمغة استمارات النقل (البوالص) وغيرها من المستندات التي تقوم مقامها المتعلقة بنقل البضائع والمنقولات بالوسائل التي حددتها تلك المادة بوصف هذه المحررات صكوكا تثبت عمليات النقل في حد ذاتها وتبين وجوه الاتفاق المنصرفة في هذه العمليات فيتحدد وعاء الرسم بالاستهلاكات الخاصة بالمول ، يؤيد ذلك أن المادة حددت سعرا لرسم الدمغة يتناسب تدريجيا مع أجرة النقل ، مما مفاده أن المشرع اعتبر سعر الرسم نسبة محددة من مبلغ الاتفاق الخاص ، وكان لا يغير من وصف هذه المحررات باعتبارها مستندات نقل أنه لا تتوافر فيها البيانات التي نصت عليها المادة ٩٦ من قانون التجارة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المضعون فيه قد اعتبر إيصالات استلام الأسمدة الموقع عليها من السائق استمارات نقل وأخضعها لرسم الدمغة التدريجي بوصفها صكوكا تكفي لإثبات عملية النقل في حد ذاتها فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الصعن .

جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد فريث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٢)

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) تقادم . ” تقادم مسقط ” . عمل .

تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . م ٦٩٨ مدني . عدم قيامه على
فريضة الوفاء . لائح لتوجيه يمين الاستيثاق .

(ب) عمل ” انتهاء العقد ” . اثبات . ” الكتابة ” .

الانذار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتاً بالكتابة . قانون العمل
٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلاً خاصاً .

(ج) اثبات . التزام . ” التعبير عن الإرادة ” .

التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ،
متى كان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه

(د) تقادم . ” تقادم مسقط ” . عمل .

المانع الذي يتعذر منه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف مريان
الدائم متى كان المانع ناشئاً عن تقصيره . مثال في تنازعة عمالية .

(هـ) عمل . ” انتهاء العقد ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

سي كان حق العامل في المعاش — وقد تقرر في اللائحة الخاصة
بذلك — ناشئاً عن عقد العمل ، فإن الدعوى به تسقط بالتقادم بانقضاء سنة
من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .

(و) عمل . تعويض . تقادم . مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .

دعوى التعويض من اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع المنصوص عليه في المادة ١٧٢ مدني .

(ز) تقادم . " تقادم مسقط " .

الابراء القاطع للتقادم . شرطه . أن يكون متعلقا بالحق ذاته ومنخذا بين نفس الخصوم .

(ح) حكم . " تسبب الحكم " . استئناف . " الحكم فيه " .

محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون باضاعة .

١ - التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقوم على قرينة الوفاء المؤسس عليها التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني ، وهي مظنة رأى الشارع توثيقها بيمين الاستيثاق من المدعى عليه ، بل يقوم على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل ، والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء . ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها .

٢ — تجيز المادة ٥/٤٠ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى ، لصاحب العمل فسخ العقد " إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوما خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية ، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه ثلاثة أيام في الحالة الثانية " وبين من هذا النص أن المشرع لم يستلزم شكلا خاصا في الإنذار الذي يوجهه صاحب العمل إلى العامل واكتفى بأن يكون بالكتابة .

٣ — مفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه .

٤ — المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ، ويكون ناشئا عن تقصيره لا يوقف سريان التقادم . وإذا كان الحكم قد خلص إلى أنه وإن كانت الخطابات قد ردت إلى الشركة — رب العمل — (وهي الخطابات المرسلة للعامل لاستئناف عمله ، ثم إنذاره بالعودة للعمل . ثم بإخضاره بفسخ العقد) لأن الطاعن — العامل — ” عزل من مسكنه ولم يترك عنوانه ” إلا أن الطاعن هو الذي تسبب بخطئه في عدم العلم بمضمون هذه الخطابات ، لأنه ترك مسكنه الذي أبلغ به الشركة ، وغادر البلاد ، دون أن يخطر بها كتابة بتغييره إلا بعد فسخ العقد ، وإذا عمل الحكم الأثر القانوني لهذه الإخطارات ورتب على ذلك عدم وقف التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٥ — مفاد نص المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والمادتين الثانية والرابعة من لائحة المعاش بالشركة المطعون عليها — شركة مصر للبترول — أن حق العامل في المعاش وقد تقرر في اللائحة سالفة الذكر ، هو حق ناشئ عن عقد العمل ، وتحكمه قواعده في عقود العمل ومختلف قوانينه ومالا يتعارض معها من أحكام القانون المدني ، ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها ” تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ” وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق هذه المادة على طلب المعاش ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٦ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجور هي من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل وتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني ، ولا محل للتحدي في هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ سالفة الذكر ، تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٣ من القانون

المدنى التى تقضى بأن تتقدم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه المضرور بالضرر ومحدثه أو بمضى خمسة عشر عاما من يوم وقوع العمل غير المشروع .

۷ - الأصل فى الإجراء القاطع للتقدم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ، ومتخذاً بين نفس الخصوم ، بحيث إذا تغير الحقائق أو اختلف الخصوم ، لا يترتب عليه هذا الأثر .

۸ - لا تريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائى دون إضافة ، متى رأت فى هذه الأسباب ما يبنى من إيراد جديد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعن أقام اندعوى رقم ۳۴۳ سنة ۱۹۶۱ عمال القاهرة الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها بصحيفة معلقة فى ۱۹۶۱/۲/۲۰ طالبا الحكم بفسخ عقد العمل القائم بينهما وبإلزامها بأن تدفع له مبلغ ۹۶۴۴ ج و ۹۶۰ م ومعاشا شهريا قدره ثلاثة أرباع أجره من تاريخ الحكم بفسخ العقد ، وقال شرحا لدعواه إنه التحق بخدمة هذه الشركة فى ۱۹۶۸/۷/۴ بعقد غير محدد المدة ، وظل يعمل بها حتى بلغ أجره الشهري ۹۶ ج و ۷۷۰ م ، وفى ۱۹۵۶/۱۱/۵ فوجئ بخطاب من الشركة تطلب فيه أن يعتبر نفسه فى إجازة وأن يمتنع عن الذهاب إلى مكاتبها فامثل لأمرها غير أنها امتنعت عن دفع أجره منذ أول يناير سنة ۱۹۵۷ وإذ يحق له طلب فسخ العقد لامتناع الشركة عن الوفاء بالتزاماتها بدفع الأجر ويستحق مبلغ ۹۶۴۴ ج و ۹۶۰ م أجوره المتأخرة حتى آخر ديسمبر سنة ۱۹۶۰ ومبلغ ۵۰۰۰ ج تعويضا عن الضرر الأدبى الذى لحقه من تصرف الشركة ومعاشا

طبقا للأئحة المعاشات بالشركة ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . دفعت الشركة المطعون عليها بسقوط الدعوى بالتقادم عملا بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني مستندة إلى أنها قد أخطرت في ١٩٥٨/٩/٢٠ بفسخ العقد لتغيبه عن عمله بدون سبب مشروع أكثر من المدة المحددة قانونا ، ولكنه لم يرفع دعواه إلا في ١٩٦١/٢/٢٠ بعد انقضاء أكثر من سنة على انتهاء عقد العمل وبتاريخ ١٩٦٣/٦/١٣ حكمت المحكمة بسقوط الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والقضاء له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٧٧ سنة ٨٠ ق ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/١٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره انتمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجوه أربعة : (أولا) قضت المحكمة بسقوط الدعوى بالتقادم عملا بحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدني دون أن توجه يمين الاستياق إلى ممثل الشركة طبقا لما تقضى به المادة ٣٧٨ من القانون المذكور . (ثانيا) اعتبر الحكم مدة السنة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ سالفة الذكر مدة سقوط لا يرد عليها الوقف والانقطاع ، وأنها بدأت في حق الطاعن من تاريخ إخطاره بفسخ عقد العمل في ١٩٥٨/٩/٢٠ ، في حين أنها مدة تقادم مسقط يسرى عليها الوقف والانقطاع ، ولا يبدأ سريانها بالنسبة للطاعن إلا من وقت علمه الفعلي بانتهاء عقد العمل ، وهو لم يتحقق إلا من خطاب الشركة المؤرخ في ١٩٦٠/٨/١٨ الذي أرسلته على محل إقامته في الخارج ، أما خطاباتها السابقة بما فيها إخطار الفسخ المشار إليه فلا أثر لها من الناحية القانونية ، لأن الطاعن لم يتسلمها إذ أرسلتها الشركة بعنوانه القديم برغم علمها بأنه لا يقيم فيه . (ثالثا) طبق الحكم نص المادة ٦٩٨ سالفة البيان على طلب المعاش في حين أن هذا الطلب يخرج عن نطاق دعاوى العمل ، هذا إلى أن المادة ٣١ من لائحة المعاش بالشركة حددت مدة مطالبة الموظف للشركة بمعاشه بثلاث سنوات من تاريخ انتهاء عمله وليس في ذلك مخالفة للنظام العام ، مما يتعين معه تطبيق

حكم هذه الأئمة . (رابعاً) أخطأ الحكم بتطبيق المادة ٦٩٨ آتفة الذكر على طلب التعويض مع أن هذا الطلب مبني على عدم دفع مرتبه وهو أمر يعد جريمة يعاقب عليها القانون ولا يسقط الحق في المطالبة بالتعويض عنه باعتباره عملاً غير مشروع إلا بعد مضي ثلاث سنوات من تاريخ وقوعه .

وحيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقوم على قرينة الوفاء المؤسس عليها التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني وهي مظنة رأى الشارع توثيقاً بيمين الاستيثاق من المدعى عليه ، بل يقوم على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل سواء ، ومن ثم فهو لا يتسع لتوجيه يمين الاستيثاق لاختلاف العلة التي يقوم عليها ويدور معها ، وإذ كان ذلك ، فلا على محكمة الموضوع إن هي لم توجه يمين الاستيثاق إلى ممثل الشركة المطعون عليها . والنعي في وجهه الثاني مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥/٤٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذى يحكم واقعة الدعوى تجيز لصاحب العمل فسخ العقد "إذا تغيب العامل بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متواليه ، على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه ثلاثة أيام في الحالة الثانية" ، وكان يبين من هذا النص أن المشرع لم يستلزم شكلاً خاصاً في الإنذار الذى يوجهه صاحب العمل إلى العامل ، واكتفى بأن يكون بالكتابة ، وكان مفاد نص المادة ٩١ من القانون المدني أن التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ، وكان عدم العلم لا يرجع إلى خطأ منه ، ولما كان المانع الذى يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ويكون ناشئاً عن تقصيره لا يوقف سريان التقادم ، لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتبر المدة المنصوص عليها في المادة ٦٩٨ من القانون المدني مدة سقوط ، بل اعتبرها مدة تقادم يرد عليها الوقف والإقطاع ، وقرر أن الشركة المطعون عليها أرسلت للطاعن في ١٩٥٨/٨/٢١ خطاباً موصى عليه بعدم الوصول

على عنوانه الذى اختاره هو وتركه بالشركة ، ليستأنف عمله ، ثم أرسلت بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٨ خطابا ثانيا موصى عليه بعلم الوصول على نفس العنوان تنذره فيه بالعودة للعمل خلال سبعة أيام ، ثم أعملت حكم المادة ٥/٤٠ سالفه الذكر وفسخت العقد وأخطرته به فى ٢٠/٩/١٩٥٨ على ذات العنوان ، وخلص الحكم إلى أنه وإن كانت هذه الخطابات قد ردت للشركة لأن الطاعن "عزل من مسكنه ولم يترك عنوانه" إلا أن الطاعن هو الذى تسبب بخطئه فى عدم العلم بمضمون هذه الخطابات لأنه ترك مسكنه الذى أبلغ به الشركة وغادر البلاد دون أن يخطر بها كتابة بتغييره إلا بعد فسخ العقد ، وإذا عمل الحكم الأثر القانونى لهذه الإخطارات ورتب على ذلك عدم وقف التقادم المنصوص عليه فى المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعى فى الوجه الثالث مردود ، ذلك أن النص فى المادة ٤٧ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أنه "إذا وجد فى منشأة صندوق إيداع للعمال ، وكانت لأئحة الصندوق تنص على أن ما يؤديه صاحب العمل فى الصندوق ولحساب العامل يؤدى مقابل التزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة ، وكان مساويا لما يستحقه من مكافأة طبقا لأحكام هذا القانون أو يزيد عليه ، وجب أداء هذا المبلغ للعامل بدلا من المكافأة وإلا استحققت المكافأة . فإذا لم تنص لأئحة الصندوق على أن ما أداه صاحب العمل قد قصد به أن يكون مقابلا لالتزامه القانونى بمكافأة نهاية الخدمة للعامل الحق فى الحصول على ما يستحقه فى صندوق الإيداع طبقا لأئحة الصندوق والحصول كذلك على المكافأة القانونية ، وإذا وضع فى منشأة نظام للعاش جاز للعامل المستحق للعاش أن يختار بينه وبين المكافأة المقررة ، وإذا ما انتهت خدمته قبل استحقاقه للعاش كان له حق الحصول على المكافأة المقررة ، أو ما يستحقه فى صندوق المعاش أيهما أفضل " . وكذلك النص فى المادة الثانية من لأئحة المعاش بالشركة المطعون عليها — الملحقه بقرار من وزير المالية والاقتصاد رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٢ — على أن "الغرض من المشروع هو توفير معاشات وغيرها من المزايا طبقا للاشتراطات والأحكام الواردة بهذه اللأئحة لموظفى شركة شل لمصر ليمتد (التى أصبحت شركة مصر للبتروك) ممن تتوفر فيهم الشروط المقررة ، وذلك بالإضافة إلى أية مبالغ أخرى قد يستحقها هؤلاء الموظفون

من أى صندوق إيداع . والنص فى المادة الرابعة منها على أن " من حق كل شخص يعمل لدى الشركة المستخدمة وتتوافر فيه جميع الشروط التالية أن يتقاضى معاشاً أو غيره من المزايا المشار إليها فى هذه اللائحة وطبقاً لأحكامها (ويطلق على مثل هذا الشخص فيما بعد اسم الموظف المستحق) : (أ) أن يكون عضواً مساهماً فى صندوق التوفير المصرى (ب) أن يكون قد انضم إلى عضوية صندوق التوفير المصرى قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٥ أو ، كما يشترط فيه أحد الشرطين التاليين : (ج) أن يكون موظفاً بخدمة الشركة فى ١/٧/١٩٥٥ . . . (د) أن يكون قد تم تثبيته موظفاً فى خدمة الشركة بعد ١/٧/١٩٥٥ . . . " هذه النصوص تدل على أن حق العامل فى المعاش وقد تقرر فى اللائحة سالفة الذكر هو حق ناشئ عن عقد العمل ، وتحكمه قواعده فى عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدنى ، ومنها ما نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد " ، وهو ميعاد يتصل برفع الدعوى ، وكان لا وجه لتذرع الطاعن بما تقضى به المادة ٣١ من لائحة المعاش المذكورة لأن الفقرة الأولى منها — وهى المنطبقة على حالة الطاعن — تقضى بسقوط الحق فى المطالبة بأى مبلغ مستحق الدفع بصفة معاش لم يطالب به صاحب الحق فى خلال سنة من تاريخ استحقاقه ، وهو ما يتفق مع حكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق هذه المادة على طلب المعاش ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . والنعى مردود فى الوجه الرابع بأن دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر وهى من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل فتخضع لحكم المادة ٦٩٨ من القانون المدنى ، ولا محل للتحدى فى هذا الخصوص بمدة تقادم العمل غير المشروع ، لأن المادة ٦٩٨ سالفة الذكر تعتبر استثناء من نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى التى تقضى بأن تتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بمضى ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الضرر بالضرر ومحدثة أو بمضى خمسة عشر عاماً من يوم وقوع العمل غير المشروع ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه فى قضائه على هذا النظر ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب ، و يقول في بيان ذلك إنه عاب في صحيفة الاستئناف على الحكم الابتدائي أنه أخطأ إذ لم يعتبر خطاب الشركة المطعون عليها الذي أرسلته إليه بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٠ تنازلا عن حقها في التمسك بالتقادم ، هذا إلى أنه خالف القانون بتطبيق المادة ٦٩٨ من القانون المدني على طلي المعاش والتعويض غير أن الحكم المطعون فيه أكتفى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يرد على هذا الدفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن الطاعن أثار في دفاعه أن الشركة تعتبر أنها تنازلت عن الدفع بالتقادم بخطابها المؤرخ ١٨/٨/١٩٦٠ الذي ذكرت فيه أنها قامت بسداد القسط السنوي المستحق على بوليصة التأمين في أبريل سنة ١٩٦٠ بخصمه من حسابه في صندوق التوفير المحلي، ورد الحكم على هذا الدفاع بأن الخطاب المذكور الذي أرسلته الشركة إلى الطاعن على عنوانه في الخارج بعد أن علمت به من خطابه الذي أرسله بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠ لا يعتبر قاطعا للتقادم لأنه جاء قاصرا على الدين المودع بصندوق التوفير المحلي دون أن يتناول شيئا من الديون المطالب بها في الدعوى وهي الأجور المتأخرة والمعاش والتعويض، وكان ما قرره الحكم في هذا الخصوص لا مخالفة فيه للقانون لأن الأصل في الإجراء القاطع للتقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يكون متعلقا بالحق المراد اقتضاؤه ومتخذاً بين نفس الخصوم بحيث إذا تغير الحقان أو اختلف الخصوم لا يترتب عليه هذا الأثر ، وكان الحكم الابتدائي قد انتهى إلى أن المادة ٦٩٨ من القانون المدني تسري على حق العامل في المعاش ودعوى التعويض عن اخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر وهو قضاء يتفق مع صحيح القانون ، وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ، وكان لا تريب على محكمة الدرجة الثانية أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة متى رأت في هذه الأسباب ما يغني عن إيراد جديد ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون في غير محله .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر ممدى نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٣)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) قضية . " ولاية القاضى " .

ندب أحد مستشارى محكم الاستئناف للعمل فى محكمة استئناف غير المحكمة
المعنى بها لا يترتب عليه زوال ولايته بمحكمة . حقه فى الإختراكم فى الأحكام
الصادرة فى الدعاوى التى سمع فيها المرافعة ، الدب مشروط بأن يكون لمدة لا تتجاوز
سنة أشهر قابلة للتجديد .

(ب) عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع . " ساطتها فى تفسير العقد " .
نقض . " ساطة محكمة النقض " .

ساطة محكمة الموضوع فى تفسير مبيع العقود والشروط المخلف عليها بما تراه
أو فى بقصود المتعاقدين . لا سلطان لمحكمة النقض عليها مادامت الصيغ والشروط
تحتل المعنى الذى حصلته .

(ج) حكم . " تسبيب الحكم " . " الأسباب الزائدة " .

لا يعيب الحكم استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا الاستطراد زائدا
عن حاجة الدعوى ، ويستقيم الحكم بدون .

(د) إثبات . " طرق الإثبات " . " الإقرار " . تسجيل . " تسجيل
التصرفات المقررة " . شهر عقارى . ملكية .

إنهاء الحكم إلى اعتراف مالك الأرض المقامة عليها التلاجة بحق الخصم
فى ملكية نصف التلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني فى أغراض إدارتها إلى حين

إتهاء عملها وبيع آلاتها . هذا الاعتراف هو إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها . لا ضرورة لتسجيله للاحتجاج به على المقرر .

(هـ) حكم . ” عيوب التدليل “ . ما لا يعد تناقضا “ . بيع . ” نقل الملكية “ . ” دعوى صحة التعاقد “ .

تحديد الحكم في أسبابه حوالا لبيع بملكية نصف التلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضائه في المنطوق صحة وقفاذ البيع الصادر منه إلى المشتري في نطاق الحق الذي حده . لا تناقض .

(و) أموال . ” العقار بالتخصيص “ . نقض . ” أسباب الطعن “ . شيوع .

شرط تخصيص المقول للمقار أن يكون رمدا على خدمته أو استئلاؤه وأن يكون مال لهما واحدا . التلاجة المملوكة للخصم مع آخرين . وضعها في أرض ومبان مملوكة لهذين الآخرين ضمن أطميان أخرى على الشيوخ لا يجعلها عقارا بالتخصيص لحسابهما دون باقي الشركاء . إتهام الحكم إلى ملكية الخصم لنصف التلاجة . النسي عليه بخالفة الثابت بتقرير الخير في خصوص رمدها لخدمة أطميان الطامنين . غير منتج .

١ — قرار وزير العدل بنسب أحد مستشاري محاكم الإستئناف للعمل في محكمة إستئناف غير المحكمة الملحق بها في حالة الضرورة وفقا لنص المادة ٦١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية لا يترتب عليه إنتفاء صفة القاضي أو زوال ولايته ، وإنما يضيف إليه ولاية العمل بالمحكمة الأخرى فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة لعدم انقطاع صلته بمحكمة الأصلية ، واحتفاظه بصفته ، وعلاوة على ذلك فإن النذب مشروط بالنص على أن يكون ” لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى “ . ومؤدى ذلك أن النذب لا يكون إلا لفترة محددة ، وأنه بمجرد انقضائها تزول جميع الآثار المترتبة عليه ما لم تجدد لمدة أخرى ، ولا يوجد في القانون ما يمنع من تحديدها بأقل من ستة أشهر حسبما تقتضيه الضرورة .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين ، وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه

منها ، ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحتل المعنى الذى حصلته .

٣ - لا يعيب الحكم استطراده لتأييد وجهة نظره ، متى كان هذا الاستطراد زائدا عن حاجة الدعوى ، ويستقيم الحكم بدونه .

٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتراف الملاك السابقين واللاحقين للأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه الثانى فى ملكية نصف التلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني فى أغراض إدارة التلاجة واستغلالها إلى حين انتهاء عملها وبيع آلاتها وأدواتها ، وكان هذا الإقرار إنما هو إخبار بملكية سابقة - ليس هو سندها بل دليلها - فإنه يعتبر تصرفا إقراريا ويكون حجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقارى .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد حدد فى أسبابه حق المطعون عليه الثانى بملكية نصف التلاجة والانتفاع بالأرض والمباني فى حدود أغراضها ، ورتب على ذلك قضاءه بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول فى نطاق الحق الذى حدده ، وكان الحكم قد أفصح عن تحديد هذا النطاق فى أسبابه وأحال إليه فى منطوقه ، فإن النعى عليه بالتناقض بين الأسباب والمنطوق يكون على غير أساس .

٦ - لا يكتفى لتخصيص المنقول للعقار أن يكون رسدا على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، وإنما يشترط إلى جانب ذلك أن يكون مالهما واحدا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من التقنين المدنى . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن التلاجة التى وضعت فى الأرض والمباني كانت مملوكة للمطعون عليه الثانى مع أولاد الذين كانوا يملكون الأرض والمباني ضمن أطيان أخرى على الشيوع ، فإن وضع التلاجة فى الأرض والمباني التى اختص بها الأخوان لا يجعلها عقارا بالتخصيص لحسابهما دون باقى الشركاء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ملكية المطعون عليه الثانى لنصف التلاجة ، فإن النعى عليه بخالفة الثابت بتقرير الخبير فى خصوص رسدها لخدمة أطيان الطاعنين وبفرض صحته هو نعى غير منتج ولا جدوى منه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣١٩ سنة ١٩٦٣ كلى دمنهور ضد الطاعنين وباقي المطعون عليهم يطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٨ الصادر له من المطعون عليه الثاني بتر واستمانويلا ببيع نصف التلاجة الموضحة المعالم والأوصاف بالعقد وصحيفة الدعوى وتسليمه هذه الحصة في مواجهة باقي المدعى عليهم ، وقر بياناً للدعوى إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٧٢/٦/٢٨ اشترى من المطعون عليه الثاني النصف على الشيوع في تلاجية مائة لتخزين البطاطس بكافة محتوياتها من آلات ومباني مقامة على قطعة الأرض المبينة بصحيفة الدعوى وذلك مقابل ثمن قدره ٣٠٠٠ جنيه قبضه البائع ، إلا أنه امتنع عن التوقيع على العقد النهائي ، وأنه اختصم الطاعنين في الدعوى باعتبارهم شركاء للبائع بالثلث في التلاجية ، كما اختصم المطعون عليه الأخير بصفته حارساً قضائياً عليها ، وانتهى من ذلك إلى طلب الحكم بطلانيته . ودفع الطاعنون بأن البائع للمدعى لا يملك شيئاً في الأرض المقامة عليها التلاجية أو في مبانيها ، وهي عقار بالتخصيص وبالالتصاق وليس للبائع إلا حق الإنتفاع بنصف الآلات ، وليس له أو للمشتري منه إلا النصف في ثمن هذه الآلات . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعى بالمصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالباً بإلغاء الحكم له بطلانيته ، وقيد الاستئناف برقم ١٥٤ لسنة ٢١ قضائية ، وبتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإثبات صحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٢/٦/٢٨ الصادر من المستأنف عليه الأول للمستأنف والمتضمن بيعه له نصف التلاجية الموضحة الحدود والمعالم والأوصاف بالعقد

سالف الذكر وصحيفة الدعوى وأسباب هذا الحكم وتسليمها له ، وذلك في مواجهة المستأنف عليهم من الثانى للأخير ، وألزم المستأنف عليهم من الثالث الخامس بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وصممت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته في مذكرتها بطلب رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان ، ذلك أن الأستاذ محمد أسعد محمود كان أحد المستشارين في الهيئة التى سمعت المرافعة وأثناء حجز القضية للحكم صدر قرار بنديه إلى محكمة استئناف القاهرة واستلم عمله بها من أول مارس سنة ١٩٦٦ قبل انقضاء المواعيد المحددة لتقديم المذكرات من طرفي الخصومة ، إلا أن الهيئة الجديدة للحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه وقد ذكر في نهايته أن المستشار محمد أسعد محمود حضر المداولة ووقع مسودة الحكم ، ولما كان النيب يستتبع زوال ولاية القاضى وهو مانع قانونى ، ولا يعتبر في حكم المادة ٣٤٢ مرافعات من الموانع المادية التى تجيز للقاضى الاستغناء عن حضور تلاوة الحكم اكتفاء بالتوقيع على مسودته ، فإن اشتراكه في الحكم بعد زوال ولايته يكون مبطلا له .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن قرار وزير العدل بنيب أحد مستشارى محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها في حالة الضرورة وفقا لنص المادة ٦١ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية لا يترتب عليه انتفاء صفة القاضى أو زوال ولايته ، وإنما يضيف إليه ولاية العمل بالمحكمة الأخرى ، فلا يحول دون اشتراكه في الأحكام الصادرة في الدعاوى التى سمع فيها المرافعة لعدم انقطاع صلته بمحكمة الأصلية واحتفاظه بصفته ، وعلاوة على ذلك فإن البند مشروط بالنص على أن يكون "لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد لمدة أخرى" ومؤدى ذلك أن النيب لا يكون إلا لفترة محددة وأنه بمجرد انقضائها تزول جميع الآثار المترتبة عليه ما لم تجدد لمدة أخرى ، ولا يوجد في القانون ما يمنع من تحديدها بأقل من ستة أشهر

حسبما تقتضيه الضرورة. إذ كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف قررت بجلسته ١٩٦٦/٢/٢١ حجز القضية للحكم بجلسته ١٩٦٦/٤/١٨ وأن المستشار محمد أسعد محمود الذي سمع المرافعة لم يتمكن من حضور تلاوة الحكم في هذه الجلسة وأنه اشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم ، وكانت الأوراق خالية مما يفيد نديه للعمل بمحكمة أخرى المدة التي حجزت فيها القضية للحكم ، وأن حضور جلسته ١٩٦٦/٣/٣ بمحكمة استئناف القاهرة الثابت بصورة محضر هذه الجلسة المقدمة من الطاعنين لا يستفاد منه أن قرار النذب كان محمداً بمدة استغرقت فترة حجز القضية للحكم ، فإن النعي بالبطلان لا يشاركه في الحكم المطعون فيه رغم النذب الذي منعه من حضور تلاوته يكون عارياً عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول عن نصف الثلاجة موضوع النزاع ، مستنداً في ذلك إلى أن نصوص عقد الإيجار الصادر من إخوان فليدس إلى بترواسما نويلو المطعون عليه الثاني تفيد أن هذا البائع كان يملك النصف في الثلاجة كمنشأة للاستغلال مستقلة ، له نصف الآلات والأشياء المركبة فيها ، وهو من الحكم خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك أن عقد الإيجار الصادر من ورثة فليدس إلى بترواسما نويلو بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٤ ليس حجة على الطاعنين ، وأن عبارة البند الثالث من العقد في أصلها الفرنسي وفي ترجمتها إلى العربية صريحة في أن المقصود بملكية بترواسما نويلو للنصف الآخر من الثلاجة هو الحق في استعمال النصف ، وأن الأرض والمنشآت ملك لإخوان فليدس إلا أن الحكم المطعون فيه مسخ هذا الواقع الثابت في الأوراق بأن جعل حق الاستعمال الموصوف صراحة في العقد حق ملكية لنصف الثلاجة كمنشأة للاستغلال مستقلة نتيجة فهمه الخاطئ لعبارة البيع المشار إليها في هذا البند إذ صرفها إلى حالة بيع الثلاجة ، في حين أن مقصود العاقلين هو أنه في حالة بيع الأطنان المقامة عليها يعرض بترو عن حرمانه من حقه في استعمال الثلاجة بنصف قيمة الآلات والأدوات المركبة فيها ، لأن حقه في نصف الثمن لا يحتاج إلى نص وهو أثر لازم للملكية المقول بها ، هذا إلى أن عقد الإيجار الذي استند إليه الحكم قد أشر عليه طرفاه بإلغائه ، فلا يجوز الاحتجاج به على المشتري ، ولا بعد إقرار الطرفين

بحق المشتري بصفته في استلام الإيجار حجة عليهم وليس لهم توقيص على صيغة إلغائه ، كما أخطأ الحكم في الاستدلال بعبارة "الثلاجة المشتركة" الواردة في انعقد المؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٦٠ والمبرم بين بتريديس وعبد الله عبد ربه عثمان بوصفهما مستأجرين للأطيان المقامة عليها وفي محضر الصلح المحرر بينهما في ١٣ مارس سنة ١٩٦٠ ، لأن هذا الوصف ورد في خصوص علاقة المستأجرين فلا يصلح دليلا على ملكية بترو لنصف الثلاجة ، وهو لم يكن طرفا في عقد الإيجار أو الصلح ، ولم يظهر في الأوراق الخاصة بالثلاجة منذ بيع الأطيان المقامة عليها وإنما افتعل عقد البيع الذي أصدره في ١٩٦٢/٢/٢٨ إلى المطعون عليه الأول ، هذا إلى أن الاتفاق مع هذين المستأجرين على فسخ عقد الإيجار في ١٩٦١/٩/٥ قد خلا من الإشارة إلى الثلاجة موضوع النزاع وتضمن النص على التزامهما بتسليم جميع الأعيان وملحقاتها في آخر شهر أكتوبر سنة ١٩٦١ وهو تسليم بحق المؤجرين في أطيانهم وفي الثلاجة المقامة عليها ، وإذا اتخذ الحكم من هذه المستندات أدلة اعتمد عليها بحلة في تكوين عقيدته ، فإن فساد أحد هذه الأدلة يتطرق إلى سائرهما ويجعل الحكم معيبا بقصور يبطله .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٣/١١/٢٤ الصادر من إخوان فليديس إلى بترو اسمانويلو أن البند الثالث ينص على أن "قيمة الإيجار ٣٧٥٠ جنيا تشمل الأجرة التي حددتها الحكومة وأجرة نصف الثلاجة ، وأن النصف الآخر ملك للسيد بترو اسمانويلو — ويقصد بنصف ملكية الثلاجة نصف الحق في الاستعمال — وأن الأرض والمنشآت منك لإخوان فليديس ، وفي حالة البيع يكون للسيد بترو اسمانويلو الحق في نصف قيمة الماكينات والمكابس وقطع الغيار وكل ما يتعلق بماكينات الثلاجة" . وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن استعرض المستندات المقدمة من الطرفين في الدعوى وأورد النص المشار إليه بالبند الثالث من عقد الإيجار ، كما أورد التصرفات المتعلقة ببيع الأطيان المقامة عليها الثلاجة والعقود الصادرة من المشتريين في شأن إدارتها أقام قضاءه على قوله "إنه ينخلص من استقراء نصوص المستندات سالفه الذكر ، وإعمالا لهذه النصوص وأخذا بما جاء فيها أن بترو اسمانويلو كان يملك النصف في الثلاجة كمنشأة للاستغلال مستقلة ، له نصف

الآلات والعدد والأشياء المركبة فيها عدا مانص صراحة على أنه مملوك له وحده مثل ماسورة الارتوازي التي نص عليها في ملحق عقد الإيجار ليحاسب الطرفان عليها وأن هذه الملكية للنصف تشمل استعمال الأرض المقامة عليها التلاجة والمباني المركبة فيها وملكية المستأنف عليه الأول لحق الانتفاع بهذه المباني والأرض في أغراض إدارة التلاجة واستغلالها ، مقصورة على ذلك ولا تمس ملكية لرقبة الثابتة للمستأنف عليهم الثلاثة الآخرين ، ويتهى هذا الحق بانتهاء عمل التلاجة وبيع آلاتها وأدواتها ، وعندئذ يكون له ثمن نصف هذه الآلات والأدوات المنصوص عليها في عقد الإيجار " وما قرره الحكم من ذلك هو استخلاص مستمد من عقد الإيجار الصادر من اخوان فيلیدس إلى بترواسمانو يلو ، وصبارته صريحة في أن الإيجار يشمل نصف التلاجة وأن نصفها الآخر ملك لهذا المستأجر ، وإذا كان الحكم قد التزم المعنى الظاهر من هذه العبارة واعتبر حقه منصبا على استعمال النصف في حالة قيام التلاجة بعملها وعلى نصف قيمة أدواتها وآلاتها في حالة انتهاء عملها وبيعها طبقا للشرط المقرر بهذا البند ، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه هي أوفى بمقصود المتعاقدين وفي استخلاص ما يمكن استخلاصه منها ولا سلطان لمحكمة النقض عليها ما دامت تلك الصيغ والشروط تحمل المعنى الذي حصلته .

إذ كان ذلك ، وكان الحكم قد اتخذ من تفسيره لعقد الإيجار الصادر من الملاك الأصليين للأطيان المقامة عليها التلاجة ونفاذ هذا العقد في حق المشتري وقيام والدهم باعتباره وليا عليهم بتأجيرها لهذا المستأجر بعقد مؤرخ ١٧/٤/١٩٥٦ نص فيه على أن الأجرة تشمل نصيب المؤجر في التلاجة الموجودة بالعين المؤجرة وقدره $\frac{2}{3}$ التلاجة ، ونص في نهايته على ملكية كل من المؤجر والمستأجر في المواسير والمكينات . اتخذ الحكم من ذلك كله اعتراف الملاك السابقين واللاحقين للعقار بملكية المطعون عليه الثاني لنصف التلاجة المقامة عليه ، ورتب عليه صحة تصرفه بالبيع للطعون عليه الأول ، فإنه لا يكون قد أخطأ في الإسناد أو شابه فساد في الاستدلال ، ولا وجه للتحدى بما ساقه الحكم من عقد الإيجار اللاحق ومحضر الصلح الخاص به لتأييد وجهة نظره لأنه استطراد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم بدونه .

وحيث أن حاصل السبين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه جعل للطعون عليه الثاني حق ملكية نصف آلات التلاجة وأدواتها ، وألحق به حق الإنتفاع بالمباني والأرض يجوز التصرف فيه بالبيع إلى الغير ، واعتبر هذا الحق العقارى حجة على الطاعنين ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ، إذ المقرر قانوناً أن الحقوق العينية العقارية لا تنشأ ولا تنتقل فيما بين المتعاقدين ولا بالنسبة للغير إلا بالتسجيل ، وثابت بالأوراق أن الحق الذى أسنده الحكم للطعون عليه الثاني لم يسجل ، فلا يجوز الاحتجاج به على الطاعنين ، كما أخطأ الحكم فى تطبيق القانون ، إذ جعل ملكية الطاعنين مقيدة بهذا الحق لأن ملكيتهم للأرض تشمل بنصر المادة ٨٠٣ من التقنين المدنى ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد فى انتمتع بها علواً أو عمقاً ، وإن كل ما على الأرض أوتحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر فى حكم المادة ٩٢٢ مدنى من عمل صاحب الأرض أقامه على نفقته ويكون مملوكاً له ، والثابت بعقد البيع المسجل الصادر من ورثة فليدس إلى الطاعنين أنه نص صراحة على أن الأطنان المبيعة تشمل ما عليها من المباني والسواقى والمساقى والطرق والأشجار ، ويقضى نص المادة ٤٣٢ مدنى بأن التسليم يشمل ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال ذلك الشيء ، وقد تضمن تقرير الجير فى القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٦٣ كوم حمادة وكان تحت نظر محكمة الاستئناف ، أن التلاجة عند إنشائها كانت مخصصة لأطنان فليدس ، هذا إلى أن الحكم انتهى فى أسبابه إلى القضاء بصحة التعاقد فى نطاق ما قرره المحكمة فى هذه الأسباب ، إلا أنه عاد وقضى للطعون عليه الأول بذات طلباته فى المنطوق ، وأغفل الإشارة إلى نطاق الحق المبيع ، واكتفى بالإحالة إلى أسبابه فى خصوص التعريف بالتلاجة موضوع البيع ، وهذا التناقض بين المنطوق والأسباب يبطل الحكم .

وحيث إن هذا النعى فى جملة مردود بأن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى اعتراف الملاك السابقين واللاحقين للأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه الثاني فى ملكية نصف التلاجة والإنتفاع بهذه الأرض والمباني فى أغراض إدارة التلاجة واستغلالها إلى حين انتهاء عملها وبيع آلاتها وأدواتها ، وهذا الإعراف إنما هو إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها فيعتبر تصرفاً

إقراريا ويكون حجة على المقرر دون حاجة إلى تسجيل وفقا لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري ، ولا وجه بعد ذلك للتحدى بملكيته للمباني المقامة فوق أرضه بنص المادة ٨٠٣ من التقنين المدني أو المادة ٩٢٢ منه في صدد حق الإنتفاع بالأرض والمباني الوارد في تصرفه لأن هذه الملكية لا تشمل ما فوق الأرض وما تحتها إذا وجد اتفاق على خلاف ذلك كما لا وجه للتحدى بنص المادة ٤٣٢ مدني ، لأن التسليم إنما يشمل ملحقات الشيء المبيع وكل ما أعد بصفة دائمة لاستعمال الشيء في حكم هذا النص متى كان ذلك طبقا لما تقضى به طبيعة الأشياء وعرف الجهة وقصد المتعاقدين ومؤداه أن التسليم لا يشمل الاستعمال الوارد باتفاق الطرفين . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف الثلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها ، ورتب على ذلك قضاءه بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده ، وكان الحكم قد أفصح عن تحديد هذا النطاق في أسبابه وأحال إليه في منطوقه ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وبالتناقض بين الأسباب والمنطوق يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه مسخ الواقع في الدعوى وأخطأ في الإسناد ، إذ قرر أن الثابت بتقرير الخبير والمستندات الأخرى أن الثلاجة لم تكن مخصصة لخدمة الأتبان المقامة عليها في حين أن الخبير أثبت في تقريره أن الثلاجة كانت منذ إنشائها مخصصة للأتبان المملوكة لأولاد فليدس الثلاثة ، ولا يغير من ذلك إشارته إلى تخزين بطاطس من أرض الغير نظير أجر ، لأن هذا التخزين كان أمرا عارضا وعلى قرات بعيدة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لا يكفي لتخصيص المنقول للعقار أن يكون رصدًا على خدمة هذا العقار أو استغلاله ، وإنما يشترط إلى جانب ذلك أن يكون مالكهما واحدا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٨٢ من التقنين المدني ، وإذ كان الثابت أن الثلاجة التي وضعت في الأرض والمباني كانت مملوكة للمطعون عليه الثاني مع أولاد فليدس الذين كانوا يملكون الأرض والمباني ضمن

أطيان أخرى على الشيوع ، فإن وضع التلاجة في الأرض والمباني التي اختص بها الأخوان جان واسطفان فليدس لا يجعلها عقارا بالتخصيص لحسابهم بدون باقي الشركاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ملكية المطعون عليه الثاني لنصف التلاجة ، فإن النعي عليه بمخالفة الثابت بتقرير الخبير في خصوص رصدتها لخدمة أطيان الطاعنين وبفرض صحته هو نعي غير منتج ولا جدوى منه .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق وشابه الفساد في الاستدلال ، إذ قرر أن الملاك السابقين للأرض قد أذنوا للمطعون عليه الثاني بإقامة التلاجة واعترفوا هم والملاك اللاحقون بحق المطعون عليه الثاني في الملكية ، واستغلوا نصيبهم فيها وتعاملوا فيه مستقلا عن ملكية الأرض في حين أن الطاعنين الثاني والثالث والرابع الذين آلت إليهم ملكية العقار لم يعترفوا بملكه المطعون عليه الثاني لنصف التلاجة بل أنكروا هذه الملكية في النزاع الحالي إنكارا تاما ، وفي حين أن الثابت بعقد الإيجار الصادر له من ورثة فليدس أن الأرض والمنشآت ملك لهم ، ولا يصلح هذا العقد سببا للملكية ولا يجوز الاحتجاج بالحق العيني العقاري على الطاعنين بغير تسجيله ، كما أن الثابت من الأوراق أن التلاجة قد أجرت دائما لمستأجر الأطيان الزراعية المقامة عليها ، وأن تقرير الخبير في الدعوى رقم ٤٨ سنة ١٩٦٣ كوم حماده قد أثبت تخصيصها لهذه الأطيان ، فلا يسوغ من بعد ذلك أن يذهب الحكم إلى أن الطاعنين والبائعين استغلوا التلاجة وتعاملوا فيها استقلالا عن ملكية الأرض .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به من أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بملكية المطعون عليه الثاني لنصف التلاجة على ما استظهره من المستندات المقدمة في الدعوى من اعتراف الملاك السابقين واللاحقين للأرض والمباني المقامة عليها ، بهذه الملكية وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراض التلاجة مدة عملها ، وإذ كان الاعتراف بالملكية حجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل وهو يتضمن الموافقة من جانب هؤلاء الملاك على وضع التلاجة في المباني المقامة على أرضهم لاستغلال ملكيتهم المشتركة بينهم وبين المطعون عليه الثاني ، وكان الحكم المطعون فيه قد حدد نطاق الانتفاع بما لا يمس ملكية الرقبة في الأرض والمباني

واعتبر التلاجة منقولا ، ولم يجعلها عقارا بالتخصيص بثبوتها بعد وضعها على الأرض أو في المباني المقامة عليها ، فإن الحكم إذ قضى بصحة ونفاذ البيع الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول فى حدود ملكيته لنصف التلاجة ولم يطبق أحكام الالتصاق فى هذا الخصوص ، لا يكون قد أخطأ فى الاستدلال أو خالف الثابت فى الأوراق ، ولا وجه من بعد للبحث فيما أورده الحكم بشأن استغلال التلاجة والتعامل فيها إستقلا عن ملكية الأرض ، لأنه استطراد زائد عن حاجة الدعوى يستقيم بدونه الحكم .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور عبد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٤)

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا) نقض . ” تقرير الطعن ” . بطلان . ” بطلان الطعن ” . محاماة .
وكالة .

وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكيلًا عن الطاعن وإلا كان
الطعن باطلا ، تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . م ٤٢٩ مرافعات سابق .

(ب) نقض . ” الخصوم في الطعن ” . دعوى . ” دعوى الضمان ” .

لا يجوز أن يختصم في الطعن من لم يكن مختصما في النزاع الذي فصل فيه الحكم
المطعون فيه . عدم اختصاص المطعون عليه الثاني في دعوى ضمان الموجهة
من المطعون عليه الأول للطاعنين وانصافها بالحكم المطعون فيه . أثره . عدم
قبول الطعن بالنسبة له .

(ج) حوالة . ” حوالة الدين ” . التزام . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

عدم تقادم حوالة الدين في حق الدائن لعدم إعلانه بها وقبوله لها .
لا يمنع من كونها صحيحة وفاقدة بين طرفيها . خلو الحوالة من تحديد ميعاد للوفاء .
مقتضاء التزام المحال عليه بدفع مطالبة الدائن للدين سواء بوفاء الدين للدائن أو بقبضه
للدائن ليقوم بنفسه بالوفاء به . بقاء التزام المحال عليه حالما بقي الدين قائما قبل
المدين الأصلي ولا يسقط بالتقادم .

(د) حكم . ” تسبب الحكم ” . ” الخطأ القانوني في الأسباب ” .

لا أهمية لما يرد في أسباب الحكم من أخطاء قانونية ما دام قد انتهى إلى النتيجة
الصحيحة .

(٥) حكم . " عيوب التدليل " . " ما يعد قصورا " . حوالة .
" حوالة الدين " . التزام .

تمسك الطاعنين بأن مورثهم — المحال عليه بالدين — وهم من بعده لا يسألون قبل المدين — المحيل — طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المبيعة منه لمورثهم من دين بنك الأراضى ، قيام البنك بترج ملكية جزء مما اشتراه المورث .
إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنين وطلب نذب مكتب الخبراء لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التي اشترأها . قصور .

١ — توجب المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — والتي أعيد العمل بها بمقتضى المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ — أن يكون المحامى الذى يقرر بالطعن بالنقض وكيلًا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلا ، وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه .

٢ — لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن مختصما في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه . وإذا كانت الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليه الثانى لم توجه إلا للمطعون عليه الأول وقضى فيها استقلالا . وكان المطعون عليه الثانى لم يختصم في دعوى الضمان التى وجهها المطعون عليه الأول للطاعنين ، والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن بالنسبة له يكون غير مقبول .

٣ — إنه وإن كانت حوالة الدين — التى انعقدت بين المطعون عليه الأول وهو المدين الأصلى وبين مورث الطاعنين — غير نافذة في حق الدائن — المطعون عليه الثانى — لعدم إعلانه بها وقبوله لها ، إلا أنها صحيحة ونافذة بين طرفيها ، ومن مقتضاها طبقا للمادة ٣١٧ من القانون المدنى التزام المحال عليه

(١) قضا ١٩٦٩/٧/٣ مجموعة المكتب الفنى . ص ٢٠ . ص ١١١٢ .

بالوفاء بالدين في الوقت المناسب ، وهو عادة وقت حلول الدين ، وقد يتفق الطرفان على تحديد ميعاد آخر للوفاء فإذا خلت الحوالة من النص على شيء في هذا الخصوص ، فإنه يكون على المحال عليه أن يدرأ عن المدين الأصلي كل مطالبة من الدائن ، سواء بوفائه الدين المحال به للدائن ، أو بتسليمه للدين الأصلي ليقوم بنفسه بالوفاء به لدائته ، ولازم ذلك ومقتضاه أنه طالما كان الدين قائما قبل المدين الأصلي ، فإن التزام المحال عليه يظل قائما كذلك ولا يسقط بالتقادم .

٤ — لأهمية لما يرد في أسباب الحكم من أخطاء قانونية ، ما دام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة .

٥ — إذا كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن مورثهم — المحال عليه بالدين — وهم من بعده لا يسألون قبل المدين — المحيل — إلا في حدود ما خص المساحة المبيعة منه لمورثهم من الدين ، وأنه قد بلغت المساحة التي رهنها المدين ضمانا للدين ... باع منها قدرا من بينه ... لمورثهم ، ونزع بنك الأراضى — الدائن — مساحة ... من مجموع ما اشتراه المورث ، ثم عاد البنك وباعه له مطهرا من الديون المحمل بها ، وأن دين بنك الأراضى لم يتم تصفيته بنخصم ما قبضه من المدين والمشتريين والخائزين ونتيجة نزع الملكية ، وما سدده الدولة له نيابة عن المدينين ، ثم طلبوا من المحكمة نذب مكتب الخبراء لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التي اشتراها ، وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أنه قد نص في عقد البيع المبرم بين المدين ومورث الطاعنين على أن هذا الأخير قد احتجز من ثمن مساحة ... المبيعة قيمة ما يخصها في قرض بنك الأراضى ، مما مؤداه أن مسئولته هو والطاعنين من بعده قبل المدين الأصلي قاصرة على ما لم يسدد من المبلغ المحتجز من ثمن الأطنان المبيعة في دين البنك المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ولم يشر إليه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن بنك الائتمان بصفته نائبا عن الحكومة أقام الدعوى رقم ١٩٣٨ سنة ١٩٥٧ كلى مصر ضد على شريف مسعود ، طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع للحكومة مبلغ ٥٤٣ ج و ٣٤٣ م مع الفوائد بواقع ٩ ٪ / ابتداء من ١٩٤٢/٥/٣ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٧ ٪ / اعتبارا من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى تمام السداد . وقال فى بيان دعواه إنه بموجب عقد قرض مضمون برهن تأمينى وموثق بقلم العقود الرسمية بمحكمة الإسكندرية المختلطة فى ١٩٢٠/١/٦ برقم ٥٥ إقترض المدعى عليه من بنك الأراضى المصرى مبلغ ٥٠٠ جنيه ، وتعهد بسداده مع الفوائد بواقع ٨ ٪ / سنويا وبواقع ٩ ٪ / فى حالة التأخير عن السداد ، وذلك طبقا للشروط والمواعيد المنصوص عليها فى العقد ، وأنه بمقتضى القانون رقم ٧ سنة ١٩٣٣ والمرسوم بقانون رقم ٤٨ سنة ١٩٣٦ بشأن تجييد وامتداد أجل الديون العقارية حلت الحكومة المصرية جزئيا محل بنك الأراضى المصرى فى حقوقه المترتبة على عقد القرض سالف الذكر ، ولقد اتخذ بنك الأراضى إجراءات نزع الملكية ضد المدعى عليه إلا أن الثمن الذى رسا به المزاد لم يكف لتغطية دين الحكومة حرف ب ، ح الذى حلت فيه الحكومة محله بمقتضى القانونين سالفى الذكر وبقي لها منه المبلغ المطالب به ، وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٦١ أدخل المدعى عليه ورثة أحمد عبده سلامه خصوما فى الدعوى ليصدر الحكم فى مواجعتهم ، ثم وجه لهم بجلية ١٩٦٠/٢/٨ دعوى ضمان طلب فيها الحكم عليهم بما عسى أن يحكم به عليه ، استنادا إلى أنه باع أطياف الضمان إلى مورث المدخلين وآخرين بعقود التزم فيها كل منهم بأداء نصيبه فى دين البنك ، وحاز كل منهم ما اشتراه ووضع يده عليه إلى أن تدخلت الحكومة لإتفاد الثروة العقارية فى البلاد ، وأصبحوا مسئولين عن تسوية الدين ، وطلب المدعى عليهم المدخلين إنخراجهم من الدعوى بلامصاريف تأسيسا على أنه لا شأن لهم بالدين المطالب به ، وفى ١٩٦١/٦/٥ حكمت المحكمة

(أولا) وفي الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه على شريف مسعود بأن يدفع للحكومة المصرية النائب عنها بنك الائتمان العقاري مبلغ ٥٤٣ ج و ٣٤٣ م والفوائد بواقع ٩ ٪. ابتداء من ١٩٤٣/٥/٣ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٧ ٪ من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى السداد (ثانيا) وفي دعوى الضمان بإلزام ورثة المرحوم أحمد عبده سلامة بأن يدفعوا من تركه مورثهم لعل شريف مسعود المبلغ المحكوم به عليه وفوائده المشار إليها في الدعوى الأصلية، واستأنف ورثة أحمد عبده سلامة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاءه ورفض دعوى الضمان، استنادا إلى أن حق على شريف مسعود في المطالبة بالمبلغ المحتجز من الثمن قد سقط بالتقادم، وأنه إذا جازت مساءلتهم عن الدين فإنهم لا يسألون إلا في حدود ما ينخص القدر الذي اشتراه المورث من هذا الدين وبعد استبعاد ما نزع البنك ملكيته منه ثم عاد وباعه له مطهرا، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٢٧ سنة ٧٨ قضائية، وفي ١٩٦٦/١١/٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه الأول ولم يبد دفاعا، وطلب المطعون عليه الثاني إخراجا من الدعوى بلا مصاريف، وأصرت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها ودفعت ببطلان الطعن بالنسبة للطاعتين الثالثة والرابعة، وبعدم قبول الطعن بالنسبة للمطعون عليه الثاني ونقض الحكم بالنسبة للطاعتين الأول والثاني والخامسة.

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن بالنسبة للطاعتين الثالثة والرابعة أن وكالة المحامي الذي قرر بالطعن، على ما ثبت من سند التوكيل المقدم منه لا تنصرف إليهما مما يجعل الطعن باطلا بالنسبة لهما، عملا بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥.

وحيث إن هذا الدفع صحيح، ذلك أن الثابت من التوكيلين رقمي ٢٣٤٤ سنة ١٩٦٥ و ٢٧٣٨ سنة ١٩٦٦ توثيق مصر الجديدة المودعين بالملف أن وكالة المحامي الذي قرر بالطعن قاصرة على الطاعتين الأول والثاني والخامسة، هذا بالإضافة إلى أن نفس المحامي قد سلم بالجلسة عند نظر الطعن بأنه ليس وكيلا عن الطاعتين

الثالثة والرابعة ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ والتي أعيد العمل بها بمقتضى المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ توجب أن يكون المحامي الذى يقرر بالطعن بالنقض وكيلًا عن الطالب وإلا كان الطعن باطلاً وحكمت المحكمة من تلقاء نفسها ببطلانه ، وإذا أفصح المحامي المقرر بالطعن بطريق النقض بأنه ليس وكيلًا عن الطاعنتين الثالثة والرابعة ، فإن التقرير بالطعن عنهما يكون باطلاً لصدوره من غير ذى صفة .

وحيث إن النيابة العامة تستند في الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون عليه الثانى إلى أن الطعن قد انصب على الحكم الصادر في دعوى الضمان التى لم يكن طرفاً فيها ولم يتناول الحكم الصادر في الدعوى الأصلية المرفوعة منه والذى أصبح نهائياً .

وحيث إن هذا الدفع صحيح ، ذلك أنه لما كانت الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليه الثانى لم توجه إلا للمطعون عليه الأول وقضى فيها استقلالاً ، وكان المطعون عليه الثانى لم يختصم في دعوى الضمان التى وجهها المطعون عليه الأول للطاعنين والتى صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وكان لا يجوز — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن مختصماً في النزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للمطعون عليه الثانى .

وحيث إن الطعن بالنسبة لباقي الخصوم قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين يتعنون في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون والعصور في التسهيل ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بسقوط حق المدين الراهن في الرجوع عليهم بدعوى الضمان بما خصم من ثمن الأرض المباعة منه لمورثهم مقابل ما خصها من دين البك بمضى أكثر من خمس عشرة سنة بين تمام إجراءات نزع الملكية في ٤٢ سنة وإعلانهم بدعوى الضمان في ١٩٦٠/٢/٦ ، إلا أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع تأسيساً على أن التقادم قد انقطع

بالإقرار بحق الدائن المستخلص من الطلب المقدم من المدين للبيك في ١٨/٥/١٩٦٢ بتقسيط المبلغ المحكوم به وفوائده ورفع الدعوى في ٢١/٣/١٩٥٧ قبل تمام مدة التقادم ولأن هناك مانعا جعل التقادم لا يبدأ إلا من تاريخ مطالبة بنك الائتمان للمدين بأداء الدين، وهذا من الحكم خلط في الواقع وخطأ في تطبيق القانون لأنه أجاز الاحتجاج على الطاعنين بإقرار صدر من دائن مورثهم ولم يصدر منهم، ولأن الدعوى التي رفعت في ٢١/٣/١٩٥٧ هي الدعوى الأصلية التي أقامها بنك الائتمان على المدين الراهن ولم يرفع مدينه دعوى الضمان عليهم إلا في ١٠/٢/١٩٦٠ ولوتنبه الحكم إلى هذا النواقع لتغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الواقع الذي أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول باع إلى مورث الطاعنين ٧ ف و ٥ ط و ٨ س مرهونة رهنا رسميا مع أطيان أخرى ضمانا لدين اقترضه البائع من بنك الأراضى، وتم البيع بعقد اتفقا فيه على أن يقوم مورث الطاعنين بوفاء ما احتجزه من ثمن المساحة المباعة إلى الدائن المرتهن، وهذا الاتفاق ينطوي على حوالة للدين انعقدت بين المطعون عليه الأول وهو المدين الأصلي وبين مورث الطاعنين، وهذه الحوالة وإن كانت غير نافذة في حق الدائن لعدم قيام الدليل على إعلانه بها وقبوله لها إلا أنها صحيحة ونافذة بين طرفيها، ومن مقتضاها طبقا للمادة ٣١٧ من القانون المدني التزام المحال عليه بالوفاء بالدين في الوقت المناسب، وهو عادة وقت حلول الدين وقد يتفق الطرفان على تحديد ميعاد آخر للوفاء، فإذا خلت الحوالة من النص على شيء في هذا الخصوص، فإنه يكون على المحال عليه أن يدرأ عن المدين الأصلي كل مطالبة من الدائن سواء بوفائه الدين المحال به للدائن أو بتسليمه للمدين الأصلي ليقوم بنفسه بالوفاء به لدائنه، وإذا كان الثابت أن عقد الحوالة المشار إليه لم يحدد وقت الوفاء بالدين، فإنه يتعين على مورث الطاعنين درء مطالبة الدائن للمطعون عليه الأول، ولازم ذلك ومقتضاه أنه طالما كان الدين قائما قبل المدين الأصلي، فإن التزام مورث الطاعنين يظل قائما كذلك ولا يسقط بالتقادم، إذ كان ذلك، وكان الدائن المرتهن قد أقام دعواه على المدين الأصلي في ٢١/٣/١٩٥٧ وطال به فيها بباقي دينه الذي لم ينزع الطاعنون في بقائه، فإن قعود مورث الطاعنين وهم من بعده عن درء هذه المطالبة يعطى للمدين الأصلي ومن تاريخ رفع دعوى

الدائن الحق فى مطالبة مورث الطاعنين وهم من بعده بتنفيذ التزامهم ، وإذ رفعت دعوى الضمان فى ١٩٦٠/٢/٨ فإن الدفع بسقوط حق المدين فى الرجوع بدعوى الضمان بالتقادم يكون على غير أساس ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فلا أهمية بعد ذلك لما ورد فى أسبابه من أخطاء قانونية .

وحيث إن الطاعنين يتعون فى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسبب ، وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بأن أصل القدر المرهون من المدين ٦٩ ف و ٤ ط و ٢٠ س باع المدين منه قدرا من بينه ٧ ف و ٨ ط و ٨ س بيعت لمورثهم وبقي فى يده ٢٠ ف و ١٦ ط و ١٥ س ، وأنهم ومورثهم لا يسألون عن الدين إلا فى حدود ما يخص القدر المبيع لمورثهم منه ، وإذ نزع البنك ملكية خمسة أفدنة من هذا القدر ورسا مزادها عليه ثم عاد وباعها ثانية للمورث بعد تطهيرها من الديون المحملة بها بنزع الملكية ، فإن مسئوليتهم تقتصر على ما يخص ٢ ف و ٧ ط و ١٢ س من الدين ، وطلبوا نذب خبير لتحقيق ذلك إلا أن محكمة الاستئناف رغم رفضها الدفع بالتقادم أغفلت الرد على هذا الدفع فجاء حكمها باطلا .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعنين المقدمة لمحكمة الاستئناف فى ١٩٦٦/١٠/٢٨ أن الطاعنين دفعوا أصليا بسقوط حق البائع فى المطالبة بالجزء المحتجز من الثمن بالتقادم الطويل ، وتمسكوا من باب الاحتياط عند رفض الدفع بالتقادم بأن مورثهم وهم من بعده لا يسألون قبل المدين إلا فى حدود ما يخص المساحة المبيعة منه لمورثهم من الدين ، وأنه قد بلغت المساحة التى رهنها المدين ضمنا للدين ٦٩ ف و ٤ ط و ٢٠ س باع منها قدرا من بينه ٧ ف و ٨ ط و ٨ س لمورثهم وبقي فى يده ٢٠ ف و ١٦ ط و ١٥ س ، كما نزع بنك الأراضى فى سنى ١٩٤٢، ٤١ / ٢٠ ف و ٤ ط و ٧ س و ٥ ف على التوالى ، ورسا مزادها عليه ، وكان هذا القدر الثانى قد اقتطع من مجموع ما اشتراه المورث ، ثم عاد البنك وباعه له مطهرا من الديون المحمل بها ، وكان دين بنك الأراضى لم يتم تصفيته بنخص ما قبضه من المدين والمشتريين والحائزين ونتيجة نزع الملكية وما سدده الدولة له نيابة عن المدينين ، فإنهم يطلبون نذب مكتب الخبراء لتحقيق ما يجب أن تلزم به

تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التي اشتراها. لما كان ذلك ، وكان اثبات من مدونات الحكم الابتدائي أنه قد نص في عقد البيع المبرم بين المدين ومورث الطاعنين على أن هذا الأخير قد احتجز من ثمن ٧ ف و ٨ ط و ٨ س المبيعة قيمة ما يخصها في قرض بنك الأراضي من قسط سنة ١٩٣٣ ، وكان مؤدى ذلك أن مسئولية هو والطاعنين من بعده قبل المدين الأصلي قاصرة على ما لم يسدد من المبلغ المحتجز من ثمن الأطوان المبيعة في دين البنك المذكور ، وكان البنك الدائن قد سلم بترع ملكية جزء من الأطوان المرهونة ، كما خلت الأوراق مما يدل على مقدار ما خص الأرض المبيعة لمورث الطاعنين من الدين ، وكان ينبغي على بيع العقار المرهون ببيعاً جبرياً بالمزاد العلني سواء في مواجهة مالك انعقار أو الحائز أو الحارس الذي سلم له العقار عند الترخية انقضاء حقوق الرهن على هذا العقار بإيداع الثمن الذي رسا به المزاد أو بدفعه إلى الدائنين المقدين الذين تسمح مرتبتهم باستيفاء حقوقهم من هذا الثمن على ما أفصحت عنه المادة ١٠٨٤ من القانون المدني ، وكان الحكم قد أغفل الرد على هذا الدفع الجوهرى ولم يشر إليه ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(١٥)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ القضائية :

نقض . " حالات الطعن " . حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر المقضي .

القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزم الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هي تضييمات مدنية وليست عقوبة جنائية . حيازة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به في شأن تكليف التضييمات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .

إذا كان الثابت أن محكمة الجناح قد فصلت في موضوع الدعوى الجنائية بانقضائها بمضي المدة وبراءة المتهم ، وإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية ، استنادا إلى ماقررته من أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم إجراءات تحقيق طويلة ، تعطل الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو منها قضاء ضمنى بأن التعويضات المطلوبة هي تضييمات مدنية بحجة ، تختص المحكمة المدنية بحسب الأصل بنظرها ، وليست عقوبة جنائية ، وإلا لما جاز لها إحالتها للمحكمة المدنية ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - ألغت الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية في موضوع هذه التضييمات ، وقضت بعدم اختصاص تلك المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن التعويضات المطلوبة هي بمثابة عقوبة جنائية ، فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم محكمة الجناح السابق ، والذي حاز قوة الشيء المحكوم به بعدم الطعن فيه ، ويكون الطعن عليه بالنقض جائزا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن محمد مفتيح مورث المطعون عليهما اتهم فى اللجنة رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٦ الأذربكية بأنه فى يوم ١٩٤٥/١٢/٥ بدائرة قسم الأذربكية (أولا) أحرز مشروبات كحولية مهربة من دفع الضريبة (ثانيا) أحرز كمية من المشروبات الكحولية تجت من عمليات تقطير خفية ، ولما قدم للمحاكمة ادعت الحكومة قبله مدنيا بمبلغ ٢١٢ ج و ٢٠٠ مليم ، من ذلك مبلغ ٤٨ ج الرسم المستحق و ٤ ج و ٨٠٠ مليم الرسم القيمى بواقع ١٠٪ من الرسم السابق و ١٥٨ ج و ٤٠٠ مليم تعويض بواقع ثلاثة أمثال مبلغى الرسم المذكورين ، وفى ١٩٥٥/١/٣٠ حكمت المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية بمضى المدة وبراءة المتهم من التهمتين الموجهتين إليه وإحالة الدعوى بالنسبة لطلب التعويض إلى المحكمة المدنية، استنادا إلى أن الفصل فيه يستلزم إجراءات تحقيق طويلة . وقيدت الدعوى برقم ٢٣٨ سنة ١٩٥٥ مدنى الأذربكية ، وبعد أن قضت المحكمة فى ١٩٦١/١/٥ بانقطاع سير الخصومة بوفاة المدعى عليه عجلها وزير الخزانة ضد ورثته ، وفى ١٩٦٤/١١/٢٦ حكمت المحكمة برفض الدعوى استنادا إلى أن مورث المدعى عليهما كان يقوم بعمليات تخمير العسل لأجل بيعه ، ولم يكن يقصد بتلك العمليات التقطير لإنتاج الكحول وهو فعل غير معاقب عليه ، مما يجعل طلب التعويض على غير أساس ، واستأنف وزير الخزانة هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية طالبا إلغاءه وإلزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفع له من تركه مورثهما المبلغ المطلوب ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦ سنة ٦٥ القاهرة ، وفى ١٩٦٦/١٢/١٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن المبلغ المطالب به فى الدعوى هو بمثابة عقوبة جنائية تختص المحكمة الجنائية ولائيا بتطبيقها دون المحكمة المدنية . طعن الطاعن فى هذا الحكم

بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه صدر على خلاف الحكم الجنائي السابق صدوره بين الخصوم في الجلسة رقم ١٥٣٥ سنة ١٩٤٦ الأذربكية والحائز لقوة الشيء المحكوم فيه ، إذ أن قضاءه بعدم اختصاص المحكمة المدنية ولائيا بالفصل في التعويضات المقررة لصالح الخزنة العامة مقابل الضرر الناشئ عن مخالفة مورث المطعون عليهما قوانين رسم الإنتاج والإستهلاك على الكحول على أساس أنها عقوبات جنائية ، يخالف الحكم النهائي الصادر في ١٩٥٥/١/٣٠ بين الخصوم في الجلسة المذكورة والذي قضى بإحالة طلب التعويض إلى المحكمة المدنية المختصة ، لأن مؤدى هذه الإحالة أن المحكمة الجنائية قد فصلت ضمنا في طبيعة تلك التعويضات واعتبرتها تضمينات مدنية بحتة وإست عقوبة ، وإلا لاستبقتهما للفصل فيها ، ولما تخلت عنها للمحكمة المدنية عندما رأت موجبا لتطبيق المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وثبتت الحجية لهذا الحكم لما هو مقرر من أن للقضاء النهائي قوة الأمر المقضى فيما يكون قد فصل فيه بين الخصوم بصفة ضمنية حتمية ، وإذ حاز هذا الحكم قوة الأمر المتضى فيما قضى به من الإحالة على المحكمة المدنية بعدم الطعن فيه من أى من الخصوم ، وكان هو والحكم المطعون فيه قد فصلا في نزاع واحد بين الخصوم أنفسهم هو طبيعة التعويضات التي طلبها الطاعن في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر على خلاف الحكم الأول مما يجعل الطعن فيه بالنقض جائزا .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر في ١٩٥٥/١/٣٠ من محكمة الأذربكية الجزئية في قضية الجلسة رقم ١٣٥٥ سنة ١٩٤٦ بين أن المحكمة قد فصلت في موضوع الدعوى الجنائية باتقضاها بمضى المدة وبراءة

المتهم وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية استنادا إلى ماقدرته من أن الفصل في الدعوى المدنية يستلزم إجراءات تحقيق طويلة تعطل الفصل في الدعوى الجنائية ، وهو منها قضاء ضمنى بأن التعويضات المطلوبة هي تضييمات مدنية بمحنة تختص المحكمة المدنية بحسب الأصل بنظرها وليست عقوبة جنائية ، وإلا لما جاز لها إحالتها للمحكمة المدنية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية - بهيئة استئنافية - ألغت الحكم الصادر من محكمة المواد الجزئية في موضوع هذه التضييمات وقضت بعدم اختصاص تلك المحكمة ولائيا بنظر الدعوى استنادا إلى أن التعويضات المطلوبة هي بمثابة عقوبة جنائية ، فإنه يكون قد صدر على خلاف حكم محكمة الجناح السابق والذي حاز قوة الشيء المحكوم فيه بعدم الطعن عليه ، ويكون الطعن عليه بالنقض جائزا .

جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلي عبد الرحمن .

(١٦)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) دعوى . ” بعض أنواع الدعاوى ” . ” الدعوى غير المباشرة ” .

وجوب رفع الدعوى غير المباشرة باسم المدعى ليكون المحكوم به حقا له و يدخل
في عموم أمواله ضمانا لجميع دائنيه . الدعوى التي ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق
مباشر له . خروجها من هذا النطاق .

(ب) دعوى . ” تكييف الدعوى ” . ” محكمة الموضوع ” . ” سلطاتها
في تكييف الدعوى ” .

حق محكمة الموضوع في فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح
دون تقيد بتكييف الخصوم .

(ج) عقد . ” تفسير العقد ” . ” محكمة الموضوع ” . ” سلطاتها في تفسير
العقد ” . ” نقض ” . ” سلطة محكمة النقض ” .

تفسير العقود والشروط لتعرف على مقصود العاقد من سلطة محكمة الموضوع .
لا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحمله عبارات العقد
في جملتها .

(د) تأمين . ” التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات ” . ” مسؤولية .
” مسؤولية تقصيرية ” .

ليس للضرب قبل العمل بقانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث
السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا
لمصلحة الغير .

١ - إذ أجاز التقنين المدني في المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز، فقد أوجب على الدائن الذي يطالب بحق مدينه أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقاً لهذا المدين ، ويدخل في عموم أمواله ضمناً لجميع دائنيه ويتقاسموه قسمة غرماء ، فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائناً ، وإنما رفعها استعمالاً لحق مباشر له ، وطلب الحكم لمصلحته لا لمصلحة مدينه ، فإنها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحته .

٢ - تكيف الخصوم للدعوى لا يقيد المحكمة ، ولا يصح أن يمنعها من فهم الدعوى دلي حقيقتها ، وإعطائها التكيف الصحيح .

٣ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدين ، من سلطة محكمة الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيه على المعنى الظاهر لها ، ولا تنقيح المحكمة بما تفيد به عبارة معينة منها ، وإنما بما تفيد في حملتها .

٤ - لم يورد المشرع المصري قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات نصاً خاصاً يقرر أن للمصاب حقاً مباشراً في مطالبة المؤمن بالتعويض الذي يسأل عنه قبل المستأمن ، ومن ثم فلا يكون للضرر قبل العمل بهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطاً لمصلحة الغير .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عثر التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن وريثة المرحوم ثابت قطب أقاموا الدعوى رقم ٢٨٨١ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد شركة التأمينات المصرية وآخرين بطلب الحكم بإلزام الشركة بأن تدفع لهم مبلغ ٤١٠٠ جنيه والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد والمصروفات والأتعاب، وقالوا بيانا للدعوى إن فؤاد كامل قائد الدراجة البخارية رقم ١٠٢٢٠ كان قد صدم بها مورشم بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢١ وتسبب في وفاته، وقد اتهمته النيابة العامة بالقتل خطأ في القضية رقم ٢٢٣٠ سنة ١٩٥٥ جنح الأزبكية، وقضى نهائيا على المتهم بالعقوبة، كما أقاموا من جانبهم الدعوى رقم ٩٥٩ سنة ١٩٥٧ مدنى الأزبكية بطلب إلزامه بالتعويض وأدخل المدعى عليه شركة التأمين ووجه إليها طلب الضمان، وقد حكم في تلك الدعوى بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٤٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض والمصروفات ورفض طلب الضمان، وعدل هذا الحكم في الاستئناف رقم ٦٣٧ سنة ١٩٥٩ القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب الضمان وبعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيا بنظر الدعوى، وفي الدعوى الأصلية برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف، ولما كان من حق الورثة مطالبة شركة التأمين بالمبلغ المحكوم به على قائد الدراجة البخارية بمقتضى وثيقة التأمين وبالتطبيق لنص المادتين ١٥٤ و ٢٣٥ من التقنين المدنى، فقد اتهموا إلى طلب الحكم بطلباتهم، وبتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة حضوريا وفي مواجهة المدعى عليه الثانى فؤاد كامل بإلزام شركة التأمين المصرية بأن تؤدى للدعين مبلغ أربعة آلاف جنيه مع الفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية فى ١٩٦٢/٥/٧ حتى السداد والمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه، استأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة واحتياطيا بسقوط الحق فى رفع الدعوى بالتقادم وقيد الاستئناف برقم ١٩٦١ سنة ٨٠ ق مدنى، وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة وألزمت المستأنف عليهم هذا الأخير بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين، وطعن

الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعاً، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتمد في قضائه بعدم قبول الدعوى قبل شركة التأمين على أن وثيقة التأمين لا تتضمن اشتراطاً لمصلحة الغير ولا تتحول الطاعنين الحق في الرجوع بالدعوى المباشرة على هذه الشركة، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسييب، ذلك أن الطاعنين لم يقتصروا على حقهم في الرجوع بالدعوى المباشرة قبل شركة التأمين طبقاً لنص المادة ١٥٦ من التقنين المدني، وإنما أسسوا طلباتهم على حقهم في استعمال الدعوى غير المباشرة المقرر لكل دائن بنص المادة ٢٣٥ من التقنين المدني، وثابت أن المدين لم يبادر برفع الدعوى قبل الشركة وأنه تعذر عليهم استيفاء التعويض المحكوم به لأنه لا يملك شيئاً يمكن التنفيذ عليه إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى يبحث الحق في الرجوع بالدعوى المباشرة مع أنه أساس جوهري في الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن التقنين المدني إذ أجاز في المادة ٢٣٥ لكل دائن أن يستعمل باسم مدينه جميع حقوق هذا المدين إلا ما كان منها متصلاً بشخصه خاصة أو غير قابل للحجز، فقد أوجب على الدائن الذي يطالب بحق مدينه أن يقيم الدعوى باسم المدين ليكون المحكوم به حقاً لهذا المدين ويدخل في عموم أمواله ضمناً لحقوق دائنيه ويتقاسموه قسمة غرماء، فإذا هو لم يرفعها بوصفه دائناً وإنما رفعها استعمالاً لحق مباشر له، وطلب الحكم لمصلحته لامتصاص مدينه، فإنها تكون دعوى مباشرة أقامها باسمه ولمصلحته، وإذا كان الثابت أن الطاعنين أقاموا الدعوى بطلب الحكم بإلزام شركة التأمين بدفع مبلغ التعويض المحكوم به على المطعون عليه الثاني مقابل الضرر الناشئ عن تسببه في قتل مورثهم خطأ بالدراجة البخارية المؤمن عليها لدى الشركة، وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في الدعوى على أساس أنها دعوى مباشرة، فإنه يكون قد التزم التكييف الصحيح للدعوى ولا يؤثر في ذلك استناد الطاعنين إلى نص المادة ٢٣٥ مدني لأن تكييف

الطاعنين لا يقيد المحكمة ولا يصح أن يمنعها من فهم الدعوى على حقيقتها، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث الدعوى غير المباشرة والسند المشار إليه في إدعاء الطاعنين بشأنها، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه قصور في التسبب .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة مستندا في ذلك إلى أن البند الرابع من وثيقة التأمين ينص على مسؤولية شركة التأمين عن أية إصابة تنجم عن استعمال الدراجة البخارية وتحدث لأي شخص عدا من هم في خدمة المؤمن له، ولا يوجد ما يدل على أن الطرفين قصدا الإشتراط لمصلحة الغير بما ينحصر المضرور حقا مباشرا في الرجوع على شركة التأمين، وهو من الحكم فساد في الاستدلال وقصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الثابت بوثيقة التأمين أن البند الرابع قد ورد تحت عنوان مسؤولية الشركة مسؤولية مباشرة ورأسا تجاه الجمهور بالتعويض عن الإصابة التي تقع لأي شخص من استعمال الدراجة البخارية، وقد تمسك الطاعنون في دفاعهم أمام محكمة الموضوع بأن نص الوثيقة يجعل لهم حقا مباشرا بالرجوع على الشركة بموجب الإشتراط لمصلحة الغير وفقا لنص المادة ١٥٦ من التقنين المدني إلا أن الحكم أغفل ذكر العنوان الخاص بالبند الرابع ومسوخ عبارته فأخطأ في تفسير العقد ولو تنبه إلى ذلك لتغير وجه الرأي في الدعوى (وثانيهما) أن الحكم الإبتدائي أعطى للمضرور الحق في رفع الدعوى المباشرة على أساس أن الغاية من التأمين على المسؤولية هي ضمان تغطية الضرر الذي يلحق المستأمن من جراء مسؤوليته قبل الغير ولا سبيل لإدراك هذه الغاية إلا بتخصيص التعويض للمضرور والوفاء به من المؤمن بدلا من المستأمن إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الأساس وألغى الحكم الإبتدائي الذي بني عليه دون أن يرد على أسبابه .

وحيث إن هذا النعي مردود في (الوجه الأول) منه بأن تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقد من سلطة محكمة الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عباراتها ولا خروج فيها على المعنى الظاهر لها ولا تنقيح المحكمة بما تفيد عبارة معينة منها وإنما بما تفيد في جملة . إذ كان ذلك

وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أنه "يبين لهذه المحكمة من الإطلاع على وثيقة التأمين أنها محررة لمصلحة على عبد النبي وشركاه حيث نصت على تعهد شركة التأمين بدفع التعويض للمؤمن له عن أية خسارة أو تلف أو مسئولية خلال المدة المحددة بالعقد، ونص البند الرابع على مسئولية شركة التأمين عن أية إصابة بدنية سواء كانت مميتة أو غير مميتة تنجم عن استعمال الموتوسيكل تحدث لأي شخص عدا من هم في خدمة المؤمن له دون أن يكون ثمة ما يدل على أن طرفي التأمين قد قصدا اشتراط حق مباشر لمصلحة الغير في الرجوع على شركة التأمين في اقتضاء التعويض" وهو استخلاص سائق تؤدي إليه عبارات الوثيقة في مجموعها ولا تنقضه العبارة المدعى بورودها في عنوان البند الرابع منها ، وكان الحكم قد رتب على ذلك إنتفاء حق الطاعنين في الرجوع بالحق المباشر على شركة التأمين بموجب الاشتراط لمصلحة الغير، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون أو شابه فساد في الاستدلال. والنهي مردود في (الوجه الثاني) بأن المشرع المصري قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري ، لم يورد نصا خاصا يقرر أن للمضروب حقا مباشرا في مطالبة المؤمن بالتعويض الذي يسأل عنه قبل المستأمن فلا يكون للمضروب قبل العمل بهذا القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير ، وإذا كان الحق الذي اشترطه المستأمن إنما اشترطه لنفسه ولم تنجم نية الطرفين في وثيقة التأمين إلى اشتراطه لمصلحة الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبعد حق الطاعنين في الرجوع المباشر بموجب هذا الاشتراط على ما سبق البيان كما استبعد أحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أساس أن الحادث المؤمن منه قد وقع في ١٩٥٥/٣/٢١ قبل العمل بهذا القانون ، فإن الحكم وقد التزم مقصود الطرفين على ما استظهره من وثيقة التأمين ، ورتب على ذلك قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي الذي خالف هذا النظر وبعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو القصور في التسيب يكون على غير أساس .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومجد عابد مرزوق ، وإبراهيم السيد
ذكرى .

(١٧)

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٣ انقضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات " . هبة . وصية . وقف .

أوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء ، انصدرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات
الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة
المتصرف .

مؤدى نص المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم
أيلولة على التركات ، أن الأموال التى تؤول بطريق الوصية أو ما فى حكمها
إلى الهيئات المشار إليها فى تلك المادة — المعاهد أو الجمعيات الخيرية
أو المؤسسات الاجتماعية — يستحق عليها رسم أيلولة بالنسب المقررة للطبقة
الأولى من الورثة إذا صدرت الوصية فى خلال السنة السابقة على الوفاة ، إذ رأى
المشرع مراعاة للأغراض الخيرية التى تقوم تلك الهيئات على خدمتها أن يخضع
هذه التصرفات لرسم مخفض إذا صدرت خلال الفترة التى يشعر فيها الموصى بدنو
أجله ، وهى فترة السنة السابقة على الوفاة ، أما إذا وقعت التصرفات المذكورة قبل السنة
السابقة على الوفاة ، فإن مفهوم النص يؤدى إلى إعفاؤها من رسم الأيلولة لاستبعاد
مظنة التهرب من الخضوع للرسم فى هذه الحالة ، وهو ما يؤدى إلى التسوية
فى الحكم بين الوصايا وبين الهبات والأوقاف الخيرية ابتداء ، التى تصدر للهيئات
سابقة الذكر ، إذ لا تخضع هذه التصرفات الأخيرة للرسم فى حالة وقوعها قبل
السنة السابقة على الوفاة . يؤكد هذا النظر ما أشارت إليه مذكرة اللجنة المالية

لمجلس الشيوخ في تقريرها ، من أنه ” رؤى في المادة العاشرة من القانون أن يحصل الرسم على ما يؤول للعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية في خلال السنة السابقة على الوفاة بدلا من سنتين كما ورد في المشروع ، وذلك مساعدة لهذه المؤسسات التي بهم البلاد أن تكثروا وأن تكون في حالة مالية طيبة “. يضاف إلى ما تقدم أن الفقرة الأخيرة من المادة العاشرة تجيز لوزير المالية أن يعفى الأموال التي تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بعضه إذا كان التصرف فيها قد حدث خلال السنة السابقة على الوفاة ، وفي ذلك ما يوضح اتجاه المشرع إلى أن يتجنب قدر الإمكان تحصيل الرسم على الأموال التي تؤول إلى هذه الجهات الخيرية . هذا إلى أن القول بتطبيق المادة الثالثة من القانون على الوصايا التي تصدر لتلك الهيئات قبل السنة السابقة على الوفاة ، يؤدي إلى إخضاعهما للرسم المقرر للطبقة الأخيرة من الورثة ، وهو يزيد بكثير على الرسم المفروض على الوصايا التي تصدر للهيئات المذكورة خلال السنة السابقة على الوفاة ، مع أنه ليس ثمة سبب يبرر هذه التفرقة في سعر الرسم بين التصرفات التي تتم للجهات الخيرية بحسب زمان وقوعها ، فضلا عن أنه يتعارض مع الغاية التي قصدها المشرع بتخفيف عبء الرسم على الأموال المرصودة لأغراض الخير .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥٢/٨/١ توفى المرحوم جاك كالدرين وكان قد أوصى بتاريخ ١٩٤٠/١١/٣٠ بحق الرقبة في جميع عناصر تركته للمستشفى الإسرائيلي ، وحددت مصلحة الضرائب هذا النصيب بنحسب التركة وأخضعته لرسم الأيلولة على التركات إعمالا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وإذا اعترض منفذ الوصية — الذي حل محله المطعون عليهما —

وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٥/٣١ برفض الطعن، فقد أقام المطعون عليهما الدعوى رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٦٩ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء وإعفاء الوصية سالفة الذكر من أحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ورد رسم الأيلولة المدفوع بغرضه حق وقدره ٣٣٦٤ ج و ٧٥٨ م، وبتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء القرار المطعون فيه وإعتبار وصية المرحوم جاك كالدرين إلى المستشفى الإسرائيلى غير خاضعة لرسم الأيلولة على التركات وإلزام مصلحة الضرائب برد الرسم . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة وقيد هذا الإستئناف برقم ٤٩١ سنة ٧٨ ق، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم بالإستئناف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإعفاء الوصية الصادرة إلى المستشفى الإسرائيلى من رسم الأيلولة تأسيسا على أن الموصى توفى قبل أكثر من سنة على تاريخ صدور هذه الوصية ، وأن مقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع أخضع الأموال الموصى بها للجهات الخيرية التى أشارت إليها تلك المادة لرسم مخفض بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إذا كانت الوصية صادرة فى خلال السنة السابقة على الوفاة ، أما إذا صدرت الوصية للجهات المذكورة قبل السنة السابقة على الوفاة فإنها تعفى من الرسم ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ الاستفادة من نص المادة الثالثة من القانون المذكور أنها وضعت قاعدة عامة مقتضاها خضوع الأموال التى تؤول بطريق الوصية لرسم الأيلولة أيا كانت طبيعة الشخص الذى آلت إليه هذه الأموال فإذا كان الموصى له من غير الورثة يكون الرسم مساويا لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة ، ثم أوردت المادة العاشرة استثناء على تلك القاعدة بالنسبة للأموال التى تؤول إلى الجهات المشار إليها فيها بطريق الوصية ، فأخضعها للرسم المخفض إذا صدرت الوصية خلال السنة السابقة على الوفاة أما إذا صدرت قبل السنة السابقة على الوفاة فإنها طبقا للقاعدة

المقررة بالمادة الثالثة تخضع لرسم مساو لما فرض على الطبقة الأخيرة من الورثة والقول بغير ذلك يؤدي إلى الإعفاء من الضريبة بغير نص، وإذا قضى الحكم بإعفاء الوصية موضوع النزاع من رسم الأيلولة، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن النص في المادة العاشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة على التركات على أنه "يستحق الرسم على ما يؤول إلى المعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية بطريق الهبة أو الوقف أخيراً ابتداء بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إذا كانت صادرة في خلال السنة السابقة على الوفاة، كذلك يستحق الرسم بالنسب ذاتها وبالشروط المقررة في الفقرة السابقة على ما يؤول إلى تلك الهيئات بطريق الوصية أو ما في حكمها، ويجوز لوزير المالية والاقتصاد إعفاؤها من الرسم كله أو بعضه" يدل على أن الأموال التي تؤول بطريق الوصية أو ما في حكمها إلى الهيئات المشار إليها في تلك المادة ، يستحق عليها رسم أيلولة بالنسب المقررة للطبقة الأولى من الورثة إذا صدرت الوصية في خلال السنة السابقة على الوفاة، إذ رأى المشرع مراعاة للأغراض الخيرية التي تقوم تلك الهيئات على خدمتها أن يخضع هذه التصرفات لرسم مخفض إذا صدرت خلال الفترة التي يشعر فيها الموصي بدنو أجله ، وهي فترة السنة السابقة على الوفاة ، أما إذا وقعت التصرفات المذكورة قبل السنة السابقة على الوفاة ، فإن مفهوم النص يؤدي إلى إعفاؤها من رسم الأيلولة لاستبعاد مظنة اتهم من الخضوع للرسم في هذه الحالة ، وهو ما يؤدي إلى التسوية في الحكم بين الوصايا وبين الهبات والأوقاف الخيرية ابتداء التي تصدر للهيئات سالفة الذكر ، إذ لا تخضع هذه التصرفات الأخيرة للرسم في حالة وقوعها قبل السنة السابقة على الوفاة ، يؤكد هذا النظر ما أشارت إليه مذكرة اللجنة المالية لمجلس الشيوخ في تقريرها من أنه "رؤى في المادة العاشرة من القانون أن يحصل الرسم على ما يؤول للمعاهد أو الجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية في خلال السنة السابقة على الوفاة بدلا من سنتين كما ورد في المشروع ، وذلك مساعدة لهذه المؤسسات التي يهمل البلاد أن تكثروا وأن تكون في حالة مالية طيبة" يضاف إلى ما تقدم أن الفقرة الأخيرة

من المادة العاشرة تجيز لوزير المالية أن يعفى الأموال التي تؤول إلى هذه الهيئات من الرسم كله أو بمضيه إذا كان التصرف فيها قد حدث خلال السنة السابقة على الوفاة ، وفي ذلك ما يوضح اتجاه المشرع إلى أن يتجنب قدر الإمكان تحصيل الرسم على الأموال التي تؤول إلى هذه الجهات الخيرية . هذا إلى أن القول بتطبيق المادة الثالثة من القانون على الوصايا التي تصدر لتلك الهيئات قبل السنة السابقة على الوفاة ، يؤدي إلى إخضاعها للرسم المقرر للطبقة الأخيرة من الورثة ، وهو يزيد بكثير على الرسم المفروض على الوصايا التي تصدر للهيئات المذكورة خلال السنة السابقة على الوفاة ، مع أنه ليس ثمة سبب يبرر هذه التفرقة في سعر الرسم بين التصرفات التي تتم للجهات الخيرية بحسب زمان وقوعها ، فضلاً عن أنه يتعارض مع الغاية التي قصدها المشرع بتخفيف عبء الرسم على الأموال المرصودة لأغراض الخير . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإعفاء الوصية الصادرة للمستشفى الإسرائيلي من رسم الأيلولة لأنها صدرت قبل السنة السابقة على وفاة الموصي ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

جاسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٨)

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(ا) عمل . ” تنظيم المنشأة ” .

لرب العمل سلطة تنظيم منشأته وتكليف العامل بعمل آخر غير المنق عليه ، لا يختلف
فيه اختلافا جوهريا متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . ولو أدى إلى نقص في عمله .
رفض العامل . أثره . جواز إنها . رب العمل للعقد

(ب) نقض . ” السبب الجديد ” . عمل .

سبب جديد يخالطه واقع ، عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
مثال في دعوى عمل .

(ج) عمل . ” الأجازة ” . نظام عام .

أجازات العامل . استبدالها بأيام آخر أو بمقابل نقدي . فريجاتر إلا في الأحوال
المقررة قانونا ولتقتضيات العمل . حلول موعد الإجازة ورفض رب العمل الترخيص
للعامل بها . استحقاق العامل للتعويض عنها .

(د) حكم . ” إغفال الطالب ” . دعوى . فوائد .

إغفال الحكم النصل في طلب الفوائد وعدم تعرض المحكمة له في أسبابها . النص
في المنطوق ” ورفضت ما عدا ذلك ” . بقاء طلب الفوائد مطلقا أمامها ، وجوب
الرجوع إليها للنصل فيه .

(هـ) استئناف . ” الطالب الجديد ” . فوائد .

الفوائد الجائز طلبها أمام الاستئناف . هي الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات
الختامية أمام محكمة أول درجة . شرط ذلك . أن تكون الفوائد قد طلبت في أول درجة .

١ — لرب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — سلطة تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها ، متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج ، وله طبقاً للمادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملاً آخر غير المتفق عليه ، لا يختلف عنه اختلافاً جوهرياً ، وأن ينقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهى عقد العمل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر تبعاً لذلك أن عمولة الطاعن — العامل — على المبيعات تحسب في المنطقتين اللتين اختص بهما ، طبقاً للتنظيم الجديد للعمل ، وخلص الحكم إلى أن الشركة — رب العمل — لم تخل بالتزاماتها القانونية إزاء الطاعن حتى يجوز له أن يستقل بفسخ العقد ، مستنداً في ذلك إلى أسباب سائغة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — متى كان الطاعن — العامل — لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأحكام المادة ٤٤ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ التي تجيز للعامل بعد إعلانه صاحب العمل ، أن يستقيل من عمله بعد مضي خمس سنوات مع أحقيته في نصف المكافأة ، وهو سبب جديد لما يخالطه من واقع ، كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز للطاعن أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — أجازات العامل بأنواعها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — — عزيمة من الشارع ، دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي — في نطاق القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى — أيام معدودات في كل سنة ، لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ، ولغير مقتضيات العمل

(١) قاض ١٩٦٨/١٢/٤ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ١٤٧٤ .

(٢) > ١٩٦٨/٣/٢٠ مجموعة المكتب الفني السنة ١٩ ص ٥٥٠ .

استبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية، كما أنه لا يجوز استبدالها بمقابل نقدي، وإلا فقدت اعتبارها وتعطلت وظيفتها، ولم تحقق الغرض منها واستحالَت إلى "عوض" ومجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل، وفي ذلك مصادرة على اعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها. والقول بأن العامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل عنها، معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام — هو عوض حقه لا عين حقه — بينما لا يدل له فيه، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها، فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه. ولما كان نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك، ومهما يكن زمن استحقاقها، خاصة بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ماترك العمل قبل قيامه بها، وكان الثابت في الدعوى أن الطامن — العامل — قد حصل على أجازته عن سنة ١٩٥٨ وهى السنة الأخيرة، ولم يقدم لمحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب الشركة بأجازاته عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ وأنها رفضت التصريح له بها، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الأجازات عن السنوات سالفة الذكر، فإن النعى يكون على غير أساس.

٤ — متى كانت محكمة أول درجة قد فصلت فيما عرض عليها من طلبات الطامن — المدعى — فأجابت بعضها "ورفضت ما عدا ذلك" وأغفلت الحكم في طلب الفوائد ولم تعرض له في أسبابها، فإن هذا الطلب يبقى معلقا أمامها، وعلاج هذا الاغفال وقتنا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه.

٥ — تنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق على أنه "يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي، الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة"، ومفاد ذلك أن ما يجوز طلبه من الفوائد أمام محكمة الدرجة الثانية، هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى، ويشترط لذلك أن تكون الفوائد قد طلبت

أمام محكمة الدرجة الأولى ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد ، لأن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٧٤٠ سنة ١٩٥٩ عمال الجيزة الابتدائية ضد الشركة المطعون عليها ، وقال بيانا لها إنه التحق بالعمل لدى الشركة المذكورة بتاريخ ١٩٥٢/١/١٨ بوظيفة كياوى وبلغ أجره الثابت ٤٠ جنيها شهريا تضاف إليه عمولة قدرها ١٪ على مبيعات الشركة إلى الصيدليات ، ١٪ على المبيعات إلى مخازن الأدوية ، ٣٠ جنيها بدل سيارة شهريا ، ١٢٠ قرشا بدل سفر عن كل يوم ، وظل يتقاضى أجره على النحو السابق حتى ١٩٥٨/١/١ حيث بدأت الشركة في مضايقته بقصد إرغامه على ترك العمل فيها فقصرت عمله على منطقة ضيقة وعينت معه موظفين آخرين ، وقامت بحرمانه تدريجيا من المميزات التي كان يحصل عليها من بدل السفر وبدل السيارة واحتسبت العمولة بنسب تختلف عن النسب المتفق عليها ، واستنزلت بغير وجه حق عند الحساب بعض أصناف من الأدوية المبيعة ، وإذا كانت الشركة بذلك قد أخلت بما يفرضه عليها عقد العمل من الالتزام بالمحافظة على الأجر المتفق عليه ، وكان الطاعن يستحق قبلها مبلغ ١٨٨٠ ج و ٩٤٢ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة ومقابل أجازاته عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٨ وأجر إضافي ورصيد بدل السفر والسيارة ورصيد حساب العمولة وذلك حتى ١٩٥٨/١٢/٢ ، فقد انتهى إلى طلب الحكم بنسب خبير لتحديد أجره الشهري الثابت ومقدار العمولات التي كان يحصل عليها وما طرأ عليها من تغير وسببه وتصفية حساب بدل السفر والسيارة ومقابل

الأجازات المستحقة له وأجره الإضافي والحكم بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ١٨٨٠ ج و ٩٤٢ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية . ردت الشركة المطعون عليها بأنها فصلت الطاعن من العمل بتاريخ ١٩٥٩/٢/٧ طبقا لحكم المادة ٥/٤٠ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لأنه تغيب عن عمله من يوم ١٩٥٨/١٢/٢٣ دون سبب مشروع رغم إنذاره ، وبتاريخ ١٩٦٠/١/٣٠ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالحيز لبيان الأجر الشهري للطاعن والمتوسط الشهري للعمولة خلال المدة من ١٩٥٨/١/١ حتى ١٩٥٨/١٢/٢ وما قبضه منها وتصفية حساب بدل السفر والسيارة عن المدة المذكورة ، وبعد أن قدم الخبير المتدب تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٤ فحكمت بإلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٥٣٦ ج و ٦١٢ م ، منها ٣١٤ ج ، ٦١٢ م رصيد عمولة مستحقة ، ٢٨ ج و ٨٠٠ م رصيد بدل السفر والسيارة ، ١٩٣ ج و ٢٠٠ م ، مقابل أجازات سنوية ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨٣٠ سنة ٨٠ ق القاهرة طالبا تعديله إلى إلزام المطعون عليها بأن تدفع له مبلغ ١٥٧٤ ج و ٢١١ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١٩٥٨/١٢/٨ حتى السداد ، كما أقامت المطعون عليها إستئنافا فرعيا قيد برقم ١٦٣١ سنة ٨١ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب المكافأة وإلغائه بالنسبة لطلب مقابل الأجازات ورفض هذا الطلب وعدم قبول إستئناف الطاعن عن طلب الفوائد وبئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالنسبة للطلبات الخاصة بالعمولة وبدل السفر والسيارة لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم في خصوص قضائه بعدم قبول طلب الفوائد ورفض الطعن فيما عدا ذلك وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ويقول الطاعن بيناذاً لذلك إنه أقام دعواه بطلب المكافأة إستنادا إلى أنه فسخ العقد من جانبه طبقا للمادة ٢/٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢

لإخلال الشركة بالتزاماتها بدفع ما يستحقه من عمولة وبدلات ، وهى جزء من الأجر ، غير أن الحكم قضى برفض هذا الطلب تأسيسا على أن الشركة قامت بفسخ العقد عملا بنص المادة ٥/٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر ، لأن الطاعن تغيب عن عمله بدون سبب مشروع رغم إنذاره دون أن يناقش الحكم امتناع الشركة عن دفع العمولات التى يستحقها كسبب للفسخ ، وكان يتعين على المحكمة ألا تقول كلمتها فى شأن صحة الفسخ من جانب الطاعن إلا بعد أن يثبت أنه اقتضى هذه المبالغ وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر فى هذا الخصوص ما يلى "أن المحكمة ترى فى تصرفات رزق حبيب — الطاعن — إزاء الشركة ما يؤيد القول بأنه قد سعى لترك خدمتها وأنه عمل جاهدا لإظهارها بمظهر المخلة بإزاءه بالتزاماتها حتى يفيد من نص المادة ٢/٤١ سالف الذكر إذ الشركة بوصفها ربة عمل لها كل الحرية وقد اتسع نشاط عملها إثر العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ فى أن تضم إلى المذكور آخرين فى الدعاية بمنطقة الوجه البحرى وفى تخصيص منطقة الغربية وكفر الشيخ له فى هذه الدعاية ما دامت الشركة قد قصدت به حسن تنظيمها لعملها دون الإضرار برزق بالذات وما كان له أن يتخذ من ذلك مبررا لفسخه لعقده ولم يثبت أنه أضر فى حصيلة عمله الخاصة بعام ١٩٥٨ عنها فى السنوات السابقة ، وهو الذى لم ينتظر نهاية سنة ١٩٥٨ هذه ، إذ اعتبر عقده مفسوخا فى ٢ ديسمبر منها وسيا وقد ذكرت الشركة فى مذكرة استئنافها الفرعى أنه خصص بمنطقة الغربية وكفر الشيخ بناء على طلبه وأنها لم تقلل أو تنقص من نسبة العمولة التى كان يتقاضاها ، وهو ما لم يدل على عكسه " وكان يبين من هذا الذى أورده الحكم أن الخلاف قام بين الطرفين بشأن العمولة بسبب مطالبة الطاعن باحتسابها على جميع المبيعات فى مناطق الوجه البحرى التى كان يعمل فيها من قبل ، دون أن تقتصر على المبيعات فى منطقتى الغربية وكفر الشيخ اللتين اختص بهما الطاعن فى العمل طبقا للتنظيم الجديد الذى وضعته الشركة ، ولما كان من سلطة رب العمل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تنظيم منشأته واتخاذ ما يراه من الوسائل لإعادة تنظيمها متى رأى من ظروف العمل ما يدعو إلى ذلك ، كما أن من سلطته

تقدير كفاية العامل ووضعه في المكان الذي يصلح له بما يحقق مصلحة الإنتاج، وله طبقا للمادة ١٩ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ والفقرة الثانية من المادة ٦٩٦ من القانون المدني أن يكلف العامل عملا آخر غير المتفق عليه لا يختلف عنه اختلافا جوهريا ، وأن ينتقله إلى مركز أقل ميزة أو ملاءمة من المركز الذي كان يشغله متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، بحيث إذا رفض العامل النقل وسع صاحب العمل أن ينهي عقد العمل ، وكان الحكم قد قرر تبعا لذلك أن تحسب عمولة الطاعن على المبيعات في المنطقتين اللتين اختص بهما طبقا للتنظيم الجديد للعمل ، وخلص الحكم إلى أن الشركة لم تخل بالتزاماتها القانونية إزاء الطاعن حتى يجوز له أن يستقل بفسخ العقد واستند في ذلك إلى أسباب سائغة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم قضى برفض طلب المكافأة مع أن الطاعن أقام دعواه في ١٩٥٨/١٢/٨ بفسخ العقد ويطلب المكافأة ، ويعتبر العقد مفسوخا بإرادته المنفردة ويستحق نصف المكافأة عملا بنص المادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ باعتبار أنه استقال من عمله وزادت مدة خدمته على خمس سنوات .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه استنادا إلى نص المادة ٢/٤١ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لأن الشركة أخلت بالتزاماتها قبله مما يجيز له طلب فسخ العقد مع أحقيته في المكافأة ، وخلص الحكم - وعلى ما سلف بيانه - في الرد على السبب الأول إلى عدم صحة هذا الادعاء وأن الطاعن لا يستحق مكافأة لأن الشركة قامت بفصله لتغيبه عن العمل دون سبب مشروع رغم إنذاره ، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأحكام المادة ٤٤ من القانون سالف الذكر التي تجيز للعامل بعد إعلانه صاحب العمل أن يستقل من عمله بعد مضي خمس سنوات مع أحقيته في نصف المكافأة ، وهو سبب جديد لما يناظره من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع ، فلا يجوز للطاعن أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم رفض طلب مقابل أجازاته عن السنوات من سنة ١٩٥٤ إلى سنة ١٩٥٨ في حين أنه طبقا للمادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ يحق له طلب مقابل أجازاته التي لم يحصل عليها متى انتهى عقد عمله ما دام أنه لم يتنازل عنها لا صراحة ولا ضمنا بل إنه طالب بها واستأجلته الشركة لاعتبارات تتعلق بالعمل .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أنه لما كانت أجازات العامل بأنواعها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — عزيمة من الشارع دعت إليها اعتبارات من النظام العام وهي — في نطاق القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة الدعوى — أيام معدودات في كل سنة لا يجوز في غير الأحوال المقررة في القانون ولغير مقتضيات العمل إستبدالها بأيام آخر من السنة أو السنوات التالية ، كما أنه لا يجوز إستبدالها بمقابل نقدي وإلا فقدت إعتبارها وتعطلت وظيفتها ولم نحقق الغرض منها واستحالت إلى "عوض" وبمجرد مال سائل يدفعه صاحب العمل إلى العامل ، وفي ذلك مصادرة على إعتبارات النظام العام التي دعت إليها ومخالفة لها ، والقول بأن للعامل أن يتراخى بأجازاته ثم يطالب بمقابل منها معناه أنه يستطيع بمشيئته وإرادته المنفردة أن يحمل صاحب العمل بالتزام — هو عوض حقه لا عين حقه — بينما لا يدل له فيه ، وهو حال يختلف عما إذا حل ميعادها ورفض صاحب العمل الترخيص له بها ، فإنه يكون قد أخل بالتزام جوهرى من التزاماته التي يفرضها عليه القانون ولزمه تعويض العامل عنه ، ولما كان نص المادة ٢٣ من القانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ بشأن حق العامل في الأجازة التي لم يحصل عليها تمسك بها أو لم يتمسك ومهما يكن زمن استحقاقها خاصا بأجازة السنة الأخيرة في خدمة العامل إذا ما ترك العمل قبل قيامه بها . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن قد حصل على أجازته عن سنة ١٩٥٨ وهي السنة الأخيرة وأنه لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يثبت أنه طالب الشركة بأجازته عن السنوات من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧ وأنها رفضت التصريح له بها ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض مقابل الأجازات عن السنوات سالفة الذكر ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بالنسبة لطلب الفوائد تأسيسا على أن محكمة أول درجة لم تقض فيه ، في حين أن محكمة أول درجة تناولت هذا الطلب بالرفض فيما رفضته جملة من طلبات فيجوز استئنافه هذا إلى أنه طبقا للمادة ٤١١/٢ من قانون المرافعات السابق يجوز طلب الفوائد لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي أن محكمة أول درجة فصلت فيما عرض عليها من طلبات الطاعن فأجابت بعضها "ورفضت ماعدا ذلك" وأغفلت الحكم في طلب الفوائد ولم تعرض له في أسبابها ، وعلى ذلك فإن هذا الطلب يبقى معلوما أمامها ، وعلاج هذا الإغفال وفقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق يكون بالرجوع إلى نفس المحكمة لتستدرك ما فاتها الفصل فيه إن كان له وجه . ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه "يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة" . ومفاد ذلك أن ما يجوز طلبه من الفوائد أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى ويشترط لذلك أن تكون الفوائد قد طُلبت أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم قبول الاستئناف بالنسبة لطلب الفوائد لأن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢

رياسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد شبل عبد القصور ، محمد أسعد محمد ، وجودة أحمد قيث ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٩)

الطعن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ القضائية :

عمل . " عقد العمل " . وكالة . عقد . " تكليف العقد " . حكم .
" قصور " .

تميز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها
التنظيمية أو الإدارية . مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل ، مخالفة الحكم الاستثنائي
لحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحل الحكم . قصور .

المناط في تكليف عقد العمل وتمييزه عن عقد الوكالة وغيره من العقود —
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع
العامل لإشراف رب العمل ورقابته ، وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين
المدني بقولها " عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة
المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " .
وما تقضى به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام
قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت
إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية
ظهورها ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . وإذا كان الطاعن — محام —
قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام هذه التبعية مستندا في ذلك
إلى تخصيص مكتب له بمقر الشركة لمباشرة قضاياها ، وأنه كان يعاونه في العمل
موظفون من قبلها ويستعمل مطبوعاتها ، وكانت القضايا توزع بينه وبين زملاء
له آخرين ويحرر كشفا بما يحكم فيه وما يؤجل منها ويعرض الكشف على مدير

الشركة ، ويتقاضى الطاعن نظير عمله أجرا شهريا ثابتا عدا منحة سنوية ، ولم كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي في خصوص طلب التعويض وقضى بأن علاقة الطرفين هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل استنادا إلى ما قرره من أن الطاعن "له مكتب خاص يباشر فيه قضايا الخاصة ولا يحضر للشركة في مواعيد ثابتة وأن كل عمله بالشركة أنه يباشر القضايا التي تعهد إليه بها . . . ولا يغير من هذا الأمر أن تكون أنعابه عن عمله الفانوني قد تحدت سلفا وشهريا " وهي تقارير قاصرة لا تكفي لحمل الحكم إذ لا تصلح لبيان سبب مخالفة الحكم الابتدائي في قضائه ، وليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ولم تناول الرد على المستندات التي تمسك بها تأييدا لصحة دعواه مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة ، ولو أن الحكم عني بجحها ومحض الدفاع المؤسس عليها لحاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٥٨٧ سنة ١٩٦١ عمال القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهما انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن تدفعا له مبلغ ١٢١٢ ج منه مبلغ ١٠٠٠ ج بصفة تعويض عن فصله بغير مبرر والباقي مقابل مرتب شهرين سنة ١٩٦١ والمنحة السنوية عن سنة ١٩٦٠ ومهلة الإنذار ومكافأة نهاية مدة الخدمة ، وقال بيانا لدعواه إنه بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣ التحق بالعمل مستشارا قانونيا ومحميا بالإدارة العامة لشركة أتوبيس المنيا والبحيرة التي آلت إلى شركة النيل العامة لتوبيس القنال المندجة في المطعون عليها الثانية ، وأعلنت له الشركة المذكورة مكتبا بمقر إدارتها وظل يباشر عمله

إلى أن فوجي بتاريخ ١٩٦١/١/٢١ بخطاب من الشركة تستغنى فيه عن خدماته ، وإذ كان فصله بغير مبرر وكانت المطعون عليها الثانية تابعة للمطعون عليها الأولى فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته . وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٢ حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان ظروف التعاقد الحاصل بين الطرفين ومعرفة الأجر الأخير الذي كان يتقاضاه الطاعن وما كان يصرف إليه علاوة على هذا الأجر بصفة دورية منتظمة وباطراد ، وما إذا كان الطاعن يباشر عمله كمحام للشركة في مكتبه الخاص أم في مكتب مخصص له في مقر الشركة أو أحد فروعها ، وكيفية قيامه بهذا العمل ومدى إشراف الشركة على أدائه من الناحية الإدارية ، وبعد أن قدم الخبير المتدب تقريره عادت وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٩ فحكمت بالزام المطعون عليها متضامنين بأن تدفعا للطاعن مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض وبالزام المطعون عليها الثانية بأن تدفع له مبلغ ٢٠٠ ج و ٦٣٠ مليام مقابل حقوقه العمالية الأخرى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ٨٢ ق طالبا تعديل مبلغ التعويض إلى ١٠٠٠ ج كما استأنف المطعون عليها بالاستئناف رقم ٢٧٣ سنة ٨٢ ق القاهرة طالبتين بإلغاء الحكم برفض الدعوى لعدم انطباق قانون عقد العمل ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني إلى الاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة لطالب التعويض وبعدم جواز الاستئناف بالنسبة لباقي الطلبات . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتفرض الحكم ، وباجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في السبب ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه تربطه بالشركة المطعون عليها الثانية علاقة عمل ، واستدل على ذلك بما قدمه من مستندات وبما ورد في تقرير الخبير المتدب وأجمع عليه الشهود أمامه ، وهو ما أثبتته الحكم الابتدائي في أسبابه ، غير أن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم الابتدائي فيما قصى به من تعويض وقرر أن علاقة الطاعن بالشركة هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل تأسيسا على أن الطاعن له مكتب خاص للحاماة وأنه يعتبر لذلك وكيلًا للشركة وليس موظفًا بها ، دون أن يرد على دفاع الطاعن ومستنداته وهو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في عمله ، ذلك أنه لما كان المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد الوكالة وغيره من العقود - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته وهو ما نصت عليه المادة ٦٧٤ من التقنين المدني بقولها " عقد العمل هو الذي يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل في خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر " . وما تقتضي به المادة ٤٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ من سريان أحكام قانون عقد العمل الفردي على العقد الذي يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب عمل أو إشرافه مقابل أجر ، وأنه يكفي لتحقيق هذه التبعية ظهورها واو في صورتها التنظيمية أو الإدارية ، ولما كان الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بقيام هذه التبعية مستندا في ذلك إلى تخصيص مكتب له بمقر الشركة لمباشرة قضاياها ، وأنه كان يعاونه في العمل موظفون من قبلها ويستعمل مطبوعاتها ، وكانت القضايا توزع بينه وبين زملاء له آخرين ويحرو كشف بما يحكم فيه وما يؤجل منها ، ويعرض الكشف على مدير الشركة ، ويتقاضى الطاعن نظير عمله أجرا شهريا ثابتا عدا منحة سنوية ، وهو ما أثبتته الخبير المنتدب في تقريره كما ضمنه الحكم الابتدائي أسبابه ، واستدل به على قيام التبعية التنظيمية بين الطاعن والشركة وتكييف العلاقة بينهما بأنها علاقة عمل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي في خصوص طلب التعويض وقضى بأن علاقة الطرفين هي علاقة وكالة وليست علاقة عمل استنادا إلى ما قرره من أن الطاعن له " مكتب خاص بإدارة ٢٦ يوليو بالقاهرة يباشر فيه قضاياها الخاصة ، وهو في نفس الوقت لا يحضر للشركة في مواعيد ثابتة ، وأن كل عمله بالشركة أنه يباشر القضايا التي تعهد إليه بها ، ولذا فإن العلاقة تكون بينه وبين الشركة هي علاقة وكيل ، وكل ، ولا يغير من هذا الأمر أن تكون أتعابه عن عمله القانوني قد تحددت سلفا وشهريا " وهي تقارير قاصرة لا تكفي لحمل الحكم

إذ لا تصلح لبيان سبب مخالفة الحكم الابتدائي في قضائه وليس من شأنها أن تنفي علاقة العمل التي يدعيها الطاعن ، ولم تتناول الرد على المستندات التي تمسك بها تأييدا لصحة دعواه ، مع ما قد يكون لهذه المستندات من الدلالة ، ولو أن الحكم عنى يمحشها ومحض الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه في خصوص قضائه برفض طلب التعويض دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المنتشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة وعضوية المادة
المتشارين : جودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٢٠)

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) عمل . " المكافأة " . عرف .

- المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . الأصل فيها أنها مبرع .
- لا تد جزاء من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة . الاستثناء .
- أحواله .

(ب) عمل . " بدل التمثيل " .

- بدل . متى يكون جزاء من الأجر ومتى لا يكون كذلك . بدل التمثيل .

(ج ، د) عمل . " الأجر " . عرف . محكمة الموضوع . خبرة .

(ج) استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة لعمال واحتسابها

ضمن الأجر . هو ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

(د) عدم التزام محكمة الموضوع بتدبير خبير لتحقيق قيام عرف مخالف

لما اقتضت به في هذا الصدد .

١ - الأصل في المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته
والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة الثالثة
من قانون العمل ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، أن تكون تبرعا من قبل رب العمل ، لا يلزم
بإدائها ، ولا تعتبر جزاء من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ، إلا إذا
كانت مقررة في عقود العمل أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح
العمال يعتبرونها جزاء من الأجر .

٢ - البديل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - إما أن يعطى إلى العامل عوضاً له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءاً من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءاً من الأجر مرهوناً بالظروف التي دعت إلى تقريره ، فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه لم يعتبر بدل التمثيل الذي يتقاضاه الطاعن جزءاً من الأجر لأنه يصرف له لمواجهة الإلتزامات التي يفرضها عليه المركز الذي يشغله ، فإن ما انتهى إليه الحكم في هذا الشأن يتفق مع صحيح القانون .

٣ - استخلاص المحكمة أن العرف لم يجر في الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين ، وهي التي احتسبتها المحكمة ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، هذا الاستخلاص هو مما يدخل في حدود سلطة المحكمة الموضوعية للأسباب السائغة التي امتنعت إليها .

٤ - متى كانت المحكمة قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لإقتناعها بالرأى الذي انتهت إليه في شأن المكافأة - من أن العرف لم يجر في الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين سنوياً دون حاجة إلى إجابة الطاعن - العامل - إلى طلبه بنسب خبير لتحقيق قيام عرف مخالف على النحو الذي أثاره في دفاعه فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتصل بأن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٨٦٧ سنة ١٩٦٢ عمال

(١) قفص ٦ يناير ١٩٧١ بمجموعة المكتب الفني ص ٢٢ ص ٢٢ .

الاسكندرية الابتدائية ضد المطعون عليهما انتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزامهما بأن تدفعا له مبلغ ٢٤٢٠ ج و ٦٤٨ م ، وقال بيانا لدعواه إنه التحق بخدمة الشركة المطعون عليها الأولى في أول سبتمبر سنة ١٩٤٣ وظل يتدرج في وظائفها إلى أن عين في سنة ١٩٦١ مديرا عاما لها ، وفي ١٩٦١/١٢/٣١ استقال من العمل وكان مرتبه الأساسي قد بلغ ٢٠٧٩ ج و ٩٩٦ م سنويا يضاف إليه مبلغ ٢٤٠ ج إعانة غلاء و ١٧٣١ ج و ٣٣٣ م مكافأة سنوية استثنائية و ٣٧٩ ج و ١٦٢ م بدل تمثيل ، وبذلك يصبح مجموع مرتبه السنوي ٤٥٣٠ ج و ٣٩١ م ، وإذا لم تدفع له الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — المطعون عليها الثانية — من مكافأة نهاية الخدمة سوى مبلغ ٣٩١٤ ج و ٤٣٢ م ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/١٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالباً بإلغاءه وإلزام المطعون عليهما بأن تدفعا له مبلغ ٢٣٨١ ج و ٥١٣ م ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٧٨ سنة ٣٠ ق ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبليت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ويقول في بيان ذلك إن الحكم رفض اعتبار ما يتقاضاه من مكافأة سنوية استثنائية وبدل تمثيل جزءا من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ، في حين أن المكافأة المذكورة مقررة من مجلس إدارة الشركة ، كما أن هذا المجلس قرر في شهر مايو سنة ١٩٦١ منحه مبلغ ٦٥٠ ج بصفة بدل تمثيل بمناسبة تعيينه مديرا عاما للشركة مما يتعين معه اعتبار هذين المبلغين ضمن الأجر وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، هذا إلى أن الحكم لم يعلل قضاؤه في هذا الخصوص بما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان الأصل في المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته والمنصوص عليها في الفقرة الثالثة من

المادة ٦٨٣ من القانون المدني والمادة الثالثة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أن تكون تبرعا من قبل رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءا من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة ، إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر ، وكان البديل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إما أن يعطى إلى العامل عوضا له عن نفقات يتكبدها في سبيل تنفيذ عمله ، وهو على هذا الوضع لا يعتبر جزءا من الأجر ولا يتبعه في حكمه ، وإما أن يعطى له لقاء طاقة يبذلها أو مخاطر معينة يتعرض لها في أدائه لعمله ، فيعتبر جزءا من الأجر مرهونا بالظروف التي دعت إلى تقريره فيستحق بوجودها وينقطع بزوالها ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه واحال إلى أسبابه لم يعتبر بدل التمثيل الذي يتقاضاه الطاعن جزءا من الأجر ، لأنه يصرف له لمواجهة الالتزامات التي يفرضها عليه المركز الذي يشغله ، وقرر الحكم في شأن المكافأة الاستثنائية مايلي "إنه بالنسبة لطلب إضافة مبلغ ١٧٢١ ج و ٣٣٣٣ مرتب ثمانية شهور ونصف إلى المرتب عند تقدير المكافأة فقد جاء في مذكرة المدعى — الطاعن — أن هذا المبلغ هو المكافأة السنوية الاستثنائية التي صرفت للمدعى في سنة ١٩٦٠ ، ولما كانت هذه المكافأة لم تصرف للمدعى إلا في سنة ١٩٦٠ كما جاء في مذكرته كما أنها لم تصرف لجميع الموظفين ، فضلا عن أنها لم تصرف بهذه القيمة خلال السنوات الخمس السابقة ، كما جاء في مذكرة الشركة ، الأمر الذي لم ينكره المدعى ولم يزعم بحدوثه ، ومن ثم فلا تتوافر فيها شروط الاستقرار والعمومية والثبات ، وبالتالي لا تعتبر جزءا من الأجر ، ومما يؤيد هذا النظر أن الشركة لم تمنح لموظفيها هذه المكافأة في سنة ١٩٦١ ، وتأسيسا على ما تقدم تكون الشركة وقد أضافت إلى المرتب الأساسي المكافأة التي استقرت بواقع شهرين فقط ، قد استندت إلى الرأي الراجح فقها وقضاء واتبعت صحيح القانون" ولما كان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن المحكمة استخلصت أن العرف لم يجر في الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين ، وهي التي احتسبتها المحكمة ضمن الأجر الذي تحدد على أساسه مكافأة نهاية الخدمة ، وكان هذا الاستخلاص هو مما يدخل في حدود سلطة المحكمة الموضوعية للأسباب السائغة التي استندت إليها ، لما كان ذلك وكان ما انتهى إليه الحكم على النحو السالف بيانه بشأن

بدل التمثيل والمكافأة يتفق مع صحيح القانون ويكفي لحمل الحكم في قضائه ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع من ثلاثة أوجه : (أولاً) احتساب الحكم ضمن الأجر المكافأة العادية بواقع شهرين فقط مع أنه ثابت بسجلات الشركة أن هذه المكافأة تعادل مرتب ثلاثة أشهر ، كما أنه لم يعتبر ضمن الأجر المكافأة الخاصة التي كانت تمنح بصفة ثابتة ومستقرة لجميع موظفي الشركة من طبقة المديرين بمحد أدنى قدره خمسة أشهر سنوياً ابتداء من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦١ تقديراً لكفاءتهم وأماتهم (ثانياً) لم تكن المحكمة بالرد على دفاع الطاعن من ندب خبير لفحص دفاتر الشركة لتحقيق من قيام العرف على منح المكافأتين العادية والخاصة سالفتي الذكر (ثالثاً) أحال الحكم المطعون فيه إلى الحكم الابتدائي في شأن الرد على دفاع الطاعن بندب خبير لتحقيق من قيام العرف على منح المكافأتين المشار إليهما مع أنه لم يتقدم بهذا الدفاع أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه مردود ، ذلك أنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه ، وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول أنه ثبت لمحكمة الموضوع أن العرف لم يجر في الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين سنوياً ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده ، وهي أسباب تكفي لحمله ، وفي ذلك ما يفيد أن محكمة الاستئناف قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لاقتناعها بالرأي الذي انتهت إليه في شأن المكافأة دون حاجة إلى إجابة الطاعن إلى طلبه بندب خبير لتحقيق قيام عرف مخالف على النحو الذي أثاره في دفاعه ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه البطلان لمخالفته نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق ، التي توجب أن يبين الحكم طلبات الخصوم ودفاعهم وما استندوا إليه من الأدلة القانونية والمجيب الواقعية ، ذلك

أنه قدم مذكرة طلب فيها احتياطيا ندب خبير لتحقيق أن الشركة دفعت إلى جميع مستخدميها في السنوات من ٥٦ إلى ٦١ مكافأة عادية تعادل مرتب ثلاثة أشهر بصفة مستقرة ومستمرة وأدجت هذه المكافأة في مرتباتهم السنوية، وأنها دفعت إلى مستخدميها من طبقة المديرين مكافأة خاصة بحد أدنى قدره مرتب خمسة أشهر ودفعت مكافأة نهاية الخدمة لمدير ورشة كفر الزيات على أساس مرتباته الفعلية مضافا إليها المكافأتان العادية والخاصة ، وعندما عرض الحكم المطعون فيه لهذه الطلبات اكتفى بالقول بأن الطاعن قدم مذكرة ردد فيها ما ضمنه صحيفة الاستئناف، وطلب احتياطيا ندب خبير لتحقيق ما جاء بمذكرته ، هذا إلى أن الحكم لم يبين أن المبلغ المطلوب بصحيفة الاستئناف عدل إلى مبلغ ٢٤٨٤ ج و ٩٣١ م وهو ما يعيبه بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه فصل الأسباب التي استند إليها الطاعن في استئنافه، وهي لا تخرج في جزمها عن الدفاع الذي تمسك به في مذكرته التي قدمها إلى محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٥/٢/٢٥ ، ولهذا فإن الحكم المطعون فيه عندما عرض لهذه المذكرة لم يجد حاجة إلى إثبات ما جاء فيها تفصيلا، بل اكتفى بأنه ترديد لما تضمنته صحيفة الاستئناف ، وأن الطاعن طلب ندب خبير لتحقيق دفاعه الوارد بالمذكرة ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم أنه لم يشر إلى المبلغ الذي عدل إليه الطاعن طلباته في تلك المذكرة طالما أنه أقام قضاؤه على أساس قانوني سليم ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقاول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
عباس حلى ، عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد
عمر المصري .

(٢١)

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم ” . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” .
استئناف . ” الأحكام الجائز استئنافها ” . بنوك . ” عقد فتح
الاعتماد ” .

الحكم بتدب غير . فصله في أسبابه في شق من الموضوع كان مثار نزاع . الطعن فيه
على استقلال . جائز وفقاً للمادة ٣٧٨ مرافعات سابق . استئناف الحكم الصادر في باقي
الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه .

(ب) حكم . ” حجية الحكم ” . ” الأسباب المرتبطة بالمنطوق ” .

عدم النص في منطوق الحكم على تحديد تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن
المؤمن به . الاكتفاء بذكر ذلك في الأسباب المرتبطة بالمنطوق . جائز .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” التناقض ” . ” مالا يعد كذلك ” .
استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” .

تضمن أسباب الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة أول درجة بتدب مكتب الخبراء —
السابق على الحكم المتنازع — قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف . القضاء —
من بعد — في المنطوق بقبول الاستئناف شكلاً . لا عيب . هذا القضاء ينصرف
إلى استئناف الحكم الأخير .

١ — إذا كان مؤدى ماقرره حكم محكمة أول درجة الصادر بتدب مكتب
الخبراء أنه حسم النزاع بين طرفي الخصومة في خصوص انقضاء عقد فتح الاعتماد
والرهن المضمون به بما يعتبر قضاء بعدم أحقية البنك الطاعن للفائدة المستحقة

على الرصيد المدين بعد التاريخ الذي حدده الحكم لاقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به — وهو ١٩٦٠/١٠/٤ تاريخ استيلاء وزارة التموين على الأدوية المرهونة — وذلك على خلاف ماتمسك به البنك — الطاعن — في دعواه من أن عقد فتح الاعتماد ظل ساريا حتى يوم ١٩٦١/١٢/١٤ ، فإنه في هذا الخصوص يعتبر حكما قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، ومن ثم يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالا بطريق الاستئناف وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، ولا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — مستأنفا باستئناف الحكم الذي صدر بعد ذلك في باقي الموضوع . وإذ فات الطاعن أن يطعن على هذا الحكم في الميعاد ، فإن استئنافه لا مع الحكم الصادر بعد ذلك يكون قد رفع بعد الميعاد ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أصاب ، إذ ضمن الأسباب أن ذلك الحكم قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف .

٢ — إذا قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لتصفية الحساب ، ولم تضمن المنطوق ماورد في الأسباب في شأن تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به ، ثم ناطت بالخبر إجراء المحاسبة بين الطرفين حتى يوم ١٩٦٠/١٠/٤ فإن من شأن ذلك أن ما أوردته من أسباب خاصة بتاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المضمون به أن تعتبر هذه الأسباب مكملة لمنطوق الحكم ومرتبطة به .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قطع في أسبابه بأن حكم نسب مكتب الخبراء الصادر من محكمة أول درجة — والسابق على الحكم المستأنف — قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف فإنه لا يعيبه — من بعد — القضاء في المنطوق بقبول الاستئناف شكلا ، إذ هذا القضاء إنما ينصرف إلى الاستئناف الحاصل عن الحكم الأخير ، ولا يشمل بحال الحكم الصادر بنسب مكتب الخبراء .

(١) نقض ١٩٦٩/١/٧ مجموعة المكتب الفني . ص ٢٠ . ص ٤٥

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن البنك الطاعن أقام الدعوى رقم ٩٠٤ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة ضد المؤسسة المطعون ضدها الأولى، وقال بيانا لها إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٥٩/١١/١٤ قام البنك بفتح اعتماد لهذه المؤسسة لحسابه وبضمان بضائع بفائدة قدرها ٥,٥ ٪ سنويا بخلاف عمولة قدرها $\frac{1}{8}$ فى الألف وقد بلغ الرصيد المدين للحساب حتى ١٩٦١/١٢/١٤ مبلغ ٢٤١٥٦ ج و ٢٠٦ م وإذ لم تقم المؤسسة المطعون عليها بسداد هذا الرصيد، فقد أقام الدعوى طالبا إلزامها بالمبلغ المشار إليه وبصحة إجراءات الحجز الموقع تحت يد المطعون ضدهم من الثالثة حتى الأخير . ثم عدل البنك الطاعن طلباته فقصرها على مبلغ ٣٥٩٠ ج و ١٧٧ م وانقضى بواقع ٥ ٪ حتى السداد مع صحة إجراءات الحجز . وبتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبير الحسابى بمكتب خبراء وزارة العدل لبيان الرصيد المدين للمؤسسة المطعون ضدها الأولى فى ١٩٦٠/١٠/١٤ ومفردات هذا الرصيد وختم المبالغ المسددة، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩٦٦/٣/٨ برفض الدعوى . استأنف البنك الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٤١ سنة ٨٣ ق القاهرة، ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ١٩٦٧/١/٣١ بتأييد الحكم المستأنف . قرر البنك بالظعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظيره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد ينحى به الطاعن على الحكم المطعون فيه الخلقا فى تطبيق القانون، وفى بيان ذلك يقول إنه استأنف الحكم الصادر فى موضوع الدعوى من محكمة الدرجة الأولى فى الميعاد القانونى، وأن استئناف

هذا الحكم ينصرف وبقوة القانون إلى الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ بتدب مكتب الخبراء لبيان قيمة رصيد المؤسسة المطعون عليها وقد أشار الطاعن صراحة في صحيفة الاستئناف إلى أن استئنافه ينصب على هذا الحكم أيضا، إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى في أسبابه إلى سقوط الحق في استئناف هذا الحكم لرفعه بعد الميعاد ، تأسيسا على أن هذا الحكم وإن كان قد صدر بتدب خبير لتصفية الحساب إلا أنه قد فصل في شق من الموضوع حين انتهى في أسبابه إلى أن عقد فتح الاعتماد الذي يستند إليه البنك قد انقضى بصـدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ ، وأن الرهن الحيازي الذي يضمنه قد انقضى تبعا لذلك منذ استيلاء الهيئة العليا للأدوية على البضائع المرهونة في ١٩٦٠/١٠/٤ ، وهو التاريخ الذي حدده الحكم للخبير كأساس لتصفية الحساب . ويقول الطاعن إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه يتطاول على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ١٩٦٤/٥/٥ بتدب مكتب الخبراء والذي انتهى إلى إنقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به وذلك بصـدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ الذي أتم تجارة الأدوية إنما قرر أمرا واقعيا لم يكن محل خلاف بين الخصوم ، ولم يكن ليجتاز إلى حكم قضائي ، فضلا عن أن محكمة أول درجة لم تشر إليه في منطوق حكمها بتدب خبير بل جاء المنطوق صريحا في أن المحكمة تقضى قبل الفصل في الموضوع بتدب خبير لتصفية الحساب ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر هذا القضاء فصلا في شق من الموضوع وأورد في أسبابه سقوط حق الطاعن في استئناف هذا الحكم لرفعه بعد الميعاد، ثم قضى في منطوقه بقبول الاستئناف شكلا مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن البنك الطاعن قد طالب المؤسسة المطعون ضدها بالرصيد المدين مع الفائدة المستحقة حتى يوم ١٩٦١/١٢/١٤ وهو المبلغ المطالب به عدا ما يستحق من الفوائد بواقع ٥٪ والملحقات حتى تمام السداد ، وقد دفعت المؤسسة المطعون عليها الدعوى بأن عقد فتح الاعتماد أصبح منتها بصـدور القانون رقم ٢١٢ سنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم تجارة الأدوية والكياويات والمستلزمات الطبية

وأنه استحال على الطاعن تنفيذ التزامه بتسليم الأدوية إليها بما لا يحق معه للطاعن المطالبة بفوائد اعتبارا من التاريخ الذي توقف فيه سريان العقد ، وأوردت المحكمة الابتدائية في أسباب حكمها بتاريخ ١٩٦٤/٥/٥ أن عقد فتح الاعتماد قد انقضى بصدور القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ الذي حظر الاتجار في الأدوية على غير المؤسسة العامة للأدوية ، الأمر الذي أضفى معه عقد فتح الاعتماد غير ذي موضوع باسنيلاء وزارة التموين بموجب الخطاب المؤرخ ١٩٦٠/١٠/٤ على الأدوية التي كانت تحت يد البنك على سبيل الرهن الحيازي ، ورتب الحكم على ذلك اعتبار عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به منقضا من هذا التاريخ الأخير ، وخلص من ذلك إلى نذب مكتب الخبراء لتصفية الحساب بين الطرفين من تاريخ عقد فتح الاعتماد في ١٩٥٦/١١/٢٤ حتى تاريخ انقضائه في ١٩٦٠/١٠/٤ ولما كان مؤدى هذا الذي قرره الحكم الصادر بنذب مكتب الخبراء أنه حسم التراع السالف بيانه بين طرفي الخصومة في خصوص انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المضمون به ، بما يعتبر قضاء بعدم أحقية البنك الطاعن للفائدة المستحقة على الرصيد المدين بعد التاريخ الذي حدده الحكم لانقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به وهو ١٩٦٠/١٠/٤ تاريخ استيلاء وزارة التموين على الأدوية المرهونة ، وذلك على خلاف ما تمسك به البنك الطاعن في دعواه من أن عقد فتح الاعتماد ظل ساريا حتى يوم ١٩٦١/١٢/١٤ . لما كان ذلك وكان ما قضى به الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بجلسة ١٩٦٤/٥/٥ يعتبر في هذا الخصوص حكما قطعيا في شق من الموضوع كان مثار نزاع بين الطرفين وأنهى الخصومة في شأنه ، فإنه بذلك يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلالا بطريق الاستئناف وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، ولا يعتبر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مستانفا باستئناف الحكم الذي صدر بعد ذلك في باقي الموضوع ، وإذ فات الطاعن أن يطعن على هذا الحكم في خلال الميعاد وهو ٦٠ يوما من تاريخ صدوره في ١٩٦٤/٥/٥ عملا بالمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، فإن استئناف الطاعن له مع الحكم الصادر بعد ذلك بتاريخ ١٩٦٦/٣/٨ يكون قد رفع بعد الميعاد سالف البيان ويكون قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تحديد يوم ١٩٦٠/١٠/٤ تاريخا لانتفاء المحاسبة لا محل له إذ ينصب على حكم حائز لقوة الأمر المقضى

اتفاق السبيل للطعن فيه، أما ما يثيره الطاعن من أن الحكم الصادر في ١٩٦٤/٥/٥
 بنسب مكتب الخبراء لتصفية الحساب لم يضمن منطوقه ما ورد في أسبابه
 في شأن تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به ،، فردود بأن الحكم
 المذكور إذ أضاف بالخبر إجراء المحاسبة بين الطرفين حتى يوم ١٩٦٠/١٠/٤ ،
 فإن من شأن ذلك أن ما أورده من أسباب خاصة بتاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد
 والرهن المضمون به أن تعتبر هذه الأسباب محكمة لمنطوق الحكم ومرتبطة به ،
 ولا عبرة بعد ذلك لما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه
 سقوط حق الطاعن في استئناف الحكم الصادر في ١٩٦٤/٥/٥ لإقامته بعد الميعاد
 ثم قضى في منطوقه بقبول الاستئناف ، ذلك أن قضاء الحكم بقبول
 الاستئناف شكلاً إنما ينصرف إلى الاستئناف الحاصل عن الحكم الصادر
 بجلسة ١٩٦٦/٣/٨ ولا يشمل بحال الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ
 ١٩٦٤/٥/٥ بنسب مكتب الخبراء ، بعد أن قطع الحكم المطعون فيه في أسبابه
 بأن ذلك الحكم قد سقط حق الطعن فيه بالاستئناف ، لما كان ما تقدم
 فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم ينعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفى ،
ومحمود السيد عمر المصرى .

(٢٢)

الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٣٩ القضائية :

(أ) التزام . "مصادر الالتزام" . العقد . "أركان العقد . الرضا . صيوب
الإرادة . الغش والتدليس" .

استعمال حيلة غير مشروعة قافونا فى خدع المتعاقد ، شرط فى الغش والتدليس
م ١٢٥ مدنى . مثال .

(ب) محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع . " فى تقدير أثر التدليس
فى نفس التعاقد المخدوع " . التزام . مصادر الالتزام . العقد . أركان
العقد . الرضا . عيوب الرضا . التدليس .

أثر التدليس فى نفس المتعاقد المخدوع . واقع . استقلال قاضى الموضوع
بتقديره . مثال .

(ج) حكم . تسبيب الحكم . عيوب التدليل . القصور . " ما لا يعد
كذلك " . " الفساد فى الاستدلال " . " ما لا يعد كذلك " .
مخالفة الثابت فى الأوراق . " ما لا يعد كذلك " . التزام . مصادر
الالتزام . العقد . أركان العقد . الرضا . عيوب الإرادة . التدليس .
محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع . فى تقدير دفع التدليس .
دفاع .

فى الحكم بما له من سلطة تقديرية ، وقروح التدليس ، استنادا إلى ما كشفت عنه
ظروف الدعوى وملابساتها ، وله مأخذ الصحيح من الأوراق ، وسائق مؤد إلى النتيجة
التي انتهى إليها .

عدم تبعه لشي مناحى الطلبات ووجوه الدفاح . لا تصور ولا فساد في الاستدلال
أو مخالفة للثابت في الأوراق .

١ — إذا كان من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أنه يشترط في الغش والتدليس وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني ، أن يكون ما استعمل في خدع المتعاقد حيلة ، وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً ، وكان الحكم قد فهم واقعة الدعوى ، ثم عرض لما طرأ على المتعاقدة بسبب فقد ولدها وأبنائه جميعاً ، واستبعد أن يكون ما أولته إياها المتعاقدة معها — وهي إبتها — من عطف ، وكذلك عطف شقيقاتها ، هو من وسائل الاحتيال ، بل هو الأمر الذي يتفق وطبيعة الأمور ، وأن ما يغيره هو العقوق ، كما استبعد أن تكون التصرفات الصادرة من الأم لبناتها — بعد وفاة ولدها الوحيد — قد قصد بها غرض غير مشروع ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — إذا كان تقدير أثر التدليس في نفس التعاقد المخدوع ، وما إذا كان هو الدافع إلى التعاقد ، من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ، أنه استظهر الظروف الذاتية للتعاقد والتي أملت بها إثر وفاة ولدها الوحيد ، وجميع أبنائه في حادث البأخرة دندرة ، واستبعد الحكم أن يكون عطف المتعاقدة معها — وهي إبتها — وكذلك عطف بناتها الأخريات ، على والدتهن في محنتها من الوسائل الاحتيالية المعتبرة ركناً في التدليس المفسد للعقود ، كما استبعد الحكم ما أثير بشأن وجود ختم للتعاقد مع زوج المتعاقدة معها ، وأن هذه الأخيرة انتهزت هذه الفرصة ، فوَقعت بذلك الختم على العقدين موضوع النزاع ، وذلك لعدم اتخاذ طريق الطعن بالتزوير على هذين العقدين ، واستبعد الحكم أيضاً ما إدعته الطاعنات من وقوع إكراه أدبي على المتصرفة أدى إلى التعاقد ، واستخلص ذلك من أن الطاعنات لم تقلن إن المتصرف إليها لجأت إلى تهديد المتصرفة بخطر جسيم ، فإن ما قرره الحكم يكفي لحل قضائه في نفي التدليس والإكراه الأدبي .

٣ — إذا كان الحكم قد تقي وقوع تدليس من الإبنة المتصرف إليها ضد والدتها المتصرف لها ، وأفصح بما له من سلطة تقديرية ، عن أن مشاعر الود التي أبدتها المتصرف إليها نحو أمها ، إثر بغيعتها في ولدها تتفق مع طبيعة الأمور ، وأنها ليست من قبيل الطرق الاحتيالية التي يقوم بها التدليس ، وعن أن أمرا لم يلبس على الأم المتصرف ، بحيث يضلها عن حقيقة ما اتجهت إليه ، بالتصرف في بعض ما لها للتصرف إليها ولباقى بناتها — ومنهن من تطعن على هذا التصرف — وكان هذا الذي أفصح عنه الحكم يقوم على ما تكشف من ظروف الدعوى وملايساتها ، وله مأخذ الصحيح من الأوراق وكان سائغا ، ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه لا يكون عليه إن هو لم يتبع الطاعنات ، في شتى مناحي طلباتهن ووجوه دفاعهن والرد عليها ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنع بها وأورد دليلها ، الرد الضمني المسقط لكل تلك الأوجه ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ومخالفة النابت بالأوراق يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الطاعنتين وشقيقتيهما أقمن الدعوى رقم ١٩٦١/٥٣٦٤ مدنى كلى القاهرة ضد شقيقتيهن المطعون عليهما (.. ..) وضد والدتهن السيدة (الطاعنة الثالثة) وضد والدهن وقلن بيانا لها إن المطعون عليها أقامت ضد والدتهن المذكورة — الطاعنة الثالثة — الدعويين رقمي ٥٣١ و ١٥٠٢ سنة ٦٢ كلى القاهرة . طلبت في الأولى منهما الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٦١ والمتضمن بيعها لها ٧ ف و ١٧ ط بناحية سند بسط مركز زقنى . وفي الثانية الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٢ مايو

سنة ١٩٦١ المتضمن بيعها لها ط ٤ ط من ٢٤ ط في منزل بمدينة ميت غمر ، كما أقامت ضد والدهن المشار إليه الدعوى رقم ١٥١٤/١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة . وطلبت الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٦١ المتضمن بيعه لها ط ١٤ ط من ٢٤ ط في نفس المنزل السابق الذكر، وقلن إنه إذ كانت العقود سالفة البيان مزورة كما أن الأطيان موضوع الدعوى رقم ٥٣١ سنة ٦٢ مدنى كلى القاهرة تدخل ضمن العقد الصادر لهن من والدهن المتقدمة الذكر — الطاعنة الثالثة — المؤرخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ والمسجل في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ والمتضمن بيعها لهن ١٥ ف و ٥ ط و ١١ س ، وقد صدرت هذه التصرفات لإضراراً بهن ، فقد أقن الدعوى بطلب الحكم بإبطال العقود المشار إليها ، وقورت المحكمة ضم الدعاوى سالفة الذكر إلى الدعوى رقم ٥٣٦٤/١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٦٥ قضت المحكمة بصحة ونفاذ العقود الثلاثة موضوع الدعاوى أرقام ٥٣١ ، ١٥٠٢ ، ١٥١٤/١٩٦٢ المرفوعة من المطعون عليها ، ورفض الدعوى رقم ٥٣٦٤/١٩٦١ مدنى كلى القاهرة سالفة البيان . استأنفت الطاعنات وشقيقتهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٨٢/٧٠٣ ق ، وأضفن إلى الدفاع الذى تمسكن به أمام محكمة أول درجة قولهن إن التصرفات موضوع الدعاوى أرقام ٥٣١ ، ١٥٠٢ ، ١٥١٤/١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة قد تمت لصالح المطعون عليها تحت تأثير التدليس والإكراه ، وبتاريخ ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنات فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وفى الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنات فى السبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى والقصور فى التسبيب والخطأ فى القانون ، وفى بيان ذلك يقلن إنهن تمسكن بأن المطعون عليها قد حصلت من والدهن الطاعنة الثالثة على عقود البيع موضوع النزاع بطريق التدليس وإنهن مدعن وسائل هذا التدليس فيما ذكرته من أن المطعون عليها إغتصمت هى وزوجها فرصة ما أصاب والدهن المذكورة من عجز واستسلام على إثر وفاة ولدها المرحوم غرقاً ومعه جميع أبنائه فى حادث البانخرة دندرة فأولياها عطفهما

ينبغي أن تضليلها إلى أن أمكنهما بذلك إبراز أموالها ، وإذ كان هذا المسلك منهما هو من مقومات التدليس كما أنه يتصل بوسيلته وباستعمالها ، وإذ لم يحصل الحكم المطعون فيه هذا الواقع بل تجاهله ، وانتهى به ذلك إلى النظر للعواطف التي أبدتها المطعون عليها نحو والدتها الطاعنة الثالثة مجردة عن الغرض الذي قصدت إلى تحقيقه من إبدائها نحوها ، وما إذا كان غرضاً مشروعاً أو غير مشروع ، وكانت هذه العواطف هي الدافع إلى التعاقد أم لم تكن ، كما لم يلتفت الحكم إلى أن وصف هذه العواطف هو مما يمكن أن يتغير بتغير حالها واستعمالها ، فإنه يكون قد أخطأ في فهم الواقع في الدعوى كما يكون معيباً بالقصور ، وإذ فسد الحكم نتيجة لذلك في التكييف القانوني لهذا الواقع باعتبار أنه يكون الأساليب الاحتيالية التي أدخلتها المطعون عليها في روع الطاعنة الثالثة وحملها بذلك على إصدار العقود المشار إليها ، وغاب عن الحكم بذلك ، البحث فيما إذا كانت هذه الأساليب مشروعة أو غير مشروعة ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في القانون .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعنات وحصله في أن المطعون عليها وزوجها قد أديا نحو الطاعنة الثالثة - غداة بغيعتها في ولدها الوحيد وأبنائه جميعاً في حادث الباحرة دندرة - من العواطف والحنو الزائف والرعاية المضللة ما دفع الطاعنة الثالثة وهي في حال من الضعف البدني وخلل التفكير بالإضافة إلى ما كانت تعانيه من حالة نفسية سيئة بسبب حزنها على ولدها أن تتصرف للمطعون عليها بالعقدين موضوع الطعن بالتدليس في العقارات المبينة بهما ، ثم رد الحكم على هذا الدفاع بما أورده من أن عطف المطعون عليها على والدتها الطاعنة الثالثة في محنتها هو أمر طبيعي وأن تقيضه هو العقوق ، وأنه لا يمكن وصف هذا العطف من بنت نحو والدتها بعد بغيعتها في وحيدها بالزيف والغش المذنبين لم يقدّم دليل عليهما ، وأنه من ثم لا يمكن اعتبار ذلك العطف طرقاً احتيالية ، وأضاف الحكم أن الطاعنة الثالثة تصرفت في بعض أموالها إلى بناتها الأخريات ومنهن الطاعتان الأولى والثانية في ذات الظروف ولم ينسب إليهن التدليس والاحتيال ، وأن هذه التصرفات جميعها لم تكن من الطاعنة الثالثة إلا بدافع الأمومة . ثم رتب الحكم على هذا الذي حصله من واقع الدعوى أن العقود موضوع التراجع لم تتم نتيجة تدليس من المطعون عليها ، لما كان

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط في الغش والتدليس وعلى ما عرفته المادة ١٢٥ من القانون المدني أن يكون ما استعمل في خدع التعاقد حيلة وأن تكون هذه الحيلة غير مشروعة قانوناً ، وكان الحكم - وعلى ما سلف البيان - قد فهم واقعة الدعوى على النحو الذي أوضحت الطاعنات في استئنافهن ، وهو ذاته ما أثرته في سبب الطعن ثم عرض الحكم لما طرأ على الطاعنة الثالثة بسبب فقد ولدها وأبنائه جميعاً . واستبعد أن يكون ما أولته إياها المطعون عليها من عطف ، وكذلك عطف الطاعنتين الأولى والثانية وشقيقتيهما هو من وسائل الاحتيال ، بل هو الأمر الذي يتفق وطبيعة الأمور وأن ما يغايره هو العقوق ، كما استبعد أن تكون التصرفات الصادرة من الأم لبناتها ومنهن المطعون عليها - وبعد وفاة ولدها الوحيد - قد قصد بها غرض غير مشروع ، فإن النية على الحكم بسبب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنات ينعين على الحكم المطعون فيه ببقاى السبب الأول وبالسبب الثانى الخطأ في تطبيق القانون ويقطن في بيان ذلك إنهن تمسكن ببطلان عقدي البيع موضوع النزاع للتدليس الذي قد من عناصره والأدلة عليه من حيث هو استعمال الحيلة بقصد تضليل الطاعنة الثالثة وإبتراز مالها ، وأنه هو الدافع إلى التعاقد ، وأن هذه الأخيرة قد فهمت الأمور التي إتصلت بإصدار هذين العقدين للمطعون عليها على خلاف الحقيقة ، وانسأقت بتأثير من هذا الفهم الخاطيء إلى التعاقد وإنه يتعين أن يؤخذ في تقدير جميع هذه الأمور بمعيار شخصي تراعى فيه حال الطاعنة الثالثة ، كما تمسكن بأن العقدين اللذين أصدرتهما الطاعنة الثالثة للمطعون عليها صوريان لانعدام السبب بعدم دفع ثمن الأعيان الواردة بهما ، وبأن ختم الطاعنة الثالثة كان مع زوج المطعون عليها مما سهل تحرير هذين العقدين في ظل حالة من الإكراه الذي تعرضت له ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بالمعيار الشخصي في تقدير أثر الطرق الاحتيالية التي إتبعها المطعون عليها نحو الطاعنة الثالثة مع مراعاة ضعفها بسبب تقدمها في السن ومراعاة سذاجتها وجهلها وما أثقلها به الحزن على ولدها من وهن ، وأطرح الحكم دلالة وجود ختم الطاعنة الثالثة لدى زوج المطعون عليها بحجة أن هذا الدفاع ينطوى على إدعاء بالتزوير لم تسلك الطاعنات طريقه القانوني وبذلك لم يسمح الحكم بتحقيق هذا الدفاع بطريق البينة ، وذهب إلى أنه لم

يستشف من وقائع الدعوى أثرا للإكراه الأدبي، مع أن هذا الإكراه قائم من وجود ختم الطاعة الثالثة لدى زوج المطعون عليها ومن التسلط الذي وقع عليها من هذه الأخيرة، كما أ طرح الحكم إدعاء الطاعنات بالصورية بقوله إن هذا الإدعاء لا يسانده دليل، وأن ما تمسكت به الطاعنات من أن ثمننا لم يدفع للأعيان الواردة في العقدين مردود بما أثبت فيهما من أن الثمن قد دفع وأنه بفرض صحة هذا الإدعاء فإنه لا يؤدي إلى أبطال العقدين حتى ولو كانا يخفيان هبة، وفات الحكم أن هذه الوقائع يجوز إثباتها بالبيئة وأنه يجب في الهبة أن تكون النية فيها متمحضة للتبرع وأنه إذا داخلها التدليس بطلت وهو ما يعيب الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان تقدير أثر التدليس في نفس العاقد المخدوع وما إذا كان هو الدافع إلى التعاقد من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع، وكان يبين من الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الأول أنه استظهر الظروف الذاتية للطاعنة الثالثة والتي ألت بها إثر وفاة ولدها الوحيد وجميع أبنائه في حادث البانحة دندرة، واستبعد الحكم أن يكون عطف المطعون عليها وبناتها الأخرى ومنهن الطاعنتان الأولى والثانية على والدتهن في محنتها من الوسائل الاحتمالية المعتبرة ركنا في التدليس المفسد للعقود، كما استبعد الحكم ما أثارته الطاعنات بشأن وجود ختم الطاعة الثالثة مع زوج المطعون عليها وأن هذه الأخيرة انتهزت هذه الفرصة فوقعت بذلك الختم على العقدين موضوع النزاع وذلك لعدم اتخاذ الطاعنات طريق الطعن بالتزوير على هذين العقدين، واستبعد الحكم أيضا ما ادعته الطاعنات من وقوع إكراه أدبي على الطاعنة الثالثة أدى إلى التعاقد، واستخلص الحكم ذلك من أن الطاعنات لم يقلن إن المطعون عليها لجأت إلى تهديد الطاعنة الثالثة بخطر جسم ولما كان هذا الذي قرره الحكم يكفي لحمل قضائه في نفي التدليس والإكراه

الأدبي فإن مآثره الطاعنات لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنات ينعين بالسبب الثالث على الحكم القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقلن إنهن تمسكن بأن الغاية من سلسلة البيوع الصادرة من الطاعنة الثالثة والتي أعقبت وفاة ولدها كان تجريدتها من مالها لصالح المطعون عليها بعد أن تسلطت هي وزوجها عليها نتيجة لما أصابها من ضعف واستسلام بسبب شيخوختها وحزنها على ولدها ، وأنهن طلبن إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن البيوع المشار إليها قد صدرت من الطاعنة الثالثة بتأثير من الغش ، وأن ثمنها لم يدفع للأعيان موضوع هذه البيوع ، وإذ لم يرد الحكم على هذا الدفاع وتجاهل طلبهن إحالة الدعوى إلى التحقيق ، واستبعد الزيف عن العواطف التي أبدتها المطعون عليها نحو والدتها مع أن هذا الزيف يمكن أن يكون ، وقرر أن بيع الأم لابنتها لا يعد تصرفاً غير مشروع مع أنه يمكن أن يعد كذلك ، وإذ لم يسبب الحكم ما ذهب إليه من أن المبالغة في الحنان لا تعد تضليلاً وقرر أن الطاعنات لم يطلبن إحالة الدعوى إلى التحقيق على خلاف ما هو ثابت من أنهن تقدمن بهذا الطلب لإثبات الغش ، وإذ لم يرد الحكم على ما تمسكن به للتدليل على التدليس من أن العقد الصادر للمطعون عليها من والدها من ١٤ ط من ٢٤ ط في منزل ميت غمر قد تم في نفس الظروف التي تم فيها العقدان الصادران لها من والدتها ، وأن هذا الوالد كان قد بلغ من العمر ثمانين عاماً وقت هذا التصرف ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبيب وبالفساد في الاستدلال وبمخالفة الثابت في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي بجميع وجوهه مردود ، ذلك أنه لما كان بين مما سبق في الرد على السبب الأول للطعن أن الحكم المطعون فيه قد نفى وقوع تدليس من المطعون عليها ضد والدتها الطاعنة الثالثة ، وأفصح بما له من سلطة تقديرية من أن مشاعر الود التي أبدتها المطعون عليها نحو أمها إثر فجيعتها في ولدها متفقة مع طبيعة الأمور ، وأنها ليست من قبيل الطرق الاحتيالية التي يقوم بها التدليس وعن أن أمراً لم يلبس على الطاعنة الثالثة بحيث يضلها عن حقيقة ما اتجهت

إليه بالتصرف في بعض ماله للطعمون عليها ولباقى بناتها ومنهن الطاعتان الأولى والثانية ، وكان هذا الذى أفصح عنه الحكم يقوم على ما تكشف من ظروف الدعوى وملايساتها وله ما خذ الصحيح من الأوراق وكان سائغا ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، فإنه لا يكون عليه إن هو لم يتبع الطاعتات فى شتى مناحى طلباتهن ووجوه دفاعهن والرد عليها ، إذ فى قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها ، الرد الضمنى المسقط لكل تلك الأوجه ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٢

رياسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وعنى ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٢٣)

الطعن رقم ٢ لسنة ٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " .

وجوب تفصيل أسباب الطعن بالنقض في تقرير الطعن . إحالة الطعن في هذا
الشان إلى صحيفة الاستئناف . لا يكفي .

(ب) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . مسمرة . عمل .

خضوع الأرباح الناتجة من الوساعة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . تعلق
الوساطة بالبيع والشراء وأن يكون للوسيط مستقلا في أدائه لعمله . الوسيط
المشار إليه بالمادة ٩٧٦ مدنى . إعتباره أجيرا . خضوعه لضريبة
المرتبات والأجور .

(ج) عقد . " تكييف العقد " . ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " .
حكم . " تسبيب الحكم " . محكمة الموضوع .

العبرة في شئون الضرائب هي واقع الأمر لا بما يخلفه الأفراد على عقودهم من تسمية
أو تكييف . ففي المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — علاقة العمل بين الطرفين .
إعتبار العمولة ربحا تجاريا تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم
لزوم تتبع المحكمة للخصوم في مناحى دفاعهم .

١ — إذ أوجب القانون تفصيل أسباب الطعن ، فإن مراده بهذا التفصيل
في معنى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد ، لإمكان
التعرف على المقصود منها وإدراك العيب الذى شاب الحكم . ولما كان ما يتعاه

الطاعنان من أن الحكم المطعون فيه اقتصر على تلخيص سببين من أسباب الاستئناف وأشار إلى باقيها إشارة عابرة قد جاء مجهلا ، لم يوضحها فيه مواطن القصور فيما أغفل الحكم ذكره ، وكان لا يغنى عن ذلك إحالة الطاعنين إلى صحيفة الاستئناف المقدمة ضمن مستنداتها ، لأن العبرة في تفصيل الأسباب هي بما جاء في تقرير الطعن وحده ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالقصور يكون غير مقبول .

٢ — النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على " السماسرة وسماسرة الأوراق المالية ووكلاء بالعمولة ، وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أى نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها " ، يدل على أن المشرع أخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، الأرباح الناتجة من الوساطة دون نظر إلى الاسم الذى يطلق عليها أو الشكل الذى يتم به دفع العمولة للوسيط ، إنما يشترط لذلك أن تكون هذه الوساطة خاصة بالشراء والبيع ، وأن يكون الوسيط مستقلا عن غيره فى أداء عمله ، وهى الخصيصة التى تميزه عن الوسيط الذى عتته المادة ٦٧٦ من القانون المدنى والذى يعمل لحساب رب العمل ويكون تابعا له وخاضعا لرقابته ، ويعتبر الوسيط فى هذه الحالة أجيرا يخضع لضريبة المرتبات والأجور .

٣ — إذا كانت المحكمة للأدلة السائغة التى أوردتها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها فى حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الطاعنين (الممولين) بالمؤسسة الأجنبية التى تعاقدت معها ، ليست صلة مستخدم أو أجير ، بل كانا يعملان لحسابهما الخاص فيما يقومان به من تصريف مشتقاتها دون رقابة أو إشراف من المؤسسة ، ورتبت المحكمة على هذا النظر أن العمولة التى حصلها عليها ، تعتبر ربحا تجاريا تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنها تكون بذلك قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا . ولما كانت العبرة فى مثون الضرائب هي بواقع الأمر ، لا بما ينحله الأفراد على عقودهم من تسمية أو تمكييف ، فلا يعيب الحكم إخفاله

الإشارة صراحة إلى بنود العقد المبرم بين الطاعنين وبين المؤسسة سالفة الذكر ، ما دام أن فهمه الواقعي لمركز الطاعنين يتضمن الرد على سند العقد المشار إليه . إذ لا على المحكمة إن هي لم تتبع الخصوم في مناحي حججهم ودفاعهم ما دامت قد بنت قضاءها على أسباب صحيحة كافية لحمله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعنين قدما لمأمورية الضرائب إقرارين عن سنتي ١٩٥٠ و ١٩٥١ بأنهما حققا خسارة قدرها ١١٤٠٠ ج ، ٦٥١٧ ج و ٦٤٤ م فى هاتين السنتين على التوالى ، وأجرت المأمورية تعديلات على الإقرارين واعتبرت المنشأة شركة واقع بين الطاعنين فى سنة ١٩٥٠ وحقت خسارة قدرها ٥١٤ جنيها ، واعتبرت المنشأة فردية يختص بها الطاعن الأول فى سنة ١٩٥١ وحقت ربحا قدره ٣٠٨٢٣ ج و ٧٢٤ م ، وإذا اعترض الطاعنان إستنادا إلى أنهما غير خاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بل للضريبة على المرتبات والأجور باعتبارهما أجيرين وممثلين تجاريين فى مصر لإحدى المؤسسات الأجنبية وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وأصدرت فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قرارها باعتبار نشاط المنشأة خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية فى سنة ١٩٥٠ وباعتماد تحديد المأمورية لنتيجة أعمالها بخسارة قدرها ٥١٤ جنيها فى تلك السنة وبإعادة الملف للمأمورية لتصحيح إجراءات الإخطار بالربط والإحالة على لجنة الطعن بالنسبة لسنة ١٩٥١ ، فقد أقام الطاعنان الدعوى رقم ٤١ لسنة ١٩٥٨ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاءه فيما قضى به من إعتبارهما خاضعين للضريبة على الأرباح التجارية وفيما تضمنه من إعتبار النموذج رقم ١٨ ضرائب عن سنة ١٩٥١ غير باطل

والحكم بإعتبارهما خاضعين في علاقتهما بالمؤسسة الأجنبية للضريبة على كسب العمل وباعتبار النموذج رقم ١٨ المشار إليه باطلا بطلانا جوهريا ولا يرتب أثرا. وبتاريخ ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة المطعون فيه. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٥٠٢ لسنة ٧٩ ق تجارى انقاهرة، ومحكمة الإستئناف حكمت في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف. قرر الطاعنان بالطعن بطريق النقض في هذا الحكم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبإلحقة المحسدة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعنان بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقولان إنهما استندا في صحيفة الإستئناف إلى سبعة أسباب فصلا فيها أوجه النعى على حكم محكمة أول درجة ، غير أن الحكم المطعون فيه اقتصر على تلخيص سببين منها وأورد الرد عليهما في سياق أسبابه ، وأغفل تفصيل الأسباب الخمسة الباقية ولم يرد عليها الأمر الذى يجعله قاصر التسييب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن القانون إذ أوجب تفصيل أسباب الطعن فإن مراده بهذا التفصيل في معنى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لإمكان التعرف على المقصود منها وإدراك العيب الذى شاب الحكم ، ولما كان ما ينعاه الطاعنان من أن الحكم المطعون فيه اقتصر على تلخيص سببين من أسباب الإستئناف وأشار إلى باقىها إشارة عابرة قد جاء مجهلا لم يوضحها فيه مواطن القصور فيما أغفل الحكم ذكره ، وكان لا يفتى عن ذلك إحالة الطاعنين إلى صحيفة الإستئناف المقدمة ضمن مستنداتها لأن العبرة في تفصيل الأسباب هى بما جاء في تقرير الطعن وحده ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن محكمة أول درجة بتأييدها قرار لجنة الطعن فيما خلص إليه من إعادة الأوراق للمأمورية لتصحيح إجراءات

الإخطار بالربط وبالإحالة إلى اللجنة بالنسبة لسنة ١٩٥١ تكون قد استجابت لطلبهما من إعتبار النموذج رقم ١٨ ضرائب باطلا ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف هذا الرأي وامتضى إلى صحة النموذج المذكور ، وهذا القضاء ضار بهما إذ أنهما إنفردا بإستئناف حكم محكمة أول درجة ولم تستأنفه مصلحة الضرائب فلا يجوز أن يضارا بطعنهما ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن قرار لجنة الطعن الصادر في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قد عرض لما دفع به الطاعنان من بطلان النموذجين رقمي ١٨ و ١٩ ضرائب سنة ١٩٥١ في قسوله " " إنه فيما يختص بالنموذج ١٨ ضرائب فإنه أحال إلى المادة ٤٥ من القانون التي نصت على ضرورة إبداء الملاحظات على التعديلات أو التصحيحات التي أدخلتها المأمورية على الإقرار في خلال شهر على الأكثر من استلامه وإلا ربطت المأمورية الضريبة وفقا لوجهة نظرها وأصبحت واجبة الأداء هذا فضلا عن أن الممول لم يضار بإرسال هذا النموذج فهو قد رد عليه فعلا في خلال الموعد القانوني ولم يترأى اعتراض عليه وبذلك لا يكون هناك أى ضرر من إرسال النموذج على هذا النحو وحيث لا ضرر فلا محمل للتدسك بالبطلان .

وأما عن النموذج رقم ١٩ ضرائب فإن اللجنة ترى أن المأمورية قد تسرعت فعلا في إرساله قبل انقضاء مدة الشهر على إرسال النموذج ١٨ ضرائب وقبل أن يقوم الممول بالرد عليه . وكذلك الحال بالنسبة للإحالة على اللجنة إذ تمت قبل انقضاء شهر على إرسال النموذج ١٩ ضرائب وقبل أن يطعن الممول فيه .. " ولما كان مفاد هذا من القرار أنه انتهى إلى صحة النموذج رقم ١٨ ضرائب وإلى بطلان النموذج رقم ١٩ ضرائب ، وكانت محكمة أول درجة قد أيدت انقضاء النموذج المذكور فيما انتهى إليه من صحة النموذج ١٨ ضرائب ، وإذا استأنف الطاعنان هذا الحكم وأيده الحكم المطعون فيه فيما قضى به في هذا الخصوص ، فإنه لا يكون قد أضر الطاعنين بطعنهما ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يتعيان بالوجه الثاني من السبب الأول وبالوجه السبعة الأولى من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون

والقصور في التسبيب ، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إخضاعهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٥٠ على سند من القول بأن الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تقضى بسريان هذه الضريبة على السماسرة والوكلاء بالعمولة ، وأن للطاعن الأول سجلا تجاريا يمارس بمقتضاه أعمال الاستيراد والتصدير والوكالة بالعمولة ، وأن المنشأة أرفقت بإقرارها الضريبي حسابا بالأرباح والخسائر تضمن بنودا من المصروفات تحملها الطاعنان وحققت خسائر لهما استغرقت قدرا كبيرا من الدخل المتحصل بما يفيد أنهما يعملان لحسابهما الخاص ، وأن نشاطهما بطبيعته تجاري ناتج من تضافر رأس المال والعمل ، وقد توافر فيه عنصر المخاطرة الأمر الذي لا يجعلهما خاضعين للضريبة على المرتبات والأجور ، لأن الأجر يجب أن يكون ثابتا دوريا يمنح للعامل الذي لا يشارك أحدا في عمله ، خلافا للطاعنين إذ يكونان شركة واقع بينهما ، هذا في حين أن الطاعنين استندا في عدم خضوعهما للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلى ما ورد بالترجمة الرسمية للعقد المؤرخ ١٤ من يوليو ١٩٤٩ والمبرم في بودابست بين الطاعن الأول وبين مؤسسة التجارة الخارجية للصناعات الثقيلة المجرية والذي يبين من نصوصه أنهما يعملان ممثلين تجاريين لتلك المؤسسة ويرتبطان بها برابطة التبعية ويخضعان لسيطرتها وتوجيهها ويعملان باسمها ولحسابها ويتقاضيان نسبة مئوية معينة من صافي ثمن الأدوات التي تتعاقد عليها المؤسسة مباشرة وتقوم هي بتوريدها ، الأمر الذي يجعل صلتها بالمؤسسة هي علاقة عمل في معنى المادتين ٦٧٤ و ٦٧٦ من القانون المدني . ويضيف الطاعنان أن العبرة في تحديد نوع الضريبة هي بطبيعة العمل الممارس دون مراعاة لما إذا كان القائم به فردا أو شركة ، كما أن الشخص قد يخضع لضريبتين نوعيتين إذا حقق إيرادا من نوعين مختلفين ، ووجود سجل تجاري باسم الطاعن الأول واقتراض مراولته أعمالا تجارية بمقتضاه لا يؤثر على خضوعه للضريبة على المرتبات والأجور بالنسبة للإيرادات التي يحققها من نشاطه في علاقته بالمؤسسة الأجنبية التي يعمل ممثلا تجاريا لها ، علاوة على أن مفاد المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أنه ليس بلامزم أن يكون الأجر ثابتا أو دوريا ، وإنما إذا توافرت خصائص عقد العمل فلا عبرة بشكل

الأجراً أو كيفية دفعه ، هذا إلى أن قيام الممول الخاضع للضريبة على المرتبات بإتفاق مصروفات في سبيل القيام بعمله وأياً كانت جسامه هذه النفقات لا يمكن أن يغير من نوع الضريبة التي يحق فرضها عليه ، خاصة وأن هذه النفقات التي تكبدها الطاعنان استلزمتهما نصوص عقد العمل وشروطه وظروفه ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف ذلك كله ولم يشر إلى العقد المبرم بين الطرفين ولا إلى ما تضمنه من أحكام ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على سريان ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على "السماسة وسماسة الأوراق المالية والوكلاء بالعمولة وبصفة عامة كل شخص أو شركة أو وكالة أو مكتب يشتغل بأعمال الوساطة لشراء أو بيع أي نوع من البضائع أو المواد الغذائية أو القيم المالية على اختلاف أنواعها" يدل على أن المشرع أخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، الأرباح الناتجة من الوساطة دون نظر إلى الاسم الذي يطلق عليها أو الشكل الذي يتم به دفع العمولة للوسيط ، إنما يشترط لذلك أن تكون هذه الوساطة خاصة بالشراء والبيع ، وأن يكون الوسيط مستقلاً عن غيره في أداء عمله ، وهي الخصيصة التي تميزه عن الوسيط الذي عتته المادة ٦٧٦ من القانون المدني ، والذي يعمل لحساب رب العمل ويكون تابعاً له وخاضعاً لرقابته ، ويعتبر الوسيط في هذه الحالة أجيراً يخضع لضريبة المرتبات والأجور ، ولما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد عرض لوضع الطاعنين في قوله "إنه يبين من مطالعة الإقرار المقدم من الطاعنين أنهما أرفقا به بعض الوثائق ومنها ما سمي حساب الأرباح والخسائر ، وقد تضمن هذا الحساب بياناً تفصيلياً عن المهايأ والمكافآت والإيجار ومصاريف البضائع واستهلاك السيارات ... ولا جدال أن هذه القيود التي تمثل المصروفات والنفقات التي تحملها الطاعنان إنما تتعلق بنشاط تجاري في طبيعته بعيد كل البعد عن أن يوصف بأنه خاص بأجير أو موظف أو عامل ، لأن من طبيعة هذه المصروفات مالف الذكور أنها لا تكون إلا عن النشاط التجاري فقط ، لأنها قد تستغرق في بعض

الأحيان نصيبا كبيرا من الدخل قد يعادله أو يزيد عنه . . . والقريبة المستمدة من إقرارهما الذي يديان فيه أن نشاطهما أسفر عن خسارة في سنة من السنوات تم حتى ولو لم تحقق الخسارة عن دليل واضح بأن نشاطهما هو نشاط تجاري بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى سواء في حدود تطبيق قانون التجارة أو في حدود تطبيق القانون الضريبي، ومما يؤيد هذا النظر أن للنشأة سجلا تجاريا باسم الطاعن الأول خاص بالإستيراد والتصدير والمطالبة بالعمولة (يراجع ملف المأمورية) وأن لها رأسمالها وبالتالي يكون الإيراد الناتج من اشتراك رأس المال المشار إليه والعمل خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية، وقد ثبت من واقع إقراريهما أن عنصر المخاطرة قد توافر هو الآخر فقدرا خسارتهما في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ١١٤٠٠ ج وقدرتها المأمورية واللجنة من بعدها بمبلغ ٥١٤ ج، وإزاء هذا جميعه يكون الطاعنان ممولين خاضعين لضريبة الأرباح التجارية والصناعية سواء كانا في ذلك يعملان لحسابهما الخاص أو كوكيلين بالعمولة كما ذهبت إلى ذلك مأمورية الضرائب ولجنة الطعن من بعدها، وأضاف الحكم المطعون فيه مايلي: " . . . ولا شك أن مثل هذا الحساب يقطع بأن الممول إنما يعمل لحسابه الخاص وليس لحساب رب عمل يتبعه، وإلا لما تحمل هذه النفقات وهذه المصروفات التي من شأنها توافر عنصر المجازفة بالربح والخسارة، بل أكثر من ذلك فإن إقرارهما المقدم عن سنة ١٩٥٠ ورد به صراحة أن المصروفات قد استنفدت رأس المال مما أدى إلى تحقيق خسارة، أي أن هناك رأسمال وإيرادات ومصروفات وزيادة نفقات على الإيرادات أسفرت عن خسارة، وكل هذه الخصائص هي التي تميز النشاط الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية عن النشاط الخاضع للضريبة على المرتبات والأجور . . . " وكان يبين مما سلف أن المحكمة للأدلة السائغة التي أوردتها قد استخلصت من الوقائع المطروحة عليها في حدود سلطتها الموضوعية أن صلة الطاعنين بالمؤسسة الأجنبية التي تعاقدت معها ليست صلة مستخدم أو أجير، بل كانا يعملان لحسابهما الخاص فيما يقومان به من تصريف منتجاتها دون رقابة أو إشراف من المؤسسة، وربت المحكمة على هذا النظر أن العمولة التي حصل عليها في سنة ١٩٥٠ تعتبر ربحا تجاريا تسري عليه ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقا لنص المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

فإنها تكون بذلك قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً ، ولما كانت العبرة في شؤون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلفه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف فليس يعيب الحكم إغفاله الإشارة صراحة إلى بنود العقد المبرم بين الطاعنين وبين المؤسسة سالفة الذكر مادام فهمه الواقعي لمركز الطاعنين يتضمن الرد على سند العقد المشار إليه ، إذ لا على المحكمة إن هي لم تتبع الخصوم في مناحي حججهم ودفاعهم ما دامت قد بنت قضاءها على أسباب صحيحة كافية لحمله . لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم ما استلزمه من ثبات الأجر ودوريته أو اشتراطه انعدام عنصر رأس المال كلية ، أو تقريره وجوب كون التابع فرداً لشركة للقول بتوافر علاقة التبعية لأن هذه التقارير - أيا كان وجه الرأي فيها - إنما جاءت تزيدياً يستقيم الحكم بدونها ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن النعي بالوجه الثامن من السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه عول ضمن ما ساقه من تبريرات لاختصاصها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية في سنة ١٩٥٠ على أن الطاعنين قدما إقرارهما الضريبي متضمناً ارتضاءهما الخضوع لتلك الضريبة النوعية ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، لأنه علاوة على عدول الطاعنين عما ورد بذلك الإقرار ، وتمسكهما أمام لجنة الطعن وأمام محكمة الموضوع بوجوب انطباق ضريبة المرتبات والأجور على إيرادهما موضوع النزاع ، فإن ما يرد بالإقرار الضريبي من خطأ في نوع الضريبة لا يفقد الممول حقه في أن يعامل بالضريبة الواجب انطباقها عليه وفق أحكام القانون .

وحيث إنه لما كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه لم يؤسس قضاءه على تقديم الطاعنين إقرارهما باعتبارهما خاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فإن سبب النعي لا يصادف محلاً .

وحيث إن حاصل النعي بالوجه التاسع من السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه مع اقتراض

عدم خضوعهما للضريبة على المرتبات والأجور لانعدام علاقة التبعية بينهما وبين المؤسسة الأجنبية، فإنهما يخضعان للضريبة على المهنة غير التجارية التي أصبحت ضريبة القانون العام بصدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، لأن العمل الذي يؤديانه لا يعتبر بذاته من الأعمال التجارية الخاضعة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

وحيث إن هذا النفي مردود، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحاً وهي ما سلف البيان إلى إخضاع نشاط الطاعنين خلال سنة ١٩٥٠ للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، فلا يقبل منهما التذرع بأن هذه الضريبة لا تسري على نشاطهما المذكور، وأنه تسري عليه ضريبة نوعية أخرى هي الضريبة على المهنة غير التجارية ، ويكون النفي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٢٤)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح الاستثنائية" . حكم . "قصور" . خبرة .
إثبات .

ندب المحكمة خيرا لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير . وجوب استنفاد
المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة
تقديرات المأمورية .

متى كانت المحكمة لم ترا الأخذ بتقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ورأس
ماله الحقيقي المستثمر ، ورأت أن تستعين بخبير لفحصها ، غير أنها عادت
وسلمت بصحة هذه التقديرات وأخذت بها بحجة دون أن تبحث العناصر
والأسس التي بنيت عليها لمجرد أن الطاعن عجز عن دفع أمانة الخبير، مع أنه كان يتعين
عليها إزاء ذلك أن تقوم هي بفحص المستندات المقدمة في الدعوى لتبين
مدى صحتها وأن تراجع تقديرات المأمورية للأرباح ولرأس المال الحقيقي
المستثمر لمعرفة العناصر والأسس التي بنيت عليها ومدى مطابقتها للواقع ،
وتثبت نتيجة ما انتهت إليه في حكمها حتى يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة
قد فحصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وبذلت في هذا
السبيل كل الوسائل التي من شأنها أن توصلها إلى ما ترى أنه الواقع ، غير أن المحكمة
التفتت عن كل ذلك وسلمت بكل ما ادعته مصلحة الضرائب دون تحقيق ،
واتخذته حجة على الطاعن ، مع أنه ينازعها في هذا الادعاء ، واكتفت المحكمة
بالقول بأنه لم يقدم أي دليل يناقض ما ذهبت إليه المصلحة في تقديرها ،

وأنه حال بعدم دفعه الأمانة بغير عذر دون إحالة التراجع إلى مكتب الخبراء لفحص حساباته المتبونة بدفاته ، لما كان ذلك وكانت المحكمة لم تستنفذ كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصرا لبيان متعينا نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنيا قدرت صافي أرباح الطامن باعتباره شريكا مع شقيقه المطعون عليهما الثاني والثالث في شركة واقع تزاوّل نشاطا تجاريا في طحن الغلال والاتجار فيها بمبلغ ٨٢٩٠ ج و ١١٥ م في سنة ١٩٤٩ وبمبلغ ٧٢٨٣ ج و ٧٨٠ م في سنة ١٩٥٠ ، وحددت رأس ماله الحقيقي المستثمر في أول السنة الأولى بمبلغ ٦٧٠٥ ج ، وقدرت صافي أرباح كل من الشريكين عن حصتهما بمبلغ ٢٠٥ ج و ٢٥٧ م في سنة ١٩٤٩ وبمبلغ ٢٦١ ج و ٢٠٠ م في سنة ١٩٥٠ وحددت رأس مال كل منهما في أول السنة الأولى بمبلغ ٤١٠ ج ، وإذا اعترض الممولون المذكورون على هذه التقديرات وعرض الخلاف على لجنة الطعن وأصدرت قرارها في ١٨/١١/١٩٥٦ بتخفيض أرباح الطامن إلى مبلغ ١١٢٣ ج في كل من سنتي التراجع ، وحددت رأسماله المستثمر في أول السنة الأولى بمبلغ ٧٢٠٠ ج وأرباح كل من شريكه بمبلغ ١٦٨ ج في سنة ١٩٤٩ وبمبلغ ٦٩ ج و ١٠٥ م في المدة من ١/١/١٩٥٠ حتى ٣١/٥/١٩٥٠ ، وحددت رأس مال كل منهما في أول السنة الأولى بمبلغ ٤٥٤ ج تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ فقد أقامت مصلحة الضرائب — المطعون عليها الأولى — الدعوى رقم ١٣٦ سنة ١٩٥٦ تجارى المنيا الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه وتأيد

تقدير المأمورية ، وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة ، استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم بإلغاء قرار لجنة الطعن وتأييد تقديرات المأمورية ، وقيد الاستئناف برقم ١١٤ سنة ٧٧ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/١٥ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء قرار لجنة الطعن المؤيد به الصادر بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٨ والقضاء بعدم انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على نشاط المستأنف عليهم فى سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، وقبل الفصل فى موضوع تقديرات المأمورية لصافى الأرباح الفعلية فى السنتين المشار إليهما بنائب مكتب خبراء وزارة العدل للاطلاع على دفاتر المستأنف عليهم فى السنتين المذكورتين وإبداء الرأى فى التصحيحات التى أدخلتها المأمورية وبيان ما إذا كانت تلك الدفاتر فى ذاتها أمينة وتمثل فى مجموعها حقيقة نشاط المنشأة فيهما وعلى العموم تقدير صافى الأرباح الفعلية فى هاتين السنتين حسبما يبين للخبر المتدب من واقع الفحص والاطلاع . طعن الطاعن فى الشق القطعى من هذا الحكم بطريق النقض بالضم رقم ٣٧٩ سنة ٣١ ق . وبتاريخ ١٩٦٨/١/١٠ حكمت محكمة النقض برفض الطعن وأحيلت الدعوى بالنسبة للشق الثانى من الحكم من محكمة استئناف القاهرة إلى محكمة استئناف بنى سويف وقيدت بمجدرها برقم ١٣ سنة ١ ق تجارى ولم ينفذ الحكم بنائب مكتب الخبراء لعدم دفع الأمانة . وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بتأييد تقديرات مأمورية الضرائب . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم أقر مأمورية الضرائب على استبعاد دفاتر المنشأة لأن قيودها غير منتظمة ولأن المستندات المقدمة لا تمثل الحقيقة ، فى حين أنه كان يتعين على المحكمة أن تطلع بنفسها على الدفاتر والمستندات للتحقق من صحة ذلك ، هذا إلى أن الحكم اعتمد تقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ورأس ماله الحقيقى المستثمر دون

أن يناقش الأسس التي بنيت عليها مع أنها تقديرات جزافية ومبالغ فيها ، وأخذ بالأرقام التي حددتها المأمورية في مذكرتها دون فحص أو تحييص للوقوف على حقيقتها وهو ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لم كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت بنسب خبير للاطلاع على دفاتر المنشأة لبيان ما إذا كانت تمثل في مجموعها حقيقة النشاط في منى النزاع وتقدير صافي الأرباح الفعلية فيهما ، ولما لم يقيم الطاعن وشريكاه — المطعون عليهما الثانى والثالث — بإبداع أمانة الخبير قضت المحكمة في موضوع الدعوى بتأييد تقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ولرأس ماله الحقيقى المستثمر، مستندة في ذلك إلى أنها تقر المأمورية فيما انتهت إليه من استبعاد دفاتر المنشأة لأن قيودها غير منتظمة وغير صادقة في تصوير مركزها المالى ولأن المستندات المقدمة غير صحيحة ، وكان اتبين من ذلك أن المحكمة لم تر الأخذ بتقديرات المأمورية لأرباح الطاعن ورأس ماله الحقيقى المستثمر ورأت أن تستعين بخبير لفحصها ، غير أنها عادت وسلمت بصحة هذه التقديرات وأخذت بها جملة دون أن تبحث العناصر والأسس التي بنيت عليها لمجرد أن الطاعن عجز عن دفع أمانة الخبير ، مع أنه كان يتعين عليها إزاء ذلك أن تقوم هى بفحص المستندات المقدمة في الدعوى لتبين مدى صحتها، وأن تراجع تقديرات المأمورية للأرباح ولرأس المال الحقيقى المستثمر لمعرفة العناصر والأسس التي بنيت عليها ومدى مطابقتها للواقع ، وتثبت نتيجة ما انتهت إليه في حكمها حتى يفرض المطلاع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وبذلت في هذا السبيل كل الوسائل التي من شأنها أن توصلها إلى ما ترى أنه الواقع ، غير أن المحكمة التفتت عن كل ذلك وسلمت بكل ما ادعته مصلحة الضرائب دون تحييص ، واتخذته حجة على الطاعن مع أنه ينازعها في هذا الإدعاء ، واكتفت المحكمة بالقول بأنه لم يقدم أى دليل يناقض ما ذهبت إليه المصلحة في تقديرها ، وأنه حال بعدم دفعه الأمانة بغير عذر دون إحالة النزاع

إلى مكتب الخبراء لفحص حساباته المدونة بدفائره ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تستنفذ كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى ، فإن حكمها يكون قاصرا البيان متعينا تقضيه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الطعن في المرة الأولى كان واردا على مدى انطباق الربط الحكيم على حالة الطاعن في ستنى النزاع وهي مسألة تغاير المسألة موضوع الطعن الحالى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حننى ، ومحمود السيد
 عمر المصرى .

(٢٥)

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) عقد . " إبطال العقد . زواله " . بطلان . بطلان التصرفات .
 نقض . " أسباب الطعن . السبب الجديد " . إثبات . عبء
 الإثبات . دفاع .

زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . م ١/١٣٩ مدنى .
 عدم اتمك بذلك أمام محكمة الموضوع . عدم قبول إثارة لأول مرة أمام محكمة
 النقض . عبء إثبات إجازة العقد على من ادعاهما .

(ب) عقد . إبطال العقد . سقوطه بالتقادم . بطلان . " بطلان التصرفات .
 تقادم . التقادم المسقط . نظام عام . نقض . أسباب الطعن .
 السبب الجديد " .

التمك بسقوط الحق فى إبطال العقد بالتقادم ، م ١/١٤٠ مدنى ، لا يتعلق
 بالنظام العام . ولا يقبل لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) دفاع . الإخلال بحق الدفاع . " مالا يعد كذلك " . عقد . " إبطال
 العقد . استغلال " . بطلان .

النسب على الحكم بالإخلال بحق الدفاع فى شأن نفي الاستغلال ، دون تقديم
 ما يدل على التمكن به أمام محكمة الموضوع ، وإيقاعها الرد عليه . طار عن الدليل .

(د) عقد . إبطال العقد . بطلان . بطلان التصرفات . غفلة . حجب . تسجيل .
استغلال . تواطؤ .

كفاية أى من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذى الغفلة قبل تسجيل قرار
الحجر . م ٢/١١٥ مدنى .

(هـ) عقد . أركان العقد . الرضا . عيوب الرضا . الاستغلال . غفلة .
الاستغلال . م ٢/١١٥ مدنى . تعريفه .

(و) حكم . عيوب التدليل . الفساد فى الاستدلال . " ما لا يعد كذلك " .
استغلال . غفلة . عقد . إبطال العقد . بطلان .

استخلاص الحكم ، أن التصرف كان نتيجة استغلال غفلة المتصرف ، مما جاء
فى تقرير الخبير المتدب فى الدعوى من أن العين محل النزاع بيعت بغير يزيد على خمس
قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف فى منزل واحد قبل التصرف ، الذى
حصل فى الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله ، سائق .

١ — إنه وإن كانت المادة ١/١٣٩ من القانون المدنى تقضى بأن يزول
حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية ، إلا أنه لما كان من المقرر
فى قضاء محكمة النقض ، أن عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال ، إنما يقع
على عاتق مدعى الإجازة ، وإذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع
أمام محكمة الموضوع ، وإغفالها تحقيقه ، فإنه لا يقبل منهم إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض .

٢ — يسقط الحق فى إبطال العقد بالتقادم إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث
سنوات عملاً بالمادة ١/١٤٠ من القانون المدنى . ولما كان من المقرر أن التقادم
لا يتعلق بالنظام العام ، ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع . فإنه إذا لم يثبت
أن الطاعنين قد تمسكوا أمامها بتقادم دعوى البطلان ، فلا يقبل منهم التمسك
بالتقادم لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — إذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على تمسكهم أمام محكمة الموضوع ،
بما أثاروه فى أسباب الطعن بالنقض فى خصوص نقي الاستغلال ، وإغفال الحكم

الرد عليه ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع فى هذا الخصوص يكون عاريا من الدليل .

٤ — يكفى طبقا لنص المادة ٢/١١٥ من القانون المدنى ، لإبطال التصرف الصادر من ذى ففلة قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ فلا يشترط إجتماع هذين الأمرين ، بل يكفى توافر أحدهما .

٥ — المقصود بالاستغلال أن يعلم الغير بنفلة شخص ، فيستغل هذه الحالة ، ويستصدر منه تصرفات لا تتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تقرير الخبير المشتدب فى الدعوى أن العين المبيعة لمورث الطاعنين قد بيعت بغير يزيد على خمس قيمة العقار وقت البيع ، كما استخلص من إقامة المشتري مع المتصرف فى منزل واحد قبل حصول التصرف ، ومن حصول التصرف فى الفترة بين تقديم المطعون عليه طلب الحجر ، وتسجيله ، أن هذا التصرف كان نتيجة لاستغلال حالة الغفلة لدى المتصرف ، وهو استخلاص سائغ من الحكم ، له أصله فى الأوراق ومؤد إلى النتيجة التى انتهى إليها من إبطال العقد ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعه وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن مورث الطاعنين أقام ضد المطعون عليه الدعوى رقم ٣٢٥٩ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى القاهرة ، وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد الصادر له من مورثة

المطعون عليه المرحومة أسما صقر عبد الرحمن المؤرخ ١٩٥٩/٣/٢٩ والمتضمن بيعها له ستة قراريط شائعة في المنزل المدين بالعقد مقابل ثمن قدره ٥٠٠ ج . دفع المطعون عليه الدعوى بإبطال العقد المطلوب القضاء بصحته استنادا إلى أنه صدر من المتصرفه وهي في حالة غفلة ونتيجة لإستغلال حالتها هذه، وأن الثمن المسمى في العقد ثمن بنحس، وأنه قضى بتوقيع الحجر على المتصرفه للغفلة في ١٩٦٠/٤/٤، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٢٠ قضت المحكمة بنسب مكتب الخبراء لتقدير قيمة العقار المبيع وقت صدور العقد، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٩ الصادر من مورثة المطعون عليه إلى مورث الطاعنين مقابل الثمن وقدره ٥٠٠ ج . استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣١٥ سنة ٨٣ ق، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٩ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالحلقة المحددة انظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بالأربعة الأولى منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والتقصير في التسيب والإخلال بحق الدفاع، وفي بيان ذلك يقولون إن المطعون عليه عين قيا على البائعة في ٣ أبريل سنة ١٩٦٠ وإنها توفيت في ١٩٦٢/٦/٣٠ وانحصر إرثها فيه ولم يتمسك بإبطال العقد إلا بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ حصوله بما يفيد إجازته له . هذا إلى أن حق المطعون عليه في طلب إبطال العقد قد تقادم لمضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ تحريره، ويضيف الطاعنون بأنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن العقد لم يكن نتيجة إستغلال، فقد حرر بمكتب محامي المتصرفه وشهد عليه شهود من أقربائها، وأنها اشترت بالثمن المدفوع عقارا يغل ريعا أكثر من العقار المبيع، فبر أن الحكم المطعون فيه لم يعتبر تراخي المطعون عليه في طلب إبطال العقد إجازة له ولم يقض بتقادم طلب الإبطال أو يرد على دفاع الطاعنين في خصوص الاستغلال مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون والتقصير في التسيب والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي بجميعه مردود (أولا) بأنه وإن كانت المادة ١/١٣٩ من القانون المدني تقضى بأن يزول حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية إلا أنه لما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبء إثبات إجازة عقد قابل للإبطال إنما يقع على عاتق مدعى الإجازة ، وإذ لم يقدم الطاعنون ما يدل على تمسكهم بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع وإغفالها تحقيقه فإنه لا يقبل منهم إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة . والنعي مردود (ثانيا) بأن الحق في إبطال العقد يسقط بالتقادم إذا لم يتمسك به صاحبه خلال ثلاث سنوات عملا بالمادة ١/١٤٠ من القانون المدني ، ولما كان من المقرر أن التقادم لا يتعلق بالنظام العام ويجب التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإذ لم يثبت أن الطاعنين قد تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتقادم دعوى الإبطال فإنه لا يقبل منهم التمسك بالتقادم لأول مرة أمام هذه المحكمة . والنعي مردود (ثالثا) بأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على تمسكهم أمام محكمة الموضوع بما أثاروه بسبب الطعن في خصوص نفي الاستغلال وإغفال الحكم الرد عليه ويكون النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص عاريا عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه بإبطال العقد على أن مورثهم كان يعلم بحالة الغفلة لدى المتصرف إذ كان يقيم معها في ذات المنزل موضوع التعاقد قبل صدور عقد البيع إليه ، وأن إقامته هذه كانت تقتضى عقد إيجار غير مكتوب ، واستدل الحكم على ذلك بما أورده الخبير المتدب في الدعوى في تقريره ، مع أن وضع يد مورث الطاعنين على جزء من العقار المبيع قبل صدور العقد المطعون فيه إليه كان يقتضى عقد بيع مؤرخ ١٢/٣/١٩٥٦ صادر له من ط في المنزل ، وتضمن العقد ذاته بيع القدر الباقي إلى مورثة المطعون عليه ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي قى أن العقد تم نتيجة استغلال إذ كان ثمن العقار جميعه في سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ شراء المتصرف مبلغ ١٩٠٠ ج ، غير أن الحكم المطعون فيه استند إلى تقرير الخبير من وجود فبن في الثمن مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود ، فلك أنه يكفى طبقا لنص المادة ٢/١١٥ من القانون المدنى لإبطال التصرف الصادر من ذى غفلة قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استغلال أو تواطؤ، فلا يشترط اجتماع هذين الأمرين ، بل يكفى توافر أحدهما ، والمقصود بالاستغلال أن يعلم الغير بغفلة شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لاتعادل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى أن العين المبيعة لمورث الطاعنين قد بيعت بغبن يزيد على خمس قيمة العقار وقت البيع ، كما استخلص من إقامة المشتري مع المتصرف فى منزل واحد قبل حصول التصرف ، ومن أن حصول التصرف فى ٢٩/٣/١٩٥٩ فى الفترة بين تقديم المطعون عليه طلب الحجر فى ٥/١/١٩٥٩ وتسجيله فى ١٥/٤/١٩٥٩ أن هذا التصرف كان نتيجة استغلال حالة الغفلة لدى المتصرف ، وهو استخلاص سائغ من الحكم له أصله فى الأوراق ومؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها من إبطال التمسك . ولئن كان الحكم قد أشار إلى أن وضع يد مورث الطاعنين على جزء من العقار قبل صدور التصرف إليه كان بمقتضى عقد إيجار غير مكتوب ، فإنه أيا كان الأمر فى هذا القول وفيما يشير الطاعنون عن وضع يد مورثهم ، فإنه لا يغير من النتيجة التى انتهى إليها الحكم ، إذ أنه لم يكن بصدور بحث سبب وضع يد مورثهم ، بل كان الأمر فى رأى الحكم أن إقامة مورث الطاعنين فى ذات المنزل الذى تقيم به المتصرف قبل صدور العقد إليه ، قرينة على علمه بحالة الغفلة لديها مضافة إلى باقى القرائن الأخرى التى استخلص منها الحكم النتيجة التى انتهى إليها ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال على غير أساس .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد صادق الرشيدى ، وجاس على عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(٢٦)

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) عقد التأمين . بعض أنواع التأمين . التأمين الإجبارى من حوادث
السيارات . مسئولية . المسئولية المدنية . مسئولية تقصيرية .
سيارات .

التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة . " الملاكى " لا يشمل الأضرار
التي تحدث لركابها ، ولا يغطى المسئولية المدنية من الإصابات التي تقع
لهم . مثال .

(ب) حكم . "تسبب الحكم . عيوب التدليل . الخطأ فى الإسناد" .
" ما لا يعد كذلك " . القصور . " ما لا يعد كذلك " .

عدم ذكر نصوص ما اعتمد عليه الحكم من مستندات . لا عيب .
كفاية الإشارة إليها ، ما دامت مقدمة إلى المحكمة ، ومبينة فى مذكرات
الخصوم .

(ج) إجراءات وخصومات تحكيم . اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع .
نظام عام .

عدم تعلق اتفاق المتعاقدين على الإلتجاء لتحكيم ، لنظر ما ينشأ بينهم
من نزاع بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمناً . سقوط
الحق فيه ، بالسكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع . م ٨١٨ مرافعات
سابق . مثال .

١ — مفاد نص المواد الثانية والسادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور ، والخامسة والثالثة عشرة من القانون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات مترابطة ، أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة " الملاكى " لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ، ولا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسؤولية المدنية عن الإصابات التى تقع لهؤلاء الركاب ، ولا عبء بما يقال من أنه كان ملحوظا وقت التأمين أن السيارة المؤمن عليها مملوكة لشركة مقاولات ومعدة لنقل عمالها ، طالما أن الثابت من الوثيقة ، أن تلك السيارة هى سيارة خاصة " ملاكى " إذ أن هذا الوصف بمجرد كاف لأن يكون التأمين قاصرا على الأضرار التى تحدث للغير دون ركاب السيارة طبقا للقانون .

٢ — لا يعيب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — أنه لم يذكر نصوص المستندات التى اعتمد عليها ، ما دامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ، ومبينة فى مذكرات الخصوم ، مما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .

٣ — إذا كان مفاد نص المادة ٨١٨ من قانون المرافعات السابق الذى ينطبق على واقعة الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — تخويل المتعاقدين الحق فى الإلتجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تختص به المحاكم أصلا ، فإن اختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع ، وإن كان يرتكن أساسا إلى حكم القانون الذى أجاز إستثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، إلا أنه ينبى مباشرة وفى كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين ، وهذه الطبيعة الاتفاقية التى يتسم بها شرط التحكيم ، وتتخذ قواما لوجوده تجعله غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بإعماله من تلقاء نفسها ، وإنما يتعين التمسك به أمامها ، ويجوز التول عنه صراحة أو ضمنا ، وينسقط الحق فيه ، فيما لو أثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولا ضمنا ، عن التمسك به (١) — وإذا كان ما صدر من الخصم

صاحب المصلحة في التمسك به ، قبل إبدائه من طلب الحكم في الدعوى دون تمسكه بشرط التحكيم ، وطلب التأجيل للصلح ، والاتفاق على وقف الدعوى لإتمامه ، يفيد تسليمه بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ، ومواجهته موضوع الدعوى ، فإنه بذلك يكون قد تنازل ضمنا عن الدفع المشار إليه مما يسقط حقه فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الضمن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تفصل في أن الطاعنين أقاما على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٣٦٦ سنة ١٩٦٤ تجارى كلى القاهرة بطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لهما مبلغ ٦٦٠٩ ج والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام الوفاء . وقالا يساقا لدعواهما إنه بمقتضى الوثيقة رقم ١٩٤٧٧ أمنا على سيارتهما رقم ١٩٩٢٦ ملاكى القاهرة لدى المطعون ضدهما تأميننا إجباريا عن المسدة من ١٨/٢/١٩٦١ إلى ٢١/٢/١٩٦٢ ، كما أمنا عليها تأميننا شاملا بالوثيقة رقم ٨٠٨ سيارات عن المدة من ٢١/٣/١٩٦٠ إلى ٢١/٣/١٩٦٢ ، وحدث فى ٥/٨/١٩٦١ أن اصطدمت السيارة المؤمن عليها بشخص كان يعبر الطريق أمامها مما أدى إلى سقوطها فى إحدى الترع ، ونتج عن هذا الحادث وفاة ذلك الشخص واثنين من ركاب السيارة هما المهندس فيليب سليم وابنه مجدى وإصابة شخص آخر ، وقيدت الواقعة التى أخطرها المطعون ضدهما فور حدوثها جنحة برقم ١٩٠٩ سنة ١٩٦١ العباط ضد سائق السيارة ، وقد قضى فيها نهائيا بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٤ بأدائه وبإلزامه متضامنا مع الطاعنين بتعويض قدره ٦٠٠٠ ج لورثة المجنى عليهما المتوفين ، وإذ طالب الطاعنان المطعون ضدهما بأن يدفع لهما مبلغ التعويض المحكوم به والمصاريف القضائية ، وامتنعا عن ذلك ، فقد أقاما عليهما الدعوى

الحالية بطلباتهما السابق بيانها . دفع المطعون ضدتهما بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم بوثيقة التأمين الشامل كما طلبا رفض الدعوى إستنادا إلى أن وثيقة التأمين الإجبارى لا تغطى مسئولية الطاعنين المدنيسة من الحادث .
وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٦ قضت المحكمة الابتدائية بقبول الدفع المشار إليه . إستأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ٦٩١ سنة ٨٣ ق القاهرة ومحكمة الاستئناف قضت فى ١٩٦٧/٢/٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وباجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينحى الطاعنان بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله من وجهين (الأول) ذهب الحكم المطعون فيه إلى أن واقعة الدعوى تحكمها المادة السادسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وهى تنضى بأن التأمين الإجبارى عن السيارة الخاصة المعدة للاستعمال الشخصى يكون لصالح الغير دون الركاب والباقي أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ، وإذ كانت السيارة رقم ١٩٩٢٦ ملاكى المؤمن عليها لدى المطعون ضدتهما والتي تسبب عنها الحادث ليست من السيارات الملاكى المعدة للاستعمال الشخصى ، بل هى واحدة من عدة سيارات تملكها شركة المقاولات التى يمثلها الطاعنان ومرخصة باسمها ، وقد تم التأمين عليها بهذه الصفة وهى وإن وصفت فى وثيقة التأمين بأنها سيارة خاصة ، فإنما كان ذلك تمييزا لها عن غيرها من السيارات المعدة للنقل العام ، ولم يكن الغرض من ترخيصها هو الاستعمال الشخصى ، بل كان لخدمة أغراض الشركة وما يتصل بها من أعمال ، ومنها نقل موظفيها وعمالها إلى موطن العمل الذى تباشره الشركة ، وظروف الحال التى تم فيها التأمين ونصوص الوثيقة وطبيعة العمل ذاتها — وقد جرت بين شركتين — تدل على ذلك مما تعتبر معه السيارة المؤمن عليها سيارة نقل خاص ، إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبرها سيارة خاصة " ملاكى " ولا يشمل التأمين الأضرار الواقعة لركابها مما يعيبه بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله (الثانى) قرر الحكم المطعون فيه أن نص المادة ١٣ من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ الذى

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور تنص على أن التأمين في السيارة الخاصة - وهى التى عرقتها المادة الثانية من هذا القانون بأنها المعدة للاستعمال الشخصى - يكون لصالح الغير دون الركاب ولباقى أنواع السيارات يكون لصالح الغير والركاب دون عمالها ، وتنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات على أن " يلتزم المؤمن بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية إصابة بدنية تلحق أى شخص من حوادث السيارة إذا وقعت فى جمهورية مصر ، وذلك فى الأحوال المنصوص عليها فى المادة ٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ " ، كما نصت المادة ١٣ من ذات القانون على أنه " فى تطبيق المادة السادسة السابق بيانها لا يعتبر الشخص من الركاب المشار إليهم فى تلك المادة إلا إذا كان راكبا فى سيارة من السيارات المعدة لنقل الركاب وفقا لأحكام القانون المذكور " ومفاد هذه النصوص مترابطة أن التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة " الملاكى " لا يشمل الأضرار التى تحدث لركابها ولا يغطى التأمين فى هذه الحالة المسئولية المدنية عن الإصابات التى تقع لهؤلاء الركاب . لما كان ذلك وكان الثابت من وثيقة التأمين الإجبارى وعلى ما أورده

الحكم المطعون فيه أن هذا التأمين كان عن سيارة خاصة "ملاكي" فإن المؤمن "الشركة المطعون ضدها" لا يلتزم بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن وفاة المجنى عليها اللذين كانا يركبان السيارة المؤمن عليها وقت الحادث، ولا عبء بما يتحدى به الطاعنان من أنه كان ملحوظا وقت التأمين أن السيارة المؤمن عليها مملوكة لشركة المقاولات التي يمثلانها، وكانت بهذه المثابة معدة لنقل عمالها، لا عبء بذلك طالما أن الثابت من الوثيقة وعلى ما سلف البيان أن تلك السيارة هي سيارة خاصة "ملاكي" إذ أن هذا الوصف مجردة كاف لأن يكون التأمين قاصرا على الأضرار التي تحدث للغير دون ركاب السيارة طبقا للقانون، كما سبق القول، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم مسؤولية شركة التأمين عن الأضرار التي حدثت عن وفاة المجنى عليهما، وذلك بالاستناد إلى وثيقة التأمين الإجباري فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول بأن الوثيقة لا تغطي — طبقا لنصوصها ولأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٥ والقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ — مسؤولية الطاعنين المدنية عن الإصابات التي تحدث لركاب السيارة المؤمن عليها تأمينا إجباريا، وذلك دون أن ينقل الحكم من الوثيقة النصوص الدالة على ثبوت هذه الواقعة لديه حتى يتضح وجه استدلاله بها وهو ما يعيبه بالخطأ في الاستناد والقصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لا يعيب الحكم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها مادامت هذه المستندات كانت مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم مما يتففى معه مجرد الإشارة إليها، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون غير سديد.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه مسخ إقرارات الشركة المطعون ضدها الأولى، في شأن التنازل عن التمسك بشرط استحكيم الوارد في وثيقة التأمين الشامل، ذلك أن الثابت من محاضر جلسات محكمة

أول درجة أن القضية نظرت أمامها في عدة جلسات، وتأجلت للصالح ثم أوقفت اتفاقا بجلسة ١٩٦٥/٦/٢٠ لذات السبب ، وقد حدث ذلك كله دون أن تملك المطعون ضدها بشرط التحكيم ، مع أن المحكمة كانت قد أثارت من تلقاء نفسها في جلسة سابقة على الجلسة التي أوقفت فيها الدعوى اتفاقا للصالح ، ويرى الطاعنان أن هذا المسلك من جانب المطعون ضدها يكشف عن تنازلهما عن شرط التحكيم ، وإذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن ماصدر منها على النحو السالف بيانه لا ينطوي على التنازل عن هذا الشرط قولاً منه بأن محاضر الجلسات قد خلت من أي دفاع للطرفين ، وإنما اقتصر على تسجيل طلب التأجيل لتقديم مستندات أول للصالح ، فإنه يكون بذلك قد مسح إقرارات المطعون ضدها إذ أن دفاعها كان يقوم أساساً على أن وثيقة التأمين الإجباري لا تغطي المسؤولية المدنية بما يترتب عليه أن دخولها في الصلح والتفاوض فيه لا يكون إلا على أساس التأمين الشامل الأمر الذي يستفاد منه تنازلهما عن التمسك بشرط التحكيم الوارد في هذه الوثيقة ، فلا يجوز لها أن تعود فتتمسك به بعد أن أسقطت حقها فيه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٨١٨ من قانون المرافعات السابق التي تنطبق على واقعة الدعوى تنص على أنه " يجوز للمتعاقدين أن يشترطوا بصفة عامة عرض ما قد ينشأ بينهم من النزاع في تنفيذ عقد معين على محكمين " ، فإن مفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تحويل المتعاقدين الحق في الإلتجاء إلى التحكيم لنظر ما قد ينشأ بينهم من نزاع كانت تختص به المحاكم أصلاً ، فاختصاص جهة التحكيم بنظر النزاع وإن كان يرتكن أساساً إلى حكم القانون الذي أجاز استثناء سلب اختصاص جهات القضاء ، إلا أنه يبنى مباشرة وفي كل حالة على حدة على اتفاق الطرفين وهذه الطبيعة الاتفاقية التي يتسم بها شرط التحكيم ، وتتخذ قواماً لوجوده ، تجعله غير متعلق بالنظام العام ، فلا يجوز للمحكمة أن تقضي بإعماله من تلقاء نفسها ، وإنما يتعين التمسك به أمامها ، ويجوز التزول عنه صراحة أو ضمناً ، ويسقط الحق فيما لو أثير متأخراً بعد الكلام في الموضوع ، إذ يعتبر السكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع نزولاً ضمناً عن التمسك به . لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى محاضر الجلسات أمام محكمة أول درجة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٦٤/٥/٢٤ ، وبعد

تداولها بالجلسات طلبت الشركة المطعون ضدها الأولى بـ ١٩٦٥/٣/٧ جلسة
 — وعلى أثر تقديم الطاعنين مستنداتها — حجز الدعوى للحكم دون أن تبدي
 تمسكها بشرط التحكيم علاوة على أنه لم يسبق لها التمسك به ، فقررت المحكمة
 حجز الدعوى للحكم لآخر الجلسة ، ثم أعادتها إلى المرافعة بـ ١٩٦٥/٣/٢١ جلسة
 لمناقشة الطرفين ، وإذ دفع الحاضر عن الطاعنين في تلك الجلسة ببطلان شرط
 التحكيم فقد طلبت الشركة المطعون ضدها تأجيل الدعوى للصلح ووافقها
 الطاعنان على ذلك ، وقد أجابت المحكمة الطرفين إلى طلبهما ، ثم تأجلت الدعوى
 بعد ذلك أكثر من مرة كطلب الطرفين لإتمام الصلح ، وبجلسة ١٩٦٥/٦/٢
 اتفقا على وقف الدعوى لهذا السبب مدة ثلاثة أشهر ، وبعد تعجيلها وتأجيلها
 عدة جلسات دفعت الشركة لأول مرة في مذكرتها المقدمة بـ ١٩٦٦/٢/٢٧ جلسة
 التي كانت محددة للنطق بالحكم بعدم قبول الدعوى لوجود شرط التحكيم .
 وإذا كان ماصدر من الشركة المطعون ضدها قبل إبدائها هذا الدفع من طلب
 الحكم في الدعوى دون تمسكها بشرط التحكيم ، وطلب التأجيل للصلح والاتفاق
 على وقف الدعوى لإتمامه على النحو المتقدم ذكره يفيد تسليم الشركة
 المطعون ضدها بقيام النزاع أمام محكمة مختصة ومواجهتها موضوع الدعوى ، وبذلك
 تكون قد تنازلت ضمنا عن الدفع المشار إليه مما يسقط حقها فيه ، لما كان
 ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون معيبا
 بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(٢٧)

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٧ القضائية :

« وصية . » وقت قبول الوصية . حكم . « عيوب التدليل » . « الخطأ
في تطبيق القانون »

قبول الموصى له الوصية . وقته . بعد وفاة الموصى حتى يثبت للموصى له الملك . رد الوصية
يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها .

مفاد نص المادتين ٢٠ ، ٢٣ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار
قانون الوصية أن المشرع أخذ بالرأى المعول عليه في المذهب الحنفى من أن وقت
قبول الموصى له الوصية إنما يجب أن يكون بعد وفاة الموصى حتى يثبت
للموصى له الملك ، وأن رد الوصية إنما يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال
الموصى بها والتي قبلها الموصى له . وإذا كان قد ورد في مدونات الحكم المطعون فيه
أن رد الطاعة قد اقتصر على العقارات الموصى بها وحدها دون غيرها من الأموال
المنقولة المخلفة من الموصى ، ثم قضى الحكم رغم ذلك برفض دعوى الطاعة ،
فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٩٦٤/٥١٦ مدني كلى المنيا ضد المطعون
عليها الأولى عن نفسها وبصفتها وصية على إبنيتها القاصرتين هدى وثريا زكى مرسى
ضد باقى المطعون عليهم ، وقالت بيانا لها إن المرحوم زكى مرسى محمد مورثها
ومورث المطعون عليهما الأولين أقرب تاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٥٦ فى ورقة حررها
جميعها بخط يده ووقع عليها بلامضائه بأنه وهبها المنزل المملوك له بناحية بنى خالد
والأطيان التى آلت إليه بالميراث عن والده ، كما وهبها جميع ما يملك واحتفظ
لنفسه بكل هذه الأموال حال حياته ، وأنه إذ يعد هذا الإقرار وصية جائزة
فى حدود ثلث تركة المورث المشار إليه ، وكانت المطعون عليهما الأولتان
قد نازعتاهما فى حقها المستمد من ذلك الإقرار ، وكان للورث حقوق لدى باقى
المطعون عليهم ، فقد أقامت الدعوى بطالب الحكم ضد المطعون عليهم الأولين
وفى مواجهة باقى المطعون عليهم بصحة ونفاذ الإقرار المتقدم البيان فيما تضمنه
من الإيصاء لها بثلث تركة مورثها المذكور والميينة بصحيفة الدعوى .
وبتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٦ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى .
استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف بالاستئناف
رقم ١٤٦ / ٢ ق ، وبتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم
المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة
مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم المطعون فيه ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن
تمسكت النيابة العامة بهذا الراى .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان
ذلك تقول إن الحكم الابتدائى أقام قضاءه برفض الدعوى على ما ذهب إليه
من أنها قد وقعت على المحضر الذى حرره معاون محكمة الأحوال الشخصية
فى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ بتنازلا عن الإقرار بموضوع الدعوى ، وأنها
تكون بذلك قد ردت الوصية الصادرة لها من مورثها والتى تضمنها ذلك الإقرار ،
وتقول الطاعنة إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن توقيعها على المحضر المشار إليه
والذى تضمن رد الوصية كان قاصرا على العقارات دون المنقولات المخلفة
عن الموصى ، وهو ما تبقى معه الوصية لازمة فيما عدا هذه العقارات من أموال

غير أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أن المطعون عليهما الأولين قدما محضرا حرره معاون محكمة الأحوال الشخصية في ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ أورد فيه أن الطاعنة تنازلت عما شمله الإقرار الصادر لها من الموصي من عقارات ، وإذ قضى الحكم الابتدائي برفض دعوى الطاعنة واستأنفته وتمسكت في صحيفة الاستئناف وعلى ما يبين من الحكم المطعون فيه ، بأن رد الوصية إنما يقتصر على الأموال التي ردت ، وهي العقارات المخلفة عن الموصي دون غيرها من تلك التي قبلت الإيصاء لها بها ، وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف لسابقة رد المطعون عليها الوصية ، وإذ تنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية على أن "تُلزم الوصية بقبولها من الموصي له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصي" وتنص المادة ٢٣ على "إذا قبل الموصي له بعض الوصية ورد البعض الآخر لزم الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد" فقد أفادت مرتبطين أن المشرع إنما أخذ بالرأي الممول عليه في المذهب الحنفي من أن وقت قبول الموصي له الوصية إنما يجب أن يكون بعد وفاة الموصي حتى يثبت للموصي له الملك وأن رد الوصية إنما يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال الموصي بها والتي قبلها الموصي له . لما كان ذلك ، وكان قد ورد في مدونات الحكم المطعون فيه — وعلى ما سلف البيان — أن رد الطاعنة قد اقتصر على العقارات الموصي بها وحدها دون غيرها من الأموال المنقولة المخلفة عن الموصي ، ثم قضى الحكم رغم ذلك برفض دعوى الطاعنة ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ،
وملي عبد الرحمن .

(٢٨)

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ ، ب) تنفيذ عقارى . ” الشهادة العقارية ” . ” الإخبار بإيداع قائمة
شروط البيع ” . شهر عقارى . بطلان .

(أ) المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ مرافعات سابق .
نوماها . إيجابية وتشمل ما ثبت بالقهرس المعد لذلك من تسجيلات أو قيود مرتبة
على العقار . سلبية إذا خلا القهرس من ذلك .

(ب) عدم ترتيب المادة ٤٣٤ مرافعات سابق البطلان جزاء على مخالفة أحكام
المادة ٦٣٢ من ذلك القانون . إيجاب المادة الأخيرة إخبار ذوى الشأن
عن ورد ذكرهم بها بإيداع قائمة شروط البيع ، شرطه . ظهور حقوقهم في الشهادة
العقارية الراجب إرفاقها بالقائمة .

١ — المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ من قانون
المرافعات السابق ، هى الشهادة التى يحورها مكتب الشهر العقارى طبقا للبيانات
الواردة فى الفهرس المعد لذلك ، والمنصوص عليه فى الفقرة الرابعة
من المادة الخامسة من قانون الشهر العقارى والتوثيق رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦
وهى إما أن تكون إيجابية تشمل ما ثبت به من تسجيلات أو قيود مرتبة
على العقار ، أو سلبية إذا خلا من هذه التسجيلات أو القيود .

٢ — إنه علاوة على أن المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات السابق لم ترتب
البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون ، فإن المادة الأخيرة

وإن أوجبت إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بها ، بإيداع قائمة شروط البيع ، إلا أن ذلك مشروط بأن تظهر حقوقهم في الشهادة العقارية التي أوجبت المادة ٦٣١ من قانون المرافعات السابق إرفاقها بقائمة شروط البيع عن مدة عشر سنوات سابقة على تسجيل التنبيه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن نفيسة على محمد المطعون عليها الأولى اتخذت إجراءات التنفيذ على حصة مملوكة لعلى فؤاد محمد الحصرى — المطعون عليه الثانى — مقدارها ٦ ط و ٩ س شائعة في كامل أرض وبناء العقار الموصوف بتنبيه نزع الملكية المعلن إليه في ٩/٧/١٩٧١ والمسجل في ٢٢/٧/١٩٦١ ، وذلك لإستيفاء التعويض المحكوم به عليه في الإستئناف رقم ١٠٩٠ سنة ٧٦ قضائية القاهرة وأودعت قائمة شروط البيع ، واغترضت عليها نبوية محمد المهدي — الطاعنة — إستنادا إلى أنها لم تعلن بإجراءات نزع الملكية بوصفها دائنة سابقة للمدين اتخذت ضده إجراءات نزع الملكية بالنسبة لذات القدر وأعلته في ١٠/٣/١٩٦٠ بتنبيه نزع الملكية ثم سجلته في ٦/٤/١٩٦٠ وسارت في الإجراءات إلى أن حكم في ٧/٨/١٩٦١ برسو المزاد عليها في الدعوى رقم ٣٨٥ سنة ١٩٦٠ بيوع باب الشعرية ، وخلصت إلى طلب بطلان قائمة شروط البيع والإجراءات السابقة عليها ، ودفعت نفيسة على محمد بصورية إجراءات التنفيذ التى اتخذتها المعارضة ضد مطلقها المدين وببطلانها إستنادا إلى أن التنفيذ تم باسمها ولم يتم بإسم الصغيرين المحكوم لهما بالنفقة المنفذ بها ، كما تمسكت بأن إنذار المعارضة غير واجب بعد أن خلت الشهادة العقارية مما يدل على وجود تسجيل لصالحها ، وفي ٢٨/٥/١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاعتراضات شكلا وفي الموضوع ببطلان إجراءات التنفيذ

المعتز عليها وإعتبارها كأن لم تكن إستنادا إلى أن الشهادة العقارية المرفقة بقائمة شروط البيع هي عن سنة سابقة على تسجيل التنييه خلافا لما تقضى به المادة ۶۳۱ من قانون المرافعات السابق ، واستأنفت تقيسة على عهد هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغائه ورفض الاعتراض وقيد إستئنافها برقم ۱۵۸۴ سنة ۸۰ ق، وفي ۱۰/۱۲/۱۹۶۴ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان إجراءات التنفيذ ورفض الاعتراضات ، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ، ولم يحضر المطعون عليه الثاني ولم يقدم دفاعا ، وأصرت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن المادة ۶۳۱ من قانون المرافعات السابق أوجبت أن يودع مع قائمة شروط البيع ورقة إنذار الحائز وشهادة عقارية بالقيود لغاية تسجيل التنييه وذلك عن عشر سنوات سابقة وإذا كانت الشهادة السلبية لا تغني عن هذه الشهادة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد بالشهادة السلبية المستخرجة من الشهر العقاري في ۹/۱۱/۱۹۶۱ والمتضمنة عدم وجود تسجيلات إستنادا إلى أنها أفصحت عما جاء بدقتر الشهر من قيود وتسجيلات ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ۶۳۱ من قانون المرافعات السابق هي الشهادة التي يحررها مكتب الشهر العقاري طبقا للبيانات الواردة في الفهرس المعد لذلك والمنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من قانون الشهر العقاري والتوثيق رقم ۱۱۴ سنة ۱۹۴۶ وهي إما أن تكون إيجابية تشمل ما ثبت به من تسجيلات أو قيود مرتبة على العقار ، أو سلبية إذا خلا من هذه التسجيلات أو القيود ، وإذا كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قدمت شهادة سلبية مؤرخة ۹/۱۱/۱۹۶۱ تفيد عدم الاستدلال على وجود تسجيلات أو قيود ضد المدين مرتبة على العقار موضوع النزاع في المسدة من ۱/۸/۱۹۵۱ إلى ۳۱/۷/۱۹۶۰ وشهادة عقارية أخرى مؤرخة ۱۰/۸/۱۹۶۱ عن المدة من ۱/۸/۱۹۶۰ حتى آخر

يوليو سنة ١٩٦١ تتضمن وجود تنبيه نزع ملكية للطعون عليها الأولى، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ توجب المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات على قلم الكتاب أن يخبر المدين والحائز والداثنين الذين سجلوا تنبيهاتهم بإيداع قائمة شروط البيع خلال الخمسة عشر يوما التالية لحصوله ، ولما كانت الطاعنة بوصفها دائنة قد سجلت تنبيه نزع الملكية في ١٩٦٠/٤/٦ وقبل إيداع القائمة ، كما رسا عليها مزارد الحصة المتخذة بشأنها الإجراءات بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/٨/٧ في قضية البيوع رقم ٣٨٥ سنة ١٩٦٠ باب الشعرية وتأشربه على هامش التسجيل في ١٩٦١/٩/١٧ ، فإنه كان يتعين على قلم الكتاب أن يخبرها بإيداع القائمة سواء بوصفها دائنة سجلت تنبيهه أو حائزة وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن قلم الكتاب غير ملزم بإنذارها سواء بوصفها دائنة أو حائزة ، رغم تسجيل التنبيه والتأشير على هامشه بحكم مرسى المزارد استنادا إلى الشهادة السلبية المقدمة من المطعون عليها الأولى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مروود بأنه علاوة على أن المادة ٦٣٤ من قانون المرافعات السابق لم ترتب البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون فإن المادة الأخيرة وإن أوجبت إخبار ذوي الشأن ممن ورد ذكرهم بها ، إلا أن ذلك مشروط بأن تظهر قيود حقوقهم في الشهادة العقارية التي أوجبت المادة ٦٣١ مرافعات إرفاقها بقائمة شروط البيع عن مدة عشر سنوات سابقة على تسجيل التنبيه ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن الشهادتين العقاريتين المقدمتين من المطعون عليها قد خلتا مما يدل على وجود تسجيلات للطاعنة على العقار موضوع التنفيذ فإن قلم الكتاب لا يكون ملزما بإخبارها بإيداع القائمة ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه يكون على غير أساس .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ مريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(٢٩)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٦ القضائية :

(١ ، ب) نقض . " حالات الطعن " . حكم . " حجية الحكم " . قوة الأمر
المقضى . بيع . ريع .

(١) الحكم نهائيا للطعن في مواجهة المظنون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من حصة
في منزل . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره قاصبا لتلك
الحصة . صدر حكم آخر لصالح المظنون عليها بالزام الطاعن ببيع الحصة المذكورة
بوصفه غاصبا بجواز الطعن فيه بالنقض . واو سدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
م ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بالنقض إلا
لمخالفة القانون في مسألة متعلقة بالاختصاص الولائي . أو لمخالفته حكما سابقا حاز
قوة الشيء المقضى بين نفس الخصوم . م ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — إذا كان السند القانوني للطاعن في الانتفاع بثمرات القدر الذي اشتراه
يقوم على عقد شرائه المحكوم نهائيا بصحته ونفاذه في مواجهة المطعون عليها
الأولى ، وطبقا للمادة ٢/٤٥٨ من القانون المسدنى التي تجعل للشترى الحق
في ثمار المبيع من وقت تمام البيع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزمه ببيع القدر
مشتراه بوصفه غاصبا ، فإنه يكون قد أهدر حجية الحكم السابق الصادر بصحة
ونفاذ عقده في مواجهة المطعون عليها الأولى ، وهو بهذا الوصف يكون قد صدر
على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم وحائز لقوة الشيء المحكوم فيه ،
بما يجيز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ — متى كان الحكم صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، فإنه لا يجوز الطعن فيه بالنقض إلا لمخالفته القانون في مسألة متعلقة بالاختصاص الولاى ، أو لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الشى المقضى بين الخصوم أنفسهم ، عملا بالمادتين ٢ و ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فالتمنى على مثل هذا الحكم بالتصوير فى التسبب يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على يبين من الحكم المطعون فيه ومسائر الأوراق — تحصل فى أن السيدة رقية إسماعيل حسن أقامت الدعوى رقم ٥٤٥ سنة ١٩٥٧ مدنى مركز الزقازيق ضد محمد شمس الدين عبد الغفار أباطة وآخرين ، طلبت فيها الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لها مبلغ ١٨٨ ج و ١٠٤ م ، وقالت بيانا لدعواها إنها أوقعت حجرا مقاريا على سبعة قراريط شائعة فى المنزل الموضع بالصحيفة وسبعة قراريط شائعة فى الحديقة الموضحة بها اقتضاء المتجمد نفقة لها فى ذمة محمد طاهر أباطة ، وبتاريخ ١٩/٥/١٩٥٦ رسا عليها مزاد المساحتين ، وفى ٦/١١/١٩٥٦ سجلت محضر البيع العقارى ، وإذ كان المدعى عليهم قد غصبوا المساحتين المشار إليهما وأنها تستحق قيمة ريعهما بعد رسو المزاد ، فقد أقامت الدعوى بطلباتها المذكورة . قضت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بتدب خبير لتحقيق وضع اليد على العقارين ابتداء من ١٩/٥/١٩٥٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبتاريخ ٢٧/١١/١٩٦١ حكمت بإلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا للدعية مبلغ ١٥٥ ج و ٦٥١ م مقابل ما تستحقه من ريع فى العقارين ابتداء من ١٩/٥/١٩٥٦ حتى ١٩٦٠ ، واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم أمام محكمة الزقازيق الابتدائية — منعقدة بهيئة استئنافية — طالبين إلغاء الحكم أملا بوقف الدعوى حتى يفصل نهائيا فى دعوى الملكية المقيدة برقم ٩٤ سنة ١٩٥٦ كلى الزقازيق واحتياطيا برفض الدعوى بالنسبة للاستأنفين درى أباطة ومحمد طاهر أباطة ، وقيد الاستئناف برقم ٣٣ سنة ١٩٦٢ س الزقازيق الابتدائية ، وقدم المستأنفون مذكرة تمسكوا

فيها بأن الريع من حق أولهم لأنه المشتري للعقارين المطالب بريعهما ومن حقه الانتفاع بثمارهما ، ونذبت المحكمة قبل الفصل في الموضوع خيرا لبيان واضح اليد على العقارين منذ ١٩/٥/١٩٥٦ ، وبعد أن قدم الخبير تقريره عادت وبترنيح ١٩٦٦/٤/٢٤ فحكمت بإلغاء الحكم المستأنف في شقه القاضي بإلزام المستأنفين الثاني والثالث متضامنين مع المستأنف الأول بالمبالغ المقضى بها ورفض الدعوى بالنسبة لهما وتأييد الحكم المستأنف فيها عدا ذلك . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، ودفعت المطعون عليها الأولى بالمذكرة المقدمة منها بعدم جواز الطعن لقضاء الحكم بطلبات الطاعن ، وطلبت احتياطيا رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وصحمت المطعون عليها الأولى على ما جاء بمذكرتها ، وأصرت النيابة على رأيها ، وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مبنى الدفع المبدي من المطعون عليها الأولى بعدم جواز الطعن أن الطاعن رفع الاستئناف رقم ٣٣ سنة ١٩٦٢ الزقازيق مع المطعون عليهما الثاني والثالث وتوحيد حسن أباطة عن الحكم الابتدائي الذي ألزمهم متضامنين بالريع ، وأن الطاعن وشقيقه المطعون عليهما الثاني والثالث أبدوا بصحيفة الاستئناف طلبين (أولهما) أصلي بوقف دعوى الريع حتى يفصل في دعوى صحة التعاقد (ثانيهما) احتياطي برفض دعوى الريع بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث الحاليين ، وأن هذا يعني أن الطاعن لم يطلب الحكم برفض دعوى الريع ، وأنه إذ حكمت محكمة الاستئناف وفق الطلب الاحتياطي برفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن ، فإنه لذلك وعملا بالمادة ٣٧٧ مرافعات يكون الطعن الحالي غير جائز لقضاء الحكم المطعون فيه بطلبات الطاعن .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد . ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه بين أنه أورد في أسبابه أن " المستأنفين قد طعنوا في هذا الحكم بالاستئناف

بصحيفة طلبوا في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بوقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في دعوى الملكية المقيدة برقم ٩٤ سنة ١٩٥٦ كلى الزقازيق واحتياطيا رفض الدعوى بالنسبة للمستأنفين الثاني والثالث وإلزام المستأنف عليها بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين " وهذا الذي جاء بالحكم المطعون فيه لا يفيد أن الطاعن قد طلب باعتباره أحد المستأنفين إلزامه وحده بالريع ، وإنما يفيد حاصل الطلبين الأصلي والاحتياطى أن المستأنفين طلبوا أصليا وقف دعوى الريع حتى الفصل في دعوى صحة التعاقد ، وفي هذا الطلب إشارة إلى أن الفصل في الدعوى المذكورة يحدد مركز الطاعن على النحو الذى يستفيع الإفادة منه في دعوى الريع ، هذا إلى أن ما جاء بمذكرة الطاعن وشقيقه المطعون عليهما الثانى والثالث المقدمة لمحكمة الاستئناف والمودعة صورتها بحافظة الطاعن من أنه " ومن المقرر فى المادة ٢/٤٥٨ مدنى أن المشتري يمتلك ثمر البيع ونمائه من وقت تمام البيع سواء سجل عقده أو لم يسجل ، ولذا فإن المستأنف الأول باعتباره المالك للخصصة المطالب بريعتها لا يمكن أن يسأل عن أى ريع عنها ، كما أن باقى المستأنفين يضعون اليد على ما يملكون دون سواء ، وتأسيسا على ما سلف يكون الحكم المستأنف فى غير محله متعبا لغاؤه " يؤكد أن الطاعن كان ينازع أمام محكمة الاستئناف فيما ألزمه به الحكم الابتدائى من ريع . إذ كان ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلزامه بالريع لا يكون قضاء بطلاناً . مما يتعين معه رفض الدفع .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه فصل فى النزاع على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه قضى بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٢ بإلزامه بأن يدفع للمطعون عليها الأولى ريع المساحتين موضوع النزاع رغم سبق صدور حكم لصالحه ضدها بتاريخ ١٩٦٣/٤/٨ فى الدعوى رقم ١٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق قضى بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون عليه الأخير متضمنا هاتين المساحتين وتأيد هذا الحكم بتاريخ ١٩٦٥/٣/٧ فى الاستئناف رقم ١٣٢ سنة ٦ ق ، وأقام هذا الحكم السابق قضاءه

على أن الطاعن والمطعون عليها الأولى يعتبران في واقع الأمر مشتريين لعقار واحد ، من مالك واحد وأنها إذ سجلت محضر البيع العقاري في تاريخ لاحق على تسجيل صحيفة افتتاح دعوى صحة التعاقد فإنها تحتاج بهذه الأسبقية في التسجيل وينتقل إليها العقار الراسي مزاده عليها مثقلا بهذا التسجيل بحيث إن الحكم الذي يصدر في الدعوى إذا ما سجل أو أشر به على هامش تسجيل العريضة ينسحب أثره إلى تاريخ تسجيل تلك العريضة ، وبذلك يضحى الطاعن سابقا في التسجيل ، وتكون المطعون عليها الأولى قد اشترت بطريق البيع الجبرى عقارا غير مملوك لمدينها ، ولازم هذا الحكم النهائي ومقتضاه أن يكون من حقه الانتفاع بثمرات المبيع من تاريخ صدور عقد البيع الابتدائي في ١٩٥٥/١٠/٢٤ وذلك على عكس ما قضى به الحكم المطعون فيه من إلزامه بالثمرات المذكورة مما يجوز معه الطعن فيه بالنقض ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ التفت عن الطلب الذي أبداه بوقف دعوى الريع حتى يفصل في دعوى الملكية المقيدة برقم ٩٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه قد صدر بتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٤ متضمنا تأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ١٥٥ ج و ٦٥١ م مقابل ريع مساحة قدرها ٧ ط من ٢٤ ط شائعة في المنزل والحديقة الموضحين بالحكم ، مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليها قد اتخذت إجراءات حجز العقارى على المساحة المذكورة في كل من المنزل والحديقة اقتضاء لدينها قبل المطعون عليه الأخير وأن البيع الجبرى قد رما عليها وسجل محضر رسو المزاد في ١٩٥٦/١١/٦ وأن الطاعن قد اغتصب القدر المشار إليه في المسدة من ١٩٥٦/٥/١٩ إلى نهاية ١٩٦٠ ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم رقم ٩٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق المؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٢٢ سنة ٦ ق المنصورة بتاريخ ٧ مارس ١٩٦٥ يبين أنه صدر ضد المطعون عليهما الأولى والأخير بصحة ونفاذ عقد البيع العرفى المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٤ الصادر للطاعن من المطعون عليه الأخير ببيع ١٦ س و ٤ ط من ٢٤ ط في كامل أرض وبناء ومشمات المنزل الموضح بالصحيفة ، وهى مساحة تدخل في نطاق العقارين الراسي مزادهما على المطعون عليها الأولى على ما يبين من مدونات الحكم رقم ٢٢ سنة ٦ ق

المنصورة . وإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد تسلم القدر المبيع له في المنزل المشار إليه بمقتضى عقده العرفي المؤرخ ١٩٥٥/١٠/٢٤ وانتفع به في المسدة المحكوم ببيعها للطعون عليها الأولى ، وكان السند القانوني للطاعن في الانتفاع بثمرات القدر الذي اشتراه يقوم على عقد شرائه المحكوم نهائيا بصحته ونفاذه في مواجهة المطعون عليها الأولى وطبقا للمادة ٤٥٨/٢ من القانون المدني التي تجعل للمشتري الحق في ثمار المبيع من وقت تمام البيع . فإن الحكم المطعون فيه إذا ألزمه ببيع القدر مشتراه بوصفه غاصبا فإنه يكون قد أهدر حجة الحكم السابق الصادر بصحة ونفاذ عقده في مواجهة المطعون عليها الأولى ، وهو بهذا الوصف يكون قد صدر على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم وحائز لقوة الشيء المحكوم فيه بما يجز الطعن فيه عملا بالمادة ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولما سلف يتعين نقض الحكم جزئيا في خصوص مقدار الربيع الذي يناسب المساحة التي اشتراها الطاعن من المطعون عليه الأخير ، أما ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في التسبيب لأنه لم يرد على طلبه وقف دعوى الربيع حتى يفصل في الدعوى المقامة منه بصحة ونفاذ عقده فردود بأنه نعي غير جائز ، ذلك أن الحكم المطعون فيه صادر من هيئة استئنافية محكمة ابتدائية ، والأصل هو عدم جواز الطعن فيه بالنقض إلا لمخالفته القانون في مسألة متعلقة بالاختصاص الولائي (المادة ٢ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩) أو لمخالفته حكما حاز قوة الشيء المقضي فيه بين الخصوم أنفسهم (م ٣ من ذات القانون) على ما سلف البيان .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، ومحمد زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
ومل عبد الرحمن .

(٣٠)

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا) تزوير . " التوقيع على بياض " . إثبات . " الإثبات بالبيئة " .

تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض من استؤمن عليها نوع من خيانة
الأمانة كامل . الحصول على الورقة خلسة أو تقيعة غش أو طرق احتيالية
أو بآية طريقة خلاف التسليم الاختيارى . إعتبار تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز
إثباته بكافة الطرق .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص توافر عناصر الغش " .
نقض . " سلطة محكمة النقض " . إثبات .

سلطة قاضى الموضوع في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى دون
رقابة من محكمة النقض ما دامت تلك الوقائع تسع به .

(ج) نقض . " ما لا يصلح سببا للطعن " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الأدلة " .

تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بيئة على أخرى . عدم جواز المجادلة في ذلك
أمام محكمة النقض .

(د ، هـ) حكم . " تسبب الحكم " . محكمة الموضوع . إثبات .

(د) عدم إلزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها من كل قرينة غير قانونية يدلى بها
الخصوم أو إيراد كل حججه وتفنيد ما طالما أنها أقامت قضاها على ما يكفى
لحلها .

(هـ) قيام الحكم على قرائن متسادة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .

(و) نقض . ” تقرير الطعن ” .

فى الطاعن على الحكم أنه أقل الرد على دفاعه دون تضمين تقرير الطعن للمدعى المنسوب للحكم وموضعه منه وأثره فى نضائه . غير مقبول .

١ — إنه وإن كان الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن اسؤ من عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ويرجع فى إثباته إلى القواعد العامة ، إلا أنه يخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختيارى ، فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق .

٢ — لقاضى الموضوع السلطة التامة فى استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت ، دون رقابة عليه من محكمة النقض فى ذلك ، ما دامت الوقائع تسمح به ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر الوقائع التى استخلص منها الغش والحيلة ، وأحصى الشواهد والبيانات على أن الضاعن قد خدع المطعون عليها ، واستوقعها على بياض على الأوراق التى أشار إليها بتفانيه فى خدمتها ، وإغراقه فى أداء ما هو غير ملزم بأدائه لها من الأعمال التى عددها ، والتى سلم الطاعن ببعضها عند استجوابه أمام محكمة أول درجة ، وكانت هذه القرائن ماثقة تحتملها ظروف الدعوى ، وتتفق مع أوراقها ، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٣ — إذا كان ما يشير به الطاعن لا يبدو أن يكون جدلا فى تقدير المحكمة للأدلة ، وترجيح بينة على أخرى ، فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم استدلالا على دعوهم من طريق الاستنباط ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندھا ، طالما أنها أقامت قضاءها

على ما يكفى لملحه ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل
الضمني لا طراح هذه القرائن .

٥ - من المقرر أنه متى اعتمد الحكم على قرائن متساندة يكل بعضها بعضا ،
وتؤدى إلى ما انتهى إليه ، فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم
كفايتها في ذاتها للإثبات .

٦ - لا يقبل من الطاعن التحدى بعبارة مبهمه بأن الحكم المطعون فيه أغفل
الرد على دفاعه ، دون أن يكشف في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم
وموضعه منه وأثره في قضائه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل في أن إميل نجيب جرجس استصدر أمر الأداء رقم ٧٦٧ سنة ٦١ كلى
القاهرة بإلزام السيدة أسمت القشيري بأن تؤدي له مبلغ ٣٠٠٠ ج لاستنادا
إلى سند مؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ ومستحق السداد في ١٩٦١/٥/٢٤ ، وبتاريخ
١٩٦١/٨/٨ أقامت أسمت القشيري ضده دعوى تزوير أصلية قيدت برقم ٣١٢٢
سنة ٦١ كلى القاهرة طالبة الحكم برد وبطلان السند وتزويره ، وقالت في بيانها
إنها غير مدينة للمدعى عليه في أى مبلغ ، وإن الورقة المحرر عليها السند كانت
معدة لغرض آخر ، وإنها لذلك لم توقع عليها توقيعها المعتاد في معاملاتها مع الغير
بل كتبت اسمها في ذيلها وإلى يمينها ، إلا أن المدعى عليه حرر عليها بيانات
السند فبدا التوقيع غير متصل بتلك البيانات ولم تكتب عبارة المقررة بما فيه
بخطها ولم يوقع على السند شهود ، رغم ضخامة المبلغ ، وليس بينها وبينه علاقة
تسمح بإقراضها مثل هذا المبلغ بدون فائدة لمدة ثلاثة أشهر ، هذا بالإضافة

إلى أن مواده لا تمكنه من إقراضها أى مبلغ ، ولذلك فلأنها بادرت بإذاره وتحذيره من منبة إدعائه لما تنبه عليها بالوفاء فى ١٩٦١/٧/٤ ، كما قدمت شكوى للنياية العامة لضبط السند وتحقيق واقعة التزوير وأقامت الدعوى بطلبها السابق كما أقامت فى ١٩٦١/١٠/٤ التظلم رقم ٣٩٣٣ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة طالبة الحكم بإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن ، وقالت بياناً له إن للتظلم ضده وأخيه مكتب سمسرة ، وإنها كانت قد طلبت منهما مساعدتها فى تأجير ما يخلو من الشقق المفروشة بعمارتها ، وطلب منها المتظلم ضده أن توقع له على ورقتين على بياض لتفديهما للخصمين بإدارة الغاز والكهرباء بعد ملء البياض ببيانات معينة وكتابة قائمة المفروشات الموجودة بمسكنين أجرةتهما . فاستجابت لطلبه بحسن نية اعتقاداً منها فى أمانته لما أبداه من قبل من مظاهر التفانى فى خدمتها ، وبعد أن قررت المحكمة ضم القضيتين ، حكمت فى ١٩٦٣/٣/٣١ باستجواب طرفى الخصومة فيما توخى بأسباب الحكم وفيما تراه تنويراً للدعوى وتوضيحاً لوجه الحق فيها وأوضحت فى الأسباب أنها ترى استجوابهما فى ظروف تحرير السند وفيما تدور حوله الدعوى . وبعد تنفيذ هذا الحكم عادت بتاريخ ١٩٦٤/٢/٤ فحكمت (أولاً) وفى القضية رقم ٣١٢٢ سنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة برفضها وتغريم المدعية ٢٥ ج للخرانة العامة (ثانياً) وفى موضوع الدعوى رقم ٣٩٣٣ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة برفض التظلم وتأييد الأمر بالأداء رقم ٧٦٧ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة . واستأنفت السيدة/ أسمى القشيري هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبة إلغاء الحكم لها بطلباتها وقيد استئنافها برقم ٦٢١ سنة ٨١ قضائية ، وفى ١٩٦٤/١١/٢٦ حكمت المحكمة بحضور الخصمين شخصياً لاستجوابهما فى الظروف والمناسبات التى أدت إلى وجود السند المتنازع بشأنه وما تراه المحكمة من وقائع متعلقة بالدعوى ، وبعد تنفيذ هذا الحكم عادت وحكمت فى ١٩٦٦/٦/١٦ بإلغاء الحكم المستأنف (أولاً) وفى الدعوى رقم ٣١٢٢ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة برد وبطلان السند المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ المطعون عليه بالتزوير . (ثانياً) وفى الدعوى رقم ٣٩٣٣ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة بإلغاء أمر الأداء رقم ٧٦٧ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة واعتباره كأن لم يكن . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت

المطعون عليها رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرة
وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينفي في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون
والقصور في التسيب ومخالفة الثابت في الأوراق من وجهين (أولهما) أن الحكم
خالف قواعد الإثبات ، ذلك أن ما تمسكت به المطعون عليها من أنها وقعت
على ورقة بيضاء سلمتها للطاعن ليملاً الفراغ ببيانات معينة اتفقا عليها ، وأنه خالف
هذا الاتفاق وملاً الفراغ بما يجعله سنداً بالدين يشكل جريمة خيانة أمانة
وفقاً للمادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لا جريمة تزوير ، وإذا كانت بيانات الورقة
تستمد حجتها من التوقيع عليها سواء تم هذا التوقيع قبل أم بعد كتابتها ، فإنه لا يجوز
إثبات عكس بيانات الورقة إلا بالكتابة ، ولا يجوز الإثبات بالقرائن إلا في حالة
ما إذا كان تسليم الورقة قد حصل خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية
وإذا أقرت المطعون عليها في جميع مراحل النزاع أنها وقعت على الورقة على بياض
باختيارها وسلمتها إلى الطاعن طواعية واختياراً ، فإنها لا تستطيع إثبات العكس
إلا بالكتابة ، ومن ثم فإن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن توقيع المطعون عليها
على الورقة كان نتيجة غش وحيلة ورتب عليه جواز الإثبات بالقرائن دون أن ينفي
أن تسليم الورقة ذاتها كان اختيارياً يكون مخالفاً لقواعد الإثبات
(وثانيهما) أن العلاقة بين الطرفين في المرتين اللتين تعاملتا فيهما والتي لم تتعد
نطاق العمل كانت تستند للكتابة ، ومثل هذه العلاقة لم تكن لتحول دون الحصول
على كتابة مثبتة للاتفاق الذي تزعم المطعون عليها أنه تم بينها وبين الطاعن
على ملء فضاء الورقة التي وقعتا على بياض ، إلا أن الحكم أقام قضاءه على قرائن
حصل منها الغش بقوله إن الطاعن تظاهر بالتفاني في خدمة المطعون عليها
بأن قام بأعمال ليست من مستلزمات عمله كسمسار والذي يقتصر على دور
الوساطة بين طرفي العقد ، فخر عقود التجار للتجارين وقائمة الغش للأمريني
ثم صرف قيمة الشيك الصادر من المفوضية الاسترالية بعد أن ظهرت المطعون عليها له
دون أن تحصل منه على إيصال ، وكل هذه المظاهر أثرت فيها فأولته ثقته ،
وهذا القول من الحكم يخالف الثابت في الأوراق ويشوبه فساد في الاستخلاص ، وإذا أقرت
المطعون عليها في صحيفة المعارضة في أمر الأداء بأن عمليات تأجير الشقق المفروشة

تقتضى قيام الطاعن ببعض الاتصالات الخاصة لتحصيل الأجرة أو تحويل العداد لإسم المستاجر ، كما ذكرت عند استجوابها أنها وقعت على بياض لأنها كانت تثق فى قوله إذ سلم لها قيمة شيك كانت قد ظهرته إليه بدون إيصال مما مؤداه أنها لم تنسب له غشا أو تحايلا ، وإذ كانت القرائن التى استدلت بها الحكم على الغش ليست إلا مجرد نقل لبعض ما قالته المطعون عليها رغم تعارض أقوالها بشأن عدد الأوراق التى وقعت عليها وتحديد ما وقعت عليه منها أولا والغرض من التوقيع ورغم أنها لم تنسب إليه تصرفا إيجابيا يدخل فى معنى الغش والطرق الاحتيالية وقولها فى صحيفة استئنافها بأنها لم توقع على الورقة بإمضاءها المصرفى ، بل كتبت إسمها فى الركن الأيمن منها ، مما يؤكد أن القول بأن التوقيع على بياض أمر متعل ، وإذ تمسك بذلك ودلل عليه بالقرينة المستمدة من إجماع المطعون عليها عن معرفة ماتم فى شأن الورقة التى وقعت عليها على بياض ، وبأنها اتصلت به فى شهر يونيو لىتوسط فى تأجير قيلتها فى أشهر الصيف ، وبأن نقل العداد لا يكون بطلب يقدم على ورقة بيضاء ، بل على استمارتين رسميتين ، إلا أن الحكم لم يلتفت إلى هذا الدفاع واستخلص قرائن من مجرد قول المطعون عليها أن العلاقة أساسها الكتابة بين الطرفين ومن سابقة اتهام الطاعن فى قضية وتبرئته بعد الحكم عليه ابتداءيا فيها ولاتهامه فى قضية أخرى بدس مخالصة على سيدة ، وفاته أن القانون لا يعرف هذا النوع من التدايل ، إذ فضلا عن أن الاتهام ينعدم بالحكم بالبراءة ، فإن الإثبات فى المسائل المدنية منوط بالدليل لا بمجرد الاستنتاج .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملة ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض وقائع الدعوى ودفاع الطرفين أقام قضاءه على قوله ” وحيث إنه ظاهر من ظروف الدعوى واستقراء ملائمتها أن وسائل الغش والحيلة التى استعمالها المستأنف عليه مع المستأنفة فى سبيل الحصول على أوراق موقع عليها منها على بياض وأنه استعمل إحداها وهى التى ادعى بأنه سيحرر عليها طلب تغيير عداد الإنارة بالشقة المؤجرة للستر . ف . فيليبس الأمريكى بأن ضمنها سند الدين المطعون عليه المؤرخ ١٩٦١/٢/٢٤ - قائمة ومتوافرة فى الدعوى ، ذلك أن المستأنف عليه بتظاهرة بالتفانى فى خدمة المستأنفة وإغراقه فى أداء ما ليس هو بـ لازم منه ، باعتباره سمسارا مامور به الأساسية قاصرة على الوساطة بين طرفى العقد ومن تحريره

عقود الإيجار للمستأجرين للشقق المفروشة، ثم قائمة المنقولات التي احتوتها الشقة المؤجرة للمستتر. ف. فيليس بخط يده، وتطوعه بصرف قيمة الشيك الصادر من المفوضية الاسترالية بمبلغ ٦٠٠ ج لصالح المستأنفة، وتجنبيه المستأنفة مشقة التوجه للبنك لما لاحظته عليها من عدم ارتياحها للقيام بصرف المبلغ بنفسها وإحضاره هذا المبلغ نقدا لها دون أن تأخذ عليه ورقة تفيد استلامه هذا الشيك منها مما يدفع المستأنفة وهي لا تخرج عن كونها سيدة تتأثر بمثل هذه المظاهر التي لا تنفذ فيها بغريزتها إلى حقيقة ما قصده المستأنف عليها، إلى أن توليه ثقتها وتصدق ما يقوله، وقد خدمت بهذه المظاهر وسلس عليه قيادتها وبخاصة بعد أن اطمأن إلى هذه الثقة العمياء لما استوقعها إرضاءها على ورقتين بحجة تحرير قائمتي المنقولات المفروشة بالدور المؤجر للمفوضية الاسترالية، ثم جاء واستوقعها على الورقة الأخرى بحجة تحرير طلب تغيير العداد عليها، وبخاصة بعد أن أفهمها أنه في مقدوره تنفيذ هذه المأمورية على أيسر وجه تلبية لرغبة المستأجر الأمريكي عصبي المزاج، فطأوعته بسلامة نية وتحت تأثير هذه المظاهر البراقة الخداعة، دون أن تفتن إلى غرضه السيء، وليس أدل على ذلك من أنها وقد كانت مطمئنة إلى قوله لم تسأله عن طلب تغيير العداد حيث فوجئت بإنذاره في ١٩٦١/٧/٤ بدفع الدين موضوع الدعوى فسألت المستأجر الأمريكي عن حقيقة ما ادعاه المستأنف عليه من طلبه تغيير العداد فنفي لها ذلك — على لسان زوجته — كما قالت المستأنفة في استجوابها، هذا وإذا ما روعي أن المستأنف عليه في سلوكه الشخصي وحسب الثابت من الأوراق لم يكن فوق الشبهات، إذ أنه سبق أن اتهم في ١٩٥٦/٤/٢٦ بسرقة خاتم من محل الجواهرجي حبيب باروخ، وقضت محكمة عابدين الجزئية بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ ق وتعويض ٩٩٦ ج للجنى عليه إلا أنه برئ في الاستئناف للشك في ثبوت التهمة، وأنه نسب إليه في الدعوى رقم ١٩١٨ سنة ٥٧ مدني عابدين وعلى ما هو ثابت بحكمها المودع الحافظة ٦ دوسيه من ملف الدعوى الابتدائية أنه دس مخالصة بمبلغ ٢٥٠ ج مورخة ١٩٥٧/٤/١٩ على الدائنة له السيدة بولي دينا ليفي دي ترايون، فإن مثله لا يستبعد عليه مخالطة المستأنف عليها وخداعها بمثل هذه المظاهر البراقة حتى يصل إلى غرضه منها بالإستيلاء على بعض أموالها، وقد علم براءتها فطوعت له نفسه سوءا وأحكم شراكه حولها حتى أوقعها

في برائته . . وأنه لما تقدم وقد ثبت لدى المحكمة أن المستأنف عليه قد حصل على توقيع المستأنفة على ورقة على بياض بطريق الغش والحيلة فإن طريقة إثبات تزوير بيانات السند المطعون عليه أصبحت طريقة ويجوز إثبات ذلك بالقرائن وشواهد الحال، وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاءه لا مخالفة فيه للقانون ، ويتفق مع الثابت في الأوراق ، ويتضمن الرد على ما أثاره الطاعن من دفاع، ذلك أنه وإن كان الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ويرجع في إثباته إلى القواعد العامة ، إلا أنه يخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الاختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق . إذ كان ذلك وكانت المطعون عليها قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الطاعن حصل على توقيعها على بياض بطريق الحيلة ، وكان الحكم قد استظهر الوقائع التي استخلص منها الغش والحيلة ، وأحصى الشواهد والبيانات على أن الطاعن قد خدع المطعون عليها واستوقعها على بياض على الأوراق التي أشار إليها بتفانيه في خدمتها ، وإغراقه في أداء ما هو غير ملزم بأدائه لها من الأعمال التي عددها ، والتي سلم الطاعن بعضها عند استجوابه أمام محكمة أول درجة وعلى الأخص تحرير قائمة بأثاث المسكن المؤجر للأمريكي ، وصرفه مبلغ الـ ٦٠٠ ج موضوع الشيك الصادر له من المفوضية الاسترالية والذي ظهرته له وسلمته إليه بدون إيصال ، وكانت هذه القرائن مائغة تحتها ظروف الدعوى وتتفق مع أوراقها ، وكان لقاضي الموضوع السلطة التامة في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقرير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وكان ما يثيره الطاعن في الوجه الثاني لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحديث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي يدلي بها الخصوم استدلالا على دعواهم عن طريق الاستنباط ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله ، إذ في قيام الحقيقة

التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لإطراح هذه القرائن فإن النعي على الحكم في هذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب من وجوه (أولها) أن الحكم أحال في بيان القرائن الدالة على تزوير السند بطريق الاصطناع إلى ما ساقته المطعون عليها في هذا الخصوص مع أنها قد تناقضت فيما قررت به بالنسبة لنوع الأوراق التي وقعت عليها وعددها والغرض من التوقيع، كما أنها بعد ادعائها بالتوقيع على يمين الورقة عادت وذكرت أنها اكتفت بكتابة اسمها، وتناقضت كذلك فيما قررت بشأن نقل العداد والدافع إليه وهل كان لحسابها هي أم لحساب الأمريكي، ومن ثم فإن الحكم يكون قد استند إلى قرائن متناقضة مما يعيبه بالقصور (وثانيها) أن القرائن التي استخلصها الحكم من تحرير السند على نصف فرخ من الورق وكتابة عباراته بالحبر العادي وبخط الطاعن وكتابة التوقيع بالحبر الجاف وإلى أقصى يمين الورقة وغير متصل بعبارة المقررة بما فيه على خلاف الإيصاليين المؤرخين ١٩٦٠/١٢/٢٠، ١٩٦١/٢/١٨ والتي استخلص منها أن التوقيع لم يكن في مكانه الأصولي، وكان لسبب آخر هو تقديم طلب لجهة الإدارة، خالف بعضها الثابت في الأوراق وشاب البعض الآخر منها الفساد في الاستخلاص، إذ حرر السند على ورقة بلو كنوت كما قررت المطعون عليها في استجوابها أمام المحكمة لا على ورقة من أوراق المفوضية الاسترالية كما ذهب إلى ذلك الحكم، وكتبت الإيصالات الأربعة الصادرة من المطعون عليها للطاعن والمفوضية على النحو الذي كتب به السند المطعون فيه، فاختلف فيها حبر الصليب عن حبر التوقيع، وجاء توقيع المطعون عليها بعد كلمة المستلمة بفاصل قليل، ولم يكن التوقيع إلى أقصى اليمين بل إلى الوسط منحرف إلى اليمين قليلا ولقد كان في استطاعته أن يوائم بين مكان التوقيع وانتهاء العبارة لو كتبها بعد التوقيع، فضلا عن أن الاستناد إلى مكان التوقيع غير مجد لأن في اعتراف المطعون عليها بالتوقيع ما يفيد إقرارها ببيانات الورقة، ولقد أغفل الحكم واقعة جوهرية هي كتابة التاريخ بخط المطعون عليها مع أنها نفت وضع تاريخ على الورقتين اللتين وقعت عليهما لتحرير قائمة منقولات مسكن المفوضية الاسترالية، مما يدل على أن وضع التاريخ كان جوهريا قصد به تحديد تاريخ السند لتحديد المهلة

المحددة للوفاء (وثالثها) أن ما قرره الحكم من أن جسامه المبلغ وتمرس الطاعن بشئون الحياة وحرصه على أخذ إيصالات منها بكل ما يسلمه إليها من المستأجرين كانت تقتضى أن يطلب منها تحرير السند بخطها أو يجعله باسم زوجته التي كتب كل شيء باسمها أو أن يستوقع عليه شاهدا من أهله أو من أهلها أو يخطر به أخاه كل هذه قرائن لا تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم لأن التزامها بالمبلغ راجع إلى توقيعها على السند الذي لم تنكره ، ومن ثم فإن التحدى بعدم تحرير السند باسم زوجة الطاعن أو بعدم توقيع شاهد عليه يكون غير مجد ، بل إن في عدم تمامه على هذا النحو ما يدل على فساد ما ذهب إليه الحكم ، إذ لم يكن من العسير عليه أن يملأ بيانات السند باسم زوجته ويستوقع عليه الشهود بعد توقيعها عليه وليس في مبادرة المطعون عليها بالشكوى إثار التنبيه عليها بالوفاء وإنذارها الطاعن ، ثم الطعن على السند بالتزوير ما يدل على سلامة موقفها أو يترتب عليه حتما النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " .. إن الدعوى حافلة بالقرائن الدالة على تزوير السند المطعون عليه بطريق الاصطناع وهي تلك التي ساقها المستأنفة والتي سبق الإشارة إليها وتضمن إليها المحكمة ، وبخاصة أنه ظاهر من مطالعة السند المذكور أنه حرر على نصف فرخ ورق وعبارته كلها بخط المستأنف عليه وبالخير العادي بينما جاء توقيع المستأنفة بالخير الجاف في أقصى يمين الورقة ولم يكن متصلا بنهاية عباراته وهي كلمات " المقررة بما فيه " مما يدل دلالة صريحة واضحة على أن هذا السند لم يحضر بمناسبة عقد قرض في مجلس العقد والجلات إمضاء المستأنفة أسفل عبارة " المقررة بما فيه " وهو ما جرى عليه عادة المستأنف في معاملاته مع المستأنفة إذ أنه استوقعها الإيصال المؤرخ ١٩٦٠/١٢/٢٠ بمبلغ ١٦١ ج و ٦٠٠ م وجاء توقيعها أسفل عبارة المستأنفة ، وكانت في يسار الورقة وإلى الوسط قليلا ، وكذلك الإيصال المؤرخ ١٩٦١/٢/١٨ بمبلغ ٦١٠ ج وكان توقيعها أسفل عبارة المستأنفة وكانت في أقصى يسار الورقة ، وهذه الدلالة أبلغ الأثر في اقتناع المحكمة بعدم صحة هذا السند وتزوير بياناته ، إذ ظاهر أن التوقيع على السند المطعون عليه لم يأت طبيعيا وفي مكانه الأصولي ، وإنما كان لسبب

آخر هو تقديم طلب بلجهة الإنارة فلم تحفل المستأنفة بأن توقع على بياض في أى مكان بالورقة قبل ملء فراغها ، ولا محل لما دفع به المستأنف عليه هذه الواقعة من كونه لم يلحظ مكان التوقيع وقت تحرير السند ودفع قيمة القرض أو أن القانون لم يشترط مكانا معينا لوضع الإمضاء على السند ، ذلك أن المحكمة وهى فى سبيل استظهار حقيقة السند لها الأخذ بالدلالة المستمدة من هذا التوقيع وموضعه ، لا باعتباره من أركان هذا الالتزام ، بل كونه أمانة من إمارات كذب الإقرار الوارد بالسند ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن جسامه المبلغ المقرض وهو ثلاثة آلاف جنيه كما يدعى المستأنف عليه تتطلب مزيدا من الحذر والحيلة عند إبرام عقد القرض ، وهو الشخص المتمرس على الأعمال ، والذي كان يحتاط لنفسه مع المستأنفة بأن يأخذ عليها إيصالات باستلامها الأجرة من المستأجرين بوساطته بمبلغ يتراوح من ١٦٠ ج إلى ٦٠٠ ج ، فإن طبيعة الأمور لو كان هذا القرض سلميا أن يطلب من المستأنفة تحرير بياناته بخط يدها ما دامت أنها كما يقول طلبت إليه أن يظل أمر هذا القرض سرا بينهما ، أو على الأقل وقد ذهب فى دفاعه فى سبيل التدليل على ميسرته وملاءته على أنه كان يودع مبالغ كبيرة باسم زوجته .. بدقت توفير لها بنك بور سعيد وأنه كتب باسمها جميع ممتلكاته من سيارات وثلاجات وعقد إيجار مكتب السمرة أن يجعل هذا السند بالمبلغ الكبير باسم زوجته ، أو يشهد عليه أحدا من أهله أو أهل المستأنفة طالما أن القرض ليس بعمل شائن حتى كان يتفادى فى القليل الطعن على صحته ، أما وأن السند بالدين محرز بخط المستأنف عليه وبعداد يخالف المكتوب به صلبه ، وتوقيع المستأنفة يأتى بعيدا عن نهاية عبارات صلبه وبلا شهود وباسمه ، ودون أن يعلم أخوه ميشيل شريكه فى المكتب بهذا القرض ، وقد سئل فنفى علمه به ، كلها إمارات ودلائل على صدق ما قالت به المستأنفة من تزوير هذا السند ، وبخاصة فإن مبادرتها بالشكوى لنيابة قصر النيل عند الإنذار فى ٤ يوليو سنة ١٩٦١ ، ثم الرد عليه بإنذارها رضى ثم برفع دعوى التزوير الأصلية ليدل على اطمئنانها لسلامة موقفها ، وهذا ليس بموقف الشخص المتجنى .. " وهى قرائن سائغة تكفى لحمل قضائه . إذ كان ذلك وكان من المقرر أنه متى اعتمد الحكم على قرائن متساندة تكمل بعضها بعضا وتؤدى إلى ما انتهى إليه فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها للإثبات وكانت القرينة المستمدة من وضع التاريخ على السند غير قاطعة فى أن الهدف منه

تحديد المهلة المحددة للوفاء ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تورد كل حجج الخصوم وتفندها إستقلا لا طالما أنها بينت الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليها فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بالدفاع والقصور في التسييب ، ذلك أن الحكم قد قضى في النزاع من جانب واحد ، وانتفت عن أوجه دفاعه مكتفيا في شأنها بكلمة مجملة عامة هي أنها كلها مدحوضة بدفاع المطعون عليها ، ولم يقصد بها الطاعن إلا التحلل من المأزق الذي وقع فيه بسبب فعلته ، وأن المحكمة لا تقتنع بهذه القرائن وهي غير ملزمة بتابعها والرد عليها ، مع أنه لو كان للمطعون عليها دفاع واحد ثبتت عليه وأقامت عليه دليلا أو قرينة لصح من باب التجوز ألا يلتفت الحكم لدفاعه ، إلا أن الأمر كان على خلاف ذلك ، فأهمل الحكم أمورا جوهرية وردت في دفاعه الذي حرص على إبرازه فيما سبق

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أنه لا يقبل من الطاعن التحدى بعبارة مجملة مبهمه بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعه دون أن يكشف في تقرير الطعن عن العيب المنسوب إلى الحكم وموضعه منه وأثره في قضائه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر فتدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المحترمين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد .

(٣١)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ ، ب) وكالة . " أجر الوكيل " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
أجر الوكالة " . أحوال شخصية . " الولاية على المال " . محاماه .

(أ) أجر الوكيل . الاتفاق عليه أو دفعه طوعاً بعد تنفيذ الوكالة . عدم خضوعه
لتقدير القاضي .

(ب) عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتعاب
مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للحكمة في هذه الحالة
السلطة في تقدير الأجر .

(ج) حكم . " تسبب الحكم " . " الأسباب الزائدة " . تقض . " ما لا يصلح
سبباً للطعن " .

إنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النقص عليه بالخطأ في تقريراته
القانونية . غير متبع .

١ — الاتفاق على أجر الوكيل بعد تنفيذ الوكالة يجعل الأجر غير خاضع لتقدير
القاضي كما هو الشأن في دفع الأجر طوعاً بعد التنفيذ .

٢ — إذا كان الثابت من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الوصي على القاصر
قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الاتفاق الذي أبرمته الوصية السابقة
على القاصر في شأن أتعاب الطاعن — الوكيل — غير ملزم للقاصر — الموكل —
لعدم حصولها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه ، وكان يبين

من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية لم تأذن لأوصية بإبرام هذا الاتفاق ولم تقره ، بل قررت حفظ المادة المتعلقة بذلك ، فإن اتفاق الوصية على هذه الصورة لا يكون ملزماً للقاصر ، ولا يمنع المحكمة من إعمال سلطتها في تقدير أجر الوكيل .

٣ — إذا كان الحكم قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في القانون ، فإن النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن السيد / عبدالعزيز فهمي تقدم للسيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية يطلب تقدير مبلغ ٧٠٠٠ ج أتعاب محاماة له ضد السيدة سعاد راشد بصفقتها وصية على القاصر محمد عمر ، مستندا في ذلك إلى أنه كان وكلا عنها منذ سنة ١٩٥٤ وقام بصفته هذه بأعمال عادت بالنفع على القاصر ، وبعد انتهاء الأعمال المذكورة قدرت له مبلغ ١٠٠٠٠ ج مقابل أتعابه ، وأن نيابة الأحوال الشخصية قد وافقت على هذا التقدير ، وبتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤ رفض رئيس محكمة القاهرة الابتدائية الطلب وأمر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، ونظرت الدعوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية حيث حكمت بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ بإلزام السيدة سعاد راشد بصفقتها وصية على القاصر محمد عمر أن تؤدي للسيد / عبدالعزيز فهمي مبلغ ٧٠٠٠ ج والمصروفات . واستأنف السيد / عبدالعزيز فهمي هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والقضاء له بالفوائد التي طلبها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٢ سنة ٦٢ ق ، كما استأنفه الدكتور حنفى أبو العلا بصفته وصيا على القاصر محمد عمر وطلب الحكم أصليا بقبول الدفع الذي أبداه بعدم إختصاص المحكمة بنظر

الدعوى ، واحتياطيا قبول الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان ومن باب الاحتياط الكلى وقف الدعوى حتى تبت محكمة الأحوال الشخصية في اتفاق الأتعاب وطلب بالنسبة للموضوع إلغاء الحكم ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٢٧ سنة ٨٣ ق ، وبتاريخ ١٢/٨/١٩٦٦ حكمت المحكمة (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع . (ثانيا) بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الوصى على / محمد عمر قاصر المرحوم محمد محمود خليل بأن يؤدي للأستاذ عبد العزيز فهمي أتعابا قدرها ٤٠٠٠ ج والمصروفات . طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعا ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الوارد في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخضع مبلغ الأتعاب المتفق عليه بين الطرفين لتقدير المحكمة على أساس أن هذا المبلغ لم يدفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة ، وهو منه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، إذ أنه طبقا للمادة ٤٤ من قانون المحاماه لا يشترط لاعتبار أجر الوكيل خارجا عن نطاق سلطة القاضي التقديرية أن يكون هذا الأجر قد دفع فعلا بعد تنفيذ العمل الذى حصل التوكيل فيه ، بل يكفي — وعلى الأخص إذا كان الوكيل محاميا — أن يتم الاتفاق على أجر المحامى بعد انتهاء العمل موضوع الوكالة ليكون الحكم به وجوبيا ويمتنع على القاضي مناقشته أو إخضاعه لتقديره . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الاتفاق تم بعد انتهاء العمل موضوع التوكيل على تقدير أتعاب الطاعن بمبلغ عشرة آلاف جنيه واقتصر الطاعن على المطالبة بمبلغ مائة ألف جنيه ، فإنه كان يتعين الحكم له بجميع المبلغ المطلوب دون أية مناقشة أو تقدير . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، لأنه وإن كان الاتفاق على أجر الوكيل بعد تنفيذ الوكالة يجعل الأجر غير خاضع لتقدير القاضي كما هو الشأن في دفع الأجر طوعا بعد التنفيذ ، إلا أنه لما كان الثابت من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه

الدكتور حنفى أبو العلا بصفته وصيا على القاصر قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الإتفاق الذى أبرمته السيدة سعاد راشد بصفقتها وصية على القاصر فى شأن أتعاب الطاعن غير ملزم للقاصر لعدم حصولها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرامه، وكان يبين من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية لم تاذن للوصية بإبرام هذا الإتفاق ولم تقره، بل قررت بجلسته ١٨/٢/١٩٦٥ حفظ المادة المتعلقة بذلك . إذ كان ذلك فإن إتفاق الوصية على هذه الصورة لا يكون ملزما للقاصر ولا يمنع المحكمة من أعمال سلطتها فى تقدير أجر الوكيل . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة فى القانون بإخضاع أتعاب الطاعن لتقدير المحكمة ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تقريراته القانونية يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٣٢)

الذعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ التقضائية :

(أ) تزوير . ” التوقيع على بياض ” . إثبات . ” الإثبات بالبيئة ” .

تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . نوع
من خيانة الأمانة كأصل . وقوع التغيير ممن - حمل دلى الورقة خلسة أو نتيجة غش
أو طرق احتيالية أو بأية طريقة خلاف التسليم الاختيارى . تزوير يجوز إثباته
بكافة الطرق .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” ما يعد قصورا ” . تزوير .

تمسك الطاعة في تفسير الإدعاء بالتزوير ومذكرة شواهد بأن السند
انطمون فيه سالم بعد توقيعه من مورثها على بياض لزوج الماطون عليها وشقيقه لكاتب
طلب لإحدى الجهات الحكومية . وأن الماطون عليها استحصلت دلى ورقته وملاّت
فراغها بتزوير صلب السند . إغفال المحكمة الرد على ذلك أو الاستجابة إلى طلب
إعادة المأمورية لتغيير لتحقيقه أو إحالة الدوى إلى التحقيق لإثباته بالبيئة .
قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغيير الحقيقة فيها ممن استؤمن
عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، إلا أنه إذا كان من استولى على الورقة
قد حصل عليها خلسة ، أو نتيجة غش أو طرق احتيالية ، أو بأية طريقة
أخرى خلاف التسليم الاختيارى ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة (١) — يخرج عن هذا الأصل ، وبعد تغيير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق .

٢ — إذا كانت الطاعة قد تمسكت في تقرير الإدعاء بالتزوير والمذكرة المعلنة بشواهد أمام محكمة الاستئناف بأن السند المطعون فيه لم يصدر من مورثها ومزور عليه صلبا وتوقيعا ، كما تمسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصلا إلى المطعون عليها ، وإنما سلمت بعد توقيع المورث على بياض إلى زوجها وشقيقه ، وهم محل ثقة المورث الذي استأنهم على كتابة طلب باسمه لتقديمه لإحدى الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها استطاعت الحصول على هذه الورقة وملأت الفراغ بتزوير صاحب السند — بعد التوقيع عليها — بمداد مختلف وبطريقة غير منتظمة ، وطلبت الطاعة في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إعادة المأمورية للخبير لإستكمال النقص في مأموريته بتحقيق هذا الشق من دفاعها ، كما طلبت إلى جانت ذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبينه ، وكانت محكمة الاستئناف إذ قررت الأخذ بتقرير الخبير لم تقطع برأيها في هذا الشق من دفاع الطاعة ولم تستجب إلى طلب إعادة المأمورية للخبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم ترد عليه في حكمها ، ولم تتعرض لبحث مستنداتها المقدمة في خصوصه ، فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

- (١) قرض ١/٢٢ / ١٩٧٢ مجموعة المكتب الفني . ص ٢١ . ص ١٧٤ .
- ورق قرض ١٩٦٧/٣/١٦ مجموعة المكتب الفني . ص ١٨ . ص ٦٦٥ .
- ورق قرض ١٩٦٦/٦/١٦ مجموعة المكتب الفني . ص ١٧ . ص ١٣٩٩ .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة عين الحياة توفيق محمد أبو شادي استصدرت بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٢ من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمر أداء ضد السيدة زبيدة عطية عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها قصر المرحوم أبو العلا عبد الباقي شريف وضد عبد العال محمد الدين أبو العلا يقضى بأن يدفعها لها من تركة مورثهما المرحوم أبو العلا عبد الباقي شريف مبلغ ٣٥٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٧ ٪ سنويا من تاريخ إعلان الأمر حتى السداد ، وذلك بناء على أنه قيمة سند إذني موقع عليه من المدين ومؤرخ ٢٧/٢/١٩٥٨ وثابت التاريخ في ٢٠/١٢/١٩٥٩ ومستحق السداد وقت الطلب ، وتظلمت السيدة زبيدة عطية من هذا الأمر بالدعوى رقم ٣٣٧٧ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة طالبة إلغاء ، تأسيسا على أن السند مزور ومعدوم السبب وقررت بالطعن فيه بالتزوير وأعلنت شواهد التزوير . وبتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وبقبول شواهد التزوير ، ثم عادت وبتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٣ فحكمت في موضوع التزوير بعدم قبوله لعدم إنتاجه وفي موضوع التظلم بإلغاء الأمر مع إلزام المتظلم ضدها بمصروفاته وبمبلغ ٣٠٠ جنيه أتعابا للمحاماة ، وأسست قضاءها بذلك على أن المتظلم ضدها قررت أثناء مناقشتها في الجلسة بأنها ملكت المورث قيمة السند على سبيل الاشتراك للاتجار في المحاصيل الزراعية ، فلا يكون لها الحق في المطالبة بقيمة السند بفرض صحته إلا بعد تصفية أعمال الشركة ويكون الدين غير حال الأداء وغير معين المقدار ، وبذلك لا تتوافر فيه الشروط اللازمة لصدور أمر الأداء ، واستأنفت المتظلم ضدها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم بتأييد الأمر ، وقيد الاستئناف برقم ٤٣٦ سنة ٨٠ قضائية ، وبتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وببندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بصاحبة الطاب الشرعى لفحص السند المطعون فيه ، وبيان ما إذا كان التوقيع المنسوب إلى المدين مزورا أم لا وما إذا كان صاب السند قد حرر محل كتابة أخرى أزيات بطريقة مادية ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٧/١٢/١٩٦٦ في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد أمر الأداء مع إلزام المستأنف عليها بالمصروفات عن الدرجتين وبمبلغ ٥٠٠ جنيه مقابل أتعاب المحاماة وتغريمها ٢٥ جنيه للخرانة .

وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن، وصحمت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته في مذكرتها برفض الطعن .

وحيث إن مما تنعاده الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعنة تمسكت في مذكرة شواهد التزوير وفي دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن السند المطعون فيه لم يصدر من مورثها وأن التوقيع المنسوب إليه على هذا السند مزور وأن صلبه حرر محل كتابة أصلية كانت على الورقة وأزيلت بطريق ما ، كما تمسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصلاً إلى المطعون عليها، وإنما سلمت على بياض وهي ورقة مدموغة إلى زوجها وأخويه وكانوا محل ثقة المورث الذي عهد إليهم بكتابة طاب على الورقة وتغديمتها إلى إحدى الجهات الحكومية، واستطاعت المطعون عليها الحصول عليها واستغلال الفراغ في تزوير صلب السند، وأن الطاعنة قد طلبت من محكمة الاستئناف إعادة المأمورية للخبير أو مناقشته في مشاهداته التي لاحظها على كتابة صلب السند وتاريخه ، كما طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن الورقة - بفرض صحة توقيع مورثها - حررت أصلاً على بياض ، وأن صلبها كتب بمداد مختلف بعد هذا التوقيع وبطريقة غير منتظمة للماء الفراغ الذي كان موجوداً فوقه ، وأن الشاهد الذي وقع على السند لا وجود له ولم يحضر تحريره ووضع اسمه فوق ختم مصلحة الشهر العقاري بإثبات التاريخ اللاحق لتحريره ، كما أن الأستاذ أحمد الخواجه المحامي الذي وقع على السند قد نسب إليه تحريره، إلا أن الحكم المطعون فيه اكتفى بالأخذ بتقرير الخبير الذي إقتصرت مأموريته على فحص التزوير المسمى في السند ورفض الاستجابة إلى طلب إعادة المأمورية للخبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاع الطاعنة، كما لم يرد على المستندات التي قدمتها للتدليل على أن المطعون عليها لا تملك القدرة على إقراض المبلغ الثابت بقيمة السند وهو من الحكم قصور وإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف أصدرت بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥ حكماً قبل الفصل في الموضوع بنسب قسم أبحاث

التزيف بمصلحة الطب الشرعى لفحص السند المطعون فيه ، وبيان ما إذا كان صلب السند قد حرر محل كتابة أخرى أزيلت وما إذا كان التوقيع المنسوب إلى مورث الطاعنة مزورا أم لا ، وبين من الرجوع إلى تقرير الخبير المودعة صورته الرسمية بملف الطعن أن الخبير أثبت في خصه للسند موضوع الطعن أنه عبارة عن ورقة دمغة على أنساع عرض حال من فئة الخمسين مليا وكتبت بالركن الإيسر العلوى منه عبارة (محرر — بمعرقى — أحمد الخواجه المحامى) وأن ختم شعار الجمهورية الخاص بالشهر العقارى وضع أسفل توقيع الشاهد ، وانتهى الخبير في تقريره إلى أن التوقيع على السند صحيح وصادر من يد صاحبه المرحوم أبو العلا عبد الباقي الشريف ، وأن ورقة السند قد سلمت في كل أجزائها من عمليات المحو بأية وسيلة ، وكتابات هذا السند تلقائية ولم تسبقها كتابات أخرى مزالة أو ممحاه ، كذلك بالرجوع إلى تقرير الإدعاء بالتزوير والمذكرة المعلنة بشواهد يبين أن الطاعنة تمسكت بأن السند المطعون فيه لم يصدر من مورثها ومزور عليه صلبا وتوقيعا ، كما تمسكت بأن ورقة السند لم تسلم أصلا إلى المطعون عليها وإنما سلمت بعد توقيع المورث على بياض إلى زوجها وشقيقه ودم محل ثقة المورث الذى استأنهم على كتابة طلب باسمه لتقديمه لإحدى الجهات الحكومية وأن المطعون عليها استطاعت الحصول على هذه الورقة وملأت الفراغ بتزوير صلب السند بعد التوقيع عليها بمداد مختلف وبطريقة غير منتظمة ، وطلبت الطاعنة في دفاعها أمام محكمة الاستئناف إعادة المأمورية للخبير لاستكمال النقص في مأموريته بتحقيق هذا الشق من دفاعها ، كما طلبت إلى جانب ذلك إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبينه. وإذا كانت محكمة الاستئناف في حكمها الصادر بنسب الخبير قد حددت مأموريته في تحقيق التوقيع على السند بإجراء المضاهاه وفي كتابة صلبه مكان كتابة أخرى أزيلت منه ، وقام الخبير المستدب بمباشرة المأمورية في هذه الحدود ولم يتعرض لتحقيق إدعاء الطاعنة بكتابة صلب السند في ورقة كانت موقعة على بياض ، وكان الأصل في الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، إلا أنه إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يخرج من هذا الأصل ، ويعد تغير الحقيقة فيها تزويرا يجوز إثباته بكافة الطرق ،

إذ كان ذلك ، وكانت محكمة الإستئناف إذ قررت الأخذ بتقرير الخبير لم تقطع برأيها في هذا الشق من دفاع الطاعنة ، ولم تستجب إلى طلب إعادة المأمورية للخبير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق ولم ترد عليه في حكمها ، ولم تتعرض لبحث مستنداتها المقدمة في خصوصه ، فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعا جوهريا من شأنه لو صح أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيبه بالقصور والإخلال بحق الدفاع ويوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٧ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهنان زكريا ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٣٣)

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تقادم . ” قطع التقادم “ .

لا محل للتمسك باقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .

(ب) تقادم . ” النزول عن التقادم “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها

في استخلاص النزول الضمني عن التقادم “ . نقض . ” سلطة محكمة
النقض “ .

حل عدم التمسك بالتقادم محل النزول الضمني منه . شرطه . استناد الاستخلاص
على دلالة واقعية كافية لمثبتة التمسك به . استخلاص النزول الضمني عن التقادم
بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض
ما دام استخلاصه سائما .

(ج،د) التزام . ” إنقضاء الالتزام “ . ” الوفاء “ . محكمة الموضوع .

(ج) الوفاء بالجزء المعترف به من الدين . ليس للدين أن يرفضه متى قبله الدائن . حق
المدين إذا روى الدين كله في المطالبة برد سنده أو إلغائه . رفض الدائن ذلك .
آثره . جواز إيداع المستحق إيداعا قضائيا .

(د) العبرة في تحديد مقدار الدين التي يشغل ذمة المدين هي بما يستقر به حكم القاضي ،
لأنها محكمة الموضوع إلى أن ما عرض على الدائن يكفي للوفاء بكل ما هو مستحق له .
إيداع المبلغ المعروض بعد رفض الدائن رد سند المديونية . صحيح .

(هـ) حكم . ” عيوب التدليل “ . ” ما لا يعد قصورا “ . دعوى .

” الدفاع في الدعوى “ .

إفقال الحكم الرد على دفاع غير متج في الدعوى . لا تصور .

١ — لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته .

٢ — إنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم محل النزول الضمني عنه وفقا للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمدا من دلالة واقعية ، نافية لمشيئة التمسك به . وإذا كان استخلاص النزول الضمني من التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

٣ — إنه وإن كانت المادة ٣٤٢/٢ من القانون المدني تنص على أنه ليس للمدين أن يرفض الوفاء بالجزء المعترف به من الدين إذا قبل الدائن استيفاءه إلا أن المادة ٣٤٩ من ذات القانون تخوله إذا وفى الدين كله حق المطالبة برد سند الدين أو إلغائه ، فإذا رفض الدائن ذلك جاز له أن يودع الشيء المستحق إيداعا قضائيا .

٤ — العبرة في تحديد مقدار الدين الذي يشغل ذمة المدين ليست بما يزعمه الخصوم بل بما يستقر به حكم القاضي . وإذا كانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن ما عرضته مورثة المطعون عليهم على البنك الطاعن يكفي للوفاء بكل ما هو مستحق له في ذمتها ، فإن قيام المورثة بإيداع المبلغ المعروض خزانة المحكمة بعد أن رفض البنك رد أمر الصرف إليها مشمولا بالصيغة التنفيذية ، ومؤشرا عليه بالتخالص يكون قد تم طبقا للقانون ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بصحة العرض والإيداع الحاصلين بشأنه ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٥ — عدم رد الحكم على دفاع غير منتج في الدعوى لا يعيبه بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن السيدة أنيسة حنا ويصا — مورثة المطعون عليهم — أقامت الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد بنك الائتمان العقارى بصفته نائبا عن الحكومة بطلب الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٥٩٠ ج و ١١٠ م قيمة أمر الصرف المؤرخ ١١/٤/١٩٣٨، الصادر في التوزيع رقم ١٩٤ لسنة ٦٣ قضائية مصر المختلطة وفوائده، والحكم بصحة العرض والإيداع الحاصلين بشأنه في ٨، ٩، ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢، وقالت شرحا للدعوى إنه سبق أن رسا عليها مراد جزء من أطياف المرحوم حنا صالح نسيم المنزوعة ملكيتها بناء على طلب البنك المدعى عليه، وعند توزيع ائتمن اختصت الحكومة عن دينها حرف ج بالمبلغ الثابت بأمر الصرف المشار إليه، وفي ٢٢/٩/١٩٥٢ أئذرها البنك بسداد الدين المذكور وفوائده بواقع ٩.٪ سنويا ابتداء من ١٥/٣/١٩٣٨ حتى تمام السداد، في حين أن سعر الفائدة المحدد بقائمة التوزيع هو ٧.١٪ فقط وأن هذا السعر يجب ألا يزيد من ٧.٪ اعتبارا من ١٥/١٠/١٩٤٩، كما أن هذه الفوائد قد سقطت بالتقادم الخمسى فيما عدا المستحق منها عن الخمس سنوات الأخيرة التى تنتهى بإئذار المدعى عليه المعلن في ٢٢/٩/١٩٥٢ والتي تبلغ مجملها ٢١٣ ج و ٨٧٥ م، ولما كانت المدعية قد قامت بسداد مبلغ ٦٠٠ ج في ٢٧/٩/١٩٥٢ منها مبلغ ٥٩٠ ج و ١١٠ م أصل الدين المستحق في ١٥/٣/١٩٣٨، والباقي وقدره ٩ ج و ٨١٠ م من الفوائد، وكان الباقي من الفوائد المستحقة في الخمس سنوات السابقة على الإئذار بواقع ٧.١٪ سنويا هو ٢٠٣ ج و ٩٨٥ م، يضاف إليه مبلغ ٧ ج ٢٣٥ م قيمة ما استجد منها منذ إعلان الإئذار، ومبلغ ٤٠٠ م مصاريف هذا الإئذار فيكون المجموع هو ٢١١ ج و ٦٢٠ م قامت بعرضه عرضا حقيقيا على البنك في ٨/١٢/١٩٦٥ مقابل تسليم أمر الصرف إليها مشمولا بالصيغة التنفيذية ومؤشر عليه بالتخلص، ولما رفض البنك قبول المبلغ بهذه الشروط قامت بإيداعه خزانة المحكمة في ٩/١٢/١٩٥٢ ورفعت هذه الدعوى بطلباتها السابقة، وطلب البنك المدعى عليه رفض الدعوى، بمقولة إن الفوائد المحكوم بها وتلك الواردة بقائمة التوزيع لا تخضع للتقادم الخمسى وأن التقادم بالنسبة للفوائد المطالب بها قد انقطع لإفراز المدعية بها وقيامها في ٢٧/٩/١٩٥٢ بسداد بعضها وذلك دون

أى تحفظ بشأنها ، وفى ١١/٢/١٩٦٤ حكمت المحكمة بصحة العرض والإيداع وبراءة ذمة المدعية من أمر الصرف الصادر بتاريخ ١٩/٤/١٩٣٨ بمبلغ ٥٩٠ ج و ١١٠ م وفوائده فى التوزيع رقم ١٩٤ سنة ٦٣ قضائية وألزمت بنك الائتمان العقارى بالمصاريف ومبلغ ٢٠٠ ج مقابل أتعاب المحاماه . استأنف البنك هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٧ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وقدم المطعون عليهم مذكرة طلبوا فيها رفض الطعن ، وصممت النيابة العامة على رأى الوارد ، إذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الخطاب الذى أرسله محامى السيدة أنيسة ووكيلها ردا على إنذاره المعلن إليها فى ٢٢/٩/١٩٥٢ بسداد الدين وفوائده ابتداء من ١٥/٣/١٩٣٨ حتى تمام السداد بقبول مبلغ ٦٠٠ ج تحت الحساب يعتبر إقرارا منها بقيام الدين وفوائده منذ ذلك التاريخ ومن شأنه أن يقطع التقادم ، وأن سدادها اللاحق للمبلغ المذكور يجب خصمه من حساب المصروفات ثم من الفوائد ثم من أصل الدين تطبيقا لنص المادة ٣٤٣ من القانون المدنى ، وأن سداد جزء من الفوائد على هذا النحو يفيد نزول المدينة عن التمسك بتقادم الفوائد بعد ثبوت الحق فيه نزولا يمنع العودة إلى التمسك به ، وأهدر الحكم المطعون فيه هذا الدفاع وافترض أن السداد المشار إليه يتجه إلى الفوائد التى لم تسقط بعد ، فى حين أن التمسك بسقوط الحق بالتقادم لا يصح اقتراضه ولا يجوز للحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، بل يجب أن يطلبه المدعى أو ذو المصلحة فيه بطريقة صريحة واضحة .

وحيث إن هذا النعي مردود في مجملته . ذلك أنه لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته ، أما تمسك الطاعن بتزول مورثة المطعون عليهم عن التقادم فردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن " مبلغ الـ ٦٠٠ ج المدفوع في ١٩٥٧/٩/٢٧ قد دفع سدادا للأصل والفوائد ، والفوائد المعنية هي بلا شك الفوائد المستحقة قانونا وقت الدفع والتي لم يكن قد مضى عليها خمس سنوات والقول بانسحاب الإقرار الضمني على ما يكون قد سقط بالتقادم من قبل إنما هو قول يجافي المنطق ويجاوز مراد صاحب الشأن " وهو استخلاص موضوعي سائق لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه وإن كان من الجائز حمل عدم التمسك بالتقادم على التزول الضمني وفقا للظروف ، إلا أنه يشترط لصحة ذلك أن يكون الاستخلاص مستمدا من دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به ، لما كان ذلك ، وكان استخلاص التزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بصحة العرض والإيداع رغم قيام السيدة العارضة بإيداع المبلغ المعروض خزانة المحكمة وامتناعها عن الوفاء به إلى البنك الطاعن الذي قبل استيفاءه مخالفا بذلك الفقرة الثانية من المادة ٣٤٢ من القانون المدني التي تنص على أنه إذا كان الدين متنازعا في جزء منه وقبل الدائن أن يستوفي الجزء المعترف به فليس للدين أن يرفض الوفاء بهذا الجزء . وإذا غفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع فإنه يكون خاطئا ومشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٤٢/٢ من القانون المدني تنص على أنه ليس للدين أن يرفض الوفاء بالجزء المعترف به من الدين إذا قبل الدائن استيفاءه ، إلا أن المادة ٣٤٩ من ذات القانون تخوله إذا وفي الدين كله حق المطالبة برد سند الدين أو إلغائه ، فإذا رفض الدائن ذلك جاز له أن يودع الشيء المستحق إيداعا قضائيا ، لما كان ذلك وكانت العبرة في هذا

الخصوص لآست بما يزعمه الخصوم بل بما ٱستقر به حكم القاضى فى تحديد مقدار الدين الذى ٱشغل ذمة المدين؁ وكانت محكمة الموضوع قد انتهت إلى أن ما عرضته مورثة المطعون عليهم على البنك الطاعن ٱكفى للوفاء بكل ما هو مستحق له فى ذمتها؁ فإن قيام المورثة بالإداع المبلغ المعروض خزانة المحكمة بعد أن رفض البنك رد أمر الصرف إليها مشمولاً بالصيغة التنفيذية ومؤشراً عليه بالتخالص ٱكون تم طبقاً للقانون؁ وإذ قضى الحكم المطعون فيه بصحة العرض والإداع الحاصلين بشأنه؁ فإنه ٱكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً؁ لما كان ذلك وكان تمسك الطاعن بنص المادة ٢/٣٤٢ من القانون المدنى غير منتج؁ فإن عدم رد الحكم على هذا الدفاع لا يعيبه بالقصور؁ ولما تقدم ٱتبعين رفض الطاعن .

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وحضرة السادة المستشارين : محمد شبل
سيد المنصور ، وأحمد صبيح طالت ، وأديب قصيبي ، ومحمد فاضل المارجرشى .

(٣٤)

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ القضائية :

حكم . "حجية الحكم" . قوة الأمر المقضى . بيع . "دعوى صحة التعاقد" .

انقضاء نهائياً في مواجهة الطاعنين — المشتريين — بصحة التعاقد الصادر من ذات البائع
اشترى آخر ، استناداً إلى أن صحيفة تلك الدعوى أسبق تسجيلاً من عقد شراء الطاعنين . قضاء
يحوز الحجية قبلهما في دعواهما بطلب تثبيت ملكيتهما لذات العين المبيعة .

إذا كان الثابت أن المدعية قد عدلت طلب صحة التعاقد الذى ضمنته صحيفتها
المسجلة إلى طلب فسخ العقد ورد الثمن مع التعويض ، إلا أنها عادت إلى طلباتها
الأصلية الواردة بتلك الصحيفة ، وصدر الحكم فى الدعوى محملاً عليها ، وبذات
الطلبات التى تضمنتها ، واتخذ الحكم من كون الصحيفة أسبق تسجيلاً من عقد
شراء الطاعنين قواماً لقضائه ، وإذا صدر ذلك الحكم فى مواجهة الطاعنين
نهائياً ، وارتبطت أسبابه ارتباطاً وثيقاً بمنطوقه بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ،
فإنه ينهض حجة عليهما بما شملته تلك الأسباب ، وإذا رتب الحكم المطعون فيه
على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنين — بتثبيت ملكيتهما لذات العين المبيعة —
فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتوصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٩٥ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى أسيوط ضد الحسينى أحمد سلامة والمطعون ضده بصفته وصيا على قصر المرحوم حنا سويحة بولس وطلبا الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى فدان ونصف من الأطنان الزراعية مبنية الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وقالوا بيانا لها أنهما اشتريا هذا القدر من الحسينى أحمد سلامة ضمن أربعة أفدنة ونصف بمقتضى عقد البيع المؤرخ ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ ، والمسجل فى ١٩ أبريل سنة ١٩٥٣ إلا أن البائع كان قد باعه لمورث القصر المشمولين بوصاية المطعون ضده بمقتضى عقد البيع المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٣٩ وأقامت الوصية السابقة عليهم المرحومة حنونة بطرس ضد البائع دعوى صحة التعاقد رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى منفلوط وسجلت صحيفتها فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ وقضى لها فيها بتاريخ ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ وفى مواجهتهما بصحة ونفاذ العقد ، فأقاما الدعوى الحالية بطلبتهما سالفه البيان مستندين إلى عقدهما المسجل المشار إليه ، وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٦٠ قضت محكمة أسيوط الكلية بتثبيت ملكيتهما إلى ذلك القدر ، وأسست قضاءها على أن المطعون ضده وإن سجل صحيفه دعواه رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى منفلوط فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠ ، إلا أنه لم يؤثر بالحكم الصادر فيها على هامش تسجيل الصحيفة ، وبذلك تكون ملكية العين لا زالت للبائع ، ولم تنتقل للمطعون ضده بصفته ، فاستأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط بالاستئناف رقم ٨٥ سنة ٣٩ ق وسجل أثناء نظره ، فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى منفلوط ، وفى ٥ مارس سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعنين . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعنان إن هذا الحكم اعتبر العريضة التى رفعت بها الدعوى رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى منفلوط بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٣٩ والتى سجلت فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٠

قائمة بالطلبات الواردة بها حتى صدر الحكم بإجابتها في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٨ ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك أن تسجيل الحكم بصحة ونفاذ ذلك العقد في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ يرتد أثره إلى تاريخ تسجيل تلك العريضة حالة أن المدعية في تلك القضية قد عدلت عن طلب صحة ونفاذ العقد المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٣٩ إلى طلب فسخه ورد الثمن مع التعويض بعريضة معلنة في ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وهي طلبات جديدة ومخالفة لطلباتها الأولى مما يقطع بزوال طلب ثبوت البيع لتنازلها عنه ، وإذ عادت المدعية وطلبت بإعلانها المؤرخ ٦ يونيو سنة ١٩٥٤ صحة العقد — وهو طلب جديد أيضا — فإن الحكم في الدعوى بصحة هذا العقد ونفاذه يكون قد صدر بناء على هذه العريضة الأخيرة ، وهي غير مسجلة إلا أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن العريضة الأولى المسجلة متبعة لآثارها رغم نزول المدعين عن الطلبات الواردة بها .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الثابت من متابعة مراحل الدعوى رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدنى منفلوط حسبما سجلها الحكم الصادر فيها والمودعة صورته الرسمية ملف الطعن أن المدعية وإن كانت قد عدلت طلب صحة التعاقد الذى ضمنته صحيفتها المسجلة إلى طلب فسخ العقد ورد الثمن مع التعويض ، إلا أنها عادت إلى طلباتها الأصلية الواردة بتلك الصحيفة ، وصدر الحكم فى الدعوى محمولا عليها وبذات الطلبات التى تضمنتها ، ذلك أن هذا الحكم إذ قضى للمدعية بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ٦ مايو سنة ١٩٣٩ أقام قضاءه كما جاء فى أسبابه على أن المدعية قد سجلت صحيفة دعواها قبل أن يسجل الطاعنان عقدهما ، مما مفاده أن الحكم — وخلافا لما يقرره الطاعنان — قد استند إلى هذه الصحيفة المسجلة ، واتخذ من كونها أسبق تسجيلا من عقد الطاعنين قواما لقضائه ، وإذ كان هذا الحكم قد صدر فى مواجهة الطاعنين نهائيا ، وكانت تلك الأسباب مرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها ، فإنه ينهض حجة عليهما بما شملته تلك الأسباب ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتد بتلك الصحيفة المسجلة وأعمس أثر تسجيلها ورتب على ذلك قضاءه برفض دعوى الطاعنين ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعيان بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك يقولان إن المدعية في الدعوى رقم ٧٣٩ سنة ١٩٥٠ مدني منفلوط إذ تركت المطالبة بصحة العقد تقتضي صحيفتها المسجلة إلى المطالبة بفسخ العقد ورد الثمن مع التعويض ، فإن هذا الترك يترتب عليه إلغاء تلك الصحيفة واعتبارها كأن لم تكن عملاً بالمادتين ٣١٠ ، ٣١١ من قانون المرافعات فيفقد تسجيلها أثره ، إلا أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى القول ببقاء هذا الأثر إلى أن حكم في تلك الدعوى .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول من أن الحكم في تلك الدعوى قد صدر محمولا على صحيفتها المسجلة وبذات الطلبات الواردة بها مما مؤداه أن هذه الصحيفة ظلت قائمة في الدعوى بما تضمنته من طلبات ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة
المستشارين : عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود
السيد عمر المعري .

(٣٥)

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إجارة . مدة العقد . إمتداد عقود الإيجار . إصلاح زراعى . إمتداد
عقود إجارة الأراضي الزراعية . إلتأجير من الباطن . تفسير
تشريعى .

مفاد نص المادة ٣٩ مكررة المنقحة إلى قانون الإصلاح الزراعى بالقانون ١٩٧
سنة ١٩٥٢ ، والمادة ٢ من التفسير التشريعى رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ ، أنه فى عقود
الإيجار السابقة على قانون الإصلاح الزراعى تقوم العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك
والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأسمى .

(ب) إجارة . إيجار الأرض الزراعية ، التأجير من الباطن . بطلان .
بطلان التصرفات .

صحة القضاء برفض إبطال العقد الصادر من المستأجر الأسمى للتأجير من الباطن المبرم
قبل قانون الإصلاح الزراعى .

(ج) حكم . حجية الحكم . شرطه . وحدة الخصوم . حجية الأحكام
المستعجلة . إجارة . انتهاء الإجارة . إصلاح زراعى . إمتداد عقود
الإيجار . قضاء مستعجل .

فإن العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن ، لا يؤثر عليها ،
حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأسمى ، مادام أن المستأجر من الباطن
لم يكن خصما فيه .

١ — تقضى المادة ٣٩ مكرر المضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، أن تمتد عقود الإيجار التى تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون ، وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن ، وفى هذه الحالة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك ، وتقضى المادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ (التفسير التشريعى) بأن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بين المالك والوسيط والتى لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور ، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن . مما مفاده أنه بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والواردة فى المادتين السالفتين تقوم فيها العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلي .

٢ — إذ رفض الحكم المطعون فيه القضاء بإبطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن إعتباراً بأن هذا العقد قد أبرم قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون غير مسديد .

٣ — إذا كان المالك لم يقدموا الحكم المستعجل الذى يقولون بسبب الطعن إنه صدر ضد المستأجر الأصلي وحده بإنهاء العلاقة الإيجارية بينهم وبينه ، فإنه وقد قامت العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن وفقاً للمادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ (التفسير التشريعى) ، فإنه لا أثر لهذا الحكم المستعجل على العلاقة بين المالك وبين ورثة المستأجر من الباطن أو مورثهم إذ لم يكونوا خصوماً فى هذا الحكم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٧١٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى قنا ضد المطعون عليهم وقالوا بيانا لها إن المطعون عليه الأول استأجر من الطاعن الأول ١٠ ف و ١٢ ط و ٢ س ، واستأجر من باقى الطاعنين ٢٢ ف و ٢١ ط و ١٦ س أرضا زراعية مبينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، وذلك بموجب عقدين منفصلين محررين فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٢ و ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، على أن تنتهى مدة الإيجار بالنسبة لكل منهما فى سنة ١٩٥٥ ، وامتد الإيجار من سنة لأخرى عملا بقانون الإصلاح الزراعى ، وقال الطاعنون إنهم إذ علموا بأن المطعون عليه الأول أجز من باطنه الأرض موضوع العقدين المشار إليهما لمورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة ، وأن هذا الأخير قد أجز بعضها بدوره للطعون عليه العاشر ، وهو ما يجعل عقدى الإيجار الصادرين منهم للطعون عليه الأول باطلين ، وكذلك عقد الإيجار الصادر من هذا المستأجر لمورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة عن هذه الأرض ، وكذلك العقد الصادر من هذا للطعون عليه العاشر ، وذلك عملا بالمادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعى التى لا تجيز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه ، فقد أقاموا الدعوى بطلب إبطال عقود الإيجار المتقدمة الذكر وتسليمهم الأرض موضوع هذه العقود ، وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بقنا لبيان ما يحوزه كل من مورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة والمطعون عليه العاشر من أرض النزاع ومدى علاقة كل منهم بالطاعتين ، وقدم مكتب الخبراء تقريراً أثبت فيه أن المطعون عليه الأول أجز الأرض المؤجرة له من الطاعنين إلى مورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة ، وأن هذا الأخير لم يؤثر شيئاً منها للطعون عليه العاشر ، وبتاريخ ١٣ من أبريل

سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بإبطال عقدي الإيجار الصادرين من الطاعنين للطعون عليه الأول وبتسليم الطاعنين الأرض موضوع النزاع على أن يكون التسليم حكماً ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسبوت بالإستئناف رقم ٤١/٦٣ ق، وبتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي بهما الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي التسييب، وفي بيان ذلك يقولون إنهم استندوا في طلب إبطال العقدين الصادرين منهم بتأجير أرض النزاع للطعون عليه الأول وبإبطال العقد الصادر من هذا الأخير بتأجير ذات الأرض من الباطن لمورث المطعون عليهم من الثاني للتاسعة إلى أن المادة ٣٢ من قانون الإصلاح الزراعي لا تجيز تأجير الأرض الزراعية إلا لمن يتولى زراعتها بنفسه، غير أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قضى بإبطال العقدين الصادرين من الطاعنين للطعون عليه الأول دون إبطال العقد الصادر من هذا الأخير لمورث المطعون عليهم من الثاني للتاسعة، وأمس قضاءه على ما ذهب إليه من أن علاقة إيجارية نشأت بينهم وبين المستأجر من الباطن، يقضى بقيامها كل من المادة ٣٩ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعي والتفسير التشريعي رقم ٢ لسنة ١٩٥٢، ويقول الطاعنون إن شرط تطبيقهما هو أن تكون العلاقة الإيجارية قد نشأت قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، وألا يكون قد انفق على إنهاء مدة الإجارة في السنة التي صدر فيها ذلك القانون، وهو ما أفصح عنه المشرع في التعديل الذي أدخله على المادة ٣٢ منه بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ وفي المذكرة التفسيرية لهذا التعديل، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون، ويضيف الطاعنون أنهم تمسكوا في الرد على ما أثاره المطعون عليهم من الثاني للتاسعة من أن العلاقة الإيجارية التي نشأت بينهم وبين المطعون عليه الأول بموجب عقدي الإيجار المحررين في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ قد انقطعت بصدور حكم ضده بالطرد في الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ مستعجل قناً، ونشأت بينهم وبينه

علاقة إيجارية جديدة بموجب عقدى إيجار محجرين فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ عن ٧٤ ف و ١ ط و ٢ من تدخل فيها أرض النزاع — تمسكوا بأن هذه العلاقة الجديدة التى يشير إليها مورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة هى علاقة مبتدأة نشأت بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى، وأنها تخضع بالتالى لحكم المادة ٣٢ منه غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفـاع ، وهو ما يعيبه بالقصور فى التسيب .

وحيث إن هذا النعى فى وجهه الأول مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن العلاقة الإيجارية موضوع الدعوى قد نشأت بين المطعون عليه الأول ومورث المطعون عليهم من الثانى إلى التاسعة فى شهر سبتمبر سنة ١٩٥١ وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، واستخلص الحكم ذلك من صحيفة الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٤ مستعجل قنا التى ألقاها الطاعنون ضد المطعون عليه الأول ، وإذ تقضى المادة ٣٩ مكر المضافة إلى قانون الإصلاح الزراعى بالقانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ الذى عمل به من تاريخ نشره فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٢ بأن تمتد عقود الإيجار التى تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون ، وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى إذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو مستأجراً من الباطن، وفى هذه الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك، وتقضى المادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ (التفسير التشريعى) بأن عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بين المالك والوسيط والتى لا تنتهى مدتها بنهاية السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن . مما مفاده أنه بالنسبة لعقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والواردة فى المادتين السالفتين تقوم فيها العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى . وإذ رفض الحكم المطعون فيه القضاء بإبطال العقد الصادر من المطعون عليه الأول لمورث المطعون عليهم من الثانى للتاسعة اعتباراً بأن هذا العقد قد أبرم قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وعلى هذا الأساس

فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مديد . والنعي في وجهه الثاني مردود ، ذلك أنه فضلا عن أن الطاعنين لم يقدموا الحكم رقم ١٤٢ سنة ١٩٥٤ مستعجل قنا المشار إليه بسبب الطعن والذي يقولون إنه صدر ضد المطعون عليه الأول وحده بإنهاء العلاقة الإيجارية بينهم وبينه ، فإنه وعلى ما سلف البيان في الرد على الوجه الأول من قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن وفقا للمادة ٣٩ مكررا من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة الثانية من القرار رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ (التفسير التشريعي) فإنه لا أثر لهذا الحكم المستعجل على العلاقة بين الطاعنين والمطعون عليهم من الثاني إلى التاسعة أو مورثهم إذ لم يكونوا خصوما في هذا الحكم ويكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الخصوص غير منتج .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٣٦)

انطعن رقم ٣٨ لسنة ٣٣ القضائية :

(١) ضرائب . " دعوى الضرائب " . دعوى . " التدخل في الدعوى " .
نيابة عامة .

وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها
للرأى فيها .

(ب) همل " عقد العمل " . عقد . " تكييف العقد " . محكمة الموضوع .
عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لاهية بما تضمنته المستندات
من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . فني المحكمة — في حدود سلطتها
الموضوعية — علاقة العمل بين الطرفين للأسباب المساعة التي أوردها . صحيح .

(ج) حكم . " تسبيب الحكم " .

لا تلزم المحكمة بتعقب كل حجة للخصوم طالما أن الحقيقة التي استخلصتها
في الرد الضمني لكل حجة تخالفها .

١ — إنه وإن كانت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت
تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية الناشئة عن تطبيق أحكامه وإلا ترتب
على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها ، إلا أن هذه المادة
لا توجب على النيابة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — إبداء الرأي فيها ،
وإذ كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في ديباجته اسم
عضو النيابة الذي مثل في الدعوى ، فذلك حسبه ، ويكون النعي عليه بالبطلان
على غير أساس .

(١) قض ١٩٦٨/٢/٢٨ مجموعة المكتب الفني ص ١٩ ص ٣٩٠ .

٢ — المناط في تكيف عقد العمل وتمييزه عن غيره من العقود — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هو توافر عنصر التبعية التي تتمثل في خضوع العامل لرب العامل وإشرافه ورقابته ، وهو ما قرره المادة ٦٧٤ من التقنين المدني ، والمادة الأولى من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . وإذ يبين مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت من الوقائع المطروحة عليها — في حدود سلطتها الموضوعية — عدم توافر علاقة العمل بين الطاعن (طبيب) والجهات مالقة الذكر (شركات ومستشفى ومدرسة) لعدم خضوعه في تنفيذ عمله لإشرافها ورقابتها ، ولم تعتمد بما تضمنته المستندات المقدمة من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة وضع الطاعن ، واستندت في ذلك إلى أسباب سائغة تكفي لحمل الحكم ، فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ — لا تلزم المحكمة بأن تتعقب كل حجة للطاعن وترد عليها استقلالاً ، لأن قيام الحقيقة الواقعة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق — تحصل في أن مأمورية ضرائب التوفيقية قدرت صافي أرباح الطاعن الخاضعة للضريبة على المهن غير التجارية باعتباره طبيب عيون عن السنوات من ١٩٥١ حتى ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالي : ٣١٤٠ ج ، ٢٨٠٠ ج ، ٢٥٨٦ ج و ١٠٠ م ، ٢٥٧٥ ج و ٥٤٠ م ، واتخذت أرباح السنة الأخيرة أساساً للربط في سنتي ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٦٤٢ سنة ١٩٥٥ . اعترض الطاعن على هذه التقديرات أمام لجنة الطعن باستناداً

(١) قض ١٩٦٧/٢/٢٩ بمجموعة المكتب الفني ص ١٨ ص ٦٨٨

قض ١٩٦٢/٢/١٢ > > > > ص ١٤ ص ٢٣٩

إلى أن إرادته الناتج من مباشرة مهنته في عيادته الخاصة هو الذى يخضع دون غيره للضريبة على المهن غير التجارية ، أما المبالغ التى يتقاضاها من الجهات التى يعمل بها وهى شركات ترام القاهرة والتعدين الأهلية واليونيون للتأمين والتأمين الأهلية والمستشفى الإسرائيلى والمدرسة الإسرائيلى فتخضع للضريبة على المرتبات والأجور لأنه تربطه بها علاقة عمل ، وإذ أصدرت لجنة الطعن بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قرارا بإخضاع المبالغ المشار إليها للضريبة على المهن غير التجارية ، فقد أقام الدعوى رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٦٠ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — المطعون عليها — بالطعن فى هذا القرار ، طالبا إلغاءه فيما تضمنه من إخضاع كافة إراداته لضريبة المهن غير التجارية ، والحكم بأحقية فى التمييز بين إراداته الناتجة عن عيادته الخاصة والتى تخضع لضريبة المهن غير التجارية وبين إراداته الناتجة عن مرتباته بالشركات والهيئات التى تخضع للضريبة على المرتبات والأجور بالنسبة لجميع سنى الخلاف ، وبتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بتأييد قرار اللجنة . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢١٣ لسنة ٧١ ق تجارى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعن بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبإحالة المحدة لنظره التزم النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها بطلان الحكم المطعون فيه ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم خلا من بيان اسم عضو النيابة الذى أبدى رأى فى القضية على خلاف ما تقضى به المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى توجب تمثيل النيابة العامة فى الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون وإبداء رأى فيها ، وهو ما يترتب عليه بطلان الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد أوجبت تمثيل النيابة العامة فى المنازعات الضريبية

الناشئة عن تطبيق أحكامه وإلا ترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان الأحكام الصادرة فيها، إلا أن هذه المادة لا توجب على النيابة العامة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إبداء الرأي فيها، وإذا كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في ديباجته اسم عضو النيابة الذي مثل في الدعوى فذلك حسبه، ويكون النعى عليه بالبطلان على غير أساس.

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الاستئناف انتهت إلى إخضاع إرادات الطاعن من المنشآت التي يعمل بها للضريبة على المهن الحرة لعدم وجود علاقة عمل تربطه بهذه المنشآت واستندت في ذلك إلى أنه مع التسليم بوجود إشراف من هذه المنشآت عليه في عمله وتمتعه بنظام الأجازات المتبع فيها، إلا أن ذلك ليس من شأنه توافر عنصر التبعية والخضوع المميز لعقد العمل، إذ أن هذا الإشراف لا يعدو أن يكون صورة من صور التنظيم الإداري بهذه المنشآت، وأنه مما يؤيد ذلك أن للطاعن عيادة خاصة لمزاولة نشاطه، في حين أن مفاد المادة ٦٧٤ من القانون المدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن الاستقلال الفني لأصحاب المهن الحرة — ومن بينهم الأطباء — عند قيامهم بالعمل لدى الغير لا يتعارض مع وجود علاقة تبعية تنظيمية تتمثل في تلقى التوجيهات، ويكفى فيها تحديد مكان العمل ومواعيده ومدته، ولا ينفي هذه العلاقة مباشرة الطاعن مهنته في عيادته الخاصة في غير أوقات العمل التي حددتها الشركات : وأضاف الطاعن أنه قدم أمام محكمة الاستئناف المستندات التي تثبت أنه كان خاضعا للوائح وأنظمة المنشآت التي تعاقد معها طبقا لأحكام قانون العمل وأنه صدرت قرارات بتعيينه موظفا فيها، وأصبح مشتركا بمؤسسة التأمين والادخار باعتباره عاملا بها، وكانت تقتطع من المبالغ التي يتقاضاها ضريبة المرتبات والأجور، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على جميع المستندات، وقرر أن الشهادات التي قدمها الطاعن لا تفيد قيام علاقة العمل فضلا عن أنها صدرت بناء على طلبه وأن بعضها لا حق في تاريخه على سنوات النزاع دون أن يبين الحكم العنصر الذي تخلف في هذه المستندات للقول بأن علاقة العمل لم تتوافر، كما أن صدور الشهادات

بناء على طلبه لا يهدر قيمتها في الإثبات وحداثه تاريخ بعضها لا يبرر إهدار الباقي ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه إذ تقي صفة الأجر عن إيراد الطاعن من المؤسسات والهيئات وقضى بخضوعها للضريبة على المهن غير التجارية إستنادا إلى أنه ليس في الشهادات التي قدمها الطاعن ما يفيد وجود عقود استخدام ، وأن كل ما يمكن تحصيله منها أن هذه الجهات تدفع له مبالغ شهرية نظير قيامه بعلاج عمالها ويرجع ذلك إلى أن الطاعن له عيادة خاصة لمزاولة نشاطه كطبيب فلا يتسنى له أن يكون بجانب ذلك موظفا في هذه المنشآت جميعها بآتم بأوامرها ويخضع للوائحها وأنه لم يقدم الدليل على أنه يخضع للأنظمة واللوائح الخاصة بالأجازات في هذه المنشآت ، وأنها تصدر إليه تعليمات بالنسبة لمنح الأجازات المرضية لعماله أو بالنسبة لصرف الأدوية ، وأن ما يحصل عليه الطاعن لا يخرج من كونه أجرا بنظام الإبونيه أو الإشتراك ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك أنه لا يعول على ما جاء بالشهادات التي يستند إليها الطاعن من أنه كان موظفا بهذه المؤسسات والهيئات يتقاضى موبتا ثابتا لأنه يخالف حقيقة وضع الطاعن ، ولا يدل على وجود علاقة عمل ، هذا إلى أن الشهادات المذكورة صدرت بناء على طلبه وبعضها لا حق في التاريخ على سنوات التراجع ، وأنه لا محل للاستناد إلى مذكرة مؤسسة النقل لأنه جاء بها أن الطاعن أسندت إليه مهمة الكشف على المرشحين للعمل بشركة الترام نظير مبلغ معين عدا الأتعاب الأخرى فيما يتعلق بإجراء العمليات ، وهو أمر لا يتضح منه أنه كان موظفا بهذه الشركة وأن ما جاء بكتاب شركة اليونيون للتأمين المؤرخ ٢٧ من أبريل ١٩٥١ من أن مرتب الطاعن يشمل كافة أنواع العلاج بما في ذلك تكاليف الغيار باستثناء العمليات التي تجرى بالمستشفى والتي متحدد لها أتعاب مستقلة لكل حالة لا يتفق واعتبار الطاعن موظفا ، لأنه لو كان كذلك ما التزم بمصاريف العلاج وتكاليف الغيار من جيبه الخاص ، وأنه جاء بكتاب لجنة مدارس الحالية الإسر ائيلية المؤرخ ٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ أن الطاعن هو الذي عرض خدماته لعلاج الطلبة وأن مجلس إدارة المدرسة وافق على أن تشمل خدماته ثلاث جلسات في الأسبوع وأن أتعابه ستكون

عشرة جنيهات في الشهر فضلا عن مبلغ خمسة وعشرين قرشا عن كل فحص عيون
تطلبه منه المدرسة، وهذا لا يفيد أن الطاعن من موظفا وإنما تعهد بمباشرة مهنته
في المدرسة بشروط محددة وأن قيام بعض هذه المنشآت بنحصر ضريبة كسب
العمل من الطاعن لا يدل بذاته على أنه كان موظفا إذ قد يكون هذا الخصم
خطأ منها أو أنها أجرتة على سبيل الاحتياط حتى لا تتعرض لمطالبتها بالضريبة
من مصلحة الضرائب . ولما كان المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن غيره
من العقود — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو توافر عنصر التبعية
التي تتمثل في خضوع العامل لرب العمل وإشرافه ورقابته وهو ما قرره المادة ٦٧٤
من التقنين المسدني والمادة الأولى من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧
سنة ١٩٥٢ ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة استخلصت
من الوقائع المطروحة عليها — في حدود سلطتها الموضوعية — عدم توافر علاقة العمل
بين الطاعن والجهات مאלفة الذكر لعدم خضوعه في تنفيذ عمله لإشرافها ورقابتها
ولم تعد بما تضمنته المستندات المقدمة من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة وضع
الطاعن ، واستندت في ذلك إلى أسباب مألغة تكفي لحل الحكم ، فإنها تكون
قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا ولا تكون من بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة للطاعن
وترد عليها إستقلالا ، لأن قيام الحقيقة الواقعة التي استخلصتها فيه الرد الضمني
المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك ، وكان لا يؤثر في سلامة الحكم
ما استورد إليه على سبيل الفرض من أن الإشراف الإداري لتلك الجهات
لا صلة له بتوافر علاقة التبعية إذ هو تزيد يستقيم الحكم بدونه ، وإذ رتب الحكم
المطعون فيه على ما تقدم أن إرادات الطاعن من المؤسسات والهيئات المشار إليها
تخضع لضريبة المهن الحرة ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون
والقصور في التسيب يكون على غير أساس .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، ومضوية المادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(٣٧)

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عمل . " المكافأة " . هبة . شركات .

الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجراء إضافي ، تقرير الشركة معاشا للعامل بما يزيد على المكافأة . لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع .

(ب) حراسة . " حراسة إدارية " . شركات . عمل .

إجازة الحارس الإداري على اشركة لقرار مجلس الإدارة انما خارج حدود سلطاته بتعويض معاش للعامل . تقاذ الإجازة في حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس ، الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ .

١ — متى كان المعاش الذي قدره مجلس إدارة الشركة الطاعنة للطعون عليه العامل — هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي تنازل عنها ، وكان الأصل في المكافأة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أنها أجراء إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الاجتماعي ، لما كان ذلك ، فإن تقرير معاش للعامل لا يعتبر من أعمال التبرع حتى ولو كانت فيه زيادة عن المكافأة التي حددها القانون بل يعد من الأعمال المتصلة بإدارة المشروع .

٢ — متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة — شركة التأمين الأهلية — قد وضعت عقب العدوان الثلاثي تحت الحراسة طبقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وكانت أعمال الإدارة تدخل في سلطة الحارس الخاص طبقا لنص المادة التاسعة من الأمر العسكري المشار إليه ، وإذا كان

الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الحارس الخاص على الشركة الطاعنة قد أجاز قرار مجلس الإدارة الذي أصدره خارج حدود سلطاته بتحديد معاش المطعون عليه - العامل - والذي تختص الجمعية العمومية أصلا بإصداره ، وكانت هذه الإجازة من الحارس على الشركة الطاعنة تنفذ في حقها لصدورها في حدود سلطاته المخولة له بالأمر العسكري على النحو سالف البيان ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ۱۱۱۱ سنة ۶۱ عمال الإسكندرية الابتدائية ضد شركة التأمين الأهلية - الطاعنة - وشركتي المتحدة للتأمين والأونيون دي باري للتأمين طالبا الحكم بإلزامها على وجه التضامن بأن تدفع له مبلغ ۱۷۵۸۲ ج و ۴۰۰ م ، وقال بيانا لدعواه أنه التحق بالعمل نائبا لمدير الشركة الطاعنة في سنة ۱۹۰۵ ثم أصبح مديرا عاما لها في سنة ۱۹۱۷ وكان يدعى سنويا إلى فرنسا لحضور اجتماعات مجلس إدارة شركة الأونيون التي كانت تعقد عمليات مشتركة مع الشركة الطاعنة ، وبعد أن أمضى في خدمة الشركة واحدا وخمسين عاما وناهز السبعين من عمره عرض على مجلس الإدارة أن يعفيه من عمله فأجابته إلى طلبه بجلسته المنعقدة في ۱۹۵۶/۲/۲۴ مع الإحتفاظ به مستشارا فنيا للشركة وحدد أتعابه التي سيقترحها على الجمعية العمومية بمكافأة سنوية قدرها ۳۶۰۰ ج يضاف إليها مبلغ ۴۰۰ ج بصفة بدل تمثيل سنويا ، وإذ أبدى رغبته في التعاقد ففقد قراره مجلس الإدارة بجلسته ۱۹۵۶/۱۰/۱۷ معاشا شهريا قدره ۴۰۰ ج مدى الحياة ابتداء من أول يناير سنة ۱۹۵۸ وفي مقابل ذلك تنازل عن مكافأة

نهاية الخدمة، وعقب العدوان الثلاثي فرضت الحراسة على الشركة المذكورة وعلى شركة الأونيون نفاذا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وقرر الحارس الخاص على الشركتين أن يفصل بينهما وأن تستقل كل منهما بميزانيتهما، ولقيام المطعون عليه بإدارة فرع شركة الأونيون لحساب الشركة الطاعنة فقد ألزم الحارس كلا من هاتين الشركتين بنصف معاش المطعون عليه على أن يقيد لحساب الشركة الطاعنة مبلغ ١٧٥٨٢ ج و ٤٠٠ م القيمة الرأسمالية لنصف المعاش الذي تلتزم به شركة الأونيون، غير أن الشركة الطاعنة لم تدفع له إلا نصف المعاش الشهري فطالبها بدفع القيمة الرأسمالية للنصف الثاني الذي تلتزم به شركة الأونيون وقدره ١٧٥٨٢ ج و ٤٠٠ م، وقرر مجلس الإدارة بجلسة ١٩٥٩/٢/٣ أن يصرف له نصف هذه القيمة وقدره ٨٧٩١ ج و ٢٠٠ م، على أن يعرض عليه أمر النصف الآخر بعد أول يناير سنة ١٩٦٠، وإذ لم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ، وكانت الشركة المتحدة للتأمين قد اشترت بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨ من الحراسة العامة على أموال الفرنسيين أصول وخصوم شركة الأونيون ومن بين هذه الخصوم القيمة الرأسمالية لنصف المعاش التي قيدت لحساب الشركة الطاعنة، فقد أقام دعواه ضد الشركات الثلاث للحكم له بطلباته. وبتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢١ حكمت محكمة أول درجة بإلزام الشركات الثلاث بالتضامن بأن تدفع للمطعون عليه مبلغ ١٧٥٨٢ ج و ٤٠٠ م، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٧٢٦ سنة ١٨ ق مدني عمال. وبتاريخ ١٩٦٥/٥/١٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره إلترمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين، تنعى الطاعنة بالوجهين الأول والثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قرر أنه وإن كانت الجمعية العمومية للشركة الطاعنة هي التي تملك إصدار قرار بتحديد معاش للمطعون عليه طبقا للمادة ٣١ من القانون النظامي للشركة وأن مجلس الإدارة قد تجاوز سلطاته بتحديد هذا المعاش بقراره الصادر في ١٩٥٦/١٠/١٧، إلا أن هذا القرار قد أجاز الحارس الخاص على الشركة

وهو الذى كان يباشر سلطات مجلس الإدارة أثناء فرض الحراسة على الشركة ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن قرار مجلس الإدارة المشار إليه قد صدر ممن لا يملكه ومشوباً بسوء استعمال السلطة فيكون معدوماً لا تصححه الإجازة ، هذا إلى أن المعاش المذكور يتضمن زيادة عن المكافأة التي حددها القانون فيعتبر تبرعاً ولا يملك الحارس التبرع إلا في حالات معينة نصت عليها المادة ١١ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ وبعد امتثان وزير المالية والاقتصاد .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان المعاش الذى قرره مجلس إدارة الشركة الطاعنة في ١٧/١٠/١٩٥٦ للمطعون عليه هو مقابل مكافأة نهاية الخدمة التي تنازل عنها ، وكان الأصل في المكافأة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها أجراء إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها باعتبارها إحدى وسائل الضمان الاجتماعي ، لما كان ذلك فلا يعتبر تقرير معاش للعامل من أعمال التبرع حتى ولو كانت فيه زيادة عن المكافأة التي حددها القانون بل يعد من الأعمال المتصلة بإدارة المشروع ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة وضعت حطب العدوان الثلاثي تحت الحراسة طبقاً للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ ، وكانت أعمال الإدارة تدخل في سلطة الحارس الخاص طبقاً لنص المادة التاسعة من الأمر العسكري المشار إليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن الحارس الخاص على الشركة الطاعنة قد أجاز قرار مجلس الإدارة الذى أصدره خارج حدود سلطاته بتحديد معاش المطعون عليه والذي تختص الجمعية العمومية أصلاً بإصداره ، وذلك بإلزام كل من الشركة الطاعنة وشركة الأونيون للتأمين بنصف هذا المعاش ، وكانت هذه الإجازة من الحارس على الشركة الطاعنة تنفذ في حقها لصدورها في حدود سلطاته المخولة له بالأمر العسكري على النحو سالف البيان ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخذاً في تطبيق القانون ، ذلك أنه قرر أن الجمعية العمومية للشركة الطاعنة قد أجازت أيضاً قرار مجلس الإدارة بتحديد معاش المطعون عليه بما قرره في ١٥ / ٦ / ١٩٥٨ من إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة الذين تولوا إدارة شئون الشركة خلال سنتي ١٩٥٦ و ١٩٥٧ ، في حين أن قرار الجمعية العمومية سالف الذكر لا يتضمن تصحيحاً لأخطاء أعضاء مجلس الإدارة ، خاصة وأنه جاء عاماً دون مراجعة لأعمالهم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن قرار مجلس الإدارة بتحديد معاش المطعون عليه ينفذ في حق الشركة الطاعنة بإجازته من الحارس الخاص المعين عليها وكانت هذه الدعامة صحيحة على ما سلف البيان وتمكفى وحدها لمل الحكم ، فإن النعى على ما قرره الحكم بشأن إجازة القرار من الجمعية العمومية للشركة الطاعنة بتاريخ ١٥ / ٦ / ١٩٦٨ ، أيا كان وجه الرأي فيه يكون غير منتج .

وحيث إن الوجه الأول من السبب الثاني يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالفساد في الاستدلال ، وتقول الطاعنة بيانا لذلك إن الحكم فسر خطاب المؤسسة الاقتصادية للشركة الطاعنة المؤرخ ٩ / ٢ / ١٩٥٩ بأنه لم يتضمن اعتراضاً على قرار مجلس إدارة الشركة المؤرخ ٣ / ٢ / ١٩٥٩ بصرف المبلغ موضوع النزاع وأنه لا يبدو أن يكون توجيهاً لهذه الشركة بعدم صرفه قبل أن تحصل عليه من الشركة المتحدة للتأمين ، في حين أن هذا الخطاب لا يتضمن موافقة من المؤسسة الاقتصادية على الصرف ، بل يحمل على أنها رأت وقف الصرف أو تأجيله وهو يعتبر اعتراضاً منها على القرار المذكور ، مما يقتضاه طبقاً للـدّة التاسعة من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ عدم نفاذ هذا القرار ، إلا إذا وافق عليه مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على حسب الأحوال بأغلبية ثلثي الأعضاء على الأقل .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في شأن خطاب المؤسسة الاقتصادية ما يلي " إنه عن اتمـرار الصادر

بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٥٩ والذي قرر الحاضر عن المستأنفة — الطاعنة — بأن المؤسسة الاقتصادية قد اعترضت على قرار مجلس الإدارة بصرف نصف المستحق للمستأنف عليه — المطعون عليه — فإن الثابت من الاطلاع على قرار المجلس أنه اتخذ بعد الاطلاع على رصيد حساب الشركة المتحدة للتأمين المتضمن تحميلها بمبلغ ١٧٥٨٢ ج و ٤٠٠ م الموازي لنصف المعاش الشهري المقرر للمستأنف عليه ، وكان رد المؤسسة لا يعدو أن يكون توجيهها للشركة المستأنفة حتى لا تقوم بسداد المبلغ قبل أن تحصل عليه من الشركة المتحدة للتأمين فهو لا يتضمن اعتراضا ولا يترتب عليه عدم نفاذ القرار الذي تحكمه الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون ١٩٥٧/٢٠ في شأن المؤسسة الاقتصادية “ ولما كان يبين من هذا الخطاب أنه نص على ما يأتي ” بالإشارة لقرار مجلس الإدارة بجلسته في ١٩٥٩/٢/٣ بشأن صرف مبلغ ٨٧٩١ ج و ٢٠٠ م وهو ما يعادل نصف القيمة الرأسمالية لنصيب شركة الأونيون ” المتحدة للتأمين “ أرجو التفضل بالعلم بأن الشركة المتحدة أفادتنا بأنها لا يمكنها أن توافق على سداد المكافأة المذكورة قبل أن تحصل من الحراسة على المبالغ المستحقة لها ومن بينها المبلغ المشار إليه “ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص من هذا الخطاب أنه لا ينطوي على اعتراض من المؤسسة الاقتصادية على صرف نصف القيمة الرأسمالية لمعاش المطعون عليه ، وكان هذا الاستخلاص سائغا ومما تحتمله عبارات الخطاب فإن النعي على الحكم بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه شابه قصور في التسبيب ، ذلك أنه لم يقطع قيا إذا كان مبلغ المعاش الذي ألزم به الحارس الخاص شركة الأونيون قد دفع للشركة الطاعنة حتى يكون هناك محل لمطالبته به ، كما أنه لم يبين أساس إلزامها بهذا المبلغ مما يعنيه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة بمبلغ المعاش المستحق للمطعون عليه تأسيسا على أنه كان يدير فرع شركة الأونيون لحساب الطاعنة ،

وأن الحارس الخاص أقر هذا الوضع وقيد المبلغ في خصوم شركة الأونيون ولحساب الشركة الطاعة ، وكان لا محل بعد أن أوضح الحكم أساس الترام الطاعة بمبلغ المعاش أن يعرض لبحث ما إذا كانت شركة الأونيون والتي آلت إلى الشركة المتحدة للتأمين قد دفعت هذا المبلغ إلى الطاعة ، إذ لا شأن للطعون عليه بهذا النزاع كما قرر الحكم ، لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ودخوية السادة المستشارين :
محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السيد ذكرى .

(٣٨)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٧ التفضائية "أحوال شخصية" :

(١ ، ب ، ج) وقف "شرط الواقف" .

(أ) شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه . قام ولده
أو ولده ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نفاذه . أثره .

(ب) المادة ٣٢ من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مرادها . قيام أنقرض مقام أصله .
ورودها على الاستحقاق الأصل والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل .

(ج) نصيب المقيم . حكمه في المادة ٢٣ لا المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .
مخالفة كتاب الوقف لنصوص المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ من القانون . وجوب
إعمال شرط الواقف ..

١ — جمهور الفقهاء — والمحققون من الحنفية — على أن شرط الواقف
"أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه ، قام ولده أو ولد
ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق ، يستحق ما كان أصله يستحقه لو كان
الأصل حياً" . إنما يقتصر نطاقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —
على قيام ولد من مات قبل والده مقامه في الاستحقاق من جده ، لا في الاستحقاق
من عمه أو عمته ونحوهما ممن هو في درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق ،
وبالتالي يقتصر أثره على استحقاقه لنصيب والده من أبيه ، لا بتعداه
إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته ، بل ذلك إنما يكون
للإخوة الأحياء .

٢ — المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، بشأن الوقف ، مراد الشارع منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — هو أن يقوم الفرع بمقام أصله ، شرط الواقف قيامه أم لم يشترطه ، بحيث لا يحجب أصل فرع غيره ، إذ هي لا ترد إلا على الاستحقاق — الأصلي والآيل — الذي تناوله المستحق بالفعل .

٣ — نص المادة ٣٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لا شأن له بنصيب العقيم ، بل تحكمه المادة ٣٣ من القانون ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية بقولها ” أما من يموت من غير ولد فحكم نصيبه مبين في المادة ٣٣ “ . ووفقاً لنص المادة ٥٨ من القانون نفسه لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان في كتاب الوقف نص يخالفها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن المرحوم عبد العليم حامد عثمان الهلالي مورث المطعون عليهم من الأول حتى الخامس وزينب حامد عثمان الهلالي المطعون عليها السادسة ، أقاما الدهوى رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ أمام محكمة أسيوط الابتدائية الشرعية — والتي قيدت بعد توحيد القضاء برقم ٣ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية أسيوط الابتدائية — ضد الطاعنين وآخرين ، وقالوا شرحا لدعواهما إنه بموجب إلهاد الوقف الصادر أمام محكمة أسيوط الشرعية في ٢٣ من يوليو سنة ١٩٠٠ وقفت المرحومة آمنه محمد فرغلي أطيانا زراعية مساحتها ١٣٠ ف و ٤ ط و ١٣ س وكذلك جميع حصة العشر ونصف العشر في الأماكن والمنازل والخوانيت والدور

(١) قض ١٤/٥/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني السنة ١٧ ص ٩٧٠

وغير ذلك الميمنة بكتاب الوقف على نفسها مدة حياتها ثم من بعدها على من سيحدثه الله لها من الذرية ذكورا وإناثا حسب الفريضة الشرعية، ثم من بعد أولادها يكون نصيب من مات منهم لأولاده ذكورا وإناثا ثم لأولاد أولاده كذلك، ثم لنسلهم وعقبهم بالتفاضل طبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أسفل من ذلك انتقل نصيبه إليه، وإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه للأقرب فالأقرب من أخوته وأخواته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق بحيث يقدم الشقيق على غيره مضافا ذلك لما يستحقونه أيضا، فإن لم يكن له أخوة ولا أخوات فالأقرب الطبقات للتوفي من أهل هذا الوقف، وعلى أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من منافعه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك ذكرا كان أو أنثى قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا، يتداولون ذلك بينهم كذلك إلى حين إنقراضهم جميعا، فإذا انقراضوا بأسرهم أو لم تحدث ذرية للواقفة أصلا يكون ذلك وقفا مصروفا ريعه على كل من زوجها الحاج محمد فرغلي مرزوق الشهير بابي شقة وأحمد وإبراهيم وحامد ومحمد أمين أولاد عثمان محمد فرغلي الهلالي فيعطى لكل واحد منهم خمسة وعشرون جنيتها سنويا، وللمست فاطمة أحمد محمد فرغلي الهلالي أربعون جنيتها سنويا، ولتامر ابن الماظ معتوق الواقفة أربعة وعشرون جنيتها سنويا، وللبنيات الثلاث برنق وتوحيدة ونور جمال بنات محمد محمود الهلالي ووالدتهم الست شاه عشرة جننيات سنويا بالسوية بينهم، ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه لأولاده ثم لأولاد أولاده ونسلهم وعقبهم حسب الترتيب والشروط الموضحة، ما عدا الحاج محمد فرغلي زوج الواقفة، فبعد موته يكون نصيبه لأولاده فإن لم يكن له أولاد أو كانوا وانقراضوا فيكون نصيبه إلى كل من عثمان وعبد الحميد وليبية وبمبة وسكينة وزينب أولاد المرحوم محمد عثمان محمد الهلالي للذكر مثل حظ الأنثيين، ومن مات منهم فيكون نصيبه لذريته ونسله حسب النص والترتيب، فإذا انقراضوا جميعا وذريتهم ونسلهم وعقبهم يكون وقفا مصروفا ريعه على الحرمين الشريفين مناصفة، وما عدا تامر المذكور فيكون نصيبه بعد موته منضما إلى ما يتبقى من إيراد الوقف بعد الأموال الأميرية

والعمارة والاستحقاقات المذكورة والخيرات الآتى ذكرها بحيث تصرف في أنواع البر والخير على الفقراء والمساكين وكذلك الحكم إذا مات تاجر عقيا . وبموجب إشهاد النغير الصادر أمام محكمة أسبوط الشرعية في ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٠٠ خصصت الواقفة ريع ٥ ف و ١٢ ط و ٨ س من الأطنان الزراعية الموقوفة وحصه العشر ونصف العشر في الأربعة عشر محلا الميئة بالإشهاد لكل من أحمد وإبراهيم وحامد ومجد أمين أولاد المرحوم عثمان مجد فرغلي الهلالي المذكورين فيما سبق دون سواهم بالتفاضل ، فيكون للأول نصف الريع وللثلاثة الآخرين النصف الباقي مثالثة بينهم بالتساوى ثم من بعدهم لذريتهم ونسلهم وعقبهم حسب النص والترتيب المشروحين بالجهة الأصلية ، وأخرجت الواقفة من ريع ذلك القدر باقى الموقوف عليهم بما فى ذلك الزاوية والسهيل والخيرات الميئة وغير الميئة بكتاب الوقف ، وزادت الواقفة نصيب أحمد ابن عثمان مجد فرغلي الهلالي إلى خمسين جنيها وكل من اخوته إبراهيم وحامد ومجد أمين إلى خمسة وثلاثين جنيها وفاطمة ابنة أحمد مجد فرغلي الهلالي إلى خمسين جنيها وأبقت باقى الشروط فى كتاب الوقف على حالها . وقد توفى كل من الواقفة وزوجها من بعدها عقيا دون عقب ، كما توفى تاجر معتوق الواقفة ، قال الوقف إلى الموقوف عليهم صالفي الذكر ، ثم توفى أحمد ابن عثمان مجد فرغلي الهلالي فى سنة ١٩٢٩ كما توفيت زوجته فاطمة بنت أحمد مجد فرغلي الهلالي فى سنة ١٩٣٢ ولم يعقبا سوى ابنتهما دولت أحمد عثمان الهلالي التى آل إليها استحقاق والدها ووالدتها وقدره مائة جنية ، كما آل إليها أيضا نصف ريع ٥ ف و ١٢ ط و ٨ س ونصف العشر ونصف نصف العشر فى الأربعة عشر محلا المستحقة لوالدها ، ثم توفيت دولت هذه عقيا فى سنة ١٩٤٥ قال نصيبها إلى المدعين عبد العليم حامد عثمان الهلالي — مورت المطعون عليهم من الأول حتى الخامس — وزينب حامد عثمان الهلالي المطعون عليها السادسة باعتبارهما أولاد عم شقيق لها ، وذلك طبقا لشرط الواقفة الذى نص على أن من مات من غير عقب يرجع نصيبه إلى المشاركون له فى الدرجة والاستحقاق ويقدم الشقيق على غيره ، وإذ صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات وصار نصيب كل مستحق ملكا له ، وكان الطاعنان مع باقى المدعى عليهم ينازعون المدعين فى استحقاق هذا النصيب وممتنعين عن تسليمهما نصيبهما الذى آل

إليهما، فقد أقام الدعوى بطلب الحكم باستحقاقهما لمبلغ مائة جنيه سنويا وربع نصف مساحة ٥ ف و ١٢ ط و ٨ ص و حصص نصف العشر ونصف نصف العشر في الأماكن المقامة على قبالة الحصان بزمام أسبوط . وجرى النزاع في الدعوى حول من يؤول إليه نصيب دولت بنت أحمد عثمان التي ماتت عقيما في سنة ١٩٤٥ واهل يختص به ولدا عمها الشقيق حامد عثمان الهلالي وهما عبد العليم وزينب فقط لوجودهما على قيد الحياة وقت موتها أم يؤول إليهما وإلى معتز وصفاة أحمد نشأت الطاعنين - ولدى المرحومة وهيبه حامد عثمان الهلالي بنت عمها الشقيق التي ماتت قبلها . وبتاريخ ٢٣ من يونيو ١٩٦٣ حكمت المحكمة باستحقاق عبد العليم وزينب ولدى حامد عثمان الهلالي لنصيب المرحومة دولت أحمد عثمان الهلالي في الوقف المبين بصحيفة الدعوى وكتاب إنشاء الوقف المؤرخ ٢٣ من يوليو سنة ١٩٠٠ . استأنف الطاعنان هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" أسبوط . وبتاريخ ٦ من أبريل ١٩٦٧ حكمت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . قرر الطاعنان بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الظعن وباجلسة المحددة لنظره ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الظعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإيلولة نصيب العقيم دولت أحمد عثمان الهلالي إلى عبد العليم وزينب ولدى عمها حامد عثمان الهلالي اللذين كانا على قيد الحياة وقت موتها ، دون معتز وصفاة أحمد نشأت ولدى وهيبه حامد عثمان الهلالي التي ماتت قبل العقيم ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، وخطأ في تطبيقه ، ذلك أن الوقف موضوع النزاع مرتب الطبقات ترتيبا أفراديا طبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد عند الأفراد ويشترك فيه الإثنان فما فوقهما عند الاجتماع ، وأنه قد آل إلى دولت أحمد عثمان الهلالي استحقاق والديها في الوقف ثم ماتت عقيما ، وإذ تنص المادة ٣٢ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن الوقف مرتب الطبقات لا يحجب فيه الأصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه ، وجاء هذا النص مطلقا من كل قيد ، وورد في كتاب الوقف أن الفرع يقوم مقام أصله في الدرجة والاستحقاق ، فإن مقتضى ذلك أن يصبح فرع وهيبه في درجة وطبقة أصلهما مثلهما مثل عبد العليم وزينب ويتعين بالتالي إعطاء الطاعنين نصيب والديهما وهيبه

ولو أنها ماتت في سنة ١٩٣٨ قبل موت ابنة عمها دولت، إذ لا فرق بين الاستحقاق الأصل والآيل، وهو ما يتفق مع قصد الواقعة من الرحمة والشفقة بذرية من يتوفاه الله قبل الاستحقاق فلا يحرمون من الوقف بسبب موت أصالهم، مما يعيب الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الواقعة آمنة عهد فرغلي الهلالى بموجب إلهادى الوقف والتغير خصت كلا من أحمد وإبراهيم عهد أمين أولاد عثمان عهد فرغلي الهلالى بانصبه سنوية يتقاضونها نقدا فضلا عن ريع بعض الأعيان، وجعلت ذلك من بعدهم "الأولادهم ذكورا وإناثا ثم لأولاد أولادهم كذلك ثم لنسلهم وعقبهم بالتفاضل طبقة بعد طبقة العليا تحجب السفلى دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك إنتقل نصيبه إليه، وإن لم يكن له ولد ولا ولد ولا أسفل من ذلك إنتقل نصيبه للأقرب فالأقرب من إخوته وأخواته المشار كين له فى الدرجة والاستحقاق بحيث يقدم الشقيق على غيره مضافا ذلك لما يستحقونه أيضا، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف، وعلى أن من مات منهم قبل دخوله فى هذا الوقف واستحقاقه شىء من منافعه وترك ولدا أو ولد أو أسفل من ذلك ذكرا كان أو أنثى قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه فى الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان يستحقه أصله لو كان حيا باقيا يتداون ذلك بينهم كذلك إلى حين انقراضهم جميعا"، ولما كان جمهور الفقهاء — والمحققون من الحنفية — على أن شرط الواقف "أن من مات قبل دخوله فى الوقف واستحقاقه شىء منه قام ولده أو ولد ولده مقامه فى الدرجة والاستحقاق يستحق ما كان أصله يستحقه لو كان الأصل حيا"، إنما يقتصر نطاقه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على قيام ولد من مات قبل والده مقامه فى الاستحقاق من جده، لاقى الاستحقاق من عمه أو عمته ونحوها ممن هو فى درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق، وبالتالي يقتصر أثره على استحقاقه لنصيب والده من أبيه لا يتعداه إلى من مات من إخوة والده من غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء، وكان لا وجه للاستناد إلى نص المادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦

إذ المعنى فيها ومراد الشارع منها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن يقوم الفرع مقام أصله ، شرط الواقف قيامه أم لم يشترطه بحيث لا يجب أصل فرع غيره ، إذ هي لا ترد إلا على الاستحقاق — الأصل والآيل — الذى تناوله المستحق بالفعل ، هذا إلى أنه لا شأن لهذا النص بنصيب العقيم بل تحكمه المادة ٣٣ من القانون وهو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية بقولها ” أما من يموت من غير ولد فحكم نصيبه مبين فى المادة ٣٣ “ ، وشرط الواقفة صريح فى أن نصيب العقيم ينتقل من بعد لإخوته وأخواته أو لأقرب الطبقات إليه ، ووفقا للمادة ٥٨ من القانون نفسه لا تطبق أحكام المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ إذا كان فى كتاب الوقف نص يخالفها وقد وجد هذا النص المخالف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا للنظر وجرى فى قضائه على أنه بوفاة دولت أحمد عثمان الهلالى عقيما تنتقل حصتها إلى عبد العليم حامد عثمان الهلالى — مورث المطعون عليهم الخمسة الأول — وزينب حامد عثمان الهلالى — المطعون عليها السادسة — ولدى عمها لأنهما الباقيان على قيد الحياة من أهل درجتها وطبقتها من نسل الواقفة ولا ينتقل منه شيء لولدى بنت عمها وهيبة حامد عثمان الهلالى — الطاعتين — المتوفاة قبلها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

وحيث إنه لما سلف يتعين وفض الطعن .

جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين: محمد أسعد محمود، وحامد وصفي، ومجد عادل مرزوق، وإبراهيم السعيد ذكرى.

(٣٩)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية":

(أ) نقض . "أثر نقض الحكم" . وقف .

خطأ الحكم الاستثنائي بتطبيق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصيل .
نقض الحكم . لازم ذلك . قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأصيل .

(ب) وقف . "شرط الواقف" .

أحكام قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به . هذا ما استثنى بنص صريح . م ٣٢ بشأن الوقف مرتب الطبقات . لم ترد ضمن الاستثناءات . وجوب تطبيق حكمها .

(ج) نقض . "أسباب الطعن" . حكم . "قصور" .

التي بأن الحكم مشوب بالتقصير والإخلال بحق الدفاع . وجوب بيان أوجه ذلك في تقرير الطعن . لا يفتى من ذلك تقديم صورة من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف والاحالة إليها .

١ — إذا كانت محكمة النقض قد فصلت بحكمها الصادر في الطعن الذي سبق أن أقامه المطعون عليهم عن الحكم الاستثنائي الأول ، بأن النصيب الذي يستحقه هو نصيب أصلي لانصيب آيل عن عقيم ويغايره ، وأن الدعوى التي رفعها تتضمن طلب استحقاقهم لنصيبهم الأصلي عن ونصيبهم الآيل عن العقيم وأن الحكم الاستثنائي السابق قد أخطأ في تطبيق القانون

إذ طبق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي ، وقضى برفض الدعوى . فإن لازم هذا القضاء بالنسبة للنصيب الأصلي هو قيام فرع من إمامات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق .

٢ — النص في المادة ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن "تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به عدا — " يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مفادها أن تطبق أحكام قانون الوقف على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به فيما عدا الاستثناءات التي أوردها ، ومقتضى هذا النص أن تطبق هذه الأحكام على الحوادث السابقة إلا ما استثنى بنص صريح : لأن تطبيق الأحكام المذكورة على الأوقاف ليس له معنى إلا تطبيقها على الحوادث المتعلقة بها ، يؤكد هذا النظر أن الاستثناءات الواردة بالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ تتعلق جميعها بالحوادث السابقة ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من هذا القانون — بشأن الوقف مرتب الطبقات — لم ترد ضمن الاستثناءات التي نص عليها المشرع ، فإنها تكون واجبة التطبيق على الحوادث السابقة على صدور القانون المذكور ، وإذا كان ظاهر إنشاء الوقف وشروطه يدل على أنه مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذا استند إلى المادة سالفة الذكر ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ — إذا كان الطاعنون لم يبينوا في تقرير الطعن أوجه الوهن والاختلاط التي شابت الحكم ، ولم يحددوا أوجه الدفاع التي تمسكوا بها في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، فإن النعي عليه بالقصور يكون غير مقبول . ولا يغني عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة ، وأنهم أشاروا في تقرير الطعن إلى أنها تضمنت وجهة نظرهم في تفسير شرط الواقعة ، تاركين لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه ، لتتقصى هي وجوه القصور ومناحي الإخلال بحق الدفاع ، إذ الممول عليه هو ما يرد في تقرير الطعن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المرحوم محمد على عطا الله بصفته وليا على أولاده نعمت وعفت ومرفت — المطعون عليهم الثلاثة الأول — أقام الدعوى رقم ١١٦ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية "أحوال شخصية" ضد عطيات وعثمان وحكت أحمد مراد — الطاعنين — وأختهم نوبر أحمد مراد طالبا الحكم باستحقاق كل منهم لخصصة قدرها ٢ ط من وقف المرحومة ساذل قادن البيضاء الحركسية وتسليمها له ، وقال بيانا للدعوى إنه بموجب الإشهاد المؤرخ ١٩ ذو الحجة سنة ١٣٠٨ هـ وقفت المرحومة ساذل قادن البيضاء الحركسية الأعيان المينة به على نفسها مدة حياتها ومن بعدها على / عثمان على وحرمة السيدة نوبر البيضاء بالسوية بينهما ، ثم من بعد كل منهما تكون حصته للآخر ، ثم من بعدهما يكون ذلك وفقا على ولدهما محمد فؤاد مدة حياته ، ثم من بعده على أولاده ذكورا وإناثا بالسوية بينهم ، ثم على أولاد أولاده كذلك طبقة بعد طبقة ، الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعة دون فرع غيره يستقل به الواحد منهم إذا انفرد ويشترك فيه الاثنان فأفوقهما عند الاجتماع ، على أن من مات منهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك انتقل نصيبه من ذلك لولده أو ولد ولده وإن سفل فإن لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لإخوته وأخواته المشاركين له فى الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه ، فإن لم يكن له إخوة ولا أخوات فلا أقرب الطبقات للتوفى من أهل هذا الوقف الموقوف عليهم ، ومن مات من الموقوف عليهم المذكورين قبل دخوله فى الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قام ولده أو ولد ولده وإن سفل مقامه فى الدرجة والاستحقاق ، واستحق ما كان أصله يستحقه لو كان حيا باقيا لاستحق ذلك ، يتداولون

ذلك بينهم إلى حين انقراضهم أجمعين ، فيكون ذلك وفقا على أولاد عثمان على المرزوقين له من زوجته السيدة نوير المذكورة ذكورا وإناثا بالسوية بينهم مدة حياتهم ، ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه من ذلك وفقا على أولاده وذريته ونسله وعقبه على النص والترتيب المشروحين إلى حين انقراضهم يكون بلحاظ البر التي عيبتها . وقد توفيت الواقعة والوقف باق على حاله وآل الاستحقاق من بعدها إلى عثمان على وزوجته السيدة نوير مناصفة بينهما ، ثم توفي عثمان على وزوجته عن أولادهما محمد فؤاد وأحمد مراد وإبراهيم ونعمت وكامل وآل الاستحقاق من بعدهما إلى ولدهما محمد فؤاد ، ثم توفي إبراهيم سنة ١٩٢٥ عقيما عن إخوته الأشقاء الأربعة المذكورين ، ثم توفيت نعمت سنة ١٩٣٩ عن ولديها عثمان محمود أنيس وعائشة محمود أنيس ، ثم توفي محمد فؤاد سنة ١٩٤٤ عقيما عن أخويه الشقيقين أحمد مراد وكامل وعن عثمان وعائشة محمود أنيس ولدى أخته نعمت المتوفاة قبله ، وبوفاته آل الاستحقاق في الوقف إلى أخويه المذكورين بحق ٨ ط لكل منهما وإلى ولدى أخته نعمت بحق ٨ ط لكل منهما ٤ ط ، ثم توفي كامل سنة ١٩٤٧ عقيما فآل استحقاقه وقدره ٨ ط إلى أخيه أحمد مراد بحق ٤ ط ، وإلى ولدى أخته نعمت بحق ٤ ط مناصفة بينهما ، وبذلك يكون نصيب عائشة بنت نعمت ٦ ط من ٢٤ ط ، ثم توفيت عائشة سنة ١٩٥٢ عن أولادها المدعين قال إليهم نصيبها وقدره ٦ ط بالتساوي بينهم لكل منهم ٢ ط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها الوقف ، وإذ وضع المدعى عليهم - الطاعنون - وأختهم نوير أحمد مراد اليد على أعيان الوقف وامتنعوا عن تسليم المدعين نصيبهم فقد انتهوا إلى طلب الحكم لهم بطلباتهم . كما أقام عثمان محمود أنيس الدعوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية "أحوال شخصية" بطلب استحقاق حصة قدرها ٦ ط وتسليمها إليه . رد المدعى عليهم - الطاعنون - بأن الوقف انحصر نظرا واستحقاقا في محمد فؤاد ولم يكن موجودا وقت وفاته في سنة ١٩٤٤ سوى أخويه أحمد مراد وكامل ، وبوفاة هذا الأخير سنة ١٩٤٧ عقيما لم يكن موجودا سوى أخيه أحمد مراد فانتقل إليه جميع الوقف ، وأن نعمت توفيت سنة ١٩٣٩ ولم يكن لها استحقاق فيه . قررت المحكمة ضم الدعويين . وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٨ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية باستحقاق نعمت ومرفت وعفت أولاد محمد عطا الله

لستة قرارات ربط من ٢٤ قيراطا من الوقف المذكور بالتساوى بينهم ، وفي الدعوى المضمومة باستحقاق عثمان محمود أنيس لستة قرارات ربط من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم إليها الوقف . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقمى ١٠٨ سنة ٧٤ ق ، ١١٢ سنة ٧٤ ق القاهرة طالبين إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . وأثناء سير الاستئناف توفى عثمان محمود أنيس وحل ورثته محله . وقررت المحكمة ضم الاستئناف . وبتاريخ ١٩٦٠/١١/٣٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن المطعون عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٥٢ سنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٤ نقضت المحكمة الحكم وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيلها حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٢ باعتبار الإستمئناف كأن لم يكن بالنسبة للإستمئنافه نوير أحمد مراد ، ثم عادت وبتاريخ ١٩٦٨/١/٢٠ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لقيراط ونصف قيراط من ٨ قرارات ربط فى القضية رقم ١١٦ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية "أحوال شخصية" ولقيراط ونصف قيراط فى القضية رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٦ "أحوال شخصية" المضمومة وذلك من نصيب العقيم كامل عثمان ورفض الدعوى بالنسبة للمقدارين المذكورين ورفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف فيما هذا ذلك بالنسبة لباقي المستأنفين . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره انترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى فهم دلالة شرط الواقعة ، وفى بيان ذلك يقولون إن الحكم أقام قضاءه على أن الوقف آل بعد وفاة عثمان على وزوجته نوير البيضاء إلى ولدهما محمد فؤاد الذى توفى عقيما فى سنة ١٩٤٤ وبوفاته آل الوقف إلى أخويه الشقيقين أحمد مراد وكامل عثمان وإلى ولدى أخته نعمت عثمان المتوفاة قبله وهما عثمان وعائشة محمود أنيس وذلك عملا بشرط الواقعة ، لأن النصيب الذى يأخذه المستحق عند توزيع جميع الوقف على مستحقه يعتبر نصيبا أصليا فيقوم الفرع مقام أصله بالنسبة لهذا النصيب سواء توفى أصله قبل الإستحقاق أو بعده ، فى حين أن شرط الواقعة لا يجعل لذرية من مات من إخوة محمد فؤاد قبل وفاته

حقاً في هذا الوقف ، لقولها في آخر شرط الوقف ” يكون ذلك وفقاً على أولاد عثمان بك على المرزوقين له من زوجته نوير المذكورة ذكورا وإناثا بالسوية بينهم مدة حياتهم “ ، هذا إلى أن محكمة النقض قالت في حكمها الصادر بنقض الحكم الاستثنائي السابق أنه ب وفاة محمد فؤاد عقيماً ولم يكن له أولاد ولا ذرية ينتقل الاستحقاق في الوقف جميعه إلى الموجودين من أولاد عثمان على المرزوقين له من زوجته نوير ، غير أن الحكم المطعون فيه خالف كل ذلك مما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن ما فصلت فيه محكمة النقض بحكمها الصادر بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٦ في الطعن الذي سبق أن أقامه المطعون عليهم عن الحكم الاستثنائي الأول ، هو أن النصيب الذي يستحقه أولاد عثمان على بعد وفاة محمد فؤاد عثمان هو نصيب أصلي لا نصيب آيل عن عقيم ويغايه ، وأن الدعوى التي رفعها ورثة نعمت عثمان أخت محمد فؤاد عثمان المتوفاة قبله - المطعون عليهم - تتضمن طلب استحقاقهم لنصيبهم الأصلي عن محمد فؤاد عثمان ونصيبهم الآيل عن العقيم كامل عثمان ، وأن الحكم الاستثنائي السابق قد أخطأ في تطبيق القانون إذ طبق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي وقضى برفض الدعوى ، ولازم هذا القضاء بالنسبة للنصيب الأصلي هو قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق ، ولا يغير من هذا النظر ما جاء بكتاب الوقف من أنه ” يكون ذلك وفقاً على أولاد عثمان بك على المرزوقين له من زوجته نوير المذكورة ذكورا وإناثا بالسوية بينهم مدة حياتهم “ لأن عبارة ” مدة حياتهم “ لا تفيد معنى جديداً بل وردت لبيان الواقع ، إذ لا يستحق الموقوف عليه في الوقف إلا ما دام على قيد الحياة ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا القضاء ورتب عليه أن عثمان وعائشة محمود أنيس يستحقان نصيبهما الأصلي عن محمد فؤاد عثمان وهو ما كانت تستحقه والديهما نعمت عثمان لو أنها ظلت على قيد الحياة إلى ما بعد وفاة أخيها محمد فؤاد عثمان ثم قضى الحكم للمطعون عليهم بهذا النصيب ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه إلى نص المادة ١/٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ باعتبار أن هذا الوقف مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن القانون المشار إليه وإن نص على أن تطبق أحكامه على الأوقاف السابقة على صدوره إلا أنه لا يطبق إلا على الحوادث الحاصلة في هذه الأوقاف بعد صدوره ، أما الحوادث السابقة فلا سبيل لتطبيقه عليها ، مما لا محل معه للإستناد إلى المادة المذكورة في النزاع الحالي .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قرر أن الترتيب في هذا الوقف ترتيب فرادى وأنه بوقاة عهد فؤاد عتقاً ينتقل الوقف إلى أولاد عثمان على ما أصاب الحى أخذه وما أصاب الميت أخذته ذريته وأن هذا هو ما بينته المادة ١/٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، ولما كان ظاهر إنشاء الوقف وشروطه يدل على أنه مرتب الطبقات ترتيباً فرادياً ، وكان النص في المادة ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أن " تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به عدا .. " ، يدل على أن المشرع وضع قاعدة عامة مفادها أن تطبق أحكام قانون الوقف على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به فيما عدا الاستثناءات التي أوردها ، وكان مقتضى هذا النص أن تطبق هذه الأحكام على الحوادث السابقة إلا ما استثنى بنص صريح لأن تطبيق الأحكام المذكورة على الأوقاف ليس له معنى إلا تطبيقها على الحوادث المتعلقة بها ، يؤكد هذا النظر أن الاستثناءات الواردة بالمواد ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ تتعلق جميعها بالحوادث السابقة ، ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من هذا القانون لم ترد ضمن الاستثناءات التي نص عليها المشرع فإنها تكون واجبة التطبيق على الحوادث السابقة على صدور القانون المذكور ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ استند إلى المادة سالفة الذكر لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب ، ويقول الطاعنون بياناً لذلك إن أسباب الحكم جاءت مشوبة بالوهن

والاختلاط هذا إلى أن الحكم لم يشر إلى المذكرة التي قدمها الطاعنون بوجهة نظرهم في شرط الواقعة ودلالته .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول ، ذلك أن الطاعنين لم يبينوا في تقرير الطعن أوجه الوهن والاختلاط التي شابت الحكم ولم يحددوا أوجه الدفاع التي تمسكوا بها في مذكرتهم المقدمة إلى محكمة الاستئناف وكيفية قصور الحكم في الرد عليها ، ولا يفتى عن ذلك تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة وأنهم أشاروا في تقرير الطعن إلى أنها تضمنت وجهة نظرهم في تفسير شرط الواقعة تاركين لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتتقضى هي وجوه انقصور ومناحي الإخلال بحق الدفاع ، إذ الممول عليه هو ما يرد في تقرير الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدي ، ومضوية المادة المشار إليها :
محمد شبل عبد المقصود ، وأديب قصيبي ، ومحمد قاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(٤٠)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " بيانات الحكم " . تحكيم . " حكم المحكمين " . عمل .

إثبات حلف عضوي هيئة التحكيم للبين . ليس من البيانات الواجب تضمينها
الحكم .

(ب ، ج) حكم . " حجية الحكم الجنائي " . قوة الأمر المقضي . عمل .
" إثبات علاقة العمل " . تأييدات اجتماعية .

(ب) حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلا
لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني
لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .

(ج) إداة مدير الشركة لعدم التأمين على مدد من عمالها . مقتضاء . أنهم عمال لديها .

١ — نصت المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق على البيانات التي يجب
أن يتضمنها الحكم على سبيل الحصر ، وليس من بين هذه البيانات إثبات حلف
عضوي هيئة التحكيم اليمين المنصوص عليها في المادتين ١٩٨ ، ٢٠١ من قانون
العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

٢ — مفاد المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، والمادة ٤٠٦ من القانون
المدني أن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية
أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون
للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ، وفي الوصف القانوني لهذا

الفعل ونسبته إلى فاعله . فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ، ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفاً للحكم الجنائي السابق له .

٣ — إذا كان اثبات من الحكم الجنائي رقم ٥٨٠٠ لسنة ١٩٦٢ قصر النيل أنه قضى بإدانة مدير الشركة المطعون عليها لعدم التأمين على ثلاثة وعشرين من عمالها وبراءة الطاعن الأول تأسيساً على أنه عامل بالشركة وليس مقاولاً من الباطن ، كما أن اثبات من الحكم الجنائي رقم ٥٨٠٢ لسنة ١٩٦٢ قصر النيل أنه قضى بإدانة مدير الشركة المذكورة كذلك لعدم التأمين على تسعة من عمالها . فإن مقتضى ذلك بطريق اللزوم أن العمال الذين لم تقم الشركة بالتأمين عليهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية هم عمال لديها تربطهم بها علاقة عمل . وإذا كان أساس طيب العمال في النزاع أمام هيئة التحكيم أن الطالبين تربطهم بالشركة المطعون ضدها علاقة عمل وليست مقاولاً ، وهي ذات المسألة التي سبق عرضها على المحكمة الجنائية ، فإن الحكيم الجنائيين سألني الذكر بقضائهما السابق يتوفاً قد فصلاً فصلاً لازماً في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويحوزان قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية ، وإذا قضى القرار المطعون فيه برفض الطلب على أساس أن طالبي التحكيم ليسوا عمالاً لدى الشركة فإنه يكون قد خالف حجة الحكيم الجنائيين السابقين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع — على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن عمال مصنع شركة محلات اسكندر أفيرينو تقدموا بشكوى إلى مكتب عمل جنوب القاهرة ضد الشركة المذكورة طلبوا فيها (أولاً) عدم الاعتداد بعقود المقاولات المحررة بين الشركة وبين الشاكين صالح حزين وعبد الله عبد الحميد وشعبان

عبد الله لبطلانها لأنها صورية وغير مطابقة للواقع (ثانيا) اعتبار الطالبين جميعا ضمن عمال الشركة كل حسب تاريخ التعاقد بالعمل وبنفس الأجر الذي يتناوله فعلا حسب الكشف المرفق مع ما يترتب على ذلك من آثار خاصة فيما يتعلق بالمزايا والحمايات المقررة في القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بعقد العمل والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالتأمينات الاجتماعية وكافة القرارات الوزارية المكملة لهذين القانونين ، وقال الشاكون إنهم فوضوا من بينهم صالح حزين وعبد الله عبد الحميد وسعد محمود لتمثيلهم أمام لجنة التوفيق وهيئة التحكيم وقد أحال مكتب العمل الطلب إلى لجنة التوفيق التي أحالته إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة ، وقيد بمجلد لها برقم ٩ لسنة ١٩٦٢ . دفعت الشركة المطعون ضدها بعدم اختصاص هيئة التحكيم بنظر النزاع وبعدم قبوله لرفعه من غير ذي صفة ، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣٠ أصدرت الهيئة قرارها برفض الدفعين ، وقالت في أسبابه إن هؤلاء العمال لا ينتمون إلى نقابة وعددهم أربعة وخمسون فيكون لأغليبتهم الحق في تقديم الطلب مع نذب ثلاثة منهم لتمثيلهم أمام لجنة التوفيق وهيئة التحكيم عملا بالمواد ١٨٨ ، ١٨٩ ، و ١٩٠ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقام دفاع الشركة المطعون ضدها في الموضوع على أن الطالبين الأربعة الأول صالح حزين وعبد الله عبد الحميد وشعبان عبد الله وسعد محمود مقاولون من الباطن وأن باقي الطالبين هم عمال لديهم ولا صلة للشركة بهم ، فقررت الهيئة بتاريخ ١٩٦٥/٢/٢٤ "نذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ، ليعهد إلى أحد خبراءه انحاصين مأمورية الانتقال إلى مقر الشركة للاطلاع على السجلات والأوراق وذقرا الأجور وكشوفها لبيان العلاقة بين الشركة وبين الطالبين الأربعة الأول صالح حزين وعبد الله عبد الحميد وشعبان عبد الله وسعد محمود أمى علاقة مقاول أم علاقة عمل وبيان ما إذا كان العمال الذين يعملون مع كل من هؤلاء الأربعة يتبعون كلا منهم كمقاول أم يتبعون الشركة كعمال لديها" وبعد أن باشر الخبير مأموريته وقدم تقريره قررت الهيئة بتاريخ ١٩٦٥/١١/٢٤ رفض الطلب . طعن الطاعنان في هذا القرار بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض القرار ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صحت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن القرار المطعون فيه شابه البطلان لأن هيئة التحكيم أفضلت الإجراء الذي نصت عليه المادتان ١٩٨ ، ٢٠١ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بخصوص حلف عضوى الهيئة (مندوبى وزارى الشئون الاجتماعية والصناعة) ، وإذ خلا القرار من بيان حلفهما فإنه يكون باطلا طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ذلك أن البيانات التى أوجب القانون أن يتضمنها الحكم نصت عليها على سبيل الحصر المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وليس من بينها إثبات هذا الإجراء .

وحيث إن مما ينهائى الطاعنان على القرار المطعون فيه بالسبب الثالث من أسباب الطعن أنه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولان إنهما قدما لهيئة التحكيم صورة طبق الأصل من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٢/٣ من محكمة جناح قصر النيل فى قضية النيابة العامة رقم ٥٨٠٠ سنة ١٩٦٢ جناح قصر النيل وصورة شمسية من الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٢ من تلك المحكمة فى قضية النيابة العامة رقم ٥٨٠٢ سنة ١٩٦٢ جناح قصر النيل وقد قضى كل منهما بتفريم مدير محلات أفرينو لعدم قيامه بالتأمين على العمال ، وتمسك الطاعنان بحجبة هذين الحكيمين الجنائيين ، إلا أن القرار المطعون فيه لم يعتد بحجيتهما ، وقال إنه لا تأثير للحكيم الجنائيين على عقدى المفاوضة المبرمين بين الشركة والطاعنين لأن كلا من الحكيمين ارتكبن فى أسبابه على محضر مفتش العمل دون بحث لهذين العقدين ، بفناء القرار على هذا النحو مخالفا لحكم المادتين ٤٠٦ من القانون المدنى و ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشئ المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ، ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ، ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنا على أن الفعل

لا يعاقب عليه القانون " وكانت المادة ٤٠٦ من القانون المدني تنص على أن " لا يرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا " . فإن مفاد ذلك أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجية في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله ، فإذا فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له ، ولما كان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٥٨٠٠ سنة ١٩٦٢ قصر النيل أن الدعوى الجنائية أقيمت على صالح حزين أبو الحسن " الطاعن الأول " وسيف الدين مسعود " مدير الشركة المطعون ضدها " لأنهما في يوم ١٩٦٢/١٠/٢٨ بدائرة قسم قصر النيل لم يقوما بالتأمين على ٢٣ عاملا من عمالهما في مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ١٨ و ١٠٨ و ١١١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وقضت محكمة الجناح بتغريم المتهم الثاني ألف قرش عن كل عامل وبراءة المتهم الأول ، وذلك إستنادا إلى ما ثبت للمحكمة من تحقيقات الدعوى ومستنداتها من أن المتهم الأول — الطاعن الأول — عامل بالشركة المطعون ضدها وليس مقاولا من الباطن وأن المتهم الثاني باعتباره مدير الشركة هو المسئول عن عدم التأمين على عمال الشركة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ، إذ لم يتأيد دفاعه من أن هؤلاء العمال تبع المقاولين من الباطن بأي دليل ، وكان الثابت من الحكم الصادر في اللجنة رقم ٥٨٠٢ سنة ١٩٦٢ قصر النيل أن الدعوى الجنائية أقيمت على سيف الدين مسعود مدير الشركة المطعون ضدها لأنه في يوم ١٩٦٢/١٠/٨ بدائرة قسم قصر النيل لم يقيم بالتأمين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على عماله ، وقضت المحكمة بتغريم المتهم مائة قرش عن كل عامل من عماله البالغ عددهم تسعة ، وذلك تأسيسا على ما ذكره الحكم في أسبابه من أن المحكمة لا تعمل على دفاع المتهم من أن هؤلاء العمال لا يخضعون للشركة وأن مقاولي الإنتاج هم المسئولون عنهم لأنه لم يقدم المستندات الدالة على ذلك ، وأنه بصفته مديرا للشركة يكون مسئولا عن عدم التأمين على عماله . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الجنائي

الأول أنه قطع في أن الطاعن الأول صالح حزين أبو الحسن عامل بالشركة المطعون ضدها، كما أن الثابت من الحكمين الجنائيين أنهما بقضائهما على مدير الشركة سيف الدين مسعود لثبوت التهمة ضده، فإن مقتضى ذلك بطريق اللزوم أن العمال الذين لم تقم الشركة بالأمين عليهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية هم عمال لديها تربطهم بها علاقة عمل، وكان أساس طلب العمال في النزاع أمام هيئة التحكيم أن الطالبين تربطهم بالشركة المطعون ضدها علاقة عمل وليست مقابلة وهي ذات المسألة التي سبق عرضها على المحكمة الجنائية، فإن الحكمين الجنائيين بقضائهما السابق يكونان قد فصلا فصلا لازما في الأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية ويحوزان قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية. وإذا قضى القرار المطعون فيه برفض الطلب على أساس أن طالبي التحكيم ليسوا عمالا لدى الشركة، فإنه يكون قد خالف حجية الحكمين الجنائيين السابقين، وقد حجبه ذلك عن بحث مدى هذه الحجية بالنسبة للطالبين، ومن ثم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي الأسباب.

جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زطول نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : ابراهيم علام ، وعلى مصطفى بنداى ، واحمد ضياء الدين ، ومحمود
السيد عمر المدي .

(٤١)

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إلتزام . " أوصاف الإلتزام . الإلتزام المعلق على شرط . الشرط
الواقف " . " إنقضاء الإلتزام " . تقادم . " انتقادم المسقط " .

عدم مريان تقادم الإلتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحققه .

(ب) بيع . " آثار عقد البيع . إلتزامات البائع . ضمان الاستحقاق " .
إلتزام . " أوصاف الإلتزام . الإلتزام المعلق على شرط . الشرط
الواقف " . تقادم .

عدم مريان التقادم بالنسبة لضمان الاستحقاق الذى يتوقف وجوده على نجاح
المتعرض فى دعواه ، إلا من الوقت الذى يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائى به .
القول بيده مريان التقادم من وقت رفع الدعوى بالإستحقاق . خطأ فى ظل القانون
المدنى القديم أو القائم .

(ج) محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع . فى تقدير التضمينات " .
بيع . " آثار البيع . إلتزامات البائع . ضمان الاستحقاق مما يجب
على البائع رده " . فوائد .

اقتراح البيع بسبب استحقاق المبيع ، يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات .
لقاضى الموضوع سلطة تقدير التضمينات بمبلغ معين حلازة على الثمن ، أو أن يحتجب
الثمن بالفوائد ، ليس عليه فى الحالة الأخيرة أن يجرى أحكام فوائد التأخير المشار إليها
بالمادة ١٢٤ مدنى قديم .

(د) نقض . "أسباب الطعن بالنقض . ما يجوز وما لا يجوز من أسباب الطعن بالنقض . الأسباب المتعلقة بالواقع" .

لا يجوز أمام محكمة النقض تعيب المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع والطعن عليها والمجادلة في الدليل المستند منها لأول مرة .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقادم المسقط — سواء في ظل التقنين المدني القديم أو القائم — لا يبدأ سريانه إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء ، مما يستتبع أن التقادم ، لا يسرى بالنسبة إلى الإلتزام المعلق على شرط موقف ، إلا من وقت تحقق هذا الشرط .

٢ — إذا كان ضمان الاستحقاق إلزاماً شرطياً يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى هذا الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بصدور حكم نهائي به ، ومن ثم فإن القول ببدء سريان التقادم بالنسبة لهذا الضمان في ظل التقنين المدني الملغى من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق يكون على غير سند ، إذ أن حكم القانون في هذه المسألة واحد في التقنينين القديم والقائم .

٣ — لقاضي الموضوع متى انفسخ البيع بسبب استحقاق المبيع ، ووجب على البائع رد الثمن مع التضمينات ، أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين ، يلزم به البائع ، علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد التي يعوض بها على المشتري ما خسره ، وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانوناً بسبب نزع الملكية والاستحقاق ، وليس على القاضي إذا أجرى الفوائد التعويضية على البائع أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع .

٤ — إن تعيب المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع والطعن عليها والمجادلة في الدليل المستند منها ، لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن ورثة حبيب فارس المطعون ضدهم من الأول إلى الثامنة أقاموا الدعوى رقم ٨٥٦ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة طالبين الحكم بإلزام الطاعنة بصفتها الوارثة الوحيدة لوالدتها ”إيلين بشارة جرجس“ بأن تدفع لهم من تركة مورثتها المذكورة مبلغ ٢٤٧٣,٤٣٦ ج والفوائد بواقع ٤٪ سنويا على مبلغ ١٠٢٩,٣٠٦ ج من أول مارس سنة ١٩٣٢ حتى السداد ، وبصحة الجزأ التحفظى الموقع تحت يد المطعون ضدهما التاسع والعاشر ، وقالوا شرحا للدعوى إن إيلين بشارة جرجس ”مورثة الطاعنة“ كانت قد باعت عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر إلى آخرين أرضا زراعية مساحتها ٤٣ ف و ٣ ط و ٤ س بثن قدره ٥٨٢٢ حنيه و ٨١٢ م . ونص فى عقد البيع على أن محكمة الأحوال الشخصية لليونانيين قد صرحت للبائعة المذكورة بالتصرف فى أنصبة القصر المشمولين بوصايتها ، ولما كانت هذه الأرض المبيعة تجاوز أرضا مملوكة لمورث المطعون ضدهم الثمانية الأول المرجوم حبيب فارس ، فقد شفع فى الأرض المبيعة ، وفى ١٩٢١/٢/٢٢ قضت له محكمة الاستئناف المختلطة بأخذها بالشفعة ، وبعد أن وضع المورث وورثته من بعده اليد على تلك الأرض مدة تزيد على عشر سنوات رفعت الطاعنة فى أول مارس سنة ١٩٣٢ دعوى ببطلان البيع الصادر من مورثتها المذكورة وعدم نفاذه هو وحكم الشفعة فى حقها لأنها كانت قاصرا وقت البيع ولم يكن مصرحا للوصية من محكمة الأحوال الشخصية بالبيع نيابة عنها ، وفى ١٩٤٥/٦/٥ قضت محكمة الاستئناف المختلطة بعدم نفاذ البيع وحكم الشفعة سالفى الذكر فى حق الطاعنة ، وإلزام ورثة حبيب فارس المطعون ضدهم الثمانية الأول بتسليمها نصيبها فى المبيع وقدره ١٠ ف و ١٨ ط وبأداء ريع هذا القدر من تاريخ رفع الدعوى فى أول مارس سنة ١٩٣٢ حتى التسليم ، وبناء

على هذا الحكم تسلمت الطاعة ذلك القدر في ١٩٤٥/٩/٣٠ ، وقال المطعون ضدهم رافعوا الدعوى إنه إذ كان من حقهم بعد ثبوت استحقاق الطاعة بحجزه من الأرض المبيعة أن يرجعوا على البائعة بضمان الاستحقاق ، فقد رفعوا هذه الدعوى على الطاعة باعتبارها الوارثة الوحيدة لوالدتها البائعة بطلباتهم السابقة وهي تمثل في مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م قيمة ثمن الأرض المبيعة والتي استحققت مضافا إليه مبلغ ٩٤٤ ج و ٢٢٠ م قيمة الربح الذي قضى بإلزامهم به ومبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض ، دفعت الطاعة بسقوط حق المطعون ضدهم الثمانية الأول في الرجوع عليها بضمان الاستحقاق لمضى أكثر من خمس عشرة سنة من تاريخ رفع دعواها بعدم نفاذ البيع وحكم الشفعة في حقها قبل رفع الدعوى الحالية ، كما تمسكت بسقوط حق المشتري في ضمان الاستحقاق لعلمه وقت البيع بقيام سبب الاستحقاق ، وهو أن محكمة الأحوال الشخصية لم تصرح للوصية ببيع نصيب القصر ، وفي ١٩٦١/٢/٢ قضت المحكمة برفض هذين الدفعين وإلزام الطاعة بأن تدفع للطعون ضدهم الثمانية الأول مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م وهو ثمن الأرض التي استحققت وأرجأت الفصل في باقي الطلبات إلى ما بعد مناقشة المدعين فيها ، فاستأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغائه وقيد استئنافها برقم ٧٠ سنة ١٣ ق ، وتمسكت في الاستئناف بدفاعها الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى ، وفي ١٩٦٢/٢/١٣ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ١٣٢ سنة ٣٢ ق ، وبجلسة ١٩٦٦/٣/١٠ قضت محكمة النقض برفض الطعن موضوعها ، ثم سارت محكمة الدرجة الأولى في نظر باقي طلبات المطعون ضدهم الثمانية الأول وهي طلب التعويض والفوائد ، وقضت فيها بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١٨ بإلزام الطاعة بصفتها بأن تدفع للطعون ضدهم المذكورين من تركة مورثتها "إلين إلياس خرمستو" مبلغ ١٣١٣ ج و ٩٢٩ م والفوائد على مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م بواقع ٤٪ سنويا من ١٩٤٥/١٠/١ حتى تمام السداد ، استأنفت الطاعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ٣٨ سنة ١٥ ق وتمسكت في الاستئناف بما دفعت به أمام محكمة أول درجة ، كما استأنفه المطعون ضدهم الثمانية الأول طالبين الحكم لهم بطلباتهم جميعا وقيد استئنافهم برقم ١٥/٦٤ ق استئناف المنصورة ، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين

قضت بتاريخ ١٩٦٧/٢/٩ برفض استئناف الطاعنة رقم ١٥/٣٨ ق وفي الاستئناف رقم ١٥/٩٤ ق بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون ضدهم من تركة مورثتها مبلغ ١٤٤٤ ج و ٢٣٠ م والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٤٥/١٠/١ على مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م حتى السداد ، طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله من ثلاثة أوجه ، وتقول الطاعنة في بيان الوجه الأول منها إن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن مدة سقوط دعوى الضمان هي ١٥ سنة من تاريخ صدور حكم الاستحقاق النهائي من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٩٤٥/٦/٥ ، وركز في ذلك إلى حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٩٦٢/٢/٢٣ في شأن دعوى المطالبة برد الثمن وحكم النقض في الطعن المرفوع عن ذلك الحكم مع أنه لاجبة لأيهما في النزاع الحالي ويجوز طرح الأمر مرة أخرى على محكمة النقض لتقول كلمتها فيه ، ذلك أنه وفقاً للقانون المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى تبدأ مدة السقوط من وقت حصول المنازعة في الملك ، لا من وقت صدور الحكم بالاستحقاق ، وتقول الطاعنة في الوجه الثاني إن الحكم المطعون فيه قضى بالفوائد بواقع ٤٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٤٥/١٠/١ على مبلغ ١٠٢٩ ج و ٢٠٦ م حتى تمام السداد دون أن يبين سبب احتساب هذه الفوائد من هذا التاريخ ، في حين أن الفوائد التعويضية لا تسرى إلا من وقت تكليف المتعهد بالوفاء تكليفاً رسمياً أو بالمطالبة القضائية ، هذا إلى أن المطعون ضدهم الثلاثة الأول ومورثة المطعون ضدهم من الرابع للثامنة صرفوا فعلاً هذا المبلغ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٧ خصاً من وديعة بخزانة محكمة المنصورة الابتدائية ، وتقول الطاعنة في الوجه الثالث إن الحكم المطعون فيه وهو في سبيل إثبات الزيادة في قيمة المبيع وقت الاستحقاق ركن إلى مستندين عبارة عن صورة شمسية من عقد اتفاق تم بين المطعون ضدهم الثلاثة الأول ومورثة المطعون ضدهم من الرابع للثامنة وبين الطاعنة بتاريخ ١٩٥١/٢/١٤ وإلى عقد قسمة تاريخه ١٩٥٤/٩/٦ محررين ورثة حبيب فارس — المطعون عليهم الثمانية الأول — قولاً من الحكم

إن الطاعنة لم تعترض على ما تضمنه هذان المستندان من بيانات في حين أن الطاعنة قد طلبت رفض الدعوى بما مؤداه الاعتراض عليهما .

وحيث إن الوجه الأول مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أن القاعدة — سواء في التقنين المدني القديم أو القائم — أن التقادم المسقط لا يبدأ سريانه إلا من الوقت الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء مما يستتبع أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى الالتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحقق هذا الشرط . وإذا كان ضمان الاستحقاق التزاما شرطيا يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، فإن لازم ذلك أن التقادم لا يسرى بالنسبة إلى هذا الضمان إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بصدور حكم نهائي به ، ومن ثم فإن القول ببدء سريان التقادم بالنسبة لهذا الضمان في ظل التقنين المدني الملغى من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق يكون على غير سند ، إذ أن حكم القانون في هذه المسألة واحد في التقنين القديم والقائم ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه على غير أساس . والنعي في وجهه الثاني مردود بأن لقاضي الموضوع متى انفسخ البيع بسبب استحقاق المبيع ، ووجب على البائع رد الثمن مع التضمينات أن يقدر هذه التضمينات بمبلغ معين يلزم به البائع علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب عليه الثمن بالفوائد ، التي يعوض بها على المشتري ، ما خسره وما حرم منه من الأرباح المقبولة قانونا بسبب نزع الملكية والاستحقاق وليس على القاضي إذا أجرى الفوائد التعويضية على البائع أن يتبع أحكام فوائد التأخير المشار إليها في المادة ١٢٤ من القانون المدني القديم الذي يحكم واقعة النزاع ، وإذا التزم الحكم هذا النظر وأجرى الفوائد من تاريخ استحقاق المبيع الذي نشأ بالحكم الصادر بجلسة ١٩٤٥/٦/٥ من محكمة الاستئناف المختلطة لا من تاريخ التكليف الرسمي بالوفاء أو المطالبة القضائية ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله ، أما ما تقول به الطاعنة من أن المحكوم لهم قد صرفوا المبلغ المقضى به من الوديعة المشار إليها في سبب الطعن ، فإنه مردود ذلك أن الحكم قد قضى بالفوائد حتى السداد ولم يحدد تاريخا معيناً لهذا السداد يختلف من التاريخ الذي استوفى فيه المطعون ضدهم المبلغ المقضى لهم به إن صح

أنهم استوفوه من الودیعة ، ومن ثم یكون هذا الوجه من الطعن على غیر أساس .
والنهی فی وجهه الثالث مردود ، ذلك أن تعیب المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع
والطعن علیها والمجادلة فی الدلیل المستمد منها لا تجوز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض ، وإذ لم تقدم الطاعنة ما یدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع
بما استدلت علیه الحكم المطعون فیه بشأن تقدير الزیادة فی قيمة العقار المبیع ، فإن
النهی بهذا الوجه یكون عاریا عن الدلیل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من فبراير سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، وعدلى مصطفى بنداى ،
ومحمود السيد عمر المصرى .

(٤٢)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تأمينات . "تأمينات شخصية" . كفالة . عقد . "عقد فتح الاعتماد"
بنوك . "فتح الاعتماد" .

كفالة عقد فتح الاعتماد . لا تضمن إلا التزامات العميل الناشئة من تنفيذ
هذا العقد وحده ولا تمتد إلى ما ينشأ منها في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالخالفه
لشروطه .

(ب) حكم . "تسبيب الحكم . عيوب استدليل . القصور . ما يعد كذلك" .
تأمينات . "تأمينات شخصية" . كفالة . ديون . حوالة . "حوالة
الدين" .

عدم استظهار الحكم أن العقد الذى كفله الكفيل ، أجاز لأه من الدائن
أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول ، وعدم استجابة المحكمة
إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالبالغ التى سمحها المدين
من الاعتماد المكفول أو تدب خير لبيان ذلك . خطأ في القانون ، وقصور
في التسبيب .

١ — الكفالة في عقد فتح الاعتماد ، لا تضمن إلا التزامات العميل الناشئة
من تنفيذ هذا العقد وحده ، ولا تمتد إلى الالتزامات التى تنشأ في ذمته قبل فتح
الاعتماد أو بعده أو مخالفه لشروطه .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن العقد الذي كفله الكفيل ، قد أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل لديون من اعتمادات أخرى إلى ذلك العقد المكفول . ولم تستجب المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التى صحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خبير لبيان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والنصوص فى التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراقبة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٠٦٢ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى القاهرة ضد المطعون عليه الثانى والطاعن طالبا الحكم بإلزام أولهما بأن يؤدى إليه مبلغ ٢١٥٤ ج ١٧٩ م قيمة الرصيد المدين من عقد فتح اعتماد بحساب جار مؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٣ ومبلغ ٧٤٣٢ جنيها و ٩٩٥ مليا قيمة الرصيد المدين من عقد فتح اعتماد بحساب جار آخر مؤرخ ١٩٦٠/٥/٩ وإلزامه والطاعن بوصفه ضامنا متضامنا بأداء مبلغ ١٠٠٥١ جنيها و ٩٣٠ مليا ، قيمة الرصيد المدين من فتح اعتماد بحساب جار ثالث مؤرخ ١٩٦١/٩/١٥ وبصفة إجراءات الجزر الموقع تحت يد المطعون عليها الأخيرة ، ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت فى ١٩٦٥/٥/١٢ للمطعون عليه الأول بالطلبات . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٨٢ سنة ٨٢ ق القاهرة ، كما استأنفه المطعون عليه الثانى بالاستئناف رقم ٤٩٠ سنة ٨٢ ق القاهرة ، وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين قضت فى ١٩٦٧/٢/٢١ برفض استئناف الطاعن وتعديل الحكم فيما قضى به على المطعون عليه الثانى وحده إلى إلزامه بأداء مبلغ ٨١٠٧ جنيها و ٧١١ مليا . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، والترمت النيابة هذا النظر بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٦١/٨/١٥ الذي تعهد فيه المطعون عليه الأول (بنك مصر) بأن يضع تحت تصرف المطعون عليه الثاني مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه الذي كفله الطاعن ورد فيه أنه يبدأ من تاريخ انعقاده وينتهي في ١٩٦٢/٦/٣٠ وأن كفالاته واردة على نتيجة الحساب الجاري المفتوح بموجب هذا العقد وأنه بذلك لا يكفل المطعون عليه الثاني إلا في نطاق المبالغ المسحوبة منه نقدا لهذا العقد وحده دون تلك الناشئة عن عقود أخرى سابقة عليه ، كما تمسك بأن المطعون عليه الثاني لم يسحب من قيمة ذلك الاعتماد شيئا ، وإنما قام المطعون عليه الأول بتحويل مبلغ ٧٠٠٠ جنيه من قيمته لحساب استيفاء ديون له في ذمة المطعون عليه الثاني من عقود فتح اعتماد سابقة لم يكفله فيها الطاعن ، ولا تمتد إليها كفالاته ، ولا يجوز أن تنصرف إلى دين آخر أو تنتقل من الوقت الذي إرتضاه إلى وقت مغاير ، وأضاف الطاعن أنه تمسك كذلك بطلب إلزام المطعون عليه الأول بأن يقدم حسابا عما قبضه المطعون عليه الثاني من الاعتماد الذي كفله الطاعن أو بنديب خبير لفحص الحساب ، فير أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامه بوصفه ضامنا بالمبلغ الوارد بعقد فتح الاعتماد استنادا إلى أن المطعون عليه الثاني من حقه تحويل ديونه السابقة إلى العقد المضمون بكفالة الطاعن ، إذ جاء تطبيقا من أي قيد على حق المطعون عليهما الأول والثاني في استعمال الرصيد الوارد به مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد امتنع أن عقد فتح الاعتماد المؤرخ ١٩٦١/٨/١٥ يقضى بقبول المطعون عليه الأول فتح اعتماد بحساب جار للمطعون عليه الثاني بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه لمدة تبدأ من تاريخ العقد وتنتهي في ١٩٦٢/٦/٣٠ وأن كفالة الطاعن التضامنية تنصب على تنفيذ هذا العقد بكافة مشتملاته قبل وبعد ميعاد الاستحقاق وفي نتيجة الحساب الجاري المفتوح بمقتضى هذا العقد ، وكانت الكفالة في عقد فتح الاعتماد لا تضمن إلا الإلتزامات العميل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده ولا تمتد إلى الإلتزامات التي تنشأ في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو مخالفة لشروطه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون

فيه لم يستظهر أن العقد الذي كفله الطاعن قد أجاز لأى من المطعون عايهما الأول أو الثانى إجراء تحويل لديون من إعتادات أخرى إلى ذلك العقد المكفول، ولم تستجب المحكمة إلى ما تمسك به الطاعن من إلزام المطعون عايه الأول بتقديم حساب بالمبالغ التى سحبها المطعون عايه الثانى من الإعتاد المكفول سالف البيان أو ندب خبير لبيان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التمهيد لهذا السبب بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطاعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٢

رياسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(٤٣)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) ضرائب . ” ضريبة كسب العمل ” .

صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المعاش . ملتزم باستقطاع ضريبة كسب العمل
وتوريدها للخزاة . وهو لا يعد ممولا . لئلا يمتنع بالتوريد بخلاف الالتزام بالضريبة .

(ب) ضرائب . ” تقادم الضرائب ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” .

اتزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع ضريبة كسب العمل
المنحقة على الممول وتوريدها للخزاة . سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة
بمضي خمس سنوات .

١ — مؤدى نص المادتين ٦٢ و ٦٩ من الكتاب الثالث من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — في شأن ضريبة كسب العمل — أن المشرع فرض
ضريبة كسب العمل على الإيراد أو المعاش الذي يحصل عليه الممول الخاضع لها ،
كما أوجب في الوقت ذاته على صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المعاش ، توريد
مقدار هذه الضريبة للخزاة في مقابل استقطاعه من الإيراد أو المعاش المستحق
للممول الخاضع للضريبة ، وذلك بقصد إحكام الرقابة على التحصيل وتخفيف العبء
عن مصلحة الضرائب . واستثنى المشرع من هذه القاعدة الحالة التي نص عليها
في المادة ٧١ من القانون ، وهي التي يكون فيها صاحب العمل أو الملتزم بالإيراد
أو المعاش غير مقيم في مصر أو ليس له فيها مركز أو منشآت ، إذ يقع الالتزام
بتوريد الضريبة في هذه الحالة على الممول ، وهذا الالتزام باستقطاع الضريبة

وتوريدها وإن كان يغير الالتزام بالضريبة ، ولا يجعل من صاحب العمل والمقرم بالإيراد أو بالمعش ممولا ، إلا أنه التزم مفروض عليه بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ - تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٧ الواردة فى الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بشأن أحكام عامة لكل الضرائب على أن " يسقط حق الحكومة فى المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضى خمس سنوات " . وقد وضعت هذه المادة قاعدة عامة ، مفادها أن ما يستحق للخزانة طبقاً لأحكام القانون المذكور ، يتقدم بمضى خمس سنوات . لما كان ذلك ، وكان الالتزام المفروض على رب العمل والمقرم بالإيراد أو المعاش باستقطاع مقدار ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخزانة ، هو التزم مقرر بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإن حق الحكومة قبل رب العمل فى المطالبة بما هو مستحق لها من هذه الضريبة يسقط بمضى خمس سنوات إعمالاً لحكم المادة ٩٧ سالفة الذكر .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الشركة المعامون عليها أقامت الدعوى رقم ١٥٦ سنة ١٩٥٩ مدنى الاسكندرية الابتدائية بصحيفة معلنه فى ١٩٥٨/٥/٢٨ تطلب الحكم بسقوط حق مصلحة الضرائب - الطاعنة - فى المطالبة بفرض ضريبة كسب العمل عن السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ بالتقدم وبأحقية الشركة فى استرداد مبلغ ٧٧٥ ج و ٣٣٣ م المودع منها بتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٠ بخزانة مصلحة الضرائب وبإلغاء الحجز الموقع عليها بتاريخ ١٩٥٨/٥/١٢ ، وقالت شرعاً لدعواها إن مراقبة ضرائب الشركات المساهمة طالبتها فى سنة ١٩٥٨ بمبلغ ٧٧٥ ج و ٣٣٣ م

باعتباره قيمة فروق ضريبة كسب عمل عن السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٤٩ مستحقة على المزايا العينية التي منحت لبحارة السفن التي تقوم الشركة بالوكالة عن أصحابها، وفي ١٢/٥/١٩٥٨ وقعت عليها جزاء إداريا وفاقا لمبلغ ٣١٩ ج و ٧٣٢ م يدخل فيه المبلغ المشار إليه ، فاضطرت لإيداعه بتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٨ خزانة مصلحة الضرائب ، وإذ كان حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذه الفروق قد سقط بالتقادم بمضي خمس سنوات طبقا للمادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، فقد أقامت دعواها بالطلبات سالفة البيان، وبتاريخ ١٦/٤/١٩٦١ حكمت المحكمة للشركة المطعون عليها بطلباتها ، واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغائه والحكم برفض الدعوى باستئناف رفعت أولها بتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب وقيد برقم ٤٦٥ سنة ١٧ ق، وثانيهما بتكليف بالحضور وقيد برقم ٤٧٢ سنة ١٧ ق ، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الأخير إلى الاستئناف الأول ليصدر فيهما حكم واحد ، وبتاريخ ١١/١٢/١٩٦٣ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد ، تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم أقام قضاءه تأسيسا على أن الالتزام الذي فرضه المشرع على رب العمل في المادة ٦٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بتوريد ضريبة كسب العمل إلى مصلحة الضرائب لا يخرج المبلغ المستقطع عن طبيعته، وهو أنه دين ضريبة يسقط حق الحكومة في المطالبة به بمضي خمس سنوات طبقا للمادة ٩٧ من القانون سالف الذكر ، هذا في حين أن عبء ضريبة كسب العمل يقع على المستفيد من الإيراد أو المعاش ، وإذا أُلزم المشرع رب العمل بنخص قيمة الضريبة المستحقة على الإيرادات والمعاشات وتوريدها إلى مصلحة الضرائب ، فإنه لم يجعل صاحب العمل ممولا يخضع لهذه الضريبة ، وإنما فرض عليه التراما بتحصيلها بغير الالتزام بالضريبة، فلا يخضع لأحكام التقادم التامسي الخاصة بهذا الدين ، بل يتقدم طبقا للقواعد العامة بمضي

خمس عشرة سنة ، وإذ لم تستقطع الشركة المطعون عليها ضريبة كسب العمل موضوع النزاع من عملها ، وطالبتها مصلحة الضرائب بتوريدها قبل اكتمال مدة التقادم المشار إليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوطها بالتقادم بمضي خمس سنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من الكتاب الثالث من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ — في شأن الضريبة على كسب العمل — على أن ” تربط الضريبة على مجموع ما يستولى عليه صاحب الشأن من مرتبات وماهيات ومكافآت وأجور ومعاشات وإيرادات مرتبة لمدى الحياة ، يضاف إلى ذلك ما قد يكون ممنوحا له من المزايا نقدا أو عينا “ ، وفي المادة ٦٩ منه على أن ” أصحاب العمل والملتزمون بالمعاش أو بالإيراد هم الذين عليهم توريد مقدار الضريبة للخرانة مقابل خصمه مما عليهم “ يدل على أن المشرع فرض ضريبة كسب العمل على الإيراد أو المعاش الذي يحصل عليه الممول الخاضع لها ، كما أوجب في الوقت ذاته على صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو المعاش توريد مقدار هذه الضريبة للخرانة في مقابل استقطاعه من الإيراد أو المعاش المستحق للمول الخاضع للضريبة ، وذلك بقصد إحكام الرقابة على التحصيل وتخفيف العبء عن مصلحة الضرائب ، واستثنى المشرع من هذه القاعدة الحالة التي نص عليها في المادة ٧١ من القانون ، وهي التي يكون فيها صاحب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش غير مقيم في مصر أو ليس له فيها مركز أو منشآت ، إذ يقع الالتزام بتوريد الضريبة في هذه الحالة على الممول ، وهذا الالتزام باستقطاع الضريبة وتوريدها ، وإن كان يغير الالتزام بالضريبة ولا يجعل من صاحب العمل والملتزم بالإيراد أو بالمعاش ممولا ، إلا أنه التزام مفروض عليه بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذ تنص الفقرة الأولى من المادة ٩٧ الواردة في الكتاب الرابع من القانون المذكور بشأن أحكام عامة لكل الضرائب على أن ” يسقط حق الحكومة في المطالبة بما هو مستحق لها بمقتضى هذا القانون بمضي خمس سنوات “ وكانت هذه المادة قد وضعت قاعدة عامة مفادها أن ما يستحق للخرانة طبقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتقادم بمضي خمس سنوات . لما كان ذلك ، وكان الالتزام المفروض على رب العمل

أو الملتزم بالإيراد أو المعاش ، باستقطاع مقدار ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخرافة ، هو التزم مقرر بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ما سلف البيان ، فإن حق الحكومة قبل رب العمل في المطالبة بما هو مستحق لها من هذه الضريبة يسقط بمضى خمس سنوات ، إعمالاً للحكم المادة ٩٧ مالفة الذكر ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن حق مصلحة الضرائب في مطالبة الشركة المطعون عليها بضريبة كسب العمل موضوع النزاع قد سقط بمضى خمس سنوات ، ورتب على ذلك أحقية الشركة في استرداد مبلغ الضريبة الذي دفعته بغير حق وإلغاء الجزاء الموقع وفاء له ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعى عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ومضوية المادة المقشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(٤٤)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) نقض . " أثر نقض الحكم " . دفع . استئناف . حكم . " الطعن في الحكم " .

نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .

(ب ، ج) رسوم . " رسوم قضائية " . " الرسوم أمام المحاكم الحسبية " .
 استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " . حكم . " الطعن في الحكم " .
 أحوال شخصية . " ولاية على المال " .

جواز استئناف الأحكام الصادرة في المارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية .
 شرطه - أن يكون موضوع الطلب قابلاً للطعن فيه . لا عبء بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم .

(د) استئناف . " رفع الاستئناف " . رسوم . " رسوم قضائية " . أحوال شخصية . " ولاية على المال " .

استئناف الحكم الصادر في المارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . وجوب دفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٨٧٢ من قانون المرافعات السابق .

(هـ) نقض . " أثر نقض الحكم " . رسوم . " رسوم قضائية " .
 تقادم .

نقض الحكم والإحالة . وجوب اتباع محكمة الإحالة لحكم محكمة النقض
في المادة القانونية التي فصلت فيها . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسبب
النقض . إثارة أمام النقض . غير مقبول . مثال في منازعة بشأن تقادم الرسوم
القضائية .

(و) نقض . ” السبب الواقعي ” . رسوم . ” رسوم قضائية ” .

دفاع يخالطه واقع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال
في منازعة بشأن الرسوم القضائية .

١ — يترتب على نقض الحكم الصادر لمصلحة الطاعنين ، إسقاط قوائم الرسوم
بالتقادم ، أن يعود لهم الحق في التمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز
الاستئناف وبعدم قبوله ، لأن قلم الكتاب هو الذي طعن في الحكم في المرة
الأولى ، وحكم بقبول طعنه ، فيتجدد حق الطاعنين في التمسك بتلك الدفع
أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الصادر لمصلحتهم في موضوع الدعوى ،
إذ لم يكن يجوز لهم عندما طعن قلم الكتاب في الحكم أن يرفعوا طعنا آخر فيما
قضى به هذا الحكم من رفض دفعهم المتعلقة بشكل الاستئناف لانعدام
مصلحتهم فيه .

٢ — مؤدى نص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم
القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية قبل تعديلها بالقانون رقم ٧٢
لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ، أنه فيما عدا الأحكام الواردة بالقانون رقم ١
لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية المنطبق على واقعة الدعوى — قبل
تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ — والأحكام الواردة بالتعديل الذي أدخل
بمقتضى القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٨ ، تسرى القواعد
المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال
الشخصية . وتجزئ المادة ١٨ من القانون الأخير استئناف الأحكام الصادرة
في المعارضة في قوائم الرسوم .

٣ — الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
نما يجيء بمناسبة الالتجاء إلى القضاء في طلب أو حقوق تعرض عليه ، فهو

يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ، ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ، وينبنى على ذلك وجوب التزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة في أمر تقدير الرسوم ، فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ممتنعاً إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ، ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم . وإذا كان الثابت في الدعوى أن قوائم الرسوم موضوع النزاع صادرة في مواد وصاية وحساب في قضية ولاية على المال ، مما تختص المحكمة الابتدائية بالفصل فيها ابتدائياً ، عملاً بالمادتين ١/٩٧٢ و ١/٩٧٣ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، لأن مال القاصر يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه ، فإن الحكم الصادر في المعارضة في هذه القوائم ، يكون جائزاً استئنافاً .

٤ — إذ كانت المنازعة في قوائم الرسوم — أمام المحاكم الحسبية — تنزل من قضية الولاية على المال التي استحق عنها الرسم منزلة الفرع من الأصل ، فإن استئناف حكم المعارضة الصادر فيها ، لا يرفع بالطريق الذي نصت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، بل تتبع فيه الإجراءات المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات سالف الذكر ، وإذا تقضى المادة ٨٧٧ من هذا القانون بأن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يرفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فيكون استئناف المطعون عليه للحكم الصادر في المعارضة إذ رفع بتقرير في قلم الكتاب ، قد تم بالطريق القانوني .

٥ — يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية طبقاً للمادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق ، أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها ، وإذا كان الطاعنون ينازعون في سقوط قوائم الرسوم بالتقادم ، وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذه المسألة القانونية بحكمها الصادر في الطعن الذي سبق أن أقامه قلم الكتاب ، وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا القضاء وفصل في الدعوى على هذا الأساس ، وقرر أن المواد التي حررت عنها قوائم الرسوم قد حفظت في ١٩٥٧/٦/٢٥

وأن مدة الخمس سنوات المقررة لتقادم الرسوم لم تكن قد انقضت عند تحرير هذه القوائم في يولييه سنة ١٩٦١ ، وإذ كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما أناروه بسبب النعى — من أن التقادم يسرى في الرسوم المستحقة على الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى ، أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة — فإن النعى بهذا السبب — أمام محكمة النقض — يكون غير مقبول .

٦ — إذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما أناروه بسبب النعى — من أن قلم الكتاب قدر رسوم الوصاية على أساس ما ورد بتقرير الخبير عن جرد التركة ، في حين أن المحكمة الحسبية لم تعتمد قائمة الجرد ، وأن الرسوم يجب احتسابها على أساس ضريبة الأموال والعوائد ، وأن تقرير الخبير بالغ في تقدير عناصر التركة — فليس لهم أن يثيروه لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أنه بتاريخ ٣/٧/١٩٦١ صدرت قائمة الرسوم رقم ١٥٤ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ٥٦١ ج و ٢٠٠ م رسوم وصاية ورسوم الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ في القضية رقم ١٠٧ سنة ١٩٤٩ كلى أحوال شخصية عابدين "تركة المرحوم محمد عبد الرزاق" ينفذ بها ضد الطاعنة الأولى المرفوع عنها الوصاية ، وبتاريخ ١٨/٧/١٩٦١ صدرت قائمة الرسوم رقم ١٥٣ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ٥٣٣ ج و ٣٣٠ م رسوم وصاية ورسوم الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٣ ينفذ بها ضد الطاعنة الثانية المرفوع عنها الوصاية ، وقائمة الرسوم رقم ١٥٢ سنة ١٩٦١ بتقدير مبلغ ١٢٣٧ ج و ١٢٠ م رسوم وصاية ورسوم

الحساب من سنة ١٩٤٩ إلى سنة ١٩٥٥ ينفذ بها ضد الطاعن الثالث المرفوع عنه الوصاية ، وعارض كل منهم في القائمة الخاصة به ودفعوا بسقوط حق قلم الكتاب في المطالبة طبقا للمادة ٣٧٧ من القانون المدني ، وبتاريخ ١٩٦١/١٢/١٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بإلغاء هذه القوائم لسقوطها بالتقادم . استأنف قلم الكتاب - المطعون عليه - هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً بإلغاء والقضاء بتأييد قوائم الرسوم ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١ سنة ٧٩ ق "ولاية على المال" ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن قلم الكتاب في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٤٦ سنة ٣٣ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢ نقضت محكمة النقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيلها حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٨/١/٢٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قوائم الرسوم الثلاث المعارض فيها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف وقبل نقض الحكم بدفع ثلاثة (أولها) أن الاستئناف غير جائز لصدور الحكم المستأنف في مادة القضاء فيها انتهاء وفقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية ، إذ أجازت المعارضة في مقدار الرسوم الصادر بها الأمر ولم تنص على جواز استئناف الحكم الصادر في المعارضة . (وثانيها) أن الاستئناف غير مقبول لرفعه بتقرير في قلم الكتاب خلافاً للطريق القانوني المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق . (وثالثها) أن الاستئناف غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة إذ قرر به كبير كتاب المحكمة في حين أن إدارة قضايا الحكومة هي التي تنوب عن الحكومة والمصالح العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا ، غير أن المحكمة قضت برفض هذه الدفوع وهو ما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه وإن كان يترتب على نقض الحكم الصادر لمصلحة الطاعنين إسقاط قوائم الرسوم بالنقد أن يعود لهم الحق في التمسك أمام محكمة الموضوع بالدفع بعدم جواز الاستئناف وبعدم قبوله ، لأن قلم الكتاب هو الذي طعن في الحكم في المرة الأولى وحكم بقبول طعنه ، فيتجدد حق الطاعنين في التمسك بتلك الدفع أمام محكمة الاحالة بمجرد نقض الحكم الصادر لمصلحتهم في موضوع الدعوى ، إذ لم يكن يجوز لهم عند ما طعن قلم الكتاب في الحكم أن يرفعوا طعنا آخر فيما قضى به هذا الحكم من رفض دفعاتهم المتعلقة بشكل الاستئناف لإنعدام مصلحتهم فيه ، لأن كان ذلك إلا أن النعي على الحكم فيما قضى به من رفض الدفع المشار إليها مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٤٩ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية قبل تعديلها بالقانونين رقمي ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٥٨ تنص على أنه "تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في قانوني الرسوم بالمجالس الحسبية والمحاكم الشرعية دون نظر للجهة القضائية التي تختص بها وتتبع أحكام هذا القانون فيما لم يرد بشأنه حكم في ذينك القانونين" وكانت هذه المادة بعد التعديل تنص على أنه "تجرى على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية الأحكام المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ والأحكام الآتية وتتبع فيما عدا الأحكام المتقدم ذكرها القواعد المقررة في هذا القانون" وكان مؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الأحكام الواردة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ بشأن الرسوم أمام المحاكم الحسبية المنطبق على واقعة الدعوى — قبل تعديله بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٤ — والأحكام الواردة بالتعديل الذي أدخل بمقتضى القانونين رقمي ٧٢ لسنة ١٩٥٢ ، ٤٩ لسنة ١٩٥٨ تسرى القواعد المقررة في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ على الرسوم المستحقة على مسائل الأحوال الشخصية ، ولما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تجيز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قوائم الرسوم ، وكان الرسم الذي يستأديه قلم الكتاب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما يجيء بمناسبة الإلتجاء إلى القضاء في طالب أو خصومة تعرض عليه فهو يتولد عن هذا الطلب أو تلك الخصومة ومن ثم فإنه ينزل منها منزلة الفرع من أصله ، وينبغي على ذلك وجوب التزام ما تقتضيه هذه التبعية عند الطعن في الحكم الصادر في المنازعة

في أمر تقدير الرسوم فلا يكون الطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ممتنعاً ، إلا حيث يكون موضوع الطلب أو الدعوى غير قابل لهذا الطريق من طرق الطعن ، ولا عبرة في هذا الخصوص بقيمة المبلغ الوارد في أمر تقدير الرسوم ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن قوائم الرسوم موضوع النزاع صادرة في مواد وصاية وحساب في قضية ولاية على المال مما تختص المحكمة الابتدائية بالفصل فيها ابتدائياً عملاً بالمادتين ١/٩٧٢ و ١/٩٧٣ من الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية المضافة إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، لأن مال القاصر يتجاوز ثلاثة آلاف جنيه فيكون الحكم الصادر في المعارضة في هذه القوائم جائزاً استئنافه ، ولما كانت المنازعة في هذه القوائم تنزل من قضية الولاية على المال التي استحق عنها الرسم منزلة الفرع من الأصل على ما سلف البيان ، فإن استئناف حكم المعارضة الصادر فيها لا يرفع بالطريق الذي نصت عليه المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بل تتبع فيه الإجراءات المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات سالف الذكر ، وإذا تقضى المادة ٨٧٧ من هذا القانون بأن استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يرفع بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ، فيكون استئناف المطعون عليه للحكم الصادر في المعارضة إذا رفع بتقرير في قلم الكتاب قد تم بالطريق القانوني ، ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن كبير كتاب المحكمة هو الذي قرر بالاستئناف مما يكون معه النعي في هذا الخصوص أياً كان وجه الرأي فيه عارياً عن الدليل . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني ، أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه بعدم سقوط قوائم الرسوم موضوع النزاع بالتقادم تأسيساً على أن هذه القوائم حفظت في ١٩٥٧/٦/٢٥ وأن مدة الخمس سنوات المقررة لتقادمها لم تمض حتى تاريخ تحريرها في يوليو سنة ١٩٦١ ، في حين أن المادة ٣٧٧ من القانون المدني تقضي بأن التقادم يسرى في الرسوم المستحقة على الأوراق القضائية من تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى التي حوت في شأنها هذه الأوراق أو من تاريخ تحريرها إذا لم تحصل مرافعة ، وبذلك يكون رسم

الوصاية قد سقط بالتقادم في ١٩٥٤/١٠/٢٩ قبل تحرير قوائم الرسوم بمضى خمس سنوات على صدور الحكم بفرض الوصاية على الطاعنين في ١٩٤٩/١٠/٣٠ وهو تاريخ انتهاء المرافعة في الدعوى أو يكون الرسم قد سقط على الأقل بالنسبة للطاعتين الأولى والثانية بمضى خمس سنوات على بلوغهما سن الرشد في ١٩٥٢/١١/٢٥ و ١٩٥٢/١٠/٧ على التوالي ، كما تكون رسوم الحسابات المقدمة بالنسبة لهما عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢ بالنسبة للطاعن الثالث عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٥ قد سقطت أيضا بمضى خمس سنوات على تاريخ تقديم هذه الحسابات لأنه لم تحصل مرافعة بشأنها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان يتحتم على المحكمة التي أحيلت إليها القضية طبقا للمادة ٤٤٤ من قانون المرافعات السابق أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها ، وكان الطاعنون ينازعون بهذا السبب في سقوط قوائم الرسوم بالتقادم ، وكانت محكمة النقض قد فصلت في هذه المسألة القانونية بحكمها الصادر في ١٩٦٦/٣/٢ في الطعن الذي سبق أن أقامه قلم الكتاب عن حكم محكمة الإستئناف الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٣ في الدعوى الحالية ، وقررت محكمة النقض في هذا الخصوص ما يلي " وإذ كان الثابت من الأوراق أن مواد الوصاية والحساب التي حررت عنها قوائم الرسوم المعارض فيها حفظت في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ وتحورت القوائم في ١٨٠٢ يوليو سنة ١٩٦١ ولم تمض عليها بذلك خمس سنوات وهي المدة المقررة لتقادمها ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن مدة التقادم المسقط لها هي ثلاث سنوات ورتب على ذلك إلغائها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه " ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا القضاء وفصل في الدعوى على هذا الأساس وقرر أن المواد التي حررت عنها قوائم الرسوم قد حفظت في ١٦٥٧/٦/٢٥ وأن مدة الخمس سنوات المقررة لتقادم الرسوم لم تكن قد انقضت عند تحرير هذه القوائم في يوليو سنة ١٩٦١ ، وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بما أثاروه بسبب النعى ، لما كان ذلك فإن النعى بهذا السبب يكون غير مقبول .

وحيث إن الطاعنين يتعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ويقولون في بيان ذلك إن قلم الكتاب قدر رسوم الوصاية على أساس ما ورد في تقرير مكتب خبراء وزارة العدل عن جرد تركة مورث الطاعنين ، في حين أن المحكمة الحسبية لم تعتمد قائمة الجرد حتى يجوز أن تسوى الرسوم على مقتضاها ، وقد جرى العمل على احتساب الضرائب والرسوم الخاصة بالأطيان والعقارات على أساس ضريبة الأموال والعوائد ، هذا إلى أن التقرير المشار إليه بالغ في تقدير عناصر التركة إذا ما قورن بالتقرير الذي قدمه مكتب الخبراء بمناسبة إجراء القسمة بين الطاعنين .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول ، ذلك أن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بهذا الدفاع . فليس لهم أن يشيروا لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة أول مارس سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : جوده أحمد قيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٤٥)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ القضائية " أحوال شخصية " :

(١) وقف . " الرجوع في الوقف " .

عدم أحقية الواقف في الرجوع عما وقفه قبل العمل بقانون الوقف ٤٨
لسنة ١٩٤٦ ، وجعل الاستحقاق لغيره . شرطه . أن يحرم الواقف نفسه
وذرته من هذا الاستحقاق وكذا من الشروط العشرة .

(ب) وقف . " الاستحقاق الواجب " . دعوى . " رفع الدعوى " .

الاستحقاق الواجب في الوقف يكون لورثة الواقف الموجودين عند وفاته
المشار إليهم بالمادة ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . المحروم بغير حق من ذرية
الورثة . تمكنه من رفع دعواه . وقته . كيفية احتساب مدة السنتين المحددة
لرفع الدعوى .

(ج) تقض . " السبب الواقعي " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تقدير الدليل " . خبرة .

افتتاح المحكمة بكتابة الأبحاث وسلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره .
الجدل في ذلك أمام محكمة التقض . موضوعي . غير جائز .

١ — يشترط فيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون ٤٨
لسنة ١٩٤٦ — بشأن الوقف — حتى لا يكون للواقف حق الرجوع فيما وقفه قبل
العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره ، أن يحرم الواقف نفسه وذرته
أيضا من هذا الاستحقاق ، وأن يحرم نفسه وذرته أيضا من الشروط العشرة

بالنسبة لهذا الاستحقاق بحيث إذا تخلف أحد هذه الأمور ، كان للواقف الرجوع في وقفه . وإذا كان الثابت من كتاب الوقف على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه عدم اجتماع الأمور سالفة الذكر ، لأن الواقف لم يحرم نفسه ولا ذريته من الاستحقاق ، بل أنشأ الوقف على نفسه ثم من بعده على بعض أولاد ابنه ، وهو ما يجزله الرجوع في هذا الوقف ، وإذا قضى الحكم للطعون عليهم الثلاثة الأول — أولاد ابنه — الآخرين بالاستحقاق الواجب لهم في الوقف تطبيقاً لأحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٣٠ من القانون المذكور ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٢ — مؤدى نص المادتين ١/٢٤ و ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ — بشأن الوقف — أن الاستحقاق الواجب في الوقف يكون لورثة الواقف الموجودين عند وفاته ، من والديه وزوجته أو أزواجه وذريته ، ثم لذرية هؤلاء الورثة بشرط أن يبقى الاستحقاق واجباً لأصل كل ذرية إلى موته ، ولا يثبت استحقاق ذرية كل وارث لما هو مستحق له إلا من بعده أي بعد وفاته . ولهذا فالمحروم بغير حق من ذرية الورثة لا يكون متمكناً من الدعوى إلا في الوقت الذي يثبت له فيه الاستحقاق ، وهو وقت وفاة أصله المستحق إن كان هذا المحروم موجوداً إذ ذاك أو وقت وجوده بعد موته إن لم يكن موجوداً حين موت أصله ، أو الوقت الذي يسقط فيه حق أصله إن كان محروماً بغير حق لرضاء الصريح أو الضمني ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على أن مدة السنتين المحددة لرفع الدعوى بالنسبة للطعون عليها الثالثة — المحرومة من الاستحقاق — لا تحتسب من وقت وفاة الواقف ، بل من وقت تمكنها من الدعوى ، وهو الوقت الذي ثبت لها فيه الاستحقاق بوفاة والدها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٣ — إنا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد التقرير الذي انتهى إليه الخبير — بشأن قيمة أعيان التركة — بعد أن اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه ، وقرر الحكم إنه لا يعول على تقدير مصلحة الضرائب — لهذه الأعيان — لأنه جزافي ، فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعي يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — ومماثر أوراق الطعن — تتحصل فى أن السيدة عزيزة مصطفى أبو حياجة بصفتها وصية على ولديها القاصرين ممدوح وخيرى كامل الرزاز — المطعون عليهما الأول والثانى — أقامت الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٢ تصرفات المنصورة الشرعية ضد الطاعن والمطعون عليهما الرابع والخامس طالبة الحكم باستحقاقها حصة قدرها $\frac{12}{100}$ من وقف المرحوم السيد على حسن الرزاز مع تسليمها ريع تلك الحصة عن سنة ١٩٥١ وقدرها ٨٠٠ ج مناصفة بين الولدين ، كما أقامت ضدهم بصفتها وصية على إبنتها القاصر معدية — المطعون عليها الثالثة — الدعوى رقم ١٦ سنة ١٩٥٢ تصرفات المنصورة الشرعية تطلب الحكم باستحقاقها حصة قدرها $\frac{12}{100}$ من الوقف المذكور مع تسليمها حقها فى ريع تلك الحصة وقدره ٩٠ ج من تاريخ وفاة الواقف ، وقالت شرعا للدعويين إنه بتاريخ ١٩٤٠/٨/٢٠ وقف المرحوم السيد على حسن الرزاز أطيانا مساحتها ٨٦ ف و ٦ ط و ٢٢ س مينة بكتاب الوقف على نفسه مدة حياته ، ثم من بعده تكون وقفا على سعد ومجد وعلى أولاد ابنه كامل السيد الرزاز — الطاعن والمطعون عليهما الرابع والخامس — مدة حياتهم للأول حصة قدرها ٣٢ ف و ٦ ط و ٢٢ س ، وللتانى حصة قدرها ٢٨ ف وللتالث حصة قدرها ٢٦ ف شيوا فى الأطيان سالفة الذكر ، ثم من بعد وفاة كل منهم يكون نصيبه لأولاده الذكور دون الإناث بالتساوى بينهم ، ثم لأولاد أولاده الذكور فقط ، ثم لأولاد أولاد أولاده على النص والترتيب المشروحين ، فإذا انقرضت ذريتهم يكون ذلك وقفا على جهات برعينا ، وجعل النظر على الوقف من تاريخ إنشائه لولده كامل السيد الرزاز مدة حياته ، ثم من بعده يكون كل مستحق ناظرا على حصته ، ولم يشترط الواقف لنفسه أو لغيره الشروط العشرة ، وبتاريخ ١٩٥٠/٢/١٨ توفى الواقف وانحصر ميراثه شرعا فى أولاده

كامل وحافطة وفاطمة وبسيسة ، ثم بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٠ توفي كامل السيد الرزاز وانحصر ميراثه شرعا في زوجته السيدة عزيزة مصطفى أبو حياجة وفي أولاده منها سعدية وممدوح وخيري - المطعون عليهم الثلاثة الأول - بوصاية والدتهم وفي أولاده من زوجته المتوفاة نجية مصطفى أبو حياجة وهم سعد ومجد وعلى الموقوف عليهم وعزيزة وعليه ومخا ورضا ، وإذ توجب المادة ٢٤ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أن يكون للوارثين من ذرية الوقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث ، وأن ينتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده فقد أقامت الدعوى للحكم لها بطلباتها . قررت المحكمة ضم الدعوى للارتباط ، وبتاريخ ١٢/٤/١٩٥٥ حكمت المحكمة بنسب مكتب خبراء المنصورة لتقدير أعيان تركة المرحوم السيد حسن الرزاز وفقا وملكا وقت وفاته ، وبيان ما إذا كان الوقف يخرج من ثلث التركة يوم وفاته أو يزيد ، مع بيان مقدار هذه الزيادة ومقدار ما يستحقه المطعون عليهم الثلاثة الأول فيها منسوبا إلى جميع الوقف بالنقود والأشياء ، وأثناء سير الدعوى بلغ القاصران ممدوح وسعدية سن الرشد . وبتاريخ ٣/١١/١٩٥٥ حكمت محكمة المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة دمياط الابتدائية للأحوال الشخصية حيث قيدت بجدولها برقم ١ سنة ١٩٦٠ . دفع الطاعن بسقوط حق المطعون عليها الثالثة في دعواها طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لأنها رفعت بعد أكثر من سنتين شمستين من تاريخ موت الواقف ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٧ برفض الدفع واستحقاق المطعون عليهم الثلاثة الأول لحصة قدرها ١/٤ قيراط من ٢٤ قيراطا من التركة أي ٢ ط و ١/٤ م من ٢٤ ط ومبلغ ٢١٤١ ج و ٣٤٠ م ونسبت مكتب الخبراء بدمياط لمعاينة أعيان الوقف المحكوم بها للمطعون عليهم الثلاثة الأول وتقدير ريعها مع بيان المسئول عنه . استأنف الطاعن والمطعون عليه الخامس هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨ سنة ١٩٦٧ المنصورة للأحوال الشخصية طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وأثناء سير الاستئناف بلغ خيري سن الرشد ، وبتاريخ ٥/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن

العاين في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظاره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه باستحقاق المطعون عليهم الثلاثة الأول تأسيسا على أن الواقف كان له حق الرجوع في الوقف فلا يجوز له حرمان أحد الوارثين من ذريته من الاستحقاق تطبيقا للمادة ٢٤ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، في حين أن الوقف أنشئ قبل صدور القانون المذكور ، وأن الواقف جعل الاستحقاق في الوقف لنفسه مدة حياته ومن بعده لأولاد إبنته الموقوف عليهم دون أولاده ، كإحرم نفسه وغيره من الشروط العشرة ، مما مؤداه أن الواقف لم يكن له حق الرجوع في الوقف أو التغيير فيه إعمالا لنص المادة ١١ / ٢ من القانون سالف الذكر فيخرج الوقف بذلك عن نطاق تطبيق المادة ٢٤ من هذا القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه ، وأحال إلى أسبابه أنه أورد في هذا الخصوص قوله " .. إن المادة ٢٣ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ نصت على أنه (يجوز للـك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر . وتكون العبرة بقيمة ثلث مال الواقف عند موته ، ويدخل في تقدير ماله الأوقاف التي صدرت منه قبل العمل بهذا القانون وبعده إلا إذا كانت أوقافا ليس له حق الرجوع فيها . ومع مراعاة أحكام المادة ٢٤ يجوز له أن يقف كل ماله على من يكون موجودا وقت موته من ذريته وزوجه أو أزواجه ووالديه . وإذا لم يوجد عند موته أحد من الميين في المادة ٢٤ جاز وقفه لكل ماله على من يشاء) . كما نصت المادة ٢٤ من القانون سالف الذكر ، على أنه (مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقا لأحكام الميراث وأن ينتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقا لأحكام هذا القانون ..) كما أن المادة ٢٥ من القانون لم تجز حرمان أحد من كل أو بعض الاستحقاق الواجب له وفقا لأحكام المادة ٢٤

ولا اشتراط ما يقتضى ذلك ، إلا طبقا لنصوص المواد ٢٦ وما بعدها ، كما نصت المادة ٥٦ من القانون المذكور على تطبيق أحكامه على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به عدا أحكام الفقرات الثلاث الأولى من المادة ٥ والمادة ٨ والشرط الخاص بتنفيذ التغيير في المادة ١١ وبتنفيذ الشروط العشرة في المادة ١٢ وأحكام المادتين ١٦ ، ١٧ كما نصت المادة ٣/٥٧ على أنه (لا تطبق أحكام المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ على الأوقاف الصادرة قبل العمل بهذا القانون التي مات واقفوها أو كانوا أحياء وليس لهم حق الرجوع فيها) كما نصت المادة ٢/١١ من القانون المذكور على أن الواقف لا يجوز له أن يرجع أو يغير في وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره إذا كان قد حرم نفسه وذريته من هذا الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له أو ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف وأنه يبين من الاطلاع على حجة الوقف أنه صدر بتاريخ ١٩٤٠/٨/٢٠ أى قبل العمل بقانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وأن الواقف أنشأ وقفه على نفسه من تاريخ إنشائه مدة حياته ينتفع به وبما يشاء منه بجميع انتفاعات الوقف الشرعية ، أى أنه لم يحرم نفسه منه كما لم يحرم ذريته منه ، ولم يثبت أنه أعطاه بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبله ... ومن ثم فلا يوجد ما كان يمنع قانونا الواقف من الرجوع في وقفه حتى وإن كان قد حرم نفسه وذريته من الشروط العشرة بالنسبة له ، ومن ثم فإن النعى بعدم انطباق المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ على الوقف موضوع التداعى لا محل له . لما كان ذلك وكان يشترط فيما نصت عليه الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ حتى لا يكون للواقف حق الرجوع فيما وقفه قبل العمل بهذا القانون وجعل استحقاقه لغيره ، أن يحرم الواقف نفسه وذريته أيضا من هذا الاستحقاق ، وأن يحرم نفسه وذريته أيضا من الشروط العشرة بالنسبة لهذا الاستحقاق ، بحيث إذا تخلف أحد هذه الأمور كان للواقف الرجوع في وقفه ، وإذا كان الثابت من كتاب الوقف المؤرخ ١٩٤٠/٨/٢٠ على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه عدم اجتماع الأمور سالفة الذكر ، لأن الواقف لم يحرم نفسه ولا ذريته من الاستحقاق بل أنشأ الوقف على نفسه ثم من بعده على بعض أولاد ابنه كامل ، وهو ما يجيز له الرجوع في هذا الوقف ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه للطعون عليهم الثلاثة

الأول بالاستحقاق الواجب لهم في الوقف تطبيقاً لأحكام المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٧ من القانون المذكور، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخضاً في تطبيق القانون ، ويقول الداعن بياناً لذلك إنه دفع بسقوط حق المطعون عليها الثالثة في الاستحقاق طبقاً لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ لأنها رفعت دعواها بعد مضي أكثر من سنتين شمسيين من تاريخ وفاة الواقف مع ثبوت التمكن وعدم العذر من رفعها ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع استناداً إلى أن مدة السنتين لا تحتسب من تاريخ وفاة الواقف ، بل من تاريخ وفاة والدها باعتبار أن الاستحقاق لا يثبت لها إلا من هذا التاريخ ، وفي ذلك مخالفة لصريح النص ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على أنه " مع مراعاة أحكام المادة ٢٩ ، يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه أو أزواجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقاً لأحكام الميراث وأن ينتقل استحقاق كل منهم إلى ذريته من بعده وفقاً لأحكام هذا القانون " والنص في المادة ٣٠ من هذا القانون على أنه " إذا حرم الواقف أحداً ممن لهم حق واجب في الوقف بمقتضى أحكام هذا القانون من كل أو من بعض ما يجب أن يكون له في الوقف أعطى كل واحد من هؤلاء حصته الواجبة ووزع الباقي على من عدا المحروم من الموقوف عليهم بنسبة ما زاد في حصة كل منهم إن كانوا من ذوى الحصص الواجبة ، وبنسبة ما وقف عليهم إن كانوا من غيرهم . ولا يتغير شيء من الاستحقاق إذا لم يرفع المحروم الدعوى بحقه مع التمكن وعدم العذر الشرعي خلال سنتين شمسيين من تاريخ موت الواقف أو رضى كتابة بالوقف بعد وفاة الواقف . وينفذ رضاه بترك بعض حقه ولا يمس ذلك ما بقي منه " . يدل على أن الاستحقاق الواجب في الوقف يكون لورثة الواقف الموجودين عند وفاته من والديه وزوجه أو أزواجه وذريته ثم لذرية هؤلاء

الورثة بشرط أن يبقى الاستحقاق واجبا لأصل كل ذرية إلى موته ، ولا يثبت استحقاق ذرية كل وارث لما هو مستحق له إلا من بعده أى بعد وفاته ، ولهذا فالمحروم بغير حق من ذرية التورثة لا يكون متمكنا من الدعوى إلا في الوقت الذي يثبت له فيه الاستحقاق ، وهو وقت وفاة أصله المستحق إن كان هذا المحروم موجودا إذ ذاك ، أو وقت وجوده بعد موته إن لم يكن موجودا حين موت أصله أو الوقت الذي يستط فيه حق أصله إن كان محروما بغير حق لرضاه الصريح أو الضمني ، وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه على أن مدة السنتين المحددة لرفع الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثالثة لا تحتسب من وقت وفاة الواقف بل من وقت تمكينا من الدعوى ، وهو الوقت الذي ثبت لما فيه الاستحقاق بوفاة والدها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور ، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بصحة وقف الأقطان موضوع الدعوى لأن قيمتها لا تزيد على ثلث مال الواقف عند وفاته في سنة ١٩٥٠ وطلب عدم التعويل على تقدير الخبير لأنه كان مبالغاً فيه إذ قدر قيمة هذه الأقطان بواقع ٤٥٠ ج للفدان ، وهو يجاوز سبعة أضعاف قيمتها في حجة الوقف ، يدل على ذلك أن مصلحة الضرائب قدرت تركة الواقف بواقع ٢٠٠ ج للفدان هذا إلى أن الخبير بنحس في نفس الوقت قيمة باقى أعيان التركة ، إذ قدر ثلاثة منازل في سنة ١٩٥٠ بثمن أقل من الثمن الذي بيعت به في نفس السنة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا اندفاع مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتمد التقدير الذي انتهى إليه الخبير بعد أن اقتنعت المحكمة بكفاية الأبحاث التي أجراها وبنسالة الأسس التي بنى عليها رأيه ، وقرر الحكم أنه لا يعول على تقدير مصلحة الضرائب لأنه جزافي . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بسبب النعى يكون جدلاً موضوعياً في كفاية الدليل الذي اقتنعت به محكمة الموضوع مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يبين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد زكريا ،
وعلى صلاح الدين .

(٤٦)

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ القضائية :

تأمين . ” التأمين على الحياة ” . ” تعديل شروط عقد التأمين ” . حكم .
” عيوب التدليل ” . ” ما يعد قصورا ” . نظام عام .

قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة التأمين الأصلية . وجوب إعمال الشروط
المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر باعتبارها معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية ما لم تكن قائمة
على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق الحكم شروط الوثيقة الأصلية على ذلك الخطر دون
بحث الشروط المعدلة . خطأ وقصور .

قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة التأمين الأصلية وإن كان
يعتبر بمثابة إتفاق إضافي يلحق بها وتسرى عليه أحكامها ، إلا أنه لا يتأدى
من ذلك إهدار الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر ، وإنما يتعين
إعمال مقتضاها إذا لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام باعتبارها
نسخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية من شروط . وإذا كان الثابت
من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس إدارة صندوق التأمين الخاص
بالقوات المسلحة — وهو المؤمن — أصدر قبل وفاة المؤمن له قرارا بتعويض
أسر الشهداء من أعضاء الصندوق بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٦
فقرة ج من نظامه الداخلي ، وكان الحكم المطعون فيه قد أجرى على الوفاة في المعارك
الحربية حكم الأخطار المؤمن منها في وثيقتي التأمين الأصلي الذي لا يشملها
وجاوز النطاق المحدد للمسئولية عنها في قرار مجلس إدارة الصندوق ، وأغفل
بحث الشروط المنصوص عليها في نظامه ، والصادر بها قرار المجلس المعدل لشروط
الوثيقتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابه قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن محمد بهاء الدين الحسامى أقام الدعوى رقم ٢٥٣٥ سنة ١٩٦٢ مسدنى كلى القاهرة ضد صندوق التأمين الخاص بضباط القوات المسلحة طالبا الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٢٥٥٥ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة، وقال بيانا للدعوى إن شقيقه الرائد طيب محمد هشام الحسامى اشترك فى الصندوق الخاص بضباط القوات المسلحة بموجب وثيقتى تأمين الأولى قيمتها ١٥٥٥ ج والثانية قيمتها ١٠٠٠ ج، وكان ضمن الركاب فى طائرة فقدت بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٦ واعتبر فى حكم الموتى لمرور أربعة أعوام على فقدته، ولما كان المدعى هو المستفيد من هاتين الوثيقتين وامتنع الصندوق عن سداد قيمة التأمين بحجة أن الوفاة كانت نتيجة أعمال حربية رغم أن الحرب لم تكن قائمة وقت فقد الطائرة، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفع الصندوق بأن المؤمن له فقد أثناء العدوان الثلاثى وأن البند السادس من الوثيقة يقضى بأن التأمين لا يغطى أخطار الوفاة أو العجز الكلى المترتب على العمليات الحربية ويقتصر حق المستفيد فى هذه الحالة على استرداد أقساط التأمين المدفوعة وفائض الأرباح الموزعة وقدره ٧٦ ج و ٢٩٥ م وطلب رفض الدعوى فيما زاد على هذا المبلغ . وبتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٣ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الصندوق المدعى عليه بكافة طرق الإثبات القانونية أن المؤمن له توفى أثناء المعارك الحربية ولينفى المدعى ذلك ، وقرر المدعى عليه أنه لا يتمسك بتنفيذ هذا الحكم وليس لديه شهود وقدم شهادة من القوات الجوية تفيد أن المؤمن له فقد ضمن ركاب طائرة حربية واحتسب المعاش لوالديه باعتباره مستشهدا فى حرب وصرف على هذا الاعتبار مبلغ التأمين والتعويض الإضافى ومكافأة الإستهاد .

وبتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ألفين وخمسة وخمسين جنيهاً مصرياً والفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد بواقع ٤٪ سنوياً والمصاريف المناسبة و ٥٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه ورفض الدعوى فيما زاد على مبلغ ٧٦ ج و ٢٩٥ م ، وقيد الاستئناف برقم ٢٢٩ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف بصفته المعروفة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصدر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعاً ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى للطعون عليه بالمبلغ المتفق عليه في وثيقة التأمين مستنداً في ذلك إلى أن قرار مجلس إدارة الصندوق الصادر في ١٩٥٥/٩/٣ قبل وفاة المؤمن قد عدل نص الفقرة (د) من المادة السادسة من هذه الوثيقة فأصبحت من تاريخ صدوره تغطي حالة الوفاة الناشئة عن العمليات الحربية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور في التسبيب ، ذلك أن قرار مجلس إدارة الصندوق وإن أجاز منح تعويض لورثة الأعضاء الذين يموتون في المعارك الحربية من فائض أموال الصندوق في حدود مبلغ ١٨٠٠ ج إلا أنه دلى ذلك على توافر الشروط المقررة في المادة ٢٦ منه ، وقد اعتبر الحكم هذا القرار بمثابة تعديل لأحكام وثيقة التأمين ومع ذلك فقد قضى للطعون عليه بمبالغ التأمين بالكامل ودون التحقق من توافر الشروط التي أوردها نص المادة ٢٦ من القرار المشار إليه .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمناً منه في وثيقة التأمين الأصلية وإن كان يعتبر بمثابة إتفاق إضافي يلحق بها وتسرى عليه أحكامها ، إلا أنه لا ينأدى من ذلك إهدار الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر ، وإنما يتعين إعمال مقتضاها إذا لم تكن قائمة على التعسف

أو مخالفة للنظام العام باعتبارها ناسخة أو معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية من شروط ، وإذ كانت الثابت من الرجوع إلى وثيقتي التأمين أن بندهما السادس أورد الأخطار الخارجة عن نطاق التأمين ، ومن بين هذه الأخطار العمليات الحربية وما يترتب عليها سواء أعلنت الحرب أم لم تعلن ، وكان يبين من الرجوع إلى النظام الداخلي لصندوق التأمين الخاص بالقوات المسلحة وهو المؤمن في هاتين الوثيقتين ، أنه بعد أن أورد الأخطار الخارجة عن التأمين بنص المادة ٢٢ على النحو المبين بالبند السادس المشار إليه ، نص في المادة ٢٦ على أنه "يجوز لمجلس الإدارة عند توافر قئض من الأعضاء بموافقة خبير رياضيات التأمين وبقرار من الجمعيات العمومية أن يحتجز جزءا من هذا القئض لسداد بعض المدفوعات الخاضعة في الظروف التالية (أ) ... (ب) ... (ج) دفع مبالغ إلى ورثة الأعضاء الذين يمرتون في المعارك الحربية أو للأعضاء أنفسهم الذين يفصلون من الخدمة لإصابتهم بعجز كلي في هذه المعارك ، ويتوقف تحديد هذه المبالغ على قرارات مجلس الإدارة طبقا للمبالغ التي تكون مخصصة لهذا الغرض وعلى نتيجة دراسة الحالة الإجتماعية والمالية لكل من تقرر إقامته" ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مجلس إدارة الصندوق أصدر بمجلسه ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قبل وفاة المؤمن له قرارا بتعويض أسر الشهداء من أعضاء الصندوق بعد امتفاء الشروط المنصوص عليها بالمادة ٢٦ فقرة (ج) وأن المجلس استعرض الميزانية وأصدر بمجلسه ١١/٩/١٩٥٦ قرارا بالموافقة على اعتماد بمبلغ ١٨٠٠ ج لتعويضهم ، فإن الصندوق لا يكون مسئولاً عن تأمين الوفاة الناشئة عن المعارك الحربية إلا في هذا النطاق المحدد بقرار المجلس وبالشروط المنصوص عليها في المادة ٢٦ من نظامه الداخلي ، إذ كان ذلك وكانت الحكم المطعون فيه قد أجرى على الوفاة في المعارك الحربية حكم الأخطار المؤمن منها في وثيقتي التأمين الأصلي الذي لا يشملها ، وجاوز النطاق المحدد للمسئولية عنها في قرار مجلس إدارة الصندوق وأغفل بحث الشروط المنصوص عليها في نظامه ، والصادر بها قرار المجلس المعدل لشروط الوثيقتين ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين ، عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعبدى مصطفى بغدادى ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(٤٧)

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أقوال الشهود .
فى رفض طلب التحقيق ” . إثبات . ” طرق الإثبات . الإثبات بشهادة
الشهود . تقدير أقوال الشهود ” . بيع . ” أركان عقد البيع . عقد ” أركان
العقد ” . صورية .

لمحكمة الموضوع رفض طلب التحقيق متى رأت أنها ليست فى حاجة إليه ،
بعد أن انتهت إلى رأى فى النزاع أخذا بأقوال الشهود . التى يدخل فى سلطتها تقدير
أقوالهم . مثال .

(ب) ملكية . ” أسباب كسب الملكية . العقد ” . الوصية . القرينة المنصوص عليها
فى المادة ٩١٧ مدنى .

قيام القرينة المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى إذا كان المتصرف لأحد
ورثته قد احتفظ لنفسه بحيازة العين المتصرف فيها ، وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته
لحساب نفسه ، استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

(ج) حكم . ” تسبيب الحكم . عيوب التدليل . القصور ، ما لا يعد كذلك .
الفساد فى الاستدلال . ما لا يعد كذلك ” .

فى الحكم بأسباب سائفة احتفاظ المورث بحيازة العين المتصرف فيها ، وأن قيامه
بتحصيل أجزائها بعد التصرف إنما كان لحساب أولاده القصر المتصرف إليهم ،
وبصفته وليا طبيعيا ، لا لحساب نفسه لعدم استناده إلى مركز قانونى يمنحه حق

الانتفاع بتلك العين . اعتبار التصرف منجزا استنادا إلى أسباب سائلة تكفى لحل قضائه . لا قصور ولا فساد في الاستدلال .

(د) إرث . مواريث . نظام عام .

التداعيل المنوع على أحكام الإرث لتعلقه بالنظام العام . ماهيته .

(هـ) إرث . تركة .

قيام التوريث على ما يخلفه المورث وقت وفاته . لا بحق للورثة فيما يكون قد نرج من ماله حال حياته .

(و) بطلان . "البطلان في التصرفات" . بيع . "البيع المنجز" . وصية . إرث . مرض الموت .

حسب الحكم لرد على طلب بطلان انعقد لمخالفته لقواعد الإرث أنه انتهى إلى أنه لم يقصد به الإيحاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن .

١ — لمحكمة الموضوع أن ترفض طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه ، فإذا كانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أن العقد محل النزاع هو عقد بيع حقيقى استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن ، أخذنا بأقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، وهو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود ، فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات صورية الثمن ، لما تبينته من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها ، وهو حقها الذي لا معقب عليها فيه .

٢ — لا تقوم القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بمجازته للعين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقي أسباب سائغة احتفاظ المورث بمجازته للعين المنصرف فيها — واعتبر قيامه بتحصيل أجزائها بعد التصرف فيها إنما كان لحساب أولاده القصر — المتصرف إليهم — بصفته وليا طبيعيا عليهم ، ولم يكن لحساب نفسه لعدم استناده في ذلك إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بتلك العين ، فإن الحكم المطعون فيه ، وقد قضى باعتبار البيع منجزا مستوفيا أركانه القانونية ومنها الثمن ، وأنه صدر من المورث في حال صحته ، ولا يقصد به الوصية ، مستندا في ذلك إلى أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه ولا فساد فيها ، فإن النعي عليه بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٤ — التحايل الممنوع على أحكام الإرث ، لتعلق الإرث بالنظام العام ، هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — ما كان متصلا بقواعد التوريث ، وأحكامه المعتبرة شرعا ، كاعتبار شخص وارثا ، وهو في الحقيقة غير وارث ، أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية ، كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ، ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ، ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث .

٥ — التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه .

٦ — إذا كان الحكم قد انتهى إلى أن التصرف المطعون فيه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر من المورث في مرض الموت ، وإنما هو بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن فهذا حسبه ، للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن الطاعنين أقاموا على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٣١٣٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ، وقالوا بيانا لها إن مورث الطرفين كان متزوجا من والدتهم ولما توفيت تزوج من إحدى بنات المطعون ضدها الأولى ، ومن بعد وفاة هذه الزوجة تزوج من أختها "المطعون ضدها الثانية" ثم توفى فى أول مارس سنة ١٩٦٣ وانحصر ميراثه فى أولاده من زوجته الأولى "الطاعنين" وفى أولاده القصر من زوجتيه الأخيرتين ، وقد تبين للطاعنين بعد وفاة والدهم أنه تعرف للمطعون ضدها الأولى ، وهى والدة زوجتيه المذكورتين فى العقار المبين بصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٣٠٠٠ ج بمقتضى عقد بيع تاريخه ١٧/٢/١٩٦٢ قررت فيه المشتريّة أنها تشتري لحساب أولاد ابنتها القصر ، وأنها دفعت الثمن من مالها الخاص تبرعا منها لهم ، وأنه إذ كان الباعث على هذا التصرف هو إيثار المورث لأولاده القصر على باقى أولاده "الطاعنين" علاوة على أنه قد صدر منه وهو فى مرض موته ولم يدفع فيه ثمن ، فقد أقام الطاعنون دعواهم وطلبوا الحكم أصليا ببطالان عقد البيع المشار إليه لأنه يقوم على سبب غير مشروع وهو الإحتيال على قواعد الإرث ، واحتياطيا باعتباره وصية اصدوره فى مرض الموت وبطريق التبرع ، وبتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن البيع صدر من مورثهم فى مرض الموت وبطريق التبرع ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت فى ٢٢ مارس سنة ١٩٦٥ برفض الدعوى ، إستأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٢٢ سنة ٨٢ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره إنترمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالثاني منها على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ويقولون في بيان ذلك إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بصورية الثمن مما يجعل البيع باطلا لا نعدام أحد أركانه ، وأن العقار محل انتصرف لم يخرج من ملك مورثهم فقد استمر واضعا اليد عليه إلى أن توفي في أول مارس سنة ١٩٦٣ ، وأنه كان يقوم بتحصيل أجرته حتى ذلك التاريخ ، وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية الثمن ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب واكتفت في الرد على القرينة المستفادة من تحصيل الأجرة بمجرد القول بأن للبائع مباشرة شئون أولاده نيابة عنهم ، في حين أن الثابت أن المورث كان يوقع على إيصالات الأجرة بصفته الشخصية لا بصفته قائما عن أولاده ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

وحيث أن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن ناقش أقوال شهود الطرفين الذين شهدوا في التحقيق الذي أمرت به المحكمة الابتدائية لإثبات أن البيع صدر من المورث في مرض الموت وبطريق التبرع وأنه يخفى وصية ، انتهى إلى القول "بأن المدعين " الطاعنين " لم يثبتوا أن انتصرف حصل من مورثهم وهو في مرض الموت ، وكذلك اخفقوا في إثبات أنه حصل منه تبرعا للانتصرف إليهم وبالعكس من ذلك شهد شهود المدعين " الطاعنين " بما يشعر أن التصرف تم بمقابل وقطع بذلك شاهدا المدعى عليهما " المطعون ضدتهما " ورد الحكم المطعون فيه على الادعاء بأن العين ظلت في وضع يد البائع حتى وفاته بقوله " إنه ثبت من عقد الإيجار المؤرخ أول مارس سنة ١٩٥٩ الصادر من المورث لأحد مستأجرى منزله أن المورث قد حول هذا العقد ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٣ إلى المستأنف عليها الأولى " المطعون ضدّها الأولى " بصفتها بما يفيد انتقال وضع اليد من المورث " البائع " إلى المشتري بصفتها ولا يؤثر بعد ذلك صدور بعض الإيصالات بإسمه فإن له مباشرة شئون أولاده نيابة عنهم " و يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه خلص إلى أن انتصرف المطعون ببطلانه هو بيع دفع فيه الثمن كاملا من المطعون ضدّها الأولى إلى البائع " المورث " وأن البيع استوفى

أركانها القانونية وقد صدر منجزا من المورث في حال صحته إلى بعض ورثته ولم يقصد به الوصية ، وإذا كان لمحكمة الموضوع أن ترفض طلب التحقيق الذي يطلب منها كلما رأت أنها ليست في حاجة إليه ، وكانت محكمة الاستئناف قد انتهت إلى أن العقد محل النزاع هو عقد بيع حقيقي استوفى أركانها القانونية ومن بينها الثمن أخذا بأقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وهو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير أقوال الشهود ، فإنها بذلك تكون قد رفضت ضمنا طلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات حورية الثمن لما تبينته من عدم الحاجة إليه اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى والتحقيقات التي تمت فيها ، ودو حقه الذي لا معقب عليها فيه ، ولما كانت القرينة القانونية المخصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بمجازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ، ومستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه ، وكان الحكم المطعون فيه قد نفى بأسباب سائغة احتفاظ المورث بمجازته للعين المتصرف فيها ، واعتبر أن قيامه بتحويل أجزائها بعد التصرف فيها إنما كان لحساب أولاده القصر — المتصرف إليهم — بصرفته وليا طبيعيا عليهم ولم يكن لحساب نفسه لعدم استناده في ذلك إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بذلك العين . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار العقد بيعا منجزا مستوفيا أركانها القانونية ومنها الثمن وأنه صدر من المورث في حال صحته ولا يقصد به الوصية مستندا في ذلك — وعلى ما سلف البيان — إلى أسباب سائغة تكفي لحمل قضائه ولا فساد فيها ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أن السبب الأول يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ، ويقول الطاعنون في بيان ذلك إنهم طلبوا أمام المحكمة الابتدائية القضاء صليا ببطالان التصرف الصادر من المورث لأنه قصد به إثارة بعض الورثة مخالفا بذلك قواعد الإرث ، واحتياطيا باعتباره وصية لصمدوره في مرض الموت وبطريق التبرع ، إلا أن المحكمة اقتضت على بحث الطلب الاحتياطي ثم قضت برفض الدعوى ، ولما استأنفوا هذا الحكم تمسكوا أمام محكمة

الاستثناء بالطلب الأصلي ، وهو بطلان التصرف لوصية الثمن ولأنه قصد به التحايل على قوانين الميراث ، غير أن المحكمة أطاحت بمحت هذا الطلب قولا منها بأن الطلبين الأصلي والاحتياطي بمعنى واحد ، وأن بمحت الطلب الاحتياطي يستغرق بمحت الطلب الأصلي ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطلبين يمتدنان في أساسهما القانوني ، إذ بينما يستند الطلب الأصلي إن عدم مشروعية السبب لمخالفته لأحكام الميراث ، فإن الطلب الاحتياطي يقوم على اعتبار التصرف وصية لصدوره بطريق التبرع في مرض الموت ، ومن ثم فلا يغني بمحت أحد الطلبين عن بحث الآخر ، وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن النظر في الطلب الأصلي فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن التحايل المنوع على أحكام الإرث لتألق الإرث بالنظام العام هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كالإيجاد ورثة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا أو الزيادة أو النقص في حصصهم انشروعية ، ويترتب على ذلك أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته أو لغيرهم تكون صحيحة ولو كان يترتب عليها حرمان بعض ورثته أو التقليل من أنصبتهم في الميراث ، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ماله حال حياته فلا حق للورثة فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى أن التصرف المطعون فيه لم يقصد به الإيذاء ولم يصدر من المورث في مرض الموت ، وإنما هو بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن فهذا حسبه للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / بطرس زغول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عباس حلي عبد الجواد ، وعدلى مصطفى بغدادى ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود السيد
 عمر المصرى .

(٤٨)

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” القرائن القضائية “ . تحكّم الموضوع .
 ” ملاطفتها فى الاستناد إلى أوراق دعوى أخرى “ .

استناد المحكمة إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم . شرطه .
 ضم تلك الدعوى إلى ملف النزاع كعنصر من عناصر الإثبات .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن “ . ” السبب المجهول “ .

وجوب بيان الطاعن الموجهة إلى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم فى الرد عليها
 فى سبب انعى . لا يفتى عن ذلك تقديم صور من صحيفة الاستئناف والمذكرات .
 تقديم هذه المستندات لمحكمة النقض إنما يكون دليلاً على أسباب الطعن بعد بيانها بياناً
 صريحاً فى التقرير .

(ج) حكر . ” حقوق المحتكر “ . تقادم . ” تقادم مكسب “ . حيازة .
 ملكية . ” التقادم المكسب “ .

حق المحتكر فى إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحركة . له ملكية ما أحدثه
 من بناء والتصرف فيه وحده أو مقترناً بحق الحكر . انتقال هذا الحق منه إلى ورثته .
 فى كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحركة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .

١ — لا تثريب على المحكمة أن تستند فى قضائها إلى أوراق دعوى أخرى
 كانت مرددة بين ذات الخصوم ، ولو اختلف موضوعها من النزاع

المطروح عليها ، طالما أن تلك الدعوى كانت مضمومة لملف النزاع .
وتحت بصر الخصوم فيه كعنصر من عناصر الإثبات يتناضلون في دلالته .

٢- متى كان الطاعنون لم يوردوا في سبب النعي بيان المطاعن التي وجهوها
إلى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم في الرد عليها ، واكتفوا بتقديم
صورة من صحيفة استئنافهم للحكم الابتدائي ، وصور من مذكراتهم أمام محكمة
الاستئناف تاركين لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتقف على وجه القصور
الذي يشوب الحكم ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول ، ذلك أن المستندات
إنما تقدم لهذه المحكمة - وعلى ما جرى به قضاؤها^(١) - لتكون دليلا على أسباب
الطعن بعد بيانها بيانا صريحا في التقرير .

٣- من مقتضى عقد الحكر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(٢) -
أن للحكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحكرة ، وله حق القرار ببنائه
حتى ينتهي حق الحكر ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما ، يتصرف فيه
وحده أو مقترنا بحق الحكر ، وينقل عنه هذا الحق إلى ورثته ، ولكنه
في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥ كلى
دمياط ضد السيد وزير الأوقاف بصفته (المطعون ضده الثاني) وقالوا بيانا

(١) نقض ١٩٦٥/٢/٤ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ١٦ ص ٢٧٣ .

(٢) نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ بمجموعة المكاتب الفنى السنة ١٥ ص ٢٤٤ .

لها إنهم يملكون أرض وبناء المنزل المبين بصحيفة الدعوى عن طريق وضع يدهم ويد مورثهم من قبلهم عشرات السنين على هذا العقار دون أن ينازعهم أحد في ملكيته حتى أقامت وزارة الأوقاف الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٤٣ مدنى جزئى دمياط تطالبهم فيها ببيع الأرض المقام عليها المنزل بدعوى أنها تدخل فى وقف رضوان الشوربجى الخيرى على الحرمين الشريفين ، وإتتهى الطاعنون إلى طلب القضاء بتثبيت ملكيتهم لهذه الأرض ومساحتها ٩٦,١٥ مترا مربعا ، وما عليها من بناء وكف منازعة وزارة الأوقاف ، دفعت وزارة الأوقاف الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها فى الدعوى رقم ٩٢٣ سنة ١٩٤٣ مدنى جزئى دمياط التى سبق أن أقامتها ضد الطاعنين بطلب البيع ، وتمسك فيها الطاعنون بالملكية ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعهم وقضت للوزارة بالبيع المطالب به ، وفى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبندب مكتب خبراء وزارة العدل بالمنصورة لبيان ما إذا كانت الأرض موضوع النزاع تدخل ضمن العقارات الموقوفة بالحجة الشرعية التى تقدمها وزارة الأوقاف وتحقيق وضع يد الطاعنين على هذه الأرض. وإزاء ما نعاه الطاعنون على التقرير المقدم من الخبير من عدم معاينة الأرض موضوع النزاع ، وعدم تحقيق وضع يد سلفهم على هذه الأرض ، قضت المحكمة فى ٧ مارس سنة ١٩٦٣ بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بدمياط لمعاينة الأرض موضوع النزاع على الطبيعة وتطبيق حجة الوقف وعقد البيع الصادر لمورث الطاعنين فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩١٧ على هذه الأرض ، وبيان ما إذا كانت تدخل فى الأعيان الموقوفة ، وتحقيق وضع يد البائعة لمورث الطاعنين والبائع لها وسببه ومظهره . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٧ مارس سنة ١٩٦٦ برفض الدعوى . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٨١ سنة ١٨٨٩ق المنصورة ، ومحكمة الإستئناف المنصورة قضت فى ٤ يناير سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢ مارس سنة ١٩٦٧ ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعي الطاعنون بالسببين الأول والرابع منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بتملك العقار موضوع النزاع بالتقادم الطويل بأن وضعوا اليد عليه هم وأسلافهم منذ أكثر من خمسين عاما وهو ما يزيد على المدة اللازمة لتملك أعيان الرقف بالتقادم ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع إستنادا إلى القول ” بأن المحكمة لا ترى محلا لبحث توافر الشروط القانونية لوضع اليد ما دام أنه قد بان من أوراق الدعوى المضمومة أن العقار محكر لمورث المدعى عليهم (الطاعنين) ومن قبلهم لنظار وقف رضوان “ وهذا الذي قرره الحكم ينطوي على الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق والقصور في التسبيب ، إذ ليس في الأوراق ما يدل على أن الأرض كانت محكرة لمورث الطاعنين ، ولا تكفى حجة الوقف بذاتها للدلالة على ذلك ، وما كان يجوز للمحكمة الاستناد إلى أوراق الدعوى المنضمة أو الحكم الصادر فيها بعد أن رفضت الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الحالية إستنادا إلى أنها تختلف عن الدعوى المنضمة موضوعا وسببا .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن استعرض دفاع الطرفين وأشار إلى موضوع الدعوى المضمومة رقم ٩٢٣ سنة ١٩٤٣ مدني جزئي دمياط والدعاوى المنضمة إليها ، أقام قضاءه فيما يتصل بتحكير العقار موضوع النزاع على ما ثبت للمحكمة من تقرير الخبير من أن هذا العقار يدخل في حجة الوقف التي تستند إليها وزارة الأوقاف ، وما استبان من أوراق الدعوى المضمومة من أنه كان محكرا لمورث الطاعنين ومن قبله لنظار وقف رضوان الذين أقروا بهذه الصفة . لما كان ذلك ، وكان لا تريب على المحكمة أن تستند في قضائها إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرددة بين ذات الخصوم ، ولو اختلف موضوعها عن النزاع المطروح على المحكمة ، طالما أن تلك الدعوى كانت مضمومة لملف النزاع وتحت بصر الخصوم فيه كعنصر من عناصر الإثبات يتناضلون في دلالاته ، وكان الطاعنون لم يقدموا الدليل على أن المحكمة قد خالفت

الثابت بتلك الأوراق ، فإن نعيمهم على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ومخالفة الثابت في الأوراق يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسببين الثاني والخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم وجهوا العديد من المطاعن إلى تقارير الخبراء على النحو المبين بصحيفة استئنافهم ومذكراتهم المقدمة صورها بملف الطعن . ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد على دفاعهم الثابت بهذه المذكرات مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي غير متبول ، ذلك أن الطاعنين لم يوردوا في سبب النعي بيان المطاعن التي وجهوها إلى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم في الرد عليها ، ولا يغني عن إيراد هذا البيان في سبب الطعن أن يقدم الطاعنون صورة صحيفة استئنافهم للحكم الابتدائي أو صوراً من مذكراتهم أمام محكمة الاستئناف تاركين لمحكمة النقض مقارنتها بالحكم المطعون فيه لتقف على وجه القصور الذي يشوب الحكم ، ذلك أن المستندات إنما تقدم لهذه المحكمة وعلى ما جرى به قضاؤها لتكون دليلاً على أسباب الطعن بهـد بيانها بيانا صريحاً في التقرير .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، إذ إ طرح دفاع الطاعنين بتملكهم الأرض موضوع النزاع بالتقادم الطويل على الرغم من ثبوت وضع يدهم عليها المدة المكسبة للملكية ، وظهورهم أمام الكافة بمظهر المالك لها وإقامة بناء عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود . ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه ، أنه خلص إلى أن الأرض موضوع النزاع كانت محكرة لمورث الطاعنين ومن قبلهم لتظار وقف رضوان على النحو المبين في الرد على السبب الأول ، وكان من مقتضى عقد الحكر—وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة—أن للمحتكر إقامة ما يشاء من المباني على الأرض

المحكمة ، وله حق القرار ببنائه حتى ينتهي حق الحكر ، وله ملكية ما أحدثه من بناء ملكا تاما يتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر وينتقل عنه هذا الحق إلى ورثته ، ولكنه في كل هذا تكون حيازته للأرض المحكمة حيازة وقتية لا تكسبه الملك ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر في قضائه ، وانتهى إلى أن وضع يد الطاعنين على العقار موضوع النزاع يتم بالوقتية ، مما لا يجوز معه التحدى بالتقادم المكسب للملكية . فإن ما ينعماء عليه الطاعنون من الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، وعبدل مصطفى بنداى ، وأحمد
خياط الدين حنى .

(٤٩)

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إفلاس . حكم . ” حجية الحكم ” .

حكم إظهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه من دفع
ديونه . علانية لإجراءات الإعلان عن مدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة .

(ب) إفلاس . ” المعارضة في حكم إظهار الإفلاس ” . حكم . ” المعارضة
في الحكم ” . معارضة .

تعدى آثار حكم إظهار الإفلاس طرفي الخصومة ، إلى غيرهم من تتأثر به مصالحهم .
آثره . جواز المعارضة فيه لكل ذى حق .

(ج) استئناف . ” الأحكام التي يجوز استئنافها ” . إفلاس . معارضة .

جواز استئناف حكم إظهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته ، أو أن يتقدم
إلى أحد المتناظرين أو المتناظف عليهم .

(د) إفلاس . إفلاس شركة التضامن . ” آثره ” . شركة . شركات
أشخاص . شركة تضامن . إفلاس الشركة . ديون .

إظهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، إغفال
الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم
بمناى عن الإفلاس .

(هـ) حكم . "الطعن في الحكم . طرق الطعن في الأحكام" . دعوى .
بعض أنواع الدعاوى . دعوى البطلان الأصلية . بطلان . البطلان
في الأحكام . دعوى البطلان الأصلية .

لا سبيل لإصدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، إذا كان الطعن غير جاز ،
أو استغرق ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية .

(و) حكم . انعدام الحكم . دعوى . شروط قبول الدعوى . الصفة .
خصومه . شركة . شركات أشخاص . تمثيل الشركة .

إطراح الحكم القول بانعدام صفة من رجعت إليه الدعوى في تمثيل
شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة فانظرنا انعقاد الخصومة في الدعوى . لا انعدام
في الحكم .

١ — ينشئ الحكم بإشهار الإفلاس ، حالة قانونية جديدة هي إثبات توقف
المحكوم عليه عن دفع ديونه ، ولذلك فقد رسم له القانون أوضاعاً خاصة تكفل له
العلانية من حيث إجراءات الإعلان عن صدوره ليكون حجة على الكافة .

٢ — نظراً لما لحكم شهر الإفلاس من آثار تتعدى طرفي الخصومة إلى غيرهم
من تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع في المادة ٣٩٠ من قانون التجارة لكل
ذو حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره ولصقه باعتبار أن في ذلك
إعلاماً للكافة بصدور الحكم .

٣ — يجوز وفقاً للقواعد العامة لمن عارض في حكم إشهار الإفلاس ، ورفضت
معارضته أن يستأنف هذا الحكم أو ينضم إلى أحد الخصوم المستأنفين
أو المستأنف عليهم في ذات طلباتهم ، أمام محكمة الاستئناف طبقاً لما كانت
تقضي به المادة ٤١٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢/٢٣٦ من قانون
المرافعات القائم .

٤ — المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بإشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتماً إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمعنى ذلك وقوفهم هم أيضاً عنه ، ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم ، أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس ، إذ أن إفلاسهم يقع نتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة .

٥ — إذ حصر المشرع طرق الطعن في الأحكام ، ووضع لها آجالاً محددة وإجراءات معينة — فإنه وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — يتمتع بمبحث أسباب العوار التي تلحق بالأحكام إلا عن طريق التظلم منها بطرق الطعن المناسبة لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استنفق فلا سبيل لإهدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديراً للحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وإنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور ، القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، فإن ذلك لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لمسا أثاره الطاعن من القول بانعدام الحكم لإنعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل الشركة ، وناقش هذا الدفاع ، وإنتهى إلى إطرأحه تأسيساً على ما ساقه بأسبابه ، من أن الذي خوصم عنها ، هو المدير الفعلي لهذه الشركة فهو الذي يقوم بعقد الصفقات وتوقيع الأوراق باسمها ، وبذلك يعتبر شريكاً متضامناً ، ويصح تسليمه الأوراق المعلنة للشركة في مركزها ، وقد تسلم إعلان الدعوى في مركز الشركة بالفعل ولذلك يكون إعلانها في الدعوى صحيحاً طبقاً للقاعدة ١٤٤ مرافعات ، فإن الحكم يكون قد قرر بأسباب لا خطأ فيها قانوناً انعقاد الخصومة في هذه الدعوى ، بما ينفي معه القول بانعدام الحكم الصادر فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ١٥٩ سنة ١٩٦٤ إفلاس كلى
القاهرة طالبا الحكم بإشهار إفلاس الطاعن والمطعون عليها الثانية باعتبارهما
شريكين متضامين فى شركة هانزا أورينت للسياحة وامتداد آثار الحكم الصادر
فى الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إفلاس كلى القاهرة والقاضى بإشهار إفلاس
تلك الشركة والشريك المتضامن فيها محمد سعيد نبهان إليهما ، وفى ١٧/٣/١٩٦٥
قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول
هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٤٣ سنة ٨٢ فى القاهرة ، ومحكمة الاستئناف
قضت فى ٣١/١/١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبامتداد آثار الحكم الصادر
فى الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إلى المستأنف عليهما — الطاعن والمطعون عليها
الثانية — وإشهار إفلاسهما . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض
وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة
لنظره التزمت هذا رأى .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته
للقانون ، وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم حجية الحكم
الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إفلاس كلى القاهرة على شركة هانزا
أورينت للسياحة لعدم إقامة الدعوى ضد من يمثلانها — الطاعن والمطعون عليها
الثانية — وإقامتها ضد محمد سعيد نبهان وهو لا يمثل الشركة ، إذ لا يعدو أن يكون
شريكا موصيا فيها ، غير أن الحكم أهدر الأثر النسبى لحجية الأحكام بأن اعتبر
الحكم الصادر بإشهار إفلاس الشركة حجة عليها وعلى سواها ، وحائزا قوة الأمر
المقضى إذ لم يطعن فيه بالمعارضة أو الاستئناف فى المواعيد المقررة بعد تمام
إجراءات النشر واللصق ، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أورد أن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إفلاس كلى القاهرة قد فصل فى الدفع المبدى من محمد سعيد نبهان بعدم قبول الدعوى وقضى برفضه باعتبار أنه مدير للشركة وشريك متضامن فيها واتبع ذلك بالتضاء بإشهار إفلاس الشركة وذلك اشريك وتأييد هذا الحكم استثنائيا فى الدعوى رقم ٢ سنة ٧٩ ق القاهرة، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "إن الثابت من ملف الدعوى المضمومة رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ تجارى كلى إفلاس القاهرة أنه صدر فيها حكم بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦١ بإشهار إفلاس شركة هانزا أوريفت للسياحة واشريك المتضامن فيها محمد سعيد نبهان ... وأنه قد تم نشر ذلك الحكم بجريدتى ... فى ١ و ٢ و ١٩/١٢/١٩٦٢ وتمت إجراءات اللصق فى ٢٣ و ٢٩/١/١٩٦٢ فإنه على فرض أن محمد سعيد نبهان الذى وجهت إليه دعوى الإفلاس باعتباره شريكا متضامنا ومديرا ممثلا للشركة لم تكن له هذه الصفة فى ذلك الوقت وأن صاحب الصفة والممثل القانونى للشركة هما المستأنف عليهما الأولى والثانية - الطاعن والمطعون عليها الثانية - باعتبارهما المديرين والشريكين المتضامين، ومع التسليم جدلا أن الشركة لم تعلن بالدعوى إعلانا صحيحا فإن الحكم الصادر بإشهار إفلاسها قد أصبح حائزا لقوة الشئ المحكوم به ويحتج به عليهما وعلى غيرهما، طالما أنها لم تطعن فيه بطريق المعارضة أو الاستئناف فى المواعيد المقررة بعد تمام إجراءات النشر واللصق"، لما كان ذلك وكان الحكم بإشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية جديدة هى إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه، فقد رسم له القانون أوضاعا خاصة تكفل له العلانية من حيث إجراءات الإعلان عن صدوره ليكون حجة على الكافة، ومن أجل هذا نصت المادة ٣٩٠ من قانون التجارة على أن "الحكم بإشهار الإفلاس والحكم الذى يعين فيه لوقوف المقاس عن دفع ديونه، وقت سابق على الحكم بإشهار الإفلاس، تجوز المعارضة فيهما من المفلس فى ظرف ثمانية أيام، ومن كل ذى حق غيره فى ظرف ثلاثين يوما، ويكون إبتداء الميعادين المذكورين من اليوم الذى تمت فيه الإجراءات المتعلقة بلصق الإعلانات ونشرها المبينة فى مادتي ٢١٣ و ٢١٤" ومفاد ذلك أنه نظرا لما لحكم شهر الإفلاس من آثار تتعدى طرفي

الخصومة إلى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم ، أجاز المشرع لكل ذى حق أن يعارض في هذا الحكم من تاريخ نشره ولصقه باعتبار أن في ذلك إعلاما للكافة بصدور الحكم ، ويجوز وفقا لقواعد العتمة لمن عارض في حكم إشهار الإفلاس ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم أو ينضم إلى أحد الخصوم المستأنفين أو المستأنف عليهم في ذات طلباتهم أمام محكمة الاستئناف طبقا لما كانت تقضى به المادة ٤١٢ من قانون المرافعات السابق والمادة ٢/٢٣٦ من قانون المرافعات انقائم ، لما كان ذلك وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم بإشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامنين فيها إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة ، فإذا وقفت الشركة عن الدفع فعنى ذلك وقوفهم هم أيضا عنه ، ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامنين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم أن يظلوا بمأى عن الإفلاس ، إذ أن إفلامهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على الحكم السابق صدوره بإفلاس الشركة إمتداد الإفلاس إلى الشريكين المتضامنين الآخرين وهما الطاعن والمطعون عليها الثانية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إفلاس كلى القاهرة حكم معدوم لصدوره فى خصوصية لم توجه إلى صاحب الصفة فيها مما يجرده من كل قوة قانونا ، ويكون خطأ اعتداد الحكم المطعون فيه بذلك الحكم أو اقتراض دلم الطاعن به لعدم تأثر الشركة المقضى بإشهار إفلامها بهذا العلم مما يمتد أثره إلى الطاعن بالتبعية ويجيز له التمسك بانعدام الحكم الصادر بإفلاس الشركة ولو بعد فوات مواعيد الطعن فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه وقد حصر المشرع طرق الطعن فى الأحكام ووضع لها آجالا محددة وإجراءات معينة ، فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يمتنع بمحض أسباب العوار التى قد تلحق بالأحكام إلا عن طريق

التظلم منها يلحق الطعن المناسبة لها ، بحيث إذا كان الطعن غير جائز أو كان قد استغرق فلا سبيل لإصدار تلك الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، وذلك تقديرا لحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة في ذاتها . وإنه وإن جاز استثناء من هذا الأصل العام في بعض الصور القول بإمكان رفع دعوى بطلان أصلية أو الدفع بذلك ، غير أن ذلك لا يتأتى إلا عند تجرد الحكم من أركانه الأساسية ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من القول بانعدام الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ إفلاس كلى القاهرة لانعدام صفة من وجهته إليه الدعوى في تمثيل الشركة ، وناقش هذا الدفاع وانهى إلى إطراره تأسيسا على ما ساقه بأسباب منها قوله " إن الثابت من ملف دعوى الإفلاس أن محمد سعيد نبهان هو المدير الفعلي للشركة فهو الذى يقوم بعقد الصفقات وتوقيع الأوراق باسم الشركة وبذلك يعتبر شريكا متضامنا ويصح تسليمه الأوراق المعلقة للشركة في مركزها ، وقد تسلم إعلان دعوى الإفلاس في مركز الشركة بالفعل ولذلك يكون إعلانها في الدعوى صحيحا طبقا للمادة ١٤ مرافعات " فإن الحكم يكون قد قرر بأسباب لا خطأ فيها قانونا إنعقاد الخصومة في الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٦١ بما ينتفى معه القول بانعدام الحكم الصادر فيها ، ويكون النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب غير سديد .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قائلا في بيان ذلك إن الديون التى أشهر إفلاس الشركة للتوقف من دفعها ديون شخصية في ذمة محمد سعيد نبهان لا تسأل عنها الشركة فضلا عن أن بعضها لاحق على تاريخ حل الشركة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه — إن صح — فلأنما يكون توجيهه إلى الحكم الصادر بشهر إفلاس الشركة والذى أصبح نهائيا في حق الطاعن على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول لا إلى الحكم المطعون فيه الذى قضى صحىحا — وعلى ما تقدم — بامتداد أثر إفلاس الشركة إلى الشريكين المتضامين فيها ، وهما الطاعن والمطعون عليها الثانية ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد فيث ، وحامد رمقي ، ومحمد عادل مرزوق ، وعثمان حسين عبد الله .

(٥٠)

الطعن رقم ٧١ لسنة ٣٣ القضائية :

- (أ ، ب) ضرائب . ” الضريبة العامة على الإراد “ . وعاء الضريبة .
(أ) الضريبة العامة تفرض على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صاف يجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه . ولو لم يكن مالكا لمصدره .
(ب) تحديد إيراد الأطنان انزراعية ، الأصل فيه أن يكون حكما . شرطه . تحقق وجود الإيراد وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه .

١ — النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ — بشأن الضريبة العامة على الإراد — بعد تعديلها بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه ” تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة .. ” يدل على أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صاف يجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ، ولو لم يكن مالكا لمصدره .

٢ — متى كان الثابت أن الأطنان موضوع محضر التسليم المؤرخ ١٩٥٤/٣/٣٠ لم تكن في وضع يد الطاعن (الممول) حتى تسلمها في ١٩٥٤/٣/٣٠ نفاذ للحكم الصادر لصالحه ، فإن الإيراد الناتج منها حتى تاريخ التسليم لا يدخل في وعاء الضريبة العامة للطاعن لأنه لم يحصل عليه ، أما ما رسمه القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ في المادة السادسة منه من جعل الأصل في تحديد إيراد الأطنان الزراعية أن يكون حكما بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ما لم يطلب الممول إجراء

(١) نقض ١٩٧١/١٢/٢٩ بحجة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ١١٤٩

التحديد على الأساس الفعلي بشرائط معينة ، إنما يقصد به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — بيان كيفية تحديد الإراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده ، وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه ، بحيث إذا انتفى ذلك فلا مجال لاستحقاق الضريبة والتذرع بحكم تلك المادة . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقرر أن الطاعن يسأل عن الإراد الناتج من هذه الأطيان لأنه مالك لها ، ولأن تقدير إيرادها حكما هو الطريق الذي رسمه المشرع في تحديد إيراد الأطيان الزراعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب المنصورة قدرت صافي إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة على الإيراد عن السنوات من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٥٤ بالمبالغ الآتية على التوالي ١٩١٣ ج و ٨٤٥ م ، ٢١٢٣ ج و ٥٦٩ م ، ٢١٢٣ ج و ٥٦٩ م ، ١٧٠٩ ج و ٤٥٣ م ، ١٧٢٧ ج و ٦٧١ م ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ١٨/١/١٩٦٠ رفض الطعن وتأييد تقديرات المأمورية ، فقد أقام الدعوى رقم ٨٤ سنة ١٩٦٠ تجارى المنصورة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه واعتبار إيراده خلال سنوات النزاع دون حد الإحفاء ، وبتاريخ ٢٩/١١/١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأييد القرار المطعون فيه . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩١ سنة ١٤ قى تجارى المنصورة طالبا الحكم بطلانه وإلغاء قرار لجنة الطعن وإعتبار إيراده خلال سنى النزاع دون حد الإحفاء . وبتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٢ حكمت المحكمة بطلان الحكم المستأنف لعدم إبداء مسودته في الميعاد القانوني ورفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . طعن الطاعن

(١) قاض ١٩٧١/١٢/٢٩ مجموعة المكتب الفني، السنة ٢٢ ص ١١٤٩

في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، ويقول بياناً لذلك إن الحكم اعتبر إيراد الأقطان البالغ مساحتها ٤٤ ف و ١٩ ط و ٢٣ مس والمكلفة باسم ورثة علي عابدين الكبير بناحية سلكا مركز المنصورة ضمن وعاء الضريبة العامة تأسيساً على أنه كان يضع اليد عليها خلال سنوات النزاع، في حين أن وضع يده على القدر المذكور كان بصفته وكيلًا عن المالكة المرحومة نجبية علي عابدين حتى وفاتها في ١٩٥٢/٥/١ ثم أصبحت يده يد مقتصب بعد هذا التاريخ بالنسبة لما زاد على نصيبه بالميراث البالغ قدره ٤ ف و ٧ ط و ٩ مس، وقد فازعه باقي الورثة بشأن أنصبتهم في هذه الأقطان مما دعا إلى فرض الحراسة القضائية عليها وتعيينه حارساً في سنة ١٩٥٥، ثم حكم لبعض هؤلاء الورثة بنصيب ملكيتهم لما ورثوه وتسليمه إليهم في الدعوى رقم ٢٩٧ لسنة ١٩٥٦ مدني المنصورة الابتدائية واستئنافها رقم ١٠٧ سنة ١٠ سنة ١٠ ق المنصورة، فرفعوا الدعوى رقم ١٠٦٥ سنة ١٩٥٩ المنصورة الابتدائية لمطالبته بنصيبهم في الربع من تاريخ وفاة المورثة إلى أن عين هو حارساً على الأقطان، مما مؤداه أنه لم يكن له حق التصرف في الإيراد الذي حصل عليه منها حتى تسرى عليه الضريبة العامة .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه لما كان النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ على أنه "تسرى الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه الممول خلال السنة السابقة" . يدل على أن الشارع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قصد فرض الضريبة العامة على ما يقتضيه الممول من إيراد سنوي صافٍ يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ولو لم يكن مالكا لمصدره، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه كان وكيلًا عن المالكة للأقطان المكلفة باسم ورثة علي عابدين الكبير حتى وفاتها في ١٩٥٢/٥/١، بل الثابت

من دفاعه في كافة مراحل النزاع أنه وافق على احتساب الإيراد الناتج من تلك الأطنان ضمن إيراده الخاضع للضريبة عن هاتين السنتين ، وكان البين من حكم الحراسة انصدار في الدعوى رقم ١١٤ سنة ١٩٥٥ مدني مركز المنصورة أن الحراسة لم تفرض على الأطنان المذكورة إلا في ١٢/١/١٩٥٦ أي بعد انتهاء سنوات المحاسبة ، كما ثبت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٩٧ سنة ١٩٥٦ مدني المنصورة الابتدائية واستئنافها أنه لم يحكم بتثبيت ملكية الورثة لأنصبتهم في هذه الأطنان وبتسليمها لهم إلا في ٣/٣/١٩٦٠ ، لما كان ذلك فإن الطاعن يكون هو واضع اليد على الأطنان المشار إليها خلال تلك السنوات وحصل على الإيراد الناتج منها ، وكان يملك التصرف فيه ، ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبره ضمن إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة في سنوات النزاع قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه قضى بمسئولية الطاعن عن الضريبة العامة على إيراد الأطنان البالغ مساحتها ٤٠ ف و ٥ ط و ١٦ س المكلفة باسم عبد العظيم حسن عابدين وآخرين بناحية ملكا مركز المنصورة باعتباره مالكا لها ولأنه يتعين اتباع طريقة التقدير الحكيم في تحديد إيراد الأطنان ، في حين أنه لم يحصل على إيراد من هذه الأطنان لأنها كانت في وضع يد آخرين ، وقام نزاع بشأنها فرفع دعوى بملكيتها ولم يتسلمها بعد أن حكم لصالحه إلا في ٣٠/١/١٩٥٤ ، وبالتالي فلا تجوز محاسبته عن الإيراد الناتج منها إلا من بداية هذا التاريخ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن مفاد نص الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ على ما سلف بيانه أن الضريبة العامة لا تفرض إلا على ما يحصل عليه الممول من إيراد سنوي صاف يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه ، ولما كان الثابت من محضر التسليم المؤرخ ٣٠/٣/١٩٥٤ "المستند رقم ٣٣ من الملف الفردي" أن الأطنان موضوع هذا المحضر لم تكن في وضع يد الطاعن حتى تسلمها في ٣٠/٣/١٩٥٤ نقاذا للحكم الصادر لصالحه ، فإن الإيراد الناتج منها حتى تاريخ التسليم لا يدخل في وعاء

الضريبة العامة للطاعن لأنه لم يحصل عليه . لما كان ذلك وكان ما رسمه القانون في المادة السادسة سالفة الذكر من جعل الأصل في تحديد إيراد الأطنان الزراعية أن يكون حكيا بحسب القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ما لم يطلب الممول إجراء التحديد على الأساس الفعلي بشرائط معينة إنما يقصد به — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بيان كيفية تحديد الإيراد الخاضع للضريبة العامة عند تحقق وجوده وثبوت أحقية الممول في الحصول عليه ، بحيث إذا انتفى ذلك فلا مجال لاستحقاق الضريبة والتذرع بحكم تلك المادة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقرر أن الطاعن يسأل عن الإيراد الناتج من هذه الأطنان لأنه مالك لها ولأن تقدير إيرادها حكما هو الطريق الذي رسمه المشرع في تحديد إيراد الأطنان الزراعية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم اعتمد القيمة التجارية التي حددتها مأمورية الضرائب للأطنان البالغ مساحتها ٤٠ ف و ٥ ط و ١٦ س واعترض الطاعن على ذلك لأن هذه القيمة احتسبت بطريقة جزافية على أقصى قيمة تجارية للفدان في المنطقة التي تقع بها هذه الأطنان ، وقدم شهادة رسمية ببيان الأموال الأميرية المربوطة عليها حتى يمكن تحديد القيمة التجارية ، غير أن الحكم أغفل هذا المستند وقرر أن الطاعن لم يقدم دليلا يؤيد اعتراضه وهو ما يبيحه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثالثة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تقضى بأن يكون تحديد إيراد الأطنان الزراعية على أساس القيمة التجارية التي اتخذت أساسا لربط ضريبة الأطنان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف ، ولما كان يبين من الاطلاع على مذكرات المأمور الفاحص المؤرخة ١٩٥٦/٣/٢٠ ، ١٩٥٦/٤/٢٦ أنه احتسب القيمة التجارية للأطنان البالغ مساحتها ٤٠ ف و ٥ ط و ١٦ س — وهي المكلفة باسم الغير — على أساس أقصى قيمة تجارية وهي ٣٢ ج ، وكان الطاعن قد اعترض على هذا التقدير لأنه احتسب بطريقة جزافية ، واستدل على صحة دفاعه بالشهادة الرسمية المؤرخة ١٩٥٨/٧/٢ ببيان الأموال

الأميرية المربوطة على هذه الأطنان " مستند رقم ٤ من حافظة الطاعن رقم ٣٦ بالملف الفردي " وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا من الإشارة إلى هذا المستند، واكتفى بالقول بأن الطاعن لم يقدم ما يؤيد دفاعه وأن المأمورية قدرت القيمة الإيجارية للأطنان المذكورة على أساس الضريبة المربوطة عليها فإنه يكون قد شابه قصور يبطله بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن السبب الراجح يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب ومخالفة الثابت بالأوراق ، ذلك أن الحكم رد على ما تمسك به الطاعن من حقه في خصم الأموال الأميرية المسددة بأن المأمورية قامت بنخصم هذه الأموال ، في حين أن المأمورية لم تنخص شيئا في السنوات ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢ ثم لم تنخص جميع الأموال المسددة في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، رغم أنه قدم شهادتين رسميتين ببيان الأموال المستحقة على الأطنان المكلفة باسم ورثة علي عابدين الكبير وباسم عبد العظيم حسن عابدين وآخرين وما سدد من هذه الأموال سنويا (المستندات أرقام ٣ و ٤ من حافظة الطاعن بالملف الفردي) . وكذلك الشأن بالنسبة للقدر الثالث ومساحته ٦ ف و ٤ س المكلف باسم الطاعن ، فقد قدم ورد المال الخاص به من سنة ١٩٥٤ وثبت منه أنه لا توجد متأخرات قبل تلك السنة ، كما ثبت بنهاية الشهادة الرسمية رقم ٤ سالفة الذكر أنه كان يسدد الأموال الأميرية عن هذا القدر سنويا ، وإذا لم يلتفت الحكم إلى هذه المستندات ، وقرر أن جميع الأموال الأميرية المسددة قد خصمت ، فإنه يكون قد شابه قصور في التسيب وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المأمورية لم تنخص الأموال الأميرية المسددة طبقا للشهادتين الرسميتين وأوراد المال التي قدمها ، وكان الثابت من الإطلاع على الشهادتين الرسميتين المؤرختين ١٩٥٨/٧/٢ (المستندات ٣ و ٤ من حافظة الطاعن رقم ٣٦ من الملف الفردي) ، أن الطاعن سدد مبالغ لحساب الأموال الأميرية عن الأطنان المكلفة باسم علي عابدين الكبير وكذلك الأطنان المكلفة باسم عبد العظيم حسن عابدين وآخرين في بعض سنوات النزاع ، وكان يبين من مذكرة المأمور الفاحص المؤرخة ١٩٥٧/٢/٢٦ أن هذه المبالغ لم تنخص

من إيراد الطاعن ، كما أنه ورد بنهاية الشهادة رقم ٤ أنه بالنسبة للقدر البالغ مساحته ٦ ف والمكلف باسم الطاعن فإن أمواله مسددة بالأوراد سنويا ، هذا إلى أن الطاعن قدم ضمن مستنداته بالملف الفردي ورد المال عن الأطيان المكلفة باسمه والبالغ مساحتها ٥ ف و ٢٣ ط و ٦ س يفيد سداد مبلغ ٢٦ ج و ٩٧٤ م في سنة ١٩٥٤ (مستند رقم ٦ من الحافظة رقم ٣٦) ، وإذ لم يتحدث الحكم عن هذه المستندات التي قدمها الطاعن تأييدا لصحة دفاعه بأنه مسدد أموالا أميرية لم تخصم من إيراده في سنوات التراجع ولم يمن الحكم بحجتها ، وقرر في عبارة مجملة أن الأموال المسددة قد خصمت فإنه يكون مشوبا بالقصور ومخالفا للثابت بالأوراق بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص أيضا .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وعثمان
حسين عبد الله .

(٥١)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” . ” الطعن في الربط الضريبي ” .

وجوب الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب في خلال الميعاد المحدد قانوناً .
سواء كان الطعن متعلقاً بالأرقام التي حددتها للأرباح ، أو بمبدأ فرض الضريبة
في ذاته .

(ب) إثبات . ” الإحالة إلى التحقيق ” . محكمة الموضوع . ” سلطاتها
في الإثبات ” .

محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ،
متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ — مؤدى نصوص المواد ٤٧ و ٦/٤٥ و ١/٥٢ و ٥٣ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريقة التقدير حدد
ميعاداً للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقاً بالأرقام
التي حددتها للأرباح أو بمبدأ فرض الضريبة في ذاته ، بحيث إذا أخطر الممول
بالتقدير ، فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه عليه في غضون الشهر الذي حددته
المادة ٥٢ من القانون أياً كان سبب الطعن ، وصندئذ يكون له أن يدلي بأوجه
دفاعه ودفعه ، فإذا فوت هذا الميعاد فقد أغلق أمامه باب الطعن ، وأصبح
الربط نهائياً . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقرر أنه كان يتعين
على الطاعن أن يطعن أمام اللجنة على تقديرات المصلحة في الميعاد حتى يتمكن

من إثبات دفاعه بعدم مزاولته نشاطا تجاريا ، ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض الطعن على قرار اللجنة الذي أصدرته بعدم قبول الطعن شكلا لتقديره بعد الميعاد ، فإنه يكون قد انترم صحيح القانون .

٢ - طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ، ليس -مما للتصوم يتعم على المحكمة إجابته إلى في كل حال ، بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولها ألا تجيب الخصم إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - دلى ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب ديروط قدرت صافي أرباح الطاعن عن استغلال ما كينة حرث بناحية ديروط الثمريف بمبلغ ٥٠٤ ج عن سنة ١٩٥٢ واتخذتها أساسا لربط الضريبة عليه عن سنة ١٩٥٤ تطبيقا للقانون رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ ، كما قدرت أرباحه من هذا النشاط بنفس المبلغ من كل من السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧ ، وأرسلت إليه المأمورية بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٩ كتابا موصى عليه بهلم الوصول لإخطاره بهذه التقديرات على النموذج رقم ١٩ ضرائب وارتد إليها المظاروف مؤثرا عليه بعبارة " رفض الاستلام وأبى التأشير عليه " ، وإذا اعترض الطاعن بتاريخ ٨/١٠/١٩٥٩ وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٠ بعدم قبول الطعن شكلا لتقديره بعد الميعاد القانوني ، فقد أقام الدعوى رقم ١٥٧ سنة ١٩٦٠ تجارى أسبوط الإبتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم بقبول الطعن شكلا وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في الموضوع .

وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٠ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة .
استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبا إلغاءه والحكم له
بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٨ سنة ٣٧ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٦
حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى
برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين ينسب الطاعن بالسبب الثانى منهما على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ويقول الطاعن
بيانا لذلك إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يزاول نشاطا تجاريا لأنه
اشترى ماكينة الحرث لاستعمالها في زراعته الخاصة ، وأنه لذلك لا يخضع لأحكام
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
ولا للواعيد والإجراءات التى نظمها هذا القانون ، إلا أن المحكمة لم تحقق
هذا الدفاع وردت عليه بأن مأمورية الضرائب إذا اعتبرت نشاط الطاعن تجاريا
وأخطرت بالتقديرات التى ربطت عليه بالنموذج رقم ١٩ ، فإنه كان يتعين عليه
أن يطعن عليها فى الميعاد سواء كان يستغل ماكينة الحرث فى زراعته الخاصة
أو فى النشاط التجارى ، فى حين أنه لو صح دفاع الطاعن ، فإنه لا يخضع لقانون
الضرائب ، وهو ما يعيب حكمها بالخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق
الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النص فى المادة ٤٧ من القانون
رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ على أنه " فيما يتعلق بالربط والتقدير يسرى على سائر الممولين
ما يسرى على الشركات المساهمة من الأحكام المبينة فى المادة ٤٥
من هذا القانون " والنص فى الفقرة السادسة من المادة ٤٥ من القانون
المذكور " على أنه إذا امتنعت الشركة عن تقديم الإقرار أو المستندات أو البيانات
المنصوص عليها فى المادتين ٤٣ ، ٤٤ ، وكذلك إذا لم ترد الشركة على ما طلبته
المصلحة من ملاحظات على التعديل أو التصحيح ، قدرت المصلحة الأرباح
وربطت الضريبة وفقا لهذا التقدير ، وتكون الضريبة واجبة الأداء فورا
ولأنما يكون للشركة أن تطعن فى التقدير وفقا للإجراءات المنصوص عليها

في المادة ٥٢ "والنص في الفقرة الأولى من المادة ٥٢ على أنه "للمول خلال شهر من تاريخ إخطاره بربط الضريبة في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين الرابعة والسادسة من المادة ٥٤ أن يطعن في الربط وإلا أصبح غير قابل للطعن فيه" والنص في المادة ٥٣ على أنه "تختص بحان الطعن بالفصل في جميع أوجه الخلاف بين المول والمصلحة"، يدل على أن المشرع في حالة ربط الضريبة بطريق التقدير حدد ميعادا للطعن في تقديرات مصلحة الضرائب سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها للأرباح أو تبدأ فرض الضريبة في ذاته، بحيث إذا أخطر المول بالتقدير، فإنه يتعين عليه أن يقدم طعنه عليه في غضون الشهر الذي حددته المادة ٥٢ من القانون أيا كان سبب الطعن، وعندئذ يكون له أن يدلي بأوجه دفاعه ودفعه، فإذا قوت هذا الميعاد فقد أغلق أمامه باب الطعن وأصبح الربط نهائيا. ولم تكن الثابت في الدعوى أن ماوردية ضرائب ديروط أخطرت الطاعن بتقديراتها لأرباحه عن نشاطه في استقلال ما كينة الحوث عن المدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٧ فكان لزاما عليه أن يقدم طعنه على هذه التقديرات في الميعاد الذي حدده القانون أيا كان سبب الطعن ولو كان مبنيًا على منازعته في مبدأ خضوعه للضريبة. وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر، وقرر أنه كان يتعين على الطاعن أن يطعن أمام اللجنة على تقديرات المصلحة في الميعاد حتى يتمكن من إثبات دفاعه بعدم مزاولته نشاطا تجاريا، ورتب الحكم على ذلك القضاء برفض الطعن على قرار اللجنة الذي أصدرته بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله.

وحيث إن السبب الأول يحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب، ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يعلم بالخطاب الموصى عليه المرسل إليه من مصلحة الضرائب تخطره فيه بتقديراتها لأرباحه ولم يرفض تسليم هذا الخطاب، لأنه كان في ذلك الحين مريضا بمستشفى الدكتور أديب مرقس بملوى، كما قدم شهادة إدارية من عمدة ومشايخ بلده ديروط الشريف بأن حامل البريد الذي كان موجودا في تاريخ إرسال الخطاب كان يهمل في تسليم الخطابات إلى أصحابها، وطلب إحالة الدعوى

إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المعلن فيه قد أورد في هذا الخصوص " إن المستأنف - الطاعن - لم يبد هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة بل اكتفى بقوله بأنه لا يخضع لقوانين الضرائب وإجراءاتها ومواعيد الطعن ، لأنه لا يباشر عملا تجاريا بل زراعيلا يخضع للضريبة على الأرباح التجارية ، وهو لم يتقدم بهذا الدفاع إلا متأخرا أمام هذه المحكمة ، وهو ما يستفاد منه بأنه دفاع غير جدى وإلا لأبداه أمام لجنة الطعن أو أمام محكمة أول درجة . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الشهادة العرفية الصادرة من العمدة ومشايخ ديروط الشريف لا تتضمن أية إشارة بأنه لم يكن موجودا بموطنه بديروط الشريف في ١٩/٣/١٩٥٩ يوم وصول الخطاب والتأشير عليه من عامل البريد بأن المستأنف رفض الاستلام كما وأن الشهادة الصادرة من الدكتور أديب مرقس بشاى يملوى لا تفيد أكثر من أنه كان مريضاً بمرض مزمن . مفصل ووقع الكشف عليه في ١٠ مارس سنة ١٩٥٩ ومكث بالفراش للراحة التامة والعلاج حتى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ ولم يرد بهذه الشهادة أنه دخل المستشفى بملوى لدى الدكتور أديب مرقس بشاى ، ومما يزيد الأمر وضوحا ، وأن المستأنف كان موجودا فعلا وقت الإعلان ، أن عامل البريد لم يقرر فقط على الخلاف بأن المستأنف رفض الاستلام بل أضاف بأنه قد أبى التأشير ، أى أنه امتنع عن الاستلام والتأشير على الخلاف بهذا الامتناع ، ومن كل ذلك يبين أن الدفاع المؤسس على أنه لم يكن موجودا وقت الإعلان بموطنه ، وبأنه كان مريضاً بمستشفى الدكتور أديب مرقس بشاى ماهو إلا محاولة أثارها لأول مرة أمام هذه المحكمة توصلنا منه إلى إلغاء الحكم المستأنف وقبول طعنه أمام اللجنة شكلا . لما كان ذلك ، وكان طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقا للخصوم يتحتم على المحكمة إجابته إلى في كل حال بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولها ألا تجيب الخصوم إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها وكانت الأسباب التى أوردتها المحكمة سائغة وتؤدى إلى ما انتهت إليه في هذا الصدد فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة وحضرة السادة
المختارين : بريدة أحمد غيث ، وحامد رمزي ، ومحمد عادل مرزوق ، وعثمان حسين
مداة .

(٥٢)

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " نطاق الطعن أمام المحكمة " .

الطعن في الربط على سنة معينة لا يمتد إلى غيرها من السنوات . تقديم الطاعن مذكرة أمام المحكمة
بعد انقضاء مهلة الطعن . تضمينها الطعن في الربط على فترة لم تشملها صحيفة الطعن . اعتبار قرار
الجنة بشأنها نهائياً .

تقضى المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون
رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ بأن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة
أمام المحكمة الابتدائية في خلال شهر من تاريخ إعلانه بهذا القرار . وإذا كانت
السنة المالية من ناحية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعتبر وحدة
قائمة بذاتها ، ولا يمتد الطعن في الربط على سنة معينة إلى غيرها من السنوات
المتقدمة عليها أو التالية لها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع
على صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه (الممول) قصر طعنه
في قرار اللجنة على ماقرره من تطبيق قاعدة الربط المحكى على سنتي ١٩٥٤/٥٣
و ١٩٥٥/٥٤ ، ولم يضمن الصحيفة الطعن على هذا القرار في شأن الفترة
من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ ولكنه طعن عليه بهذا الخصوص في مذكرة
التي قدمها إلى محكمة أول درجة بعد انقضاء الميعاد الذي حددته المادة ٥٤
سابقة الذكر ، فإن قرار اللجنة بشأن هذه الفترة يكون نهائياً .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن العامن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق العامن — تتحصل فى أن المطعون عليه يمتلك ورشة للملابس الجاهزة واتخذت مأمورية خرائب المنشأة أرباحه فى سنة ١٩٥٠/١٩٥١ وقدرها ٥٩,١ ج أساسا لربط الضريبة عليه فى الفترة من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ ، وفى سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٤ طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ والقانون رقم ٥٨٧ سنة ١٩٥٤ وحددت أرباحه فى سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ بمبلغ ٦٢٠ ج بطريق التقدير ، وإذ اعترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها فى ١٩٥٩/٤/٢٩ برفض الطعن ، فقد أقام الدعوى رقم ٦٠٢ سنة ١٩٥٩ تجارى الإسكندرية بالطعن فى هذا القرار طالبا الحكم ببطلانه فيما يتعلق بسنتى ١٩٥٤/٥٣ و ١٩٥٥/٥٤ وإعادة الملف إلى اللجنة للفصل فى الموضوع من جديد ، وفى ١٩٦٠/٤/٢٥ قدم مذكرة طلب فيها الحكم بإلغاء قرار اللجنة والفضاء باعتماد نتيجة عملياته فى المدة من ١٩٥٢/١١/١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ وسنتى ١٩٥٣/١٩٥٤ و ١٩٥٥/٥٤ على أساس ٣٧ ج و ٤١٤ م خسارة و ١١٩ ج و ٨١٨ م أرباح و ١٨ ج و ٦٥٩ م خسارة على التوالى ، وببطلان تقدير المأمورية لأرباح الفترة من ١٩٥٢/١١/١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ وسنة ١٩٥٤/٥٣ لأنها اتخذت الأرباح المقدرة لحصته فى شركة الملابس الأهلية أساسا للربط فى الفترتين المذكورتين ، مع أن هذه الشركة صفت باعتبارها من ١٩٥٢/١٠/٢٠ ، وأصبحت المنشأة فردية باسم المطعون عليه فى تلك المدة مما لا محل معه لتطبيق قاعدة الربط الحكى . وبتاريخ ١٩٦٠/٥/١٦ حكمت المحكمة (أولا) بإلغاء قرار اللجنة فيما قضى به من اتخاذ أرباح سنة ١٩٥١/١٩٥٠ أساسا للربط عليه فى الفترة من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ وفى سنة ١٩٥٣/١٩٥٤ (ثانيا) بتدب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص دفاتر

وحسابات المنشأة عن سنة ١٩٥٤/١٩٥٥ وأداء المأمورية الميمنة بمنطوق هذا الحكم. إستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبة إلغاءه فيما قضى به من إلغاء قرار اللجنة باتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥١/٥٠ أساساً للربط في الفترة من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ والقضاء بعدم قبول الطعن فيما يتعلق بهذه الفترة لرفعه بعد الميعاد ، وقيد هذا الإستئناف برقم ١٥٩ سنة ١٨ ق تجارى . وبتاريخ ١٩٥٤/٢/١١ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن إلترمت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة فيما يتعلق بتحديد أرباح المطعون عليه في الفترة من ١٩٥٢/١٠/٢١ إلى ١٩٥٣/١/٣١ تأسيساً على أن المطعون عليه طلب ذلك في صحيفة الطعن ، وأن هذه الطلبات جاءت مطابقة للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، هذا في حين أن الثابت أن المطعون عليه لم يضمن صحيفة الطعن أى طلب بشأن الفترة سالفة الذكر ، بل قصر طلباته في الصحيفة على الطعن في قرار اللجنة بالنسبة لسنتي ١٩٥٣/١٩٥٤ و ٥٥/٥٤ ولم يثر الطعن في تلك الفترة إلا في مذكرته المقدمة إلى محكمة أول درجة في ١٩٦٠/٤/٢٥ ، مع أنه كان قد أعلن بقرار اللجنة في ١٩٥٩/٥/١٩ فيكون طعنه بالنسبة للفترة المذكورة غير مقبول لرفعه بعد انقضاء الميعاد ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة الثابت بالأوراق والخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٢ تقضى بأن لكل من مصلحة الضرائب والممول الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية في خلال شهر من تاريخ إعلانه بهذا القرار ، وكانت السنة المالية بين ناحية الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية تعتبر وحدة قائمة بذاتها ، ولا يمتد الطعن في الربط

على سنة معينة إلى غيرها من السنوات المتقدمة عليها أو التالية لها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة أن المطعون عليه قصر طعنه في قرار اللجنة المعلن إليه في ١٩/٥/١٩٥٩ على ماقررته من تطبيق قاعدة الربط الحكى على سنتي ٥٤/٥٣ و ٥٥/٥٤ ولم يضمن الصحيفة الطعن على هذا القرار في شأن الفترة من ٢١/١٠/١٩٥٢ إلى ٣١/١/١٩٥٣ ولكنه طعن عليه بهذا الخصوص في مذكرته التي قدمها إلى محكمة أول درجة بتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٠ أي بعد انقضاء الميعاد الذي حددته المادة ٥٤ مالفة الذكر ، فإن قرار اللجنة بشأن هذه الفترة يكون نهائيا . وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه طعن على الفترة موضوع النزاع في صحيفة الطعن أمام محكمة أول درجة ورتب على ذلك القضاء برفض الدفع بعدم قبول الطعن بالنسبة لهذه الفترة ، فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن باتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ أساما لربط الضريبة عليه في الفترة من ٢١/١٠/١٩٥٢ إلى ٣١/١/١٩٥٣ والقضاء بعدم قبول الطعن على قرار اللجنة في خصوص الفترة المذكورة .

جلعة ٨ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السيد ذكري .

(٥٣)

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية" . سميرة .

المبالغ التي يدفعها السمسار لصندوق التأمين والمعاشات الخاص بإمارة بورصة البضاعة الحاضرة
للقطن وبذرة القطن : لا تند من التكاليف الجائز خصمها من رماء الضريبة على الأرباح
التجارية . علة ذلك .

مفاد نصوص المواد ٦ و ٨ و ٩/٤ من القانون النظامي لصندوق التأمين
والمعاشات الخاص بسماسرة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن
الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦ — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة^(١) — أن الاشتراك في الصندوق المذكور ، ليس إجباريا
على السمسار ، وإنما هو حق إختياري له ، ولما كانت المبالغ التي يدفعها العضو
لهذا الصندوق إنما قصد بها منفعة ، وأن يستفيد بها عند تقاعده أو ينفع
بها ورثته من بعده ، فإن مقتضى ما تقدم أن هذه المبالغ لا تتصل اتصالا
وثيقا بمباشرة مهنة السمسار ، وليست لازمة للحصول على الربح حتى تعتبر
من التكاليف الجائز خصمها . ولا محل للاشتهاد في هذا الخصوص بالمبالغ
التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير
أو الإدخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة ، ذلك أنه طبقا للقانون رقم ٣٨٦
لسنة ١٩٥٦ المعدل لسنة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يشترط
حتى تعتبر هذه المبالغ في حكم التكاليف التي تخصم من الأرباح "أن يكون
للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت ، لأئحة أو شروط خاصة ، منصوص فيها

(١) قض ١٩٧١/١٢/٢٢ بحرمة المكتب لفتى . السنة ٢٢ . ص ١٠٨٥ .

على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة ، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص ...” ولما كانت المبالغ المدفوعة لحساب صندوق التأمين والمعاشات ، الخاص بالممارسة لا يصدق عليها الوصف السابق ، لأن العضو هو الذى يدفعها بقصد منفعة على ما سلف البيان ، هذا إلى أنها ليست مستقلة عن أموال المنشأة ولا تستثمر لحساب الصندوق الخاص ، إذ طبقا للمادة الثانية عشرة من القانون النظامى للصندوق ترصد فى آخر ديسمبر من كل سنة حصيلة اشتراك الادخار المدفوعة للصندوق خلال السنة وفقا للفقرة (ج) من المادة الحادية عشرة من القانون النظامى ويوزع عشر تلك الحصيلة بالتساوى على أعضاء الصندوق الموجودين فى آخر ديسمبر من السنة ، لما كان ما تقدم فإن المبالغ موضوع النزاع لا تعتبر من التكاليف التى يجوز خصمها من وعاء الضريبة طبقا لنص المادة ٣٩م من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب العطارين أول قدرت أرباح شركة التوصية البسيطة التى يمثلها المطعون عليه وتزاول أعمال السمكرة على الأقطان عن السنوات من ١٩٥٦ / ١٩٥٧ حتى ١٩٥٨ / ١٩٥٩ بالمبالغ الآتية ٢١٦٧٠ ج و ١٩٢ م و ٢١٩٧٥ ج و ٧٨٣ م و ١٤٣٢١ ج و ١١٢ م على التوالى وأخطرت به هذا التقدير ، وإذا اعترض طالبا استبعاد المبالغ المستقطعة من إيرادات الشركة لحساب اشتراك الممارسة فى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بممارسة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن بالإسكندرية وقسدها بمبالغ ٢٠٨ ج و ١٠٩ م

و١٣١٢ ج و ١٠ م و ١٧٦ ج و ٣٢٧ م على الترتيب باعتبارها تكليفا على الربح وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها في ٢٨ من فبراير ١٩٦٢ بإجابة المطعون عليه إلى طلبه، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٦٢ بجارى لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلغائه فيما قضى به من استبعاد المبالغ السالفة من إيراد الشركة والحكم بتأييد تقديرات المأمورية لأرباحه في سنوات المحاسبة، وبتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه. استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٩ لسنة ١٩ ق بجارى الاسكندرية طالبة إلغائه والحكم لها بطلباتها، وبتاريخ ١٢ من فبراير ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن الطعن يقوم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم انتهى إلى استبعاد المبالغ التي دفعها الشركة لصندوق سماسرة بورصة الاسكندرية على سند من القول بأنها تعد من التكاليف التي تقضى المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بخصمها من وعاء الضريبة، في حين أن هذه المبالغ لا تتصل بمباشرة المهنة وليست لازمة للحصول على الربح أو حفظه، وقصد بها صالح الممول نفسه وورثته من بعده فلا يجوز خصمها من الربح، ولا محل للقياس — حسبما ذهب الحكم — على ما تقضى به الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ سالفه الذكر معدلة بالقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ لأن ما يعتبر من التكاليف في حكم هذا النص هو ما تدفعه المنشآت لحساب صندوق التوفير أو الادخار أو غيرهما مقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة لموظفيها، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للشركة، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أنه لما كانت المادة السادسة من القانون النظامي لصندوق التأمين والمعاشات الخاص بسماسرة بورصة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن الملحق بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٦٧ لسنة ١٩٥٦

تنص على أن "أعضاء الصندوق هم الذين يقبلون من بين أعضاء رابطة ممانسة البضاعة الحاضرة للقطن وبذرة القطن" وتنص المادة الثامنة على أنه "يعرض طلب عضوية الصندوق على مجلس الإدارة في أول جلسة يعقدها بعد وصول الطلب، ولا يجوز لمجلس الإدارة قبول الطلب ما لم يكن مقدمه مضمواً بالرابطة، وفي حالة قبول الطلب ينخطر طالب العضوية بالقبول ويسدد اشتراكه الثابت واشتراك الإدخار الخاص به وذلك ابتداء من الشهر التالي لتاريخ موافقة مجلس الإدارة، ويعتبر تاريخ دفع أو خصم أي اشتراك شهري هو تاريخ الإنضمام للصندوق" وتقضى الفقرة الرابعة من المادة التاسعة بأنه "تزال صفة العضوية عن كل مشترك بالصندوق إذا توقف عن تسديد اشتراكات ثلاثة أشهر متتالية" وكان مفاد هذه النصوص مترابطة -- وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -- أن الاشتراك في الصندوق المذكور ليس إجبارياً على السمسار وإنما هو حق اختياري له، ولما كانت المبالغ التي يدفعها العضو لهذا الصندوق إنما قصد بها منفعتها، وأن يستفيد بها عند تقاعده أو ينتفع بها ورثته من بعده، وكان مقتضى ما تقدم أن هذه المبالغ لا تتصل إتصلاً وثيقاً بمباشرة مهنة السمسار وليست لازمة للحصول على الربح حتى تعتبر من التكاليف الجائز خصمها، لما كان ذلك وكان لا محل لاستشهاد الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالمبالغ التي تستقطعها المنشآت من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الإدخار أو المعاش أو غيرها من الأنظمة، ذلك أنه طبقاً للقانون رقم ٣٨٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يشترط حتى تعتبر هذه المبالغ في حكم التكاليف التي تخصم من الأرباح "أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن ما تؤديه المنشآت لهذا النظام يقابل التزامها بمكافآت نهاية الخدمة، وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستثمرة لحسابه الخاص .." وكانت المبالغ المدفوعة لحساب صندوق التأمين والمعاشات الخاص بالسمايرة لا يصدق عليها الوصف السابق، لأن العضو هو الذي يدفعها بقصد منفعته على ما سلف البيان، هذا إلى أنها ليست مستقلة عن أموال المنشأة، ولا تستثمر لحساب الصندوق الخاص إذ طبقاً للمادة الثانية عشرة من القانون النظامي للصندوق ترصد في آخر ديسمبر

من كل سنة حصيلة اشتراك الإدخار المدفوعة للصندوق خلال السنة وفقا للفقرة (ج) من المادة الحادية عشرة من القانون النظامي ، ويوزع عشر تلك الحصيلة بالتساوي على أعضاء الصندوق الموجودين في آخر ديسمبر من السنة . لما كان ما تقدم فإن المبالغ موضوع النزاع لا تعتبر من التكاليف التي يجوز خصمها من وعاء الضريبة طبقا لمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم خصم المبالغ المشار إليها من أرباح الشركة المطعون عليها في سني الخلاف واعتبار أرباح هذه السنوات مباحة ٢١٦٧٠ ج و ١٩٢ م ، ٢١٩٧٥ ج و ٧٨٣ م ، و ١٤٣٢١ ج و ١١٢ م .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ مريدي ، وعون زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن .

(٥٤)

الطاعنان رقما ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ التقضائية :

(١) حراسة . "حراسة إدارية" . حق . "حق التقاضى" . أهلية .

وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦
يحل يدهم من إدارتها والتصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها .
ليس في ذلك قصص في أهلية الخاضع للحراسة . بل يجوز على أمواله بتقيد من سلطته عليها ،
فيما نرى من نيابة عنه الحارس الأمين طبقاً للقانون .

(ب) حراسة . "حراسة إدارية" . "رفع الحراسة" . حق . "حق التقاضى" .
نقض . "المصلحة في الطعن" .

رفع الحراسة من أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملاً بالقانون رقم ١٥٠
لسنة ١٩٦٤ . أنه . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة المكرة
هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه
ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استنزال جميع الدين من صافي قيمتها . قيام صفة المفروض عليه
الحراسة في الدفاع عن حقوقه في أى دعوى يدين عليه حتى لا ينقص التعويض المستحق
بأخراج الدين من قيمة التصفية . رفع الحراسة عن الطاعن قبل صدور الحكم المطعون فيه .
أنه . قيام الصفة والمصلحة في الطعن . الحراسة المفروضة على الطاعن من جديد
لا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ . وانتهت بحكم القانون .

(ج) حراسة . "حراسة إدارية" . "رفع الحراسة" . دعوى . "عدم ممانع
الدعوى" . خلف . نظام عام .

الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها
ملكاً للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها . بمقدار صافي

قيمتها ويحدد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تخويل المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات سلطة الفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها بقرار بقبول أدائها من قيمة الأموال والممتلكات المذكورة أو برفضه . الجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى .

(د) نقض . " أثر نقض الحكم " .

نقض الحكم المطعون فيه لعدم سماع الدعوى . أثره . صيرورة الطعن الثاني المرفوع عنه ولا محل له .

١ — إذ خول المشرع لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها ، وليس في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — نقص في أهلية الخاضع للحراسة ، وإنما هو بمثابة حجز على أمواله ، يقيد من سلطته عليها ، فيباشرها نيابة عنه الخارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة .

٢ — إذ كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد قضى في المادة الأولى منه برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ ، فإن مقتضى ذلك أن يعود إليهم حق التقاضى يوم العمل به في ٢٤ من مارس سنة ١٩٦٤ ، ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقدّر فيها ، ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استئصال جميع الديون من صافي قيمتها ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدّد لمن كان خاضعاً للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ،

(١) نقض ١٩٦٦/٢/١ مجموعة المكتب الفني . ص ١٧ . ص ٢١٤ .

فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعن في الدفاع عن حقوقه فيها حتى لا ينقص التعويض المستحق له بإحراج الدين من قيمة التصفية ، وإذ كانت الحراسة التي فرضت على أموال الطاعن وأسرته أثناء نظر التراجع قد انتهت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وكانت الحراسة التي فرضت من جديد تنصب على الأموال التي يملكها بعد ذلك ، ولا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ ، وإنتهت بحكم القانون ، فإن صفته في الطعن تكون قائمة . وإذ كان يكفي لتوفر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس متعين الرفض .

٣ — مفاد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكا للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون ، وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره بثلاثين ألف جنيه . والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مراكزهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لإعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة محافظة على نظامها العام وحماية لأهدافها . وإذ كانت أيلولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون ، ولا تتلقاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال ، فإنها لا تكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلا للوفاء بحقوق الدائنين ، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها ، وأجاز له استثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قرارا بقبول أداء الدين من قيمتها ، فيسدده بعد استزاله لتكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، أو يصدر قرارا برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته ، أو لأي سبب يقرره القانون ، فيستبعده من حساب التعويض ، ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين ، وإذ كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون ، يملك استئزال ما يقبله واستبعاد

ما يرفضه من حساب التعويض ، ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة ، يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام ، فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه من المدير العام قبل عرضة عليه لإصدار قراره بشأنه ، وإذا هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون فإن الدعوى لا تكون مسموعة ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بعدم سماعها ، وللحكمة أن تقتضي بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون ما دام قد عدل طلباته بتوجيهها إلى المدير العام واختصمه لمواصلة السير فيها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض في الطعن الأول المرفوع عنه لعدم سماع الدعوى ، فإن الطعن الثاني المرفوع عن ذات الحكم — من الخصم الآخر — يصبح ولا محل له دون حاجة لبحث أسبابه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن السيد / سعيد عبد المجيد سرحان والمهندس منصور عبد المجيد سرحان أقاما الدعوى رقم ٩٣ سنة ٥٢ مدنى كلى الزقازيق ضد الأستاذ محمد فتحى المسلمى طالبين الحكم بإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ ٩٨١٤ ج و ١١٢ م والفوائد بواقع ٤٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالوا بيانا للدعوى إنه بمقتضى عقد مقاوله مؤرخ في ١٩٤٩/٩/١١ اتفق معهما المدعى عليه على أن يقيمه له عمارة مكونة من عدة طوابق بواقع ثمانية جنيهات للتر المسطح من كل طابق طبقاً للواصفات المبينة بالعقد والتعديلات المتفق عليها بالعقود الملحقه به في ١٩٤٩/١١/٢٢

و ١٩٥٠/٨/٧ و ١٩٥٠/١١/٢٤ ، وقد قاما بتنفيذ المقاولة واستحق لهما في ذمة المدعى عليه مبلغ ٢٩٨١٤ ج و ١١٢ م ودفع منه عشرين ألفاً ، وإذا امتنع من سداد المبلغ الباقي رغم تكليفه بالوفاء رسمياً بعد تسليمه العمارة فقد انتهى إلى طلب الحكم لهما بالطلبات . وكان المدعى عليه قد أقام ضدتهما دعوى إثبات الحالة رقم ١٠ سنة ١٩٥٢ مستعجل الزقازيق قضى فيها بتدب الخبير سمير محمد القباني لمعاينة المبنى وبيان ما فيه من مخالفات ، وقدم الخبير تقريراً أورد فيه ملاحظته من عيوب فنية ونقص في الصناعة والتركيب ، كما أقام المدعى عليه دعوى إثبات حالة ثانية برقم ٢٨٢ سنة ١٩٥٣ مستعجل الزقازيق قضى فيها بتدب الخبير عبد العزيز عياد لمعاينة المبنى وبيان ما فيه من تلف ونقص وشروخ والسبب في حدوثها ، وقدم الخبير تقريراً أثبت فيه وجود رشح في الحوائط المجاورة لدورات المياه وتلف وشروخ في بعض الجدران والبلاط مردها عيب في الصناعة والإهمال في الإصلاح وسوء الاستعمال ، وانتهى إلى أن هذه العيوب لا تأثير لها على سلامة البناء ، وأقام المدعى عليه وبصفته ولياً طبيعياً على أولاده القصر دعوى فرعية ، وطلب الحكم بالإزام المدعين بأن يدفعوا له مبلغ خمسة آلاف جنيه من ذلك مبلغ ألف جنيه قيمة إصلاح التلف ومبلغ ألف جنيه مقابل إخلاء السكان ، والباقي كتعويض عن الخلل الذي أصاب المبنى من هذا التلف . وبتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٠ حكمت المحكمة بتدب خبير هندسي لمعاينة المبنى وبيان ما نفذه المدعيان من شروط عقد المقاولة وملحقاته وما وقع من مخالفات للأصول الفنية وما ترتب على ذلك من تلف وتقدير القيمة عن كل ذلك ، وقدم الخبير عبد الفتاح الشال تقريراً انتهى فيه إلى أن الأعمال التي نفذت طبقاً لعقد المقاولة وملحقاته تقدر بمبلغ ٢٦٤٤٠ ج والأعمال التي نفذت بتعريض من المدعى عليه تقدر بمبلغ ٥٥٦ ج و ٦٢٧ م والأعمال التي تمت خارج العقد وملحقاته تقدر بمبلغ ١٣١٧ ج و ٥٧٥ م وأورد الأعمال المخالفة للأصول الفنية وقدر مبلغ ٩٠٥ ج لإصلاحها ، ولم يستطع الخبير الوصول إلى معرفة من الذي قام من الطرفين بشراء الأدوات الصحية ومشتلاتها ، وترك للمحكمة أمر الفصل في ذلك ، وبعد أن أقام المدعى عليه الدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٥٦ مستعجل الزقازيق بطلب الانتقال لمعاينة المنزل وقام القاضي بالمعاينة ، وأثبت تسرب المياه إلى أخشاب الأرضيات

في بعض الشقوق، عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٣ حكمت بتدب الخبير عبدالفتاح الشال لبيان التلف والعيوب الزائدة وأثرها في سلامة البناء وتقدير قيمتها، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن التلفيات نشأت عن تسرب المياه والرطوبة إلى أجزاء المبنى وأنها لم تؤثر في الهيكل المسلح والمباني، وقدر مبلغ ٣٠ ج لإعادة الحالة إلى ما كانت عليه. وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدين مبلغ ٤٤٠٩ ج و ٢٠٢ م وفوائده بواقع ٤.٪ سنوياً اعتباراً من ١٩٥٢/١/٣١ حتى السداد ورفض دعواه الفرعية، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة وطلب الحكم له بطلانه وقيد استئنافه برقم ١٢٦ سنة ٤ قضائية كما استأنفه المدعيان طالبين تعديله والحكم لهما بكل طلباتهما، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٧٠ سنة ٤ قضائية، وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤ حكمت المحكمة في الاستئناف الأول بانقطاع سير الخصومة لفرض الحراسة الإدارية على المستأنف، وبعد أن عجل الحارس الاستئناف قررت المحكمة ضم الاستئنافين، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٥ حكمت بقبول الاستئنافين شكلاً وببطلان الحكم المستأنف وتدب الخبير الهندسي بمكتب الخبراء بوزارة العدل لمعاينة المبنى وأداء المأمورية المبينة بمنطوق حكمها، وبعد أن رعت الحراسة المفروضة على الأموال وآلت أموال أصحابها وممتلكاتهم إلى الدولة، يقتضي القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤، وجه المستأنفان طلباتهما في الاستئناف رقم ١٧٠ سنة ٤ قضائية إلى المستأنف عليه والمدير العام لإدارة الأموال والممتلكات للحكم عليهما متضامنين بهذه الطلبات، وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٥ حكمت المحكمة في موضوع الاستئنافين بإلزام المستأنف ضد الأول بصفته مدير إدارة الأموال والممتلكات بأن يدفع للمستأنفين سعيد ومنصور عبد المجيد سرحان مبلغ ٤٤٠٩ ج و ٢٠٢ م والفوائد بواقع ٤.٪ سنوياً اعتباراً من تاريخ ١٩٥٢/١/٣١ حتى السداد والمصروفات المناسبة عن الدرجتين ورفضت ما خالف ذلك من الطلبات. وطعن الأستاذ محمد فتحى المسلمى في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ودفع المطعون عليهما الأول والثاني بعدم قبول الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة وطلبت رفض الطعن، كما طعن المطعون عليهما الأول والثاني في هذا

الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ٤١٦ سنة ٣٦ قضائية ، وطلبت النيابة العامة رفضه ، وبالجلسة المحددة لنظره قررت المحكمة ضمنه للطعن السابق ليصدر فيهما حكم واحد .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن رقم ٤١١ سنة ٣٦ قضائية أن الطاعن لا صفة له في رفعه ولا مصلحة له فيه ، ذلك أن الحراسة كانت قد فرضت عليه هو وأسرته بموجب الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، وأنه بعد أن رفعت هذه الحراسة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وآلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة أعيد فرض الحراسة عليه مرة أخرى في يونيو سنة ١٩٦٩ ، فلا يجوز له أن يباشر الدعوى بشخصه ، ويكون المدير العام لإدارة الأموال والممتلكات هو صاحب الصفة والمصلحة في الدعوى ، وقد صدر عليه الحكم فيها لصالح المطعون عليهما الأول والثاني ، وهو لم يطعن في الحكم وليس للطاعن مصلحة في الدعوى الفرعية بعد أن آلت أمواله وممتلكاته إلى الدولة .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن المشرع إذ خول لرئيس الجمهورية بمقتضى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ سلطة اتخاذ تدابير من بينها إصدار الأمر بفرض الحراسة ، إنما قصد وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة على النحو المقرر بالأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها أو التصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنها وليس في ذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — نقص في أهلية الخاضع للحراسة وإنما هو بمثابة حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها فيباشرها نيابة عنه الحارس المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة ، وإذا كان القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد قضى في المادة الأولى منه برفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين وضعت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ ، فإن مقتضى ذلك أن يعود إليهم حق التقاضى يوم العمل به في ١٩٦٤/٣/٢٤ ، ولا يؤثر في ذلك ما تنص عليه مادته الثانية من أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل التعويض الإجمالي المقدّر فيها ولا ما تقرره المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ من استئصال جميع

الديون من صافي قيمتها ، ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ إذ تحدد لمن كان خاضعا للحراسة التعويض عن أمواله وممتلكاته وقت فرضها بمبلغ إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه مالم تكن أقل قيمة ، فإن لازم ذلك قيام صفة الطاعن في الدفاع عن حقوقه فيها حتى لا ينتقص التعويض المستحق له بإخراج الدين من قيمة التصفية ، وإذا كانت الحراسة التي فرضت على أموال الطاعن وأمرته أثناء نظر النزاع قد انتهت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قبل صدور الحكم المطعون فيه ، وكانت الحراسة التي فرضت من جديد تنصب على الأموال التي يملكها بعد ذلك ولا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ وانتهت بحكم القانون فإن صفته في الطعن تكون قائمة ، إذ كان ذلك ، وكان يكفي لتوفر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الدفع بعدم القبول يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم سماع الدعوى والدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظرها مستندا في ذلك إلى أن نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ فرض على الدائنين الالتجاء إلى المدير العام لإدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة قبل المطالبة بديونهم أمام القضاء وخول المدير تقدير جديتها لمنع التواطؤ على المطالبة بديون غير حقيقية ، وأن هذا النص ينصرف إلى الديون المطالب بها بعد فرض الحراسة ولا تكون قد طرحت على القضاء من قبل كما هو الشأن في الدين موضوع النزاع الحالي الذي رفعت به الدعوى قبل فرض الحراسة مما يؤكد جديته وينفي الصورية ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ذلك أن نص المادة الرابعة من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ صريح في عرض جميع الديون على المدير العام لإدارة الأموال والممتلكات التي آلت إلى الدولة قبل الالتجاء إلى القضاء ، وهو نص مطلق يمنع المحكمة من سماع الدعوى بطلب الدين من المدير العام قبل عرضه عليه ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالدفع بعدم سماع الدعوى وأن يبديه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الذين فرضت عليهم طبقاً لأحكام قانون الطوارئ والنص في مادته الثانية على أن "تؤول إلى الدولة الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض إجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة". والنص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ على أن "الأموال والممتلكات التي تؤول إلى الدولة ويعوض عنها صاحبها وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه هي صافي قيمتها بعد استئصال جميع الديون العقارية والممتازة والعادية بحيث تكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية ، ولا يجوز الرجوع على صاحب هذه السندات بغير الديون التي يرفض المدير العام أدائها بقرار مسبب لعدم جديتها أو صوريته أو لأي سبب آخر يقرره القانون" يدل على أن المشرع جعل الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ ملكاً للدولة من وقت رفع الحراسة بحكم القانون، وأراد أن يكون التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى لا يتجاوز المبلغ الإجمالي الذي قدره ثلاثين ألف جنيه، والغرض من ذلك تصفية الحراسة التي فرضت على أصحابها وتجريدهم من أموالهم وممتلكاتهم وحصر مآثرهم المالية في نطاق التعويض الإجمالي لاعتبارات اقتضتها مصلحة الدولة بحفاظة على نظامها العام وحماية لأهدافها ، وإذ كانت أيلولة الملكية إلى الدولة بقوة القانون ولا تتلفاها بمثابة خلف عام أو خاص عن أصحاب هذه الأموال فإنها لا تكون مسئولة بحسب الأصل عن ديونهم في الأموال والممتلكات التي كانت في الضمان العام أو الخاص محلاً للوفاء بحقوق الدائنين ، إلا أن القرار الجمهوري الذي وضع القواعد الخاصة بالتصفية جعل من اختصاص المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات تقدير قيمتها والفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها ، وأجاز له استثناء من هذا الأصل أن يصدر بشأنها قراراً بقبول أداء الدين من قيمتها فيسده بعد استئصاله لتكون سندات التعويض ممثلة لنتائج التصفية أو يصدر قراراً برفض الأداء لعدم جدية الدين أو صوريته أو لأي سبب يقرره القانون فيستبعده من حساب التعويض ، ولا يكون للدائن إلا حق الرجوع على المدين ، وإذ كان القانون يجعل للمدير العام سلطة الفصل في جدية الديون يملك

استئزال ما يقبله واستبعاد ما يرفضه من حساب التعويض ، ويعتبر قراره في هذا الشأن جزءاً لا يتجزأ من نظام تصفية الحراسة يتوقف عليه تحديد نتائجها لتحقيق أغراضها المتعلقة بالنظام العام ، فإنه لا يجوز للدائن أن يلجأ إلى القضاء بطلب دينه من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه ، وإذا هو لجأ إلى القضاء دون أن يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فإن الدعوى لا تكون مسموعة ، ويكون لكل ذي مصلحة أن يتمسك بعدم سماعها والمحكمة أن تقضى بذلك من تلقاء نفسها ولو كان الدائن قد رفع دعواه على المدين قبل صدور القانون ما دام قد عدل طلباته بتوجيهها إلى المدير العام واختصمه لمواصلة السير فيها . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه برفض الدفع الذي أبداه المدير العام بعدم جواز سماع الدعوى استناداً إلى أن الديون التي طالب بها أصحابها أمام القضاء قبل فرض الحراسة وأيلولة أموالهم إلى ملكية الدولة هي ديون جدية تنقضي فيها الصورية ولا تندرج تحت نص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ ورتب الحكم على رفض هذا الدفع قضاءه بإلزام إدارة الأموال والممتلكات بدفع الدين المستحق للمطعون عليهما في ذمة الطاعن ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ، ولما تقدم يتعين القضاء بعدم سماع الدعوى .

وحيث إنه عن الطعن رقم ٤١٦ سنة ٣٦ قضائية المرفوع من المطعون عليهما في الطعن السابق عن ذات الحكم ، فإنه لما كان هذا الحكم قد نقض لعدم سماع الدعوى فإن الطعن الثاني يصبح ولا محل له دون حاجة لبحث أسبابه .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمرهتدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم انصراف ، عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ،
ومل عبد الرحمن .

(٥٥)

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إثبات . " القرائن القانونية " . حكم . " حجية الحكم " .

الحكم الذي يميز الإثبات بطريق معين لا يجوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان
قد حسم النزاع بين الخصوم دلي وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها من عدمه .
فضاء الحكم بأحالة الدعوى إلى التحقيق استنادا إلى احتمال تحقيقات الشكوى على
مبدأ ثبوت بالكافة . عدم مجزئة الخصم في ذلك . اعتبارا للحكم غير منه
لخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر
في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطاتها في مسائل الواقع " . نقض . " مسائل
الواقع " . إثبات .

تقدير ما إذا كانت الورقة المتسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكافة .
من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع
لا تجوز إثارة أمام محكمة النقض .

(ج) إثبات . " الإقرار غير القضائي " . محكمة الموضوع . " سلطاتها
في تقدير الإقرار غير القضائي " .

الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له اعتباره
دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكافة أو مجرد قرينة أو لا يأخذه أصلا .

(د) محكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير الدليل " . إثبات . " البيئة " .
تقضى . " مسائل الواقع " . بيع .

تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال اشهرد هو من إطلاقات محكمة الموضوع .
استخلاص الحكم من أقوال اشهرد أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم
يدفع فيه ثمن . النعى . في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارة أمام
محكمة التقضى .

١ - الحكم الذي يحيز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات لا يجوز -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - حجية الأمر المقضى في خصوص جواز
الإثبات بهذا الطريق إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات
بعد أن تجادلوا في جوازها أو عدم جوازها . وإذا كان يبين من الرجوع
إلى الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى سداد ثمن المبيع
أنه أجاز للطعون عليه بعد أن قدم صورة من تحقيقات شكوى إدارية ،
أن يثبت بالبيئة أن الطاعن لم يسدده ثمن المبيع ، واستند الحكم في ذلك
إلى أن ما جاء بالشكوى الإدارية من أقوال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ، وكان
الطاعن لم يجادل في وسيلة الإثبات أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المذكور
لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في جزء منها ، مما لا يجوز معه الطعن فيه
إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون
المرافعات السابق .

٢ - تقدير ما إذا كانت الورقة المتدسك بها من الخصوم تعتبر مبدأ ثبوت
بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الدعوى ، ومن ثم فإن النعى
على الحكم المطعون فيه بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً في فهم الواقع
لا تجوز إثارة أمام محكمة التقضى .

٣ - الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته
والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها

(١) قض ١٩٦٧/١١/١٦ بمجموعة المكتب الفني . المدة ١٨ . ص ١٦٩٩ .

أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوتاً بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذه أصلاً، وإذا أخذت محكمة الموضوع بإقرار الطاعن غير القضائي بأن عقد البيع كان مودعاً لدى أمين وطرحت ما عداه من إدعاء بوفاء الثمن، ورأت في هذا الإقرار وما أدلى به المودع لديه من أن الإيداع كان لزمة الوفاء بثمن المبيع، ما يجعل الإدعاء بعدم الوفاء بثمن المبيع أمراً قريب الاحتمال، مما يجيز الإثبات بالينة، فإنها لا تكون قد خالفت القانون.

٤ - تقدير الدليل والإطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أقوال شهود الإثبات، ورجحها على أقوال شهود النفي، واستخلص منها استخلاصاً سائفاً النتيجة التي انتهى إليها من أن العقد موضوع النزاع لم يقصده البيع، ولم يدفع فيه ثمن، فإن النعي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً، مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض.

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن عبد العاطي محمد فواز أقام الدعوى رقم ٤٠ سنة ١٩٦٣ مدني كلي سوهاج ضد محمود الشهير بمظهر رفاعي يطلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المدعى عليه، وذلك بالنسبة لتسعة قرار يطم منه موصفة بالصحيفة مقابل ثمن قدره ٢٧٤ ج و ٥٠٠ م، وقال شرحاً لدعواه إنه بموجب عقد عرفي مؤرخ ١٩٦١/٥/٣ اشترى هو وآخرون من المدعى عليه قدانا بثمن قدره ٧٣٥ ج ينحصر منه ٩ ط وينحصر زميله حسين جيلاني ١١ ط وعبد العظيم مصطفى ٤ ط وإذا امتنع المدعى عليه عن التوقيع على العقد النهائي الصالح للشهر فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلابه، ودفع المدعى عليه الدعوى بأنه لم يقبض ثمن المبيع، وأن العقد أودع أمانة لدى وكيل أشغال حتى يدفع المدعى الثمن، ولكنه تمكن

من اختطاف العقد من المودع لديه . مما دماه إلى تقديم شكوى قبلت برقم ٧٠٥ سنة ١٩٦٣ جرجا . وبتاريخ ١٤/١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإثبات صحة التعاقد المؤرخ ٣ مايو سنة ١٩٦١ بالنسبة إلى ٩ ط مقابل ثمن قدره ٢٧٤ ج و ٥٠٠ م استنادا إلى أن دفاع المدعى عليه لا يقوم على أساس لأن ما جاء بالشكوى رقم ٧٠٥ إداري جرجا سنة ١٩٦٣ المقدمة من هندی شاكر مدعى أن المدعى وأخاه خذافا منه العقد لم يقيم عليه دليل بعد إنكار المدعى ، وأنه لا يجوز إثبات الصورية بين المتعاقدين إلا بالكتابة ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسوط (مأمورية سوهاج) طالبا إلغاء الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٩/٥٧ ق ، وبتاريخ ٨/١١/١٩٦٥ حكمت المحكمة حضوريا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن المستأنف عليه لم يسدد ثمن قطعة الأرض المبيعة إليه بالعقد المؤرخ ٣/٥/١٩٦١ ، وللمستأنف عليه النفي بذات الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٧/١٢/١٩٦٦ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه وإلزامه بالمصروفات من الدرجتين وبمبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه ، وطعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر بتاريخ ٨/١١/١٩٦٥ بطريق النقض للأسباب المبينة في التقرير ودفع المطعون عليه بسقوط حق الطاعن في الطعن بالنقض في الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع ورفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة حضر وكيل الطاعن وطلب التأجيل ليقدم توكيلا يخوله التنازل عن الطعن ، وبالجلسة التالية لم يحضر ، كما لم يحضر المطعون عليه ، وصحمت النيابة على ما جاء بمذكرتها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مبنى الدفع المبدي من المطعون عليه بسقوط حق الطاعن في الطعن في الحكم الصادر في ٨/١١/١٩٦٥ أن هذا الحكم قد فصل قطعا في شأن اعتبار ماورد من أقوال في تحقيقات الشكوى الإدارية مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز تكملة بالبيئة ، مما كان يتعين معه الطعن فيه بالنقض على استقلال ، وإذا

لم يقرر الطاعن الطعن فيه بالنقض خلال الميعاد المقرر قانوناً فقد سقط حقه فيه .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أن الحكم الذي يجيز الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات لا يجوز — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجية الأمر المقضى في خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا في جوازها أو عدم جوازها . وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الصادر في ١٩٦٥/١١/٨ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى سداد ثمن المبيع أنه أجاز للطعون عليه بعد أن قدم صورة من تحقيقات الشكوى الإدارية أن يثبت بالبينة أن الطاعن لم يسدده ثمن المبيع ، واستند الحكم في ذلك إلى أن ما جاء بالشكوى الإدارية من أقوال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . وكان الطاعن لم يجادل في وسيلة الإثبات أمام محكمة الاستئناف ، إذ كان ذلك فإن هذا الحكم لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في جزء منها ، مما لا يجوز معه الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بنص المادة ٣٧٨ مرافعات ، ومن ثم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق في ١٩٦٥/١١/٨ القصور في التسبب من وجوه (أولها) أنه تمسك في دفاعه بأنه من غير المعقول أن يقر المطعون عليه في عقد البيع بقبضه الثمن ويودع العقد طرف هندي شاكر دون أن يحصل من المشتري على إقرار كتابي بأنهم لم يدفعوا الثمن ، ولم يرد الحكم على ذلك (وثانيها) أنه فات الحكم أن مهنة المودع لديه هي أنه وكيل أشغال أمام مأمورية الشهر العقاري مما يفيد أن إيداع العقد طرفه كان من أجل قيامه بإجراءات التسجيل لا من أجل تحصيل ثمن المبيع (ثالثها) أغفل الحكم الدلالة المستمدة من الشهادة المستخرجة من مكتب الشهر العقاري والمتضمنة أن عقد بيع القدان جميعه تقدم للشهر العقاري في ١٩٦٣/١/٢٤ باعتبار أن المشتري هو عبد العظيم عبد العظيم عبد السميع وحده وقد تواطأ الأخير مع البائع ووكيل الأشغال على تأخير عقد الطاعن حتى يتمكن

عبد العظيم من الحصول على أسبقية تسجيل لعقده ، مما حدا بالطاعن لاسترجاع عقده وإقامة دعواه (ورابعها) أن الحكم لم يعتد بالتناقض البادى بين أقوال هندی شاكر في الشكوى الإدارية بخصوص سبب إيداع العقد طرفه واسترجاعه وبين أقوال المطعون عليه في محاضر الجلسات ومذكراته (وخامسها) لم يبين الحكم كيف أن إيداع عقد البيع طرف الكاتب العمومى يجعل الإدعاء بعدم دفع ثمن المبيع قريب الاحتمال .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق أن المطعون عليه دفع الدعوى بأن ثمن المبيع لم يدفع على عكس ما جاء بعقد البيع ، واستدل على ذلك بأن العقد المذكور أودع لدى أمين حتى يتم استيفاء الثمن ، وأن واقعة الإيداع أقربها الطاعن في تحقيقات الشكوى الإدارية وتعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة على عدم دفع الثمن ينحوله إثبات ذلك بالبيئة ، وقد أخذ الحكم بهذا الدفاع استنادا إلى قوله " إن المشرع لم يشترط نوعا معينا من الكتابة ، وقد ذهب الفقه والقضاء إلى اعتبار محاضر التحقيق يصح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة إذا احتوت أقوالا صادرة من الخصوم يجعل ما يراد إثباته قريب الاحتمال " وأنه " بالاطلاع على الشكوى ٧٠٥ سنة ١٩٦٣ إدارى جرجا المقدمة صورة طبق الأصل منها في الحافظة رقم ٧ ملف إبتدائى تبين الوقائع الآتية (أولا) تقدم هندی شاكر عرض إلى السيد مأمور مركز جرجا بشكواه في ٢٤/١/١٩٦٣ بطلب استرجاع العقد من اللذين كانا لديه أمانة لعدم سداد كامل الثمن ، وذلك من المستأنف عليه (الطاعن) الذى استلمهما ، وجب إيصال تحت يده (ثانيا) قرر المستأنف عليه (الطاعن) أنه حقيقة أخذ العقدين وبالذات العقد موضوع النزاع من هندی شاكر عرض والذى كان لديه بصفة أمانة إلا أن الثمن تسدد بالكامل وأيده أخوه عبد الراضى فواز فيما قرره " وأنه " يستخلص من الوقائع السابقة أن العقد موضوع الدعوى كان لدى أمين خلاف المتعاقدين ، وهو أمر يجعل ما يقوله به المستأنف من أن السبب في هذا هو عدم سداد المشتريين للثمن المسمى في العقد قريب الاحتمال يجوز معه الإثبات بالبيئة " . ومن ذلك يبين أن الحكم عول في قضائه بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات عدم الوفاء بالثمن على ما ثبت من أقوال الطاعن بالشكوى

الإدارية من أن العقد كان مودعا لدى أمين ، وعلى ما قرره هذا الأمين بالشكوى المذكورة من أن إيداع العقد طرفه كان مرده عدم وفاء المشتري بالثمن ، واعتبر هذا الذي جاء بالشكوى على لسان المشتري ولسان الأمين مبدءا ثبوت بالكتابة يجعل واقعة عدم أداء ثمن المبيع قريبة الاحتمال مما يجوز معه تكلفه بالبيئة . وهذا الذي أقيم عليه الحكم هو استخلاص سائق . إذ كان ذلك وكان تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدءا ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الدعوى ، فإن النعي به سبب لا يعدو أن يكون جدلا في فهم الواقع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن إقرار الطاعن في الشكوى الإدارية بإيداع العقد طرف الكاتب العمومي قد اقترن بالقول بأن الثمن قد دفع في مجلس العقد وقد جزأ الحكم هذا الإقرار وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أنه لا يجوز قانونا تجزئة الإقرار الموصوف ، وأنه إذا ما طرح هذا الإقرار لعدم جواز تجزئته فيكون على المطعون عليه عبء إثبات عدم الوفاء بالثمن على عكس الثابت بعقد البيع ، وهو أمر لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ، وقد تمسك الطاعن بذلك أمام محكمة أول درجة التي أقرته على دفاعه وقضت لصالحه . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن إقرار الطاعن بالشكوى الإدارية هو إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر ، كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدءا ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا ، وإذا أخذت محكمة الموضوع بإقرار الطاعن غير القضائي بأن عقد البيع كان مودعا لدى أمين وطرحت ما عداه من ادعاء بوفاء الثمن ، ورأت في هذا الإقرار وما أدلى به المودع لديه من أن الإيداع كان لخدمة الوفاء بثن المبيع ما يجعل الادعاء بعدم الوفاء بثن المبيع أمرا قريب الاحتمال مما يجيز الإثبات بالبيئة ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الصادر في الموضوع بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧ بالفساد في الاستدلال وبالاستخلاص غير السائغ من أقوال الشهود ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أخذ بأقوال شهود المطعون عليه رغم أنها لا تؤدي عقلا إلى النتيجة التي خلص إليها ، إذ شهد حسين كيلاني وعبد العظيم عبد السميع بأن عقد البيع تحبر وأودع ضمانا لرد عقود ردن ، ومن غير المنصور عقلا أن يوقع المطعون عليه البائع على عقد بيع يتضمن قبضه الثمن البالغ ٧٣٢ ج ليكون هذا العقد ضمانا لرد عقود ردن قيمتها ٤٤٠ ج ، هذا إلى أن أقوال هذين الشاهدين أمام المحكمة تتعارض وما قرره هندی شاكر في تحقيقات الشكوى الإدارية من أن عقد البيع أودع لديه لزمة قيام المشتري بسداد الثمن ، وما كان للحكمة أن تعمل على أقوال شاهد الإثبات عبد العظيم عبد السميع لماله من مصلحة في الإدلاء بها بعد أن تواطأ والمطعون عليه على شراء الفدان المبيع وحده دون الطاعن بدليل الطالب المقدم للشهر العقاري في ١٩٦٣/١/٢٤ ، وانتهى الطاعن إلى القول بأن الحكم امتنع شهادة شاهدي الطاعن بحجة أن أولهما شقيقه وثانيهما ابن عمه وأقوانه غير معقولة ، في حين أن هذين الشاهدين حضرا مجلس العقد كما جاء بأقوال شهود الإثبات .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أورد أقوال شهود الإثبات والنفي طبقا لما هو ثابت بمحضر التحقيق المقدمة صورة رسمية منه ، أقام قضاءه في الدعوى على قوله "إن المحكمة تطمئن إلى شهادة شهود المستأنف وذلك لأن الأولين وهما حسين كيلاني وعبد العظيم عبد السميع أقارب المستأنف عليه ابنا عمه وشريكاه في عقد البيع موضوع الدعوى ومع ذلك فقد شهدا بأن العقد لم يكن مقصودا به البيع ، وإنما كان المقصود منه هو إعطاء ضمان للمستأنف عليه حتى يعيد المستأنف عقد الرهن بعد عرضه على مصالحة الضرائب ، ولأن الثالث هو كاتب العقد الذي ارتضاه أطرافه لحفظه حتى يعيد المستأنف عقد الرهن ، أما شاهد المستأنف عليه فإن أولهما شقيقه والثاني ابن عمه وتبدو شهادة الأخير غير مقبولة لأنه من غير المألوف أن يخرج البائع إلى الطريق ليجت من شاهد لكي يشهده على عقد فضلا عن أنه لم يشهد بأنه رأى المستأنف عليه يدفع ثمن القدر المبيع ، وأنه متى كان ذلك وكانت شهادة

شهود المستأنف قد أجمعت على أن عقد البيع موضوع الدعوى لم يقصد به البيع وإنما كان الغرض من تحريره تأمين المستأنف عليه وزمليه على قيام المستأنف بإرجاع عقد الرهن إليهم بعد عرضه على مصلحة الضرائب ، كما أن ثمننا لم يدفع لقاء هذا البيع فإن العقد المذكور يكون قد أبرم بطريق الصورية المطلقة وفقد أهم أركانه وهو الثمن ، ومن ثم فإنه يكون معدوما ولا أثر له باعتباره بيعا . وحيث إنه بالبناء على ما تقدم فإن دعوى المستأنف عليه بطالب الحكم بصحة هذا العقد تكون غير سليمة وتضحي متعينة الرفض . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى أقوال شهود الإثبات ورجحها واستخلص منها استخلاصا سائغا للنتيجة التي انتهى إليها من أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن ، وكان تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع ، فإن النفي بهذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والدود عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حامد
وملي عبد الرحمن .

(٥٦)

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) موظفون . ” دلاقة الموظف بالجهة التابع لها ” .

موظف بوزارة التربية والتعليم . عدم تبعيته لمحافظة مطروح . مقتضاه عدم
قيام رابطة تنظيمية بينه وبين هذه المحافظة .

(ب) عقد . ” عقد إداري ” . إختصاص . ” الإختصاص الولائي ” .
نقض . ” حالات الطعن ” .

العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط اعتبارها مقررا إدارية .
تنويض محافظة مطروح المدير مديرية التعليم بها في اتخاذ الإجراءات اللازمة
لتأليف كتابين نظير مكافآت تحسدا على أساس الفئات التي وضعها وزارة التربية
والتعليم . استعانة المدير ببعض العاملين بالوزارة في تأليف الكتابين . عدم
تقديم المحافظة الدليل على أن ما كلف به المدير مما يحتلزمه المدير العادي للرقى ،
وأن اللائحة الخاصة بتحديد فئات المكافآت التي أحال إليها التنويض تتضمن شروعا
إستثنائية تخالف المسألوف في القانون الخاص . إلتواء الحكم المطعون فيه
إلى اعتبار العلاقة بين الطرفين علاقة تعاقدية يحكمها قانون الخاص ويختص بنظرهما
القضاء المدني . لا خطأ . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض لصدوره
من محكمة ابتدائية بجهة إستئنافية .

١ - متى كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم صدا الأول - وهم من موظفي وزارة التربية والتعليم ومنطقة الإسكندرية التعليمية - لا يتبعون الجهة الإدارية التي يرأسها الطاعن - محافظ مطروح - فإنه لا يمكن القول بقيام رابطة تنظيمية بينهم وبين هذه الجهة ، وذلك لانقطاع صلتهم الوظيفية بها .

٢ - العقد لإداري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هو العقد الذي يبرمه شخص معنوي من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته في الأخذ بأحكام القانون العام ، وذلك بتضمينه شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ، أو يحيل فيه إلى اللوائح القائمة وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن - محافظ مطروح - أصدر تفويضا للمطعون عليه الأول - مدير مديرية التعليم بالمحافظة - خوله فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأليف كتابين للتربية الأساسية ومحو الأمية أحدهما للقراءة والثاني للحساب نظير مكافآت تحدد على أساس الفئات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم ، وتنفيذا لهذا التفويض استعان المطعون عليه الأول بباقي المطعون عليهم ، وهم من العاملين بوزارة التربية والتعليم بمنطقة الإسكندرية التعليمية في تأليف هذين الكتابين ، وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن العمل الذي كلف به المطعون عليه الأول هو مما يستلزمه السير العادي للرفق وفقا للأئحة الداخلية أو طبقا لعرف جرى العمل به ، كما أنه لم يقدم لذات المحكمة الدليل على أن الأئحة الخاصة بتحديد فئات المكافآت التي أحال إليها التفويض الصادر منه للمطعون عليه الأول تتضمن أي شرط استثنائي يخالف المألوف في القانون الخاص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى وصف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ، ويختص بنظرها القضاء المدني ، لا يكون قد خالف قواعد الاختصاص الولائي أو أخطأ في تطبيقها . وإذا كان هذا الحكم صادرا من محكمة ابتدائية بهيته استئنافية ، فإن الطعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

(١) قض ١٩٦٤/٧/٧ بمجموعة المكتب الثاني . ص ١٥ . ص ٩٥٩ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن فهمى يوسف الباز وآخرين أقاموا الدعوى رقم ٥١٠ لسنة ١٩٦٥ مدنى المنشية ضد محافظ الصحراء الغربية بصفته يطلبون الحكم بإلزامه بأن يدفع لكل من المدعين الأول والثانى مبلغ ٢٠٠ ج ولكل من الباقيين مبلغ ١٠٠ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع النفاذ المعجل بغير كفالة ، وقالوا شرحا للدعوى إن المدعى عليه أصدر بتاريخ ١٩٦٥/٨/١ تفويضا للمدعى الأول الذى كان مديرا لمديرية التعليم بمحافظة مطروح ، خوله فيه اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأليف كتابين للتربية الأساسية ومحو الأمية أحدهما للقراءة والثانى للحساب نظير مكافآت تحدد على أساس الفئات التى وضعتها وزارة التربية والتعليم ، وتنفيذا لهذا التفويض استعان المدعى الأول بباقي المدعين وهم من العاملين بوزارة التربية والتعليم ومنطقة الإسكندرية التعليمية ، واشترك المدعيان الأول والثانى مع المدعين الثالث والرابع فى تأليف كتاب القراءة ، ثم مع الخامس والسادس فى تأليف كتاب الحساب فاستحق كل منهم المبالغ التى يطالب به ، وبالرغم من إقرار المدعى عليه بأحقيتهم فى صرف هذه المبالغ ، فإنه لم يقم بالوفاء بها مما اضطرهم لإقامة هذه الدعوى بطلباتهم سالفة البيان ، ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحاكم المدنية ولائيا بالفصل فى الدعوى وبعدم اختصاص المحكمة الجزئية قيميا بنظرها ، وفى ١٩٥٦/٤/٣٠ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها . (ثانيا) بسقوط حق المدعى عليه فى الدفع بعدم اختصاص المحكمة قيميا بنظر الدعوى وباختصاصها . (ثالثا) بإلزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع لكل من المدعين الأول والثانى مائتى جنيه ولكل من باقى المدعين مائة جنيه وألزمته المصروفات وهبلغ ٥٠ قرشا مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . واستأنف المدعى عليه هذا

الحكم لدى محكمة الإسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية طالبا قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بقبول الدفع واحتياطيا برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣١٦ لسنة ١٩٦٦ مستأنف الإسكندرية وفي ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف و ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، وصممت النيابة على الرأي الوارد بذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي وهو خطأ ومخالفة للقانون من وجهين (أولهما) أنه اعتبر علاقة الطاعن بالمطعون عليهم علاقة عقدية، في حين أنها طبقا للتكييف الصحيح علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح، ذلك أن إسناد مهمة تأليف بعض الكتب اللازمة لمرفق التعليم الذي يتولى الطاعن بصفته الإشراف عليه لا يعدو أن يكون تكليفا للمطعون عليهم — وكلهم من موظفي وزارة التربية والتعليم — بأداء عمل يتعلق بوظيفتهم، ومن ثم فإنهم يخضعون في هذا العمل الذي كلفوا به للقواعد التنظيمية المقررة في هذا الشأن، وإذا كانت دعوى المطعون عليهم ليست إلا مطالبة بمكافأة استحققت لهم قبل الحكومة نتيجة قيامهم بالعمل الذي كلفهم به الطاعن بصفته، فإن الاختصاص بنظرها يكون لمجلس الدولة وحده عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩. (وثانيهما) أنه مع التسليم جدلا بأن العلاقة التي تربط الطاعن بالمطعون عليهم علاقة تعاقدية، فإن العقد المأثري عنها يكون عقدا إداريا وليس عقدا مدنيا، ذلك أنه وإن كان العقد الإداري بحسب الرأي السائد هو العقد الذي يبرمه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إدارة مرفق عام أو بمناسبة تسييره ويظهر فيه نيته في الأخذ بوسائل القانون العام بتضمينه شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص، وكانت القاعدة أن تخلف أحد هذه الشروط يجعل العقد مدنيا، إلا أنه توجد ثمة حالات يعتبر فيها العقد إداريا رغم خلوه من أي شرط استثنائي، وهي الحالات التي يساهم فيها المتعاقد في نشاط المرفق أو يحقق العقد

غرضاً من أغراضه ، ولما كان قيام المطعون عليهم بتأليف الكتب اللازمة لمحو الأمية يعتبر مصاهرة منهم في تدبير مرفق التعليم الذي يشرف عليه الطاعن بصفته وكان الاتفاق معهم على التأليف يحقق غرضاً من أغراضه ، فإن العلاقة القائمة بين الطرفين تعتبر عقداً إدارياً بطبيعته ولو لم يتضمن أية شروط امتثالية، وتكون المنازعة بشأنه من اختصاص مجلس الدولة دون غيره عملاً بنص المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أشار إلى التفويض الصادر من الطاعن إلى المطعون عليه الأول أقام قضاءه على قوله ” إنه استناداً إلى هذا التفويض قام مدير منطقة مطروح التعليمية المستأنف عليه الأول بإرسال خطاب إلى كل من المستأنف عليهم مؤرخ ١٩٦٢/٨/٢٠ يفيد أن محافظة مطروح قد فوضته في الاتفاق معه على الاشتراك في تأليف كتاب معين نظير المبلغ المحدد بكل خطاب على أن يتنازل عن حق الطبع والتأليف للمحافظة، ووقع كل منهم على الخطاب المرسل إليه بالقبول ، وعلى أساس هذا القبول أشر مدير المنطقة على كل خطاب بعرضه على السيد المحافظ ، ويستفاد من ذلك أن العلاقة بين المستأنف عليهم من الثاني إلى الأخير والمحافظة كانت وليدة اتفاق فهي علاقة تعاقدية بدأت بعرض من جانب المحافظة عن طريق المستأنف عليه الأول كمفوض عنها وبقبول من جانب باقي المستأنف عليهم ، وليست علاقة تنظيمية على النحو الذي تدعيه المستأنفة ، ولما كان مركز المستأنف عليه الأول باعتباره مشتركاً في التأليف هو بذاته مركز باقي المستأنف عليهم فيتعين لتماثل الظروف اعتبار علاقته هو الآخر بالمحافظة في شأن تأليف الكتابين علاقة تعاقدية ” وما خلاص إليه الحكم من تكيف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها تعاقدية وليست تنظيمية لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليهم فيما عدا الأول لا يتبعون الجهة الإدارية التي يرأسها الطاعن ، ومن ثم فلا يمكن القول بقيام الرابطة التنظيمية المدعاة وذلك لانقطاع صلتهم الوظيفية به ، أما بالنسبة للمطعون عليه الأول فإن الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يدل على أن العمل الذي كلفه به هو مما يستلزمه السير العادي للرفق وفقاً للأئحة الداخلية أو طبقاً لعرف جرى العمل به

والنـعـى مـردود فـى الـوجـه (الثـانـى) بـأن الـحـكـم قـد انـتـهـى إـلى اعـتـبـار العـلاقـة بـين الـطـرفـين عـلاقـة عـقـديـة يـحـكـمـها القـانـون الـخـاص تـأسـيسـا عـلى قـولـه ” وحيـث إن الـمـحـكـمة لا تـجـد فـى العـقـد المـبرـم بـين الـطـرفـين أى شـرـط شـاذ و هو أـحـد الخـصـائـص الـلازم تـوافـرـها فـى العـقـد كـى يـعـتـبـر عـقـدا إـدـارـيا ، ولا تـعـتـبـر الإـحـالـة فـى تـحـديـد المـكـافـاة المـستـحقـقة عـن تـأليف الـكـتـاب إـلى الفـتـات الـتى حـدـثـتـها الـوزـارة شـرـطـا شـاذـا ، إذ لـيـس ثـمـة ما يـمـنـع الـمـتـعـاقـدين فـى العـقـود المـدنيـة مـن الـاتـفـاق عـلى طـريـقـة مـعيـنة لـتـحـديـد الـزـامـاتـهم المـالـية دـون أن يـعـد ذـلـك شـرـطـا استـثـنائـيا لا يـتـفـق مـع قـواعـد القـانـون الـخـاص ” و هـذا الـذى قـرره الـحـكـم صـحـيـح فـى القـانـون ، ذـلـك أن العـقـد الإـدـارى -وعـلى ما جـرى بـه قـضـاء هـذه المـحـكـمة - هو العـقـد الـذى يـرمـه شـخـص مـعـنـوى مـن أشـخـاص القـانـون العـام بقـصـد إـدـارة مـرفـق عـام أو بـمـناسـبـة تـسـيـيره ، و يـظـهـر فـيه نـيـتـه فـى الـأخـذ بـأحكام القـانـون العـام ، و ذـلـك بـتـضـمـينه شـرـوطـا استـثـنائـية غـير مـأوـفـة فـى القـانـون الـخـاص ، أو يـحـيل فـيه إـلى اللـوائـح القـائـمة . لـمـا كان ذـلـك و كان الطـاعـن لم يـقـدم لـمـحـكـمة المـوضـوع الدـليـل عـلى أن الـلائـحة الخـاصـة بـتـحـديـد فـتـات المـكـافـات الـتى أـحـال إـليـها التـفـويـض الصـادر مـنـه لـلطـعون عـليه الأـول تـتـضمـن أى شـرـط استـثـنائـى يـخـالف المـألـوف فـى القـانـون الـخـاص ، فإن الـحـكـم المـطـعون فـيه إذ انـتـهـى إـلى و صـف العـلاقـة القـائـمة بـين الـطـرفـين بـأنـها عـلاقـة تـعـاقـديـة يـحـكـمـها القـانـون الـخـاص و يـنـتـص بـنـظـرـها القـضـاء المـدنى لا يـكـون قـد خـالف قـواعـد الـاختـصـاص الـولائـى أو أـخـطـأ فـى تـطـيـيقـها و يـكـون النـعـى عـلى الـحـكـم بـالـوجـهين السـابـقين عـلى غـير أـسـاس ، و لـمـا كان الـحـكـم المـطـعون فـيه صـادرا مـن مـحـكـمة إـبتـدائيـة بـهـيئة استـثـنائـية ، فإن الطـعن فـيه بـطـريق النـقض يـكـون فـى جـائـز .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر همدى قنبل رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وعلى
عبد الرحمن .

(٥٧)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ القضائية :

الالتزام . " تعدد طرفى الالتزام " . بيع . تجزئة .

الالتزام ينقسم على الدائنين أو المدينين المتعدين بحسب الرسوم مالم يعين الاتفاق أو القانون
نصيب كل منهم . مثال فى عقد بيع .

إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعدين
لم يبق إلا أن ينقسم الالتزام عليهم بحسب الرسوم أو بأنصبة متساوية ، وإذ خلا
العقد — موضوع الدعوى — من تحديد نصيب كل من البائعين فى ثمن ما باعاه
معا صفقة واحدة غير مجزأة ، فإنه يكون لكل بائع نصف ثمن المبيع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الوقائع — على بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل
فى أن السيد / محمد على الشكلاوى أقام الدعوى رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٦٢ كلى طنطا
ضد السيد / عبد المجيد عبد الله عارفين وزوجته زينب السعيد حسن الدالى طلب
فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٠/٨/١٩٦٠ والتسليم ، وقال شرحا

لدهواه إنه بموجب العقد المذكور اشترى من المدعى عليهما العقار الموضح بالصحيفة وهو عبارة عن منزل وفضاء تابع له مساحته ١ ط و ٨ س مقابل ثمن قدره ١٤٥٠ ج دفع جميعه ، وتوفي المدعى عليه عبد الحميد عبد الله عارفين أثناء نظر الدعوى فاختم المدعى ورثته ، ودفعت المدعى عليها زينب السعيد حسن الدالى الدعوى بأن الثابت بعقد البيع أن باقى الثمن وقدره ١٢٥٠ ج لم يدفع ، وأن حصتها فى الباقي النصف ، وطلبت الحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٩ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٩٦٠/٨/١٠ المتضمن بيع مورث المدعى عليهم من الأول للسابعة المرحوم عبد الحميد عبد الله والمدعى عليها الثامنة زينب السعيد حسن الدالى إلى المدعى العقار رقم ٩٣ والفضاء التابع له والبالغ مساحته ١ ط و ٨ س والمبين الحدود والموقع بالعقد وبالعريضة والتسليم وبإلزام المدعى بالمصروفات .

استأنفت المدعى عليها السيدة زينب السعيد حسن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاءه والحكم أصليا بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١٨ سنة ١٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من صحة ونفاذ العقد والتسليم بالنسبة لنصيب السيدة زينب السعيد حسن الدالى وقدره النصف ، وبعدم قبول الدعوى بالنسبة لهذا النصيب .

طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بتقرير الطعن .

وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث طلب ورثة الطاعن نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ، وصممت النيابة العامة على ما جاء بالمذكرة المقدمة منها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن عقد البيع الابتدائي موضوع النزاع والمؤرخ ١٩٦٠/٨/١٠ جاء مطلقا من كل قيد يحدد نصيب كل بائع فى العقار المبيع ، وأن من شأن الشركة فى البيع المساواة بين البائعين ، فيكون لكل منهما النصف فى المبيع أرضا وبناء .

وهذا من الحكم مخالفة للقانون وفساد فى الاستخلاص ، إذ أن عقد البيع قد اشتمل فى أكثر من موضع على تحديد نصيب كل من البائعين ، فقد جاء بالبند الأول منه عبارة ” باع الطرف الأول زينب السعيد حسن الدالى بصفتها مالكة

الأرض ، وعبد الحميد عبد الله عارفين بصفته مالكا للمباني إلى الطرف الثاني عهد على الشكلاوى " وهذه العبارة تدل بوضوح على أن المطعون عليها الأولى باعت الأرض فقط ، أما المباني فإنها مبيعة من عبد الحميد عارفين ، كما نص في البند الرابع من العقد على أن الأرض آلت ملكيتها للسيدة زينب الدالى بمقد مسجل في ١٩٥٣/٢/٢٥ وأن المباني أقامها البائع الثانى ، وقد ترتب على خطأ الحكم فى تحصيل مدلول هذه النصوص الصريحة مخالفته للقانون من وجهين (أولهما) أنه فى حالة تعدد الدائنين فى الالتزام ينقسم الالتزام طبقا للقانون حسب الرسوم بأنصبة متساوية إلا إذا وجد اتفاق يعين نصيب كل من البائعين فى العقار على أساس أن المطعون عليها الأولى هى المالكة للأرض وأن عبد الحميد عارفين هو مالك المباني فإن ثمن العقار ينقسم بينهما حسب نصيب كل منهما فى المبيع ، ولا يترتب على مجرد اشتراكهما فى عقد البيع الخلط فى الملكية بينهما ، ولكن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب للمطعون عليها الأولى النصف فى الثمن على أساس أنها تملك نصف المبيع أرضا وبناء ، رغم أنها لا تملك سوى الأرض وامتنعت ثمنها من معجل الثمن ، بخلاف قضاؤه مناقضا لنصوص العقد ومخالفا للقانون . (وثانيهما) أن اعتبار الحكم المطعون عليها مالكة نصف المبيع أرضا وبناء ومستحقة لنصف الثمن ينطوى على مخالفة للقانون ، إذ يشترط لصحة البيع ملكية البائع لما باعه ، والثابت بالعقد أن المطعون عليها الأولى لا تملك من المبيع سوى الأرض .

وحيث إن هذا النعى مردود فى حمله . ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه باستحقاق المطعون عليها الأولى نصف ثمن المبيع على قوله " بمطالبة عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٦٠ / ٨ / ١٠ موضوع الدعوى يبين أنه جاء مطلقا من كل قيد يتحدد به نصيب كل بائع فى العقار المبيع بما من إطلاقه أن الشركة فى البيع تنصرف إلى المساواة ، بمعنى أن لكل من البائعين نصف ما باعه أرضا وبناء وإنما جاءت الشبهة لدى المستأنف عليه الأول (الطاعن) وبغير حق فيما أورده البائعان فى تأصيل ملكيتهما لما باعه فذكرا أن الأرض مماوكة للمستأنفة (المطعون عليها الأولى) وأن المباني أقامها البائع معها ولم يقرن ذلك بتحديد ثمن الأرض أو ثمن المباني بما تقرره أو بتحديد قيمة الأرض

• مستقلة عن البناء أو العكس ، الأمر الذي يكون على هذا أن لكل من البائعين حق النصف في العقار المبيع أرضا وبناء ومن ثم ففى ثمنه ويكون للمستأنفة نصف الثمن بالمساواة مع البائع معها فى ذات العقد ، الأمر الذى يترتب عليه أن الوفاء الحاصل من المستأنف عليه الأول للبائع مع المستأنفة بباقي الثمن دون المستأنفة قد جاء فى غير محله بوفاء لغير مستحق بناء على اعتقاد خاطئ .

وإذ كان يبين من مطالعة صورة عقد البيع المودعة بحافظة الطاعن أن البيع تم من البائعين صفقة واحدة غير مجزأة وبثمن واحد للأرض والمباني ، ولم يحدد العقد نصيب كل من البائعين فيه ، فإن محكمة الموضوع إذ فسرت العقد فى حدود ما علمتها الموضوعية بأن البيع صادر من البائعين صفقة واحدة وبثمن واحد شامل للبيع أرضا وبناء ، وأنه لا يغير من ذلك ما تضمنه العقد من أن أحد البائعين يملك الأرض المبيعة وأن ثانيهما يملك البناء ، لأنه قصد به تأصيل ملكية البائعين . فإنها لا تكون قد انحرفت عن النصوص الظاهرة للعقد ، مما يبنى الخطأ من الحكم المطعون فيه ، وإذ رتب الحكم على ذلك استحقاق كل من البائعين نصف ثمن المبيع ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ذلك أنه إذا لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل من الدائنين أو المدينين المتعديين لم يبق إلا أن ينقسم الالتزام عليهم بحسب الرؤوس أو بأنصبة متساوية ، وإذ خلا العقد من تحديد نصيب كل من البائعين فى ثمن ما باعاه معا صفقة واحدة غير مجزأة فإنه يكون لكل بائع نصف ثمن المبيع ، أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم خالف القانون إذا اعتبر الشريكة فى البيع مالكة نصف المبيع أرضا وبناء ، فردود بأن الحكم استخلص من عبارات العقد أن البيع قد تم صفقة واحدة دون تحديد لنصيب كل من البائعين فى الثمن ، ودون الاعتداد بأصل الملكية ورتب على ذلك استحقاق كل منهما للنصف فى هذا الثمن ، وليس فى ذلك مخالفة للقانون .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائى دون أن يرد على ما قرره ذلك الحكم من قيام وكالة ضمنية بين البائعين عملا بالفقرة الرابعة من المادة ٨٢٨ من القانون المدنى ، ومن أن الوكيل فى الإدارة

يستطيع أن يستوفي حقوق الموكل لدى الغير ، ورغم تمسك الطاعن بذلك في دفاعه أيضا مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أورد في أسبابه ” إن التعلل بقيام وكالة ضمنية بين المستأنفة وشريكها البائع معها، إستنادا إلى أن هذا الأخير يدير الملك الشائع دون اعتراض منها بالإستناد إلى نص المادة ٨٢٨ مدني فقد جاء في غير محله ، ذلك لأن الأمر لا يتصل في الدعوى الحالية من قريب أو بعيد بإدارة الملك الشائع إنما يتصل بتصرف بالبيع في هذا الملك يترتب التزامات في جانب كل بائع أقر هذا التصرف ووقع عليه بإمضاءه ، وأخص هذه الالتزامات في جانب كل من وقع إنما هو نقل الملكية للمشتري وأخص التزامات هذا الأخير أن يدفع لكل بائع نصيبه في الثمن بما ينأى عن أن تكون من أعمال الإدارة في شيء مما عتته المادة ٨٢٨ مدني“ ومن ذلك يبين أنه تضمن الرد على ما أوردته الحكم الابتدائي في شأن قيام الوكالة الضمنية بأسباب سائغة، ومن ثم فإن النعي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن ما ذهبت إليه المستأنفة من أن ذكر دفع الثمن في عقد البيع بصفة إجمالية يترتب عليه أن يكون لها نصف العقار أرضا وبناء هو أمر لا سند له من القانون، وأن كل ما يترتب على عدم تحديد ثمن مستقل للأرض وثنى للبناء أن التزام المشتري بدفع الثمن للبائعين يعتبر التزاما غير قابل للتقسام وأن محله واحد والوحدة في محله غير قابلة للتجزئة مع تعدد الطرف الدائن، ولكن الحكم لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى ، فخالف القانون وجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء في الرد على السبب الأول .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٥٨)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " تقرير الطعن " . بطلان . إعلان .

مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات سابق ، و عدم حصول
إعلان الطعن في التعداد . متى ثبت أن الإعلان قد تم فعلا في التعداد مشتملا على البيانات
الواجبة فلا يطله خلو الصورة الملتمة من بيان رقم الطعن وتاريخ وصحة التقرير به .

(ب) حكم . " الطعن في الحكم " . " الأحكام الجائز الطعن فيها " . نقض .
" الأحكام الجائز الطعن فيها " . إيجار . " إيجار الأما كن " .

المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها . وردد طعن على حكم
من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف . جواز الطعن فيه بالنقض .

(ج) إيجار . " إيجار الأما كن " . استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " .
إختصاص . " الاختصاص النوعي " .

الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ١٥ / ٤ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
وجوب صدورها في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون . العبرة في معرفة
ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
من عدمه هي بما نصت به المحكمة لا بما طالبه الخصوم . تطبيق الحكم الابتدائي أحكام
القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ دون أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
فضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث
قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص
والاحالة مهما تكن قيمة الدعوى طبقا للمادة ١٠١ / ٢ مرافعات سابق .

١ — مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — إنما هو عدم حصول إعلان الطعن في الخمسة عشر يوما التالية للتقرير به ، فكلمة تحقق أن هذا الإعلان تم في الواقع في ميعاده ، مشتملا على البيانات الواجب استيفائها طبقا للمادة العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شكلا ، ولا يبطله خلو الصورة المعانة من بيان رقم الطعن وتاريخه وساعة التقرير به .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة الاستئناف ، فإن الطعن فيه بالنقض يكون جائزا ، ولا وجه لما يثيره المطعون عليهما من أن الطعن في الحكم بطريق النقض غير جائز عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، إذ أن محل تطبيق هذا النص أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون ، لا على حكم صادر من محكمة الاستئناف .

٣ — يشترط لا اعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقا لأحكامه ، فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، والعبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أم غير ناشئة عن تطبيقه بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . وإذا كان الحكم الابتدائي قد انصرف عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وطبق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الذي لم يدمج في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وإنما قصد المشرع من وضعه — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بصفة دائمة ، لضمان استمرار العلاقة بينهما ، والاستغناء عن صدور التشريعات المتوالية في هذا الشأن ، مما يجعله منقطع الصلة بالقانون

(١) قض ١٦/١٢/١٩٥٤ بمجموعة القواعد في ٢٥ سنة . ص ١١١١ . قاعدة ٢٠٧

وقض ٢٤/٢/١٩٧٠ بمجموعة المكتب الفني السنة ٢١ . ص ٣١٢ .

المشار إليه ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ تنطبق بدورها على الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقاً لأحكامه تقديراً نهائياً غير قابل للطعن ، فإن الحكم الصادر في الدعوى يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة ، ولما كان ذلك الحكم قد رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى الذي أبداه الطاعن ، وكان يجوز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق — التي صدر الحكم في ظلها — فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا النظر ، وقضى بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن سعيد عبد الملك بطرس وصبحى عبد الملك بطرس (المطعون عليهما) أقاما الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٦٥ كلى بنى سويف ضد عبد المجيد أحمد عبد المجيد (الطاعن) طالبين الحكم بتخفيض إيجار الدكان الموصوف بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٢/٨/١٤ والمؤجر إليهما من المدعى عليه واعتبار الإيجار المستحق منه ٣ ج و ٥٠٠ م شهرياً وذلك ابتداء من ١٩٦٢/٩/١ وقالوا في بيانها إنهما استأجرا الدكان من المدعى عليه لاستعماله محلاً لتجارة الأقمشة ابتداء من ١٩٦٢/٩/١ وبإيجار شهري قدره ٩ ج وتسلم المدعى عليه منهما ٢٧ ج أجرة ثلاثة أشهر ، وفي ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ حددت لجنة تقدير القيمة الإيجارية أجرته بمبلغ ٣٠ ج و ٥٠٠ م شهرياً ، ثم صفى الإيجار بينهما على هذا الأساس وأسفرت التصفية عن مديونيتهما له في مبلغ ٩ ج حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٦٥ دفعا إليه ، كما دفعا له ٧ ج أخرى أجرة شهري أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٦٥ ، وحررت مخالصة استأنفها

المدعى عليه منهما بطريق الحيلة، ثم امتنع عن ردها محتجا بأن عقاره يخضع للقانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ والذي نص على تخفيض القيمة التجارية المتفق عليها بنسبة ٣٥ ٪ مع أن قرار لجنة التقدير كان قد صدر في ١٧ / ٩ / ١٩٦٣ وأصبح نهائيا بعدم الطعن عليه، ثم استصدر أمر أداء بالقيمة التجارية على أساس القانون المشار إليه فقدمما ضده شكوى لجهة الادارة، وأقاما الدعوى بطلبتهما السابقة ودفع المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة الكلية بنظر الدعوى واختصاص المحكمة الجزئية بنظرها لعدم انطباق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ على العقار وخضوعه لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢، كما دفع ببطلان الإجراءات لأن الدعوى رفعت بطلب قدم لرئيس المحكمة لا بتكليف بالحضور، وتمسك في دفاعه بأن العين المؤجرة قد تم إنشاؤها بعد يوم ٥ / ١١ / ١٩٦١، وأنه لم يخطر بقرار لجنة التقدير إلى أن صدر القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ فتسرى أحكامه على الأجرة موضوع النزاع وطبقا للمادة ٢ من هذا القانون تكون هذه الأجرة قد خفضت بنسبة ٣٥ ٪ وقد حاسب المدعين على هذا الأساس، وفي ٢٨ / ٥ / ١٩٦٦ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع المبدى من المدعى عليه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها (ثانيا) بتخفيض إيجار العين موضوع الدعوى والموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٤ / ٨ / ١٩٦٢ إلى ٣ ج و ٥٠٠ م شهريا، وذلك اعتبارا من أول شهر مارس سنة ١٩٦٢، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه والحكم أصليا بعدم اختصاص محكمة بنى سويف الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى، ومن باب الاحتياط اعتبار الأجرة القانونية للعين موضوع عقد الإيجار المؤرخ ١٤ / ٨ / ١٩٦٢ مبلغ ٥ ج و ٨٥٠ م شهريا اعتبارا من ١ / ٩ / ١٩٦٢، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٣ / ٤ ق، ودفع المستأنف عليهما بعدم جواز الاستئناف، وفي ١١ / ٢ / ١٩٦٧ حكمت المحكمة بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن المنازعة في حقيقتها مطالبة بتخفيض الأجرة إلى الحد المسموح به قانونا، وأنها تدخل في المنازعات التجارية التي يحكمها القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧، وأن الحكم الصادر فيها غير قابل لأي طعن عملا بالمادة ١٥ من ذلك القانون. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم

وذف المطفون علفما ببطلان إءراءات الطعن؁ كما دفعا بعلم ءواز الطعن وطلبا رفض الطعن موضوعا؁ وصممت النفاة العامة على رأفا الذى أبءته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وآفء إن مبى الدفع ببطلان إءراءات الطعن أن صورة تقرير الطعن المعلنة لهما آلت من بفان تأرفف وساعة التقرير به ورقم قفءه بالءول وهى من البفانات الءوهرفة التى فءرب على إءفالها البطلان .

وآفء إن هذا الدفع مردود ؁ ذك أن مناط البطلان المنصوص علفه فى الماة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق المنطبقة على الطعن — وعلى ما ءرى به قضاء هذه المأكة — إنما هو علم آصول إءلان الطعن فى الخمسة عشر فوما التالية للتفررف به فكلما آآقق أن هذا الإءلان تم فى الواقع فى مفعاءه مشاملا على البفانات الواجب استففاؤها طبقا للماة العاشرة من قانون المرافعات فهو مقبول شـ كلا ولا فبطله آلو الصورة المعلنة من بفان رقم الطعن وتارفف وساعة التقرير به . لما كان ذك ؁ وكان الثابء أن مأمى الطاعن قد قرر بالطعن فى ١٣/٣/١٩٦٧ وأءان المطفون علفما فعلا بالطعن فى ١٩/٣/١٩٦٧ فى المفعاء القانونى ؁ فإن الطعن لا فبطله آلو صورته المعلنة من بفان رقم الطعن وتارفف وساعة التقرير به .

وآفء إن المطفون علفما دفعا بعلم ءواز الطعن بالنقض عملا بالفقرة الرابعة من الماة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ .

وآفء إن هذا الدفع مردود ؁ بأنه لما كان الحكم المطفون ففء صاءرا من مأكة الاستئناف؁ فإن الطعن ففء بالنقض فكون ءائزا؁ ولا وءه لما فففره المطفون علفما من أن الطعن فى الحكم بطرفق النقض ففر ءائز عملا بالماة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧؁ إذ أن ممل تطففق هذا النص أن فكون الطعن واءرا على الحكم الصاءر من المأكة الابتدائفة فى منازعة ناشئة من تطففق هذا القانون لا على حكم صاءر من مأكة الاستئناف .

وآفء إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلفة .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز الاستئناف إستنادا إلى أن الحكم الصادر في هذه المنازعة غير قابل للطعن فيه وفقا لنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأنه أدمج المنازعة الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في المنازعات التي ينطبق عليها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له رغم استقلال القوانين المذكورين عنه، إذ أراد المشرع بإصدارهما الاستعاضة عن تلك القوانين المؤقتة بقانون دائم مستقر تخضع المنازعات الناشئة عنه للقانون العام، ولهذا فلا تعتبر المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ منازعات إيجارية من تلك التي يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له، والتي تخصص بها إستثناء المحاكم الابتدائية، وبالتالي فلا يجوز تقديم مثل هذه المنازعات إلى المحاكم المذكورة إذا كانت قيمة الإيجار السنوي أقل من نصاب المحكمة الكلية، كما لا يجوز أن تتبع فيها الإجراءات المقررة للمنازعات الإيجارية التي يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ويكون الحكم الصادر في هذه المنازعات قابلا أو غير قابل للطعن وفقا للقواعد العامة، وإذا رفع الاستئناف عن الحكم الابتدائي الصادر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى فإن هذا الاستئناف يكون جائزا .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه يشترط لاعتبار الحكم غير قابل لأي طعن طبقا للفقرة الرابعة من المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أن يكون صادرا في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون وفقا لأحكامه فإذا لم يتوافر هذا الشرط فإن الحكم يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات والعبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أم غير ناشئة عن تطبيقه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم . لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي قد خلاص إلى أن النزاع بين الطرفين يدور حول مقدار الأجرة الواجب دفعها إذ بينا طلب المطعون عليهما دفعها طبقا لتقدير اللجنة المشككة طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ البالغ ٣ ج و ٥٠٠ م شهريا، طلب الطاعن تخفيض الأجرة المتفق عليها في العقد والبالغة ٩ ج شهريا بنسبة ٣٥ ٪ عملا

بالقاعدة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ وعلى أساس أن قرار اللجنة لم يصبح نهائيا، وانتهت المحكمة إلى الأخذ بتقدير اللجنة، ومن ثم فقد انصرف الحكم فعلا عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وطبق أحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢، وإذ لم يدمج هذا القانون الأخير في قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧، وكان الهدف من وضعه — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية — هو تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين بصفة دائمة لضمان استمرار العلاقة بينهما والاستغناء به عن صدور التشريعات المتوالية في هذا الشأن مما يجعله منقطع الصلة بالقانون المشار إليه، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧ سنة ١٩٦٥ تنطبق بدورها على الأماكن الخاضعة لأحكام القانون رقم ٤٦ سنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم تقدير قيمتها الإيجارية طبقا لأحكامه تقديرا نهائيا غير قابل للطعن، ومن ثم فإن الحكم الصادر في الدعوى يخضع بالنسبة لقابليته للطعن للقواعد العامة. إذ كان ذلك، وكان الحكم المستأنف قد رفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى الذي أبداه الطاعن وكان يجوز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى عملا بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق — التي صدر الحكم في ظلها — وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المنتشار / إبراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المنتشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
سيد الرحمن .

(٥٩)

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . ” الطعن فى الحكم ” . إستئناف . ” الأحكام غير الجائز
إستئنافها ” .

حكم نذب خير . تناوله فى أسبابه ما لم يكن محل جدل بين الخصوم .
عدم إعتباره متبعا لخصومة فى هذا الشأن . الطعن فيه على استقلال غير جائز وفقا
للأادة ٣٧٨ مرافعات سابق .

(ب) عقد . ” تكيف العقد ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تكيف
العقد ” . نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .

العبرة فى تكيف العقد هى بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة
الموضوع فى هذا التكيف .

(ج) مقاوله . ” عناصر عقد المقاوله ” . عقد . ” تكيف العقد ” .
وكالة .

عقد المقاوله . ماهيته . اتفاق الماطنين مع الماطون عليه على إقامة مبنى
فوق أرض مملوكة للطرفين على الشروع بظير أجرة يتقاضاه . خلو الاتفاق عما يدل
على قيامه بالعمل تحت إشرافهما أو برصفه تأييدا لهما أو تأييدا منهما . إعتبار
العقد مقاوله . تكيف الحكم الماطون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ
فى القانون .

١ - متى كان ما قرره حكم نذب الخبير الصادر من محكمة أول درجة فى أسبابه
يدل على أن النزاع بين الطرفين كان منحصرا فى مدى مطابقة البناء للواصفات

المتمفق عليها ، وأن الأسعار المحددة فى الاتفاق لم تكن محل جمل بينهما ، فإن ما ورد فىه من بعد عن سرىان تلك الأسعار حتى ولو زادت عن التكاليف الفعلية أو سعر السوق لا يعتبر منها للخصومة فى هذا الشأن ، ومن ثم لا يجوز الطعن فى هذا الشق من الحكم بطريق الإستئناف إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . وإذ التزم الحكم المطعون فىه هذا النظر ، وقضى برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ — العبرة فى تكيف العقد ، والتعرف على حقيقة مرماه ، وتحديد حقوق الطرفين فىه هى بما حواه من نصوص ، وللمحكمة النقض أن تراقب تكيف محكمة الموضوع للعقد .

٣ — هرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدنى المقاوله بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئا أو أن يؤدى عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر . وإذ كان يبين مما تم الاتفاق عليه فى العقدين — موضوع الدعويين الأصلية والفرعية — أن الطرفين قد أفرغا فيهما جميع عناصر عقد المقاوله ، إذ وقع التراضى بينهما على الشئ المطلوب من المطعمون عليه صنعه ، وهو إقامة المبنى والأجر الذى تعهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل ، ولم يرد بأى منهما ما يدل على قيام المطعمون عليه بالعمل تحت إشراف الطاعنين ، أو بوصفه تابعا لهما أو نائبا عنهما وكان ما تعهد المطعمون عليه بالقيام به فى كلا العقدين لم يتجاوز العمل المادى . وهو محل المقاوله ، فى حين أن محل الوكالة هو دائما تصرف قانونى — على ما أفصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدنى — فانه لا يصح إعتبار العقدين سالفى الذكر عقدى وكالة ، ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع ، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدين ، وأن تضفى على المطعمون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصهما فى أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إبرام عقدى مقاوله . وإذ خالف الحكم المطعمون فىه هذا النظر ، وكيف العقدين بأنهما عقدا وكالة ، وأقام قضاءه فى الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأساس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن سعيد عبد العال عثمان ، وعائشة أحمد مصطفى (الطاعنين) أقاما الدعوى رقم ٥٤٣ سنة ١٩٦٣ كلى الاسكندرية ضد عبد المجيد أبو زيد عبد الله (المطعون عليه) طالبين (أولا) الحكم بنسب خبير هندسى معمارى لتقدير قيمة المباني القائمة على الأرض المملوكة للطرفين المتنازعين بشارع ممفيس رقم ١٤ تنظيم وحل تساوى من الثمن ٢٤٠٠٠ ج على أساس سعر المتر ١٠ ج و ٥٠٠ م أم لا ومقدار ما تساويه ، وبيان ما إذا كانت التشطيبات التى تمت من النوع اللوكس الفانر أم لا ، وهل بها نقص وتقصير قيمته ، وإذا لم تكن من النوع اللوكس الفانر يقدر الفرق بين قيمتها وقيمة التشطيبات اللوكس الفانر وفقا للأسعار فى شهر فبراير سنة ١٩٦٢ (ثانيا) الحكم على المدعى عليه بما يظهره الخبير من فروق ، وقالوا فى بيان دعواهما إن المدعى الأول والمدعى عليه اشتريا قطعة أرض مساحتها ٤٥ و ٣٣٠ مترا مربعا مناصفة بينهما ، واتفقا على أن يقوم المدعى عليه ببنائها طبقا للشروط والمواصفات المبينة بالرسم الهندسى المقدم لبلدية الاسكندرية وبسعر المتر المسطح فى كل دور بالنسبة للمباني والتشطيبات اللوكس ١٠ ج و ٥٠٠ م ، وعلى أن يحسب المسطح فى كل دور على أساس المساحة الإجمالية ٤٥ و ٣٣٠ مترا مربعا ، ودفع له المدعى الأول ٨٠٠٠ ج تحت حساب الإنشاءات والتشطيبات على أن تجرى المحاسبة عند الانتهاء من التشطيبات جميعها ، ثم باع المدعى عليه ٦ ط من حصته للدعية الثانية ، واتفق معها على إنشاء المباني وفقا للشروط السابقة وعلى أن تكون قيمتها ٢٤٠٠٠ ج ، ودفعت له ٤٠٠٠ ج تحت الحساب على أن تدفع الباقي وقدره ٢٠٠٠ ج عند الطلب ، وإذ تبين أن المباني التى أنشأها تخالف المواصفات ، كما أن التشطيب ليس من اللوكس

الفائز ، فقد أقاما هذه الدعوى بطلباتها السابقة ، ودفع المدعى عليه بأن البناء مطابق لما تم الاتفاق عليه ، وفي ١٩٦٣/٥/٣٠ حكمت المحكمة بئدب الخبير الهندسى صاحب الدور لمعاينة العمارة وتقدير قيمة المباني المقامة على الأرض المملوكة للطرفين وهل تساوى ٢٤٠٠٠ ج على أساس سعر المتر ١٠ ج و ٥٠٠ م أم لا ومقدار ما تساويه وبيان ما إذا كانت التشطيبات التى تمت من النوع اللوكس الفائز أم لا وما إذا كانت ناقصة مع تقدير قيمة التشطيبات الناقصة وإذا لم تكن من النوع اللوكس الفائز فيقدر الفرق بين قيمتها وقيمة تشطيبات هذا النوع وذلك وفقا لأسعار شهر فبراير سنة ١٩٦٢ ، وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن ثمن المباني المقامة على الأرض طبقا للسعر المتفق عليه ١٠ ج و ٥٠٠ م للمتر يبلغ ٢٠٢٧٨ ج و ٣٥٠ م ، وأن ثمنها حسب معاينة ٢٥٢٧٩ ج و ٤٢٥ م على أساس سعر المتر ١٢ ج و ٧٥٠ م ، وأن الأعمال التى تمت والتشطيبات من أعمال الدرجة الأولى والثانية العادية وتنفذت حسب نصوص العقد ، وأن ما قصده الطرفان من عبارة لوكس فائز أن تكون أعمالا جيدة ، وحدد التشطيبات الناقصة وقدر قيمتها بمبلغ ٢٤٠ ج ، كما قدر الفرق بين السوكلول لأرضيات الغرف من بياض وخشب بمبلغ ٣٢٠ ج وذلك طبقا للأسعار المعمول بها فى فبراير سنة ١٩٦٢ ولما اءترض المدعيان على التقرير حكمت المحكمة فى ١٩٦٤/٢/٢٧ بئدب الخبير الحكومى بمكتب الخبراء الحكوميين بالاسكندرية لبحث اعتراضات المدعين . على التقرير وبيان الصحيح منها والرد على غير الصحيح وتحقيق دفاع الطرفين . وقدم الخبير تقريراً انتهى فيه إلى أن جميع اعتراضات المدعين على التقرير غير صحيحة وغير متمشية مع العقد المؤرخ ١٩٦٢/١/٢٩ وقدر الأعمال الناقصة عن اللوكس بمبلغ ٣٠٠ ج بخلاف ٣٢٠ ج نظير التشطيبات والعيوب الناقصة بالعمارة التى قدرها الخبير الأول ، وأضاف أن المدعى عليه قام بأعمال زائدة عن المتفق عليه فى العقد ، وبجلسة ١٩٦٤/١٢/١٥ طالب المدعى عليه بإلزام المدعين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٥٠٩ ج و ٣٦٠ م قيمة الزيادة فى تكاليف البناء و ٥٠٠ ج قيمة أتعابه عن مباشرة البناء وتنفيذه وطلب المدعيان إلزام المدعى عليه بأن يدفع لأولها ١٢٠٥ ج و ٨٢٥ م وللثانية ١٥٠ ج ورفض دعوى المدعى عليه قبلهما وفى ١٩٦٥/١٠/٢٨ حكمت المحكمة (أولا) وفى الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للدعى الأول مبلغ ٣١٠ ج وبأن يدفع للدعية الثانية

مبلغ ١٥٥ ج (ثانيا) وفي الدعوى الفرعية برفضها ، واستأنف المدعى الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبا تعديله بإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٨٩٥ ج و ٨٢٥ م زيادة عما حكم به ، وقيد استئنافه برقم ٥٣٤ سنة ٢١ ق ، كما استأنفه المدعى عليه طالبا إلغاؤه ورفض الدعوى الأصلية والحكم بطلباته في اندعوى الفرعية ، وقيد استئنافه برقم ٥٧٦ سنة ٢١ ق ، ودفع المستأنف عليه الأول في الاستئناف الثاني بعدم قبوله لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ٣٠/٥/١٩٦٣ قطع في السعر الذي يحتسب على أساسه ثمن العمارة ، ولم يطعن عليه المستأنف في الميعاد وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للأول حكمت في ٢٢/١/١٩٦٧ (أولا) وفي الاستئناف رقم ٥٣٤ سنة ٢١ ق بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الأصلية (ثانيا) وفي الاستئناف رقم ٥٧٦ سنة ٢١ ق برفض الدفع بعدم قبوله وبقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الفرعية وإلزام سعيد عبد العال عثمان بأن يدفع للمستأنف ١٦٣٩ ج و ٢١٧ م وإلزام عائشة أحمد مصطفى بأن تدفع للمستأنف ٣١٩ ج و ٨٥٦ م ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا ، وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، إذ أن حكم محكمة أول درجة الصادر في ٣٠/٥/١٩٦٣ بنسب الخبير قد تضمنت أسبابه قضاء قطعيًا في مدى حجية الاتفاق والسعر المنفق عليه فيه ، وأنه لا يجوز المطالبة بما يزيد عليه بعد أن دار النزاع بينهما حوله ولم يطعن المطعون عليه في هذا الحكم في الميعاد ، وأنهما لذلك دفعا بعدم قبول استئنافه وسقوط الحق فيه إلا أن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن النزاع لم يكن قد أثر في هذا الشأن ، وأن ما جاء بالحكم المذكور ليس إلا تزيدا عن موضوع قيمة المباني فلا تلتزم المحكمة بهذه القيمة ، وهذا من الحكم المطعون فيه محاولة لتجريد الحكم من حجتيه رغم تسليمه بأن ماورد بأسبابه قد تضمن قضاء قطعيًا عندما أفصح عن أن الهدف مما ورد

فيها أن يلتزم به المحكمة بعد تنفيذه ، ومن ثم فإن قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى حكم محكمة أول درجة الصادر في ٣٠ / ٥ / ١٩٦٣ يبين أنه بعد أن حصل وقائع الدعوى وطلبات المدعين فيها أقام قضاءه على قوله " . . . إن الخلاف بين الطرفين ينحصر في مدى قيام المدعى عليه بالتزامه في بناء العمارة طبقا للمواصفات المحددة في الاتفاق ، فبينما يقول المدعى إن المدعى عليه قد أخل بهذا الاتفاق وأن المباني والأدوات والمواصفات جميعها أقل مما اتفق عليه إذا بالمدعى عليه ينكر ذلك ويقرر أن البناء مطابق لما اتفق عليه ، وأن الخلاف في حقيقةه ليس فيما تساويه هذه المباني والأعمال ، إذ أن قيمتها متفق عليها والأسعار فيها محددة بين الطرفين فهي تسرى عليهما ولو كانت تزيد عن التكاليف الفعلية أو عن السعر في السوق طالما أن الاتفاق شريعة المتعاقدين ، وإنما ذلك كله مشروط بهذه المطابقة ، فإن قام خلاف ثبت معه أن هناك نقصا عن المتفق عليه وإنما يجب تقويمه بالنسبة إلى السعر المتفق عليه ، أي تقدير ما يساويه هذا النقص لو أنه كان قد تم ولم ينتقص ، وهو ما يمكن أن يظهره الخبير الهندسي الذي طلب المدعين نديه ، ومن ثم لا ترى المحكمة مانعا من نذب خبير هندسي لأداء المأمورية المبينة بمنطوق هذا الحكم " وهذا الذي قرره الحكم يدل على أن النزاع بين الطرفين كان منحصرا في مدى مطابقة البناء للمواصفات المتفق عليها أما بالنسبة لما قرره عن سريان الأسعار المحددة في الاتفاق حتى وازادت عن التكاليف الفعلية أو سعر السوق ، فإنه لا يعتبر منيا للتصومة في هذا الشأن ، ذلك أن هذه الأسعار لم تكن محل جدل بينهما حتى يقال بأن الحكم قد حسم النزاع فيها . إذ كان ذلك فإنه لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم بطريق الاستئناف إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق . وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه كيف العقدين اللذين استندا إليهما في رفع الدعوى والمبرمين بينهما وبين المطعون عليه بأنهما عقدا وكالة ، ورتب عليه عدم التزام المطعون عليه بأجر المقاول

المتفق عليه وإلزامهما بمبالغ تزيد عليه ورفض استئناف الطاعن الأول، وهو منه خطأ في تطبيق القانون إذ أن محل عقد الوكالة هو دائماً تصرف قانوني أما العقدان موضوع النزاع فهما عقداً معاونة يتضمنان التزام المطعون عليه بعمل مادي هو إنشاء عقار لقاء الأجر المتفق عليه في كل منهما والمحدد تحديداً إجمالياً بالنسبة للطاعنة الثانية وعلى أساس سعر الوحدة بالنسبة للطاعن الأول تحديداً لا يجوز العدول عنه حتى ولو تجاوزته تكاليف المبنى .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله ” وحيث إنه لا خلاف على أن طرفي الخصومة شركاء على الشيوع في الأرض المبينة بالصحيفة كل بحسب نصيبه وأن المدعى عليهما في الدعوى الفرعية اتفاقاً مع شريكهما المدعى عليه على أن يقوم هذا الأخير بإقامة بناء مشترك على الأرض المذكورة من ستة أدوار ، وقام كل منهما بإبرام اتفاق مستقل معه ، وقد جاء الاتفاق المبرم مع المدعى عليه الأول خلوا من ذكر أي سعر للعقار المزمع إنشاؤه ، بل تضمن سعراً للوحدة على أساس سعر المتر ١٠ ج و ٥٠٠ م في كل دور على أن يحسب مسطح ثابت في كل دور قدره ٣٣٠,٤٥ متراً ، وجاء بالبند الرابع منه أنه نظير قيام الطرف الأول (المدعى عليه) بهذه الأعمال فقد دفع له الطرف الثاني مبلغ ٨٠٠٠ ج تحت حساب قيمة التكاليف ، وإذا لزم الأمر واحتاج الطرف الأول لمبالغ أخرى لتسككة انشطيات يقوم الثاني بدفعها له ، كما جاء بالبند الخامس من العقد على أن تجري المحاسبة بين الطرفين عند الانتهاء من تشطيب العمارة ، وأما الاتفاق الذي أبرم مع المدعي الثانية فلم يتضمن أي مواصفات للعقار واشتمل على تحديد قيمة المباني بمبلغ ٢٤٠٠٠ ج يخص المدعي الثانية منها الربع ، ومما هو جدير بالملاحظة أن العقدين المذكورين وإن كانا محررين في ذات التاريخ ، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن الثاني قد أبرم في تاريخ لاحق على الأول وأثناء تنفيذ العملية ، إذ لا يعقل أن تبلغ قيمة المباني ٢٠٢٧٨ ج على أساس الوحدة بواقع ١٠ ج و ٥٠٠ م للمتر الواحد بالنسبة لأحد الشركاء و ٢٤٠٠٠ ج بالنسبة للشريك الآخر لأن المنطق يقتضي توحيد سعر التكاليف بالنسبة لجميع الشركاء طالما أن حصة كل منهم في العقار محددة في الاتفاق ، الأمر

الذى يدل دلالة قاطعة على أن الاتفاقين المذكورين لم يتضمننا سوى تقدير تكاليف مبدئية للمباني المزمع إنشاؤها على أن تسوى قيمتها النهائية بعد التشطيبات على ما جاء بالبند الأخير من العقد الأول، ومما يؤكد هذا النظر هو قيام أحد الشركاء بدفع أحد عشر ألفا من الجنيهات تحت حساب المباني، على حين أن نصيبه منها بواقع النصف لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه فيما لو قدر البناء على الأسس التي يدعيها بواقع ١٠ ج و ٥٠٠ م للتر الواحد، وكذا قيام الشريكة الثانية بواقع الربع بدفع نصيبها في المباني على أساس ٢٤٠٠٠ ج عن ذات العمارة ومن ثم فلا يستقيم القول بأن الاتفاق قد انعقد بين الأطراف على تحديد سعر المباني بصفة نهائية غير قابلة للزيادة، سيما وأن الاتفاق المذكور كما أجمع على ذلك الخبراء لا يصلح إطلاقا للتعاقد، إذ تنقصه جميع الشروط الواجب توافرها في عقد عمارة تزيد تكاليفها عن عشرين ألفا من الجنيهات من جميع الوجوه".

وأن "المدعى يعتبر وكلا عن شريكه في إقامة البناء، وقواعد الوكالة هي التي تحكم النزاع دون سواها، ومن المستقر عليه أن للوكيل أن يجرى كافة الأعمال التي تدخل بطبيعتها ضمن العمل المصرح به وتكون نتيجة لازمة له وذلك كله في حدود الوكالة وهو ما قام به المدعى فعلا، وإن كانت التكاليف قد تجاوزت التقديرات المبدئية التي وردت بكل اتفاق فإن ذلك مرجعه أن الوكيل حسبما وصفه الخبراء الثاني في تقريره لم يكن مقاولا غرضه الكسب، بل كان شريكا أى أنه تهمة حالة المتزل وتشطبيه، بدليل أن هناك أعمالا كثيرة زيادة عن الاتفاق أى أنه يعقل أن يقوم المدعى عليه بعمل مبان تزيد قيمتها عن المتفق عليه لأنه مالك فيها ويهيمه أن يقوم بالبناء على خير وجه على أساس أن المحاسبة الأخيرة عن التشطيب النهائي للعمارة، والدليل على ذلك أنه في نفس تاريخ الاتفاق تم الاتفاق الآخر على أساس سعر العمارة ٢٤٠٠٠ ج.

ومن حيث إنه لما كان ذلك وقد ثبت من تقريرى الخبراء أن التكاليف النهائية للعمارة المشتركة بلغت قيمتها ٢٥٢٧٩ ج و ٤٢٥ م فيكون من حق الوكيل

الذى تولى إنشاءها أن يتقاضى من شريكه فرق الزيادة ، وبذلك يكون الحكم المستأنف قد أخطأ فيما انتهى إليه من رفض دعواه الفرعية ويتعين إلغاؤه فى هذا الخصوص “ وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه غير صحيح فى القانون ، ذلك أن الثابت من مضالعة العقدين المؤرخين ١٩٦٢/١/٢٩ والذين استند إليهما الطاعنان فى رفع الدعوى والمبرم أولهما بين الطاعن الأول والمطعون عليه والمبرم ثانيهما بين هذا الأخير والطاعنة الثانية أن المطعون عليه تعهد فى كل منهما بإقامة منزل مكون من ستة أدوار على الأرض الموصوفة بهما للطاعن الأول نصفه ولكل من الطاعنة الثانية والمطعون عليه رابعة ، وذلك طبقا للشروط والمواصفات المبينة بالرسم الهندسى المقدم لبلدية الاسكندرية ونظير أجر حدد فى أولهما بمبلغ ١٠ ج و ٥٠٠ م للتر المسطح ، وعلى أن يحسب المسطح فى كل دور على أساس المساحة الإجمالية للعقار وقدرها ٣٣٠,٤٥ مترا مربعا وعلى أن يكون النشاط (لوكس فتر) وحدد فى ثانيهما بمبلغ ٦٠٠٠ ج ، وهو ما يوازى ربع تكاليف إقامة المبنى جميعه التى حددت بمبلغ ٢٤٠٠٠ ج ، وقد دفع له الطاعن الأول عند تحرير العقد مبلغ ٨٠٠٠ ج تحت حساب قيمة التكاليف ، كما دفعت له الطاعنة الثانية مبلغ ٤٠٠٠ ج من قيمة ما ينقصها فى تكاليف المبنى وعلى أن تدفع الباقي وقدره ٢٠٠٠ ج وقت الطلب . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى تكييف العقد والتعرف على حقيقة مرماه وتحديد حقوق الطرفين هو بما حواه من نصوص وكان لمحكمة النقض أن تراقب تكييف محكمة الموضوع للعقد ، وكانت المادة ٦٤٦ من القانون المدنى قد عرفت المقابلة بأنها عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئا أو أن يؤدي عملا لقاء أجر يتعهد به المتعاقد الآخر ، وكان يبين مما تم الاتفاق عليه فى العقدين والسالف الإشارة إليه أن الطرفين قد أفرغا فى العقدين جميع عناصر عقد المقابلة إذ وقع التراضى بينهما على الشيء المطلوب من المطعون عليه صناعه ، وهو إقامة المبنى والأجر الذى تعهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل ، ولم يرد بأى منهما ما يدل على قيام المطعون عليه

بالعمل تحت إشراف الطاعنين أو بوصفه تابعا لهما أو قائما عنهما ، وكان ما تعهد المطعون عليه بالقيام به في كلا العقدين لم يتجاوز العمل المأدى ، وكان محل المقابلة عملا ماديا ، في حين أن محل الوكالة هو دائما تصرف قانوني على ما أفصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدني ، ومن ثم فلا يصح اعتبار العقدين المبرمين بين العارفين عقدا وكالة ، بل عقدا مقابلة ، ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع ، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدين وأن تضيف على المطعون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصها في أن نية الطرفين قد اتجهت إلى إبرام مقابلة ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكيف العقدين بأنهما عقدا وكالة ، وأقام قضاءه في الدعويين الأصلية والفرعية على هذا الأساس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد انعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى محمد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(٦٠)

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ القضائية :

دعوى . "عدم سماح الدعوى" .

الأموال المصادرة طبقاً لأحكام القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، وتطبيقاً لقرار مجلس قيادة
الثورة بتاريخ ١١/٨/١٩٥٣ . عدم سماح الدعوى المتعلقة بهذه الأموال .

متى كان الثابت أن أموال مورثة الطاعنة قد صودرت طبقاً لأحكام القانون
رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، وتطبيقاً لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١١/٨/١٩٥٣
فلأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — تكون المحاكم على اختلاف أنواعها
ودرجاتها ممنوعة من سماح الدعوى المتعلقة بهذه الأموال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن السيد المهندس موسى عرفه بصفته الحارس العام على أموال الرهايا

(١) قض ١/٥ ، ١٩٥٦/٦/٧ مجموعة المكتب الفني . ص ٧٠ ص ٤١ ، ص ٧١٠

البريطانيين والفرنسيين ومنهم الآنسة إليكس بالو الفرنسية الجنسية أقام الدحوى رقم ٣٤٨٦ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى العادى ضد السيد / وزير المالية والاقتصاد بصفته الرئيس الأعلى لإدارة تصفية الأموال المصادرة والسيد / مدير عام الإدارة المذكورة بطلب الحكم بالإزامهما بتسليم الحراسة العامة على أموال الرعايا الفرنسيين أموال الآنسة المذكورة المينة بالصحيفة والمودعة فى البنك الأهلى المصرى سواء فى الحساب الجارى أو بالخزانة رقم ٢٢١ ، والمكونة من رصيد حساب جارى ومن أسهم وسندات وسبائك ذهبية تبلغ قيمتها ٣٠٠٠٠ ج وإلزام إدارة التصفية المدعى عليها بالمصروفات . وقال شرحا لدعواه إن الآنسة المذكورة كانت مديرة لقصر الأمير السابق محمد على توفيق ، وكان اسمها مدرجا فى دفاتر موظفى دائرته منذ سنة ١٩٠٠ ، ثم غادرت مصر إلى فرنسا فى سنة ١٩٥٢ تاركة أمتعتها بقصر المنيل وأموالها المكونة من أوراق مالية ونقود وسبائك ذهبية مودعة باسمها بالبنك الأهلى المصرى فى خزائن خاصة ، كما أن لها حسابا جاريا بالبنك المذكور ، وأنه بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٩ صدر القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ فى شأن مصادرة أموال أسرة محمد على ، ونشر اسم منسوب إلى الآنسة بالو أمام الأرقام ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ على ثلاثة أوجه لا يتفق وجه واحد منها مع اسمها الحقيقى ، كما لم يتصل بعلمها هذا النشر لأنها كانت قد غادرت مصر قبل حصوله وإن نشر اسم الآنسة إليكس بالو ضمن الذين صودرت أموالهم يخالف قرار مجلس قيادة الثورة القاضى بمصادرة أموال أسرة محمد على ، ويخالف تبعا لذلك القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٧ القاضى باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أموال أسرة محمد على ، وألا آل منها إلى غيرهم من طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة ، ووجه المخالفة أن الآنسة بالو لم تكن من ضمن أفراد أسرة محمد على ، كما أنها ليست من الغير الذين آلت إليهم أموال من الأسرة المذكورة بطريق الوراثة أو القرابة أو المصاهرة ، وأن السفير الفرنسى بمصر تقدم فى ١٩٥٤/٥/٨ بطلب إلى إدارة تصفية الأموال المصادرة لتسليم الأشياء والأموال الخاصة ببعض الرعايا الفرنسيين ومن بينهم الآنسة بالو فأجاب وزير العدل فى ١٩٥٤/٧/١٢ بوصفه رئيس إدارة تصفية الأموال المصادرة ، طالبا التنبيه على الرعايا المذكورين ومنهم الآنسة بالو بتقديم المستندات التى تثبت ملكيتهم للصوغات والنقود والأثاث لإمكان النظر فى أمر تسليمها إليهم ، وهذا الطالب من وزارة العدل

لا محل له ، لأن أموال الآنسة بالو مكونة من أسهم ومندات مودعة باسمها في البنك
 الإذلى المصرى ، ودليل ملكيتها مرفق بكل سهم أو سند ، وكلها في يد إدارة التصفية
 كما أن النقود والمبائك والمصوغات مودعة باسمها في البنك الأهلى فى حسابها
 الجارى وفى خزائن مستأجرة باسمها ، كما أخطرت إدارة التصفية فى ٢٢/٨/١٩٥٥
 بأن الآنسة بالو لم تتقدم بالمستندات الدالة على ملكيتها فى المواعيد العادية
 والاستثنائية المنصوص عليها فى القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ ، وأنه بناء على ذلك
 يكون كل حق لها يتعلق بالأموال المصادرة قد سقط بضى سنة على النشر
 بالجريدة الرسمية ، وذلك عملاً بنص المقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون
 المذكور . وإذ كان ماتضمنه إخطار إدارة التصفية مخالفاً للقانون فقد أقام
 دعواه بطلب تسليم الآنسة المذكورة أموالها ، ودفع الحاضر عن المدعى
 عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيساً على أنها تتعلق بالقانون
 رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ ، وأن الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى لجنة الأموال المصادرة
 وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٩ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى
 وبإلزام المدعى بصفته بمصرفاتها ، واستأنفت السيدة ألبرت ألبرت جرافى بصفتها
 الوارثة الوحيدة للآنسة إيكس بالو بعد وفاتها الحكم المذكور أمام محكمة استئناف
 القاهرة ، وطلبت إلغاء الحكم لأباطلتها ، وقيد الاستئناف برقم ٣١١ سنة ٨١ ق
 القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٧/١/١٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم
 المستأنف ، وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين
 فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب
 نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وصحمت النيابة العامة على ما جاء
 بمذكرتها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ
 فى تطبيقه من وجوه (أولها) أن الخلاف بين الطاعنة والمطعون عليه يدور حول
 القانون الواجب التطبيق على واقعة النزاع فالطاعنة ترى أن القانون الواجب
 التطبيق هو القانون المدنى العام والمطعون عليه يرى أن أحكام القانون رقم ٥٩٨
 سنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة هى الواجبة التطبيق ، وإذ كان
 القانون المذكور جاء وليد قرار مجلس قيادة الثورة الصادر فى ١٨/١١/١٩٥٣

باسترداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد علي، وكذلك الأموال والممتلكات التي آلت من أفرادها إلى غيرهم من طريق الوراثة أو المصاهرة أو القرابة، وكان لاختلاف بين الطاعنة والمطعون عليه على أن مورثة الطاعنة ليست من أفراد أسرة محمد علي، وليست وارثة لأحد منهم أو تمت لأبيهم بصلة المصاهرة أو القرابة بل إنها كانت في خدمة قصر الأمير السابق محمد علي توفيق منذ سنة ١٩٠٠، وكانت أموالها وليدة مدخراتها من أرباحها، وما يصل إليها أثناء خدمتها في القصر مدة تزيد على الخمسين عاما، فإن هذه الأموال تكون بمنجاة عن المصادرة تطبيقا للقانون المذكور الذي صدر استثناء من أحكام القانون العام، فإذا ما قام نزاع في هذا الخصوص، فإنه يخضع لأحكام القانون العام باعتبار أن مورثتها ليست من أسرة محمد علي، ولا تمت لها بصلة ميراث أو قرابة أو مصاهرة، وبالتالي فإن الجهة المختصة بنظر النزاع في ذلك هي القضاء العادي وليست اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٩ من القانون ٥٩٨ سنة ١٩٥٣، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (وثانيتها) أن الحكم قد استند في قضائه إلى أن اسم مورثة الطاعنة قد نشر في الجريدة الرسمية ضمن الأفراد الذين صودرت أموالهم وممتلكاتهم تطبيقا لقرار مجلس قيادة الثورة والقانون ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ وأنه بناء على ذلك كان على المورثة أو خلفائها من بعدها أن يلجأوا إلى اللجنة المشكلة طبقا للقانون المذكور، في حين أن اسمها لم ينشر في الجريدة الرسمية ولم يعلن مطلقا في القوائم التي حددتها ونشرتها إدارة تصفية أموال وممتلكات أسرة محمد علي، وأن ماورد بها من أسماء لا ينطبق على اسم المورثة، ومن ثم فإن قول الحكم إنها فوتت على نفسها مواعيد الطعن طبقا لنص المادة ١٢ من القانون يكون غير صحيح، ولا تحتاج الطاعنة أو مورثتها بأن الاسم قد نشر محرفا، وأنه كان عليها أن تتحرى حقيقته، إذ هي ليست من أفراد أسرة محمد علي أو ورثتهم أو أقاربهم أو أصهارهم الذين عناهم القانون بالمصادرة، فأمرها وأموالها وممتلكاتها بعيدة عن مجال تطبيقه (وثالثها) أن الثابت من المستندات المقدمة من الطاعنة ومورثتها أن أموال الرعايا الفرنسيين ومنهم مورثة الطاعنة كانت موضع تحفظ لا موضع مصادرة، وأن إدارة التصفية كانت في انتظار المستندات الدالة على ملكية هؤلاء الأشخاص لأموالهم وممتلكاتهم حتى تعمل على تسليمها لهم.

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أيده وأحال عليه في أسبابه يبين أنه بعد أن استخلص من اعتراف الطاعنة في أوراق الدعوى ومن اطلاعه على الوقائع المصرية أن اسم مورثها قد نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٩ باعتبارها من الأشخاص الذين شملهم قرار مصادرة أموالهم وأملاكهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ أقام قضاءه في الدعوى على ماقرره من " إن المدعية قد أصبحت ضمن الأشخاص الذين يسرى عليهم القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ سواء كان ذلك من حقيقة أو خطأ ، وقد رسم هذا القانون طريق التظلم والمعارضة في قرار المصادرة وأصبح كل اعتراض على ذلك من اختصاص اللجنة القانونية المنصوص عليها في المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وبالشروط الواردة في القانون ومنها أنه يشترط أن يتقدم مدعى الملكية إلى اللجنة سالف الذكر في خلال سنة على الأكثر من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية ، وذلك وفقاً لنص المادة ٣/١٢ من القانون سالف الذكر التي تنص على أنه تسقط كافة الحقوق بالنسبة للأموال المصادرة إذا لم يقدم عنها طلب إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية من الأشخاص الذين يمتلكون شيئاً من الأموال المصادرة ، كما أن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على أنه استثناء من حكم المادة ١١ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ ، ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٣/١١/٨ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ، ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوصاً فيها ، وتطبيقاً لذلك وقد ثبت للحكمة أن منازعة المدعية خاصة بأموال صودرت ونشر اسم المدعية بالجريدة الرسمية وطبق عليها القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ فإن المحاكم العادية تكون غير مختصة ولائياً بنظر هذه المنازعة " وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا يخالف فيه للقانون ، ذلك أنه لم يكن ثابتاً أن أموال مورثة الطاعنة قد صودرت طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ ، وتطبيقاً لقرار مجلس قيادة الثورة الصادر في ١٩٥٣/١١/٨ فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تكون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ممنوعة من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
أحمد سمير طالع ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المبرجوش ، وحافظ الوكيل .

(٦١)

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ القضائية :

إستئناف . "ميعاد الاستئناف" . عمل . "ميعاد استئناف الدعوى
العالية" . دعوى .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام
الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقاً لما . ما عداها باق على أصله .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١
لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قاصر على الأحكام
الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقاً للأوضاع
الواردة بها ، وما عداها باق على أصله ويتبع في استئنافه القواعد العامة
التي نظمها قانون المرافعات . وإن كانت الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه
لم ترفع بالانضمام للأوضاع المقررة في تلك المادة ، فإن ميعاد استئناف الحكم
الصادر فيها من محكمة أول درجة يكون متين يوماً تبتداً من تاريخ صدوره
طبقاً للمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون
رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(١) تنص ١٩٦٩/٦/٢٥ بموجبة المكتب الفني من ٢٠ من ١٠٦٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مورت المطعون ضدها أقام الدعوى رقم ٧١٣ سنة ١٩٦١ عمال كلى القاهرة ضد الحارس العام على شركة ترام القاهرة ، وطلب الحكم بإلزامه بصفته بأن يدفع له مبلغ ٤٥٨٢ ج و ٣٢٥ م ، وأدخل مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة خصما فى الدعوى باعتبارها خلفا لتلك الشركة ، وقال بيانا لدعواه إنه اتتحق بخدمة شركة ترام القاهرة منذ عام ١٩٢١ إلى أن وضعت الشركة تحت الحراسة الإدارية ، فأبعدته من وظيفته ثم فصلته دون سبب فى ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ . وإذا استحق قبلها ذلك المبلغ قيمة فرق مكافأة نهاية الخدمة ومقابل السكنى والتعويض عن الفصل قبل نهاية الخدمة ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له به . دفعت المؤسسة بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة امتنادا إلى أنها ليست خلفا للشركة فلا تسأل عن ديونها والتزاماتها السابقة على إسقاط الالتزام . وفى ١٩٦٢/١٠/٢٩ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وقبولها وبنت حكما على أن تلك المؤسسة أصبحت خلفا لشركة ترام القاهرة فتسأل عن الحقوق التى ترتبت لعمال هذه الشركة . استأنفت المؤسسة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٢١٣٥ سنة ٧٩ ق ، وحلت الطاعنة محلها أثناء نظره ، وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بسقوط حق الطاعنة فى الاستئناف لرفعها بعد الميعاد ، وفى أول مارس سنة ١٩٦٦ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن بالنسبة لطلب التعويض ، وقبول الطعن بالنسبة لطلب مقابل السكنى وفرق المكافأة إذا كانت قيمة هذا الطلب تزيد على ٢٥٠ ج ، أو رفض الطعن إذا كانت قيمته لا تزيد على ذلك ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن طلبت النيابة العامة نقض الحكم برمته .

وحيث إن حامل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه قضى بسقوط الحق في الاستئناف استنادا إلى أن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والذي يحدد ميعاد الاستئناف بعشرة أيام يسرى على كافة الأحكام الصادرة في اندعاوى العمالية ومنها النزاع الحال في حين أن هذا الميعاد قاصر على استئناف الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي التي ترفع طبقا للأوضاع الواردة في تلك المادة وما عدا ذلك من أحكام تبقى خاضعة للقواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وإذ كان الحكم الابتدائي قد صدر في دعوى تخرج عن نطاق ما نصت عليه المادة ٧٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فإن ميعاد استئنافه يكون ميتين يوما من تاريخ صدوره .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلامبرر التي ترفع وفقا للأوضاع الواردة بها ، وما عداها باق على أصله ويتبع في استئنافه القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات . وإذ كانت اندعوى لم ترفع بالتزام الأوضاع المقررة في تلك المادة المشار إليها فإن ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها يكون ميتين يوما يبدأ من تاريخ صدوره طبقا للمادتين ٣٧٩ و ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلهما بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، لما كان ما تقدم ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن صحيفة الاستئناف قدمت إلى قلم المحضرين في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أي خلال ذلك الميعاد ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ خالف هذا النظر واعتبر أن ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام ، وقضى بناء على ذلك بسقوط الحق فيه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرفيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المنصور ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ التوكيل .

(٦٢)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . التماس إعادة النظر .

قضا. الحكم بإكثر مما طلبه الخصم من مهوره . الطعن عليه يكون بطريق
التماس إعادة النظر لا بطريق للنقض .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . ” الإحالة إلى التحقيق ” .
محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع في إجابة طلب الإحالة
إلى التحقيق ” .

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب
ما يكفي لتكوين عقيدتها .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بالزام
الطاعن بأن يدفع للطعون ضدها مبلغ ١٩٩٧ ج و ٧١٠ م دون أن يلتفت إلى ما قرره
الحاضر عن الشركة المطعون ضدها بالجلسة من أنه يوافق على خصم مبلغ
١١٧ ج و ٦٢٠ م من المبلغ المحكوم له ابتدائيا ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه
هذا يكون قد قضى بإكثر مما طلبته المطعون ضدها ، ولما كان ذلك من سهو
من المحكمة إذ لم تشر إليه بشيء في أسباب حكمها ، فإن الطعن عليه يكون بطريق
التماس إعادة النظر وليس سبيله الطعن بالنقض .

٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب الإحالة إلى التحقيق
متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يغني
عن التحقيق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها تقدمت بطلب إلى السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية قالت فيه إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٨/١١/١٩٥٤ اتفقت والطاعن على أن تسلمه إطارات قيمتها مئاة جنيه أمانة لبيعها لحسابها على أن يسدد ثمن ما يباع منها بالنقد وفق ما يقدم من مستندات، إما ما يباع ببيع آجلا فقد اشترط دفع نسبة ٢٢ ٪ من قيمته نقدا على أن يقسط سداد الباقي بمقتضى كيبالات لمدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ البيع ، وذلك لقاء عمولة يتقاضاها الطاعن قدرها ١٣ ٪ من قيمة ثمن المبيعات لغاية ألفين من الجنيهات فى السنة، فإذا زادت القيمة عن هذا الحد يعطى خصما إضافيا قدره ٢ ٪، ونظرا لما بذله الطاعن من نشاط فى عمله فقد ارتفعت قيمة بضاعة الإطارات التى استلمها إلى مبلغ ٢٢٨٣ ج و ٣٩٠ م ، غير أنه فى شهر يونيو سنة ١٩٥٦ توقف الطاعن عن إرسال الكشوف الشهرية المثبتة لحركة البيع والباقي من البضاعة لديه، فأعذرته بكتاب موصى عليه فى ١٥/٦/١٩٦٧ بتسليم الإطارات عهدته ودفع ثمن ما يكون قد بيع منها ودفع قيمة المستندات المحررة بمعرفته على عملائه بضائته إلا أن الطاعن لم يستجب لذلك ، وانتهت المطعون ضدها إلى طلب توقيع الججز التحفظى الاستحقاقى على الإطارات المسلمة إلى الطاعن ، والموجودة بمحله وفاء لمبلغ ٢٢٨٣ ج و ٣٩٠ م ومصاريفه، وتحديد جلسة لسماعه الحكم بإلزامه بتسليمها هذه الإطارات أو دفع ثمنها وقدره ٢٢٨٣ ج و ٣٩١ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وصحة الججز وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . وفى ٦/٨/١٩٥٧ صدر الأمر بتوقيع الججز مع تحديد جلسة ١٥/١٠/١٩٦٧ لنظر الموضوع، وبتاريخ ٢٢/٨/١٩٥٧ أثبت المحضر فى محضره عدم وجود الإطارات المطلوب الججز عليها وقيمت اندعوى برقم ٧٢٧ لسنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة وقام دفاع الطاعن على أنه أوفى الشركة بكل ما فى ذمته لها، وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٥٩

حكمت المحكمة الابتدائية قبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب الخبراء الحسابيين بالقاهرة لبيان البضائع التي سلمتها المطاعم ضدها إلى الطاعن بعد العاشر من يوليو سنة ١٩٥٦ وصفا من تسلم هذه البضائع وثمنها وتصفية الحساب بين الطرفين ابتداء من تاريخ تعاقدتهما الحاصل في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ حتى ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٧ ، وبيان جملة المستحق للمطعمون ضدها قبل الطاعن وما قام الأخير بسداده وما هو باق في ذمته دون وفاء . قدم الخبير تقريراً خلص فيه إلى أنه : (أولا) اتفق الطرفان على أن رصيد بضاعة الأمانة لدى الطاعن في ١٠/٧/١٩٥٦ هو مبلغ ٤٧٠ ج و ٦٥٠ م — ٢ — أن المطاعم ضدها أرسلت بعد ذلك التاريخ بضاعة بموجب ثلاث فواتير سدد الأخيرة منها ولم يسدد الأولى والثانية وقيمتها ٨٣٢ ج ، ٧٢٤ ج و ٥٥٠ م على التوالي — ٣ — أن الطاعن سدد من رصيد حساب البضاعة الموجودة لديه بعد ١٠/٧/١٩٥٦ ما قيمته ٥٣٢ ج و ٩٠٠ م وذلك من واقع دفاتر الشركة ولم يستطع الطاعن أن يثبت تسديدات أخرى ومن ثم تكون مديونيته هي مبلغ ١٤٩٤ ج و ٣٠٠ م (ثانيا) أن هناك كميات مرتدة إلى الشركة كان الطاعن قد حررها على عملائه وحولها إليها للحصول دون أن يتم الوفاء بها ، وقد بلغت جملتها بما فيها المصاريف ٥٠٣ ج و ٤١٠ م وترك الخبير أمر الفصل في مسئولية الطاعن عن سداد قيمتها للمحكمة . (ثالثا) أن مديونية الطاعن للشركة وفقا لما تقدم هي مبلغ ١٤٩٤ ج و ٣٠٠ م يمثل الرصيد المدين من تصريف البضاعة زائدا مبلغ ٥٠٣ ج و ٤١٠ م قيمة الكميات المرتدة إدارات المحكمة مسئولية الطاعن عنها ، فتكون الجملة هي مبلغ ١٩٩٧ ج و ٧١٠ م ، وبتاريخ ٦/٦/١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعن بأن يؤدي للشركة مبلغ ١٩٩٧ ج و ٧١٠ م وانقوائد القانونية بواقع ٥ / سنويا اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٢/٨/١٩٥٧ حتى تمام السداد وألزمته المصروفات شاملة حكمها بالنفاذ بشرط تقديم الكفالة . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ، وقيد استئنافه برقم ٤٤٩ لسنة ٧٨ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٢ حكمت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بإعادة الأمور إلى الخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة لإعادة مباشرتها وبعد أن قدم الخبير تقريره ، وانتهى فيه إلى ذات النتيجة السابقة التي قررها

الخبير الأول ، حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٧/٣/٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة انظاره صمدت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفة القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي مع أن الشركة المطعون ضدها طلبت بمحضر جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤ أمام محكمة الاستئناف أن ينحصر من المحكوم به إبتدائيا مبلغ ١١٧ ج و ٦٢٠ م وهو قيدة ما سبق عرضه على الشركة في ١٩٥٧/٩/١ وأودع على ذمتها بخزينة محكمة عابدين تحت رقم ١ يومية في ١٩٥٧/٩/١ خاصا بأمر الأداء رقم ٣٨٥٣ لسنة ١٩٥٧ ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم ينحصر هذا المبلغ مما قضى به دون أن يبين سبب ذلك مما يعيبه بالقصور ومخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإلزام الطاعن بأن يدفع للطعون ضدها مبلغ ١٩٩٧ ج و ٧١٠ م دون أن يلتفت إلى ما قرره الحاضر عن الشركة المطعون ضدها بجلطة ١٩٦٢/٤/٢٤ من أنه يوافق على خصم مبلغ ١١٧ ج و ٦٢٠ م من المبلغ المحكوم له به إبتدائيا ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه هذا يكون قد قضى بأكثر مما طلبته المطعون ضدها ، ولما كان ذلك عن سهو من المحكمة ، إذ لم تشر إليه بشيء في أسباب حكمها فإن الطعن عليه يكون بطريق التماس إعادة النظر وليس سبيله الطعن بالنقض .

وحيث إن حاصل الدبيب الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتمد تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الاستئناف إستنادا إلى سلامة مقوماته وأسمه بخاء الحكم بذلك مخالفا للثابت بالأوراق ، ذلك أن حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٩٦٢/٥/٢٩ كلف الخبير الاطلاع على دفاتر طرفي الخصومة وعلى كافة سندات الدفع التي بموجبها كان الطاعن يسدد للشركة المطعون ضدها ثمن البضائع التي كانت تودعها لديه وإظهار ما إذا كانت قيمة السندات الإذنية المرتدة إلى المطعون ضدها دون تحصيل والبالغ قيمتها مع مصروفاتها ٥٠٣ ج و ٤١٠ م تمثل ثمن بضائع اسلمها الطاعن دون الوفاء به على مدى فترة التعامل بينه وبين المطعون ضدها وتصفية

الحساب بين طرفي الخصومة على هذا الأساس من واقع ما يتبدى من مراجعة بوالص الشحن والفواتير الخاصة بالبضائع المسلمة للطاعن ومن مدفوعاته ومع ذلك فلم يتم التحير بتحقيق ما كلف به على ما تظوره محاضر أعماله سواء في ذلك بالنسبة لموضوع السندات الإذنية المرتدة البالغ قيمتها ٥٠٣ ج و ٤١٠ م أم بالنسبة لبضاعة الفاتورتين المؤرختين ١١ و ٢٤ / ٧ / ١٩٥٦ والبالغ قيمتها ١٥٥٦ ج و ٥٧٠ م ، وأن نتيجة تقريره عديدة المقومات والأسس مما يعيب الحكم المطعون فيه لاستناده إلى تقرير خبير لم يتم على سند من الواقع .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه يبين من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المرفقة بالاوراق والذي اعتمد عليه الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه أن السندات الإذنية المرتدة جميعها موضوع النزاع والكيالات تمثل ثمن بضاعة استلمها الطاعن من الشركة المطعون ضدها ، ولم يتم بالوفاء به على مدى تعامله مع الشركة ، وأن هذه الكيالات ثابتة من واقع دفاتر الشركة وأوراق البنوك المرفقة بمحاضر أعمال الخبير ص ٤ و قيمتها ٥٠٠ و ٤٧٥ ج وأن قيمة المصاريف ٩١٠ و ٢٧ ج و جملة ذلك ٩١٠ و ٥٠٣ ج ، وأنه مما يؤيد أنها مقابل بضاعة استلمها الطاعن ماجاء بخطابه المؤرخ ١٩٥٥/٢/٧ والمرفق بمحاضر أعمال الخبير الإبتدائي ، والذي يقول فيه الطاعن أن الكيالات المحولة من الزبائن بضائمه للشركة لتحصيلها على أن يخصم من حسابه الجاري لعقد الأمانة . أما بخصوص الفاتورتين المؤرختين ١٣ و ٢٤ / ٧ / ١٩٥٦ والبالغ قيمتهما ٥٧٠ و ١٥٥٦ ج فقد أثبت الخبير في تقريره المقدم لمحكمة الاستئناف أنه بمراجعة الفواتير وحوافظ الشحن — البوالص — ومستندات الحافظة رقم ٥ دوسية القضية رقم ٣٢١١ لسنة ١٩٥٧ مصر المنضمة أن دفاتر الشركة المطعون ضدها سليمة ومؤيدة بالمستندات ، وأنه ثبت إرسال البضاعة فعلا إلى الطاعن بموجب هاتين الفاتورتين وأن منشأة الطاعن قامت باستلام هذه البضاعة بتوقيع الموظف المختص بها على حواظ الشحن ، وأن البضاعة الموضحة بالفاتورة المؤرخة ٢٤ / ٧ / ١٩٥٦ قد تم إرسالها للطاعن بناء على طلبه بموجب خطاب مؤرخ ١٤ / ٧ / ١٩٥٦ صادر من منشأته وموقع عليه منه ومختوم بخاتم محله وهو المستند رقم ٩ حافظة ٥ دوسية بالقضية الإبتدائية ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر أعمال

الخبر وتقريره على النحو المتقدم أنه باشر مهمته واطلع على دفاتر الشركة ومستنداتها وأثبت أنها منتظمة ومؤيدة بالمستندات ، وانتهى من بحثه إلى أن السندات الإذنية المرتدة تمثل ثمن بضائع استلمها الطاعن ، كما استلم البضاعة الواردة بالفاتورين المؤرختين ١٣ و ١٤/٧/١٩٥٦ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا التقرير وأحال إليه ، وذلك للأسباب السائغة اتى بنى عليها واتى اطمأن إليها الحكم ، فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه انقصور في التسبب والإخلال بحقه في الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام المحكمة والخبر بأنه لم يستلم من المطعون ضدها إطلاقات أمانه بعقد تاريخه ١٠/٧/١٩٥٦ ، وأن بضاعة الفاتورين المؤرختين ١٣ و ١٤/٧/١٩٥٦ لم تصله وطلب من المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة غير أن الحكم رفض الاستجابة إليه مما يشوبه بالقصور ويخل بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الثاني من أسباب الطعن ، وبما قرره الحكم المطعون فيه من أن "إدعاء المستأنف — الطاعن — بأنه لم يتسلم بضاعة من المستأنف ضدها — المطعون ضدها — منذ ١٠/٧/١٩٥٦ وأنه لا علاقة له بالشخص الذي تسلم البضاعة المحرر عنها الفاتورين المؤرختين ١٣ و ١٤/٧/١٩٥٦ قد سبق إنثارته أمام محكمة أول درجة ، ورد عليه الحكم المستأنف ، كما أناره الخبر ورد عليه في تقريره بأن دفاتر الشركة وهى شركة مساهمة قانونية وسليمة ومؤيدة بالمستندات ، وأنه ثبت إرسال البضاعة فعلا إلى المستأنف بموجب الفاتورين المذكورتين وبوالص الشحن المرفقة بها وأن منشأة المستأنف قامت بتسلم هذه البضاعة بتوقيع الموظف المختص بها على بوالص الشحن" وانتهى الحكم المطعون فيه إلى أنه لا يرى ثمة ما يدعوى إلى إحالة

الدعوى إلى التحقيق "لإثبات أنه — المستأنف — لم يتسلم بضاعة بعد ١٠/٧/١٩٥٦ طالما ثبت من دفاتر الشركة وبوالص الشحن تسلّم المستأنف بضاعة الفاتورتين آنفتى الذكر...". لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها، وما يغنى عن التحقيق فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الإحالة إلى التحقيق على النحو السابق لا يكون مشوباً بالقصور أو غللاً بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٢

برياعة انيد المستشار / بطرس زقزول نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، و ابراهيم علام ، وتبدل مصطفى بعدادى ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(٦٣)

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق : ١١ لسنة ٤٠ ق :

(أ) التزام . بنوك . "خطابات الضمان" . وكالة

علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه منفصلة عن علاقته
بالعميل . التزام البنك بانقضاء للمستفيد التزام أصيل ، لا بالوكالة
عن العميل .

(ب) نقض . "أثر نقض الحكم"

بنقض الحكم يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى ، صرح الحكم بذلك أو لم
يصرح .

١ - من المقرر فى قضاء محكمة النقض أن خطاب الضمان ، وإن صدر تنقيداً
للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، إلا أن علاقة البنك بالمستفيد
الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل ،
إذ يلتزم البنك بمجرد إصداره خطاب الضمان ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ
الذى يطالب به هذا الأخير باعتباره حقاً له ، يحكمه خطاب الضمان ، مادام
هو فى حدود التزام البنك المبين به ، كما أن البنك مصدر خطاب الضمان ،
لا يعتبر وكيلاً عن العميل فى الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ، بل إن التزام
البنك فى هذا لحسابه التزام أصيل ، ويترتب على ذلك أن ما يقوم العميل
بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان إنما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة
بين العميل والبنك وحدهما ، ولا صلة للمستفيد بها ، والبنك أن يصدر
خطاب الضمان بغطاء مالى أو دون غطاء ، أو بضمان رهن فى حدود المعاملات

القائمة بين العميل والبنك ، وهو الذى يقدر وحده مصلحته فى كيفية تغطية خطاب الضمان .

٢ - يترتب على تقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، ويعود الخصوم إلى صرا كزهم الأولى قبل ذلك ، وتلك نتيجة ضرورية تترتب على صدور الحكم بالنقض ، صرح بها هذا الحكم أولم يصرح .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكين المطعون فيهما ومن سائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن (بنك القاهرة) أقام الدعوى رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى الإسكندرية ضد المطعون عليهما الأولين وآخرين ، وطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له بالتضامن مبلغ ١٠٠٠٠ ج وبصفة إجراءات الحجز الموقع تحتيد باقى المدعى عليهم ، وقال بيانا لدعواه إن المطعون عليه الثانى باع المطعون عليه الأول مضرب الأرز المبين بصحيفة الدعوى بالعقد المؤرخ فى ١٩٦١/٦/١٢ مقابل ثمن قدره ٢٠٠٠٠ ج ، وإذ كان البائع مدينا للطاعن فقد اتفق فى عقد البيع على حواله الثمن إلى الطاعن ودفعه له على ثلاثة أقساط الأول وقدره ٥٠٠٠ ج دفع له فى ١٩٦١/٦/١٥ ، والثانى وقدره ٥٠٠٠ ج دفع له فى ١٩٦١/٧/١٥ ، واتفق فى عقد البيع على التزام المطعون عليه الأول بالتضامن مع المطعون عليه الثانى بدفع باقى الثمن وقدره ١٠٠٠٠ ج عند توقيع العقد النهائى الذى حدد له ميعاد أقصاه ١٩٦١/١١/١٥ ، واستطرد الطاعن قائلا إن المطعون عليه الأول قدم خطاب ضمان من بنك مصر (المطعون عليه الثالث) بهذا المبلغ لصالح الطاعن وأن المطعون عليهما الأولين عهدا إلى الطاعن بإتمام الإجراءات لتحرير العقد النهائى ، فقام بذلك وأنذرهما بالحضور للتوقيع على ذلك العقد فى الميعاد المتفق عليه فیر أن المطعون عليه الأول (المشتري) لم يحضر لدفع رسوم التسجيل المستحقة

ومن ثم فقد أقام الطاعن دهواه بطلباته سالفة البيان ، وأدخل الطاعن المطعون عليه الثالث (بنك مصر) خصما في الدعوى ، وطلب الحكم بإلزامه بقيمة خطاب الضمان وقدره ١٠٠٠٠ ج ، وبتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٣ قضت المحكمة بإلزام المطعون عليهما الأول والثاني متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٠٠٠٠ ج وبصفة إجراءات الجزو ورفض الدعوى قبل بنك مصر (المطعون عليه الثالث) . استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم أمام محكمة استئناف الإسكندرية وقيد استئنافه برقم ٣٠١ لسنة ١٩٦٤ ق كما استأنفه المطعون عليه الثاني وقيد استئنافه برقم ٣٠٤ لسنة ١٩٦٤ ق الإسكندرية وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين قضت بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٦٦ بتدب مكتب الخبراء لبيان ما إذا كان المطعون عليه الأول قد قام بالوفاء إلى المطعون عليه الثالث (بنك مصر) بمبلغ ٢٥٠٠ ج لتغطية كامل قيمة خطاب الضمان وقدرها ١٠٠٠٠ ج الصادر لصالح الطاعن سواء من حسابه الجاري بالبنك أو بأي طريق مصرفي آخر أم أن هذا الوفاء لم يحصل واقتصر على مبلغ سبعة آلاف وخمسمائة جنيه المنوه عنها في أسباب الحكم ، وورد بأسباب هذا الحكم أن المحكمة تقضى بإلغاء الحكم المستأنف عن مبلغ ٧٥٠٠ ج ورفض دعوى الطاعن ضد المطعون عليهما الأول والثاني بشأن هذا المبلغ وألتمت في الأسباب بنك مصر (المطعون عليه الثالث) بهذا المبلغ ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق وبتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٩ قضت محكمة الاستئناف بإلزام المطعون عليهما الأولين متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٢٥٠٠ ج . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض أيضا وقيد هذا الطعن برقم ١١١ لسنة ٤٠ ق ، وقدمت النيابة العامة مذكرة في الطعن الأول أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، ودفع المطعون عليه الأول في الطعن الثاني بعدم قبوله لانتفاء مصلحة الطاعن في رفعه ، وأبدت النيابة العامة رأيها في هذا الطعن الأخير بعدم قبوله ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعنين قررت المحكمة ضمهما ، وتمسكت النيابة العامة برأيها السابق عن الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق .

وحيث إن هذا الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه أقام دعواه على المطعون عليهما الأولين وطالب الحكم عليهما متضامنين بالمبلغ المطالب به إستنادا إلى التزامهما الزارد في عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٣/٦/١٩٦١ الصادر من المطعون عليه الثانى إلى المطعون عليه الأول والمنضمين بيع مضرب الأرز المبين بالعقد، والذي كان الطاعن طرفا فيه باعتباره محالا له بالثمن وتضمنت الحوالة مسئولية البائع المحيل والمشتري المدين متضامنين قبل الطاعن عن هذا المبلغ، واستطرد الطاعن إلى القول إن المطعون عليه الأول قدم أيضا خطاب ضمان صادرا من بنك مصر (المطعون عليه الثالث) بمبلغ ١٠٠٠٠ ج لصالح الطاعن يستحق عند التوقيع على عقد البيع النهائى وينتهى أجله فى ٣٠/١١/١٩٦١، وأن التزام المطعون عليه الثالث بمقتضى خطاب الضمان هذا يقوم إلى جانبه التزام المطعون عليهما الأولين وحدهما بأداء باقى الثمن، ومصدر هذا الإلتزام عقد البيع الإبتدائى سالف البيان وحوالة الحق الواردة فيه باقى الثمن، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن قيام المطعون عليه الأول بدفع مبلغ ٧٥٠٠ ج لتغطية خطاب الضمان مبررا لذمة المطعون عليهما الأولين من هذا المبلغ، مع أن المطعون عليه الأول إنما قام بدفعه للمطعون عليه الثانى تنفيذا للعلاقة التعاقدية بينهما فى خصوص خطاب الضمان وتأمينا للمبلغ الصادر به، ولا يعتبر المطعون عليه الثالث (بنك مصر) وكىلا فى قبض هذا المبلغ، بل إنه قبضه لحساب نفسه مما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد فى خصوص المستندات المقدمة من المطعون عليه الأول قوله " وثابت من مطالعة حافظة مستندات المشتري (المطعون عليه الأول) والمستأنف فى الاستئناف رقم ١٩/٣٠١ ق تجارى أنه سدد إلى بنك مصر (المطعون عليه الثالث) مبلغ مائة ألف جنيه، من ذلك مبلغ ألفين ونعم مائة جنيه بتاريخ ١٢/٧/١٩٦١ ومبلغ خمسة آلاف جنيه بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦١ وقد ذكر صراحة فى كل من الإيصالين بأن المبلغ المسدد فى كل منهما هو من خطاب الضمان، ورتب الحكم على ذلك قوله إن سداد (المطعون عليه الأول) هذا المبلغ إلى بنك مصر (المطعون عليه الثالث) من أصل قيمة خطاب الضمان مفروض فيه بداهة أنه لى يقوم بنك مصر بالوفاء به لبنك القاهرة (الطاعن) وترتبا على ذلك جميعه

يكون بنك مصر دون غيره هو الملتزم فعلاً وقانوناً نفاذاً لخطاب الضمان ولعدم جواز إثارته على حساب الغير بأن يؤدي إلى بنك القاهرة مبلغ سبعة آلاف ونعممائة جنيه، ويكون الحكم المستأنف إذ قضى على خلاف ذلك قد خانه التوفيق وبذلك تصبح الدعوى قبل (المطعون عليه الأول) على غير أساس وبغير سند، ومفاد هذا الذي أورده الحكم أنه يترتب على قيام المطعون عليه بدفع المبلغ سالف البيان إلى بنك مصر (المطعون عليه الثالث) من قيمة خطاب الضمان يترتب عليه انقضاء التزامه وانتهاء المطعون عليه الثاني بهذا المبلغ قبل الطاعن والمؤسس على عقد البيع وحوالة الحق المشار إليهما . لما كان ذلك وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذاً للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل إذ يلتزم البنك وبمجرد إصداره خطاب الضمان ووصوله إلى المستفيد بوفاء المبلغ الذي يطالب به هذا الأخير باعتباره حقاً له يحكمه خطاب الضمان ، ما دام هو في حدود التزام البنك المبين به ، كما أن البنك مصدر خطاب الضمان ، لا يعتبر وكلاً عن العميل في الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ، بل إن التزام البنك في هذا لحسابه التزام أصيل ، ويترتب على ذلك أن ما يقوم العميل بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان إنما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة بين العميل والبنك وحدهما ولا صلة للمستفيد بها ، وللبك أن يصدر خطاب الضمان بغطاء مالي أو دون غطاء أو بضمان رهن في حدود المعاملات القائمة بين العميل والبنك ، وهو الذي يقدر وحده مصلحته في كيفية تغطية خطاب الضمان ، وإذا كان الطاعن يؤسس مطالبته المطعون عليهما الأولين متضامين بباقي ثمن مضرب الأرز المبيع من المطعون عليه الثاني إلى المطعون عليه الأول على عقد البيع المؤرخ ١٣/٦/١٩٦١ والطاعن طرف فيه باعتبار أنه محال إليه بالثمن من البائع ، كما أنه وارد في هذا العقد أن كلا من المطعون عليه الأول والثاني - وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه - متضامن بوفاء هذا الثمن قبل الطاعن ، وإذا كانت هذه العلاقة التعاقدية أصيلة وقائمة بذاتها تجوز للطاعن الرجوع بمقتضاها على المطعون عليهما الأولين وحدهما بالحقوق الواردة في العقد سالف البيان وهو مصدر للالتزامات الواردة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد أثبت أن ما دفع من المطعون عليه الأول إلى بنك مصر

(المطعون عليه الثالث) إنما كان لتغطية خطاب الضمان ، وإذ رتب الحكم على ذلك أنه لا حق للطاعن في الرجوع على المطعون عليهما على النحو السالف فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

عن الطعن رقم ١١١ لسنة ٤٠ ق :

حيث إن المطعون عليه الأول والنيابة العامة دفعا بعدم قبول الطعن لانتفاء مصلحة الطاعن في رفعه تأسيسا على أن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧ وقد قضى برفض دعوى الطاعن قبل المطعون عليهما الأول والثانى عن مبلغ ٧٥٠٠ ج فقد أصبح الجزء الذى لم يفصل فيه من محكمة الاستئناف وكأنه دعوى منفصلة عن الذى تم الفصل فيه ، وأنه إذ قضى للطاعن بالحكم محل الطعن الحالى بالمبلغ الباقى ، فلا مصلحة له فى الطعن على الحكم فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه لما كان يترتب على نقض الحكم المطعون فيه عودة الخصومة إلى ما كانت عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، ويعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى قبل ذلك ، وتلك نتيجة ضرورية تترتب على صدور الحكم بالنقض صرح بها هذا الحكم أو لم يصرح ، ولما كان الحكم المطعون فيه فى الطعن الحالى وعلى ما هو وارد فى أسبابه مترتبا على الحكم المنقوض فى الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق فإن الدفع بعدم قبول الطعن يكون فى غير محله ، ولما تقدم يتعين نقض الحكم الصادر بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ .

جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وصحبة السادة المستشارين :
عباس حلمى عبد الجواد ، وإبراهيم ملام ، وعادل مصطفى بنادى ، ومحمود السيد عمر المصرى .

(٦٤)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) محضر . معاون مالية . جمع استدالات . إثبات . طرق الإثبات
القرائن : القرائن القضائية . محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع
فى تقدير الدليل .

محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدالات يخضع لمجمله
والتيقن منه لتقدير قاضى الموضوع .

(ب) إثبات : طرق الإثبات : الكتابة . الأوراق الرسمية . محضر .
محضر جمع استدالات . معاون مالية .

ليس لمحضر معاون المالية ، باعتباره محضر جمع استدالات الحجية المطلقة لياقات
الورقة الرسمية . خضوعه للنقطة والتحجس وقابليته لإثبات العكس بكافة الطرق
دون الطعن بالتزوير .

(ج) محكمة الموضوع . سلطة محكمة الموضوع . فى تقدير الدليل . محضر .
محضر معاون المالية . محضر جمع استدالات .

منافسة الحكم لما تضمنته محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدالات
فى حدود سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل صحيح .

(د) أموال . أموال عامة . سلطة الدولة فى استعمالها .

سلطة الدولة فى استعمال واستثمار الأموال العامة تجرى وفقاً لقانون العام .

(هـ) أموال . أموال عامة . سلطة الدولة في استعمالها ، ترخيص . الترخيص بالانتفاع بالأموال العامة . رسم ترخيص . إجازة .

اترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم لا يجعله عقد إيجار .

(و) اختصاص . اختصاص ولائى . اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى . عقد . عقد إدارى .

اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره بالفصل فى المنازعات الخاصة بمقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أى عقد إدارى آخر . مثلاً .

١ — لا يعد المحضر الذى يحضره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلال ، يخضع تمحيصه والتيقن منه لتقدير القاضى الذى يطرح عليه النزاع .

٢ — ما تتضمنه محاضر جمع الاستدلالات ، ومنها المحاضر التى يحضرها معاون المالية من بيانات وإقرارات ، لا يكون لها الحجية المطلقة التى أسبغها القانون على البيانات التى أهدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للنقاش والتحصيص ، وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتروير .

٣ — متى كان الحكم المطعون فيه ، وفى حدود تقديره للدليل قد ناقش أقوال أحد الخصوم فى محضر من محاضر جمع الاستدلالات — محضر معاون مالية — وانتهى الحكم فى حدود سلطته الموضوعية إلى أن هذا المحضر ، لا يكفى فى إثبات ما ادعاه خصومه ، وكان هذا الذى استخلصه الحكم سائفاً ، ويؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها ، من أطراح تلك الأقوال ، فإن مجادلة هؤلاء الخصوم فى هذا الشأن ، لا تعدو أن تكون طعناً على سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل ، ويكون النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لهذا السبب على غير أساس .

٤ — للدولة على الأموال العامة حق استعمالها واستثمارها ، ويجرى ذلك وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام .

٥ - من المقرر في قضاء محكمة النقض ، أن تصرف السلطة الإدارية في الأموال العامة لانتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، وهذا يعتبر بذاته ، وبطبيعته مؤقتا ، وغير ملزم للسلطة العامة التي لها دائما لداعي المصلحة العامة الحق في إلغائه ، والرجوع فيه قبل حلول أجله ، ثم هو - عدا ذلك - خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه ، وإعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه ، كل أولئك أعمال إدارية ، يحكمها القانون العام ، وكون الترخيص يصرف مقابل رسم يدفع لا يخرج من طبيعته تلك ، ولا يجعله عقدا إيجارا .

٦ - إذا كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره في المازحات الخاصة بعقود الالتزام ، والأشغال العامة والتوريد ، أو أى عقد إداري آخر ، فإن الاختصاص بنظر دعوى تعويض مقامة على جهة الإدارة من متعاقد معها ، لمنعها إياه من استخراج ونقل رمال مصرح له بها ، مقابل مبلغ من المال - والمرفوعة في ظل هذا القانون - يكون معقودا بلجهة القضاء الإداري ، دون جهة القضاء العادي .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن الأول وزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الأموال المقررة أمام الدعوى رقم ٤٨ سنة ١٩٥٦ مدنى مركز المنصورة والتي أحيلت إلى محكمة المنصورة الكلية للارتباط ، وقيدت برقم ٤٣ سنة ١٩٥٨ مدنى كلى المنصورة ، طلب فيها الحكم ضد المطعون ضدهما الأول والثاني بأن يدفع له متضامتين مبلغ ١١٥٣ ج و ٥١٤ م ، وقال شرحا لدعواه إن المطعون ضده

الأول استأجر من مصلحة الأموال المقررة بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٥٤/٩/٧ قطعة أرض مساحتها ٣٦ ف و ٢ ط و ٦ ص لمدة ثلاث سنوات ، ونص في البند الثاني عشر منه على أنه لا يجوز للمستأجر إحداث أى عمل من شأنه أن ينقص قيمة الأطنان أو يتقصص من إنتاجها ، كما نص في البندين السادس عشر والسابع عشر على إلزام المستأجر بمنع أى تعد على تلك الأطنان ، وإذا أخل المطعون ضده الأول بالتزامه بأن يسمح للطعون ضده الثانى بأخذ رمال من الأرض المؤجرة قيمتها ١١٥٣ ج و ٥١٤ م بواقع ثمن المتر المكعب ١٠٠ قرش ، فقد أقام الطاعن الأول بصفته دعواه بالمطالبة بهذا المبلغ ، كما أقام المطعون ضده الأول اندعوى رقم ٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعنين والمطعون ضدهم عدا الثانى وطلب إلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج ، ثم قصر دعواه على الطاعنين ، وقال شرحا لها إن مصلحة الأموال المقررة فسخت بإرادتها المنفردة عقد الإيجار سالف البيان المحرر بينها وبينه قبل انتهاء مدته بمقولة إنه أخل بشروط العقد وسمح للطعون ضده الثانى بأخذ رمال منها ، وهو أمر كذبه ما أمفر عنه تحقيق الشكاوى الكيدية التى تقدم بها باقى المطعون ضدهم كما كذبهم تقرير الخبير المقدم فى دعوى إثبات الحالة المقامة منه رقم ١٦١ سنة ١٩٥٥ مستعجل بندر المنصورة ، وإذا طرد من العين المؤجرة قبل انتهاء مدة الإيجار ، فقد أقام دعواه بطلباته سالفه البيان باعتبار المبلغ المطلوب تعويضا عن فسخ العقد ، وكذلك أقام المطعون ضده الثانى الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنصورة ضد الطاعنين والمطعون ضدهم عدا الأول يطلب الحكم بإلزامهم متضامين بمبلغ ٦٠٠٠ ج ، وقال شرحا لدعواه إنه تعاقد مع مصلحة الثروة المعدنية على استخراج ونقل رمال من المنطقة الميمنة بصحيفة الدعوى لمدة تبدأ من ١٩٥٥/١/٢٣ وتنتهى فى ١٩٥٥/٨/١٥ مقابل مبلغ ٩٠٠ ج ، وقال المطعون ضده الثانى إن مديرية الدقهلية قد منعت من استخراج الرمال اعتبارا من ١٩٥٥/٣/٣١ ، وجاء هذا الإجراء نتيجة لشكاوى من المطعون ضدهم من الثالث للاخير بدعوى أنه يأخذ رمالا من الأرض المؤجرة للطعون ضده الأول من مصلحة الأموال المقررة ، وقد ثبت كيدية هذه الشكاوى وعدم صحتها من تقرير خبير قضية إثبات الحالة رقم ١٦١ سنة ١٩٥٥ مستعجل بندر المنصورة ، وقدر المطعون ضده الثانى المبلغ المطالب به كتعويض عما أصابه من ضرر نتيجة عدم

تنفيذ العقد . دفع الطاعنون بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر هذه الدعوى لأن النزاع يدور حول عقد إداري يختص به القضاء الإداري ، وبعد أن قررت المحكمة ضم هذه الدعاوى الثلاث ، قضت بتاريخ ١٩٦٠/١/٥ برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٦ مدني كلي المنصورة وباختصاصها بنظرها ، وقبل الفصل في الموضوع بنائب مكتب خبراء وزارة العدل بالمنصورة لتحقيق دفاع الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت بجلسته ١٩٦٤/٢/٢٥ برفض الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٥٨ مدني كلي المنصورة وفي الدعويين ١٨٧ ، ٢٩٣ سنة ١٩٥٦ مدني كلي المنصورة بنائب الخبير الزراعي بمكتب خبراء وزارة العدل بالدقهلية لبيان مدى ما كان ممكنا أن يعود على كل من المطعون ضدهما الأول والثاني من أرباح فيما لو استمرا في تنفيذ عقدي الإيجار المبرمين معهما خلال المدة المحددة لكل عقد وفي الظروف العادية . استأنف الطاعنون هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ١٤٨ سنة ١٦ ق استئناف المنصورة ، وبتاريخ ١٩٦٧/٢/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سببين حاصل أولهما مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ويقول الطاعنون في بيان ذلك إن الحكم أهدر حجية الإقرار الصادر من المطعون عليه الأول بمحضر التحقيق الذي أجراه معاون مالية مركز المنصورة في الشكوى المقدمة ضد المطعون عليه الأول ، إذ قرر أنه لا ينقل رمالا من الأرض الصالحة للزراعة وإنما ينقلها من الأرض البور فقط ، ويقول الطاعنون إن محضر تحقيق معاون المالية هذا هو ورقة رسمية ، وكان على الحكم المطعون فيه أن يتقيد بما جاء فيها باعتبار أن حجيتها لا تدفع إلا بإثبات تزويرها ، أو بإثبات عكسها بالنسبة للبيانات التي تلحقها صفة الرسمية ، فضلا عن أن الخبير لم يثبت في محضره ما يخالف

ما جاء بهذا الإقرار ولا يجدى المطعون ضده الأول إنكار ذلك مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المحضر الذي يحضره معاون المالية لا يعدو أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلالات يخضع تمحيصها والتحقق منها لتقدير القاضي الذي يشرح عليه التراجع ، لما كان ذلك وكانت ماتتضمنه تلك المحاضر من بيانات وإقرارات لا يكون لها الحجية المطلقة التي أسبغها القانون على البيانات التي أعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص وقابلة لإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلك طريق الطعن بالتزوير ، وكان الحكم المطعون فيه وفي حدود تقديره الدليل قد ناقش أقوال المطعون عليه الأول في المحضر سالف البيان ، وانتهى بالحكم في حدود سلطته الموضوعية إلى أن هذا المحضر لا يكفي في إثبات ما ادعاه الطاعنون وذلك في قوله " إن أقوال المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول) في التحقيقات المشار إليها في مجموعها أبعد من أن توصف بأنها إقرار بوقوع المخالفة منه ولا أدل على عدم الاطمئنان إلى هذه الأقوال وإلى كل ما ثبت من تلك التحقيقات أن المحقق رغم أنه يشير في محضره إلى مشاهدة عملية نقل الرمال ، لم يحرك ساكناً ولم يتخذ أي إجراء للحيلولة دون استمرار تلك العملية والتي يصفوها بأنها عملية غير مسموح بها لإحداثها أضراراً بالأرض ، وهو الأمر الذي ترجح معه كفة تقرير الخبير فيما انتهى إليه " ، ولما كان هذا الذي استخلصه الحكم سائفاً ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أطراح تلك الأقوال ، فإن مجادلة الطاعنين في هذا الشأن لا تعدو أن تكون طعناً على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، ويكون النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من الطعن بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون برفضه الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى رقم ١٨٧ سنة ١٩٥٦ مدني كلي المنصورة ، وفي هذا يقول الطاعنون إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض الدفع تأسيساً على أن العقد المؤرخ ١٩٥٥/١/٢٣ هو من العقود المدنية وليس من العقود الإدارية ، في حين أن هذا العقد عقد

إدارى ، ذلك أن انتفاع الأفراد بالأموال العامة لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، ورفض هذا الترخيص والرجوع فيه يعتبر من الأعمال الإدارية التي تختص محكمة القضاء الإدارى بكافة المنازعات الناشئة عنها طبقا للقانون ١٦٥ سنة ١٩٥٥ مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائى الصادر بتاريخ ١٩٦٠/١/٥ الذى قضى برفض الدفع بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى والذى أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه ورد فى بيان التعاقد الذى تم بين الطاعن الثانى وبين المطعون عليه الثالث قوله "إن هذا العقد لا يعدو أن يكون عقداً بإيجار لقطعة أرض من أملاك الدولة العامة لمدة معينة لرفع بعض الرمال منها" . لما كان ذلك وكان للدولة على الأموال العامة حق استعمالها واستثمارها ويجرى ذلك وفقاً لأوضاع وإجراءات القانون العام ، وإذ كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تصرف السلطة الإدارية فى الأموال العامة لانتفاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص ، وهذا يعتبر بذاته وبطبيعته مؤقتاً وغير ملزم للسلطة العامة التى لها دائماً لداعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ثم هو — عدا ذلك — خاضع لحكم الشروط والقيود الواردة فيه ، وإعطاء الترخيص ورفضه والرجوع فيه كل أولئك أعمال إدارية يحكمها القانون العام وكون الترخيص بصرف مقابل رسم يدفع لا يخرج من طبيعته تلك ولا يجعله عقداً بإيجار . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان أن المطعون عليه الثانى إنما ينتفع بالمال العام ، فإن هذا الانتفاع وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه يعتبر من الأعمال الإدارية يحكم القانون العام ، وإذ تقضى المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ — فى شأن تنظيم مجلس الدولة — بأن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى المنازعات الخاصة بعقود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أى عند إدارى آخر ، فإن الاختصاص بنظر الدعوى رقم ١٨٧ سنة ٥٦ مدنى كلى المنصورة المرفوعة فى ظل هذا القانون يكون معقوداً لجهة القضاء الإدارى دون جهة القضاء العادى ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه الصادر فى الدعوى رقم ١٨٧ سنة ٥٦ مدنى كلى المنصورة والقضاء بعدم اختصاص جهة القضاء العادى بنظر هذه الدعوى .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المنتهز / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أسعد - محمود ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين مبد الله .

(٦٥)

الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(اوب) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية" . تعويض .

(١) تعويض الحكومة للمنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ . عدم خضوع
التعويض لضريبة الأرباح التجارية . شرطه .

(ب) ضريبة الأرباح التجارية . وعازما . صافي الأرباح الحقيقية في سنة الضريبة . عدم
جواز استئصال ما لحق المنشأة من خسائر متى كانت هذه الخسائر قد ردت للمول فعلا .

١ — إنه وإن كانت المبالغ التي حصلت عليها المنشآت المنكوبة في حوادث
٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، هي تعويض أدته الحكومة إليها لإصلاح ما أصابها
من أضرار بسبب تلك الحوادث وإعادة أصولها إلى ما كانت عليه ، فتحل بذلك
محل الأصول التي دمرها الحريق ، ولا تخضع بهذه المثابة للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية ، إلا أن ذلك مشروط بأن يستخدم التعويض بأسره في إحلال
أصول جديدة محل الأصول التي هلكت وإعادة المنشآت إلى ما كانت عليه .

٢ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية تربط على أساس صافي الأرباح
الحقيقية التي صفاها المول في سنة الضريبة ، وهي تتحقق إذا ربا ما كسبه
على ما لحقه من خسائر ، فلا يجوز استئصال ما تكبده من خسائر بسبب ما لحق
منشأته من حريق متى كانت هذه الخسائر قد ردت إليه فعلا . وإذا خالف
الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وقضى بأن مبلغ التعويض الذي قبضه
المطعون عليه — الممول — بسبب حريق منشأته في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا يخضع
للضريبة حتى ولو كانت الخسائر التي لحقته بسبب هذا الحريق سبق استئصالها

من الأرباح في السنة السابقة على صرف مبلغ التعويض ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه قدم إقرارين عن أرباحه في سنتي ١٩٥٢ / ١٩٥١ عن نشاطه في تجارة صوف التريكو ، وأدخلت عليهما مصلحة الضرائب بعض التعديلات ، وحددت الخسائر في السنة الأولى بمبلغ ٧٠٧١ ج و ٣٩٥ م والأرباح في السنة الثانية بمبلغ ٧٠٣٤ ج و ٥١٥ م ، ووافق عليهما المطعون عليه بكتابته المؤرخ ١٩٥٨ / ١ / ٤ ، وتم ربط الضريبة على هذا الأساس ، غير أنه عاد وبتاريخ ١٩٥٩ / ٧ / ١٣ فأخطر مصلحة الضرائب بوقوع خطأ في الإقرار المقدم منه عن سنة ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، ذلك أنه أضاف إلى وعاء الضريبة في تلك السنة مبلغ ٧٣٨ ج و ٩٨٠ م قيمة التعويضات التي صرفتها له الحكومة عن الخسائر التي لحقت بالمنزلة من حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بالقاهرة مع أن هذا المبلغ لا يخضع للضريبة ، وإذا حيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت قرارها بتاريخ ١٩٦٠ / ٥ / ٢١ باعتبار النزاع منتهيا ، فقد أقام الدعوى رقم ٨٤٨ لسنة ١٩٦٠ تجاري الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاء والحكم بعدم خضوع التعويضات المنصرفة عن حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ للضريبة على الأرباح التجارية . وبتاريخ ١٩٦١ / ٥ / ٣١ حكمت المحكمة بطلبات المطعون عليه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧١٨ لسنة ١٨ ق تجاري الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٦٤ / ١ / ٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم

بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره الترتت النيابة رأياها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك تقول إنها تمسكت فى دفاعها بأن مبلغ التعويض الذى قبضه المطعون عليه بسبب حريق منشأته فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ يدخل ضمن وعاء الضريبة فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ ، لأن المطعون عليه سبق أن استبعد قيمة البضاعة التى احترقت من أرباحه فى سنة ١٩٥١/١٩٥٢ ، ورد الحكم على ذلك بأنه لو كان المطعون عليه قبض التعويض خلال السنة التى حدث فيها الحريق لما أسفر حساب جرد البضاعة عن خصوم تدرج فى باب الخسائر ، ولكن من حقه عند المحاسبة أن يرفع من وعاء الضريبة مبلغ التعويض لأنه صرف لاستبدال بأصول هلكت فلا يعد ربحاً يخضع للضريبة ، هذا فى حين أن الخسائر التى تخصم من وعاء الضريبة هى التى تلحق المنشأة ولا تعوض عنها ، فإذا استرد الممول خسائره أو عوض عنها فى نفس السنة التى وقعت فيها الخسارة لما خصم شىء من الأرباح وفرضت الضريبة على أرباحه كاملة ، وهذا الحكم لا يتغير لو أن الممول استرد خسائره أو عوض عنها فى سنة تالية ، إذ يتعين أن يقابل خصم قيمة الخسائر فى سنة وقوعها بإخضاع قيمة التعويض عنها للضريبة فى سنة استردادها ، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم إخضاع قيمة التعويض الذى تسلمه المطعون عليه للضريبة فى سنة ١٩٥٢/١٩٥٣ ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وإن كانت المبالغ التى حصلت عليها المنشأة المنكوبة فى حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ هى تعويض أدته الحكومة إليها لإصلاح ما أصابها من أضرار بسبب تلك الحوادث وإعادة أصولها إلى ما كانت عليه ، فتحل بذلك محل الأصول التى دمرها الحريق ولا تخضع بهذه المثابة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، إلا أن ذلك مشروط بأن يستخدم التعويض بأسره فى إحلال أصول جديدة محل الأصول التى هلكت وإعادة المنشأة إلى ما كانت عليه ، لما كان ذلك ، وكانت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إنما تربط على أساس صافى الأرباح الحقيقية التى جناها الممول فى سنة الضريبة ، وهى تتحقق إذا ربا ما كسبه على ما لحقه من خسائر فلا يجوز

نستتال ما تكبده من خسائر بسبب ما لحق منشأته من حريق متى كانت هذه الخسائر قد ردت إليه فعلا . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بأن مبلغ التعويض الذى قبضه المطعون عليه بسبب حريق منشأته فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ لا يخضع للضريبة حتى ولو كانت الخسائر التى لحقت به بسبب هذا الحريق سبق استتالها من الأرباح فى السنة السابقة على صرف مبلغ التعويض ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يستوجب نقضه ، وإذ حجب الحكم نفسه بهذا التقرير القانونى الخاطىء من بحث ما إذا كانت الخسائر التى احتسبت فى سنة ١٩٥١ / ١٩٥٢ قد شملت الأصول التى هلكت بسبب حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

(٦٦)

الطعن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ ، ب) تأمينات اجتماعية . عمل .

(أ) حلول نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة اعتبارا من أول يناير
 سنة ١٩٦٢ م . ٤٠ ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١

(ب) حق العامل المؤمن عليه وحده في طلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته بدلا
 من احتسابها في المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصدور القانون ١٤٣
 لسنة ١٩٦١ . المستحقون من العامل ليس لهم هذا الحق .

(ج) قانون . ” تفسير القانون ” .

إذا كان النص القانوني واضحاً فلا محل للاستهداء بحكمة التشريع .

١ — مفاد نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل
 بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وقبل صدور
 القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، والمادة ٧١ مكررا من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩
 بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه ابتداء من تاريخ العمل بالقانون
 رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ ، حل نظام المعاش محل نظام
 مكافأة الخدمة في حال انتهاء العقد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، فأصبح
 هو الأصل الواجب اتباعه ، أما الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة ،
 فلا تسرى إلا في الحدود التي يرد فيها نص خاص ، وقد استهدف المشرع بهذا
 التعديل على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، تطوير نظام مكافآت
 نهاية الخدمة إلى نظام للمعاش ” وقاية المواطنين من شرور الحاجة عند التقاعد

أوالعجز ، ورعاية أسرهم بعد وفاة العائل ، وتوجيه حصيلة المدخرات إلى تمويل خطة التنمية الاقتصادية فتفتح آفاقا واسعة ، وتتيح فرصا جديدة لتشغيل العمال ومواجهة تزايد عدد السكان .

٢ - أجاز المشرع في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، للمؤمن عليهم الذين تنتهى مدة خدمتهم خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذا بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المسدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر ، أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلا من احتسابها في المعاش . وقد ورد هذا النص استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فيه ، ويتعين قصر الرخصة المقررة به حسبما هو واضح من عبارته الصريحة على المؤمن عليهم وحدهم الذين تنتهى مدة خدمتهم وهم على قيد الحياة خلال مدة خمس سنوات التالية لصدور القانون متى توافرت باقى الشروط المطلوبة ، دون المستحقين من المؤمن عليهم المذكورين ، يدل على ذلك أنه واضح من نص الفقرة "ب" من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المقصود بالمؤمن عليهم هم العمال وكذلك المتدرجون منهم ، يؤكد هذا النظر أن المشرع أضاف المادة ٨٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونظم بها كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكررا ، وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم ، فقرر أنه في هذه الحالات توزع المكافأة والتعويض طبقا لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ولم ينظم المشرع كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، مما يدل على أن حكمها إنما ينصرف إلى المؤمن عليه وحده دون المستحقين عنه . ولا محل للاستشهاد بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والتي تقضى بأن تصرف للمستحقين من المؤمن عليه في حالة فقدته معونة تعادل معاش الوفاة ، ذلك أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا هو نص استثنائي على ماسلف البيان ، فلا يجوز التوسع في تفسيره عن طريق القياس أو الاستنتاج من باب أولى كما ذهب الحكم المطعون فيه .

٣ — الاستناد إلى حكمة التشريع ، لا يكون إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحاً جلي المعنى ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملتة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ١ لسنة ١٩٦٤ عمال القاهرة الابتدائية ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الطاعنة — طلبت فيها الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٤٧٧ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد ، وقالت شرحاً لدعواها إن ولدها زكى داود سليمان التحق بخدمة الديوان البطريكي للأقباط الأرثوذكس في ١١/١١/١٩٣٧ ، وظل يعمل به إلى أن توفي بتاريخ ٦/٦/١٩٦٣ عن مدة خدمة قدرها ٢٥ سنة و ١١ شهراً و ٥ أيام يستحق عنها مبلغ ٤٧٧ ج مكافأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، وإذ كانت هي المستحقة الوحيدة لهذه المكافأة فقد أخطرتها الطاعنة بأنها قررت لها معاشاً شهرياً قدره ٧١٥ ملياً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ غير أنها وقد بلغها الكبر ومصاحبتها ظاهرة في اقتضاء المكافأة بدلاً من المعاش وطالبت الطاعنة بقيمتها ولم تستجب إليها ، فقد أقامت دعواها للحكم بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإلزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها مبلغ ٤٧٧ ج و ٧٦٩ ملياً المكافأة المستحقة عن مدة خدمة مورثها المرحوم زكى داود سليمان بدلاً من احتسابها في المعاش والفوائد القانونية بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢/١/١٩٦٤ حتى تمام السداد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦٩١ سنة ٨١ ق ، وبتاريخ ١٩/٥/١٩٦٥

حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأحقية المطعون عليها في اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة لولدها بدلا من احتسابها في المعاش استنادا إلى نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ باعتبار أن المستحقين عن المؤمن عليه يحق لهم التمتع بمكافأة المزايا التي منحها له المشرع ، ولأن المادة ٦٨ من القانون المذكور تجيز للمستحقين في حالة فقد المؤمن عليه اقتضاء معونة مالية تعادل معاش الوفاة ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ استبدل بنظام مكافأة نهاية الخدمة نظام المعاش ، ومنذ العمل بهذا القانون لا يجوز للمؤمن عليهم اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة إلا في الحالات الاستثنائية التي ورد بشأنها نص خاص ، وإذا أجازت الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا للمؤمن عليهم — خلال السنوات الخمس التالية لصدوره — المطالبة باقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة الخدمة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش ، فلا يجوز التوسع في تفسير هذا الاستثناء ، بل يجب قصره على المؤمن عليهم ، هذا إلى أن الحكم أخطأ بقياس حالة الدعوى على حالة المستحقين على المؤمن عليه المفقود ، لأن ما يصرف لهؤلاء من معونة تعادل معاش الوفاة وفقا للمادة ٦٨ سالف الذكر لا يعد مكافأة ، وإنما هو معاش كالذي يصرف للمستحقين عن المؤمن عليه الذي توفي .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ — وقبل صدور القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ — تنص على أنه " لا تسرى الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة المشار إليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المستفيدين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص ، وكانت المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ تنص على أنه " مع عدم

الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار إليه ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ من متوسط الأجر الشهري في السنوات الثلاث الأخيرة من مدة الاشتراك الفعلية أو كامل المدة إن قلت عن ذلك عن كل سنة من سنوات المدة السابقة المشار إليها . فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار إليه وعلى أساس الأجر الأخير قبل ترك الخدمة . على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة “ ، وكان مفاد ذلك أنه ابتداء من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ حل نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة في حال انتهاء العقد بسبب الشيخوخة أو العجز أو الوفاة ، فأصبح هو الأصل الواجب إتباعه ، أما الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة فلا تسرى إلا في الحدود التي يرد بها نص خاص ، وقد استهدف المشرع بهذا التعديل على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون تطوير نظام مكافآت نهاية الخدمة إلى نظام للمعاش ” وقاية للمواطنين من شروخ الحاجة عند التقاعد أو العجز ورعاية أسرهم بعد وفاة العائل ، وتوجيه حصيلة المدخرات إلى تمويل خطة التنمية الاقتصادية لتفتح آفاقا واسعة وتتيح فرصا جديدة لتشغيل العمال ومواجهة تزايد عدد السكان “ ولما كان المشرع قد أجاز في الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا سالف الذكر للمؤمن عليهم الذين تنتهي مدة خدمتهم خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون إذا بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلا من احتسابها في المعاش ، وكان هذا النص قد ورد استثناء من الأصل فلا يجوز التوسع فيه ويتعين قصر الرخصة المقررة به حسبا هو واضح من عبارته الصريحة على المؤمن عليهم وحدهم الذين تنتهي مدة خدمتهم وهم على قيد الحياة خلال

نحو سنوات التالية لصدور القانون متى توافرت باقي الشروط المطلوبة دون المستحقين عن المؤمن عليهم المذكورين ، يدل على ذلك أنه واضح من نص الفقرة "ب" من المادة الأولى والمادة الثانية من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ أن المقصود بالمؤمن عليهم هم العمال وكذلك المدرجون منهم ، يؤكد هذا النظر أن المشرع أضاف المادة ٨٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٦١ ونظم بها كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٧١ مكررا وتعويض الدفعة الواحدة على المستحقين عن المؤمن عليهم . فقرر أنه في هذه الحالات توزع المكافأة والتعويض طبقا لأحكام المادة ٨٢ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ولم ينظم المشرع كيفية توزيع المكافأة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة ، مما يدل على أن حكمها إنما ينصرف إلى المؤمن عليه وحده دون المستحقين عنه ، وكان لا حل للاستشهاد بحكم المادة ٦٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والتي تقضى بأن يصرف للمستحقين عن المؤمن عليه في حالة فقده معونة تعادل معاش الوفاة ، ذلك أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٧١ مكررا هو نص استثنائي على ما سلف البيان فلا يجوز التوسع في تفسيره عن طريق النيباس أو الاستنتاج من باب أولى كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وكان لا وجه أيضا للإستناد إلى الحكمة من التشريع لأن ذلك إنما يكون عند غموض النص أو وجود لبس فيه ، أما إذا كان النص واضحا جلي المعنى فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بالحكمة التي أملت له . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بأحقية المطعون عليها في اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة عن ولدها بدلا من احتسابها في المعاش ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى عبد الرحمن .

(٦٧)

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) حكم . " حجية الحكم " . صورية . قوة الأمر المقضي . بيع .

الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينة لدير . لاجية له في دعوى
المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه لاختلاف الخصوم .

(ب) إثبات . " طرق الإثبات " . " الكتابة " . صورية . " إثبات
الصورية " .

عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين وورثتهما
إلا بالكتابة .

١ - الحكم الذي يقضى بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر
من مدينة لدير لا يكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - حجة
على صورية هذا العقد في دعوى المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه
لاختلاف الخصوم في الدعويين . وإذ كان الثابت أن الخصوم في الدعوى
السابقة هم الدائنة ... المدعية ، والمورث والطاعن المتصرف إليه مدعى عليهما ،
وأنه لم تكن هناك خصومة مرادة بين المورث المتصرف والطاعن المتصرف إليه
في شأن صحة العقد ، بل تمسك كل منهما بصحته ، وبطلب رفض دعوى الدائنة

(١) قض ١٩٤٦/٥/٩ بمجموعة القواعد القانونية في ٢٥ سنة . بت ٢٩٩٠ ص ٦٤ .

بإبطاله ، وكان قيام الدائن بإثبات صورية التصرف الحاصل من مدينه
إضراراً به لا يؤثر على قيام التصرف ذاته فيما بين المتعاقدين ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، واكتفى في قضائه بما زعمه عن حجية الحكم
الصادر في الدعوى السابقة للقول بصورية عقد الطاعن المسجل ، يكون قد
خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

٢ — إثبات صورية التصرف فيما بين المتعاقدين وورثتهم لا يكون إلا طبقاً
للقواعد العامة ، فلا يجوز لهم إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة بغير الكتابة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن عبد الحميد سليمان عبد الرحمن أقام الدعوى رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦٢
مدنى كلى سوهاج ضد أحمد سليمان عبد الرحمن وآخرين (المطعون عليهم) طالباً الحكم
بإلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المرحوم سليمان عبد الرحمن جابر
مبلغ ٨٠٠٨ ج و ٢٣٣ م ، وقال فى بيانها إن المرحوم سليمان عبد الرحمن جابر
مورثه ومورث المدعى عليهم باع له بعقد مؤرخ ١٩٤٧/١٢/٢٥ ومسجل
فى ١٩٤٨/١/١٠ أطياناً زراعية مساحتها ٢٥ ف و ١٢ ط و ١٨ س مينة
بالصحيفة ، وقد أقام المدعى عليهما الرابع عشر والخامسة عشرة بصفتها الدعوى
رقم ٧٤٨ سنة ١٩٤٧ مدنى كلى سوهاج ضد البائع لهما المرحوم سليمان عبد الرحمن
طالبين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر منه فى ١٩٣٧/٧/٢٥ والمتضمن
بيعه لهما مساحة ١٣ ف و ٨ ط و ٨ س تدخل ضمن الأطيان المبيعة له
وبطلان العقدین المؤرخين ١٩٤٧/١٢/٢٥ ، ١٩٤٨/١/١٠ الصادرين للمدعى
وأخيه من ذات البائع لهما لصورتيهما ، وقد حكم نهائياً فى هذه الدعوى الأخيرة
بصحة عقد المدعين فيها وبطلان عقده بالنسبة لمساحة ١٣ ف و ٨ ط و ٨ س

لصورته صورية مطلقة ، ولما كان أثر هذا الحكم قاصرا على عدم نفاذ عقده فيما يتعلق بهذه المساحة بالنسبة للدعين في تلك الدعوى ويبقى العقد متجا لآثاره بالنسبة للبائع له باعتباره ملزما بضمان الإستمحاق فقد أقام هذه الدعوى بطلباته السابقة ، وفي ١٩٦٣/١٢/٢٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة إستئناف أسبوط طالبا إلغاءه والحكم بطلباته الأصلية ، وقيد هذا الإستئناف برقم ٣٧ سنة ٣٩ ق أسبوط ، وفي ١٩٦٦/٦/٨ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وأصرت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه اعتمد في قضائه برفض التعويض المطالب به على أن الحكم النهائي الصادر في الدعوى رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٤٧ كلى سوهاج ببطلان التصرف الصادر من مورث المطعون عليهم للطاعن يعتبر حجة عليه في الدعوى الحالية ، ورتب الحكم على ذلك تقريره بانعدام قيام العقد بين العاقدين ، في حين أن البطلان المقضى به إنما يقصد به عدم نفاذ التصرف في حق المشتري الآخر من نفس البائع مع بقائه قائما بالنسبة للعاقدين ، وأن الحكم الصادر في دعوى إبطال التصرف سواء للصورية أو للتصرف الضار المرفوعة من الدائن على المدين المتصرف والمتصرف إليه لا يعتبر حجة إلا بين الدائن ومدينه ، وليس له من أثر في دعوى المنازعة في صحة التصرف التي تقوم فيما بين المتعاقدين لعدم اتحاد الخصوم في كلتا الدعويتين .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه إلى قوله " إنه لا محل للجدل القانوني الذي يشيره المستأنف (الطاعن) بشأن التصرفات الحاصلة بين الدائن ومدينه وبين المتصرف له أو اختلاف أحكام الصورية بالنسبة للغير وبين المتعاقدين فهذه كلها مسائل لا شأن للنزاع في حقيقة وبساطة صورته بها ، ذلك أن الواضح أن المستأنف إنما يؤسس دعواه

على أنه اشترى من مورثه قطعة أرض بعقد، ثم استحق من بين هذه القطعة قطعة أخرى لآخرين من الورثة، وأنه على هذا الأساس يطلب الحكم له بثمن القدر الذي استحق للغير تعويضاً له عن تصرف المورث الذي أجرى التصرفين، فإذا كانت الأوراق قد نطقت بأن العقد الذي يستند إليه قد اعتبر عقداً صورياً بحكم ابتدائي واستثنائي نهائي له حجته، كما أشير في أسباب ذلك الحكم إلى أن الثمن الذي ورد بالعقد صوري، بمعنى أن المستأنف لم يدفع شيئاً ثمناً للأرض التي استحققت لأن عقده كان صورياً بالنسبة لها، فإنه يكون من البدهة أن مطالبته بهذا الثمن لا أساس لها، وهذا الذي قرره الحكم خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن الحكم الذي يقضى بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينه للغير لا يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — حجة على صورية هذا العقد في دعوى المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه لإختلاف الخصوم في الدعوىين .

وإذ كان الثابت أن الخصوم في الدعوى رقم ٧٤٨ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج هم الدائنة برلتي أحمد البدرى عن نفسها وبصفقتها طرفاً مدعياً والمورث والطاعن المتصرف إليه مدعى عليهما، وأنه لم تكن هناك خصومة مرادة بين المورث المتصرف والطاعن المتصرف إليه في شأن صحة العقد، بل تمسك كل منهما بصحته وبطلب رفض دعوى الدائنة بإبطاله، وكان قيام الدائن بإثبات صورية التصرف الحاصل من مدينه إضراراً به لا يؤثر على قيام التصرف ذاته فيما بين المتعاقدين، وكان إثبات صورية التصرف فيما بين هؤلاء وورثتهم لا يكون إلا طبقاً للقواعد العامة فلا يجوز لهم إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة بغير الكتابة . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واكتفى في قضائه بما زعم من حجية الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٤٨ سنة ١٩٤٧ كلى سوهاج للقول بصورية عقد الطاعن المسجل، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني .

جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلي عبد الرحمن .

(٦٨)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ القضائية :

إرث. " حقوق الورثة في التركة المدينة " . تركة . حكم . " عيوب التدليل " .
" ما يعد قصورا " .

التركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تنشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى
يخولم تتبعها لإستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه .
عدم تحويل الحكم المطعون فيه الدائن الحق في تتبع أعيان التركة إستنادا إلى أنها لم تكن
مستغرقة ، وإلى أنها بيعت من الورثة للشترى — التي سجل عقده — وفاء لدين مضمون برهن
على المتوفى ، دون بحث دفاع الدائن من أن دين الرهن استهلك قبل حصول البيع .
خطأ وقصور .

يتعين الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام ، وإلى أرجح الآراء في فقه
الحنفية بوجه خاص بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة المدينة ، ومدى تأثيرها
بحقوق دائني المورث . والتركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة ^(١) — تنشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخولم تتبعها
لإستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه .
وإذ كان الثابت في الدعوى أن تركة المورث كانت مدينة للشركة
— التي زعت ملكية كل ما كان يملكه حال حياته — وكان لهذا

(١) قض ١٩٤٧/٢/٢٧ مجموعة الفواحد في ٢٥ سنة . ص ١٠٠٠ بند / ١٢ .
قض ١٩٦٢/٦/٧ مجموعة المكتب الفني . ص ١٣ . ص ٧٧٤ .

الدائن الحق في أن يتبع أعيان هذه التركة المدينة تحت يد مشتريها المطعون عليه لاستيفاء دينه ، ولو كان هذا المشتري حسن النية ، ورغم تسجيل عقده . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، ولم يخول هذا الدائن الحق في تتبع أعيان تركة مدينه تحت يد من اشتراها إستنادا إلى أن التركة لم تكن مستغرقة ، وإلى أن المطعون عليه — المشتري من الورثة وفاء لدين مضمون برهن له على التركة — قد سجل عقده قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وحكم مرمى المزااد ، وتحجب بهذا النظر الخاطئ عن بحث دفاع الطاعن — الراسى عليه المزااد في تنفيذ الشركة الدائنة — من أن دين الرهن الذى تم البيع لسداده كان قد استهلك قبل حصول البيع ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وشابه القصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن سيدا روس توماسوس أقام الدعوى ٥٢٩ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى سوهاج ضد أحمد لطفى الزارع وآخرين طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٢ ف و ٢٢ ط و ٣ س وكف المنازعة والتسليم ومحو وبطلان التسجيلات التى توقعت عليها ، وقال شرحا لدعواه إن شركة المحاريت والهندسة (المندجة فيها شركة موصيرى) حصلت على الحكم رقم ١٤٨٤ سنة ٥٦ ق مصر المختلطة بإلزام عهد همام سليمان بأن يدفع لها مبلغ ٢٠٥ ج و ٥ م والفائدة بواقع ٩ ٪ سنويا ، وأنها تقضت بالباقي من هذا المبلغ وقدره ١٦٠ ج و ٨٥٠ م بطريق المجز على ٣ ف و ١ ط و ٢٣ س ضد ولدى المدين هاشم وهمام ، وبعد إعلان تنبيه نزع الملكية وتسجيله صدر حكم برسوم مزااد هذه الأطنان على المدعى بتاريخ ١٤/١٢/١٩٤٦ مقابل ثمن أساسى قدره ١٧٠ ج والمصاريف ، وأشهر هذا

الحكم في ذات اليوم برقم ١٣٠٥ جينة على ما هو ثابت بالدعوى ٣٢ سنة ٧١ قضائية جدول خصوصى مصر الابتدائية المختلطة، وعند تنفيذه حكم مرسى المزاد تعرض له أحمد لطفى الزارع بالنسبة لمساحة قدرها ١ ف و ١٤ ط و ٣ س ضمن القدر سالف الذكر على أساس أنه اشتراه من ورثة المدين في ١٢/٢/١٩٤٣ بعقد شهر برقم ٨٥٢ حرجا وقبل تسجيل تنبيه نزع الملكية الحاصل في ١/٢/١٩٤٤ مما اضطره لإقامة الدعوى ٣٨٣٠ سنة ١٩٤٩ مدنى كلى مصر ضد شركة المحارث والهندسة وورثة المدين المتروعة ملكيته طالبا الحكم بإبطال الاعراض وبصححة حكم مرسى المزاد وتسليم هذا القدر إليه، كما طلب احتياطيا إلزام الشركة الدائنة بأن ترد له ما دفعه مع التعويض، ثم تنازل عن مخاصمة الآخرين مكفيا بالطلب الاحتياطى، وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٥٢ أثبتت المحكمة هذا التنازل كما قضت برفض الدعوى قبل الشركة، فأقام المدعى الدعوى الحالية بطلباته سالفه الذكر، وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦١ حكمت بتثبيت ملكية المدعى إلى ١ ف و ٣ ط وكف المنازعة والتسليم تأسيسا على أن تصرف الوارث في أعيان اتركة قبل سداد الدين يقع باطلا سواء كانت اتركة مستغرقة بالدين أو غير مستغرقة، وإن كان يجوز للوارث باعتباره خليفة عن الميت أن يتصرف في أموال اتركة المدينة لسداد الدين فيصح تصرفه في هذه الحالة، وإنه لما كن المطعون عليه لم يدفع إلى ورثة المدين من ثمن القدر الذى اشتراه سوى مبلغ ٨١ ج و ٤٦٠ م وخصم الباقي وقدره ١٧٧ ج و ٣٩٠ م مقابل دين رهن لصالح والد المشتري على القطعة البالغ مساحتها ٣ ف و ١٢ ط و ٨ س بعقد رهن مسجل في ٧/١٢/١٩٢٩ برقم ١٠٠٦٢ سوهاج، فإن هذا التصرف يعتبر صحيحا بقدر ما يوازى قيمة الدين أى ١ ف و ٥ ط و ١٤ س طالما أن البيع قصد به وفاء الدائن صاحب الرهن وطالما أن هذا الأخير يعتبر دائنا، تازا في الوقت الذى كانت فيه شركة المحارث والهندسة من الدائنين العاديين. واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسىوط ضد أحمد لطفى الزارع طالبا تعديله والحكم بتثبيت ملكيته لباقي القدر الذى تضمنه حكم مرسى المزاد وكف المنازعة والتسليم، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٣٢ سنة ٣٧ ق، وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض هذا الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميئة بالتقرير، وقدم المطعون عليه مذكرة طلب فيها

رفض الطعن، كما قدمت النيابة العامة مذكرة أبطلت فيها الرأي بتقضى الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصدرت النيابة على هذا الرأي.

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول إن القاعدة الشرعية الثابتة ألا تركة إلا بعد سداد الديون، وهذه القاعدة تعطى دائن المورث حق تتبع العنار الموروث في يد من يشول إياه عن طريق تصرف الوارث ودون أن يؤثر عليها الخلاف الذيثار حول مسألة تراخي ملكية الوارث حتى يتم وفاء الديون أو تعليق حقه في حالة التركة المستغرقة بالدين، وإنه لما كان المورث محمداً قد توفي مديناً لشركة الحارث والمهندسة — التي نزع ملكية كل ما كان يملكه حال حياته — على أساس الضمان العام المقرر للدائن على ملك مدينه، فإن أعمال الحكم المطعون فيه لقاعدة أسبقية تسجيل عقد البيع الصادر من الوارث على حكم رسو المزاد أو تسجيل تنبيه نزع الملكية يكون فضلاً عن مخالفته للقانون متضمنة خطأ بين تصرفات الأحياء التي يعول فيها على أسبقية التسجيل وبين التصرفات الصادرة من المورث والمقررة لمديونيته وأثرها بالنسبة لانتقال ملكية أعيان التركة بعد وفاته — مثقلة بالديون — ويضيف الطاعن إلى ذلك أن الحكم الابتدائي وإن أخذ بالنظر الصحيح في شأن بطلان تصرف الوارث في أعيان التركة قبل سداد ديونها مستثنياً من ذلك التصرف الذي يهدف إلى سداد دين التركة، وقضى بصحة البيع الصادر من الورثة عن القدر ١ ف ٥ ط ١٤ س إلى المطعون عليه بوصف أنه الدائن المرتهن، إلا أنه فاتته أن هذا الدين كان قد استوفى وفوائده عدة مرات من الربيع منذ نشأة الرهن وهو الأمر الذي أناره الطاعن أمام محكمة الاستئناف على ما سجله الحكم المطعون فيه ولكن هذا الحكم قد خلا من الرد على هذا الدفاع وهو ما يعيبه بالقصور كذلك.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أنه يتعين الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة المديونة ومدى تأثيرها بحقوق دائن المورث، والتركه عند الحنفية مستغرقة كانت وغير مستغرقة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تشغل

بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . إذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن تركة المورث مدهام كانت مدينة لشركة المحارث والهندسة وكان لهذا الدائن الحق في أن يتبع أعيان هذه التركة المدينة تحت يد مشتريها المطعون عليه لاستيفاء دينه ، ولو كان هذا المشتري حسن النية ورغم تسجيل عقده وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، ولم يخول هذا الدائن الحق في تتبع أعيان تركة مدينه تحت يد من اشتراها إستنادا إلى أن التركة لم تكن مستغرقة وإلى أن المطعون عليه قد سجل عقده قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وحكم مرسى المزاد ، وتحجب بهذا النظر الخاطئ عن بحث دفاع الطاعن من أن دين الرهن الذي تم البيع لسداده كان قد استهلك قبل حصول البيع ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه القصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من مارس سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد سمير طلعت ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٦٩)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل . ” انتهاء عقد العمل “ .

عدم مراعاة قواعد التأديب . لا يمنع من فسخ عقد العمل لأى مسوغ مشروع .

(ب) عمل . ” انتهاء عقد العمل “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى مسائل الواقع “ .

تقدير المبرر لفصل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

(ج ، د) حكم . ” تسهيب الحكم “ . ” مالا يعد تناقضا “ . عمل .

(ج) رفض طلب التعويض عن الفصل . القضاء بحق العامل فى المكافأة ومقابل مهلة الاخطار . لا تناقض .

(د) المحكمة غير ملزمة بالرد على جميع حجج الخصوم متى أقامت قضاها على أسباب تصوغه .

١ — عدم مراعاة قواعد التأديب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —
 لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأى مسوغ مشروع . وإذا كان
 الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاها على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب

ما أثارته تصرفاته من ريبة في أمره مما دعا إلى عدم الثقة والاطمئنان إليه ،
فإن النعي بهذا السبب يكون غير صحيح .

٢ — تقدير المبرر للفصل ، ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل
هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — مسألة موضوعية يستقل بتقديرها
قاضي الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح المبررات السائغة
التي أدت إلى فصل الطاعن ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — لا تعارض في الحكم إذ نفى تعسف الشركة المطعون ضدها في فصل
الطاعن ، ثم ألزمها بأن تدفع له قيمة المكافأة ومقابل مهلة الإخطار ، وذلك
لاختلاف الأساس بين قضاء المحكمة برفض طلب التعويض وبين قضائها بحق
انطاعن في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار .

٤ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها
على أسباب تسوغه ، فإنها لا تكون من بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلي بها
الخصوم ، وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً ، لأن في قيام
الحقيقة التي اقتصت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني المسقط لكل
حجة تخالفها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهما الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٥٥
مدنى كلى بور سعيد، طلب فيها إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع له

(١) نقض ١٥/٢/١٩٦٧ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ ص ١٥٧ .

مبلغ ۵۶۱۴ ج و ۵ م والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية حتى الأداء وقال بيانا لها إنه التحق بخدمة شركة (لامبرت برازرز) في أول يولييه سنة ۱۹۴۲ واستمر قائما بعمله إلى أن فوجيء في ۱۷/۱۲/۱۹۵۴ بإخطار من الشركة بفصله من عمله اعتبارا من أول ديسمبر سنة ۱۹۵۴، وإنه لما كان هذا الفصل تعسفيا فقد تقدم بشكوى إلى مكتب العمل طالبا وقف قرار الفصل، وأقام هذه الدعوى للحكم له بالمبلغ المطالب به، وهو يتنثل في مبلغ ۴۷ ج و ۴۸۰ م مرتب شهر نوفمبر و ۴۷۰ ج مكافأة نهاية الخدمة و ۴۷ ج و ۴۸۰ م مقابل مهلة الإخطار بالفصل و ۳۳ ج و ۲۴۵ م مقابل الأجازة السنوية و ۱۵ ج قيمة المكافأة السنوية عن سنة ۱۹۵۳، ۵۵۰۰ ج تعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب الفصل. دفعت الشركة الدعوى بأن الطاعن فصل لاثامه باختلاس مبالغ منها وتحرر عن هذه الواقعة اللجنة رقم ۵۱۴ لسنة ۱۹۵۵ قسم أول بور سعيد.

وبجلسة ۱۹۵۶/۱۰/۹ قضت محكمة أول درجة بوقف الدعوى حتى يفصل في قضية اللجنة سالفة الذكر، وبعد أن حكمت محكمة جناح بور سعيد بهيئة استئنافية ببراءة الطاعن مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية قبله، عجل الطاعن دعواه للحكم له بطلباته الأصلية، وبجلسة ۲۵ مايو ۱۹۶۰ قضت محكمة أول درجة حضوريا ۱ - بإلزام المدعى عليه بصفته (الشركة المطعون ضدها الأولى) بأن يدفع للطاعن مبلغ ۵۱۸ ج و ۳۲۳ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة ومقابل مهلة الإخطار ومصروفات هذا المبلغ وفوائده القانونية ۲ - برفض طلب التعويض عن فسخ العقد وأعفت المدعى من مصروفاته ۳ - بإحالة الدعوى إلى التحقيق بالنسبة لباقي الطلبات. استأنف الطاعن هذا الحكم بالنسبة لما قضى به من رفض طلب التعويض لدى محكمة استئناف المنصورة (مأمورية استئناف بور سعيد) بالاستئناف رقم ۱۰۲۰ لسنة ۱ ق، كما استأنفته الشركة بالاستئناف رقم ۱۰۰ لسنة ۱ ق، وبعد أن ضمت المحكمة الاستئنافي قضت حضوريا بجلسة ۴ يناير ۱۹۶۶ بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة براءها.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن الفصل أيا كان سنده هو في حقيقته عقوبة تأديبية يجب أن يكون مسبوقا بتحقيق إداري وإلا كان باطلا ، ذلك لأن المشرع لم يطلق السلطة التأديبية لرب العمل بل أحاطها بقيود تكفل للعامل الضمانات اللازمة لدرء إساءة استعمالها ومن أجل ذلك فقد أورد المشرع تنظيما خاصا لاستعمال هذه السلطة بالقرار الوزاري الصادر في ١٩٥٣/٤/٤ اشتمل على قواعد وإجراءات التأديب وأوجب على رب العمل إتباعها وإلا كان الفصل باطلا ولا أثر له ، ورغم ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص من أن فصله لم يكن مسبوقا بتحقيق ، فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بدفاعه والرد عليه ، فجاء معيبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن عدم مراعاة قواعد التأديب — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يمنع من فسخ عقد العمل وفصل العامل لأي مسوغ مشروع. وإذ كان الزايت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه على أن فصل الطاعن إنما كان بسبب ما أثارته تصرفاته من رغبة في أمره مما دعا إلى عدم الثقة والاطمئنان إليه ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير صحيح .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته مبدأ حجية الحكم الجنائي وتنافي أسبابه ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم الجنائي الذي قضى ببراءته أذام قضاؤه على أن تهمة الاختلاس غير صحيحة ، وأنه لم يتسلم المبلغ من الصراف السابق ، وأن محاسبي شركة رسل جزموا بأن حساب تشغيل السفن المقول باختلاسه هو حساب نظامي وليس له وجود فعلي ، وانتهى الحكم إلى أن التهم المسندة إلى الطاعن مثقلة بالشكوك التي تسلب كل طمأنينة حول صحة التهمة ، ولما كان للحكم الجنائي حجية كاملة أمام المحاكم المدنية سواء في منطوقه أو في أسبابه التي ارتبطت به ، فإن الحكم المطعون فيه وقد بني قضاؤه على الشك في ثبوت التهمة يكون قد خالف حجية الحكم الجنائي الذي قطع بعدم صحته وبالتالي خالف القانون ، وقد أدى ذلك إلى تناقض أسبابه ، إذ بينما قرر الحكم حق الطاعن في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار حرمة من حقه في التعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من تقارير الحكم المطعون فيه أنه بنى قضاءه على ماقرره الحكم الجنائي من أن براءة الطاعن تقوم على أن التهمة المسندة إليه مثقلة بالشكوك التي تسلب كل طمأنينة حول صحة التهمة، وأن هذا القضاء بالبراءة الذي يقوم على الشك وحده في صحة ثبوت التهمة قبل الطاعن، لا يحول دون استعمال الشركة حقها في فسخ عقده مادام أن تصرفاته أثارت الريبة في أمره وأدت إلى عدم الثقة والاطمئنان إليه وهو الذي يعهد إليه، بأموال الشركة، وكان الحكم المطعون فيه على هذا النحو قد التزم حجية الحكم الجنائي من أن التهمة محل شك، فإن النعي عليه في هذا الخصوص لا يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان تقدير المبرر للفصل ونفى تعسف رب العمل في استعمال حق الفصل هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح على النحو السالف بيانه المبررات السالفة التي أدت إلى فصل الطاعن، فإنه لا يكون قد خالف القانون، ولا تعارض في الحكم إذ بعد أن نفى تعسف الشركة المطعون ضدها في فصل الطاعن ألزمها بأن تدفع له قيمة المكافأة ومقابل مهلة الإخطار لاختلاف الأساس بين قضاء المحكمة برفض طلب التعويض وبين قضائها بحق الطاعن في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وإغفاله الرد على أوجه دفاعه ، وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه ساق في مذكرته أمام محكمة الاستئناف أنه لم يكن من حق الشركة أن تفصله في ديسمبر سنة ١٩٥٤ عن عجز مزعوم اكتشف في مارس استنادا إلى المادة ٣/٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ ، إذ أن مناط ذلك أن يتم التبليغ للجهات المختصة في خلال ٢٤ ساعة من وقت علم صاحب العمل بالخسارة المادية، ولم يحصل تبليغ خلال هذه الفترة ، كما أن الاستناد إلى المادة ٦/٤٠ من المرسوم بقانون سالف البيان لا محل له ، إذ فضلا عن أن الإجراءات التي نص عليها القرار الوزاري لم تتبع، فإنه من الناحية الموضوعية كان يتعين على الشركة كما قال مكتب العمل أن تتريث وتنتظر حكم القضاء قبل أن تفصل الطاعن ، وكذلك فإن استناد الشركة إلى المادة ٣٠ من قانون عقد العمل الفردي غير صحيح

لأن هذه المادة تنص على أنه إذا نسب إلى العامل ارتكاب جناية أو جنحة داخل دائرة العمل جاز لصاحب العمل أن يقفه من تاريخ إبلاغ الحادث إلى السلطة المختصة لحين صدور قرار منها بشأنه ، فإذا رأت السلطة المختصة عدم تقديم العامل للمحاكمة أو قضى ببراءته وجب إعادته إلى عمله وإلا اعتبر عدم إعادته فصلاً تعسفياً ، ومؤدى ذلك أن مجرد الإتهام لا يبرر الفصل وكل ما يجيزه لرب العمل هو إيقاف العامل عن عمله ، وقد اختارت الشركة إيقاف المستأنف عن عمله في مارس سنة ١٩٥٤ إلا أنها تعجلت فصله في ديسمبر سنة ١٩٥٤ قبل أن يقول القضاء كلمته ، وعلى الرغم من القضاء ببراءة الطاعن بعد ذلك إلا أنها أصرت على موقفها ، وانتهى الطاعن إلى أن الحكم المطعون فيه لم يبين أوجه دفاعه هذه وبالتالي لم يرد عليها ، بخلاف مشوباً بالقصور في التفسير ومخالفاً للقانون .

وحيث إن هذا التهمي مردود بما سبق الرد به على السبب ، الثاني وبما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة من أن محكمة الموضوع متى أقامت قضاءها على أسباب تسوغه ، فإنها لا تكون بعد ملزمة بأن تورد كل الحجج التي يدلى بها الخصوم وتفصيلات دفاعهم وترد عليها استقلالاً ، لأن في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلاً التعليل الضمني المنطوق لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قام على دعامة سائغة على ما سلف قوله وكافية لحمل قضائه ، فإن التهمي على الحكم بالقصور ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم غلام ، وعبدل مصطفى بن دادى ، وأحمد
ضياء الدين حننى .

(٧٠)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إثبات . الادعاء بالتزوير . الأوراق المدعى بتزويرها . دعوى .
إجراءات الدعوى .

لا يلزم إثبات الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والإصلاح عليها بحضور
الجلسة أو بأى محضر آخر . طلة ذلك .

(ب) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير أقوال الشهود" . إثبات . تقدير
أقوال الشهود .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . مؤداه .

(ج) إثبات . شهادة الشهود .

لا عبرة إلا بالشهادة التى يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين .

(د) حكم . "مالا يعد قصورا" . دفاع . محكمة الموضوع .

حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها
بما يكفى غرضه . تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أولقت نظرهم
لمقتضىاته . غير لازم .

(هـ) إثبات . الادعاء بالتزوير . بطلان . صورية .

مدم جواز الحكم بصحة الورقة التى أخفق الخصم فى إثبات تزويرها ،
وفى موضوع الدعوى ما . طلة ذلك .

١ - الأوراق المدعى بتزويرها لاتعدو أن تكون من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى ، التي يلزم إثباتها في محضر الجلسة أوفى أى محضر آخر .

٢ - إذ كان ما أوردته محكمة الاستئناف في شأن أقوال الشهود ، لا يخرج عما هو ثابت في التحقيق ، كما أن ما استخلصته منها لا يتجافى مع عبارتها ، ومن شأنه أن يؤدي إلى ما انتهت إليه ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولا سلطان لأحد عليها في ذلك ، إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مداولها ، وهي غير مقيدة بالرأى الذى يبديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه ، فلها أن تأخذ ببعض أقواله بما تراه إليه وتثق به دون بعضها الآخر ، بل إن لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحتمله أيضا ، ما دام المعنى الذى أخذت به لا يتجافى مع عبارتها . فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة في تقدير المحكمة لأقوال الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التى أخذ بها الحكم .

٣ - العبرة بالشهادة التى يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من إقرارات مكتوبة لأحد طرفي الخصومة .

٤ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أولفت نظرهم إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لملء .

٥ - مفاد نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق ، أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة ، وفي الموضوع مما ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم في موضوع الدعوى ، حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما يحسم أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو صورته بعد الاخفاق في الادعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لاخلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر في الادعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف

ذاته من حيث صحته وبطلانه ، فإذا ما ثبت للحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحا وجديا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدها الأولى ، أقامت على الطاعنة الدعوى رقم ١١٦٤ سنة ١٩٦٤ كلى الجيزة ، وطلبت الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٩ الصادر من الطاعنة إلى مورثها المرحوم على كامل فهمى ببيع ٦ ف و ١٩ ط و ١٢ س أطيانا زراعية شيوعا فى ٤٤ ف و ٢٣ ط و ٥ س مينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى لقاء ثمن مقداره ١٦٧٠ ج ، وركنت فى إثبات دعواها إلى عقد البيع المشار إليه . تدخلت المطعون ضدها الثانية والثالثة فى الدعوى منضمتين إلى الطاعنة فى طلب رفضها ، وادعت هذه الأخيرة بتزوير العقد تأسيسا على أن ابنها (مورث المطعون ضدها الأولى) قد حصل على توقيعها عليه بطريق المباغنة ودون أن تعلم بحقيقته ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٠ قضت المحكمة بقبول تدخل المطعون ضدهما الثانية والثالثة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت الطاعنة بشهادة الشهود أن ابنها المرحوم على كامل فهمى حصل على توقيعها على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٧/٢/١٩ بطريق المباغنة دون أن تباع له الأطيان المينة به وبغير علم منها بحقيقته ، وبعد أن سمعت شهود الطاعنة قضت فى ١٩٦٦/٤/٢٤ برد وبطلان العقد المشار إليه وبرفض الدعوى . استأنفت المطعون ضدها الأولى هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٣٢ سنة ٨٣ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت فى ١٩٦٧/٢/١٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الادعاء بالتزوير وبتغريم الطاعنة مبلغ ٢٥ ج لصالح الخزانة وبصحة ونفاذ عقد البيع موضوع الدعوى فى حدود خمسة أسداس القدر

المبيع . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بتقضى الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب تنعى الطاعنة بالثاني منها وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم المطعون فيه ، وتقول في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف قضت بصحة العقد المدعى بتزويره دون أن تطلع عليه ، فلم يثبت في محاضر الجلسات أنها قد أمرت بضم المظروف الذى يحتويه من خزائن المحكمة الابتدائية ، وأنها فضته واطلعت عليه ، كما أن دفتر الطعون بمحكمة الجيزة الابتدائية وملف الدعوى الاستئنافية قد خلا كل منهما مما يفيد إرسال المظروف المحتوى على العقد إلى محكمة الاستئناف وضمه إلى أوراق الدعوى ، بل إن هذا المظروف لم يؤثر عليه بأن تلك المحكمة قد فضته ، ويترتب على إفعال هذا الإجراء وهو من الإجراءات الجوهرية التى يتعين اتخاذها بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ” إن عقد البيع قد استوفى أركانه وشرائط صحته “ وبين من ذلك أن محكمة الاستئناف قد استمدت ما قررت في شأن العقد المدعى بتزويره من بيانات هذا العقد ذاته ، وهو ما يفيد أنها أمرت بضمه وقامت بالاطلاع عليه وفحصه . ولما كانت الأوراق المدعى بتزويرها لا تعدو أن تكون من أوراق القضية فلا يعتبر الأمر بضمها والاطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها في محضر الجلسة أو في أى محضر آخر ، وكانت الطاعنة لم تقدم الدليل على باقى الوقائع التى أشارت إليها بهذا السبب . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال ، وتقول في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف خرجت بأقوال الشهود إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها ، وآية ذلك أن الشاهد محمد حمزة ذكر أنه وقع كشاهد على العقد المدعى بتزويره بناء على طلب مورث الطاعنون ضدها الأولى ” المشتري “ فى غير حضور والدته البائعة ” الطاعنة “ ودون أن يسألها عن حقيقة هذا العقد

وقال إن الابن كان موضع ثقة والدته ، وأنه كان وكيلًا عنها في إدارة شئونها . . .
وعلى الرغم من أن هذه الأقوال تؤدي إلى تزوير العقد إلا أن الحكم المطعون فيه
اتخذ منها دليلاً على صحته استناداً إلى ما قرره هذا الشاهد من أنه وقع
على العقد اعتقاداً منه بأن الابنة كانت على علم بمضمونه ، وترى الطاعنة أنه علاوة
على أن هذا الاستخلاص غير سائب ، لأن الشاهد لا يسأل عن اعتقاده فإن هذا
الشاهد قد صرح في أقواله بأن الابن قد حصل على توقيع والدته عن طريق المباغة
وقد أكد هذا المعنى الإقرار الصادر منه ، كما جاءت أقوال الشاهدين الآخرين
مؤيدة لذلك إذ شهدا بأن مورث المطعون ضدهما الأولى طلب إليهما التوقيع
في غياب والدته على عقد بيع صادر منها إليه ولكنهما رفضا ، غير أن الحكم
المطعون فيه ذهب إلى عكس ما تؤدي إليه أقوال الشهود ، وقضى بصحة العقد
المدعى بتزويره ، وهو ما يعيبه بالخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن تلخص أقوال
الشهود ، قرر إنه " لما كان يبين من مجموع شهادة شهود المسئاتف عليها الأولى
" الطاعنة " أنهم لم يشهدوا على الواقعة التي كلفت المذكرة بإثباتها ،
وهي أن ولدها المرحوم على كامل فهمي حصل على توقيعها على العقد المؤرخ
١٩٥٧/٢/١٩ محل انتزاع مباغة أو غشا ، أي أن هناك تزويراً معنوياً في العقد
المذكور ، فلم يشهد أي منهم بهذه الواقعة وبمحصولها أدامه ، وإنما كانت روايتهم
دائمة ، خاصة بعلاقة المرحوم على كامل فهمي بالأسرة ، وأن والدته بعد فقد زوجها
فقدت جميع أولادها المذكور عدا ابنتها المذكور ، وأنه كان لهذا السبب فضلاً
عن أنه عين حارساً على اتركة لإدارتها ، وأن والدته لم تكن تمتنع عن التوقيع
على ما يقدمه لها من أوراق ، وهذه التفصيلات لا تؤدي إلى إثبات واقعة التزوير
المعنوي ، فقد قطع الشاهد الأول بأن المرحوم على كامل فهمي لم يكن يقدم لوالدته
أوراقاً ليحصل على توقيعها عليها دون أن يعرفوا بمضمونها ، وأنه يعتقد أنها
وقعت على هذا العقد وهي تعلم أنه يتضمن تصرفاً بالبيع لابنتها ، الأمر الذي
تقتنع معه المحكمة بعجز المسئاتف عليها " الطاعنة " عن إثبات هذه الواقعة " .
ولما كان ما أورده محكمة الاستئناف في شأن أقوال الشهود لا يخرج عما هو ثابت
في التحقيق ، كما أن ما استخلصته منها لا يتجافى مع عبارتها ومن شأنه أن يؤدي

إلى ما انتهت إليه ، لما كان ذلك ، وكان تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وهي غير مقيدة بالرأى الذي يبديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه ، فلها أن تأخذ ببعض أقواله مما تراه إليه وتنق به دون بعضها الآخر ، بل إن لها أن تأخذ بمعنى الشهادة دون معنى آخر تحمله أيضا ما دام المعنى الذي أخذت به لا يتجافى مع عبارتها لما كان ذلك ، فإن ما تشبه الطاعة في هذا النعى لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير تلك التي أخذ بها الحكم . ولا وجه لما تتحدى به الطاعة من أن الشاهد "مجد حمزة" قد وقع على إقرار يقول فيه إن مورث المطعون ضدها الأولى قد حصل على توقيع والدته على العقد موضوع الدعوى بطريق المباغة ، لأن العبرة بالشهادة التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين ، ولا قيمة لما يقدمه الشهود من إقرارات مكتوبة لأحد طرفي الخصومة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، وتقول في بيان ذلك إنها ساقطت أمام محكمة الموضوع عدة قرائن للتدليل بها على تزوير العقد هي (١) أن مورث المطعون ضدها الأولى قدم في قضية الحراسة رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٥٦ مدنى ميت غمر كشوف حساب تتضمن توزيع الربح على المستحقين ومنهم الطاعة عن ذات الأطيان موضوع عقد البيع في فترات لاحقة على تاريخ هذا العقد ، الأمر الذي يستفاد منه اعتراف المشتري بأن والدته كانت ولا تزال مالكة للأطيان المبيعة حتى سنة ١٩٥٩ وبالتالي إقراره بعدم حصول البيع (٢) أن محضر حصر تركة المرحوم على كامل فهمى والموقع عليه من المطعون ضدها الأولى قد خلا من الإشارة إلى عقد البيع الآنف ذكره ، وأن الأطيان موضوع هذا العقد لم تدرج ضمن أعيان تركة المورث مما يدل على عدم صحته (٣) ثابت من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٣٥٣ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى الزقازيق المرفوعة من السيدة / تماضر محمد فؤاد على الطاعة على مورث المطعون ضدها الأولى وباقي المطعون ضدهم أن الأطيان موضوع النزاع آلت إلى الطاعة بمقتضى عقد بيع ابتدائي صادر من مصلحة

الأملك بتاريخ ١٩٥٧/٧/٢١ ومسجل في ١٩٥٨/١/٤ ، وهو لاحق على عقد البيع المذعى بتزويره ولا يتصور أن تباع الطاعة أطيانا لم تكن قد تملكها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المستندات التى استدللت بها الطاعة على تزوير العقد المشار إليه بسبب الطعن لم تكن تحت نظر محكمة الموضوع عند إصدار الحكم المطعون فيه ، وإذ كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الطاعة بتقديم الدليل على دفاعها أو لفت نظرها إلى مقتضيات هذا الدفاع ، وحسبها أن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لجملة . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدفاع الذى لم تقدم الطاعة الدليل عليه ، فإنه لا يكون قد شابه قصور في التسيب . وحيث إنه لما تقدم يكون النعى على قضاء الحكم المطعون فيه برفض الإدعاء بالتزوير على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى برفض الإدعاء بالتزوير وبصحة التعاقد ونفاذه في وقت واحد ، دون أن يتيح للطاعة فرصة لإستكمال دفاعها في موضوع الدعوى مخالفا بذلك نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق ، التى تقضى بأن يكون الحكم بصحة الورقة أو برفض الإدعاء بتزويرها سابقا على الحكم في موضوع الدعوى . وإذ كان من حق الطاعة بعد أن أخفقت في إثبات تزوير العقد أن تطعن عليه بالصورية أو بغير ذلك من المطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ حرّمها من هذا الحق بقضائه برفض الإدعاء بالتزوير وبصحة ونفاذ التعاقد في وقت واحد ، فإنه يكون قد خالف القانون .

وحيث إن المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق تنص على أنه " إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضيت بسقوط الحق في إثبات صحتها أخذت في نظر

موضوع الدعوى فى الحال أو حدثت لنظره أقرب جلسة ، ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفى الموضوع معا ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذى أخفق فى إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ ليس فى القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو صوريته بعد الاحقاق فى الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإخلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر فى الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه فإذا ما ثبت للحكمة فساد الادعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف فإن ذلك لا يقتضى بطريق الأزوم أن يكون هذا التصرف صحيحا وجديا . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى فى الادعاء بالتزوير وفى موضوع الدعوى معا يكون باطلا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وضوية الساهة
المستشارين : جوده أحمد قيث ، وحامد وصفي ، ومح عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٧١)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(ا ، ب ، ج) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية ” . شركات .
محكمة الموضوع .

(ا) ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لشركات المحاصة . وبطها على الشريك الظاهر دون غيره
من الشركاء المستترين .

(ب) تقدير قيام شركة الواقع . من سلطة قاضي الموضوع .

(ج) لا تعارض — بالنسبة للضريبة — بين اعتبار المنشأة فردية أو شركة محاصة فرضت فيها
الضريبة على الشريك الظاهر .

(د) حكم . ” تسبيب الحكم ” .

لا تقزم المحكمة بتعقب كل حجة للنص . متى أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها
على ما يقيها .

(هـ ، و) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية . ” الربط الحكى .

(هـ) إتخاذ أرباح سنة القياس أساساً لربط الضريبة في السنوات المقيسة . شرطه . أن تكون
الضريبة في سنة القياس قد ربطت بطريق التقدير . و ربط الضريبة بالنسبة لبعض
مظاهر النشاط الواحد من واقع الدفاتر المنتظمة . لا محل لتطبيق قاعدة
الربط الحكى .

(و) عرض النزاع على لجنة الطعن بشأن أرباح سنة معينة . عدم جواز إثارة النزاع بشأن
أرباح السنوات التالية لأول مرة أمام المحكمة .

١ — ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاصة تربط على الشريك الظاهر دون التقات إلى ما قد يكون هناك من شركاء مستترين مهما كانت صفتهم ، لأن واقع الحال فيها أن هناك شخصا واحدا ظاهرا أمام الغير يتعامل باسمه ويلتزم عن نفسه .

٢ — تقدير قيام شركة الواقع ، هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا معقب عليه في ذلك ، متى أقام قضاءه على أسباب سائغة .

٣ — لا تعارض من وجهة النظر الضريبية بين اعتبار المنشأة فردية ، وبين كونها شركة محاصة فرضت فيها الضريبة على الشريك الظاهر .

٤ — المحكمة غير ملزمة بأن تتبع كل حجة للخصم وترد عليها استقلالاً متى أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

٥ — مؤدى نص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — بشأن الربط الحكى — أن أرباح سنة القياس لا تتخذ أساساً لربط انضريبة في السنوات المقيسة ، إلا إذا كانت الضريبة في سنة القياس قد ربطت على الممول بطريق التقدير ، بحيث إذا تخلف هذا الشرط ، وتم ربط الضريبة بالنسبة لبعض مظاهر النشاط الواحد من واقع الدفاتر المنتظمة فلا يكون هناك محل لإعمال حكم المرسوم بقانون المشار إليه وتطبيق قاعدة الربط الحكى ، دون اعتداد بوحدة النشاط في هذا المجال طالما لم تربط الضريبة بطريق التقدير ، وهذا النظر لا يتعارض مع ما تنص به الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة تفرض على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت ، إذ وردت هذه المادة في الفصل الأول من الكتاب الثانى الذى يحدد ما تناوله الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، بينما يواجه قانون الربط الحكى مرحلة تالية خاصة بتحديد مقدار الأرباح التي تسرى عليها الضريبة والواردة في الفصل الخامس من الكتاب الثانى والذي جاء المرسوم بقانون مالف الذكر استثناء من أحكامه

وحدها ، فيكون لكل منهما مجال مستقل في التطبيق . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المنشأة لم تكن من الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ، إذ تم ربط الضريبة عليها بالنسبة لجميع دور السينما التابعة لها في تلك السنة من واقع دفاتها وحساباتها المنتظمة ، فيما عدا دار سينما مصر التي ربطت عليها الضريبة بطريق التقدير بسبب حرق دفاتها ، فإنه لا محل لتطبيق قاعدة الربط الحكى بالنسبة لباقي دور السينما واتخاذ أرباحها في سنة ١٩٤٧ — وهي لم تربط بطريق التقدير — معيارا حكيا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ .

٦ — إذا كانت الخصومة بين أطاعتين — الممولين — ومصلحة الضرائب قد انعقدت — ومن الأصل — على تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ واتخاذها أساسا لربط الضريبة على أرباح سنة ١٩٤٨ ، ولم تمتد إلى أرباح السنوات التالية ، فإن النزاع بشأن أرباح هذه السنوات وانطباق أو عدم انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ عليها ، لا يجوز طلبه أو إثارته أمام المحكمة لأول مرة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم قبول طلب تطبيق المرسوم بقانون سالف الذكر على أرباح السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالنسبة لدار سينما مصر لعدم عرض هذا الطلب على لجنة الطعن ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن مراقبة الضرائب المختصة قامت بفحص الإقرارات المقدمة من شركة مقار إخوان للسينما عن أرباحها في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٨ وأدخلت عليها بعض التعديلات ، وإذا اعترض الطاعنون وأحيل

الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت بتاريخ ١٩٥٧/٤/٢٩ قرارها بعدم تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح سنة ١٩٤٨ وباعتبار المنشأة فردية بالنسبة لنشاط السينما عن المدة من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ وشركة تضامن عن المدة التالية ، فقد أقاموا الدعوى رقم ٢٩١ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبين إلغاءه والحكم (أولا) باعتبار المنشأة شركة توصية بسيطة بين المرحومين موريس مقار والفريد مقار بالنسبة لنشاط السينما عن المدة من سنة ١٩٤٠ حتى ١٩٤٦/٢/٥ وقصر تحديد الأرباح على الشريك المتضامن موريس مقار بحق الثلث دون حصة الشريك الموصى الفريد مقار الذى لم تتخذ ضده إجراءات التقدير أو الرىط (ثانيا) تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على نشاط المنشأة واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية مع بقاء الأرباح الفعلية لسنة ١٩٤٨ طبقا لقرار اللجنة لأنها أقل من الأرباح المقدرة فى سنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٥ حكمت المحكمة (أولا) بعدم قبول الطعن بالنسبة لطلب تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح السنوات التالية لسنة ١٩٤٨ لعدم عرض هذا الطلب على لجنة الطعن . (ثانيا) بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من اعتبار المنشأة فردية بالنسبة لنشاط السينما عن المدة من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ واعتبارها شركة واقع عن المدة المذكورة بين الشريكين موريس مقار والفريد مقار (ثالثا) بإلغاء القرار المطعون فيه فيما قضى به من عدم تطبيق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أرباح سنة ١٩٤٨ واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ المقدرة أساسا لربط الضريبة عن سنة ١٩٤٨ من حيث المبدأ فقط مع بقاء أرباح سنة ١٩٤٨ كما قدرتها اللجنة وبرفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٧٢ سنة ٧٧ ق القاهرة طالبة إلغاءه والحكم بتأييد قرار اللجنة ، كما استأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٧٨ ق القاهرة طالبين تعديله والحكم باعتبار المنشأة شركة واقع عن المدة من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ ، مع قصر تحديد الأرباح على الشريك المتضامن موريس مقار بحق الثلث دون حصة الشريك الموصى الفريد مقار الذى لم تتخذ ضده

إجراءات التقدير أو الربط ، واعتبار أرباح سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ مع بقاء أرباح سنة ١٩٤٨ طبقا لقرار اللجنة ، وقررت المحكمة ضم الإستئناف الثاني إلى الإستئناف الأول ليصدر فيها حكم واحد .
وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦ حكمت المحكمة في الإستئناف رقم ١٧٢ سنة ٧٧ ق بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المنشأة شركة واقع في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ واعتبار هذه المنشأة فردية في الفترة المذكورة ، وبإلغائه فيما قضى به بالنسبة للربط الحكمي عن سنة ١٩٤٨ فيما عدا سينا مصر فتعتبر أرباحها المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليها في سنة ١٩٤٨ . ويتأييد الحكم فيما عدا ذلك ، وفي الإستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٧٨ ق برفضه . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكر أبدت فيها الرأي بنقض الحكم فيما قضى به بالنسبة لسينا مصر وبسريان الربط الحكمي على أرباحها حتى سنة ١٩٥١ ورفض الطعن فيما عدا ذلك ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باعتبار المنشأة فردية مملوكة لموريس مقار مورث الطاعنين ، وأنها ليست شركة واقع بينه وبين الفريد مقار في الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ تأسيسا على أن القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لم ينظم أحكام ربط الضريبة بالنسبة لشركات المحاصة مراعيًا في ذلك أن قانون التجارة وصفها بأنها شركات مستترة ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، وأن شركات الواقع ليست إلا شركات تضامن أو توصية لم تستوف إجراءاتها القانونية ، وأن الإقرارات المقدمة لا تفيد قيام شركة الواقع المدعاة بين موريس مقار والفريد مقار ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وتناقض وقصور من وجهين (أولا) أن شركة المحاصة تعتبر شركة أشخاص فعلية ولا محل لالتفرقة بينهما وبين شركات الواقع التي توصف بأنها شركات تضامن أو شركات توصية ، والعبرة هي بحقيقة الحال بحيث إذا ثبت قيام شركة المحاصة فإن الشريك الذي يظهر لمصلحة الضرائب يعامل من حيث ربط الضريبة معاملة الشريك المتضامن في شركة الواقع ، وقد ثبت للمصلحة أن الفريد مقار شريك في شركة المحاصة القائمة بينه وبين شريكه الظاهر موريس مقار . (ثانيا) لم يرد

الحكم على ما ذكره مأمورو الفحص في تقاريرهم من أن المنشأة شركة واقع، ولا على الدليل المستفاد من ظهور الفريد مقار وتوقيعه على إقرارات المنشأة في سنة ١٩٤٠، وأهدر الحكم الدلالة المستفادة من شهادة رسم الأيلولة الشابت فيها أن نصيب المرحوم موريس مقار في شركة السينما هو الثلث، هذا إلى أن الحكم أثبت أن مأمورية الضرائب أضافت إلى أرباح المنشأة بالنسبة لسينما مصر ما تقاضاه الفريد مقار من مرتبات، وهو إقرار من مصلحة الضرائب بوجود شركة الواقع ويتناقض مع قولها بأن المنشأة فردية .

وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود، ذلك أنه لما كانت ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بالنسبة لشركات المحاصة تربط على الشريك الظاهر دون التفات إلى ما قد يكون هناك من شركاء مستترين مهما كانت صفاتهم، لأن واقع الحال فيها أن هناك شخصا واحدا ظاهرا أمام الغير يتعامل باسمه ويلتزم عن نفسه، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه باعتبار المنشأة فردية وليست شركة واقع خلال الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ على قوله "عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ يبين أن الإقرارات المقدمة من المنشأة في هذه السنوات واضح منها تقرير مقدمها بأنها عن شركة محاصة باسم موريس مقار، ولكنه بتاريخ ١٩٤٦/٢/٦ أصبحت شركة تضامن بين كل من الفريد مقار وفوزي مقار وشفيق مقار ومنير مقار وإيفا مقار باسم شركة إخوان مقار، وذلك لمدة خمسة عشر عاما وقد سجلت الشركة بتاريخ ١٩٤٧/٧/١٠ برقم ٥٠٣ وقد تضمنت ديباجة عقد الشركة المذكور الإشارة إلى أن الفريد مقار كان يملك بالاشتراك مع أخيه المرحوم موريس مقار بحق الثلثين للأول والثلث للثاني دور العرض السينمائية الأهل والحلال ومصر وشبرا بالاس الكائنة بالقاهرة وأ وفاة الأخير وللارغبة في الاستمرار في استغلال دور السينما تحرر هذا العقد بين الوثة وبين الفريد مقار بإنشاء شركة تضامن بينهم، ولا جدال في أن ما جاء بديباجة عقد شركة التضامن الأخير مقصود منه إبراز شركة واقع كانت قائمة بين الأخوين ولكن وحتى يمكن إخضاع شركة الواقع هذه لما تقضى به المادة ٣٤ فإنه يجب أن تكون ثابتة بالقدر الذي يكفي لاقتناع المحكمة بوجودها، أما والواضح من الإقرارات السابق تقديمها في السنوات السابقة لعقد تكوين شركة التضامن

هذه أنها تفيد قيام شركة محاصة ، فإنها لا تساعد على إثبات قيام شركة الواقع المدعاة ، ولا عبء بما ورد بديباجة عقد تأسيس شركة التضامن الأخيرة لأنه لاحق للسنوات موضوع النزاع في هذه الدعوى ، ومن ثم فلا ينهض دليلا على وجودها الفعلي حتى يؤثر ذلك في مدى خضوعها للضريبة وتطبيق مقتضى المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عليها ، كما أنه لا عبء لاستناد الطاعنين إلى شهادة رسم الأيلولة المقدمة منهم " مرفق ١٠٦ ملف جزء ٤ " وما تضمنته من تقدير لحصة موريس مقار بحق الثلث ، إذ الثابت بمحضر لجنة تقدير تركته " مرفق ١٧ ملف جزء ٧ " أن اللجنة المذكورة اعتبرت أن المؤسسة كلها ملك لموريس مقار لعدم كفاية الأدلة على قيام شركة في التسييمات وعدم التعرف لقيمة رأس مال كل منها ، فإذا ما أضيف إلى ذلك أن جميع عقود الإيجار ورخص الاستغلال والسجل التجارى كانت كلها باسم الممول موريس مقار وحده ، فإنه لذلك جميعه تكون لجنة الطعن على حق إذهى قضت باعتبار المنشأة فردية وبالتالي يكون حكم محكمة أول درجة قد جانب الصواب ، إذ قضى باعتبار المنشأة شركة واقع في الفترة من سنة ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦/٢/٥ ويتعين إلغاء الحكم المستأنف في هذا الصدد وتأييد القرار المطعون فيه في شأنه ... " ولما كان تقدير قيام شركة الواقع هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع ولا معقب عليه في ذلك متى أقام قضاءه على أسباب سائغة ، وكان يبين مما قرره الحكم على النحو سالف البيان أن المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية نفت وجود شركة واقع في الفترة المشار إليها واعتبرت المنشأة فردية ، ولم تعول على ماورد في شهادة رسم الأيلولة من أن نصيب المرحوم موريس مقار في شركة السينما هو الثلث واستندت في ذلك إلى أسباب مسوغة ، وكان لا تعارض من وجهة النظر الضريبية بين اعتبار المنشأة فردية وبين كونها شركة محاصة فرضت فيها الضريبة على المرحوم موريس مقار الشريك الظاهر ، وكان ما أثبتته الحكم فيما بعد عند تحدته عن تطبيق قاعدة الربط الحكى ، من أن المأمورية أضافت ما تقاضاه الفريد مقار من مرتبات إلى أرباح المنشأة بالنسبة لدار سينما مصر إنما كان عن سنتي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وهي فترة كانت فيها شركة التضامن قائمة على النحو الذى أورده الحكم ، ولما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تتعقب كل حجة الخصم وترد عليها استقلالاً متى أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمنى

المسقط لكل حجة تخالفها ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إلا بالنسبة لدار سينما مصر استنادا إلى أن دفتارها قد احترقت سنة ١٩٥٢ وتعتبر أرباحها المقدرة في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليها في سنة ١٩٤٨ ، أما بالنسبة لبقاى دور السينما فلا تسرى عليها قاعدة الربط الحكى لأن المأمورية قد التزمت في تقديراتها ما هو وارد بقرارات المنشأة ودفتارها بعد إدخال تعديلات عليها ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن هذا القضاء يؤدي إلى تبعض النشاط الواحد للمنشأة ، ويخالف ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة تفرض على كل ممول على مجموع المنشآت التى يستثمرها في مصر ، مما يتعين معه اعتبار نشاط المنشأة واحدا وسريان تقدير الضريبة في سنة ١٩٤٧ على السنوات التالية .

وبحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه ” إستثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ إلى سنة ١٩٥١ ، فإذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة إتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه “ يدل على أن أرباح سنة القياس لا تتخذ أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة إلا إذا كانت الضريبة في سنة القياس قد ربطت على الممول بطريق التقدير ، بحيث إذا تخلف هذا الشرط وتم ربط الضريبة بالنسبة لبعض مظاهر النشاط الواحد من واقع الدفاتر المنتظمة فلا يكون هناك محل لإعمال حكم المرسوم بقانون المشار إليه وتطبيق قاعدة الربط الحكى دون اعتداد بوحدة النشاط في هذا المجال طالما لم تربط الضريبة بطريق التقدير ، ولما كان هذا النظر لا يتعارض مع ما تقضى به الفقرة الأولى

من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ من أن الضريبة تفرض على كل ممول على مجموع المنشآت التي يستثمرها في مصر بمركز إدارة المنشآت ، إذ وردت هذه المادة في الفصل الأول من الكتاب الثاني الذي يحدد ما تتناوله الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، بينما يواجه قانون الربط الحكى مرحلة تالية خاصة بتحديد مقدار الأرباح التي تسرى عليها الضريبة والواردة في الفصل الخامس من الكتاب الثاني والذي جاء المرسوم بقانون مالف الذكر إستثناء من أحكامه وحدها فيكون لكل منهما مجال مستقل في التطبيق ، ولما كان الثابت في الدعوى أن المنشأة لم تكن من المسؤولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير في سنة ١٩٤٧ ، إذ تم ربط الضريبة عليها بالنسبة لجميع دور السينما التابعة لها في تلك السنة من واقع دفاتها وحساباتها المنتظمة ، فيما عدا دار سينما مصر التي ربطت عليها الضريبة بطريق التقدير بسبب حرق دفاتها . لما كان ذلك فإنه لا محل لتطبيق قاعدة الربط الحكى بالنسبة لباقي دور السينما واتخاذ أرباحها في سنة ١٩٤٧ وهي لم تربط بطريق التقدير معيارا حكيا لربط الضريبة في سنة ١٩٤٨ ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم قبول طلب تطبيق قاعدة الربط الحكى على أرباح السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ لعدم عرض هذا الطلب على لجنة الطعن ، في حين أنه إذا كان الممول يخضع لربط الضريبة بطريق التقدير فإن أرباحه المقدرة في سنة ١٩٤٧ تتخذ أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات المقبلة دون اتخاذ إجراءات الربط والطعن أمام اللجنة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الخصومة بين الطاعنين ومصلحة الضرائب انعقدت — ومن الأصل — على تقدير أرباح سنة ١٩٤٧ واتخاذها أساسا لربط الضريبة على أرباح سنة ١٩٤٨ ، ولم تمتد إلى أرباح السنوات التالية ، ومن ثم فإن النزاع بشأن أرباح هذه السنوات وانطباق أو عدم انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠

لسنة ١٩٥٢ عليها ، لا يجوز طلبه أو إثارتـه أمام المحكمة لأول مرة . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على عدم قبول طلب تطبيق المرسوم بقانون سالف الذكر على أرباح السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالنسبة لدار مينا مصر لعدم عرض هذا الطالب على لجنة الطعن ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذا الوجه في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وإبراهيم السيد ذكري .
وعثمان حسين عبد الله ،

(٧٢)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة التركات " .

التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أحد
ورثته أو لشخصية مستعارة للوارث . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . جواز رفع
الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف .

(ب) ضرائب " ضريبة التركات " . دعوى . " مصروفات الدعوى " .

مصروفات الدعوى التي يرفعها المتصرف إليه ضد مصلحة الضرائب لإثبات دفع
المقابل في التصرف الصادر له من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته .
خضوعها لأحكام قانون المرافعات . وقف المصلحة موقفا سلبيا في الدعوى دون
التسليم بحق المدعى . وجوب إلزامها بالمصروفات .

١ — مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها
بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع اتخذ من خمس السنوات السابقة
على وفاة المورث " فترة ريبية " بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات
وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها ، بسبب
من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورهما ، أو إلى أحد من الشخصيات
المستعارة للوارث التي أوردتها المادة المذكورة ، غير أنه أجاز لصاحب الشأن
أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف ، وأنه تم بعوض حتى يرد إليه

رسم الأيلولة المحصل منه ، ويختص صاحب الشأن مصلحة الضرائب في الدعوى التي يرفعها لإثبات دفع المقابل .

٢ - تضمن نص المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ - بشأن رسم الأيلولة على التركات - وذلك في مشروع سنة ١٩٣٨ ، أن ذا الشأن - المتصرف إليه خلال خمس السنوات السابقة على وفاة المورث - يرفع الأمر لتقضاء على مصاريفه - لإثبات دفع المقابل للمورث - فلما عرض هذا المشروع على اللجنة المالية في مجلس النواب رأيت تعديله بإلغاء عبارة "على مصاريفه" وبقي النص معدلا على هذا النحو حتى صدر به القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، مما يستفاد منه أن نية المشرع قد اتجهت إلى عدم تحميل ذوى الشأن بمصاريف تلك الدعاوى ، وترك الأمر إلى القواعد العامة التي قررها قانون المرافعات . ولما كانت المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق تنص على أن يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وكان ما تشترطه المادة ٣٥٨ من القانون المذكور للحكم بإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها أن يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه ، وإذا استند الحكم المطعون فيه في إلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى التي أقاموها لإثبات دفع المقابل ، إلى أن مصلحة الضرائب قد وقفت منها موقفا سلبيا ، وهو أمر لا يعتبر بمجرد تسليما من المصلحة للطاعنين بحقوقهم الذي حكم به ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنين بالمصروفات على هذا الأساس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أنه ؛وجب عقد بيع رسمي مؤرخ أول أغسطس سنة ١٩٥١ باع

المرحوم سليم شلهوب مورث الطاعنين الأول والثاني إلى الطاعنة الثالثة وهي زوجة الطاعن الأول العقار رقم ١ بشارع الأزهار بشبرا مقابل ثمن إجمالى مدفوع قدره ٢٧١٢٠ جنيها ، ثم توفي البائع فى ١١ أبريل سنة ١٩٥٢ ، وإذا لم تعد مصلحة الضرائب بهذا التصرف لصدوره إلى زوجة أخيه وهو أحد الورثة فى خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة ، فقد أقام الطاعنون الدعوى رقم ١١٧٨ سنة ١٩٦٠ تجارى أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب طالبين الحكم بثبوت دفع المقابل من المشتري إلى المورث وإلزام المصلحة بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وبتاريخ ١٩٦١/٣/٢١ حكمت المحكمة بطلبات الطاعنين وألزمهم بالمصروفات . استأنف الطاعنون هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٩٣ سنة ٧٩ ق القاهرة طالبين إلغاء فيما قضى به من إلزامهم بمصروفات الدعوى والحكم بها على مصلحة الضرائب . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى تأسيسا على أن القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أوجب على مصلحة الضرائب فى الفقرة الأولى من المادة الرابعة عدم الاعتداد بالتصرف الصادر إلى الطاعنة الثالثة ، وأجاز فى الفقرة الثالثة من هذه المادة لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء ليقيم الدليل على دفع المقابل ، مما يستلزم أن تكون مصروفات الدعوى على حسابه وهو المكلف بالإثبات ، هذا إلى أن المصلحة وقفت من طلبات الطاعنين موقفا سلبيا مما يتعين معه إلزامهم بالمصروفات تطبيقا لحكم المادة ٣٥٨ من قانون المرافعات السابق ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أن المادة ٣٥٨ سالفه الذكر لا توجب إلزام المدعى بمصروفات الدعوى إذا لم ينازعه المدعى عليه فيها إلا على تقدير أن المدعى أقام دعواه دون مقتضى ، وهو ما يخالف حالة الطاعنين إذ أنهم اضطروا لرفع الدعوى لإثبات دفع المقابل تنفيذا لحكم الفقرة الثالثة المشار إليها وقد حكم فيها لصالحهم ، فلا يجوز تحميلهم بالمصروفات بل تلتزم بها مصلحة الضرائب

باعتبارها الخصم المحكوم عليه تطبيقا لنص المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق، هذا إلى أن دعواهم لا تندرج تحت إحدى الصور التي عدتها المادة ٣٥٨ المذكورة ، والتي يجوز فيها للحكمة أن تحكم بالمصرفات على الخصم الذي كسب دعواه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أن النص في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث في خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثا له بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة . على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لكي يقيم الدليل على دفع المقابل وفي هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه . ويعد شخصية مستعارة لمن يصدر التصرف لصالحه فروعته وزوجه وأزواج فروعهم " يدل على أن المشرع اتخذ من هذه الخمس سنوات "فترة رتبة" بحيث لا تحتاج مصلحة الضرائب بالهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث إلى شخص أصبح وارثا خلالها بسبب من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدورها ، أو إلى أحد من الشخصيات المستعارة للوارث التي أوردتها المادة المذكورة ، غير أنه أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف وأنه تم بعوض حتى يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ، لما كان ذلك وكان صاحب الشأن يختص بمصلحة الضرائب في الدعوى التي يرفعها لإثبات دفع المقابل ، وقد تضمن نص المادة سالفة الذكر في مشروع سنة ١٩٣٨ أن إذا كان الشأن يرفع الأمر للقضاء على مصاريفه ، فلما عرض هذا المشروع على اللجنة المالية في مجلس النواب رأيت تعديله بإلغاء "عبارة على مصاريفه" وبقي النص معديلا على هذا النحو حتى صدر به القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ مما يستفاد منه أن نية المشرع قد اتجهت إلى عدم تحميل ذوى الشأن بمصاريف تلك الدعاوى ، وترك الأمر إلى القواعد العامة التي قررها قانون المرافعات ، ولما كانت المادة ٣٥٧ من قانون المرافعات السابق تنص على أن يحكم بمصاريف

الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ، وكان مما تشترطه المادة ٣٥٨ من القانون المذكور للحكم بإلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها أن يكون الحق مسلما به من المحكوم عليه ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إلزام الطاعنين بمصروفات الدعوى التي أقاموها لإثبات دفع المقابل إلى أن مصلحة الضرائب قد وقفت منها موقفا سليما ، وهو أمر لا يعتبر بمجرد تسليما من المصلحة للطاعنين بحقوقهم الذي حكم به ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعنين بالمصروفات على هذا الأساس يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعنين بالمصروفات والحكم به على مصلحة الضرائب .

جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكري ، وعثمان
حسين عبد الله .

(٧٣)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ القضائية "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . "الولاية على المال" . أهلية . "الحجر" .

القيم على المحجور عليه . وجوب أن يكون عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة . المقصود
بشرط الكفاية .

(ب) أحوال شخصية . "الولاية على المال" . أهلية . "الحجر" . محكمة
الموضوع . "سلطانها في مسائل الواقع" .

اختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الابن أو الأب أو الجد ، أو عدم
صلاحيتهم . مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

(ج) حكم . "تسبيب الحكم" . استئناف .

كفاية أسباب الحكم الاستئنافي قبل نضائه . عدم لزوم الرد على ما ورد بالحكم
الابتدائي الذي ألغاه .

١- تنص المادة ٦٨ من قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون
رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن تكون القوامة للابن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن
تختاره المحكمة ، وتقضي المادة ٦٩ من هذا القانون بأنه يشترط في القيم
ما يشترط في الوصي وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ ، ويتعين تطبيقا للفقرة
الأولى من هذه المادة الأخيرة أن يكون القيم عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة .
والمفهوم من اصطلاح الكفاية بشأن القيم - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة

الإيضاحية للقانون بالنسبة للوصى — هو أن يكون أهلا للقيام على شئون المحجور عليه ، وتجزئ الفقرة السابعة من المادة ٢٧ ساقطة الذكر إسناد القوامة إلى من يوجد بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي ، إذا اتضح أن النزاع ليس من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر ، وتوافرت في هذا المرحل سائر أسباب الصلاحية .

٢ — إختيار من يصلح للقوامة في حالة عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد وهم أصحاب الأولوية فيها ، أو عدم صلاحية أحد من هؤلاء ، هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية ، بلا رقابة عليه من محكمة النقض ، متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد اشترطت فيمن تختاره قبا على المحجور عليه ، الخبرة والتمرس بأعمال التجارة ، لأنه من المشتغلين بتجارة الأجهزة والأدوات الكهربائية ، ويمتلك عقارات ، وهو شرط لا مخالفة فيه للقانون ، بل تطبيق لما تقضى به المادة ٢٧ التي أحالت إليها المادة ٦١ من المرسوم بقانون سالف الذكر من أن يكون القيم كفؤا ذا قدرة على إدارة شئون المحجور عليه ، ثم رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية تنحية الطاعة وهي زوجة المحجور عليه من القوامة ، لأنه لا تتوافر فيها الخبرة لإدارة محلاته واستغلال عقاراته وأن أسباب الصلاحية إنما تتوافر في خاله ، وكانت الاعتبارات التي استندت إليها المحكمة سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما تنعمه الطاعة على الحكم ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض .

٣ — متى كانت الأسباب التي أقامت عليها محكمة الاستئناف حكمها تكفي لحمل قضائها ، فإنها لا تكون ملزمة بالرد على ماورد بالحكم الابتدائي الذي ألغته من أدلة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل في أن نيابة الإسكندرية للأحوال الشخصية قامت بتحقيق ما تلقت من بلاغات عن تصرفات أحمد مصطفى خضر، وندبت الطبيب الشرعى لفحص حالته وقدمت الأوراق إلى المحكمة طالبة الحكم بتوقيع المجر عليه للغفلة وإسناد القوامة إلى الأستاذ فايز عبد المعز حبيب المحامى ، أو حنفى محمود على وقيدت الدعوى برقم ٤ سنة ١٩٦٧ الإسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية " ولاية على المال " وبتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢ حكمت المحكمة بتوقيع المجر على — أحمد مصطفى خضر للغفلة وبتعيين زوجته السيدة مى عبد الجواد الدقوقي الطاعنة ، قيمة عليه ، والأستاذ فايز عبد المعز حبيب المحامى مشرفاً لإدارة محلاته وأملاكه وكافة أمواله بالإسكندرية وكفر الدوار . استأنف المهندس السيد مصطفى خضر وزينب مصطفى خضر المطعون عليهما الثانى والثالثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبين إلغاء فيما قضى به من تعيين الطاعنة قيمة على شقيةهما المحجور عليه والأستاذ فايز عبد المعز حبيب مشرفاً ، والحكم بتعيين المطعون عليه الثانى قياً بدون أجر ، وقيد استئنافهما برقم ٦ سنة ١٩٦٧ حسبي ، ورفع المحجور عليه استئنافاً فرعياً عن هذا الحكم طالبا إلغاء والقضاء برفض الدعوى ، واحتياطياً تعديله والاكتفاء بتعيين زوجته الطاعنة وشقية المطعون عليه الثانى مساعدين قضائيين له ، وكان المطعون عليه الثانى قد تقدم بشكوى إلى نيابة الإسكندرية للأحوال الشخصية تضمنت طعناً فى تصرفات القيمة والمشرى ، قامت النيابة بتحقيقها وقدمت الأوراق إلى محكمة أول درجة طالبة الحكم (أولاً) بعزل القيمة والمشرى وتكليفهما بتقديم الحساب عن مدة إدارتهما وتعيين حنفى محمود على خال المحجور عليه قياً عليه مع الإذن له بإدارة محلاته التجارية ، واحتياطياً الأمر بوقف القيمة والمشرى وتعيين حنفى محمود على قياً مؤقتاً (ثانياً) برفض طلب المحجور عليه رفع المجر عنه ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/٨ قررت المحكمة إرجاء الفصل فى طلب عزل القيمة والمشرى حتى يفصل فى الحساب المقدم منهما وبرفض طلب وقفهما وإحالة كشف الحساب المقدم من المشرى إلى مكتب الخبراء لفحصه

وبرفض طلب المحجور عليه رفع الحجر عنه . استأنفت النيابة هذا القرار لدى محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥ سنة ١٩٦٧ حسي . وقررت المحكمة ضم هذا الاستئناف إلى الاستئناف الأول للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ، وتاريخ ١٩٦٨/٤/٨ حكمت المحكمة برفض استئناف المحجور عليه . وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من توقيع الحجر وبإلغائه فيما عدا ذلك . وتعيين حنفي محمود على قيا عليه ، وبرفض استئناف النيابة . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين تقول الطاعنة في بيان السبب الأول منهما إن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم المستأنف فيما قضى به من تعيينها قيمة على زوجها المحجور عليه وعين آخر قيا ، وهو ما يعيبه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور من وجوه (أولا) اشترط الحكم أن تتوفر للقيم الخبرة بالأعمال والنشاط الذي كان يقوم به المحجور عليه ، في حين أن المشرع لم يتطلب هذا الشرط في المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، بل جعل الأولوية في القوامه للإبن البالغ ثم للأب ثم للجد . فدل بذلك على أنه راعى في هذا الصدد صلة هؤلاء بالمحجور عليه وما يغلب فيه من نواحي العناية بمصالحه ، مما يتعين معه أن تراعى المحكمة هذا الاعتبار عند ممارسة سلطتها التقديرية في تعيين القيم ، وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه . (ثانيا) استدل الحكم على عجز الطاعنة عن الإدارة بأن محكمة أول درجة عينت مشرقا معها ، في حين أن ما دفع تلك المحكمة إلى تعيين المشرف هو أن بعض أملاك المحجور عليه ومحلاته تقع بكفر الدوار وغيرها وقدرت أن الطاعنة زوجته ومن واجبها عدم الابتعاد عنه ، ولو أن محكمة الاستئناف أدركت هذا المعنى لتغير وجه الرأي في الدعوى (ثالثا) قرر الحكم عدم صلاحية الطاعنة للقوامه نظرا لطبيعتها وهو أمر غير صحيح ، لأن المرأة في الوقت الحاضر تصلح للقيام بأي عمل . (رابعا) عاب الحكم على الطاعنة أنه لا تتوافر فيها الخبرة بسبب مستواها الثقافي والعمل وهو قول لا سند له من الأوراق . (خامسا) لم يعلل الحكم سبب إهداره رغبة المحجور عليه في تعيين زوجته الطاعنة قيمة لإدارة أمواله حفاظا عليها من أقاربه ومكافأة لها وهي تصفّره سنا على خدمته في مرضه ، وهو الاعتبار الذي لاحظته

محكمة أول درجة في إسناد القوامة إليها . (سادسا) قضى الحكم بتعيين حنفى محمود على خال المحجور عليه قيا ، مع أنه في نفس الوقت خال المطعون عليه الثانى الذى سلب المحجور عليه بعض أمواله ، وهو أيضا خال المطعون عليها الثالثة التى استولى واندأها على بعض أمواله ، ومع أنه توجد قضايا بين المحجور عليه وبين هؤلاء جميعا بما فيهم القيم الجديد لمطالبتهم بأموال التى استولوا عليها ، وهى الاعتبارات التى دعت محكمة أول درجة إلى أن تستبعد من المرشحين للقوامة جميع من تربطهم صلة قرابة بالمحجور عليه ، وكان يتعين على الحكم المطعون فيه وقد ألقى الحكم الابتدائى أن يرد على أسبابه فى هذا الخصوص .

وحيث إن هذا النعى فى جملة مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٦٨ من قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ تنص على أن تكون القوامة للإبن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة ، وتقضى المادة ٦٩ من هذا القانون بأنه يشترط فى القيم ما يشترط فى الوصى وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ ، وكان يتعين تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة الأخيرة أن يكون القيم عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة ، وكان المفهوم من اصطلاح الكفاية بشأن القيم — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بالنسبة للوصى — هو أن يكون أهلا للقيام على شئون المحجور عليه ، وكانت الفقرة السابعة من المادة ٢٧ سألقة الذكر تجيز إسناد القوامة إلى من يوجد بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائى إذا اتضح أن النزاع ليس من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر ، وتوافرت فى هذا المرشح سائر أسباب الصلاحية ، وكان اختيار من يصلح للقوامة فى حالة عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد وهم أصحاب الأولوية فيها أو عدم صلاحية أحد من هؤلاء ، هو مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع التقديرية بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاءه على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف اشترطت فيمن تختاره قيا على المحجور عليه أحمد مصطفى خضر الخبرة والتمرس بأعمال التجارة لأنه من المشتغلين بتجارة الأجهزة والأدوات الكهربائية بمدينة الإسكندرية وكفر الدوار ويمتلك عقارات ، وهو شرط لا مخالفة فيه للقانون ، بل هو تطبيق لما تقضى به المادة ٢٧ التى أحالت إليها

المادة ٦٩ من المرسوم بقانون سالف الذكر من أن يكون القيم كفؤا ذا قدرة على إدارة شئون المحجور عليه ، ثم رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية تنحية الطاعنة وهي زوجة المحجور عليه من القوامة لأنه لا تتوافر فيها الخبرة لإدارة محلاته واستغلال عقاراته وأن أسباب الصلاحية إنما تتوافر في خاله حنفي محمود على لأنه كما قرر الحكم " لا مطعن عليه بصفة جدية فضلا عن أنه يحترف تجارة مماثلة لتجارة المحجور عليه وتربطه به صلة وثيقة هي وشيعة القربى التي تجعله أهلا للقيام بمهمته خير قيام من حسن الإدارة والحفاظ على أموال المحجور عليه . . . " وكانت هذه الاعتبارات التي استندت إليها المحكمة سائفة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بالأوجه من الثاني إلى الخامس لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، ولما كانت المحكمة إذ اختارت خال المحجور عليه قيا لم تر فيها يوجد من نزاع قضائي بينهما ما يعرض مصالح المحجور عليه للخطر ، وكانت الأسباب التي أقامت عليها حكمها على النحو السالف بيانه تكفي لحمل قضائها ، فإنها لا تكون ملزمة بالرد على ما ورد في الحكم الابتدائي الذي ألقته من أدلة ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك تقول إن تقرير الاستئناف المرفوع من المطعون عليهما الثاني والثالث لم يوقعه محام ، وإنما وقع الأستاذ جورج لوقا الذي زالت عنه صفته كمحام منذ تعيينه مديرا لأحد الفنادق ، وهو ما يعيب التقرير بالبطلان ويستتبع بطلان الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الاستئناف من المطعون عليهما الثاني والثالث قد رفع في ١٩٦٧/٧/٤ بتقرير في قلم كتاب المحكمة ووقعه الأستاذ جورج لوقا المحامي بصفته وكلاهما ، وإذ كان الثابت من الشهادة الصادرة من نقابة المحامين بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٧ التي قدمها المطعون عليه الثاني بملف الطعن أن الأستاذ جورج لوقا المحامي مقيد حاليا بمجدول المحامين المشتغلين أمام محاكم الاستئناف ، مما يفاده أنه مقيد أمام هذه المحاكم حتى تاريخ تحرير الشهادة وهو تال لتاريخ تقرير الاستئناف ، فإن النعي على الحكم بهذا السبب يكون في غير محله . وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حجاز ،
وعلى عبد الرحمن .

(٧٤)

الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٣٥ القضائية :

تأميم . "آثار التأميم" . ملكية .

أبولة ملكية المشروع المؤتم للدولة بما له من أموال وحقوق في تاريخ التأميم . أحقية هذا المشروع
في المطالبة برد ما سبق دفعه لحسابه — دون وجه حق قبل التأميم — باعتباره ثمن بعض ما استهلكه
من تيار كهربائي . قضاء الحكم المطعون فيه بأن الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المشروع
تبقى لمالكه قبل التأميم . خطأ .

إذا كانت ملكية المصنع قد خلصت للدولة بالتأميم ، وآل لها جميع ما كان
للمصنع من أموال وحقوق في تاريخ التأميم ، ومن بينها تلك المتعلقة بنشاطه
الاقتصادي الذي أنشئ من أجله ، وكان المبلغ المطالب به في الدعوى قد دفع
أصلاً لحساب المصنع وباعتباره ثمن بعض ما استهلكه من تيار كهربائي
في إنتاج الثلج ، وقد طالب المطعون عليه الأول — مالك المصنع قبل التأميم —
باسترداده على أساس أنه دفع بغير حق ، إذ لم يستهلك المصنع ما يقابل هذا المبلغ
من تيار ، كما أن لجنة التقييم المشكلة تنفيذاً للسادة الثانية من القانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٦١ قدرت إجمالي أصول المصنع وإجمالي خصومه ، وصافي الأصول
مضافاً إليه ما قد يحكم به لصالح المصنع في الدعوى الماثلة ، فإن المبلغ المطالب به
في الدعوى المذكورة ، والذي كان يمتلكه المصنع في تاريخ التأميم يكون قد آل
إلى الشركة المؤتممة التي آلت ملكيتها إلى الدولة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه
هذا النظر ، وانتهى إلى أن الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المصنع تبقى

لما لكه قبل التأميم ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عباس وهبى (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى رقم ٢١١٥ سنة ١٩٥٧ كلى مصر ضد رئيس مجلس إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة الذى حل محله وزير القوى الكهربائية (المطعون عليه الثانى) والمدير العام للإدارة المذكورة (المطعون عليه الثالث) طالبا الحكم بإلزامهما بصفتها بأن يدفعاً له مبلغ ١٧٠٢٣ ج و ٤٦١ م وفوائده بواقع ٧ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقال فى بيانها إنه يستمد التيار الكهربائى لمصنع تاج القاهرة المملوك له من إدارة الكهرباء والغاز لمدينة القاهرة منذ أن حلت محل شركة ليون للكهرباء وفى ١٩٥١/٢/٥ رفعت تلك الإدارة أحد عداداتها الموجودة بالمصنع واستبدلته بعداد آخر وحاسبته بمقتضاه حتى تاريخ ١٩٥٦/٣/٢٦ وعلى أساس أن رقم المعاملة ١٠٠ وهو الرقم الذى تضرب فيه قراءة العداد لينتج من عملية الضرب كمية التيار الكهربائى المستهلك بالكيلوات التى يحاسب عنها المدعى ، وإنه سدد فى المدة من ١٩٥١/٢/٥ حتى ١٩٥٦/٣/٢٦ مبلغ ٦٨٠٥٤ ج و ٥٦٤ م ، ثم حدث أن رفعت الإدارة العداد القديم واستبدلته بأخر جديد فتبين أن رقم المعاملة الثابت بالعداد المرفوع ٧٥ ، وأن إدارة الكهرباء استولت بغير حق على مبلغ ١٧٠٢٣ ج و ٤٦١ م ، وهو ما يمثل قيمة الفرق الناتج عن الخطأ فى رقم المعاملة ، ولما طالب الإدارة برده شكلت لجنة لبحث الموضوع وثبتت لها صحة الواقعة إلا أنها رغم ذلك عرضت رد جزء من هذا المبلغ ، مما دعاه لإقامة الدعوى بطلباته السابقة ، ودفعت إدارة الكهرباء بسقوط حق المدعى فى استرداد ما دفع بغير حق بمضى ثلاث سنوات سابقة على

رفع الدعوى عملاً بالمادة ١٨٧ من القانون المدنى ، وتمسكت فى الموضوع بأنها إذ لاحظت نقص استهلاك المصنع فقد غيرت العداد وراجعت استهلاكها فى السنوات المتعاقبة وما تتطلبه صناعة لوح الثلج من تيار وتبينت أن المدعى مدين لها ، وفى ١٩٦٠/٥/٦ حكمت المحكمة (أولاً) برفض الدفع المبدئى من المدعى عليه الثانى بسقوط حق المدعى فى استرداد المبالغ المطالب بها (ثانياً) وقبل الفصل فى الموضوع بنسب الخبير الحسابى بمكتب الخبراء بوزارة العدل بالقاهرة لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أن معامل قراءة العداد موضوع الدعوى هو ٧٥ بدلاً من ١٠٠، ولما باشر الخبير مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى أن فرق الخطأ فى قراءة العداد من ١٠٠ إلى ٧٥ فى سنوات النزاع مبلغ ١٦٤٠٥ ج ٨١٠ م عدل المدعى طلباته إلى هذا المبلغ مع الفوائد ، ثم طلبت الشركة المصرية لصناعة الثلج (الطاعنة الثانية) قبولها خصماً فى الدعوى تأسيساً على أن المصنع قد أتم وأدجج فيها، وطلبت الحكم بزوال صفة عباس وهى فى تمثيل المصنع واعتماد تقرير الخبير وإلزام المدعى عليهما بصفتهم بأن يدفعاً لها المبلغ الذى أثبتته مع فوائده القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية، وفى ١٩٦٣/١٠/٢٨ حكمت المحكمة (أولاً) بزوال صفة عباس وهى (ثانياً) بإلزام المدعى عليهما الأول والثانى بصفتهم بأن يدفعاً لمدير الشركة المصرية لصناعة الثلج بصفته مبلغ ١٦٤٠٥ ج ٨١٠ م والمصاريف ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف عباس وهى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً بإلغاء وإلزام المستأنف عليهما الأولين (المطعون عليهما الثانى والثالث) وفى مواجهة المستأنف عليهما الثالث والرابع (الطاعنين) بأن يدفعاً له متضامين مبلغ ١٦٤٠٥ ج ٨١٠ م والفوائد بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٠٢ سنة ٨١ ق، كما رفع مدير عام إدارة الكهرباء (المطعون عليه الثالث) استئنافاً مقابلاً بذكر طالباً بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى، ودفع عباس وهى بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، وفى ١٩٦٥/٤/١٩ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف المقابل شكلاً وبقبوله، وفى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدتهما الأولين (المطعون عليهما الثانى والثالث) بأن يدفعاً للمستأنف (المطعون عليه الأول) مبلغ ١٦٤٠٥ ج ٨١٠ م والفوائد القانونية

بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ الحكم الابتدائي الصادر في ٢٨/١٠/١٩٦٣ حتى تمام السداد، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليه الأول وورثته من بعده رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليهما الثاني والثالث ولم يبديا دفاعا، وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أن شركة عباس وهبي وشركاه (مصنع ثلج القاهرة) أمت تأميا جزئيا بمقتضى القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ الصادر في ٢٠/٧/١٩٦١، ثم اندمجت في شركة الثلج الأهلية وتكونت منها الشركة المصرية لصناعة الثلج، ثم أمت تلك الشركة تأميا كاملا بالقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٦٣ الذي أضافها للجدول المرافق للقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ وإذ يترتب على التأميم أيلولة ملكية المنشأة إلى الدولة بما لها من حقوق لدى الغير وقت التأميم، وزوال صفة مالكيها الأصلي، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المنشأة تظل لصاحبها ولا تنتقل إلى الدولة بالتأميم، ورتب على ذلك قضاءه للمطعون عليه الأول بالمبلغ المحكوم به فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه لما كان الثابت أن مصنع ثلج القاهرة الذي كان مملوكا للمطعون عليه الأول قد أمت تأميا جزئيا في ٢٠/٧/١٩٦١ لوروده في الجدول المرافق للقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ الذي حظر في مادته الأولى على أي شخص طبيعي أو معنوي أن يمتلك في تاريخ صدوره من أسهم الشركات الميينة في الجدول المرافق له ما يزيد قيمته السوقية عن ١٠٠٠٠ ج على أن تؤول للدولة ملكية الأسهم الزائدة، ومن ثم فقد آل للدولة بهذا التأميم ملكية ما زاد من أسهم المصنع عن ١٠٠٠٠ سهم، وإذ أدمج هذا المصنع في شركة ثلج غمرة وتكونت منهما الشركة المصرية لصناعة الثلج التي أمت تأميا كاملا في ٧/١١/١٩٦٣ بعد إدماج شركة الثلج الأهلية فيها لورودها في الكشف المرافق للقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٦٣ الذي نص في مادته الأولى على أن "تضاف إلى الجدول المرافق

قانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ الشركات والمنشآت الموضحة بالكشف المرافق “ وكانت المادة الأولى من القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٦١ قد نصت على أن “تؤم جميع البنوك وشركات التأمين في إقليمى الجمهورية كما تؤم الشركات والمنشآت الميينة فى الجدول المرافق لهذا القانون وتؤول ملكيتها للدولة “ فإن ملكية المصنع جميعه تكون قد خلصت للدولة بهذا التأميم ، وبالتالى فقد آل لها جميع ما كان للمصنع من أموال وحقوق فى تاريخ التأميم ، ومن بينها تلك المتعلقة بنشاطه الاقتصادى الذى أنشئ من أجله . إذ كان ذلك ، وكان المبلغ المطالب به فى هذه الدعوى قد دفع أصلا لحساب المصنع وباعتباره ثمن بعض ما استهلكه من تيار كهربائى فى إنتاج الثلج ، وكان المطعون عليه الأول قد طالب باسترداده على أساس أنه دفع بغير حق إذ لم يستهلك المصنع ما يقابل هذا المبلغ من تيار ، وكان يبين من قرار لجنة التقييم المشكلة تنفيذا للمادة الثانية من القانون رقم ١١٩ سنة ١٩٦١ والمرفق صورته بالأوراق أن اللجنة قدرت إجمالى أصول المصنع بمبلغ ١٢٩٥٦ ج و ٦٨٠ م وإجمالى خصومه بمبلغ ٣٧٠٦٩ ج و ٨٤٦ م ، وصافى الأصول بمبلغ ٧٥٨٥٩ ج و ٨٣٤ م مضافا إليه ما قد يحكم به لصالح المنشأة فى الدعوى الماثلة ، ومن ثم فقد آل المبلغ المطالب به فى هذه الدعوى والذى كان يمتلكه المصنع فى تاريخ التأميم إلى الشركة المؤممة التى آلت ملكيتها إلى الدولة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و انتهى إلى أن الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المصنع تبقى لمالكه قبل التأميم ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الآخر .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ مريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حامد .

(٧٥)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إفلاس . ” دعوى إشهار الإفلاس ” . دعوى .

وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم لزوم إعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا من ذكرى مورثهم .

(ب) إفلاس . ” التوقف عن الدفع ” . محكمة الموضوع . ” ملظتها في استخلاص حالة الوقوف عن الدفع ” . نقض . ” سلطة محكمة النقض ” . استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .

استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .

(ج) إفلاس . ” جمعية الصلح ” . نقض . ” أسباب الطعن ” .

حق الدائنين — ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة — في التقدم بديونهم إلى وقت انعقاد جمعية الصلح . للجمعية تحقيق هذه الديون . مناقضة الدائنين — الذين تقدموا بديونهم في المواعيد — أمام الجمعية في الدين محل التحقيق . أثره . رفع الأمر إلى المحكمة مع الاستمرار في إجراءات التنفيذ . عدم تقديم الطاعنين ما يدل على أن الشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المتعجنين فيها إلى تاريخ انعقاد جمعية الصلح أو أنه قد حصلت مناقضة فيها . النعي باعتبار تلك الديون متنازعا فيها . مار عن الدين .

١ - من المقرر أنه متى كان الدائن قد طلب إشهار إفلاس مدينه التاجر حال حياته ، ثم توفي المدين أثناء نظر الدعوى ، فإن إعلان الورثة لا يكون لازماً ، وإنما يجوز لهم التدخل فيها دفاعاً عن ذكرى مورثهم .

٢ - حالة الوقوف عن الدفع هي مما يستقل به قاضى الدعوى ، وله أن يستخلصها من الأمارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك من حكمة النقض . وإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت وقوف المورث والشركة التي يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير احتجاجات عدم الدفع ، ومضى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك الديون ، وكان للشركة طالبة الإفلاس الحق في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواها ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على الدلالة المستفادة من المستندات التي قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد اندماج شركتي فيها ، واستخلاصه عدم منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندجتين من المذكرة التي تضمنت دفاعهم ، والتي خلت من المنازعة الجدية في تلك الديون لا يكون خطأ في القانون أو مخالفة للثابت في الأوراق .

٣ - عدم قيام بعض الدائنين بتقديم ديونهم في المواعيد المقررة في المادة ٢٨٩ من قانون التجارة لا يترتب عليه حرمانهم من الاشتراك في التفليسة أصلاً ، وإنما يكون لهم حق التقدم بها إلى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتقوم هذه الجمعية بتحقيق ديونهم وتأيدها باعتبارها جمعية تحقيق وصالح في نفس الوقت ، ويكون للدائنين الذين قدموا ديونهم في المواعيد المقررة الحق في حضور هذه الجمعية والمناقضة في الدين الذي يعرض على التحقيق ، وعندئذ يجب رفع الأمر إلى المحكمة مع الاستمرار في إجراءات التفليسة ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتاً في هذه الحالة إلى أن يصدر حكم نهائي بصحته . وإذا كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن للشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المندجتين إلى تاريخ انقضاء جمعية الصلح ، أو أنه قد حصلت مناقضة فيها أمام الجمعية المذكورة من الدائنين الذين قدموا ديونهم في الميعاد ، فإن القول باعتبار تلك الديون متنازعة فيها يكون عارياً من الدليل .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل في أن شركة النصر للملابس والمنسوجات أقامت الدعوى رقم ٢٨١ لسنة ١٩٦١ تجارى كلى طنطا ضد صالح فتحة مينو وأولاده قائلة إنها تدين المدعى عليه في مبلغ ١٨٨٥ ج و ٥٤٠ م، من ذلك مبلغ ١٠٨ ج و ٣٣٤ م رصيد حسابه المدين المقيّد بدفاتر المدعية عن سنة ١٩٦٠، وقد أخطربه ولم يعترض عليه والباقي بموجب سندات إذنية وشيكات لم يتم بسداد ما استحق منها حتى يوم ١٩٦١/٦/٣٠ وقدره ١٥٧ ج و ١٤٧ م، وحرر عن هذه السندات احتجاجات عدم الدفع في الأيام التالية ليوم الاستحقاق، ولما تخلف المدعى عليه عن الوفاء بهذه الديون رغم إنذاره بذلك في ١٩٦١/٩/٣٠ اضطرت الشركة الدائنة إلى إقامة الدعوى للحكم بإشهار إفلاسه لتوقفه عن دفع ديونه التجارية سالفه البيان . وفي ١٩٦٣/٩/٢٣ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاء المدعى عليه، ثم قامت الشركة المدعية بتعجيلها بصحيفة أعلنت إلى ورثته في ١٩٦٣/١١/١٩ بالطلبات السابقة، وبتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٨ حكمت المحكمة بإشهار إفلاس المرحوم صالح فتحة مينو بصفته مديرا لشركة صالح فتحة مينو وأولاده وإشهار إفلاس الشركة المدعى عليها، وحددت يوم ١٩٦٣/٩/٢٣ تاريخا مؤقتا لتوقفه عن الدفع . واستأنف الورثة هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبين إلغائه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ١٩٦٤ ق، بينما قدمت الشركة الدائنة عدة مستندات تفيد مديونية المورث لشركتي لكو و لابوناتيري اللتين أدمجتا فيها في مبلغ ٤٠٠٠ ج للتدليل على استمرار حالة توقف المورث عن الدفع وعدم جدية منازعته في دينها ، وفي ١٩٦٦/١١/١ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٨ يناير سنة ١٩٦٧ وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب

فقض الحكم ، وصحمت النياية العامة على الرأى الوارد بمذكرتها وطلبت
رفض الطعن .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعى الطاعنون بالسبب الأول منها
على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه ، وفى بيان ذلك يقولون
لأنهم تمسكوا لدى محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف لفضائه بإشهار
إفلاس المورث والذمركة التى كان يديرها رغم ثبوت عدم إعلانهما بهذا الطلب
وفقا للقانون ، ورد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الشركة الدائنة قد أبدت
طلباتها الختامية فى المذكرة المقدمة لجلسة ١٤/١٢/١٩٦٤ وصدر الحكم المستأنف
وفقا لها ، هذا فى حين أن الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن المورث توفى قبل
٢٣/٩/١٩٦٣ وأن طلب إشهار إفلاسه بعد وفاته لم يوجه إليه إلا فى المذكرة
الختامية المشار إليها وبعد انقضاء سنة على تاريخ الوفاة ، وإذا كان يترتب على وفاة
أحد الشركاء المتضامين أن تعتبر الشركة منحلة بحكم القانون ، وكانت الطلبات
الختامية لم تعلن لمن عدا جابر صالح مينو من الشركاء المتضامين فإن الحكم بإشهار
إفلاس الشريك المتوفى وبقية الشركاء المتضامين الباقين على قيد الحياة رغم ثبوت
عدم إعلانهم لمجرد الاستناد إلى أن المادة ٢٠٦ من قانون التجارة تجيز إشهار
إفلاس اتاجر بعد موته ، وأن إشهار إفلاس الشركة يستتبع إفلاس الشركاء
المتضامين يكون مخطئا فى القانون .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أنه من المقرر أنه متى كان الدائن قد
طلب إشهار إفلاس مدينه اتاجر حال حياته ، ثم توفى المدين أثناء نظر الدعوى
فإن إعلان الورثة لا يكون لازما وإنما يجوز لهم التدخل فيها دفاعا عن ذكرى
مورثهم . لما كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن دعوى
إشهار الإفلاس قد رفعت ضد مورث الطاعنين حال حياته ، وأنه توفى أثناء نظرها
فإن الشركة الدائنة لم تكن فى حاجة لإعلان ورثته ، ومع ذلك فإن الواقع فى الدعوى
أنه بعد أن قضى بانقضاء سير الخصومة لوفاة المورث ، قامت الشركة الدائنة
فى ١٩/١١/١٩٦٣ بتعجيل نظر الدعوى بإعلان ورثة المدين بما فيهم الشركاء
للمتضامون بطلب إشهار إفلاس كل من المورث والشركة التى كان يديرها ، كما

وجهت هذه الطلبات في المذكرة المقدمة منها بالجلسة ١٤/١٢/١٩٦٤ ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإشهار إفلاس المورث والشركة طبقا للطلبات السابق إعلانها للورثة ، فإن النعي عليه بأنه قضى بإشهار إفلاس المورث بعد مضي أكثر من سنة على وفاته يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قضى بإشهار إفلاس مورث الطاعنين لتوقفه عن دفع ديون الشركة طالبة الإفلاس ، وهو منه خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت في الأوراق ، ذلك أن هذا الدين متنازع فيه وقد تمسك الطاعنون في دفاعهم بأن المورث لم يكن مدينا للشركة المذكورة ولا لشركتي بلكو ولا يوتري المندمجتين فيها ، كما تمسكوا بأنه لا صفة للشركة المطعون عليها الأولى في التحدث عنهما ، وأنهم يحتفظون بحقوقهم في الطعن على المستندات المقدمة منها إذا قدمت ممن له صفة في تقديمها ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد اطرأ هذا الدفاع تأسيسا على أن المستأنفين (الطاعنين) لا ينازعون في قيام ديون الشركتين المشار إليهما ولا في صحتهما ومقدارها وتواريخ استحقاقها ، وهو بذلك يكون قد مسح الثابت في الأوراق وخالف القانون ، لأن منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندمجتين ثابتة في المذكرات المقدمة منهم ، ولأن الشركة المطعون عليها الأولى لم تقم بطلب إشهار الإفلاس على توقف المورث عن دفع ديون هاتين الشركتين ابتداء حتى يكون لها حق تقديمها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أشار إلى " السندات الإذنية التي تتضمن مديونية المورث لشركتي بلكو ولا يوتري وأثبت تحرير احتجاجات عدم الدفع عنها في تواريخ معاصرة لتواريخ استحقاق ديون الشركة طالبة الإفلاس ، أسس قضاءه بقيام حالة وقوف المورث عن دفع ديونه التجارية المستحقة لها على قوله " إن المستأنفين لم يحددوا تلك الديون ولم يدعوا سدادها وكل ما ذكره بشأنها أن الشركتين المندجيتين لم تتدخلتا في الاستئناف الحالي ولم توجهتا طلبا ما للشركة المستأنفة وأنه لا صفة للشركة طالبة الإفلاس في تقديمها ، والمحكمة تستخلص من كل ما تقدم أن هذا الدفاع على غير أساس لقيام صفة الشركة طالبة الإفلاس بعد اندماج الشركتين المذكورتين فيها ، وقد أثبت

وكيل الدائنين ذلك في تقريره، ولأن مقتضى الإندماج استئلاف الشركة الداجمة في كافة عناصر الذمة المالية للشركة المندمجة، كما تستخلص أن المستأنفين لا ينافون في قيام ديون هاتين الشركتين ولا في صحتها ومقدارها وتواريخ استحقاقها، ولما كان الاستئناف يعيد طرح النزاع برمته أمام محكمة الاستئناف، وكان من حق الخصوم أن يدلوا أمامها بما يرونه من أدلة، فلا تريب على الشركة طالبة الإفلاس إن هي قدمت الحواظف المنطوية على ديون الشركتين المندمجتين للتدليل على توقف الشركة المدعى عليها عن سداد ديونها، ولما كانت حالة الوقوف عن الدفع هي مما يستقل به قاضي الدعوى وله أن يستخلصها من الإمارات والدلائل المقدمة فيها دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض، وكانت محكمة الموضوع قد استخلصت وقوف المورث والشركة التي يديرها عن دفع ديونها لاختلال أعمالها التجارية من تحرير احتجاجات عدم الدفع ومضى عدة سنوات على عدم الوفاء بتلك الديون وكان للشركة طالبة الإفلاس الحق في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواها، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على الدلالة المستفادة من المستندات التي قدمتها الشركة المذكورة لأول مرة أمام محكمة الاستئناف بعد اندماج شركتي بلكو ولا بوترى فيها، واستخلاصه عدم منازعة الطاعنين في ديون الشركتين المندمجتين من المذكرة التي تضمنت دفاعهم، والتي خلت من المنازعة الجدية في تلك الديون، لا يكون خطأ في القانون أو مخالفة للثابت في الأوراق، ويكون النعي عليه بجميع ما تضمنه هذا السبب على غير أساس.

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن ديون الشركتين المندمجتين خالية من النزاع، في حين أنها متنازع فيها طبقاً لأحكام المادتين ٢٨٨، ٢٨٩ من قانون التجارة، إذ الثابت في الدعوى أن السنديك قدم إلى محكمة الاستئناف بجلسة ١٩٦٦/٢/١٦ تقريراً أوضح فيه أن المطعون عليها الأولى لم تتقدم إليه بتلك الديون حتى ذلك التاريخ، ولم كان يترتب على التأخير في التقديم حرمان الدائن من المناقضة في الديون التي سبق تحقيقها ومن طلب وقف إجراءات التقيسة أو طلب قبول دينه مؤقتاً، ومنعه تبعاً لذلك من الاشتراك في مداولات الصلح وفي التوزيعات إن وقعت إلى أن يصدر حكم بصحة الدين، فإن مؤدى ذلك اعتبار الديون التي لم تقدم في المواعيد المقررة متنازعة فيها،

ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن عدم قيام بعض الدائنين بتقديم ديونهم في المواعيد المقررة في المادة ٢٨٩ من قانون التجارة لا يترتب عليه حرمانهم من الاشتراك في التقليلة أصلاً ، وإنما يكون لهم حق التقدم بها إلى وقت انعقاد جمعية الصلح ، وتقوم هذه الجمعية بتحقيق ديونهم وتأيدها باعتبارها جمعية تحقيق و صلح في نفس الوقت ، ويكون للدائنين الذين قدموا ديونهم في المواعيد المقررة الحق في حضور هذه الجمعية والمناقضة في الدين الذي يعرض على التحقيق ، وعندئذ يجب رفع الأمر إلى المحكمة مع الاستمرار في إجراءات السفلية ، ولا يجوز قبول الدين مؤقتاً في هذه الحالة إلى أن يصدر حكم نهائي بصحته . لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أن الشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين إلى تاريخ انعقاد جمعية الصلح ، أو أنه قد حصل مناقضة فيها أمام الجمعية المذكورة من الدائنين الذين قدموا ديونهم في الميعاد ، فإن القول باعتبار تلك الديون متنازعا فيها يكون عارياً عن الدليل .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ، ويقولون بياناً لذلك إن الحكم الابتدائي اعتبر جميع ورثة المرحوم صالح مينو شركاء متضامنين في الشركة خلافاً للعقد الأصلي والتعديل اللاحق له الذي نص على أن الشركاء المتضامنين هم الحاج صالح مينو الشهير بصلاح وأحمد لطفى ومحمد ياقوت ، وأن الشركاء الموصين هم محمد عبد المنعم وجابر وعائشة وقضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي تأميساً على أنه لا يمكن أن يشمل الشركاء الموصين ولا باقي الورثة الذين لم يكونوا شركاء في الشركة لانقطاع صلهم بالتجارة ، وأنه بذلك لا يمتد أثره إلى كل من جابر وعائشة وأسماء أحمد راضي دون أن يستبعد محمد عبد المنعم ، وهو تناقض يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أسماء الشركاء المتضامنين طبقاً لما ورد بالتعديل اللاحق لعقد الشركة أورد في هذا الخصوص قوله " ولما كان لا يجوز إشهار إفلاس التاجر بمسء موته عملاً

بالمادة ٢٠٩ من قانون التجارة ، وكان الحكم بإشهار إفلاس الشركة يستتبع إفلاس الشركاء المتضامنين فيها، فإن الحكم بإشهار الإفلاس يجب ألا يشمل غير المرحوم الحاج صالح فتيحة بصفته مديرا لشركة صالح فتيحة مينو وأولاده وكذلك الشركة المذكورة وهو ما قضى به الحكم المستأنف ومن ثم يكون هذا الحكم سديدا فيما قضى به في هذا الشأن" وإذ استطرد الحكم بعد ذلك قائلا "إن المحكمة تنوّه هنا دفعا لكل لبس أن الحكم لا يمكن أن يشمل الشركاء الموصين ولا باقي الورثة الذين لم يكونوا شركاء في الشركة لإنتطاع صلتهم بالتجارة الذين ذكر أسماءهم"، وكان لم يرد بالحكم أن محمد عبد المنعم من الشركاء المتضامنين فإن إغثنان اسمه سهوا عند ذكر الشركاء الموصين لا يعد تناقضا مبطلا، ما دامت القاعدة العامة التي أوردها الحكم قد استبعدته فعلا . ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ مريدي ، والسيد عبد المنعم انصراف ، وعثمان زكريا ، وملي
عبد الرحمن .

(٧٦)

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٧٧ انقضائية :

(١) حيازة . ” ضم حيازة السلف إلى الخلف ” . تقادم . ” التقادم المكسب ”
ملكية . ” أسباب كسب الملكية ” .

قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم مريانها إلا إذا أراد
المتمسك بالتقادم أن يثبت به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن
باع له .

(ب) إثبات . ” طرق الإثبات ” . ” البيئة ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل ” . نقض . ” أسباب الطعن ” .
الاطمئنان إلى شهادة الشهود بما يستقل به قاضي الموضوع . عدم جواز المجادلة
في ذلك أمام محكمة النقض .

١ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد
المتمسك بالتقادم أن يثبت به قبل غير من باع له ، أو غير من تلقى الحق ممن
باع له ، بحيث إذا كان السلف مشتركا ، فلا يجوز للأثر المتمسك بالتقادم
أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب
الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف .

٢ - الاطمئنان إلى شهادة الشهود من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع
لتعلقه بتقدير الدليل ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب
يكون جديلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المفوض والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن أحمد عبد القادر حمادة سعد أقام الدعوى رقم ٥٦٦ سنة ١٩٥٨ كلى طنطا ضد محمد إبراهيم عبد العال وزينب أحمد السيد عويس طلب فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٢ ط و ٢ س شيوعا فى ٣ ط و ١٨ س مبينة الحدود والمعامل بالصحيفة وإلى نصف الما كينة المقامة عليها بما تحويه من عدد وآلات وأخشاب ومبان وتسليمها إليه ، وقال شرحا لها إنه يملك النصف فى الما كينة بموجب عقدين صادر أولهما من عبد السلام حسن حمادة بمقدار ١ ط و ١ س ومسجل سنة ١٩٥٤ وصادر ثانيهما من ورثة المرحوم محمد أمين خليفة عن ١ ط و ١ س ومسجل سنة ١٩٥٨ ، وإذا كان المدعى عليهما قد وضع اليد على الما كينة بكاملها منكرين عليه حقه ، فقد انتهى إلى طلب الحكم بطلباته ، ودفع المدعى عليه الأول بأنه يملك وحده هذه الما كينة بمقتضى عقد عرفى مؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ صادر له من عبد السلام حسن حمادة ، وأن هذا الأخير كان قد اشترى ١ ط و ١ س منها من ورثة المرحوم محمد أمين خليفة بعقد عرفى مؤرخ ١٩٣٧/١/١٣ ، كما اشترى ١ ط و ١ س من المرحوم السيد المحلاوى وأنه لما كان قد وضع يده على الما كينة منذ سنة ١٩٤١ واستخرج ترخيصا لها باسمه وأضاف إليها مبانى فقد تم له تملكها بالتقادم الطويل المكسب للملكية بضم مدة وضع يده إلى مدة وضع يد سلفه ، وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ نذبت المحكمة خبيرا لتحقيق الملكية ووضع اليد ، وقدم الخبير تقريره الذى انتهى فيه إلى أن الما كينة كانت فى وضع يد عبد السلام حمادة لمدة تسع سنوات تنتهى فى سنة ١٩٤١ وتلاه فى ذلك محمد إبراهيم عبد العال حتى تاريخ المعاينة وأن المدعى لم يضع اليد على هذه الما كينة ، وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المدعى إلى الربع شيوعا فى ٣ ط و ١٨ س وما عليها من ما كينة وما تحويه

من آلات ومبان مع تسليم هذا القدر إليه ، تأسيسا على أن القدر الذي اشتراه المدعى من ورثة محمد خليفة كان قد خرج من ملكيتهم لسبق بيع مورثهم له إلى عبد السلام حمادة بعقد ابتدائي مصحوب بوضع اليد المملك منذ سنة ١٩٣٧ وأن هذا الأخير قد باع نفس القدر إلى محمد إبراهيم عبد العال سنة ١٩٤٦ الذي وضع يده بنية التملك ، واستخرج ترخيصا للمساكنة باسمه فيكون قد تملك هذا القدر بالتقادم الطويل قبل صدور عقد المدعى المشهر سنة ١٩٥٨ ، وأما العقد الآخر الصادر للمدعى والمشهر سنة ١٩٥٤ والصادر من عبد السلام حمادة فلم تثبت صوريته ولم يكتمل التقادم بشأن القدر الوارد به ، لأن المدعى عليه اشتراه سنة ١٩٤٦ من عبد السلام حمادة في حين أن الدعوى الحالية قد أقيمت بصحيفة معلنة في ١٩٥٨/٨/٢٢ وهو ما يقطع التقادم إعمالا لمص المادة ٣٨٣ من القانون المدني وأنه لما كان عقد المدعى مشهرا دون عقده المدعى عليه فإن الملكية تنتقل إلى المدعى ، واستأنف محمد إبراهيم عبد العال هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طائبا بإلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢ سنة ١٥ ق كما استأنفه أحمد عبد القادر حمادة طالبا الحكم له بباقي طلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٧ سنة ١٥ ق . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت محمد إبراهيم عبد العال ، أنه تملك العين موضوع الدعوى بوضع اليد عليها بصفة هادئة ظاهرة وبنية التملك المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وأنه أقام تجديداً بالمساكنة من آلات ومبان من ماله الخاص ، وأن العقد الصادر إلى المدعى والمشهر سنة ١٩٥٤ هو عقد صوري صورية مطلقة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن محمد إبراهيم عبد العال في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، ولم يقدم المطعون عليهما مذكرة وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الطاعن تمسك في صحيفته إستئنافه بأن ملكية المساكنة محل النزاع قد آلت إليه بالشراء وبوضع اليد المدة الطويلة ، كما تمسك بأن عقد المطعون عليه الأول المسجل سنة ١٩٥٤ هو عقد صوري صورية مطلقة ، وأن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض الحقائق الثابتة في الدعوى

اتمى إلى أن من حق الطاعن أن يضم إلى وضع يده مدة وضع يد سلفه ورتب على ذلك إعتبار العقد الثانى للمطعمون عليه الأول والمسجل سنة ١٩٥٨ قد صدر من غير مالك ، إلا أنه مع ذلك قد قضى برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، مستندا في قضائه إلى أنه لم يكتمل التقادم للطاعن عن القدر موضوع عقد المطعمون عليه الأول المسجل سنة ١٩٥٤ ولم تثبت صورية هذا العقد وهذا من أحكم تنقضى رقبه من وجوه (أولها) أنه بعد أن أثبت وضع يد الطاعن على كل الماكنة منذ سنة ١٩٤٦ وأن التقادم المالك قد اكتمل وسرى في شأن القدر موضوع العقد المبرم سنة ١٩٥٨ ، تنقض هذا النظر بما قرره من أن المطعمون عليه الأول قد تملك الحصة المبيعة له بمقتضى العقد المسجل سنة ١٩٥٤ (ثانيا) أن التقادم سبب مستقل لكسب الملك وإذا اعترف الحكم المطعمون فيه بأن الطاعن قد اكتسب الماكنة لهذا السبب فإنه لم يكن في حاجة لإثبات صورية عقد المطعمون عليه الأول (ثالثا) أن ما قرره الحكم من أن عقد المطعمون عليه الأول لم يثبت صوريته هو قول مشوب بالقتضوز إذ أن أقوال الشهود إثباتا ونفيًا قد تلاقت على عدم جدية هذا العقد ، لأن المشتري لم يضع يده على الماكنة وإن الطاعن قد أقام ماكنة جديدة من ماله الخاص بدلا من الماكنة القديمة (رابعا) أن الحكم وقد أثبت للطاعن تملكه للماكنة بالتقادم ، فقد كان عليه أن يبين كيف يمكن لمجرد تسجيل العقد أن يصادر سنة ١٩٥٤ أن يقطع هذا التقادم خصوصا وأن من المقرر أن التسجيل لا يصحح عقدا صوريا ولا يسلب ملكية من مالكها .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملته ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعمون فيه يبين أنه أقام قضاءه في الدعوى على ما قرره من أن "الثابت من الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها سواء تلك التي قام بها الخبير والتي أجرتها هذه المحكمة أن الماكنة موضوع النزاع كانت أصلا مملوكة إلى أحمد محمد عيسى بحق النصف ومحمد أمين خليفة بحق الربع والسيد المحلاوى بحق الربع ، وأن الأول احتفظ بملكته للنصف حتى الآن ، وأن الثانى باع حصته إلى عبد السلام حسن حمادة بمقتضى عقد بيع عرفى مؤرخ ١٩٣٧/١/١٣ ، كما اشترى هذا الأخير حصة المالك الثالث السيد المحلاوى بعقد مسجل في ١٩٣٨/١/١١ ، وظلت الماكنة تدار لحساب

عبد السلام حمادة وأحمد عيسى مناصفة ويقوم بإدارتها لحسابهما محمد إبراهيم عبدالعال حتى حل الأخير محل عبد السلام حمادة، إذ باعه هذا النصيب وقدره النصف بعقد عرق مؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨، وظل واضع اليد عليه بوصفه مالكا منذ هذا التاريخ حتى اليوم، وخلال هذه المدة امتد مصدر أحمد عبد القادر حمادة عقدين الأول صادر له من عبد السلام حسن حمادة بمقدار الربع وقدره ١ ط و ١ س شيوعا في المأكنة بعقد تسجيل في ١٩٥٤/١١/٢١، والثاني من ورثة محمد أمين خليفة بمقدار ١ ط و ١ س شيوعا في المأكنة بعقد تسجيل في يونيو سنة ١٩٥٨، وشهد على هذا العقد عبد السلام حسن حمادة، فأقام أحمد عبد القادر حمادة دعواه بناء على هذين العقدين وتنازعه محمد إبراهيم عبدالعال مستندا إلى وضع يده على نصف المأكنة بوصفه مالكا المدة التطويبة المكسبة للملكية هو وسلفه البائع له عبد السلام حسن حمادة بالعقد العرق المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨. ولما كان وضع اليد على نصف المأكنة أخذا بما أسفرت عنه الأوراق وشهود الطرفين، قد ثبت لعبد السلام حسن حمادة بناء على عقدي الشراء الصادرين له من محمد أمين خليفة والسيد الشلاوي، الأول في ١٩٣٧/١/١٣ والثاني في ١٩٣٨/١/١١ وأن محمد إبراهيم عبدالعال قد وضع اليد من بعده منذ سنوات في ١٩٤٦/١٠/٢٨ حتى اليوم، فإن حصة محمد أمين خليفة وقدرها الربع في المأكنة تكون قد خاضت لمحمد إبراهيم عبدالعال بوضع يده وسلفه البائع له مدة خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى بنية ائتمار بصفة هادئة مستمرة غير ظامضة، وبالتالي يكون البيع الصادر من ورثة محمد أمين خليفة إلى المستأنف عليه الأول أحمد عبد القادر حمادة والمسجل في سنة ١٩٥٨ قد صدر من غير منالك، أما الربع الآخر المملوك لعبد السلام حسن حمادة فقد تصرف فيه إلى أحمد عبد القادر حمادة بالعقد المسجل في ١٩٥٤/١١/٢١ ولم تثبت صورته فخالص به الملكية للشترى. ولما كان ذلك وكانت قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف لا تسرى إلا إذا أراد المتعسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له بحيث إذا كان السلف مشتركا فلا يجوز للحائز المتعسك بالتقادم أن يستفيد من حيازة سلفه لإتمام مدة الخمس عشرة سنة اللازمة لاكتساب الملك بالتقادم قبل من تلقى حقه عن هذا السلف، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد اشترى من عبد السلام حمادة القدر موضوع النزاع بعقد غير مسجل

سنة ١٩٤٦ ، وكان هذا الأخير قد باع ذات القدر إلى المطعون عليه الأول بعقد مسجل سنة ١٩٥٤ فإن الطاعن لا يملك أن يتمسك قبل المطعون عليه بضم مدة وضع بد السلف المشترك عبد السلام حمادة إلى مدة وضع يده هو ، وليس له أن يستفيد إلا بمسدة وضع يده وحده والتي بدأت سنة ١٩٤٦ ، ولما كان المطعون عليه أقام دعواه بتثبيت ملكيته إلى هذا القدر في ١٩٥٨/٨/٢٢ فإن التقادم لا يكون قد اكتمل . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه التناقض . أما المعنى على ما قرره الحكم المطعون فيه من انتفاء الصورية عن عقد المطعون عليه فإنه مردود بأن الحكم أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما قرره من أن شهود الإثبات قرروا ” إنهم لا يعرفون ما إذا كان هذا البيع جدياً ودفع له ثمن أم لا وأضافوا أنه صدر كيدياً للسنائف لتزاع ثار بينهما بسبب زواج محمد إبراهيم عبد العال من مطلقة عبد السلام حمادة “ . ولما كان الاطعنان إلى شهادة الشهود من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع لتعلقه بتقدير الدلائل فإن النعى يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،
ومل عبد الرحمن .

(٧٧)

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ب) تقادم . ” تقادم مكسب ” . ملكية . ” أسباب كسب الملكية ” .
حيازة . تسجيل .

(١) شراء المطعون عليه بعقد ابتدائي عقارا من زيد الذي كان قد اشتراه بعقد ابتدائي
من بكر . بيع روثة بكر نفس العقار إلى الطامن بعقد مسجل . قضاء الحكم المطعون فيه
باعتبار عقد الطامن قد صدر عن لا يملك العقار تلك المطعون عليه له بوضع اليد المدة
الطويلة المكسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد حلفه واكتتال التقادم قبل صدوره .
لا خطأ .

(ب) توقيع مشتري العقار — بعقد ابتدائي — شاهدا على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة
البائع له عن نفس العقار لآخر . ليس من شأنه أن يحول دون استكمال من كان قد اشترى
منه العقار — بعقد ابتدائي — لوضع اليد ، وإعمال أثره في التقادم
وكسب الملكية .

(ج) محكمة الموضوع . ” سلطتها في التعرف على نية واضع اليد ” . حيازة .
نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .

سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضع اليد من هجوم عناصر الدعوى .
لارقابة عليها لمحكمة النقض ما دامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة
التي استفادتها .

١ — إذا كان الثابت في الأوراق أن المطعون عليه دفع الدعوى المقامة عليه
بأنه اشترى ربع الملكية محل النزاع بعقد ابتدائي تاريخه ٢٨ / ١٠ / ١٩٤٦

من زيد ، وأن هذا كان قد اشتراه بعقد ابتدائي من بكر في ١٣/١/١٩٣٧ . وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه بتملك المطعون عليه للقدر موضوع النزاع على وضعه اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه إلى مدة وضع يده واكتمال هذا التقدم قبل صدور عقد الطاعن المسجل — الصادر له عن نفس القدر من ورثة بكر — واعتبر أن هذا العقد الأخير قد صدر ممن لا يملك المبيع لانتقال ملكيته إلى المطعون عليه ، فإن النهي عليه بمقولة تفضيل عقد المطعون عليه غير المسجل على عقد الطاعن المسجل يكون على غير أساس .

٢ — نقل الملكية لا يتم — وفقا لقانون الشهر العقاري — إلا بالتسجيل . وإذا كان الثابت من الأوراق أن بكرا بعد أن باع ربع الماكنة إلى زيد بعقد ابتدائي وباع هذا الأخير القدر المشار إليه إلى المطعون عليه بعقد ابتدائي حيث وضع اليد عليه ، ثم عاد ورثة بكر وباعوا ذات القدر إلى الطاعن بعقد مشهر ، فإن توقيع المشتري الأول شاهدا على هذا العقد لا يفيد شيئا بعد أن كان قد تنازل من حقوقه في العين ونقل وضع اليد عليها إلى المطعون عليه ، ولا يحول ذلك دون استكمال هذا الأخير لوضع اليد ، وإعمال أثره في التقدم وكسب الملكية .

٣ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى ، وقضاؤها في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ، مادامت هذه العناصر مدونة في حكمها ، وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن أحمد عبد القادر حمادة سعد أقام الدعوى رقم ٥١٦ سنة ١٩٥٨ كلى طنطا ضد محمد إبراهيم عبدالعال وزينب أحمد السيد عويس وطلب

فيها الحكم بتثبيت ملكيته إلى ٢ ط و ٢ من شيوعا في ٣ ط و ١٨ من مينة الحدود والمعلم بالصحيفة، وإلى نصف الما كينة المقامة عليها، ما تحتويه من عدد وآلات وأخشاب ومبان وتسليمها إليه، وقال شرحا لها إنه يملك النصف في الما كينة بموجب عقدين صادر أولهما من عبد السلام حسن حمادة بمقدار ١ ط و ١ من ومسجل سنة ١٩٥٤ وصادر ثانيهما من ورثة المرحوم محمد أمين خليفة عن ١ ط و ١ من ومسجل سنة ١٩٥٨، وإذا كان المدعى عليهما قد وضع اليد على الما كينة بكاملها منكرين عليه حقه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته، ودفع المدعى عليه الأول الدعوى بأنه يملك وحده هذه الما كينة بمقتضى عقد عرفي مؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ صادر له من عبد السلام حسن حمادة، وأن هذا الأخير كان قد اشترى ١ ط و ١ من فيها من ورثة المرحوم محمد أمين خليفة بعقد عرفي مؤرخ ١٩٣٧/١/١٣، كما اشترى ١ ط و ١ من من المرحوم السيد المحلاوي، وأنه لما كان قد وضع يده على الما كينة منذ سنة ١٩٤٦ واستخرج ترخيصا لها باسمه وأضاف إليها مبانى فقد تم له تملكها بالتقادم الطويل المكسب للملكية يضم مدة وضع يده إلى مدة وضع يد ملفه. وبتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٤ نذبت المحكمة خبيرا لتحقيق الملكية ووضع اليد وقدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن الما كينة كانت في وضع يد عبد السلام حمادة لمدة تسع سنوات تنتهى سنة ١٩٤٦، وتلاه في ذلك محمد إبراهيم عبد العال حتى تاريخ المعاينة على هذه الما كينة، وبتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بتثبيت ملكية المدعى إلى الربع شيوعا في ٣ ط و ١٨ من وما عليها من ما كينة وما تحويه من آلات ومبان مع تسليم هذا القدر إليه، تأسيسا على أن القدر الذي اشتراه المدعى من ورثة محمد خليفة كان قد خرج من ملكيتهم لسبق بيع مورثهم له إلى عبد السلام حمادة بعقد ابتدائي مصحوب بوضع اليد المالك منذ ١٩٣٧ وأن هذا الأخير قد باع نفس القدر إلى محمد إبراهيم عبد العال سنة ١٩٤٦ الذي وضع يده بنية التملك واستخرج ترخيصا باسمه لإدارة الما كينة فيكون قد تملك هذا القدر بالتقادم الطويل قبل صدور عقد المدعى المشهر سنة ١٩٥٨، وأما العقد الآخر الصادر للمدعى والمشر سنة ١٩٥٤ والصادر من عبد السلام حمادة فلم تثبت صوريته ولم يكتمل التقادم بشأن القدر الوارد به، لأن المدعى عليه اشتراه سنة ١٩٤٦ من عبد السلام حمادة في حين أن الدعوى الحالية قد أقيمت بصحيفة معلنة في ١٩٥٨/٨/٢٢، وهو ما يقطع التقادم إعمالا لنص

المادة ٣٨٣ من القانون المدني ، وأنه لما كان عقد المدعى مشهرا دون عقد المدعى عليه فإن الملكية تنتقل إلى المدعى . واستأنف محمد إبراهيم عبد العال هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢ سنة ١٥ ق ، كما استأنفه أحمد عبد القادر حمادة طالبا الحكم له بباقي طلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٧ سنة ١٥ ق . وبتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت محمد إبراهيم عبد العال أنه تملك العين موضوع الدعوى بوضع اليد عليها بصفة هادئة ظاهرة وبنيية التملك المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وأنه أقام تجديدات بالمساكنة من آلات ومبان من ماله الخاص ، وأن العقد الصادر إلى المدعى والمشهد سنة ١٩٥٤ هو عقد صوري صورية مطلقة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وطعن أحمد عبد القادر حمادة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ، وطلب المدعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من وجهين (أولهما) أنه أخطأ بتفضيل عقد المطعون عليه غير المسجل على عقد الطاعن المسجل سنة ١٩٥٨ مع صدورهما من مالك واحد في حين أنه لا يحول دون تفضيل العقد المشهر علم المشتري بسبق تصرف البائع له في المبيع . (وثانيهما) أن المطعون عليه استند بادئ الأمر إلى عقده الابتدائي وقبل منه الحكم تغيير هذا الدفاع إلى التمسك بالتقادم المكتسب للملكية .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في قضائه للطعون عليه بملكية ربع المساكنة الذي اشتراه الطاعن بالعقد المشهر سنة ١٩٥٨ على ماقرره من أن " الثابت من الأوراق والتحقيقات التي تمت فيها سواء تلك التي قام بها الخبير أو التي أجرتها هذه المحكمة أن المساكنة موضوع النزاع كانت أصلا مملوكة إلى أحمد محمد عيسى بحق النصف ومحمد أمين خليفة بحق الربع والسيد المحلاوي بحق الربع ، وأن الأول احتفظ بملكيته للنصف حتى الآن ، وأن الثاني

باع حصته إلى عبد السلام حسن حمادة بمقتضى عقد بيع عرفي مؤرخ ١٩٣٧/١/١٣ كما اشترى هذا الأخير حصته المالك الثالث السيد المحلاوى بعقد مسجل في ١٩٣٨/١/١١ ، وظلت الماكنة تدار لحساب عبد السلام حمادة وأحمد عيسى مناصفة ويقوم بإدارتها لحسابهما محمد إبراهيم عبد العال حتى حل الأخير محل عبد السلام حمادة إذ باعه هذا النصيب وقدره النصف بعقد عرفي مؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ ، وظل واضعا اليد عليه بوصفه مالكا منذ هذا التاريخ حتى اليوم وخلال هذه المدة استصدر أحمد عبد القادر حمادة عقدين الأول صادر له من عبد السلام حسن حمادة بمقدار الربع وقدره ١ ط و ١٥ س شيوعا في الماكنة بعقد مسجل في ١٩٥٤/١١/٢١ ، والثاني من ورثة محمد أمين خليفة بمقدار ١ ط و ١٥ س شيوعا في الماكنة بعقد مسجل في يونيو سنة ١٩٥٨ ، وشهد على هذا العقد عبد السلام حسن حمادة فأقام أحمد عبد القادر حمادة دعواه بناء على هذين العقدتين ، ونازعه محمد إبراهيم عبد العال مستندا إلى وضع يده على نصف الماكنة بصفته مالكا المدة الطويلة المكسبة للملكية هو وسلفه البائع له عبد السلام حسن حمادة بالعقد العرفي المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ ، ولما كان وضع اليد على نصف الماكنة — أخذا بما أسفرت عنه الأوراق وشهود الطرفين — قد ثبت لعبد السلام حسن حمادة بناء على عقدي الشراء الصادرين له من محمد أمين خليفة والسيد المحلاوى الأول في ١٩٣٧/١/١٣ والثاني في ١٩٣٨/١/١١ ، وأن محمد إبراهيم عبد العال قد وضع اليد من بعده منذ سنوات في ١٩٤٦/١٠/٢٨ حتى اليوم ، فإن حصته محمد أمين خليفة وقدرها الربع في الماكنة تكون قد خلصت لمحمد إبراهيم عبد العال بوضع يده وسلفه البائع له مدة خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى بنية الملك بصفة هادئة مستمرة غير غامضة ، وبالتالي يكون البيع الصادر من ورثة محمد أمين خليفة إلى المستأنف عليه الأول أحمد عبد القادر حمادة والمسجل سنة ١٩٥٨ قد صدر من غير مالك ، أما الربع الآخر المملوك لعبد السلام حسن حمادة فقد تصرف فيه إلى أحمد عبد القادر حمادة بالعقد المسجل في ١٩٥٤/١١/٢١ ولم تثبت صوريته ، فتخاص به الملكية للشترى ، وهو ما يبين منه أن الحكم لم يقم بإجراء المفاضلة بين عقدين وإنما أسس قضاءه في تملك المطعون عليه للقدر موضوع النزاع على وضعه اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه إلى مدة وضع يده ، وإكتمال هذا التقادم قبل صدور عقد الطاعن ، واعتبر أن هذا

العقد الأخير قد صدر ممن لا يملك البيع بانتقال ملكيته إلى المطعون عليه ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه — وعلى ما هو ثابت بالحكم المطعون فيه — دفع الدعوى بادئ الأمر بأنه اشترى ربع الماكنة محل النزاع بعقد ابتدائي تاريخه ١٩٤٦/١٠/٢٨ من عبد السلام حمادة ، وأن هذا كان قد اشتراه بعقد ابتدائي من محمد أمين خليفة في ١٩٣٧/١/١٣ فإنه بذلك يكون قد اكتسب ملكية المبيع بالتقادم الطويل قبل صدور عقد سنة ١٩٥٨ للطاعن ، وكان تحقيق المحكمة لهذا الدفاع سواء بطريق الخبرة أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق لا مخالفة فيه للقانون فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة الواقع في الدعوى والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن العقد الصادر له من ورثة محمد أمين خليفة والمشهد سنة ١٩٥٨ سبقه عقد ابتدائي وقع عليه عبد السلام حمادة شاهداً ، وهو ذاته الذي كان قد باع هذا القدر إلى المطعون عليه مستنداً إلى أن محمد أمين خليفة باع له بالعقد الابتدائي المؤرخ ١٩٣٧/١/١٣ وهذا التوقيع منه يمنع من ضم مدة وضع يده إلى مدة وضع يد خلفه الماعون عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن نقل الملكية لا يتم — وفقاً لقانون الشهر العقاري — إلا بالتسجيل ، ولما كان الثابت من الأوراق أن محمد أمين خليفة بعد أن باع ربع الماكنة إلى عبد السلام حمادة بعقد ابتدائي تاريخه ١٩٣٧/١/١٣ وباع هذا الأخير القدر المشار إليه إلى المطعون عليه بعقد ابتدائي تاريخه ١٩٤١/١٠/٢٨ حيث وضع اليد عليه ، ثم عاد ورثة محمد أمين خليفة وباعوا ذات القدر إلى الطاعن بعقد مشهر سنة ١٩٥٨ فإن توقيع المشتري الأول عبد السلام حمادة شاهداً على هذا العقد لا يفيد شيئاً بعد أن كان قد تنازل عن حقوقه في العين ونقل وضع اليد عليها إلى المشتري الأول محمد إبراهيم عبد العال ، ولا يحول ذلك دون استكمال المطعون عليه لوضع اليد وإعمال أثره في التقادم وكسب الملكية .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن شروط اكتساب الملكية بوضع اليد المدة الطويلة لم تتوافر للمطعون عليه ، ويدل على ذلك أن الضرائب كانت

تفرض وحتى ١٩٦٦/١٠/٢٣ باسم البائع عبد السلام حماده وعلى أساس أن الطاعن هو واضع اليد، هذا إلى أن مدة التقادم الطويل قودرها خمسة عشر عاما لم تكن قد اكتملت حتى صدور عقد بيع هذا القدر للطاعن والم شهر فى سنة ١٩٥٨ .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الخبير الذى نذبتة المحكمة فى ١٩٦٤/١/٢٧ وأخذت المحكمة بنتجة تقريره انتهى إلى أن المطعون عليه يضع اليد ظاهرا بمظهر المالك على نصف الماكينة منذ شرائه له من عبد السلام حسن حمادة بالعقد الابتدائى المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ كما قام بإصلاح الماكينة وإدارتها واستخرج تراخيص الإدارة الصحية وقيد السجل التجارى باسمه ، وكان يؤدى الرسوم عنها حتى إقامة الدعوى ، واستخلص الحكم المطعون فيه من تحقيقات الخبير وتلك التى قامت بها المحكمة أن هذه الحصنة قد خلصت للمطعون عليه بوضع يده وسلفه البائع له مدة خمسة عشر عاما سابقة على رفع الدعوى بنية الملك بصفة هادئة مستمرة غير فامضة ، ولما كان هذا وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى ، وقضاؤها فى ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض ما دامت هذه العناصر مدونة فى حكمها وتفيد عقلا تلك النتيجة التى استفادتها ، فإن النعى فى حقيقته يصبح جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . والنعى فى شقه الثانى غير صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه احتسب بدء وضع يد المطعون عليه من تاريخ عقده الابتدائى المؤرخ ١٩٤٦/١٠/٢٨ وضم إليه مدة وضع يد سلفه البائع له عبد السلام حسن حماده الذى كان قد اشترى ذات القدر من محمد أمين خليفه فى ١٩٣٧/١/١٣ ، وبذلك تكون مدة التقادم قد اكتملت للمطعون عليه قبل أن يسجل الطاعن عقده فى سنة ١٩٥٨ ، ومن ثم فإن النعى بشقيه يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ مريدي ، وعثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(٧٨)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . "أسباب الطعن" . إستئناف .

ورود الطعن على الحكم الصادر في موضوع الإستئناف دون الحكم الصادر
بقبول الإستئناف شكلا السابق عليه . عدم تضمين تقرير الطعن طلبا بخصوص
ذلك الحكم . النعي المنصب على إجراءات رفع الإستئناف . غير مقبول .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "ما يعد قصورا" . إستئناف .
"نطاق الإستئناف" . تزوير .

إستناد محكمة أول درجة في القضاء برفض دعوى التزوير على ما استخلصته
من اعتراف الطاعن بالتزوير في المستندات المقدمة بصحة إيمائه على السند
المطعون فيه . قضاء محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي تأسيسا على ما ورد
بتقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير من أن الإيماء مزور دون أية إشارة إلى الاعتراف
المنسوب للطعون عليه . قصور .

١ - إذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صادر في موضوع الإستئناف
وأن الحكم الذي قضى بقبول الإستئناف شكلا هو حكم آخر سابق عليه ، وصدر
استقلالاً عنه ، وكان الطاعن لم يضمن تقرير الطعن طلبا بخصوص ذلك الحكم
ولم يودع مع التقرير صورة مطابقة لأصله أو صورة معلنة منه ،
فإن النعي المنصب على إجراءات رفع الإستئناف ، والمتجه إلى الحكم المذكور
يكون غير مقبول .

٢ - إذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي أن المحكمة الابتدائية قد أشارت إلى دفاع مورث الطاعنين، واعتمدت في تكوين عقيدتها برفض دعوى التزوير على ما استخلصه من اعتراف المطعون عليه في المستندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في تحقيق التزوير المدعى به على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وعول في قضائه بإلغاء الحكم الابتدائي على الأخذ بهذا التقرير الذى انتهى إلى أن الإمضاء المطعون فيه مزور ، دون أية إشارة إلى الإعراف المنسوب للمطعون عليه ، وإلى الوقائع والمستندات التى تعرض لها مورث الطاعنين في دفاعه بصدد صحة السند . ووضوح الدعوى ، وهو دفاع جوهرى ، ويعتبر مطروحاً على المحكمة بمجرد رفع الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن السيد / ديمترى جورج بانتوس أقام الدعوى رقم ٨٩٦ سنة ١٩٧٠ مدنى كلى القاهرة ضد السيد / بنى قسطنطين ريد سوس طلب فيها الحكم برد وبطلان السند الإذنى المؤرخ ١٢/٣/١٩٥٦ المنسوب صدوره منه وإلزام المدعى عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٧٠٠ ج والفوائد ٤ . / سنويا من تاريخ ١٩٥٧/٦/٧ حتى السداد ومبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال بياناً للدعوى إن المدعى عليه استصدر من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٧ أمراً بتوقيع الججز التحفظى على أموال مدينه لدى الغير وفاء لمبلغ ٢٧٠٠ ج بناء على سند إذنى مؤرخ ١٢/٣/١٩٥٦ منسوب صدوره إليه ويستحق الأداء فى ٣٠/٥/١٩٥٦ ، وتظلم من هذا الأمر تأسيساً على

أن السند مزور ، إلا أنه اضطر تحت ضغط المجز وطول الإجراءات في الطعن بالتزوير إلى الوفاء بالمبلغ ليتمكن من السفر إلى الخارج ، وإذا كان هذا الوفاء بلا سبب لعدم توقيعه على سند الدين ، وله الحق في استرداد ما دفعه دون وجه حق وفي التعويض عن الضرر الذي لحقه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ودفع المدعى عليه بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن المدعى قام بسداد الدين الثابت بالسند المطعون فيه ، ووقع على إقرار بالتنازل عن التظلم المرفوع منه ، واعتذر عن ادعائه بالتزوير في إنذار أعلنه إليه في ٢٤/١٠/١٩٥٧ بأنه لم يقصد التشهير به وأنه كان حسن النية ، واتفق معه على تمزيق السند لإنهاء للدين الثابت به . وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الدعوى وإلزام المدعى بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها تدفع للخرانة العامة والمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٠٧ سنة ٧٩ ق ، وبتاريخ ١٦/٥/١٩٦٣ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وبندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لإجراء عملية المضاهاة ، وبيان ما إذا كان التوقيع المذسوب للاستئناف على السند المطعون فيه هو توقيع صحيح أم مزور ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره عادت وبتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان السند الإذني المنسوب صدوره إلى المستأنف والمؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩٥٦ والمستحق السداد في ٢١ مايو سنة ١٩٥٦ بمبلغ ٢٧٠٠ ج ، وبإلزام المستأنف عليهما الأول والثاني بصفتهم وارثين ليني قسطنطين ريد سوس بأن يدفعوا للاستئناف مبلغ ٢٧٠٠ ج والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ لنهاية تمام السداد والمصروفات وعشرة جنيهات أتعابا للمحاماة . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، وطلب المنعون عليه رفض الطعن ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل الشق الأول من السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه باطل ذلك أن الاستئناف رفع على الطاعنين بتاريخ ١٧/٧/١٩٦٢ عقب وفاة مورثهما

بعريضة أعلنت إليهما بصفتها وارثين له رغم أن محكمة القاهرة الابتدائية حينئذ منفتحين لوصيته بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤ ، فكان يتعين على المطعون عليه أن يعلن الاستئناف إليهما بصفتها منفتحين للوصية ، لأن القانون اليوناني يقصر تمثيل تركة المتوفى على منفذ الوصية متى وجدت وصية صحيحة ، هذا إلى أن عريضة الاستئناف أعلنت إليهما إعلانا باطلا إذ أعلنت إلى الطاعن الأول مخاطبا مع جهة الإدارة وهو لم يتسلم خطابا مسجلا من المحضر ، وأعلنت إلى الطاعن الثاني في مركز الشركة التي يديرها ولم تدلن إليه في موطنه ، وهما لم يحضرا أمام محكمة الاستئناف ، وأن المحامي الحاضر في بعض الجلسات إنما حضر بتوكيل عن المتوفى ولم يصدر منهما توكيل يجيز له الحضور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه غير وارد على الحكم الصادر في الموضوع وإنما ينصب على إجراءات رفع الاستئناف وينتجه إلى الحكم الصادر بقبوله شكلا ، وإذ كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صادر في موضوع الاستئناف وأن الحكم الذي قضى بقبول الاستئناف هو حكم آخر سابق عليه ، وصار استغلا عنه وكان الطاعن لم يفتن تقرير الطاعن طلبا بتخصيص الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا ، ولم يودع مع التقرير صورة مطابقة لأصله أو صورة معانة منه ، فإن النعي يكون غير مقبول .

وحيث إن مما ينهيه الطاعنان في السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى برد وبطلان السند موضوع الدعوى مستندا في ذلك إلى تقرير الخبير الذي انتهى إلى تزوير السند ، وهو من الحكم قصور في التسبيب ، ذلك أن المطعون عليه اعترف بصحة السند إقرارا ملزما له واعتذر عن الادعاء بالتزوير في رده على الإنذار الذي وجه إليه وتعهد بالتنازل عن التظلم في أمر الأداء وقام بسداد الدين ، كما قرر المحامي الحاضر عنه في التظلم أنه قد تصالح وترك القضية للشطب ، وتمسك الطاعنان في دفاعهما أمام محكمة أول درجة بإعتراف المطعون عليه بصحة السند في المستندات المقدمة منهما والتي استعرضها الحكم الابتدائي ، إلا أن الحكم المطعون فيه أففل بحث هذه المستندات ، وقضى بإلغاء الحكم الابتدائي الذي بني عليها مكتفيا بالأخذ بتقرير الخبير دون أن يرد على دفاع الطاعنين ولو أنه غنى بتخصيص مستنداتهما والرد على دفاعهما لكان قد تغير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الثابت في الأوراق أن مورث الطاعنين
 عمسك أمام محكمة أول درجة بأن المطعون عليه أقر صراحة في الشكوى رقم ٧٤٧٧
 سنة ١٩٥٧ إدارى عابدين بأنه هو الذى حرر السند الإذنى المطعون على إمضائه فيه
 وأن المورث أخبره بأنه مزق هذا السند لأن الأسباب التى دعت إلى تحريره
 لم تتحقق ، إلا أنه استصدر بمقتضاه أمرا بتوقيع المجز التحفظى ضده فقام بدفع
 المبلغ بإيصال مؤرخ ١٩٥٧/٦/٧ ، وبأن المطعون عليه تعهد بالتنازل عن المعارضة
 فى شأن المجز ، وقرر وكيله فى النظم أنه تصالح وترك القضية للشطب ، فقررت
 المحكمة بجلسة ١٩٥٧/٦/٢٦ بشطب الدعوى ، وطلب فى خطابه المرسل إليه
 بتاريخ ١٩٥٧/١٢/١٩ تسليمه السند الإذنى ، كما طلب فى البرقيات المتبادلة بينهما
 رفع المجوز الموقمة بمقتضاه ، وأقام ضده الدعوى رقم ٣١٠٧ سنة ١٩٥٧ كلى القاهرة
 وطلب فيها الحكم بإلغاء هذه المجوز وبإلزامه بدفع مبلغ ٢٠٠٠ ج كتعويض
 مقابل الضرر الناتج من عدم رفعها بالرغم من أداء قيمة الدين ، وقد قضى برفضها كما قضى
 فى الاستئناف الذى رفعه بتأييد الحكم ، وبالرجوع إلى الحكم الابتدائى يبين أن المحكمة
 الابتدائية قد أشارت إلى دفاع مورث الطاعنين واعتمدت فى تكوين عقيدتها برفض
 دعوى التزوير على ما استخلصته من اعتراف المطعون عليه فى المستندات المقدمة بصحة
 إمضائه على السند المطعون فيه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر
 فى تحقيق التزوير المدعى به على تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة
 الطب الشرعى ، ومول فى قضائه بإلغاء الحكم الابتدائى على الأخذ بهذا التقرير
 الذى انتهى إلى أن الإمضاء المطعون فيه مزور على خلاف استدلال هذا الحكم
 على صحة الإمضاء باعتراف صاحبها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من أية
 إشارة إلى هذا الاعتراف وإلى الوقائع والمستندات التى تعرض لها مورث الطاعنين
 فى دفاعه بصدد صحة السند موضوع الدعوى ، وهو دفاع جوهري ويعتبر مطروحا
 على المحكمة بمجرد رفع الاستئناف ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه
 يكون مشوبا بالقصور بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقى
 أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحل
ملاح الدين .

(٧٩)

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكر . " فسخ عقد الحكر " . حكم . " النزول عن الحكم " . تنفيذ

فعود الطاعنة عن تنفيذ حكم فسخ عقد الحكر وولبرها بقاء المنحكر ينتفع
بالعين مقابل الأجرة المبينة بالعقد . مفاده النزول عن التمسك بالحكم . عدم
ضرورة إبرام عقد جديد بالحكر في هذه الحالة .

(ب) حكر . " عقد استبدال الحكر " . بيع . تقادم . " تقادم
مسقط " .

عقد استبدال الحكر . عقد بيع بطريق المزايدة . له نفس آثار عقد
البيع الاختياري أو حكم إيقاع البيع الصادر من قاضي البيوع . حق المنحكر في خمس
التمن لا يبدأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى
المطالبة بهذا الحق إلا بمضي ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع
وزير الأوقاف .

(ج) حكر . " انتهاء عقد الحكر " . تقضى . " مسائل الواقع " .
محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك باقضاء عقد الحكر
بعد صدور حكم بفسخه . متى كان الاستدلال سائفا ومستندا من أوراق
الدعوى ووثائقها . المجادلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة التقضى .

١ — عدم قيام الطاعة — وزارة الأوقاف — بتنفيذ الحكم الصادر بفسخ الحكم ، وقبولها بقاء المستحكر ينتفع بالعين المحركة مقابل الأجرة الميمنة بعقد الحكم المقضى بفسخه حتى تم استبدالها سنة ١٩٦٢ ، يتضمن تنازلها عن التمسك بالحكم الصادر بالفسخ ، وبالتالي فإنه لا يكون هناك حاجة لإبرام عقد جديد يجب إفراغه في الشكل الذي تطلبه القانون المدني في المادة ١٠٠٠ منه .

٢ — تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ — بشأن إعادة تنظيم إنهاء الحكم على الأعيان الموقوفة — على أن " عقد الاستبدال يتم بالتوقيع عليه من وزير الأوقاف وبشهر العقد " وهذا العقد هو بمثابة عقد بيع أجرى بطريق المزايدة ، وترتب على صدوره ذات الآثار التي ترتب على انعقاد البيع الاختياري أو حكم إيقاع البيع الذي يصدره قاضي البيع ، ومن تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال بنشأ حق المستحكر في ثمن الثمن ، إذ يعتبر هذا العقد سنداً في المطالبة بنصيبه في ثمن العين المستبدلة ، أما قبل تمام عقد الاستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه فلا يكون حق المستحكر في النصيب المذكور قد نشأ حتى يمكنه خصمه من كامل الثمن الذي رسا به مراد العين المستبدلة ، وبالتالي فإن دفع المستحكر لكامل الثمن شاملاً نصيبه فيه وهو الخمسان ، هو دفع لدين مستحق عليه ، لا دفع لدين غير مستحق . وإذا كان هذا النصيب في ثمن العين المستبدلة هو دين عادي نشأ في ذمة وزارة الأوقاف بعد انعقاد عقد الاستبدال بمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإن دعوى المطالبة به لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقه بعد تمام عقد الاستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه .

٣ — إذا كان كل من الحكيم الابتدائي والمطعون فيه الذي أيده وأحال إلى أسبابه قد استدل من قعود الطاعة — وزارة الأوقاف — من تنفيذ حكم فسخ الحكم الصادر لصالحها منذ سنة ١٩٤١ حتى تم الاستبدال سنة ١٩٦٢ ، ولم يورد بعقد الاستبدال من أن الأرض المستبدلة عليها مبان ملك مورث المطعون عليه ، ومن استمرار الطاعة في اقتضاء مقابل الانتفاع بالأرض المحركة حتى تم استبدالها ،

على أن. رغبة الطامنة انصرفت من التمسك بانهاء عقد الحكر ، واتجهت الى الإبقاء على صفة المطعون عليه كمتحكر ، وكان هذا الاستدلال سائغا مستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها ، فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل بحكمة الموضوع بتقديره ، ولا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن السيد / صبحى جربوعة بصفته حارسا على وقف فرنسيس قادوس جربوعة أقام الدعوى رقم ٢٢١٩ سنة ١٩٦٤ كلى اسكندرية ضد وزارة الأوقاف طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ ٣٩٠ ج والمصروفات، وقال شرحا لدعواه إن وقف العطارين الخيرى يملك قطعة أرض موضحة بالصحيفة أقيم عليها بناء يملكه فرنسيس جربوعة بوصفه محتمرا ، وقد رأت وزارة الأوقاف استبدال قطعة الأرض المذكورة ورسي مزادها على المدعى بصفته حارسا على وقف فرنسيس جربوعة مقابل مبلغ ٩٠٠ ج سددته لوزارة الأوقاف في ٢٩ / ٨ / ١٩٦١ ، وبتاريخ ٢٧ / ٣ / ١٩٦٢ وافقت لجنة شئون الأوقاف على الاستبدال وتم شهر حقه، وأنه بوصفه محتمرا يحق له مطالبة وزارة الأوقاف بما يعادل الخمسين في مئة العقار الموقوف المستبدل عملا بالمادة ٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٠ الصادر بإعادة تنظيم إنهاء الحكر ، وأنه بتاريخ ٩ / ٩ / ١٩٦٤ قدم طالبا لمدير الأوقاف بالإسكندرية لصرف قيمة هذه الحصة وهى ٣٦٠ ج. إلا أنه أقاد بعدم أحقيته في المبلغ المذكور لزال صفته كمحتمر بمقتضى حكم صادر بذلك في سنة ١٩٤٢ لتخلفه عن سداد قيمة الحكر، واستطرد المدعى قائلا إنه لو صح صدور ذلك الحكم فإن قبول الوزارة استمراره في التمتع بحق الحكر حتى تاريخ رفعه هذه الدعوى

وقبولها الأقساط المستحقة عليه بصفته محتكرا يعتبر تنازلا منها عن الحكم المذكور، ودفعت وزارة الأوقاف الدعوى بسقوط حق المدعى في المطالبة بالتقادم الثلاثي. وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٢١ حكمت المحكمة بإلزام وزارة الأوقاف بأن تدفع للدعى بصفته مبلغ ٣٦٠ ج والمصاريف. واستأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم أمام محكمة استئناف اسكندرية وطلبت أصليا قبول الدفع المبدى منها بسقوط حق المستأنف عليه في إقامة الدعوى والحكم بسقوط حقه في طلب رد ما دفعه، واحتياطيا الحكم برفض الدعوى مع إلزامه في الحالين بالمصروفات، وقيد الاستئناف برقم ٣٢ سنة ٢٢ ق اسكندرية، وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، وطعنت الوزارة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا، وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بالمذكرة المقدمة منها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أن الأوراق قد خلت مما يفيد تنفيذ الحكم الصادر بإنهاء الحكر في حين أن مستندات المطعون عليه تفيد استمراره في أداء مقابل الإنتفاع بالأرض المحكرة حتى سنة ١٩٦٠. واستخلص من ذلك بقاء صفته كمحتكر حتى تمام الاستبدال، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن الحكر قد انتهى بمقتضى الحكم رقم ٢٩٦٨ سنة ١٩٤١ مدنى العطارين الذى قضى بفسخ عقد الحكر، وأن المطعون عليه قد أقر في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بصور هذا الحكم، الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه أن يأخذ بهذا الإقرار، إلا أنه أهدر حججه واستلزم تقديم الدليل على صدور الحكم المذكور، وهو ما ينطوى على مخالفة القانون (ثانيها) أن قول الحكم بأن صفة المطعون عليه كمحتكر ظلت قائمة حتى تم الاستبدال استنادا إلى أنه ليس بالأوراق ما يدل على تنفيذ الحكم رقم ٢٩٦٨ سنة ١٩٤١ مدنى العطارين هو قول مخالف للقانون، لأن الحكر ينتهى بصور حكم نهائى بذلك، ولا يشترط لوقوع هذا الانتهاء تنفيذ الحكم، وأنه إذا انقضى الحكر بحكم نهائى فإن استمرار وضع يد المطعون عليه على العين لا ينشئ حكرا جديدا، إذ يجب

في التحكيم أن يصدر به عقد على يد رئيس المحكمة وأن يتم شهره وبالتالي لا يكتسب حق الحكر بوضع اليد على الأرض الموقوفة . (وثالثها) استند الحكم في رفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه بالتقادم إلى أن مصدر التزام الوزارة بالمبلغ موضوع التداعى هو نص القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٠ فلا يسقط إلا بالتقادم الطويل وهذا خطأ من الحكم في تطبيق القانون ، لأن حق الحكر الذي كان للمطعون عليه قد انقضى بحكم نهائي ، ومناطق تطبيق المادة ٣ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٠ هو أن تكون الأرض المستبدلة محملة بحق حكر ، هذا إلى أن المطعون عليه أسس دعواه على أنها استرداد ما دفع بغير حق . وكان قد مضى على قيام المطعون عليه بالوفاء ثلاث سنوات قبل رفع دعواه بالرد ، الأمر الذي يكون معه الدفع بسقوط حقه في طلب الرد دفعا سليما .

وحيث إن النعي مردود في الوجه (الأول) منه ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه قرر في خصوص الحكم الذي تمسكت الطاعنة بصدوره لصالحها بفسخ الحكر ” إن هذا الحكم لم يقدم بعد وما تقدم ماهو إلا صورة عرفية وبالتالي فليس في الأوراق ما يدل على تنفيذ هذا الحكم ، بل الثابت من المستندات التي قدمها المستأنف ضده استمراره في أداء مقابل الانتفاع المقرر على الأرض المحكرة حتى سنة ١٩٦٠ ومن ثم نصفه المستأنف ضده هذه كمحكر للأرض ظلت قائمة حتى تم الاستبدال “ وإذ كان الحكم قد أقام قضاءه على نقي واقعة تنفيذ حكم الفسخ لا على انتفاء واقعة صدوره ، فإن النعي عليه بأنه نفي صدور الحكم المذكور يكون على غير أساس ومردود في الوجه (الثاني) بأنه يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال عليه في أسبابه أنه أقام قضاءه بأن الحكر قد استمر على الأرض الموقوفة حتى تم استبدالها على أسباب حاصلها أن الحكر ينتهي بأسباب عدة من بينها تنفيذ حكم صادر بانتهائه ، وأن الطاعنة لم تقدم ما يفيد قيامها بتنفيذ حكم صادر لها بإنهاء الحكر ، وإنما الثابت من أوراق الدعوى أن الأرض كانت محكرة للمطعون عليه بصفته بدليل ماورد بقائمة الاستبدال وبعقد الاستبدال المشر من أن الأرض المستبدلة هي أرض مقام عليها مبان محكرة باسم فرنسيس جربوعة حتى سنة ١٩٦٢ ، وأن الثابت بالإيصالات المقدمة من المطعون عليه يفيد استمراره في أداء مقابل الانتفاع

بالعين المحركة . وهذا الذى أورده الحكم لاختلافه فيه للقانون ، ذلك أن عدم قيام الطاعنة بتنفيذ الحكم الصادر بفسخ الحكر وقبولها بقاء المحكر ينتفع بالعين المحركة مقابل الأجرة المبينة بعقد الحكر المقضى بفسخه حتى تمام استبدالها سنة ١٩٦٢ يتضمن تنازلها عن التمسك بالحكم الصادر لها بالفسخ ، وبالتالي فإنه لا تكون هناك حاجة لإبرام عقد جديد بالحكر يجب إفراده فى الشكل الذى تطلبه القانون المدنى فى المادة ١٠٠٠ منه . إذ كان ذلك فإن النعى فى وجهه الثانى يكون غير سديد . والنعى مردود فى الوجه (الثالث) بأنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه وأحال على أسبابه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه فى المطالبة بالخمس فى قيمة العقار الذى رضى مزاده عليه وتم استبداله إليه على قوله " إن مصدر التزام وزارة الأوقاف بأن تؤدى للمحكر قيمة الخمس فى ثمن الأرض المستبدلة وهو على ما أسلفنا نص القانون ، لا يمكن أن يلحقه التغير بمجرد إضافة صفة جديدة إلى المحكر صاحب الحق المقابل لذلك الالتزام عند ما يكون المحكر هو الراسى عليه المزداد ، فلا يرد القول إذا رضى المزداد على غير المحكر إن مصدر التزام الوزارة هو نص القانون فإذا رضى المزداد على المحكر كان مصدر التزام الوزارة هو إثراء بلا سبب ، ويؤكد أن مصدر التزام الوزارة فى الحالة الأخيرة يبقى كما هو نص القانون ، أن المحكر عند ما يرضى عليه المزداد يعامل معاملة الغير فيلزم بأداء كامل الثمن الذى رضى به المزداد ، فلا يجوز القول بأن أداءه لقيمة الخمس من الثمن للوزارة هو أداء لمبلغ غير مستحق حتى يجوز الادعاء بأن مطالبته اللاحقة لذلك النصيب تخضع لقواعد استرداد ما دفع بغير حق . وترتيباً على ما تقدم فإن حق المحكر فى المطالبة بنصيبه فى ثمن الأرض المستبدلة ، ومصدره نص القانون ، هو من الحقوق التى لا تسقط إلا بمضى خمس عشرة سنة تبدأ من تاريخ نشوء الحق فى المطالبة ، وهو على ما أسلفنا ، تاريخ شهر عقد الاستبدال فى ١٤/٢/١٩٦٣ " . وهذا الذى قرره الحكم لاختلافه فيه للقانون ذلك أن المادة التاسعة من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٦٠ تنص على أن "عقد الاستبدال يتم بالتوقيع عليه من وزير الأوقاف وبشهر العقد" وهذا العقد هو بمثابة عقد بيع أجرى بطريق المزايمة وتترتب على صدوره ذات الآثار التى تترتب على انعقاد البيع الاختيارى أو حكم إيقاع البيع الذى يصدره قاضى البيوع ومن تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال ينشأ حق المستحكر فى نسي

الثمن ، إذ يعتبر هذا العقد سنده في المطالبة بنصيبه في ثمن العين المستبدلة ، أما قبل تمام عقد الاستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه فلا يكون حق المحكر في النصيب المذكور قد نشأ حتى يمكنه خصمه من كامل الثمن الذي رسا به مزاد العين المستبدلة ، وبالتالي فإن دفع المستحقر لكامل الثمن شاملاً نصيبه فيه وهو الخمران هو دفع لدين مستحق عليه لدفع لدين غير مستحق ، وإذا كان هذا النصيب في ثمن العين المستبدلة هو دين عادي نشأ في ذمة وزارة الأوقاف بعد انعقاد عقد الاستبدال بمقتضى نص المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإن دعوى المطالبة به لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة على تاريخ استحقاقه بعد تمام عقد الاستبدال بتوقيع وزير الأوقاف عليه . وإذا كان الاستبدال قد تم في ١٤/٢/١٩٦٣ وأقام المطعون عليه دعواه مطالبا بنصيبه في قيمة العقار المستبدل وهو الخمران في ١٥/١٠/١٩٦٤ على ما أورده الحكم ، فإنه لا يكون قد أخطأ فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط حق المطعون عليه في المطالبة به ، ويكون النعي عليه في هذا الخصوص غير مديد .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال على أسبابه أقام قضاءه ببقاء صفة المطعون عليه كمحكر على أن لجنة شئون الأوقاف أقرت عقد الاستبدال في سنة ١٩٦٢ مع ما تضمنته هذا العقد من أن العين المستبدلة هي أرض عليها بنساء ملك فرنسيس جربوعة ، وعلى أن المطعون عليه ظل يدفع مقابل الانتفاع المفور على الأرض المحكرة حتى سنة ١٩٦٠ طبقاً لما هو ثابت من الإيصالات المقدمة منه ، وأن هذا يتعارض مع ما ذهبت إليه الوزارة من أن حق المحكر قد انقضى ، وهذا الذي اتهمت إليه محكمة الموضوع ينطوي على مخالفة الثابت في الأوراق ، ذلك أن عقد الاستبدال المشهور وصف الأرض المستبدلة بأنها قطعة أرض عليها مبان ملك الغير ولم يرد به أن هذه الأرض محكرة للغير ، كما ينطوي أيضاً على الفساد في الاستدلال ذلك أن وجود بناء مملوك للغير على الأرض المستبدلة لا يترتب عليه أن تكون الأرض محكرة أو بقاء حق حكر كان عليها ، إذ لا تلازم بين وجود بناء على الأرض وكونها محكرة ، خاصة إذا كان الثابت أن عقد المحكر الذي كان مرتباً عليها

قد قضى بفسخه بحكم نهائي، هذا إلى أن قيام المطعون عليه بسداد مقابل الانتفاع عن الأرض التي ظل يشغلها بعد أن قضى بفسخ عقد الحكر لا يؤدي إلى أن هذا للعقد قد عاد من جديد وعادت معه صفة المطعون عليه كمحتكر ، خاصة وأن الحكم الصادر بفسخ عقد الحكر قضى بإلزام المطعون عليه بدفع قيمة الحكر المتأخرة وما يستجد ابتداء من سنة ١٩٤٢ حتى الإخلاء ، وأن المبالغ التي دفعها بعد القضاء بالفسخ لم تكن مقابل تحكير بل مقابل انتفاع تنفيذا للحكم وإذا استخلص الحكم المطعون فيه رغم ذلك من بقاء المطعون عليه بالعين بقاء حق الحكر ، فإن استخلاصه يكون غير سائغ وينطوي على فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد استدل من قعود الطاعنة عن تنفيذ حكم الفسخ الصادر لصالحها منذ سنة ١٩٤١ حتى تم الاستبدال سنة ١٩٦٢ ، وما ورد بعقد الاستبدال من أن الأرض المستبدلة عليها مبان ملك مورث المطعون عليه ، ومن استمرار الطاعنة في اقتضاء مقابل الانتفاع بالأرض المحكرة حتى تم استبدالها على أن رغبة الطاعنة انصرفت عن التمسك بانهاء عقد الحكر واتجهت إلى الإبقاء على صفة المطعون عليه كمحتكر ، وكان هذا الاستدلال سائغا مستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها ، فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقل محكمة الموضوع بتقديره ، ولا يجوز إثارتة أمام هذه المحكمة .

جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
وعلى صلاح الدين .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تقادم . " التقادم المكسب " . " التقادم الخمسى " . قانون . " مريان
القانون من حيث الزمان " . تسجيل . ملكية .

عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح فى ظل القانون المدنى القديم لإمكان احتجاج
واضع اليد به على الملك الخقيق لإفادة التملك بالتقادم الخمسى . وجوب ثبوت تاريخ
السبب الصحيح للاحتجاج به فى تحديد مبدأ وضع اليد . مريان القانون الجديد على
التقادم الذى لم يتم ودخول المدة التى انقضت فى حساب المدة التى قررها القانون
الجديد .

(ب) تقادم . " التقادم المكسب " . " السبب الصحيح " . حيازة .
تسجيل . ملكية .

تملك العقار بالتقادم الخمسى . شرطه . امتداد الحيازة إلى سبب صحيح وافتراضها
بحسن النية . السبب الصحيح سند يصدر من شخص غير مالك لشيء المراد كسبه بالتقادم
ويجب أن يكون سجلاً طبقاً للقانون .

١ — إنه وإن كان قضاء هذه المحكمة قد جرى (١) — فى ظل القانون المدنى
الملغى — على أنه لا يشترط تسجيل السبب الصحيح لإمكان احتجاج واضع اليد به

(١) قض ١٩٢٣/١٢/٢٨ بمجموعة القواعد فى ٢٥ سنة . بند ٦٠ . ص ٤٥٤ .
وقض ١٩٦٧/١٠/٢٤ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٨ . ص ١٥٤٧ .

على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى ، سواء فيما قبل قانون التسجيل أو فيما بعده ، أما اشتراط ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد فلا نزاع فيه قانونا ، إلا أنه قد استقر أيضا^(١) ، على أن مضى المدة المكتسبة للملكية أو المسقطنة للحق إذا ابتدأت تحت سلطان قانون قديم ولم تم ، ثم جاء قانون جديد فعُدل شروطها أو مدتها فالقانون الجديد هو الذى يسرى وتدخل المدة التى انقضت تحت سلطان القانون القديم في حساب المدة التى قرردها القانون الجديد ، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون المدنى الجديد المعمول به ابتداء من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ على أن تسرى المصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتدل .

٢ - نصت الفقرة الأولى من المادة ٩٦٩ من القانون المدنى الجديد على أنه "إذا وقعت الحيازة على غنار أو على حق عيني عقارى ، وكانت مقترنة بحسن نية ومستندة في الوقت ذاته إلى سبب صحيح ، فإن مدة التقادم المكتسب تكون خمس سنوات" ، كما نصت الفقرة الثالثة منها على أن "السبب الصحيح سند يصدر من شخص لا يكون مالكا لشيء أو صاحبا للحق الذى يراد كسبه بالتقادم ، ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون" ، ومن ثم فلا تؤدى الحيازة المستندة إلى عقد بيع ابتدأى إلى كسب ملكية ائقار الذى وقعت عليه بالتقادم الخمسى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النفر ، فإنه يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استرقى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن عبد المنعم حسن حسين الرمالى (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسبوط ضد القيم على المحجور عليه محمد إبراهيم الهلالى الشهير بتهامى (مورث المطعون عليهم من السادسة عشرة إلى الثامنة عشرة) ، آمنه إبراهيم الهلالى ونعدات إبراهيم الهلالى (المطعون عليهما السابعة عشرة والثامنة عشرة) وزينب إبراهيم الهلالى (مورثة المطعون عليهم من السادسة عشرة إلى التاسعة عشرة) طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ أكتوبر سنة ١٩٥٣ المتضمن شراء ٥٦٥ ذراعا من محمد إبراهيم الهلالى مقابل ثمن قدره ٥٦٣ ج والتسليم وذلك فى مواجهة باقى المدعى عليهم ، وقال شرحا لدعواه إن محجور المدعى عليه الأول باع له تلك المساحة بغير ثمن قدره ٦٣ جنينها دفع منه ٣٥٠ ج وعلى أن يدفع الباقى وقدره ٢١٣ ج عند التصديق على العقد النهائى ، وإذ امتنع البائع عن إتمام العقد فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته . كما أقام محمد الهامدى (مورث المطعون عليهم الأربعة عشر الأول) وحسن محمد الهامدى (المطعون عليه الخامس عشر) الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسبوط ضد المدعى عليهم فى الدعوى السابقة طالبين الحكم (أولا) بإثبات صحة التعاقد عن ١٥٥ ذراعا ضمن القدر الذى اشتمل عليه عقد البيع المؤرخ ١٩٤٨/١١/٢٩ نظير ثمن قدره ١٥٥ جنينها . (ثانيا) بإلزام المدعى عليه الأول بأن يدفع لهما مبلغ ١٨٢ ج باقى الثمن وذلك فى مواجهة باقى المدعى عليهم ، وقالوا فى بيانها إن محجور المدعى عليه الأول باع لهما ٣٨٧ ذراعا شيوعا فى العقار المبين بالصحيفة والبالغ مساحته ٦٥٣ ذراعا نظير ثمن قدره ٣٨٧ جنينها دفع منه ٣٣٧ ج وعلى أن يدفع الباقى عند التوقيع على العقد النهائى ، ثم تبين أن القدر المبيع كان ملكا لمورث البائع وأن البائع لا يملك فيه سوى ١٥٥ ذراعا بينما يملك من عنده من المدعى عليهم الباقى ، وأنهما لذلك أقاما الدعوى بطلانتهما السابقة . وأثناء نظرها تدخل فيها عبد المنعم حسن حسين الرمالى المدعى فى الدعوى الأولى طالبا رفضها تأسيسا على أنه اشترى ذات القدر المبيع لهما من نفس البائع وبمجل صحيفة دعواه وأنه لذلك يفضلهما فى استحقاق القدر المبيع . كما تدخل المدعيان فى الدعوى الثانية فى الدعوى الأولى طالبين رفضها إستنادا إلى أنهما اشترىا ذات العقار من نفس

البائع ، وأن تسجيل صحيفة دعواه لا يؤثر في حقوقهما إذا انتقلت إليهما الملكية بحيازتهما العقار المبيع مدة خمس سنوات سابقة على رفع دعواهما بحسن نية وبسبب صحيح هو فقد البيع الصادر لهما في ١١/٢١/١٩٤٨ ، وقبلت المحكمة التدخل في كلتا الدعويين وقررت ضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ، ثم قضت في ٢٧/٤/١٩٥٧ (أولا) وفي اندعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط بإثبات صحة انعقاد الحاصل للدعى عبد المنعم حسن حسين الرمالى (الطاعن) من عهد الشهير بتهامى ابراهيم عثمان الهلالى المشمول بقوامة عبد المنعم جاد الرب بعقد البيع المؤرخ ١٠ أكتوبر سنة ١٩٥٣ والمتضمن بيعه له العقار المبين الحدود والمعالم بعريضة الدعوى بثمان قدره ٥٦٣ ج والتسليم (ثانيا) وفي الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط برفضها . واستأنف المدعيان فى الدعوى الثانية هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبين إلغاء والحكم لهما بطلباتهما وقيد استئنافهما برقم ٣٤٤ سنة ٣٢ قضائية . وفي ١٥/٤/١٩٥٩ حكمت المحكمة (أولا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط وكذلك فى الشرط الأول من الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط (ثانيا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الشرط الثانى من الدعوى رقم ٢٣٧ سنة ١٩٥٤ كلى أسيوط وبإلزام المستأنف عليه الثانى (التقييم على البائع) بأن يدفع للمستأنفين مبلغ ١٨٢ ج . وطعن محمد المهدى وحسن محمد المهدى فى هذا الحكم بطريق النقض . وفى ٣٠/٤/١٩٦٤ نقضت المحكمة الحكم المضمن فيه وأحالت القضية على محكمة استئناف أسيوط لما شاب الحكم من قصور ، إذ لم يعرض لما تمسك به الطاعنان من دفاع مؤداه أنه ليس لعبد المنعم حسن حسين الرمالى أن يطلب الحكم بصحة البيع الصادر له ، لأن البائع له لم يكن يملك سوى ١٥٥ ذراعا ، كما دلت على ذلك المستندات المقدمة منهما رقم أنه دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، وأنه لما عرض لدفاع الطاعنين المتضمن تملكهما الـ ١٥٥ ذراعا بالتقادم القصير انتهى إلى أنهما كانا سبئى النية يعلمان وقت الشراء بأن العقار المبيع غير مملوك للبائع ، إذ لم يثبت بعقد شرائهما سند ملكية البائع لهما ولأن البائع قد تعهد لهما فيه بتقديمه ما يثبت ملكيته ولم يقدم شيئا ، وليس من شأن أى

من السببين أن يؤدي عقلا إلى ثبوت علم الطاعنين بأن البائع لها غير مالك ثم جدد الطاعنان السير في الاستئناف، وفي ۱۹۶۷/۲/۲۱ حكمت محكمة الاستئناف (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى رقم ۲۱۷ سنة ۱۹۵۴ كلى أسيوط (ثانيا) وفي الدعوى رقم ۲۲۷ سنة ۱۹۵۴ كلى أسيوط بإثبات صحة التعاقد عن عقد البيع المؤرخ ۱۹۴۸/۱۱/۲۹ الصادر من مورث المستأنف عليهم المذكورين تحت "ثانيا" المرحوم محمد إبراهيم عثمان الهلالي الشهير بتهاى ببيع ۱۵۵ ذراعا مربعا شيوعا في العقار الموضع الحدود والعلامات بصحيفة افتتاح الدعوى بثمان مقدار ۱۵۵ ج ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن القانون المدنى الملغى هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى وإعمالا لهذا القانون اعتبر عقد البيع الابتدائى المؤرخ ۱۹۴۸/۱۱/۲۹ الصادر من محمد إبراهيم عثمان الشهير بتهاى إلى محمد محمد المهدي وحسن محمد المهدي سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى، مع أن أحكام القانون المدنى الجديد والمعمول به من ۱۹۴۹/۱۰/۱۵ هي الواجبة التطبيق عملا بالمادة السابعة منه والتي نصت على مريان النصصوص الجديدة المتعلقة بالتقادم من وقت العمل بها على كل تقادم لم يكتمل، وإذا كان التقادم في واقعة الدعوى لم يكتمل في تاريخ العمل بالقانون الجديد، فإن أحكام هذا القانون تكون هي الواجبة التطبيق، ولما كانت المادة ۹۶۹ منه قد اشترطت أن يكون العقد الصادر من غير مالك مسجلا حتى يعتبر سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى، وكان عقد محمد المهدي وحسن محمد المهدي غير مسجل، فإنه لا يعتبر سببا صحيحا للتملك بالتقادم الخمسى، وبالتالي فإن تدخلهما في دعوى الطاعن يكون على غير حق كما تكون دعواهما على غير أساس، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر عقد محمد المهدي وحسن محمد المهدي غير المسجل سببا صحيحا وألغى الحكم

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدي ، وحضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٨١)

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) خبرة . ” عمل الخبير “ . تزوير .

نذب خبر لمضاماة الخطوط . وجوب اتباع الإجراءات المحددة بالمواد ٢٦٢
وما بعدها من قانون المرافعات الملقى دوت ما نصت عليه المادة ٢٣٦
من إجراءات .

(ب) حكم . ” تسبب الحكم “ . تزوير .

عدم إدماء الطاعن بأنه قدم أوراقا أغفل الخبير بحثها . انتهى باخلال الحكم
بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(ج) عمل . ” أثر تجنيد التعامل على عقد العمل “ . التزام . ” انقضاء
الالتزام “ . عقد . ” انقضاء العقد “ . قوة قاهرة .

تجنيد التعامل بعد — وفقا للقواعد العامة فى القانون المدنى — قوة قاهرة
تجعل تنفيذ التزامه متحيزا . أثر ذلك . انقضاء عقد العمل من تلقاء نفسه
ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

(د) محكمة الموضوع . ” ملطتها فى تقدير الأدلة “ . عمل .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص نتيجة وب العمل فى الإبقاء على عقد العمل بسبب تجنيد التعامل
من الأدلة والقرائن التى تقدم إليها .

١ — وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات الملقى ضمن مواد الفصل
السادس الذى نظم أحكام نذب الخبراء ونظم إجراءات قيامهم بما يندبون له

من أعمال بصفه عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، إذ نظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة على وجه خاص ورأى فيها ضمانا لحقوق الخصوم ، وهذه الإجراءات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — إذا كان الطاعن لم يدع بأنه تقدم للمحكمة أو لتجيب بعد الحكم بنديه: بآية أوراق لإجراء المضاهاة عليها فأغفل الخبير بحثها ، فإن النعي بإخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٣ — من مقتضى القواعد العامة في القانون المدني أن الالتزام ينقضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلا بسبب أجنبي لا يد للدين فيه ، وأنه في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، ولئن كان مقتضى تطبيق هذه القواعد على عقد العمل أن تجنيد العامل يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا على العامل ، ومن ثم ينفسخ عقد العمل من تلقاء نفسه بمجرد تجنيد العامل ، إلا أنه لا مانع يمنع من اتفاق طرفي العقد على الإبقاء عليه ووقف نشاطه في فترة التجنيد حتى إذا انتهت عاد إلى العقد نشاطه واستمر العامل في عمله تنفيذا لهذا العقد .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل بسبب تجنيد العامل ، وذلك من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها . وإذا كان هذا الاستخلاص مائعا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن الجدل في قيام عقد العمل ووقف نشاطه أثناء فترة تجنيد المطعون ضده — العامل — أو في فسخ العقد بمجرد التجنيد يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدي ، وحضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأديب نصيبي ، ومحمد فاضل المرجودي ، وحافظ الوكيل .

(٨١)

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) خبرة . ” عمل الخبير “ . تزوير .

نذب خبر لمضاماة الخطوط . وجوب اتباع الإجراءات المحددة بالمواد ٢٦٢
وما بعدها من قانون المرافعات الملغى دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦
من إجراءات .

(ب) حكم . ” تسبيب الحكم “ . تزوير .

عدم إدماء الطاعن بأنه قدم أوراقا أغفل الخبير بحثها . انتهى بإخلال الحكم
بحق الدفاع يكون على غير أساس .

(ج) عمل . ” أثر تجنيد العامل على عقد العمل “ . التزام . ” انقضاء
الالتزام “ . عقد . ” انقضاء العقد “ . قوة قاهرة .

تجنيد العامل بعد — وفقا للقواعد العامة في القانون المدني — قوة قاهرة
تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . إقضاء عقد العمل من تلقاء نفسه
ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الأدلة “ . عمل .

لمحكمة الموضوع أن تستخلص نتيجة وب العمل في الإبقاء على عقد العمل بسبب تجنيد العامل
من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها .

١ — وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات الملغى ضمن مواد الفصل
السادس الذي نظم أحكام نذب الخبراء ونظم إجراءات قيامهم بما يتنبون له

من أعمال بصفه عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، إذ نظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة على وجه خاص ورأى فيها ضمانا لحقوق الخصوم ، وهذه الإجراءات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — (١) هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — إذا كان الطامن لم يدع بأنه تقدم للمحكمة أو لتجبر بعد الحكم بنديه بإية أوراق لإجراء المضاهاة عليها فأغفل التجبر بحثها ، فإن النعي بإخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٣ — من مقتضى القواعد العامة في القانون المدني أن الالتزام ينقضى إذا أصبح الوفاء به مستحيلا بسبب أجنبي لا يد للدين فيه ، وأنه في العقود الملزمة للجانبين إذا انقضى الالتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الالتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، ولئن كان مقتضى تطبيق هذه القواعد على عقد العمل أن تجنيد العامل يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الالتزام مستحيلا على العامل ، ومن ثم ينفسخ عقد العمل من تلقاء نفسه بمجرد تجنيد العامل ، إلا أنه لا مانع يمنع من اتفاق طرفي العقد على الإبقاء عليه ووقف نشاطه في فترة التجنيد حتى إذا انتهت عاد إلى العقد نشاطه واستمر العامل في عمله تنفيذا لهذا العقد .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل بسبب تجنيد العامل ، وذلك من الأدلة والفرائن التي تقدم إليها . وإذا كان هذا الاستخلاص مائغا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإن الجدل في قيام عقد العمل ووقف نشاطه أثناء فترة تجنيد المطعون ضده — العامل — أوفى فسخ العقد بمجرد التجنيد يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوصاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٣٣٣ سنة ١٩٥٨ عمال كلى اسكندرية ضد الطاعن يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦١٥ ج مع المصروفات ومقابل أنعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه عمل كاتبا للحسابات لدى الطاعن منذ أغسطس سنة ١٩٣٨ وبلغ أجره ٣٢ ج شهريا مع نسبة قدرها ١٪ من إجمالى المبيعات الشهرية ، وإذ فوجئ بفصله من عمله فى آخر مايو سنة ١٩٥٨ ويستحق قبل الطاعن مبلغ ١٦١٥ ج قيمة نسبة إجمالى المبيعات منذ عام ١٩٥٣ ومكافأة نهاية الخدمة وبدل أجازة عن المدة من ١٩٥٢ إلى آخر مايو سنة ١٩٥٨ وفرق علاوة غلاء المعيشة فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وبجلسة ١٩٦٢/٨/١٤ أضاف إلى هذه الطلبات مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا له عن فصله بغير مبرر، وقدم ضمن مستنداته لإقرارا مؤرخا ١٩٥٢/٧/١ يلتزم فيه الطاعن بأن يؤدي له علاوة على أجره الشهري نسبة قدرها ١/٤ ٪ من إجمالى رقم المبيعات ، فطعن الطاعن على هذا الإقرار بالتزوير ، وبتاريخ ١٩٦٢/١١/١٠ حكمت المحكمة بنسب الخبير المختص بقسم أبحاث التزوير بالاسكندرية لفحص التوقيع المنسوب إلى الطاعن على الإقرار المؤرخ ١٩٥٢/٧/١ ومضاهاته بالتوقيعات التى على المستندات المقدمة بملف الدعوى والتوقيعات التى على المستندات المقدمة من المطعون عليه بجلسة ١٩٦٢/٩/٢٥ لبيان ما إذا كان التوقيع الذى على الإقرار المطعون فيه لنفس الطاعن من عدمه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٢ (أولا) برفض الادعاء بالتزوير وبصفة الإقرار المؤرخ ١٩٥٢/٧/١ وبتغريم الطاعن مبلغ ٢٥ ج (ثانيا) بنسب أحد الخبراء الحسابيين بمكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لبيان قيمة مرتب المطعون ضده وبدل إجازته وفروق علاوة غلاء المعيشة التى يستحقها ونصبيه فى المبيعات عن المدة من ١٩٥٣ إلى آخر مايو

سنة ١٩٥٨ ومقدار مكافآته، وما إذا كان لحقه ضرر من فصله وقيمة هذا الضرر. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية وقيد هذا الاستئناف برقم ٩٦٤ سنة ١٩ قضائية، وأثناء نظر هذا الاستئناف قدم الخبير المتدب من محكمة اسكندرية الابتدائية تقريره إليها، وقدم الطاعن مذكرة طلب فيها وقف الدعوى إلى أن يفصل في الاستئناف المرفوع منه، كما دفع بسقوط حق المطعون عليه في إقامة الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة عن المدة من ١٩٣٨/٨/٥ إلى ١٩٤٣/٦/١٥ وبسقوط حقه كذلك في طلب التعويض وعلاوة غلاء المعيشة. وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٩ حكمت محكمة اسكندرية الابتدائية برفض الدفوع جميعها وبقيام حق المطعون ضده في طلب المكافأة والتعويض وعلاوة غلاء المعيشة ورفضت طلب وقف الدعوى وألزمت الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٢٠١٦ ج و ٩١١ م. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٤٤٦ سنة ٢٠ قضائية، كما استأنفه المطعون ضده وقيد استئنافه برقم ٤٩٠ سنة ٢٠ قضائية، وقررت المحكمة ضم هذين الاستئنافين إلى الاستئناف رقم ٦٦٤ سنة ١٩ قضائية. وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ حكمت المحكمة في الاستئناف رقم ٦٦٤ سنة ١٩ قضائية بتأييد الحكم الصادر في ١٩٦٣/١٠/٢٢ فيما قضى به من صحة الإقرار المؤرخ ١٩٥٢/٧/١، وفي الاستئنافين رقمي ٤٤٦ و ٤٩٠ سنة ٢٠ ق بتعديل الحكم الصادر في ١٩٦٤/٦/٩ إلى إلزام الطاعن بأن يدفع إلى المطعون ضده مبلغ ١٣٩٣ ج و ٣٢١ م، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على رأيها.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن تمسك في دفاعه ببطلان تقرير مكتب الطب الشرعي لأبحاث التزييف والتزوير الذي ندب لفحص التوقيع المنسوب إلى الطاعن على الإقرار المؤرخ أول يوليو سنة ١٩٥٢، لأن الخبير الذي قدم التقرير لم يراع ما أوجبه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات، فلم يحدد ميعادا لاجتماع الخصوم ولم يدعهم للحضور في هذا الميعاد، لكن الحكم المطعون فيه قضى بصحة الإقرار ورد على دفاع الطاعن بأن مهمة الخبير قد رسمها الحكم الصادر بنديه، وهي مضاهاة التوقيع بالإقرار على توقيعات الطاعن على الأوراق

التي تقدمها المطعون ضده فلا موجب لأن يدعو الخبير طرفي الخصومة لاجتماع يعقده لبحث مهمته ، ولأن الأوراق التي اتخذها الخبير أساسا لعملية المضاهاة هي أوراق عريضة إطلع عليها الطاعن ولم ينكرها بل أقرها ، وذلك من الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه وإخلال بحق الدفاع ، لأن المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات توجب على الخبير دعوة الخصوم قبل مباشرة مأموريته المكلف بها وترتب بطلان عمل الخبير إذا هو أغفل هذا الإجراء ، وذلك لأن في دعوة الخصوم تمكينا لهم من إبداء ملاحظاتهم وتقديم مستنداتهم للخبير ، ومن ثم كان هذا إجراء جوهريا يحتمه القانون ، وقد أغفل الخبير هذا الإجراء وبذلك فوت على الطاعن أن يقدم له الأوراق الرسمية وغير الرسمية المعترف بها ، والتي كان من حقه أن يقدمها إليه لو كان قد اتبع نص القانون وحدد موعدا للاجتماع ودعا إليه الخصوم .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات الملغى وردت ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام نذب الخبراء ونظم إجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة على وجه خاص ، ورأى فيها ضمانا لحقوق الخصوم ، وهذه الإجراءات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن ” مهمة الخبير الذي نذب لبحث صحة توقيع المستأنف على هذه الورقة قد رسمها الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى في مضاهاة التوقيع المذيلة به على توقيعات المستأنف على الأوراق التي قدمها المستأنف عليه بجلسة ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ، فلا موجب لأن يدعو الخبير طرفي الخصومة لاجتماع يعقده لبحث مهمته ، وأن الأوراق التي اتخذها الخبير أساسا لعملية المضاهاة أوراق عريضة إطلع عليها مدعى التزوير فلم ينكرها ، بل أقر بصحتها

ومن ثم يبرأ تقرير التحير من أسباب البطلان التي يدعيها المستأنف " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، هذا ولما كان الطاعن لم يدع بأنه تقدم للحكمة أو لتحجير بعد الحكم بنسبته بأية أوراق لإجراء المضاهاة عليها فأغفل التحير بحثها ، فإن النعي بإخلال الحكم المطعون فيه بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني ، أن الطاعن تمسك في دفاعه بسقوط حق المطعون ضده في طلب مكافأة نهاية الخدمة عن الفترة من ١٩٣٨/٨/٥ إلى ١٩٤٣/٦/١٥ ، لأن علاقة العمل قد انقضت بترك المطعون ضده العمل والتحاقه بالجيش البريطاني متطوعاً ابتداء من ١٩٤٣/٦/١٥ إلى ١٩٤٦/٢/٢٨ فإذا عاد المطعون ضده إلى الالتحاق بخدمة الطاعن بعد ذلك ابتداء من ١٩٤٦/٢/٢٨ ، فإن عودته للعمل تكون بعقد جديد ولا تحول دون سقوط حقه في المطالبة بمكافأة نهاية الخدمة عن المدة الأولى ، وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع مستنداً في ذلك إلى أن إرادة طرفي عقد العمل اتجهت إلى الإبقاء عليه ، وأنه قد توقف نشاط العقد مؤقتاً بسبب تجنيد المطعون ضده بحيث يكون تسلمه عمله بعد زوال آثار هذا انطراف الطارئ استمراراً لعقد العمل ، ولذلك فإن الفسخ لم يقع آنئذ ، وبالتالي فإن مكافأة نهاية الخدمة عن المدة السابقة لم تكن قد استحققت حتى يلحق التقادم طلبها ، وهذا القول من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه ، لأنه سواء كان تجنيد المطعون ضده تطوعاً أو إجباراً ، فإن عقد العمل في الحالتين يكون قد استحال تنفيذه سواء بفعل المطعون ضده أو بسبب أجنبي عنه ، ومتى انقضى الإلتزام بسبب استحالة تنفيذه انقضت معه الإلتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه على ما تقضى به المادة ١٧٩ من القانون المدني القديم التي تحكم العلاقة بين الطرفين ، وإستناد الحكم المطعون فيه إلى الخطابات التي ادعى المطعون ضده أن الطاعن أرسلها إلى السلطات البريطانية للمطالبة بالإفراج عن المطعون ضده لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم من حيث الاتفاق على الإبقاء على عقد العمل في فترة التجنيد .

ومن حيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأنه لما كان المطعون ضده قد جند في الفترة من ١٩٣٨/٨/٥ إلى ١٩٤٣/٦/١٥ أي في الفترة السابقة على قوايين العمل

وكان من مقتضى القواعد العامة في القانون المدني أن الإلتزام ينقضي إذا أصبح الوفاء به مستحيلا لسبب أجنبي لا يد للدين فيه ، وأنه في العقود الملزمة للجانبين إذا إنقضى الإلتزام بسبب استحالة تنفيذ هذه انقضت معه الإلتزامات المقابلة له وينفسخ العقد من تلقاء نفسه ، وكان مقتضى تطبيق هذه القواعد على عقد العمل أن تجنيد العامل يعد قوة قاهرة تجعل تنفيذ الإلتزام مستحيلا على العامل ، ومن ثم ينفسخ عقد العمل من تلقاء نفسه بمجرد تجنيد العامل ، إلا أنه لا مانع يمنع من اتفاق طرفي العقد على الإبقاء عليه ووقف نشاطه في فترة التجنيد حتى إذا انتهت عاد إلى العقد نشاطه واستمر العامل في عمله تنفيذا لهذا العقد ، ولمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل بسبب تجنيد العامل وذلك من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها وبشرط أن يكون هذا الإستخلاص سائغا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد ما تضمنته مستندات المطعون ضده من أن الطاعن " ألح في الكتب التي بعث بها إلى السلطات العسكرية البريطانية في طلب إعفاء عامله من التجنيد لحاجة العمل إليه وأنه لما لم يجب لطلبه هذا ليث إلى أن وضعت الحرب أوزارها فراح يلهمف في رجاء تلك السلطات في تسريح أجيره ليعود إلى عمله لديه حتى إذا ما تم تسريحه في شهر فبراير سنة ١٩٤٦ تسلم عمله لدى صاحب العمل ابتداء من أول الشهر التالي " واستظهر الحكم المطعون فيه من ذلك أن "إرادة طرفي عقد العمل اتجهت إلى الإبقاء عليه وإن توقف نشاطه مؤقتا - بسبب تجنيد العامل - بحيث يكون في تسلمه عمله زوال آثاره من الظرف الطارئ واستمرار عقد العمل الأول وأنه إذا لم يقع الفسخ آنذا فلا مكافأة عن مدة الخدمة السابقة وبالتالي فلا تقادم يلحق طلبها بل تعتبر مدة الخدمة متصلة ويكون للعامل أن يطلب مكافأة نهاية الخدمة عنها برمتها في أعقاب فسخ عقد العمل من جانب صاحبه في ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ " وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه من مستندات المطعون ضده سائغا ومؤديا إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن الجدل في قيام عقد العمل ووقف نشاطه أثناء فترة تجنيد المطعون ضده أو في فسخ العقد بمجرد التجنيد يكون جدلا موضوعيا مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل عبد المنصور ، وأحمد سميج طلعت ، ومحمد فاضل المريجوشى ، وحافظ الوكيل .

(٨٢)

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) نقض . " إجراءات الطعن " . إيداع الأوراق والمستندات " . بطلان .

عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كانت معمولا بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفضت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفضت بعده وحق تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا طلاق .

(ب) إثبات . " شهادة الشهود " . محكمة الموضوع . " سلطة محكمة الموضوع في إجابة طلب الإحالة إلى التحقيق " .

إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حالة . المحكمة أذ ترفض إجابته متى رأت أنه لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد .

(ج) تقادم . " تقادم مسقط " . دعوى . عمل . " تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل " .

تقادم المادة ٣٧٨ مدني يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨ مدني على هذه القرينة . اعتداد هذا التقادم الى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(د) نقض . " أسباب الطعن " . تقادم .

تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع . عدم جواز عرضها ابتداء على محكمة النقض . .

١ — وفقا للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ في ١١/٥/١٩٦٧ . وإذا كان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ ، وكان الطاعن قد قدم الأوراق التي أوجب القانون إيداعها في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدفع بعدم القبول .

٢ — إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (٢) — ليس حقاً للتخصوم يتحتم إجابتهما إليه في كل حالة ، بل هو أمر مترك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير ألا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

٣ — التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني — وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون فيها وحقوق أصحاب الفنادق والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم وحقوق العمال والخدم والإجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قاموا به من توريدات — يقوم على قرينة الوفاء ، وهي مظنة رأى الشارع توثيقها بمين المدعى عليه ، وأوجب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلاً ، بينما التقادم المنصوص عليه

(١) قضا ١٩٦٩/٦/٤ بمجموعة المكتب الفني . السنة ٢٠ . ص ٨٨٠ .

(٢) قضا ١٩٦٦/٢/٢٢ بمجموعة المكتب الفني . السنة ١٧ . ص ٦٦٦ .

في المادة ٦٩٨ من القانون المدني لا يقوم على هذه المظنة، ولكن على اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء ، وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ^(١) — لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

٤ — تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق ، والذي يعتبر سببا لوقف التقادم عملا بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني ، يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها لابتداء على محكمة النقض . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يسبق أن تمسك بأى سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه ، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن النعي بهذا السبب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ووسائل الأوراق — تفصل في أن الطاعن أقام ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ١١١ لسنة ١٩٦٤ كلى الفيوم وطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٧٥٨ ج و ٦١٠ م وقال بيانا لدعواه إنه التحق بدائرة مورثة المطعون ضدهم منذ أول يناير سنة ١٩٣٧ بمرتب شهرى مقداره ٢٤ ج و ٥٠٠ م واستمر يباشر عمله حتى ١٩٦٣/٣/٢٦ حيث دخل المستشفى لإجراء جراحة استدعت بقاءه تحت العلاج حتى ١٩٦٣/٥/١١ ثم فوجئ بفصله من عمله ابتداء من هذا التاريخ ليتفرغ لخدمة شركة يوسف حشرق وشركاه للحليج الأقطان التى كان قد التحق بها بالإضافة إلى عمله في الدائرة منذ ١٩٦٢/٤/١٥ ، وأنه يستحق في ذمة المطعون ضدهم المبلغ المطالب به ، وهو

(١) قض ١٩٦٧/٦/٧ بمجموعة المكتب للقضاء سنة ١٨ ص ١٢١٢ .

عبارة عن ٧٧٩ ج و ٦٦٠ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة ، والباقي وقدره ١١٨٨ ج قيمة إعانة الغلاء المتأخرة . دفع المطعون ضدهم الدعوى بسقوط حق الطاعن في رفع الدعوى بالتقادم عملاً بالمادة ٦٩٨ من القانون المدني لرفعه الدعوى بعد مضي أكثر من سنة على فصله ، وبمجلس ١٩٦٥/٣/٢٤ حكمت محكمة التمييز الابتدائية برفض الدفع بسقوط الدعوى بالتقادم وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى ما جاء بمنطوق الحكم . استأنف المطعون ضدهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف بني سويف (مأمورية القیوم) وقيد الاستئناف برقم ١٠٥ سنة ٣ قضائية . وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٦ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بسقوط دعوى الطاعن وبسقوطها . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالمجلس المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن المطعون ضدهم دفعوا بعدم قبول الطعن شكلاً لعدم إيداع الطاعن الأوراق التي أوجب القانون إيداعها خلال الموعد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وفقاً للمادة الثانية من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب البطلان أو السقوط على عدم مراعاة الإجراءات والموايد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص سواء بالنسبة إلى الطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية أو الطعون التي رفعت في الفترة من هذا التاريخ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ في ١١/٥/١٩٦٧ وإذ كان الطعن قد رفع في الفترة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٥ إلى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ وكان الطاعن قد قدم الأوراق التي أوجب القانون إيداعها في ٢٠/٥/١٩٦٧ أي في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ العمل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعي بالوجه الأول من السبب الأول وبالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك لأن الحكم استقى تاريخ

اتهاء عقد العمل في آخر مارس سنة ١٩٦٢ من بيانات الكشف الذي حرره الطاعن والذي كان معدا لتقديمه إلى ضريبة التركات لتحديد عناصر تركة مورثة المطعون ضدهم ، حالة أن الطاعن تقدم بعدة مستندات تثبت أنه واصل الخدمة بعد هذا التاريخ في دائرة المطعون ضدهم حتى ١٩٦٣/٥/١١ مع قيامه بالعمل لدى شركة حليج الأقطان بالقيوم ، وأنه لا يوجد ما يحول قانونا دون قيام الطاعن بعملين في وقت واحد ، وأنه كان قد تمسك بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الوقائع إلا أن المحكمة لم تستجب إليه مما يخل بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك بأنه لما كان إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها باليدين هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ليس حقا للتصوم تتم إجابته إلى في كل حالة، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير ألا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي استندت عليها في رفض هذا الطلب ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على أنه "تبين من مطالعة كشف المكافآت المستحقة لموظفي دائرة المرحومة أنيسه حنا مورثة المستأنفين — المطعون ضدهم — المؤرخ ١٩٥٢/٣/٢٥ والمقدم ضمن حافظة المستأنف عليه — الطاعن — والموقع عليه من هذا الأخير أنه تضمن أسماء موظفي المورثة المذكورة وتاريخ بدء خدمتهم لديها ونهاية مدة الخدمة والمكافأة المستحقة لكل منهم وقد شمل المستأنف عليه باعتباره أحد موظفي الدائرة وأن تاريخ بدء خدمته ١٩٣٧/١/١ ونهايتها آخر مارس سنة ١٩٦٢ وأن المكافأة المستحقة له مبلغ ٦٨٩ ج و ٧٠٠ م وقد قدم المستأنفون كشفا مماثلا ضمن حافظتهم" ثم قال الحكم "وبين من مطالعة الكشفين أنفي الذكر أنهما قاطعان في إتهاء عقد عمل المستأنف عليه لدى المرحومة أنيسه حنا ويصا في آخر مارس سنة ١٩٦٢ أما القول من جانب المستأنف عليه أنه استمر في ذات العمل لدى المورثة حتى فصل في ١٩٦٣/٥/١١ فضلا عن أنه يعوزه الدليل المقنع فإن كشوف المبالغ المنصرفة من شركة القيوم للتسليف المؤرخة ١٩٦٢/١١/١ و ٩/٣٠ و ٧/١٠

و١/٤ و١٦/٢/١٩٦٣ والتي يقول المستأنف عليه إنها محررة بخطه باعتباره كاتب أول الدائرة لا تدل على أنه كان يعمل لدى ورثة المرحومة أنيسه حنا ويصا وإنما كان باعتباره موظفا لدى شركة الفيوم للتسليف ، يؤكد ذلك أنه ذكر صراحة في عريضة دعواه أنه كان قد التحق بهذه الشركة منذ ١٥/٤/١٩٦٢ ومن ثم يكون ما دفع به المستأنف عليه من استمرار عقد عمله الأصلي لدى الورثة إلى أن فصل في ١١/٥/١٩٦٣ لا يقوم على صحته دليل ، وانهى الحكم إلى أن المحكمة "لا ترى إجابة المستأنف عليه إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مدعاه مادامت قد اطمأنت من أوراق الدعوى وبخاصة الكشفين الموقع عليهما من المستأنف عليه بتاريخ ٢٥/٣/١٩٦٢ سألني الذكر إلى أن مدة خدمته لدى المورثة قد انتهت في مارس سنة ١٩٦٢" ولما كان الحكم المطعون فيه قد رفض طلب الإحالة على التحقيق إكتفاء بما اقتنع به من أسباب سائغة فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث أن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون حين بنى قضاءه على أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ هو تقادم مطلق ، ذلك لأن التقادم المنصوص عليه فيها لا يختلف عن تقادم حقوق العمال والخدم والاجراء المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني كلاهما يقوم على قرينة الوفاء ، وإذا كان المستفاد من دفاع المطعون ضدهم أنهم ينكرون الوفاء للطاعن بحقوقه فإنه يمتنع عليهم التمسك بهذا التقادم ، هذا إلى أن فروق اعانة الغلاء تدخل في صداد الأجور وهي من الحقوق الدورية المتجددة التي لا يتقادم الحق في المطالبة بها إلا بمضي خمس سنوات طبقا للمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن التقادم المنصوص عليه في المادة ٣٧٨ من القانون المدني — وهو يقتصر على حقوق التجار والصناع عن أشياء وردوها لأشخاص لا يتجرون فيها وحقوق أصحاب انقنادر والمطاعم عن أجر الإقامة وثمان الطعام وكل ما صرفوه لحساب عملائهم وحقوق العمال والخدم والأجراء من أجور يومية وغير يومية وعن ثمن ما قاموا به من توريدات — يقوم على قرينة الوفاء ، وهي مظنة رأى الشارع توثيقها بيمين المدعى عليه وأوجب على من يتمسك بأن الحق قد تقادم بسنة أن يحلف اليمين على أنه أدى الدين فعلا ، بينما التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني لا يقوم على هذه المظنة ولكن على

اعتبارات من المصلحة العامة هي ملائمة استقرار الأوضاع الناشئة عن عقد العمل والمواثبة إلى تصفية المراكز القانونية لكل من رب العمل والعامل على السواء وهو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يقتصر على دعاوى المطالبة بالأجور وحدها بل يمتد إلى غيرها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وإذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن الطاعن فصل من العمل في ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ بينما لم يرفع الدعوى إلا في ١٠ / ٥ / ١٩٦٤ وبعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط الحق في رفع الدعوى بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وبالتالي يكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث أن حاصل الوجهين الثاني والثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه قصور ، ذلك لأن الطاعن واصل العمل حتى مارس سنة ١٩٦٣ ثم دخل المستشفى واستطال بقاؤه فيها تحت العلاج حتى ١١ / ٥ / ١٩٦٣ ، مما يستحيل معه وقد كان نزول المستشفى للرض أن يتخذ إجراءات المطالبة بحقه ، ولا شك في أن هذا المانع كان يبرر وقف التقادم عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني وإذ التفت الحكم عن ذلك فإنه يكون معيباً بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأن تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق والذي يعتبر سبباً لوقف التقادم عملاً بالمادة ٣٨٢ من القانون المدني يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها فيها ، ولا يجوز عرضها ابتداء على محكمة النقض ، وإذ كان الثابت من مراجعة الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي أن الطاعن لم يسبق أن تمسك بأي سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه ، وكان الطاعن لم يقدم من جانبه ما يثبت أنه أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن هذا النعي يكون غير مقبول .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس .

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدي ، وحضرة السادة المستشارين :
محمد شيل عبد المقصود ، وأحمد سميج طلعت ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشي .

(٨٣)

المطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ القضائية .

عقد . " آثار العقد " . حكم . " تسبيب الحكم " . " ما يعد فسادا
في الاستدلال " . بيع .

عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط
ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تخلي المتعاقدين عن هذا الشرط .

العقد النهائي دون العقد الابتدائي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —
هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين . وإذا كان
يبين من عقد البيع النهائي المشهر وفق ما أثبتته الحكم المطعون فيه
أنه خلا من النص على الشرط السابع الذي كان منصوصا عليه في العقد الابتدائي
أو الإحالة إليه ، فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفتا
نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ،
فإنه لا يكون قد شاب فسادا في الاستدلال .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٣٣٦ سنة ٦٤ مدنى كلى، الدنيا ضد الطاعن طالبا فيها إلزامه بأن يدفع له مبلغ ٤٩٥ ج ، وقال شرحا لدعواه إنه يملك خمسة أفدنة مبينة الحدود والمعالم بالصحيفة بموجب عقد بيع ابتدائى مؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٦ مسجل فى ١٩٥٥/١١/٢٦، وأن الطاعن اغتصب هذا القدر ومضى فى استغلاله منذ ١٩٥٣/١٠/١، ومن ثم فإن المطعون ضده يستحق ريع تلك الأطنان منذ ذلك التاريخ حتى تسليمها إليه ، إلا أنه يقصره على ثلاث سنوات ، دفع الطاعن الدعوى بأنه يضع يده على هذه الأطنان بصفته وكيلًا عن دائرة البائع وعن ورثته بعد وفاته ، وأن البند السابع من عقد شراء المطعون ضده لا يبيح له وضع يده واستلامه الأطنان المبيعة إليه إلا بعد سداد كامل الثمن الذى قسط على آجال آخرها سنة ١٩٧٠ . حكمت محكمة الدنيا الابتدائية بنذب خير زراعى بمكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق وضع اليد ومدته وسببه وتقدير ريع هذه الأطنان فى المدة موضوع المطالبة ومصاحب الحق فيه ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٤/٣٠ برفض الدعوى . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف "مأمورية استئناف الدنيا" بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ٢ ق ، وفى ٧ مارس سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده مبلغ ٤٠٨ ج و ١٧٧ م . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم . وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم استند فى قضائه برفض الاعتداد بالعقد الابتدائى على أن البند السابع منه والمتضمن أن المشتري لا يجوز له أن يضع يده على الأرض التى اشتراها إلا بعد دفعه كامل الثمن يخالف أحكام قانون الإصلاح الزراعى ، مع أن تقييم هذا العقد من جهة صحته أو بطلانه لم يكن مطروحا فى الدعوى ، ولما كان العقد قانون المتعاقدين وواجب الاحترام طالبا أنه لا يخالف النظام العام ، وكانت جهة الإصلاح الزراعى لم تتدخل لطلب

بطلان العقد، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذا العقد الابتدائي يكون قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن البند السابع من عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٣/١٠/٢٦ كان موضوع الخلاف الرئيسي الذي دار حوله الجدل بين الخصوم فقد تمسك الطامن بأن هذا البند ينص على حرمان المطعون ضده من وضع يده على الأرض واستغلالها إلى أن يقوم بأداء كامل الثمن وقبل ذلك لا يكون له أى حق في ثمراتها ، ودفع المطعون ضده بأن هذا البند وقع باطلا لمجاافته لأحكام قانون الإصلاح الزراعي وتم العدول عنه بالعقد النهائي المسجل الذي خلا منه هذا البند ، ومن ثم يكون له الحق في ريع الأرض من تاريخ شرائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص بعد استعراض دفاع الطرفين في هذا الخصوص إلى أنه يتعين الاعتداد بالعقد النهائي دون العقد الابتدائي لأن العقد النهائي هو الذي يحدد التزامات كل من الطرفين ويعتبر شريعة المتعاقدين ، وإذا خلت شروطه من البند السابع المنصوص عليه بالعقد الابتدائي فلا مناص من إطراح هذا البند ، وكان ذلك من الحكم المطعون فيه فصلا في مسألة مطروحة عليه هي أساس الدعوى ، فإن النعي عليه يخالف القانون إذ لم يعتد بالعقد الابتدائي يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه أعمل قاعدة أن العقد شريعة المتعاقدين بالنسبة للعقد النهائي ، وقال إنه هو الواجب الأخذ به وتنفيذه ، ولم يعمل هذه القاعدة بالنسبة للعقد الابتدائي ولم يعتد به ، مع أنه كان من المتعين قانونا تطبيق هذه القاعدة بالنسبة للعقدين فتطبق أحكام العقد الابتدائي إلى تاريخ العدول عنها بالعقد النهائي ، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون مشويا بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك لأنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن العقد النهائي دون العقد الابتدائي هو الذي تستقر به العلاقة بين الطرفين ويصبح قانون المتعاقدين ، ولما كان يبين من عقد البيع النهائي المشهور بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٦ — وفق ما أثبتته الحكم المطعون فيه — أنه خلا من النص

على الشرط السابع الذى كان منصوباً عليه فى العقد الابتدائى أو الإحالة إليه فإن مفاد ذلك أن الطرفين قد تخليا عن هذا الشرط وانصرفتا نيتهما إلى عدم التمسك به أو تطبيقه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد شابه فساد فى الاستدلال .

وحيث إن مبنى السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الدفاع وشابه قصور فى التسبب ، ذلك لأن الطاعن تملك أمام محكمة الموضوع بأن وضع يده على الأطيان لم يكن بطريق الغصب وإنما بصفته وكيلًا عن دائرة البائع وأن الخبير انتهى فى تقريره إلى ثبوت هذه الحقيقة التى استقفاها مما قام به لدى فحصه المهمة التى نيّطت به ، إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع بقوله إنه فضلاً عن عدم ثبوت ذلك رسمياً فإن فى إقامة دعوى الحراسة من ورثة البائع ما يقوض من هذا الادعاء ، ويقول الطاعن إنه أبدى استعداداً فى مذكرته الختامية لإثبات وكالة عن دائرة البائع إلا أن المحكمة لم تستجب إليه ولم تأمر بتحقيق دفاعه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تملك أمام محكمة الاستئناف بأنه كان يضع يده على أرض النزاع بصفته وكيلًا عن دائرة البائع واستند فى ذلك إلى ما جاء بتقرير الخبير الذى ندرته محكمة أول درجة من أن الطاعن يضع يده على أرض النزاع بهذه الصفة أخذاً بأقوال الشهود وأقوال رجال الحفظ الذين سمعهم الخبير ، وكان الحكم المطعون قد رد على هذا الدفاع بقوله "إن المحكمة تلقت عما أشار إليه المستأنف عليه - الطاعن - من أنه كان راضعاً يده بصفته وكيلًا عن دائرة البائع ، إذ فضلاً عن عدم ثبوت ذلك رسمياً فإن فى إقامة دعوى الحراسة من ورثة البائع ما يقوض زعم المستأنف عليه فى هذا الصدد .." ، وكان يبين من الحكم على النحو السابق أنه لم يرد على تقرير الخبير وما احتواه من أقوال رجال الحفظ من أن الطاعن كان يضع يده فى فترة النزاع بصفته وكيلًا عن دائرة البائع وما جاء بالتقرير من أن المطعون ضده نفسه

أقر للطاعن بهذه الصفة أمام الخبير ، ورغم ذلك لم يبين الحكم سببا لطرح ما جاء بهذا التقرير إلا بقوله "إن ذلك لم يثبت رسميا" كما لا يكتفى من الحكم قوله "إن في إقامة دعوى الحراسة من ورثة البائع ما يقوض زعم المستأنف عليه في هذا الصدد" ردا على تمسك به الطاعن بأنه كان يضع يده بصفته وكيلًا عن دائرة البائع ، لأن هذا القول من الحكم يشوبه التجهيل ، إذ لم يبين الحكم ما هو الدليل الذي استخلصه من دعوى الحراسة في هذا النزاع ، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم في هذا الشأن لا يعتبر ردا سائغا على ما تمسك به الطاعن في هذا الصدد فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / بطرس زقول نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، وأحمد ضياء الدين حننى ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(٨٤)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إصلاح زراعى : حظر تملك الأراضى الزراعية على الأجانب .
أجانب .

حظر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ على الأجانب تملك الأرض الزراعية
وما فى حكمها بأى سبب .

(ب) إصلاح زراعى : حظر تملك الأراضى الزراعية على الأجانب . أجانب .
نظام عام .

اتصال قاعدة حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها بالنظام
العام . مؤداه .

(ج) إصلاح زراعى : حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية " تصرفات
الأجنى " . أجانب .

الاعتداد بتصرفات الأجانب العادرة للمصريين إذا كانت ثابتة التاريخ قبل
يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ . سبب ذلك .

(د) إصلاح زراعى : حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية " تصرفات
الأجنى " . أجانب .

التصرفات التى تمت بين الأجانب بعضهم وبعض والثابتة التاريخ قبل العمل
بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم النص على الاعتداد بها لأيلولة الأرض
محل هذه التصرفات حتما إلى الدولة .

(هـ) إصلاح زراعى "تصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قانون الإصلاح الزراعى".

مؤدى ثبوت تاريخ تصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قانون الإصلاح الزراعى اعتبارا ما فاقدة فى حق جهة الإصلاح الزراعى ولو زادت ملكية المتصرف إليه من الحد الأقصى للسنكية انزراعية . خضوع الأرض للزائدة فى هذه الحالة للاستيلاء لدى المتصرف إليه .

(و) إصلاح زراعى . "حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية". أجنب .

صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ قادات الغرض من قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المكمله .

(ز) إصلاح زراعى . "الاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب وبعضهم"

عقد . "إنحلال العقد" . "فسخ العقد" . فسخ .

الاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . شرطه وأثره .

١ — مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الأولى ، والفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها أنه يحظر على الأجانب — سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين — أن يملكوا الأراضى الزراعية وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بأى سبب من أسباب كسب الملكية .

٢ — لاشبهة فى اتصال قاعدة عدم تملك الأجانب للأراضى الزراعية ، وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بالنظام العام ، فيسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يملك من الأجانب وقت العمل بهذا القانون فى ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ أرضا زراعية ، كما يسرى هذا الحظر على المستقبل .

٣ — المقصود من النص الذى أورده المشرع بنهاية المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ،

أن تصرفات الأجنبي الصادرة إلى أحد المصريين لا يعتد بها ، إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، والسبب في ذلك أن هذا اليوم هو الذى أعلن فيه من الأحكام التى تضمنها هذا القانون ، قبل أن يصدر بمدة تزيد على عام ، الأمر الذى جعل كثيرين من الأجانب يبادرون إلى التصرف فى أراضيهم إلى المصريين هربا من الخضوع لأحكام التشريع المرتقب صدوره ، فأراد المشرع أن يفوت هذا الغرض ، بأن اعتبر الهدف من التصرفات المشار إليها هو التحايل على القانون المذكور بغية الفكك من أحكامه ، ولذلك قرر عدم الاعتماد بها ، واعتبار الأرض المتصرف فيها لا زالت باقية على ملك الأجنبي المتصرف حتى ولو كانت مشهورة ، وإخضاعها بالتالى للأحكام المقررة فى القانون ، وهى التى تقضى بالاستيلاء عليها وتوزيعها على صغار الزراع ، وذلك على خلاف التصرفات التى تمت بعقود ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فإن المشرع قدر ، أن هذه التصرفات ، وإن كانت لا تنتقل بها الملكية لعدم شهرها إلا أن شبهة الصورية والتحايل على القانون منتفية عنها ، وعلى أساس هذا التقدير ، قرر الإعتداد بها فى مواجهه جهة الإصلاح الزراعى ، وذلك على قرار مانص عليه فى قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من الاعتماد بالتصرفات التى ثبت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ .

٤ — ما كان للمشرع أن يتناول فى نهاية نص المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ، والتى تنص على أنه "لا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى أحد المنتفعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ " التصرفات التى تمت بين الأجانب بعضهم وبعض والثابتة التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون ، إذ لم تكن بالمشرع حاجة إلى ذلك ، لأن الأرض موضوع هذه التصرفات ستؤول حتما إلى الدولة لإعمالا لحكم المادتين الأولى والثانية من القانون .

٥ — من المقرر فى قضاء محكمة النقض ، أن المشرع فى قانون الإصلاح الزراعى ، وما صدر من قوانين تنفيذا للحكمة منه ، قد حرص على عدم المساس

بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام هذه القوانين ، ولو كانت غير مشهورة متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بها ، إذ أن ثبوت تاريخها ينفي عنها شبهة التعايل على القانون ، ومؤدى ذلك إعتبارها نافذة في حق جهة الإصلاح الزراعى ، ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المتصرف إليه عن الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية ، وفي هذه الحالة تخضع الأرض المتصرف فيها لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ويجرى الإستيلاء عليها لدى المتصرف إليه .

٦ - صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية لذات الغرض المقصود من إصدار قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ، وآية ذلك ما ورد في ديباجته من الإحالة إلى هذه القوانين ، وما نصت عليه المادة الثالثة من أن تسلّم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى الأراضي المشار إليها في المادة السابقة وتتولى إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى .

٧ - يكفى للاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض ، أن تكون ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ . وليس في ذلك ما يتعارض مع قاعدة جواز تملك الأجانب أرضا زراعية في مصر ما دام الإستيلاء سيقع على الأرض المتصرف فيها في النهاية لدى المتصرف إليه الأجنبي . وتبقى هذه التصرفات نافذة بين عاقدتها متى تمت صحيحة وفقا للقانون المدنى ، ولا يصح قانونا القضاء بفسخ العقد الذى يتضمنها وبرد الثمن للمتصرف إليه تأسيسا على عدم الاعتداد بهذا العقد على الرغم من ثبوت تاريخه قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون ضده وهو كويتي الجنسية أقام على الطاعة "الجامعة الأمريكية" الدعوى رقم ٣١٤٣ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة ، وقال في صحيفة إنه بمقتضى عقد ابتدأى بتاريخه ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٢ باعت له الطاعنة أرضاً مملوكة لها بطريق الهرم بناحتى الطالبيسة والكنيسة مركز الحيزة مساحتها ١٤ ف ١٠ و ١٠ ط ١٠ س مينة الحدود والمعلم بملك الصحيفة بثن مقداره ٢٥٠٠ ج للفدان أوقاه لها جميعه ، وإنه سار في الإجراءات اللازمة لشهر هذا العقد فتقدم إلى مأمورية الشهر العقارى في ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٩ بطلب كشف تحديد بمساحة الأرض الميعة وتجدد هذا الطلب عدة مرات كان آخرها في سنة ١٩٦٢ ، كما تقدم في ١٩ أبريل سنة ١٩٦١ إلى مجلس مدينة الحيزة — بعد استلامه هذه الأرض — بمشروع بتقسيمها لإقراره ، ولكن المجلس ظل يرجى البت فيه — بسبب تراخى الطاعنة في تقديم مستندات الملكية — إلى أن صدر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية في مصر ، فقرر المجلس وقف نظر المشروع إلى ما بعد استطلاع رأى جهة الإصلاح الزراعى فى مال الأرض المذكورة ومدى خضوعها للقانون المشار إليه ، واستطرد المطعون ضده قائلاً إنه بتاريخ ٤ يونيه سنة ١٩٦٣ تم الاستيلاء على الأرض لديه بوصفه أجنبياً يمنع عليه أن يملك أرضاً زراعية فى جمهورية مصر ، فاستحال عليه بذلك تسجيل عقد شرائه لها وبالتالي أضفى مستحيلاً على الطاعنة أن توفى بالتزامها بنقل ملكية الأرض الميعة إليه ، مما يترتب عليه انفساخ العقد المبرم بينهما والتزام الطاعنة "البائعة" بأن ترد إليه الثمن الذى أداه لها ، ولهذا أقام عليها دعواه بطلب الحكم باعتبار العقد موضوع النزاع مفسوخاً ، وبإلزامها بأن ترد له مبلغ ٢٣٦٠٤ ج و ٦٦٧ م . أجابت الطاعنة على الدعوى بأن عقد البيع ثابت التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، وأن من شأن ذلك أن يعتد به قانوناً ، ولو لم يشهر بما ينبنى عليه أن يكون استيلاء الدولة على الأرض المتصرف فيها لدى المشتري لا البائع ، وبتاريخ ١٤/٤/١٩٦٥ قضت المحكمة لا طعون ضده بطلباته استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٤٤٠ سنة ٨٢ ق ، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت فى ١٣/١٢/١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف ، طعننت الطاعنة

في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجملة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى ، وتقول في بيان ذلك إن الحكم لم يعتد بالتصرف موضوع النزاع استنادا إلى أنه لا يكفي للاعتداد به أن يكون ثابت التاريخ قبل يوم ۲۳ ديسمبر سنة ۱۹۶۱ ، بل يشترط إلى جانب ذلك ، وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ۱۵ لسنة ۱۹۶۳ الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أن يكون التصرف صادرا إلى أحد المصريين ، وأن هذا الشرط متخلف لأن المتصرف إليه — المطعون ضده — أجنبي ” كويتي الجنسية ” وبذلك لا يعتد بالتصرف المشار إليه ، وترى الطاعنة أن الحكم قد أخطأ في تأويل القانون رقم ۱۵ لسنة ۱۹۶۳ على النحو الذي ذهب إليه ، ذلك أن النشاط في الاعتداد بما لم يشهر من التصرفات السابقة الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض — في نظر هذا القانون — إنما هو مجرد ثبوت تاريخها قبل ۲۳ ديسمبر سنة ۱۹۶۱ إذ أنه قد صدر على غرار قوانين الإصلاح الزراعي وهي لا تتطلب للاعتداد بالتصرفات السابقة على العمل بها إلا أن تكون ثابتة التاريخ ، هذا إلى أن التصرف السابق صدوره إلى أجنبي يتحقق به ما استهدفه المشرع من القانون رقم ۱۵ لسنة ۱۹۶۳ سالف الذكر من منع الأجنبي من أن يملك أرضا زراعية في مصر لما يؤدي إليه هذا التصرف من استيلاء على الأرض المتصرف فيها لدى المتصرف إليه — المطعون ضده — وقد تم الاستيلاء عليها فعلا على هذه الصورة ، غير أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن ثبوت التاريخ وحده لا يكفي للاعتداد بالعقد موضوع الدعوى ، ورتب على ذلك الحكم باعتباره مفسوخا وبإلزام الطاعنة برد الثمن وهو ما يعيبه بالخطأ في تأويل القانون وتطبيقه .

وحيث إنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ۱۵ لسنة ۱۹۶۳ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أنه نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أنه ” يحظر على الأجانب سواء أكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين تملك الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والبور والصحراوية في الجمهورية العربية المتحدة ويشمل الحظر الملكية التامة

كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع" ونص في الفقرة الأولى من المادة الثانية على أن "تؤول إلى الدولة ملكية الأراضي المشار إليها في المادة الأولى المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وقيصرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها" ومقاد هذين النصين أنه يحظر على الأجانب - سواء أ كانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين - أن يمتلكوا الأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بأي سبب من أسباب كسب الملكية، ولا شبهة في اتصال هذه القاعدة بالنظام العام فيسرى حكمها بأثر مباشر على كل من يمتلك من الأجانب وقت العمل بهذا القانون في ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ أرضا زراعية، كما يسرى هذا الحظر على المستقبل، وبعد أن أورد المشرع هذه القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا التشريع ورغبة منه في استقرار المعاملات، عالج التصرفات الصادرة من الأجانب إلى المصريين قبل العمل بهذا التشريع وذلك بحكم خاص، إذ نص في نهاية المادة الثانية على أنه "لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١، والمقصود من هذا النص هو أن تصرفات الأجنبي الصادرة إلى أحد المصريين لا يعتد بها إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١، والسبب في ذلك أن هذا اليوم هو الذي أعلن فيه عن الأحكام التي تضمنها هذا القانون قبل أن يصدر بمدة تزيد على عام، الأمر الذي جعل كثيرين من الأجانب يبادرون إلى التصرف في أراضيهم إلى المصريين هربا من الخضوع لأحكام التشريع المرتقب صدوره، فأراد المشرع أن يفوت هذا الغرض بأن اعتبر الهدف من التصرفات المشار إليها هو التحايل على القانون المذكور بغية الفكك من أحكامه، ولذلك قرر عدم الاعتراد بها واعتبار الأرض المتصرف فيها لازالت باقية على ملك الأجنبي المتصرف حتى ولو كانت مشهورة، وإخضاعها بالتالي للأحكام المقررة في القانون، وهي التي تقضي بالاستيلاء عليها

وتوزيعها على صغار الزراع ، وذلك على خلاف التصرفات التي تمت بعقود ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ ، فإن المشرع قد قدر أن هذه التصرفات وإن كانت لا تنتقل بها الملكية لعدم شهرها إلا أن شبهة الصورية والتحايل على القانون منتفية عنها ، وعلى أساس هذا التقدير قرر الاعتداد بها في مواجهة جهة الإصلاح الزراعي ، وذلك على غرار مانص عليه في قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من الاعتداد بالتصرفات التي ثبت تاريخها قبل ٢٣ يولييه سنة ١٩٥٢ ، أما التصرفات التي تمت بين الأجانب بعضهم وبعض الثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، فما كان للمشرع أن يتناولها في هذا النص إذ لم تكن به حاجة إلى ذلك لأن الأرض موضوع هذه التصرفات ستؤول حتما إلى الدولة إعمالا لحكم المادتين الأولى والثانية من القانون المشار إليه ، ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن المشرع في قانون الإصلاح الزراعي وما صدر من قوانين تنفيذها للمحكمة منه قد حرص على عدم المساس بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكام هذه القوانين — ولو كانت غير مشهورة — متى كانت ثابتة التاريخ قبل العمل بها ، إذ أن ثبوت تاريخها ينفي عنها شبهة التحايل على القانون ، ومؤدى ذلك اعتبارها نافذة في حق جهة الإصلاح الزراعي ولو كان من شأنها زيادة ما يملكه المنصرف إليه من الحد الأقصى المقرر للملكية الزراعية ، وفي هذه الحالة تخضع الأرض المنصرف فيها لأحكام الاستيلاء المقررة في القانون ، ويجرى الاستيلاء عليها لدى المنصرف إليه ، وإذ كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها في جمهورية مصر العربية قد صدر لذات الغرض المقصود من إصدار قانون الإصلاح الزراعي والقوانين المكملة له وآية ذلك ماورد في ديباجته من الإحالة إلى هذه القوانين ، ومانصت عليه المادة الثالثة منه من أن تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي المشار إليها في المادة السابعة وتتولى إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار الفلاحين وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليها .

لما كان ذلك فإنه يحفى للاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض أن تكون ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، وليس فى ذلك ما يتعارض مع قاعدة عدم جواز تملك الأجانب أرضا زراعية فى مصر مادام الاستيلاء سيقع على الأرض المتصرف فيها فى النهاية لدى المتصرف إليه الأجنبى على النحو السالف بيانه ، وتبقى هذه التصرفات نافذة بين عاقدىها متى تمت صحبة وفقا لأحكام القانون المدنى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ العقد موضوع الدعوى وبرد الثمن تبعا لذلك تأسيسا على عدم الاعتداد بهذا العقد على الرغم من ثبوت تاريخه قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه مما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة المستشارين :
 عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد عمر المصري .

(٨٥)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) أشخاص . " أشخاص القانون العام " . " هيئة المطابع الأميرية " .

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . شخص عام . (م . ق ٣١٢ لسنة ١٩٦٥) .

(ب) دعوى . " صحف الدعاوى " . طعن . " صحف الطعون " . إعلان .
 " تسليم صحف الدعاوى والطعون " . أشخاص . " أشخاص القانون العام " . حكم . " تسليم صورة الحكم " .

عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة
 إلا لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها
 وفي الميعاد المقرر قانوناً (مادتين ٦ و ١٤ / ٣ معلة مرافعات سابق) .

(ج) مواعيد . " مواعيد الحضور " . استئناف . " اعتبار الاستئناف
 كأن لم يكن " . دعوى . " اعتبار الدعوى كأن لم تكن " .

الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٠٤ . مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠
 لسنة ١٩٦٢ . ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن
 مثل الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذات القانون بالنسبة للدعوى المبتدأة .

(د) استئناف : " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .

الجزاء المقرر في المادة ٥٠٥ . مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠
 لسنة ١٩٦٢ مقرر لمصلحة المستأنف عليه ، ويختم على المحكمة توقيعه في حالة طلبه .

(هـ) استئناف . الخصوم في الاستئناف . خصومة .

الخصومة في الاستئناف تحدد بمن كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى . مناط
تحديد الخصم .

(و) استئناف . إعتبار الإستمئناف كأن لم يكن . طعن . ميعاد الطعن . مد ميعاد الطعن .

لا يفتى المستأنف من تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما ،
وإلا اعتبر الإستمئناف كأن لم يكن طبقا للمادة ٤٠٥ مرافعات سابق معدلة
بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤ من ذات
القانون .

(ز) استئناف . رفع الإستمئناف . إعتبار الإستمئناف كأن لم يكن . طعن . مد ميعاد الطعن .

من رفع الإستمئناف ضد جميع المستأنف عليهم في الميعاد ، فإنه ليس المستأنف
التمسك بحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات سابق ، مادام أنه لم يعلن صحيفة
الإستمئناف لأحد المستأنف عليهم إعلانا صحيحا في الميعاد المنصوص عليه
في المادة ٤٠٥ من .

١ — إذا كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٥
الذي صدر بإنشاء الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، تقضى بأن تلحق
هذه الهيئة بوزارة الصناعة ، فإن مؤدى ذلك أن تكون هذه الهيئة من أشخاص
القانون العام .

٢ — إذا كانت المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، تقضى بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق
بالأشخاص العامة للنائب عنها قانونا ، وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف
الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها
بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء
محكمة النقض — لا يعتد بتسليم إعلان صحف الدعاوى والطعون الموجهة لأشخاص

القانون العام ، ولا يترتب عليه أثره ، ما دام لم يتم طبقا لما تقضى به المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السالفة البيان ، وعلى أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا ، ذلك أنه وفقا للأداة السادسة من هذا القانون ، متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع طعن أو دعوى أو أى إجراء آخر يحصل بالإعلان ، فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله إعلانا صحيحا .

٣ — ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصریح النص ، والجزء المقرر في هذه الفقرة عن عدم مراعاة هذا الميعاد وهو إعتبار الإستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور ، هو بعينه الجزء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات السابق عن عدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة إلى الدعوى المبتدأة .

٤ — الجزء المقرر في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على تراخي المستأنف في إعلان الإستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في السقوط وقطع التقادم ، ويتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصلحة فيه .

٥ — تتحدد الخصومة في الإستئناف — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ، والمناطق في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات في الدعوى إليه .

٦ — تقضى المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ بأن الإستئناف يعتبر كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين ، ولا يعنى المستأنف من القيام بهذا الإجراء ما نصت عليه المادة ٢/٣٨٤

من القانون السالف بيانه ، لأن هذه المادة الأخيرة إنما تنصب على ميعاد الطعن قدمه لمن فوته بالنسبة إلى بعض المحكوم لهم ، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الإستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد .

٧ — إذا كان الإستئناف المقدم من المستأنف قد رفع ضد جميع المستأنف عليهم في الميعاد ، فإنه ليس له التمسك بحكم المادة ٣٨٤/٢ من قانون المرافعات السابق ، ما دام لم يتم بإعلان أحد المستأنف عليهم بصحيفة الإستئناف إعلانا صحيحا في الميعاد المخصوص عليه في المادة ٤٠٥ من ذات القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٥١٢ لسنة ١٩٦٧ تجارى كلى القاهرة ابتداء ضد بنك الاتحاد التجارى الذى أندمج بعدئذ في بنك القاهرة المطعون عليه ، وقالت بيانا لها إنه في ٢ فبراير سنة ١٩٥٩ أصدر ذلك البنك — وبناء على طلبها — خطاب الضمان رقم ٦٢/أ بمبلغ ٥٠٠٠ ج لصالح الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (المطعون عليها الثالثة) ضمانا لقيام الشركة بتوريد ورق للهيئة المذكورة ، وإن هذا الخطاب قد ألغى وحل محله خطاب آخر أصدره البنك في ٩ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قيد برقم ٢ ق بمبلغ ٢١٩٥ ج و ٢٢٣ م ، وتقول الطاعنة إنه على الرغم من ذلك ومن أن الخطاب الثانى قد تضمن النص صراحة على إلغاء الخطاب الأول ، إلا أن البنك قام بنخصم عمولات عن ذلك الخطاب الملقى بلغت ٢٨٥ ج من حسابها الجارى ، وهو ما دعاها إلى إقامة هذه الدعوى بطلب الحكم باعتبار ذلك الخطاب ملغيا بانهاء اليوم الذى حل فيه محله الخطاب الثانى والسابق الإشارة إليه وإلزام البنك بأن يدفع لها مبلغ ٢٨٥ ج ، وفى أثناء سير الدعوى أدخلت الشركة الطاعنة الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية (المطعون عليها الثالثة) وطلبت الحكم عليها بهذه الطلبات في مواجهة البنك . وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٩٧ سنة ٨٢ ق وطلبت الحكم بإلزام بنك القاهرة والهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (المطعون عليهما الأول والثالثة) برد خطاب الضمان رقم ٦٢/١ الذى ألغى وإلزامهما بأن يدفعا لها مبلغ ٢٨٥ ج . دفع البنك المطعون عليه الأول بعدم قبول الاستئناف بالنسبة إليه لأنه يتضمن طلبات جديدة لم توجه له أمام محكمة أول درجة ، ودفعت الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (المطعون عليها الثالثة) باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إليها تأسيساً على أنها لم تعلن بصحيفته خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها لقلم المحضرين . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بقبول الدفعين وبعدم قبول الاستئناف بالنسبة إلى المطعون عليه الأول وباعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إلى المطعون عليها الثالثة . طعنت الشركة الطاعنة في هذا الحكم بطريق التماس ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن الطاعنة تنعى بأسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك تقول إنها أودعت صحيفة الاستئناف قلم المحضرين في ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ وأعلنتها للهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية المطعون عليها الثالثة في اليوم التالى وهو ١٤ فبراير سنة ١٩٦٥ ، أى خلال الموعد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، وذلك بتسليم الإعلان لرئيس مجلس إدارتها الذى يمثلها قانوناً بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٣١٢ سنة ١٩٦٥ الصادر بإنشائها ، وبوصف كونها من الأشخاص الاعتبارية التى تباشر نشاطاً خاصاً هو طبع الكتب ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إليها بناء على ما ذهب إليه من أنه كان يجب توجيه الإعلان بصحيفته إلى إدارة قضايا الحكومة ، وفات الحكم أن الطاعنة قد أعادت إعلان المطعون عليها الثالثة في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٥ تنفيذاً لقرار المحكمة الصادر بذلك ، وهو ما يصحح الإعلان الأول طبقاً لما تقتضيه المادة ٩٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التى أجازت هذا الإجراء سواء كان الإعلان الأول صحيحاً أم غير صحيح ، كما لم يراع الحكم أن الطاعنة وجهت.

الاستئناف للطعون عليهما ، تضمنت صحيفته طلبا غير قابل للتجزئة هو رد خطاب الضمان الصادر من المطعون عليه الأول لصالح المطعون عليها الثالثة، وهو ما يصحح الاستئناف بالنسبة إلى هذه الأخيرة عملا بالمادة ٣٨٤ من قانون المرافعات السابق مادام أنه رفع على المطعون عليه الأول وأعلنت له صحيفته في الميعاد ، غير أن الحكم قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالنسبة إلى المطعون عليها الثالثة مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة الأولى من القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٦٥ الذي صدر بإنشاء الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، تقضى بأن تلحق هذه الهيئة بوزارة الصناعة ، فإن مؤدى ذلك أن تكون هذه الهيئة من أشخاص القانون العام ، وإذ تقضى المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٠ ، بأن تسلم صورة الإعلان فيما يتعلق بالأشخاص العامة للنائب عنها قانونا وذلك فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يعتد بتسليم إعلان صحف الدعاوى والطعون الموجهة لأشخاص القانون العام سالفى البيان ، ولا يترتب عليه أثره ما لم يتم طبقا لما تقضى به المادة ٣/١٤ من قانون المرافعات السالفة البيان ، وعلى أن يتم ذلك في الميعاد المقرر قانونا ، ذلك أنه وفقا للمادة السادسة من قانون المرافعات السابق ، متى نص القانون على ميعاد حتمى لرفع طعن أو دعوى أو إجراء آخر يحصل بالإعلان فلا يعتبر الميعاد مرعيا إلا إذا تم إعلان الخصم خلاله إعلانا صحيحا ، ولما كان الثابت أن صحيفة الاستئناف التى قدمت لفلم المحضرين يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ قد أعلنت للطعون عليها الثالثة يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٦٥ وذلك بتسليم صورتها لرئيس مجلس إدارة الهيئة فى مقرها ، فى حين كان يتعين إعلان صحيفة الاستئناف لإدارة قضايا الحكومة التى تنوب عن تلك الهيئة قانونا — وطبقا لما سلف بيانه — فى تسلم صور الإعلانات ، الأمر الذى يجعل ذلك الإعلان باطلا ولا يصححه أن تكون المطعون عليها الثالثة قد أعيد إعلانها بذلك الاستئناف يوم ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٥ ، لأن الثابت أن ذلك الإعلان قد سلم كسابقه فى مقر

الهيئة المشار إليها ورئيس مجلس إدارتها بما يجعله باطلا بدوره، ولو كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ هذا الإجراء الأخير ، لأنه يشترط في أي إجراء حتى ينتج أثره أن يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها الثالثة لم تعلن بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا إلا في يوم ٦ يونيو سنة ١٩٦٦ أي بعد أكثر من ثلاثين يوما من اليوم الذي سلمت فيه هذه الصحيفة إلى قلم المحضرين وهو ١٣ فبراير سنة ١٩٦٥ ، وكانت المطعون عليها الثالثة قد تمسكت باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على هذا الأساس ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بذلك ، فإنه لا يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو ميعاد حضور بصریح النص ، والجزاء المقرر في هذه الفقرة عن عدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال الميعاد المذكور ، هو بينه والجزاء المقرر في المادة ٧٨ من قانون المرافعات السابق عن عدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة إلى الدعوى المبتدأة ، وهذا الجزاء هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مقرر لمصلحة المستأنف عليه حتى يتفادى ما يترتب على ترانحي المستأنف في إعلان الاستئناف من إطالة الأثر المترتب على تقديم صحيفته لقلم المحضرين في السقوط وقطع التقادم ، ويتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزاء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ما لم يتنازل عن طلب توقيعه صاحب المصلحة فيه ، لما كان ما تقدم ، وكانت الخصومة في الاستئناف تتحدد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالأشخاص الذين كانوا مختصمين أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان المناط في تحديد الخصم هو بتوجيه الطلبات في الدعوى ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطلبات الختامية للطاوعة أمام محكمة أول درجة كانت طلب الحكم بالزام المطعون عليها الثالثة وحدها وفي مواجهة المطعون عليه الأول ، بما يكون معه الطلب الذي وجه إليه في الاستئناف برد خطاب الضمان وإلزامه بمبلغ ٢٨٥ ج طلبا جديدا لا يكون مقبولا ، وهو ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى المطعون عليه الأول ، وكان لا وجه لما تتمسك به الطاعنة من أن المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات السابق تجيز في حالة رفع الطعن في الميعاد على أحد المحكوم لهم في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن اختصاص الباقيين وأو بعد فوات ميعاد الطعن بالنسبة لهم ، ذلك أن المادة ٤٠٥ من ذلك القانون بعد تعديلها

بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تقضى بأن يعتبر الاستئناف كأن لم يكن إذا لم يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما من تقديم صحيفته إلى قلم المحضرين، ولا يعفى المستأنف من القيام بهذا الإجراء، انصت عليه المادة ٢/٣٨٤ السالفة الذكر، لأن هذه المادة الأخيرة إنما تنصب على ميعاد الطعن فتعده لمن فوته بالنسبة إلى بعض المحكوم لهم، ومن ثم فلا ينطبق حكمها على الحالة التي يرفع فيها الاستئناف على جميع المحكوم لهم في الميعاد، ولما كان الثابت وعلى ما سلف البيان أن الاستئناف المقدم من الطاعنة قد رفع ضد جميع المستأنف عليهم ومنهم المطعون عليها الثالثة في الميعاد، فإنه ليس للطاعنة التمسك بحكم المادة ٢/٣٨٤ من قانون المرافعات السابق ما دامت لم تقم بإعلانها بصحيفة الاستئناف إعلانا صحيحا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق.

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المنشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
جودة أحمد قيث ، وحامد رمفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم المعيد ذكرى .

(٨٦)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٢ القضائية :

(ا ، ب ، ج) ضرائب . " رسم الدفعة على الإعلان " . رسوم .

(ا) الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدفعة . لا ما استثنى بنص خاص .
الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق . خضوع
الإعلانات على عيات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدفعة المقرر
بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(ب) الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا .
لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ في القانون ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ .

(ج) الإعفاء من الرسم أو تخفيضه . لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون . لمصلحة
الضرائب المطالبة بفرق رسم الدفعة المستحق .

١ — مؤدى نص المادتين الأولى والرابعة من الجدول رقم ٣ الخاص برسوم
الدفعة على الإعلانات — قبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — والملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع أخضع جميع الإعلانات والإخطارات
العلنية لرسم الدفعة ، إلا ما استثنى بنص خاص ، وفرض بالفقرة الثانية من المادة
الرابعة سالف الذكر رسماً قدره عشرة مليات عن كل إعلان من الإعلانات المكتوبة
أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وغيرها من الأشياء التي تماثلها
ولا يشملها مدلول كلمة " الأدوات " ، متى وزعت كهدايا ، وتستوى لانطباق
النص أن يكون الإعلان مكتوباً أو منقوشاً على الأدوات ذاتها وغيرها ، أو على أغلفتها

وعبواتها ، باعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءاً منها ويأخذ حكمها ، والمقصود بالإعلان أو الإخطار في هذا الخصوص المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور ، ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس ، بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرص المعلن على أن يصل الإعلان إليهم ، ويستحق الرسم في هذه الحالة دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للمعلن أو إلى مدة بقاءه لأن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلاية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلني بذاته ، فلا يكون زوال الإعلان بعد استعمال تلك الأدوات وغيرها مانعاً من سريان الرسم ، ويكفي حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع ، ودون اعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع ، ولا وجه للاستناد إلى نص المادة ١١ من الجدول رقم ٣ المشار إليه للقول بأن جميع الإعلانات والإخطارات العلنية الواردة بالنصوص السابقة على تلك المادة - ومن بينها المادة الرابعة - يجب أن تكون لها صفة البقاء والاستقرار ، ذلك أن نص تلك المادة يدل على أنها تنصرف إلى الإعلانات والإخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، إذ قصد المشرع إخضاعها للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور وبالسعر المحدد به ، ولو كان تاريخ تعليقها سابقاً على ذلك القانون وبصرف النظر عن الأحكام التي كان يقررها قانون الدمغة السابق رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومنع المشرع أصحاب تلك الإعلانات والإخطارات مهلة مدتها شهر من تاريخ العمل بالقانون الجديد لأداء رسم الدمغة طبقاً لأحكامه أو لإزالتها . لما كان ذلك ، فإن إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عبواتها تشير إلى اسم الدواء وتركيبه وطريقة استعماله وفوائده ، ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم ، يعتبر إعلاناً عنها ويستحق عليها رسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها متى وزعت بغير مقابل إذ يتحقق بذلك شرط العلانية وهي الواقعة المنشئة للرسم على ما سلف البيان ، دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه الإعلان من نفع .

٢ - تنص المادة الثانية عشرة من الجدول رقم ٣ - الملحق بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة - على أنه "يفرض رسم دمغة نوعي قدره عشرون قرشاً

عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد ، مهما يكن عدد نسخ الإعلانات الموزعة ، ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالميلاد والزواج والوفاء " وهذه المادة تنظم رسم الدمغة على نوع آخر من الإعلانات يختلف عن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا .

٣ - الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحصيل رسم عن الإعلانات على وجه يخالف أحكام القانون ، لا يسقط حقها في المطالبة بفرق الرسم المستحق ، لأنه لا يجوز الإعفاء من الرسم أو تخفيضه إلا في الأحوال المبينة في القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتمثل في أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٢٦٢ سنة ١٩٥٧ القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب (المطعون عليها) طالبة الحكم بإلزامها بأن تدفع لها مبلغ ٧١٩ ج و ٨٠٠ م ، وقالت بيانا لدعواها إنها أعدت إعلانا باللغتين العربية والفرنسية عن معجون أسنان من منتجاتها لتوزيعه باليد مصحوبا بعينه من هذا المعجون ، وقدرت مصلحة الضرائب رسم الدمغة المستحق على هذا الإعلان بمبلغ ٦٠ قرشا ، منه ٦٠ قرشا عن كل من النسختين العربية والفرنسية و ٢٠ قرشا عن العينة المرفقة بالإعلان ، وذلك تطبيقا لنص المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، إلا أنها عادت وطالبتها بفرق رسم قدره ٧١٩ ج و ٨٠٠ م على أساس أن الرسم المستحق هو عشرة مليات عن كل عينة باعتبارها إعلانا ، وذلك تطبيقا للفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول المشار إليه ، وإذا كانت شروط هذه الفقرة غير متوافرة ، واضطرت

الشركة لتسديد الرسم المطالب به درءا لإجراءات التنفيذ الجبرى ، ومن حقها أن تسترد مادفعته بغير حق ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/١٥ حكمت المحكمة بئدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لبيان عدد الهدايا الموزعة من عينات معجون الأسنان موضوع النزاع ، وقطعت فى أسباب حكمها بأن الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول رقم ٣ هى الواجبة التطبيق ، ولم تقم الشركة الطاعنة بإيداع الأمانة المقدرة لمكتب الخبراء ، فحكمت المحكمة بتاريخ ١٩٥٩/١/٥ بسقوط حق الشركة فى التملك بإجراء الإثبات وفى الموضوع برفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذين الحكمين بالاستئناف رقم ٢٠٤ سنة ٧٨ ق تجارى القاهرة طالبة إلغاءهما والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكمين المستأنفين . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة انظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه تأسيسا على أن الإعلان عن معجون الأسنان الذى توزعه الطاعنة هدية هو إعلان منقوش على غير الورق فيخضع لرسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ دون الرسم المنصوص عليه فى المادة ١٢ من الجدول المذكور ، لأنه خاص بالإعلانات الورقية التى توزع باليد أو ترسل بالبريد ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه من ثلاثة أوجه (أولا) أن نص المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ هو الواجب التطبيق على الإعلان موضوع الدعوى ، لأن هذا النص جاء مطلقا ولم يقتصر على الإعلانات الورقية بل يسرى على الإعلانات التى توزع باليد أو بالبريد ولا تتوافر فيها صفة العلانية والبقاء لمدة طويلة ، يدل على ذلك أن المواد العشر الأولى من هذا الجدول قد وردت بشأن الإعلانات والإخطارات التى تتوافر فيها الصفتان المشار إليهما ، ثم نصت المادة ١١ من الجدول على مريان أحكام المواد العشر سالفة الذكر على جميع الإعلانات والإخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بهذا القانون ، ومنحت أصحابها مهلة مدتها شهر لأداء رسم الدمغة أو إلزالتها ، مما مفاده أن المشرع أورد هذا

النص بعد المواد العشر السابقة عليه وقبل المادة ١٢ التالية ليكون فاصلا بين نوعين مختلفين من الإعلانات لكل منهما حكم خاص . (ثانيا) أخطأ الحكم إذ أخضع الإعلان موضوع الدعوى لنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول رقم ٣ لأن هذه المادة وردت ضمن المواد العشر الأولى من الجدول وهي خاصة بالإعلانات والإخطارات التي تتوافر فيها صفة العلانية والبقاء لمدة طويلة ، ولأن الفقرة الثانية المشار إليها تستلزم في الاعلان أن يكون مكتوبا أو منقوشا على أدوات أو غيرها وأن يوزع كهدية وليس باليد أو بالإبريد ، وهو ما لم يتوافر في الاعلان موضوع الدعوى لأنه محرز على ورقة توزع باليد وأرفقت به عينة من المعجون ولم يكتب أو ينقش على أدوات لها صفة البقاء والاستقرار ، ولا تعد العينة من هذه الأدوات لأنها تنتهي باستهلاكها ، وهي ليست هدية ترسل في المناسبات أو لشخص تربطه بالمرسل صلة أو صداقة ، وإنما ترسل للاستعمال والتجربة وهي وإن كانت تحمل اسم نفسها إلا أنها لا تعتبر إعلانا يبقى مدة طويلة على النحو المقصود في المادة الرابعة . (ثالثا) أخطأ الحكم إذ لم يعتد بالاتفاق الذي تم بين الشركة الطاعنة ومصلحة الضرائب المطعون عليها على تقدير الرسم المستحق مع أن هذا الاتفاق ملزم للمصلحة ولا يجوز إهداره .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة الأولى من الجدول رقم ٣ الخاص برسوم الدمغة على الإعلانات - وقبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ - على أن " جميع الإعلانات والإخطارات العلنية ما عدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسوم الدمغة ويتعدد الرسم بتعدد الإعلانات والإخطارات التي تحويها الورقة أو اللوحة أو النشرة الواحدة ، ولكن يعفى من هذا الرسم ما يأتي . . . " ، والنص في المادة الرابعة من هذا الجدول على أنه " يفرض رسم دمغة مقداره خمسة قروش عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع وذلك عن كل إعلان أو إخطار منقوش على غير الورق ، على أن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا تخضع لرسم دمغة قدره عشرة مليات عن كل إعلان " يدل على أن المشرع أخضع جميع الإعلانات والإخطارات العلنية لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص ، وفرض بالفقرة الثانية من المادة الرابعة مخالفة الذكر رسما قدره عشرة مليات عن كل إعلان

من الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وفيها من الأشياء التي تماثلها ولا يشملها مدلول كلمة " الأدوات " متى وزعت كهدايا ، ويستوى لانطباق النص أن يكون الإعلان مكتوبا أو منقوشا على الأدوات ذاتها وغيرها أو على أغلفتها وصوباتها باعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءا منها ويأخذ حكمها ، والمقصود بالإعلان أو الإخطار في هذا الخصوص المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور ، ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرص المعلن على أن يصل الإعلان إليهم ، ويستحق الرسم في هذه الحالة دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للمعلن أو إلى مدة بقاءه ، لأن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلمانية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلني بذاته ، فلا يكون زوال الإعلان بعد استعمال تلك الأدوات وغيرها مانعا من سريان الرسم ، ويكفي حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع ودون اعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع ، ولا وجه للإستناد إلى نص المادة ١١ من الجدول رقم ٣ المشار إليه للقول بأن جميع الإعلانات والإخطارات العلنية الواردة بالمصوص السابقة على تلك المادة — ومن بينها المادة الرابعة — يجب أن تكون لها صفة البقاء والاستقرار ، ذلك أن النص في تلك المادة على أنه " تسرى الأحكام المتقدمة على جميع الإعلانات والإخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بهذا القانون بصرف النظر عن تاريخ تعليقها ، ولكن يمنع أصحاب الإعلانات والإخطارات العلنية بجميع أنواعها مهلة شهر لأداء رسم الدمغة أو إلزالتها " يدل على أنها تنصرف إلى الإعلانات والإخطارات العلنية الموجودة وقت العمل بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، إذ قصد المشرع إخضاعها للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون المذكور وبالسعر المحدد به ولو كان تاريخ تعليقها سابقا على ذلك القانون ، وبصرف النظر عن الأحكام التي كان يقررها قانون الدمغة السابق رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٩ ، ومنع المشرع أصحاب تلك الإعلانات والإخطارات مهلة مدتها شهر من تاريخ العمل بالقانون الجديد لأداء رسم الدمغة طبقا لأحكامه أو إلزاتها ، لما كان ذلك فإن إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عبواتها تشير إلى اسم الدواء وتركيبه وطريقة

استعماله وفوائده، ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم
يعتبر إعلانها، ويستحق عليها رسم الدفعة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة
المشار إليها متى وزعت بغير مقابل، إذ يتحقق بذلك شرط العلانية وهي الواقعة
المنشئة للرسم على ما سلف البيان دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه
الإعلان من نفع، ولما كانت أنايب معجون الأسنان التي وزعتها الشركة الطاعنة
كهدايا، تدخل وعلى ما سلف البيان في مدلول الأدوات وغيرها من الأشياء
التي تمثلها، وينطبق عليها نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر
إذ لم تنزع الطاعنة في سبب النعي في أن البيانات المشار إليها
قد كتبت على الأنايب، بل إنها ذكرت أن هذه العينات "وإن كانت تحمل
اسم نفسها إلا أنها لا تعتبر إعلانا وليست هدية"، وكان لا محل للتحدى بنص
المادة الثانية عشرة من الجدول رقم ٣ وهي تنص على أنه "يفرض رسم دفعة
نوعى قدره عشرون قرشا عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن
عدد نسخ الإعلانات الموزعة ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالميلاد والزواج
والوفاة"، إذ تنظم هذه المادة رسم الدفعة على نوع آخر من الإعلانات يختلف
عن الإعلانات موضوع الدعوى، وهي المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات
وغیرها التي توزع كهدايا، وكان الاتفاق مع مصلحة الضرائب على تحصيل رسم عن هذه
الإعلانات على وجه يخالف أحكام القانون لا يسقط حقها في المطالبة بفرق
الرسم المستحق، لأنه لا يجوز الإعفاء من الرسم أو تخفيضه إلا في الأحوال المبينة
في القانون، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع الإعلانات
المذكورة للرسم المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفة الذكر، فإنه
يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا، ويكون النعي عليه برمته هلى غير
أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد فيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(٨٧)

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١ ، ب ، ج) ضرائب . " رسم الدمغة على الإعلان " . رسوم .

(١) الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص .
الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق .
خضوع الإعلانات على عينات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدمغة
المقرر بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .

(ب) إثبات البيانات على عينات الأدوية تنفيذاً لقانون مهنة الصيدلة رقم ١٢٧
لسنة ١٩٥٥ . لا يؤدي إلى الإعفاء من رسم الدمغة متى توافرت شروط
استحقاقه .

(ج) الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا .
لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ من القانون ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ .

(د) نقض . " أسباب الطعن " .

إبداء وجه النعي في المذكرة الشارحة دون تقرير الطعن بالنقض .
غير مقبول .

١ - مؤدى نص المادتين الأولى والرابعة من الجدول ٣ الخاص برسوم
الدمغة على الإعلانات - قبل تعديل بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ - والملحق
بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع أخضع جميع الإعلانات

والإخطارات العلنية لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص ، وفرض بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفه الذكر رسم قدره عشرة مليات عن كل إعلان من الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وغيرها من الأشياء التي تماثلها ، ولا يشملها مدلول كلمة "الأدوات" متى وزعت كهدايا ، ويستوى لإنطباق النص أن يكون الإعلان مكتوبا أو منقوشا على الأدوات ذاتها وغيرها أو على أظفتها وعبواتها بإعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءا منها ويأخذ حكمها ، والمقصود بالإعلان أو الإخطار في هذا الخصوص ، المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور ، ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرص المعلن على أن يصل الإعلان إليهم ، ويستحق الرسم في هذه الحالة دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للمعلن أو إلى مدة بقائه ، لأن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلانية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلني بذاته ، فلا يكون زوال الإعلان بعد استعمال تلك الأدوات وغيرها مانعا من سريان الرسم ، ويكفي حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل ، بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع ، ودون اعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع . لما كان ذلك ، فإن إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عبواتها تشير إلى اسم الدواء وتركيبه وطريقة استعماله وفوائده ، ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم ، يعتبر إعلانا عنها ويستحق عليها رسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها متى وزعت بغير مقابل ، إذ يتحقق بذلك شرط العلانية، وهي الواقعة المنشئة للرسم على ما سلف البيان دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه الإعلان من نفع .

٢ — إعتبر المشرع البيانات المكتوبة أو المنقوشة على عينات الأدوية التي يستلزمها نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة — اعتبرها المشرع — إعلانا ، إذ قرر في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور أنه " كما حدد المشروع طرق الاعلان عن هذه المستحضرات للقضاء على الأساليب المضللة التي تؤدي إلى سوء استعمال الأدوية ". هذا إلى أن إثبات

هذه البيانات تنقيذا للقانون سالف الذكر ليس من شأنه الإعفاء من رسم الدمغة متى توافرت شروط استحقاقه .

٣ - تنص المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ - الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم الدمغة على أنه "يفرض رسم دمغة نوعي قدره عشرون قرشا عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن عدد نسخ الإعلانات الموزعة ، ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالميلاد والزواج والوفاة" . وهذه المادة تنظم رسم الدمغة على نوع آخر من الإعلانات يختلف عن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا .

٤ - لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم المطعون فيه ، الإخلال بحق الدفاع استنادا إلى أن محكمة الموضوع لم تستجب لطلبه بضم محضر حصر العينات الذي قدرت بناء عليه الرسوم التي حصلت لها المصلحة ، ذلك أن الطاعن لم يبد هذا السبب إلا في مذكرة الشارحة ، والمعول عليه هو بما يرد في تقرير الطعن ذاته .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاد السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن بصفته مديرا لمكتب مييا العلمي أقام الدعوى رقم ١٤٣٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب ومراقبة دمغة القاهرة - المطعون عليهما - طالبا الحكم بإلزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ ١٥٩٣ ج و ٤١٠ م ، وقال بيانا لدعواه إن مأمورية ضرائب دمغة القاهرة طالبت به بأداء المبلغ المذكور باعتباره رسم دمغة مستحق على عينات طبية قامت الشركة بتوزيعها خلال المدة من سبتمبر سنة ١٩٦٠ حتى مارس سنة ١٩٦٢ ، وإذا كانت هذه العينات لا تخضع لرسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من

الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، ولا للرسم المقرر بالمادة ١٢ من هذا الجدول ، واضطرت الشركة لتسديد الرسوم المطالب بها درءا لإجراءات التنفيذ الجبرى ، ومن حقها أن تسترد مادفعته بغير حق ، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته سائلة البيان . وبتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٦٥ لسنة ٨١ ق تجارى القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له أصليا بطلباته واحتياطيا بإلزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ١٥٧٣ ج و ٤١٠ م على أساس أنه يستحق على العينات موضوع الدعوى رسم دمغة قدره عشرون جنيا طبقا للمادة ١٢ من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون . وبتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحلصة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدعوى تأسيسا على أن العينات الطبية موضوع الخلاف وزعت على الأطباء كهدايا على سبيل الاعلان ، وأن البطاقة المصقفة على العبوة تعتبر مثل الكتابة أو النقش على ذات العبوة فتخصع هذه العينات لرسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ ، وهو من الحكم خطأ فى تطبيق القانون وقصور ، ذلك أن الجدول رقم ٣ سالف الذكر فرق بين نوعين من الإعلانات ، نوع يطول بقاؤه تحت الأنظار ومنها الاعلانات الواردة بالفقرة الثانية من المادة الرابعة من الجدول المذكور ، وهى المكتوبة أو المنقوشة على ذات الأدوات ويفرض عليها رسم على كل وحدة ، ونوع آخر لا يطول بقاؤه وهى تخضع لرسم مخفض ، ومنها الإعلانات التى توزع باليد أو ترسل بالبريد ويفرض عليها الرسم المقرر بالمادة ١٢ من الجدول سالف الذكر مهما يكن عدد النسخ الموزعة ، وهذا هو الشأن فى العينات الطبية المجانية ، لأن البطاقة المصقفة على عبواتها تزول بالماء ويستغنى عن العبوة أو الزجاجاة بعد استعمال محتوياتها ، وقد تمسك الطاعن بهذه التفرقة فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه ، علاوة على أن العينات المذكورة لا تتضمن

إعلانات، وإنما تحمل بطاقة تذكر فيها البيانات التي تستلزمها المادة ٥٧ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلية، ومع التسليم بأن هذه البيانات تعتبر إعلانات، فإن هذه العيّنات تخضع للرسم المقرر بالمادة ١٢ المشار إليها. هذا إلى أن الحكم أخطأ إذا اعتبر أن العيّنات الطبية توزع كهدايا، في حين أنه لا يقصد من توزيعها نية التبرع، إذ لا تقدم من الشركة هدية للطبيب يستعملها لشخصه، وإنما ليصفها علاجاً لمرضاه فترداد مبيعاتها وتحقق المفعة المادية التي هدفت إليها الشركة من توزيعها.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن النص في المادة الأولى من الجدول رقم ٣ الخاص برسوم الدمغة على الإعلانات — وقبل تعديله بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٧ — والملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ على أن "جميع الإعلانات والإخطارات العلنية ماعدا ما يصدر من السلطات العمومية خاضعة لرسم الدمغة ويتعدد الرسم بتعدد الإعلانات والإخطارات التي تحتويها الورقة أو اللوحة أو النشرة الواحدة، ولكن يعفى من الرسم ما يأتي: ... والنص في المادة الرابعة من هذا الجدول على أنه "يفرض رسم دمغة مقداره خمسة قروش عن كل متر مربع أو جزء من المتر المربع وذلك عن كل إعلان أو إخطار منقوش على غير الورق، على أن الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا تخضع لرسم دمغة قدره عشرة مليات عن كل إعلان" يدل على أن المشرع أخضع جميع الإعلانات والإخطارات العلنية لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص، وفرض بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالف الذكر رسماً قدره عشرة مليات عن كل إعلان من الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق وغيرها من الأشياء التي تماثلها ولا يشملها مدلول كلمة "الأدوات" متى وزعت كهدايا، ويستوى لانطباق النص أن يكون الإعلان مكتوباً أو منقوشاً على الأدوات ذاتها وغيرها أو على أغلفتها وعبواتها باعتبار أن الغلاف أو العبوة يعد جزءاً منها ويأخذ حكمها، والمقصود بالإعلان أو الإخطار في هذا الخصوص المعلومات أو البيانات التي يراد توصيلها للجمهور، ولا يلزم أن يكون جمهور الإعلان هو كل الناس بل يكفي أن يكونوا هم الذين يحرص المعلن على أن يصل الإعلان إليهم، ويستحق الرسم في هذه الحالة

دون نظر إلى ما يحققه الإعلان من نفع للعان أو إلى مدة بقائه ، لأن الواقعة المنشئة لرسم الدمغة على الإعلانات والإخطارات هي الإشهار والعلائية التي يحققها الإعلان أو الإخطار العلى بذاته ، فلا يكون زوال الإعلان بعد استعمال تلك الأدوات وغيرها مانعا من سريان الرسم ، ويكفى حتى يستحق الرسم أن توزع الأدوات المذكورة على الغير دون مقابل بصرف النظر عن الصلة التي تربطه بالموزع ودون اعتداد بالظروف التي أحاطت بالتوزيع . لما كان ذلك ، فإن إثبات بيانات على عينات الأدوية أو عبواتها تشير إلى اسم الدواء وتركيبه وطريقة استعماله وفوائده ، ثم توزيعها على الأطباء وغيرهم ممن يجيز القانون توزيعها عليهم يعتبر إعلانا عنها ويستحق عليها رسم الدمغة المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة المشار إليها متى وزعت بغير مقابل ، إذ يتحقق بذلك شرط العلانية وهي الواقعة المنشئة للرسم على ما سلف البيان ، دون نظر إلى الغرض من التوزيع أو ما يحققه الإعلان من نفع ، ولا وجه للتعدي بأن البيانات المكتوبة أو المنقوشة على عينات الأدوية يستلزمها نص المادة ٥٧ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة فلا تعد إعلانا ، ذلك أن المشرع اعتبر هذه البيانات إعلانا فيما قرره في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أنه "كما حدد المشرع طرق الإعلان عن هذه المستحضرات للقضاء على الأساليب المضللة التي تؤدي إلى سوء استعمال الأدوية" هذا إلى أن إثبات هذه البيانات تنفيذًا للقانون سالف الذكر ليس من شأنه الإعفاء من رسم الدمغة متى توافرت شروط استحقاقه ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قررت أن عينات الأدوية التي وزعتها الشركة الطاعة كهدايا تحمل بيانات مكتوبة على عبواتها ، وأغلفتها وهي تعتبر جزءا منها وأنها تكون بذلك في حكم المكتوبة على ذات السلعة ، وكانت عينات الأدوية على هذه الصورة تدخل ودلى ما سلف البيان في مداول الأدوات وغيرها من الأشياء التي تمتثلها ، وينطبق عليها نص الفقرة الثانية من المادة الرابعة سالف الذكر ، وكان لا محل للاستناد إلى نص المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ وهي تنص على أنه "يفرض رسم دمغة نوعي قدره عشرون قرشا عن كل إعلان يوزع باليد أو يرسل بالبريد مهما يكن عدد نسخ الإعلانات الموزعة ويستثنى منها الإخطارات الخاصة بالملاد والزواج والوفاة" إذ تنظم هذه المادة رسم الدمغة على نوع آخر من الإعلانات يختلف

عن الإعلانات موضوع الدعوى وهى المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التى توزع كهدايا، ومن ثم فلم يكن الحكم بحاجة إلى الرد على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص واستظهار التفرقة بين هذين النوعين من الإعلانات طالما أن المادة سالفه الذكر غير منطبقة . وكان لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع استنادا إلى أن محكمة الموضوع لم تستجب لطلبه بضم محضر حصر العينات الذى قدرت بناء عليه الرسوم التى حصلت لها المصلحة ذلك أن الطاعن لم يبد هذا السبب إلا فى مذكرته الشارحة ، والمعول عليه هو بما يرد فى تقرير الطعن ذاته ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد أخضع الإعلانات موضوع الدعوى للرسم المقرر بالفقرة الثانية من المادة الرابعة سالفه الذكر ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجوده أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد
ذكرى .

(٨٨)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(١) نقض . "نطاق الطعن" . اختصاص . "الاختصاص الولائي"
نظام عام .

إثارة السبب المنعق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه .
أن يكون وارداً على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثاله في الدفع بعدم
الاختصاص الولائي .

(ب ، ج ، د) وقف . "وقف غير المسلم" . "شرط الواقف" .

(ب) إسلام الواقف ليس شرطاً في صحة الوقف على المسلم . صحة وقف المسيحي
ما لم يكن على جهة محرمة في شريعة الواقف وفي الشريعة الإسلامية . م ٧ قانون
الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(ج) شرط الواقف المسيحي جعل المكان الموقوف مقراً لمن يرد عليه من الفقراء
والمساكين ورجال العلم والأدب والدين دون تخصيص . نبوت الاستحقاق
للزددية من المسيحيين والمسلمين وغيرهما . ديانة الواقف أو الناظر ليست سبباً لتخصيص
هذا الشرط بالمسيحيين دون غيرهم .

(د) شرط الواقف بأن يتولى الناظر صرف ربح الحصة حسباً يترأى له
على الأغراض المخصصة في جهة الوقف . لا يفيد تملك الناظر حق التصرف في أصل
الاستحقاق لإدخالاً وإخراجاً .

(هـ) وقف " النظر على الوقف " .

النظر على الوقف الحيرى . لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف
النظر لنفسه . الاستثناء . وقف غير الملم على مصرف لغير جهة إسلامية .
النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط لراقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف .

(و) قانون . " الإلغاء الضمنى " .

الإلغاء الضمنى للنص . شرطه . أن يرد النص فى القانون الجديد
وفى القانون القديم على محل واحد مما يستحيل معه أعمالها فيه .

١ - إنه وإن كان يجوز للطعون عليه ، كما هو الشأن بالنسبة للنيابة العامة
ولمحكمة النقض ، أن يثير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط
بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم ، وإذا كان الثابت أن تقرير
الطعن يقتصر على ما قضى به الحكم فى الموضوع ، ولم يحو نعيما على ما قضى به
فى شأن الاختصاص ، فلا يجوز للطعون عليها أن تتمسك فى دفاعها أمام هذه
المحكمة بعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى . بناء على تعلقه بالنظام العام .

٢ - إسلام الواقف ليس شرطا فى صحة الوقف على المسلم ، والأصل فى وقف
المسيحي من حيث الجهة الموقوف عليها طبقا للذهب الحنفى المعمول به وقت صدور
الوقف موضوع النزاع ، هو أن يكون الوقف قربة إلى الله تعالى عند المسلم والمسيحي
معا ، وهو صحيح وفقا لنص المادة السابعة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ،
ما لم يكن على جهة محرمه فى شريعة الواقف وفى الشريعة الإسلامية ، فيكون
الوقف على فقراء المسلمين أو على فقراء المسيحيين أو عليهما معا جائزا فقها
وقانونا ، لأنه فى جميع الأحوال جهة يرتقب بها إلى الله فى الشريعة الإسلامية
والمسيحية ، حتى جاز للمسلم أن يدفع لفقراء غير المسلمين صدقة الفطر
والكفارات .

٣ - إذا كان الواقف قد نص فى كتاب وقفه على أن " السراى - الموقوفة -
تكون مقرا لسكن ناظر الوقف ومن يرد على هذه السراى من الفقراء
والمساكين وأبناء السهيل والمحتاجين ورجال العلم والأدب والدين للبيت .

في السلامك المخصص لذلك به - هذه السراى ولطعامهم الطعام المناسب من الرب الذى سيخصص لها بعد . . . " فإن هذا القول من الواقف يدل على التعميم لا التخصيص والإطلاق لا التقييد ، فيثبت الاستحقاق للترددين من المسيحيين والمسلمين وغيرهما في الضيافة المذكورة ، ودلالته على هذا المعنى دلالة نصية صريحة تفيد الحكم بطريق القطع ، فلا يكون صحيحا ما ذكرته الطاعنة - ناظرة الوقف - من أن الواقف لم يقصد مطلقا جهة برعامة ، يدخل فيها مصرف إسلامي ، ولم يذكرها صراحة ، يؤكد ذلك أن الواقف خصص مصرف الأقسام الأخرى في الوقف لأبناء دينه وطائفته على النحو الذى أوضحه الحكم ، ولا يغير من هذا النظر ما أثارته الطاعنة من دلالات بسبب النعى ، ذلك أنه لما كان وقف المسيحي على المسلم صحيحا شرعا ، وهو قرينة إلى الله تعالى في دينه ، فمجرد كون الواقف مسيحي الديانة ، واشتراطه النظارة من بعده لغبطة البطريك بعد انقراض الذرية ، لا يحمل دلالة على أن الواقف أراد بالفقراء وغيرهم من المترددين على المضيفة خصوص المسيحيين ، إذ لا منافاة بين المسيحية والقربة إلى الله تعالى بالصدقة والبر العام ، فلا تكون ديانة الواقف سببا للتخصيص ، لأن اعتناق الدين أمر باطنى ولا تستمد منه إرادة بالحرمان لم يعم عليها دليل ظاهر ، بل لقد قام الدليل على خلافها ، إذ نص الواقف على عموم الاستحقاق بين المسيحيين وغيرهم في هذا الخصوص ، وكذلك الحال بالنسبة للناظر فلا يلزم من كون الناظر مسيحيا أن يكون الموقوف عليه مسيحيا ، وإذا كان اشتراط الواقف جعل ريع الحصة اتى تعذر صرفها في باقى الحصص ، هو نص لازم لمنع الانقطاع فيها ، واشتراط أيلولة جميع الحصص انتهاء عند تعذر صرفها في الجهات التى حددها إلى جهة بر لا تنقطع - سواء كانت الجهة هى الفقراء المسيحيين أو غيرهم - هو شرط لصحة الوقف قانونا ، فلا يحمل أى الشرطين قرينة على إرادة الواقف إنسحاب ما تقيدت به جهة مآلية على جهة أصلية ، بل إن ترتيب الاستحقاق في هذه الجهة الانتهاية على تعذر الصرف في الجهة الأصلية معناه تحقق المغايرة بينهما ، وعدم إرادة الواقف تقييد الأولى بما تقيدت به الثانية .

٤ - قول الواقف - المسيحي - في الحصة المرصودة على المضيفة ، بأن يتولى الناظر صرف ريعها حسما يترأى له على الأغراض المخصصة للسراى

— الملحق بها المضيفة — لا يفيد تملك الناظر حق التصرف في أصل الاستحقاق إدخالاً وإخراجاً، وإعطاء أو حرماناً ، فلا يكون له سلطان في إسقاط حق المترددين على المضيفة من غير المسيحيين ، إذ لم يشترط الواقف الشروط العشرة في وقفه ، وإنما يفيد هذا القول تملك الناظر حق صرف الربح في الوجوه اللازمة لقيام المضيفة وتقرير ما يتطلبه كل وجه .

٥ — مؤدى نص المادتين ١/٢ و ٣ من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ ، ونص المادتين ١ و ١٧ من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، أن المشرع أقام وزارة الأوقاف في النظر على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الواقف ، ولو كان من ذريته أو أقاربه باعتبارها صاحبة الولاية العامة وأولى من غيرها برعاية جهات الخير وحمايتها وتوجيه الربح إلى المصارف ذات النفع العام ، وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية ، فأعطاهما الحق في النظر بحكم القانون في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وأورد بالمادة الثالثة منه استثناء على هذا الحق خاصاً بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ، ليقوم القاضي ناظره إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه . والحكمة من ذلك دفع الحرج عن الطوائف غير الإسلامية وعن وزارة الأوقاف في ولايتها على أوقاف جعلت لمصارف الطائفة خاصة ، ولم يشأ المشرع عند وضع القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن يُلغى الفقرة الأولى من المادة الثانية سالفة الذكر حتى يستمر العمل بحكمها دون مساس أو تعديل ، وفي حدود الاستثناء الوارد عليه في المادة الثالثة بشأن وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ، ولا وجه للتحدى بما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ من أن وزارة الأوقاف تتولى الأوقاف الخيرية التي يشترط النظر فيها لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين ، والقول بأنها ألغت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وأنها لا تعطى وزارة الأوقاف الحق في النظر على الوقف الخيري من غير المسلم إذا لم يشترط فيه النظر لها ، ذلك أن الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الجديد — ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ — على ما هو

واضح من عبارتها وضعت لتجعل لوزارة الأوقاف حق إدارة الأوقاف الخيرية إذا كان الواقف غير مسلم وشرط لها النظر ، وتعتبر هذه الفقرة قيداً يضاف إلى نص المادة الثالثة من القانون القديم ، بحيث إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية ، كان النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف ، ولا علاقة لهذه الفقرة بالحالة التي تنظمها الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم ، وهي حالة الوقف الذي اشترط فيه الواقف النظر لغيره ، إذ يكون النظر لوزارة الأوقاف بحكم هذا القانون بدلاً ممن شرطه الواقف ، وبالتالي فلا تعارض بين نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وبين نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الجديد .

٦ - لا محل للاحتجاج بأن النص الأول - الوارد في القانون القديم - قد ألغى ضمناً بالنص الثاني - الوارد في القانون الجديد - لأن هذا الإلغاء لا يكون إلا إذا توارد النصان في القانون الجديد وفي القانون القديم على محل واحد يستحيل معه إعمالهما فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنة بصفتها نازرة على وقف الدكتور سوريال جرجس سوريال أقامت الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٦٦ تصرفات أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد وزارة الأوقاف - المطعون عليها - طالبة الحكم بعدم أحقية الوزارة في النظر على أي قدر من الأعيان الميينة بكتاب الوقف المذكور وبانفرادها بالنظر على جميع أعيانه ومنع تعرض الوزارة لها ، وقالت شرحاً لدعواها إنه بموجب إ�هاد شرعى مؤرخ ١٩٤٤/٩/١١ وقف الدكتور سوريال جرجس سوريال وهو قبلى أرثوذكسى أطيانا مساحتها ٢٠٨ ف ١٣ ط و ١٢ م مبينة به

وجعل الررع على جهات برعنها بكتاب الوقف وهى كنيسة الأمير تادرس بناحية الجديدة مركز منيا القمح ومدرسة أولية لتعليم الدين المسيحي سماها مدرسة جرجس سوريال وألحقها بالكنيسة وملجأ لإيواء العجزة من الأقباط الأرثوذكس ، وكنيسة أخرى بناحية ميت بشار مركز منيا القمح سماها كنيسة ماري جرجس ألحقها بمدفن العائلة ، وجعل منزله الكائن بالجديدة الملحق بالكنيسة والمدرسة والملجأ مقر لإدارة المرافق الخيرية القبطية الأرثوذكسية المذكورة وخصص السلامك الملحق بالمنزل لضيافة المتردين على تلك المرافق ، واشترط أن يصرف من الررع ٤ ط من ٢٤ ط على كنيسة الأمير تادرس والمدرسة الأولية ومدفن العائلة والكنيسة الملحقة به و ٤ ط على الملجأ و ٤ ط على الفقراء والمساكين من أبناء طائفة الأقباط الأرثوذكس و ١٢ ط من ٢٤ ط على المنزل والسلامك ، وشرط النظر لنفسه مدة حياته ، ثم من بعده لزوجته السيدة سينا رزق سوريال — الطاعنة — ثم من بعدها لمن يحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا للأرشد فالأرشد ، فإذا انقرضوا كان النظر للسيد/ بطرس رزق سوريال ، ثم من بعده للأرشد فالأرشد من أولاده ، فإذا انقرضوا كان النظر لغبطة بطريرك الأقباط الأرثوذكس ، وشرط في حالة تعذر الصرف على واحد مما شرط له أن يصرف على الباقي ، وإذا تعذر الصرف على الجميع يصرف الررع على الفقراء والمساكين من أبناء الطائفة المصريين ويقدم عليهم أقاربه ، فإن لم يوجد فعلى الفقراء المسيحيين عموما ، وبذلك صار الوقف خيرا لأن نهايته للفقراء المسيحيين عموما غير أن وزارة الأوقاف اعتبرت الجزء الموقوف على المنزل والسلامك الملحق به جهة برعامة ومن حقها النظر عليه وفقا للقانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ ، وإذ طلبت من الطاعنة المعنية ناظرة بكتاب الوقف أن تسلمها هذا الجزء من الوقف فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها . ودفعت وزارة الأوقاف بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وبتاريخ ١٥/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم الاختصاص ورفض الدعوى . استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم لها بطلباتها وقيد هذا الاستئناف برقم ٣ سنة ٨٤ ق "أحوال شخصية تصرفات" . وبتاريخ ١٣/١/١٩٦٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض . ودفعت المطعون عليها بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى وطلبت في الموضوع

رفض الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها.

وحيث إن مبنى الدفع بعدم الاختصاص الذي أبدته المطعون عليها أن لجنة شئون الأوقاف أصدرت بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٦ قرارا بإقامة وزارة الأوقاف في أنظر على الجزء الموقوف على الخير العام، وأن الطاعنة تستهدف بطلباتها في الدعوى إلغاء هذا القرار، وهو ما يختص بمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظره، لأن هذا القرار صادر من جهة إدارية ذات اختصاص قضائي، غير أن الحكم المطعون فيه أعرض عن بحث هذا الدفع رغم تمسكها به استنادا إلى أنها لم ترفع استئنافا عن الحكم الابتدائي الذي قضى برفض الدفع، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ذلك أنه طبقا للمادة ٤١٠ من قانون المرافعات السابق يكون الخصم المحكوم له أن يتمسك في الاستئناف المرفوع من خصمه بما لم تكن محكمة أول درجة قد قبلته من أوجه دفاعه ودفعه دون حاجة إلى رفع استئناف فرعي أو مقابل كما يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام.

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان يجوز للطعون عليه — كما هو الشأن بالنسبة للنسبة للنيابة العامة والمحكمة النقض — أن يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم، وإذ كان الثابت أن تقرير الطعن يقتصر على ما قضى به الحكم في الموضوع ولم يحو نعيما على ما قضى به في شأن الاختصاص، فلا يجوز للطعون عليها أن تتمسك في دفاعها أمام هذه المحكمة بعدم ولاية المحاكم بنظر الدعوى بناء على تعلقه بالنظام العام.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بمخالفة شرط الواقف، ذلك أن الحكم اعتبر المرصود على منزل الواقف والسلامك الملحق به وفقا على جهة برعامة يدخل في المصارف الإسلامية، مع أن وقف المسلم على الفقراء لا يحمل أن يكون مقصده غير المسلمين دون نص، وكذلك المسيحي لا يحمل وقفه على الفقراء بأنه جعله لغير المسيحيين دون نص، وأنه بالرجوع إلى كتاب الوقف يبين أن الواقف لم يقصد أن يجعل الجزء المرصود للنزل

والسلامك وفقا على جهة بر تدخل فى المصارف الإسلامية، إذ جعل خاتمة النظر على الوقف إلى بطريرك الأقباط الأرثوذكس وخاتمة المصرف على الفقراء المسيحيين، وشرط فى حالة تعذر الصرف على أحد المصارف الخيرية أن يصرف الربح على الباقي، وترك للناظر تقدير صرف الربح على ما يلزم للمنزل من "صيانة ومن ضيافة ومن ماكل ومبيت وخدم وإنارة..." وألحق المنزل والسلامك بالأماكن التى أعدت لإقامة الشعائر الدينية المسيحية الأرثوذكسية ولتعلم تلك الديانة. وظاهر من ديانة الواقف ومن شروط الوقف والجهات الموقوف عليها أن الجزء الموقوف على المنزل والسلامك مصرفه إلى جهة بر غير إسلامية، ولو أن الواقف أراد أن يجعله إلى جهة بر عامة تدخل فى المصارف الإسلامية انص على ذلك صراحة أو جعل النظر لوزارة الأوقاف، وإذ لم يلتزم الحكم المطعون فيه التفسير الصحيح لشروط الواقف فإنه يكون قد خالف القانون.

وحيث إن هذا النعى فى غير محله، ذلك أنه لما كان الحكم الابتدائى الذى أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد أورد فى تفسير الشرط المختلف عليه مايل "إن الواقف أنشأ وقفه على جهات عينها فى كتاب وقفه بعد أن أبان فى صدره أنه وقف خيرى محض وخال من الشروط العشرة ومن كل شرط يجعله غير خيرى، وبعد أن أوضح مساحات قطع الأرض الموقوفة بمحدودها حدد مصرف ريعها ومقدار الحصص الموقوفة على هذا المصرف، فنقص نصف ريع تلك الأطنان الموقوفة على السراى والسلامك الملحق بها، وحدده بمقدار ١٢ ط من ٢٤ ط ينقسم إليها ريع الأطنان الموقوفة على المتردين على هذه السراى من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والمحتاجين ورجال العلم والأدب والدين، والنصف الآخر من ريع تلك الأطنان الموقوفة وهو ١٢ ط من ٢٤ ط قسمها أثلاثا وأنه أراد بالقسم الأول من وقفه وهو الوقف على السراى والسلامك أن يطلقه إطلاقا عاما بدون قيد بالنسبة لزبائنه المتردين عليها من الأصناف التى حددها، وقيد ذلك بالنسبة للكنيسة الكائنة بناحية الجديدة وما ألحق بها من المدرسة التى تقوم على تعليم الدين المسيحى للمحققين بها من أبناء الطائفة، وجعل الإشراف عليها

لوكيل الشريعة الطائفية ، كما خصص المدفن وما ألحق به من الكنيسة بناحية ميت بشار على أسرته وإقامة الشعائر الدينية في الكنيسة في المواسم والأعياد القبطية كما قيد بالنسبة للإلزام أن يكون الملحق به من العجزة والمقعدين من ذوى العاهات والأيتام والأرامل والشيخوخ من الأقباط الأرثوذكس الفقراء وقيد في المصرف الأخير بالفقراء والمحتاجين من الأقباط الأرثوذكس المصريين ، وعلى هذا الأساس يبين أن الوقف على ماهو مفهوم من دلالة إطلاقه للأزديدين على السراى والسلامك بدون وصف لدياتهم أنه أراد عموم المترددين سواء في ذلك ما إذا كان المتردد مسلما أم غير مسلم ، من طائفة الوقف أو مختلفا معه ولو كان يريد التخصيص بأهل الطائفة لنص عليه ولا تخصيص إلا بخصص ، وإذا كان ذلك هو مراد الوقف ومقصده الذى يفهم من سياق إنشائه في كتاب الوقف يضحى الجزء الموقوف على السراى والسلامك جهة برعامة تأخذ حكم جهة بر إسلامية ، ولا يوهن من هذا القول ما أثارته المدعية - الطامنة - بصحيفة دعواها وشرح وكيلها بمذكرته المقدمة بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٦ من أن الأصل في إنشاء هذه المرافق الخيرية والوقف عليها هو رعاية الديانة الأرثوذكسية لأن الوقف وإن كان مسيحيا ألا أنه أراد خيرا عاما لكل الطوائف والممل على اختلاف أديانها . ولما كان إسلام الوقف ليس شرطا في صحة الوقف على المسلم ، والأصل في صحة وقف المسيحي من حيث الجهة الموقوف عليها طبقا للذهب الحنفى المعمول به وقت صدور الوقف موضوع النزاع هو أن يكون الوقف قربة إلى الله تعالى عند المسلم والمسيحي معا ، وهو صحيح وفقا لنص المادة السابعة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما لم يكن على جهة محرومة في شريعة الوقف وفي الشريعة الإسلامية ، فيكون الوقف على فقراء المسلمين أو على فقراء المسيحيين أو عليهما معا جائزا فقها وقانونا ، لأنه في جميع الأحوال جهة بر يتقرب بها إلى الله في الشريعة الإسلامية والمسيحية ، حتى جاز للمسلم أن يدفع لفقراء غير المسلمين صدقة الفطر والكفارات . لما كان ذلك وكان الوقف قد نص في كتاب وقفه بشأن السراى والسلامك على ما يأتي "أنشأ حضرة الوقف الدكتور سوريال جرجس سوريال المذكور وقفه هذا من الآن خيرا ، محضا على الجهات الآتية : (أولا) السراى السالف ذكرها

تكون مقرا لسكن ناظر هذا الوقف ومن يرد على هذه السراى من الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والمحتاجين ورجال العلم والأدب والدين للبيت فى السلامك المخصص لذلك بهذه السراى ولطعامهم الطعام المناسب من الرب الذى سيخصص لها بعد .. " وكان هذا القول من الواقف يدل على التعميم لا التخصيص والاطلاق لا التقييد ، فيثبت الاستحقاق للمتريدين من المسيحيين والمسلمين وغيرهما فى الضيافة المذكورة ، ودلالته على هذا المعنى دلالة نصية صريحة تفيد الحكم بطريق القطع ، فلا يكون صحيحا ما ذكرته الطائفة من أن الواقف لم يقصد مطلقا جهة برعامة يدخل فيها مصرف إسلامى ، ولم يذكرها صراحة ، يؤكد ذلك أن الواقف خصص مصرف الأقسام الأخرى فى الوقف لأبناء دينه وطائفته على النحو الذى أوضحه الحكم ، وكان لا يغير من هذا النظر ما أنارته الطائفة من دلالات بسبب النعى ، ذلك أنه لما كان وقف المسيحي على المسلم صحيحا شرعا ، وهو قرينة إلى الله تعالى فى دينه فمجرد كون الواقف مسيحي الديانة واشتراطه النظارة من بعده لنبطة البطريك بعد انقراض الذرية لا يحمل دلالة على أن الواقف أراد بالفقراء وغيرهم من المتريدين على المضيفة خصوص المسيحيين ، إذ لا منافاه بين المسيحية والقربة إلى الله تعالى بالصدقة والبر العام فلا تكون ديانة الواقف سببا للتخصيص ، لأن إعتناق الدين أمر باطن ولا تستمد منه إرادة بالحرمان لم يقم عليها دليل ظاهر ، بل لقد قام الدليل على خلافها إذ نص الواقف على عموم الاستحقاق بين المسيحيين وغيرهم فى هذا الخصوص وكذلك الحال بالنسبة للناظر ، فلا يلزم من كون الناظر مسيحي أن يكون الموقوف عليه مسيحي ، وكان اشتراط الواقف جعل ريع الحصة التى تعذر صرفها فى باقى الحصص هو نص لازم لمنع الانقطاع فيها ، واشتراط إيلولة جميع الحصص إنتهاء عند تعذر صرفها فى الجهات التى حددها إلى جهة بر لا تنقطع — سواء كانت الجهة هى الفقراء المسيحيين أو غيرهم — هو شرط لصحة الوقف قانونا ، فلا يحمل أى الشرطين قرينة على إرادته الواقف انسحاب ما تقيدت به جهه مآلية على جهة أصليه ، بل إن ترتيب الاستحقاق فى هذه الجهة الانتهاية على تعذر الصرف فى الجهة الأصلية معناه تحقق المغايرة بينهما وعدم إرادة الواقف تقييد الأولى بما تقيدت به الثانية ، وقول الواقف فى الحصة المرصودة على المضيفة " يتولى الناظر صرف ريعها حسبما يترأى له على الأغراض المخصصة للسراى السالف ذكرها " لا يفيد تملك الناظر حق الصرف

في أصل الاستحقاق إدخالاً أو إخراجاً ، وإعطاء أو حرماناً . فلا يكون له سلطان في إسقاط حق المترددين على المضيفة من غير المسيحيين ، إذ لم يشترط الواقف الشروط العشرة في وقفه ، وإنما يفيد هذا القول عليك الناظر حق صرف الربح في الوجوه اللازمة لقيام المضيفة وتقرير ما يتطلبه كل وجه ، وقد أفصح الواقف عن ذلك بقوله " من صيانة ومن ضيافة ومن ما كل ومبيت وخدم وإارة وموظفين ومفروشات " ثم أكد هذا المعنى وأكد معه عموم استحقاق الضيافة للواردين بقوله " وجميع ما يلزم لعمل مضيفة مناسبة مستعدة لاستقبال الضيوف الواردين " . وإذا لم يرد في كتاب الوقف ما يدل على إلحاق المنزل والسلامك بالأماكن المخصصة لإقامة الشعائر الدينية المسيحية على نحو ما تقول به الطاعنة . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في تفسيره لشرط الواقف بأن المرصود على المراسم والسلامك جهة برعامة ، وكان تفسيره سائغا يؤدي إليه كتاب الوقف في مجموع عباراته ولا مخالفة فيه لغرض الواقف ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جعل النظر لوزارة الأوقاف في الجزء الموقوف على منزل الواقف والسلامك الملحق به ، مستندا في ذلك إلى أن الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٥١٦ لسنة ١٩٥٤ تجعل لوزارة الأوقاف النظر في الوقف على جهة البرما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وأن القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ينص في المادة ١٧ منه على إلغاء الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة المشار إليها دون الفقرة الأولى سالفة الذكر ، فتخل باقية ويعدل بها ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ يبين على سبيل الحصر في مادته الأولى الأوقاف التي تتولى وزارة الأوقاف إدارتها ، وخولها بنص الفقرة الأولى من هذه المادة حق إدارة جميع الأوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، ثم نص في فقرتها الثالثة على استثناء هذه القاعدة مقتضاه ألا تتولى وزارة الأوقاف إدارة الأوقاف الخيرية من غير المسلمين ما لم يشترط فيها النظر للوزارة ، ولم يجعل هذا الاستثناء مقيدا بقيدها ، فيصرى سواء كان وقف غير المسلم على جهة برعامة أو غير إسلامية ، وهو ما يستتبع إلغاء الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ دون حاجة إلى النص صراحة على إلغائها

إذ هو إلغاء ضمنى وفقاً لما تقتضيه المادة الثانية من القانون المدنى ، هذا إلى أن القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ينص فى المادة ١٧ منه على إلغاء كل نص يخالف حكمه ، وهو لا يعطى وزارة الأوقاف الحق فى النظر على الوقف الخيرى من غير المسلم إذا لم يشترط فيه النظر لها ، وإذا عين الواقف الطاعنة فى النظر بالإسم على الوقف موضوع النزاع ، فلا يكون النظر عليه لوزارة الأوقاف .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ معدلة بالقانونين رقمى ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ و ٢٩٦ لسنة ١٩٥٤ على أنه "إذا كان الوقف على جهة بر كان النظر عليه بحكم هذا القانون لوزارة الأوقاف ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه" والنص فى مادته الثالثة معدلة بالقانون رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٥٣ على "أنه ومع ذلك إذا كان الواقف غير مسلم والمصرف غير جهة إسلامية كان النظر لمن تعينه المحكمة الشرعية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه" والنص فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ على أن "تتولى وزارة الأوقاف إدارة الأوقاف الآتية : (أولاً) الأوقاف الخيرية ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه (ثالثاً) الأوقاف الخيرية التى يشترط فيها النظر لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين " والنص فى المادة ١٧ منه على "إلغاء الفقرات ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وكل نص يخالف حكم هذا القانون" يدل على أن المشرع أقام وزارة الأوقاف فى النظر على الوقف الخيرى ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، وجعلها أحق بالنظر ممن شرط له الواقف ولو كان من ذريته أو أقربيه باعتبارها صاحبة الولاية العامة ، وأولى من غيرها برعاية جهات الخيرو حمايتها وتوجيه الربح إلى المصارف ذات النفع العام ، وتحقيق غرض الواقف من التقرب إلى الله بالصدقة الجارية ، فأعطاهما الحق فى النظر بحكم القانون فى الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ وأورد بالمادة الثالثة منه استثناء على هذا الحق خاصاً بوقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية ليعم القاضى ناظره إن لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، والحكمة من ذلك دفع الحرج عن الطوائف غير الإسلامية وعن وزارة الأوقاف فى ولايتها على أوقاف جهات لمصارف الطائفة خاصة ، ولم يشأ المشرع عند وضع القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ أن يلغى

الفقرة الأولى من المادة الثانية سالفه الذكر ، إذ نص في المادة ١٧ منه على إلغاء الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة الثانية المشار إليها دون الفقرة الأولى التي قررت النظر لوزارة الأوقاف على الوقف الخيري ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه ، حتى يستمر العمل بحكمها دون مساس أو تعديل في حدود الاستثناء الوارد عليه في المادة الثالثة بشأن وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية . ولا وجه للتحدى بما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ من أن وزارة الأوقاف تتولى الأوقاف الخيرية التي يشترط النظر فيها لوزير الأوقاف إذا كان واقفوها غير مسلمين ، والقول بأنها ألغت الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وأنها لا تعطى وزارة الأوقاف الحق في النظر على الوقف الخيري من غير المسلم إذا لم يشترط فيه النظر لها ، ذلك أن الفقرة الثالثة من القانون الجديد على ما هو واضح من عبارتها وضعت لتجعل لوزارة الأوقاف حق إدارة الأوقاف الخيرية إذا كان الواقف غير مسلم وشرط لها النظر ، وتعتبر هذه الفقرة قيدا يضاف إلى نص المادة الثالثة من القانون القديم ، بحيث إذا كان الواقف مسلما والمصرف غير جهة إسلامية كان النظر لمن تعينه المحكمة ما لم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف ، ولا ملاقة هذه الفقرة بالحالة التي تنظمها الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وهي حالة الوقف الذي اشترط فيه الواقف النظر لغيره ، إذ يكون النظر لوزارة الأوقاف بحكم هذا القانون بدلا ممن شرطه الواقف ، وبالتالي فلا تعارض بين نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون القديم وبين نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون الجديد ، ولا وجه من بعد للاحتجاج بأن النص الأول قد ألغى ضمنا بالنص الثاني ، لأن هذا الإلغاء لا يكون إلا إذا توارد النصان في القانون الجديد وفي القانون القديم على محل واحد يستحيل معه إعمالهما فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه على أن وزارة الأوقاف هي صاحبة الحق في النظر على الجزء الموقوف على السراي والسلامك وهي جهة برعامة تدخل في المصارف الإسلامية ، وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول ولم يعتد الحكم بما شرطه الواقف من تعيين زوجته - الطاعنة - في النظر على هذا الجزء من بعده ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حنظل هريدي ، والسيد عبد المنعم الحراف ، وعثمان زكريا ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٨٩)

الطعن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) فوائد . ” إدماج الفوائد في رأس المال ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في مسائل الواقع ” . نقض . ” سلطة محكمة النقض ” .
تقادم . ” تقادم مسقط ” .

إدماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير
ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض
مضى كان استخلاصه سائفا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار
الفوائد أصلا استنادا إلى عدم إدماجها في رأس المال سنة قسنة ، وإلى المطالبة بها
على أساس عدم تجديدها . فهاؤه دلي هذا الأساس بسقوطها بالتقادم التامى .
لاخطا .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في استخلاص النزول عن التقادم ” .
نقض . ” سلطة محكمة النقض ” . تقادم .

استقلال قاضي الموضوع في استخلاص النزول التامى عن التقادم بعد ثبوت
الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائفا .

(ج) تقادم . ” قطع التقادم ” .

لا محل للنسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته . انتهاء الحكم إلى عدم نزول
المدينة من التقادم إلى تم إهلاكها . إلزاميا من بعد بالحق إلى سنة .
لا محل له .

١ — النص على إدماج الفوائد في رأس المال لا يعدو أن يكون رخصة للدائن ، له أن يعملها دون توقف على إرادة المدين ، وله أن يتنازل عنها بإرادته المنفردة ، كما أن تقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله من ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط الفوائد بالتقادم التجمعي على أن الدائن قد تنازل عن حقه في اعتبارها أصلا استنادا إلى عدم قيامه بإدماج الفوائد سنة فسنة فعلا في رأس المال ، وإلى مطالبته بها على أساس عدم تجيدها ، وهو استخلاص موضوعي سائغ ، لا مخالفة فيه للقانون أو لنصوص الاتفاق ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو مسخ نصوص الاتفاق .

٢ — استخلاص التزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ، مادام استخلاصه سائغا .

٣ — لا محل للتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المدينة لم تنزل عن التقادم الذي تم لمصلحتها ، فإن إلزامها بالحق الذي سقط لا يكون له ثمة محل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن وزير الخزانة أقام الدعوى رقم ٤٨٠٢ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة ضد السيدة أنيسة حنا ويصا (مورثة المطعون عليهم الخمسة الأولين) والسيدة / هيلين نجيب حنا ويصا (المطعون عليها السادسة) طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعوا له

من شركة مورثهما المرحوم حنا صالح نسيم مبلغ ٢٢٤٢٦ ج و ٩٨٠ م ، والفوائد بواقع ٤٪ سنويا تأسيسا على أن المورث المذكور اقترض من البنك العقاري المصري (المطعون عليه الثامن) مبلغ ١٣١٠٠٠ ج برهن تأميني على ٥٠٢٣ فدان وحلت الحكومة بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ محله في جزء من هذا القرض تحدد في ١٩٣٢/١٢/٣١ بمبلغ ١٧٣٩٦ ج و ١٢٠ م ، وارتفع إلى ٢٢٤٢٦ ج و ٩٨٠ م في ١٩٣٦/١٢/٢٦ بسبب إضافة الفوائد إليه ، ثم عدل المدعى طلباته في المذكرة المقدمة لجلسة ١٩٥٨/١٢/٤ إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليهما بأن يدفع له من شركة مورثهما المبلغ المشار إليه والفوائد بواقع $\frac{1}{4}$ ٧٪ سنويا اعتبارا من ١٩٣٦/١٢/٢٦ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ وبواقع ٧٪ سنويا اعتبارا من ١٩٤٩/١٠/١٥ حتى السداد ، وكانت المدعى عليها السيدة أنيسة حنا ويصا قد أقامت الدعوى رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد بنك الائتمان العقاري بصفته نائبا عن الحكومة ، والبنك العقاري المصري الدائن الأولي تطلب الحكم ببراءة ذمتها من دين الحكومة موضوع الدعوى السابقة وفوائده تأسيسا على أن البنك الدائن قد نزع الأطيان المرهونة له من المورث وفاء لدينه ودين الحكومة ، ورما مراد تلك الأطيان عليه ، وصدرت القائمة النهائية في التوزيع رقم ١٩٤ لسنة ٦٢ ق مصر المختلطة بتاريخ ١٩٣٧/١٠/٢٨ دون أن يتخذ أى إجراء للطالبة بدين الحكومة حتى قام بإذارها في ١٩٥٢/١١/١٣ منها عليها بدفعه بعد مضي أكثر من ١٥ عاما . كما أقامت الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد بنك الائتمان بصفته نائبا عن الحكومة بطلب الحكم ببراءة ذمتها من مبلغ ٥٩٠ ج و ١١٠ م قيمة أمر الصرف المؤرخ ١٩٣٨/٤/١١ الصادر ضدها في التوزيع المشار إليه وفوائده والحكم بصحة العرض والإيداع الحاصلين بشأنه في ٨ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، وقالت في حقيقتها شرحا لما ، إنه سبق أن رما عليها مزاد جزء من أطيان المرحوم حنا صالح نسيم المتروكة ملكيتها بناء على طلب البنك المدعى عليه وعند توزيع الثمن اختصت الحكومة عن دينها حرف (ج) بالمبلغ الثابت بأمر الصرف وقدره ٥٩٠ ج و ١١٠ م وفي ١٩٥٢/٩/٢٢ أنذرها البنك بصفته نائبا عن الحكومة بأداء هذا الدين وفوائده بواقع ٩٪ سنويا ابتداء من ١٩٣٨/٣/١٥ حتى السداد ، في حين أن سعر الفائدة المحدد بقائمة التوزيع هو $\frac{1}{4}$ ٧٪ سنويا وأن هذا السعر يجب تخفيضه إلى ٧٪ سنويا اعتبارا من ١٩٤٩/١٠/١٥ ، وأن الفوائد قد سقطت بالتقادم فيما عدا المستحق

منها عن خمس السنوات الأخيرة التي تنتهى بإصدار المدعى عليه المعلن إليها في ١٩٥٢/٩/٢٢ واتى بتبلغ ٢١٣ ج و ٨٧٥ م ، ولما كانت المدعية قد قامت بسداد مبلغ ١٠٠ ج في ١٩٥٢/٩/٢٧ ، وكان الباقي من الفوائد المستحقة في خمس سنوات السابقة على الإصدار بواقع ٧.٠٪ سنويا و ٢٠٣ ج و ٩٨٥ م يضاف إليه مبلغ ٧ ج و ٢٣٤ م قيمة ما استجد منها من تاريخ إعلان الإصدار ومبلغ ٤٠٠ م مصاريف الإصدار ، فيكون المجموع ٢١١ ج و ٦٢٠ م قامت بعرضه عرضا حقيقيا على البنك في ١٩٥٢/١٢/٨ مقابل تسليم أمر الصرف مؤشرا عليه بالخامس ، ولما رفض البنك قبول المبلغ بهذه الشروط قامت بإيداعه خزنة المحكمة في اليوم التالي ، ورفعت الدعوى بالطلبات السابقة . وفي ١٩٦٤/٢/١١ حكمت المحكمة (أولا) في الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ بصدقة العرض والإيداع وبراءة ذمة المدعية من أمر الصرف الصادر بتاريخ ١٩٣٨/٤/١١ وفوائده (ثانيا) وفي الدعويين ٤٨٠٢ سنة ١٩٥٥ ، ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة (١) برفض الدفع المبدى من السيدتين أنيسة حناويصا وهيلين نجيب ويصا بسقوط أصل دين الحكومة في السلفة المرموز لها بحرف ج بالتقادم (ب) بسقوط الفوائد المستحقة عن أصل الدين المذكور في الفترة من ١٩٣٦/١٢/١٦ تاريخ حكم مرسى المزاد حتى ١٩٤٩/٢/١٣ بالتقادم الخمسى (ثالثا) بناب الخبير الحسابى بمكتب الخبراء الحكوميين بالقاهرة لتحقيق أصل دين الحكومة المرموز له بحرف ج وبيان مقداره وقيمة الفوائد التي تحتسب عليه طبقا للامس الموضحة بالحكم ، وذلك لتحديد صافي الدين المذكور وماحقاقته حتى تاريخ رفع الدعوى في ١٩٥٤/١٢/١٣ . استأنف بك الاثنان القرار بهفنه ثوبا عن الحكومة بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٨٧ سنة ٨١ قضائية ، كما استأنف وزير الخزانة بالحكم في الدعوى الثلاث طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ، وفي الدعويين الآخرين برفض الدفع بسقوط الفوائد المستحقة دلى أصل الدين في المدة من ١٩٣٦/١٢/١٦ حتى ١٩٤٩/٢/١٣ والحكم بأحقينه لها ، وقيد الاستئناف برقم ٨١٤ سنة ٨١ قضائية . وفي ١٩٦٦/١٢/٢٢ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم بالاستئناف . وطعن العاخر في هذا الحكم بطريق التماس ، وعرض الطعن دلى هذه الدائرة

حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم للأسباب الواردة في التقرير ، وطلب الحاضر عن المطعون عليهم الستة الأولين رفض الطعن ، وصممت النيابة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أقام قضاءه في الدعويين رقمي ٨٤٠٢ سنة ١٩٥٥ و ٢٢٢ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة بسقوط الفوائد المستحقة عن دين الحكومة على أساس أنها من الديون الدورية المتجددة التي تسقط بالتقادم الخمسى ، وأن الفوائد لا تفقد صفتها هذه إلا إذا قام الدائن بإدماجها في رأس المال فعلا سنة فسنة وتم تجميدها باتفاق الطرفين ، في حين أن النص في عقد القرض دلى أن كل قسط لم يدفع في ٣١ ديسمبر من كل سنة وكل مبلغ صرفه البنك أو قام بدفعه لأى سبب كان تسرى عليه الفوائد بواقع $\frac{1}{4} \cdot 7\%$ سنويا من تلقاء نفسها وبدون أى تنبيه يضاف سنويا إلى أصل الدين ، يدل على أن الطرفين قد أرادا تغيير صفة الفوائد يجعلها ديناً عادياً كأصل الدين بإدماجها فيه من يوم استحقاقها ، وما قرره الحكم من أن البنك إذ لم يعمل هذه الرخصة وقام على العكس باحتساب الفوائد والمطالبة بها على أساس أنها دورية متجددة يكون قد أسقط حقه في اعتبارها جزءاً من الدين ، ويكون قد اعترف بأنها لا زالت دورية متجددة غير صحيح في القانون ، ذلك أن تجميد الفوائد قد سبق النص عليه في عقد القرض فلم يكن الدائن في حاجة إلى اتفاق جديد لتقريره ، وأن الإقرار طبقاً لنص المادة ٤٠٨ من القانون المدنى لا يرد إلا على واقعة قانونية ، وطبيعة الدين وهل هو دورى متجدد أم دين عادى تعتبر واقعة مادية وليست واقعة قانونية مما يرد عليها الإقرار ، وبفرض التسليم بأنها واقعة قانونية فإن الإقرار الصادر بشأنها لا يكون ملزماً لعدم مطابقته للحقيقة الثابتة بالاتفاق .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد جاء به في هذا الخصوص قوله ” إنه فيما يتعلق بالاستئناف رقم ٨١٤ سنة ٨١ ق فإن ما أثاره المستأنف في السبب الأول من أسباب الاستئناف فردود بأن مجال أعمال النص الوارد في البند الثالث من عقد القرض أن يكون الدائن المقرض قد أجرى دماج الفوائد في رأس المال فعلا سنة فسنة ، وتم تجميدها باتفاق الطرفين

فأصبحت بذلك هي ورأس المال كلا لا ينقسم ، فنفقد بذلك صفتي الدورية والتجديد اللتين يقوم عليهما أساس التقادم الخمسي ، فإذا لم يكن البنك قد استعمل هذه الرخصة ، بل قام على العكس من ذلك بإحتساب الفوائد الدورية دون تجديدها بعد إدماجها ، ودون أن يعتبرها أصلا كما هو الحال في النزاع الحالي إذا كنتي البنك كما هو ثابت من عريضة الدعوى بطلب الفوائد من مبلغ ٢٣٤٢٦ ج و ٩٨٠ م بتعدل ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية والتي عدلها بالمذكرة المقدمة بجلسة ١٩٥٨/١٢/٤ دون المطالبة بالتجميد ، فهو بذلك يكون قد أسقط بالتنازل حقه في اعتبار الفوائد أصلا كأصل الدين لا تسقط إلا بخمسة عشر عاما ، وتكون الحكومة بذلك قد اعترفت بإقرارها بأن الفوائد لازالت دورية متجددة تخضع للتقادم الخمسي “ ومن ذلك يبين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط الفوائد بالتقادم الخمسي على أن الدائن قد تنازل عن حقه في اعتبارها أصلا إستنادا إلى عدم قيامه بإدماج الفوائد سنة فسنة فعلا في رأس المال ، وإلى مطالبته بها على أساس عدم تجديدها طبقا لما جاء بعريضة الدعوى وبالطلبات المعدلة الواردة بالمذكرة الختامية ، وهو استخلاص موضوعي سائغ لا مخالفة فيه للقانون أو لنصوص الاتفاق ، ذلك أن النص على إدماج الفوائد في رأس المال لا يعدو أن يكون رخصة للدائن له أن يعملها دون توقف على إرادة المدين ، وله أن يتنازل عنها بإرادته المنفردة. إذ كان ذلك وكن تقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله من ذلك هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا ، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى أن البنك الدائن الأصلي لم يستعمل الرخصة الواردة في البند الثالث من عقد القرض ، وأن الحكومة التي حلت محله في الدين المطالب به قد تنازلت عنها بناء على الأسباب السائغة التي أوردتها ، لا يكون قد خالف القانون أو مسخ نصوص الاتفاق .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول إنه طلب إلغاء الحكم المستأنف الصادر في الدعوى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ كلى التاهرة بصحة العرض والإيداع وبراءة

ذمة السيدة أنيسة حنا وبصا لقضائه بسقوط الفوائد المستحقة عن دين الحكومة الثابت بأسر الصرف المؤرخ ١٩٣٨/٤/١١ بالتقادم الخمسي في المدة من ١٩٣٨/٤/١١ حتى ١٩٤٧/٩/٢٢ ، واستند في ذلك إلى الخطابات التي أرسلها الأستاذ ميشيل صيدناوى محامى السيدة ووكيلها والتي أقر فيها بدين الحكومة وفوائده واستعداد موكلته للسداد ، وتمسك الطاعن بالإقرارات الواردة بتلك الخطابات في تراخي مختلفة وبالسداد الجزئى الذى تم عن موكلته على دفعات للتدليل على عدم سقوط الفوائد بالتقادم بسبب انقطاع مدته خلال الفترة من ١٩٣٨/٤/١١ حتى ١٩٤٧/٩/٢٢ ، إلا أن المحكمة لم تقم بتجريح هذه الخطابات واكتفت بالقول بأنه سبق الرد على هذا الدفاع بما أوردته في أسبابها ردا على أسباب الاستئناف رقم ٧٨٧ سنة ٨١ ق ، في حين أنه بالرجوع إلى رد الحكم على أسباب ذلك الاستئناف يتضح أنه لم يواجه هذا الدفاع الثابت بالمستندات القاطعة بما يقتضيه وهو قصور يعيب الحكم ويبطله .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في نفي الإقرار القاطع للتقادم على قوله ” إنه لا عمل للقول بأن التقادم قد انقطع نتيجة لاعتراف محامى السيدة أنيسة والسداد الحاصل في ١٩٥٢/٩/٢٧ ، ذلك أن الخطابات التي تقدم بها البك لا تحتوى على اعتراف صريح بالفوائد التي سقطت بالتقادم ، ولا يمكن أخذ الاعتراف بالظن ، أما مبلغ الـ ٦٠٠ ج المدفوع في ١٩٥٢/٩/٢٧ فإنه كان قد دفع سدادا للأصل ، والفوائد المعينة هي بلا شك الفوائد المستحقة استحقاقا قانونيا وقت الدفع ، والتي لم يكن معنى عليها خمس سنوات ، والقول بانسحاب الإقرار الضمنى على ما يكون سقط بالتقادم من قبل ، إنما هو قول يجافى المنطق ويجاوز مراد صاحب الشأن “ وهو استخلاص موضوعى سائغ ولا مخالفة في القانون ، لما كان ذلك وكان استخلاص التزول الضمنى عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة ، ويكون النعى على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل الاسبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال وخالف الثابت في الأوراق ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك لدى محكمة الاستئناف بخطأ الحكم رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٣ كلى القاهرة فيما قضى به من سقوط الفوائد المستحقة عن دين الحكومة الثابت بأمر الصرف إذ أن التقادم بالنسبة للفوائد قد انقطع بالاعتراف الصادر من وكيل السيدة أنيسة الثابت بخطابه المرسل منه ردا على إندار موكلته بضرورة الوفاء بالدين وفوائده وللإسداد الحاصل في ١٩٥٢/٩/٢٧ إثر إعلانها بذلك الإنذار ، وإذا طرح الحكم هذا الدفاع استنادا إلى أن الخطاب المشار إليه لم يتضمن اعترافا صريحا بالفوائد التي سقطت بالتقادم ، والتي رفض إلزام المدينة بها ، فإنه يكون قد مسخ عبارات الإقرار وأخطأ في تطبيق القانون ، لأن الديون التي تتقادم بمضى المدة لا تسقط نهائيا من ذمة المدين ، وإنما يتخلف عنها التزام طبيعي يجوز الوفاء به متى أقربه المدين .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة ، ذلك أنه لا محل لالتمسك بانقطاع التقادم بعد اكتمال مدته ، وأما تمسك الطاعن بتزول مورثة المطعون عليهم الخمسة الأولين عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه ، فمردود بما سلف بيانه عند الرد على السبب السابق ، إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن المدينة لم تنزل عن التقادم الذي تم لمصلحتها ، فإن إلزامها بالحق الذي سقط لا يكون له ثمة محل ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المنتار / إبراهيم عمرهتدي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المقننين :
الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى صلاح الدين .

(٩٠)

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . إثبات .

التمى بجواز إثبات ما يخالف المكتوب بغير الكتابة لوجود تحايل على القانون أو قيام
الصورية التديلية . عدم جواز إثارة لأل مرة أمام محكمة النقض .

(ب) شركات : " إمتداد عقد الشركة " . حكم . " عيوب التدليل " .
" ما لا يعد قصورا " .

إمتداد عقد الشركة المحددة المدة قد يكون صراحة أو ضمنا النص في العقد على التزام
الطاعن عند نهاية مدته بدفع ما ينحصر المطعون عليها في رأس المال بعد إضافة الأرباح
أو خصم الخسارة . إقواء الحكم إلى القول باستمرار الشركة تأسيسا على عدم تقديم
الطاعن ما يدل على تصفيتها . لا مسخ لعبارة العقد ولا قصور .

١ - إذا كان الطاعن قد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف
العقد المكتوب بغير الكتابة ، إستنادا إلى وجود مانع أدبي حال بينه وبين
الحصول على ورقة ضد من المطعون عليها ، ولم يستند في ذلك إلى التحايل على القانون
أو قيام الصورية التديلية ، ورفض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إلى التحقيق
لعدم وجود المانع ، فإن تمسك الطاعن بهذا الدفاع — التحايل على القانون
أو قيام الصورية التديلية — يعتبر سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ - مفاد نص المادة ٥٢٦ من القانون المدني أن إمتداد عقد الشركة المحددة
المدة قد يكون صراحة إذا ثبت اتفاق الشركاء على يمد أجلها قبل انقضاءها ،

كما قد يكون ضمنا إذا استمر الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول باستمرار الشركة أخذا بالأسباب السائغة التي استند إليها الحكم الابتدائي — عدم تقديم الطاعن وهو الملتزم في العقد بدفع ما يخص المطعون عليها في رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خصم الخسارة عند انتهاء مدته ما يدل على تصفية الشركة — والتي تكفي لمواجهة دفاع الطاعن ، فإن النعي عليه بمسح عبارة العقد أو القصور في التسهيل يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق — تتحصل في أن السيدة / أمينة حسن مشكاح أقامت الدعوى رقم ۲۷۲ لسنة ۱۹۶۴ كلى دمنهور ضد مرمى سعد محمد الأطروش (الطاعن) بطلب الحكم بإلزامه بتقديم كشف حساب مؤيد بالمستندات عن عمليات الشركة المحرر عنها العقد المؤرخ أول أغسطس سنة ۱۹۵۸ حتى تاريخ تقديم الحساب ، وأن يؤدي لها قيمة نصيبها في صافي الربح بحق الثلث ، وقالت شرحا لذلك إنه بموجب العقد المذكور تكونت بينها وبين المدعى عليه شركة لشراء البيض وتفرينجه وبيع نتاجه برأس مال قدره ۱۵۰۰ ج دفع مناصفة بينهما على أن يكون المدعى عليه مديرا للشركة ، وأن تكون حصتها في الربح بواقع الثلث ونص العقد المذكور على أن تكون مدة الشركة سنة واحدة قابلة للتجديد إذا رغب الطرفان وأن يقدم المدعى عليه حسابا عن إدارة الشركة في نهاية كل سنة ، إلا أن المدعى عليه انتهز فرصة اتهامها والقبض عليها في جناية قتل وامتنع عن تقديم الحساب ، فلما قضى ببراءتها وقامت بتسحب مستنداتها المقدمة في قضية الجناية أقامت هذه الدعوى بطلباتها السابقة . دفع المدعى عليه بصورية عقد الشركة صورية مطلقة ، وقرر

أنه مع التسليم بجديته ، فإن الشركة قد انقضت بانتهاء المدة الواردة به وعدم امتدادها . وفي ١٩٦٦/١/٥ حكمت المحكمة بالإلزام المدعى عليه بأن يقدم للخدمة كشف حساب مشفوها بالمستندات المؤيدة له عن إدارته لأموال الشركة ، وذلك خلال شهر من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا . استأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٢٢٤ سنة ٢٢ قضاية . وفي ١٩٦٧/١/٢٣ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض لسببين الواردين في التقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيت فيها رفض الطعن وبالحلقة المحددة لنظره التزمت هذا الرأي .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بانعدام العقد الذي تستند إليه المطعون عليها لصوريته صورية مطلقة ولعدم قيامه على سبب مشروع ، ذلك أن المطعون عليها قد اتهمت بالتحريض على قتل آخر ، وكان الدليل قبلها ينحصر في التحريات التي قدمتها الشرطة من أنها باعت أرضا بمبلغ ١٠٥٠ ج ، وأنها دفعت جزءا منه للقاتل ، وإذ لم يعثر بمنزلها إلا على مبلغ ٣٠٠ ج وحارت في تعليل اختفاء الباقي ، فقد اتخذت محكمة الجنايات من ذلك قرينة على إدانتها ، وحكمت بمعاقبتها بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، ولما طعنت المحكوم ضدها في الحكم بطريق النقض ، وحاول الدفاع عنها سد الطريق على الاتهام رأى الطاعن خدمة لها — باعتبارها زوجة عمه ووالدة زوج أخيه — أن يحرق عقد الشركة الذي تستند إليه ، ونص فيه على أنها دفعت له مبلغ ٧٥٠ ج مقابل النصف في رأس المال المتفق عليه ليتسنى لها دحض التحريات ، إلا أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه لم يفهم الدلالة المقصودة من هذا الدفاع ، والتفت عن القرائن التي ساقها تدعيا له وقضى برفض طلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات الصورية المدعاة تأسيسا على أن صورية العقد المكتوب لا تثبت بين المتعاقدين بغير الكتابة لأن صلته بالمطعون عليها لا تعتبر مانعا يحول دون الحصول عليها ، وهو منه خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن الصورية المدعاة إنما هي صورية تدليسية قوامها الغش والتحايل على القانون

وميجوز إثباتها بين المتعاقدين وغيرهم بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة وقرائن الأحوال .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول لأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن الطاعن قد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف العقد المكتوب بغير الكتابة إستنادا إلى وجود مانع أدبي حال بينه وبين الحصول على ورقة ضد من المطعون عليها ولم يستند في ذلك إلى التحايل على القانون أو قيام الصورية التدليسية ورفض الحكم المطعون فيه إحالة الدعوى إلى التحقيق لعدم وجود المانع ، ومن ثم فإن تمسك الطاعن بهذا الدفاع يعتبر سهيا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه مع التسليم الجدل بصحة عقد الشركة الذي تستند إليه المطعون عليها ، فإن مدة الشركة المحددة به سنة واحدة قابلة للتجديد إذا رغب الطرفان، ومن ثم فإنه لا يسأل عن تقديم حساب عن إدارتها إلا عن المدة سالفة البيان، وذلك لعدم ثبوت اتفاق الطرفين على تجديدها لأن عبارة العقد لا تقسع للقول بتجديدها من تلقاء نفسها إلا أن المحكمة الابتدائية قضت بإلزامه بتقديم حساب عن إدارة الشركة في المدة من أول أغسطس سنة ١٩٥٨ حتى الآن إستنادا إلى أن الطرفين قبلا تجديد العقد ضمنا وأنه لم يزل قائما ، وإذا أيدها في ذلك الحكم المطعون فيه دون أن يرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد مسخ عبارة العقد وشوه دلالتها وجاء مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه يبين أنه أقام قضاؤه باستمرار الشركة على قوله "وحيث إنه قد نص في البند الرابع على أن المدعى عليه يعمل الحساب اللازم في نهاية كل سنة كما التزم عند نهاية مدة العقد بأن يدفع للمدعية جميع ما تستحقه من رأس المال والأرباح أو بعد خصم الخسارة، ولما كان الطرفان قد اتفقا على أن مدة

العقد سنة قابلة للتجديد إذا رغب الطرفان، وكان المدعى عليه لم يقدم ما يدل على تصفية الشركة ورد ما يخص المدعية من رأس المال إليها، فإن ذلك يقطع بأن الطرفين قد قبلا ضمما تجديد العقد وأنه لم يزل قائما حتى الآن" وهو استخلاص موضوعي سائق ولا مخالفة فيه للقانون، ذلك أن النص في المادة ٥٢٦ من القانون المدني على أن "تنتهي الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها أو بانتهاء العمل الذي قامت من أجله. فإذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل ثم استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة امتد العقد سنة فسنة بالشروط ذاتها" يدل على أن امتداد عقد الشركة المحددة المدة قد يكون -مراحة إذا ثبت إتفاق الشركاء على مد أجلها قبل انقضائها، كما قد يكون ضمنا إذا استمر الشركاء بعد انقضاء المدة المحددة يقومون بأعمال من نوع الأعمال التي تآلفت لها الشركة، لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى القول باستمرار الشركة أخذا بالأسباب الداعية التي استند إليها الحكم الابتدائي والتي تكفي لمواجهة دواع الطاعن، فإن النهي على الحكم بمنع عبارة العقد أو المقصود في التسبب يكون على غير أساس.

لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة وضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم اصراف ، ومثنى زكريا ،
وعلى صلاح الدين .

(٩١)

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٧ القضائية :

نقل بحرى " تأمين بحرى " . مسئولية . عرف . تأمين .

ضمان شركة التأمين — بمقتضى الوثيقة — التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق
البضائع المشحونة . إعفاء الحكم المطعون فيه اشركة المؤمنة من المسئولية عن الجزء في هذه
البضائع في حدود ١٪ منها تأسيسا على أنها من الزيوت والشحومات وتعرض للنقص بسبب التصاق
جزء منها بالتانكات والأقاييب أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك .
لا خطأ .

إذا كان مؤدى البند السادس من وثيقة التأمين أن شركة التأمين ضمنت
التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة ، وامتنعت
من هذا الضمان الخسائر والأضرار التي يكون سببها التأخير أو العيب الذاتي
أو طبيعة البضاعة المؤمن عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد طبق العرف التجارى
البحرى ، وأحصى في حدود ملطته التقديرية المطعون عليهما — شركتى الملاحة
والتأمين — من المسئولية عن العجز في البضاعة المشحونة في حدود ١٪ منها ،
تأسيسا على أنها من الزيوت والشحومات التي تشحن حبا في تانكات السفن أثناء
نقلها ، وأن من شأنها أن تتعرض للنقص في وزنها بسبب التصاق جزء منها
بالتانكات خلال الرحلة البحرية ، وجزء منها بالأقاييب أثناء الشحن والتفريغ ،
وعلى أن العرف قد جرى من قديم على قبول للعجز لهذا السبب في حدود نسبة
قدرها ١٪ من أوزان تلك السوائل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون
أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق الطعن — تتحصل فى أن وزارة التكوين أقامت الدعوى ابتداء أمام محكمة الاسكندرية التجارية الجزئية ضد شركة الاسكندرية للتوكيلات الملاحية وشركة التأمين الأهلية الدامجة لشركة مصر للتأمين ، تطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا لها مبلغ عشرين جنيها على سبيل التعويض المؤقت حتى تحديد الضرر الذى لحقها . وقالت شرحا لدهواها إنها كانت قد استوردت رسالة من الشحم الصب مؤمنا عليها لدى شركة التأمين المدعى عليها الثانية ، وتم شحن الرسالة على السفينة التابعة للشركة المدعى عليها الأولى ، وعند وصول السفينة فى ١٧/٤/١٩٦٤ وتمام عمالية تفريغ الرسالة فى ١٩/٤/١٩٦٤ تبين وجود عجزها فوجهت احتجاجا للشركة المذكورة ، وإذ كانت سندات الشحن صدرت نظيفة وخالية من أية تحفظات ، فإن ما لحق البضاعة من ضرر يكون قد وقع فى فترة النقل البحرى . وبمجلس ١٠/١١/١٩٦٤ عدلت المدعية طلباتها إلى إلزام المدعى عليها الأولى بأن تدفع لها مبلغ ٣٠٦ ج و ٣٠٤ م وإلزام المدعى عليها الثانية بأن تدفع لها مبلغ ٢٧٨ ج و ٨٥ م ، وقررت المحكمة إحالة الدعوى إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١٣٥٤ سنة ١٩٦٤ . وطلبت المدعى عليها الأولى رفض الدعوى استنادا إلى أن العرف البحرى قد استقر على احتساب نسبة ١ ٪ من الرسالة المنقولة بحرا كعجز طريق لا تسأل عنه الشركة الناقلة . وبتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . واستأنفت وزارة التكوين هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وقيد الاستئناف برقم ٤١٣ سنة ٢١ قضائية ، وبتاريخ ٢٤/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف . وطعنت

وزارة التموين في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم تحضر المطعون عليها الثانية ولم تبد دفاعا، وصحمت النيابة على رأيها الذي أبدته بالمذكرة المقدمة منها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض الدعوى على أن نسبة العجز في البضاعة المشحونة تقل عن ١ ٪ ، وأن العرف التجاري استقر على قبول العجز في هذه الحدود باعتباره ماسيا لما يعيب مثل هذه البضاعة من نقص خلال الرحلة البحرية ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه من المقرر قانونا أن المحكمة لا تحكم على مقتضى العرف إلا إذا لم يوجد نص يحكم النزاع ، وإذا كانت وثيقة التأمين المبرمة بين الطاعنة والمطعون عليها الثانية تضمنت الاتفاق على أن تضمن وثيقة التأمين ٣٩٩,٩٩٨ طن متري شحوم صلب و ١٢٦,١٢٩٧ طن متري شحوم معالجة وشملت شروط تأمين الشحوم الصلب كافة الأخطار بما فيها العجز والسيلان والسرقة والضياع والحريق طبقا للشروط الصادرة من مجمع مكتي التأمين بلندن . كما جاء بظهر وثيقة التأمين شروط جميع الأخطار الصادرة من مجمع مكتي التأمين بلندن، ونص بالبند ٦ منها على أنه " يضمن هذا التأمين جميع الخسائر والأضرار التي تلحق بالأشياء المؤمن عليها ولكنه لا يضمن بحال من الأحوال الخسائر والأضرار والمصروفات التي يكون سببها المباشر التأخير والعيب الذاتي أو طبيعة الشيء المؤمن عليه . وتدفع التعويضات المستحقة دون خصم أي نسبة " ومن ذلك يبين أن المطعون عليها الثانية مسئولة عن تعويض العجز الذي لحق بالشحنة المؤمن عليها دون خصم أية نسبة سواء زاد العجز عن ١ ٪ أو قل . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النص ، وطبق العرف البحري التجاري فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي غير مديد ، ذلك أنه يبين من مطالعة وثيقة التأمين المبرمة بين الطاعنة والمطعون عليها الثانية بخصوص البضائع المشحونة أنه قد وردت بالصحيفة الثانية منها شروط التأمين على البضائع الصادرة من مجمع

مكتبي التأمين بلندن وأن نص البند السادس منها جرى على أنه "يضمن هذا التأمين الحسائر والأضرار التي تلحق الأشياء المؤمن عليها ولكنه لا يضمن بحال من الأحوال الحسائر والأضرار والمصروفات التي يكون سببها التأخير أو العيب الذاتي أو طبيعة الشيء المؤمن عليه، وتدفع التعويضات المستحقة دون خصم أي نسبة" ومؤدى هذا النص أن شركة التأمين ضمنت التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة واستثنت من هذا الضمان الحسائر والأضرار التي يكون سببها التأخير أو العيب الذاتي أو طبيعة البضاعة المؤمن عليها ، ولا يغير من ذلك ما نص عليه بنهاية الشرط من أن الشركة تدفع التعويضات المستحقة دون خصم أي نسبة، إذ أن هذه العبارة إنما تنصرف إلى التعويضات المستحقة عن الحسائر التي يشملها الضمان لا تلك التي ترجع إلى التأخير أو إلى طبيعة البضاعة المؤمن عليها أو إلى عيب ذاتي فيها . إذ كان ذلك وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أعفى المطعون عليهما من المسؤولية عن التعويض عن العجز الذي لحق البضاعة المشحونة أثناء الرحلة البحرية تأسيساً على أنها من الزيوت والشحومات التي تشحن صبا في تنكات السفن أثناء نقلها ، وأن من شأنها أن تتعرض للنقص في وزنها بسبب التصاق جزء منها بالتنكات خلال الرحلة البحرية وجزء منها بالأثايب أثناء الشحن والتفريغ وعلى أن العرف قد جرى من قديم — كما تدل على ذلك الصورة المقدمة من المطعون عليها الأولى من الشهادة المصادرة من غرفة الاسكندرية للملاحة البحرية والتي لم تنازع فيها الطاعنة — على قبول العجز لهذا السبب في حدود نسبة قدرها ١٪ من أوزان تلك السوائل ، وعلى أن المحكمة تطمئن إلى الأخذ بهذه الشهادة ، وتقرر بإعفاء المطعون عليهما من المسؤولية عن العجز في البضاعة المشحونة وهي لا تتجاوز ١٪ من وزنها ، فإن الحكم إذ طبق العرف التجاري البحري وأعفى في حدود سلطته التقديرية المطعون عليهما من المسؤولية عن العجز في البضاعة المشحونة في حدود ١٪ منها ، لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هتدي ، نائب رئيس المحكمة ومضوية للمادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ مريدي ، عثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(٩٢)

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) خبرة . ” إجراءات قيام الخبير بما يندب له “ . إثبات . ” الإثبات
بالكتابة “ . تزوير . بطلان .

وجوب اتباع ما نصت عليه المبراد ٢٩٢ مرافعات سابق وما بعدها
بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط
لتحقيق صحة الإضاءات ، دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن
أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال، بصفة عامة . عدم
بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الإضاءات لعدم دعيته للنصوم .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن . السبب الجديد . “ . أمر أداء .

عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن طلبات المطعون عليه في التظلم
من أمر الأداء الصادر لصالحه غير مرتبطة بالطلب الأصلي . النعي بذلك سبب جديد
لا يجوز إيداعه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير أدلة التزوير “ . تزوير .

سلطة قاضي الدعوى في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها —
بناء على ما يستظهره من الظروف والملازمات — دون أن يكون ملزماً بالسير
في إجراءات التحقيق أو نذب خبير .

١ - وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة ، وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - بالقواعد المنصوص عليها في الباب السادس من قانون المرافعات السابق ، وإذا تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لانطباقها عليه واختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الخبير الذي نذبه المحكمة هو خبير الخطوط بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وأن مهمته كانت فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير ، فإن النعي بطلان عمل الخبير لعدم دعوى الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالا لنص المادة ٢٣٦ مرافعات سابق تكون على غير أساس .

٢ - متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على الطلبات التي تقدم بها المطعون عليه في التظلم من أمر الأداء الصادر لصالحه بأنها غير مرتبطة بالطلب الأصلي بما يمنع قبولها ، فإن النعي بذلك يعتبر سببا جديدا لا يجوز إبداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - إذا كان لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو نذب خبير ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد امتنعت من ظروف الدعوى صحة الأوراق التي أنكرها الطاعن ، فإن النعي يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه و سائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيد عمر صادق شكرى حصل من رئيس محكمة بنى سويف الابتدائية على أمر بإلزام السيد أحمد حلمى شكرى بأن يؤدي إليه مبلغ ٢٢٤٦ ج و ٥٠٠ م قيمة الباقي من سند إذنى مؤرخ ١٩٥٢/١٢/٣٠ ومستحق السداد في أول يونيه سنة ١٩٥٣ . تظلم أحمد حلمى شكرى من هذا الأمر لدى محكمة بنى سويف الابتدائية طالباً بإلغاء لسداده غالب الدين الثابت بالسند وقدره ٢١٠٠ ج وقيد هذا التظلم برقم ٣٠٥ سنة ١٩٦٣ كلى بنى سويف ، ورد المتظلم ضده على ذلك بأنه يداين المتظلم بثلاثة سندات أخرى قدمها وتحمل تواريخ ١٩٥٤/٣/٨ ، ١٩٥٥/٩/٢١ ، ١٩٥٨/٢/١١ وقيمتها ١٠٧ ج ، ٦٩ ج و ٢٠٠ ج على التوالي أضافها إلى طلباته كما طعن بتزوير بعض أوراق التخالص التي قدمها المتظلم بتقرير مؤرخ ١٩٦٣/١/٢٧ . وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لفحص الأوراق المطعون عليها ، وبعد أن قدم الخبير تقريره هادت وبتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢٩ حكمت برد وبطلان الإيصاليين المؤرخين ١٩٥٩/٨/٢٥ ، ١٩٦٣/٧/٢٦ وكذلك الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/١١/١٩ ورفض الادعاء بتزوير الإيصالي والخطاب الأخيرين وإلغاء أمر الأداء فيما زاد على مبلغ ١١٨٦ ج و ١٨٠ م . استأنف المتظلم أحمد حلمى شكرى هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالباً برفض دعوى التزوير وإلغاء الحكم المستأنف وإلغاء أمر الأداء واعتباره كأن لم يكن ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٠ سنة ٤٩ وبتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبرفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بالتقرير ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن

وقد تمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على هذا الرأي .

وحيث إن -اصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه شابه البطلان، وفي بيان ذلك يقول العاقل إن المادة ٢٣٦ مرافعات أوجبت دعوة الخبير للخصوم قبل مباشرة مهمته ، وأن العبرة في تحقيق ذلك لا تكون إلا بوصول إخطار الدعوة فعلا للخصوم حتى يتيسر لهم العلم بالموعد المحدد ومكانه، وأنه لما كان الخبير أثبت في تقريره أن إخطاره للطاعن قد رد إليه فإن مباشرة عمله قبل وصول هذا الإخطار للطاعن ، ما يبطل تقريره وكذلك الحكم الذي اعتمد عليه، ولا عبرة في هذا الشأن بالسبب الذي أدى إلى عدم وصول الإخطار، إذ لا أهمية له في تحقيق الغرض من الإجراء ذاته ، فضلا عن أن قول دامل البريد بأنه سعى إلى تسليم الخطاب للمرسل إليه دون جدوى لاجحية له ، كما أن الحكم لم يبين كيف يكون مجرد إرسال الدعوة سببا لمباشرة الخبير مأموريته في غيبة من أرسلت إليه الدعوة، ودون التحقق فعلا من وصول الإخطار ورغم انكار الطاعن لوصوله إليه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق وردت ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالقواعد المنصوص عليها بالباب السادس من قانون المرافعات وإذا تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الاتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لإنتطابقها عليه واختصاصها به ، دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الخبير الذي نذبه المحكمة في ١١ مارس سنة ١٩٦٤ هو خبير الخطوط بقسم

أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، وأن مهمته كانت فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير ، فإن النعي ببطالة عمل الخبير لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالا لنص المادة ٢٣٦ مرافعات يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني مخالفة القانون من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقول إن المطعون عليه اعتمد على السند الإذني المؤرخ ١٩٥٢/١٢/٣٠ في الحصول على أمر الأداء ، فلما تظلم الطاعن ودفع بالسداد تقدم المطعون عليه بثلاثة سندات أخرى تتضمن مديونية الطاعن له في مبالغ جديدة تخضع بذاتها لما هو مقرر بالمواد ٨٥١ من قانون المرافعات وما بعدها من وجوب الحصول على أمر جديد بالأداء ضد الطاعن ، وأنه على فرض قبول تعديل الطلبات من المظلم ضده في التظلم بطلب عارض بشأن السندات الثلاثة ، فإنه يشترط لقبول هذا الطلب أن يكون مرتبطا بالطلب الأصلي ولكن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع بشقيه ، وفي بيان الوجه الثاني يقول الطاعن إن المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات توجب على المحكمة تحقيق صحة التوقيع عند إنكار صاحبه له ، ولكن الحكم المطعون فيه أعمل السندات الثلاثة التي أضافها المطعون عليه عند نظر التظلم دون تحقيق ورغم إنكار الطاعن توقيعه عليها .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأن الحكم المطعون فيه حول في رفض الدفع بعدم قبول الدعوى على ما قرره من أن "التظلم في أمر الأداء بعد صدور القانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ اعتراض على الأمر ، وهو حكم قضائي صادر في غيبة الخصوم ، وهو وإن كان بحسب طبيعته لا يختلف عن المعارضة إلا أن المشرع أراد في صورة تظلم ، له قواعد خاصة مغايرة لأحكام المعارضة في أن التظلم من أمر الأداء يعد خصومة جديدة إذ نصت المادة ٨٥٦/١ من قانون المرافعات على أن يعتبر المتظلم في حكم المدعي ، وتراعى عند نظر التظلم القواعد والإجراءات المتبعة أمام محكمة الدرجة الأولى ، كما نصت المادة ٨٥٧ مكرر مرافعات على أن تسرى على الحكم الصادر في التظلم من أمر الأداء الأحكام الخاصة بالنفاذ المعجل حسب الأحوال التي بينها القانون ، ويترتب على ذلك أن يكون للتظلم أن يبدى في التظلم طلبات طارئة كما أن له أن يدخل ضامما

في الدعوى ، بل إن للتظلم ضده كذلك أن يوجه للتظلم طلبات إضافية لم يسبق تقديمها من قبل في طلب أمر الأداء ولو كانت تتضمن تعديلات للطلبات ، أو كانت الطلبات المضافة مما تتوافق فيها شرائط الديون الثابتة بالكتابة التي يصح استيفاؤها بطريق أمر الأداء ، ذلك أن المشرع - على ما سبق بيانه - لم يشترط سلوك هذا الطريق إلا بالنسبة لما يطالب به الدائن ابتداء ، كما أن للتظلم ضده أن يدخل ضامنا في الدعوى بخلاف الحال قبل صدور القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ فقد كان التظلم في أمر الأداء في صورة معارضة وإن كان للمعارض والمعارض ضده إبداء الطلبات المعارضة دون المساس بحجية الحكم الغيابي (أمر الأداء) إلا أنه لم يكن للمعارض ضده أن يعدل طلباته في المعارضة بالمطالبة بديونه الثابتة بالكتابة وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفته فيه للقانون . هذا ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على هذه الطلبات بأنها غير مرتبطة بالطلب الأصلي بما يمنع قبولها ، فإن النعي بذلك يعتبر سببا جديدا لا يجوز إبدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . والنعي مردود في الوجه الثاني بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عول في الاعتماد على صحة السندات الثلاثة التي تقدم بها المطعون عليه في التظلم على قوله بأن " المتظلم قال بمذكرته بأن هذه السندات لم تصدر منه وأنه ينكرها ولما كانت هذه المستندات أودعت بجلسة ١٩٦٣/١١/٦ وقد أشير إليها بالحكم الصادر من تلك المحكمة بهيئة أخرى بجلسة ١٩٦٤/٣/١١ ولم يطعن عليها المتظلم طوال هذه المدة بأي مطعن ولا حتى في جلسة المرافعة الأخيرة وتستخلص المحكمة من ذلك عدم جدية دفعه وترى عدم مسأيرته في دفاعه " وإذ كان لقاضي الدعوى سلطة الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها وردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملايساتها دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، وكانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من ظروف الدعوى صحة الأوراق التي أنكرها الطاعن فإن النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه بالسببين الثالث والرابع القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن الخبير المنتدب في الدعوى أسس ما انتهى إليه من تزوير الإيصاليين المؤرخين ١٩٥٩/٨/٢٥ ، ١٩٦٣/٧/٢٦ ، والخطاب المؤرخ ١٩٥٨/١١/٩ على أن أوضاع كتابتها تسمح بإمكان إضافة

زيادات على الأصل ، وهذا القول مع التسليم بصحته لا يحتم أن يكون نتيجة تزوير خاصة وأن الخبير ذاته أثبت وجود مثل هذه الظاهرة بأوراق اعترف المطعون عليه بصدورها منه على هذه الحالة ، وطالما أن عدم طبيعة الظاهرة لا تفيد عقلا أنها كانت نتيجة تزوير ، فإن اعتماد الحكم على ماورد بتقرير الخبير في القضاء برد وبطلان الأوراق الثلاث يجعله مشوبا بالقصور لإعتماده على أسس لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . هذا إلى أن الطاعن كان قد اعترض على هذا التقرير أمام محكمة أول درجة ، وطلب أن تسمع له بتقديم تقرير استشاري فرفضت المحكمة طلبه ، وقد أعاد هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف ولكنها رفضته أيضا بغير سبب ، وفي ذلك إخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين منه أنه عول في تقرير تزوير الخطاب المؤرخ ١٩٥٨/١١/٩ والإيصالين المؤرخين ١٩٥٩/٨/٢٥ ، ١٩٦٣/٧/٢٦ على ما وقع فيها من تزوير مادي بتغيير تاريخ سنة الخطاب من سنة ١٩٤٧ إلى سنة ١٩٥٨ بطريق المحو والإضافة والإعادة على باقي الآثار المتخلفة من المحو ، وتغيير مبلغ الدين في السند المؤرخ ١٩٥٩/٨/٢٥ من ١٢ جنيه إلى ٢١٢ جنيه بالإضافة والإعادة على ألفاظه وتغيير حرف " من " إلى كلمة " حضرة " بالسطر الرابع ، مع احتمال أن يكون أصل تاريخ السند سنة ١٩٥٥ وبالإعادة عليه أصبح ١٩٥٩ ، وكذلك تغيير مبلغ الدين في السند الأخير من ٨ جنيه إلى ١٠٨ جنيه بطريق الإضافة وكان هذا الذي سجله الحكم يطابق ما رآه الخبير وسطره في تقريره المودعة صورته ملف الطعن ، وكان هذا التقرير ، قد اتخذ من بين ما استند إليه في ثبوت تزوير الأوراق مسالفة الذكر تحشير الكلمات والأعداد ، ولم يتحدث التقرير عن ظاهرة ترك مسافات طويلة نسبيا خالية من الكتابة إلا عند فحصه الإيصالات المؤرخة ١٩٦٣/٧/٢٢ ، ١٩٦٢/١٢/٣٠ ، ١٩٦٣/٢/١٥ ، وهي غير تلك الإيصالات الواردة في النعي . والنعي على الحكم بأن المحكمة قد رفضت إجابة طلب تقديم تقرير استشاري فإنه غير صحيح كذلك ، لأن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يقدم مثل هذا الطلب إلى محكمة الاستئناف وإن كان قد عاب بصحيفة الاستئناف على الحكم الابتدائي رفضه هذا الطلب ، فضلا عن أنه كان يوسعه تقديم ما يشاء إلى محكمة الدرجة الثانية عند طرحه التراجع عليها .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
الدكتور محمد حافظ مريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين .

(٩٣)

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . ” المصلحة في الطعن ” . نقض .

القضاء رفض الاستئناف . الطعن عن هذا الحكم لعدم قضاؤه بمسقط الاستئناف لرفعه
بعد الميعاد . عدم تحقيقه سوى معاملة نظرية .

(ب) حكم . ” الأحكام الجائز الطعن فيها ” . رسوم . ” رسوم الطيران
المدني ” .

فصل الحكم — الصادر بتدب خير — في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين
حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران . قضاء أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق .
جواز الطعن فيه استقلالا طبقا لادة ٣٧٨ مرافعات سابق .

(ج ، د ، هـ) قانون . ” تفسير القانون . إلغاء أو تعديل القانون . سريان
القانون من حيث الزمان ” . رسوم . ” رسوم الطيران
المدني ” .

(ج) مقدار رسوم الطيران المدني وفقا للبند أولا من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون
١٠٠ لسنة ١٩٥٩ .

النص الجلي الصريح القاطع الدلالة دلي المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله
بدعوى الاستدعاء بحكمة الشريعة . جواز ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

(د) إلغاء أو تعديل النص التشريعي . عدم جوازه من سلطة أدنى في مداخل التشريع
إلا بتفويض خاص من السلطة الأعلى أو من القانون وفي حدود هذا التفويض .

اليان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ جزء منه . قرار وزير الحربية ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل فتي الرسم للواردتين بهذا البيان . صدره في حدود التفويض المقرر بالمادة الأولى من قسم القانون .

(هـ) الأصل في القوانين ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد رفض الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي ، فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في التمسك بما جاء في سبب النعي - من خفا الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ هي لا تعدو أن تكون مصلحة نظرية بحتة .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد فصل في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران ، ثم ندب خبيراً لبيان مقدار ما حصلته مصلحة الطيران زيادة على الرسم الذي حدده ، وكان هذا القضاء قد أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق ، فإنه يجوز الطعن فيه على استقلال طبعا المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم في ظله .

٣ - مؤدى نص البند أولاً من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ أن الرسم الواجب تحصيله هو خمسون ملياً عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلوجرام أو كسورها حتى ٢٥٠٠٠ كيلوجرام أو كسورها ، من الوزن الأقصى المصرح به للطائرة في حالة نزولها مرة واحدة ، وصبعون ملياً عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلوجرام أو كسورها تزيد عن ٢٥٠٠٠ كيلوجرام . وإذا كان هذا النص واضحاً جلي المعنى قاطع الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله ، لأن البحث في حكمة التشريع ، واستخلاص قصد الشارع لا يكون له محل إلا عند غموض النص أو وجود لبس فيه .

٤ - من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغي أو تعدل نصاً تشريعياً وضعت سلطه أعلى أو أن تضيف إليه أحكاماً جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون وفي حدود هذا التفويض . وإذا كان البيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ جزءاً لا يتجزأ من ذلك القانون .

وكان قرار وزير الحربية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٨ / ٢ / ١٩٦٠ قد تناول بالتعديل فئتي الرسم الواردتين بالبيان المذكور عملاً بالتفويض الخاص الذي منحه له للقانون في المادة الأولى منه ، وفي حدود هذا التفويض ، فإنه لا يجوز التحدى بأن هذا القرار كان مفسراً لأحكام القانون .

هـ — الأصل في القوانين ألا تكون ذات أثر رجعي إلا ما استثنى بنص خاص ، وإذا انتفى هذا الاستثناء ، والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعي عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن اتحاد الطرق الجوية البريطانية لما وراء البحار (الطاعن) أقام الدعوى رقم ٣٢٩٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى القاهرة ضد المدير العام لمصلحة الطيران المدنى ووزير الحربية بصفته مشرفاً على المصلحة المذكورة (المطعون عليهما) طالباً إلزامهما بأن يردا له مبلغ ٧٣١٨ ج و ٣٠٥ م الذى اقتضياه بغير سند وفوائده من تاريخ المطالبة الرسمية حتى تمام السداد ، وقال في بيانها إنه لما استأنفت الطائرات التابعة له وللشركات المنفرعة عنه عبور الأراضي المصرية في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٩ بعد رفع قيود حظر التعامل أخذت مصلحة الطيران في محاسبته عن رسوم عبور الطائرات التابعة له على أساس اقتضاء رسم قدره خمسون ملياً عن كل وحدة من الخمسة والعشرين ألف كيلوجرام الأولى من وزن الطائرة ، وسبعون ملياً عن كل وحدة تزيد على ذلك ، مفسرة نص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩ / ٥ / ١٩٥٩ في شأن تحديد رسوم

الطيران المدني على أساس اعتبار الإضافة إلى الرسم المقرر على الوحدة لا إلى الرسم الإجمالي. فاضطر الاتحاد إلى أداء الرسم على هذا النحو رغم اعتراضه على هذا التفسير. وبقي الأمر كذلك إلى أن صدر في ١٨ / ٢ / ١٩٦٠ القرار الوزاري رقم ١٢٢ سنة ١٩٦٠ مفسرا لحكم القانون متضمنا النص صراحة على تحديد الرسم عن الوحدات الزائدة عن الحد الأقصى للطائرة بعشرين مليا، وإذا أدى الاتحاد خلال الفترة من أكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٧ / ٢ / ١٩٦٠ رسوما بلغت ١٤٢٣٦ ج و ٣٢٠ م، مع أنه لم يكن مستحقا عليه غير ٦٩١٨ ج و ١٥ م فقد طالب مصلحة طيران برد الفرق البالغ ٧٣١٨ ج و ٣٠٥ م، ولما امتنعت عن رده أقام دعواه بطلباته السابقة. ودفع المدعي عليهما بسقوط حق المدعي بالتقادم طبقا للمادة ٣٧٧ من القانون المدني. وفي ٩ / ٢ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الدفع ثم عادت وحكمت في ١٠ / ٥ / ١٩٦٤ بنسب مكتب خبراء وزارة العدل لبيان مقدار ما حصلته مصلحة الطيران المدني من الرسوم المقررة على وزن طائرات المدعي بصفته زيادة على ما هو مستحق لها، وذلك في المدة من أكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ١٧ فبراير سنة ١٩٦٠، وعلى أساس أن المقتضى تحصيله من الرسوم على كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلو جرام أو كسورها زيادة عن الخمسة والعشرين ألف كيلو جرام الأولى من الوزن الأولى المصرح به للطائرة هو عشرون مليا، مع بيان ما حصلته مصلحة الطيران المدني زيادة على ذلك، وقدم الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن جملة الرسوم التي حصلتتها مصلحة الطيران المدني عن طائرات المدعي وفقا للكشوف المقدمة منها والمؤيدة بإخطارات المصلحة بلغت ١٤٢٣٦ ج و ٣٢٠ م عن المدة من ١ / ١٠ / ١٩٥٩ حتى ١٧ / ٢ / ١٩٦٠، وأن جملة الرسوم محسوبة على أساس القانون ١٠٠ سنة ١٩٥٩ وفقا للتفسير الذي حددته المحكمة في حكمها الصادر بنسبه بلغت ٦٩٢٧ ج و ٤٢٠ م عن نفس الفترة، وأن ما دفع للمصلحة زيادة عن المستحق لها ٧٣٠٨ ج و ٩٠٠ م. وفي ١٩ / ٦ / ١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلزام المدعي عليهما بصفتهما بأن يدفعوا للمدعي مبلغ ٧٣٠٨ ج و ٩٠٠ م وفوائده القانونية بواقع ٤ ٪ سنويا اعتبارا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١١ / ٥ / ١٩٦٣ حتى تمام السداد. واستأنف المدعي عليهما الحكيم الصادرين في ٩ / ٢ / ١٩٦٤، ١٠ / ٥ / ١٩٦٤ لدى محكمة استئناف القاهرة طالبن بإلغاءها ورفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٠٩ سنة ٨١ ق، كما استأنفا الحكم الصادر في ١٩ / ٦ / ١٩٦٦

لدى ذات المحكمة طالبن بإلغاء ورفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٤٠ سنة ٨٣ ق، وقررت المحكمة ضم الاستئناف الثاني للأول لارتباطهما وليصدر فيهما حكم واحد، ودفع الاتحاد بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر في ١٠/٥/١٩٦٤ بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في ٩/٢/١٩٦٤ ثم عاد ودفع بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في ١٩/٦/١٩٦٦ . وفي ٢٩/١/١٩٦٧ حكمت المحكمة برفض الدفوع وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكمين المستأنفين الصادرين من محكمة أول درجة في ١٠/٥/١٩٦٤، ١٩/٦/١٩٦٦ و برفض دعوى الشركة المستأنفة ضدها وإلزامها بالمصروفات عن الدرجتين وعشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة. وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطالبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بسقوط حق المطعون عليهما في استئناف الحكم الصادر في ٩/٢/١٩٦٤ لرفعه بعد الميعاد وعلى أساس أنه حكم قطعي أنهى النزاع حول قيام الحق أو سقوطه، كما دفع بعدم جواز استئناف الحكم الصادر في ١٠/٥/١٩٦٤ لأنه حكم متعلق بالإثبات لم تنه به الخصومة ولا يجوز استئنافه على استقلاله، إلا أن المحكمة الاستئنافية أخطأت في تحصيل فهم الواقع في الدفوع وحرفت الدفع بعدم جواز الاستئناف للحكم الصادر في ٩/٢/١٩٦٤ والدفع بسقوط الحق في الاستئناف للحكم الصادر في ١٠/٥/١٩٦٤، ثم قضت برفضهما وألزمتهم بالمصروفات وأتعاب المحاماة مخالفة بذلك القانون .

وحيث إن هذا النعي غير مقبول في شقه الأول، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رفض الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي فإنه لا يكون للطاعن مصلحة في التمسك بما جاء في سبب النعي إذ هي لا تعدو أن تكون مصلحة نظرية بحتة . ومردود في شقه الثاني بأنه لما كان النزاع بين الطرفين قد انحصر في مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران عن كل وحدة مقدارها ١٠٠ كيلو جرام أو كسورها زيادة عن الخمسة والعشرين ألف كيلو جرام الأولى وهل هو عشرون مليا كما ذكر الطاعن أم سبعون مليا كما ذكر المطعون عليهما، وكان الحكم قد فصل

في أسبابه في هذا النزاع منتهيا إلى أن الرسم المستحق هو عشرون مليا ، وندب خيرا لبيان مقدار ما حصلتته مصلحة الطيران زيادة على الرسم الذي حدده ، وكان هذا القضاء قد أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق فإنه يجوز الطعن فيه على استقلال طبةا للسادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر الحكم في ظله ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أخطأ في تفسير نص البند الأول من الباب الثاني من الجدول المرافق للقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٩ بقوله إن المقصود إضافة عشرين مليا إلى الرسم الأصلي البالغ خمسين مليا عن كل ١٠٠ كيلوجرام عندما يزيد الوزن عن ٢٥٠٠٠ كيلوجرام استنادا إلى ماقرره من أن عبارة النص واضحة وصريحة لا تختمل جدلا ولأن المشرع لم يقصد بإصدار القرار الوزاري رقم ١٢٢ سنة ١٩٦٠ تفسير نصوص القانون ١٠٠ سنة ١٩٥٩ لأن التشريع لا يعدله ولا يفسره إلا تشريع من درجة أو أعلى منه درجة ، مع أن الأصل في النصوص التشريعية أنها تقبل التفسير والتأويل ، وأنه لا يعمل بالقاعدة الأولى التي أشار إليها الحكم إلا عند تفسير المشارطات ، كما وأنه ليس هناك ما يمنع من تفسير النص التشريعي بنص لاحق في تشريع أقل منه مرتبة أو بحكم قضائي وإذ لم يرد النص الأول في أحكام القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٩ الآمرة أو المنظمة بل في البيان المرافق له ، وهو لا يعدو أن يكون لائحة ملحقه به تتساوى في المرتبة التشريعية مع القرار الوزاري رقم ١٢٢ سنة ١٩٦٠ الذي أصدره وزير الحربية بمقتضى التفويض التشريعي الذي منحه له نصوص القانون فإن ما جاء بهذا القرار يكون ملزما لصدوره ممن يملكه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك إنه وقد نص البند (أولا) من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٥٩ على أن يحصل رسم قدره خمسون مليا عن كل وحده مقدارها ١٠٠ كيلوجرام أو كسورها حتى ٢٥,٠٠٠ كيلو جرام أو كسورها من الوزن المصرح به للطائرة في حالة نزولها مرة واحدة ، ويضاف

عشرون مليا عن كل وحدة مقدارها ۱۰۰ كج أو كسورها تزيد عن ۲۵,۰۰۰ كج
 فقد دل على أن الرسم الواجب تحصيله هو خمسون مليا عن كل وحدة مقدارها
 ۱۰۰ كج أو كسورها حتى ۲۵,۰۰۰ كج أو كسورها من الوزن الأقصى
 المصرح به في حالة نزولها مرة واحدة ، وسبعون مليا عن كل وحدة مقدارها
 ۱۰۰ كج أو كسورها تزيد عن ۲۵,۰۰۰ كج ومتى كان النص واضحا جلي
 المعنى قاطع الدلالة على المراد منه ، فإنه لا يجوز الخروج عليه أو تأويله لأن البحث
 في حكمة التشريع واستخلاص قصد الشارع ، لا يكون له محل إلا عند غموض
 النص أو وجود لبس فيه ، ولما كان من المقرر أنه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج
 التشريع أن تأنى أو تعدل نصا تشريعيًا وضعته سلطة أعلى ، وأن تضيف إليه
 أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون
 وفي حدود هذا التفويض ، وكان المشرع قد نص في المادة الأولى من القانون
 رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۹ على أن تحدد تعريفة الرسوم التي تحصل عن إصدار
 وتحديد إجازات الطيران المختلفة ورسوم التزول والايواء ورسوم الخدمات
 الملاحية والاختبارات الفنية والشهادات والرخص وفئات إشغال المباني والأراضي
 والمطارات طبقا للبيان المرافق ، ولوزير الحربية تعديل الفئات الواردة في هذا
 البيان بما لا يجاوز هذه الفئات ، وكان البيان المذكور جزء لا يتجزأ من القانون
 فإن سلطة وزير الحربية طبقا للتفويض الذي منحه له القانون تكون قاصرة
 على تعديل الفئات الواردة في البيان بما لا يجاوز تلك الفئات ، وإذا أصدر وزير الحربية
 القرار رقم ۱۲۲ لسنة ۱۹۶۰ والمعمول به من تاريخ نشرة في ۱۸/۲/۱۹۶۰
 الذي نص على أن تعدل الفئات الواردة في البند أولا من الباب الثاني من البيان المرافق
 للقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۵۹ الخاصة برسوم نزول الطائرات بالفئات الآتية ،
 يحصل رسم قدره ۳۸ مليا عن كل وحدة مقدارها ۱۰۰ كج أو كسوره
 حتى ۲۵,۰۰۰ كج أو كسورها من الوزن الأقصى المصرح به عن نزول الطائرة
 في المرة الواحدة وما زاد على ال ۲۵,۰۰۰ كج يحصل عنه رسم قدره ۲۰ مليا

عن كل مائة كيلو جرام أو كسورها وكان هذا القرار قد تناول بالتعديل فتى الرسم الواردتين بالبيان المرافق للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ عملا بالتفويض الخاص الذى منحه له القانون وفى حدود هذا التفويض ، فإنه لا يجوز التعدي بأنه كان مفسرا لأحكام القانون ، لما كان ذلك ، فإن تحصيل الرسم بالفئات الجديدة التى وردت فى القرار لا يسرى إلا على الوقائع التى تحدث بعد العمل به لأن الأصل فى القوانين ألا تكون ذات أثر رجعى إلا ما استثنى بنص خاص وإذا انتفى هذا الإستمثناء والتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هدي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة المختارين
الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى صلاح الدين .

(٩٤)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " . معارضة .

الدفع بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفضها بعد الميعاد . دفع بخالطه واقع . عدم جواز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) رسوم . " رسوم قضائية " . " المعارضة في أمر تقدير الرسوم " .
معارضة .

أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الالتزام بالرسوم ومداه والوفاء به دون المنازعة
في تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاه . سبيل الفصل في ذلك . سلوك
إجراءات المرافعات العادية لا إجراءات المعارضة .

(ج) رسوم . " رسوم قضائية " . " المعارضة في أمر تقدير الرسوم " .
استئناف . " سلطة محكمة الاستئناف " . نقض . " السبب المتعلق
بالنظام العام " . نظام عام . معارضة .

أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو باقتضائه
بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم
قبولها . جواز إيداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة إثارته
من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التنازع بالنظام العام .

١ — النعي بعدم قبول المعارضة شكلاً لرفضها بعد الميعاد هو دفع بخالطه واقع .
وإذ لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

٢ - إذا كان مبنى المعارضة التي فصلت فيها محكمة الاستئناف أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها ، وأن المورث المحكوم عليه بمصاريف الدعوى لم يترك شيئاً ، وأن زوجته المعارضة لاتسأل عن الرسوم إلا بقدر نصيبها في التركة ، وكانت هذه المنازعة لاتدور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاؤه ، وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به ، فإن الفصل في هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التقدير ، وإنما يكون وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بسلوك إجراءات المرافعات العادية لإجراءات المعارضة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلهما بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ .

٣ - إجراءات التقاضي تتعلق بالنظام العام . وإذا كان على محكمة الاستئناف وقد طرحت عليها الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو باقتضائه بالتقادم في صورة معارضة قدمت إليها عن الأمر بتقديره ، أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها ، كما يجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل يجوز لمحكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها . وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على قبول المعارضة وإلغاء القائمة لسقوط حق قلم الكتاب في المطالبة بالرسم ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن السيدة / أمينة هانم مصطفى أقامت الدعوى رقم ٥٦٤٥ سنة ١٩٤٩ مدني كلى القاهرة ضد الأستاذ محمد سرور وحكم فيها بإلزامه بأن يدفع لها مبلغ ٣٣٧٢ ج و ٦٠١ م والمصروفات ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم

لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد استئنافه برقم ٨١٨ سنة ٧٠ ق . وبتاريخ ١٩٥٥/١١/٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وألزمت بالمصروفات ، ثم استصدر قلم كتاب تلك المحكمة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١١ قائمة رسوم بمبلغ ٥٩ ج و ٤٦٠ م ، أعلنت إلى الأستاذ محمد سرور بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩ . وإذ قام قلم الكتاب بإعلان هذه القائمة إلى السيدة برين نادية سرور بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٥ باعتبارها وارثة لزوجها المرحوم محمد سرور فقد عارضت فيها بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١ ، مستندة في ذلك إلى أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها في سنة ١٩٥٥ وأن المورث لم يترك شيئا ، وأنها ترث نصيب الزوجة في التركة ولا تسأل عن الرسوم إلا بقدر هذا النصيب . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء قائمة الرسوم المعارض فيها وسقوط حق قلم الكتاب في المطالبة بالرسوم الواردة بالقائمة مع إلزام قلم الكتاب بالمصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول المعارضة شكلا مستندا في ذلك إلى أن قائمة الرسوم أعلنت إلى المطعون عليها بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٥ وأنها قررت بالمعارضة بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١ ، وهو من الحكم مخالف لل قانون وخطأ في تطبيقه ، ذاك أن القائمة صدرت بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١١ وأعلنت إلى مورث المطعون عليها بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٩ ولم يعارض فيها خلال ثمانية الأيام التالية للإعلان وفقا لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ وأصبحت القائمة نهائية بفوات مياد المعارضة، وأن إعلان القائمة إلى المطعون عليها بوصفها وارثة لزوجها المحكوم عليه هو إجراء أوجبه القانون قبل البدء في التنفيذ على ورثة المدين ، ولا يترتب عليه فتح مياد جديد للطعن بطريق المعارضة .

وحيث إنه وإن كان النعى بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد هو دفع بخالطه واقع ولم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض، إلا أنه لما كان مبنى المعارضة التي فصلت فيها محكمة الاستئناف أن الرسوم قد سقطت بمضى أكثر من خمس سنوات على تاريخ استحقاقها وأن المورث المحكوم عليه بمصاريف الدعوى لم يترك شيئا، وأن زوجته المعارضة لاتسأل عن الرسوم إلا بقدر نصيبها في التركة، وكانت هذه المنازعة لاتدور حول تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاؤه، وإنما تدور حول أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به فإن الفصل في هذه المنازعة لا يكون بالمعارضة في أمر التقدير وإنما يكون — وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ — بسلوك إجراءات المرافعات العادية لإجراءات المعارضة المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤، ولما كانت إجراءات التقاضي تتعلق بالنظام العام، وكان على محكمة الاستئناف وقد طرحت عليها الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم في صورة معارضة قدمت إليها في الأمر بتقديره، أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم قبولها ويجوز إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض، بل يجوز لمحكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على قبول المعارضة وإلغاء القائمة لسقوط حق قلم الكتاب في المطالبة بالرسم، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما تقدم يتعين الحكم بعدم قبول طلبات المعارضة.

القسم الثانى

فهرس هجائى موضوعى

للأحكام الصادرة من الدوائر المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

العدد الأول — السنة الثالثة والعشرون

١ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القائمة	
		(١)
		اختصاص . إعانة . أقدمية
		اختصاص
		ورود الطلب على تحديد أقدمية الطالب تالية لزملائه في قرار تعيينه . اندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
١٢	٣	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		إعانة
		مناطق استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ ، هو العودة من مقر عملهم الأصلي إثر العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ . وهذا المناطق شرط يتوقف عليه ثبوت حكم الاستحقاق في أصله وفي بقائه . تمكن أحد هؤلاء من العودة إلى مقر عمله أو انقطاع صلته بهذا العمل لإقضاء مدة الإحارة أو النذب أو للنقل إلى جهة أخرى . أثره . رفض صرف الإعانة .
٣	١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق - "رجال القضاء" جلسة ١٩٧٢/١/٦)
		راجع : إلزام : مصادر الإلتزام "القانون"

أقدمية

١ — حق الطالب في تحديد أقدميته بالنسبة لزملائه السابق تعيينهم لا ينشأ إلا بصدور القرار بتعيينه .

١٣

٣

(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

٢ — ورود الطلب على تحديد أقدمية الطالب تالية لزملائه في قرار تعيينه . اندراجه في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بشأن من شئونهم . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه .
ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .

١٣

٣

(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

٣ — الباحثون الحاصلون على اجازة القضاء الشرعى والشهادة العالية أو العالمية من الأزهر الموجودون في الخدمة في نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات التابعة للديوان العام بوزارة العدل أو بالمحاكم في تاريخ العمل بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٦٥ .
جواز تعيينهم في وظائف معاونين أو مساعدين للنيابة العامة أو وكلاء للنائب العام للأحوال الشخصية . ترتيب الأقدمية بينهم يكون بمراعاة مدة خدمتهم وكفائتهم في وظيفة وكيل النائب العام وما دونها . لا وجه للفاضلة بين من عين منهم بقرار سابق ثم رقى إلى وظيفة وكيل النائب العام من الفئة الممتازة ومن عين من بعد بقرار لاحق في الوظائف المشار إليها .

١٣

٣

(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

راجع : التزام : مصادر الالتزام "القانون"

٣

١

(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/١/٦)

(ط)

طلبات رجال القضاء

ميعاد تقديم الطلب :

طلب الحكم بالأحقية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للعلماء والمدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإدارة الإدارة . وما تصدره الإدارة في هذا الشأن من أوامر . وهي مجرد أعمال تحضيرية وليست قرارات إدارية . عدم تقيد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١/٦) .. ١ ٣

الصفة في الطلب :

وزير العدل هو صاحب الصفة في خصومة الطعن المتعلق بتحديد أقدمية رجال القضاء والنيابة العامة .

! الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣ ٢ ١٣

(ع)

علاوات دورية

رفع مربوط الدرجة المالية للمستشارين يجعلها من ١٤٠٠ - ١٨٠٠ ج ، وعلاوة ٧٥ ج سنوياً بمقتضى ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . عدم استحداث جديد في شأن مبدأ مريان العلاوة واستحقاقها .

الصفحة	القاعدة
	<p>القاعدة في تحديد مبدأ مريان استحقاق العلاوة هي من تاريخ التعيين في وظيفة مستشار . وهذه القاعدة كانت مقررة برقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٥ واستمر مريانها بعد نفاذ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ وهي التي عنها المشرع في القواعد الملحقه بجدول المرتبات الملحق بق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بقوله " العلاوة المقررة بحسب القانون " .</p> <p>(الطلب رقم ٣ لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٢/٣) .. ٢</p>
٩	<p>(ق)</p> <p>قرار إداري</p> <p>طلب الحكم بالأحقية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإدارة الإدارة . وما تصدره الإدارة في هذا الشأن من أوامر . وهي مجرد أعمال تحضيرية وليست قرارات إدارية . عدم تقييد الطعن فيها بالميعاد المنصوص عليه في المادة ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطلب رقم ١٢ لسنة ٤٠ ق " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/١/٦) .. ١</p>
٣	<p>(ن)</p> <p>ندب . نقل</p> <p>ندب</p> <p>راجع : (١ . إعانة . وم . موظفون) .</p> <p>نقل</p> <p>راجع : (١ . إعانة . وم . موظفون) .</p>

٢ - الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة	
		(١)
		إثبات . أجنب . إجراءات وخصومات متنوعة . أحوال شخصية . اختصاص . إدارة قضايا الحكومة . إرث . استئناف . استيلاء . أشخاص . إصلاح زراعي . إعلان . إفلاس . التزام . التماس إعادة النظر . أمر أداء . أموال . أهلية . إيجار
		إثبات
		عبء الإثبات :
		زوال حق إبطال العقد بالأجازه الصريحه أو الضمنية . م ١/٣٩ مدني ، لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . عبء إثبات إجازة العقد على من إدعاها . (الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ٢٥
١٦٢	٢٥	وراجع : التزام . "التعبير عن الإرادة" (الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢
٦٧	١٢	إجراءات الإثبات : (أولا) الاحالة للتحقيق :
		١ - لمحكمة الموضوع رفض طلب التحقيق ، متى رأت أنها ليست في حاجة إليه ، بعد أن إلتهمت إلى رأى في التراجع أخذا بأقوال الشهود . التي يدخل في سلطتها تقدير أقوالهم . مثال . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) ٤٧
٢٩٨	٤٧	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٢٥	٥١	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
		٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٩٤	٦٢	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١١)
		٤ — إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حالة . للمحكمة أن ترفض إجابته متى رأت أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد .
٥٢١	٨٢	(الطن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		(ثانيا) ندب الخبراء :
		١ — ندب المحكمة خبيرا لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير ، وجوب استنفاد المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية .
١٥٧	٢٤	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٢ — ندب خبير لمضاهاة الخطوط . وجوب اتباع الاجراءات المحددة بالمواد ٢٦٢ وما بعدها من قانون المرافعات الملغى دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات .
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٣ — وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات ،

الصفحة	القاعدة	
		دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة. عدم بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقاً للمادة ٢٣٦ سالفه الذكر . (الطن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		وراجع : دفاع .
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٠٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		(ثالثاً) ضم الأوراق :
		١ - إستناد المحكمة إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرفوعة بين ذات الخصوم . شرطه . ضم تلك الدعوى إلى ملف النزاع كعنصر من عناصر الإثبات .
٣٠٥	٤٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ - لا يلزم إثبات الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والاطلاع عليها ، بحضور الجلسة أو بأى محضر آخر . علة ذلك .
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		(رابعاً) الإدعاء بالتزوير :
		عدم جواز الحكم بصحة الورقة ، الذي أخفق الخصم في إثبات تزويرها ، وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك .
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)
		راجع : إثبات : طرق الإثبات : الإثبات بالكتابة .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القاعدة	
		طرق الإثبات :
		(أولا) الكتابة :
		”الأوراق الرسمية“ .
		ليس لمحضر معاون المالية ، باعتباره محضر جمع استدلالات الحجية المطلقة لبيانات الورقة الرسمية . خضوعه للناقشة والتمحيص وقابليته لإثبات العكس بكافة الطرق ، دون الطعن بالتزوير .
٤٠٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		”الأوراق العرفية“ :
		١ — الانذار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتا بالكتابة . قانون العمل ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلا خاصا .
٦٧	١٢	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩/١/١٩٧٢)
		٢ — عدم جواز إثبات صورية العقد الثابت بالكتابة فيما بين المتعاقدين وورثتهما إلا بالكتابة .
٤٢٤	٦٧	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٦/٢/١٩٧٢)
		راجع : نقض ”أسباب الطعن“ . ”السبب الجديد“ .
٥٨٥	٩٠	(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٣٠/٢/١٩٧٢)
		(ثانيا) شهادة الشهود :
		١ — تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض ممن استؤمن عليها . نوع من خيانة الأمانة كأصل . وقوع التغير ممن حصل على الورقة خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة خلاف التسليم الاختياري . تزوير يجوز إثباته بكافة الطرق .
٢٠٥	٣٢	(الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	انقطة	
		٢ — لا عبرة إلا بالشهادة التي يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين .
٤٣٩	٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		وراجع : حكم . " حجية الحكم " .
٣٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		" تقدير محكمة الموضوع لشهادة الشهود " .
		١ — تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود ، مؤداه .
٤٣٩	٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٣ — الاطمئنان إلى شهادة الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٤٨١	٧٦	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		" تقدير محكمة الموضوع لمبدأ الثبوت بالكتابة " :
		تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) القرائن :
		(أ) القرائن القانونية :
		قيام القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني ، إذا كان المتصرف لأحد ورثته احتفظ لنفسه بميازته للعين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلة ١٩٧٢/٣/٧)
		(ب) القرائن القضائية :
		محضر معاون المالية ، باعتباره محضر جمع استدالات ، يخضع تمحيصه التيقن منه ، لتقدير قاضي الموضوع .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلة ١٩٧٢/٣/١٤)
		راجع : حكم . "تسيب الحكم" .
١٨٩	٢٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧٢/٢/١٧)
		(رابعا) الإقرار :
		"الإقرار غير القضائي" .
		١ - انتهاء الحكم إلى اعتراف ملاك الأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه الثاني في ملكية نصف التلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني في أغراض إدارتها إلى حين انتهاء عملها وبيع آلاتها . هذا الاعتراف هو إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها . لضرورة لتسجيله للاحتجاج به على المقر .
٧٦	١٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له اعتباره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذه أصلا .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

أجانب

حظر تملك الأراضي الزراعية على الأجانب :

		١ — حظر انقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، على الأجانب ، تملك الأرض الزراعية وما في حكمها بأي سبب .
٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

		٢ — اتصال قاعدة حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ، بالنظام العام . مؤداه .
٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

تصرفات الأجانب في الأراضي الزراعية :

		١ — الاعتداد بتصرفات الأجانب الصادرة للصريين إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ . سبب ذلك .
٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

		٢ — التصرفات التي تمت بين الأجانب بعضهم وبعض ، والثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم النص على الاعتداد بها ، لأيلولة الأرض محل هذه التصرفات حتما إلى الدولة .
--	--	---

٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
-----	----	--

الصفحة	القاعدة	
		راجع : إصلاح زراعى . حظار تملك الأجانب للأراضى الزراعية :
٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلة ١٩٧٢/٢/٢٨)

إجراءات وخصومات متنوعة

		راجع : تحكيم . ونظام عام .
١٦٨	٢٦	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق - جلة ١٩٧٢/٢/١٥)
		وراجع : تحكيم وحكم وعمل . " التحكيم فى المنازعات العمالية " .
٢٥٥	٤٠	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلة ١٩٧٢/٢/٢٦)

أحوال شخصية

الولاية على المال :

" الحجر " .

		١ - القيم على المحجور عليه . وجوب أن يكون عدلا ، كفؤا إذا أهلية كاملة . المقصود بشرط الكفاية .
٤٦٢	٧٣	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٢ - إختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . مما يدخل فى ساطة قاضى الموضوع .
٤٦٢	٧٣	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلة ١٩٧٢/٢/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		راجع : وكالة . أجر الوكيل . ومحنة الموضوع . "سلطتها في تقدير أجر الوكيل" .
٢٠١	٣١	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)
		وراجع : استئناف . رفع الاستئناف والأحكام الجائز استئنافها .
٢٧٧	٤٤	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١/٢/١٩٧٢)
		وراجع : إرث .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٧/٢/١٩٧٢)

إختصاص

(أولا) الاختصاص الولائي :

		إختصاص . إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره بالفصل في المنازعات الخاصة بعبود الالتزام والأشغال العامة والتوريد أو أي عقد إداري آخر . مثال .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٧٢)
		راجع : عقد "عقد إداري" ونقض "حالات الطعن" .
٣٥٨	٥٦	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٩/٢/١٩٧٢)
		وراجع : نظام هام . ونقض "نطاق الطعن" .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ٢٢/٢/١٩٧٢)

(ثانيا) الاختصاص النوعي :

الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ من القانون
١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورها في منازعة إيجارية ناشئة
عن تطبيق ذلك القانون . العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم

مادرا في . مازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هي بما قضت به المحكمة لا : اطلبه الخصوم . تطبيق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٧ لسنة ١٩٦٥ دون أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهذا تكن قيمة الدعوى طلبة للمادة ٢٠١/٢ مرافعات مابق .

(الطور رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٨ ٣٦٩

” اختصاص لجان تقدير أجرة الأاكن “ .

اختصاص اللجان المشكلة طبقا لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أجور الأاكن الخاضعة له . عدم اختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأاكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أنها شغلت قبل هذا التاريخ ، واختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فيها .

(الطور رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ٩ ٥٠

”الاختصاص بمنازعات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها“ .

١ - اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ للفصل في معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا قضائيا معيناً .

فصلها في الاختلاف على التقدير فصل في خصومة .

(الطور رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤) ٤ ١٨

الصفحة	القائمة	
١٨	٤	<p>٢ - اختصاص المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات اللجان التي أنشأها هذا المرسوم بقانون للفصل في تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . اقتصار ولايتها على نظر الطعن الموجه إلى قرارات هذه اللجان . عدم جواز طرح ما لم يسبق عرضه على اللجنة أمام المحكمة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)</p>
١٨	٤	<p>٣ - انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية - عند المنازعة في تقدير اللجنة في التعويض وفي طلب الحكم بالفوائد التأخيرية . تجاوز اختصاصها . جواز استئنافه . انتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المبتدأة التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .</p> <p>(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)</p>
٥٠	٩	<p>راجع : إيجار . إيجار الأماكن "تقدير الأجرة" . وقرارات "حجية قرارات مجلس المراجعة في تقدير أجرة الأماكن" .</p> <p>(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨)</p>
<h2 style="text-align: center;">إدارة قضايا الحكومة</h2> <p>عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة ، إلا لإدارة قضايا الحكومة</p>		

الصفحة	القاعدة	
٥٤٢	٨٥	أو مأمورياتها بالإقليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، وفي الميعاد المقرر قانوناً (مادتين ١٤٥ و ٣/١٤٥٦ معدلة مرافعات سابق) . (الطنز رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

إرث

		١ - التحايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام . ماهيته . (الطنز رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٢٩٨	٤٧	٢ - حسب الحكم للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث ، أنه انتهى إلى أنه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن . (الطنز رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٢٩٨	٤٧	٣ - قيام التوريث على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، ولا حق للورثة فيما يكون قد خرج من ماله حال حياته . (الطنز رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
٢٩٨	٤٧	راجع : تركة . وحكم . " ما يعد قصورا " :
٤٢٨	٦٨	(الطنز رقم ١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)

إستئناف

الأحكام الجائز إستئنافها :

- ١ - انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد .

الصفحة	القاعدة	
		فصل المحكمة الابتدائية — عند المنازعة في تقدير اللجنة — في التعويض وفي طلب الحكم بالفوائد التأخيرية . تجاوز لاختصاصها . جواز استئنافه . إتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المبتدأة التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .
١٨	٤	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٤)
		٢ — الحكم بنذب خير . فصله في أسبابه في شق من الموضوع كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائر وفقا للأداة ٣٧٨ مرافعات سابق . استئناف الحكم الصادر في باقي الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه .
١٣٣	٢١	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلا للطعن فيه . لاءبرة بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم .
٢٧٧	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		٤ — جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٥ — الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقا للأداة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورهما في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون . العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادرا في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم . تطابق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ دون أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن للقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى طبقا للمادة ٢/٤٠١ مرافعات سابق .
٣٦٩	٥٨	(الطن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		الأحكام التي لا يجوز استئنافها :
		١ - حكم نذب خير . تناوله في أسبابه ما لم يكن محل جدل بين الخصوم . عدم اعتباره منيا لتصومة في هذا الشأن . الطعن فيه على استقلال غير جائز وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
٣٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		راجع : رسوم : رسوم قضائية " المعارضة في أمر تقدير الرسوم " . ونقض . " السبب المتعلق بالنظام العام " . ونظام عام .
٦٠٩	٩٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		ميعاد الاستئناف :
		ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ١١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلامبر التي ترفع وفقا لها . ما عداها باق على أصله .
٣٩١	٦١	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١)

الصفحة	القاعدة	
		رفع الاستئناف :
		استئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات السابق .
٢٧٧	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩١٢/٣/١)
		راجع : تقض . تقرير الطعن .
٤٩٤	٧٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		إعلان الاستئناف :
		١ - لا يعنى المستأنف من تكليف المستأنف عليه بالحضور خلال ثلاثين يوما ، وإلا اعتبر الاستئناف كأن لم يكن طبقا للمادة ٥٠٥ مرافعات سابق معدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - مانصت عليه المادة ٢/٣٨ من ذات القانون .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٢ - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٠٥ مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته . إعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مثل الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذات القانون بالنسبة للدعوى المبتدأة .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٣ - متى رفع الاستئناف ضد جميع المستأنف عليهم في الميعاد ، فإنه ليس للمستأنف التمسك بحكم المادة ٢/٣٨٤ مرافعات سابق ، مادام أنه لم يعلن صحيفة الاستئناف لأحد المستأنف عليهم إعلانا صحيحا في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٠٥ منه .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		الخصوم في الاستئناف :
		الخصومة في الاستئناف تتحدد بمن كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى . مناط تحديد الخصم .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) - - -
		نطق الاستئناف :
		١ - نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .
٢٧٧	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) - - -
		٢ - استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) - - - - -
		السبب الجديد في الاستئناف :
		الفوائد الجائز طلبها أمام الاستئناف . هي الفوائد التي تستحق بعد تقديم الطلبات الختامية أمام محكمة أول درجة . شرط ذلك . أن تكون الفوائد قد طلبت في أول درجة .
١١٢	١٨	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢) - - - - -
		الحكم في الاستئناف :
		"تسبب الحكم الاستئنافي" .
		١ - محكمة الاستئناف لها أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة .
٦٧	١٢	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩) - - - - -

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تضمين أسباب الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة أول درجة يتدب مكتب الخبراء — السابق على الحكم المستأنف — قد سقط حق الطعن فيه بالإستئناف . القضاء — من بعد — في المنطوق بقبول الإستئناف شكلا . لا عيب . هذا القضاء ينصرف إلى إستئناف الحكم الأخير .
١٣٣	٢١	(الهن رقم ١٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — كفاية أسباب الحكم الاستئنافي لحمل قضائه . عدم لزوم الرد على ما ورد بالحكم الابتدائي الذي ألغاه .
٤٦٢	٧٢	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٤ — إستناد محكمة أول درجة في القضاء برفض دعوى التزوير على ما استخلصته من اعتراف الطاعن بالتزوير في المستندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه . قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي تأسيسا على ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الامضاء مزور دون أية إشارة إلى الاعتراف المنسوب للطعون عليه . قصور .
٤٩٤	٧٨	(الهن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		إعتبار الاستئناف كأن لم يكن :
		راجع : إعلان الإستئناف .
		أثر نقض الحكم والاحالة إلى محكمة الاستئناف :
		راجع : نطاق الإستئناف .
		<hr/> استيلاء
		الاستيلاء طبقا لأحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :
		” المعارضة في التقدير ” .
		١ — اللجنة التي أشأها المرسوم بقانون ٩٥

الصفحة	القاعدة	
١٨	٤	سنة ١٩٤٥ للفصل في معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا قضائيا معيناً . فصلها في الاختلاف على التقدير فصل في خصومة . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)
١٨	٤	٢ - اختصاص المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٤٨ من المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ بنظر الطعون التي تقدم لها في قرارات اللجان التي أنشأها هذا المرسوم بقانون للفصل في تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها . اقتصار ولايتها على نظر الطعن الموجه إلى قرارات هذه اللجان . عدم جواز طرح ما لم يسبق عرضه على اللجنة أمام المحكمة . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)
١٨	٤	٣ - انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية - عند المنازعة في تقدير اللجنة - في التعويض وفي طلب الحكم بالفوائد التأخيرية . تجاوز اختصاصها . جواز استئنافه . انتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطعنات المبتدأة التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة . (الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)

أشخاص

الشخص العام :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . شخص عام .
(م ١ ق ٣١٢ سنة ١٩٦٥) .

(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) ٨٥ ٥٤٣

الصفحة	القاعدة	
		إعلان الشخص العام بصحف الدعاوى والطعون :
		عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلى لكل منها ، وفي الميعاد المقرر قانونا (مادتين ١٤ و ١٥ / ٣ معدلة مرافعات سابق) .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
<hr/>		
		اصلاح زراعى
		حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية :
		١ — حظر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ على الأجانب تملك الأرض الزراعية وما فى حكمها بأى سبب .
٥٣٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٢ — صدر القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ لذات الغرض من قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المكملة .
٥٣٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٣ — إتصال قاعدة حظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها بالنظام العام . مؤداه .
٥٣٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		تصرفات الأجنبي فى الأرض الزراعية :
		١ — التصرفات التى تمت بين الأجانب بعضهم وبعض .
		والثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . عدم النص على الاعتداد بها لأيلولة الأرض محل هذه التصرفات حتما إلى الدولة .
٥٣٣	٨٤	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٣٣	٨٤	٢ — الاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الأجانب بعضهم وبعض قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٣ . شرطه ، وآثره . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
٥٣٣	٨٤	٣ — الاعتداد بتصرفات الأجانب الصادرة للصريين إذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ . سبب ذلك . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		تصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قانون الاصلاح الزراعى :
٥٣٣	٨٤	مؤدى ثبوت تاريخ تصرفات الملاك الخاضعين لأحكام قانون الاصلاح الزراعى ، اعتبارها نافذة فى حق جهة الاصلاح الزراعى ، ولو زادت ملكية المتصرف اليه عن الحد الأقصى للملكية الزراعية . خضوع الأرض الزائدة فى هذه الحالة للاستيلاء لدى المتصرف اليه . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		ايجار الأراضى الزراعية :
٢٢١	٣٥	١ — مفاد نص المادة ٣٩ مكررة المضافة إلى قانون الاصلاح الزراعى بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، المادة ٢ من التفسير التشريعى رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٦ ، أنه فى عقود ايجار السابقة على قانون الاصلاح الزراعى تقوم العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن ، لا يؤثر عليها . حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، مادام أن المستأجر من الباطن لم يكن خصما فيه .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) — — —
<hr/>		
إعلان		
إعلان الأشخاص العامة :		
		عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة ، إلا لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأناليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها ، وفي الميعاد المقرر قانونا (مادتين ٦ و ٣/١٤ معدلة مرافعات سابق) .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨) — — —
إعلان الطعن بالنقض :		
		مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات سابق هو عدم حصول إعلان الطعن في الميعاد . متى ثبت أن الإعلان قد تم فعلا في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة فلا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ وساعة التقرير به .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩) — — —

الصفحة	القائمة	
		إفلاس
		دعوى إشهار الإفلاس :
٤٧٣	٧٥	وفاة المدين الناجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم لزوم إعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا عن ذكرى مورثهم . (المعلن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		تقدير التوقف عن الدفع :
٤٧٣	٧٥	استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الإشارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه . (المعلن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		إشهار إفلاس شركة التضامن :
		” أثره “ :
٣١١	٤٩	إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامين فيها ، إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم بمنأى عن الإفلاس . (المعلن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		جمعية الصلح :
		حق الدائنين — ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة — في التقدم بديونهم إلى وقت انعقاد جمعية الصلح . للجمعية تحقيق هذه الديون . مناقضة الدائنين — الذين تقدموا

الصفحة	المادة	
		بديونهم في المواعيد - أمام الجمعية في الدين محل التحقيق . أثره . رفع الأمر إلى المحكمة مع الاستمرار في إجراءات التقليل . عدم تقديم الطاعنين ما يدل على أن الشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين فيها إلى تاريخ انعقاد جمعية الصالح أو أنه قد حصلت ما قضاة فيها النعي باعتبار تلك الديون متنازعاً فيها . عار عن الدليل .
٤٧٢	١٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		حكم إشهار الإفلاس :
		« أثره »
		حكم إشهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه . علانية إجراءات صدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		« المعارضة فيه »
		تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة ، إلى غيرهم من تتأثر به مصالحهم . أثره . جواز المعارضة فيه لكل ذي حق .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		« استئنائه » :
		جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الزام

(أولا) مصادر الالتزام :

١ - العقد :

(١) أركان العقد :

"الرضا" :

التعبير عن الإرادة لا ينتج أثره إذا أثبت من وجه إليه أنه لم يعلم به وقت وصوله ، متى كان عدم العلم لا يرجع لى خطأ منه .

(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩) ١٢ ٦٧

"عيوب الإرادة" :

١ - أثر التدليس في نفس المتعاقد المخدوع ، واقع ، استقلال قاضي الموضوع . بتقديره . مثال .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٢٢ ١٣٨

٢ - استعمال حيلة غير مشروعة قانونا في خدع المتعاقد ، شرط في الغش والتدليس . م ١٢٥ مدني . مثال .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٢٢ ١٣٨

٣ - قى الحكم بما له من سلطة تقديرية ، وقوع التدليس ، امتنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، وله مأخذ الصحيح من الأوراق ، وسائق مؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها .

عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوده الدفاع . لا قصور ولا فساد في الاستدلال أو مخالفة للثابت في الأوراق .

(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) ٧٢ ١٣٨

راجع : دفاع : الإخلال بحق الدفاع :

(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) ٢٥ ١٦٢

الصفحة	القاعدة	
		(ب) آثار العقد :
		علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه ، منفصلة عن علاقته بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد ، إلتزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق ١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)
٤٠١	٦٣	
		(ج) انحلال العقد :
		” الانفساخ “ :
		١ - انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع ، يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات . لقاضي الموضوع ملطة تقدير التضمينات بمبلغ معين علاوة على الثمن أو أن يختصب الثمن بالفوائد ، ليس عليه في الحالة الأخيرة أن يجري أحكام فوائد التأخير المشار إليها بالمادة ١٢٤ مدني قديم . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٩/٢/١٩٧٢)
٢٦١	٤١	
		٢ - تجنيد العامل يعد - وفقا للقواعد العامة في القانون المدني - قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . انفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك . (الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٧٢)
٥١٤	٨١	
		٢ - القانون :
		طلب الحكم بالأحقية في صرف الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة ميناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . اعتباره من قبيل طلبات التسوية التي تستند إلى حق ذاتي مقرر مباشرة في القانون وغير رهين بإدارة الإدارة . ماتصدره الإدارة في هذا الشأن من أوامر

الصفحة	القاعدة	
٣	١	هي مجرد أعمال تحضيرية وليست قرارات إدارية . عدم تقييد الطعن فيها بالمعاد المنصوص عليه في المدة ١٢ و ١٦ لسنة ١٩٥١ . (الطعن رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجل قضاء" جلسة ١٩١٢/١/٦)
		(ثانيا) الأوصاف المعدلة لأثر الالتزام :
٣٦٤	٥٧	الالتزام ينقسم على الدائنين أو المدينين المتعدين بحسب الرؤوس مالم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم . مثال في عقد بيع . (نفس رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		راجع : انقضاء الالتزام : التقادم " بدء التقادم " :
		(ثانيا) انقضاء الالتزام :
		(١) الوفاء :
		١ — الوفاء بالجزء المعترف به من الدين . ليس للمدين أن يرفضه متى قبله الدائن . حق المدين إذا وفي الدين كله في المعالبة برد سنده أو الغائده . رفض الدائن ذلك . أثره . جواز إيداع المستحق إيداعا قضائيا .
٢١١	٣٣	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٢ — العبرة في تحديد مقدار الدين الذي يشغل ذمة المدين هي ما يستقر به حكم القاضى ، إنتهاء محكمة الموضوع إلى أن ما عرض على الدائن يكفي للوفاء بكل ما هو مستحق له . إيداع المبلغ المعروف بعد رفض الدائن رد سند المديونية . صحيح .
٢١١	٣٢	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		(ب) التقادم :
		" بدء التقادم " .
		١ — عدم سريان التقادم بالنسبة لضمان الاستحقاق الذي يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، إلا من الوقت

الصفحة	الرقم	المادة
		الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي به . القول ببدء سريان التقادم من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق خطأ ، في ظل القانون المدني القديم أو القائم .
٢٦١	٤١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٢ - عدم سريان تقادم الالتزام المعلق على شرط موقوف إلا من وقت تحققه .
٢٦١	٤١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
التماس إعادة النظر		
		قضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . من موهبته . الطعن عليه يكون بطريق التماس إعادة النظر لا بطريق النقض .
٣٩٤	٦٢	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١١)
أمر أداء		
		راجع نقض : أسباب الطعن : السبب الجديد .
٥٩٤	٩٢	(الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
أموال		
الأموال العامة :		
		١ - سلطة الدولة في استعمال واستثمار الأموال العامة ، تجري وفقاً للقانون العام .
٤٠٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٢ - الترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم . لا يجعله عقد إيجار .
٤٠٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
<h2>أهلية</h2>		
<h3>” أهلية الخاضع للحراسة الإدارية ” .</h3>		
		وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكري رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضي بشأنها ، ليس في ذلك نقص في أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها ، ويباشرها مباشرة عنه الحارس المعين طبقاً للآ (الطعن رقم ٤١١/٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ..
٣٣٩	٥٤	
<h3>” أهلية القيم على المحجور عليه ” .</h3>		
		١ - القيم على المحجور عليه . وجوب أن يكون عدلاً ، كفؤاً ذا أدلية كاملة . المقصود بشرط الكفاية .
٤٦٢	٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) ..
		٢ - إختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .
٤٦٢	٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) ..

إيجار

(١) إيجار الأماكن :

"تحديد الأجرة"

"لجان تقدير الأجرة"

إختصاص اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أجور الأماكن الخاضعة له . ولم اختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . متى كان المؤجر قد أخطرها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن ينبت أنها شغلت قبل هذا التاريخ ، واختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فيها .

٥٠ ٩ (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) -- -- --

"مجلس المراجعة"

لاحجية لقرار مجلس المراجعة الصادر خارج حدود ولاية .
للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع . كأنه لم يسبق عرضه عليه .

٥٠ ٩ (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) -- -- --

"المنازعات الإيجارية"

١ - الأحكام الغير قابلة لأي طعن طبقاً للمادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وجوب صدورها في منازعة إيجارية ناشئة عن تطبيق ذلك القانون . العبرة في معرفة ما إذا كان الحكم صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من عدمه هي بما قضت به المحكمة لا بما طلبه الخصوم ،

الصفحة	القاعدة	
		تطبيق الحكم الابتدائي أحكام القانونين ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ، ٧ لسنة ١٩٦٥ دون أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وقضاؤه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . خضوعه من حيث قابليته للطعن لقواعد العامة . جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى طبقا للمادة ٢/٤٠١ مرافعات سابق .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها ورود الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف جواز الطعن فيه بالنقض .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		(ب) إيجار الأراضي الزراعية :
		١ - مفاد نص المادة ٣٩ مكررة المضافة إلى قانون الإصلاح الزراعي بالقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ ، والمادة ٢ من التفسير التشريعي ٢ لسنة ١٩٥٢ ، أنه في عقود الإيجار السابقة على قانون الإصلاح الزراعي تقوم العلاقة الإيجارية ، مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن دون الأصلي .
٢٢١	٣٥	: لنقض رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٢ - صحة القضاء برفض إبطال العقد الصادر من المستأجر الأصلي للمستأجر من الباطن المبرم قبل قانون الإصلاح الزراعي .
٢٢١	٣٥	: لنقض رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

النصحة	القاعدة	
		٣ - قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستاجر من أباطن ، لا يؤثر عليها ، حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستاجر الأصلي ، ما دام أن المستاجر من البطن لم يكن خصما فيه .
٢٢١	٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		(ج) الانتفاع بالأموال العامة :
		الترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم ، لا يجعله عقد إيجار .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
		(ب)
		بطلان . بنوك . بيع .
		بطلان
		(أولا) بطلان التصرفات :
		١ - كفاية أى من الإستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذى الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر ، م ٢/١١٥ مدني .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ - استخلاص الحكم ، أن التصرف كان نتيجة استغلال ففلة المتصرف ، مما جاء في تقرير الخبير المتدب في الدعوى من أن العين محل النزاع بيعت بغير يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل

الصفحة	القاعدة	
		التصرف ، الذي حصل في الفترة ما بين طلب الجمر عليه وتسجيله ، صائع .
١٦٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٣ - صحة القضاء برفض ابطال العقد الصادر من المستاجر الأصلي للمستاجر من الباطن المبرم قبل قانون الإصلاح الزراعي .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٤ - حسب الحكم للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث ، انه انتهى إلى انه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وانه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن .
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		راجع : دفاع : الإخلال بحق الدفاع .
١٦٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		(ثانيا) بطلان الإجراءات :
		(١) في إجراءات الطعن بالنقض :
		١ - وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكيلا عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها . ٤٢٩ م. مرافعات سابق .
٨٨	١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات سابق هو عدم حصول إعلان الطعن في الميعاد . متى ثبت أن الإعلان قد تم فعلا في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة فلا يبطله خلو الصورة المعلقة من بيان رقم الطعن وتاريخ وصامة التقرير به .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

الصفحة	القاعد :	
		٣ — عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولاً بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده وحتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .
٥٢١	٨٢	... (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥) ... (ب) في إجراءات نذب الخبير : وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات ، دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتدبون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للتصوم طبقاً للمادة ٢٣٦ مألقة الذكر . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٢١ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠) ...
		(ج) في إجراءات الحكم في الإدعاء بالتزوير : عدم جواز الحكم بصحة الورقة ، الذي أخفق الخصم في إثبات تزويرها ، وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١) ...
٤٣٩	٧٠	... (ثالثاً) بطلان الأحكام : "دعوى بطلان الحكم الأصلية" : لا سبيل لاهدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية ، إذا كان الطعن غير جائز ، أو استغلق ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية . (الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧) ...
٣١١	٤٩	...

الصفة	القاعدة	
		(رابعا) بطلان إجراءات التنفيذ :
		عدم ترتيب المادة ٦٣٤ مرافعات سابق البطلان جزءا على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون . إيجاب المادة الأخيرة إخبار ذوي الشأن ممن ورد ذكرهم بإيداع قائمة شروط البيع . شرطه . ظهور حقوقهم في الشهادة العقارية الواجب إرفاقها بالقائمة .
١٧٩	٢٨	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٣ - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢) راجع : "تنفيذ عقارى" . وشهر عقارى .
		(خامسا) الحق فى طلب البطلان :
		"زواله بالأجازة"
		زوال حق إبطال العقد بالأجازة التصريحية أو الضمنية . م ١/٣٩ مدنى ، لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . عبه لإثبات أجازة العقد على من ادعاها .
١٦٢	٢٥	(الضرر رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٠٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢) "سقوطه بالتقادم" :
		التمسك بسقوط الحق فى إبطال العقد بالتقادم ، م ١/١٤٠ مدنى ، لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٠٠٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)

ال	القاعدة	بنوك
٤٠١	٦٣	<p>علاقة البك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه ، مفصله عن علاقته بالعميل . التزام البك بالوفاء للمستفيد . إلتزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق ١١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٢)</p>
١٣٣	٢١	<p>راجع : استئناف " الأحكام الجائز استئنافها " وحكم " الأحكام الجائز الطعن فيها " (الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨/٢/١٩٧٢)</p>
٢٩١	٤٧	<p>بيع</p> <p>البيع بوجه عام :</p> <p>١ - حسب الحكم للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث ، أنه انتهى إلى أنه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٧/٢/١٩٠٢)</p> <p>٢ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تخلي المتعاقدين عن هذا الشرط . (الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٥/٣/١٩٧٢)</p> <p>راجع : إثباتات : إجراءات الإثبات : شهادة الشهود . ومحكمة الموضوع . " ملطتها في تقدير أقوال الشهود " . (الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٧/٢/١٩٧٢)</p>
٢٩٨	٤٧	

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : محكمة الموضوع : ملطتها في تقدير الدليل . وإثبات . طرق الإثبات : شهادة الشهود . وتقضى : مسائل الواقع .
٣٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		وراجع : التزام : الأوصاف المعدلة لأثر الالتزام .
٣٦٤	٥٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		(أولاً) آثار البيع :
		(أ) التزامات البائع :
		” نقل الملكية “ .
		١ - تحديد الحكم في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف التلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضاؤه في المنطوق بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده . لاتناقض .
٧٦	١٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - قضاء الحكم نهائياً في مواجهة الطاعنين بصحة التعاقد في دعوى سابقة . استناده إلى صيغة تلك الدعوى واتخاذ من كونها أسبق تسجيلاً من عقد الطاعنين قواماً لقضائه . قضاء يحوز الحجية قبلهم .
٢١٧	٣٤	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
		راجع : نقض : حالات الطعن . وحكم . حجية الحكم . وقوة الأمر المقضى .
١٨٣	٢٩	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		” ضمان الاستحقاق “ .
		عدم سر يان التقادم بالنسبة لضمان الاستحقاق الذي يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي به . القول ببدء سر يان التقادم من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق . خطأ ، في ظل القانون المدني القديم أو القائم .
٢٦١	٤١	(الطزدقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		راجع : بيع . ” انفساح البيع “ .
		(ب) التزامات المشتري .
		راجع : تقادم . ” تقادم مسقط “ . وحكر .
٤٩٩	٧٩	(الـ ن دقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		(ثانيا) انفساح البيع :
		انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع ، يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات . لقاضي الموضوع سلطة تقدير التضمينات بمبلغ معين علاوة على الثمن ، أو أن يحتسب الثمن بالفوائد . ليس عليه في الحالة الأخيرة أن يجري أحكام فوائد التأخير المشار إليها بالمادة ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	٤١	(الطزدقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

(ت)

تأمين . تأمين . تأمينات شخصية . تأمينات اجتماعية .
تجزئة . تحكيم . تركة . تزوير . تسجيل . تضامن .
تمويض . تفسير تشريعي . تقادم . تنفيذ

تأمين

أيلولة ملكية المشروع المؤمن للدولة بما له من أموال وحقوق
في تاريخ التأمين . أحقية هذا المشروع في المطالبة بما سبق
دفعه لحسابه — دون وجه حق قبل التأمين — باعتباره ثمن
بعض ما استهلكه من تيار كهربائي . قضاء الحكم المطعون
فيه بأن الحقوق والالتزامات المتعلقة بنشاط المشروع تبقى
بالكامل قبل التأمين . خطأ .

٤٦٨

٧٤

(الطعن رقم ٤٠٥ لسنة ٥٣٥ — جلسة ١٩٠٢/٢٣)

تأمين

(١) التأمين على الحياة :

”تعديل شروط عقد التأمين“ .

قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمنا منه في وثيقة التأمين
الأصلية . وجوب أعمال الشروط المحددة في قبول التأمين
على هذا الخطر باعتبارها معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية
مالم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق
الحكم شروط الوثيقة الأصلية على ذلك الخطر دون بحث الشروط
المعدلة . خطأ وقصور .

٢٩٤

٤٦

(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ في — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة

القائمة

(ب) التأمين عن الاضرار :

” تأمين بحرى “ .

ضمان شركة التأمين — بمقتضى الوثيقة — التعويضات المستحقة عن الإضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم المضعون فيه الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيسا على أنها من الزيوت والشحوم وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بالنسائكات والأثايب أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لا خطأ .

٥٩٠ ٩١ (الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)

” التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات “ .

١ — ليس لاضررور قبل العمل بقانون التأمين الإجبارى من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير .

١٠١ ١٦ (الطن رقم ١٣٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

٢ — التأمين الإجبارى على السيارة الخاصة ” الملاكى “ لا يشمل الأضرار التي تحدث لركابها ، ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهم . مثال .

١٦٨ ٢٦ (الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٠)

تأمينات شخصية

” الكفالة “ .

١ — كفالة عقد فتح الاعتماد . لاتضمن إلا التزامات العميل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده ولا تمتد إلى ما ينشأ منها في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالمخالفة لشروطه .

٢٦٨ ٤٢ (الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

الصفحة	القائمة	
		٢ — عدم استظهار الحكم أن العقد الذى كفله الكفيل ، أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول ، وعدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التى سحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خير لبيان ذلك . خطأ فى القانون وقصور فى السبب .
٢٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		تأمينات اجتماعية
		١ — حلول نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة اعتبارا من أول يناير ١٩٦٢ م . ٤ ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١
٤١٨	٦٦	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		٢ — حق العامل المؤمن عليه وحده فى طلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته بدلا من احتسابها فى المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصدور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ . المستحقين عن العامل . أيس لهم هذا الحق .
٤١٨	٦٦	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		راجع : سلطة محكمة الموضوع فى تقدير توافر شروط الأمر بالججز . تنفيذ : ججز . " ججز إدارى " . محكمة الموضوع
٤٢	٨	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٢)
		تجزئة
		الالتزام ينقسم على الدائنين أو المدينين المتعديدين بحسب الرسوم مالم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم . مثال فى عقد بيع .
٢٦٤	٥٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

الصفحة	القاعدة	تحكيم
		١ - عدم تعلق اتفاق المتعاقدين ، على الالتجاء للتحكيم ، لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع ، بالنظام العام . جواز النزول عنه صرحة أو ضمنا . سقوط الحق فيه بالسكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع . م ٨١٨ مرافعات سابق . مثال .
١٦٨	٢٦	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ - إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها بالحكم .
٢٥٥	٤٠	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
تركة		
		١ - قيام التوريث على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، ولا حق للورثة فيما يكون قد خرج من ماله حال حياته .
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ - التركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . عدم تحويل الحكم المطعون فيه الدائن الحق في تتبع أعيان التركة إستنادا إلى أنها لم تكن مستغرقة ، وإلى أنها بيعت من الورثة للشترى الذى سجل عقده - وفاء لدين مضمون برهن على المتوفى ، دون بحث دفاع الدائن من أن دين الرهن استهلك قبل حصول البيع . خطأ وقصور .
٤٢٨	٦٨	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)

نزير

”إدعاء بالتزوير“ .

ليس لمحضر معاون المسالية ، بأعباءه محضر جمع استدالات .
انجية المخلقة لبيانات الورقة الرسمية . خضوعه للنقطة
والتمحيص ، وقابليته لإثبات العكس بكافة الطرق دون الطعن
بالتزوير .

(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٧٢) ٦٤ ٤٠١

التوقيع على بياض :

١ - تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على بياض
من استؤمن عليها . نوع من خيانة الأمانة كأصل . وقوع
التغيير ممن حصل على الورقة خلسة أو نتيجة غش أو طرق
إحتيالية أو بأى طريقة خلاف التسليم الاختيارى . تزوير يجوز
إثباته بكافة الطرق .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢) ٣٢ ٢٠٥

٢ - تمسك الطاعة في تقرير الادعاء بالتزوير ومذكرة
شواهد بأن السند المطعون فيه سلم بعد توقيعه من مورثها
على بياض لزوج المطعون عليها وشقيقه لكتابة طلب لإحدى
الجهات الحكومية ، وأن المطعون عليها استحصلت على ورفته
وملات فراغها بتزوير صلب السند . إفعال المحكمة الرد على ذلك
أو الاستجابة إلى طلب إعادة المأمورية للتعبير لتحقيقه أو إحالة
الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبينه . قصور وإخلال بحق
الدفاع .

(الطن رقم ٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢) ٣٢ ٢٠٥

المفحة	القاعدة	
		<p>إجراءات مضاهاة الخطوط :</p> <p>وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات ، دون مانصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة .</p> <p>عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ سالفه الذكر .</p>
٥٩٤	٩٢	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		<p>الحكم في دعوى التزوير :</p> <p>١ - عدم جواز الحكم بصحة الورقة ، الذي أخفق الخصم في إثبات تزويرها ، وفي موضوع الدعوى معا . علة ذلك .</p>
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		<p>٢ - استناد محكمة أول درجة في القضاء برفض دعوى التزوير على ما استخلصته من اعتراف الطاعن بالتزوير في المستندات المقدمة بصحة إمضائه على السند المطعون فيه .</p> <p>قضاء محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائي تأسيسا على ماورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن الامضاء مزور دون أية إشارة إلى الاعتراف المنسوب للطاعن . قصور .</p>
٤٩٤	٧٨	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		<p>٣ - سلطة قاضي الدعوى في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو ببطلانها - بناء على ما يستظهره من الظروف والملايسات - دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير .</p>
٥٩٤	٩٢	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)

تسجيل

١ - انتهاء الحكم إلى اعتراف ملاك الأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه الثاني في ملكية نصف التلاجة والانتفاع بهذه الأرض والمباني في أغراض إدارتها إن حين انتهاء عملها وبيع آلاتها . هذا الاعتراف هو إخبار بملكية سابقة ليس هو سندها بل دليلها . لا ضرورة لتسجيله للاحتجاج به على المقرر .

٧٦

١٣

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

٢ - شراء المطعون عليه بعقد ابتدائي عقارا من زيد الذي كان قد اشتراه بعقد ابتدائي من بكر . بيع ورثة بكر نفس العقار إلى الطاعن بعقد مسجل . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار عقد الطاعن قد صدر ممن لا يملك العقار لتملك المطعون عاياه له بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه واكتمال التقادم قبل صدوره . لا خطأ .

٤٨٧

٧٧

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

٣ - توقيع مشتري العقار - بعقد ابتدائي - شاهدا على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة البائع له عن نفس العقار لآخر . ليس من شأنه أن يحول دون استكمال من كان قد اشترى منه العقار - بعقد ابتدائي - لوضع اليد ، وإعمال أثره في التقادم وكسب الملكية .

٤٨٧

٧٧

(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

"تسجيل السبب الصحيح"

١ - عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسي . وجوب ثبوت تاريخ السبب

الصفحة	القاعدة	
		الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد . سر يان القانون الجديد على التقادم الذي لم يتم ودخول المدة التي انقضت في حساب المدة التي قررها القانون الجديد .
٥٠٧	٨٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٤)
		٢ — تملك القمار بالتقادم الخمسي . شرطه . استناد الحياة إلى سبب صحيح واقترانها بحسن النية . السبب الصحيح مند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلا طبقا للقانون .
٥٠٧	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٠ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

تضامن

		١ — إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامين فيها ، إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم بمنأى عن الإفلاس .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢)

تعويض

		١ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع في المادة ١٧٢ مدني .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تعويض الحكومة للنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ . عدم خضوع التعويض لضريبة الأرباح التجارية . شرطه .
٤١٤	٦٥	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
تفسير تشريعي		
		راجع : إصلاح زراعي وإيجارة .
٢٢١	٣٥	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
تقادم		
(أولا) التقادم المكسب :		
		١ - حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحتلة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مفترنا بحق الحكر . إنتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . في كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحتلة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .
٣٠٥	٤٨	(الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سرانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .
٤٨١	٧٦	(الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		٣ - شراء المطعون عليه بعقد ابتدائي عقارا من زيد الذي كان قد اشتراه بعقد ابتدائي من بكر . بيع ورثة بكر نفس العقار إلى الطاعن بعقد مسجل . قضاء المحكم المطعون فيه باعتبار عقد

الصفحة	القاعدة	
		الطاعن قد صدر ممن لا يملك العقار لتملك المطعون عليه له بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه واكتساب التقدّم قبل صدوره . لا خطأ .
٤٨٧	٧٧	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٤ - توقيع مشتري العقار - بعقد ابتدائي - شاهداً على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة البائع له عن نفس العقار لآخر ليس من شأنه أن يحول دون استكمال من كان قد اشترى منه العقار - بعقد ابتدائي - لوضع اليد ، وإعمال أثره في التقادم وكسب الملكية .
٤٨٧	٧٧	(الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		التقادم الخمسي :
		١ - تملك العقار بالتقادم الخمسي . شرطه . استناد الحيازة إلى سبب صحيح وافترانها بحسن النية . السبب الصحيح مسند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون .
٥٠٧	٨٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٢ - عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على المالك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسي . وجوب ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد . مريان القانون الجديد على التقادم الذي لم يتم ودخول المدة التي انقضت في حساب المدة التي قررها القانون الجديد .
٥٠٧	٨٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) التقادم المسقط :
		”بدء التقادم“
٢٣	٥	١ — مدة سقوط حق الخزانة في المطالبة برسم الدفعة . تبدأ من تاريخ ضبط المحرر أو استعماله . لأهمية لتاريخ تحريره . (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥) ..
		٢ — عدم سريان تقادم الالتزام المعلق على شرط موقف إلا من وقت تحققه . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
٢٦١	٤١	٣ — عدم سريان التقادم بالنسبة لضمان الاستحقاق الذي يتوقف وجوده على نجاح المتعرض في دعواه ، إلا من الوقت الذي يثبت فيه الاستحقاق بحكم نهائي به . القول ببدء سريان التقادم من وقت رفع الدعوى بالاستحقاق . خطأ في ظل القانون المدني القديم أو القائم . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
٢٦١	٤١	”تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل“
		١ — متى كان حق العامل في المعاش — وقد تقرر في اللائحة الخاصة بالشركة — ناشئا عن عقد العمل فإن الدعوى به تسقط بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٦٧	١٢	٢ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المخصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع في المادة ١٧٢ مدني . (الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٦٧	١٢	

الصفحة	القاعدة	
٦٢	١٢	٣ — تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل م ٦٩٨ مدني . عدم قيامه على قرينة الوفاء . لاجل لتوجيه يمين الاستيثاق . (انظر رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٥٢١	٨٢	٤ — تقادم المادة ٣٧٨ مدني يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨ مدني على هذه القرينة . امتداد هذا التقادم إلى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . (الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		” تقادم الضرائب “ .
٢٧٢	٤٣	الزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخزينة . سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة بمضي خمس سنوات . (الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣١)
		” تقادم الفوائد “ .
٥٧٧	٩٨	ادماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بادمج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار الفوائد أصلا استنادا إلى عدم ادماجها في رأس المال سنة فسنة ، وإلى المطالبة بها على أساس عدم تجيدها . قضاؤه على هذا الأساس بسقوطها بالتقادم الخمسي . لا خطأ . (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		” تقادم حق المستحكر في خمس الثمن “ عقد استبدال الحكر . عقد بيع أجرى بطريق المزايمة . له نفس آثار عقد البيع الاختياري أو حكم ايقاع البيع الصادر

الصفحة	المادة	
		من قاضي البيوع . حق المستحكر في خمس الثمن لا ينشأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى المعاينة بهذا الشق إلا بمضي ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع وزير الأوقاف .
٤٩١	٧١	(الظن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق - ١٩٧٢/٣/٢٢ - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢ -)
		(ثالثا) التمسك بالتقادم :
		١ - التمسك بسقوط الحق في إبدال العقد بالتقادم ، م ١/١٤٠ مدني ، لا يتعلق بالانقضاء العام ، ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الظن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥ -)
		٢ - حمل عدم التمسك بالتقادم على النزول الضمني عنه شرطه . استناد الاستخلاص على دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به . استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٢١١	٣٢	(الظن رقم ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٧ -)
		٣ - استقلال قاضي الموضوع في استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٥٧٧	٨١	(الظن رقم ٩٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠ -)
		(رابعا) وقف التقادم :
		١ - المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف سران التقادم متى كان المانع اشئا عن تقصيره .
		مزال في منازعة عالية .
٦٧	١٢	(الظن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩ -)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع . عدم جواز عرضها ابتداء على محكمة النقض .
٥٢١	٨٢	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٠٠٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		(خامسا) قطع التنازع :
		١ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التنازع . مسألة موضوعية . لا تخضع لرقابة محكمة النقض .
٢٣	٥	(الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٠٠٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — الإجراء الناطق بالتنازع . شرطه . أن يكون متعلقا بالحق ذاته ومتخذاً بين نفس الخصوم .
٦٧	١٢	(طعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — لا محل للتمسك بانقطاع التنازع بعد اكتمال مدته .
٢١١	٣٣	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٤ — لا محل للتمسك بانقطاع التنازع بعد اكتمال مدته . انتهاء الحكم إلى عدم نزول المدينة عن التنازع الذي تم لمصلحتها . إلزامها من بعد بالحق الذي سقط . لا محل له .
٥٧٧	٩٨	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٠٠٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		راجع : حوالة "حوالة الدين"
٨٨	١٩	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٠٠٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢)
		وراجع : نقض "أثر نقض الحكم"
٢٧٧	٤٣	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)

الصفحة	القائمة	تنفيذ
		٢ — اقتضاء الحق جبرا . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط . من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية .
٤٤	٨	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٢/١/١٩٧٢)
		«تنفيذ عقارى»
		١ — عدم ترتيب المادة ٦٣٤ مرافعات سابق . البطلان جزاء على مخالفة أحكام المادة ٦٣٢ من ذلك القانون . إيجاب المادة الأخيرة إخبار ذوى الشأن ممن ورد ذكرهم بها بإيداع قائمة شروط البيع . شرطه . ظهور حقوقهم في الشهادة العقارية الواجب أرفاقها بالقائمة .
١٧٩	٢٨	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)
		٢ — المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ مرافعات سابق . نواتها . إيجابية وتشمل ما ثبت بالفهرس المعد لذلك من تسجيلات أو قيود مرتبة على العقار . سلبية إذا خلا الفهرس من ذلك .
١٧٩	٢٨	(الطن رقم ٧٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ح)
		حجر . حراسة . حق . حكر . حكم . حوالة . حيازة
		حجر
		كفاية أى من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذى الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر . م ١١٥ / ٢ مدنى . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٥ / ٢ / ١٩٧٢)
١٦٢	٢٥	...
		حراسة
		حراسة إدارية :
		١ - إجازة الحارس الإدارى على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل . نفاذ الإجازة فى حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكرى ٥ لسنة ١٩٥٦ . (الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ٢٢ / ٢ / ١٩٧٢)
٢٣٣	٣٧	...
		٢ - وضع نظام لإدارة أموال الخاضعين للحراسة وفقا للأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ يغل يدهم عن إدارتها والتصرف فيها ، فلا يكون لهم تبعاً كذلك حق التقاضى بشأنها ، ليس فى ذلك نقص فى أهلية الخاضع للحراسة . بل حجز على أمواله يقيد من سلطته عليها ، فيبشرها نية عنه الحارس المعين طبقا للقانون . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩ / ٢ / ١٩٧٢)
٢٣٩	٥٤	...
		٣ - الأموال والممتلكات التى وضعت تحت الحراسة ، ويجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت

الصفحة	القاعدة	
		رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال ، تحويل المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات سلطة الفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها بقرار بقبول أدائها من قيمة الأموال والممتلكات المذكورة أو برفضه . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم صماع الدعوى .
٣٣٩	٥٤	(الطعان رقا ٤١١، ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٤ — رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضي إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالي قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . قيام صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقوقه في أي دعوى يدين عليه حتى لا ينقص التعويض المستحق بإخراج الدين من قيمة التصفية . رفع الحراسة عن الطاعن قبل صدور الحكم المطعون فيه . أثره . قيام الصفة والمصلحة في الطعن . الحراسة المفروضة على الطاعن من جديد لا تمتد إلى الأموال التي خضعت لحراسة الطوارئ، وانتهت بحكم القانون .
٣٣٩	٥٤	(الطعان رقا ٤١١، ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		حق
		حق التقاضي :
		راجع : أهلية . وحراسة . ونقض " المصلحة في الطعن " .
٣٣٩	٥٤	(الطعان رقا ٤١١، ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

حكر

١ — حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحتكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مقررنا بحق الحكر . انتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . في كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .

(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧) ٤٨ ٣٠٥

٢ — عقد استبدال الحكر . عقد بيع أجرى بطريق المزايدة . له نفس آثار عقد البيع الاختياري أو حكم إيقاع البيع الصادر من قاضي اليوع . حق المستحكر في خمس الثمن لا ينشأ إلا من تاريخ توقيع وزير الأوقاف على عقد الاستبدال . عدم سقوط دعوى المطالبة بهذا الحق إلا بمضى ١٥ سنة على استحقاقه بعد تمام العقد بتوقيع وزير الأوقاف .

(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٧٩ ٤٩٩

٣ — سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك بانهاء عقد الحكر — بعد صدور حكم بفسخه — متى كان هذا الاستدلال مائغا ومستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها . انجاذلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٧٩ ٤٩٩

٤ — قعود الطاعة عن تنفيذ حكم فسخ عقد الحكر وقبولها بقضاء المستحكر ينتفع بالعين مقابل الأجرة الميينة بالعقد . مفاده التزول عن التمسك بالحكم . عدم ضرورة إبرام عقد جديد بالحكر في هذه الحالة .

(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) ٧٩ ٤٩٩

الصفحة	الفائدة	حكم
		بيانات الحكم :
		إثبات حلف عضوي هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها الحكم .
٢٥٥	٤٠	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		إعلان الحكم :
		عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة ، إلا لإدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها ، وفي الميعاد المقرر قانونا (مادتين ٦ و ٣/١٤ معدلة مرافعات سابق) .
٥٤٢	٨٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		تسبيب الحكم :
		”تسبب كاف“ :
		١ - استناد المحكمة في فرض الرسم على الإعلان المضي إلى ما ورد بتقرير مأمور الضرائب الفاحص من أن الإعلان المضي مقام أمام مبنى الشركة . لا يجب .
٢٣	٥	(الطنان رقا ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ - محكمة الاستئناف لما أن تأخذ بأسباب الحكم الابتدائي دون إضافة .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧١/٢/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفي المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحاً تجارياً تسرى عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم لزوم تتبع المحكمة للخصوم في مناحي دفاعهم .
١٤٧	٢٣	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٤ — عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلى بها الخصوم أو إيراد كل حججهم وتفنيدها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحنه .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٥ — قيام الحكم على قرائن متساندة . عدم جواز مناقشة كل منها على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٦ — لا تلزم المحكمة بتعقب كل حجة للخصوم طالما أن الحقيقة التي استخلصتها فيها الرد الضمني لكل حجة تخالفها .
٢٢٧	٣٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٧ — المحكمة غير ملزمة بالرد على جميع حجج الخصوم متى أقامت قضاءها على أسباب تسوغه .
٤٣٣	٦٩	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٨)
		٨ — حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحنه . تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أولفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم .
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - لا تلتزم المحكمة بتعقب كل حجة للنص متى أقامت الحقيقة الواقعة التي استخلصتها على ما يقيمها .
٤٤٧	٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		كفاية أسباب الحكم الاستثنائي لحمل قضائه . عدم لزوم الرد على ما ورد بالحكم الابتدائي الذي ألغاه .
٤٦٢	٧٣	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		"إغفال الطلب" :
		إغفال الحكم في طلب الفوائد وعدم تعرض المحكمة له في أسبابها .
		النص في المطوق "ورفضت ما عدا ذلك" . بقاء طلب الفوائد معلقا أمامها . وجوب الرجوع إليها للفصل فيه .
١١٢	١٨	(لطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		"الأسباب الزائدة" :
		لا يعيب الحكم استطراده لتأييد وجهة نظره متى كان هذا الاستطراد زائدا عن حاجة الدعوى ، ويستقيم الحكم بدونها .
٧٢	١٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		"الخطأ في تطبيق القانون"
		١ - لا أهمية لما يرد في أسباب الحكم من أخطاء قانونية مادام قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة .
٨٨	١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - إنهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعي عليه بالخطأ في تقريراته القانونية . غير منتج .
١٧٦	٢٧	(الطعن رقم ٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ - قبول الموصي له الوصية . وقته . بعد وفاة الموصي حتى يثبت للموصي له الملك . رد الوصية يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها . مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون .
٢٠١	٣١	(الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

الصفحة	المقابلة	
		عيوب التدليل :
		(أولا) القصور :
		“ما بعد قصورا”
٢٣	٥	١ - عدم بيان الحكم ما إذا كانت صورة العقد مضمّنة من المتعاقد الآخر ويصلح الاحتجاج بها أمام القضاء حتى يستحق عليها رسم الدفعة . قصور . (الطنان رقا ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ - تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بعدم جوار عدول مصلحة الضرائب عن الربط الأصلي ، وببطلان الربط الإضافي لعدم اتباع الإجراءات القانونية . دفاع جوهرى . إغفال الحكم الرد عليه . قصور .
٥٧	١٠	(الطنان رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ - تمسك الطاعنين بأن مورثهم - المحال عليه بالدين - وهم من بعده لا يسألون قبل المدين - الخيل - طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المبيعة منه لمورثهم من دين بنك الأراضى . قيام البنك بترع ملكية جزء مما اشتراه المورث . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنين وطلب نذب مكتب الخبراء لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التي اشتراها . قصور .
٨٨	١٤	(الطنان رقم ٤٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٤ - تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي الحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .
١٢١	١٩	(الطنان رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
١٥٧	٢٤	<p>٥ - ندب المحكمة خبيراً لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير ، وجوب استنفاد المحكمة كل ماله من ملطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)</p> <p>٦ - تمسك الطاعنة في تقرير الادعاء بالتزوير ومذكرة شواهد به بأن السند المطعون فيه لم يعد توقيعاً من مورثها على بياض لزوج المطعون عليها وشقيقه لكتابة طلب لإحدى الجهات الحكومية . وأن المطعون عليها استحصلت على ورقته وملأت فراغها بتزوير صلب السند . إغفال المحكمة الرد على ذلك أو الاستجابة إلى طلب إعادة المأمورية للخبير لتحقيقه أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباته بالبينه . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p>
٢٠٥	٣٢	<p>(الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)</p> <p>٧ - عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول ، وعدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التي سحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خبير لبيان ذلك . خطأ في القانون ، وقصور في التسبيب .</p>
٢٦٨	٤٢	<p>(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)</p> <p>٨ - قبول المؤمن إضافة خطر لم يكن مؤمناً منه في وثيقة التأمين الأصلية . وجوب إعمال الشروط المحددة في قبول التأمين على هذا الخطر باعتبارها معدلة لما احتوته الوثيقة الأصلية ما لم تكن قائمة على التعسف أو مخالفة للنظام العام . تطبيق الحكم شروط الوثيقة الأصلية على ذلك الخطر دون بحث الشروط المعدلة . خطأ وقصور .</p>
٢٩٤	٤٦	<p>(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٩ — التركة مستغرقة كانت أو غير مستغرقة تشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائني المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث أو من دائنيه . عدم تحويل الحكم المطعون فيه الدائن الحق في تابع أعيان التركة استنادا إلى أنها لم تكن مستغرقة ، وإلى أنها بيعت من الورثة للشترى — الذي سجل عقده — وفاء لدين مضنون برهن على المتوفى ، دون بحث دفاع الدائن من أن دين الرهن استهلك قبل حصول البيع . خطأ وقصور .
٤٢٨	٦٨	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٣/١٩٧٢)
		”ملا يعد قصورا“.
		١ — نفى الحكم بماله من سلطة تقديرية وقوع التدليس استنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، وله مأخذه الصحيح من الأوراق ، وسائق مؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها . عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لاقصور ولا فساد في الاستدلال أو مخالفة للثابت في الأوراق .
١٣٨	٢٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٨/٢/١٩٧٢)
		٢ — عدم ذكر نصوص ما اعتمد عليه الحكم من مستندات . لاعيب . كفاية الإشارة إليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ، ومبينة في مذكرات الخصوم .
١٦٨	٢٦	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)
		٣ — إغفال الحكم الرد على دفاع غير منتج في الدعوى . لاقصور .
٢١١	٣٣	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - نفى الحكم بأسباب مائغة احتفاظ المورث بحيازته للعين المتصرف فيها ، وأن قيامه بتحصيل أجزائها بعد التصرف ، إنما كان لحساب أولاده القصر المتصرف إليهم ، وبصفته وليا طبيعيا ، لا لحساب نفسه لعدم استناده إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بتلك العين ، اعتبار التصرف منجزا استنادا إلى أسباب مائغة تكفي لحمل قضائه . لا قصور . ولا فساد الاستدلال .</p>
٢٩٨	٤٧	<p>(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)</p> <p>٥ - امتداد عقد الشركة المحسدد المدة قد يكون صراحة أو ضمنا . النص في العقد على التزام المدعى عليه عند نهاية مدته بدفع ما ينخص المدعية في رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خصم الخسارة . انتهاء الحكم إلى القول باستمرار الشركة تأسيسا على عدم تقديم المدعى عليه ما يدل على تصفيتها . لاسخ لعبارة العقد ولا قصور .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)</p> <p>راجع : نقض " أسباب الطعن " .</p>
٢٤٧	٣٩	<p>(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)</p> <p>(ثانيا) فساد الاستدلال .</p> <p>" مالا يعد فسادا في الاستدلال " .</p> <p>١ - نفى الحكم بماله من ملطة تقديرية ، وقوع التدليس استنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملابساتها ، وله ما أخذه الصحيح من الأوراق ، ومائع مؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها .</p> <p>عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لا قصور ولا فساد في الاستدلال أو مخالفة للنائب في الأوراق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)</p>
١٢٨	٢٢	

الصفحة	القاعدة	
	٢ - استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال غفلة المتصرف ، مما جاء في تقرير الخبير المتدب في الدعوى من أن العين محل النزاع بيعت بغبن يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل التصرف الذي حصل في الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله . سائق .	
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)
	٣ - تقي الحكم بأسباب سائغة احتفاظ المورث بمجازته للعين المتصرف فيها ، وأن قيامه بتحصيل أجزائها بعد التصرف ، إنما كان لحساب أولاده القصر المتصرف اليهم ، وبصفته وليا طبيعيا ، لا لحساب نفسه لعدم استناده إلى مركز قانوني يخوله حق الانتفاع بتلك العين . اعتبار التصرف منجزا استنادا إلى أسباب سائغة تكفي لحل قضائه . لا قصور . ولا فساد في الاستدلال .	
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٧/٢/١٩٧٢)
	٤ - عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تحل المتعاقدين من هذا الشرط . انتهاء الحكم إلى ذلك . لافساد في الاستدلال .	
٥٢٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٥/٢/١٩٧٢) (ثالثا) انخطأ في الاسناد : " ما لا يعد خطأ في الاسناد " : عدم ذكر نصوص ما اعتمد عليه الحكم من مستندات . لا عيب . كفاية الإشارة إليها ما دامت مقدمة إلى المحكمة ، ومبينة في مذكرات الخصوم .
١٦٨	٢٦	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٥/٢/١٩٧٢)

حكم	القاعدة	المادة
		(رابعا) مخالفة الثابت في الأوراق :
		” ما لا يعد مخالفة للثابت في الأوراق “ .
		نفي الحكم بما له من سلطة تقديرية ، وقوع التدليس ، إستنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملازماتها ، وله مأخذه الصحيح من الأوراق ، وسائق مؤد إلى النتيجة التي إنتهى إليها .
		عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لا قصور ولا فساد في الاستدلال أو مخالفة للثابت في الأوراق .
١٣٨	٢٢	١ الطعن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		(خامسا) التناقض :
		” ما لا يعد تناقضا “
		١ — تحديد الحكم في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف النلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضاؤه في المنطوق بصحة وتفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نطاق الحق الذي حدده . لا تناقض .
٧٦	١٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ — تضمن أسباب الحكم المطعون فيه أن حكم محكمة أول درجة بنذب مكتب الخبراء — السابق على الحكم المستأنف — قد سقط حق الطعن فيه بالإستئناف . القضاء — من بعد — في المنطوق بقبول الإستئناف شكلا . لا عيب . هذا القضاء ينصرف إلى إستئناف الحكم الأخير .
١٣٣	٢١	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — رفض طلب التعويض عن الفصل . القضاء بحق العامل في المكافأة ومقابل مهلة الأخطار . لا تناقض .
٤٣٣	٦٩	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		الطعن في الحكم :
		” المصلحة في الطعن “ .
		١ - تقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجدد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم .
٢٧٧	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق “أحوال شخصية” - جلسة ١٩٧٢/٣/١) -
		٢ - القضاء برفض الاستئناف . الطعن على هذا الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرقعه بعد الميعاد . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية .
٦٠١	٩٣	(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) - - - - -
		” الأحكام الجائز الطعن فيها “ .
		١ - انحصار المنازعة أمام اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ في تقدير التعويض دون الفوائد . فصل المحكمة الابتدائية - عند المنازعة في تقدير اللجنة - في التعويض وفي طلب الحكم بالفوائد التأخيرية . تجاوز لإختصاصها . جواز استئنافه . إنتهائية حكم المحكمة الابتدائية مقصورة في هذه الحالة على ما طرح على اللجنة دون الطلبات المبتدأة التي طرحت لأول مرة أمام المحكمة .
١٨	٤	(الطعن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤) - - - - -
		٢ - الحكم بنسب خبير . فصله في أسبابه في شق من الموضوع كان مثار نزاع . الطعن فيه على استقلال جائز وفقا للسادة ٣٧٨ مرافعات سابق . استئناف الحكم الصادر في باقي الموضوع بعد ذلك لا يمتد إليه .
١٣٣	٢١	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨) - - - - -

الصفحة	القاعدة	حكم
٢٧٧	٤٤	٣ - جواز استئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلا للطعن فيه . لا عبء بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم . (الطن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ..
٣١١	٤٩	٤ - تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة إلى غيرهم ممن تتأثر به مصالحهم . اثره . جواز المعارضة فيه لكل ذي حق . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
٣١١	٤٩	٥ - جواز استئناف حكم اشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته . أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم . (الطن رقم ١٨٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
٣٦٩	٥٨	٦ - المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها ورود الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف جواز الطعن فيه بالنقض . (الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
٦٠١	٩٣	٧ - فصل الحكم - الصادر بتدب خير - في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران . قضاء انتهى الخصومة بشأن الرسم المستحق . جواز الطعن فيه استقلالا طبقا للمادة ٣٧٨ مراقعات سابق . (الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		” الأحكام غير الجائز الطعن فيها “
		١ - عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلا إذا كانت

الصفحة	القاعدة	
٥٠	٩	<p>مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص ولائى أو كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .</p> <p>(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨)</p>
٣٧٦	٥٩	<p>٢ - حكم نذب خير . تناوله في أسبابه ما لم يكن محل جدل بين الخصوم . عدم اعتباره منياً للخصومة في هذا الشأن .</p> <p>الطن فيه على استقلال غير جائز وفقا للمادة ٣٧٨ مرافعات سابق .</p> <p>(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)</p>
٣١١	٤٩	<p>” دعوى بطلان الحكم الأصلية “</p> <p>لا سبيل لإصدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية إذا كان الطعن غير جائز ، أو استغلق ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية .</p> <p>(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)</p> <p>حجية الحكم :</p> <p>” أحكام ليس لها حجية “ .</p> <p>١ - لا حجية لقرار مجلس المراجعة الوارد خارج حدود ولايته . للحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه .</p> <p>(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨)</p> <p>٢ - الحكم الذى يميز الاثبات بطريق معين لا يحوز حجية الأمر المقضى إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تبادلوا في جوازها من عدمه . قضاء الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق امتنادا إلى احتمال شكوى على مبدأ</p>

الصفحة	القاعدة	
		ثبوت بالكتابة . عدم مجادلة الخصم في ذلك . إعتبارا لحكم غير منه للخصومة كلا أو بعضا . عدم جواز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٣ - الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينه للغير . لا حجية له في دعوى المنازعة في محته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه لاختلاف الخصوم .
٤٢٤	٦٧	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٦)
		” أحكام لها حجية “
		١ - القضاء بانهضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمني بأن تلك التعويضات هي تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية .
		حياسة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به في شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٩٧	١٠	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له عن حصه في منزل . حياسة هذا الحكم لقوة الأمر المقضي في شأن عدم اعتباره غاصبا لتلك الحصه .
		صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن ببيع الحصه المذكورة بوصفه غاصبا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . م ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٨٣	٢٩	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - قضاء الحكم نهائيا في مواجهة الطاعتين بصحة التعاقد في دعوى سابقة . استناده إلى صحيفة تلك الدعوى واتخاذ من كونها أمبق تسجيلا من عند الطاعتين قواما لقضائه . قضاء يحوز الحجية قبلهم .
٢١٧	٣٤	(الطن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
		٤ - حكم إظهار الإفلاس ينشئ حالة قانونية هي إثبات توقف المحكوم عليه عن دفع ديونه . علانية إجراءات صدور ذلك الحكم ليكون حجة على الكافة .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		”حجية الأسباب“
		عدم النص في منطوق الحكم على تحديد تاريخ انقضاء عقد فتح الاعتماد والرهن المؤمن به . الاكتفاء بذلك في الأسباب المرتبطة بالمنطوق . جاز .
١٣٣	٢١	(الطن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		”حجية الأحكام المستعجلة“
		قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلى ، مادام أن المستأجر من الباطن لم يكن خصما فيه .
٢٢١	٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		”حجية الحكم الجنائي“
		حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .
٢٥٥	٤٠	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)

الصفحة	القائمة	
		التزول عن الحكم :
		قعود الطاعة عن تنفيذ حكم فسخ عقد الحكم وقبولها بقاء المستحكر ينتفع بالعين مقابل الأجرة المبينة بالعقد . مفاده التزول عن التمسك بالحكم . عدم ضرورة إبرام عقد جديد بالحكم في هذه الحالة .
٤٩٩	٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)

انعدام الحكم :

		إطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانونا انعقاد الخصومة في الدعوى . لا انعدام في الحكم .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)

حوالة

		١ - عدم نفاذ حوالة الدين في حق الدائن - لعدم إعلانه بها وقبولها - لا يمنع من كونها صحيحة ونافذة بين طرفيها . خلو الحوالة من تحديد ميعاد للوفاء . مقتضاه التزام المحال عليه بدرء مطالبة الدائن للدين سواء بوفاء الدين للدائن أو بتسليمه للدين ليقوم بنفسه بالوفاء به . بقاء التزام المحال عليه طالما بقى الدين قائما قبل المدين الأصلي ولم يسقط بالتقادم .
٨٨	١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - تمسك الطاعنين بأن مورثهم - المحال عليه بالدين - وهم من بعده لا يسألون قبل المدين - النحيل - طبقا لعقد البيع إلا في حدود ما خص المساحة المبيعة منه لمورثهم من دين

الصفحة	القاعدة	
		بنك الأراضي . قيام البنك بتزع ملكية جزء مما اشتراه المورث . إغفال الحكم الرد على دفاع الطاعنين وطلب نذب مكتب الخبراء لتحقيق ما يجب أن تلزم به تركة مورثهم من دين على الباقي من المساحة التي اشتراها . قصور .
٨٨	١٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣- عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل أجاز لأى من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول ، وعدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التي سمحها المدين من الاعتماد المكفول أو نذب خير لبيان ذلك . خطأ في القانون وقصور في السبب .
٢٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٣٠٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

حيازة

		١ - حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحتكرة . له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق الحكر . انتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . في كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .
٣٠٥	٤٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ - قاعدة ضم حيازة السلف إلى حيازة الخلف . عدم سريانها إلا إذا أراد المتمسك بالتقادم أن يحتج به قبل غير من باع له أو غير من تلقى الحق ممن باع له .
٤٨١	٧٦	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — شراء المطعون عليه بعقد ابتدائي عقارا من زيد الذي كان قد اشتراه بعقد ابتدائي من بكر . بيع ورثة بكر نفس العقار الى الطاعن بعقد مسجل . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبار عقد الطاعن قد صدر ممن لا يملك العقار تملك المطعون عليه له بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية بعد ضم مدة وضع يد سلفه واكتمال التقادم قبل صدوره . لا خذاً .
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٤ — توقيع مشتري العقار — بعقد ابتدائي — شاهداً على عقد البيع المسجل الصادر من ورثة البائع له عن نفس العقار لآخر . ليس من شأنه أن يحول دون استكمال من كان قد اشترى منه العقار — بعقد ابتدائي — لوضع اليد ، وإعمال أثره في التقادم وكسب الملكية .
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٥ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضع اليد من جميع عناصر الدعوى . لا رقابة عليها لمحكمة النقض مادامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلاً النتيجة التي استفادتها .
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٦ — تملك العقار بالتقادم الخمسي . شرطه . استناد الحيازة الى سبب صحيح واقتراثها بحسن النية . السبب الصحيح سند يصدر من شخص غير مالك للشيء المراد كسبه بالتقادم ويجب أن يكون مسجلاً طبقاً للقانون .
٥٠٧	٨٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		(خ)
		خبرة . خصومة . خطابات ضمان . خلف
		خبرة
١٢٦	٢٠	١ - عدم التزام محكمة الموضوع بنذب خبير لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به في هذا الصدد . (الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
١٥٧	٢٤	٢ - نذب المحكمة خبيرا لفحص حسابات الممول . عدم سداد أمانة الخبير . وجوب استنفاد المحكمة كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع في الدعوى بفحص المستندات ومراجعة تقديرات المأمورية . (الطن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
٢٨٦	٤٥	٣ - اقتناع المحكمة بكتابة الأبحاث وسلامة الأسس التي بنى عليها الخبير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . موضوعي غير جائز . (الطن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٥١٤	٨١	٤ - عدم ادعاء الطاعن بأنه قدم أوراقا أغفل الخبير بحثها . النعي بإخلال الحكم بحق الدفاع يكون على غير أساس . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
٥١٤	٨١	٥ - نذب خبير لمضاهاة الخطوط . وجوب اتباع الإجراءات المحددة بالمواد ٢٦٢ وما بعدها من قانون المرافعات الملغى دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ لإجراءات . (الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - وجوب اتباع ما نصت عليه المواد ٢٦٢ مرافعات سابق وما بعدها بشأن الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط لتحقيق صحة الإمضاءات ، دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ التي وردت بشأن أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتدبرون له من أعمال بصفة عامة . عدم بطلان تقرير الخبير المنتدب لتحقيق صحة الإمضاءات لعدم دعوته للخصوم طبقا للمادة ٢٣٦ سالفة الذكر .
٥٩٤	٩٢	(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

خصومة

		١ - اعتبار اللجنة التي أنشأها المرسوم بقانون ٩٥ سنة ١٩٤٥ للفصل في معارضات تقدير قيمة الأشياء المستولى عليها هيئة إدارية خولها المشرع اختصاصا قضائيا معينا . فصلها في الاختلاف على التقدير فصل في خصومة .
١٨	٤	(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٤)
		٢ - إطراح الحكم القول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن بتقريره بأسباب هيبة قانونا انعقاد الخصومة في الدعوى . لا انعدام في الحكم .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٣ - الخصومة في الامتثاف تتحدد بين كان مختصا أمام محكمة الدرجة الأولى . مناط تحديد الخصم .
٥٤٢	٨٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)

الصفحة	القاعدة	خطابات ضمان
٤٠١	٦٣	<p>علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه . منفصلة عن علاقته بالعميل . التزام البنك بالوفاء للمستفيد . التزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤٧ ق ، ١١١ لسنة ٤٠ - جلسة ١٤ / ٣ / ١٩٧٢)</p>
		<p>خلف</p> <p>الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكاً للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفاً عاماً أو خاصاً لأصحاب هذه الأموال . تحويل المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات سلطة الفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها بقرار بقبول أدائها من قيمة الأموال والممتلكات المذكورة أو برفضه . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى . (الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٩ / ٣ / ١٩٧٢)</p>
٣٣٩	٥٤	<p>(د)</p> <p>دعوى . دفاع . دفع . ديون</p> <p>دعوى</p> <p>رفع الدعوى : " مدته " : الاستحقاق الواجب في الوقف . لورثة الواقف الموجودين حتد وفاته المشار إليهم بالمادة ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .</p>

الصفحة	القاعدة	
٢٨٦	٤٥	المحروم بغير حق من ذرية الورثة . تمكنه من رفع دعواه . مدة السنتين المحددة لرفع الدعوى . كيفية احتسابها . الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٨ في "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/١ (
		إعلان صحيفة الدعوى :
		عدم الاعتداد بتسليم صحف الدعاوى والطعون والأحكام فيما يتعلق بالأشخاص العامة ، إلا لإدارة قضايا الحكومية أو مأمورياتها بالأقاليم حسب الاختصاص المحلي لكل منها ، وفي الميعاد المقرر قانونا (مادتين ٦ و ٣/١٤ معدلة مرافعات سابق) .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		عدم سماع الدعوى :
		١ — الأموال والممتلكات التي وضعت تحت الحراسة بموجب قانون الطوارئ . صيرورتها ملكا للدولة بقوة القانون من وقت رفع الحراسة . تحديد التعويض عنها بمقدار صافي قيمتها وبحد أقصى قدره ثلاثون ألف جنيه . عدم اعتبار الدولة خلفا عاما أو خاصا لأصحاب هذه الأموال . تحويل المدير العام لإدارة هذه الأموال والممتلكات سلطة الفصل في جدية الديون التي يتقدم بها أصحابها بقرار بقبول أدائها من قيمة الأموال والممتلكات المذكورة أو برفضه . اللجوء إلى القضاء بطلب دين من المدير العام قبل عرضه عليه لإصدار قراره بشأنه . أثره . عدم سماع الدعوى .
٣٣٩	٥٤	(الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — الأموال المصادرة طبقا لأحكام القانون ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ وتطبيقا لقرار مجلس قيادة الثورة بتاريخ ١٩٥٣/١١/٨ . عدم سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال .
٣٨٦	٦٠	(الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		شروط قبول الدعوى :
		” الصفة “ .
		إطراح الحكم القبول بانعدام صفة من وجهت إليه الدعوى في تمثيل شركة التضامن وتقريره بأسباب صحيحة قانونا إنعقاد الخصومة في الدعوى . لا انعدام في الحكم .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		الطلبات في الدعوى :
		” إغفال الطلبات “ .
		إغفال الحكم في طلب الفوائد وعدم تعرض المحكمة له في أسبابها . النص في المنطوق ” ورفضت ما عدا ذلك “ . بقاء طلب الفوائد معلقا أمامها . وجوب الرجوع إليها للفصل فيه .
١١٢	١٨	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		تكييف الدعوى :
		حق محكمة الموضوع في فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم .
١٠١	١٦	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		إجراءات نظر الدعوى :
		لا يلزم إثبات الأمر بضم الأوراق المدعى بتزويرها والاطلاع عليها بمحضر الجلسة أو بأى محضر آخر . علة ذلك .
٤٣٩	٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		التدخل في الدعوى :
		وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأى فيها .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		عوارض الخصومة :
		الميعاد المنصوص عليه في المادة ٥٥ : مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مثل الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذات القانون بالنسبة للدعوى المبتدأة .
٥٤٢	٨٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		الحكم في الدعوى :
		راجع حكم . عيوب التدليل ” مالا يعد قصورا “
٢١١	٣٣	(الطن رقم ٩٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		مصرفات الدعوى :
		مصرفات الدعوى التي يرفعها المتصرف إليه ضد مصلحة الضرائب لإثبات دفع المقابل في التصرف الصادر له من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته . خضوعها لأحكام قانون المرافعات . وقوف المصلحة موقفا سليما في الدعوى دون التسليم بحق المدعى . وجوب إلزامها بالمصرفات .
٤٥٧	٧٢	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		بعض أنواع الدعاوى :
		١ — دعوى صحة التعاقد :
		تحديد الحكم في أسبابه حق المطعون عليه الثاني بملكية نصف الثلاجة وبالانتفاع بالأرض والمباني في حدود أغراضها . قضاؤه في المنطوق بصحة ونفاذ البيع الصادر منه إلى المطعون عليه الأول في نفاق الحق الذي حده . لاتناقض .
٧٦	١٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ - دعوى إشهار الإفلاس :
		وفاة المدين التاجر أثناء نظر دعوى إشهار إفلاسه . عدم لزوم إعلان الورثة . جواز تدخل هؤلاء دفاعا عن ذكرى مورثهم .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٣ - الدعوى العمالية :
		راجع : استئناف "ميعاد الاستئناف" . وعمل "ميعاد استئناف الدعوى العمالية" .
٣٩١	٦١	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
		وراجع : تقادم "تقادم مسقط" . وعمل "تقادم الدعوى الناشئة عن عقد العمل" .
٥٢١	٨٢	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		٤ - الدعوى غير المباشرة :
		وجوب رفع الدعوى غير المباشرة باسم المدين ليكون المحكوم به حقاله ويدخل في عموم أمواله ضمنا لجميع دائنيه . الدعوى التي ترفع باسم الدائن واستعمالا لحق مباشر له . خروجها عن هذا النطاق .
١٠١	١٦	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٥ - دعوى الضمان .
		راجع : نقض "الخصوم في الطعن" .
		٦ - دعوى البطلان الأصلية .
		لا سبيل لاهدار الأحكام بدعوى بطلان أصلية إذا كان الطعن غير جائز ، أو استغلق ، إلا إذا تجرد الحكم عن أركانه الأساسية .
٣١١	٤٩	(الطعن رقم ١٨٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القائمة	دفاع
		الإخلال بحق الدفاع .
		”مالا يعد كذلك“
		١ - النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع في شأن نفي الاستغلال يكون عاريا عن الدليل ، لعدم تقديم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإغفالها الرد عليه .
١٦٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ - حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاءها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لملءه . تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أو لفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم .
٤٣٩	٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٣ - عدم إدهاء الطاعن بأنه قدم أوراقا أغفل الخبير بحثها . النعي بإخلال الحكم بحق الدفاع يكون على غير أساس .
٥١٤	٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		راجع : إثبات ”عبء الإثبات“ . وعقد . إبطال العقد . وبطلان . بطلان التصرفات . نقض ”أسباب الطعن“ .
١٦٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		دفعوع
		راجع : حكم . الطعن في الحكم . ونقض ”أثر نقض الحكم“
٢٧٧	٤٤	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩٧٢/٣/١)

الصفحة	القائمة	
		ديون
		راجع : تأمينات . "تأمينات شخصية" وحكم : القصور . "ما بعد قصورا" . حوالة . كفالة .
٢٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٠٢/٢/٢٩)
		وراجع . إفلاس . وشركة .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		(ر)
		رسوم
		(أولا) الرسوم القضائية :
		"المعارضة في أمر تقدير الرسوم" :
		١ - أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به دون المداخلة في تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاؤه . سبيل الفصل في ذلك . سلوك إجراءات المرافعات العادية لا إجراءات المعارضة .
٦٠٩	٩٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		٢ - أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الالتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة إثارته من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضي بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

الصفحة	القاعدة
	<p>”إستئناف الأحكام الصادرة في مواد الرسوم“ .</p> <p>١ — جواز إستئناف الأحكام الصادرة في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . شرطه . أن يكون موضوع الطلب قابلا للطعن فيه . لا عبرة بقيمة المبلغ الوارد بأمر تقدير الرسوم .</p> <p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٢/١) .. ٤٤</p> <p>٢٧٧</p>
	<p>٢ — إستئناف الحكم الصادر في المعارضة في قائمة رسوم المحكمة الحسبية . وجوب رفعه بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم . المادة ٨٧٧ من قانون المرافعات السابق</p> <p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٢/١) .. ٤٤</p> <p>٢٧٧</p>
	<p>راجع : نقض ”السبب الواقعي“ و ”أثر نقض الحكم“</p> <p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٨ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٢/١) .. ٤٤</p> <p>٢٧٧</p>
	<p>(ثانيا) رسم الدمغة :</p> <p>راجع : ضرائب . رسم الدمغة .</p> <p>(ثالثا) رسم الترخيص .</p> <p>الترخيص للأفراد باستعمال الأموال العامة مقابل رسم .</p> <p>لا يجعله عقد إيجار .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤) ٦٤</p> <p>٤٠٧</p>
	<p>(رابعا) رسوم الطيران المدني .</p> <p>١ — مقدار رسوم الطيران المدني وفقا للبند أولا من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ .</p>

الصفحة	القاعدة	
		النص الجلى الصريح القاطع الدلالة على المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع . محل ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه .
٦٠١	٩٣	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٢ - إلغاء أو تعديل النص التشريعي . عدم جوازه من سلطة أدنى في مدارج التشريع إلا بتفويض خاص من السلطة الأعلى أو من القانون وفي حدود هذا التفويض . البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ جزء منه . قرار وزير الحربية ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل فئتي الرسم الواردين بهذا البيان . صدوره في حدود التفويض المقرر بالمادة الأولى من نفس القانون .
٦٠١	٩٣	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		٣ - فصل الحكم - الصادر بنسب خير - في أسبابه في النزاع القائم بين الطرفين حول مقدار الرسم المستحق لمصلحة الطيران . قضاء أنهى الخصومة بشأن الرسم المستحق . جواز الطعن فيه استقلالا طبقا للسادة ٣٧٨ مرافعات سابق .
٦٠١	٩٣	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق- جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		وراجع : قانون "مريان القانون من حيث الزمان" .

الصفحة

الفاصلة

(س)

سمرة . مبارات .

سمرة

راجع : ضرائب . ضريبة الأرباح التجارية .

١٤٧ ٢٢ (الطزرقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
 ٣٣٤ ٥٣ (الطزرقم ٢٤٠ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)

سيارات

التأمين الاجباري على السيارة الخاصة " الملاكى " لا يشمل
 الأضرار التي تحدث لركابها ، ولا يغطي المسؤولية المدنية عن
 الإصابات التي تقع لهم . مثال .

٤١٤ ٦٥ (الطزرقم ١٤٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

(ش)

شركات . شهر عقارى

شركات

" شركة الواقع " :

تقدير قيام شركة الواقع . من سلطة قاضى الموضوع .

٤٤٧ ٧١ (الطنرقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

" إمتداد عقد الشركة " .

امتداد عقد الشركة المحدد المدة قد يكون صراحة أو ضمنا .
 النص فى العقد على التزام المدعى عليه عند نهاية مدته بدفع

الصفحة	القائمة	
		ما يخص المدعية في رأس المال بعد إضافة الأرباح أو خصم الخسارة . انتهاء الحكم إلى القول باستمرار الشركة تأسيسا على عدم تقديم المدعى عليه ما يدل على تصفيتها . لا مسخ لعبارة العقد ولا قصور .
٥٨٥	٩٠	(الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) "إفلاس شركة التضامن" .
		إشهار إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس الشركاء المتضامنين فيها ، إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة . النص على شهر إفلاسهم أو بيان أسمائهم ، لا يجعلهم بمنأى عن الإفلاس .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧) راجع : عمل "المكافأة" وحراسة . "حراسة إدارية" .
٢٣٣	٣٧	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢) وراجع : حكم "انعدام الحكم" . دعوى : "شروط قبول الدعوى" . وخصوصة .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧) وراجع : ضرائب "ضريبة الأرباح التجارية" .
٤٤٧	٧١	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

شهر عقارى

المقصود بالشهادة العقارية المنصوص عليها في المادة ٦٣١ مرافعات سابق . نوعاها . إيجابية وتشمل ما ثبت بالفهرس

الصفحة	القائمة	
		المعد لذلك من تسجيلات أوقود مرتبة على العقار . ملية إذا خلا القهرس من ذلك .
١٧٩	٢٨	(الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		راجع : إثبات : "طرق الإثبات" . "الإقرار" . وتسجيل .
٧٦	١٣	١ الطع رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
(ص)		
صورية		
		راجع : محكمة الموضوع : سلطة محكمة الموضوع . " في تقدير أقوال الشهود" . وإثبات : "الإحالة للتحقيق" .
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		وراجع : إثبات : طرق الإثبات "الكتابة" . وحكم "حجية الحكم" .
٤٢٤	٦٧	(الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٦)
		وراجع : إثبات . " الادعاء بالتزوير" . وبطلان "في إجراءات الحكم في الادعاء بالتزوير" .
٤٣٩	٧٠	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)

(ض)

ضرائب

١ - أنواع الضرائب .

(أولا) ضريبة الأرباح التجارية .

١ - الضريبة لا تتركز على رباط عقدي . جواز تدارك الخطأ الواقع فيها . لمصلحة الضرائب المطالبة بما هو مستحق لها زيادة على ما دفع

٣٩ ٧ (الطن رقم ٥٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)

٢ - خضوع الأرباح الناتجة عن الوساطة لضريبة الأرباح التجارية . شرطه . تعلق الوساطة بالبيع والشراء وأن يكون الوسيط مستقلا في أدائه لعمله . الوسيط المشار إليه بالمادة ٦٧٦ مدني . اعتباره أجيرا . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور .

١٤٧ ٢٣ (الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

٣ - العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يتخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نفى المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحا تجاريا تسري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم لزوم تتبع المحكمة للتصوم في مناحي دفاعهم .

١٤٧ ٢٣ (الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)

٤ - المبالغ التي يدفعها السمسار لصندوق التأمين والمعاشات الخاص بسمارة بورصة البضاعة الحاضرة للطن وبذرة الفطن

المصحة	القاعدة	
		لا تعد من التكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية . علة ذلك .
٣٣٤	٥٣	(الطن رقم ٢٤ - لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
		٥ - تعويض الحكومة للمنشآت المنكوبة في حوادث ٢٦ يناير ١٩٥٢ . عدم خضوع التعويض لضريبة الأرباح التجارية . شرطه .
٤١٤	٦٥	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		٦ - ضريبة الأرباح التجارية . وعائها . صافي الأرباح الحقيقية في سنة الضريبة . عدم جواز استئصال مال حق المنشأة من خسائر متى كانت هذه الخسائر قد ردت للمول فعلا .
٤١٤	٦٥	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		٧ - ضريبة الأرباح التجارية بالنسبة لشركات المحاصة . ربطها على الشريك الظاهر دون غيره من الشركاء المستترين .
٤٤٧	٧١	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		٨ - لا تعارض - بالنسبة للضريبة - بين اعتبار المنشأة فردية أو شركة محاصة فرضت فيها الضريبة على الشريك الظاهر .
٤٤٧	٧١	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		” الربط الحكيم ” .
		١ - القانون ٥٨٧ لسنة ١٩٥٤ بعد تعديله بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٥٥ . استثناء المولين الذين استحدثوا نشاطا نوعيا جديدا يختلف عن سنة الأساس من قاعدة الربط الحكيم . النشاط الأصلي يخضع للقاعدة .
٣٥	٦	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - اتخاذ أرباح سنة القياس أساسا لربط الضريبة في السنوات المقيسة . شرطه . أن تكون الضريبة في سنة القياس قد ربطت بطريق التقدير . ربط الضريبة بالنسبة لبعض مظاهر النشاط الواحد من واقع الدفاتر المنتظمة . لا محل لتطبيق قاعدة الربط الحكيم .
٤٤٧	٧١	(المظن رقم ٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) " التنازل عن المنشأة " . ١ - التنازل عن المنشأة . مسئولية التنازل إليه التضامنية . نطاقها . (المظن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٣٩	٧	٢ - النعي بأن مصلحة الضرائب لم تخطر التنازل إليه خلال الميعاد المحدد بالضرائب المستحقة على المنشأة . واقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (المظن رقم ٣٥٥ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٣٩	٧	(ثانيا) ضريبة الأرباح الاستثنائية : ١ - الربط الإضافي . شرطه . عدم تقديم الممول إقرارا صحيحا شاملا بأن أخفى نشاطا أو مستندات ، أو استعمل طرقا احتيالية للتخلص من الضريبة . (المظن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٥٧	١٠	٢ - الربط الإضافي . وجوب إخطار الممول به . مريان إجراءات الربط التي نص عليها القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ على ضريبة الأرباح الاستثنائية . (المظن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
٥٧	١٠	

الصفحة	القاعدة	
		راجع : حكم . القصور " ما بعد قصورا "
٥٧	١٠	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
١٥٧	٢٤	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		(ثالثا) الضريبة العامة على الإيراد .
		١ - الضريبة العامة تفرض على يقتضيه الممول من إيراد سنوى صاف يتجاوز حد الإعفاء ويملك التصرف فيه . ولو لم يكن مالكا لمصدره .
٣١٨	٥٠	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٢ - تحديد إيراد الأطيان الزراعية . الأصل فيه أن يكون حكيا . شرطه . تحقيق وجود الإيراد وثبوت أحقية الممول فى الحصول عليه .
٣١٨	٥٠	(الطعن رقم ٧١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		(رابعا) ضريبة التركات ورسم الأيلولة .
		١ - الوصايا والهبات والأوقاف الخيرية ابتداء الصادرة إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية . عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة السابقة على وفاة المتصرف .
١٠٧	١٧	(الطعن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - التصرفات الصادرة من المورث خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى أحد ورثته أو لشخصية مستعارة للوارث . لا تحتاج بها مصلحة الضرائب . جواز رفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف .
٤٥٧	٧٢	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
		راجع : دعوى . مصروفات الدعوى .
٤٥٧	٧٢	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		(خامسا) ضريبة كسب العمل .
		صاحب العمل والمقترم بالإيراد أو المعاش . ملتزم باستقطاع ضريبة كسب العمل وتوريدها للخزانة وهو لا يعد ممولا والتزامه بالتوريد يغير الالتزام بالضريبة .
٢٧٢	٤٣	(الطن رقم ٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		(سادسا) رسم الدمغة .
		” على العقود الممضاة “ .
		١ — صورة العقد الممضاه التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعى . هي الصورة الموقع عليها من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء . الصور التي يحتفظ بها المتعاقد وتحمل توقيع دون توقيع المتعاقد الآخر . لا تخضع للرسم .
٢٣	٥	(الطنان رقما ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — عدم بيان الحكم ما إذا كانت صورة العقد الممضاه من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء حتى يستحق عليها رسم الدمغة . قصور .
٢٣	٥	(الطنان قما ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٣ — صورة العقد أو الإيصال الممضاه التي يستحق عليها رسم الدمغة النوعى . هي الصورة الموقع عليها من المتعاقد الآخر وتصلح للاحتجاج بها أمام القضاء .
٦٢	١١	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)

الصفحة	المقابلة	
		” على استهلاك التيار الكهربائي “ .
٢٢	٥	١ — استهلاك التيار الكهربائي . خضوعه لرسم الدمغة . سواء كانت الكهرباء من إنتاج صاحبها أو موردة إليه من الغير (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		” على بوالص الشحن “ .
٢٣	٥	١ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي ، طالما أن نقل البضائع مقابل أجر . سواء كان صاحب البضاعة يتولى عملية النقل بنفسه أو يعهد بها إلى غيره . (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٦٢	١١	٢ — خضوع بوالص الشحن — أو ما يقوم مقامها — لرسم الدمغة التدريجي . ولو لم تتوافر في هذه المحررات البيانات المنصوص عليها في المادة ٩٦ من قانون التجارة . (الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		” على الإعلانات “ .
٢٣	٥	١ — استناد المحكمة في فرض الرسم على الإعلان المضي إلى ماورد بتقرير مأمور الضرائب الفاحص من أن الإعلان المضي مقام أمام مبنى الشركة . لا عيب . (الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص . الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق . خضوع الإعلانات على صينات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدمغة المقرر بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
٥٥٠	٨٦	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا . لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ في القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .
٥٥٠	٨٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) -- -- --
		٤ - الإعلانات والإخطارات العلنية . خضوعها لرسم الدمغة إلا ما استثنى بنص خاص . الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات المصنوعة من غير الورق . خضوع الإعلانات على عينات الأدوية التي توزع على الأطباء مجاناً لرسم الدمغة المقرر بالمادة ٢/٤ من الجدول ٣ بالقانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .
٥٥٧	٨٧	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٢٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) -- -- --
		٥ - الإعلانات المكتوبة أو المنقوشة على الأدوات وغيرها التي توزع كهدايا . لا تخضع للرسم المنصوص عليه في المادة ١٢ من الجدول رقم ٣ من القانون ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ .
٥٥٧	٨٧	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٢٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) -- -- --
		٦ - إثبات البيانات على عينات الأدوية تنفيذاً لقانون مهنة الصيدلة ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ لا يؤدي إلى الإعفاء من رسم الدمغة متى توافرت شروط استحقاقه .
٥٥٧	٨٧	(الطن رقم ٥٧١ لسنة ٢٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) -- -- --
		”الإعفاء من الرسم“ .
		الإعفاء من الرسم أو تخفيضه . لا يجوز إلا في الأحوال المبينة في القانون . لمصلحة الضرائب المطالبة بفرق رسم الدمغة المستحق .
٥٥٠	٨٦	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) -- -- --

الصفحة	القائمة	
		”تقديم الرسم“
		مدة سقوط حق الخزانة في المطالبة برسم الدمغة . تبدأ من تاريخ ضبط المحرر أو استعماله . لا أهمية لتاريخ تحريره .
٢٣	٥	(الطنان رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		راجع : نقض ”السبب الجديد“ .
٦٢	١١	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		(ب) الطعن في الربط الضريبي .
		١ - وجوب الطعن في تقديرات مصلحة الضرائب في خلال الميعاد المحدد قانونا . سواء كان الطعن متعلقا بالأرقام التي حددتها للأرباح ، أو يبدأ فرض الضريبة في ذاته .
٣٢٥	٥١	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
		٢ - الطعن في الربط على سنة معينة . لا يمتد إلى غيرها من السنوات . تقديم الطاعن مذكرة أمام المحكمة بعد انقضاء ميعاد الطعن ، تضمينها الطعن في الربط على فترة لم تشملها صحيفة الطعن . اعتبار قرار اللجنة بشأنها نهائيا .
٣٣٠	٥٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٨)
		٣ - عرض النزاع على لجنة الطعن بشأن أرباح سنة معينة . عدم جواز إثارة النزاع بشأن أرباح السنوات التالية لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٤٧	٧١	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		(ج) دعوى الضرائب
		وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأى فيها .
٢٢٧	٣٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		(د) تشريعات الضرائب
		التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة تتعلق بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها .
٥٧	١٠	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		(هـ) تقادم الضرائب .
		التزام رب العمل أو الملتزم بالإيراد أو المعاش باستقطاع ضريبة كسب العمل المستحقة على الممول وتوريدها للخزانة .
		سقوط حق الحكومة في المطالبة بالضريبة بمضي خمس سنوات .
٢٧٢	٤٣	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١)
		(ط)
		طعن
		راجع : استئناف . "إعلان الاستئناف" . ودعوى . "إعلان صهيغة الدعوى" . وحكم . "إعلان الحكم" . وأشخاص .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		(ع)
		عرف . عقد . عقد فتح الاعتماد . عقود إدارية . عمل
		عرف
		١ - استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعمال واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القائمة	
١٢٦	٢٠	٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بتدب خير لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتنعت به في هذا الصدد . (الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
٥٩٠	٩١	٣ - ضمان شركة التأمين - بمقتضى الوثيقة - التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة ، إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيساً على أنها من الزيوت والشحوم وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بالتانكات والأنايب أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لا خطأ . (الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)

عقد

(أولاً) أركان العقد .

”عيوب الرضا“ :

١٣٨	٢٢	١ - استعانة حيلة غير مشروعة قانوناً في خدع المتعاقد . شرط في الغش والتدليس . م ١٢٥ مدني . مثال . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٣٨	٢٢	٢ - أثر التدليس في نفس المتعاقد المخدوع . واقع . استغلال قاضي الموضوع بتقديره . مثال . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
١٦٢	٢٥	٣ - الاستغلال ، م ١١٥ مدني . تعريفه . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٤ — كفاية أى من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف ذى الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر . م ٢/١١٥ مدنى .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٥ — النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع فى شأن تقى الاستغلال يكون عاريا من الدليل ، اعدم تقديم ما يدل على التمسك به أمام محكمة الموضوع ، وإغفالها الرد عليه .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٦ — استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال غفله المتصرف بما جاء فى تقرير الخبير المشتدب فى الدعوى من أن العين محل النزاع بيعت بغبن يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف فى منزل واحد قبل التصرف الذى حصل فى الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله سائق .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		راجع : حكم : عيوب التدليل . والالتزام : مصادر الالتزام : العقد . ومحكمة الموضوع : سلطة محكمة الموضوع .
١٣٨	٢٢	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		وراجع : إثبات : إجراءات الإثبات . ومحكمة الموضوع : سلطة محكمة الموضوع .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		(ثانيا) تكييف العقد .
		١ — تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة و غيره من العقود ، مناطه . توافر عنصر التبعية ولو فى صورتها التنظيمية أو الادارية .

الصفحة	القائمة	
		منال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .
١٢١	١٩	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نقي المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحاً تجارياً تسري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم لزوم تتبع المحكمة للمحسوم في مناسخ دفاعهم .
١٤٧	٢٣	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٣ - عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبرة بما تتضمنه المستندات من أوصاف و عبارات تخالف حقيقة الأمر . نقي المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائفة التي أوردتها . صحيح .
٢٢٧	٢٦	(الطن رقم ٣٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٤ - العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .
٢٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٥ - عقد المقاولة . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشيوع نظير أجر يتقاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما أو بوصفه تابعاً لهما أو نائباً عنهما . اعتبار العقد مقاولة . تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ في القانون .
٢٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) تفسير العقد .
		١ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أو في بمقصود المتعاقدين . لاسمطان لمحكمة النقض عليها مادامت الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته .
٧٦	١٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحمله عبارات العقد في جملتها .
١٠١	١٦	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(رابعا) آثار العقد .
		عقد البيع النهائي دون العقد الابتدائي هو قانون المتعاقدين . خلوه من النص على شرط ورد بالعقد الابتدائي . مفاده . تخلي المتعاقدين عن هذا الشرط .
٥٢٨	٨٣	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		وراجع : تأمينات "تأمينات شخصية" . وكفالة . وعقد فتح الاعتماد .
٢٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		وراجع : تقادم : تقادم مسقط . وحكر .
٤٩٩	٧٩	(الطن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		(خامسا) إبطال العقد .
		١ - زوال حق إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . م ١/٣٩ مدني . لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الصفحة	القاعدة	
		صبه إثبات إجازة العقد على من ادعاهما .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) -- -- --
		٢ - التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم . م. ١/١٤٠ مدني . لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥) -- -- --
		(سادسا) انقضاء العقد .
		تجديد العامل بعد - وفقا للقواعد العامة في القانون المدني - قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . انقضاء عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥) -- -- --
		راجع : إصلاح زراعي
٥٢٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) -- -- --
		عقد إداري
		راجع : اختصاص : اختصاص ولائي .
		<hr/>
		عقد فتح الاعتماد
		لا تضمن كفالة عقد فتح الاعتماد إلا التزامات العميل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده ، ولا تمتد إلى ما ينشأ منها في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالخالفه لشروطه .
٢٦٨	٤٢	(الطن رقم ٤٠٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) -- -- --

الصفحة	القاعدة	
		راجع : استئناف " الأحكام الجائز استئنافها " . وحكم . " الأحكام الجائز الطعن فيها " :
١٣٣	٢١	(الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
عقود إدارية		
		راجع : اختصاص . " اختصاص ولائي " .
٤٠٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٤)
عمل		
		(أ) إثبات علاقة العمل :
		١ - إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها .
٢٥٥	٤٠	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٢ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل من الأدلة والقرائن التي تقدم إليها .
٥١٤	٨١	(الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		(ب) عناصر عقد العمل :
		١ - البذل . متى يكون جزءا من الأجر ومتى لا يكون كذلك . بذل التمثيل .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٢ - المكافأة التي تصرف للعامل جزاء أمانته أو كفاءته . الأصل فيها أنها تبرع . لا تعد جزءا من الأجر عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة . الاستثناء . أحواله .
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القائمة	عمل
١٢٦	٢٠	استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعمال واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . (الطنز رقم ٥٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		”عنصر التبعية“
١٢١	١٩	١ - تمييز عقد العمل عن عقد الوكالة وفيه من العقود . مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية . مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل . مخالفة الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور . (الطنز رقم ٥٤٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
٢٢٧	٢٠	٢ - عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لاعتبار بما تتضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نفى المحكمة - في حدود سلطتها الموضوعية - علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائغة التي أوردتها . صحيح . (الطنز رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
٢٧١	٣٦	راجع : ضريبة . ”ضريبة الأرباح التجارية“ : (الطنز رقم ٤٢ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		(ج) آثار عقد العمل :
		”سلطة رب العمل في تنظيم منشأته“
١١٢	١٨	لرب العمل سلطة تنظيم منشأته وتكليف العامل بعمل آخر غير المتفق عليه . لا يختلف عنه إختلافا جوهريا متى اقتضت مصلحة العمل ذلك . ولو أدى إلى نقص في عموله . رفض العامل . أثره . جواز إنهاء رب العمل للعقد . (الطنز رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		«الأجازات»
		أجازات العامل . استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدى . غير جائز إلا في الأحوال المقررة قانونا ولمقتضيات العدل . حلول موعد الأجازة ورفض رب العمل الترخيص للعامل بها . استحقاق العامل للتعويض عنها .
١١٢	١٨	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		(د) انتهاء عقد العمل :
		«الانقضاء»
		تجنيد العامل يعد - وفقا للقواعد العامة في القانون المدنى - قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . . أثر ذلك . انقضاء عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		«الفسخ»
		١ - الإنذار بفسخ عقد العمل . وجوب أن يكون ثابتا بالكتابة . قانون العمل ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . لم يستلزم له شكلا خاصا .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ - عدم مراعاة قواعد التأديب . لا يمنع من فسخ عقد العمل لأى مسوغ مشروع .
٤٣٣	٦٩	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)
		«تقدير مبرر لإنهاء عقد العمل»
		تقدير المبرر للفصل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .
٤٣٣	٦٩	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		”الاستقالة“
		سبب جديد يخالطه واقع . مدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى عمل .
١١٢	١٨	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
		(هـ) الفصل بلا مبرر :
		رفض طلب التعويض عن الفصل . القضاء بحق العامل في المكافأة ومقابل مهلة الإخطار . لاتناقض .
٤٣٣	٦٩	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨)
		(و) مكافأة نهاية الخدمة والمعاش :
		١ - الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجراء إضافي . تقرير الشركة معاشا للعامل بما يزيد على المكافأة . لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع .
٢٣٣	٣٧	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٢ - إجازة الحارس الإداري على الشركة لقرار مجلس الإدارة الصادر خارج حدود سلطاته بتحديد معاش للعامل .
		تفاد الإجازة في حق الشركة باعتبارها من أعمال الإدارة المنوطة بالحارس . الأمر العسكري ٥ لسنة ١٩٥٦ .
٢٣٣	٣٧	(الطن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٣ - حلول نظام المعاش محل نظام مكافأة الخدمة اعتبارا من أول يناير ١٩٦٢ . م ٤ . ق ١٤٣ لسنة ١٩٦١ .
٤١٨	٦٦	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)

الصفحة	القائمة	
		٤ — حق العامل المؤمن عليه وحده في طلب اقتضاء المكافأة المستحقة من مدة خدمته بدلا من احتسابها في المعاش وذلك خلال خمس السنوات التالية لصددور القانون ١٤٣ لسنة ١٩٦١ المستحقون من العامل ليس لهم هذا الحق .
٤١٨	٦٦	(الطن رقم ٤٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)
		(ز) الدعاوى الناشئة عن عقد العمل
		” تقادما ”
		١ — دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع في المادة ١٧٢ مدني .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل . م ٦٩٨ مدني عدم قيامه على قرينة الوفاء . لاجل لتوجيه يمين الاستيثاق .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ — متى كان حق العامل في المعاش — وقد تقرر في اللائحة الخاصة بالشركة — ناشئا عن عقد العمل فإن الدعوى به تسقط بالتقادم بانقضاء سنة من وقت انتهاء العقد . م ٦٩٨ مدني .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٤ — تقادم المادة ٣٧٨ مدني يقوم على قرينة الوفاء . عدم قيام تقادم المادة ٦٩٨ مدني على هذه القرينة . امتداد هذا التقادم إلى جميع الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
٥٢١	٨٢	(الطن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

الصفحة	القاعدة	
		”وقف التقادم“
		المانع الذي يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه . لا يوقف سريان التقادم متى كان المانع ناشئاً عن تقصيره . مثل في منازعة عمالية .
٦٧	١٢	(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		”ميعاد استئناف الدعوى العمالية“
		ميعاد الاستئناف المنصوص، عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض من الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقاً لها . ماعداها باق على أصله .
٣٩١	٦١	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
		(ح) التحكيم في منازعات العمل
		إثبات حلف عضوى هيئة التحكيم لليمين . ليس من البيانات الواجب تضمينها الحكم .
٢٥٥	٤٠	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		(غ)
		غفلة
		١ — كفاية أى من الاستغلال أو التواطؤ لإبطال تصرف. ذى الغفلة قبل تسجيل قرار الحجر . م ٢/١١٥ مدنى .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ — استخلاص الحكم أن التصرف كان نتيجة استغلال غفلة المتصرف ، بما جاء في تقرير الخبير المنتدب في الدعوى

القاعدة الصفحة

من أن العين محل النزاع بيعت بغبن يزيد على خمس قيمتها وقت البيع ، ومن إقامة المشتري مع المتصرف في منزل واحد قبل التصرف الذي حصل في الفترة ما بين طلب الحجر عليه وتسجيله .
سائق .

الطن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٥/٢/١٩٧٢ (٢٥ ١٦٢)

(ف)

فسخ . فوائد

فسخ

راجع : إصلاح زراعي .

الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٨/٢/١٩٧٢ (٨٤ ٥٣٣)

فوائد

راجع : استئناف " الأحكام الجائز استئنافها " .

(الطن رقم ١٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٤/١/١٩٧٢) (٤ ١٨)

وراجع : استئناف . " الطلب الجديد " . وحكم . " إغفال الطلب " .

(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢/٢/١٩٧٢) (١٨ ١١٢)

وراجع : بيع : " انقاسخ البيع " . ومحكمة الموضوع .
" سلطة محكمة الموضوع في تقدير التضمينات " .

(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٩/٢/١٩٧٢) (٤١ ٢٦١)

الصفحة	القاعدة	
٥٧٧	٨٩	وراجع : تقادم . " تقادم مسقط " . ومحكمة الموضوع . "سلطتها في مسائل الواقع" . ونقض . سلطة محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
(ق)		
قانون . قضاء مستعجل . قضاة . قوة الأمر المقضي قوة القاهرة		
قانون		
مريان القانون من حيث الزمان :		
٥٠٧	٨٠	١ — عدم اشتراط تسجيل السبب الصحيح في ظل القانون المدني القديم لإمكان احتجاج واضع اليد به على الملك الحقيقي لإفادة التملك بالتقادم الخمسى . وجوب ثبوت تاريخ السبب الصحيح للاحتجاج به في تحديد مبدأ وضع اليد . مريان القانون الجديد على التقادم الذى لم يتم ودخول المدة التى انقضت في حساب المدة التى قررها القانون الجديد . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
٦٠١	٩٣	٢ — الأصل في القوانين إلا تكون ذات أثر رجعى إلا ما استثنى بنص خاص . (الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
تفسير القانون :		
٤١٨	٦٦	١ — إذا كان النص القانونى واضحاً فلا محل للاستهداء بمحكمة التشريع . (الطعن رقم ٤٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١٥)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مقدار رسوم الطيران المدني وفقا للبند أولا من الباب الثاني من البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ . النص الجلى الصريح القاطع الدلالة على المراد منه . عدم جواز الخروج عليه أو تأويله بدعوى الاستهداء بحكمة التشريع . محل ذلك عند غموض النص أو وجود لبس فيه .
٦٠١	٩٣	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ” تفسير تشريعى “ .
		راجع : إصلاح زراعى ولإيجار .
٢٢١	٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		إلغاء القانون :
		١ — الإلغاء الضمنى للنص . شرطه . أن يرد النص فى القانون الجديد وفى القانون القديم على محل واحد مما يستحيل معه إعمالها فيه .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق — أحوال شخصية “ — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		٢ — إلغاء أو تعديل النص التشريعى . عدم جوازه من سلطة أدنى فى مدارج التشريع إلا بتفويض خاص من السلطة الأعلى أو من القانون وفى حدود هذا التفويض .
		البيان المرافق للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٥٩ . جزء منه . قرار وزير الحربية ١٢٢ لسنة ١٩٦٠ بتعديل فئى الرسم الواردتين بهذا البيان . صدوره فى حدود التفويض المقرر بالمادة الأولى من نفس القانون .
٦٠١	٩٣	(الطن رقم ١٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		<p>قضاء مستعجل</p> <p>” حجية أحكام القضاء المستعجل “</p> <p>قيام العلاقة الإيجارية مباشرة بين المالك والمستأجر من الباطن . لا يؤثر عليها حكم مستعجل صدر لصالح المالك ضد المستأجر الأصلي ، ما دام أن المستأجر من الباطن لم يتن خصما فيه .</p>
٢٢١	٣٥	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		<p>قضاة</p> <p>ولاية القاضي :</p> <p>ندب أحد مستشاري محاكم الاستئناف للعمل في محكمة استئناف غير المحكمة الملحق بها لا يترتب عليه زوال ولايته بمحكمة . حقه في الاشتراك في الأحكام الصادرة في الدعاوى التي سمع فيها المرافعة . الندب مشروط بأن يكون لمدة لا تتجاوز ستة أشهر قابلة للتجديد .</p>
٧٦	١٣	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		<p>قوة الأمر المقضي</p> <p>(١) بالنسبة للأحكام المدنية :</p> <p>أحكام تحوز قوة الأمر المقضي :</p> <p>١ - القضاء باقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبإحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية المستلزمة الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمنى بأن</p>

الصفحة	القائمة	
		تلك التعويضات هي تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية . حياسة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به في شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٩٧	١٥	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له عن حصبة في منزل . حياسة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره غاصبا لتلك الحصبة . صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن ببيع الحصبة المذكورة بوصفه غاصبا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . م ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
١٨٣	٢٩	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ - قضاء الحكم نهائيا في مواجهة الطاعنين بصحة التعاقد في دعوى سابقة . استناده إلى صحيفة تلك الدعوى واتخاذ من كونها أسبق تسجيلا من عقد الطاعنين قواما لقضائه . قضاء يحوز الحجية قبلهم .
٢١٧	٣٤	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٩)
		أحكام لا تحوز قوة الأمر المقضى لاختلاف الخصوم :
		الحكم بناء على طلب الدائن بصورية العقد الصادر من مدينه للغير . لا حجية له في دعوى المنازعة في صحته التي تقوم فيما بعد بين طرفيه لاختلاف الخصوم .
٤٢٤	٦٧	(الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٦)

المرجع	القاعدة	
		(ب) بالنسبة للأحكام الجنائية:
		١ - حجية الحكم الصادر في الدعوى الجنائية أمام المحكمة المدنية . شرطه . فصله فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين ، وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله .
٢٥٥	٤٠	(الظن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)
		٢ - إدانة مدير الشركة لعدم التأمين على عدد من عمالها . مقتضاه . أنهم عمال لديها .
٢٥٥	٤٠	(الظن رقم ٤٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦)

قوة قاهرة

		تجنيده العامل يعد - وفقا للقواعد العامة في القانون المدني - قوة قاهرة تجعل تنفيذ التزامه مستحيلا . أثر ذلك . انفساخ عقد العمل من تلقاء نفسه ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك .
٥١٤	٨١	(الظن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)

(ك)

كفالة

١ - عدم استظهار الحكم أن العقد الذي كفله الكفيل أجاز لأي من الدائن أو المدين إجراء تحويل اعتمادات أخرى إلى العقد المكفول ، وعدم استجابة المحكمة إلى ما تمسك به الكفيل من

الصفحة	القاعدة	
		إلزام الدائن بتقديم حساب بالمبالغ التي سحبها المدين من الاعتماد المكفول أو ندب خير لييان ذلك . خطأ في القانون وقصور في التسبيب .
٣٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٢ — لاتضمن كفالة عقد فتح الاعتماد إلا التزامات العميل الناشئة من تنفيذ هذا العقد وحده، ولا تمتد إلى ما ينشأ منها في ذمته قبل فتح الاعتماد أو بعده أو بالمخالفة لشروطه .
٣٦٨	٤٢	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

(ل)

لجان

اختصاص اللجان المشكلة طبقاً لأحكام القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أجور الأماكن الخاضعة له . عدم اختصاصها بتقدير الأجور المتعاقد عليها للأماكن التي أشارت إليها المادة ١/٢ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ متى كان المؤجر قد أخطر عنها تلك اللجان في تاريخ سابق على ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ أو أن يثبت أنها شغلت قبل هذا التاريخ . اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل فيها .

(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ٩

الصفحة القاعدة

م

مجالس مراجعة . محاماة . محكمة الموضوع . مرض الموت .
مستولية . معارضة . مقاوله . ملكية . موارث . مواعيد . موظفون

مجالس مراجعة

لا حجية لقرار مجلس المراجعة الوارد خارج حدود ولايته .
للمحكمة ذات الولاية أن تنظر في النزاع كأنه لم يسبق عرضه عليه
(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨) ٩

٥٠

محاماة

وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطن بالنقض وكيلا
عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . وقضت المحكمة بذلك
من تلقاء نفسها . م ٤٢٩ مرافعات سابق .

٨٨

(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٤

راجع : عمل : عنصر التبعية . وحكم . "القصور" . "ما بعد
قصورا" . وعقد . "تكييف العقد" . ووكالة "اشتباه
عقد الوكالة بعقد"

١٢١

(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ١٩

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع .

(أولا) في تفسير العقود :

١ - سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط
المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لاسلطان للمحكمة
النقض عليها مادامت الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته .

٧٦

(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠) ١٣

الصفحة	القاعدة	
		٢ — تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدین من سلطة محكمة الموضوع. لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحتمله عبارات العقد في حتمتها .
١٠١	١٦	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(ثانيا) في تكييف العقود :
		١ — العبرة في شئون الضرائب هي بواقع الأمر لا بما يخلعه الأفراد على عقودهم من تسمية أو تكييف . نقي المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — علاقة العمل بين الطرفين . اعتبار العمولة ربحا تجاريا تجري عليه ضريبة الأرباح التجارية . صحيح . عدم لزوم تتبع المحكمة الخصوم في مناحي دفاعهم .
١٤٧	٢٣	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٢ — عقد العمل . وجوب توافر عنصر التبعية فيه . لا عبرة بما تتضمنه المستندات من أوصاف وعبارات تخالف حقيقة الأمر . نقي المحكمة — في حدود سلطتها الموضوعية — علاقة العمل بين الطرفين للأسباب السائغة التي أوردتها . صحيح .
٢٢٧	٣٦	(الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٢)
		٣ — العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .
٣٧٦	٥٩	(الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		(ثالثا) في مسائل الواقع :
		١ — استخلاص المحكمة ما جرى عليه العرف من صرف مكافأة للعمال واحتسابها ضمن الأجر . هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع
١٢٦	٢٠	(الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - نفي الحكم بما له من سلطة تقديرية وقوع التدليس ، استنادا إلى ما كشفت عنه ظروف الدعوى وملايساتها ، وله مأخذ الصحيح من الأوراق ، وسائق مؤد إلى النتيجة التي انتهى إليها .
		عدم تتبعه لشتى مناحي الطلبات ووجوه الدفاع . لا قصور ولا فساد في الاستدلال أو مخالفة للثابت في الأوراق .
١٣٨	٢٢	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ - أثر التدليس في نفس المتعاند المخدوع . واقع . استقلال قاضي الموضوع "بتقديره" . مثال .
١٣٨	٢٢	(الطن رقم ٣٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٤ - عدم التزام محكمة الموضوع بالتحدث في حكمها عن كل قرينة غير قانونية يدلي بها الخصوم أو إيراد كل حججهم وتنفيذها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٥ - سلطة قاضي الموضوع في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض مادامت تلك الوقائع تسمح به .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٦ - العبرة في تحديد مقدار الدين الذي يشغل ذمة المدين هي بما يستقر به حكم القاضي . انتهاء محكمة الموضوع إلى أن ما عرض على الدائن يكفي للوفاء بكل ما هو مستحق له .

الصفحة	القاعدة	
		إيداع المبلغ المعروض بعد رفض الدائن رد سند المديونية . صحيح .
٢١١	٣٣	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٧ - حمل عدم التمسك بالتقادم محل النزول الضمني عنه . شرطه . استناد الاستخلاص على دلالة واقعية نافية لمشيئة التمسك به . استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب من محكمة النقض ما دام استخلاصه سائغا .
٢١١	٣٣	(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) ٨ - تقدير ما إذا كانت الورقة التمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع لا تجوز أثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطعن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٩ - تقدير المبرر للفصل مسألة موضوعية يستقل بتقديرها قاضي الموضوع .
٤٣٣	٦٩	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/١٨) ١٠ - تقدير قيام شركة الواقع من سلطة قاضي الموضوع .
٤٤٧	٧١	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢) ١١ - استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف من الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	٧٥	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضح اليد من جميع عناصر الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة النقض مادامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها .
٤٨٧	٧٧	(الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٣ — سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك بآتها عقد الحكم — بعد صدور حكم بفسخه — متى كان هذا الاستدلال سائغا ومستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها . المجادلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٤٩٩	٧٩	(الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٤ — استقلال قاضي الموضوع في استخلاص التزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .
٥٧٧	٨٩	(الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		١٥ — إدماج الفوائد في رأس المال . رخصة للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار الفوائد أصلا استنادا إلى عدم إدماجها في رأس المال سنة فسنة ، وإلى المطالبة بها على أساس عدم تجميدها . قضاؤه على هذا الأساس يسقوطها بالتقادم الخمسي . لاخطأ .
٥٧٧	٨٩	(الطعن رقم ٩٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠)
		(رابعا) في تقدير الدليل :
		١ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية لا تخضع لرقابة محكمة النقض .
٧٣	٥	(الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)

الصفحة	القائمة	
		٢ — تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينه على أخرى . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٨٩	٣٠	(الطن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٣ — اقتناع المحكمة بكفاية الأبحاث وسلامة الأسس التي بني عليها الخبير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . موضوعي . غير جائز .
٢٨٦	٤٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٢/١)
		٤ — تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٥ — الإقرار غير القضائي . خضوعه لتقدير القاضي . له تميزه كما أن له اعتباره دليلاً كاملاً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٦ — محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدالات . يخضع تحصيله والتيقن منه لتقدير قاضي الموضوع .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٧ — مناقشة الحكم لما تضمنه محضر معاون المالية باعتباره محضر جمع استدالات في حدود سلطته الموضوعية في تقدير الدليل . صحيح .
٤٠٧	٦٤	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

الصفحة	القائمة	
		٨ - حسب محكمة الموضوع أن تقيم قضاها وفقا للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفي لحمله . تكليف الخصوم بتقديم الدليل على دفاعهم ، أولفت نظرهم لمقتضياته . غير لازم .
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٩ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في الإبقاء على عقد العمل من الأدلة والفرائض التي تقدم إليها .
٥١٤	٨١	(الطن رقم ٤٥٠ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٥)
		(خامسا) في مسائل الإثبات :
		(أ) في تقدير أقوال الشهود :
		١ - لمحكمة الموضوع رفض طلب التحقيق متى رأت أنها ليست في حاجة إليه ، بعد أن انتهت إلى رأى في النزاع أخذا بأقوال الشهود التي يدخل في سلطتها تقدير أقوالهم . مثال .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير أقوال الشهود . مؤداه .
٤٣٩	٧٠	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢١)
		٣ - الاطمئنان إلى شهادة الشهود مما يستقل به قاضي الموضوع . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
٤٨١	٧٦	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		(ب) في تحقيق الدعوى أو نذب خير :
		١ - عدم الترام محكمة الموضوع بنذب خير لتحقيق قيام عرف مخالف لما اقتضت به في هذا الصدد .
١٢٦	٢٠	(الطن رقم ٥٦٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق . متى رأت من أدلة الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٢٥	٥١	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٨)
		٣ — المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٣٩٤	٦٢	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١١)
		٤ — إجراء التحقيق ليس حقا للخصوم في كل حالة . للمحكمة أن ترفض إجابته متى رأت أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد .
٥٢١	٨٢	(الطن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		٥ — سلطة قاضي الدعوى في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها — بناء على ما يستظهره من الظروف والملايسات — دون أن يكون ملزما بالسير في إجراءات التحقيق أو نذب خبير .
		(الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
		(سادسا) في تكييف الدعوى:
		حق محكمة الموضوع في فهم الدعوى على حقيقتها وإعطائها الوصف القانوني الصحيح دون تقييد بتكييف الخصوم .
١٠١	١٦	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(سابعاً) في تقدير أجر الوكيل :
		عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتعاب مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للمحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأجر .
٢٠١	٣١	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) في اختيار من يصلح للقوامة :
		اختيار من يصلح للقوامة عند عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد ، أو عدم صلاحيتهم . مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .
٤٦٢	٧٣	(الطن رقم ١٧ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٢)
		(تاسعا) في تقدير شروط اقتضاء الدين جبرا :
		اقتضاء الحق جبرا . شرطه . أن يكون محقق الوجود ومعين المقدار وحال الأداء . تقدير توافر هذه الشروط . من سلطة محكمة الموضوع . مثال في حجز إداري لاقتضاء دين للتأمينات الاجتماعية .
٤٤	٨	(الطن رقم ٢١٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٢)
		(عاشر) في تقدير التضمينات :
		انفساخ البيع بسبب استحقاق المبيع يوجب على البائع رد الثمن مع التضمينات التي لقاضي الموضوع سلطة تقديرها . ليس عليه إن قدرها بمبلغ معين علاوة على الثمن أن يحاسب الثمن بالفوائد ، أو أن يجري أحكام فوائد التأخير م ١٢٤ مدني قديم .
٢٦١	٤١	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		(حادي عشر) في الاستناد إلى أوراق دعوى أخرى :
		استناد المحكمة إلى أوراق دعوى أخرى كانت مرادة بين ذات الخصوم . شرطه . ضم تلك الدعوى إلى ملف النزاع كعنصر من عناصر الإثبات .
٣٠٥	٤٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧)

الصفحة	القاعدة	
		<p>مرض موت</p> <p>حسب الحكم للرد على طلب بطلان العقد لمخالفته لقواعد الإرث أنه انتهى إلى أنه لم يقصد به الإيضاء ، ولم يصدر في مرض الموت ، وأنه بيع منجز استوفى أركانه القانونية ومن بينها الثمن .</p> <p>(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧) -- -- --</p>
٢٩٨	٤٧	
		<p>مسئولية</p> <p>(أولا) المسؤولية العقدية :</p> <p>١ - دعوى التعويض عن إخلال رب العمل بالتزامه بدفع الأجر . دعوى ناشئة عن عقد العمل . خضوعها للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ مدني دون تقادم العمل غير المشروع في المادة ١٧٢ مدني .</p> <p>(الطن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩) -- -- --</p> <p>٢ - ضمان شركة التأمين - بمقتضى الوثيقة - التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة . إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيسا على أنها من الزيوت والشحومات وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بالتانكات والأنابيب أثناء الشحن والتفريغ ، وأن العرف جرى على ذلك . لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠) -- -- --</p>
٦٧	١٢	
٥٩٠	٩١	

الصفحة	القاعدة	
		(ثانيا) المسؤولية التقصيرية :
		١ - ليس للضرورة قبل العمل بقانون التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث السيارات الرجوع على المؤمن بحق مباشر إلا حيث تتضمن وثيقة التأمين اشتراطا لمصلحة الغير .
١٠١	١٦	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٢ - التأمين الإجباري على السيارة الخاصة " الملاكى " لا يشمل الأضرار التي تحدث لركابها ، ولا يغطي المسؤولية المدنية عن الإصابات التي تقع لهم . مثال .
١٦٨	٢٦	(الطن رقم ١٩٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
معارضة		
		١ - تعدى آثار حكم إشهار الإفلاس طرفي الخصومة إلى غيرهم من تتأثر به مصالحهم . أثره . جواز المعارضة فيه لكل ذى حق .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٢ - جواز استئناف حكم إشهار الإفلاس لمن عارض فيه ورفضت معارضته ، أو أن ينضم إلى أحد المستأنفين أو المستأنف عليهم .
٣١١	٤٩	(الطن رقم ١٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		٣ - أمر تقدير الرسوم . النزاع في أساس الالتزام بالرسم ومداه والوفاء به دون المنازعة في تقدير قلم الكتاب للرسم الذي يصح اقتضاؤه . سبيل الفصل في ذلك . سلوك إجراءات المرافعات العادية لإجراءات المعارضة .
٦٠٩	٩٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - النعي بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . دفع بخالطه واقع . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٠) - - - ٩٤ - ٦٠٩

مقارلة

عقد المقارلة . ماهيته . اتفاق الطاعنين مع المطعون عليه
على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشيوع نظير أجر
يتقاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما
أو بوصفه تابعا لهما أو قائما عنهما . اعتبار العقد مقارلة .
تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ
في القانون .

٣٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) - - - - -
-----	----	--

ملكية

أسباب كسب الملكية :

(١) الوصية :

راجع : ملكية "أسباب كسب الملكية" العقد :

٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) - - - - -
-----	----	---

(ب) الالتصاق :

حق المحتكر في إقامة ما يشاء من المباني على الأرض المحتكرة .
له ملكية ما أحدثه من بناء والتصرف فيه وحده أو مقترنا بحق

الصفحة	القائمة	
		الحكر . انتقال هذا الحق عنه إلى ورثته . في كل هذه الأحوال تكون حيازته للأرض المحتكرة حيازة وقتية لا تكسبه الملك .
٣٠٥	٤٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) -- -- --
		(ج) العقد :
		قيام القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني ، إذا كان المتصرف لأحد ورثته احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها ، وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته لحساب نفسه استنادا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) -- -- --
		راجع : تقادم "التقادم الكسب" .
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) -- -- --
		(د) الحيازة :
		وراجع : تأميم .
٤٦٨	٧٤	(الطن رقم ٤٠٥ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) -- -- --
		وراجع : تقادم "التقادم الكسب" . وتسجيل . وحيازة .
٤٨١	٧٦	(الطن رقم ١٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) -- -- --
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) -- -- --
		وراجع : تقادم "التقادم الخمسي" . وتسجيل . "تسجيل السبب الصحيح" .
٥٠٧	٨٠	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) -- -- --

الصفحة	القاعدة	
		مواريث
		راجع : إرث :
٢٩٨	٤٧	(الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٧) - - - -
		مواعيد
		الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٥ مرافعات سابق المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ميعاد حضور . جزاء عدم مراعاته اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . مثل الجزاء المقرر في المادة ٧٨ من ذات القانون بالنسبة للدعوى المبتدأة .
٥٤٢	٨٥	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨) - - - -
		موظفون
		١ - مناط استحقاق الإعانة الشهرية المقررة للعاملين المدنيين بمنطقة سيناء وقطاع غزة بالقرار الجمهوري ١١٧٦ لسنة ١٩٦٨ . هو العودة من مقر عملهم الأصلي أثر العدوان الإسرائيلي في ١٩٦٧/٦/٥ . هذا المنطـاط شرط يتوقف عليه ثبوت حكم الاستحقاق في أصله وفي بقائه . تمكن أحد هؤلاء من العودة إلى مقر عمله أو انقطاع صلته بهذا العمل لانقضاء مدة الإهارة أو التـدب أو للنقل إلى جهة أخرى . أثره . وقف صرف الإعانة .
٣	١	(الطلب رقم ٢ لسنة ٤٠ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/١/٦) - -

الصفحة	القاعدة	
		٢ — موظف بوزارة التربية والتعليم . عدم تبعيته لمحافظة مطروح . مقتضاه عدم قيام رابطة تنظيمية بينه وبين هذه المحافظة .
٣٥٨	٥٦	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
(ن)		
نظام عام . نقض . نقل . نيابة عامة		
نظام عام		
(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام :		
		١ — التشريعات الخاصة بتنظيم إجراءات ربط الضريبة . تتعلق بالنظام العام . عدم جواز مخالفتها أو التنازل عنها .
٥٧	١٠	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٢ — التعايل الممنوع على أحكام الإرث لتعلق الإرث بالنظام العام . ماهيته .
٢٩٨	٤٧	(الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٧)
		٣ — اتصال قاعدة حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها بالنظام العام . مؤداه .
٥٣٣	٨٤	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٨)
		٤ — إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الإلتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز إبداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة آثاره من تلقاء نفسها لتعلق إجراءات التقاضي بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٣٠)
		راجع : عمل "الأجازات" .
١١٢	١٨	(الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		وراجع : تأمين "التأمين على الحياة" . وحكم "ما يعقد قصورا"
٢٩٤	٤٦	(الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		وراجع : حراسة "حراسة إدارية" ودعوى "عدم سماع الدعوى" .
٣٣٩	٥٤	(الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		(ثانيا) المسائل غير المتعلقة بالنظام العام .
		١ - التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم . م ١/١٤٠ مدني . لا يتعلق بالنظام العام ، ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٢ - عدم تعلق إتفاق المتعاقدين على الالتجاء للتحكيم لنظر ما ينشأ بينهم من نزاع بالنظام العام . جواز التزول عنه صراحة أو ضمنا ، سقوط الحق فيه بالسكوت عن إبدائه قبل نظر الموضوع . م ٨١٨ مرافعات سابق . مثال .
١٦٨	٢٦	(الطعن رقم ١٩٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)

المقابلة	القائمة	نقض
		١ - إجراءات الطعن :
		(أولاً) التقرير بالطعن :
		١ - وجوب تفصيل أسباب الطعن بالنقض في تقرير الطعن . إحالة الطاعن في هذا الشأن إلى صحيفة الاستئناف . لا يكفي .
١٤٧	٢٣	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		٢ - نعى الطاعن على الحكم أنه أخفل الرد على دفاعه دون تضمين تقرير الطعن العيب المنسوب للحكم وموضعه منه وأثره في قضائه . غير مقبول .
١٨٩	٣٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		٣ - النعى بأن الحكم مشوب بالقصور والإخلال بحق الدفاع . وجوب بيان أوجه ذلك في تقرير الطعن . لا يخفى عن ذلك تقديم صورة من المذكرة المقدمة لمحكمة الاستئناف والإحالة إليها .
٢٤٧	٣٩	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٤ - ورود الطعن على الحكم الصادر في موضوع الاستئناف دون الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلاً السابق عليه . عدم تضمين تقرير الطعن طلباً بخصوص ذلك الحكم . النعى المنصب على إجراءات رفع الاستئناف . غير مقبول .
٤٩٤	٧٨	(الطعن رقم ١٥١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٥ - إبداء وجه النعى في المذكرة الشارحة دون تقرير الطعن بالنقض . غير مقبول .
٥٧٧	٨٧	(الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		(ثانيا) التوكيل في الطعن :
		وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكلاء عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا ، وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها . م . ٤٢٩ مرافعات سابق .
٨٨	١٤	(الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(ثالثا) إعلان الطعن :
		مناط البطلان المنصوص عليه في المادة ٤٣١ مرافعات سابق هو عدم حصول إعلان الطعن في الميعاد . متى ثبت أن الإعلان قد تم فعلا في الميعاد مشتملا على البيانات الواجبة فلا يبطله خلو الصورة المعلنة من بيان رقم الطعن وتاريخ وساعة التقرير به .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		(رابعا) إيداع الأوراق والمستندات :
		عدم مراعاة الإجراءات والمواعيد التي كان معمولا بها قبل إنشاء دوائر الفحص بالنسبة للطعون التي رفعت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، والطعون التي رفعت بعده وحتى تاريخ نشر القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ . لا بطلان .
٥٢١	٨٢	(الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)

ب - شروط قبول الطعن .

(أولا) الصفة .

رفع الحراسة عن أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين عملا بالقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ . أثره . عودة حق التقاضى إليهم . لا يؤثر في ذلك أيلولة ملكية هذه الأموال والممتلكات إلى الدولة مقابل تعويض إجمالى قدره ثلاثون ألف جنيه ما لم تكن أقل قيمة ، ولا استئصال جميع الديون من صافي قيمتها . صفة المفروض عليه الحراسة في الدفاع عن حقوقه في أى دعوى يدين عليه حتى لا ينقص التعويض المستحق بإخراج الدين من قيمة التصفية . رفع الحراسة عن الطاعن قبل صدور الحكم المطعون فيه . أثره . قيام الصفة والمصلحة في الطعن . الحراسة المفروضة على الطاعن من جديد لا تمتد إلى الأموال التى خضعت لحراسة الطوارئ وانتهت بحكم القانون .

(الطعان رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٩) ٥٤ ٢٢٩

(ثانيا) المصلحة في الطعن :

القضاء برفض الاستئناف . الطعن على هذا الحكم لعدم قضائه بسقوط الاستئناف لرفعه بعد الميعاد . عدم تحقيقه سوى مصلحة نظرية .

(الطعن رقم ١٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٩٣ ٦٠١

وراجع : الصفة في الطعن .

(ج) الخصوم في الطعن :

لا يجوز أن يختصم في الطعن من لم يكن مختصما في انتزاع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه . عدم اختصاص المطعون عليه الثانى

الصفحة	القاعدة	
		في دعوى الضمان الموجهة من المطعون عليه الأول للطاعنين والصادر فيها الحكم المطعون فيه . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة له .
٤٧٧	١٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		(د) حالات الطعن :
		١ - عدم جواز الطعن بالنقض في أحكام المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ إلا إذا كانت مبنية على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو تأويله في مسألة اختصاص ولائى ، أو كان قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق صدوره بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .
٥٠	٩	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٨)
		٢ - القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وباحالة الدعوى بالنسبة للتعويضات المطلوبة إلى المحكمة المدنية لما يستلزمه الفصل فيها من إجراءات تحقيق طويلة . هو قضاء ضمنى بأن تلك التعويضات هي تضمينات مدنية وليست عقوبة جنائية . حيازة هذا القضاء قوة الشيء المحكوم به في شأن تكييف التضمينات المذكورة . صدور حكم آخر على خلاف الحكم السابق - جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٩٧	١٥	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣ - الحكم الصادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . عدم جواز الطعن فيه بالنقض إلا لمخالفته القانون في مسألة متعلقة بالاختصاص الولاى . أو لمخالفته حكما سابقا حاز قوة الشيء المقضى بين نفس الخصوم . ٢ ، ٣ ق ٥٧ لسنة ٥٩ .
١٨٣	٢٩	(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم نهائيا للطاعن في مواجهة المطعون عليها بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من حصة في منزل . حيازة هذا الحكم لقوة الأمر المقضى في شأن عدم اعتباره غاصبا لتلك الحصة . صدور حكم آخر لصالح المطعون عليها بإلزام الطاعن ببيع الحصة المذكورة بوصفه غاصبا . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . م ٣ ق ٥٧ لسنة ٥٩ .
١٨٣	٢٩	١ الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٧/٢/١٩٧٢)
		(هـ) الأحكام الجائز الطعن فيها :
		المادة ١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . محل تطبيقها ورود الطعن على حكم من المحكمة الابتدائية في منازعة ناشئة عن تطبيق هذا القانون . الحكم الصادر من محكمة الاستئناف جواز الطعن فيه بالنقض .
٣٦٩	٥٨	(الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١/٣/١٩٧٢)
		(و) الأحكام التي لا يجوز الطعن فيها :
		العقود التي تبرمها الإدارة مع الأفراد . مناط اعتبارها عقودا إدارية . تفويض محافظة مطروح لمديرية التعليم بها في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأليف كتابين نظير مكافآت تحدد على أساس الفئات التي وضعتها وزارة التربية والتعليم . استعانة المدير ببعض العاملين بالوزارة في تأليف الكتابين . عدم تقديم المحافظة الدليل على أن ما كلف به المدير مما يستلزم السير العادي للرفق ، وأن اللائحة الخاصة بتحديد فئات المكافآت التي أحال إليها التفويض تتضمن شروطا استثنائية تخالف المألوف في القانون الخاص . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى اعتبار العلاقة

الصفحة	القائمة	
		بين الطرفين علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص ويختص بنظرها القضاء المدني . لا خطأ . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بالنقض لصدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
٣٥٨	٥٦	(الطن رقم ٨٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٢ — قضاء الحكم بأكثر مما طلبه الخصم . عن سهو منه . الطعن عليه يكون بطريق التماس إعادة النظر لا بطريق النقض .
٣٩٤	٦٢	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/١١)
		(ز) نطاق الطعن :
		إثارة السبب المتعلق بالنظام العام من المطعون عليه أمام محكمة النقض . شرطه . أن يكون واردا على الجزء المطعون عليه من الحكم . مثال في الدفع بعدم الاختصاص الولائي .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩)
		(ج) أسباب الطعن .
		(أولا) السبب المتعلق بالنظام العام :
		أمر تقدير الرسوم . طرح الطلبات المتعلقة بمدى الإلتزام بالرسم أو بانقضائه بالتقادم على محكمة الاستئناف في صورة معارضة في أمر التقدير . وجوب الحكم بعدم قبولها . جواز ابداء الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . لهذه المحكمة إثارة من تلقاء نفسها لتعلق اجراءات التقاضي بالنظام العام .
٦٠٩	٩٤	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠)
		وراجع : نطاق الطعن

الصفحة	القائمة	
		(ثانياً) السبب الجديد .
		١ - النعي بأن مصلحة الضرائب لم تخطر المتنازل اليه خلال الميعاد المحدد بالضرائب المستحقة على المنشأة . واقع . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٣٩	٧	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ - عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بوجه النعي الذي يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في منازعة متعلقة برسم الدمغة .
٦٢	١١	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
		٣ - سبب جديد يخالطه واقع ، عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في دعوى عمل .
١١٢	١٨	(الطن رقم ٤٤٤ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		٤ - زوال حق ابطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية . ١/٣٩ مدني ، لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٥ - التمسك بسقوط الحق في إبطال العقد بالتقادم ، م ١/١٤٠ مدني ، لا يتعلق بالنظام العام ولا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٦٢	٢٥	(الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
		٦ - لا يجوز أمام محكمة النقض ، تعيب المستندات المقدمة لمحكمة الموضوع والطعن عليها والمجادلة في الدليل المستمد منها ، لأول مرة .
٢٦١	٤١	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
٢٧٧	٤٤	٧ - دفاع يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . مثال في منازعه بشأن الرسوم القضائية . (الطن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق. احوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ..
٥٢١	٨٢	٨ - تقدير قيام المانع من المطالبة بالحق يقوم على عناصر واقعية يجب طرحها على محكمة الموضوع عدم جواز عرضها ابتداء على محكمة النقض . (الطن رقم ٥٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٥)
٥٨٥	٩٠	٩ - النعي بجواز إثبات ما يخالف المكتوب بغير الكتابة لوجود تحايل على القانون أو قيام الصورية التدليسية . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
٥٩٤	٩٢	١٠ - عدم اعتراض الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن طلبات المطعون عليه في النظم من أمر الأداء الصادر لصالحه غير مرتبطة بالطلب الأصلي . النعي بذلك سبب جديد لا يجوز ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
٦٠٩	٩٤	١١ - النعي بعدم قبول المعارضة شكلا لرفعها بعد الميعاد . دفع يخالطه واقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
٢٨٦	٤٥	(ثالثا) السبب المتعلق بالواقع . اقتناع المحكمة بكفاية الابحاث وسلامة الأسس التي بنى عليها التحجير تقريره . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . موضوعي . غير جائز . (الطن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق "احوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١) ..

الصفحة	القاعدة	
		وراجع : السبب الجديد .
		(رابعا) السبب المجهل :
		وجوب بيان المطاعن الموجهة الى تقارير الخبراء ووجه قصور الحكم في الرد عليها في سبب النعي . لا يغني عن ذلك تقديم صور من صحيفة الاستئناف والمذكرات . تقديم هذه المستندات لمحكمة النقض إنما يكون دليلا على أسباب الطعن بعد بيانها بيانا صريحا في التقرير .
٣٠٥	٤٨	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧)
		(خامسا) السبب المقرر للدليل :
		حق الدائنين - ولو بعد فوات مواعيد المادة ٢٨٩ من قانون التجارة - في التقدم بديونهم الى وقت انعقاد جمعية الصلح . للجمعية تحقيق هذه الديون . مناقضة الدائنين - الذين تقدموا بديونهم في المواعيد - أمام الجمعية في الدين محل التحقيق . أثر . رفع الأمر الى المحكمة مع الاستمرار في إجراءات التفليسة . عدم تقديم الطاعنين ما يدل على أن الشركة طالبة الإفلاس لم تقدم ديون الشركتين المندمجتين فيها الى تاريخ انعقاد جمعية الصلح أو أنه قد حصلت مناقضة فيها . النعي باعتبار تلك الديون متنازعا فيها . عار عن الدليل .
٤٧٣	٧٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		(سادسا) ما لا يصلح سببا للطعن :
		إتهاء الحكم إلى النتيجة الصحيحة في القانون . النعي عليه بالخطأ في قراراته القانونية . غير منتج .
٢٠١	٣١	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الرقم	القائمة	المادة
		(ط) سلطة محكمة النقض .
		١ — بيان دلالة الورقة الصادرة من المدين في اعترافه بالدين وما يترتب عليها من أثر في قطع التقادم . مسألة موضوعية . لا تخضع لرقابة محكمة النقض .
٢٣	٥	(الطعن رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تفسير صيغ العقود والشروط المختلف عليها بما تراه أوفى بمقصود المتعاقدين . لاسلطان لمحكمة النقض عليها مادامت الصيغ والشروط تحتل المعنى الذي حصلته .
٧٦	١٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٣ — تفسير العقود والشروط للتعرف على مقصود العاقدين من سلطة محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها متى كان تفسيرها مما تحمله عبارات العقد في حملها .
١٠١	١٦	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)
		٤ — تقدير المحكمة للأدلة وترجيح بينة على أخرى . عدم جواز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
١٨٩	٣٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)
		٥ — سلطة قاضي الموضوع في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض مادامت تلك الوقائع تسمح به .
١٨٩	٣٠	(الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٧)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — تقدير الدليل والاطمئنان إلى أقوال الشهود هو من إطلاقات محكمة الموضوع . استخلاص الحكم من أقوال الشهود أن العقد موضوع النزاع لم يقصد به البيع ولم يدفع فيه ثمن . النعي عليه في هذا الشأن . جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٧ — تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع . النزاع في ذلك جدل في فهم الواقع لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٣٤١	٥٥	(الطن رقم ٦٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٨ — العبرة في تكييف العقد هي بما حواه من نصوص . لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في هذا التكييف .
٣٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٩)
		٩ — استقلال قاضي الموضوع باستخلاص حالة الوقوف عن الدفع من الأمارات والدلائل دون معقب من محكمة النقض . حق الخصم في تقديم أدلة جديدة أمام محكمة الاستئناف لإثبات دعواه .
٤٧٣	٧٥	(الطن رقم ١٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣)
		١٠ — سلطة محكمة الموضوع في التعرف على نية واضح اليد من جميع عناصر الدعوى . لارقابة عليها لمحكمة النقض مادامت تلك العناصر مدونة في حكمها وتفيد عقلا النتيجة التي استفادتها .
٤٨٧	٧٧	(الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٤)

الصفحة	القائمة	
		١١ — سلطة محكمة الموضوع في الاستدلال على عدم التمسك باتهاء عقد الحكر بعد صدور حكم بفسخه . متى كان هذا الاستدلال سائغا ومستمدا من أوراق الدعوى ووقائعها . المجادلة في ذلك موضوعية . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . (الطن رقم ١٧٠ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٧٩
٤٩٩	٧٩	
		١٢ — استقلال قاضي الموضوع في استخلاص النزول الضمني عن التقادم بعد ثبوت الحق فيه دون معقب من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٨٩
٥٧٧	٨٩	
		١٣ — إدماج الفوائد في رأس المال . وخصه للدائن . استقلال قاضي الموضوع بتقرير ثبوت قيام الدائن بإدماج الفوائد أو عدوله عن ذلك دون معقب من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائغا . استخلاص الحكم تنازل الدائن عن حقه في اعتبار الفوائد أصلا استنادا إلى عدم إدماجها في رأس المال سنة فسنة ، وإلى المطالبة بها على أساس عدم تجييدها . قضاؤه على هذا الأساس بسقوطها بالتقادم التجمي . لا خطأ . (الطن رقم ٩٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٣/٣٠) ٨٩
٥٧٧	٨٩	
		(ي) أثر نقض الحكم :
		١ — خطأ الحكم الاستثنائي بتطبيق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي . نقض الحكم ، لازم ذلك ، قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأصلي . (الطن رقم ٩ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٣/٢٣) ٣٩
٢٤٧	٣٩	

الصفحة	القاعدة	
٢٧٧	٤٤	٢ - نقض الحكم والإحالة . وجوب اتباع محكمة الإحالة لحكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها . عدم التمسك أمام محكمة الموضوع بسبب التمسك . إثارتها أمام النقض . غير مقبول . مثال في منازعة بشأن تقادم الرسوم القضائية . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٢٧٧	٤٤	٣ - نقض الحكم الصادر لمصلحة الخصم . تجديد حقه أمام محكمة الإحالة في التمسك بالدفع التي سبق القضاء برفضها إذ لم تكن له مصلحة في الطعن على الحكم . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/١)
٣٣٩	٥٤	٤ - نقض الحكم المطعون فيه لعدم سماع الدعوى . أثره . صيرورة الطعن الثاني المرفوع عنه ولا محل له . (الطعن رقم ٤١١ و ٤١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
٤٠١	٦٣	٥ - بنقض الحكم يعود الخصوم إلى مراكزهم الأولى ، صرح الحكم بذلك أو لم يصرح . (الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٧ ق ، ١١١ لسنة ٤٠ ق جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)

نقل

نقل بحري :

ضمان شركة التأمين - بمقتضى الوثيقة - التعويضات المستحقة عن الأضرار التي تلحق البضائع المشحونة ، إعفاء الحكم المطعون فيه الشركة المؤمنة من المسؤولية عن العجز في هذه البضائع في حدود ١٪ منها تأسيساً على أنها من الزيوت

الصفحة	القائمة	
		والشعوم وتعرض للنقص بسبب التصاق جزء منها بالتانكات والأنابيب أثناء الشحن والتفريغ . وأن العرف جرى على ذلك ، لاخطأ .
٥٩٠	٩١	(الطن رقم ١٧١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٠)
		نقل برى :
		راجع : ضرائب " رسم الدمغة "
٢٣	٥	(الطنان رقم ١٤٢ و ١٦٣ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/١/٥)
٦٢	١١	و (الطن رقم ٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/١/١٩)
نيابة عامة		

		وجوب تمثيل النيابة العامة في المنازعات الضريبية . عدم وجوب إبدائها للرأى فيها .
٢٢٧	٣٦	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

(هـ)

هبة . هيئات

هبة

١ — الوصايا والمبات والأوقاف الخيرية إبتداء الصادرة
إلى المعاهد والجمعيات الخيرية أو المؤسسات الاجتماعية .
عدم خضوعها لرسم الأيلولة على التركات إذا وقعت قبل السنة
السابقة على وفاة المتصرف .

١٠٧	١٧	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
٢٣٣	٣٧	٢ — الأصل في مكافأة نهاية الخدمة أنها أجر إضافي ، تقرير الشركة معاشا للعامل بما يزيد على المكافأة لا يعد من أعمال التبرع بل يتصل بإدارة المشروع . (من رقم ٤٨٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)

هيئات

هيئات عامة :

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، شخص عام . (م ١٢ ق ٣١٢ سنة ١٩٦٥) .

٥٤٢	٨٥	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢٨)
-----	----	--

(و)

وصية . وقف . وكالة

وصية

قبول الموصى له الوصية . وقته . بعد وفاة الموصى حتى يثبت للموصى له الملك . رد الوصية يقتصر على ما وردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها .

١٧٦	٢٧	(الطن رقم ١٩٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/١٥)
-----	----	--

راجع : ضرائب " ضريبة التركات ورسم الأيلولة "

١٠٧	١٧	(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
-----	----	---

الصفحة	القاعدة	
٣٩٨	٤٧	وراجع : بطلان "البطلان في التصرفات" ، وبيع "البيع بوجه عام" ، وملكية. أسباب كسب الملكية "العقد". (الطن رقم ٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٧) ...

وقف

(أولا) شروط صحة الوقف على المسلم :

"وقف غير المسلم"

إسلام الواقف ليس شرطا في صحة الوقف على المسلم .
صحته ما لم يكن على جهة محرمة في شريعة الواقف وفي الشريعة الإسلامية . م ٧ . قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

(الطن رقم ٥ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩) .. ٨٨ ٥٦٤

(ثانيا) شرط الواقف :

١ - شرط الواقف أن من مات قبل دخوله في الوقف واستحقاقه لشيء منه . قام ولده أو ولد ولده مقامه في الدرجة والاستحقاق . نطاقه . أثره .

(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٣٨ ٢٤٠

٢ - نصيب العقيم . حكمه في المادة ٣٣ لا المادة ٣٢ من ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مخالفة كتاب الوقف لنصوص المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون . وجوب أعمال شرط الواقف .

(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٣٨ ٢٤٠

٣ - أحكام قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . تطبق على جميع الأوقاف الصادرة قبل العمل به . عدا ما استثنى بنص صريح . م ٣٢ بشأن الوقف مرتب الطبقات . لم ترد ضمن الاستثناءات . وجوب تطبيق حكمها .

(الطن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣) ٣٩ ٢٤٧

الصفحة	القاعدة	وقف
		٤ - شرط الواقف المسيحي . جعله المكان الموقوف مقرا لمن يرد من الفقراء والمساكين ورجال العلم والأدب والدين دون تخصيص . ثبوت الاستحقاق للتردد من المسيحيين والمسلمين وغيرهما . ديانته الواقف أو الناظر ليست سببا لتخصيص النص بالمسيحيين دون غيرهم .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		٥ - شرط الواقف بأن يتولى الناظر صرف ريع الحصة حسبما يترأى له على الأغراض المخصصة في حجة الوقف . لا يفيد تملك الناظر حق التصرف في أصل الاستحقاق إدخالا وإخراجا .
٥٦٤	٨٨	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٩)
		(ثالثا) الإستحقاق في الوقف :
		١ - المادة ٣٢ من قانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . مرادها . قيام الفرع مقام أصله : ورودها على الاستحقاق الأصلي والآيل الذي تناوله المستحق بالفعل .
٢٤٠	٣٨	(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٧ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٢ - خطأ الحكم الاستثنائي بتطبيق حكم استحقاق النصيب الآيل على النصيب الأصلي . نقض الحكم ، لازم ذلك ، قيام فرع من مات قبل الاستحقاق مقام أصله في الدرجة والاستحقاق بالنسبة للنصيب الأصلي .
٢٤٧	٣٩	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٣)
		٣ - الاستحقاق الواجب في الوقف . لورثة الواقف الموجودين عند وفاته المشار إليهم بالمادة ٢٤ ق ٤٨ لسنة ١٩٤٦ المحروم بغير حق من ذرية الورثة . تمكنه من رفع دعواه . مدة الستين المحددة لرفع الدعوى . كيفية احتسابها .
٢٨٦	٤٥	(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/١)

وراجع : شرط الواقف .

(رابعاً) النظر على الوقف :

النظر على الوقف الخيري ، لوزارة الأوقاف مالم يشترط الواقف النظر لنفسه . الاستثناء . وقف غير المسلم على مصرف لغير جهة إسلامية . النظر لمن تعينه المحكمة مالم يشترط الواقف النظر لنفسه أو لوزارة الأوقاف .

(الطن رقم ٥ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/٢٩) ٨٨ ٥٦٤

(خامساً) الرجوع في الوقف :

عدم أحقية الواقف في الرجوع عما وقفه قبل العمل بقانون الوقف ٤٨ لسنة ١٩٤٦ وجعل الاستحقاق للغير . شرطه . أن يحرم الواقف نفسه وذريته من هذا الاستحقاق وكذا من الشروط العشرة .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٢٨ ق "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٣/١) ٤٥ ٢٨٦

راجع : "ضريبة التركات ورسم الأيلولة" . وهبة .

(الطن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢) ١٧ ١٠٧

وكالة

(١) إشتباه عقد الوكالة بعقود أخرى :

"بعقد العمل" .

تميز عقد العمل عن عقد الوكالة وغيره من العقود ، مناطه . توافر عنصر التبعية ولو في صورتها التنظيمية أو الإدارية .

الصفحة	القائمة	
		مثال في منازعة بين محام والشركة التي كلفته بالعمل ، مخالفه الحكم الاستثنائي للحكم الابتدائي وعدم كفاية تقريراته لحمل الحكم . قصور .
١٢١	١٩	(الطن رقم ٥٤٠ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٢)
		” بالمقاولة “ .
		عقد المقاولة . ماهيته . إتفاق الطاعنين مع المطعون عليه على إقامة مبنى فوق أرض مملوكة للطرفين على الشيوع نظير أجر يتقاضاه . خلو الاتفاق مما يدل على قيامه بالعمل تحت إشرافهما أو بوصفه تابعاً لهما أو نائباً عنهما . إعتبار العقد مقاولة . تكييف الحكم المطعون فيه لهذا العقد بأنه عقد وكالة . خطأ في القانون .
٣٧٦	٥٩	(الطن رقم ١٤٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/٩)
		” بخطابات الضمان “ .
		علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه ، منفصل عن علاقته بالعميل والتزام البنك بالوفاء للمستفيد ، إلزام أصيل ، لا بالوكالة عن العميل .
٤٠١	٦٣	(الطنان رقم ١٠٦ لسنة ٣٧ ق و ١١١ لسنة ٤٠ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٤)
		(ب) الوكالة في التقرير بالطعن بالنقض :
		وجوب أن يكون المحامي الذي يقرر بالطعن بالنقض وكلاء عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . وقضت المحكمة بذلك من تلقاء نفسها . م ٤٢٩ مرافعات سابق .
٨٨	١٤	(الطن رقم ٤٩٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/١/٢٠)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) أجر الوكيل :
		أجر الوكيل . الاتفاق عليه أو دفعه طوعا بعد تنفيذ الوكالة . عدم خضوعه لتقدير القاضي .
٢٠١	٣١	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) عدم حصول الوصية على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بإبرام اتفاق الأتعاب مع وكيل القاصر . أثره . صيرورة هذا الاتفاق غير ملزم للقاصر . للحكمة في هذه الحالة السلطة في تقدير الأجر .
٢٠١	٣١	(الطن رقم ٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٢/١٧) -

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام
الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء

العدد الأول — السنة الثالثة والعشرون

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
طلبات رجال القضاء		المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية	
(أ)		(أ)	
اختصاص	١	إثبات	٥
إعانة	١	أجانب	١١
أقدمية	٢	إجراءات وخسومات متنوعة	١٢
(ط)		أحوال شخصية	١٢
طلبات رجال القضاء ..	٣	اختصاص	١٣
(ع)		إدارة قضايا الحكومة ..	١٥
علاوات دورية	٣	إرث	١٦
(ق)		استئناف	١٦
قرار إداري	٤	استيلاء	٢١
(ن)		أشخاص	٢٢
نذب	٤	إصلاح زراعي	٢٣
نقل	٤	إعلان	٢٥
		إفلاس	٢٦
		إلزام	٢٨

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٠	تفسير تشريعي	٣١	التماس إعادة النظر ..
٥٠	تقادم	٣١	أمر أداء
٥٦	تنفيذ	٣١	أموال
	(ح)	٣٢	أهلية
٥٧	حجر	٣٣	إيجار
٥٧	حراسة		(ب)
٥٨	حق	٣٥	بطلان
٥٩	حكم	٣٩	بنوك
٦٠	حكم	٣٩	بيع
٧٤	حوالة		(ت)
٧٥	حيازه	٤٢	تأمم
	(خ)	٤٢	تأمين
٧٧	خبرة	٤٣	تأمينات شخصية
٧٨	خصومة	٤٤	تأمينات اجتماعية
٧٩	خطابات ضمان	٤٤	تجزئة
٧٩	خلف	٤٥	تحكيم
	(د)	٤٥	تركة
٧٩	دعوى	٤٦	تزوير
٨٤	دفاع	٤٨	تسجيل
٨٤	دفوع	٤٩	تضامن
		٤٩	تعويض

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ع)	٨٥	ديون
٩٩	عرف		(ر)
١٠٠	مقصد	٨٥	رسوم
١٠٤	عقد فتح الاعتماد ..		(س)
١٠٥	عقود إدارية		معمرة
١٠٥	عمل	٨٨	سيارات
	(غ)	٨٨	(ش)
١١٠	غفلة		شركات
	(ف)	٨٨	شهر عقارى
١١١	فسخ	٨٩	(ص)
١١١	فوائد		صوربة
	(ق)	٩٠	(ض)
١١٢	قانون		ضرائب
١١٤	قضاء مستعجل	٩١	(ط)
١١٤	قضاة		طعن
١١٤	قوة الأمر المقصى ..		
١١٦	قوة القاهرة	٩٩	

(د)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ك)		مواعيد	١٣١
كفالة	١١٦	موظفون	١٣١
(ل)		(ن)	
لجان	١١٧	نظام عام	١٣٢
		نقض	١٣٤
(م)		نقل	١٤٦
مجالس مراجعة	١١٨	نيابة عامة	١٤٧
محاماه	١١٨	(هـ)	
محكمة الموضوع	١١٨	هيبه	١٤٧
مرض الموت	١٢٧	هيئات	١٤٨
مستولية	١٢٧	(و)	
معارضة	١٢٨	وصيه	١٤٨
مقاولة	١٢٩	وقف	١٤٩
ملكية	١٢٩	وكالة	١٥١
مواريث	١٣١		

تصويبات

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٧	٢٤	ثبوت	ثبوت
١١	١٥	يريد	يزيد
٦٨	٩	دون باضافه	دون اضافة
٧٧	١٠	المقول	المنقول
٧٩	١٢	مة	معدة
٨٥	الأول	المقرر	المقرر
١٥٢	٢٣	نوعيت	نوعيتين
١٥٤	الأخير	الاريد	التجارية
١٧٧	٩	الأولتان	الأولتان
١٧٩	٩	المنصوص	المنصوص
١٨٢	الثاني	غ ا اس	غير أساس
١٨٥	قبل الأخير	سد	سد
١٨٦	٩	الاده	الافادة
١٩٠	الأول	منا شه	مناقشة
٢٠٦	١٢	جانت	جانب
٢٧٨	الأخير	نما	إنما
٢٨٦	٢٤	بكتابة	بكفاية
٣٠٣	١٨	صليا	أصليا
٣٧٩	١٢	الطرفاق	الطرفان

(ب)

الصفحة	رقم سطر	الخطأ	الصواب
٣٨١	٢٦	١ ٠ ٤	أنه
٣٩٧	١٩	سر له	سبيله
٤١٩	٣	المسكان	المكان
٤٢٦	١٣	قضائذ	قضائه
٤٤٨	قبل الأخير	الخامس	الخامس
٤٧٢	الأول	قانون	للقانون
٤٨٤	٢٤	لكيته	بملكته
٤٩٣	الثاني	قودرها	وقدرها
٥٠٩	١٨	وقالاه	وقالا في
٥٤٦	٢٢	ووصف	وبوصف
٥٥٠	٧	الدمغة لا	الدمغة الا
٥٥٢	١٨	بيينه	بينه
٥٥٧	١٢	ن	من
٥٧٧	١٣	امت دا	استنادا
٥٨٠	٨	بالتخالص	بالتخالص
٥٨٠	٨	البك	البنك
٥٨٠	٢٠	بك الاثمن	بنك الاثمن
٥٨٣	الثاني	ب ا	بأمر
٥٩١	٥	الأوراق	أوراق
٦١٦	٢٤	وزارة	وزارة

تبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
علي سلطان علي
رئيس مجلس الإدارة

” رقم الإيداع بدار الكتب ٤٧٦٢ لسنة ١٩٧٣ ”

” هيئة المطابع الأميرية (دار القضاء العالي) ٢٣١ / ٧٣ / ٣٢٠١ ”



جمهورية مصر العربية

مَجْلَدُ النَّقَضِ

مَكْتَبُ الْقَضَى

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الثالثة والعشرون

العدد الثامن : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٧٢

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٧٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة في المواد المدنية
والتجارية والأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمرهني نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المحترمين:
الدكتور محمد حافظ هريدي، والسيد عبد المنعم الصراف، وعثمان زكريا، ومحمد سيد
أحمد حماد.

(٩٥)

الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٣٥ ق "رجال القضاء":

(١) اجراءات. "ميعاد تقديم الطلب".

وجوب تقديم الطلب — وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ — خلال ثلاثين
يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو اعلان صاحب الشأن به. العلم اليقيني
يقوم مقام النشر أو الاعلان. مثال.

(ب) مرتبات. "علاوة دورية". تقادم. "تقادم مسقط".

استحقاق العلاوة مستند من القانون مبثورة متى توافرت الشروط المقررة لتلك.
سقوط الحق في المطالبة بالعلاوة — باعتبارها من الحقوق الدورية المتجددة —
بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها. م ٣٧٥ مدني.

١ — إذ كان طلب منح العلاوة ينصرف في الحقيقة إلى الطعن في القرار
الحكمي الذي اتجهت إليه وزارة العدل برفض منح الطالب تلك العلاوة استنادا
إلى مخالفة هذا القرار للقانون وخطئه في تطبيقه. وكانت المادة ٢/٩٢ من القرار
بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٦٣ الذي يحكم واقعة الدعوى قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين
يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب
الشأن به. وكان العلم اليقيني يقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقام
الإعلان أو النشر. وكان علم الطالب اليقيني بالقرار المطعون فيه قد تحقق

من تاريخ صرفه لمرتبه على النحو الذى لا يرتضيه بغير إضافة للعلاوة ، وذلك فى الأول من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه بالاطمن فى هذا القرار إلا فى ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٥ وبعد مضى أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ تحقق العلم . فإن طلبه هذا يكون غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد .

٢ — متى كان القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٥ قد انتهى إلى أن علاوات الطالب الدورية السابقة على ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ قد سقطت بالتقادم ، وكان من المقرر أن منح العلاوة للطالب عند حلول موعدها واستحقاقه لها مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لاستحقاقها ، وكان لا نزاع بين الطرفين فى توافر هذه الشروط بالنسبة للطالب ، فإن من حقه أن يطالب بها من التاريخ المحدد فى القانون لمنحها . وإذا تستحق العلاوة شهريا وتتجدد باستمرار ، شأنها فى ذلك شأن المرتب الذى تلحق به ، وتعتبر جزءا منه ، فإنها تكون من الحقوق الدورية المتجددة التى يسقط الحق فى المطالبة بها بمضى خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق فى اقتضاها عملا بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى ، ومن ثم فإن امتناع الوزارة عن صرف ما مضى على استحقاقه من تلك العلاوة خمس سنوات عند إجراء التسوية يكون له سند من القانون ، وتكون المطالبة به على ذرأساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل فى أن الأستاذ ثروت عبد الرحيم وكيل النائب العام من الفئة الممتازة قدم فى ٢٩/٤/١٩٦٥ طلبا التمس فيه الحكم بأحقته لعلاوة دورية قدرها ٤٢ ج سنويا إعتبارا من ١٠/١٠/١٩٦٤ مع صرف الفروق المستحقة له من هذا التاريخ وصرف العلاوات المستحقة السابقة على العلاوة التى استحققت فى ١٠/١٠/١٩٦٠ التى سويت طبقا للقرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ٧/٤/١٩٦٥ ، وقال فى بيان طلبه إنه عين معاونا

للنيابة في ١٠/١٠/١٩٥٠ واستحق طبقا لجدول المرتبات الملحق بالقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية علاوة دورية في ١٠/١٠/١٩٦٤، إلا أنه لما عدل جدول المرتبات بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ يجعل العلاوة ٤٢ ج سنويا تقرر له علاوة قدرها ٤٢ ج ابتداء من ١/٧/١٩٦٤ بالقرار رقم ٨٨٥ لسنة ١٩٦٤ وامتنعت الوزارة عن منحه علاوته المستحقة في ١٠/١٠/١٩٦٤ كما لم تصرف له ما يستحقه من علاوات دورية سابقة على ١٠/١٠/١٩٦٠ عند تسوية حالته بالقرار رقم ٢٧٩ الصادر في ٧/٤/١٩٦٥ بدعوى أن تلك العلاوات قد سقطت بالتقادم، تخالفت بذلك أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ لأن هذا القانون الأخير لم يعدل ميعاد استحقاق العلاوة، كما وأن منحه علاوة في ١/٧/١٩٦٤ لا يجب علاوته الدورية المستحقة في ١٠/١٠/١٩٦٤، ولأن تفسيرها لأحكام القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٦٤ يناقض ما استهدفه المشرع بإصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بنظام العاملين المدنيين بالدولة، إذ من غير المعقول أن تنخفض علاوته الدورية لسنة ١٩٦٤ من ٧٢ ج طبقا للقانون القديم إلى ٤٢ ج، وما ينبى على ذلك من إغفال أقدميته ومساواته في المرتب مع من هم أحدث منه من زملائه، وإذا كان ذلك وكانت علاوته السابقة على ١٠/١٠/١٩٦٠ قد تقرررت بالقرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٥ فإنها لا تكون قد سقطت بالتقادم، وطلبت الوزارة الحكم أصليا بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ علم الطالب بعدم منحه العلاوة وبسقوط حقه في صرف العلاوة الدورية السابقة على ١٠/١٠/١٩٦٠ بالتقادم التخمى واحتياطيا برفض الطلب، ودفعت النيابة العامة بمذكرتها الأولى بعدم قبول طلب تعديل موعد العلاوة وصرف الفروق المترتبة عليه شكلا، ثم عدلت عن هذا الدفع بمذكرتها الأخيرة وطلبت رفض الطلبين .

وحيث إن الوزارة دفعت بعدم قبول الطلبين لتقديهما بعد الميعاد القانوني .

وحيث إن هذا الدفع في محله بالنسبة لطلب منح العلاوة التي يقول الطالب باستحقاقها في ١٠/١٠/١٩٦٤، ذلك أنه لما كان هذا الطلب ينصرف في الحقيقة إلى الطعن في القرار الحكى الذي اتجهت إليه وزارة العدل برفض منحه تلك العلاوة استنادا إلى مخالفة هذا القرار للقانون وخطئه في تطبيقه، وكانت المادة ٢/٩٢

من القرار بقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ الذى يحكم واقعة الدعوى قد نصت على أن يرفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به ، وكان العلم اليقيني يقوم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مقام الإعلان أو النشر ، وكان علم الطالب اليقيني بالقرار المطعون فيه قد تحقق من تاريخ صرفه لمرتبته على النحو الذى لا يرتضيه بغير إضافة للعلاوة وذلك في الأول من نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وكان الطالب لم يقدم طلبه بالطعن في هذا القرار إلا في ١٩٦٥/٤/٢٩ وبعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ تحقق العلم فإن طلبه هذا يكون غير مقبول شكلا لتقديمه بعد الميعاد . والدفع غير صحيح بالنسبة لطلب صرف متجمد العلاوة الدورية السابقة على ١٩٦٠/١٠/١٠ ذلك أنه وقد صدر قرار التسوية الذى انتهى إلى سقوط حق الطالب فيها بتاريخ ١٩٦٥/٤/٧ ، وقدم الطالب طلبه بالطعن على هذا القرار في ١٩٦٥/٤/٢٩ قبل مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدوره ، ومن ثم فإن الطلب يكون قد قدم في الميعاد وبالتالي يكون الدفع بالنسبة لهذا الطلب على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إنه لما كان القرار رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٦٥ قد انتهى إلى أن علاوات الطالب الدورية السابقة على ١٩٦٠/١٠/١٠ قد سقطت بالتقادم ، وكان من المقرر أن منح العلاوة للطالب عند حلول موعدها واستحقاقه لها مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لاستحقاقها ، وكان لا نزاع بين الطرفين في توافر هذه الشروط بالنسبة للطالب فإن من حقه أن يطالب بها من التاريخ المحدد في القانون لمنحها ، وإذا تستحق العلاوة شهريا وتجدد باستمرار ، شأنها في ذلك شأن المرتب الذى تلحق به وتعتبر جزءا منه ومن ثم فهي من الحقوق الدورية المتجددة التى يسقط الحق في المطالبة بها بمضى خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها عملا بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى . إذ كان ذلك فإن امتناع الوزارة عن صرف ما مضى على استحقاقه من تلك العلاوة خمس سنوات عند إجراء التسوية يكون له سند من القانون وتكون المطالبة به على غير أساس .

جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد
أحمد حماد .

(٩٦)

الطلب رقم ٣ لسنة ٣٣ ق " رجال القضاء " :

إجراءات . نهائية الحكم فى الطلب . حكم . " الطعن فى الحكم " . قضاة .
" أسباب عدم الصلاحية " . بطلان .

نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض فى طلبات
رجال القضاء . مادتان ٩٠ ، ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لاصيل إلى الغاء هذه
الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدرها سبب من أسباب عدم الصلاحية .
مادتان ٢١٣ ، ٣١٤ مرافعات . البطلان فى الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين
هذه الأسباب .

مؤدى نص المادتين ٩٠ ، ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
السلطة القضائية أن المشرع قد منع الطعن فى الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير
العادية ، وأنه لاصيل إلى الغائها إلا بالنسبة لما أورده نص المادة ٣١٤ من قانون
المرافعات السابق الذى يجيز التحصم أن يطلب من محكمة النقض إلغاء الحكم إذا قام
بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها
فى المادة ٣١٣ من هذا القانون . وإذا كان الطعن فى الحكم الصادر من الهيئة
العامة فى شأن الطلبات التى قدمها الطالب مبناه البطلان فى الإجراءات والإخلال
بحق الدفاع ، وهى وجوه لاتندرج تحت أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها
فى القانون على سبيل الحصر فإن الطلب يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ صدر القرار الجمهورى رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ تضمن نقل الطالب من وظيفة القضاء إلى وظيفة وكيل النائب العام ، فطعن الطالب فى هذا القرار وطلب إلغاءه فى خصوص نقله ، كما طلب إلغاء قرار النائب العام الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٨ بوقفه عن العمل ، وقيد طعنه برقم ٣١ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" ثم صدر بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٨ القرار الجمهورى رقم ٨٧١ لسنة ١٩٥٨ تضمن فصله ، فطعن فيه بالطلب المقيد برقم ٣٦ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" وطلب إلغاء هذا القرار وقرار وزير العدل رقم ٦١٤ سنة ١٩٥٨ الصادر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٨ بإنهاء خدمته وما ترتب على هذين القرارين من آثار وبطلان تشكيل مجلس القضاء الذى عرض عليه أمر فصله - وبتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٨ طعن الطالب فى القرار الصادر بمنحه مكافأة عن مدة خدمته ، وطلب إلغاءه والاستمرار فى صرف مرتبه وأحقية فى معاش استثنائى لا يقل عن خمسين جنيها - وقيد هذا الطلب برقم ٥٩ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" كما طعن بالطلب المقيد برقم ٣ سنة ٣٠ ق "رجال القضاء" فى القرار الجمهورى رقم ١٤٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر بربط معاش له وطلب صرف مرتبه وإثبات مسئولية المطعون عليهم من السابع إلى العاشر بصفاتهم الشخصية - وطعن بالطلب المقيد برقم ٤ سنة ٣٢ ق "رجال القضاء" فى القرار الجمهورى رقم ٢٠٨١ الصادر فى ١٠/٧/١٩٦٢ بحركة قضائية للحكم بالاحتفاظ له بأقدميته وفقا لطعونه السابقة - وعرضت هذه الطعون على الهيئة العامة بمحكمة النقض للواد المدنية والتجارية وقد قررت ضم جميع هذه الطعون ليصدر فيها حكم واحد . وبتاريخ ٢ من يولييه سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة (أولا) بعدم قبول الطلب رقم ٣١ سنة ٢٨ ق "رجال القضاء" فى خصوص طلب إلغاء القرار الجمهورى الصادر فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ فيما تضمنه من تعيين الطالب وكيلا للنائب العام (ثانيا) بعدم اختصاص

المحكمة بنظر طلب التعويض الموجه إلى المطعون عليهم السابع والثامن والتاسع .
(ثالثا) برفض الطلبات فيما عدا ذلك وألزمت الطالب بالمصروفات ، وبتأريخ ١٠ يولييه سنة ١٩٦٣ تقدم الطالب بعريضة إلى قلم كتاب محكمة النقض ، وطلب بطلان هذا الحكم والحكم له من جديد بطلباته المبينة في الطعون السالف ذكرها مستندا في ذلك إلى خمسة أوجه (أولها) أن المحكمة قررت إصدار الحكم بجلسة ٢ يولييه سنة ١٩٦٢ وهو يوم من أيام العطلة التي حددها القانون في أول يولييه حتى آخر سبتمبر من كل عام فلا يجوز للمحكمة أن تباشر العمل فيها وأن تحدد اليوم التالي من العطلة لإتمام المداولة في الحكم أو النطق به ، وثابت أن المحكمة قررت في هذا اليوم مد أجل الحكم لإتمام المداولة إلى مساء اليوم نفسه حيث صدر الحكم المطعون فيه (وثانيها) أن المستشار ممتاز نصار كان يجلس في منصة القضاء وقت نظر الدعوى وعلم بالمداولة وهو شاهد وقع بإمضائه أثناء عمله بالتفتيش القضائي على سماع واقعة نسبت إلى الطالب . (وثالثها) أن الطالب لم يتعرض في مرافعته لموضوع الدعوى وإنما اكتفى بالمرافعة في أن النقل من القضاء إلى النيابة كان لرفع الحصانة القضائية . (ورابعها) أن الحكم تعرض للقضايا التي نسب إلى الطالب استبدال مسودات الأحكام الصادرة في بادون أن تضم الوزارة هذه القضايا ليتمكن من مناقشتها وتكون تحت نظر المحكمة . (وخامسها) أن المستشارين الذين اشتركوا في المداولة هم الذين سموا النطق بالحكم ولم يحضر فيهم تلاوة منطوقه ولم يسمع به أحد إلا بعد انصرافهم .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب استنادا إلى أن طلب بطلان الحكم لا يكون إلا عن طريق الطعن بالشروط والقيود المقررة في القانون ، وأنه لا سبيل إلى الطعن في الأحكام الصادرة من محكمة النقض إلا إذا قام بأحد قضائياتها الذين أصدروا الحكم سبب من أسباب عدم الصلاحية وفقا لنص المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ من قانون المرافعات ، وقد صممت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها بعدم قبول الطلب .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن النص في المادة ٩٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية على أن " تختص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في كافة الطلبات التي يقدمها

رجال القضاء والنيابة العامة والموظفون القضائيون بالديوان العام وبمحكمة النقض بإلغاء القرارات الجمهورية والقرارات الوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاة عدا التعيين والترقية والنقل والندب “ وفي المادة ٩٢ بالفقرة الأخيرة على أن .. ولا تعرض الطلبات على دائرة فحص الطعون بل تنظرها الهيئة العامة مباشرة وتكون الأحكام الصادرة فيها نهائية غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن أو أمام أية جهة قضائية أخرى - يدل على أن المشرع قد منع الطعن في الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض بأى طريق من طرق الطعن العادية وغير العادية ، وأنه لا سبيل إلى إلغائها إلا ما أورده نص المادة ٣١٤ من قانون المرافعات السابق الذى يجيز للحصم أن يطلب من محكمة النقض إلغاء الحكم إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم الصلاحيه المنصوص عليها في المادة ٣١٣ من هذا القانون . إذ كان ذلك وكان الطعن في الحكم الصادر من الهيئة العامة في شأن الطلبات التى قدمها الطالب مبناه في الوجوه السابق بيانها البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، وهى وجوه لا تندرج تحت أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في القانون على سبيل الحصر فإن الطالب يكون غير مقبول .

جلسة أول يونية سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(٩٧)

الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق " رجال القضاء " :

(أ) استقالة . " الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الأمة " . قانون .

تنظيم القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ — كايين من مذكرة وزير العدل
المصدر بها — القواعد الواجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء ومن في حكمهم
الذين يعتزلون الخدمة لترشيح لعضوية مجلس الأمة . عبارة المذكرة المذكورة من العموم
والشمول بحيث لا يصوصغ القول بأن القرار ساقط الذكر صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها
أو لصالح أشخاص معينين فزال أثره بزوالها .

(ب) قانون . " إلغاء القانون " . استقالة . معاش .

التشريع لا يفتى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا .
الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ تطبقها مقصور على رجال
القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون لترشيح لعضوية مجلس الأمة . مدور القانون ٧١
لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية — وهو تشريع عام —
ليس من شأنه نسخ القرار الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . بقاء هذا القرار
قائما وثاقدا بالنسبة لجميع الحالات التي تقع لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة
أو ضمنا .

(ج) استقالة . " الاستقالة للترشيح لعضوية مجلس الأمة " . مرتبات .
معاش . نظام عام .

تسوية معاشات — من دون المستشارين ومن في درجتهم — من رجال القضاء
ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة لترشيح لعضوية مجلس الأمة على أساس $\frac{3}{4}$ المرتب
الأخير قبل الاستقالة متى كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بما فيها مدة الاشتغال

بالحماية لا تقل عن ١٢ سنة . وجوب صرف مرتب هؤلاء مضافا إليه إمامة الفلاء
غيرها حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات . ثم لمدة مئة ثلاث سنوات اعتبارا من
تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات .

(د) استقالة . " قبول الاستقالة " . نظام عام .

اعتبار القاضي مستقلا من التاريخ المحدد في استقالته كامل . اشتراط القاضي
في استقالته — لترشيح لعضوية مجلس الأمة — الاحتفاظ بمقته في الاستفادة من
تصيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تأشير وزير العدل بقبول هذه الاستقالة
باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التصيرات المذكورة باعتبارها
قواعد أمرة .

١ — تضمنت مذكرة وزير العدل المؤرخة ١٩٥٧/٥/٢٣ والتي صدر بها
القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في ذات التاريخ القواعد التي يجب اتباعها
في تسوية حالات رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا
الحكومة الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة
وذلك بقصد التيسير عليهم ، وبين من صياغة تلك القواعد أن عبارتها تنعم
بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد
في الظروف المبينة بها ومن ثم فغير صحيح القول بأن هذا القرار قد صدر لمواجهة
حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين بالذات ، فزال أثره بزوالها .

٢ — الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التي تتناولها
في لفظها أوفى فحواها ، وأن التشريع لا يجوز إلغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص
على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . وإذا كانت الأحكام الواردة بالقرار
الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ إنما يقتصر تطبيقها على فئة معينة هم رجال
القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة ،
فإن صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الذي أعاد تنظيم منح المعاشات والمكافآت
الاستثنائية أو زيادات في المعاشات للموظفين والمستخدمين والعمال المدنيين
والعسكريين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة ،
أو لأسر من يتوفى منهم ، ولغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد ، أو لأسر
من يتوفى منهم ، وكذلك لأسر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث

العامة والذي جعل الاختصاص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية للجنة المنصوص عليها فيه — لا يكون له ثمة أثر على قيام القرار الجمهوري الذي يستند إليه الطالب ، ذلك أن التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص ، هذا إلى أن القرار الجمهوري المشار إليه قد صدر في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محله القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ ، وللأحكام الواردة بكل منهما قوتها القانونية الملزمة في المجال المحدد لها ، ومن ثم فإن النص في القانون الجديد على إلغاء القانون القديم دون القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يعتبر دليلا على أن ذلك القرار كان واستمر ولا زال قائما نافذا بالنسبة لجميع الحالات التي تتسع لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة أو ضمنا ، ويكون الوجه في الأخذ بهذا النظر أن المشرع قصد بإصدار هذا القرار التنظيمي حث رجال القضاء على الاستقالة من مناصبهم لترشيح لمجلس الأمة والمشاركة في الحياة السياسية للبلاد . فقرر لهم التيسيرات الواردة به ، وجعلها حقا لهم يستمدونه من القانون مباشرة دون توقف على مشيئة أحد ، وذلك حرصا منه على كرامتهم ومنعا للتفرقة بينهم .

٣ — بعد أن أوضح القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في البند (أولا) التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجاتهم الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص في البند . (ثانيا) ” على أن من دون أوائك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس $\frac{3}{4}$ مرتبه الأخير قبل الاستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماه لا تقل عن ١٢ سنة كاملة ، فإذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف إليه “ ونص كذلك على ” أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافا إليه إعانة الغلاء المستحقة شهرا فشهر حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ، ويستمر الصرف إليه لمدة مكلة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة ، وذلك في حالة عدم نجاحه في الانتخابات “ . وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١/٩/١٩٥٦ وقدم استقالته وهو في درجة رئيس محكمة للترشيح

لعضوية مجلس الأمة في ١٩٦٨/١١/٢٥ ، وأنه لم ينجح في الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين ، فإنه يكون محقا في دعواه ، إلا أنه لما كان قد أقر بحصوله على المعاش الذي يطالب به ، وقصر دعواه على المطالبة بأحقية في استمرار صرف المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاستقالة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ وصرف الفروق بين ذلك المرتب والمعاش المستحقة من تلك المدة ، فإنه يتعين إجابته إلى هذا الطلب .

٤ - الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القاضي يعتبر مستقبلا من التاريخ الذي حدده في استقالته . وإذا كان الترشيح لعضوية مجلس الأمة يعتبر من الحقوق السياسية العامة التي قررها الدستور ، ويملك المواطن مباشرتها دون اعتراض من الغير أو توقف على مشيئته ، وكانت القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بخصوص التيسيرات - الخاصة برجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقبلون للترشيح لعضوية مجلس الأمة - الواردة به تعتبر قواعد آمرة ، فإن تأشير الوزير بقبول استقالة الطالب - المتضمنة الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من التيسيرات المذكورة - باعتبارها غير مشروطة يكون غير ذي أثر على حق الطالب في الاستفادة بهذه التيسيرات بعد أن استكملت شرائطها وتوافرت له دواعيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناولة .

حيث إن الطالب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تحصل في أن الأستاذ يوسف عبد الحليم زعزع تقدم إلى هذه المحكمة في ١٩٦٩/٢/٢٢ بطلب ذكر فيه أنه عين قاضيا بتاريخ ١٩٥٦/٩/١ واستمر يعمل في ملك القضاء إلى أن رغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس الأمة فقدم استقالته من عمله في ١٩٦٨/١١/٢٥

لهذا السبب مشروطا الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من التيسيرات التي نص عليها القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ بشأن قواعد اعتزال الخدمة لرجال القضاء ومن في حكمهم الذين يرغبون في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة، إلا أن وزير العدل قد رفض هذا الشرط وأشر في ١٩٦٨/١١/٢٨ بقبول الاستقالة باعتبارها غير مشروطة — وإذ استقال الطالب من منصبه وهو في درجة رئيس محكمة بعد أن استمر في عمله القضائي أكثر من ثلاثة عشر عاما ضمت إليها مدة عمله في المحاماة وجاءت نتيجة الانتخابات في غير صالحه، فقد طلب من وزارة العدل معاملته طبقا لأحكام البند ثانيا من القرار المشار إليه وذلك بتسوية معاشه على أساس $\frac{3}{4}$ المرتب الأخير وقدره ١٩١٩ ج و ٩٢٨ وصرف هذا المرتب إليه مضافا إليه إعانة غلاء المعيشة لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ الاستقالة، ولما رفضت وزارة العدل معاملته على هذا الأساس اضطر إلى اختصاص المدعى عليهم بالحكم له بالطلبين السابقين، وطلبت وزارة العدل رفض هذين الطلبين استنادا إلى أن استقالة الطالب إنما يحكمها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٣ بشأن التأمين والمعاشات دون القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ الذي طبق فقط على رجال القضاء الذين استقالوا ورشحوا أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة في سنة ١٩٥٧ — وأن قيام الوزارة أثناء نظر الدعوى بمنح الطالب المعاش الذي يطلبه على أساس $\frac{3}{4}$ مرتبه الأخير لم يكن إعمالا لحكم القرار الجمهوري وإنما تطبيقا لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الخاص بمنح المعاشات والمكافآت الاستثنائية، ولا يستتبع هذا التسامح من جانب الوزارة إلزامها بأحكام القرار الجمهوري الذي يستند إليه الطالب لافيا قرره من معاش استثنائي ولا فيما قرره بخصوص منح المرتب الأخير لمدة ثلاث سنوات من تاريخ قبول الاستقالة، ورد الطالب على هذا الدفاع قائلا إن القرار الجمهوري الصادر في ١٩٦٩/٩/٢٨ برفع معاشه إلى القدر الذي يطالب به ليس من شأنه التأثير على الدعوى أو إهدار الأساس القانوني الذي أقيمت عليه، ذلك إن القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يتضمن نصوصا تشريعية عامة لازالت سارية ولم يصدر بعد تشريع يلغيها أو يقيد العمل بها، ولما كان الطالب قد أخفق في الانتخابات التي خفي بمنصبه القضائي من أجلها، فإنه يكون من حقه المطالبة بصرف مرتبه الأخير كاملا من تاريخ قبول الاستقالة

في ١٩٦٨/١١/٢٥ ولمدة ثلاث سنوات إعمالاً لأحكام القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ وصرف الفروق المستحقة له منذ ذلك التاريخ ، وقدمت النيابة العامة أربع مذكرات رأت في المذكرتين الأوليين إجابة الطالب إلى طلبيه ثم عدلت في المذكرتين الأخيرتين عن هذا الرأي وطابت رفضهما .

وحيث إنه للفصل في هذا الطلب وماتدفع به وزارة العدل يتعين البحث فيما إذا كان القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ لازال سارياً كما يقول الطالب أم أنه وقد صدر لمواجهة الظروف التي تمت فيها انتخابات سنة ١٩٥٧ قد زال أثره بزوالها ، فضلاً عن صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الذي أعاد تنظيم منح المعاشات الاستثنائية وجعل الاختصاص في منحها للجنة يرأسها وزير الخزانة وتعتمد قراراتها من رئيس الجمهورية كما تقول المدعى عليها .

وحيث إنه بالرجوع إلى مذكرة وزير العدل المؤرخة ١٩٥٧/٥/٢٣ والتي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ في ذات التاريخ يبين أنها قد تضمنت القواعد التي يجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة ، وذلك بقصد التيسير عليهم ، كما يبين من صياغة تلك القواعد أن عبارتها تنقسم بالعموم والشمول بما يجعلها قابلة للتطبيق على كل شخص من هؤلاء يوجد في الظروف المبينة بها . - فيكون غير صحيح القول بأن هذا القرار قد صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين بالذات فزال أثره بزوالها .

وحيث إن الأصل أن النصوص التشريعية تسرى على جميع المسائل التي تناوَلها في لفظها أو في فحواها ، وأن التشريع لا يجوز إلغاؤه إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمناً . إذ كان ذلك وكانت الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ إنما يقتصر تطبيقها على فئة معينة هم رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون لترشيح أنفسهم لانتخابات مجلس الأمة ، فإن صدور القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ الذي أعاد تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية أو زيادات في المعاشات للوظفين والمستخدمين والعمال

المدنيين والعسكريين الذين انتهت خدمتهم في الحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو لأمر من يتوفى منهم ولغيرهم ممن يؤدون خدمات جليلة للبلاد، أو لأمر من يتوفى منهم، وكذلك لأمر من يتوفى في حادث يعتبر من قبيل الكوارث العامة والذي جعل الاختصاص بالنظر في المعاشات والمكافآت الاستثنائية للجنس المنصوص عليها فيه لا يكون له ثمة أثر على قيام القرار الجمهوري الذي يستند إليه الطالب، ذلك أن التشريع العام لا ينسخ التشريع الخاص، هذا إلى أن القرار الجمهوري المشار إليه قد صدر في ظل القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٥٧ الذي حل محله القانون رقم ٧١ سنة ١٩٦٤ وكان للأحكام الواردة بكل منهما قوتها القانونية الملزمة في المجال المحدد لها، ومن ثم فإن النص في القانون الجديد على إلغاء القانون القديم دون القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يعتبر دليلاً على أن ذلك القرار كان واستمر ولا زال قائماً نافذاً بالنسبة لجميع الحالات التي تنسج لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة أو ضمناً، ويكون الوجه في الأخذ بهذا النظر أن المشرع قصد بإصدار هذا القرار التنظيمي حث رجال القضاء على الاستقالة من مناصبهم لترشيح لمجلس الأمة والمشاركة في الحياة السياسية للبلاد، فقرروا لهم التيسيرات الواردة به، وجعلها حقاً لهم يستمدونه من القانون مباشرة دون توقف على مشيئة أحد، وذلك حرصاً منه على كرامتهم ومنعاً للتفرقة بينهم.

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ يبين أنه بعد أن أوضح في البند (أولاً) التيسيرات الخاصة بالمستشارين ومن في درجتهم الذين يرغبون في اعتزال الخدمة لترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة نص في البند (ثانياً) على أن من دون أولئك من رجال القضاء والنيابة وأعضاء مجلس الدولة وإدارة قضايا الحكومة يسوى معاشه على أساس $\frac{3}{4}$ مرتبه الأخير قبل الاستقالة إذا كانت مدة خدمته المحسوبة في المعاش بما فيها مدة اشتغاله بالمحاماة لا تقل عن ١٢ سنة كاملة، فإذا كانت المدة دون ذلك تسوى مكافأته القانونية على أساس مدة خدمته حتى تاريخ الاستقالة وتصرف إليه، ونص كذلك على أن يصرف لمن اعتزل الخدمة من هؤلاء المرتب الحالي مضافاً إليه إعانة الغلاء المستحقة شهراً فشهراً حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات، ويستمر الصرف إليه لمدة مئة مئة لثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ قبول الاستقالة، وذلك في حالة عدم نجاحه

في الانتخابات. إذ كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن الطالب قد عين في القضاء بتاريخ ١٩٥٦/٩/١ وقدم استقالته وهو في درجة رئيس محكمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة في ١٩٦٨/١١/٢٥ ، وأنه لم ينجح في الانتخابات لعدم حصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين، فإنه يكون محقا في دعواه، إلا أنه لما كان قد أقر بحصوله على المعاش الذي يطالب به وقصر دعواه ، على المطالبة بأحقته في استمرار صرف المرتب الذي كان يتقاضاه قبل الاستقالة لمدة ٣ سنوات اعتبارا من تاريخ ١٩٦٨/١١/٢٥ وصرف الفروق بين ذلك المرتب والمعاش المستحقة عن تلك المدة ، فإنه يتعين إجابته إلى هذا الطلب ، ولا يذير من ذلك تأشير وزير العدل بقبول الاستقالة باعتبارها غير مشروطة ، إذ الأصل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن القاضي يعتبر مستقila من التاريخ الذي حدده في استقالته ، ولما كان الترشيح لعضوية مجلس الأمة يعتبر من الحقوق السياسية العامة التي قررها الدستور ، ويملك المواطن مباشرتها دون اعتراض من الغير أو توقف على مشيئته ، وكانت القواعد التي تضمنها القرار الجمهوري بخصوص التيسيرات الواردة به تعتبر قواعد آمره فإن تأشير الوزير بقبول استقالة الطالب باعتبارها غير مشروطة يكون غير ذي أثر على حق الطالب في الاستفادة بهذه التيسيرات بعد أن استكملت شرائطها وتوافرت له دواعيها .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ دريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(٩٨)

الطلب رقم ٧ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" :

(أ) اجراءات . "ميعاد تقديم الطلب" . أقدمية .

توقيع الطالب بما يفيد علمه بتحديد أقدميته . عدم تقديم الوزارة ما يدل على أنه
علم بالقرار قبل تاريخ التوقيع في ١٩٦٩/٣/٣ . تقديم الطلب إلى محكمة النقض
في أول ابريل سنة ١٩٦٩ . قبول .

(ب) أقدمية . "تحديد الأقدمية" .

جواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف
القضاء المتأهلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات دون أن يؤثر
على هذا الحق ما حده القانون من شروط صلاحية التعيين في هذه
الوظائف .

١ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطالب وقع بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣ بما يفيد
علمه بتحديد أقدميته ، ولم تقدم الوزارة ما يدل على أنه علم بالقرار قبل هذا التاريخ ،
وكان الطالب قد تقدم إلى هذه المحكمة بطلبه المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦٩ ،
فإن الطلب يكون قد تقدم خلال الثلاثين يوما المحددة في القانون .

٢ - مؤدى نصوص المواد ٥٧ ، ١٢٢ ، ١٣١ من قانون السلطة القضائية
رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقرير حق مطلق
بجواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف القضاء
المتأهلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، دون أن يؤثر على هذا

الحق ما حدده القانون من شروط صلاحية التعيين في هذه الوظائف . وإذا كان القرار رقم ٢١٠ الصادر بتعيين الطالب قد حدد أقدميته بعد السيد ... وكان هذا الأخير زميلا له في التخرج وقد تحدت أقدميته بعد السيد ... الذي كان يعمل معه ويسبقه في الترتيب الوظيفي ببنك الإئتمان العقاري ، فإن تحديد أقدمية الطالب يكون متفقا وحكم القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسب ما بين من الأوراق - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٩/٢/٢٤ صدر قرار السيد / وزير العدل رقم ٢١٠ بتعيين الطالب الذي كان يشغل وظيفة محام بإدارة قضايا شركة التعمير والمساكن الشعبية وكيلًا للنائب العام على أن تكون أقدميته بعد السيد / أحمد محمد عبد الله شريف ، ثم تقدم في ١٩٦٩/٤/١ بطلب إلى السيد المستشار رئيس محكمة النقض يلتمس فيه تعديل أقدميته وجعلها أصليا اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ ، واحتياطيا اعتبارا من ١٩٦٥/٧/١ ، وأسس هذا الطلب على أنه تخرج من كلية الحقوق في يناير سنة ١٩٥٨ وعمل محاميا بإدارة قضايا شركة التعمير والمساكن الشعبية من ١٩٦٠/٧/٣ ، وبقي بها حتى صدور القرار المطعون فيه ، وأن تحديد أقدميته على النحو الذي تضمنه ذلك القرار مخالف للقانون ، ذلك أن المادة ١٢٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ نصت على أنه " يكون التعيين في وظيفة وكيل النائب العام وفي الوظائف الأخرى من بين رجال النيابة بطريق الترقية من الدرجة السابقة مباشرة ومن بين رجال القضاء ، على أنه يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام الموظفون الفنيون بإدارة قضايا الحكومة ونظراؤهم ... متى أمضى كل منهم في وظيفته أو عمله ثلاث سنوات على الأقل وكانوا في درجة مماثلة لدرجة وكيل النائب العام أو يتقاضون مرتبا يدخل في حدود هذه الدرجة " وأن الثابت من هذا النص أنه لم يأت إلا بشروط الصلاحية

لشغل وظيفة وكيل النائب العام من مختلف المشتغلين بالقانون في مختلف حقوله دون أن تكون قواعد لتحديد الأقدمية كما أرادها القرار المطعون فيه ، فالأقدمية وتحديداتها قد بينها المشرع في المادتين ٥٧ ، ١٢٢ من قانون السلطة القضائية بما نصت عليه المادة ٥٧ من أن "تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات " ويكون المعيار هو تاريخ حصولهم على الدرجات المماثلة وفقا للقرار الجمهوري رقم ٢٣٨٧ سنة ٦٧ في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بالكادر العام ، ويكون حصول الطالب على الدرجة الخامسة يجعله بالتعادل في وظيفة وكيل نيابة (٤٨٠ - ٧٨٠ جنيتها سنويا) من يوم حصوله عليها ، ولما كان قد حصل على الدرجة الخامسة اعتبارا من ١٩٦٤/٧/١ فإنه يتعين تحديد أقدميته في وظيفة وكيل نيابة من ذلك التاريخ أو من تاريخ ١٩٦٥/٧/١ طبقا للشهادة المرفقة بملف الخدمة والثابت بها أن المرتب كان في ١٩٦٥/٧/١ - ٤٢ ج و ٦٠٠ م .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد استنادا إلى أن القرار الوزاري رقم ٢١٠ الصادر في ١٩٦٩/٢/٢٤ بتعيين الطالب في وظيفة وكيل نيابة علم به الطالب من وقت صدوره ، ويكون تقديمه طلبه في ١٩٦٩/٤/١ قد تم بعد الثلاثين يوما المحددة في القانون .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أن الثابت من الأوراق أن الطالب وقع بتاريخ ١٩٦٩/٣/٣ بما يفيد علمه بتحديد أقدميته ولم تقدم الوزارة ما يدل على أنه علم بالقرار قبل هذا التاريخ ، وإذا كان الطالب قد تقدم إلى هذه المحكمة بطلبه المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٦٩ فإن الطلب يكون قد تقدم خلال الثلاثين يوما المحددة في القانون .

وحيث إنه نص في المادة ٥٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ سنة ١٩٦٥ على أنه يجوز تحديد أقدمية أعضاء مجلس الدولة وإدارة القضايا وغيرهم ممن يعينون من خارج السلك القضائي عند تعيينهم في وظائف القضاء المماثلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات ، كما تنص المادة ١٢٢ على أنه .. "يجوز أن يعين مباشرة في وظيفة وكيل النائب العام . . متى أمضى كل منهم في وظيفته

أو عمله ثلاث سنوات على الأقل ، وكانوا فى درجة ممائلة لدرجة وكيل النائب العام . أو يتقاضون مرتباً فى حدود هذه الدرجة “ ونصت المادة ١٣١ على أن تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفقاً للقواعد المقررة لتحديد أقدمية رجال القضاء طبقاً للمادة ٥٧ سالفة الذكر ، وهو ما يبين منه أنه قصد بهذه النصوص وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقرير حق مطابق بمجاز تحديد أقدمية من يعينون فى وظائف القضاء الممائلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم فى هذه الدرجات دون أن يؤثر على هذا الحق ما حدده القانون من شروط صلاحية للتعيين فى هذه الوظائف . لما كان هذا وكان القرار رقم ٢١٠ الصادر بتعيين الطالب قد حدد أقدميته بعد السيد / أحمد محمد عبد الله شريف ، وكان هذا الأخير زميلاً له فى التخرج ، وكان السيد / أحمد محمد عبد الله شريف ، قد تحددت أقدميته بعد السيد / صفوت عبد العليم قنديل الذى كان يعمل معه ويسبقه فى الترتيب الوظيفى ببنك الائتمان العقارى ، فإن تحديد أقدمية الطالب يكون متفقاً وحكم القانون .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ،
ومحمود السيد عمر المصري .

(٩٩)

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) استئناف . " الخصومة في الاستئناف " . نقض . " شروط قبول
الطعن " . دعوى . " الخصوم في الدعوى " .

عدم قبول الطعن بالنقض ضد من لم تنفذ الخصومة في الاستئناف بالنسبة له
انقضاء حقيقيا .

(ب) تأمين . " التأمين الإجباري عن حوادث السيارات " . تقادم .
" تقادم مسقط " . دعوى . " الدعوى المباشرة " .

دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري عن حوادث السيارات ،
خضوعها لتقادم الثلاث المتصوص عليه بالمادة ٧٥٢ مدني ، ولو أنها ليست
من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين . (م ٢/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) .

(ج) تأمين . " التأمين الإجباري في حوادث السيارات " . تقادم :
" تقادم مسقط " . " بدء مدة التقادم " . دعوى . " تقادم دعوى
المؤمن له قبل المؤمن " .

مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن في التأمين
الإجباري من حوادث السيارات . بدء مرياتها من وقت وقوع الفعل المسبب

الضرر . دعوى المؤمن له قبل انؤمن . بده سرمان مدة القدام من وقت مطالبة المضرور
لؤمن له بالتعويض .

(د) تقادم . " وقف التقادم " . تأمين . " التأمين الإجبارى من حوادث
السيارات " . دعوى .

وقف مدة تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى
من حوادث السيارات طوال مدة المحاكمة الجنائية . عودة سرمان المدة بصدر
الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة .

(هـ) تأمين . " التأمين الإجبارى من حوادث السيارات " . اختصاص .

عدم استطاعة المضرور إدخال المؤمن فى الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض
عن حوادث السيارات .

(و) دعوى . " دعوى مدنية " . " وقف الدعوى " . حكم . " حجية
الحكم الجنائى " . تأمين . " التأمين الاجبارى من حوادث
السيارات " .

وقف دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن فى التأمين الاجبارى من حوادث
السيارات إذا رفعها أمام المحكمة المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية . ملة ذلك .

(ز) تقادم . " التقادم المسقط . وقف التقادم " . تأمين .

رفع الدعوى الجنائية مانع قانونى يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن
بحقه . أثره . وقف سرمان التقادم . ملة ذلك .

١ - إذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليها الأولى ، وحدها
هى التى استأنفت الحكم الصادر من محكمة أول درجة دون باقى المطعون عليهم ،
وأنهم وإن مثلوا فى الاستئناف ، إلا أنه لم يكن لهم طلبات فيه ، ولم توجه إليهم
طلبات من أى من الخصوم ، فإن الخصومة فى الاستئناف تكون فى حقيقةها
معقودة بين الطامن والمطعون عليها الأولى وحدها . وبالتالى يكون الطعن
بالنقض غير مقبول بالنسبة لباقى المطعون عليهم .

٢ — أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للضرور فى هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى التقادم العادى ، لأنها لا تعتبر من الدعوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ السالفة .

٣ — إذا كان حق الضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسؤولية المؤمن له مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن الضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له ، وبذلك يستطيع الضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر ، مما يترتب عليه أن مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض .

٤ — إذا كانت القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها ، تسرى على التقادم المقرر لدعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن — وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده — فإنه إذا كان العمل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه الضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ، ورفعت الدعوى الجنائية على مقارناتها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولا عن الحقوق المدنية عن فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى الضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم النهائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر .

٥ — لا يستطيع الضرور وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة إدخال المؤمن فى الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض .

٦ — إذا رفع المضرور دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية ، فإن مصيرها الختمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية ، لأن مسئولية المؤمن قبل المضرور لا تقوم إلا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل هذا المضرور . فإذا كانت هذه المسئولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية ، فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التي رفعها المضرور على المؤمن ، ولازمة للفصل فيها في كليهما ، فيتجه لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المضرور هذه حتى يفصل نهائيا في تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة أن الجنائي يوقف المدني والتزاما بما تقضى به المادة ٤٠٦ من القانون المدني ، من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم ، وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن فصل فيها نهائيا .

٧ — متى كان ممتنعا قانونا على المضرور أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجنائي محدث الضرر ، وكان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت حقيقيا ، إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية .

المحاكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢١٩٩ سنة ٦٤ مدنى جزئى عابدين
بصحيفة أعلنت للطعون عليهم في ١١/١٢/١٩٦٣، وطلب الحكم بالزامهم
بأن يدفعوا له متضامنين مبلغ ١٠٠٠٠ ج عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض.
وقال بياناً للدعوى إنه أثناء عودته من عمله مستقلاً السيارة رقم ٣٧٢١
ملاكي القاهرة صدمتها السيارة رقم ٩٧ نقل شرقية التي كان يقودها المطعون
عليه الثانى، والمملوكة للطاعن عليه الثالث، فأصيب الطاعن بعدة إصابات وتحرق
عن الحادث محضر اللجنة رقم ١٣٤ سنة ١٩٥٨ أبو حماد ضد المطعون عليه الثانى
وإذ قضى نهائياً بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ بإدائته فى الاستئناف رقم ٤٠٦٧
سنة ٥٨ جنح مستأنف الزقازيق، فقد أقام الطاعن هذه الدعوى قبل قائد السيارة
ومالكها وشركة التأمين (المطعون عليها الأولى) التي كان مؤمناً لديها
من حوادث تلك السيارة طبقاً لقانون التأمين الإجبارى طالباً الحكم له بالتعويض
السابق بيانه . دفعت شركة التأمين (المطعون عليها الأولى) بعدم اختصاص
المحكمة الجزئية بنظر الدعوى فقضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦ بقبول الدفع
وأحالت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت بمجلد لها برقم ٧١٦
سنة ٦٥ مدنى كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ حكمت تلك المحكمة بالزام
المطعون عليهم متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٧٠٠٠ ج سبعة آلاف جنيه .
استأنفت المطعون عليها الأولى وحدها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة
وقيد استئنافها برقم ٨٣١ سنة ٨٣ قضائية ، ودفعت بسقوط حق الطاعن
فى الرجوع إليها بالدعوى المباشرة لمضى أكثر من ثلاث سنوات على وقوع
الحادث دون رفع الدعوى عليها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨ قضت المحكمة بقبول
الدفع وبإلغاء الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .
وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون
عليهما الثانى والثالث وأبدت الراى بنقض الحكم بالنسبة للطعون عليها الأولى
وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأياها .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن المطعون عليهما الثانى
والثالث لم يستأنفا الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى، ولم يكن لأى من الخصوم

طلبات قبلهما في الاستئناف ، وأصبحت الخصومة بذلك معقودة أمام محكمة الاستئناف بين الطاعن والمطعون عليها الأولى .

وحيث إنه لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليها الأولى وحدها هي التي امتأنت الحكم الصادر من محكمة أول درجة دون المطعون عليهما الآخرين ، وأنها وإن مثلاً في الاستئناف إلا أنه لم يكن لهما طلبات فيه ، ولم توجه إليهما طلبات من أي من الخصوم ، فإن الخصومة في الاستئناف تكون في حقيقتها معقودة بين الطاعن والمطعون عليها الأولى وحدها ، وبالتالي يكون الطعن بالنقض غير مقبول بالنسبة للمطعون عليهما الثاني والثالث .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للمطعون عليها الأولى .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط الحق في إقامة الدعوى بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها الدعوى طبقاً لنص المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، هذا في حين أن الدعوى المأثلة لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها في المادة السالفة البيان وإنما تستند إلى القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ — بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات — ويستمد المضرور حقه مباشرة في الرجوع على شركة التأمين من هذا القانون ، ويقول الطاعن إنه وإن كان القانون رقم ٦٥٢ سنة ١٩٥٥ يحيل في مدة التقادم إلى المادة ٧٥٢ من القانون المدني إلا أن التقادم يقف سرياناً حتى يفصل نهائياً في الدعوى الجنائية ، وإنه إذ فاق الحكم أن الدعوى الجنائية لم يفصل فيها نهائياً إلا في ١٩٦٠/١٢/٢٥ وأن الدعوى الحالية قد رفعت قبل فوات ثلاث سنوات من هذا التاريخ فإنها لم تسقط بالتقادم مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا الذم في محله ذلك بأن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين ،

ولولا هذا النص لسرى على تلك الدعوى المباشرة التقادم العادى ، لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليها فى المادة ٧٥٢ ، وإذا كان حق المضرور قبل المؤمن ينشأ من وقت وقوع الحادث الذى ترتبت عليه مسئولية المؤمن له مستقلا عن حق المؤمن له قبل المؤمن ، لأن المضرور يستمد حقه المباشر بموجب النص القانونى من نفس العمل غير المشروع الذى أنشأ حقه قبل المؤمن له وبذلك يستطيع المضرور أن يرفع دعواه المباشرة على المؤمن من وقت وقوع هذا الفعل الذى سبب له الضرر مما يترتب عليه أن مدة الثلاث السنوات المقررة لتقادم هذه الدعوى تسرى من هذا الوقت ، وهى فى هذا تختلف عن دعوى المؤمن له قبل المؤمن التى لا يبدأ سريان تقادمها إلا من وقت مطالبة المضرور بمؤمن له بالتعويض ، إلا أنه لما كان التقادم المقرر لدعوى المضرور المباشرة تسرى فى شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف مدة التقادم وانقطاعها — وهو ما حرصت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على تأكيده — فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذى سبب الضرر والذى يستند إليه المضرور فى دعواه قبل المؤمن هو جريمة ورفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر المؤمن له مسئولاً عن الحقوق المدنية من فعلهم ، فإن سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن يقف طوال المدة التى تدوم فيها المحاكمة الجنائية ، ولا يعود التقادم إلى السريان إلا منذ صدور الحكم الجنائى النهائى أو انتهاء المحاكمة بسبب آخر ، ذلك لأن المضرور لا يستطيع وفقا للمادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية ولما استقر عليه قضاء الدائرة الجنائية بهذه المحكمة إدخال المؤمن فى الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض كما أنه إذا رفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة المدنية أثناء السير فى الدعوى الجنائية كان مصيرها الحتمى هو وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا فى الدعوى الجنائية ، لأن مسئولية المؤمن قبل المضرور لا تقوم إلا بثبوت مسئولية المؤمن له قبل هذا المضرور ، فإذا كانت هذه المسئولية الأخيرة ناشئة عن الجريمة التى رفعت عنها الدعوى الجنائية فإنها تكون مسألة مشتركة بين هذه الدعوى وبين الدعوى المدنية التى رفعها المضرور على المؤمن ولأزمة للفصل فيها فى كليهما ، فيتجهتم لذلك على المحكمة المدنية أن توقف دعوى المضرور هذه حتى يفصل نهائيا فى تلك المسألة من المحكمة الجنائية عملا بقاعدة أن الجنائى يوقف المدنى التزاما بما تقضى به

المادة ٤٠٦ من القانون المدني من وجوب تقييد القاضي المدني بالحكم الجنائي في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا ، وما تقضى به المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية من أن ما يفصل فيه الحكم الجنائي نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها تكون له قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا ، ومتى كان ممتنعا قانونا على المضرور أن يرفع دعواه على المؤمن أمام المحكمة الجنائية بعد رفع الدعوى العمومية على الجاني محدث الضرر ، وكان إذا رفع دعواه أمام المحاكم المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية كان رفعها في هذا الوقت عقبا ، إذ لا يمكن النظر فيها إلا بعد أن يفصل نهائيا في تلك الدعوى الجنائية ، فإن رفع الدعوى الجنائية يكون في هذه الحالة مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقادم ما دام المسانع قائما ، وبالتالي يقف سريان التقادم بالنسبة لدعوى المضرور قبل المؤمن طوال المدة التي تدوم فيها المحاكمة الجنائية . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بسقوط حق الطاعن في رفع دعواه بالتقادم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
جودة أحمد قيث ، وحامد ومنفى ، ومجد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكرى .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٣٤ القضائية :

(١ ، ب) ضرائب . " الضريبة الإضافية " . شركات . " الشركات المساهمة " .

(١) الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٥٨ على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . وطاوعا .

(ب) عضو مجلس الإدارة المنتخب لشركة المساهمة . بجواز جمعه بين هذه الصفة وصفته كدير عام أو مستشار في شركة . وذلك قبل العمل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

(ج) ضرائب . " ضريبة المرتبات والأجور " . " ضريبة القيم المنقولة " . شركات .

ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري بالشركة . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور . إعفاء نسبة ٧,٥ ٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي الماش . شرطه . تجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة . خضوع الزيادة لضريبة القيم المنقولة .

(د) ضرائب . " الضريبة الإضافية " . شركات . " الشركات المساهمة " .

وماه الضريبة الإضافية ، وجوب خصم نسبة ٧,٥ ٪ مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة .

١ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة، قبل إلغائه بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ ، أن المشرع حدد وعاء الضريبة الإضافية بالمبالغ المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

٢ — ليس في نصوص القانون وإلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات، ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتخب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مستشار فني لها ، فيجمع بذلك بين صفتين ، صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث يحكم كل منهما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — القواعد الخاصة بها .

٣ — ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتخب في مقابل عمله الإداري بالشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون ، لا يخضع لضريبة القيم المنقولة ، بل لضريبة المراتب والأجور ، وتسمى عليه أحكام المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وتعفى من الضريبة نسبة ٧٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها ، متى كان المنتفع يقوم فعلاً بعمل إداري خاص علاوة على الأعمال التي تدخل في اختصاص أعضاء مجلس الإدارة ، وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم في كل شركة أكثر من عضوين معينين بالإسم ، وألا يزيد ما يستولى عليه كل منهما في السنة على ثلاثة آلاف جنيه — سواء كان ذلك في شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية من صافي الربح أو المبيعات ، فإذا أعطى أكثر من ذلك ، خضعت الزيادة لضريبة القيم المنقولة ، طبقاً للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

٤ — الضريبة الإضافية — المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة — هي ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة ، ويتعين عند حساب الضريبة الإضافية خصم ٧٥٪ .

مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإدارى فى حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج فى السنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه وهو عضو مجلس الإدارة المنتخب لشركة كراون بربورى قدم إلى مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالاسكندرية إقراراً عن إirاده الخاضع للضريبة الإضافية فى سنة ١٩٥٧ تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بمبلغ ٦٤٦١ ج و ٧٠٧ م، ولم تعتمد المأمورية خصم ٧,٥٪ من مكافآته مقابل احتياطى المعاش ، وعدلت إirاده الخاضع للضريبة إلى مبلغ ٦٦٨٦ ج و ٧٠٧ م ، وإذا عترض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها بتاريخ ٢٨ / ٢ / ١٩٦١ بتعديل وعاء الضريبة الإضافية إلى مبلغ ٦٤٦١ ج و ٧٠٧ م ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٦٠١ سنة ١٩٦١ تجارى الاسكندرية الابتدائية بالطعن فى هذا القرار طالبة إلغائه وتأييد تحديد المأمورية لواء الضريبة ، وبتاريخ ٢٣ / ١ / ١٩٦٢ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٥١ سنة ١٨ ق تجارى الاسكندرية ، وبتاريخ ١٢ / ٢ / ١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب النعى أن الحكم المطعون فيه قضى عند حساب وعاء الضريبة الإضافية بخصم ٧,٥٪ مقابل احتياطى المعاش المنصوص عليه فى المادة ٦٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من المبالغ التى حصل عليها المطعون عليه بصفته

عضو مجلس الإدارة المنتدب بالشركة نظير عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج تأسيساً على أن هذه المبالغ تخضع للضريبة على كسب العمل ، وأنه يتعين أن يسرى على المنطعون عليه ما يسرى على الموظفين من إعفاء مقابل احتياطي المعاش ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه جعل الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ المشار إليها مرتبطاً بالخضوع لضريبة كسب العمل ، مع أن هذا الإعفاء يرتبط بصفة الموظف أساساً ، فحيث لا تتوافر هذه الصفة لا يجوز الإعفاء ، وعضو مجلس الإدارة المنتدب لا يرتبط بالشركة بعقد عمل يرتب له حقاً في معاش أو مكافأة الخدمة ، إنما هو وكيل عن مجلس الإدارة ويحصل على مكافأة نظير عمله الإداري لا على أجر ، فلا يعتبر من ثم موظفاً يتمتع بالإعفاء .

وحيث إن هذا النمي في غير محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض ضريبة إضافية على مجموع ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة قبل إلغائه بالقانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٦٠ على أنه " علاوة على الضرائب المقررة قانوناً تفرض ضريبة إضافية سنوية على جميع ما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة في الشركات المساهمة من مرتبات أو مكافآت أو بدل حضور أو غير ذلك من المبالغ المشار إليها في المادة الأولى (البندراجا) والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه " يدل على أن المشرع حدد وعاء الضريبة الإضافية بالمبالغ المشار إليها في الفقرة الرابعة من المادة الأولى والمادة ٦١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وإذ لم يكن في نصوص القانون وإلى ما قبل العمل بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ بشأن الشركات ما يمنع من أن يجمع عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة بين صفته هذه وصفته كمدير عام أو مستشار قني لها فيجمع بذلك بين صفتين صفته كوكيل وصفته كأجير بحيث يحكم كلا منهما — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — القواعد الخاصة بها ، ولما كان ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب في مقابل عمله الإداري بالشركة فوق ما يأخذه أعضاء مجلس الإدارة الآخرون لا يخضع لضريبة القيمة المنقولة بل لضريبة المرتبات والأجور وتسرى عليه أحكام المادتين ٦١ و ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ،

وتعفى من الضريبة نسبة ٧,٥ ٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش وفقا للفقرة الثانية من المادة ٦٢ المشار إليها متى كان المتفع يقوم فعلا بعمل إدارى خاص علاوة على الأعمال التى تدخل فى اختصاص أعضاء مجلس الإدارة وبشرط ألا يستفيد من هذا الحكم فى كل شركة أكثر من عضوين معينين بالاسم وألا يزيد ما يستولى عليه كل منهما فى السنة على ثلاثة آلاف جنيه سواء كان ذلك فى شكل مبلغ ثابت أو نسبة مئوية من صافى الربح أو المبيعات ، فإذا أعطى أكثر من ذلك خضعت الزيادة لضريبة القيم المنقولة طبقا للفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ، ولما كانت الضريبة الإضافية هى ضريبة مضافة للضرائب النوعية المحددة . لما كان ذلك ، فإنه يتعين عند حساب الضريبة الإضافية خصم ٧,٥ ٪ مما تقاضاه المطعون عليه بصفته عضواً بمجلس الإدارة المتدب مقابل عمله الإدارى فى حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج فى السنة . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه ، ويكون النعى عليه بهذا السبب فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هنتى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصوفى ، وديان زكريا ،
ونلى عبد الرحمن .

(١٠١)

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ القضائية

(أ) وكالة . " آثار الوكالة " . عقد . " أثر العقد " .

عدم مسئولية الموكل من تصرف الوكيل الذى يتجاوز حدود وكالته إلا إذا أجازته
قاصدا إضافة أثره إلى نفسه .

(ب) حكم . " عيوب التدليل " . " ما يعد قصورا " . وكالة .

دفع الطاعة بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة بنفسها ولم تكلف وكيلها
بإدارتها . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبارها وكالة عن المظنون عليهم
في إدارة الأطيان المخلفة عن مورث الطرفين . اكتفاؤه في الرد على دفاعها بما أثبتته
حكم سابق من أن الوكيل الذى يتولى إدارة أموالها الخاصة كان وكلا
عن المورث واستمر في إدارة أطيان التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية
أو قانونية . قصور .

١ — تصرف الوكيل الذى يتجاوز حدود وكالته الخاصة لا يسأل عنه الموكل
إلا إذا أجازته بعد حصوله قاصدا إضافة أثره إلى نفسه .

٢ — إذا كانت الطاعة قد دفعت بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة
بنفسها ، ولم تكلف وكيلها بإدارتها . فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف
أن تحقق هذا الدفاع الذى قد يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى ،
لا أن تكفى فى الرد عليه بما أثبتته الحكم النهائى السابق من أن الوكيل الذى يتولى
إدارة أموالها الخاصة كان وكلا من مورث الطرفين ، واستمر في إدارة أطيان
التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية أو قانونية ، إذ هو لا يعتبر وكلا

من الطاعنة في قيامه بالإدارة خارجا عن حدود وكراته . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على هذه الواقعة بصفة أساسية في اعتبار الطاعنة وكالة عن المطعون عليهم في إدارة الأتيان المخلفة عن مورث الطرفين ، كما أنه لم يأخذ بأقوال شاهد المطعون عليهم ، إلا على أساس أنها متفقة مع هذه الوقائع ، وهي لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة جليرى حسن أفلاطون وآخرين أقمن الدعوى رقم ٢١٧٦ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد محمد توفيق الدسوقي والسيدة لى أفلاطون طلبن فيها الحكم (أولا) بإلزام المدعى عليه الأول بأن يقدم لهن حسابا مؤيدا بالمستندات عن وكراته في إدارة أتيان والدهن المرحوم حسن أفلاطون من تاريخ عمله في ٤/٤/١٩٥٣ إلى تاريخ وفاة والدهن في ١٥/٣/١٩٥٧ (ثانيا) إلزام المدعى عليها الثانية بأن تقدم لهن حسابا مؤيدا بالمستندات عن إدارتها لركة مورثن من ١٦/٣/١٩٥٧ إلى تاريخ تخليها عن الإدارة في ٣١/٧/١٩٥٩ (ثالثا) نذب خير لفحص الحسابين والحكم لهن بما يظهر من تقرير الخبير والمصاريف والأتعاب ، وقلن بيانا للدعوى إنه بموجب عقد مؤرخ ٤/٤/١٩٥٣ اتفق والدهن المرحوم حسن أفلاطون مع المدعى عليه الأول على أن يقوم هذا الأخير بإدارة أتيانه لقاء أجر شهرى قدره خمسون جنيا على أن يقدم له كشف حساب في نهاية كل عام زراعى ، وقد أصدر له المورث توكيلا عاما رقم ١٢٠٧٤ سنة ١٩٥٤ توثيق القاهرة في الحدود المتفق عليها بالعقد وأضاف إليها مباشرة إجراءات التقاضى عنه وقبض الإيراد من مصادره المختلفة ، ثم أصدر المورث العقد الرسمى المسجل برقم ٣٤١٦ الدقهلية

في ١٩٥٤/٦/٢٨ وهب بمقتضاه لزوجته المدعى عليها الثانية مقدار ٤٩ ف ٢٢ ط و ١٧ س من أطيانه ، وقد وكلت المدعى عليه الأول في إدارة هذه الأطيان بالعقد رقم ٥٦٩٦ توثيق القاهرة ، وبتاريخ ١٩٥٧/٣/١٦ توفي والدهن وانحصر إرثه في زوجته وبناته ، إلا أن الزوجة وضعت يدها على التركة كلها ، وتولى المدعى عليه الأول إدارتها لحسابها بوصفه وكيلًا عنها . وإذا قامت الزوجة بإدارة إطيان التركة كلها دون اعتراض من باقي الورثة فإنها تعد وكيلًا عن باقي الشركاء خلال إدارتها لها ، ودفعت المدعى عليها الثانية بأنها لم تكن تدير الأطيان نيابة عن الورثة ، وأن المدعى عليه الأول كان وكيلًا عن المورث في إدارة أطيانه واستمر في إدارتها بعد وفاته حتى عزل ، وقد أقر بذلك في الدعوى رقم ١٢٠٩ عمال كلى القاهرة ، وبتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعيات بكافة طرق الإثبات أن المدعى عليها الثانية كانت تدير الأطيان الزراعية من تاريخ وفاة المورث حتى ١٩٥٩/٧/٣١ وللمدعى عليها النفى بالطرق ذاتها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت ، وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٤ فحكمت بإلزام المدعى عليها الثانية بأن تقدم للمدعيات حسابًا مؤيدًا بالمستندات عن إدارة أطيانهن المخلفة عن مورثهن المرحوم حسن أفلاطون وذلك خلال المدة من ١٩٥٧/٣/٦ حتى ١٩٥٩/٧/٣١ ، واستأنفت المدعى عليها الثانية هذا الحكم لدى محكمة إستئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى — وفيد الإستئناف برقم ٧٨٠ سنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليهن رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه اعتبرها وكالة عن المطعون عليهن في إدارة الأطيان المخلفة عن مورث الطرفين وقضى بإلزامها بأن تقدم لمن حسابًا مؤيدًا بالمستندات عن إدارتها خلال المدة من ١٩٥٧/٣/١٦ حتى ١٩٥٩/٧/٣١ ، مستندا في ذلك إلى أن الحكم الصادر في الإستئناف

رقمى ١١٥٨ و ١٧٧٦ سنة ٧٨ ق قضي بإعدام كل علاقة عقدية أو قانونية بين المطعون عليهم وبين محمد توفيق الدسوقي الذى قضى الحكم الابتدائى بإعتباره وكيلًا عن الطاعنة، وهى قد قبلت ذلك الحكم ولم تطعن فيه بالإستئناف مما ينطوى على التسليم بأنه كان يدير التركة نيابة عنها وأنه أقر فى الخطاب المؤرخ ١٩٥٧/٣/٢٥ بأنه وكيل الطاعنة وطلب الحصول على توكيل من باقى الورثة، وأن شاهد المطعون عليهم شهد بأن الطاعنة كانت تدير التركة كلها بواسطة وكيلها ويقبض كل منهما ثمن المحصولات، وهو من الحكم قصور وفساد فى الاستدلال، ذلك لأن محمد توفيق الدسوقي كان وكيلًا للمورث أثناء حياته واستمر فى العمل بعد وفاته فيكون فضوليا بالنسبة للورثة، ولا يترتب على كونه وكيلًا للطاعنة فى أموالها الخاصة أن يكون وكيلًا عنها فى إدارته للتركة، كما أن ثبوت إنعدام العلاقة القانونية بينه وبين المطعون عليهم بالحكم الصادر فى الإستئناف المشار إليهما يفيد إنقضاء وكالته بعد وفاة المورث، ويؤيد ما تمسكت به الطاعنة فى دفاعها من أنها لم تكلفه بإدارة أطيان التركة، وأنه تولى هذه الإدارة من تلقاء نفسه، هذا إلى أن أقوال الشاهد الذى اعتمد عليها الحكم لا تصلح ردا على دفاع الطاعنة لأن قبض وكيلها الخاص ثمن المحصولات فى حضورها لا يؤدى إلى اعتباره وكيلًا عنها فى إدارة التركة نيابة عن الورثة .

وحيث إن هذا النعى فى محله، ذلك أن الطاعنة تمسكت فى أسباب إستئنافها بأنها لم تضع يدها على تركة المرحوم حسن أفلاطون وأن التوكيل الصادر منها لمحمد توفيق الدسوقي خاص بإدارة أطيانها ولا يتعدى إلى أطيان الغير، وأنه كان وكيلًا للمورث فى حياته واستمر بعد وفاته فى إدارة أطيانه من تلقاء نفسه، وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعنة بتقديم الحساب عن إدارتها لأطيان المورث على ما أورده الحكم الابتدائى فى أسبابه التى أحال إليها بقوله " إن الثابت من الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة فى الإستئناف رقمى ١١٥٨ و ١٧٧٦ سنة ٧٨ قضائية، والثانى هو المرفوع من المدعىات، وقد قضى فيه بإعدام كل علاقة عقدية أو قانونية بينهن وبين المدعى عليه الأول، وقد قبلت المدعى عليها الثانية هذا الحكم الابتدائى الذى قضى باعتبار العلاقة التى بينها وبين محمد توفيق المدعى عليه الأول هى علاقة وكالة،

ومما لا جدال فيه أن قبولها لهذا الحكم وعدم الطعن فيه بطريق الاستئناف ينطوى على دلالة التسليم بأن المدعى عليه الأول كان يدير التركة نيابة عنها وحدها. هذا ويبين من الاطلاع على الكتاب الموجه من المدعى عليه الأول إلى المهندس محمود جلال الدين بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢٥ إقراره بأنه وكيل عن المدعى عليها الثانية منذ ثلاث سنوات ويطلب الحصول على توكيل من باقى الورثة الأمر الذى يدل على أن المدعى عليها الثانية هى التى كانت تدير الأقطان بمقرقتها وبإقامة المدعى عليه الأول ، وأضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "أولا" ثابت من الحكم الصادر من محكمة إستئناف القاهرة فى الإستئناف رقمى ١٧٧٦ و ١١٥٨ سنة ٧٨ ق إنعدام كل علاقة عقدية أو قانونية بين المستأنف عليهن الثلاث الأوليات وبين السيد محمد توفيق ، ولا شك أن هذا الحكم النهائى الحائز لقوة الشئ المقضى به فى خصوصية هذه العلاقة يهدر ما تدعيه المستأنفة من أن المستأنف عليه الرابع كان يضع اليد على التركة نيابة عن جميع الورثة لحسابهم جميعا "ثانيا" ثابت أيضا من هذا الحكم أن محكمة أول درجة قضت باعتبار العلاقة التى بين المستأنفة والمستأنف عليه الرابع هى علاقة وكالة خاصة بها وليست علاقة وكالة بين الأخير وبين المستأنف عليهن الثلاث الأوليات .. "رابعا" أن المستأنف عليهن أشهدن عبد الصادق على نصر وهو الجناينى الذى كان يعمل تحت إدارة المستأنفة ووكيلها محمد توفيق فشهد صراحة أن المورث توفى إلى رحمة الله فى أوائل سنة ١٩٥٧ وأن المستأنفة هى التى كانت تدير الأرض جميعها بواسطة وكيلها المستأنف عليه الرابع وأن كلا منهما كان يقبض ثمن المحصولات بفئات هذه الشهادة التى تأخذ بها هذه المحكمة متفقة مع الأدلة الكتابية الرسمية التى استندت إليها محكمة أول درجة ، وما قرره الحكم من ذلك لا يصلح ردا على دفاع الطاعنة بأنها لم تضع يدها على أقطان التركة بنفسها ولم تكلف وكيلها محمد توفيق بإدارتها ذلك أن تصرف الوكيل الذى يتجاوز حدود وكالة الخاصة لا ينسأل عنه الموكل إلا إذا أجاز له بعد حصوله قاصدا إضافة أثره إلى نفسه ، فكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحقق هذا الدفاع الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى لا أن تكتفى بالرد عليه بما أثبتته الحكم النهائى السابق من أن الوكيل الذى يتولى إدارة أموالها الخاصة كان وكلا عن مورث الطوفين واستمر فى إدارة أقطان التركة

دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية أو قانونية، إذ هو لا يعتبر وكيلا عن الطاعة في قيامه بالإدارة خارجا عن حدود وكالته، وإذا كان الحكم قد اعتمد على هذه الوقائع بصفة أساسية في إعتبار الطاعة وكالة عن المطعون عليهم في إدارة الأتليان المخففة عن مورت الطرفين، وكان الحكم لم يأخذ بأقوال شاهد المطعون عليهم إلا على أساس أنها منققة مع هذه الوقائع، وهي لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإنه يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي الأسباب.

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، وعلى
صلاح الدين .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ القضائية :

نقض . " أثر نقض الحكم " . بيع . حكم . " حجبة الحكم " .

قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى صحة وبقاء عقد البيع لبطلانه . تأسيس هذا القضاء
على سبق صدور حكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن المقول بأنه من المبيع . نقض هذا
الحكم الأخير . أثره . اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .

متى كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى
الطاعنة — بطالب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لها والذي أقر فيه
البائع بقبض الثمن في عقد الرهن الرسمي الصادر منه عن المنزل المبيع — على بطلان
عقد البيع تأسيسا على سبق صدور الحكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن .
وإذ كان هذا الحكم الأخير قد طعن فيه أمام محكمة النقض ، ويبين من الاطلاع
على ذلك الطعن أن محكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة ،
وكان يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض
متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، فإنه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن السيدة سعاد حامد إمام أقامت الدعوى رقم ٣٩١٢ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة ضد أحمد حامد محمد ومبروك مصطفى كامل مبروك تطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٤٨/٩/١ الصادر من أولها والمتضمن بيعه لها المنزل المبين بمحجينة الدعوى نظير ثمن قدره ٦٠٠ ج ، وشطب التسجيلات الموقعة عليه لصالح المدعى عليه الثانى وإلزامهما متضامتين بالمصروفات والأتعاب ، وقالت بيانا للدعوى إنها اشترت هذا المنزل من المدعى عليه الأول نظير الثمن المسمى بالعقد ، والذي أقر البائع بقبضه في عقد الرهن الرسمى الصادر منه عن هذا المنزل ، وأنها وضعت يدها على المنزل بعد البيع ، إلا أن المدعى عليه الثانى نازعها في الملكية ، مستندا إلى عقد صورى مؤرخ ١٩٥٣/٤/١٨ تم بالتواطؤ مع البائع ، وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ ١٩٤٨/٩/١ وبشطب تسجيل العقد الرسمى الحاصل فى ١٨/٤/١٩٥٣ لصالح المدعى عليه الثانى ، وامتناف المدعى عليه الأخير هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة ، طالبا بإلغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤٢ لسنة ٧٨ قضائية ، وبتاريخ ٢٩ يونيه سنة ١٩٦٥ حكمت بقبول الاستئناف شكلا وبوقف الفصل فيه حتى يحكم نهائيا فى الدعوى رقم ٦٩٣٠ سنة ١٩٦٤ كلى القاهرة التى أقيمت من ورثة البائع براءة ذمة مورثهم من دين الرهن ، وقامت المستأنفة بتعجيل الاستئناف بعد الحكم نهائيا فى تلك الدعوى ، وبتاريخ ٣١ يناير ١٩٦٧ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليها الأولى مع إلزامها بالمصروفات عن الدرجتين ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة عنها ، وطعنت الطاعنة فى هذا الحكم للسبب الوارد فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث لم يحضر أحد من الطرفين بالجلسة ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته فى مذكرتها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على أساس براءة ذمة ورثة البائع لها من دين الرهن بالحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٦٩٨ لسنة ٨٣ ق القاهرة ، وإذ طعنت الطاعنة فى حكم

الأساس بطريق النقض لمخالفة الثابت بالأوراق وذلك بالطعن رقم ٤٤ سنة ٣٧ قضائية الذي يتعدى أثره إلى الحكم الذي أقيم عليه ، فإن نقض حكم الأساس يستتبع نقض الحكم اللاحق .

وحيث إنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعنة على قوله ” إنه وقد ثبت من الحكم النهائي الصادر في الاستئناف رقم ٦٩٨ سنة ٨٣ ق ، أن ذمة مورث المستأنف عليهم من الثاني للأخير في الاستئناف المسائل بريئة من دين الرهن البالغ قدره ستمائة جنيه على الأساس الذي اعتمد عليه الورثة المذكورون وما لبثت به المستأنف عليها الأولى ، وهو أن هذا الدين قد تسدد منه مبلغ ٣٨٠ ج لوالد المستأنف عليها الأولى بصفته وكيل عنها ، وأن الباقي وقدره ٢٢٠ ج قد اقتضى الالتزام به بالتقادم ، مما يتنافى مع ماقرره الحكم المستأنف من أن الثمن الوارد في عقد البيع الصادر للمستأنف عليها الأولى هو ذات دين الرهن الرسمي المضمون بالمتزل المبيع الأمر الذي تستخلص منه المحكمة أن عقد البيع المشار إليه وهو المؤرخ ١٩٤٨/٩/١ والمطلوب الحكم بصحته ونفاذه لم يكن بيعا باتا ، وإنما هو على خلاف نصوصه يسترهننا حيازيا مما يجعله باطلا سواء بصفته بيعا أورهنا “ ومفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببطلان البيع على أساس سبق صدور الحكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن ، وإذا كان هذا الحكم قد طعن فيه أمام محكمة النقض بالطعن رقم ٤٤ سنة ٣٧ قضائية ، وقررت المحكمة ضمه إلى الطعن الحالي و يبين من الاطلاع على ذلك الطعن أن محكمة النقض قضت بجلسة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧١ بنقض الحكم المطعون فيه وبالإحالة . إذ كان ذلك ، وكان يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام والأعمال اللاحقة للحكم المقوض متى كان ذلك الحكم أساسا لها ، فإنه يتعين اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .

جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . ”الطعن في الحكم . الأحكام الجائز الطعن فيها“ . استئناف .
إختصاص .

صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابلية الطعن المباشر في المعاد
باعتباره منها للمقصود أمام المحكمة التي أصدرته . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات
سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى .
هذه المادة تكل — في خصوص الاستئناف — قاعدة المادة ٣٧٨ من
نص القانون .

(ب) نقض . ”أسباب الطعن . ما لا يصلح سببا للطعن“ .

قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة . التي
الموجه إلى ما ورد بأسباب الحكم الابتدائي . غير مقبول .

(ج) إيجار . ”بعض أنواع الإيجار . إيجار الأماكن“ .

ثبوت أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه
من أدوات وآلات ، وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق القانون
١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

(د) حكم . ”تسبيب الحكم . التسبيب الكافي“ .

عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جميع ما يقدم من الأدلة والقرائن . حسبها
إقامة حكمها على ما يصلح لملأه .

١ — إنه وإن كان الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة السويس محليا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية لم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه قد أنهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته ، ومن ثم يكون قابلا للطعن المباشر في الميعاد . والقول بأن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ليس صحيحا على إطلاقه ، ذلك أن المادة ٤٠٤ من ذلك القانون وإن كانت قد نصت على أن : " استئناف الحكم الصادر في الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة " إلا أن هذه العبارة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظرها ، وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ المشار إليها دون الأحكام المنهية للخصومة .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وكان النعي الموجه من الطاعن منصرفا إلى الحكم الابتدائي ، فإنه أيا كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .

٣ — متى كان الغرض الأسامي من الإجارة ليس المبني ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات أعدت للاستغلال الصناعي أو التجاري بحيث يعتبر المبني عنصرا ثانويا بالنسبة لها ، فإن هذه الإجارة لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المكمله له .

٤ — محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من الأدلة والقرائن ، بل حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح لحمله .

(١) قض ٢٩ / ١ / ١٢٤٠ / ٣ / ١٩٧٠ بمحكمة المكتب الفني . من ٢١ ص ٢١٣ ،
من ٢٤٥ وقض ٢٦ / ٢ / ١٩٦٦ بمحكمة المكتب الفني . من ١٧ ص ١٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن بلال إبراهيم السيد أقام الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٥ كلى السويس ضد فهم ليب أبو الجدايل بصفته حارساً قضائياً على سينما مصر الشتوى يطلب الحكم بتخفيض أجرة العين الموضحة بصحقتها إلى ٢٢ ج و ٤١٧ م ، وقال شرحاً للدعوى إنه استأجر العين المذكورة لاستغلالها داراً لعرض الأفلام وزودها بالأدوات والآلات اللازمة لذلك ، ولما كانت تلك العين مما تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ من حيث تحديد الأجرة ، وكان بناؤها قد تم إنشاؤه فى سنة ١٩٥٣ ، وتحددت قيمته الإيجارية بمبلغ ٣٨ ج و ٥٠٠ م شهرياً ، فإنه يتعين تخفيض هذه القيمة بنسبة ٢٠ ٪ ، ثم بنسبة ١٥ ٪ بحيث يصبح الإيجار الشهري مبلغ ٢٤ ج و ٤١٧ م ينقص منه مقابل العوائد والملحقات وقدره ٦٠٨ م فتكون الأجرة الواجبة الأداء هى ٢٣ ج و ٤١٧ م وليست ١١٠ ج كما ورد بالعقد . دفع المدعى عليه بعدم اختصاص محكمة السويس الابتدائية محلها بنظر الدعوى ، وفى ١٩٦٥/١٢/٢٠ حكمت المحكمة بقبول الدفع بعدم اختصاصها وبإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قبلت برقم ٩٧١ سنة ١٩٦٦ كلى القاهرة ، وطلب المدعى عليه رفض الدعوى ، استناداً إلى أن المكان المؤجر لا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المكملة له لأن الغرض من الإيجار لم يكن مجرد الانتفاع بالمبنى ، بل استغلال الاسم التجارى للسينما وروادها وما يحققه المدعى من أرباح نتيجة الاستفادة من موقع المنشأة وشهرتها وسمعتها . وفى ١٩٦٦/١٠/٣١ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم والحكم الصادر فى ١٩٦٥/١٢/٢٠ بعدم الاختصاص والإحالة فى الدعوى رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ كلى السويس طالباً قبول الاستئناف شكلاً ، وفى الموضوع إلغاء الحكمين المذكورين والقضاء أصلياً بإحالة القضية إلى محكمة السويس

الابتدائية للحكم بتخفيض أجرة المكان المؤجر إلى ٢٥ ج و ٨٨٩ م واحتياطيا الحكم بتخفيض الأجرة إلى ٢٥ ج و ٨٨٩ م ، وقيد الاستئناف برقم ١٣١٧ سنة ٨٣ قضائية استئناف القاهرة ، وفي ١٦ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة (أولا) بسقوط الحق في استئناف الحكم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى السويس . (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز استئناف الحكم رقم ٩٧١ لسنة ١٩٦٣ كلى القاهرة وبجوازه وقبوله شكلا ، وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير ، وعرض للطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب الحاضر عن المطعون عليه رفض الطعن ، وصممت النيابة على الرأي الوارد بمدكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الحكم أقام قضاءه بسقوط الحق في استئناف الحكم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ كلى السويس على أن الطاعن لم يستأنفه استقلالا في الميعاد ، في حين أن الأمر بالإحالة هو إجراء غير بات في الخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى ، وأن الخصومة التى ينظر إلى انتهائها وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هى الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ، وليست تلك التى تثار عرضا بشأن دفع شكلى في الدعوى أو في مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها ، هذا إلى أن الحكم رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٥ كلى السويس قد استند في قضائه بقبول الدفع بعدم الاختصاص للمحل إلى ما ورد بعقد الإيجار ، وعلى المادة ٦١ من قانون المرافعات السابق التى تنص على الاتفاق على الموطن المختار لتنفيذ العقد مع أن حالة الاتفاق على موطن لتنفيذ العقد تختلف عن حالة الاتفاق على اختصاص محكمة معينة بنظرها ، وإذا كان الواقع في الدعوى أن الطرفين يقيمان في السويس وأن العقار يقع فيها ومحكمة السويس أقدر على تفهم ظروف الدعوى فقد دفع الطاعن بانعدام مصلحة المطعون عليه في التمسك باختصاص محكمة القاهرة ، إلا أن محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها عن تحقيق هذا الدفاع بحكمها الصادر بسقوط الحق في الاستئناف . (وثانيهما) أن محكمة أول درجة قضت برفض الدعوى رقم ٩٧١ لسنة ١٩٦٦ كلى القاهرة استنادا إلى نية الطرفين عند التعاقد في حين

أن هذه النية لا يعتد بها ، لأن أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به من النظام العام فلا يجوز الاتفاق على مخالفتها ، ومن ثم فلا يبحث القاضي عند تطبيق هذه القوانين عن نية المتعاقدين ، وإنما يبحث عن إرادة المشرع وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه (الأول) منه بأن الحكم الصادر بعدم اختصاص محكمة السويس محليا بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة القاهرة الابتدائية وإن كان لم يفصل في موضوع الدعوى ، إلا أنه قد أنهى الخصومة أمام المحكمة التي أصدرته ، ويكون قابلا للطعن المباشر في الميعاد ، وما يقوله الطاعن من أن الخصومة التي ينظر إلى إنهاؤها وفقا لنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفيها ليس صحيحا على إطلاقه ، ذلك أن المادة ٤٠٤ من ذلك القانون وإن كانت قد نصت على أن " استئناف الحكم الصادر في الدعوى يستتبع حتما استئناف جميع الأحكام السابق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة " إلا أن هذه العبارة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظرها وهي الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكل القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ المشار إليها دون الأحكام المنهية للخصومة ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بسقوط الحق في استئناف الحكم الصادر بقبول الدفع بعدم الاختصاص ، فإن النعي عليه بعدم الرد على ما أثاره الطاعن من انعدام مصلحة المطعون عليه في التمسك بالدفع المذكور يكون على غير أساس . والنعي مردود في الوجه (الثاني) ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي بناء على أسباب خاصة به دون أن يحيل عليه في أسبابه ، وإذا كانت أسباب الحكم المطعون فيه ليست محل نعي من الطاعن وكان النعي بهذا الوجه منصرفا إلى الحكم الابتدائي ، فإنه أيا كان وجه الرأي فيه يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد مسخ نصوص العقد وخالف الثابت في الأوراق ، ذلك أنه قد غفل عما أورده الطاعن في صحيفة

الاستئناف من أن المبنى مملوك لأشخاص ، وأن المنشأة مملوكة لغيرهم للتدليل على أن إجارة المبنى مستقلة عن إجارة المنشأة ، وعلى أن التشريعات الاستئنافية تسرى في هذه الحالة على إيجار المبنى على أساس أنه عملية قائمة بذاتها وغير مشتملة على أى عملية مالية أخرى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أنه قد ثبت من عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٣/١٠/٢٣ أن المستأنف، (الطامن) قد استأجر من الحارس دار سينما مصر بالسويس المعروفة بسينما حنفى الشتوى بقصد استعمالها دارا لعرض الأفلام السينمائية والعروض المسرحية ، وليس له استعمالها لغير ذلك ، وإلا انفسخ العقد بدون تنبيه أو إنذار ولقد كانت مؤجرة من قبل للشركة الشرقية للسينما بالقاهرة وبذات الاسم وبأجرة مماثلة للأجرة المتفق عليها ولمدة خمس سنوات تبدأ من ١٩٥٦/٩/٢٢ ، ومن ثم فإن في حرص الطرفين على النص في العقد على اسم السينما وعلى حرمان المستأجر من استعمال المبنى في غير الغرض المتفق عليه ما يقطع بأن الغرض الأول من الإجارة لم يكن المبنى في حد ذاته ، بل استغلال اسم السينما التجارى الذى حرص الطرفان على إبرازه في العقد ، وما يحققه المستأجر من ربح من وراء الاستغلال ، وإذا كان ذلك فإن أجرة السينما لا تخضع للتخفيض المنصوص عليه في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه ، ويبين من هذا الذى قرره الحكم أن محكمة الموضوع قد استخلصت من نصوص العقد وظروف الدعوى وملاساتها أن الغرض الأصلى من الإجارة لم يكن المبنى في حد ذاته ، وإنما المنشأة بها لها من سمعة تجارية ، ورتبت على ذلك قضاءها برفض طلب تخفيض أجرة المبنى وهو استخلاص موضوعى مائع يكفى لحمل الحكم ، ذلك أنه متى كان الغرض الأساسى من الإجارة ليس المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات أعدت للاستغلال الصناعى أو التجارى بحيث يعتبر المبنى عنصرا ثانويا بالنسبة لها فإن هذه الإجارة لا تخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه له . إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على جميع ما يقدمه الخصوم من الأدلة والقرائن بل حسبها أن تقيم حكمها على ما يصلح منها لحمله فإن النعى على الحكم المطعون فيه بكل ما تضمنه هذا السبب يكون على غير أساس ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرخيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأحمد سميج طلعت ، ومحمد فاضل المرجوشي، وحافظ الوكيل .

(١٠٤)

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عمل . ” تقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ” . ” دعوى التعويض
من الفعل التعسفى ” . تقادم . ” تقادم مسقط ” . تعويض .

تقادم المادة ٦٩٨ مدنى . مريانه على دعاوى التعويض من الفعل التعسفى
باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(ب) حكم . ” تسبيب الحكم ” . بطلان . ” بطلان الحكم ” .
نقض .

اشتراك أسباب الحكم على خطأ فى القانون . عدم تأثيره على نتيجة الحكم
الصحيحة . لا يطلان .

(ج) عمل . ” مكافأة نهاية الخدمة ” .

تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو بأجر ثابت مع نسبة منها . احتساب
المكافأة . أساسه . الأجر الثابت الأخير مضافا اليه متوسط ما تقاضاه العامل
من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

(د) تقادم . ” وقف التقادم ” . محكمة الموضوع .

اعتبار عقد العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقه . مسألة
موضوعية .

١ - التقادم المنصوص عليه في المادة ٩٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) - يسرى على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن (العامل) لم يرفع دعوى التعويض إلا بعد مضي أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى سقوط الحق في طلب التعويض بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة^(٢) أنه لا يبطل الحكم إذا وقع في أسبابه خطأ في القانون ما دام هذا الخطأ لم يؤثر في النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها .

٣ - النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن تحسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير إنما راعى فيه الشارع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(٣) - مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا يخطو على غرر ومضاربة ، ولا يتأتى التزامه وتطبيقه بحرفيته في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها ، إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لا احتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة أو السنة السابقة عليها قد انتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح استثنائي نتيجة ظروف طارئة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنها أجر إضافي والتزام أوجبته القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها ، فإنه يتعين احتساب المكافأة في هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافاً إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .

(١) قضا ١/٣٧٤/٦/١٩٦٧ مجموعة المكتب الفني ص ١٨ ص ٥٢٥ ، ص ١٢١٢ ص ١٨ ص ٥٢٥ .

(٢) قضا ٢٥/٣/١٩٧١ مجموعة المكتب الفني ص ٢٢ ص ٤١١ .

(٣) قضا ٢٢/٢/١٩٦٦ مجموعة المكتب الفني ص ١٧ ص ٦٤٧ .

٤ — اعتبار قيام عقد العمل بين الطاعن (العامل) والمطعون ضده (رب العمل) مانعا أدبيا يحول دون مطالبتة بحقه ، هو من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضى الموضوع بغير معقب متى كان ذلك مبنيا على أسباب سائغة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٣٣٢ سنة ١٩٥٨ عمال كلى اسكندرية ضد المطعون ضده يطلب إلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦١٥ ج مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه عمل كاتبا للحسابات لدى المطعون ضده منذ أغسطس ١٩٣٨ وبلغ أجره ٣٢ ج شهريا مع نسبة قدرها $\frac{1}{4}$ % من اجمالى رقم المبيعات الشهرية ، وإذا فوجئ بفصله من عمله فى آخر مايو سنة ١٩٥٨ ويستحق قبل الطاعن مبلغ ١٦١٥ ج قيمة نسبة اجمالى المبيعات منذ عام ١٩٥٣ ومكافأة نهاية الخدمة وبندل أجازة عن المدة من سنة ١٩٥٢ إلى آخر مايو سنة ١٩٥٩ و فرق علاوة فلاء المعيشة ، فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وبجلسة ١٩٦٢/٨/١٤ أضاف إلى هذه الطلبات مبلغ ١٠٠٠ ج تعويضا له عن فصله بغير مبرر ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٠/٢٢ حكمت المحكمة بنسب أحد الخبراء الحاسبين بمكتب خبراء وزارة العدل بالاسكندرية لبيان قيمة مرتب الطاعن وبندل أجازته وفروق إعانة فلاء المعيشة التى يستحقها ونصيبه من المبيعات عن المدة من ١٩٥٣ إلى آخر مايو سنة ١٩٥٨ ومقدار مكافأته ، وما إذا كان لحقه ضرر من فصله وقيمة هذا الضرر ، وبعد أن قدم الخبير تقريره قدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بسقوط حق الطاعن فى إقامة الدعوى بطلب مكافأة نهاية الخدمة عن المدة من ١٩٣٨/٨/٥ إلى ١٩٤٣/٦/١٥ وبسقوط حقه كذلك فى طلب

التعويض وعلاوة غلاء المعيشة، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٩ حكمت المحكمة برفض الدفوع جميعها وبقيام حق الطاعن في طلب المكافأة والتعويض وعلاوة غلاء المعيشة ، وألزمت المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٢٠١٦ ج و ٩١١ م . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافه برقم ٤٤٦ سنة ٢٠ قضائية ، كما استأنفه الطاعن وقيد استئنافه برقم ٤٩٠ سنة ٢٠ قضائية . وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ حكمت المحكمة فيهما بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضده بأن يدفع إلى الطاعن مبلغ ١٣٩٣ ج و ٣٢١ م ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في طلب التعويض ، مستندا في ذلك إلى أن دعوى التعويض من الضرر الذي يحمق بالعامل بسبب الفصل التعسفي تقوم على أساس العمل غير المشروع . وأنها إعمالا لحكم المادة ١٧٢ من القانون المدني تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالمستول عنه ، وإلى أن الطاعن علم بما أصابه من جراء فصله وبمسئولية المطعون ضده عن الضرر منذ أن تلقى خطاب فصله من عمله بتاريخ ١٩٥٨/٤/٣٠ ولكنه لم يرفع دعواه بطلب التعويض ، إلا في ١٩٦٢/٨/١٤ بعد أن سقطت الدعوى ، وذلك من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون وخطأ في تطبيقه من وجوه (أولها) أن الطاعن لم يعلم بالضرر الذي لحقه إلا بعد مضي سنتين من تاريخ فصله في ١٩٥٨/٥/٣١ ، لأنه لم يتحقق من هذا الضرر بصورة واقعية وقطعية إلا بعد أن زاول التجارة وتبين له من ميزانية السنتين التاليتين لفصله من عمله أن تجارته خاسرة ، وباتهاء السنة المالية الثانية في آخر مايو سنة ١٩٦٠ بدأ علمه بالضرر الذي حاق به ، فرفع دعواه بطلب التعويض بجلسة ١٩٦٢/٨/١٤ أي في خلال ثلاث سنوات من تاريخ علمه بالضرر . (والثاني) أن طلب التعويض عن الفعل الضار لا يتقادم إلا بمضي مدة ١٥ سنة لأن التعويض هو مقابل الضرر الذي يصيب العامل جزاء فصله بغير مبرر فمناطه سوء استعمال الحق وترتب الضرر وهو يدور معه وجودا وعدما

وبالتالى لا يسقط حق الطاعن فى المطالبة بالتعويض إلا بمضى ١٥ سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع أى الفصل التعسفى (والثالث) أن طاب التعويض الذى قدمه الطاعن بجلسته ١٩٦٢/٨/١٤ يعتبر طلبا تبعا للدعوى الأصلية التى تضمنت طلبات متعددة كلها ناشئة عن سبب قانونى واحد هو انتهاء عقد العمل . ومتى كانت الدعوى قد رفعت فى الميعاد القانونى فإن نطلب التعويض يكون قد رفع فى الميعاد ويصبح الدفع بالتقادم فى غير محله .

وحيث إن هذا النعى مردود فى جملته ، ذلك بأن المادة ٦٩٨ من القانون المدنى تنص على أنه " تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ، إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة فى الأرباح والنسب المئوية فى جملة الأيراد ، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذى يسلم فيه رب العمل إلى العامل بيانا بما يستحقه بحسب آخر جرد " وهذا التقادم — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يسرى على دعاوى التعويض عن الفصل التعسفى باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل ، وإذ كان الثابت فى الأوراق أن الطاعن فصل من العمل فى ١٩٥٨/٤/٣٠ بينما لم يرفع دعوى التعويض بطلبه إلا فى جلسته ١٩٦٢/٨/١٤ وبعد مضى أكثر من سنة من تاريخ الفصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى سقوط الحق فى طلب التعويض بالتقادم ، فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ولا يؤثر فى ذلك أنه استند فى قضائه إلى نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى ، ذلك أنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يبطل الحكم إذا وقع فى أسبابه خطأ فى القانون مادام هذا الخطأ لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى انتهى إليها .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه جرى فى تحديد الأجر الشهرى للطاعن عند قضائه له بمكافأة نهاية الخدمة على أساس أن المرتب الثابت للطاعن هو ٣٢ جنيا شهريا ، ثم أضاف إليه متوسط العمولة التى يستحقها الطاعن طوال مدة خدمته أى بواقع ٨ ج و ٩٢٠ م ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، لأن المادة ٣٨ من القانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تنص على أن يتخذ الأجر الأخير للعامل أساسا لتقدير المكافأة المنصوص عليها فى المادة ٣٧ منه ، فىكون ما يجب إضافته إلى المرتب الثابت هو متوسط العمولة

التي يستحقها الطاعن عن الشهور التي قام بعمله في سنة نهاية الخدمة
أي بواقع ١٢ ج و ٦٩٢ م .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على أن تحتسب مكافأة نهاية الخدمة على أساس الأجر الأخير إنما راعى فيه الشارع — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مصلحة العامل وتدرجه وزيادة أجره خلال مدة العمل ، وهو يواجه الغالب الأعم من صور تحديد الأجر وملاحقاته على وجه ثابت لا يبنى على احتمال ولا ينطوي على غرر ومضاربة ولا يتأني التزامه وتطبيقه بحرفيته في صورة تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو أجر ثابت مع نسبة مئوية منها ، إذ من شأنه أن يؤدي إلى وضع مرتبك لإحتمال أن تكون سنة نهاية الخدمة أو السنة السابقة عليها قد انتهت بخسارة فلا يستحق العامل مكافأة أو انتهت بربح إستثنائي نتيجة ظروف طارئة فتحدد المكافأة بنسبة مئوية منها ، وإذا كان الأصل في المكافأة أنها أجر إضافي والتزام أوجبه القانون على رب العمل عند انتهاء العقد في الأحوال التي حددها ، فإنه يتعين إحتساب المكافأة في هذه الصورة على أساس الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما استولى عليه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في تحديد الأجر الأخير للطاعن وبالتالي في حساب المكافأة على أساس أجره الثابت الأخير مضافا إليه ما استحقه من نسبة الأرباح خلال مدة العمل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في المطالبة بفرق علاوة غلاء المعيشة عن المدة من ١٩٤٧/١١/٦ إلى ١٩٥٠/٢/٢٨ ، مستندا في ذلك إلى أن الطاعن لم يطلب فرق علاوة الغلاء عن تلك المدة إلا عند رفع الدعوى بتاريخ ١٩٥٨/٧/٧ ، وبعد أن اكتملت مدة التقادم ، وهذا من الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ، لأن المادة ٣٨٢ من القانون المدني تنص على أنه لا يسرى التقادم كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولأن علاقة العمل صلة بين الطاعن والمطعون ضده تبعث

على الاحترام والثقة ، وكان يستحيل معها أدبيا على الطاعن أن يطالب بحقه أثناء قيام عقد العمل مما يوقف التقادم بالنسبة لفرق علاوة غلاء المعيشة .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك بأن مسألة إعتبار قيام عقد العمل بين الطاعن والمطعون ضده مانعا أدبيا يحول دون مطالبته بحقه ، هي من المسائل الموضوعية التي يستقل بها قاضي الموضوع بغير معقب ، متى كان ذلك مبنيًا على أسباب سائغة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط حق الطاعن في المطالبة بفرق علاوة غلاء المعيشة عن المدة من ١٩٤٧/١١/٦ إلى ١٩٥٠/٢/٢٨ لأنه لم يطالب بها إلا في ١٩٥٨/٧/٧ ، وجرى في قضائه على أنه " لا يغير هذا النظر ما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن سريان التقادم يقف بسبب مانع أدبي هو قيام علاقة العمل بين طرفي الدعوى لأن هذه العلاقة لا تعتبر مانعا أدبيا طالما أن الشارع قد كفل للعامل الضمان الكافي لحفظ حقه واستقراره في عمله بحيث لم يعد له ما ينحشاه من رب العمل لو أنه طالبه بحقه في أجره شاملا علاوة غلاء المعيشة كاملا " وكان ما قرره الحكم في هذا الخصوص معقولا ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعي بهذا السبب يكون على غير أساس .

ومن حيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأحمد سميج طلعت ، وأديب نصيجي ، وحافظ الوكيل .

(١٠٥)

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) استئناف . " نطاق الاستئناف " . حكم . " حجية الحكم " .
قوة الأمر المقضى . قضاة . " رد القاضى " . تعويض .

استئناف الحكم بالتعويض الرسمى من المحكوم له لطلب زيادة التعويض .
عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره
على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورة نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه .
مثال فى طلب رد قاضى .

(ب) نقض . " نطاق الطعن " .

نطاق الطعن بالنقض لا يقع لغير الخصومة لائق كانت مطروحة على محكمة
الموضوع .

(ج) تعويض . " تقدير التعويض " . مسئولية . " المسئولية التقصيرية " .
التعويض .

تقدير التعويض بمقدار الضرر المباشر سواء : كان ماديا أو أدبيا . عدم تخصيص
معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى .

(د) تعويض . " تقدير التعويض " . محكمة الموضوع .

تقدير التعويض مسألة موضوعية . استقلال القاضى بها عند عدم وجود نص
يلزمه باتباع معايير معينة .

١ - إذ كانت الطاعة لم تستأنف الحكم القاضي بإلزامها بأن تدفع للطعون ضده قرشا واحدا كتعويض رمزي وإنما باستأنفه المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض ، وهذا هو الذي كان مطروحا دون غيره على محكمة الاستئناف ، فإن ذلك الحكم يكون قد حاز حجة الشيء المقضي فيه في ثبوت أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع ، مما يمتنع معه على الطاعة أن تتمسك بأنها لم تقصد الإضرار بالمطعون ضده شخصا ، وأنه لو صح أن ضرا أصاب القاضي - في طلب رده - وإنما يكون ذلك بوصفه سلطة لا بصفته الشخصية لأن ذلك يمس ثبوت ركني الخطأ والضرر اللذين قطع فيهما الحكم الابتدائي وأصبح حجة على الطاعة في هذا الخصوص لعدم استئنافه من جانبها .

٢ - نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع .

٣ - يبين من نصوص المواد ١٧٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون المدني أن الأصل في المساءلة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذي أحدثه الخطأ ويستوى في ذلك الضرر المادي والضرر الأدبي على أن يراعى القاضي في تقدير التعويض الظروف الملازمة للضرر دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي .

٤ - تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملازمة في تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضي الموضوع ما دام لا يوجد نص في القانون يلزمه باتباع معايير معينة في خصوصه . وإذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه أنه ما دامت المحكمة لم تستطع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساويا للضرر الحقيقي الذي أصاب المطعون ضده فإنها تكتفي في تقديره بمبلغ رمزي مناسب ، وكان قصد المحكمة من ذلك واضحا فإن الحكم لا يكون مشوبا بالتناقض ولا مخالفة فيه للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٢٩٩٢ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة على الشركة الطاعنة طالبا الحكم بإلزامها بأن تدفع له مبلغ خمسة آلاف جنيه ، وقال شرحا لدعواه إن الشركة الطاعنة قررت فى أول يونيو سنة ١٩٦٤ برده بصفته رئيس المحكمة التى كانت تنظر الدعوى رقم ٢٠٠ سنة ١٩٦٣ عمال كلى القاهرة المرفوعة من الأستاذ محمد رشاد الحاذق ضد الشركة الطاعنة ، وإنه بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢١ حكم برفض طلب الرد وإلزام الشركة الطاعنة بالمصروفات وتغريمها مائة جنيه ، وانهى المطعون ضده إلى أن الشركة لم تستأنف هذا الحكم فأصبح نهائيا لذلك أقام دعواه بطلب المبلغ السالف الإشارة إليه لتعويض ما أصابه من ضرر أدبى ، وبتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٩ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضده قرشا واحدا كتعويض رمزى لما أصابه من ضرر . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافه برقم ١٤٨٧ سنة ٨٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع إلى المطعون ضده مبلغ ألف جنيه . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن وبالحللة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه من ثلاثة وجوه : الوجه الأول — (١) أن المادة ١٧٠ من القانون

المدنى نصت على أن يراعى القاضى عند تقدير التعويض "الظروف الملائمة" والمقصود بذلك الظروف الشخصية للضرور بقدر ما أصابه على أساس ذاتى ، وليست الظروف التى تلابس المسئول ، لأنها وجسامة الخطأ الذى صدر منه لا تدخل فى حساب التقدير ، وقد خالف الحكم المطعون فيه هذا النص بقضائه بتعويض حقيقى جسيم هو ألف جنيه . (٢) كما خالف الحكم القانون لأن الطاعة إذ سلكت سبيل الرد وهو سبيل مشروع قانونا ، وأقامت الطلب على أسباب نص عليها القانون وهى المؤاكلة والمشاركة وعدم إمكان الحكم بغريميل ، وقالت إن ذلك كله إنما إلى علمها وهى ليست شخصا طبيعيا يحتمل أن تقوم بينه وبين القاضى أسباب خاصة بل هى شخصية اعتبارية ، إذ فعلت الطاعة ذلك ولم تستطع إقامة الدليل على أسباب الرد — وبفرض التسليم بما ذهب إليه الحكم من أنها استهدفت بذلك تنحية المطعون ضده عن نظر الدعوى — فإنها لا تكون قد قصدت الاضرار بالمطعون ضده شخصا . (٣) كما إنه لو صح أن ضررا أصاب القاضى فلأنما يكون بوصفه سلطة لا بصفته الشخصية ما دام أن الرد لا يقوم على أسباب تتصل بشخصه أو بسلوكه ومن ثم فلو جاز القضاء له بتعويض فيجب ألا يراعى فى ذلك شخصه وأن يكون رمزيا . وحاصل الوجهين الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه رأى أن يكون التعويض رمزيا ووصفه بذلك إلا أنه قدره بمبلغ ألف جنيه بالإضافة إلى الاعتذار الذى قدمته الطاعة فى درجتى التقاضى واعتبره الحكم تعويضا أيضا ، وإذا كان التعويض الرمزى بمفهومه ومعناه لا يكون إلا مبلغا ضئيلا ويعبر عنه بلفظ أو رقم تعبيرا معنويا لاحتقيقا جرى العرف على أن يكون قرشا واحدا ، فإن الحكم إذا رأى أن تعويض المطعون عليه تعويضا رمزيا ولكنه عوضه تعويضا حقيقيا قدره بمبلغ ألف جنيه يكون قد خالف الأساس الذى قصده وتناقض مع النتيجة التى انتهى إليها بما يعيب الحكم بخالفته القانون .

وحيث إن النعى فى الشقين الثانى والثالث من الوجه الأول مردود بأن الطاعة لم تستأنف الحكم القاضى بإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده قرشا واحدا كتعويض رمزى وإنما استأنفته المطعون ضده وحده طالبا زيادة مبلغ التعويض ، وهذا هو الذى كان مطروحا دون غيره على محكمة الاستئناف ، ومن ثم يكون هذا الحكم

قد حاز حجية الشيء المقضي فيه في ثبوت أركان المسؤولية عن العمل غير المشروع مما يمنع معه على الطاعنة أن تتسكك بأنها لم تقصد الاضرار بالمطعون ضده شخصيا ، وأنه لو صح أن ضررا أصاب القاضى فلأنما يكون ذلك بوصفه سلطة لا بصفته الشخصية ، لأن ذلك يس ثبوت ركنى الخطأ والضرر اللذين قطع فيهما الحكم الابتدائى وأصبح حجة على الطاعنة في هذا الخصوص لعدم استئنافه من جانبها ، وإذا كان ذلك وكان نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التى كانت مطروحة على محكمة الموضوع فإن النعى بهذين الشقين يكون غير مقبول .

وحيث إن باقى أوجه النعى مردودة بأن المادة ١٧٠ من القانون المدنى تنص على أنه "يقدر القاضى مدى التعويض عن الضرر الذى لحق المضرور طبقا لأحكام المادتين ٢٢١ و ٢٢٢ مراعىا فى ذلك الظروف الملائمة .." وتنص المادة ٢٢١ منه على أنه "إذا لم يكن التعويض مقدرا فى العقد أو ينص القانون فالقاضى يقدره ويشمل التعويض ما لحق الدائن من خسارة وما فاته من كسب .." كما تنص المادة ٢٢٢ منه على أنه "يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضا .." ويبين من هذه النصوص أن الأصل فى المسألة المدنية أن التعويض عموما يقدر بمقدار الضرر المباشر الذى أحدثه الخطأ ، ويستوى فى ذلك الضرر المادى والضرر الأدبى حتى أن يراعى القاضى فى تقدير التعويض للظروف الملائمة للمضرور دون تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبى ، لما كان ذلك وكان تقدير الضرر ومراعاة الظروف الملائمة فى تقدير التعويض مسألة موضوعية يستقل بها قاضى الموضوع ما دام لا يوجد نص فى القانون يلزمه باتباع معايير معينة فى خصوصه ، وكان الحكم المطعون فيه قد قال فى صدد تقديره للتعويض الأدبى بمبلغ رمزى إنه "وإن كان ما نال المستأنف فى ذاته يحل عن التعويض بالمال ، وحسابه وفقا لما تقضى به المادة ١٧٠ من القانون المدنى ليس سهلا المال ، فإن كان لا مناص من تقديره بما يرمز إليه به فلا أقل من أن يكون هذا الرمز من القيمة بحيث يتناسب مع ما يجعله يبرز قيمة

ما يرمز إليه به ، وترى هذه المحكمة أن يكون التعويض الرمزي الذي يقضى به
للسئاتف هو مبلغ ألف جنيه ، وهو مبلغ ما زال في حيز الإشعار باستحقاق
المستأنف لتعويض يجل عن التقدير “ وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم
أنه ما دامت المحكمة لم تستطع أن تصل بالتعويض إلى ما يجعله مساويا للضرر
الحقيقي الذي أصاب المطعون ضده ، فإنها تكتفى في تقديره بمبلغ رمزي مناسب
وكان قصد المحكمة من ذلك واضحا ، فإن الحكم لا يكون مشوبا بالتناقض ولا مخالفة فيه
للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٧٢

بإدارة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
عبد المقصود ، وأحمد سمير طلعت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوى .

(١٠٦)

الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " تقرير الطعن . التوكيل فى الطعن " . وكالة . محاماة .

تقرير المحامى بالطعن عن موكله الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعة
التاتية . عدم تقديم التوكيل الصادر إلى موكله من الأخيرة . أثره . عدم قبول الطعن
بالنسبة لها .

(ب ، ج ، د ، هـ) إرتفاق . " الإرتفاق بتخصيص المالك الأصل " .
" تحديد نطاق الارتفاق " . ملكية . القيود التى ترد
على الملكية " .

(ب) الارتفاق بتخصيص المالك الأصل . ضرورة أن تكون له علامة خارجية ظاهرة
فى العقار المرتفق أو المقار المرتفق به تنبئ بيقين عن إنشاء علاقة تبعية بين
المقارين على وجه الدوام والاستقرار . وأن تبقى هذه العلامة قائمة حتى وقت
انقصال المقارين . عدم جواز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة
فى عقار ثالث .

(ج) وجود برج فى باطن الأرض . عدم اعتباره علامة ظاهرة فى حكم المادة ١٠١٧
من القانون المدنى .

(د) حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة فى سند إنشائها . م ١٠١٩ مدنى .
الارتفاق بتخصيص المالك الأصل . عدم إبقائه على مجرد نيته . وجوب الرجوع
إلى الرضع الفعل الذى مضى . مبنى هذا الاتفاق الضمنى بين مالكي العقارين وقت
انقصال ملكيتهما ببقائهما بالحالة الواقعية السابقة وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه
القانونى .

(٨) إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاق بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاق الأصلي .

١ — إذا كان يبين من أوراق الطعن أن الأستاذ .. المحامي قرر بالطعن من الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكلاء الطاعنة الثانية ، ولم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله من الطاعنة الثانية حتى حجزت الدعوى للحكم ، وكان لا يفتى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطاعن الأول إلى محاميه ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة ، وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعن الأول في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة الثانية للتقرير به من غير ذي صفة .

٢ — مفاد نص المادة ١٠١٧ من التقنين المدني أن الارتفاق لا ينشأ بتخصيص المالك الأصلي إلا إذا كان ارتفاقاً ظاهراً بأن تكون له علامة خارجية ظاهرة تتم عن وجوده على سبيل الجزم واليقين ، وتعلن إعلاناً محققاً لا يحتمل الشك عن أن المالك الأصلي أنشأ علاقة تبعية بين العقارين على وجه دائم ومستقر وأن تبقى هذه العلاقة قائمة حتى وقت انفصال العقارين . وإذا كان مجرد وجود ممر بين عقاري الطاعن والمطعون ضده لا يتحقق به شرط الظهور الذي استلزمه القانون حتى ولو كان هذا الارتفاق قد بوشر في علانية من سكان عقار المطعون ضده بإذن المالك الأصلي ، لأن العلامة المادية الظاهرة والمائلة وقت انتقال العقار المرتفق به إلى مالكة هي الطريق الوحيد الذي اختاره المشرع للتدليل على وجود الارتفاق الظاهر . وإذا كانت هذه العلامة يجب أن تظهر في العقار المرتفق أو العقار المرتفق به حيث يتحدد نطاق استعمال الارتفاق ولا يجوز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة في عقار ثالث ، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره أن لعقار المطعون ضده حق ارتفاق بالمرور على ممر النزاع استناداً إلى الأسباب التي أوردها يكون قد خالف القانون .

٣ — وجود برج في باطن أرض الممر — حتى بفرض أن له صلة بعقار المطعون ضده لا يعتبر علامة ظاهرة في حكم المادة ١٠١٧ من القانون المدني ، لأن وجود أنابيب أو مواسير مدفونة في باطن الأرض ولا يراها الناس ، وليس

لها أى مظهر خارجى لا يعتبر ارتفاعا ظاهرا ، ولا يمكن ترتيبه بتخصيص المالك الأصلي . وإذا كان ذلك فإن الحكم بقضائه بوجود ارتفاع باستعمال باطن الممر لعقار المطعون ضده يكون قد خالف القانون .

٤ — حقوق الارتفاع — وفقا للمادة ١٠١٩ من القانون المدنى — تخضع للقواعد المقررة فى سند إنشائها . وإذا كان ترتيب حق الارتفاع بتخصيص المالك الأصلي ليس مبنيا على مجرد نية المالك فى الوقت الذى رتب فيه علاقة التبعية بين العقارين بحيث لو انفصلا لكان لأحدهما حق ارتفاع على الآخر ، وإنما مبناه — على ما أوضحته مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى — الاتفاق الضمنى الذى انعقد بين المالكين المختلفين للعقارين وقت انفصال ملكيتهما ببقاء هذين العقارين بالحالة الواقعية السابقة ، وتحويلها إلى ارتفاع بمعناه القانونى ، ومن ثم فإن نطاق هذا الارتفاع يتحدد بالتخصيص الذى وقع عليه هذا الاتفاق الضمنى بين المالكين ، وهو السند الذى يعين مدى حق الارتفاع ويرسم حدوده . وإذا كان استدلال الحكم على توسيع نطاق حق الارتفاع بالمطل وشموله لعقار من أربعة أدوار بما استظهره من نية المالك الأصلي هو استدلال غير صحيح اعتمد فيه الحكم على مصدر لا يؤدى إليه ، ذلك لأن تحديد نطاق الارتفاع بتخصيص المالك الأصلي لا يكون بالتجرى عن مكن إرادته وما انطوت عليه نيته ، ولا يستدل عليه عن طريق الظن بما أضمره هذا المالك ولم يظهره ، وإنما يجب الرجوع إلى ذات الوضع الفعلى الذى هيأه المالك الأصلي ، وهو المظهر المادى الذى أحاط به مالكا العقارين فى تثبيت وتلاقت عليه إرادتهما الضمنية ، ويكون تحديد نطاق الارتفاع بالتعرف على حكم هذا الواقع وإعمال هذه الإرادة بقدرها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العقار الذى شيده المالك الأصلي بالفعل وانتقل بالقسمة إلى المطعون ضده إنما كان من بدروم ودور أرضى ، ومن ثم فلا يمكن القول إلا بأن إرادة المالكين الضمنية قد تلاقت عند انفصال العقارين على بقاء حق الارتفاع بالمطل فى هذه الحدود وحدها ، وليس لعقار كان مزجعا تشييده من أربعة أدوار ولم يتم .

٥ — من المقرر أنه إذا تهدم العقار القديم وأعيد بناؤه فإن حق الارتفاع بالمطل يعود للعقار الجديد " مادة ١٠٢٨ مدنى " إلا أن هذه العودة يجب

أن تقدر بقدرها وأن تتقيد بمضمون الارتفاق الأصلي . وإذا كان الثابت أن الارتفاق الأصلي بالمطل لا يجاوز الدور الأرضي من العقار القديم ، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره حق المطل لكافة الطوابق التي تعلو الدور الأرضي من عقار المطعون ضده الجديدي يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٧٧٦ سنة ٦١ مدني كلى اسكندرية ضد المطعون عليه ، وطلبا في صحيفة الحكم بانهضاء حق الارتفاق الذي كان مقورا للعقار المملوك للمطعون ضده والمبين بالصحيفة وزواله ، وسد أبواب الدكاكين المقامة بالدور الأرضي جميعها والمفتوحة على الممر المملوك للطاعنين والواقع خلف عقاره ، وبسد النوافذ وإزالة الشكايات الكائنة في الأدوار العلوية وإزالة مواسير المجاري وأسلاك الكهرباء والتليفون المدفونة في أرض الممر المذكور ، وذلك خلال أسبوعين من تاريخ الحكم وإلا كان للطاعنين الحق في إجراء هذه الإزالة بمصاريف يرجعان بها على المطعون ضده ، وقالوا شرحا للدعوى إنه آلت إليهما عن طريق قسمة أعيان وقف والدهما مورث الطرفين المرحوم غنيم غنيم سالم ملكية العقار الموضع بالصحيفة مع كامل مسطح الممر الواقع أمامه والذي يفصل بين عقارهما وبين العقار الذي آلت ملكيته إلى المطعون ضده بموجب هذه القسمة ، وكان هذا العقار الأخير وقت القسمة مكونا من بدروم ودور أرضي بهما ثمانية شبايك تطل على الممر المذكور ، وقرر الخبير الذي أجرى القسمة واعتمد تقريره في مادة التصرفات رقم ١٤ سنة ١٩٤٨ من المحكمة العليا الشرعية أن حق المطل يبقى لعقار المطعون ضده بحالته الراهنة ، بحيث إذا هدم العقار أو أريد تعليته وجب على من وقع في نصيبه ذلك العقار أن يترك المسافة المقررة في قانون تنظيم المباني بين حافة ملكه وبين الممر ، وقد هدم المطعون ضده عقاره وأقام بناء جديدا مكانه دون أن يترك المسافة القانونية وأنشأ "خارجات"

بارزة في أرض الممر وفتح عليه مطلات وأبوابا ودكاكين ، كما أنشأ ممرى صرف مياه المنزل بالحديد ومجموعة أسلاك تليفونية وكهربائية في باطن أرض الممر .

وقال الطاعنان إنهما استصدرا حكما في الدعوى رقم ١٢٩٦ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى الاسكندرية تأيد استئنافيا وقضى بثبوت ملكيتهما إلى كامل أرض وبناء الممر ومحو التسجيل الحاصل على نصفه ، وطلب المطعون ضده رفض الدعوى على أساس أنه يملك في الممر وهو من حقوق الارتفاق التى أرادها رب الأمرة وفق ما قضى به في دعوى قسمة أعيان الوقف ، وبجلسة ١٧/٢/١٩٦٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بنسب خبير هندسى بمكتب خبراء وزارة العدل لمعاينة الممر المتنازع عليه والفتحات التى أقامها المطعون ضده على هذا الممر وبيان ما إذا كانت هذه الفتحات والأعمال قانونية وله الحق فى إنشائها وما إذا كان لعقار المطعون ضده حق المظل والمرور على هذا الممر . قدم الخبير تقريره ، وانتهى فيه إلى أن عقار المطعون ضده الحديد يتكون من دور أرضى وأربعة أدوار علوية ، وبه فتحات وأبواب ودكاكين وبلكونات تفتح على الممر المتنازع عليه ، كما توجد أسلاك تليفونية وغيرها فى أرض هذا الممر ، وأن هذه الفتحات والأسلاك وغيرها غير قانونية ، لأن قرار القسمه الحق الممر بعقار الطاعنين ، ولأن عقار المطعون ضده القديم كان له فقط حق ارتفاق بالمطل موقوف ببقاء هذا العقار على حاله ، ولم يكن له ارتفاق بالمرور بينما أن بعض الفتحات الجديدة وهى الدكاكين بالدور الأرضى تتطلب المرور من الممر لاستعمالها وبجلسة ٣٠/٦/١٩٦٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الدعوى فاستأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهما برقم ٥٧٥ سنة ٢٠ ق ، وفى ١٩/٣/١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف .

طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للطاعنة الثانية ، وبنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الأول ، وبالحلقة المحسدة . صممت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن مبنى الدفع من النيابة أن المحامي المقرر بالطعن لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله الطاعن الأول بصفته وكبلا عن الطاعنة الثانية مما يكون معه الطعن بالنسبة لها غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك لأنه يبين من أوراق الطعن أن الأستاذ محمد رياض المحامي قرر بالطعن عن الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكبلا عن الطاعنة الثانية ، إلا أنه لم يقدم التوكيل الصادر إلى موكله من الطاعنة الثانية حتى حجزت الدعوى للحكم ، ولما كان لا يغنى عن تقديم هذا التوكيل مجرد ذكر رقمه في التوكيل الصادر من الطاعن الأول إلى محاميه ، إذ أن تقديم التوكيل واجب حتى تتحقق المحكمة من وجوده وتستطيع معرفة حدود هذه الوكالة وما إذا كانت تشمل الإذن للطاعن الأول في توكيل المحامين في الطعن بطريق النقض . لما كان ذلك فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة للطاعنة الثانية للتقرير به من غير ذي صفة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطاعن الأول .

وحيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه بالوجه الثانى من السبب الأول الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك لأن الحكم ذهب إلى ترتيب حق ارتفاع المرور لصالح عقار المطعون ضده على ممر النزاع بحجة أن المالك الأصلي أباح المرور فى هذا الممر لساكنى عقارى الطاعن والمطعون ضده ، على حين أن الثابت من تقرير خبير دعوى قسمة الوقف أمام المحكمة العليا الشرعية ما يبنى صراحة وجود ارتفاع بالمرور ، لأن عقار المطعون ضده لم تكن به أبواب أو دكاكين تفتح على الممر .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك لأن المادة ١٠١٧ من التقنين المدنى نصت فى فقرتها الأولى على أن الارتفاقات الظاهرة هى التى ترتب بتخصيص من المالك الأصلي ، وتنص الفقرة الثانية منها على أنه " يكون هناك تخصيص من المالك الأصلي إذا تبين بأى طريق من طرق الإثبات أن مالك عقارين منفصلين قد أقام بينهما علامة ظاهرة ، فأنشأ بذلك علاقة تبعية بينهما من شأنها أن تدل على وجود ارتفاع لو أن العقارين كانا مملوكين لملاك مختلفين ، ففى هذه الحالة إذا انتقل العقاران إلى أيدي مالك مختلفين دون تغيير فى حالتهما عند الارتفاق

مرتبا بين العقارين لهما أو عليهما . ومفاد هذا النص أن الارتفاق لا ينشأ بتخصيص المالك الأصلي إلا إذا كان ارتفاعا ظاهرا بأن تكون له علامة خارجية ظاهرة تم عن وجوده على سبيل الجزم واليقين وتعلن إعلانا محققا لا يحتمل الشك عن أن المالك الأصلي أنشأ علاقة تبعية بين العقارين على وجه دائم ومستقر وأن تبقى هذه العلاقة قائمة حتى وقت انفصال العقارين ، ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه بترتيب ارتفاق بالمرور لعقار المطعون ضده على الممر المتنازع عليه على أن المالك مورث الطرفين " كان في ذمته أن هذين العقارين (عقارى الطاعن والمطعون ضده) وعقار ثالث يقع في مواجهة الممر هو العقار رقم ١٠ شارع الدلتا سوف ينقسم بين ورثته فأنشأ بين هذه العقارات الثلاثة ممرين الممر محل النزاع والممر الواقع بين العقارين رقم ٨ (عقار المطعون ضده) و ١٠ شارع الدلتا والعقار الأخير جراج يفتح في مواجهة ممر النزاع مباشرة ، ومن ثم فإن رب الأمرة قد أنشأ علاقة تبعية بين هذه العقارات الثلاثة فأباح المرور من ممر النزاع لساكنى العقارين والمستعملين للجراج فى العقار رقم ١٠ ، إذ الدخول إليه من هذا الممر ولذلك كانت فتحة الجراج فى مواجهة ممر النزاع " وكانت هذه الأسباب ليس من شأنها أن تؤدي إلى ترتيب ارتفاق ظاهر بالمرور بتخصيص المالك الأصلي ، لأن مجرد وجود ممر بين عقارى الطاعن والمطعون ضده لا يتحقق به شرط الظهور الذى استلزمه القانون حتى ولو كان هذا الارتفاق قد بوشرفى علانية من سكان عقار المطعون ضده بإذن من المالك الأصلي ، لأن العلامة المادية الظاهرة والمائلة وقت انتقال العقار المرتفق إلى مالكه هى الطريق الوحيد الذى اختاره المشرع للتدليل على وجود الارتفاق الظاهر ، ولما كانت هذه العلامة يجب أن تظهر فى العقار المرتفق أو العقار المرتفق به حيث يتحدد نطاق استعمال الارتفاق ، ولا يجوز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة فى عقار ثالث ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه بتقريره أن لعقار المطعون ضده حق ارتفاق بالمرور على ممر النزاع استنادا إلى الأسباب التى أوردها يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض فى الأسباب ، ذلك لأن الحكم استخلص وجود

ارتفاع استعمال باطن الأرض لعقار المطعون ضده مما ثبت من محضر الشكوى رقم ١١٥٨٦ سنة ١٩٦٢ باب شرقى من وجود بربنج غير مستعمل فى باطن ممر النزاع ، وهو منه خطأ وتناقض لأن هدم استعمال البربنج يتنافى مع القول بوجود هذا الارتفاع .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك لأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الشق على أنه ثبت من محضر الشكوى صائف الذكر " وجود بربنج فى باطن ممر النزاع مما يفيد أن رب الأسرة كان قد استعمل باطن الممر لصالح العقار الذى اختص به المستأنف عليه " ولما كان وجود بربنج فى باطن أرض الممر — حتى بفرض أن له صلة بعقار المطعون ضده — لا يعتبر علامة ظاهرة فى حكم المادة ١٠١٧ ، لأن وجود أنابيب أو مواسير مدفونة فى باطن الأرض ولا يراها الناس ، وليس لها أى مظهر خارجى لا يعتبر ارتفاعا ظاهرا ولا يمكن ترتيبه بتخصيص المالك الأصلى . لما كان ذلك فإن الحكم بقضائه بوجود ارتفاع استعمال باطن الممر لعقار المطعون ضده يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الوجه الخامس من السبب الأول يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ، لأنه ذهب إلى أن الارتفاع بالمطل الذى كان لعقار المطعون ضده القديم من بدروم ودور أرضى يعود إلى البناء الحديد الذى شيده المطعون ضده مكان عقاره القديم من أربعة أدوار بحجة أن المالك الأصلى كان فى نية إنشاء العقار القديم من أربعة أدوار — كما يتضح ذلك من الترخيص الذى استخرجه وقت تشييد هذا البناء — وهو قول من الحكم غير صحيح ، لأن حق الارتفاع غير الظاهر لا يجوز ترتيبه بتخصيص المالك الأصلى ، ولأنه إن صح أن المالك الأصلى استخرج مثل هذا الترخيص فإن المطعون ضده لا يجوز له أن يحتج به طالما أن المالك الأصلى اكتفى بإقامة بدروم ودور أرضى وانصرفت نيته عن عملية البناء ، ومن المقرر أنه لا يجوز لصاحب العقار المرتفق أن يعمل أى تغيير من شأنه زيادة العبء على العقار المرتفق به .

وحيث إن هذا النعى فى محله ، ذلك لأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على أن " الأصل أن نطاق الارتفاعات المترتبة بتخصيص

المالك الأصلي يحدد بحسب قصد المالك مع مراعاة ما هو ظاهر من الحالة التي أوجدها ، والظاهر من مستندات الدعوى وتقارير الخبراء أن المالك الأصلي للعقار الذي اختص به المستأق عليه والذي كان مكونا من دور أرضي وبدروم به سبعة شبايك تقع جميعها على الممر كان قد حصل على ترخيص من بلدية الاسكندرية ملف ٣١٣٨ لسنة ١٩٢٣ بإنشاء دور أرضي وثلاثة أدوار عليها وغرف بالسطح ، وإن كان رب الأسرة قد اكتفى بإقامة دور أرضي إلا أن الترخيص الذي حصل عليه والرسومات المقدمة تقطع في أن نيته انصرفت إلى استعمال الممر لخدمة العقار المزمع إنشاؤه بالحالة التي هي عليها الآن " وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاء يخالف القانون ، ذلك لأنه لما كانت حقوق الارتفاق تخضع للقواعد المقررة في سند إنشائها " م ١٠١٩ مدني " وكان ترتيب حق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي ليس مبنيا على مجرد نية المالك في الوقت الذي رتب فيه علاقة التبعية بين العقارين بحيث لو انفصلا لكان لأحدهما حق ارتفاق على الآخر ، وإنما مبنيا على ما أوضحت مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني الاتفاق الضمني الذي انعقد بين المالكين المختلفين للعقارين وقت انفصال ملكيتهما ببقاء هذين العقارين بالحالة الواقعية السالفة وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه القانوني ، ومن ثم فإن نطاق هذا الارتفاق يتحدد بالتخصيص الذي وقع عليه هذا الاتفاق الضمني بين المالكين ، وهو السند الذي يعين مدى حق الارتفاق ويرسم حدوده ، ولما كان استدلال الحكم على توسيع نطاق حق الارتفاق بالمطال وشموله لعقار من أربعة أدوار بما استظهره من نية المالك الأصلي هو استدلال غير صحيح اعتمادا على الحكم على مصدر لا يؤدي إليه ، ذلك لأن تحديد نطاق الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي لا يكون بالتجريد عن مكن إرادته وما انطوت عليه نيته ، ولا يستدل عليه عن طريق الظن ، بما أضمره هذا المالك ولم يظهره — وإنما يجب الرجوع إلى ذات الوضع الفعلي الذي هيأه المالك الأصلي ، وهو المظهر المادي الذي أحاط به مالكا العقارين في تثبيت وتلاقت عليه إرادتهما الضمنية ، ويكون تحديد نطاق الارتفاق بالتعرف على حكم هذا الواقع وإعمال هذه الإرادة بقدرها ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن العقار الذي شيده المالك الأصلي بالفعل وانتقل بالقسمة إلى المطعون ضده إنما كان من بدروم ودور أرضي ، ومن ثم فلا يمكن القول إلا بأن إرادة المالكين الضمنية قد تلاقت عند انفصال

العقارين على بقاء حق الارتفاق بالمطل فى هذه الحدود وحدها ، وليس لعقار كان منمعا تشييده من أربعة أدوار ولم يتم ، وكان من المقرر أنه إذا انهدم العقار القديم وأعيد بناؤه فإن حق الارتفاق بالمطل يعود للعقار الجديد مادة ١٠٢٨ مدي إلا أن هذه العودة يجب أن تقدر بقدرها ، وأن تنقيد بمضمون الارتفاق الأصل أى بما لا يماوز الدور الأرضى من العقار الجديد ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه بتقريره حق المطل لكافة الطوابق التى تملو الدور الأرضى من عقار المطعون ضده الجديد يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا دون حاجة لبحث باقى الأسباب .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / مارس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عباس حلمي عبد الجواد ، وعدلى مصطفى بنادى ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود السيد
 عمر المصرى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) رسوم : ” رسوم قضائية “ . دعوى : ” استبعاد القضية من الرول “ .
 بطلان : ” البطلان فى الإجراءات “ .

عدم دفع الرسم النسبى لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة للقضية
 من جدول الجلسة .

(ب) ملكية : ” الملكية الشائعة “ . شيوخ . وكالة .

إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى
 أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . إعتباره وكلاء عنهم .

(ج) وكالة : ” التزامات الوكيل “ .

التزام الوكيل بتقديم حساب عن إدارة وما قبضه من مبالغ على ذمة موكله ورد
 رصيد الحساب طوال فترة الوكالة .

(د) وكالة : ” التزامات الوكيل “ . حكم . ” تسبيب الحكم “ .

عدم إعتبار الحكم لدفع الوكيل بأن التزامة يرد ما فى يده من مال للوكيل ،
 وهو رصيد الحساب ، ونتيجته طوال فترة إدارته ، لا من بعضها فقط . إخلال
 بحق الدفاع .

١ - عدم دفع الرسم النسبى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه
 البطلان ، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل إجرائى ، لا يبنى عليها

بطلان هذا العمل ، ما لم ينص القانون على البطلان عن هذه المخالفة . وإذا تقضى المادة ٢/١٣ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ، بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة ، إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم ، فإنه إذا انتهى الحكم إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب ، فإنه لا يكون معيبا بالبطلان .

٢ — الأصل أن إدارة الأموال الشائعة تكون من حق الشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك ، فإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكيلا عنهم .

٣ — يلتزم الوكيل بتقديم حساب عن إدارة عمله ، وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله ، كما يلتزم بأن يرد مافي يده من مال للوكل ، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة ، أى الايراد الصافي المستحق للوكل في فترة إدارة الوكيل .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه لم يعتد بدفاع الطاعن في شأن التزام الوكيل يرد مافي يده من مال للوكل وأن ذلك هو رصيد حساب إدارته ونتيجته طوال فترة الوكالة ، أى الايراد الصافي المستحق للوكل في فترة إدارة الوكيل وأثر ذلك على نتيجة الحساب عن مدة الإدارة المطالب بها ، استنادا إلى أن الموكل قد طلب الحساب عن فترة محددة ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٩٢٩ سنة ١٩٦١ مدنى كلى
الاسكندرية ضد الطاعن وأخيه وطلبوا الحكم بإلزامهما بأن يقدم حسابا عن
إدارتهما لأموال شركة مورث الطرفين ونصيب المطعون عليهم في غلة هذه الشركة
عن المدة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦١، وقالوا بيانا لدعواهم إنهم والمدعى عليهما
أخوة أشقاء وإن مورثهم توفى وخلف الشركة المينة بصحيفة الدعوى وإن الطاعن
وأخاه قد وضع اليد على أموال الشركة واستوليا على ريعها، ومن ثم فقد أقاموا
دعواهم بطلباتهم سالفة البيان، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩ قضت المحكمة بنسب مكتب
الخبراء لتحقيق وضع اليد على أموال الشركة وتحديد نصيب كل وارث في غلتها
سنويا منذ وفاة المورث حتى صدور الحكم، وبعد أن قدم الخبراء تقريره طلب
المطعون عليهم الحكم بإلزام المدعى عليهما (الطاعن وأخيه) بأن يدفعوا للمطعون
عليه الأول مبلغ ١٠٥٠ ج و ٦١٦ م ولكل من باقى المطعون عليهم مبلغ ٥٦٨ ج و ٥٠٨ م
وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بإلزام الطاعن أن يدفع للمطعون عليهم
مبلغ ١٩١٥ ج و ٢٨٠ م، للمطعون عليه الأول مبلغ ٦٣٨ ج و ٤٤٩ م ولكل من باقى
المطعون عليهم مبلغ ٣١٩ ج و ٢١٤ م. استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة
استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٣٩٥ سنة ٢٢ ق، وبتاريخ ٤ أبريل
سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم، وبالجلسة
المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا.

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان
وفى بيان ذلك يقول إن المطعون عليهم طلبوا فى صحيفة افتتاح الدعوى الحكم
بتقديم حساب، وأنه فرض على الدعوى رسم ثابت باعتبارها مجهولة القيمة، وبعد
أن قدم مكتب الخبراء تقريره طلب المطعون عليهم الحكم بإلزام الطاعن
بمبلغ ٣٢٢٤ ج و ٦٤٨ م دون أن يقوموا بدفع الرسوم النسبية المستحقة
على هذا الطلب، وتمسك الطاعن أمام محكمة أول درجة بطلب استبعاد القضية
من جدول الجلسة لعدم أداء الرسم النسبي المستحق عليها طبقا للسادة ٢/١٣
من قانون الرسوم القضائية، غير أن الحكم الابتدائى لم يعرض لهذا الطلب، وقد تمسك

الطاعن أمام المحكمة بذلك ، غير أن الحكم المطعون فيه رد عليه بأن تحصيل الرسوم من شأن قلم الكتاب ، هذا في حين أن تحصيل الرسوم المستحقة على الدعوى أمر متعلق بالنظام العام ، مما كان يتعين معه على محكمة أول درجة استبعاد الدعوى من جدول الجلسة ، وإذ قضت المحكمة فيها فإن حكمها يكون معيبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن عدم دفع الرسم النسبي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه البطلان ، لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي لا يبنى عليها بطلان هذا العمل ما لم ينص القانون على البطلان من هذه المخالفة ، وإذ تقضى المادة ١٣/٢ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٤ — بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية — بأن تستبعد المحكمة القضية من جدول الجلسة إذا تبين لها عدم أداء الرسم ودون أن يرد بالنص البطلان جزاء على عدم أداء الرسم ، وإذ انتهى الحكم إلى أن تحصيل الرسوم المستحقة هو من شأن قلم الكتاب ، فإن الحكم لا يكون معيبا بالبطلان ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩ قد ناط بمكتب الخبراء بتقديم تقريره عن حساب إدارة أموال الشركة منذ وفاة المورث ، وإن مكتب الخبراء قدم التقرير من الحساب في الفترة من ١٩٣٤/٩/٢٩ حتى سنة ١٩٦١ ، وقد تمسك الطاعن بأنه في دعاوى الحساب لا تستقل سنوات المحاسبة عن بعضها ، وأنه يجب ترحيل الحساب من سنة إلى أخرى في الفترة السابقة على المدة التي طلب المطعون عليهم تقديم الحساب عنها ، والتي كان الطاعن يقوم فيها بإدارة أعيان الشركة ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن الحساب قاصر على الفترة التي طلب المطعون عليهم تقديم الحساب عنها منذ سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦١ ، وقضى للمطعون عليهم على هذا الأساس ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في صحيفة الاستئناف بأن مطالبة المطعون عليهم بنتيجة الحساب عن مدة لا يحجب المحكمة من مناقشة

وبيان الحساب في المدة السابقة ، قد رد الحكم على هذا الدفاع في قوله "مايقول به المستأنف (الطاعن) من أن الخبير قدم تقريره عن الربح في المدة من سنة ١٩٣٤ حتى سنة ١٩٦١ وقصرت المحكمة مناقشة الحساب عن المدة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦١ وهو خطأ منها ، فهو قول لايسانده قانون إذا انحصرت في مناقشتها للحساب عن المدة من سنة ١٩٥٠ حتى سنة ١٩٦١ إنما كان مرد ذلك المدة التي حددها المدعون (المطعون عليهم) في طلباتهم " . وإذا كان الأصل في إدارة الأموال الشائعة أن تكون من حق الشركاء مجتمعين مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك ، وأنه إذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقين عد وكلاء عنهم ، وإذا يلتزم الوكيل بتقديم حساب عن إدارة عمله وحساب المبالغ التي قبضها على ذمة موكله كما يلتزم بأن يرد ما في يده من مال للوكيل وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة الوكالة ، وكان هذا الرصيد هو الإيراد الصافي المستحق للوكيل في فترة إدارة الوكيل ، وإذا لم يعتد الحكم المطعون فيه بدفاع الطاعن في هذا الخصوص وأثره على نتيجة الحساب عن المدة المطالب بها استنادا إلى أن المطعون عليهم قد طلبوا الحساب عن الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦١ وحدها ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع بما يقتضي نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : حامد وصفى ، محمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكرى ، وعثمان
حسين عبد الله .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية " . شركات . " شركات
التضامن " .

الشريك في شركة التضامن . هو المسئول شخصيا عن الضريبة . له حق للطعن
بنفيه في الربط أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .

(ب) حكم . " الطعن في الحكم " . ضرائب .

عدم قبول الطعن في الحكم إلا بمن كان طرفا في الخصومة . طعن شركة التضامن
أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامين . صدور قرار اللجنة ضد الشركة .
الطعن من الشركة في هذا القرار . مقبول .

١ - نص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في الفقرة الثانية من المادة ٣٤
على فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في شركات التضامن على كل
شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة مما مقتضاه -
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشريك في شركة التضامن يعتبر
في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمسئول شخصيا عن الضريبة ،
ويكون له أسوة بالمول الفرد أن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك
من الشركاء أو الغير .

٢ — لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم بحيث لا يجوز لغير من كان طرفاً فيها أن يطعن في هذا الحكم ولو كان قد أضربه . وإذ كان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها — شركة تضامن — هي التي طعنت أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامنين ، وأن اللجنة أصدرت قرارها ضد الشركة ، مما مؤداه أنها هي التي كانت طرفاً في الخصومة أمام اللجنة دون الشركاء . وإذا جرى الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الطعن من الشركة في قرار اللجنة ، على أن هذا القرار صدر ضد الشركة فيكون لها حق الطعن فيه ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب العطارين ثالث أخطرت ورثة المرحوم جورج بوزيو بربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ورشة إصلاح سيارات كان يستغلها المورث إلى أن توفي في ٢٨/٤/١٩٥٤ ، وذلك عن السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ، كما أخطرت القائمين باستغلال الورشة بعد وفاة المورث بهذا الربط على النموذج ١٩ ضرائب على أساس أن الورثة قد تنازلوا لهم عن استغلال الورشة ، وأنهم يعتبرون مسئولين بالتضامن عن الضريبة المستحقة طبقاً للسادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولقيام شركة تضامن بين المستغلين باسم " شركة سلامون يربي وشركاه " — المطعون عليها — فقد اعترضت هذه الشركة تأسيساً على أن تنازلاً لم يحصل إليها من المستغل الأصلي أو ورثته ، بل إنها استأجرت الورشة خالية من المالكة للعقار في شهر يوليو سنة ١٩٥٤ ، وأخطرت مصلحة الضرائب بذلك في ١٦/٨/١٩٥٤ ، وإذا حيل

الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع باقرار مسئولية المستغلين الحاليين عن الضرائب المستحقة على الممول الأصلي حتى تاريخ وفاته مع تغريمهم ٥٠٠ ج ، فقد أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٣٤ لسنة ١٩٥٩ تجارى الاسكندرية الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبة الحكم بإلغائه . دفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن في قرار اللجنة لرفعه من غير ذى صفة ، استنادا إلى أنه رفع من الشركة مع أنها شركة تضامن ، وقد ربطت الضريبة على الشركاء المتضامين فكان يتعين عليهم أن يطعنوا في هذا القرار ، وبتاريخ ١٩٦١/١١/٢٧ حكمت المحكمة برفض الدفع وبإلغاء القرار المطعون فيه . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٨/٣٣ ق تجارى الاسكندرية طالبة إلغاء الحكم بقبول الدفع ، واحتياطيا بتأييد قرار اللجنة ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة على سند من القول بأن قرار اللجنة صدر ضد الشركة المطعون عليها ، وإن ذلك يربط لها مركزا قانونيا ينحوها حق الطعن فيه هذا إلى أن مؤدى الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ أن المشرع لم يجعل شخصية الشركة بمعزل عن أشخاص الشركاء المتضامين فيها بل جعلها مسئولة في حدود ما كان يستحق على نصيب الشريك في ربح الشركة مما يجيز لها الطعن في القرار ، في حين أن الضريبة تربط على الشريك المتضامن طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٤ سالفة الذكر ، وقد وجهت إجراءات الربط إلى الشركاء المتضامين في الشركة المطعون عليها ، فيكون لهؤلاء الشركاء وحدهم دون الشركة حق الطعن في الربط ، أما عما ورد بالفقرة الرابعة من المادة فقد هدف به المشرع إلى ضمان تحصيل الضريبة ، ولا ينحول الشركة حق الطعن في الربط ، وإذا قضى الحكم برفض الدفع وبقبول الطعن من الشركة ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٤ على فرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية في شركات التضامن على كل شريك شخصيا عن حصة في أرباح الشركة تعادل نصيبه في الشركة ، مما يقتضاه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشريك في شركة التضامن يعتبر في مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول والمستول شخصيا عن الضريبة ، ويكون له أسوة بالمول الفرد وأن يطعن في الربط بنفسه أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير ، لئن كان ذلك ، إلا أنه لما كان الطعن لا يقبل إلا ممن كان طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم بحيث لا يجوز لغير من كان طرفا فيها أن يطعن في هذا الحكم ولو كان قد أضربه ، وكان الثابت في الدعوى أن الشركة المطعون عليها هي التي طعنت أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامنين وأن اللجنة أصدرت بتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ قرارها ضد الشركة ، مما مؤداه أنها هي التي كانت طرفا في الخصومة أمام اللجنة دون الشركاء ، وإذ جرى الحكم المطعون فيه في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الطعن من الشركة في قرار اللجنة على أن هذا القرار صدر ضد الشركة فيكون لها حق الطعن فيه ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولما كانت هذه الدعامة الصحيحة التي استند إليها الحكم تكفي لحمله ، فإنه يكون غير منتج النعى عليه فيما ورد به في شأن تفسير الفقرة الرابعة من المادة ٣٤ سالفة الذكر من أنها تميز للشركة الطعن في ربط الضريبة على الشريك المتضامن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وعثمان حسين
عبد الله .

(١٠٩)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . الربط المحكى .

الربط المحكى . شرطه . وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة .
مباشرة الوارث نشاط مورثه . لا تعد استمرارا له .

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ — بشأن الربط
المحكى للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — يفترض — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة (١) — فضلا عن وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس
والسنوات المقيسة ، وهي لا تتحقق بمباشرة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه
وسائر الأوراق — تحصل فى أن مأمورية ضرائب أسيوط قدرت أرباح مورث

(١) قض ٣ يونيو ١٩٦٥ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٦ ص ٨٤٥ .

المطعون عليهم من نشاطه في استغلال ما كيتى طحين خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ وفاته في ٢٨ من أبريل ١٩٤٩ بمبلغ ١٨٦ ج و ٦٦٧ م قياسا على أرباحه المقدرة في سنة ١٩٤٧ تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، كما قدرت أرباح ورثته — المطعون عليهم — من نفس النشاط في الفترة من ٢٩ أبريل ١٩٤٩ حتى آخر ديسمبر ١٩٤٩ تقديرا فعليا بمبلغ ٦٨٢ ج ، و ٥٠٠ م ، وإذا اعترض المطعون عليهم على التقدير الخاص بالفترة الأخيرة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن ، وبتاريخ ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٥ أصدرت اللجنة قرارها بتحديد صافي أرباح المنشأة في تلك الفترة بمبلغ ٣٧٣ ج و ٣٣٣ م إعمالا للرسوم بقانون سالف الذكر باتخاذ الأرباح المقابلة لهذه الفترة عن سنة ١٩٤٧ أساسا للربط ، فقد أقامت مصلحة الضرائب — الطاعنة — الدعوى رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٥ تجارى أمام محكمة أسبوط الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إغائه فيما قضى به من تطبيق الرسوم بقانون المشار إليه بالنسبة لربط الضريبة على المطعون عليهم وتأيد تقديرات المأمورية وبتاريخ ١٤ من مارس ١٩٥٦ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأيد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ٤٥٠ لسنة ٣٧ ق أسبوط ، ومحكمة الإستئناف حكمت في ١٢ من مارس سنة ١٩٦٤ بتأييد الحكم المستأنف . طعننت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن ألترمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بسبب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول إن الحكم قضى باتخاذ الأرباح المقدرة لمورث المطعون عليهم في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة على ورثته في الفترة التالية لوفاته على سند من القول بأن نشاط المطعون عليهم يعتبر استمرارا لنشاط مورثهم في حكم المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ولا يعد تغييرا في الكيان القانوني للمنشأة ، في حين أنه لا عبرة في تطبيق قاعدة الربط الحكى باستمرار نشاط المنشأة ، بل المعول عليه هو باستمرار نفس الممول في نشاطه التجارى بحيث إذا انقطع عنه لا يكون هناك محل لإعمال هذه القاعدة ، وإذا تغير شخص المستقل للمنشأة

ب وفاة مورث المطعون عليهم وحلولهم محله ، ولم يكن لهم نشاط سابق على وفاة المورث ، فإنه يتعين أن يجري بالنسبة لهم تقدير فعلي جديد عن الفترة التالية للوفاة .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " إمتثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الموائن الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٨ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه .. " ، يفترض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فضلا عن وحدة النشاط وحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة ، وهي لا تتحقق ، بإشارة الوارث نشاط مورثه بعد وفاته . وإذا كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليهم بدأوا يباشرون نشاطهم في المنشأة بعد وفاة مورثهم ، وجرى الحكم المطعون فيه على أن نشاطهم يعتبر استمرارا للنشاط مورثهم ، واتخذ من أرباح المورث في سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة عليهم في الفترة التالية لوفاة تطبيقا لأحكام المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . وإذا حجب الحكم نفسه بهذا الخطأ عن بحث الاعتراضات التي وجهها المطعون عليهم إلى تقدير المأمورية لأرباحهم في فترة التراجع على الأساس الفعلي ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١١٠)

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق "أحوال شخصية" :

(أ) نقض " إعلان الطعن " أحوال شخصية . "الطعن بالنقض" .

مبدأ إعلان الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . قبل انعقاد
الجلسة ثمانية أيام على الأقل . المادة ٨٨٢ مرافعات . لا محل لتطبيق المادة ٤٣١
مرافعات .

(ب) قانون " القانون الواجب التطبيق " . أحوال شخصية . " المسائل
الخاصة بالأجانب " .

دعوى بطلان زواج يرقانين معقود بمدينة القدس . القانون اليوناني هو الواجب
التطبيق .

(ج ، د) قانون . " القانون الأجنبي " . أحوال شخصية . " المسائل الخاصة
بالأجانب " . إرث .

(ج) الزواج الباطل والزواج الظني في الفقه والقضاء اليوناني . ماهيته .
آثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذ ما قضى
بالبطلان بعد الوفاة .

(د) وجوب تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير إليه قواعد الإسناد . سواء
أكان تشريعاً أم غيره من المصادر . مثال في دعوى بطلان زواج .

(هـ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالأجانب " . حكم . " التناقض "

بطلان الزواج الظني . طبيعته . مالا بعد تناقضا .

(و) دعوى . "الطلبات في الدعوى" . أحوال شخصية .

- دعوى بطلان زواج . القضاء . بطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم .
- قضاء بما طلبه الخصوم .

(ز) قانون . "تنازع القوانين من حيث الزمان" . أحوال شخصية .

- الزواج الفنى فى القانون البيزنطى . القانون المدنى اليونانى الجديد ، وضع له أحكاما مختلفة .

(ح) قانون " القانون الأجنبى " . أحوال شخصية . نظام عام .

- تطبيق القانون الأجنبى . شرطه . ألا تتعارض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخفية فى الدولة .

(ط) أحوال شخصية " المسائل الخاصة بالأجانب " . محكمة الموضوع .

- بحث توافر حسن النية . من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع
- دون رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها مائفا . مثال فى دعوى بطلان زواج .

١ — وفقا للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، وبعد إتهام الأجل ، يحدد جلسة لنظر الطعن ، وله عند الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادر فيها الحكم المطعون فيه ، ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وإذا كان الثابت فى الأوراق أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ، وحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، وبعد إتهامه أعلن قلم الكتاب المطعون عليها بالطعن قبل انعقاد الجلسة بأكثر من ثمانية أيام ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين رفض الدفع (الدفع ببطلان الطعن لعدم إعلانه للطعن عليهم فى الجلسة عشر يوما التالية لتقرير الطعن ، وفقا للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق) .

۲ — مؤدى نص المادة ۲/۲۹ ، ۳ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة المملوكة ، والمادة ۱/۱۷ من القانون المدنى — والزوجان يونانيا الجنسية — أن القانون اليونانى هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى (دعوى بطلان الزواج المعقود فى مدينة القدس فى سنة ۱۹۲۶) .

۳ — أخذ الفقه والقضاء اليونانى — تخفيفا من الآثار المترتبة على الزواج الباطل فى ظل القانون البيزنطى — بنظام الزواج الظنى ، وهو يكون فى حالة ما إذا كان الزوجان أو أحدهما حسن النية يعتقد بصحة انعقاد الزواج ، وهذا الزواج وإن كان باطلا إلا أنه ليس للبطلان فيه أثر رجعى ، بل يظل العقد صحيحا متجا لكافة آثاره حتى يحكم بالبطلان ، ومن هذه الآثار حق الزوج حسن النية فى أن يرث فى تركة الزوج الآخر إذا ما حكم بالبطلان بعد الوفاة ، وذلك حماية لحسن النية ، وتلبية للضرورات الاجتماعية التى أملت هذا النظام .

۴ — على القاضى أن يطبق القانون الأجنبى الذى تشير بتطبيقه قواعد الإسناد ، سواء كان مصدره التشريع أم غيره من المصادر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد طبق أحكام الزواج الظنى على واقعة الدعوى أخذا بما جرت عليه التقاليد والأحكام القضائية فى ظل القانون البيزنطى بهذا الخصوص والتى تقضى المادة الأولى من قرار ۱۸۳۵/۲/۲۳ — الخاص بالقوانين المدنية اليونانية الذى يحكم واقعة الزواج من حيث شروط صحته والآثار المترتبة على إبطاله — باتباعها . لما كان ذلك فإن النعى يكون على غير أساس .

۵ — لاتناقض بين ما قدره الحكم من بطلان الزواج — الزواج الظنى فى القانون اليونانى — وما قدره من اعتباره قائما متجا لآثاره حتى تاريخ الحكم ، إذ يتفق هذا التقدير مع طبيعة البطلان فى الزواج الظنى .

۶ — متى كان الثابت فى الأوراق أن الطاعنين أقاموا دعواهم ضد المطعون عليها يطلبون الحكم ببطلان زواجهما من مورثهم واعتبارهم ورثة الشرعيين ، وأقامت المطعون عليها دعوى فرعية تطلب الحكم باستحقاقها لنصف التركة ، ولما قضت محكمة أول درجة ببطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم ، استأنفه الطاعنون طالبين إلغاءه والقضاء باعتبار الزواج باطلا منذ انعقاده ، ولما كان بحث

صحة الزواج أو بطلانه هو أمر يقتضيه الفصل في الدعويين الأصلية والفرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم ، لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم .

٧ — متى كان القانون البيزنطي هو الذي يحكم الآثار المترتبة على بطلان الزواج ، وهو يعطى الزوجة الحق في أن ترث في تركة زوجها لوفاة قبل الحكم بالبطلان ، فلا محل للتحدى بتطبيق المادة ١٣٨٣ من القانون المـسـدنى اليونانى الجديد التى تضع أحكاما مختلفة للزواج الظنى في هذا القانون .

٨ — مفاد نص المادة ٢٨ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو نهى القاضى عن تطبيق القانون الأجنبى متى كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية فى الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجمـع ، ومن ثم فإن زواج مورث الطاهنين من المطعون عليها ، وهى ابنة خالته وأحقيتها فى أن ترث فى تركته ليس فيه مخالفة للنظام العام أو الآداب فى مصر ، بل تجيزه القوانين السارية فى البلاد .

٩ — بحث توافر حسن النية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من مسائل الواقع التى لمحكمة الموضوع الحق فى تقديرها ، ولارقابة عليها لمحكمة النقض فى ذلك متى كان استخلاصها سائغا . وإذ كان الحكم قد استند فى استخلاص حسن نية المطعون عليها (الزوجة) واعتقادها بصحة انعقاد الزواج إلى أسباب سائغة ، ثم قضى لها بحقها فى أن ترث زوجها الذى توفى قبل الحكم بالبطلان ، وذلك تطبيقا لما استقر عليه الفقه والقضاء بشأن الزواج الظنى فى ظل القانون البيزنطى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —

تتحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩٦٣ الاسكندرية الابتدائية "أحوال شخصية" أجنب يطلبون الحكم على المطعون عليها بإبطال زواجها من المرحوم جورج جان خيلتسيس المنعقد بمدينة القدس بتاريخ ١٩٢٦/١/٢٤ واعتبارهم ورثته الشرعيين ، على أن يكون نصيب الطاعنة الأولى وهي شقيقته $\frac{8}{24}$ من التركة ونصيب كل من الطاعنين من الثاني إلى الخامس وهم أولاد شقيقته هيلين $\frac{2}{24}$ ونصيب كل من الطاعنتين السادسة والسابعة وهما بنتا شقيقه أبوستولو $\frac{4}{24}$ من التركة ، وقالوا بيانا لدعواهم أن مورثهم المرحوم جورج جان خيلتسيس وهو يوناني الجنسية توفي بالاسكندرية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣ دون أن يترك وصية وانحصار إرثه فيهم ، غير أن المطعون عليها ادعت بأنها كانت زوجته ، وإذا انعقد هذا الزواج باطلا طبقا لنص المادتين ١٣٥٦ ، ١٣٧٢ من القانون المدني اليوناني رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٤١ لأنها ابنة خالة المورث وتمت له بصلة القرابة من الدرجة الرابعة ، فقد أقاموا دعواهم بالطلبات سالفة البيان ، وبجلسة ١٩٦٦/٢/٢٨ أقامت المطعون عليها دعوى فرعية طالبة الحكم لها بنصف تركة المورث على أن يختص الطاعنون بالنصف الآخر ، استنادا إلى أنها كانت تعتقد بصحة الزواج ، لأنه انعقد في ١٩٢٦/١/٢٤ بتصريح من بطريرك كنيسة القدس ، واستمر سبعة وثلاثين عاما ، ولأن أحكام القانون المدني اليوناني لا تسري على هذا الزواج ، بل يخضع لأحكام القانون البيزنطي الذي انعقد في ظله ، وهي تعطي الزوجة حسنة النية في حالة الزواج الظني حقا في الميراث ، وبتاريخ ١٩٦٦/٤/١٨ حكمت المحكمة : (أولا) بإبطال الزواج المنعقد بين المرحوم جورج جان خيلتسيس والمطعون عليها بتاريخ ١٩٢٦/١/٢٤ وذلك من تاريخ صدور هذا الحكم واعتبار الزواج قائما منتجا لكافة آثاره حتى ذلك التاريخ . (ثانيا) بإثبات وفاة المرحوم جورج جان خيلتسيس اليوناني الجنسية بتاريخ ١٩٦٣/٤/٣ وانحصار إرثه في زوجته المطعون عليها بحق النصف في التركة وفي شقيقته الطاعنة الأولى بحق السدس ، وفي الطاعنين من الثاني إلى الخامس وهم أولاد شقيقته هيلين بحق السدس بالتساوي فيما بينهم ، وفي الطاعنتين السابعة والثامنة وهما إبتنا شقيقه أبوستولو بحق السدس بالتساوي فيما بينهما وذلك دون أحد آخر وبلا وصية . استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١ سنة ٢٢ ق "أحوال شخصية أجنب"

طالبين الغاء فيما قضى به من اعتبار عقد زواج المطعون عليها من مورثهم منتجاً لآثاره حتى تاريخ الحكم والقضاء باعتبار هذا الزواج باطلاً منذ انعقاده ورفض دعوى المطعون عليها وانحصار الإرث فيهم وحدهم بالأنصبة الميينة في طلباتهم وتاريخ ١٩٦٧/٦/١٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف، طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ودفعت المطعون عليها ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان أن الطاعنين قرروا بالطعن بتاريخ ١٩٦٧/٨/١٤ ولم تعلن المطعون عليها بصورة من تقرير الطعن إلا في ١٩٦٧/١٠/٣٠ خلافاً لما تقضى به المادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق ، وهي توجب على الطاعن أن يعلن الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه الطعن إليهم في الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن وترتب البطلان على عدم قيامه بالإعلان في الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه وفقاً للمادة ٨٨٢ من قانون المرافعات — قبل تعديلها بالقانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ — يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم وبعد انتهاء الأجل يحدد جلسة لنظر الطعن ، وله منذ الاقتضاء الأمر بضم ملف المادة الصادرة فيها الحكم المطعون فيه ، ويعلن قلم الكتاب من تقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، والثابت في الأوراق أنه بعد العمل بقانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ عين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، وبعد انتهائه أعلن قلم الكتاب المطعون عليها بالطعن قبل انعقاد الجلسة بأكثر من ثمانية أيام ، ولم تقدم يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينعي الطاعنون بالسبب الأول والوجه الثاني من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والتناقض ، ويقولون في بيان ذلك إن الحكم اعتد بالزواج الباطل الذي تستند إليه

المطعون عليها وبآثاره بالنسبة لثيراث، في حين أن القانون المدني اليوناني الجديد رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٤١ يقضى في المادة ٩٢ منه بأن الميراث تسرى عليه قواعد القانون القديم متى كانت الوفاة قد حدثت قبل صدور القانون الجديد، مما مؤداه أنه إذ حصلت الوفاة في ظل القانون الجديد فإن أحكامه هي التي تطبق على الميراث وقد توفي مورث الطاعنين في ٣ / ٤ / ١٩٦٣ أثناء سريان القانون المدني الجديد وهو يقضى في المادتين ١٣٥٦ ، ١٣٧٢ بأنه لا يعتد بالزواج الباطل في توزيع تركته المورث على ورثته الشرعيين ، وإذ رتب الحكم على زواج المطعون عليها الباطل أثرا بالنسبة للميراث فإنه يكون قد خالف القانون . هذا إلى أن الحكم بعد أن قرر أن زواج المطعون عليها من مورث الطاعنين باطل عاد فاعتبره قائما متجا لآثاره حتى تاريخ الحكم ، مع أن هذا البطلان هو بطلان مطلق لمخالفته للنظام العام ولا تصححه الإجازة وهو ما يعيب الحكم بالتناقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٢٩/٢ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة الملغاة تنص على أنه يرجع في الشروط الموضوعية المتعلقة بصحة الزواج إلى قانون بلد كل من الزوجين ، وتقضى المادة ٢٩/٣ من هذه اللائحة على أن يرجع إلى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطليق وكذلك في آثار تلك العلاقات بشأن الأموال ، وتنص المادة ١٧/١ من القانون المدني على أنه يسرى على الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت قانون المورث أو الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته ، وكان مؤدى النصوص السابقة والزوجان يونانيا الجنسية أن القانون اليوناني هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ولما كانت المادة ٧٤ من قانون إصدار التقنين المدني اليوناني رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٤١ المقدمة ترجمتها الرسمية تقضى بأن الزواج المنعقد قبل العمل بهذا التقنين يخضع من حيث شروط صحته والآثار المترتبة على إبطاله للقانون النافذ وقت انعقاده ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن زواج المطعون عليها من مورث الطاعنين قد انعقد في ٢٤/١/١٩٢٦ قبل العمل بالقانون المدني اليوناني رقم ٢٧٨٣ لسنة ١٩٤١ ، وأن هذا الزواج باطل لأن المطعون عليها تمت للمورث بصفة القرابة من الدرجة الرابعة، ولما كان القرار المؤرخ ١٨٣٥/٢/٢٣

الخاص بالقوانين المدنية اليونانية المقدمة ترجمته الرسمية ، والذي يحكم زواج المطعون عليها من حيث شروط صحته والآثار المترتبة على إبطاله يقضى في مادته الأولى بأن القوانين المدنية للإمبراطورية البيزنطية الواردة بالكتاب السادس لأرينوبولون تكون سارية المفعول حتى تاريخ نشر القانون المدني الذي أمر بتحويله مع تغليب التقاليد التي أسستها العادات الطويلة المدى والأحكام القضائية وكان الفقه والقضاء اليوناني تخفيفا من الآثار المترتبة على الزواج الباطل في ظل القانون البيزنطي قد أخذ بنظام الزواج الظني (*Mariage putatif*) وهو يكون في حالة ما إذا كان الزوجان أو أحدهما حسن النية يعتقد بصحة انعقاد الزواج ، وهذا الزواج وإن كان باطلا إلا أنه ليس للبطلان فيه أثر رجعي بل يظل العقد صحيحا متجا لكافة آثاره حتى يحكم بالبطلان ، ومن هذه الآثار حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذا ما حكم بالبطلان بعد الوفاة ، وذلك حماية لحسن النية وتلبية للضرورات الاجتماعية التي أملت هذا النظام ولما كان على القاضي أن يطبق القانون الأجنبي الذي تشير بتطبيقه قواعد الإسماعيل سواء كان مصدره التشريع أم غيره من المصادر ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه ، قد طبق أحكام الزواج الظني على واقعة الدعوى أخذا بما جرت عليه التقاليد والأحكام القضائية في ظل القانون البيزنطي بهذا الخصوص والتي تقضى المادة الأولى من قرار ٢٣ / ٢ / ١٨٣٥ سالف الذكر باتباعها ، وكان لا تناقض بين ما قرره الحكم من بطلان هذا الزواج وما قرره من اعتباره قائما متجا لآثاره حتى تاريخ الحكم ، إذ يتفق هذا التقرير مع طبيعة البطلان في الزواج الظني على ما سلف البيان ، لما كان ما تقدم ، فإن النعي على الحكم بخالفة القانون والتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني في وجهه الأول يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف الثابت بالأوراق ، ذلك أن الطامنين طلبوا الحكم لهم بجميع التركة إرثا كانا إلى عدم الاعتداد بزواج المطعون عليها من مورثهم ، ولم يكن لهم طلب مستقل ببطلان هذا الزواج ، غير أن الحكم قرر أن النزاع يدور أساسا حول صحة الزواج المذكور وقضى ببطلانه ، فيكون قد خالف الثابت بطلباتهم .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت في الأوراق أن الطاعنين أقاموا دعواهم ضد المطعون عليها يطلبون الحكم بإبطالان زواجهما من مورثهم بتاريخ ١٩٢٦/١/٢٤ واعتبارهم ورثته النمرعيين ، وأقامت المطعون عليها دعوى قرعية تطلب الحكم باستحقاقها لنصف التركة ولما قضت محكمة أول درجة بإبطالان الزواج من تاريخ صدور الحكم ، استأنفه الطاعنون طالين إلغاءه والقضاء باعتبار الزواج باطلا منذ انعقاده ، ولما كان بحث صحة الزواج أو بطلانه هو أمر يقتضيه الفصل في الدعويين الأصلية والقرعية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإبطالان الزواج من تاريخ صدور الحكم لا يكون قد قضى بما لم يطلبه الخصوم ويكون النعي عليه بخالفة الثابت بالأوراق غير صحيح .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم استند في قضائه إلى أن الفقه والقضاء اليوناني أوجد نظام الزواج الظني كي ينتج العقد جميع آثار الزواج الصحيح إلى أن يقضى بإبطالانه حماية للأولاد وحفاظا لحق الميراث بين الزوجين ، في حين أن المادة ١٣٨٣ من القانون المدني اليوناني الصادر في سنة ١٩٤١ وهي التي تنظم الزواج الظني مؤداها أنه إذا انقضى الزواج الباطل بالوفاة فليس للزوج حسن النية سوى الحق في النفقة ، هذا إلى أن الحكم خالف قواعد النظام العام والآداب في مصر لأن حق الميراث أساسه العقد الشرعي الصحيح ، علاوة على أنه يشترط في الزواج الظني أن يجهل أحد طرفي العقد أسباب البطلان ، وأن يكون الجهل مرجعه حسن النية ، ويشترط للإرث في هذه الحالة أن تكون الزوجة في حالة عوز ، وهو أمر لم يتحقق في الدعوى لأن المطعون عليها لها عمارة بالإسكندرية وأرصدة بالبنوك ولم تكن حسنة النية إذ تزوجت من أحد محارمها مع علمها بذلك ، ولحات معه إلى عقد الزواج في كنيسة غير مختصة ، وإذا قضى لها الحكم بحقوقها في الإرث فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان القانون البيزنطي هو الذي يحكم الآثار المترتبة على بطلان زواج المطعون عليها من مورث الطاعنين ، وهو يعطيها الحق في أن ترث في تركة زوجها لوفاة قبل الحكم بالإبطالان وذلك على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول مما لا محل معه للتحدى بتطبيق المادة ١٣٨٣

من التقنين المدني اليوناني الجديد التي تضع أحكاما مختلفة للزواج الظني في هذا القانون، ولما كانت المادة ۲۸ من القانون المدني تنص على أنه "لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للآداب في مصر" وكان مفاد هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي متى كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للجمتمع، وكان زواج مورث الطاعنين من المطعون عليها وهي ابنة خالته وأحققتها في أن ترث في تركته ليس فيه مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر، بل تجيزه القوانين السارية في البلاد، ولما كان بحث توافر حسن النية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو من مسائل الواقع التي لمحكمة الموضوع الحق في تقديرها ولا رقابة عليها لمحكمة النقض في ذلك متى كان استخلاصها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في شأن حسن نية المطعون عليها وحققها في الإرث ما يلي "إن حسن النية ثابت من أن الزوجين قد حصلا على تصريح بالزواج من بطريرك القدس قبل انعقاده، وتمت مراسمه في الكنيسة وفقا للطقوس الدينية المعتادة، كذلك فقد لازمت الزواج طول مدته التي بلغت ثمانى وثلاثين سنة مظاهر اقتنعت معها الزوجة بصحة زواجها، وهي علاقتها الطبيعية بزوجه ومعاملة المسانقين الطاعنين لها بصفتها زوجة مورثهم الشرعية، وأنه إزاء توافر حسن نية الزوجة فإن زواجها يعتبر زواجا ظنيا تسرى عليه أحكام القانون البيزنطى الذى كان ساريا وقت انعقاد الزواج، وما استقر عليه الفقه والقضاء في تفسير أحكامه، وأهمها بالنسبة للدعوى الحالية حق الزوجة في أن ترث زوجها رغم بطلان عقد الزواج ما دام قد ثبت أنها كانت حسنة النية" وكان يبين من هذا الذى قرره الحكم أنه استند في استخلاص حسن نية المطعون عليها واعتقادها بصحة انعقاد الزواج إلى أسباب سائغة، ثم قضى لها بحققها في أن ترث زوجها الذى توفى قبل الحكم بالبطلان، وذلك تطبيقا لما استقر عليه الفقه والقضاء بشأن الزواج الظني في ظل القانون البيزنطى، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ويكون النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون في غير محله.

وحيث إن لما تقدم يتعين رفض الطعن.

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وضوية الساعدة
المستشارين : الدكتور حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وهتان زكريا ،
على عبد الرحمن .

(١١١)

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . " الإعلان في الموطن الأصلي " .
تزوير .

إثبات المحضر انتقاله إلى محل إقامة المطعون عليه وإعلانه — بسبب غيابه —
في مواجهة شقيقته المقيمة معه والتي وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط
— بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن ، وأن ماجاء بورقة الإعلان مزور — دون الطعن
على ما أثبتته المحضر بالتزوير . لا أساس له .

(ب) نقض . " حالات الطعن " . حكم . " حجية الحكم " . قوة
الأمر المقضى .

النزاع حول قيام صفة المصنف بالطامن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة .
حياسة الحكم لقوة الأمر المقضى في هذا الشأن . صدر حكم آخر على خلاف ذلك
الحكم . جواز الطعن فيه بالقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . مادة ٣
ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — متى كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت انتقاله
إلى محل إقامة المطعون عليه الأول ، وأعلنه — بسبب غيابه وقت الإعلان —
في مواجهة شقيقته المقيمة معه ، والتي وقعت باستلام الصورة ، وكان
المطعون عليه الأول لم يطعن على هذا الذي أثبتته المحضر بالتزوير ، فإن الدفع
بسقوط الحق في الطعن — بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن في الميعاد ، وأن ماجاء
بورقة الإعلان مزور — يكون على غير أساس .

۲ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه والحكم السابق عليه أن المسألة المشتركة بينهما ، والتي دارت فيها المنازعة بين الطرفين هي أمر قيام صفة المصنفى بالطاعن الأول ، وكان الحكم السابق بعد أن استظهر هذه المنازعة فصل فيها بقيام صفة المصنفى بالطاعن المذكور ، فإنه تكون له الحجية في هذا الخصوص مادام أن الثابت من الحكمين أن مركز الخصوم والظروف في كل من الدعويين هي بعينها لم تتغير ، ويكون الحكم المطعون فيه بعدم اعتداده بهذه الصفة قد صدر على خلاف هذا الحكم النهائي بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الشيء المحكوم به ، ويكون الطعن فيه بالنقض جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وفقا للقاعدة الثالثة من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المرحومة نجية مصطفى ناجى توفيت بتاريخ ۲۵ ديسمبر سنة ۱۹۶۳ عن ورثتها العقيد محمود ابراهيم زكى وشقيقتيه خديجة وعزيرة ، وحصل أولهم من قاضى الأمور الوقتية بمحكمة الجيزة الابتدائية على أمر بتعيينه مصفيا للتركة ، وقيد هذا الأمر برقم ۶ سنة ۱۹۶۴ في ۲۶ يناير سنة ۱۹۶۴ ، وبعد صدوره أقام شكرى السيد عبد المجيد الدعوى رقم ۷۴ سنة ۱۹۶۴ أمام محكمة المنيا الابتدائية ، يطلب فيها الحكم بصحة وفناء عقلى البيع المؤرخين ۱۶ يونيه سنة ۱۹۶۰ ، ۲۱ سبتمبر سنة ۱۹۶۱ بيع المورثة له ۲۶ ف و ۵ ط و ۲۲ س بالعقد الأول ، ۲۲ ف و ۶ ط و ۱۲ س بالعقد الثانى مع تسليم هذا القدر إليه طبقا لكشوف المساحة عنه ، ولم يختصم في الدعوى سوى العقيد محمود ابراهيم زكى بوصفه الوارث الوحيد للبائعة ، ولما صدر الحكم للمشتري بطلباته مشمولا بالنفاذ المؤقت استأنفه المدعى عليه أمام محكمة استئناف بنى سويف وقيد برقم ۲۱۳ سنة ۲ ق ، كما أقام بصفته مصفيا الدعوى رقم ۲۵۲ سنة ۱۹۶۵

أمام قاضي الأمور المستعجلة بمحكمة بنى مزار يطلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بما تم من تنفيذ لهذا الحكم، وأقام الدعوى ١٣٩٧ سنة ١٩٦٥ مستعمل القاهرة بطلب فرض الحراسة على هذه الأعيان المبيعة وإقامته حارسا عليها، ودفع المشتري هذه الدعوى الأخيرة بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى سقوط الأمر الصادر بتعيينه مصفيا، ولمساقضت المحكمة بقبول هذا الدفع استأنفه طالب الحراسة بالإستئناف رقم ٣٢ سنة ١٩٦٥ لدى محكمة القاهرة الابتدائية التى حكمت فى ٣١ مايو سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع وبقبول الدعوى وبفرض الحراسة القضائية، وأقامت قضاءها على أن صفة المصنفى تقع بمجرد صدور الأمر ودون حاجة إلى أى إجراء آخر بوصف أنه قضاء بتقرير توافر صفة قانونية للمصنفى لأداء المهمة التى تناط به دون أن يحتمل هذا القضاء التنفيذ المادى ، ثم صدر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٥ الحكم فى الدعوى ٢٥٢ سنة ١٩٦٥ بنى مزار بعدم الاعتداد بما تم من اجراءات تنفيذ الحكم رقم ٧٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى المنيا، وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ حكمت محكمة المنيا الابتدائية بهيئة استئنافية فى الاستئناف الذى أقامه المشتري برقم ٣٥٣ سنة ١٩٦٥ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر طلب عدم الاعتداد، وأسست هذا القضاء على أن الأمر بتعيين المصنفى يجب أن يصدر من المحكمة دون قاضى الأمور الوقتية، وأنه بفرض صدوره صحيحا فإنه يسقط بعدم تقديمه للتنفيذ خلال ثلاثين يوما ، وأنه كان محتما على المصنفى عقب تعيينه أن يوجه تكليفا عليها لدائى التركة ويلصق هذا الإعلان فى الأماكن التى حددها القانون ، ثم يعد قائمة الجرد خلال ثلاثة أشهر ويقدمها خلال أربعة أشهر من تعيينه، ويعلمها لكل ذى شأن، وأنه إذ لم يثبت أن المصنفى قد اتخذ شيئا من ذلك مما يعتبر تنفيذا لأمر تعيينه فإن الدفع بعدم الاعتداد بالأمر يبدو متسايا بالجد والاحتجاج بقيام الأمر بتعيين المصنفى لانهض دعامة للنيل من الحكم أداة التنفيذ، لأن البطلان فيه محل شك ولا يختص القضاء المستعجل بالحكم بعدم الاعتداد إلا أن يكون البطلان ثابتا ظاهرا لا يحتمل شكا ولا تأويلا ، وطعن العقيد محمود ابراهيم زكى فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، ودفع المطعون عليه الأول بسقوط الحق فى الطعن ودفعت النيابة العامة بعدم جواز الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأى .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليه الأول أنه لم يعلن بتقرير الطعن وأن ما جاء في ورقة الاعلان من إعلانه في مواجهة شقيقته مزور، وبذلك يكون الحق في الطعن قد سقط لعدم اعلانه بالتقرير في الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك أنه لما كان يبين من إعلان تقرير الطعن أن المحضر أثبت انتقاله إلى محل إقامة المطعون عليه الأول وأعلنه — بسبب غيابه وقت الإعلان — في مواجهة شقيقته المقيمة معه والتي وقعت باستلام الصورة وكان المطعون عليه الأول لم يطعن على هذا الذى أثبتته المحضر بالتزوير، فإن الدفع يكون على غير أساس .

وحيث إنه مما ينهائى الطاعنان على الحكم المطعون فيه صدوره على خلاف حكم سابق بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم فيه، ذلك أن الطاعن الأول كان قد أقام في ٣١/٥/١٩٦٥ بصفته مصفيا للتركة الدعوى أمام القضاء المستعجل ضد المطعون عليه الأول والطاعنة الثانية بفرض الحراسة على الأطيان محل النزاع ودارت المنازعة بين الطرفين فيها حول صحة الأمر الصادر بتعيين الطاعن الأول مصفيا ، وانتهى الحكم الصادر في الاستئناف رقم ٧٣٢ سنة ١٩٦٥ إلى تقرير صحة هذا الأمر وقيام صفة المصفي ووجوب التزام قواعد تصفية التركات في المنازعات حول أصول وخصوم التركة منذ صدور قرار تعيين المصفي ، إلا أن الحكم المطعون فيه نفى قيام صفة المصفي عن الطاعن الأول ، وذهب إلى أن الأمر بتعيينه مصفيا قد سقط ، وأن الحكم الصادر بتعيينه مصفيا صدر بعد سقوط الأمر مما يجعل الحكم المطعون فيه مناقضا للحكم السابق صدوره بين الخصوم أنفسهم والحائز لقوة الأمر المقضى ، ويجيز الطعن فيه بالنقض .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الصادر في الاستئناف ٧٣٢ سنة ١٩٦٥ استئناف مستعجل القاهرة بين أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها وبفرض الحراسة على الأطيان موضوع النزاع مستندا في ذلك إلى أنه " أيا كان ما قاله بعض الفقه وسائرته بعض الأحكام من أن تعيين مصفي التركة إنما يكون بدعوى ترفع أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث تسمع فيها أقوال الورثة

وليس بأمر على عريضة يتقدم بها الخصم إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة المختصة ، إلا أنه في الدعوى الماثلة فقد تقدم المستأنفون بالصورة التنفيذية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٢٨ لسنة ١٩٦٥ مدنى كلى الجيزة بتاريخ ١٦/٥/١٩٦٥ والذي قضى بإثبات ما اتفق عليه الطرفان بحضور الجلسة وجعله في قوة السند التنفيذي ، وجاء في البند الأول من محضر الصلح أن الطرفين اتفقا على تثبيت ونفاذ أمر تعيين المصنفى رقم ٦ سنة ١٩٦٤ الصادر بتاريخ ٢٦/١/١٩٦٤ من محكمة الجيزة الابتدائية مع تثبيت قيده في تاريخ صدوره بسجل المصنفين رقم ١ سنة ١٩٦٤ وإقرار ما انتهى إليه هذا الأمر مع تعيين المستأنف في الدعوى الماثلة مصفيا قضائيا لركة المرحومة نجية مصطفى ناجى الشهيرة بنجية ناجى ، ومن ثم يكون هذا الصلح بين الورثة قد أكد صفة المستأنف الأول كصنف لركة المرحومة نجية مصطفى ناجى من تاريخ صدور الأمر رقم ٦ سنة ١٩٦٤ وأنه من آثار صدور الحكم أو الأمر بتعيين المصنفى إضفاء صفة المصنفى على من اختير لذلك ، وهذا الأثر يقع بمجرد صدور الحكم أو الأمر دون حاجة إلى أى إجراء آخر ، ذلك أن الحكم أو الأمر الصادر فيها ليس قضاء بإجراء يحتمل التنفيذ المادى فى ذاته ، وإنما هو تقرير بتوافر صفة قانونية للمصنفى لأداء المهمة التى تناط به طبقا لأحكام القانون ، والأمر أو الحكم الذى أقامه شأنه فى ذلك شأن حكم تعيين الوصى والقيم وناظر الوقف والسنديك والحارس ، فكل حكم أو أمر يسبغ صفة على شخص يكون زفدا فى إسباغ هذه الصفة على الشخص بمجرد صدوره ولا يحتاج فى ذلك إلى إعلانه ، لأنه لا يحتاج إلى أداء أمر معين يحتمل التنفيذ الجبرى ، وأنه يؤيد هذا النظر المادة ٨٨ من القانون المدنى التى تنص فى فقرتها الأولى على أن المصنفى يتسلم أموال لركة بمجرد تعيينه ويتولى تصفيتها برقابة المحكمة ، كما تؤيد المادة ٨٨٣ من القانون المدنى التى تنص فى فقرتها الأولى على أنه لا يجوز من وقت قيد الأمر الصادر بتعيين المصنفى أن يتخذ الدائنون أى إجراء على لركة ، كما لا يجوز لهم أن يستمروا فى أى إجراء اتخذوه إلا فى مواجهة المصنفى ، أى أن صفة المصنفى ، تثبت له بمجرد صدور الحكم أو الأمر وقيده ، إذ يتعين على كاتب المحكمة أن يقيد الأمر فى نفس اليوم طبقا لنص المادة ٨٧٩ ، ومن مقتضى ما تقدم وإعمالا لنص المادة ٨٨٣ أنه بمجرد قيد أمر تعيين المستأنف الأول مصفيا للركة يمتنع على المستأنف عليه الأول وهو

المشتري بعقدين صرفيين لم يسجلا بعد اتخاذ أى إجراء خارج نطاق القواعد المقررة بشأن تصفية الشركات ، وهو إذ لم يلتزم الخضوع لتلك القواعد فإن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٧٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى المنيا بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٨ ، وهو تاريخ لاحق لصدور الأمر بتعيين المستأنف مصفيا فى ١٩٦٤/١/٢٦ يكون محل منازعة جدية ، إذ البادى أنه صدر على المستأنف بصفته الوارث الوحيد لركة المرحومة نجية مصطفى ناجى وليس بصفته ممثلا للركة باعتباره مصفيا لها" وأنه "من شأن هذه المنازعة فيما اتخذه من إجراءات تنفيذ الحكم الصادر لصالح المستأنف عليه الأول رقم ٧٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى أن تضع المحكمة المستأنف باعتباره الوارث الوحيد للورثة غير ذى أثر فى مجال التحدى بأن قضاء موضوعيا قد صدر بصحة العقدين وتفاذهما طالما أن هذا القضاء الموضوعى محل بحث جدى فى الطعن الذى أقيم بشأنه ، وذلك بالنسبة للإجراءات التى سلكها المستأنف عليه الأول فى تلك الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى" وأنه "ترتبا على ما تقدم يكون قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى لانتفاء صفة المدعى فى رفعها قضاء فى غير محله يتعين إلغاؤه ورفض هذا الدفع وقبول الدعوى بعد إذ بدا أنه له صفة المصنفى للركة وله بالتالى مصلحة فى إقامة الدعوى" وهو ما يبين منه أن الفصل فى تلك الدعوى اقتضى الفصل فى مسألتين على التوالى ، الأولى بشأن صحة إجراءات الخصومة فى دعوى الموضوع وقيام صفة المصنفى بالطاعن الأول تمهيدا للفصل فى المسألة الثانية وهى اتخاذ الإجراء المؤقت المطلوب ، وقد حسم الحكم النزاع فى هاتين المسألتين ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض الاعتداد بأمر تعيين المصنفى وقضى بعدم الاختصاص على أساس أن هذا الأمر يجب أن يصدر من المحكمة لامن قاضى الأمور الوقفية وعلى أنه "لو سارت هذه المحكمة المستأنف عليه الأول فيما اتخذه من إجراء وتمشيا مع الواقع من أنه استصدر أمرا على عريضة ، فمن المقرر قانونا أن مثل هذا الأمر يسقط بقوة القانون إذا لم يقدم للتنفيذ فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره . لما كان هذا ، وكان الثابت أن المستأنف عليه الأول لم يتخذ أى إجراء بسبيل تنفيذ ذلك الأمر خلال الثلاثين يوما المحددة قانونا " وأن يتخذ " الإجراءات التى تعتبر تنفيذا للأمر الذى يتحدى به فى الاحتجاج على الحكم الصادر فى الدعوى ٧٤ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى المنيا ولا يقدح فى سلامة هذا النظر

أن يكون المستأنف عليه استصدر بعد ذلك حكما من المحكمة المختصة بتهيبته مصفيا
 فلك لأن هذا التثبيت جاء لاحقا لصدور الأمر السابق الذي استصدره من قاضي
 الأمور الوقتية، فضلا عن أن هذا الحكم الصادر في ١٩٦٥/٥/٩ جاء لاحقا لصدور
 الحكم رقم ٧٤ سنة ١٩٦٤ مدني كلي المنيا في ١٩٦٤/٦/٢٨، ومتى كان ذلك فإن هذا
 التثبيت لا يمكن أن يمس حكما صدر قبله " وأنه تقريرا على ما تقدم فإن النعي
 من جانب المستأنف على الأمر الذي استصدره المستأنف عليه الأول بتعيينه
 مصفيا والقول بأنه لا حجة له قبل المستأنف يبدو متسايا بوسام من الجدد " ويكون
 "الاحتجاج بالأمر الصادر على عريضة بتعيين المستأنف عليه الأول مصفيا يبدو
 احتجاجا عاطفيا من الجدد، ومثل هذا الاحتجاج لا ينهض دهامة ثابتة تكفي لتقيص
 الحكم أداة التنفيذ لأن أمر البطالان فيه مجال شك وبحوث وتأويل، وبذلك يكون طلب
 عدم الاعتداد في هذه الدعوى بماي من اختصاص القضاء المستعجل، ويتعين
 عليه أن ينقض يده من التصدي له أو الفصل فيه " لما كان ذلك، وكان يبين
 من الحكمين أن المسألة المشتركة بينهما والتي دارت فيها المنازعة بين الطرفين
 هي أمر قيام صفة المصفي بالطاعن الأول، وكان الحكم الأول الصادر
 في ١٩٦٥/٥/٣١ بعد أن استظهر هذه المنازعة فصل فيها بقيام صفة المصفي
 بالطاعن الأول، فتكون له الحجية في هذا الخصوص مادام أن الثابت من الحكمين
 أن مركز الخصوم والظروف في كل من الدعويين هي بعينها لم تتغير، ويكون الحكم
 المطعون فيه بعدم اعتداده بهذه الصفة قد صدر على خلاف هذا الحكم النهائي
 بين الخصوم أنفسهم والذي حاز قوة الشيء المحكوم به، ويكون الطعن فيه بالنقض
 جائزا رغم صدوره من محكمة ابتدائية بيئية استئنافية وفقا لأداة الثالثة
 من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة
 النقض، وهو ما يقتضي أيضا رفض الدفع المبدى من النيابة بعدم جواز الطعن
 بالنقض، ويكون الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی قاض رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١١٢)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يصلح سببا للطعن " . حكم .
" بيانات الحكم " .

خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع عنها الاستئناف . خطأ مادي لا يصلح
سببا للطعن بالنقض .

(ب) دعوى . " مصاريف الدعوى " . محاماة . " أتعاب المحامي " .

دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى .
مناطه أن يكون قد أحضر محاميا للرافعة فيها .

١ — خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع الاستئناف عنها وحدها —
دون الدعوى المنضمة إليها — يعتبر من الأخطاء المادية البهتة التي لا تصلح
سببا للطعن فيه بطريق النقض .

٢ — إنه وإن كانت أتعاب المحاماة تدخل ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها
على من خسرها ، إلا أن مناط القضاء بها لمن كسب الدعوى أن يكون قد أحضر محاميا
لرافعة فيها . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم لم يحضروا
محاميا عنهم أمام محكمة الاستئناف ، فإن القضاء لهم بأتعاب المحاماة على الطاعنين
يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن — المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٣ كلى سوهاج ضد محمود قريش سلامة — مورث الطاعنين — بطلب الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٨٨٦ ج قيمة ربيع الأطيان الميينة بصحيفتها من تاريخ البيع الحاصل في ١٩٥٣/٥/٤ حتى التسليم الفعلي الحاصل في ١٩٦٣/٥/٣ ، وقالوا شرحا للدعوى إنهم بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/٥/٤ اشتروا من المدعى عليه أطيانا زراعية مساحتها ٧ أفدنة موضحة الحدود والمعالم به لقاء ثمن قدره خمسة آلاف جنيه دفع بأكمله ، وإذ قضى لهم نهائيا بصحة هذا العقد و بإلزام البائع بتسليم القدر المبيع فيما عدا ٢ ف و ١٣ ط و ١٥ س في الدعوى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٤ كلى سوهاج والاستئناف رقم ٢٣٦ سنة ٣٢ قضائية استئناف أسبوط أقاموا هذه الدعوى بالطلبات السابقة ، كما أقاموا الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٣ كلى سوهاج لإلزام البائع بأن يدفع لهم مبلغ ١٨٣٤ ج و ٦٥ م والفوائد القانونية مقابل العجز في مساحة الأطيان المباعة ، وأمرت المحكمة بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد ، وفي ١٩٦٥/١١/٢٣ حكمت المحكمة في الدعوى الأصلية رقم ٥٦٥ لسنة ١٩٦٣ والمنضمة للدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٣ (أولا) في الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا من مال وتركه مورثهم المرحوم محمد قريش سلامة مبلغ ١٨٣٤ ج و ٦٥ م والفوائد القانونية بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ الحكم حتى تمام السداد . (ثانيا) في الدعوى المنضمة بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا من مال وتركه مورثهم المذكور مبلغ ٨٨٦ ج وألزمت المدعى عليهم بالمصروفات ومبلغ ٥٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة ، ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف المدعى عليهم الحكم الصادر في دعوى الربيع لدى

محكمة استئناف أسبوط طالبين إلغاءه والحكم برفض الدعوى، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥ سنة ٤١ قضائية ، وفي ١٢/١٢/١٩٦٦ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروف الاستئنافي وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أنعاب الحمام ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهما الأول والثانية رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها ، وطلبت نقض الحكم نقضا جزئيا في خصوص الشق الثاني من السبب الأخير .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم تمسكوا لدى محكمة الموضوع بأن الأطيان المطالب برية ملك للطاعن الثاني وفي وضع يده بمقتضى عقد الشراء المؤرخ ١١/٥/١٩٥٣ الصادر له ولوالده من عهد إسماعيل مراد وعقد القسمة المبرم بين ذلك الطاعن ووالده في ١٢/٥/١٩٥٣ وإذا كان الطاعن الثاني قد حاز الأتيان بحسن نية فإنه يملك وحده الثمار ولا يلزم بردها، ولم تأبه المحكمة بهذا الدفاع وقالت في الرد عليه إن المطعون عليهم لا يعتبرون خلفاء عاما للبائع لهم، ومن ثم فلا يحتاجون بالقسمة الحاصلة بينه وبين الطاعن الثاني مع أن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاعهم ، إذ يفرض عدم حصول القسمة فإن السالك على الشيوع أن يضع يده في حدود نصيبه على جزء مفرز من العقار دون اعتراض من باقي الشركاء، ويعتبر في هذه الحالة حائزا للعقار بحسن نية ومن حقه اكتساب الثمار .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن للطعون عليهم ثمر المبيع ونمائه من وقت تمام البيع استطرد قائلا "إليه لاجبة لعقد القسمة الذي تم بين مورث المستأنفين وابنه المستأنف الثاني (الطاعن الثاني) في ١٢/٥/١٩٥٣ على المستأنف عليهم حيث لم يكونوا طرفا فيه من ناحية، ومن ناحية أخرى إنهم لا يعتبرون في صحيح القانون وطبقا للسادة ١٤٦ من القانون المدني خلفاء خاصا لمورث المستأنفين ، لانه يشترط لذلك أن يكون عقد القسمة المشار إليه سابقا على التصرف إليهم، وإنهم أي المستأنف عليهم

كانوا يعلمون به ، الأمر غير الثابت في أوراق الدعوى ، بل الثابت أن عقد البيع الصادر لهم تاريخه ١٩٥٣/٥/٤ ، في حين أن عقد القسمة في ١٩٥٣/٥/١٢ ولم يسجل ، يضاف إلى ذلك أن مشروع عقد البيع النهائي الذي أعدته المستأنف عليهم والذي روجع من مصلحة الشهر العقاري يفيد أن البائع وهو مورث المستأنفين قد تملك العقار الذي باعه إلى محمد ، وأحمد صلاح محمد عثمان ، بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٥٠/١١/٢١ ومسجل بمكتب الشهر العقاري بسوهاج في ١٩٥١ / ٢ / ٧ برقم ١٠٥٢ ، وأن هذه الأطنان قد كلفت بالفعل باسمه ومن ثم كانت هذه الأطنان غير الأطنان التي اشتراها المورث والمستأنف الثاني محمد إسماعيل مراد بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٣/٥/١١ ، وهي الأطنان التي جرت قسمتها بين المشتريين في اليوم التالي وهو ١٩٥٣/٥/١٢ " ومن ذلك يبين أن الحكم وإن كان قد عرض لبحث مدى حجية عقد القسمة على المطعون عليهم ، إلا أنه أقام قضاءه أساسا على ما استخلصه من أوراق الدعوى من أن الأطنان المبينة للمطعون عليهم في ١٩٥٣/٥/٤ هي غير الأطنان التي اشتراها مورث الطاعنين والطاعن الثاني من محمد إسماعيل مراد في ١٩٥٣/٥/١١ ، وجرت قسمتها بينهما في اليوم التالي والتي يملك بميازته ها ، وهو استخلاص موضوعي مائع يكفي لحل قضائه في هذا الخصوص ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعن ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تفضيل العقد الصادر من مورث الطاعنين للمطعون عليهم ببيع أطنان النزاع على العقد المبرم بين المورث وولده الطاعن الثاني بقسمة هذه الأطنان ، وهو من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، ذلك أن العقدين لا زالا صريحين فلا محل لتفضيل أحدهما على الآخر وأن وضع يد الطاعن الثاني على جزء مفرز من أطنان النزاع يجعله حائزا له بحسن نية ، ويحوله بالتالي حق تملك الثمار .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يقم بإجراء مفاضلة بين عقد البيع الصادر من مورث الطاعنين للمطعون عليهم وعقد القسمة المبرم بين المورث وولده الطاعن الثاني ، وإنما أقام قضاؤه أساسا وعلى ما سلف بيانه

عند الرد على السبب الأول على أن الأطنان المبيعة تغاير الأطنان التي جرت قسمتها ومن ثم فإن النعمى بهذا السبب لا يكون قد صادف محلا في الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعنين يتعنون بالسبب الثالث وبالسببين الخامس والسادس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم دفعوا لدى محكمة الاستئناف بعدم مسئوليتهم عن الريع المطالب به على أساس أن المورث سبق أن تصرف في أرض النزاع ، إذ باع منها ١٠ ط و ٩ من نخديجة فقير مصطفى في ١١/٢/١٩٥٢ وثلاثة أفدنة لمحمود عثمان خليفة في ٥/١٢/١٩٥٣ ، وقام كل منهما بوضع يده على الأرض المبيعة من تاريخ الشراء دون الطاعنين أو مورثهم ورغم تمسك الطاعنين بهذا الدفاع وطلبهم نذب خير لتطبيق عقدي البيع المؤيدين له على الطبيعة ، وإثبات وضع يد المنصرف إليهما من تاريخ الشراء ، فإن الحكم قد أغفل الإشارة إلى هذين العقدين رغم أثرهما الهام في الدعوى ، وقضى بإلزامهم بالريع دون مناقشة دفاعهم ودون تسبيب رفض طلب تعيين الخبير .

وحيث إن هذا النعمى في غير محله ، ذلك أن ما قرره الحكم المطعون فيه من أن عقد القسمة المبرم بين مورث الطاعنين والطاعن الثاني لا ينطبق على أطنان النزاع يتضمن بالضرورة رفض ادعاء الطاعنين من أن مورثهم قد باع ما خصه في الأطنان التي اقتسمها مع الطاعن الثاني إلى آخرين ويصلح بذاته سببا كافيا لرفض طلب تعيين الخبير . لما كان ذلك ، وكان عقدا البيع الصادران لمحمود عثمان ونخديجة فقير إنما يتعلقان بالأرض موضوع القسمة التي أثبت الحكم مغايرتها لأرض النزاع فإن إغفاله التحدث عنهما لا يعيبه بالقصور .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه على أن الأطنان التي اشتراها مورث الطاعنين وولده الطاعن الثاني من عهد إسماعيل مراد بموجب العقد المؤرخ ١١/٥/١٩٥٣ والتي جرت قسمتها بينهما في اليوم التالي تغاير الأطنان المبيعة للطعون عليهم بمقولة إن هذه الأطنان الأخيرة إنما آلت إلى البائع بالعقد المؤرخ ١/٢/١٩٥٠ المسجل في ٧/٢/١٩٥١ بطريق الشراء من عهد حسن وعهد سعيد ، وهو ما كان يتعين معه اعتبار الطاعن الثاني خلفا خاصا بصفته مشتريا من الغير ، ولكن الحكم

رفض اعتباره خلفا خاصا استنادا إلى أن عقد القسمة جاء لاحقا لعقد البيع الصادر من المورث إلى المطعون عليهم وليس سابقا عليه، في حين أن هذا التقرير لا يستقيم إلا إذا كان عقد شراء الطاعن الثاني صادرا له من المورث لامن غيره كما هي الحال في واقعة الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قصر بحثه فيما إذا كان المطعون عليهم يعتبرون خلفا خاصا للمورث البائع لهم في خصوص حجة عقد القسمة المبرم بينه وبين ولده الطاعن الثاني عليهم ، وانتهى إلى التقرير بعدم حجته ، وإذا كان الحكم لم يعرض لما إذا كان الطاعن الثاني خلفا خاصا للمورث فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ من وجهين (أولهما) عدم تصحيحه منطوق الحكم المستأنف والتقرير بأن الدعوى المحكوم فيها بالريع هي الدعوى رقم ٥٦٥ سنة ١٩٦٣ كلى سوهاج لا الدعوى رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٦٣ كلى سوهاج المنضمة إليها . (وثانيهما) فضاؤه بإلزام الطاعنين باتعاب المحاماه بالرغم من تخلف المطعون عليهم وعدم حضور محام عنهم أمام محكمة الاستئناف .

وحيث إن هذا النعى في شقه (الأول) مردود بأن خطأ الحكم في بيان رقم دعوى الريع التي رفع الاستئناف عنها وحدها يعتبر من الأخطاء المادية البحتة التي لا تصلح سببا للطعن فيه بطريق النقض . والنعى في شقه الثاني صحيح ذلك أنه وإن كانت أتعاب المحاماه تدخل ضمن مصاريف الدعوى التي يحكم بها على من خسرها ، إلا أن مناط القضاء بها لمن كسب الدعوى أن يكون قد أحضر محاميا لرافعة فيها . إذا كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم لم يحضروا محاميا عنهم أمام محكمة الاستئناف فإن القضاء لهم باتعاب المحاماه على الطاعنين يكون مخالفا للقانون، ويتعين لذلك نقض الحكم في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : ابراهيم ملام ، وعدلى مصطفى بغدادى ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود
السيد عمر المصرى .

(١١٣)

الطعن رقم ٣٢١ لسنة ٣٧ القضائية :

بيع : " فسخ البيع " . التزام : " الحق فى الحبس " .

التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمار المبيع يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن التى
قبضه . حق المشتري فى حبس ثمار المبيع حتى يستوفى فوائد الثمن .

الصحيح فى القانون — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — هو أن التزام
المشتري برد العقار المبيع بعد فسخ البيع إنما يقابل التزام البائع برد ما قبضه
من الثمن ، وأن التزام المشتري برد ثمرات العين المبيعة يقابل التزام البائع برد
فوائد ما قبضه من الثمن ، بما مؤداه أن من حق المشتري أن يحبس ما يستحقه
البائع فى ذمته من ثمار حتى يستوفى منه فوائد ما دفعه من الثمن .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٣/٢٤٨ مدنى كلى الفيوم

ضد الطاعنين ، وقالوا بيانا لها إن مورثهم المرحوم حسين نشأت كان قد باع للرحوم حنا خليل مورث الطاعنين ٤٩ ف و ٢١ ط و ٦ من بناحية فاقوس مركز طامية بالقيوم لقاء ثمن قدره ١٤٣٦ ج و ٧٢٠ م دفع منه مبلغ ٩٨٩ ج و ٣٥٢ م عند تحرير العقد في ٢٤ يولية سنة ١٩٤٩ ، وإن مورث الطاعنين كان قد أقام الدعوى رقم ٩٥٠/٢٥٩ مدنى كلى القيوم بطلب الحكم بصحة وتقاذ ذلك العقد ، وإنهم أجابوا على هذه الدعوى بدعوى فرعية طلبوا فيها فسخ العقد المشار إليه لعدم الوفاء بكامل الثمن ، وإذا قضى بفسخ العقد المشار إليه وأصبح الحكم بذلك نهائيا ، فقد أقاموا الدعوى الماثلة بطلب الحكم باستهلاك مقدم ثمن الأرض الذى قبضه مورثهم من ريع هذه الأرض الذى استولى عليه وذلك منذ صدور البيع في ٢٤ يولية سنة ١٩٤٩ ، وبتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالقيوم لمعاينة الأرض موضوع عقد البيع السابق الذكر وتحديد من يضع اليد عليها وبيان ريعها ، وبعد أن قدم الخبير تقريراً أورد فيه أن الطاعنين ومورثهم من قبلهم قد وضعوا اليد على هذه الأرض من تاريخ ذلك العقد وقدر ريعها بمبلغ ٢٣٣٢ ج و ٧٨٤ م منذ حصول التعاقد ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٦٦ بحق الطاعنين في أن يستزلوا من ذلك المبلغ مقدم ثمن الأرض وقدره ٩٨٩ ج و ٣٥٢ م استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف بنى سويف (مأمورية القيوم) بالإستئناف رقم ٢٣/٢٢ ق ، وبتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم المطعون فيه ، وفى الجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأى .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأنه وإن كان قد حكم بفسخ عقد البيع الصادر لمورثهم من مورث المطعون عليهم ، إلا أن لهم طبقاً لنص المادة ٢٤٦ من القانون المدنى أن يتمتعوا عن رد ثمار تلك الأرض استعمالاً لحقهم فى حبسها حتى يرد إليهم المطعون عليهم ما فى يدهم ، وإذا أجاب الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الحق فى الحبس قاصر على الحالة التى يبقى فيها

العقد قائما ، وأنه لا وجود لهذا الحق في حالة فسخ العقد ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة الاستئناف بأنه يترتب على انحلال العقد واعتباره كأن لم يكن وإعادة الطرفين إلى ما كانا عليه قبل التعاقد أنه إذا كان العقد بيعا وفسخ رد المشتري المبيع بثمراته إلى البائع ورد البائع الثمن بفوائده إلى المشتري ، وإذا أجاب الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بقوله " إن دفاع المستأنفين (الطاعنين) بأن لهم الحق في الحبس طبقا للمادة ٢٤٦ من القانون المدني ، مردود بأن لهم هذا الحق قانونا في حالة نقاذ العقد ، إلا أنه لما كان قد قضى في الدعوى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٠ كلى الفيوم بفسخ عقد البيع مع التسليم ، وكان الأثر الحتمي للفسخ طبقا للمادة ١٦٠ مدني انعدام العقد انعداماً يمتد أثره إلى وقت نشوئه فيعتبر كأن لم يكن ويعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد ، فإنه يستتبع ذلك أن يرد كل من طرفي العقد ما تسلمه بمقتضاه منذ أن تم فسخه ، وإذا كانت الثمار والريع ورد ما دفع من الثمن من بين تلك الآثار المترتبة على انقضاء العقد ، كان هذا الدفاع غير سديد " لما كان ذلك وكان الصحيح في القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو أن التزام المشتري برد للعقار المبيع ، بعد فسخ البيع إنما يقابل التزام البائع برد ما قبضه من الثمن ، وأن التزام المشتري برد ثمرات العين المبيعة يقابل التزام البائع برد فوائده ما قبضه من الثمن ، بما مؤداه أن من حق المشتري أن يحبس ما يستحقه البائع في ذمته من ثمار حتى يستوفي منه فوائده ما دفعه من الثمن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض دفاع الطاعنين الذين أقاموه — طبقا لما سلف البيان — على أن التزامهم برد ثمار الأرض موضوع النزاع يقابله التزام المطعون عليهم برد فوائده الثمن الذي قبضه مورثهم ، وعلى أن من حقهم حبس هذه الأرض تحت يدهم حتى يستوفوا ما لهم من حقوق قبل المطعون عليهم . إذ رفض الحكم هذا الدفاع ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد فيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١١٤)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) حكم . ” تصحيح الحكم ” .

سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ . مقصورة على الأخطاء المادية
التي لا تؤثر على كيانها ولا تفقده ذاتيته .

(ب) نقض . ” أثر نقض الحكم ” . استئناف .

نقض الحكم . أثره . إقصاء محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة
التي أشار إليها الحكم الناقض .

(ج) قانون . ” الدفع بعدم الدستورية ” . حكم . ” تصحيح الحكم ” .
جنسية . دفع .

طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية
قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص .
غير مقبول .

١ — مؤدى نص المادة ١٩١ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ —
المقابلة للمادة ٣٦٤ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة (١) — أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها ، مقصورة
على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانها بحيث تفقده ذاتيته وتجعله
مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح

(١) نقض ٣/٣ ١٩٦٥ بمجموعة المكتب الفني من ١٦ ص ٢٥٢

نقض ٢٧/١١/١٩٥٢ فهرس ٢٥ سنة ٢٧٩ ص ٥٧٦ .

وسيلة للرجوع عن الحكم الصادر منها ، فتغير في منطوقه بما يناقضه ، لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه ، وإذ يبين من الطلب المقدم من الطالبين أنهم لم يدعوا بوقوع أخطاء مادية في حكم النقض الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ ، ولكنهم عابوا عليه أنه لم يرد على أسباب الطعن تفصيلا ، بل رد عليها جملة وأغفل بحث مسائل قانونية معينة أشاروا إليها ، لما كان ذلك فإن ماورد بالطلب لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تصحيحه ، وهو أمر غير جائز .

٢ — حكم محكمة النقض بحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التي بت فيها ، ويمتنع على محكمة الإحالة عند إدادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم السابق .

٣ — متى كانت سلطة المحكمة في طلب التصحيح ، تقف عند حد التحقق من وقوع أخطاء مادية بجهة في حكمها ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري ، رفعوا بشأنه طلبا إلى محكمة تنازع الاختصاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الطالبين أقاموا الدعوى رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ أحوال شخصية أجانب القاهرة ضد المدعى عليه والسيد / هنري مشاقة طلبوا فيها الحكم بضبط إلام شرعى بثبوت وفاة المرحومة السيدة / كاترين فيكتورين زلزل المتوفاة بمدينة القاهرة في ١٩٥٨/١/٦ وهي يونانية الجنسية وانحصار إرثها فيهم كل بحق الثلث طبقا للوصية الشفوية

للصادرة منها، واحتياطيا الحكم بانحصار إرثها في إبنها الوحيدة السيدة ماري كلير بلاثون فلاسكاكي، وقد دفع المدعى عليه الدعوى بأن المتوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقا لأحكام القانون المصري الواجب التطبيق فإنه وزميله السيد / هنري مشافه يعتبران وارثين للتوفاة لأنهما ولدا ابن عمها ويعتبران من عصبته، وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى. استأنف الطالبون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاء الحكم لهم بطلباتهم، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤٢ سنة ٧٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٧ حكمت المحكمة باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية وبتطبيق أحكام القانون اليوناني على واقعة الدعوى، وأجلت نظرها للجلسة ١٢/١٠/١٩٦٠ . طعن المدعى عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٣٠ لسنة ٧٦ ق أحوال شخصية، وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه، وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وبعد تعجيلها حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦٤/٣/١١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطالبون في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ رفضت المحكمة الطعن ، وفي ١٩٧٠/٣/٢٥ قدم الطالبون طلبهم الحلي بتقرير طلبوا فيه تصحيح حكم محكمة النقض الأخير الصادر بتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ ، لأنه قضى بأن مورثة الطالبين مصرية وأنما حتى تسترد جنسيتها الأجنبية الأصلية بعد وفاة زوجها يجب أن تستصدر مرسوما بذلك مع أن الحكومة المصرية ترفض اتخاذ هذا الإجراء باعتبار أن المورثة في حالة فقد جنسية، لأن زوجها لم يكن مصرية ، وقالوا إنهم يطلبون تصحيح الحكم ، لأنه لم يرد على أسباب الطعن تفصيلا بل رد عليها بجملة واغفل بحث المسائل القانونية الآتية .

(أولا) أن قانون الجنسية الواجب التطبيق هو قانون سنة ١٩٥٦ وليس القانون الصادر في ١٩٢٩ (ثانيا) أن معاهدة لاهاي هي التي تحكم مسألة استرداد الأرامل لجنسيتهم الأصلية (ثالثا) أن مسائل الدخول في الجنسية ولو خطأ تخضع للتقدم الخمسى (رابعا) أن زيج المتوفاة لم يكن عثمانيا بل كان أسبانيا وبالتالي لم تكن أرملة عثمانية أو مصرية حتى تسرى عليها قواعد فقد الجنسية المصرية أو إسقاطها (خامسا) أن العبرة في الموارث هي بالجنسية الظاهرة للورث لا بالجنسية التي كان يجب أن يكون عليها (سادسا) كانت هناك قوة قاهرة تحول دون استصدار مرسوم ملكي باعتبار المورثة مصرية الجنسية ، لأن الحكومة المصرية

كانت ترفض اعتبارها مصرية ، والقوة القاهرة تظهر الجنسية من العيوب الشكلية إن كانت هناك عيوب (سابعاً) أن عدول المحاكم عن قضاء استقرت عليه في تفسير قوانين الجنسية واستقرت على أساسه المراكز القانونية للأفراد لا يؤثر على هذه المراكز (ثامناً) أنه في سنة ۱۹۳۱ كانت الحكومات هي صاحبة الولاية في مسائل الجنسية دون القضاء (تاسعاً) أن دليل الجنسية في مصر هو دليل معد (عاثراً) أن أحكام الجنسية ليس لها أثر رجعي وبالتالي تنعدم المصلحة في المنازعة في الجنسية بعد الوفاة (حادى عشر) أن القانون المدنى أباح البحث في جنسية الأشخاص دون الأموات (ثانى عشر) أنه لا يجوز التمسك بالجنسية العثمانية بعد مضي سنة من قانون الجنسية .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ۱۹۱ من قانون المرافعات رقم ۱۳ سنة ۱۹۶۸ وتقابلها المادة ۳۶۴ من قانون المرافعات السابق تنص على أن : " تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مرافعة ويجرى كاتب المحكمة هذا التصحيح على نسخة الحكم الأصلية ويوقعه هو ورئيس الجلسة " ويبين من ذلك -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها مقصورة على الأخطاء المادية البحتة ، وهي التي لا تؤثر على كيانه بحيث تفقده ذاتيته وتجعله مقطوع الصلة بالحكم المصحح ، ومن ثم فهي لا تملك بحال أن تتخذ من التصحيح وسيلة لارجوع عن الحكم الصادر منها ، فتغير في منطوقه بما يناقضه . لما في ذلك من المساس بحجية الشيء المحكوم فيه ، وكان يبين من الطلب المقدم من الطالبين أنهم لم يدعوا بوقوع أخطاء مادية في حكم النقض الصادر بتاريخ ۱۹۶۹/۴/۲ في الطعن رقم ۱۷ لسنة ۳۴ ق أحوال شخصية ، ولكنهم عابوا عليه أنه لم يرد على أسباب الطعن تفصيلاً بل رد عليها جملة وأغفل بحث مسائل قانونية معينة أشاروا إليها ، ولم كان الثابت في الأوراق أن الطالبين تمسكوا في دفاعهم بأن مورثتهم يونانية الجنسية وبأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى ، ولم قضى لهم بطلباتهم بالحكم الاستثنائي الأول الصادر بتاريخ ۱۹۶۰/۴/۲۷ طعن المدعى عليه في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ۳۰ سنة ۳۰ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ۱۹۶۳/۱/۳۰

نقضت المحكمة هذا الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف ، ولما قضى ضد الطالبين من محكمة الإحالة بتاريخ ١١/٣/١٩٦٤ أقاموا طعنهم رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق أحوال شخصية وأسسوه على ثلاثة عشر سببا ، وبتاريخ ١٩٦٩/٤/٢ أصدرت المحكمة الحكم المطلوب تصحيحه ودو يقضى برفض الطعن وردت المحكمة على أسباب النعي بقولها " إن النعي بالأسباب المذكورة مردود في حمله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الناقض الصادر في ٣٠/١/١٩٦٣ يبين أنه قدبت في المسائل الآتية : (أولا) أن سليم زلزل زوج المورثة كان من رعايا الدولة العثمانية طبقا للسادة النامسة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦١ (وثانيا) أن المورثة ألحقت بالجنسية العثمانية نتيجة زواجها بسليم زلزل عام ١٩٠٩ حتى وفاته سنة ١٩١٦ وقد ظلت مقيمة في مصر ومحافظة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية في ١٠/٣/١٩٢٩ ، ومن ثم فإنها تعتبر مصرية بحكم القانون وفقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور دون حاجة إلى طلب منها (وثالثا) ان ثبوت الجنسية على هذا الوضع بقوة القانون للتوفاة يمتنع معه قانونا تطبيق أحكام استرداد الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية وقد اشترطت المادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر في ١٩٢٩ سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية ، ورتب الحكم على ذلك قضاءه بنقض الحكم الاستئنافي الأول الصادر في ١٧ / ٤ / ١٩٦٠ ، ولما كان حكم محكمة النقض يحوز حجية الشيء المحكوم فيه في حدود المسائل التيبت فيها ، فإنه يمتنع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، ويتعين عليها أن تقصر نظرها على موضوع الدعوى في نطاق المسألتين اللتين أشار إليهما الحكم الناقض وهما التجنس بجنسية أجنبية وإسقاط الجنسية المصرية . وإذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأحال في خصوص هاتين المسألتين إلى الحكم الابتدائي الذي أيده ، وكان يبين من أسباب هذا الحكم الأخير أنه أثبت أن المورثة لم تستصدر مرسوما ملكيا مصرية يأذن لها بالتجنس بجنسية أجنبية ، ولم يثبت أن الحكومة المصرية أصدرت مرسوما بإسقاط الجنسية المصرية عنها ، وكان الطاعنون لم يقدموا لمحكمة الإحالة ما يناقض ما أثبتته الحكم

الابتدائي في هذا الخصوص ، وكان الثابت في الأوراق أن كل ما أثاره الطاعنون من دفع ودفاع على التفصيل السابق بيانه أمام محكمة الموضوع عود إلى المجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم الناقض الصادر في ١٩٦٣/١/٣٠، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه أو شابه قصور أو تناقض ، ولما كانت أحكام النقض بآلة لاسبيل إلى الطعن فيها، وكان ما أثاره الطاعنون في طلبهم على النحو سالف البيان ليس من قبيل الأخطاء المادية في الحكم ولكنه لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تصحيحه وهو أمر غير جائز . لما كان ذلك ، وكانت سلطة المحكمة في هذا الطلب تقف عند حد التحقق من وقوع أخطاء مادية بآلة في حكمها المطلوب تصحيحه على النحو سالف البيان فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء العادي وجهة القضاء الإداري رفعوا بشأنه طلبا إلى محكمة تنازع الاختصاص ، لما كان ما تقدم فإنه يمين رفض الطلب .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١١٥)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق " أحوال شخصية " :

(١،ب) أحوال شخصية . " دعوى الأحوال الشخصية " . نيابة عامة .
دعوى . " التدخل في الدعوى " . بطلان . حكم . " بيانات
الحكم " .

(١) وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوفاء . مثال
في بيان الحكم لرأى النيابة .

(ب) خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه .

(ج) دعوى . " عدم سماع الدعوى " . أحوال شخصية . " دعوى
الأحوال الشخصية " . دفع .

الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر .
الأمذار الترمية لم ترد على سبيل الحصر . المناط فيها . أن تكون مشروعة ومأمنة
من رفع الدعوى . تقدير ذلك . متروك لقطعة القاضى .

(د) أحوال شخصية . " الطعن بالاستئناف " . استئناف . " الأحكام
الجائز استئنافها " . دعوى . دفع . حكم . " استنفاد الولاية " .

الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥
من اللائحة الشرعية . وجوب فصل المحكمة الاستئنافية في الدعوى دون إعادتها للمحكمة
أول درجة .

(هـ، و) حكم . " حجية الحكم " . تقض . " المصلحة في الطعن " . وقف .

(هـ) حجية الأحكام نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين . مثال في دعوى وقف .

(و) توجيه النية إلى قضاء الحكم المطعون فيه بشأن خصم آخر . لا مصلحة للطاعن بالطعن فيه طالما لم يقض عليه بشئ . مثال في دعوى وقف .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن " النيابة العامة ممثلة في شخص وكيلها الأستاذ ... قدمت مذكرة برأيها بتوقيعه وانتهت في ختامها إلى إعادة القضية للرافعة لضم تقرير استئناف ، ومسودة الحكم المستأنف وترجيء إبداء رأيها في الموضوع حتى يتم ذلك " . فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف .

٢ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه بطلانه .

٣ - يبين من أقوال الفقهاء بخصوص الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر ، وهو ما نصت عليه المادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧١ ، أنهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لم يوردوا الاعتذار الشرعية على سبيل الحصر ، ولكن على سبيل المثال ، وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة وممانعة للدعى من رفع الدعوى ، وتركوا الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة لفطنة القاضي .

٤ - الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى يجوز استئنافه طبقاً للمادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وعلى محكمة الاستئناف ، وقد استأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة هذا الحكم ، أن تفصل في الاستئناف دون أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة .

(١) قض ١٦/١٢/١٩٦٤ مجموعة المكتب الفني ص ١٥ ص ١١٥٧ .

٥ - الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم إذ قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث وإخوته وبعدم استحقاقهم في الوقف ، لأن هذا القضاء تقتصر حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيما يطلبه من استحقاق .

٦ - متى كان النعي يتصرف إلى قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى المطعون عليه الثالث وباقي إخوته برفض استحقاقهم في الوقف ، فلا مصلحة للطاعن بالطعن فيه ، لأنه لم يقض عليه بشيء ، ولا يزال طلبه بالاستحقاق في الوقف عن والدته وأخيه معروضا على محكمة الموضوع ولم يفصل فيه بعد ، ويكون النعي غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن حسين أحمد عيسوى — المطعون عليه الثالث — أقام الدعوى رقم ٤٢٨ سنة ١٩٥٦ القاهرة الابتدائية "أحوال شخصية" طالبا الحكم على وزارة الأوقاف — المطعون عليها الأولى — باستحقاقه لربع ريع وقف المرحوم مصطفى جلي بن محمد أغا بن سنار باشا وتسليمه نصيبه في المبلغ الذي تحت يدها منذ سنة ١٩٥٢ ، وقال بيانا للدعوى إن المرحوم مصطفى جلي وقف ما هو مبين بكتاب وقفه الصادر بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٠٤٩ هـ أمام محكمة مصر الشرعية وجعله على نفسه ثم من بعده يكون النصف والربع لأولاده الموجودين وقت إنشاء الوقف وهما جوهرة وعفيفة ومن سيحدثه الله له ذكورا وإناثا ولوالدته السيدة سلواز خاتون ولكريمته عائشة خاتون والسيدة هندان ولبنتها عائشة خاتون زوجة الواقف ولأخيه هاشم جلي ولأختها فاطمة خاتون ابنة حسين أغا عم الواقف بالسوية بينهم ، ثم من بعده هؤلاء على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقا بعد طبقا

إلى آخر ما جاء بكتاب الوقف ، وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وقد توفى الواقف وظل الريع منتقلا بين مستحقيه حتى انحصر في ذرية فاطمة خاتون ابنة حسين آغا وهم سليمان و خليل وعائشة أولاد محمد كاتب صغير طائفة جراكسة ابن الحاج وإلى أودة باشى بحق النصف ، والنصف الآخر بين يوسف وعلى وآمنه أولاد مصطفى جوربجي ابن الحاج وإلى أودة باشى ، وقد مات هؤلاء عقاء عدا سليمان ابن محمد كاتب صغير الذى آل إليه وحده صافي الريع ، وبوفاته آل جميع الاستحقاق إلى ولده عثمان جلبي الذى توفى عن بنته زينب ثم توفيت عن أولادها زينب عبد المجيد عثمان ومحمد طاهر وأسماء وتفيدة ، وقد توفى هؤلاء عقاء عدا زينب عبد المجيد عثمان فلانها توفيت عن أولادها حسين أحمد عيسوى — المطعون عليه الثالث — وإخوته عبد العزيز أحمد عيسوى ومصطفى عثمان سيد أحمد ومحمد عبد المنعم محمد عبد الرحمن وهم المستحقون للوقف جميعه ، وإذ وضعت وزارة الأوقاف اليد على أعيان الوقف ونازعته فى الاستحقاق استنادا إلى أن الواقف لم يقف على عمه حسين آغا فلا تكون ذرية عثمان جلبي موقوفا عليها مع أن الطاعنين من ذرية فاطمة خاتون بنت حسين آغا وهى الموقوف عليها وليس والدها ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلباته ، ثم تدخل إخوته فى الدعوى للحكم لهم بنصيبهم فى الاستحقاق . وبجلسة ١٩٦٠/١٠/٨ تدخل الطاعن خصما فى الدعوى يطلب الحكم له بنصيبه فى الاستحقاق وقدره خمس قيراط من ٢٤ ط من فاضل ريع الوقف تأسيسا على أن سليمان جوربجي توفى عن ولدين هما عثمان جلبي الذى ينسب إليه المطعون عليه الثالث وإخوته ومحمد جوربجي الذى توفى عن أولاده محمود نخري وعلى نخري وسيد نخري ثم توفى على نخري عن أولاده محمد وحسين وحسن بهجت وسكينة وزوجته حسية ثم توفى محمد نخري عن الطاعن وإخوته يوسف ومحمود وإسماعيل وعبد الرحيم وتفيدة وعنايات وزوجته فائقة محمود التى توفيت فى مارس سنة ١٩٥٣ عن أولادها المذكورين وأولاد ابنها إسماعيل الذى توفى قبلها وأن عبد الرحيم توفى فى نوفمبر سنة ١٩٥٣ عن إخوته المذكورين . دفعت وزارة الأوقاف بعدم سماع الدعوى طبقا للادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تأسيسا على أنها توضع اليد على أعيان الوقف منذ سنة ١٣١٤ هـ لعدم وجود مستحقين

وأن الطاعن لم يتدخل في الدعوى إلا في ١٩٦٠/١١/٢٨ بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي ، وطلبت بالنسبة للموضوع رفض الدعوى لأن الموقوف عليها هي فاطمة خاتون ابنة عمه الواقف لا فاطمة خاتون بنت عم الواقف ، والطاعن والمطعون عليه الثالث وإخوته من ذرية هذه الأخيرة ، وبتاريخ ١٩٦٥/٥/٢٢ حكمت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم السماع وباستحقاق المطعون عليه الثالث وإخوته مرابحة لنصف وقف المرحوم مصطفى جلي بعد استبعاد حصص الخيرات ، وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن استحقاقه في الوقف . استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٣ سنة ٨٢ ق القاهرة طالبة إلغاء والحكم بعدم سماع الدعوى واحتياطيا برفضها ، كما استأنفته النيابة العامة — المطعون عليها الثانية — بالإستئناف رقم ٧٠ سنة ٨٢ ق القاهرة وقررت المحكمة ضم الإستئناف الثاني إلى الإستئناف الأول ، وبتاريخ ١٩٦٨/٢/١٠ حكمت المحكمة (أولا) بعدم جواز الإستئناف رقم ١٣ سنة ٨٢ ق بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف من إحالة الدعوى إلى التحقيق وبجوازه بالنسبة لما قضى به فيما عدا ذلك (ثانيا) في موضوع الإستئنافين بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة للطاعن فيما طلبه من الاستحقاق عن والده وبعدم سماع الدعوى في هذا الخصوص وبتأييده فيما قضى به من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة لما طلبه من الاستحقاق عن والدته وأخيه عبد الرحيم وإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليه الثالث وإخوته . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه البطلان ، ذلك أنه خلا من بيان رأي النيابة ، إذ أنها طلبت بعد حجز القضية للحكم بإعادتها للرافعة لإبداء رأيها في الموضوع غير أن محكمة الإستئناف أصدرت حكمها دون أن تبدى النيابة رأيها مما يوجب بطلانه .

وحيث إن هذا النعي مردود (أولا) بأن الحكم المطعون فيه قرر أن " النيابة العامة ممثلة في شخص وكيلها الأستاذ عبد العظيم القاضي قدمت مذكرة

بتاريخ ۱۹۷۷/۱۲/۱۰ برأيها بتوقيعه انتهت في ختامها إلى إعادة القضية للرافعة والتنبية بضم تقرير الاستئناف رقم ۷۰ سنة ۸۲ ق المقدم من نيابة القاهرة الكلية للأحوال الشخصية وضم مسودة الحكم المستأنف وترجيء إبداء رأيها في الموضوع حتى يتم ذلك ، وهذا الذي أورده الحكم كاف لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف ، ومردود (ثانياً) بأن خلو الحكم من بيان رأي النيابة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يترتب عليه بطلانه .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب ، ذلك أنه قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب الطاعن الاستحقاق عن والده طبقاً للمادة ۳۷۵ من المرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ تأسيساً على أن والده توفي سنة ۱۹۲۹ ولم يتدخل هو في هذه الدعوى إلا في سنة ۱۹۶۰ بعد مضي أكثر من خمس عشرة سنة ، وإن قيام الملك في النظر على الوقف لا يعتبر مانعاً من رفع الدعوى لأن وزارة الأوقاف هي التي كانت تدير الوقف نيابة عن الناظر وترفع الدعاوى عليها ، في حين أن المانع من رفع الدعوى قد توافر في حق الطاعن لأنه كان يعمل ضابطاً في القوات المسلحة منذ سنة ۱۹۳۹ ، وكان تعيينه ونقله يصدر بأمر من ملك البلاد الذي كان يتولى النظر على الوقف ، وكان حاكماً ذا شوكة يخشى من رفع الدعوى عليه ، وظل الحال على ذلك إلى أن قامت ثورة ۱۹۵۲ وقد تدخل الطاعن في الدعوى سنة ۱۹۶۰ قبل مضي خمس عشرة سنة ، وإذا أغفل الحكم ذلك وقضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لاستحقاق الطاعن عن والده ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى أقوال الفقهاء بخصوص الدفع بعدم سماع الدعوى لمضي المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر، وهو ما نصت عليه المادة ۳۷۵ من اللائحة الشرعية الصادرة بها المرسوم بقانون رقم ۷۸ لسنة ۱۹۳۱ بقولها ”القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضي عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي في عدم إقامتها وهذا كله مع انكار الحق في تلك المدة“ ، يبين أنهم — وعلى ما جرى به قضاء هذه

المحكمة — لم يوردوا الأعذار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة ومأنة للمدعى من رفع الدعوى ، وتركوا الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة لفطنة القاضي . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم سماع دعوى الطاعن بالنسبة لطالبه الاستحقاق عن والده على أنه " ... أما بالنسبة لوفاة والده محمد على الذى توفى سنة ١٩٢٩ فإن الحق ينتقل اليه من هذا التاريخ وهو لم يتدخل إلا فى سنة ١٩٦٠ أى بعد أكثر من ثلاثين عاما بعد انتقال الحق اليه بوفاة والده ، والمدة المأنة من سماع دعوى الاستحقاق هى خمسة عشر عاما ، ويكون الحكم المستأنف جانبى الصواب فى هذا الشق حيث جعل إقامة الخديوى فى النظر عذرا مانعا من رفع الدعوى والنصوص الفقهية تخالف ذلك ، لأنه من الأعذار المأنة أن يكون المدعى عليه حاكما ذا شوكة يخشى من رفع الدعوى عليه وهذا المعنى لا يوجد بالنسبة للتدخل — الطاعن — لأن الوقف إذ خلا من ناظر ولا يوجد من يقام فى النظر عليه جرت العادة فى مثل ذلك أن وزارة الأوقاف كانت تقوم بالتحرى الدقيق ، فإذا لم تجد أحدا من المستحقين كانت تطلب إقامة الحاكم أو هى فى النظر على الوقف لئلا يظل شاغرا ، والحاكم كان لا يعلم شيئا عن هذا الإجراء لأن وزارة الأوقاف هى التى كانت تدير الوقف نيابة عن الناظر ، فإذا ما رفعت دعوى على الوقف كانت ترفع على وزارة الأوقاف القائمة بشئون الوقف ، وهى التى كانت تدير الأوقاف العامة ولا شأن بإدارتها للعائلة المالكة ، وكان قيام الملك فى النظر على الوقف باعتبار أنه ولى الأمر حيثئذ ، وأنه ولى من لا ولى له ، ولم يقل أحد إن وزارة الأوقاف من الذى يخشى بأسها عند رفع الدعوى عليها والدعوى المستأنفة المأنة مرفوعة على وزارة الأوقاف والكثير من القضايا الخاصة بالأوقاف التى تديرها الوزارة ترفع على الوزارة ... " وهى تقارير سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم فى هذا الخصوص ، إذ كانت ذلك فإن النعى عليه بهذا السبب يكون فى غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه انخفاً فى تطبيق القانون والنقص ، ذلك أنه قدم مذكرة أمام محكمة الاستئناف طاب فيها إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فى الشق الخاص به قبل نظر الاستئناف

المرفوع من وزارة الأوقاف ومن النيابة العامة ، غير أن المحكمة التفتت من هذا الطلب وقضت برفض الشق الخاص بالمطعون عليه الثالث وإخوته وهي بهذا تكون قد فصلت في موضوع الاستحقاق بالنسبة للطاعن رغم أنه لم يكن قد قضى فيه ابتدائيا لأنهم جميعا يتلقون الاستحقاق عن فاطمة خاتون بنت عم الواقف ، وهو ما يعيب حكمها بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن محكمة أول درجة قضت برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن استحقاقه في الوقف ، واستأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة هذا الحكم وقضى الحكم المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف في خصوص قضائه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب الطاعن الاستحقاق عن والده وبعدم سماع الدعوى في هذا الخصوص ، وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب الطاعن الاستحقاق من والدته وأخيه عبد الرحيم ، وبعدم جواز الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن استحقاقه في الوقف ، وكان لا مخالفة في ذلك للقانون ، لأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع وبعدم سماع الدعوى يجوز استئنافه طبقا للمادة ٣٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وكان على محكمة الاستئناف وقد استأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة هذا الحكم أن تفصل في الاستئناف دون أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة كطلب الطاعن ، وقد أصدرت حكمها على النحو سالف البيان بقبول الدفع بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب الطاعن الاستحقاق من والده وبرفض الدفع بالنسبة لطلب الاستحقاق من والدته وأخيه عبد الرحيم ، ولم تتعرض المحكمة تبعا لذلك لما قضى به الحكم المستأنف من إحالة الدعوى إلى التحقيق لأنه غير جائز استئنافه ، وقد صار هذا الحكم بالتحقيق بعد صدور الحكم المطعون فيه قاصرا على طلب الطاعن الاستحقاق من والدته وأخيه عبد الرحيم ، لأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى بالنسبة لطلب الطاعن الاستحقاق عن والده ، ولما كان الأصل في حجية الأحكام أنها نسبية لا يضار ولا يفيد منها غير الخصوم الحقيقيين ، فلا محل لتعيب الحكم إذ قضى برفض دعوى المطعون عليه الثالث وإخوته وبعدم استحقاقهم في الوقف ، لأن هذا القضاء تقتصر

حجته على هؤلاء الخصوم وحدهم ، ولا يؤثر على حق الطاعن فيما يطلبه من استحقاق عن والدته وأخيه عبد الرحيم ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث إن النعي بالسببين الرابع والخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى برفض دعوى استحقاق المطعون عليه الثالث وإخوته ، ويكون بذلك قد حسم النزاع في موضوع استحقاق الطاعن لأن كلا منهم يتلقى الاستحقاق عن فاطمة خاتون بنت عم الواقف ، ويرى الطاعن أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في هذا الخصوص من وجهين (أولا) استند الحكم إلى أن الموقوف عليها هي فاطمة خاتون بنت عمه الواقف وليست فاطمة خاتون بنت عم الواقف التي ينتسب إليها المطعون عليه الثالث وإخوته لأن عبارة الواقف موضوع النزاع وردت في كتاب الواقف كالاتي ” ابنة عمه مولانا الواقف ” وأنه لو قيل إنها ابنة عمه لكانت الجملة غير مستساغة مع الأسلوب الذي سارت عليه المجلة ، في حين أن الموقوف عليها هي فاطمة خاتون بنت عم الواقف لأن كلمة ” عمه ” وردت بدون نقطتين ، علاوة على أن الحكم أغفل الرد على المستندات المقدمة في الدعوى والتي تؤيد هذا النظر (ثانيا) استند الحكم إلى ما أقر به عهد طاهر وآخرين في قرار إقامة الخديو عباس حلمي ناظرا على الوقف من أنهم من ذرية حسين أغا عم الواقف واعتبر هذا إقرارا منهم بأنهم ليسوا من المستحقين في الوقف ، في حين أن قرار النظر سالف الذكر أشار إلى تحريات تسجل أن وقف المرحوم مصطفى جلي موضوع النزاع انحصر نظرا واستحقاقا في المرحومة زينب عثمان جلي جدة المطعون عليه الثالث وإخوته وهذه الأخيرة تنتسب إلى فاطمة خاتون بنت عم الواقف .

وحيث إن النعي بهذين السببين غير مقبول لأنه ينصرف إلى قضاء الحكم المطعون فيه في دعوى المطعون عليه الثالث وباقي إخوته برفض استحقاقهم في الوقف ، ولا مصلحة للطاعن بالطعن فيه لأنه لم يقض عليه شيء ، ولا يزال طلبه بالاستحقاق في الوقف من والدته وأخيه عبد الرحيم معروضا على محكمة الموضوع ولم يفصل فيه بعد .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن ديكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المتشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد رمزي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١١٦)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "تفسير الحكم" .

متى كان قضاء الحكم واضحاً ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء
المادة ١٩٢ مرافعات .

(ب) نقض . "نطاق الطعن" .

الطعن بالنقض . لا يفتل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . لا يتناول النقض
من الحكم المأثور فيه إلا ما تناوله أسباب الطعن المقبولة . عدم التزام المحكمة بمبحث
جميع أسباب الطعن متى رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم .

(ج) حكم . "تفسير الحكم" . نقض . جنسية .

المجادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها
الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا سبيل إلى الطعن فيها . مثال
في جنسية .

(د) قانون . "الدفع بعدم الدستورية" . حكم . "تفسير الحكم" .
جنسية . دفع .

طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية
قانون الجنسية والدفع بأحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أصلها
بهذا الخصوص . غير مقبول .

١ — تنص المادة ١/١٩٢ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ —
المقابلة للمادة ٣٦٦ من قانون المرافعات السابق — على أنه يجوز للتصوم
أن يطلبوا إلى المحكمة التي أصدرت الحكم تفسير ما وقع في منطوقه من غموض
أو إبهام ، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى ، والمستفاد من صريح
هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط الأخذ به أن يكون
الطلب بتفسير ما وقع في منطوق الحكم من غموض أو إبهام ، أما إذا كان قضاء
الحكم واضحاً ، لا يشوبه غموض ولا إبهام ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة
لتفسير هذا القضاء حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بمجيبته .

٢ — الطعن بالنقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تثقل به
الدعوى برمتها إلى محكمة النقض كما هو الشأن في الاستئناف ، بل هو طعن
لم يجره القانون في الأحكام النهائية إلا في أحوال بينها بيان حصر ، وهي
ترجع كلها إما إلى مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو إلى وقوع
بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ولا تنظر محكمة النقض
إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه
من المسائل القانونية البحتة ، ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض
ليس هو الخصومة التي كانت مرادة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع ، وإنما هو
في الواقع غصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها ، ولذلك فإن النقض لا يتناول
من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته منه أسباب الطعن التي حكم بقبولها ، وبني
النقض على أساسها ، وليست المحكمة ملزمة بمبحث جميع أسباب الطعن إذا ما رأت
في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم .

٣ — متى كان الحكم المطلوب تفسيره — الصادر من محكمة النقض — واضحة
دلالاته ولا يحتاج إلى تفسيره ، وقد بت في أن زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة
العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون وفقاً للمادة ٣/١ من قانون الجنسية

الصادر في ١٠/٣/١٩٢٩ ، وأن ثبوت الجنسية للتوفاة على هذا الوضع يتمتع معه قانونا تطبيق أحكام استرداد الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية ، وقد اشترطت المادة ١٢ من قانون الجنسية المذكور سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاطها ، لما كان ذلك فإن ما أثاره الطالبون في طلبهم لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو أمر غير جائز ، لأن أحكام النقض بآلة لا سبيل إلى الطعن فيها .

٤ - متى كانت سلطة المحكمة في طلب التفسير تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو إبهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو إحالة هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الأوراق - تتحصل في أن الطالبين أقاموا الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٨ أحوال شخصية أجانب ضد المدعى عليه والسيد/ هنري مشافة طلبوا فيها الحكم بضبط إعلام شرعي بثبوت وفاة المرحومة السيدة/ كاترين فيكتورين ززل المتوفاة بمدينة القاهرة في ٦/١/١٩٥٨ وهي يونانية الجنسية وإنحصار إرثها فيهم كل بحق الثلث طبقا للوصية الشفوية الصادرة منها واحتياطيا الحكم بإنحصار إرثها في وريثتها الوحيدة ابنتها السيدة / ماري كلير بلامون فلاسكاكي ، وقد دفع المدعى عليه الدعوى بأن المتوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقا لأحكام القانون المصري الواجب التطبيق ، فإنه وزميله السيد / هنري مشافة يعتبران وارثين للتوفاة لأنهما ولدا ابن عمها ، ويعتبران من عصبتها ،

وبتاريخ ١٩٥٩/٦/٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطالبون هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغاؤه والحكم لهم بطلباتهم ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٤٢ سنة ٧٦ ق ، وبتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٧ حكمت المحكمة باعتبار المتوفاة يونانية الجنسية ، وبتطبيق أحكام القانون اليوناني على واقعة الدعوى وأجلت نظرها للجلسة ١٩٦٠/١٠/١٢ لمناقشة الطالبين شخصيا في طلباتهم ، طعن المدعى عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، وقيد طعنه برقم ٣٠ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية ، وبتاريخ ١٩٦٣/١/٣٠ نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف القاهرة ، وفي ١٩٧٠/٣/١٦ قدم الطالبون طلبهم الحالي بتقرير طلبوا فيه تفسير الحكم ، لأنه صدر في غيبتهم ولم يتعرض لطلباتهم وججهم وقضى بالنقض دون بحث جميع أسباب الطعن ، وأكتفى بالقول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في فهم قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ ، واعتبر حالة مورثة الطالبين حالة إسقاط جنسية لافقد جنسية ، وقالوا إنهم يطلبون تفسير الحكم بما يفيد أنه لم يعرض لبحث المسائل القانونية الآتية وهي : (أولا) أن قانون الجنسية الواجب التطبيق هو قانون ١٩٥٦ وليس القانون الصادر في سنة ١٩٢٩ . (ثانيا) أن معاهدة لاهاي هي التي تحكم مسألة استرداد الأرامل لجنسيتين الأصلية . (ثالثا) أن مسائل الدخول في الجنسية ولو خطأ تخضع للتقادم التجمعي . (رابعا) أن زوج المتوفاة لم يكن عثمانيا بل كان أسبانيا وبالتالي لم تكن أرملة عثمانية أو مصرية حتى تسرى عليها قواعد فقد الجنسية المصرية أو إسقاطها . (خامسا) أن العبرة في المواريث هي بالجنسية الظاهرة للورث لا بالجنسية التي كان يجب أن يكون عليها . (سادسا) كانت هناك قوة قاهرة تحول دون استصدار مرسوم ملكي باعتبار المورثة مصرية الجنسية لأن الحكومة المصرية ، كانت ترفض اعتبارها مصرية والقوة القاهرة تطهر الجنسية من العيوب الشكلية إن كانت هناك عيوب . (سابعا) أن عدول المحاكم من قضاء استقرت عليه في تفسير قوانين الجنسية واستقرت على أساسه المراكز

القانونية للأفراد لا يؤثر على هذه المراكز . (ثامنا) أنه في سنة ۱۹۳۱ كانت الحكومات هي صاحبة الولاية في مسائل الجنسية دون القضاء . (تاسعا) أن دليل الجنسية في مصر دليل معد . (عاشر) أن أحكام الجنسية ليس لها أثر رجعي وبالتالي تنعدم المصلحة في المنازعة في الجنسية بعد الوفاة . (حادى عشر) أن القانون المدنى أباح البحث في جنسية الأشخاص دون الأموات . (ثانى عشر) أنه لا يجوز التمسك بالجنسية العثمانية بعد مضى سنة^٤ من قانون الجنسية .

وحيث إن هذا الطلب في غير محله ذلك أنه لما كانت المادة ۱/۱۹۲ من قانون المرافعات رقم ۱۳ سنة ۱۹۶۸ وتقابلها المادة ۳۶۶ من قانون المرافعات السابق إذ نصت على أنه " يجوز للتصوم أن يطلبوا إلى المحكمة التى أصدرت الحكم تفسير ما وقع فى منطوقه من غموض أو لبهام ، ويقدم الطلب بالأوضاع المعتادة لرفع الدعوى " ، فإن المستفاد من صريح هذا النص — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن مناط الأخذ به أن يكون الطلب بتفسير ما وقع فى منطوق الحكم من غموض أو لبهام ، أما إذا كان قضاء الحكم واضحا لا يشوبه غموض ولا لبهام ، فإنه لا يجوز الرجوع إلى اعكة لتفسير هذا القضاء ، حتى لا يكون التفسير ذريعة للرجوع عنه والمساس بحجيته ، وكان يبين أن الطلب المقدم من الطالبين لم ينسب إلى الحكم المطلوب تفسيره غموضا أو لبهاما ، ولكنهم عابوا عليه أنه لم يتعرض لطلباتهم وحججهم وقضى بالنقض دون بحث جميع أسباب الطعن ، ولأنه لم يعرض لبحث مسائل قانونية معينة أشاروا إليها ، ولما كان الطعن بالنقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تنتقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض ، كما هو الشأن فى الاستئناف ، بل هو طعن لم يحزه القانون فى الأحكام الاتهابية إلا فى أحوال بينها بيان حصر ، وهى ترجع كلها إما إلى

مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إلى وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، ولا تنظر محكمة النقض إلا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة ، ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرادة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع ، وإنما هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها ، ولذلك فإن النقض لا يتناول من الحكم المطعون فيه إلا ما تناولته منه أسباب الطعن التي حكم بقبولها وبني النقض على أساسها ، وليست المحكمة ملزمة بمحسب جميع أسباب الطعن إذا ما رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم ، وكان الثابت في الأوراق أن المدعى عليه تمسك في دفاعه بأن المتوفاة كانت مصرية الجنسية وأنه طبقاً لأحكام القانون المصري الواجب التطبيق فإنه وزميله السيد / هنري مشاقة يعتبران وارثين للمتوفاة لأنهما ولدا ابن عمهما ويعتبران من مصبتها ، ولما قضى ضده استئنافاً وأقام طعنه كان مما نفاه على الحكم الاستئنافي خطؤه في القانون إذا اعتمد في اعتبار المتوفاة يونانية الجنسية على أن الأوراق الرسمية دلت لا على تنازلها فحسب عن طلب التجنس بالجنسية المصرية ، بل على أنها قد استردت جنسيتها اليونانية في ٩/٨/١٩٣٣ ، في حين أن الفقرة الثانية من المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ ، تقضي بأن يعتبر مصرياً بقوة القانون الرعايا العثمانيون الذين كانوا يقيمون عادة في مصر منذ ٥/١١/١٩١٤ وحافظوا على تلك الإقامة حتى تاريخ نشر القانون في ١٠/٣/١٩٢٩ ، وأن المتوفاة وهي عثمانية الجنسية قد أقامت في مصر منذ سنة ١٩٠٩ حتى بعد تاريخ نشر القانون ، فهي مصرية بحكم القانون ، ويبين من الحكم المطالب تفسيره أن المحكمة أقرت المدعى عليه على صحة هذا النعي ، ورأت فيه ما يكفي لنقض الحكم دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن إذ قالت : " إن الحكم المطعون فيه قد جاء مخالفاً لأحكام القانون ، ذلك أنه ثابت مما ورد في الحكم الابتدائي والحكم الاستئنافي المطعون فيه أن المتوفاة السيدة كاترين فيكتورين زلز تزوجت سليم زلز الذي ولد في لبنان ، وعمد بها في سنة ١٨٧٨ وغادرها إلى مصر

سنة ١٩٠٧، وتزوج بالسيدة المذكورة في ١٩/٩/١٩٠٩، وتوفي بالقاهرة سنة ١٩١٦ ومن ثم فيكون السيد / سليم زلزل هذا من رعايا الدولة العثمانية طبقا للمادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ التي تنص على أنه "يعتبر كل شخص مقيم بالديار العثمانية عثمانيا ويعامل كذلك إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية بصفة رسمية" والمقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة أى إقليم من أقاليم الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت ومنها مصر ، إذ كان ذلك وكان الثابت أن المتوفاة قد تزوجت بالسيد / سليم زلزل في سنة ١٩٠٩ وقد توفي زوجها بعد ذلك سنة ١٩١٦ فلأنها تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد ألحقت بالجنسية العثمانية ، وتبقى على هذه الجنسية حتى بعد وفاته ، ولما كانت المتوفاة قد ظلت مقيمة في مصر ومحافضة على إقامتها العادية فيها حتى بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠/٣/١٩٢٩ ، فلأنها تعتبر مصرية بحكم القانون طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور دون حاجة إلى طلب منها ، ومتى ثبتت الجنسية على هذا الوضع بقوة القانون للمتوفاة ، فلا تنطبق عليها أحكام استرداد الجنسية ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية وقد اشترطت المادة ١٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، وإلا فإن الجنسية المصرية تظل قائمة من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال ، إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط هذه الجنسية . ولما كان يبين مما تقدم أن الحكم المطلوب تفسيره واضحة دلالاته ولا يحتاج إلى تفسير ، وأنه قد ثبت في أن سليم زلزل زوج المتوفاة كان من رعايا الدولة العثمانية وأن المتوفاة تعتبر مصرية بحكم القانون ، وفقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الجنسية الصادر في ١٠/٣/١٩٢٩ وأن ثبوت الجنسية للمتوفاة على هذا الوضع يمتنع معه قانونا تطبيق أحكام استرداد الجنسية عليها ، وإنما تطبق عليها أحكام التجنس بجنسية أجنبية ، وقد اشترطت المادة ١٢ من قانون الجنسية المذكور سبق استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس ، وإلا فإن الجنسية

المصرية تظل قائمة إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاطها ، وكان ما أثاره الطالبون في طلبهم لا يعدو أن يكون مجادلة في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره ، وهو أمر غير جائز لأن أحكام النقض باتة لا سهيل إلى انطعن فيها . لما كان ذلك ، وكانت سلطة المحكمة في هذا الطلب تقف عند حد التحقق من وجود غموض أو لبهام في منطوق حكمها المطلوب تفسيره على النحو سالف البيان ، فلا يقبل من الطالبين ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية ، أو إحالة هذا الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دهوى أمامها بهذا الخصوص ، لما كان ما تقدم فلاه يتعين رفض الطلب .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

بقيادة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد سميح
طلعت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الزكىل .

(١١٧)

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ القضائية :

(أ) عمل . " عقد العمل " . بطلان . " بطلان التصرفات " . نقض .
" أسباب الطعن " . نظام هام .

بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام .
التحدى به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز
الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) حراسة . " حراسة إدارية " . دعوى . " الخصوم فى الدعوى " .

فرض الحراسة الإدارية وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦٠ ، ،
لسنة ١٩٥٦ . أثره تولي الحارس العام إدارة أموال من فرضت عليه الحراسة وتمثيله
أمام القضاء . الحارس الخاص . اختصاصاته تتمسدد وفق قرارات
الحارس العام .

(ج) إثبات . " طرق الإثبات " . " الكتابة " . نقض . " ما لا يصلح
سببا للطعن " .

لأصول أوراق الرسمية . لاجبة لها إلا إذا كانت بذاتها رسمية . المادتين ٣٩٢ ،
٣٩٣ مدنى . إفعال الحكم المحدث عن أوراق عديمة الحجية . التى عليه بالقصور
لهذا السبب . غير منتج .

(د) صرف . محكمة الموضوع . نقض . " مسائل الواقع " .

التحقق من قيام العرف وترك لقاضى الموضوع . نفي الحكم وجوده بأسباب
تؤدى لذلك . المنازعة فيه . جدل موضوعى لا تجوز إثارة لأول مرة أمام النقض .

(٥) حكم . " تسبيب الحكم . " . تقض . " مالا يصلح سببا للطعن " .

إقامة الحكم على دعامتين . كفاية إحداهما لحل قضائه . تعينه في الأخرى لا يؤثر فيه .

١ — بطلان عقد العمل بالاستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ للأسباب الواقعية التي يثيرها الطامن وإن كان من النظام العام ، إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة التقاض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدة عقد العمل السابق وقدر الأجر الذي حدده للطامن وشروط هذا العقد والظروف التي أحاطت بإنجازه ، وإذا خلت الأوراق مما يفيد تمسك الدافع بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فإن التحدى به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

٢ — فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص وفقاً لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ و ٤ لسنة ١٩٥٦ يترتب عليه أن تولي الحارس العام إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء ، وأنه إذا اقتضت إدارة هذه الأموال تعيين حراس خاصين عليها فإن اختصاصاتهم تتحدد وفقاً للقرارات التي تصدر من الحارس العام وفي نطاق ما يفوضهم فيه من سلطاته ، ومؤدى ذلك أن هؤلاء الحراس ومندوبيهم تبعاً لهم إنما يقومون على إدارة تلك الأموال نيابة عن الحارس العام وبفويض منه . وإذا كان الطامن قد رفع دعواه على مندوب الحارس الخاص والمطعون ضده بصفته الحارس العام ، وصدر الحكم الابتدائي ضدهما ، فإن المطعون ضده بصفته يكون الخصم الأصلي في الدعوى وإليه ينصرف قضاء الحكم الصادر فيها ، ومن ثم يكون له أن يستأنف هذا الحكم ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة وكان ما أورده في أسبابه من أن مندوب الحارس الخاص ليست له الصفة في تمثيل إدارة الأموال التي كانت موضوع حراسة وآلت ملكيتها للدولة - أي كان وجه الرأي فيه - لا يؤثر في تلك النتيجة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون غير منتج .

٣ — إذا كان الطامن قد قدم الطامن لمحكمة الموضوع من أوراق لا يبدو أن يكون صوراً شمسية وخلفية غير رسمية يقول الطامن إنها المكاتبات متبادلة بين الحراسة

العامة والحراسة الزراعية أصلها لم يقدم ، وقد اعترض المطعون ضده في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف على صلاحيتها لإثبات محتواها ، وكانت تلك الأوراق بحالتها هذه ليست لها أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقا لنص المادتين ٣٩٢ و ٣٩٣ من القانون المدنى الواجبى التطبيق ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب لإغفاله للتحدث عنها يكون غير متبع .

٤ - التحقق من قيام العرف متروك لقاضى المونوع . وإذا كان الحكم قد قفى وجوده بأسباب سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .

٥ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة^(١) أنه إذا أقيم الحكم على دعامين، وكان يصح بناء الحكم على إحداهما ، فإن تعيينه في الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٧٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون ضده بصفته الحارس العام على أموال الخاضعين للأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ وضد مراقب الإصلاح الزراعى بالمنصورة بصفته مدوب الحارس الخاص على الأتبان الزراعية لاسكندر أوضه باشى ، وطلب الحكم بالزامهما بأن يدفعاه مبلغ ٥٨٣ ج و ٣٣٥ م ، وقال بيانا لدعواه إنه كان يعمل

(١) قض ١٩٧١/١٢/٧ مجموعة المكتب الفنى س ٢٢ ص ٩٨٤ .

لدى بشير أوضه باشى مديرا لأعماله منذ أول مارس سنة ١٩٤١ إلى أن توفي في سنة ١٩٤٧ ومن بعده لدى ولده اسكندر أوضه باشى إلى أن فرضت الحراسة الإدارية على أمواله طبقا لأحكام الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ لقاء أجر شهري قدره ٥٠ ج دلاوة على منحة قدرها ٢٥٠ ج كانت تصرف له في نهاية كل سنة بصفة دائمة ومستمرة ، وإذ يستحق قيمة هذه المنحة عن سنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ وعن المدة من يناير حتى أبريل سنة ١٩٦٣ ، وكان حقه في اقتضاها ثابتا في دفاتر الخاضع للحراسة وفي المكاتبات المتبادلة بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية فقد انتهى إلى طلب الحكم له بها ، وفي ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٣ قضت محكمة المنصورة الابتدائية (أولا) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بكافة الطرق القانونية أنه تقاضى من رب العمل منحة قدرها ٢٥٠ ج عن سنوات عدة سابقة على وضعه تحت الحراسة الإدارية في سنة ١٩٦١ وذلك بطريقة منتظمة ومستمرة وبحالة مستقرة وليفى المطعون ضده بصفته ذلك (ثانيا) بإلزام المطعون ضده بصفته بأن يقدم دفاتر دائرة الخاضع للحراسة الخاصة بمرتبات موظفيها وبعد أن سمعت الشككة شهادة شاعدى الطاعن واكتفى المطعون ضده بصفته بتقديم دفتر الدائرة قضت في ٣٠ مارس سنة ١٩٦٤ بإلزام المطعون ضده بصفته ومندوب الخارص الخاص بأن يدفع للطاعن مبلغ ٥٨٣ ج و ٣٣٥ م . استأنف المطعون ضده بصفته هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٨٥ سنة ١٩٦٦ ق ، وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الطاعن ، وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا الرأى .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون من وجهين ، وفي بيان الوجه الأول يقول الطاعن إن الحكم اعتد بعقد العمل المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ حالة أن هذا العقد باطل في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ، لأنه انتقص من حقوقه الناشئة عن عقد العمل أثناء ممر يانه ، إذ بعد أن كانت علاقته برب العمل دائمة ومستمرة أصبحت بمقتضاء محددة بمدة معينة ، وبعد أن كان يتقاضى أجرا

شهريا قدره ٥٠ ج علاوة على منحة سنوية قدرها ٢٥٠ ج اقتصر العقد على أجره الشهري ، بدليل أن المخالصة التي استند إليها المطعون ضده من المدة السابقة على إبرام هذا العقد تثبت أنه كان يتقاضى منحة سنوية قدرها ١٥٠ ج بما يفيد أن تقاضيه هذه المنحة كان أمرا مقروا حتى تحققت محكمة أول درجة من صحة مقدارها ، وإذا عول الحكم في قضائه على ذلك العقد مجردا من كافة الظروف التي أحاطت به يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن بطلان عقد العمل المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ بالاستناد إلى الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ للأسباب الواقعية التي يثيرها الطاعن بهذا الوجه وإن كان من النظام العام ، إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مدة عقد العمل السابق وقدر الأجر الذي حددته للطاعن وشروط هذا العقد والظروف التي أحاطت بإنهائه ، وإذا خلت أوراق مما يفيد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ، فإن التحدى به أمام هذه المحكمة يكون غير مقبول .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم الاستدائي صدر على مندوب الحارس الخاص والمضنون ضده بصفته الحارس العام ولم يستأنفه سوى الأخير ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم برمته على أساس أن المطعون ضده بصفته هو وحده صاحب الصفة في تمثيل إدارة الأموال التي فرضت عليها الحراسة وآلت ملكيتها للدولة ، وإذا كان مندوب الحارس الخاص يلتزم أيضا بهذه الصفة بالأحكام الصادرة ضده شأنه في ذلك شأن الحارس العام ، فإن الحكم المطعون فيه إذ ألغى ذلك الحكم ولم يعتبره نهائيا بالنسبة لمندوب الحارس الخاص الذي لم يستأنفه يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن فرض الحراسة الإدارية على أموال وممتلكات أحد الأشخاص وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ سنة ١٩٦١ و ٤ سنة ١٩٥٦ يترتب عليه أن يتولى الحارس العام إدارة أمواله وتمثيله أمام القضاء ، وأنه إذا اقتضت إدارة هذه الأموال تعيين حراس خاصين عليها ، فإن اختصاصاتهم تتحدد

وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام وفي نطاق ما يفوضهم فيه من سلطاته ومؤدى ذلك أن هؤلاء الحراس ومندوبيهم تبعاً لهم إنما يقومون على إدارة تلك الأموال نيابة عن الحارس العام وبتفويض منه ، ولما كان الطاعن قد رفع دعواه على مندوب الحارس الخاص والمطعون ضده بصفته الحارس العام وصدر الحكم الابتدائي ضدهما ، فإن اطعون ضده بصفته يكون الخصم الأصل في الدعوى وإليه ينصرف قضاء الحكم الصادر فيها ، ومن ثم يكون له أن يستأنف هذا الحكم ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، وكان ما أورده في أسبابه من أن مندوب الحارس الخاص ليست له الصفة في تمثيل إدارة الأموال التي كانت موضع حراسة وآلت ملكيتها للدولة أياً كان وجه الرأي فيه لا يؤثر في تلك النتيجة ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إنه قدم لمحكمة الموضوع صوراً من المكاتبات المتبادلة بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية مستدللاً بها على أن حقه في المنحة السنوية كان مسلماً به من جانب الحراسة ، ولم يجحد المطعون ضده بصفته هذه المستندات إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لها ولم يرد على دفاعه الذي اقترن بها مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ما قدمه الطاعن لمحكمة الموضوع من أوراق لا يعدو أن يكون صوراً شمسية وخطية غير رسمية يقول الطاعن إنها لمكاتبات متبادلة بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية أصلها لم يقدم واعتراض المطعون ضده بصفته في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف على صلاحيتها لإثبات محتواها ، وإذا كانت تلك الأوراق بحالتها هذه ليست لها أي حجية لأن الأصل هو أن لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقاً لنص المادتين ٣٩٢ و ٣٩٣ من القانون المدني الواجب التطبيق فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبيب لإغفاله التحدث عنها يكون غير منتج .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال من خمسة أوجه ، حاصل أولها أن الحكم أطرح شهادة شاهديه

لتناقضها بقوله إن أولها حدد بدء تقاضيه المنحة في سنة ١٩٥٦ بينما حدده الثاني في سنة ١٩٥٧ ، مع أن هذا الخلاف ليس من شأنه أن يبطل شهادتهما خاصة إذا استكملت هذه الشهادة بما هو ثابت في دفاتر الدائرة وفي المخالصة الصادرة عن رب العمل . وحاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه استبعد دفتر الدائرة بقوله إنه هو الذى دون بياناته بنفسه حالة أن الأوراق قد خلت مما يدل على ذلك ، فضلا عن أن القيد الوارد في هذا الدفتر بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦١ والذى يثبت أن الخاضع للحراسة سدد له منحة قدرها ٢٥٠ ج قد ثلته قيود أخرى وأن الحراسة استولت على هذا الدفتر فلم يمتد إليه أى صبت إلى أن قدمه المطعون ضده بصفته لمحكمة أول درجة ولم يطعن على ذلك القيد، وأن المكاتبات المتبادلة بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية تشير إلى وجود هذا القيد في الدفتر . وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قال إن الطاعن لم يجادل في أن عقد العمل المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ قد حدد أجره بمبلغ ٥٠ ج دون النص فيه على أى ميزة أخرى، مع أنه طعن على هذا العقد وتمسك بطلانه، فضلا من أن ذلك قد يرجع إلى تسليم الطرفين بالمنحة بغير النص عليها في العقد بدليل أن الخاضع للحراسة صرف له المنحة في ١٩ يناير سنة ١٩٦١ أى في تاريخ لاحق للعقد، وحاصل الوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه قال إنه لو صحت أقوال الشهود من أنه كان يتقاضى المنحة لأربع سنوات مضت فإن هذه المسئلة لا تكفى لاعتبار أن العرف قد جرى بصرفها له ، حالة أنه لم يتمسك بالعرف بل تمسك بالاتفاق واستمرار تنفيذه من جانب رب العمل ، علاوة على أن أحكام القضاء جرت على أن العرف يكفى لقيامه مدة ثلاث سنوات . وحاصل الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه قال إنه لم يطالب بالمنحة طوال ما يقرب من ثلاث سنوات وحتى وسع المطعون ضده بصفته حدا لعلاقة العمل التى كانت قائمة بينهما، وفات الحكم أن المنحة تستحق في يناير من السنة التالية ، وأنه قبض المنحة فعلا من سنة ١٩٦٠ في ١٩ يناير سنة ١٩٦١ ، وبالتالي ، فإن المنحة عن سنة ١٩٦١ تستحق في يناير سنة ١٩٦٢ ، وفي هذا الشهر تقدم للحراسة بطلب صرفها وظلت الحراسة العامة تقابل المكاتبات مع الحراسة الزراعية إلى أن قدم شكواه لمكتب العمل ورفع دعواه في مايو سنة ١٩٦٣ ، وذلك كله يعيب الحكم بفساد الاستدلال .

وحيث إن هذا النعى مردود في الوجه الرابع منه ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في شأنه ما يأتي ” وحتى لو صح ما ذهب إليه الشاهدان من أن المستأنف عليه (الطامن) كان بعد سنة ١٩٥٦ كما قرر ذلك الشاهد الأول يتقاضى منحة سنوية قدرها ٢٥٠ ج ثم امتنع المستأنف (المطعون ضده) منذ سنة ١٩٦١ عن دفعها له فإن مثل هذه المدة التي تقاضى فيها هذا المبلغ علاوة على أجره وهي لا تزيد على أربع سنوات لا تكفى في تقدير المحكمة لاعتبار أن العرف قد جرى على منحها له خصوصا إذا ما روعي أيضا أنه ليس في الأوراق ما يدل على أن غيره من عمال المنشأة يتقاضى أى مبلغ علاوة على أجره ، ومن ثم فإن المبالغ التي يكون قد اقتضاها خلال هذه السنوات تعتبر مجرد تبرع يستطيع رب العمل أن يمنعها “ وإذ كان مفاد هذا الذي قرره الحكم أنه لم يثبت لدى محكمة الموضوع قيام ذلك العرف ، وكان التحقق من قيام العرف متروكا للقاضي الموضوع ، وكان الحكم قد نفى وجوده بأسباب سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما يشير الطامن في هذا الصدد لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ما تقدم وكان غير صحيح ما ذهب إليه الطامن من أنه لم يملك بالعرف بل تمسك بالاتفاق ، ذلك لأن الثابت مما حصله الحكم أن الطامن لم يجادل في أن المنحة التي يطالب بها باعتبارها جزءا من أجره لم تتقرر في عقد العمل الذي كان قائما بينه وبين رب العمل ، ولا في العقد التالي له المبرم في مايو سنة ١٩٦٠ وإنما ذهب إلى أن العرف قد جرى على صرفها له فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إنه بالنسبة لباقي الأوجه ، فإنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض دعوى الطامن على دعامتين ؛ الأولى أن الطامن لم يتقاض أصلًا المنحة من رب العمل وفاق الحكم تدليلا على هذا النظر أدلة هي محل النعى في هذه الأوجه ، والدعامة الثانية أن تقاضى الطامن المنحة من سنة ١٩٥٦ حتى

سنة ١٩٦١ لا يقوم به عرف يلزم المطعون ضده بصفته بأدائها اليه بحزم من أجره وإذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقيم الحكم على دعائين ، وكان يصح بناء الحكم على إحداهما فإن تعييبه في الدعامة الأخرى لا يؤثر فيه ، ولما كانت الدعامة الثانية كافية لحمل قضاء الحكم على ما تقدم بيانه في الرد على الوجه الرابع من هذا السبب ، فإن النعي بباقي الأوجه على الدعامة الأولى أيا كان وجه الرأي فيها يكون غير متبع .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وحضرة السادة المستشارين :
أحمد سميج طلعت ، وأديب قصبي ، ومحمد فاضل المرحوشى ، وحافظ الوكيل .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ القضائية :

(١) عمل . " انتهاء عقد العمل " . محكمة الموضوع .

عقد العمل غير المحدد المدة . جواز إنجازه باتفاق الطرفين . واستبدال عقد جديد
بمحدد المدة به .

عدم مساس هذا العقد الأخير بأى حق من حقوق العامل فى حكم المادة ٣/٦ ق
٩١ لسنة ١٩٥٩ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة ذلك العقد . لانحطاً .

(ب) عمل : " المنحة " . عرف . تقضى . " ما لا يصلح سبباً للطعن " .
محكمة الموضوع .

فقى الحكم بأسباب سائفة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للعامل
بجزء من أجره . متازمة العامل فى ذلك جدل موضوع لا يجوز إثارة أمام
محكمة التقضى .

١ - متى كان ما أورده الحكم هو تدليل سائق على ما اقتنعت به محكمة الموضوع
فى حدود سلطتها التقديرية من أن لطاغن (العامل) قد أنهى عقد العمل الأول
واحتادى من رب العمل حقوقه المترتبة على إسهائه ، ثم أبرم معه العقد الثانى دون
أن يكون واقعاً فى ذلك تحت تأثير أى إكراه ، ومن أن المخالصة لم تصدر منه نتيجة
استغلال من جانب رب العمل ، ومن فقى وجود عرف يلزم رب العمل بأداء
المنحة له بجزء من أجره ، فإن مؤدى ذلك أن الطاغن ورب العمل قد تلاقى
إرادتهما على إنهاء العقد الأول غير محدد المدة ، وأن يستبدل به عقداً جديداً محدد
المدة ، وأن هذا العقد لم ينتقص شيئاً من أجر الطاغن . وإذا كان العقد الأول

الذير محدد المدة يجوز انتهاءه باتفاق الطرفين وفقا للقواعد العامة ، وكان العقد محدد المدة الذى تلاه لا يمس اى حق من حقوق الطاعن فى حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر هذا العقد صحيحا وأقام قضاءه على ذلك لا يكون غلطاً فى تطبيق القانون .

٢ — إذ كان الحكم قد انتهى فى حدود سلطته الموضوعية إلى الاستداد بعقد العمل المحدد المدة ، وإلى نفي وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للطاعن كجزء من أجره بأدلة تخله وأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه وبما يتفق مع الثابت فى الأوراق ، فإن ما يشير الطاعن (العامل) فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يصح طرحه على محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام اندعوى رقم ٤٠٢ لسنة ١٩٦٣ مدنى كلى المصورة ضد المطعون ضدهما بصفتها وطلب الحكم بإلزامهما بأن يدفعاه مبلغ ٣٣٠١ ج و ٥٣٢ م ، وقال بيانا لما له أنه كان يعمل لدى بشير أوضه باشى مديراً لأعماله منذ أول مارس سنة ١٩٤١ ومن بعده لدى وارثه اسكندر أوضه باشى إلى أن فرضت عليه الحراسة بموجب الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ لقاء أجر شهرى قدره ٥٠ ج علاوة على منحة قدرها ٢٥٠ ج كانت تصرفه فى نهاية كل سنة ، وظل قائماً بعمله إلى أن أخطرتة الحراسة بإنهاء عقده فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٦٣ ، وأضاف أنه لحاجته إلى المال فى غضون عام ١٩٦٠ تقاضى من رب العمل مكافأة نهاية الخدمة عن مدة عمله السابقة ، وأبرم معه

في الوقت نفسه عقد عمل مدته ثلاث سنوات ، نص على أن أجره الشهري هو مبلغ ٥٠ ج ، وهو عقد باطل في حكم المادة السادسة من قانون العمل وإذا يستحق ذلك المبلغ قيمة مكافأة نهاية الخدمة وبديل الإنذار والتعويض عن الفصل التعسفي على أساس أن مدة عمله متصلة وأجره الشهري هو مبلغ ٧٠ ج و٨٨٣ م فقد انتهى إلى طلب الحكم له به ، وفي ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٤ قضت محكمة المنصورة الابتدائية بإلزام المطعون صدهما بصفتهما بأن يدفعا للطاعن مبلغ ٧٥ ج مكافأة نهاية الخدمة عن مدة ذلك العقد وعلى أساس الأجر الوارد به ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالإستئناف رقم ٨٤ سنة ١٦ ق ، وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، وفي ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٥ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وباجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ، إن الحكم اعتد بمقد العمل المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ حالة أن هذا العقد باطل في حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ ، لأنه يعتبر من قبيل المصالححة أو الإبراء من بعض الحقوق الناشئة عن عقد العمل أثناء سريانه إذ أحال علاقة العمل الدائمة إلى علاقة محددة المدة ، وانتقص من أجره ومن مزايا محقة كانت له .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في خصوص هذا العقد والمخالصة الصادرة من الطاعن عن حقوقه المترتبة على إنهاء علاقة العمل السابقة عليه " أن ما ذهب إليه المستأنف (الطاعن) من أنه عندما وضع حدا لعلاقته مع رب العمل ووقع في مايو سنة ١٩٦٠ عقدا جديدا تغاير شروطه العقد الأول إنما كان واقعا تحت تأثير الإكراه ، مردود بأن الإكراه الذي يبطل العقد كما تنص على ذلك المادة ١٢٧ من القانون المدني يشترط فيه استعمال وسائل للإكراه تهدد بخطر محقق وتحدث رهبة في النفس ولم يذكر المستأنف (الطاعن) أن رب العمل قد استعمل معه عند الاتفاق على عقد

مايو سنة ١٩٦٠ أى وسيلة من وسائل الإكراه ، أما ما ذهب إليه من أنه كان في حاجة إلى المال وأنه قد وقع على العقد الحديد وهو تحت تأثير هذه الحاجة فهو لا يعتبر من قبيل الإكراه إذ كان يستطيع أن يمتنع عن التوقيع على عقد لم يرتض شروطه ، أما وقد ارتضاه وظل يعمل وفقا لهذه الشروط طوال المدة المحددة في العقد دون أن يعطى عليه بأى طعن ، ولم يعطى إلا عندما استعمل المستأنف عليه (المظنون ضده الأول) الحق انخول له فوسع حدا له فهذا دليل على أن إرادته كانت إرادة حرة معتبرة قانونا ، وأن ما ذهب إليه المستأنف من أن انخالصة التي وقع عليها تعتبر بدورها باطلة إعمالا للفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون عقد العمل ، مردود بأن البطلان الذي تقرره هذه المادة إنما يقع على المصالحة والإبراء من الحقوق الناشئة من عقد العمل إذا كانت تخالف أحكام القانون أو نص فيها على خلاف الواقع أن العامل قد نال كل حقوقه التي رتبها له القانون عند نهاية خدمته ، وذلك رعاية لصالح العامل باعتباره يمثل الطرف الضعيف في علاقات العمل أما إذا ثبت أن رب العمل لم يستغل حاجة العامل للعمل ولم يفرض عليه قواعد خاصة تنقص من الحقوق التي رتبها له القانون ، فمثل هذه المصالحة أو المحلصة لا تكون باطلة ، ولما كان المستأنف (الطاعن) لم يذهب في جميع أطوار هذا النزاع إلى أنه عندما تناسب مع رب العمل قد انتقص منه هذا الأخير جزءا من حقوقه ، بل كان الثابت مما قرره نفس المستأنف (الطاعن) أنه استوفى كل حقوقه ، ونال المكافأة التي حددها له القانون ، ومن ثم تكون هذه المخالصة لا مطعن عليها من هذا الوجه . وبما أنه من قول المستأنف (الطاعن) أن محكمة أول درجة عندما قضت له بمكافأة نهاية الخدمة لم تدخل في اعتبارها أنه كان يتقاضى فضلا عن أجره ... منحه سنوية قدرها ٢٥٠ ج وأنها تعتبر جزءا من الأجر . فمردود بأنه لا خلاف في أنه عندما انتهت علاقة العمل التي كانت قائمة بين المستأنف (الطاعن) واسكندر أوضه باشي (الخاضع للحراسة) أرم معه هذا الأخير عقدا حديدا لمدة ثلاث سنوات تحدد فيه أجر المستأنف (الطاعن) بمبلغ ٥٠ ج شهريا دون الإشارة إلى أى مبلغ آخر كمكافأة أو منحة ، وهذا الإفقار يدل على أن هذه المنحة لم تكن في نظر المستأنف معتبرة كجزء من الأجر ، بل كانت مجرد تبرع يمنحها رب العمل للمستأنف (الطاعن) دون أن يتوافر فيها العناصر

اللازمة لتكون عرفاً ملزماً“ وهذا الذى أورده الحكم هو تدليل سائغ على ما اقتنعت به محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية من أن الطاعن قد أنهى عقد العمل الأول واستأدى من رب العمل حقوقه المترتبة على إنهائه ثم أبرم معه العقد المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ دون أن يكون واقفاً فى ذلك تحت تأثير أى إكراه ، ومن أن تلك المخالصة لم تصدر منه نتيجة استغلال من جانب رب العمل ، ومن نفى وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة له كجزء من أجره ومؤدى ذلك أن الطاعن ورب العمل قد تلاقى إرادتهما على إنهاء العقد الأول غير محدد المدة ، وأن يستبدلاً به عقداً جديداً محدد المدة ، وأن هذا العقد لم ينتقص شيئاً من أجر الطاعن . ولما كان العقد الأول الغير محدد المدة يجوز إنهاؤه باتفاق الطرفين وفقاً للقواعد العامة ، وكان العقد محدد المدة الذى تلاه لا يمس أى حق من حقوق الطاعن فى حكم الفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر هذا العقد صحيحاً وأقدم قضاءه على ذلك لا يكون مخطئاً فى تطبيق القانون ، ومن ثم يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسببين الثانى والثالث الفصوريين التسبيب وفساد الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم لم يرد على دفاعه بشأن المنحة التى كان يتقاضاها سنوياً وقدرها ٢٥٠ ج ، ولم يحتسبها ضمن أجره ولم يحقق دفاعه فى هذا الصدد رغم ثبوته فى الدعوى رقم ٣٧٢ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة مما يعيبه بالفصور ، وأن الحكم إذا نفى وقوعه تحت تأثير الإكراه فإنه أن الإكراه مفترض فى حكم المادة السادسة من قانون العمل ، وإذا قال الحكم إنه لم يطعن على تلك المخالصة بأنها انتقصت من حقوقه فإن دفاعه قد أنصب على حصول هذا الانتقاص ، كما قال الحكم أن إغفال ذكر المنحة فى العقد يجعلها غير معتبرة فى نظره بجزء من الأجر حالة أنه تقاضى هذه المنحة من الحراسة فى تاريخ لاحق على هذا العقد مما يعيبه بفساد الاستدلال .

وحيث إن النعى بهذين السببين مردود بأن ما ساقه الحكم المطعون فيه بشأن تلك المنحة على ما سلف بيانه فى الرد على السبب الأول يتضمن الرد

على دفاع الطامن ، وإذ كان الحكم كما تقدم القول قد انتهى في حدود سلطته الموضوعية إلى الاعتداد بعقد العمل المؤرخ ٧ مايو سنة ١٩٦٠ وإلى نفي وجود عرف يلزم رب العمل بإداء المنحة للطامن بحوزه من أجره بأدلة تحمله وبأسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه وبما يتفق مع الثابت في الأوراق ، فإن ما يشبه الطامن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يصح طرحه على هذه المحكمة ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطمن .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
عبد المقصود ، وأديب نصيجى ، ومحمد فاضل المرحومى ، وحافظ الوكيل .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ القضائية :
(١،ب) حراسة . " حراسة إدارية " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .

(١) الحماية المقررة للجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة
م . ١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . اقتصارها على القدر اللازم
لتغطية التصرفات المشار إليها فيها .

(ب) صدر قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على مصنع معين . عدم ورود
اسم صاحب المصنع ولا أمواله الأخرى فى هذا القرار . استيلاء الحارس
على مال آخر غير المصنع . خروج عن نطاق الحراسة . عدم انطباق الخطر
من سماع الدعوى .

١ - ترمى المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ إلى حماية الجهات
القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات
بعض الأشخاص، والهيئات من أن توجه إليها المطامع عن تصرفات اتخذت -
على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون - تأميناً لمكاسب الشعب
الاشتراكية ، وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها ،
فإذا استنفذت الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة
فرضها وهى فى مأمن من كل طعن ، فإن الحماية تقف عند هذا الحد
ولا تتخطاه .

٢ - إذ كان الفرار الجمهورى رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٦٤ الصادر استناداً
إلى القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة ،
قد نص فى المادة الأولى منه على أن تفرض الحراسة على مصنع ... وكانت

دعوى الطاعن أن المطعون ضده الثانى — الحارس الخاص على المصنع — وهو بسبيل تنفيذ قرار فرض الحراسة على " المصنع " استلم بغير حق من وكيل الطاعن قيمة الرصيد المودع بالبنك باسم الطاعن ، وأن هذا الرصيد كان محصلا بمعرفة وكيل الطاعن قبل فرض الحراسة ، فى حين أن الحراسة لم تفرض على شخص الطاعن ولا على أمواله ، وإنما فرضت على المصنع وحده ، وأن الحارس الخاص بحصوله على رصيد الطاعن المحصل قبل فرض الحراسة قد تجاوز قرار فرض الحراسة وتعداه إلى أموال لا تتصل بالمال الموضوع تحت الحراسة فلا تستند تصرفاته إلى أمر بفرض الحراسة فلا يحجبها القانون ، وكان الطاعن قد رضى لقرار فرض الحراسة ولم يترافع فيه ولا فى أسبابه ومبرراته أو فى ملاءمته أو الضرر الناجم عنه ، ولم يمسد بالطعن مباشرة بطلب إلغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه ، إنما انصبت دعواه على أن الحارس قد تجاوز حدود قرار فرض الحراسة . لما كان ذلك وكان الشارع قد ناط سلطة فرض الحراسة برئيس الجمهورية وحده وقد أصدر قراره بفرضها على " المصنع " ولم يرد اسم الطاعن ولا أمواله الأخرى فى قرار فرضها ، فإن استيلاء الحارس الخاص على أى مال آخر غير " المصنع " يكون عملا غير متصل بالمال الموضوع تحت الحراسة ، ولا ينطبق عليه الحظر من سماع الدعوى الوارد فى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٩٩٤ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون ضدهما يطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاه مبلغ ٧١٧٦ ج و ٤٩ م مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا .

لدعواه إنه بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢٠ صدر القرار الجمهورى رقم ٢٩٣١ سنة ١٩٦٤ بفرض الحراسة على "مصنع" رتاين الكلويات المصرى، وكانت أدوات المصنع وآلاته قد بيعت قبل صدور هذا القرار وأخطرت الجهات الرسمية المختصة بهذا البيع، إلا أن المطعون ضده الثانى وهو الحارس الخاص على المصنع استلم من وكيل الطاعن شيكا بمبلغ ٧١٧٦ ج و ٤٩ م كان مودعا بنك القاهرة ومتحصلا من بيع تلك الآلات والأدوات، وإذا كان هذا الإجراء غير جائز لأن الحراسة فرضت على المصنع وحده ولم تفرض على الطاعن شخصيا أو أى شىء من أمواله بل ولم يذكر اسم الطاعن فى قرار فرضها، فقد أقام الدعوى للحكم له بطلباته. دفع المطعون ضدهما بعدم سماع الدعوى وبعدم اختصاص المحكمة بنظرهما. وبتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٢ حكمت المحكمة بعدم سماع الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٧٢ سنة ٨٣ قضائية، وبتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه، وعند نظر الطعن أمام هذه الدائرة أصررت النيابة على رأيها.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم سماع الدعوى مستندا فى ذلك إلى أن الحراسة فرضت على المصنع ٢٣، ٢١ شارع محطة المطرية، وأنه عند ما قام المطعون ضده الثانى بتنفيذ قرار فرض الحراسة وجد أن وكيل الطاعن تصرف فى المصنع ببيع المهمات والأدوات والمكينات مما يعطل قيام المصنع واستغلاله فى الإنتاج، وبذلك ضاعت الحكمة من فرض الحراسة فكان من واجب الحارس أن يعمل على تحصيل المبلغ الذى تم به البيع، لأن القرار الجمهورى بفرض الحراسة على المصنع يمتد إليه، وأن الإجراء الذى اتخذه الحارس فى تحصيل المبلغ فى محله وفى حدود سلطاته، وهذا من الحكم مخالف للقانون وخطأ فى تطبيقه وتأويله من وجهين (أولهما) أن قرار فرض الحراسة على المصنع لا يمتد إلى رصيد صاحب المصنع أيا كان مصدر هذا الرصيد سواء كان من بيع مكينات المصنع ومهمات أو من مصدر آخر، لأن الحراسة فرضت على منشأة معينة أى على مال محدد ودون أن يرد اسم صاحب المصنع فى قرار فرضها،

وقد باع وكيل الطاعن المالكينات والمهمات قبل فرض الحراسة بعقود ثابتة التاريخ بتبليغها إلى الجهات الرسمية ، كما أنه بعد فرض الحراسة استلم المشتريان المالكينات والمهمات بعد موافقة الحراسة ، وليس من المعقول أن يستبدل الحارس موضوع الحراسة من " مصنع " إلى مال نقدي سائل في رصيد الطاعن لأن ذلك يستلزم صدور قرار جديد من رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على هذا المال كما حدث في حالات كثيرة ، ولو أن الحراسة اتبعت ذلك وفرضت الحراسة على أموال الطاعن ، لما كان هناك عمل للشكوى (والوجه الثاني) أن ما وقع فيه الحكم من خطأ على النحو السالف قد ساقه إلى خطأ آخر حين قرار قيام الحارس بتحويل الثمن الذي تم به بيع المصنع يكون في مامن من أي طعن وأية دعوى أمام كافة جهات القضاء طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ استناداً إلى أن إجراء الحارس في هذا الخصوص إنما هو عمل من أعمال السيادة ، وقد أخطأ الحكم المطعون فيه في ذلك ، لأن الحارس لم يحصل ثمناً للبيعات لكنه استولى على رصيد نقدي في البنك ، بالإضافة إلى أن قرار فرض الحراسة لا يشمل فيكون الحارس قد تجاوز حدود قرار فرض الحراسة ، ويصبح عندئذ الطعن في تصرفه الذي لا تسبغ عليه الحماية المقررة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ ، كما أن الطاعن لم يطعن في قرار فرض الحراسة على المصنع ، لكنه طعن في إجراء اتخذه الحارس بالاستيلاء على رصيده النقدي في البنك .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ إذ نصت على أنه " لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أي تصرف أو قرار أو تدبير أو إجراء وبوجه عام أي عمل أمرت به أو تولته الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات وذلك سواء أكان الطعن مباشراً بطلب الفسخ أو الإلغاء أو التعديل أو وقف التنفيذ أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بالتعويض أيا كان نوعه أو سببه " إنما ترمى إلى حماية الجهات القائمة على تنفيذ جميع الأوامر الصادرة بفرض الحراسة على أموال وممتلكات بعض الأشخاص والهيئات من أن توجه إليها المطاعن عن تصرفات اتخذت — على ما أوضحته المذكرة الإيضاحية للقانون — تأمينا لمكاسب الشعب

الاشتراكية ، وهذه الحماية تقدر بالقدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها ، فإذا استنفذت الجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحراسة فرضها وهي في مأمن من كل طعن ، فإن الحماية تقف عند هذا الحد ولا تتخطاه ، ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض التدابير الخاصة بأمن الدولة قد نصت على أنه "يجوز بقرار من رئيس الجمهورية فرض الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الذين يأتون أعمالا بقصد إيقاف العمل بالمنشآت أو الاضرار بمصالح العمان أو تتعارض مع المصالح القومية للدولة" وكان القرار الجمهوري رقم ٢٩٣١ لسنة ١٩٦٤ قد صدر استنادا إلى هذا القانون ، ونص في المادة الأولى منه على أن "تفرض الحراسة على مصنع رتاين الكلوبات المصري ٢١ ، ٢٣ شارع محطة المطرية بالمطرية وتسرى في شأن "المصنع" أحكام الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ ، ونص في المادة الثانية منه على أن يتولى رئيس الوزراء الاشراف على تنفيذ أحكام هذا القرار ، ونص في المادة الثالثة منه على أن "يعين رئيس الوزراء بقرار منه حارسا عاما يتولى إدارة "المصنع" وأن يكون للحارس العام أن يعين حارسا خاصا على "المصنع" تحدد اختصاصاته وفقا للقرارات التي تصدر من الحارس العام" وكانت دعوى الطاعن أن المطعون ضده الثاني — الحارس الخاص على "المصنع" — وهو بسبيل تنفيذ قرار فرض الحراسة على "المصنع" اسلم بغير حق من وكيل الطاعن قيمة الرصيد المودع بالبنك باسم الطاعن ، وأن هذا الرصيد كان محصلا بمعرفة وكيل الطاعن قبل فرض الحراسة ، في حين أن الحراسة لم تفرض على شخص الطاعن ولا على أمواله وإنما فرضت على "المصنع" وحده ، وأن الحارس الخاص بحصوله على رصيد الطاعن المحصل قبل فرض الحراسة قد تجاوز قرار فرض الحراسة وتعداه إلى أموال لا تتصل بالمأل الموضوع تحت الحراسة فلا تستند تصرفاته إلى أمر بفرض الحراسة فلا يحجبها القانون ، وكان الطاعن قد رضى لقرار فرض الحراسة ولم ينازع فيه ولا في أسبابه ومبرراته أو في مدى ملاءمته أو الضرر الناجم عنه ، ولم يمس به بالطعن مباشرة بطلب الغائه أو بطريق غير مباشر بالمطالبة بالتعويض عنه إنما انصبت دعواه على أن الحارس قد تجاوز حدود قرار فرض الحراسة . لما كان ذلك وكان الشارع قد ناط سلطة فرض الحراسة برئيس الجمهورية وحده وقد أصدر قراره بفرضها على "المصنع" ولم يرد اسم الطاعن ولا أمواله الأخرى

في قرار فرضها فإن استيلاء الحارس الخاص على أى مال آخر غير "المصنع" يكون عملاً غير متصل بالمال الموضوع تحت الحراسة ولا ينطبق عليه الحظر من سماع الدعوى الواردة في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم سماع الدعوى استناداً إلى أن القرار الجمهوري الصادر بفرض الحراسة على المصنع إنما يمتد إلى المبلغ الذي تم به بيع ما كيناته وموجوداته قبل فرض الحراسة ، وأن الإجراء الذي اتخذته الحارس في هذا الخصوص في تأمين من أى طعن ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

ولما تقدم يتعين الحكم في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم سماع الدعوى وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٧٢

بإمارة السيد المستشار / بطرس زقزلو نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم هلام ، وعدلى مصطفى بنداى ، ومحمود "سيد عمر المصرى" .

(١٢٠)

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) بطلان . " بطلان الإجراءات " . نظام عام . إعلان . " بطلان الإعلان " .

بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول منه صراحة أرضنا . المادتين ١٣٢ ، ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .

(ب) استئناف . " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " . نظام عام .

عدم مراعاة المبدأ المحدد لإعلان صحيفة الاستئناف في خلال ٣٠ يوما . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . هذا الجزء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول منه صراحة أرضنا . م ٢/٤٠٥ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

(ج) نقض . " سلطة محكمة النقض " . مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . محكمة الموضوع .

لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ . مثال بشأن مخالفة التعليمات الصحية المدرسية .

١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٣٢ ، ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها

ولأنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ويجوز له أن يتزل عنه صراحة أو ضمنا ، وفي هذه الحالة يزول البطلان طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق ، ولا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .

٢ — ميعاد الثلاثين يوما المحددة في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بمسند تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ميعاد حضور بصرح النص ، والجزء المقرر في هذه الفقرة لعدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو بعينه الجزء المقرر في المادة ٧٨ من ذلك القانون لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى المبتدأة ، وهذا الجزء مقرر لمصلحة المستأنف عليه ، ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزء من تلقاء نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما يؤكد أن الجزء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام ، فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم ، ولا يغير من ذلك أن هذا الجزء يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء ميعاد الثلاثين يوما دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور إذ أن هذا معناه أن يتحتم على المحكمة أن توقع هذا الجزء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا .

٢ — لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في تكيفها للأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ أو غير خطأ ، وإذا كانت التعليمات الصحية المدرسية — وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه — تقضي بأن يكون استعمال محلول النوشادر عن طريق تحريك قطعة قطن مبللة بالقرب من فتحتي الأنف عند اللزوم قبل الإغماء ، وأن المطعون ضده الثاني — ناظر المدرسة — قد خالف هذه التعليمات حسبما سجله هذا الحكم ، وذلك بأن سلم زجاجة محلول النوشادر مكشوفة بعد أن نزع سداتها إلى الطاعن — فراش المدرسة — ليقربها من أنف التلميذ المغمى عليه ، وكانت هذه المخالفة قد تسببت في تشاثر المحلول من الزجاجة مما أدى إلى إصابة الطاعن ، فإن هذا المسلك من جانب المطعون ضده الثاني يعد

انحرافاً عن السلوك الواجب يتحقق به ركن الخطأ في جانبه ، وإذ قى الحكم المطعون فيه الخطأ عنه ولم يعتبر أن ما وقع منه في الظروف التي وقع فيها الحادث يعد كذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن الطاعن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ١٢٥ سنة ١٩٦٣ مدني كلى سوهاج ، وقال بيانا لها أنه يعمل فراشا بإحدى المدارس الابتدائية بسوهاج وحدث في يوم ١١ / ٥ / ١٩٦١ أن أصيب التلميذ مكرم غالى المشمول بولاية — والده — المطعون ضده الثالث — بحالة إغماء شديدة ، فأصدر ناظر المدرسة — المطعون ضده الثاني — أمره إلى الطاعن بالوقوف بجوار هذا التلميذ والإمساك به خشية سقوطه ، ثم أحضر المطعون ضده الثاني زجاجة بها محلول النوشادر ونزع سدادتها وسلمها مكشوفة للطاعن ، وأمره بتحريكها بالقرب من أنف التلميذ بقصد إسعافه وإفاقته ، وما كاد يفعل الطاعن ذلك حتى دفع التلميذ الزجاجة بشدة فتطاير منها محلول النوشادر ، وأصيب الطاعن نتيجة لذلك في عينه اليسرى إصابة أدت إلى فقد إبصارها تقريبا ، وقد ثبت ذلك في محضر فحص الشكوى الإدارية رقم ٢٧٣ سنة ١٩٦١ سوهاج ، وقام المطعون ضده الأول بعد التحقيق الذي أجرى مع ناظر المدرسة " المطعون ضده الثاني " في هذا الخصوص بمجازاته إداريا لسوء تصرفه ومخالفته للتعليمات ، وأنه لزاء ذلك رفع الطاعن دعواه الحالية يطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهما الأول بصفته والثاني بطريق التضامن مع المطعون ضده الثالث بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج كتعويض عما لحقه من أضرار ، وبتاريخ ١٩ / ١٢ / ١٩٦٥ قضت المحكمة بإلزام المطعون ضده الأول بصفته والمطعون ضده الثاني متضامنين بأن يدفعوا للطاعن

مبلغ ٥٠٠ ج . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أسبوط وقيد استئنافه برقم ٥٠ سنة ٤١ ق ، كما استأنفه المطعون ضده الأول "وزير التربية والتعليم" بالاستئناف رقم ٥٥ سنة ٤١ ق ، وبعد أن ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين قضت بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ في الاستئناف الأول برفضه وفي الاستئناف الثاني بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه دفع ببطلان صحيفة الاستئناف رقم ٥٥ سنة ٤١ ق المرفوع من المطعون ضده الأول إستنادا إلى أن المحضر أثبت في يوم ١٩ / ١٢ / ١٩٦٦ أنه انتقل إلى منزل الطاعن لإعلانه ، وأنه نظرا لغيابه ورفض زوجته الاستلام ، فإنه سيقوم بإعلانه لجهة الإدارة دون أن يبين في أصل الإعلان وصورته اسم هذه الزوجة وسبب امتناعها عن الاستلام ، هذا إلى أنه لم يتم تسليم الإعلان لجهة الإدارة في اليوم ذاته ، بل قام بذلك في اليوم التالي وهو ما يعيب الإعلان بالبطلان ، كما أن الطاعن دفع باعتبار ذلك الاستئناف كأن لم يكن لأن صحيفته قدمت إلى قلم المحضرين يوم ١٧ / ٢ / ١٩٦٦ ، ولم يتم إعلانها للمطعون ضده الثاني إلا في ٢٠ / ٣ / ١٩٦٦ أي بعد أكثر من ثلاثين يوما خلافا لما تقضى به المادة ٢ / ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق ، ولما كان هذا الدفع متعلقا بالنظام العام فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف أن تحكم به من تلقاء نفسها وإذ هي لم تقض بذلك فإن حكمها يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعي في شقه الأول مردود بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان هو بطلان نسبي مقرر لمصلحة من شرع لحمايته ، وليس متعلقا بالنظام العام على ما يستفاد من المادتين ١٣٢ ، ١٤٠ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ، وإنما يجب على الخصم الذي تقرر هذا البطلان لمصلحته أن يتمسك به أمام محكمة الموضوع ، ويجوز له أن ينزل عنه صراحة أو ضمنا ، وفي هذه الحالة ينزل البطلان طبقا لنص المادة ٢٦ من قانون المرافعات السابق ، ولا يجوز لمن نزل

عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد نزل عن الدفع بالبطلان ، فإن النعى على الحكم بهذا الشق يكون على غير أساس . والنعى في شقه الثاني غير سديد أيضا ، ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما المحدد في الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ من قانون المرافعات السابق بعد تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ميعاد حضور بصریح النص ، والجزء المقرر في هذه الفقرة اعدم مراعاة هذا الميعاد وهو اعتبار الاستئناف كأن لم يكن هو بعينه الجزء المقرر في المادة ٧٨ من ذلك القانون لعدم مراعاة ميعاد التكليف بالحضور بالنسبة للدعوى الابتدائية وهذا الجزء مقرر لمصلحة المستأنف عليه ، ولم يوجب المشرع على المحكمة الحكم بهذا الجزء من تلقاء نفسها خلافا لما كان عليه الحال في المادة ٤٠٦ مكرر قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، مما يؤكد أن الجزء في صورته الجديدة لا يتعلق بالنظام العام ، فلا تحكم به المحكمة بغير طلب من الخصوم ، ولا يغير من ذلك أن هذا الجزء يقع بقوة القانون بمجرد انقضاء ميعاد الثلاثين يوما دون أن يتم تكليف المستأنف عليه بالحضور ، إذ أن هذا معناه أن يتحكم على المحكمة أن توقع هذا الجزء في حالة طلبه من صاحب المصلحة ، ولا يكون لها خيار فيه ، ولصاحب المصلحة أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا . لما كان ما تقدم وكان الثابت من الأوراق أن صاحب المصلحة في هذا الدفع — وهو المطعون ضده الثاني — لم يتمسك به أمام محكمة الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه ثبت من التحقيقات التي أجريت في الحادث أن ناظر المدرسة قد أمر الطاعن بالإمساك بالتلميذ المغمى عليه خشية سقوطه ، ثم أحضر الناظر زجاجة بها محلول النوشادر وسلمها للطاعن مكشونة بعد أن نزع سدادتها ليقرّبها من أنف هذا التلميذ وما إن فعل الطاعن ما أمره الناظر به حتى دفع التلميذ الزجاجة المفتوحة فتناثر منها السائل فأصاب عين الطاعن اليسرى ، وأن ما وقع من المطعون ضده الثاني على هذا النحو يتحقق به ركن الخطأ في جانبه ، بأن لم يتخذ ما يجب على الشخص العادي اتخاذه من الاحتياطات ، فقد خالف تعليمات قسم الصحة المدرسية التي تقضي بأن

يستعمل محلول النوشادر عن طريق تحريك قطعة قطن مبللة به بالقرب من الأنف وقد أدى هذا الخطأ إلى الضرر الذي أصاب الطاعن بفقد عينه اليسرى وذلك أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، مما يبنى عليه مساءلة وزارة التربية والتعليم عن تعويض هذا الضرر الذي حدث نتيجة خطأ تابعها ، غير أن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن المطعون ضده الثاني " ناظر المدرسة " لم يقوم بأي عمل أدى مباشرة إلى حدوث إصابة الطاعن أو كان سبباً فيها ، وهو ما يعيبه بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بانتفاء الخطأ في جانب المطعون ضده الثاني على قوله " ثبت من جميع الأوراق التي تناولت الحادث أن إصابة المستأنف (الطاعن) لم يكن لها من سبب مباشر إلا تلك الحركة الإرادية التي صدرت من التلميذ أثناء النوبة العصبية التي أصابته ، ولم يثبت على الإطلاق في تلك التحقيقات أن ناظر المدرسة " المطعون ضده الثاني " أقدم على عمل أو امتنع عن عمل أدى مباشرة إلى وقوع الإصابة أو كان سبباً فيها ، فإن نسبة الخطأ أو الإهمال إليه يكون في غير موضعه " ولما كان لمحكمة النقض أن تراقب محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال الصادرة من المدعى عليه بأنها خطأ أو غير خطأ ، وكانت التعليمات الصحية المدرسية — وعلى ما أورده الحكم المطعون فيه — تقضى بأن يكون استعمال محلول النوشادر عن طريق تحريك قطعة قطن مبللة به بالقرب من فتحتي الأنف عند اللزوم مثل الإغماء ، وأن المطعون ضده الثاني — ناظر المدرسة — قد خالف هذه التعليمات حسبما سجله هذا الحكم ، وذلك بأن سلم زجاجة محلول النوشادر مكشوفة — بعد أن نزع سداداتها — إلى الطاعن ليقرّبها من أنف التلميذ المغمى عليه وكانت هذه المخالفة قد تسببت في تناثر المحلول من الزجاجة ، مما أدى إلى إصابة الطاعن ، فإن هذا المسلك من جانب المطعون ضده الثاني يعد انحرفاً عن السلوك الواجب يتحقق به ركن الخطأ في جانبه ، وإذ نفى الحكم المطعون فيه الخطأ عنه ولم يعتبر أن ما وقع منه في الظروف التي وقع فيها الحادث يعد كذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان الحكم قد جحّب نفسه بذلك عن بحث الأثر المترتب على هذا الخطأ الثابت في حق المطعون ضده الثاني على مسئولية هذا الأخير ومسئولية المطعون ضده الأول عن تعويض الضرر الذي لحق الطاعن فإنه يتعين نقض الحكم لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ، ومجد سيد أحمد حماد ،
وعلى صلاح الدين .

(١٢١)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إعلان . " إعلان الدولة والهيئات العامة " . مؤسسات عامة .
وكالة .

إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس
المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم
أو الجهات الأخرى التي يخولها القانون اختصاصا قضائيا مادتان ٣/١٤
مرافعات سابق ٦٠ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . المؤسسات العامة ليست كذلك . إعلانها
بصحيفة الطعن في مقرها . لا خطأ .

(ب) إثبات . " الكتابة . صور الأوراق العرفية " . حكم . " عيوب
التدليل . ما لا يعد قصورا " .

صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي
إلى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد موضوع الدعوى
والتي لا تحمل توقيع غير مطابقة لأصله وأن عبارة العجز الواردة فيها غير واردة
في الأصل . اعتماد الحكم على الصورة وبغضال الرد على هذا الدفاع . قصور .

١ - مؤدى نص المادتين ٣/١٤ من قانون المرافعات السابق الذي رفع
الطعن في ظله ، ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا
الحكومة أن هذه الإدارة في ظل قانون المرافعات السابق إنما تنوب
عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا

لدى المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ، ولدى الهيئات الأخرى التي ينحولها القانون اختصاصا قضائيا ، كما تنوب عن الهيئات العامة التي تباشر مرفقا من مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العمم ، على أساس أن تلك الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ، ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئة عامة للخروج بالمرفق عن نظام الروتين الحكومي ، وقد منحها لمشروع شخصية اعتبارية مستقلة لتحقيق الغرض الأساسي ، وهو أداء خدمة عامة وإن كانت لهذه الخدمة طبيعة تجارية ، أما المؤسسات العامة فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ، ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنفتى الذكر ، إذ أن الغرض الأساسي لها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي ، ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية ، وتثول إليها أرباحها بحسب الأصل كما تتحمل بالخسارة ، ولا تعتبر مصلحة حكومية أو من الهيئات العامة ، ومن ثم فإن المؤسسة المصرية العامة للضارب لا تخضع لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ، ويكون إعلانها بصحيفة الطعن في مقرها قد تم صحيحا .

٢ - صور الأوراق العرفية لاجبة ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه . وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن صورة العقد المؤرخ ... والى لا تحمل توقيع غير مطابقة لأصله ، وأن عبارة العجز الواردة في الصورة غير واردة في الأصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في فضائه على تلك الصورة وأغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساثر أوراق الطعن — تحصل في أن محمد عبد المعطي غنيم أقام الدعوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٦٤ بجاري

كلية القاهرة ضد المندوب المفوض على مطاحن ومضارب منشأة مرسى اللبان ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للمطاحن والمضارب والمخابز طالباً الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاً له مبلغ ١٥٩٥ ج و ٦٣١ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحاً لدعواه إنه أبرم عقدين مع مضرب مرسى اللبان أولهما في ١٠/٧/١٩٦٢ على توريد ١٠٠٠ ضريبة أرز شعير تسليم شونة المضرب ، والثاني في ١٥/١١/١٩٦٢ على توريد ٢٠٠٠ ضريبة تسليم شونة بنك مصر بدسوق من محصول ١٩٦٢ / ١٩٦٣ بسعر ١٨ جنيه للضريبة ، واتفق في العقد الثاني على إضافة ١ ٪ فرق جفاف في حالة العجز عند إعادة الوزن بالمضرب ، و ١٨ ملياً أبرم شال من كل جوال يسلم إلى المضرب مباشرة ، وأنه قام بتوريد ١٤٣٣ ضريبة تنفيذاً للعقد الأول و ١٩٩٧ ضريبة و ٥٠ كيلو تنفيذاً للعقد الثاني يضاف إليها ١٩ ضريبة و ٩٣ كيلو مقابل ١ ٪ عجز وبلغت قيمة هذه الكميات ٦٢٥١٥ ج و ٦٣١ م قبض منه ٦٠٩٢٠ ج ، واذ تبقى له من الثمن مبلغ ١٥٩٥ ج و ٦٣١ م فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وفي ٥/٦/١٩٦٦ حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليهما بصفتها بأن يدفعاً إلى المدعى متضامنين مبلغاً وقدره ٨٥٩ ج و ٢٠٩ م والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٩ / ٢ / ١٩٦٤ حتى تاريخ السداد والمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعى عليه الثاني هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالباً إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٨٤ لسنة ٨٣ قضائية ، كما استأنفه المدعى طالباً تعديله والحكم له بباقي طلباته ، وقيد استئنافه برقم ٤٩٣ لسنة ٨٣ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين لتصدر فيهما حكماً واحداً ، وفي ٢٨/٢/١٩٦٧ حكمت في موضوع الاستئناف رقم ٤٨٤ لسنة ٨٣ قضائية بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المؤسسة المستأنفة متضامنة مع مضرب مرسى اللبان بأن يدفعاً للمستأنف عليه السيد / محمد عبد المعطى غنيم مبلغ ٥٠٠ ج والفوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من ٢٩ / ٢ / ١٩٦٤ حتى السداد والمصاريف المناسبة من الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٩٣ لسنة ٨٣ قضائية برفضه وألزمت المستأنف السيد / محمد عبد المعطى غنيم بالمصاريف وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسجين الواردين بالتقرير .

وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدى دفاعا ، وأصررت النيابة العامة على رأيها الذى أبدته فى مذكرتها ودفعت أصليا ببطلان الطعن ، وطلبت احتياطيا نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة أن الطاعن أعلن الطعن إلى المطعون عليه الثانى بوصفه رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للضارب بمقر المؤسسة ، فى حين كان يتعين إعلانه فى إدارة قضايا الحكومة التى تنوب عن المؤسسة باعتبارها من أشخاص القانون العام وفقا لنص المادة ٦ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم تلك الإدارة ، مما يجعل الإعلان باطلا طبقا للمادتين ١٤ / ٣ و ٢٤ من قانون المرافعات السابق الذى تم الإعلان فى ظله وذلك بالنسبة للمطعون عليه الثانى ويمتد البطلان بالنسبة للمطعون عليه الأول لقيام التضامن بينهما فى الالتزام .

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ، ذلك أن النص فى الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق الذى رفع الطعن فى ظله على أنه فيما يتعلق بالأشخاص العامة تسلم صورة الإعلان للنائب عنها قانونا فيما عدا صحف الدعاوى وصحف الطعون والأحكام فتسلم الصورة إلى إدارة قضايا الحكومة أو مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلى لكل منها ، والنص فى المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة على أن تنوب هذه الإدارة عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ولدى الجهات الأخرى التى يخولها القانون اختصاصا قضائيا ، يدل على أن الإدارة المذكورة فى ظل قانون المرافعات السابق إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية ، كما تنوب عن الهيئات العامة التى تباشر مرفقا من مرافق الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة فى القانون العام ، على أساس أن تلك الهيئات كانت فى الأصل مصالح حكومية ، ثم رأت الدولة إدارتها من طريق هيئة عامة للخروج بالمرافق عن النظام (الروتين) الحكومى ، وقد منحها المشرع شخصية اعتبارية مستقلة تحقيقا لغرضها الأساسى وهو أداء خدمة عامة ، وإن كانت لهذه الخدمة طبيعة

تجارية . أما المؤسسة العامة فلا يسرى عليها حكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ولا المادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ آنفى الذكر ، إذ أن الغرض الأسامى لها هو ممارسة نشاط تجارى أو صناعى أو زراعى أو مالى ولها ميزانية مستقلة تعد على نمط الميزانيات التجارية وتثول إليها أرباحها بحسب الأصل وتحمل هى الخسارة ولا تعتبر مصلحة حكومية أو من الهيئات العامة . لما كان ذلك فإن المؤسسة المصرية العامة للضارب لا تخضع لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون المرافعات السابق ، ويكون إعلانها بصحيفة الطعن فى مقرها قد تم صحيحا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الطاعن اعترض أمام محكمة الموضوع على تصفية الخبير لحساب العقد الأول المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٧ لأنه لم يأخذ بالوزن الثابت بعلوم التوريد الموقع عليها من الموظف المختص بالاستلام فى المضرب ولاعتياده على الأوزان ودرجات النظافة المدرجة بدفاتر المضرب مع مخالفتها للثابت فى علوم الوزن دون إخطاره للحضور ومراجعة الوزن ودرجة النظافة بواسطة لجنة تبعا لبنود العقد والعرف التجارى وإلا اعتبر التوريد مطابقا للواصفات ، وطلب الإحالة إلى التحقيق لإثبات هذا العرف التجارى وإذ لم يجبه الحكم المطعون فيه إلى هذا الطلب ، فإنه يكون قد أخل بحقه فى الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى هذا الخصوص على ماقرره من " أن مايشير المستأنف من اعتراض على تصفية الخبير الذى ندينه محكمة الدرجة الأولى لعقد التوريد المؤرخ ١٩٦٢/١٠/٧ بالنسبة لوزن الكمية الموردة ودرجة نظافتها لأجل له ، إذ أن الثابت من الاطلاع على العقد المذكور أنه ينص فى بنده الرابع على أن وزن البضاعة يتم بمعرفة قبائى شونة المضرب وبحضور مندوب البائع إذا أراد ، على أن ترد الأوزان فى دفاتر الوزن المخصصة وتكون هذه الدفاتر حجة على الطرفين ، كما ينص فى بنده الثالث على أن التسليم يتم فى شونة المضرب بعد المعاينة والفرز والوزن والقبول ، ومفهوم ذلك

أن إرادة الطرفين قد انعقدت على أن الوزن والفرز يجريان بمعرفة المضرب وتكون دفاتر المضرب المثبتة للوزن والفرز حجة عليهما ، فلا يكون ثمة ثريب على الخبير إذا ما اعتمد الوزن والفرز الواردين بدفاتر المضرب ، إذ لاجية لعلوم الأوزان التي يمسك بها المستأنف ، وهذا الذي أورده الحكم هو تحصيل موضوعي سائق وفيه الرد الكافي على ما أثاره الطاعن ، ولا يشوبه خطأ أو مخالفة للقانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض احتساب نسبة ١٪ من العجز الناتج من جفاف الأرض المورد طبقاً للعقد المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٢ مستنداً في ذلك إلى نص البند الخامس من هذا العقد ، وإلى أن الخطاب الصادر إليه من المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٣ إن هو إلا ترديد لعبارة البند المشار إليه الذي يشترط لاستحقاق مقابل العجز ظهور عجز بالفعل ، في حين أن أصل عقد التوريد الذي عول عليه الحكم لم يقدم للحكمة بل قدم المطعون عليه الأول صورة عرفية من هذا العقد لا تحمل توقيعاً لأي من الطرفين ، وتحتوي شروطاً مخالفة لأصل العقد ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع لدى محكمة الاستئناف وبعدم جواز الإمتداد إلى تلك الصورة العرفية ، ولم يعتد بالحكم المطعون فيه بهذا الدفاع واعتبر الخطاب ترديداً لما جاء في البند الخامس من العقد ، رغم أن هذا الخطاب كان تعديلاً للعقد مقتضاه استحقاق الطاعن لهذه النسبة بالإضافة إلى الكميات المسلمة إلى المضرب دون اشتراط ظهور عجز فعلي ، وقد اكتفى الحكم بالصورة العرفية وهي لا تصلح دليلاً ، كما أنه أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وقصور في التسييب .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بهذا الخصوص على ما استخلصه من أنه " واضح من مطالعة نص الخطاب آنف الذكر أنه لا ينطوى على أى تعديل لنصوص العقد (صورة مرفقة بتقرير الخبير المودع بالملف الابتدائى) بل هو مجرد ترديد لنص البند الخامس من العقد ، ومؤدى ذلك أن بدل العجز لا يحتسب إلا إذا ظهر عجز فعلي في مقدار الكمية المسلمة للمضرب عند إعادة وزنها به ، واختلاف هذا الوزن بالتقصص عن الوزن الذى تم عند التسليم إلى شونة البنك " وهذا الذى

أورده الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن صور الأوراق العرفية لا حجية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه ، وإذا كان ذلك وكان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن صورة العقد المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٥ والتي لا تحمل توقيع غير مطابقة لأصله ، وأن عبارة العجز الواردة في الصورة غير واردة في الأصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على تلك الصورة وأغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسبيب بما يستوجب نقضه جزئيا .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
عبد المقصود ، وأحمد سميج طنت ، وأديب قصيبي ، ومحمد فاضل المرجوشي .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) قسمة . بيع . تجزئة . " أحوال التجزئة " .

موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاه .
اتجاه إرادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفة وحدة لاتقبل التجزئة . عدم استبعاد الألمان
المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر
المبيع في نهب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة .

(ب) حكم . " تسهيب الحكم " . نقض . " سلطة محكمة النقض " .

انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة
الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح تلك القرارات الخاطئة .

(ج) عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تفسير
العقد " .

استقلال محكمة الموضوع بتفسير العقود طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعباوتها .

(د) بيع . شيوخ . قسمة .

لشريك على الشيوخ أن يبيع جزءا منفردا من المال الشائع قبل إبراء القسمة .

(هـ) بيع . " دعوى صحة التعاقد " . دعوى . " نطاق الدعوى " .
تسجيل .

دعوى صحة التعاقد دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية .
اتساع نطاقها لبحث ذاتية الشيء المبيع .

(و) التزام . " الوفاء بالالتزام " . بيع . " التزامات المشتري " .

قيام المشتري بإيداع باقي الثمن على ذمة البائعين في صفقة غير مجزأة . عدم اعتراضهم على الإيداع . مؤداه . برادة ذمته من الثمن . لكل بائع أن يستأدى حصته من الثمن وفق الإجراءات المقررة قانوناً .

١ — إذا كان البيع قد ورد على حصة مفرزة ومحددة التزم البائعون باستئصالها من الأعيان الموقوفة قبل قسمتها ، فإن مفاد ذلك أن الطاعنة (البائعة الأولى) وشركاءها وافقوا على أن يخرج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها بحيث لا يدخل في أية قسمة تجري بينهم فيما بعد ، مما يقتضاه أن الصفقة — في مقصود المتعاقدين — وحدة قسمة بذاتها لا يمكن تفريقها على المشتري ، وأن الإلتزام في مفهوم إرادتهما ووفق الغرض الذي رميا إليه لا يجوز تنفيذه مقسماً ، بل يجب تنفيذه باعتباره كلاً غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فإذا لم يكن قد جرى استبعاد الأطيان المبيعة قبل وقوع القسمة فإن البيع الصادر إلى المشتري — المطعون ضده الأول — يكون صحيحاً وفاقداً قبل البائعين جميعاً أياً كانت النتيجة التي تترتب عليها قسمة الأطيان حتى ولو وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم ، وهذا الشريك وشأنه في الرجوع على باقي شركائه طبقاً للقواعد المقررة قانوناً .

٢ — إذا كان الحكم قد انتهى صحيحاً إلى القضاء بصحة ونفاذ عقد البيع فإنه لا يبطله ما وقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون بتقريره وجود تضامن بين البائعين والعقد ، ما دام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، وللمحكمة النقض تصحيح ما وقع في قرارات الحكم القانونية من خطأ وأن تعطى الوقائع الثابتة تكييفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكييف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع .

٣ — تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر تستقل به محكمة الموضوع ما دام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب سائغة ، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارة .

٤ — من حق الشريك على الشيوع أن يبيع جزءاً مفرزاً من المال الشائع قبل إجراء القسمة .

٥- دعوى صحة التعاقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه ونفاذه ، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في ثقلها ، وهذا يقتضى أن يفصل القاضى فى أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته ، ومن ثم فإن تلك الدعوى تقع لبحث ذاتية الشيء المبيع الذى هو ركن من أركان البيع ويجب على المحكمة أن تتحقق من موقعه ومساحته وتعيين حدوده وأوصافه تحيينا مانعا للجهالة قبل الحكم بانعقاد البيع .

٦ - إذا كان المطعون ضده الأول (المشتري) قد أودع باقى الثمن على ذمة الطاعنة وسائر البائعين ، وطالب أن الإيداع لم يكن فى ذاته محل اعتراض ، فإن ذمة المطعون ضده تبرأ بإيداع المستحق من الثمن على ذمة البائعين جميعا ، لأن الصفقة بالنسبة له كانت غير مجزأة ، وللطاعنة أن تسأدى حصتها من الثمن المودع وفق الإجراءات المقررة قانونا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن المطون ضده الأول أقام الدعوى رقم ٤٢٠ سنة ١٩٦٤ مدنى كلى الاسكندرية على الطاعنة وباقى المطعون ضدهم طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٢ ، وقال فى بيان دعواه إنه كان قد رفع دعوى بثبوت ملكيته لقطعة أرض كائنة بمحوض الدير المستجد بالعجمى ضد وقف حميد خلاف ورفع ذلك الوقف ضده دعوى بثبوت ملكيته لذات القدر ، ثم تصالح

(١) قض ١٩٧٠/٢/٢٦ مجموعة المكب الفنى ص ٢١ ص ٣٦٨ .

مع خصومه سألني الذكر باعتبارهم ملاكا لتسعة عشر قيراطا من أربعة وعشرين من أعيان الوقف السابق بيانه ، بأن حرروا له عقدا تاريخه ١٩٥٤/٤/٢٢ اشترى بموجبه منهم أربعين فدانا مفرزة بثمان مقدار ١٥٠٠ ج سدد منه ألف جنيه عند تحرير العقد وتعهد بسداد الباقي عند التوقيع على العقد النهائي ، ولما لم يجبه البائعون إلى طلب تقديم المستندات اللازمة لتسجيل عقد البيع ، أقام هذه الدعوى بطلباته السالف ذكرها . دفعت الطاعنة الدعوى بأن حدود العين المبيعة وأطوالها المبينة في صحيفة الدعوى تغاير تلك التي وردت في عقد البيع ، وأنها لا تمانع في تنفيذ البيع بالنسبة للجزء الذي باعته ومقداره ستة أفدنة ، وليس للشري أن ينفذ البيع فيما آل إليها بموجب القسمة بالنسبة للمساحات المبيعة من البائعين الآخرين ، وبجلسة ١٩٦٣/٣/٢٥ قضت المحكمة الابتدائية بنائب خير هندسي بمكتب خبراء الإسكندرية لمعينة العين المبيعة ومطابقة مساحتها وحدودها لبيان عقد البيع ، وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى إلى عدم وجود خلاف في بيانات العين المبيعة ، قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٣٠ بصحة ونفاذ العقد . استأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد استئنافها برقم ٤٠٥ سنة ٢١ ق ، وفي ١٩٦٧/٤/٣ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها لم تبع إلى المطعون ضده الأول سوى ستة أفدنة حال أن الحدود التي وردت بصحيفة الدعوى تشمل تسعة وعشرين فدانا من المساحة التي اختصت بها بموجب حكم القسمة ، وقد رد الحكم المطعون فيه على ذلك بأن البند السادس من العقد ينص على أن كلا من البائعين التزم التزاما فرديا باستئصال القدر المبيع قبيل القسمة وهو التزام تضامني تعدد مدينوه ، ومن حق الدائن مطالبة أي واحد منهم بالوفاء به كاملا ، ونقول الطاعنة إن هذا الذي قرره الحكم يخالف القانون لأن التضامن لا يكون — عملا بالمادة ٢٧٩ مدني — إلا بناء على اتفاق أو نص في القانون . وطالما أن العقد لم ينص على التضامن بين البائعين فإن الالتزام ينقسم بينهم .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك لأن الثابت من البند السادس من عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٢ — وفق ما جاء بالحكم المطعون فيه — " أن البيع ورد على حصة مفرزة ومحددة التزم البائعون باستئصالها من الأعيان الموقوفة قبل قسمتها، ومفاد ذلك أن الطاعنة وشركاءها وافقوا على أن يخرج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها بحيث لا يدخل في أية قسمة تجري بينهم فيما بعد ، مما مقتضاه أن الصفقة — في مقصود المتعاقدين — وحدة قائمة بذاتها لا يمكن تفريقها على المشتري وأن الالتزام — في مفهوم إرادتهما ووفق الغرض الذي رميا إليه — لا يجوز تنفيذه مقعما ، بل يجب تنفيذه باعتباره كلا غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فإذا لم يكن قد جرى استبعاد الأطنان المبيعة قبل وقوع القسمة فإن البيع الصادر إلى المشتري — المطعون ضده الأول — يكون صحيحا وناظدا قبل البائعين جميعا (الطاعنة وباقي المطعون ضدهم) أيا كانت النتيجة التي تترتب عليها قسمة الأطنان حتى ولو وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم ، وهذا الشريك وشأنه في الرجوع على باقي شركائه طبقا للقواعد المقررة قانونا " . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة وقضى بصحة وتفاذ عقد البيع فإنه لا يبطله ما وقع في أسبابه من خطأ في تطبيق القانون بتقريره وجود تضامن بين البائعين في العقد ، ما دام هذا الخطأ لم يؤثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها ، ولما كان لمحكمة النقض تصحيح ما وقع في قرارات الحكم القانونية من خطأ كما أن لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع الثابتة كيفها القانوني الصحيح ما دامت لا تعتمد في هذا التكيف على غير ما حصلته محكمة الموضوع من هذه الوقائع فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن العين الموضحة بصحيفة الدعوى ذات حدود وأطوال تخالف ما هو ثابت في عقد البيع ، إذ لم يحدد في هذا العقد موقع الأرض ولم تعين فيه حدود ولا أطوال مما مقتضاه أن العين المتعاقدة عليها هي في الواقع شائعة في إطار حصص البائعين وفي نطاق أرض الوقف التي تبلغ مساحتها نحو خمسة آلاف فدان ، كما تمسكت بأن تقرير الخبير غير صحيح فيما أورده من أن العرف جرى على عدم ذكر حدود

العين وأطولها في عقد البيع ، وأن ذوى الشأن يتركون ذلك للشهر العقارى عند طلب التسجيل ، وأنه وجد الحدود الواردة بطلب التأشير بالشهر على صحيفة الدعوى مطابقة للبيانات الثابتة بالصحيفة ، واتخذ من ذلك دليلا على أن الأرض المينة بالصحيفة هي نفسها الأرض التي وردت بعقد البيع ، وقالت الطاعنة إنها اعترضت على هذا التقرير أمام محكمة الموضوع لأن الخلاف ينصب أصلا على وصف العين المبيعة المين في العقد ، وهل هي شائعة أو مفرزة ، وأنها لا تحتاج بالبيانات المذكورة في كشف التحديد ، لأنها من عمل المطعون ضده الأول ومن إملائه ، وأن الشهر العقارى لا يتحقق من مطابقة هذه البيانات للعقد وإنما تنحصر مهمته في مراجعتها على الخرائط المساحية ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل مناقشة هذه المطاعن والرد عليها ، وذهب إلى أن الأرض المبيعة هي ذاتها التي وردت بالصحيفة أخذا بما تضمنه تقرير الخبير الذى لم يعتمد إلا على بيانات اصطنعها المطعون ضده مما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه رد على ما أثارته عنه في هذا الخصوص بقوله ” إن الثابت في الأوراق وتقرير الخبير في الدعوى رقم ٨٥٢ لسنة ١٩٤٦ مدنى كلى الامكنندرية أن المستأنف عليه الأول (المطعون ضده الأول) قد قام بزراعة جزء كبير من تلك الأرض محل الدعوى وأقام على بعضها مبانى وأنشأ طرقا ، فليس من مصلحته أن يستبدل بالأرض التي يضع اليد عليها أرضا أخرى ، هذا فضلا عن أن الخبير المشتدب من قبل محكمة أول درجة قد أثبت أن الأرض الواردة بعقد البيع هي ذاتها الأرض الواردة بالعريضة ” ويبين من ذلك أن الحكم لم يعتمد فقط على تقرير خبير الدعوى وإنما دعم قضاؤه بالقرائن والشواهد المادية التى استقاها من تقرير خبير في نزاع سابق كان مرددا بين الخصوم ، هذا إلى أن خبير الدعوى — خلافا لما تقوله الطاعنة — لم يكن سنده في النتيجة التى انتهى إليها مجرد بيانات قدمها المطعون ضده الأول عن الأطلان التى اشتراها وإنما عزز ذلك — كما هو واضح في مدونات تقريره — بما استظهره من محاضر أعمال الخبير في القضية الأخرى والتي استوثق منها أن الأعيان التى وضع المشتري يده عليها تنفيذا لعقده ذات حدود معلومة ومميزة

ومحددة على الطبيعة بعلامات بناء ثقيلة ، وتطابق في معالمها وحدودها الأرض التي وردت بالصحيفة . لما كان ذلك وكانت الأسباب التي أوردتها الحكم في هذا الخصوص هي أسباب موضوعية سائغة تكفي لحمل قضائه . ولم يكن على الحكم بعد ذلك أن يرد استقلالا على ما يخالفها ، فإن الحكم لا يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال ، ذلك لأنه أسس قضاءه بتقرير أن العين المبيعة مفرزة وليست شائعة على ما جاء بالبند السادس من عقد البيع من أن الأرض المتعاقد عليها هي ذات الأرض التي وضع المشتري يده عليها يوم تحرير العقد ، في حين أن عبارة ” وقد وضع المشتري يده عليها من تاريخ توقيعه على هذا العقد “ لا يمكن أن تؤدي إلى أن الأرض الموضحة بالصحيفة هي ذاتها التي وضع المشتري يده عليها تنفيذا للعقد ، إذ لم يكن ممكنا أن يستأثر المشتري بجزء مفرز قبل القسمة بينما إن حصص البائعين كانت وقتئذ شائعة ، هذا إلى أن ما وصع اليد عليه وفق ما هو ثابت بالبند السابع من العقد لم يتجاوز عشرين فدانا رفع ضها المطعون ضده الأول دعوى إثبات تعاقد انتهت بترك الخصومة فيها ، بينما أن عقد البيع في الدعوى الحالية وقع على أربعين فدانا ، ولم يرد فيه أن هذا التقرير هو بذاته موضوع الدعوى سالفة الذكر ، ومن ثم يكون ما استخلصته المحكمة من البند السادس يتقضيه ما ورد في البند السابع وبالتالي يكون الحكم معيبا بفساد التدليل .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك لأن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه في هذا الخصوص على أن ” نصوص عقد البيع المؤرخ ١٩٥٤/٤/٢٦ صريحة في أن المبيع هو قطعة أرض معينة ومفرزة ومحددة وليست شائعة ، ويؤيد ذلك ما جاء في البند الرابع من عقد البيع بأن البائعين يقررون بأنهم تلقوا ملكية القطعة المبيعة باعتبارها جزءا من الحصص المملوكة لهم وبوصفهم ملاكا على الشيوع في أرض الوقف ، هذا فضلا عما جاء في البند السادس من نفس العقد صراحة بأن الأرض موضوع العقد هي ذات الأرض التي وضع المشتري يده عليها يوم تحرير العقد “ . ولما كان تفسير العقود واستظهار نية طرفيها هو أمر

تستقل به محكمة الموضوع مادام قضاؤها في ذلك يقوم على أسباب مائفة، وطالما أنها لم تخرج في تفسيرها للعقد واستظهار نية الطرفين عن المعنى الظاهر لعبارته ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم المدلول الظاهر لعبارات نصوص عقد البيع ومن بينها البند السادس الذي جاء صريحاً في الدلالة على أن البيع وقع على عين مفرزة ومحددة ، وأن المشتري استلم هذه العين استلاماً فعلياً فور انعقاد البيع ، وكان لا يوجد في البند السابع ما يقتضي صرف هذه العبارات عن ظاهرها لأن هذا البند الأخير خاص بتسوية نزاع سابق كان مردداً بين الطرفين عن جزء من أطيان التراع الحالي اتفق الطرفان على اعتبار هذا البيع منبهاً له ، ولا يستفاد من هذا البند أية دلالة على وصف للعين اتى شملها البيع بغير ذلك الوصف الذي استخلصه الحكم من النص الواضح للبند السادس . لما كان ذلك ، وكان من حق الشريك على الشيوع أن يبيع جزءاً مفرزاً من المال الشائع قبل إجراء القسمة ، فإن الحكم لا يكون قد فسر العقد بما ينبو عن عبارته الصريحة ولا يكون معيباً بفساد التدليل .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المحكمة — في دعوى ثبوت التعاقد يقتصر دورها على توثيق العقد بحالته وليس لها أن تعدل في بنود العقد أو تزيد من القدر المبيع أو تضع له حدوداً وأطوالاً لم يتضمنها العقد بغير موافقة البائعين ، وإذا كان قضاء المحكمة بصحة وثقاذاً العقد عن الأرض الموضحة بصحيفة الدعوى ينطوي على إضافة ثلاثة وعشرين فداتاً من أرض الطاعنة إلى القدر المبيع منها الذي كان محددًا في العقد بستة أفدنة فإن حكمها يكون بإطلاً لقصور أسبابه ومخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، لأن دعوى صحة التعاقد — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي دعوى موضوعية تمتد سلطة المحكمة فيها إلى بحث موضوع العقد ومداه وثقاذه، وهي تستلزم أن يكون من شأن البيع موضوع التعاقد نقل الملكية حتى إذا ما سجل الحكم قام تسجيله مقام تسجيل العقد في ثقلها وهذا يقتضي أن يفصل القاضي في أمر صحة البيع واستيفائه للشروط اللازمة لانعقاده وصحته، ومن ثم فإن تلك الدعوى تتسع لبحث ذاتية الشيء المبيع الذي هو ركن من أركان البيع ، ويجب على المحكمة أن تتحقق من موقعه ومساحته وتعيين

حدوده وأوصافه تعيينا مانعا للجهالة قبل الحكم بانعقاد البيع، ولما كان الثابت أن محكمة الموضوع على ما سلف بيانه لم تعدل من شروط العقد وإنما هي فسرت هذه الشروط للتعرف على حقيقة ما قصده العاقدان منها واستظهرت مدلول العقد المتنازع عليه في خصوص القدر المبيع مما تضمنته عباراته وعلى ضوء الظروف التي أحاطت بتحريره والطريقة التي جرى بها تنفيذه . لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون ويكون النعى على الحكم بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنها باعت للمطعون ضده الأول ستة أفدنة حال أن العين موضوع الدعوى تتضمن تسعة وعشرين فدانا مما اختصت به بموجب حكم القسمة ، وأنها أعلنت قبولها ثبوت انعقاد البيع في حقها في حدود القدر المبيع منها وللمطعون ضده أن يرجع على باقي البائعين بالمساحات التي ابتاعها من كل منهم وطلبت إعادة المأمورية للتجبر لتحديد مقدار ما باعته وما باع الآخرون إلا أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الدفاع ، وقضت بصحة ونفاذ البيع طبقا لطلبات المطعون ضده ، مما ترتب عليه أن حصل منها هذا الأخير على ثلاثة وعشرين فدانا زيادة عما باعته إليه ، دون أن يسدد لها ثمن هذا القدر الزائد، إذ أن الثابت من محضر إيداع الثمن أن المطعون ضده أودع مبلغ ٣١٧ ج و ٥٠٠ مليم على ذمة البائعين ولم يحدد ما ينحصر الطاعنة في هذا المبلغ ، وذلك من المحكمة خطأ في القانون وقصور يعيب حكمها .

وحيث إن هذا النعى مردود بما سبق الرد به على السبب الأول ، هذا إلى أن المطعون ضده الأول أودع باقي الثمن على ذمة الطاعنة وسائر البائعين ، وطالما أن الإيداع لم يكن في ذاته محل اعتراض ، فإن ذمة المطعون ضده تبرأ بإيداع المستحق من الثمن على ذمة البائعين جميعا ، لأن الصفقة بالنسبة له كانت غير مجزأة ، وللطاعنة أن تستأدى حصتها من الثمن المودع وفق الإجراءات المقررة قانونا ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته في غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
مباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعدلى مصطفى بتدادى ، وأحمد ضياء الدين حنفى

(١٢٣)

الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " الأسباب الزائدة " . إثبات . " عبء الإثبات " . مرض الموت . تقض .

مرض الموت من مسائل الواقع . التى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ تبنى قيام هذا المرض بأدلة سائغة . مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . ما يزيد فيه الحكم بعد استبعاد الأدلة التى قدمها الورث الذى يقول بمرض الموت - وهو المكلف بإثباته - لا يؤثر فيه .

(ب) عقد . تركة . إرث .

صفة التصرفات المنجزة من المورث حال صحته ، ولو صدرت لورث بقصد حرمان بعض الورثة .

(ج) تركة . إرث .

التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته

(د) تقض . " أسباب الطعن " . إرث . وصية . بيع .

التى على الحكم بأنه اعتبر العقدين محل النزاع بيعاً ثمن مقبوض غير منتج مادام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين ، واستبعد أنهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرا بالتعايل على قواعد الإرث .

(هـ) قرض : " أسباب الطعن " .

النبي بعدم صحة تاريخ العقد . عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع .
لا يقبل إثارة أمام محكمة النقض .

١ — قيام مرض الموت هو من مسائل الواقع ، فإذا كان الحكم قد تقي بأدلة سائغة لها أصلها في الأوراق ، قيام حالة مرض الموت لدى المتصرف ، حيث استخلص من الشهادة الطيبة المقدمة لإثبات ذلك ، أنها لا تدل على أن المتصرف كانت مريضة مرض موت ، واعتبر الحكم في حدود سلطته في تقدير الدليل أن انتقال الموثق إلى منزل المتصرف لتوثيق العقود محل النزاع ، لا يعتبر دليلاً أو قرينة على مرضها مرض موت ، فإن الطعن على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع في الدعوى يعتبر مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، ولا يؤثر في الحكم ما تزيد فيه من أن إقرار الوارث بصحة العقود الصادرة من مورثته إلى بعض الخصوم في الدعوى يفيد أن المتصرف لم تكن مريضة مرض الموت ، إذ جاء هذا من الحكم بعد استبعاده الأدلة التي قدمها الوارث على قيام حالة مرض الموت ، وهو المكلف بإثبات ذلك

٢ — من المقرر أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته تكون صحيحة حتى ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة .

٣ — التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثة فيه .

٤ — إذا كان الحكم قد استبعد دفاع الوارث الذي يقوم على أن العقدين الصادرين من مورثته يستران وصية ، وانتهى إلى أنهما تصرفان منجزان ، وأن للمتصرف ما دامت في حالة الصحة التصرف ولو لبعض ورثتها تصرفات منجزة ، وأن مثل هذه التصرفات لا تعتبر تحايلاً على قواعد الإرث ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، إذ اعتبر أن العقدين محل النزاع بيعاً بثمن مقبوض ، يكون غير منتج .

هـ — إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن تاريخ العقدين محل النزاع تاريخ غير صحيح ، فإن ما يثيره بشأن عدم صحة هذا التاريخ يكون غير مقبول .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٣٩ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى المنيا ضد المطعون عليه وزوجته وآخرين ، وطلب الحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٥ ف و ١٢ ط و ٣,٥ س شيوعا في الأطنان الموضحة بالصحيفة ، وقال بيانا لدعواه إن شقيقته المرحومة إنجيلية واصف مكرم الله توفيت في ١٦/٢/١٩٥٤ عن ورثتها وهم ابنتها زوجة المطعون عليه وأخوان لها أحدهما الطاعن ، وإن المورثة المذكورة توفيت وهي متقدمة في العمر وأصابها في السنة الأخيرة من حياتها مرض خطير أقعدها عن العمل داخل منزلها ، ولازمت الفراش بسببه ثم أدى إلى وفاتها ، وإنها لما شعرت بدنو أجلها عمدت إلى التصرف في كل أموالها فتصرفت إلى ابنتها وزوجها المطعون ضده وهو ابن اختها في ٢٢ ف بعقد سجل في ٢٥/٢/١٩٥٣ ، ٦٥ ف و ٥ ط و ١٦ س بعقد سجل في ١٧/٣/١٩٥٣ ، كما باعت إلى باقى المدعى عليهم في تلك الدعوى ٥ ف و ١٩ ط و ١٧ س بعقد سجل في ٣٠/١/١٩٥٣ ، وجملة الأرض موضوع هذه التصرفات هي ٩٣ ف و ١ ط و ٦ س وإذا كانت هذه التصرفات قد صدرت في مرض موت المتصرف وقصد بها التبرع ، فإنه تسرى عليها أحكام الوصية وتكون باطلة فيما زاد عن الثلث ، وبذلك تكون حصته في الباقي من التركة السدس وقبره ١٥ ف و ١٢ ط و ٣,٥ س ، ومن ثم فقد أقام هذه الدعوى بطلباته سالفه البيان . وبتاريخ ٢٥/١/١٩٥٩ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١١ سنة ٧٦ ق

القاهرة طالبا الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وثبوت ملكيته إلى مساحة ١٤ ف و ١٣ ط و ١٥ س شيوها في ٨٧ ف و ٥ ط و ١٦ س موصحة الحدود والمعالم بالعقدين الصادرين إلى المطعون عليه وزوجته ، وتنازل عن الطعن في العقود الصادرة لباقي الخصوم ، وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٤ قضت محكمة استئناف القاهرة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وبتاريخ ١٩٦٥/١١/٩ نقضت المحكمة الحكم ، وأحيلت القضية إلى محكمة استئناف بني سويف حيث قيدت برقم ٦٩ سنة ٢ ق ، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن بالأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع في الدعوى ، وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك بأن المتصرفه كانت مريضة مرض موت ، واستدل على ذلك بأن قدم شهادة من الطبيب المعالج تفيد ملازمتها الفراش من يناير سنة ١٩٥٣ كما استدل الطاعن على ذلك بعدم قدرتها على التوجه إلى مكتب الشهر العقارى وانتقال الموظف المختص إلى منزلها لتوثيق العقدين ، ورغم ذلك نفى الحكم عن المتصرفه أنها كانت مريضة مرض موت ، وأضاف الطاعن أن الحكم اعتبر أن إقراره بصحة التصرفات الأخرى الصادرة إلى من تنازل عن مخصصتهم والمؤرخة في ١٩٥٣/١٢/٢١ ، ١٩٥٤/١/٢ وهى تواريخ معاصرة للعقدين الصادرين إلى المطعون ضده وزوجته دليل على عدم قيام حالة مرض الموت لدى المتصرفه مع أن مرض الموت لا يفقد أهلية التصرف ، ولا يؤثر في تصرف بعوض ، وإنما يؤثر على التصرفات المقصود بها التبرع وتسرى عليها أحكام الوصية ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والخطأ في فهم الواقع في الدعوى .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه نفى حالة مرض الموت لدى المتصرفه استنادا إلى قوله ” قامت القرائن كلها على عدم جدية هذا الطعن ، ولا أدل على ذلك من وقوف المستأنف (الطاعن) عند حد القول بأن مجرد تقديمه شهادة الطبيب فيه حد الكفاية لإثبات مرض الموت ، وأنه من ثم

في غير حاجة إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق، ولا مشاحة في أن تلك الشهادة إنما مفادها تردد الطبيب على المرحومة إنجليا واصف المتصرفه للإشراف عليها وعلاجها دون تحديد نوع المرض ، الأمر الذي لا ترقى معه هذه الشهادة بحال إلى مرتبة الدليل على مرضها مرض موت وتلتفت المحكمة عما رددته المستأنف بصدد عدم انتقال المورثة إلى الشهر العقاري للتصديق على العقود التي حصلت في سنة الوفاة، إذ أن مجرد انتقال الموثق إلى منزل المورثة لا يدل بذاته على المرض أو الكشف عن كنهه " لما كان ذلك وكان قيام مرض الموت أو عدم قيامه هو من مسائل الواقع، وكان الحكم قد نفى بأدلة سائغة لها أصلها في الأوراق قيام حالة مرض الموت لدى المتصرفه حيث استخلص من الشهادة الطبية المقدمة من الطاعن أنها لا تدل على أن المتصرفه كانت مريضة مرض موت ، واعتبر الحكم في حدود سلطته في تقدير الدليل أن انتقال الموثق إلى منزل المتصرفه لتوثيق العقود لا يعتبر دليلاً أو قرينة على مرضها مرض موت فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو في فهم الواقع في الدعوى يعتبر مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل ، ولا يؤثر في الحكم ما تزيد فيه من أن إقرار الطاعن بصحة العقود الصادرة إلى باقي المدعى عليهم في الدعوى يفيد أن المتصرفه لم تكن مريضة مرض موت ، إذ جاء هذا من الحكم بعد استبعاد الأدلة التي قدمها الطاعن على قيام حالة مرض الموت ، وهو المكلف بإثبات ذلك ، ويكون النعي على الحكم بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم اعتبر أن العقدين الصادرين إلى المطعون عليه وزوجته بيع بثمن مقبوض ، واستند الحكم في ذلك إلى الحكم الصادر في قضية الضرائب رقم ٥٦ سنة ٥٨ تجاري كلى المنيا الخاصة بالضرائب المستحقة على تركة المتصرفه ، وأن هذا الحكم أخرج الأرض المبيعة من تركتها، هذا في حين أن هذا الحكم لا يحتاج به على الطاعن إذ لم يكن طرفاً فيه، كما أن العقدين إنما هما في حقيقةهما هبة صدرت في عقدي بيع ، إذ لا يعقل أن تدفع ابنة المتصرفه ثمناً مع أنها كانت ستراث نصف التركة، ولم يوجد الثمن المفول به في تركة المتصرفه عند وفاتها مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الطاعن وقد ذهب في سبب النعي إلى أن التصرفين الصادرين إلى المطعون عليه وزوجته هما في حقيقتهما هبة وإذا انتهى الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على السبب الأول إلى أن المتصرف لم تكن في حالة مرض موت ، وكان من المقرر أن التصرفات المنجزة الصادرة من المتصرف حالة صحته تكون صحيحة حتى ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة ، ذلك أن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلقه المورث وقت وفاته ، أما ما أخرجه من مال حال حياته فلا حق للورثة فيه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استبعد دفاع الطاعن من أن العقدين يستران وصية ، وإن انتهى إلى أنهما تصرفان منجزان ، وأن للمتصرف ما دامت في حالة الصحة التصرف ولو لبعض وريثها تصرفات منجزة ، وأن مثل هذه التصرفات لا تعتبر تخايلا على قواعد الإرث ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون لهذا السبب يكون غير منتج في الطعن .

وحيث إن الطاعن بنى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى أن العقدين الإبتدائيين الصادرين من المتصرف إلى المطعون عليه وزوجته قد صدرا قبل الوفاة بأكثر من سنة ، وذلك أخذا بالتاريخ الوارد بالعقدين ، مع أن هذا التاريخ غير ثابت بوجه رسمي ولا يحتاج به على الطاعن ، كما أن تحديد السنة لمرض الموت ليس حتميا ، بل العبرة بحالة المرض واشتداده ، مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، أولا بأنه غير مقبول ، إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بأن تاريخ العقدين الإبتدائيين تاريخ غير صحيح . ومردود (ثانيا) بأنه غير منتج طالما أن الحكم على ما سلف البيان في الرد على السبب الأول قد انتهى إلى استبعاد حالة مرض الموت لدى المتصرف ويكون النعي بهذا السبب برمه على غير أساس .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وهدي ، وإبراهيم السعيد ذكرى .

(١٢٤)

الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٣ القضائية :
ضرائب . " الضريبة العامة على الإيراد " .

وعاء الضريبة العامة على الإيراد . يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية بحسب القواعد
المقررة " لكل ضريبة " . إيراد العقارات . الأصل في تحديده أن يكون حكماً . م ٦
ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . عدم جواز تطبيق نص المادة ١/٣٩ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ . مناط تطبيقها . إيجار المكان الذي تشغله المنشأة . طريق تحديده .

مؤدى نصوص الفقرات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والسادسة من المادة
السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١)
- أن المشرع فرق في تحديد الإيرادات الإضافية الخاضعة للضريبة العامة
على الإيراد بين تلك الناتجة من العقارات ، وبين هذه الناتجة من المصادر
الأخرى ، وقصد بالنسبة للأخيرة أن يتكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد
من مجموع أوعية الضرائب النوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ،
أما بالنسبة للعقارات مبنية كانت أو زراعية فقد رأى كأصل عام أن يكون
تحديد إيرادها حكماً بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة ،
وامتناء من هذا الأصل أجاز إجراء التحديد على الأساس الفعلي إذا طلب
الممول ذلك في المدة التي يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها ، واستوفى طلبه باقي
الشروط التي نصت عليها المادة المذكورة . لما كان ذلك فلا محصل لتطبيق
الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنها خاصة بتقدير
قيمة إيجار المكان الذي تشغله المنشأة وتدخل ضمن التكاليف الجائر خصمها
من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، وإذا كان الثابت في الدعوى

أن محاسبة المطعون عليه (الممول) لم تتم على أساس الإراد الفعلي ، فإنه يتعين طبقا لمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ تحديد إيراد العقارات المملوكة للمطعون عليه والتي تشغلها المنشأة — التجارية — في سنوات النزاع على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني بعد خصم النسبة المحددة — وقدرها ٢٠ ٪ — مقابل جميع التكاليف . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وحدد إيراد هذه العقارات بذات القيمة التي قدرت بها عند حساب التكاليف المخصومة من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب الوالي قدرت صافي إيراد المطعون عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ بالمبالغ الآتية على التوالي : ٢٢٠١٠ ج و ٨٨٣ م ، ٢٣٨٩٤ ج و ١٧٠ م ، ٢٧٤٩٥ ج و ٩٢٤ م ، وإذا عارض وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٦١/١/٢٨ بتخفيض تقدير المأمورية في سنة ١٩٤٩ إلى مبلغ ٢١٦١٢ ج و ٥٨٠ م ، وفي سنة ١٩٥٠ إلى مبلغ ٢٣١٩٠ ج و ١١٣ م ، وفي سنة ١٩٥١ إلى مبلغ ٢٧١٠٥ ج و ١٤ م ، فقد أقام الدعوى رقم ٢٧٧ سنة ١٩٦١ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبا تعديله وتقدير إيراد العقارات المملوكة للمطعون عليه ، والتي تشغلها المنشأة عن سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ بذات القيمة التجارية لهذه العقارات التي احتسبت على أساسها التكاليف المخصومة من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا لمادة ١/٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ وقد احتسبت هذه التكاليف في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ على الأساس الذي ربطت عليه الضريبة في سنة ١٩٤٧ عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠

سنة ١٩٥٢ ، وطلب المطعون عليه بالنسبة لسنة ١٩٥١ إلغاء قرار اللجنة والحكم بأحقته في اختيار المحاسبة على أساس الإيراد الفعلي ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٩ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنف المطعون عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩٨ سنة ٧٩ ق تجارى القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته ، واحتياطيا وبالنسبة لسنة ١٩٥١ تطبيق ذات القواعد الخاصة بسنتى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ ، وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وقرار اللجنة فيما يتعلق بتقدير إيراد العقارات التى تشغلها المنشأة التجارية للطعون عليه وتقدير هذا الإيراد فى ربط الضريبة العامة على الإيراد فى السنوات من ١٩٤٩ حتى ١٩٥١ بذات القيمة التى قدرت بها عند ربط ضريبة الأرباح التجارية والصناعية للطاعن فى ذات السنوات . طعن مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بتحديد إيراد العقارات المملوكة للمطعون عليه والتي تشغلها المنشأة عند ربط الضريبة العامة على الإيراد بذات القيمة الإيجارية لهذه العقارات التى حددت على أساسها التكاليف المخصصة من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وفقا للمادة ١/٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، مستندا فى ذلك إلى أن الفقرة السادسة من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ تقضى بأن الإيرادات النوعية التى تدخل ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد تحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب الخاصة بها ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه طبقا للفقرة الثالثة من المادة السادسة سالفة الذكر يحدد إيراد العقارات كأصل عام على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني بعقد خصم ٢٠ ٪ منها مقابل جميع التكاليف ، ويجوز طبقا للفقرة الرابعة تحديده استثناء على أساس الإيراد الفعلى بشرط أن يقدم الممول طالبا بذلك فى الميعاد المحدد لتقديم الإقرارات ، وأن يمسك دفاتر منتظمة . ولا محل فى مجال تحديد الضريبة العامة على الإيراد لتطبيق المادة ١/٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، إذ أنها وردت فى شأن تحديد تكاليف الجائز خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح التجارية

والصناعية، فنصت على أن قيمة إيجار العقارات المملوكة للنشأة والتي تشغلها تحدد بالإيجار الذي اتخذ أساسا لربط عوائد المباني .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن النص في الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ على أن "تسرى الضريبة على المجموع الكلى للإيراد السنوى الصافى الذى حصل عليه الممول خلال السنة السابقة" وفي الفقرة الثانية على أن "يحدد هذا الإيراد من واقع ما ينتج من العقارات ورؤوس الأموال المنقولة بما في ذلك الاستحقاق في الوقف وحق الإنتفاع ومن المهن ومن المرتبات وما في حكمها والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والإيرادات المرتبة مدى الحياة" وفي الفقرة الثالثة على أن "يكون تحديد إيراد العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني أو ضريبة لأطيان بعد خصم ٢٠ ٪ مقابل جميع التكاليف" وفي الفقرة الرابعة على أن- "ومع ذلك يجوز تحديد إيجار العقارات مبنية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلى إذا طلب الممول ذلك في الفترة التى يجب أن يقدم خلالها الإقرارات السنوية وكان طلبه شاملا لجميع عقاراته المبنية أو الزراعية وإلا سقط حقه" .

وفي الفقرة السادسة على أن "أما باقى الإيرادات فتحدد طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة الخاصة بها . . ." يدل -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- على أن المشرع فرق في تحديد الإيرادات الصافية الخاضعة للضريبة العامة على الإيراد بين تلك الناتجة من العقارات ، وبين هذه الناتجة من المصادر الأخرى ، وقصد - بالنسبة للأخيرة - أن يكون وعاء الضريبة العامة على الإيراد من مجموع أوعية الضرائب الوعية حسب القواعد المقررة لكل ضريبة ، أما بالنسبة للعقارات مبنية كانت أو زراعية فقد رأى كأصل عام أن يكون تحديد إيرادها حكما بحسب القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لربط الضريبة ، واستثناء من هذا الأصل أجاز إجراء التحديد على الأساس الفعلى إذا طلب الممول ذلك في المدة التى يجب عليه التقدم بالإقرار خلالها ، واستوفى طلبه باقى الشروط التى نصت عليها المادة المذكورة . لما كان ذلك فلا محل لتطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ لأنها خاصة بتقدير قيمة إيجار المكان الذى تشغله المنشأة وتدخل ضمن التكاليف الجائر خصمها من وعاء الضريبة على الأرباح

التجارية والصناعية ، وتقضى هذه الفقرة بأن تحتسب هذه القيمة طبقا للإيجار الفعلي الذي تدفعه المنشأة إذا كانت تستأجره من الغير أو قيمته التي اتخذت أساسا لربط العوائد إذا كان مملوكا لها . لما كان ما تقدم وكان الثابت في الدعوى أن محاسبة المطعون عليه لم تتم على أساس الإيراد الفعلي ، فإنه يتعين طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٩ تحديد إيرادات العقارات المملوكة للمطعون عليه والتي تشغلها المنشأة في سنوات النزاع على أساس القيمة التجارية المتخذة أساسا لربط عوائد المباني بعد خصم النسبة المحددة مقابل جميع التكاليف وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحدد إيرادات هذه العقارات في السنوات المذكورة بذات القيمة التي قدرت بها . عند حساب التكاليف المخصومة من وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم فإنه يتعين تأييد الحكم المستأنف في قضائه بهذا الشأن .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح الإستثنائية " .

احتياطي هبوط الأسعار . تحديد قيمة هبوط الأسعار . يكون بالتقويم الشامل لكافة
السلع وليس بتقويم كل سلعة على حدة . حلة ذلك .

مؤدى نص الفقرتين الأولى ، وقبل الأخيرة من المادة السابعة من القانون
رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الإستثنائية ، والمادتين الأولى
والثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح
الإستثنائية ، أن المشرع إذ أجاز تكوين احتياطي خاص يخصم من وعاء الضريبة
الخاصة على الربح الإستثنائي لمواجهة ما يحتمل حدوثه من هبوط في أسعار
البضاعة المشتراه أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل
بالضريبة الإستثنائية ، فقد راعى في تحديد هذا الهبوط الذى يجوز استعمال
الاحتياطي أن يكون بالنظر إلى التقويم الشامل لكافة تلك السلع ، وليس بتقويم
كل سلعة على حدة ، بحيث لا يرخص فى استعمال الاحتياطي إلا فى حدود النتيجة
النهائية لتقويم كل السلع ، ما هبط سعره منها وما ارتفع ، فقد يغطى الارتفاع
فى قيمة بعض السلع ما عساه يطرأ من هبوط فى قيمة السلع الأخرى ، ولا يكون هناك
من ثم هبوط فى الأسعار يجوز استعمال الاحتياطي ، يؤيد ذلك أن الأرباح
الإستثنائية وهى مصدر " احتياطي هبوط الأسعار " لا تتج من الانجراف فى نوع
معين من السلع ، بل هى زيادة أرباح المنشأة من مختلف أنواع نشاطها عن الربح
العادى ، الامر الذى لا يجوز معه النظر إلى نوع معين على حدة عند استعمال
الاحتياطي بل إلى البضاعة كأصل واحد ، وهذه الطريقة فى تحديد الهبوط

في الأسعار هي التي تتفوق مع الغرض الذي استهدفه المشرع من تكوين الاحتياطي المذكور وأشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بقولها إنه "يرصد لتغطية الخسائر الناشئة عن هبوط قيمة المشتريات التي عقدت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ أى خلال المدة التي اعتبرت أنها فترة غير عادية". وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على أن تحديد قيمة هبوط الأسعار يكون بتقويم كل سلعة على حدة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار قدمت إلى مأمورية ضرائب الشركات المساهمة لإقرارات بصافي أرباحها في السنوات ١٩٤٩/١٩٥٠ ، ١٩٥٠/١٩٥١ ، ١٩٥١/١٩٥٢ فأدخلت عليها بعض التعديلات ، وإذا عارضت الشركة وأحيل الخلاف على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٥٥/٥/٢٦ أصدرت اللجنة قرارها (أولا) بتعديل صافي أرباح الشركة إلى مبلغ ٨٤٢٢٩٣ ج و ٢٦٩ م عن السنة الأولى قبل خصم المادة ٣٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ومبلغ ٦١٩٢٧٤ ج و ٤٥٠ م عن السنة نفسها بعد الخصم ، ومبلغ ٧٧٨٩٠١ ج و ٣٦٣ م قبل الخصم عن السنة الثانية ، ومبلغ ٤٨٨٤٢٣ ج و ٩٩٧ م بعد الخصم ، ومبلغ ٢٥٦٥٢٦ ج و ٦٩٢ م عن السنة الثالثة قبل الخصم ولا شيء بعد الخصم . (ثانيا) بتحديد بدء التزام الشركة بالضريبة الخاصة بأول يناير سنة ١٩٤٠ وتاريخ نهاية هذا الالتزام بأخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ نسبيا من أرباح سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ (ثالثا) برفض دفع الشركة الخاص باستعمال احتياطي هبوط الأسعار المكون لديها في تغطية الهبوط الحادث في البضاعة في خلال مدة العمل بالضريبة الخاصة

وقصر حق الشركة في استعماله في تغطية الهبوط الحادث في خلال فترة الإثنى عشر شهرا التالية لتاريخ انتهاء التزام الشركة بالضريبة الخاصة ، وعلى الشركة تقديم البيانات اللازمة لتحديد هذا الهبوط في خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسليم القرار لمأمورية الشركات المساهمة حتى تقوم بتحقيقه وإلا تم تحصيل الضريبة الخاصة على كامل الاحتياطي بعد رده إلى السنوات التي أخذ منها - فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ۷۵۹ سنة ۱۹۵۵ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار طالبة إلفاء فيما تضمنته الفقرة الثانية من البند ثالثا إستنادا إلى أن العبرة في تحديد قيمة هبوط الأسعار الذي يجيز استعمال الاحتياطي المخصص لتغطيته من الأرباح الاستثنائية هي بالنتيجة النهائية للتقويم الشامل للبضاعة المشتراة بعد أول يناير سنة ۱۹۴۰ لا بما أصاب كل سلعة على حدة ، وبتاريخ ۱۵ / ۱۲ / ۱۹۵۶ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلفاء والحكم لها بطلانها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ۲۴۸ سنة ۷۵ ق تجارى ، وبتاريخ ۲۷ / ۲ / ۱۹۶۴ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه تأسيسا على أن تحديد قيمة هبوط الأسعار الذي يجيز استعمال الاحتياطي المقرر بالمادة السابعة من القانون رقم ۶۰ لسنة ۱۹۴۱ لتغطيته يكون بالنظر إلى تقويم كل سلعة على حدة ، في حين أن مؤدى نص المادة السابعة المشار إليها أن قيمة هذا الهبوط تتحدد بالنتيجة النهائية للتقويم الشامل لجملة السلع سواء منها ما هبط سعره وما ارتفع ، بحيث لا يسمح باستعمال الإحتياطي لتغطية الهبوط إلا في حدود هذه النتيجة .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وقد نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية على أنه "يجوز الترخيص للول بأن ينضم من الربح الاستثنائي وذلك فقط فيما يتعلق بحساب الضريبة الخاصة المستحقة عليه : (أولا) المبالغ المخصصة لتكوين مال احتياطي خاص يعد لتغطية ما هو محتمل عند عودة الحالة الإقتصادية إلى مجراها العادى من هبوط قيمة ما اشترى منذ أول يناير سنة ١٩٤٠ ، وذلك إذا كانت طبيعة العمل الذى تقوم عليه المنشأة أو التجارة مما يستدعى تخصيص تلك المبالغ لتكوين الاحتياطي المذكور " ونصت الفقرة قبل الأخيرة منها على أنه " فإذا انقضى إثنا عشر شهرا من تاريخ إلغاء الضريبة الخاصة من غير أن يستعمل فعلا المال الإحتياطي المنصوص عليه فى الفقرة أولا للفرض الذى أنشئ من أجله استعفت الضريبة الخاصة على الإحتياطي المذكور ... " ، كما نصت المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ على إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ، ونصت المادة الثانية من القانون المذكور على استمرار العمل بأحكام الفقرتين الأخيرتين من المادة السابعة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، فقد دل المشرع بذلك على أنه إذا جاز تكوين احتياطي خاص ينضم من وعاء الضريبة الخاصة على الربح الاستثنائي لمواجهة ما يحتمل حدوثه من هبوط فى أسعار البضاعة المشتراه أو المنتجة من أول يناير سنة ١٩٤٠ إلى تاريخ انتهاء العمل بالضريبة الاستثنائية — فقد راعى فى تحديد هذا الهبوط الذى يجيز استعمال الإحتياطي أن يكون بالنظر إلى التقويم الشامل لكافة تلك السلع وليس بتقويم كل سلعة على حدة ، بحيث لا يرخص فى استعمال الإحتياطي إلا فى حدود النتيجة النهائية لتقويم كل السلع ما هبط سعره منها وما ارتفع ، فقد يغطى الارتفاع فى قيمة بعض السلع ما عساه يطرأ من هبوط فى قيمة السلع الأخرى ولا يكون هناك من ثم هبوط فى الأسعار يجيز استعمال الإحتياطي ، يؤيد ذلك أن الأرباح الاستثنائية وهى مصدر " إحتياطي هبوط الأسعار " لا تنتج

من الاتجار في نوع معين من السلع ، بل هي زيادة أرباح المنشأة من مختلف أنواع نشاطها من الربح العادي ، الأمر الذي لا يجوز معه النظر إلى نوع معين على حدة عند استعمال الإحتياطي بل إلى البضاعة كإصل واحد ، وهذه الطريقة في تحديد الهبوط في الأسعار هي التي تتفق مع الغرض الذي استهدفه المشرع من تكوين الإحتياطي المذكور ، وأشارت إليه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بقولها إنه ” يرصد لتغطية الخسائر الناشئة عن هبوط قيمة المشتريات التي عقدت ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٠ أي خلال المدة التي اعتبرت أنها فترة غير عادية “ ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن تحديد قيمة هبوط الأسعار يكون بتقويم كل سلعة على حدة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وهيثم حسين
مداة .

(١٢٦)

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١ ، ب) رسوم . ” رسم الدفعة “ . بنوك . ” عقد فتح الاعتماد “ . عقد .
” تكيف العقد “ ضرائب .

(أ) عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ما هيها . قصر مريان رسم الدفعة على
الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل
بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد توريد أنطان .

(ب) تكيف العقود . مناطه . ما عناه الماقدون منها . دون اعتماد بما ورد
بها من أوصاف أو عبارات تخالف حقيقة قصدهم .

١ - متى كان ما خلصت إليه المحكمة ، لا يتفق مع طبيعة عقود أو عمليات
فتح الاعتماد بمعناها الفني الدقيق ، وهي التي تمثل ديناً على العميل دون أن تكون
مغطاة كلياً أو في جزء منها ، وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية
للقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل للسادة الثالثة من الفصل الثاني من الجدول
رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على عقود
أو عمليات فتح الاعتماد إذ ورد بها مايلي ” وكذلك رؤى استبدال الرسم النسبي
فيما يتعلق بعقود أو عمليات فتح الاعتماد وتحديدتها بالرسم التدريجي المعمول به
حالياً ، ولما كان قد ثار الخلاف حول مدى خضوع عقود أو عمليات فتح
الاعتماد التي لا تمثل قرضاً أو سلفة من البنك ، فقد رؤى حسم هذا الخلاف
بقصر مريان الرسم على الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق وهي تلك الاعتمادات
التي تمثل ديناً على العميل قبل البنك دون أن تكون مغطاة كلياً أو في جزء منها “

وكان لا يغير من هذا النظر أن المبالغ دفعت — من الشركة المشترية للأقطان — إلى العميل — البائع في عقود توريد الأقطان — قبل قطع السعر ، إذ يتفق ذلك مع ما جرى به العرف في تجارة القطن بالنسبة للعقود موضوع النزاع ، وفيها يتراخى تحديد الثمن ويبقى معالفا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وكان لا وجه للتعدي باشتراط استحقاق فائدة على المبالغ التي يسحبها العميل — من الشركة المشترية للأقطان — إذ هي مقابل التسهيلات الممنوحة له من الشركة وليس من شأنها أن تغير من وصف هذه العقود . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على أن العقود موضوع النزاع لا تنطوي على عقود أو عمليات فتح اعتماد ولا يستحق عنها رسم الدمغة المقرر عليها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

٢ — المناط في تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهم — أصحاب شركة إخوان فاسيلوبولو — أقاموا الدعوى رقم ٣١ سنة ١٩٦١ المنيا الابتدائية وانتهوا فيها إلى طلب الحكم بعدم أحقية مصلحة الضرائب — الطاعنة — في اقتضاء مبلغ ٣٤٥٤ ج و ٧١٣ م قيمة رسوم الدمغة المقدرة على الشركة عن السنوات من ١٩٥١/١٩٥٢ حتى ١٩٥٨/١٩٥٧ ، وقالوا شرحا لدعواهم إن مأمورية ضرائب مغاغة قدرت على الشركة رسوم دمغة جمعتها ٣٤٨٧ ج و ٨١٨ م منها مبلغ ٣٤٥٤ ج و ٧١٣ م عن عقود توريد أقطان أبرمتها الشركة مع عملائها خلال السنوات المشار إليها

باعتبار أن هذه العقود تتضمن فتح اعتماد ، وإذ كانت هذه العقود هي عقود مشترى أقطان ولا تخضع لرسم الدمغة المقرر على عقود فتح الاعتماد بالمدة الثالثة من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥١ فقد أقاموا دعواهم بالطلبات سالقة البيان . وبتاريخ ١٩٦٢/١٢/٦ حكمت المحكمة للطعون عليهم بطلباتهم . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٥ سنة ٨٠ ق ، تجارى ، ثم أحيل إلى محكمة استئناف بنى سويف وقيد بجدولها برقم ١٢١ سنة ١ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٤/٣/١٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة انظره الترتيب النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد تنعى به الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أقام قضاءه بعدم خضوع عقود توريد الأقطان موضوع النزاع لرسم الدمغة المقرر على فتح الاعتماد تأسيسا على أنها عقود من نوع خاص أنتجت ظروف التعامل في القطان ولا صلة لها بعقود فتح الاعتماد ، لأن المبالغ التي يسحبها العميل هي جزء مقدم من الثمن ، في حين أن العقود المذكورة تنطوي على فتح اعتماد وتخضع لرسم الدمغة المستحق عليه ، إذ فضلا عن أن عبارة فتح الاعتماد وردت في صدر العقود ، فقد تضمنت شروطا مفادها أن تضع الشركة تحت تصرف العميل مبالغ محددة بنسبة ما يورده من أقطان ، ومن حقه أن يسحب منها خلال مدة التعامل بضمان الأقطان الموردة التي تظل على ملكه ، مما يقتضاه أن المبالغ التي يسحبها العميل لا تكون جزءا من ثمن الأقطان ، بل هي من قبيل التسهيلات الائتمانية في الفترة السابقة على البيع التي لا يكون للعميل خلالها الحق في الثمن ، يدل على ذلك أن الشركة حصلت على فوائد عن المبالغ المذكورة ، ولا يؤثر في خضوع هذه العقود لرسم الدمغة أنها اقترنت به قد آخر أو أن يكون القائم بها شركة وليس أحد البنوك ، لأن العبرة هي بطبيعة العملية وخصائصها .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن العقود موضوع النزاع هي عقود من نوع خاص ولا تنطوي على فتح الاعتماد حتى يستحق عنها رسم الدمغة قد أشار إلى تعريف عقد فتح الاعتماد وإلى الشروط الواردة بهذه العقود التي قدمت الشركة نماذج منها ، ثم قال ” وبين من هذه الشروط أن الغرض من التعاقد ليس هو منح العميل ائتمانا ما أو أنه تعاقد ملحوظ فيه شخصية المتعاقدين ، بل هو تعاقد رمى به طرفاه للاستفادة من القطن بالقدر الذي تسمح له به ظروفه ، فالعميل ينبغي إلى الحصول مقدما على جزء من ثمن القطن دون أن يكون مضطرا لبيعه بعبء عاجلا في وقت يكون غير ملائم بل هو يعطى قطنه ليد خيرة لبيعه له في أحسن ظروف البيع ، ومن جهة الشركة فإنها تفيد من حلج القطن ومن عمولة بيعه ومن الفائدة التي تقتضيها من العميل على رصيد حسابه لديها ، وهي في الوقت نفسه آمنة على حقها بما لديها من قطن لا يستطيع العميل التصرف فيه دونها ، وعقد هذا شأنه ليس له صلة بعقد فتح الاعتماد ، بل هو عقد من نوع خاص أحتجته ظروف التعامل النوعي في القطن تعامل مريحاً ومأموناً ، ومن ثم فلا محل لما يقول به المستأنف — الطامن — من أن هذه العقود تتضمن عقود فتح اعتماد ولا محل بالترتيب على ذلك لما يذهب إليه من استحقاقه لرسم دمغة نسبي وتدرجي ” ولما كان الحكم في تكييفه للعقد لم يخرج عن مفهوم عباراته ونصوصه والغرض الذي عناه الطرفان من إبرامه ، ذلك أنه نص فيه على أن العميل يتعهد بأن يورد إلى الشركة المطعون عليها في محلها مقداراً من القطن في مدة محددة ، ويعتبر القطن الذي يورده ضامناً للمبالغ المستحقة عليه للشركة ، ولها أن تبيعه في أي وقت وبالسعر الذي تراه مناسباً ، كما أن من حقها أن تبيع القطن بيوعاً آجلة وتصفيتها في أي وقت ، ولها أن تقوم بحلجه بمصاريف وعمولة على عاتق العميل ، وللعميل أن يتقاضى من أصل صافي ثمن بيع الأقطان مبالغ تحددها الشركة على أن يستحق فوائد على المبالغ التي يسحبها ، وتعهد العميل بأن يكون هناك دائماً فرق للتغطية بين المبالغ المستحقة عليه وبين قيمة الأقطان ، وإذا قلت قيمة التغطية ولم يتم بدفع قيمتها فلا شركة أن تكلفه سداده ما يحبه من مبالغ فضلاً عن الفوائد والمصاريف ، ولا يحول هذا دون أن تستخدم حقها في بيع القطن ، كما نص في العقد على أن المبالغ المستحقة للشركة على العميل تخضع من ثمن بيع الأقطان ، ولما كانت المحكمة قد استخلصت

من الشروط سالفه الذكر أن دفع المبالغ التي يسحبها العميل كان مرتبطا بعملية بيع القطن ، وأن هذه المبالغ لا تعدو أن تكون تعجيلات من الثمن وليست ديننا على العميل قبل الشركة ، وكان ما خلصت إليه المحكمة على النحو السالف البيان لا يتفق مع طبيعة عقود أو عمليات فتح الاعتماد بمعناها الضيق ، وهي التي تمثل ديننا على العميل دون أن تكون مغطاة كليا أو في جزء منها ، وذلك على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل لأداة الثالثة من الفصل الثاني من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بفرض رسم دفعة على عقود أو عمليات فتح الاعتماد إذ ورد بها ما يلي : ” وكذلك رؤى استبدال الرسم النسبي فيما يتعلق بعقود أو عمليات فتح الاعتماد وتجديدها بالرسم التدريجي المعمول به حاليا ، ولما كان قد ثار الخلاف حول مدى خضوع عقود أو عمليات فتح الاعتماد التي لا تمثل قرضا أو سلفة من البنك — فقد رؤى حسم هذا الخلاف بقصر مريان الرسم على الاعتمادات بمعناها الضيقة الدقيق ، وهي تلك الاعتمادات التي تمثل ديننا على العميل قبل بنك دون أن تكون مغطاة كليا أو في جزء منها ... “ وكان لا يغير من هذا النظر أن المبالغ دفعت إلى العميل قبل قطع السعر ، إذ يتفق ذلك مع ما جرى به العرف في تجارة القطن بالنسبة للعقود موضوع النزاع ، وفيها يتراخى تحديد الثمن ويبقى معلقا على ممارسة كل من الطرفين لحقوقه ووفائه بالتزاماته ، وكان لا محل للاعتداد بأن عبارة فتح الاعتماد قد وردت في صدر العقود ، ذلك أن المناط في تكييف العقود هو بما عناه العاقدون منها ، ولا يعتد بما أطلقوه عليها من أوصاف أو ما ضمنوها من عبارات إذا تبين أن هذه الأوصاف والعبارات تخالف حقيقة التعاقد وما قصده العاقدون منه ، وكان لا وجه أيضا للتعدي باشتراط استحقاق فائدة على المبالغ التي يسحبها العميل ، إذ هي مقابل التسهيلات الممنوحة له من الشركة وليس من شأنها أن تغير من وصف هذه العقود . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه ، إذ جرى في قضائه على أن العقود موضوع النزاع لا تنطوي على عقود أو عمليات فتح اعتماد ولا تستحق عنها رسم الدفعة المقرر عليها ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون على غير أساس .

جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد فيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٢٧)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين" . "زواج" .
إثبات . "عبء الإثبات" . "الإقرار" . حكم . "ما يعد
قصورا" .

(١) شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاره الزوجه مجرد ادعائها
بأنها بكر على خلاف الحقيقة يجوز إبطال الزواج . على الزوج عبء
إثبات أن بكارتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها .

(ب) تقديم الخصم إقرارا مادرا من خصمه له دلالة في الدعوى . إقرار
الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج .

١ - تنص المادة ٣٦ من مجموعة سنة ١٩٥٥ الخاصة بقواعد الأحوال
الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه يجوز الطعن في الزواج "إذ وقع غش
في شأن بكاره الزوجه بأن ادعت أنها بكر ، وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء
سلوكها" ومفاد هذا النص أن الغش في بكاره الزوجه يجوز إبطال الزواج
على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافق بمجرد ادعاء
الزوجه أنها بكر على خلاف الحقيقة ، ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكر ، ولم يكن
الزوج يعلم بذلك من قبل ، على أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت نتيجة سوء
سلوكها ، ولما كان الثابت أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع
بأنه تزوج من المطعون عليها ، وادعت أنها بكر ، فبرأته تبين حينما دخل بها
أن بكارتها قد أزيلت ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه
لأسبابه أنه لم يعتد بتوافر الغش في هذه الحالة بادعاء الزوجه أنها بكر على خلاف

الحقيقة ، وإنما اشترط لذلك أن تكون الزوجة أو أحد أفراد عائلتها قد أدخل في روع الزوج أنها بكر وليست ثيبا ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢ — متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطامن تمسك في دفاعه بأن المطعون عليها لم تكن بكرا لسبب لا يرجع إلى فعله ، واستدل على ذلك بأنها اعترفت في الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/٣/٦ بأن آخر أزال بكارتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى ردا على هذا الدفاع بأن الطامن لم يثبت أن بكاره المطعون عليها أزيلت بسبب سوء سلوكها رغم إحالة الدعوى إلى التحقيق ، دون أن يتحدث الحكم بشيء من الإقرار سالف الذكر ، مع ما قد يكون لهذا المستند من الدلالة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد عاره قصور يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ٢٦ سنة ١٩٦٧ قنا الابتدائية للأحوال الشخصية ضد المطعون عليها طالبا الحكم بإعلان عقد زواجه منها المؤرخ ١٩٦٧/٣/٥ ، وقال بيانا لدعواه إنه تزوج من المطعون عليها بالعقد المشار إليه طبقا لشرعية الأقباط الأرثوذكس على أنها بكر ، وإذ ظهر أنها أدخلت عليه الغش لأنه تبين عند دخوله بها أن بكارتها قد أزيلت قبل العقد ، وحصل منها على إقرار بذلك في ١٩٦٧/٣/٦ ، وهو مما يعيب رضاه ويبطل العقد ، فقد أقام دعواه للحكم له بطلانته ، وبتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطامن أن المطعون عليها لم تكن بكرا حينما دخل بها لسبب لا يرجع إلى فعله ، وأنه لم يكن يعلم بذلك عند الدخول بها ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٨/٤/٢ لحكمت برفض الدعوى .

استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۸ سنة ۴۳ و أحوال شخصية "نفس" أسبوط طالبا إلغاءه والحكم له بطلانته ، وبتاريخ ۱۸/۲/۱۹۶۹ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لظهور التزم النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ويقول بيانا لذلك إن الحكم استند في قصائه إلى أن المادة ۳۶ من مجموعة سنة ۱۹۵۵ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس تشترط للحكم بالبطلان أن يكون الغلط في البكارة نتيجة غش من جانب الزوجة أو من شخص يشق فيه الزوج ، وأن الأوراق قد خلت من أي دليل على أن الزوجة أو أحد أفراد عائلتها قد أدخل في روع الزوج أنها بكر ، في حين أن الغش الذي وقع فيه الزوج قد توافر بادعاء المطعون عليها أنها بكر ، وما ظهر عند الدخول بها من أنها ثيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كانت المادة ۳۶ من مجموعة سنة ۱۹۵۵ الخاصة بقواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي طبقها الحكم تنص على أنه يجوز الطعن في الزواج "إذا وقع غش في شأن بكارة الزوجة بأن ادعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها" ، وكان مفاد هذا النص أن الغش في بكارة الزوجة يميز لإبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكرا ، ولم يكن لزواج يعد ذلك من قبل ، على أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها ، ولم يكن الثابت أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه تزوج من المظنون عليها وادعت أنها بكر غير أنه تبين حينما دخل بها أن بكارتها قد أزيلت ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أنه لم يعتد بتوافر غش في هذه الحالة بادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ، وإنما اشترط لذلك أن تكون الزوجة أو أحد أفراد عائلتها قد أدخل في روع الزوج أنها بكر وليست ثيبا ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم استند في قضائه إلى أن الطاعن لم يثبت أن بكاره المطعون عليها أزيلت بسبب سوء سلوكها، في حين أن هذا الأمر قد ثبت من الإقرار الذي وقعت عليه المطعون عليها بتاريخ ١٩٦٧/٣/٦ واعترفت فيه بأن شخصا آخر خلاف الطاعن هو الذي أزال بكارتها، وقد تمسك الطاعن بدلالة هذا الإقرار، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا المستند مما يعيبه بالقصور.

وحيث إن هذا النعي صحيح أيضا، ذلك أنه لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المطعون عليها لم تكن بكاره لسبب لا يرجع إلى فعله، واستدل على ذلك بأنها اعترفت في الإقرار المؤرخ ١٩٦٧/٣/٦ بأن آخر أزال بكارتها، وكان يبين من الاطلاع على هذا الإقرار الذي يحمل توقيع كل من الزوجين وآخرين كشهود أنه يجري كالاتي "نقر ونعترف نحن الموقعين على هذا أدناه السيد / يعقوب فؤاد منصور الزوج - الطاعن - والسيدة / فوزية عزيز الزوجة - المطعون عليها - الطرفان من الأقصر تعاقد زواجهما يوم ١٩٦٧/٣/٥ وفي مساء ٣/٥ في حالة إنهاء عقد الزواج اتضح للزوج أن السيدة الزوجة ليست حذراء، وقد اعترفت به الزوجة شغويا لزوجها بما تسبب لها بفقد بكارتها وهذا ما اعترفت به للسيد الكاهن الأب القمص عبد المسيح، وأيضا اعترفت به أمام المجلس، ولم يحدث أي جماع شرعي بين الزوجين، وقد تعهدت الزوجة أمام المجلس والأب الكاهن القمص عبد المسيح المكون بمنزل الزوجة بمفارقة منزل الزوجية، واستلم كل منا شيئه وأصبحنا منفصلين نهائيا، وللزوج الحق أن يتزوج بغيري إن شاء بالأسباب المشار إليها، وليس لي أي حق بمطالبته بأي تعويضات وأصبحت من اليوم منفصلة عنه برضاي التام"، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى ردا على الدفاع المشار إليه بأن الطاعن لم يثبت أن بكاره المطعون عليها أزيلت بسبب سوء سلوكها رغم إحالة الدعوى إلى التحقيق دون أن يتحدث الحكم بشيء عن الإقرار سالف الذكر، مع ما قد يكون لهذا المستند من الدلالة في هذا الخصوص، فإنه يكون قد حاربه قصور يبطله مما يتعين معه نقضه لهذا السبب أيضا.

جلسة ٤ مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وهادي عبد الرحمن ، وهادي صلاح الدين .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٧ القضائية :

محاماة . " الإستبعاد من الجدول " . استئناف . " صحيفة الاستئناف " .
بطلان . " بطلان الصحيفة " .

مزاولة المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك التقابة أثره .
التعريض للحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . قضاء الحكم المطعون فيه بطلان صحيفة الاستئناف
إستنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ .

مفاد نص الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧
الخاص بالمحاماة ، والذي كان ساريا وقت نظر الاستئناف أن الجزاء الذي رتبته
القانون على من زاول أعمال مهنة المحاماة رغم استبعاد اسمه من جدول المحامين
هو إحالته على مجلس التأديب لتوقيع الجزاء الذي فرضه القانون لهذه المخالفة ،
وأن هذا الإستبعاد يزول بمجرد سداد الاشتراك المتأخر ويؤدي ذلك أن المشرع
لم يرد أن يترفع عن المحامي الذي لم يقم بسداد الاشتراك في الميعاد صفته كمحام ،
وأن مباشرة لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه لا يبطل عمله ، وإنما يعرضه
للحاكمة التأديبية ، وذلك أيضا هو ما ذهب إليه قانون المحاماة الجديد رقم ٦١
لسنة ١٩٦٨ الذي جعل العقوبات التأديبية بالمادة ١٤٢ تتدرج من الإنذار
إلى اللوم إلى المنع من مزاولة المهنة ، ثم إلى محو الاسم نهائيا من الجدول
وصرح في المادة ١٤٤ بأن منع المحامي من مزاولة مهنته يترتب عليه نقل اسمه
إلى جدول المحامين غير المشتغلين ومنعه من فتح مكتبه ، كما أنه وإن نص
في المادة ١٦٧ على أن تخلف المحامي عن أداء الاشتراك رغم إعداره يجعل اسمه
مستبعدا من الجدول بقوة القانون ، إلا أنه رتب على الوفاء بالاشتراك المذكور

إعادة الاسم إلى الجدول بغير إجراءات مع احتساب مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحامي الذي وقع صحيفة الاستئناف كان مقيدا أمام محاكم الاستئناف حتى سنة ١٩٦٧ ، واستبعد اسمه من الجدول في الفترة التي وقع فيها على صحيفة الاستئناف بسبب تأخره عن سداد اشتراك النقابة وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطلان هذه الصحيفة إمتنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول ، تخطئ بذلك بين زوال صفة المحامي عنه وبين استبعاد اسمه من الجدول بصفة مؤقتة ، مما لا يتزع عنه صفته كمحام ، فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن روجية مصطفى البلقيني طلبت في الدعوى رقم ٨ لسنة ١٩٦٥ مدني كلي المنصورة الحكم بإلزام رياض مصطفى البلقيني وآخرين بأن يدفعوا لها قيمة ريع حصتها في المنزل المبين بالصحيفة من المدة من ١/٥/١٩٥٠ حتى ١/١١/١٩٥٤ وما استجد بعد ذلك حتى ١/١/١٩٦٤ ، وبتاريخ ٢٧/٤/١٩٦٦ حكمت المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وذلك عن المدة الأولى التي تنتهي في يناير سنة ١٩٥٨ ورفضها بالنسبة للمدة اللاحقة لحصول المدعية فيها على ما يزيد عن استحقاقها — واستأنفت المدعية هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢٦ لسنة ١٨ قضائية ، ولدى نظر الاستئناف دفع المستأنف عليه الأول ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام من المقبولين للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ، وبتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة ببطلان صحيفة الاستئناف — وطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، ولم يقدم

المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إنه قضى بإبطال صحيفة الاستئناف لعدم التوقيع عليها من محام مقبول أمام محاكم الاستئناف ، مستندا في ذلك إلى أن صحيفة الاستئناف وإن وقعها محام مقيد أمام محاكم الاستئناف إلا أن اسمه كان مستبعدا من جدول المحامين في الفترة التي وقع فيها على تلك الصحيفة ، فلا يعتبر فيها محاميا لأن الاستبعاد من الجدول هو حرمان المحامي من مزاولة المهنة خلال فترة الاستبعاد ، وأنه لما كان توقيع المحامي على الصحيفة إجراء جوهريا اقتضته المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة ، فإنه يتعين إعمال الجزاء على إغفال هذا الإجراء وهو الحكم بإبطال الصحيفة . وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، إذ أن ما قصده المشرع في القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ من زوال صفة المحامي عنه هو شطب اسمه من الجدول ، أما الاستبعاد منه لعدم سداد الاشتراك المستحق عليه فلا يزيل عنه هذه الصفة ، ولا يتجاوز أثره العلاقة بينه وبين نقابته من حرمانه من الميزات النقابية التي ينظمها القانون بدليل أن أثر الاستبعاد يزول بقوة القانون بمجرد سداد الاشتراك دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراء آخر ، وبذلك يكون استبعاد اسم محامي الطاعنة من الجدول غير مانع له من توقيع صحيفة الاستئناف لقيام صفة المحامي به على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه وإن كانت المادة ٣٤ من القرار الصادر في ١٥/٧/١٩٤٦ باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين رقت على استبعاد اسم المحامي من جدول المحامين منعه من المرافعة والاستشارة وسائر الحقوق إلا أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة والذي كان ساريا وقت نظر الاستئناف قد نصت على أن كل محام اشتغل بالمحاماة وفهم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب

ويقضى عليه بالوقف مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ، وأن استبعاد اسم المحامي من الجدول يزول بمجرد سداد الاشتراك المتأخر، وهو ما يفيد أن الجزاء الذي رتبته القانون على من زاول أعمال المهنة رغم استبعاد اسمه من الجدول هو إحالته على مجلس التأديب لتوقيع الجزاء الذي فرضه القانون لهذه المخالفة ، وأن هذا الاستبعاد يزول بمجرد سداد الاشتراك المتأخر ، ومؤدى ذلك أن المشرع لم يرد أن يتزع عن المحامي الذي لم يقيم بسداد الاشتراك في الميعاد صفته كمحام ، وأن مباشرة لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه لا يبطل عمله ، وإنما يعرضه للمحاكمة التأديبية وذلك أيضا هو ما ذهب إليه قانون المحاماه الجديد رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الذي جعل العقوبات التأديبية بالمادة ١٤٢ تتدرج من الإنذار إلى اللوم إلى المنع من مزاولة المهنة ، ثم إلى محو الإسم نهائيا من الجدول ، وصرح في المادة ١٤٤ بأن منع المحامي من مزاولة مهنته يترتب عليه نقل اسمه إلى جدول المحامين غير المشغلين ومنعه من فتح مكتبه ، في حين أنه وإن نص في المادة ١٦٧ على أن تخلف المحامي عن أداء الاشتراك رغم إعداره يجعل اسمه مستبعدا من الجدول بقوة القانون ، إلا أنه رتب على الوفاء بالاشتراك المذكور إعادة الإسم إلى الجدول بغير إجراءات مع احتساب مدة الاستبعاد في الأقدمية والمعاش . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المحامي الذي وقع صحيفته الاستئناف كان مقيدا أمام محاكم الاستئناف حتى سنة ١٩٦٧ ، واستبعد اسمه من الجدول في الفترة من ١٩٦٣/٦/١٨ إلى ١٩٦٦/١٠/١٩ ، وهي الفترة التي وقع فيها صحيفته الاستئناف بسبب تأخره عن سداد اشتراك النقابة ، وكان الحكم المضعون فيه قد قضى ببطولان هذه الصحيفة استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول نخلط بذلك بين زوال صفة المحامي عنه ، وبين استبعاد اسمه من الجدول بصفة مؤقتة مما لا يتزع عنه صفته كمحام ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زطول نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ،
ومحمود السيد عمر المصري .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) بطلان . ” بطلان الإجراءات ” . دعوى : ” الصفة في الدعوى ” .

البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . نسي .

(ب) إعلان ” إعلان المقيمين بالخارج ” .

تمام إعلان الأشخاص الذين لم موطن معلوم بالخارج بمجرد تسليم صورة
الإعلان النيابة .

(ج) حكم . ” وصف الحكم . بطلان ” . ” البطلان في الأحكام ” .

لا يترتب البطلان على إختلال وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي
في المنطوق .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطة محكمة الموضوع في تفسير الأوراق ” . إثبات

” الإقرار ” . كفالة .

لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأوراق . مثال .

(هـ) تأمينات شخصية . ” الكفالة ” . كفالة .

جواز كفالة الدين المستقل في القانون المدني القديم ، ما دام تعيينه
ممكناً فيما بعد .

(و) تأمينات شخصية . ” الكفالة ” . كفالة .

عدم قبول العدول عن كفالة دين مستقبل متى نشأ واحتق .

(ز) محكمة الموضوع . " سلطتها في مسائل الواقع " .

استخلاص حسن النية من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام
استخلاصه سائما . مثال .

(ح) حكم . " تسبب الحكم . عيوب التدليل . القصور . ما يعد كذلك " .
تقادم . " تقادم مسقط " . ريع .

عدم تناول الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالريع لمرور أكثر من خمس
عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به . قصور .

١ — البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى هو —
وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — بطلان نسبي مقدر لصالح من شرع
انقطاع الخصومة بسببه لحمايته ، وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام
من فقد أهليته أو زالت صفته .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أنه بالنسبة للأشخاص الذين لهم
موطن معلوم بالخارج يتم إعلانهم بصحف الدعاوى وبأوراق التكليف بالحضور
بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة .

٣ — إغفال وصف الحكم في المنطوق بأنه حضوري أو غيابي لا يترتب عليه
بطلانه في حكم المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص مما ورد في محضر جلسة إحدى الدعاوى —
وفي حدود سلطتها الموضوعية في تفسير الأوراق — الترام الكفيل بكفالة
المدين في الريع المطالب به ، على أساس أن هذا الالتزام صادر منه ،
لحصوله من محاميه في حضوره ، وأن في عدم اعتراضه عليه إجازة منه لهذا
الالتزام .

٥ — تجوز كفالة الدين المستقبل طبقاً لأحكام القانون المدني القديم
الذي نشأ الإلتزام بالكفالة موضوع النزاع في ظله ، ولو لم يتعين المبلغ موضوع
هذه الكفالة مقدماً ، ما دام تعيينه ممكناً فيما بعد .

٦ — لا يقبل من ورثة الكفيل قولهم إنهم عدلوا عن كفالة مورثهم للريـع المطالب به باعتباره ديناً مستقبلاً ، لأن الثابت من الحكم المطعون فيه ، أن هذا الدين كان قد نشأ واستحق قبل رفع الدعوى به ، بما ينفي عن كفالته ، أنها عن دين مستقبل وقت ذلك العدول .

٧ — استخلاص النية هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، ما دام استخلاصه سائغاً ، فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه دلل بأسباب سائغة على سوء نية الحائز في حيازته للأرض المطالب بريعتها ، فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الشأن ، لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل ، لا يقبل أمام محكمة النقض .

٨ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة استئنافهم بسقوط حق أحد المطعون عليهم في مطالبتهم ببيع إحدى قطعتي الأرض موضوع النزاع عن فترة معينة لمرور أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاق هذا البيع دون مطالبتهم به ، وأن الحكم قد رد على هذا الدفع بأن أحال إلى الحكم الابتدائي الذي لم يعرض له ، وإنما فصل في دفع بالتقادم عن قطعة أرض أخرى أبدى من مطعون عليه آخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناول الدفع المشار إليه بالبحث يكون معيباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٧٠١ سنة ١٩٥٢ مدني كلي المنصورة ضد المطعون عليه الثاني وزينب مصطفى عابدين وضد ورثة المرحوم عبد العظيم حسن عابدين (وهم الطاعنون والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة)

وقال بياناً لها إنه يمتلك قطعتى أرض بتاحية سلكاً مركز المنصورة مساحة الأولى ١٢ ف و ٢٢ ط و ٢٢ س ، ومساحة الثانية ١٢ ف و ٦ ط ، وأن المطعون عليه الثانى وضع يده على القطعة الأولى بالاشتراك مع زينب مصطفى عابدين خلال الفترة من ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٨ حتى ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ ، ووضع المرحوم عبد العظيم حسن عابدين (مورث الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة) اليد على القطعة الثانية خلال الفترة من ١٠ يوليه سنة ١٩٤٤ حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٥٤ ، وإذ نازعه المطعون عليه الثانى فى وضع اليد على القطعة الأولى فقد أقام عليه الدعوى رقم ١٩٦٣ سنة ٤٨ مدنى مركز المنصورة بطلب وضع تلك الأرض تحت الحراسة القضائية ، وقد تدخل مورث الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة فى تلك الدعوى منضماً للمطعون عليه الثانى فى طلب رفضها وقرر فى جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، وحتى يحول دون الحكم بوضع الأرض المشار إليها تحت الحراسة ، بأنه يكفل المطعون عليه الثانى فى سداد ما قد يستحقه المطعون عليه الأول من ريع القطعة الأولى ، ومن ثم فقد أقام هذه الدعوى وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام المطعون عليه الثانى وزينب مصطفى عابدين بضمان الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة بوصفهم ورثة المرحوم عبد العظيم حسن عابدين بأن يدفعوا له مبلغ ١١٦٥٦ ج و ٢٠٠ م ريع القطعة الأولى المشار إليها خلال مدة وضع يد المطعون عليه الثانى عليها ، وإلزام الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة بأن يدفعوا له من تركة مورثهم السابق الذكر ومن ما لهم الخاص مبلغ ٦٦٣٠ ج ريع القطعة الثانية مدة وضع يدهم ومورثهم من قبلهم حتى وفاته فى ١٠ مايو سنة ١٩٥٢ عليها ، وبتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ قضت محكمة أول درجة بإخراج زينب مصطفى عابدين من الدعوى وبندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحديد من يضع يده على كل من قطعتى الأرض المشار إليهما ومدة وضع يده ، وما هو مستحق فى ذمته من ريعها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٦٦ (أولاً) بإلزام المطعون عليه الثانى — مدنياً — وإلزام الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة — ضامنين له — من تركة مورثهم المرحوم عبد العظيم حسن عابدين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول مبلغ ٤٧٤٩ ج و ٢٧٨ م (ثانياً) بإلزام الطاعنين والمطعون عليهم من الثالث إلى الأخيرة بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول من تركة

مورثهم مبلغ ٣٠٢٤ ج و ٦٧١ م ، وبأن يدفعوا له متضامنين من مالهم الخاص ٤٤٢ ج و ٤٦١ م . استأنف الطاعنون والمطعون عليها الرابعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٣٠ سنة ١٨ ق ، واستأنفته المطعون عليهما الخامسة والسادسة بالاستئناف رقم ١٤٢ سنة ١٨ ق ، كما استأنفه المطعون عليه الثالث عن نفسه وبصفته قيا على شقيقته وداد مصطفى عابدين (والتي تمثلها في هذا الطعن القيمة عليها ابنتها السيدة / سميرة محمد ابراهيم مصطفى المطعون عليها السابعة) بالاستئناف رقم ١٤٩ سنة ١٨ ق ، وبعد أن ضمت المحكمة هذه الاستئنافات قضت فيها بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٦٧ بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب ينعي لطاعنون بالسبب الثالث منها على الحكم المطعون فيه البطلان ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم أقاموا الاستئناف رقم ١٨/١٣٠ ق المنصورة ضد المطعون عليه الثالث عن نفسه وبصفته قيا على شقيقته وداد عبد العظيم حسن عابدين ، كما أن المطعون عليه الثالث أقام ضدهم الاستئناف رقم ١٤٩ سنة ١٨ ق المنصورة عن نفسه وبذات الصفة السالفة الذكر ، وأنه على الرغم من زوال هذه الصفة عنه أثناء نظر الاستئنافين المشار إليهما وذلك بعزله من القوامة على شقيقته المذكورة وتعيين غيره قيا عليها وهو ما طلب الطاعنون من أجله — الحكم بانقطاع سير الخصومة فإن المحكمة لم توجههم إلى هذا الطلب واستمرت في نظر الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان البطلان المترتب على فقدان أحد الخصوم صفته في الدعوى هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بطلان نسبي مقرر لصالح من شرع الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقوم مقام من فقد أهليته أو زالت صفته بما لا يكون معه للطاعنين أن يحتجوا ببطلان الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الثالث من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، ويقولون في بيان ذلك إن إعادة إعلان الطاعن الثالث أمام محكمة الدرجة الأولى لم تتم، لأنه كان مقبلاً بالخارج ولم يرد بالأوراق ما يدل على أنه تسلم صورة الإعلان، غير أن الحكم المطعون فيه اعتبر مجرد تسليم الإعلان للنيابة كافياً لصحته، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في القانون.

وحيث إن هذا النعي مردود بما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أنه بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يتم إعلانهم بصحف الدعاوى وبأوراق التكليف بالحضور بمجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة العامة، ومن ثم يكون النعي على الحكم بهذا الوجه على غير أساس.

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم بالسبب الثاني 'البطلان'، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم أقل في منطوقه بيان ما إذا كان حضورياً أو غيابياً على ما توجبه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات، وهو ما يعيبه بالبطلان.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن إغفال وصف الحكم في المنطوق بأنه حضوري أو غيابي لا يترتب عليه بطلانه في حكم المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق.

وحيث إن الطاعنين ينعون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم المطعون فيه استند فيما انتهى إليه من أن مورثهم يكفل المطعون عليه الثاني في الريع المحكوم به عليه إلى إقرار صادر من محامي هذا المورث في محضر جلسة قضية الحراسة رقم ١٦٦٣ سنة ١٩٤٨ م دنى مركز المنصورة، ويقول الطاعنون إنه إذا كان هذا الإقرار باطلاً لأنه لم يثبت صدور توكيل من مورثهم للمحامي يجيز له هذا الإقرار، وكان لا يمكن اعتبار هذا الإقرار إقراراً قضائياً صادر في دعوى غير الدعوى الحالية، وهو علاوة على ذلك — إقرار بكفالة باطلة لأنه لم يتضمن تحديد الدين المكفول وورد على التزام مستقبل، وكان الطاعنون قد عدلوا في الدعوى الحالية — وبالإضافة إلى ذلك — عن هذه الكفالة، ورفضوا الالتزام بما تضمنته فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر مورثهم رغم ذلك كفيلاً في الدين المشار إليه يكون معيباً بالخطأ في القانون.

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قضى بالتزام مورث الطاعنين بأداء ريع القطعة الأولى من قطعتي الأرض موضوع النزاع عن الفترة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٥٤ بوصفه كفيلاً للطعون عليه الثاني في الوفاء بذلك الريع ، تأسيساً على أنه كفله في أداء ما عسى أن يحكم به من ريع القطعة المشار إليها بناءً على ما ورد بمحضر جلسة ١١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ في الدعوى رقم ١٦٦٣ سنة ١٩٤٨ مدني مركز المنصورة ، ولما كان الثابت من الإطلاع على محضر الجلسة المشار إليها أن المحامي الذي حضر تلك الجلسة مع مورث الطاعنين قد قرر بتعهد هذا الأخير وفي حضوره بضمان المطعون عليه الثاني في أداء كل ما يستحق للطعون عليه الأول من حقوق إذا حكم لمصالحته في موضوع النزاع وهو المطالبة بالريع . لما كان ذلك وكان الحكم قد استخلص مما ورد في محضر الجلسة المتقدم الذكر — وفي حدود سلطته الموضوعية في تفسير الأوراق — التزام مورث الطاعنين بكفالة المطعون عليه الثاني في الريع المطالب به على أساس أن هذا الالتزام صادر منه لحصوله من محاميه في حضوره ، وأن في عدم اعتراضه عليه إجازة منه لهذا الالتزام ، وكان الريع المطالب به هو في جزء منه عن مدة سابقة على الكفالة ، وهو في الجزء الباقي محدد مقدماً باعتباره ريعاً للأطيان المطلوب وضعها تحت الحراسة القضائية ، وإذا تجاوز كفالة الدين المستقبل طبقاً لأحكام القانون المدني القديم الذي نشأ الالتزام بالكفالة موضوع النزاع في ظله ، ولو لم يتعين المبلغ موضوع هذه الكفالة مقدماً ، مادام تعيينه ممكناً فيما بعد ، وكان لا يقبل من الطاعنين قولهم إنهم عدلوا عن كفالة مورثهم للريع المطالب به باعتباره ديناً مستقبلاً ، لأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن هذا الدين كان قد نشأ واستحق قبل رفع هذه الدعوى بما ينتفي عن كفالته أنها عن دين مستقبل وقت ذلك العدول ، وكان غير صحيح ما يقول به الطاعنون من أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر ما صدر من مورث الطاعنين إقراراً قضائياً ، لأن الحكم لم يعتبره كذلك بل اعتبره مجرد التزام من المورث بكفالة الريع المطالب به . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بهذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين يقولون في بيان الوجه الثاني إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن مورثهم تملك الأرض المطلوب إلزامه بريعتها بالتقادم الخمسي وأنهم استندوا في ذلك إلى أن مورثهم وضع يده عليها مدة تزيد على خمس سنوات بحسن نية غير أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامهم بالريع استناداً منه إلى أن وضع يد مورثهم على تلك الأرض لم يكن بحسن نية ، وهو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم الصادر بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بتدب مكتب الخبراء لتقدير الريع والذي أحال إليه الحكم المطعون فيه أنه رد على هذا الدفاع في قوله ” إن إدعاء المدعى عليهم (الطاعنين) للملكية الأطنان المطالب بريعتها استناداً إلى وضع اليد والسبب الصحيح وحسن النية يعوزه توافر حسن النية الذي يقتضيه التسك بالتقادم الخمسي ، وهو اعتقاد المتصرف إليه باعتقاداً تاماً حين التصرف بأن المتصرف مالك لما تصرف فيه ، وأنه بمطالعة عقد البيع الصادر لمورث المدعى عليهم من عليه أحمد حسن عابدين والمقدم منهم بالحافطة ٢٠ دوسيه وجد أنه ذكر في البند الرابع منه أن المدعى — المطعون عليه الأول — ينازع البائعة في ملكيتها لهذا القدر ، وأنه رفع فعلاً دعوى أمام محكمة المنصورة الابتدائية بموجب عريضة مؤرخة ١٩٤٤/٥/١١ ، وهو أمر يجعل المتصرف إليه بعيداً كل البعد عن حسن النية ويضفي الشك على التصرف الصادر إليه الأمر الذي جعل المحكمة تلتفت عن هذا الدفاع “ ولما كان استخلاص حسن النية هو من مسائل الوقائع التي يستقل بها قاضي الموضوع مادام استخلاصه سائغاً ، وكان الثابت من لحكم المطعون فيه على النحو السالف البيان أنه دلل بأسباب سائغة على سوء نية مورث الطاعنين في حيازته للأرض المطالب بريعتها فإن النعي عليه بهذا الوجه لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية في تقدير الدليل لا يقبل أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مما ينهه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السبب الرابع القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا بسقوط حق المطعون عليه الأول في المطالبة بربع القطعة الثانية من قطعتي الأرض موضوع النزاع ومساحتها ١٢ ف

و ٦ ط عن المدة من سنة ١٩٤٤ حتى سنة ١٩٤٧ لمضى أكثر من خمس عشرة سنة قبل المطالبة به ، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع وقضى بالزام ورثة المرحوم عبد العظيم حسن عابدين ومنهم الطاعنون بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول من تركة مورثهم مبلغ ٣٠٢٤ ج و ٦٧١ م وبإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له من مالهم الخاص مبلغ ٤٤٢ ج و ٢٦١ م باعتبار المبلغين المشار إليهما يمثلان ربع القطعة المذكورة خلال المدة المطالب بالربع عنها ، ويقول الطاعنون إنه إذ ساق الحكم تبيرا لهذا القضاء أنه سبق القضاء برفض هذا الدفع بالحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة في ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ مع أن هذا الحكم لم يعرض إلا للدفع آخر أبداه المطعون عليه الثاني وحده في خصوص المطالبة بربع القطعة الأولى من قطعتي الأرض موضوع النزاع ومساحتها ١٢ ف و ٢٢ ط و ٢٢ م دون أن يفصل في الدفع المبدى منهم بسقوط حق المطعون عليه الأول في مطالبته بربع القطعة الثانية ومساحتها ١٢ ف و ٦ ط بالتقدم وعلى النحو السالف البيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا في صحيفة استئنافهم بسقوط حق المطعون عليه الأول في مطالبته بربع القطعة الثانية من قطعتي الأرض موضوع النزاع في الفترة من ١٦ يولييه سنة ١٩٤٤ حتى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧ لمرور أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاق هذا الربع دون مطالبته به ، وأن الحكم قد رد على هذا الدفع بأن أحال إلى الحكم الابتدائي ، ولما كان يبين من الحكم الذي أصدرته محكمة أول درجة بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ أنه لم يعرض للدفع بالتقدم المشار إليه بسبب الطعن ، وإنما فصل في الدفع بالتقدم المبدى من المطعون عليه الثاني عن الربع المطالب به هو عن قطعة أخرى ، وأن الحكم الذي أصدرته تلك المحكمة بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٦ قد توهم خطأ أن الدفع المبين بسبب الطعن قد سبق الفصل فيه بالحكم المتقدم الذكر ، وبذلك لم يتناوله بالبحث فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يقتضى تقضيه لهذا الوجه دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / بطرس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الحواد ، و ابراهيم فلام ، ومدلى مصطفى بغدادى ، وأحمد ضياء الدين حننى .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٧ القضائية :

قوة الأمر المقضى . دعوى . " قيمة الدعوى " . استئناف . " الأحكام
الخاصة باستئنافها " . اختصاص . " الاختصاص القيمى " . حكم .
" الطعن فى الحكم " .

انقضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب
قيمة الدعوى . تقيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه
القيمة للنصاب الإتهائى للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن فى الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .

قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ، ترد أيضا على ما يكون من أسبابه
مرتبطا إرتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ، وإذا كانت
المحكمة الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى المحكمة
الابتدائية على أن طلب الطاعنين رفض الدعوى استنادا إلى المخالصة المقدمة منهما ،
يعتبر منهما بوصفهما مدعى عليهما طلبا عارضا ، فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الدين
الصادرة عنه تلك المخالصة أى مبلغ ٤٣٠ ج مما يجعل المحكمة الابتدائية هى المختصة ،
ولم يطعن فى ذلك أحد من الخصوم عن طريق استئناف الحكم الصادر به ،
فإن قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه
من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية ، بل تلحق
أيضا ما ورد فى أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بهذا المبلغ ، لأن هذا التقدير
هو الذى انبنى عليه المنطوق ، ولا يقوم هذا المنطوق إلا به ،
ومتقضى ذلك أن تقيد المحكمة المحال إليها الدعوى بذلك التقدير ، ولو

كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد^(١) ، وترتبط على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع صادرا في دعوى قيمتها ٤٣٠ ج ، وهو ما يزيد على النصاب الإتهائي للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم لذلك جائزا استئنافه على هذا الاعتبار ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على تقديره قيمة الدعوى بمبلغ ٢٦ ج قيمة المبلغ المطالب به ، مهدرا بذلك قوة الأمر المقضى التي حازها حكم المحكمة الجزئية في هذا الخصوص ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر ، والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون ضده تقدم إلى قاضي محكمة المنشأة للواد الجزئية بطلب إصدار أمر أداء ضد الطاعنين بمبلغ ٢٦ ج وبوصحة إجراءات المحجز التحفظي الموقع في ٥ يناير سنة ١٩٥٧ ، وقال بيانا لذلك إنه بمقتضى العقد المؤرخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ استأجر منه الطاعنان قطعة أرض زراعية مبينة بالعقد بأجرة سنوية قدرها ٢٦ ج ، وإنهما تأخرتا في الوفاء بأجرة سنة ١٩٥٧ الزراعية . رفض القاضي إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الدعوى وقام المطعون ضده بإعلان خصومه بها ، وقيدت الدعوى برقم ١٣٣ سنة ١٩٥٧ مدني جزئي المنشأة . طلب الطاعنان رفض الدعوى تأسيسا على أن العين المؤجرة مملوكة لهما ، وأن المطعون ضده ارتهنها منهما ضمنا للوفاء بدين له قبلهما قدره ٤٣٠ ج ، وأنه قد استوفى دينه بمقتضى مخالصة مؤرخة أول أبريل سنة ١٩٥٦ مما ينبنى عليه انتهاء عقد الإيجار . ادعى المطعون ضده بتزوير تلك المخالصة ، وبتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة

(١) قضا ١٩٦٤/٣/٥ مجموعة المكتب الفني السنة ١٥ ص ٣١١ .

سوهاج الابتدائية المختصة، وقيدت الدعوى أمامها برقم ٣٣ سنة ١٩٥٨، وبتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة برد وبطلان المخالصة المشار إليها وبإلزام الطاعنين بأن يؤدوا للطعون ضده مبلغ ٢٦ ج وبصفة إجراءات الجزاء التحفظي الموقع في ٥ من يناير سنة ١٩٥٧. استأنف الطاعنان هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٨ سنة ٣٨ ق أسبوط، ومحكمة الاستئناف قضت في ١٥ من أبريل سنة ١٩٦٧ بعدم جواز الاستئناف. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم. وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على رأيها.

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم سابق حاز قوة الشيء المحكوم به، ويقولان في بيان ذلك إن محكمة المنشأة الجزئية حكمت بتاريخ ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة سوهاج الابتدائية مؤسسة حكمها على أن طلب الطاعنين رفض الدعوى استنادا إلى تخالصهما عن دين الرهن وقدره ٤٦٠ ج بمقتضى المخالصة التي تمسك بها يعد طلبا عارضا، فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الدين الصادرة عنه تلك المخالصة، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا وحازا لقوة الشيء المحكوم به، ولما استأنف الطاعنان الحكم الصادر من محكمة سوهاج الابتدائية بتاريخ ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ والقاضي برد وبطلان المخالصة المشار إليها وبإلزامهما بالأجرة المتأخرة، قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف على أساس أن الدعوى تقدر قيمتها بقيمة موضوع الدعوى الأصلية وهي ٢٦ ج، فناقض هذا الحكم بذلك حجية الحكم النهائي الصادر من محكمة المنشأة الجزئية، وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفة القانون لمحيطه على خلاف حكم سابق صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المقضي.

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة المنشأة الجزئية قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية، وقد أصبح هذا الحكم انتائيا بعدم الطعن فيه وحاز بذلك قوة الأمر المقضي، ولما كانت قوة الأمر المقضي كما ترد على منطوق الحكم ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبطا ارتباطا وثيقا بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه، وكانت محكمة المنشأة

الجزئية قد أسست قضاءها بعدم الاختصاص وبالإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن طلب الطاعنين رفض الدعوى استنادا إلى المخالصة المقدمة منهما والتي ادعى المطعون ضده تزويرها يعتبر منهما بوصفهما مدعى عليهما طلبا عارضا ، فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الدين الصادرة عنه تلك المخالصة أى مبلغ ٤٣٠ ج بما يجعل المحكمة الابتدائية هي المختصة ، ولم يطعن في ذلك أحد من الخصوم عن طريق استئناف الحكم الصادر به ، فإن قوة الأمر المقضى التي حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به في منطوقه من عدم اختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية ، بل تلحق أيضا ما ورد في أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بهذا المبلغ ، لأن هذا التقدير هو الذى انبنى عليه المنطوق ولا يقوم هذا المنطوق إلا به ، ومقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحالة إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد ، وترتبيا على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع صادرا في دعوى قيمتها ٤٣٠ ج وهو ما يزيد على النصاب الاتهابى للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم لذلك جائزا استئنافه على هذا الاعتبار . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف تأسيسا على تقديره قيمة الدعوى بمبلغ ٢٦ ج مهدرا بذلك قوة الأمر المقضى التي حازها حكم المحكمة الجزئية في هذا الخصوص فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٢

رئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : جودة أحمد غيث ، وحامد دهمني ، وإبراهيم السعيد ذكري ، وعثمان حسين عبدالله .

(١٣١)

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " ضريبة القيم المنقولة " . شركات .

المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركات نظير خدمات يؤدونها لشركة كهندس
مستشار ومحام مستشار أو محاسب أو خبير قتي . خضوعها للضريبة على القيم المنقولة .

تنص الفقرة الرابعة من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد
تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن تسرى الضريبة على " كل ما يمنح
بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات
أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها " . ويبين من الأعمال
التحضيرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة (١) — إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير
أعمال وخدمات يؤدونها للشركة كوظيفة مهندس مستشار أو محام مستشار
أو محاسب وخبير قتي للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فإن أتعاب الاستشارات
القانونية التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
وبمأرائها وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه ومماثر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الشركة المطعون عليها قدمت إلى مراقبة ضرائب الشركات المساهمة
بالقاهرة إقرارات من أرباحها في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ فقامت
بفحصها وأدخلت عليها بعض تعديلات من بينها إخضاع ٥٠٪ من بدل التمثيل
الذي حصل عليه الأستاذ وديع سعد عضو مجلس الإدارة المنتدب البالغ
قدره ١٠٠٠ ج في كل من ستي ١٩٥٢ و ١٩٥٣ للضريبة على القيم المنقولة بعد
أن استبعدت هذه النسبة مع المصاريف، كما أخضعت للضريبة المذكورة ما حصل
عليه الأستاذ فريد زنايري عضو مجلس الإدارة من مبالغ أنعابا عن الأعمال
القضائية التي قام بها للشركة في السنوات ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ وقدرها ٥٠٠ ج
و ٧٥٠ ج على التوالي، وإذا عترضت الشركة وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي
أصدرت قرارها بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٧ بتأييد تقديرات مراقبة الضرائب في هذا
الخصوص، فقد أقامت الدعوى رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٧ تجارى القاهرة الابتدائية
بالطعن في هذا القرار طالبة الحكم بعدم خضوع المبالغ سالفة الذكر للضريبة
على القيم المنقولة، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٦٣ حكمت المحكمة برفض الطعن وتأييد
القرار المطعون فيه . استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٢٥ لسنة ٨٠ ق
تجارى القاهرة طالبة إلغاء والحكم لها بطلانها، وبتاريخ ٢٦/٣/١٩٦٤ حكمت
المحكمة بتعديل الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن وبعدم سريان ضريبة القيم
المنقولة على كامل بدل التمثيل المقرر للأستاذ وديع سعد عضو مجلس الإدارة
المنتدب، وكذا ما تقاضاه الأستاذ فريد زنايري من الشركة كأنعاب له عن مباشرة
الأعمال القضائية الخاصة بها . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق
النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص
السبب الثاني من سببي الطعن، وباجلسة المحددة لنظره تنازلت الطاعنة
عن السبب الأول الخاص بالنعى على الحكم في قضائه بعدم خضوع بدل التمثيل
للضريبة على القيم المنقولة والتمت النيابة برأيها .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم
خضوع المبالغ التي حصل عليها عضو مجلس الإدارة الأستاذ فريد زنايري

من الشركة المطعون عليها مقابل أعمال قضائية قام بها لضريبة القيم المنقولة تأسيسا على أنه حصل على هذه المبالغ من مهنته كمحام ، ولم يحصل عليها بصفته عضو مجلس الإدارة فلا يسرى عليها نص الفقرة رابعا من المادة الأولى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك أن نص الفقرة رابعا سالف الذكر قد عدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فحذفت منه عبارة " بصفتهم هذه " وبذلك أصبحت ضريبة القيم المنقولة تسرى على كل ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مبالغ بأية صفة كانت .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يبين أنه نص في الفقرة الرابعة من المادة الأولى منه على أن تسرى الضريبة على " كل ما يمنع بأية صفة كانت إلى أعضاء مجالس الإدارة من مقابل حضورهم الجلسات أو من المكافآت والأتعاب الأخرى على اختلافها " كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون أن الشارع أراد بهذا التعديل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إخضاع ما يتقاضاه أعضاء مجالس إدارة الشركات من مبالغ نظير أعمال وخدمات يؤدونها للشركة كوظيفة مهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير قني للضريبة على القيم المنقولة ، ومن ثم فإن أتعاب الاستشارات القانونية التي يحصل عليها عضو مجلس الإدارة تخضع لهذا النوع من الضريبة ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم سريان ضريبة القيم المنقولة على المبالغ التي تقاضاها الأستاذ فريد زفانييرى عضو مجلس إدارة الشركة المطعون عليها نظير أعمال قضائية قام بها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه لهذا السبب .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه . ولما تقدم فانه يتعين تأييد الحكم المستأنف في قضائه بهذا الخصوص .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية لجانة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد
عادل مرزوق .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١ ، ب) إيجار . " حق الإجارة " . التزام . " وسائل التنفيذ " .
حجز . ضرائب .

(١) المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقرماته . تحديد العناصر اللازمة لوجود المحل
التجاري . يتوقف على نوع التجارة .

(ب) الحق في الإجارة . ماهيته . لدائن المستأجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عن مدينه .
مثال في توقيع حجز لمصلحة الضرائب على هذا الحق .

١ - المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره
من ثابت ومنقول ، ومن مقومات مادية ومعنوية كالعملاء والسمعة التجارية
والحق في الإجارة ، وهذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ،
ولا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، بل يكفي بوجود بعضها ، ويتوقف تحديد
العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي
يزارها المحل .

٢ - الحق في الإجارة ليس من الحقوق المتصلة بشخص المستأجر خاصة ،
وهو حق مالي يجوز التصرف فيه والجزء عليه ، ومن ثم يجوز لدائن المستأجر
أن يستعمل هذا الحق نيابة عنه طبقا لما تقضي به المادة ٢٣٥ من القانون
المدني . وإذا كان الثابت في الدعوى أن مدين مصلحة الضرائب كان يستأجر
من الشركة المطعون عليها متجرا ، ثم غادر الديار المصرية دون أن يوفي بما عليه ،

ووقعت الطاعة — مصلحة الضرائب — الجز على موجودات المحل الخشبية ، وعلى حق مدينها في الإجارة ، ثم قامت ببيعها ، وتمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن تصرفها في حق الإجارة هو بيع للتجر بأكمله ، نظرا لأن سمعته التجارية متوقفة على الصقع الذي يقع فيه ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وحظر استعمال المصلحة لحق مدينها المستأجر في الإجارة ، كما اشترط ضرورة شمول بيع المتجر لكافة مقوماته المعنوية ، ولم يعن بحث الظروف الملازمة لبيع ، وما قد يكون لها من دلالة على توافر العناصر المعنوية اللازمة لتكوين المتجر موضوع الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور في التسبيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الشركة المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٨ مدني أمام محكمة القاهرة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب — الطاعة — بطلب الحكم بإلزامها أن تدفع مبلغ ١٠٠٥ ج و ٢٧٥ م ، وقالت شرحا لها إنها أجرت إلى السيد / إيلي موصيري عملا في عمارتها الكائنة بشارع ٢٦ يوليو رقم ٩ بمحاظة القاهرة للتجار في التريكو والخردوات ، وإذ تدان مصلحة الضرائب هذا المستأجر في مبلغ ١٢٥٤ ج و ٥٧٤ م قيمة ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة عليه ، ولمفادته البلاد قبل السداد فقد أوقعت حجرا إداريا على البضاعة الموجودة بالمحل وقامت ببيعها ، كما أوقعت بتاريخ ١٧ من يوليو ١٩٥٧ حجرا تحت يد الشركة على ما للمستأجر من حق في الإجارة على العين المؤجرة وحددت يوم ١٦ من أكتوبر ١٩٥٧ ليعه رغم اعتراض الشركة ، ورغبة منها في الاحتفاظ بالعين ، فقد تدخلت في المزاد ورسا عليها بمبلغ ٧٠٥ ج و ٢٧٥ م وإذ يحق لها استرداد مادفعته دون وجه حق بالإضافة إلى مبلغ ٣٠٠ ج على سبيل التعويض ، فقد أقامت دعواها بطلباتها سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٨ من نوفمبر ١٩٦٢

حكمت المحكمة برفض الدعوى. استأنفت الشركة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠٢ لسنة ٨٠ ق القاهرة، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٢٩ من مارس ١٩٦٤ بإلغاء الحكم المستأنف، وبإلزام المصلحة بأن تدفع للشركة مبلغ ٧٠٥ ج. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض، ودفعت الشركة ببطلان الطعن لإعلانه إلى رئيس مجلس الإدارة في حين أن المندوب المفوض هو الذي يمثلها، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وفي الموضوع بتقضى الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة العامة رأيها.

وحيث إن الدفع بالبطلان مردود، ذلك أن المصلحة قامت بإعلان المندوب المفوض للشركة المطعون عليها بتاريخ ٢٤ من مايو ١٩٦٧ أى في خلال الميعاد الذى افتتح بصدور القانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مما يتعين معه رفض الدفع.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما تنهأ الطاعنة على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم أسس قضاءه بإبطال التصرف الذى أجرته المصلحة من بيع الحق في الإجارة بوصفها دائنة للسأجر، على سند من القول بأن البيع لم يشمل على المحل التجارى ككل بجميع عناصره المادية والمعنوية، بل اقتصر على حق الإجارة وبعض الأثاث الخشبي دون سائر المقومات المعنوية، وأن حق الإيجار يعتبر حقا شخصيا للسأجر لا يجوز لدائنه استعمال حقه في بيعه طبقا للمادة ٢٣٥ من القانون المدنى، في حين أن حق الإيجار يعتبر جزءا من الذمة المالية للسأجر، ويدخل في الضمان العام لدائنيه، كما أن العناصر المعنوية - وأهمها عنصر العملاء - هى أساس فكرة المحل التجارى ولا يلزم وجودها جميعا لتكوينه، وأنه لا يشترط أن ينص على عنصر العملاء صراحة في البيع بل يكفي أن يستفاد ضمنا من ظروف التعاقد، وإذ لم يبحث الحكم المطعون فيه الظروف الملائمة للتصرف موضوع الدعوى من موقع المحل التجارى ومغادرة السأجر البلاد نهائيا، وما يستتبع ذلك من أن عنصر الاحتفاظ بالعملاء قد آل إلى المشتري مع الحق في الإجارة، فيعد التصرف في حقيقته بيعا للتجر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون علاوة على ما شابه من قصور في التسبيب.

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان المتجر في معنى المادة ٥٩٤ من القانون المدني يشمل جميع عناصره من ثابت ومتنقل ومن مقومات مادية ومعنوية كالعملاء والسمعة التجارية والحق في الإجارة، وهذه المقومات المعنوية هي عماد فكرته وأهم عناصره ، ولا يلزم توافرها جميعا لتكوينه ، بل يكفي بوجود بعضها ويتوقف تحديد العناصر التي لا غنى عنها لوجود المحل التجاري على نوع التجارة التي يزاولها المحل ، ولما كان الحق في الإجارة ليس من الحقوق المتصلة بشخص المستأجر خاصة ، وهو حق مالي يجوز التصرف فيه والمجزأ عليه ، ومن ثم يجوز لدائن المستأجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عنه طبقا لما تقضى به المادة ٢٣٥ من القانون المدني ، لما كان ذلك . وكان الثابت في الدعوى أن مدين مصلحة الضرائب — الطاعنة — كان يستأجر من الشركة المطعون عليها متجرا ثم غادر الديار المصرية دون أن يوفى بما عليه ، ووقعت الطاعنة الجزاء على موجودات المحل الخشبية وعلى حق مدينها في الإجارة ، ثم قامت ببيعها وتمسكت في دفاعها أمام محكمة الموضوع بأن تصرفها في حق الإجارة هو بيع للتجربا بأكمله ، نظرا لأن سمعته التجارية متوقفة على الصقع الذي يقع فيه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحظر استعمال المصلحة لحق مدينها المستأجر في الإجارة ، كما اشترط ضرورة شمول بيع المتجر لكافة مقوماته المعنوية ، ولم يعن يبحث الظروف الملازمة للبيع ، وما قد يكون لها من دلالة على توافر العناصر المعنوية اللازمة لتكوين المتجر موضوع الدعوى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وعاره قصور في التسبيب ، مما يتعين معه نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١٣٣)

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . ” الطعن الضريبي ” . قانون .

الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفته .
بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات .
لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز إحدار النص الخاص
لأعمال النص العام .

مؤدى نص المادة ٥٤ مكررا الواردة ضمن مواد الكتاب الثانى من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ أن الطعن
في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، يرفع
بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع
الدعوى في قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات
السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها
أنه بالنسبة للدعوى التى يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصددتها
القواعد العامة في رفع الدعوى وهى طريق التكليف بالحضور ، وأن الطعون
الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقا
لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أن المشرع نفسه نص
في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أنه ” ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء
على طلب المدعى بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض
القانون بغير ذلك ” . هذا إلى أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص

بالموايد والإجراءات، في حين أن نص المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة و بعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن لجنة طعون الضرائب بالمينا أصدرت بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٠ قرارا بتحديد صافي الأرباح التجارية للطاعن في السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٦٠ بمبالغ ٢٥٦ ج و ٤٩٩ م و ٢٢٣٧ ج و ١٩٤٤ ج و ٢٣٦ ج على التوالي، على أن يسرى ربط سنة ١٩٥٩ على سنة ١٩٦٠ طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨ ، فأقام الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ تجارى المينا الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار بصحيفة أودعها قلم كتاب المحكمة إعمالا للمادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . دفعت مصلحة الضرائب — المطعون عليها — بطلان الطعن لأنه لم يرفع بالطريق القانوني وهو التكليف بالحضور ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣ حكمت المحكمة بقبول الدفع وببطلان الطعن . استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا الغاء والقضاء بقبول الطعن شكلا مع اعادته إلى محكمة أول درجة لتفصل في موضوعه وقيد هذا الاستئناف برقم ٢/٢ ق تجارى ، وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بتقضى الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة برأياها .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الحكم قضى ببطلان الطعن لرفع، بغير الطريق القانوني وبطريق الابداع لا بطريق التكليف بالحضور مستندا في ذلك إلى أن المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، والتي تنص على أن يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة أصبحت منسوخة بالمادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، لأن هذه المادة وضعت قاعدة عامة مقتضاها أن الدعاوى التي يوجب قانون المرافعات أو غيره من القوانين الفصل فيها على وجه السرعة تسرى عليها القواعد العامة في رفع الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق، أي بصحيفة تعلن على يد محضر، وأن هذه القاعدة العامة واجبة الاتباع بالنسبة للطعون الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لأنها من الدعاوى التي يحكم فيها على وجه السرعة تطبيقا لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن المادة ٥٤ مكررا سالفة الذكر نصت على أنه استثناء من أحكام قانون المرافعات يجب رفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية، مما يتعين معه أن يظل هذا النص هو الواجب الاتباع حتى بعد تعديل المادة ١١٨ بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢، لأن المشرع لم يغير من طريقة رفع الطعون الضرائبية بعد صدور القانون الأخير، هذا إلى أن المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق التي أحالت إليها المادة ١١٨ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أجازت الخروج على القاعدة الخاصة برفع الدعوى بطريق التكليف بالحضور إذا ما نص القانون على غير ذلك، وإذا تنص المادة ٥٤ مكررا على رفع الطعون الضرائبية بعريضة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة، فإنه يتعين اتباع هذا النص، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إن هذا النعي صحيح، ذلك أن النص في المادة ٥٤ مكررا الواردة ضمن مواد الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه "استثناء من أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية يتبع في الطعون التي ترفع أمام المحكمة الابتدائية الإجراءات الآتية : أولا : يرفع الطعن بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ... " يدل على أن الطعن

في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية يرفع بصحيفة تقدم إلى قلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة لرفع الدعاوى في قانون المرافعات ، ولا يغير من ذلك أن المادة ١١٨ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ وضعت قاعدة عامة مقتضاها أنه بالنسبة للدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة تتبع بصدد القواعد العامة في رفع الدعاوى وهي طريق التكاليف بالحضور ، وأن الطعون الخاصة بضريبة الأرباح التجارية والصناعية يفصل فيها على وجه السرعة طبقا لنص المادة ٩٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ، ذلك أن المشرع نفسه نص في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق على أنه " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين مالم يقض القانون بغير ذلك " هذا إلى أن قانون المرافعات هو القانون العام فيما يختص بالمواعيد والإجراءات ، في حين أن نص المادة ٤٥ مكررا سالف الذكر هو نص خاص جاء استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ومن المقرر قانونا أنه لا يجوز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للغرض الذي من أجله وضع القانون الخاص . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى ببطلان الطعن في قرار اللجنة الصادر بتحديد صافي الأرباح التجارية للطاعن ، لأنه رفع بطريق الإيداع لا بطريق التكاليف بالحضور فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هبكل نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين :
 محمد أسعد محمود ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم العميد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٣٤)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
 قانون .

(١) منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم
 جهات قضائية ملية مظنة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق
 شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بإنظ شريعتهم .

(ب) القضاء بالتطبيق استنادا إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال
 الشخصية للأقباط الأرثوذكس للفرقة واستحكام الفور . لا محل لتعدي بأن
 مجموعة سنة ١٩٠٥ هي الواجبة التطبيق وخاتمة من نص يميز التطبيق لهذا السبب .
 هله ذلك .

(ج ، د) حكم . " تسييب الحكم " . إثبات . " القرائن " . " الإحالة
 للتحقيق " .

(ج) استناد الحكم إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى . جوازه كقرينة متى كان الإثبات
 في الدعوى يجوز فيه قبول القرائن .

(د) عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الإحالة للتحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها
 ما يكفي لتكوين عقيدتها .

(هـ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين " .
 " صلاق " .

شريعة الأقباط الأرثوذكس . استحكام الفور بين الزوجين التي يجوز الحكم
 الطلاق . شرطه . جواز التطلق أيضا إذا كان الخطأ راجعا لكل من الزوجين .
 محل لتطبيق ما ورد بكتاب الخلاصة القانونية في هذا الخصوص .

١ — تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أنه "أما بالنسبة للنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم" .. وافظ "شريعتهم" التي تصدر الأحكام طبقاً لها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم جهات مالية منظمة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء المالي قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة ، إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فاكفى بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها ، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء المالي ، ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية . ومما يدل على حقيقة قصد المشرع وأن ما يعتبر شريعة عند غير المسلمين لم يكن قاصراً على القواعد التي جاءت بها الكتب المتزلة ، ما أورده المشرع بالذكر الإيضاحية للقانون المشار إليه من أن "القواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة ، وايس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين ، وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت" .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالتطبيق للفرقة واستحكام النفور إلى نص المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس المالي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطردت المجالس المالية على تطبيقها فإنه لا محل للتحدى بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هي الواجبة التطبيق ، وأنها قد خلت من نص خاص يجيز التطبيق لهذا السبب ، ذلك أنه لا إزاء

في الاستناد إلى الأحكام التي حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التي يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة ، إذ لم يصدر بأى منهما تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يأنى التنظيم السابق ، والعبرة في هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم المالية في قضائها استقاء من المصادر المختلفة لشريعة ملك الطائفة .

٣ — لا تثريب على المحكمة في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى إن هي أخذت بهذه الأقوال كقرينة وكان الإثبات في الدعوى مما يجوز فيه قبول القرائن .

٤ — لمحكمة الموضوع ألا يجيب طلب الإحالة إلى التحقيق بالشهود متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى التحقيق المطلوب .

٥ — مفاد نص المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أن استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتطليق ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالا جسيما ، بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه ، فإذا كان الخطأ راجعا إلى كل من الزوجين واستحالت الحياة بينهما ، فإنه يجوز التطليق في هذه الحالة أيضا لتحقيق ذات السبب وهو تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ولا وجه للتحدى بأن الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسية للإيفومانس فيلوثاؤس تقتصر في هذه الحالة على محاولة التوفيق بين الزوجين ، ذلك أنه إذا استمر الخلاف بينهما وأصبحت الحياة الزوجية مستحيلة بما لا يتحقق معه أغراض الزواج ، فلا يكون هناك محل لتطبيق ما ورد في الخلاصة القانونية بهذا الخصوص — بشأن تأديب الأب الروحي للزوجين حتى يتوبا وينصلح أمرهما — ويتعين الحكم بالتطليق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٥١ لسنة ١٩٦٧ ملى الاسكندرية الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطاعنة يطلب الحكم بفسخ عقد زواجه منها المؤرخ ١٩٦٢/٢/١٥ وبتطليقها منه ، وقال مشرحا للدعوى إنه تزوج من الطاعنة بالعقد المشار إليه طبقا لشريعة الأقباط الأرثوذكس ، ودب الخلاف بينهما بسبب إصرارها على الإقامة مع والديها وإذ هجرت منزل الزوجية واستمرت الفارقة بينهما مدة تزيد عن ثلاث سنوات متوالية وهو ما ثبت من الحكم الصادر فى دعوى النفقة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ جزئى أحوال شخصية الذى تأيد استئنافا ، كما استحكم النفور واستعالت العشرة بينهما بخطتها فقد أقام دعواه للحكم له بطليباته ، وبتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠ حكمت المحكمة للطعون عليه بطليباته . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ملى الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى . وبتاريخ ١٩٦٩/٥/٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأى برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على أربعة أسباب تنعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول منها الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بالتطبيق استنادا إلى نص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ مهذرا الكتاب المقدس المصدر الأول لشريعتهم وهو لا يبيع الطلاق إلا لعللة الزنا ، هذا إلى أن مجموعة سنة ١٩٣٨ قد ألغيت

بالمجموعة الصادرة في سنة ١٩٥٥ التي أقرها المجمع المقدس والمجلس الملي العام وهي لم تنص على التطبيق للهجر ، وإذ انعقد الزواج في ظلها فتكون هي الواجبة التطبيق على واقعة النزاع .

وحيث إن هذا النقي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية تنص على أنه " أما بالنسبة للنزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتعدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم " وكان لفظ "شريعهم" التي تصدر الأحكام طبقاً لها في مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتعدى الطائفة والملة والذين لهم جهات مالية منظمة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء المالي قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة ، إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، فاكتمل بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها ، وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء المالي ، ولم تكن هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية ، وكان مما يدل على حقيقة قصد المشرع ، وأن ما يعتبر شريعة عند غير المسلمين لم يكن قاصراً على القواعد التي جاءت بها الكتب المتزلة - ما أورده المشرع بالذكر الإيضاحية للقانون المشار إليه من أن "القواعد الموضوعية التي تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الأقضية غير مدونة ، وليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين وهي مبعثرة في مظانها بين متون الكتب السماوية وشروح وتأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت" وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق للفرقة واستحكام النفور إلى نص المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطرت المجالس المالية على تطبيقها ، لما كان ذلك وكان لا محل

للتحدى بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هي الواجبة التطبيق ، وأنها قد خلت من نص خاص يجيز التطبيق لهذا السبب ، ذلك أنه لا إلزام في الاستناد إلى الأحكام التي حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التي يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة ، إذ لم يصدر بأى منها تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق ، والعبرة في هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم المالية في قضائها استقاء من المصادر المختلفة لشرعة تلك الطائفة ، ولما كان الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان قد طبق على واقعة الدعوى النص الوارد بشأنها في مجموعة سنة ١٩٣٨ باعتبار أن المحاكم المالية قد جرت على تطبيق أحكام هذه المجموعة منذ وضعها حتى ألغيت تلك المحاكم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنها طلبت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الفرقة والمسئول عنها واستحكام النفور بين الزوجين بصورة أدت إلى استعالة الحياة الزوجية ، إلا أن المحكمة التفتت عن إجابة هذا الطلب مكتفية بالتحقيق الذى أجرى فى دعوى النفقة رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٦ جزئى ، وقرر الحكم المطعون فيه أن الحكم الصادر برفض نفقة الزوجية لثبوت نشوز الزوجة يمنع من المنازعة فى السبب الذى أقيمت عليه دعوى الطلاق ، فى حين أنه لا يجوز الاستناد فى دعوى الطلاق إلى التحقيق الذى أجرى فى دعوى النفقة لاختلاف الدعويين موضوعا وسببا ، هذا إلا أنه لا حجية لحكم النفقة بين نفس الخصوم متى تغيرت الظروف .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أورد فى هذا الخصوص ما يلى " أنه بمراجعة أقوال شهود الطرفين بدعوى النفقة المنضمة وأقوال كل منهما بمحضر المناقشة التى تمت بجلسة ١٩٦٨/٤/١١ وكافة مستندات ومذكرات الطرفين يبين بجلاء توافر الشرط الأول وهو الفرقة الطويلة لأكثر من ثلاث سنوات متوالية ، حيث بدأت الفرقة منذ ديسمبر سنة ١٩٦٤ ، واستمرت حتى الآن بإقرار كل من الطرفين ، والذى تأيدت صحته بأقوال شهودهما ، وهى مدة ثلاث سنوات وخمسة شهور متصلة .

وأن الثابت أيضا أن حياة الطرفين الزوجية والتي بدأت في ١٥/٢/١٩٦٢ لم تكن مستقرة على الإطلاق، فقد تخلل الفترة من تاريخ انعقاد الزواج حتى ديسمبر سنة ١٩٦٤ عدة منازعات، فلم تكن المدعى عليها — الطاعنة — تستقر في منزل الزوجية سوى شهور معدودة وتعود إلى منزل والديها، حتى أن مجموع المدد التي قضتها بمنزل الزوجية طوال مدة الزواج لم تتجاوز خمسة شهور كالثابت من أقوال المدعى — المطعون عليه — بمحضر المناقشة، أحوالى سنة واحدة كالثابت من أقوال المدعى عليها الثابتة بنفس المحضر وهو محضر جلسة ١١/٤/١٩٦٨، وأنه رغم محاولات التوفيق الكثيرة التي قام بها بعض رجال الدين وأقرباء الطرفين، فإنه قد تعذر طوال هذه المدة التوفيق بينهما، مما يستفاد منه توافر الشرط الثانى أيضا وهو استحالة عودة الحياة الزوجية بين الطرفين بفعل الكراهية المستحكة بينهما، ولا يدحض ذلك مجرد قول المدعى عليها إنها راغبة في الصلح أو إن الحياة الزوجية لازالت ممكنة، إذ الثابت أن كلا من الطرفين كان يصير دائما على وجهة نظره ولا يتنازل عن شيء منها رغم أن أساس الحياة الزوجية هو تضحية كل من الزوجين وقوامها التسامح بينهما، بحيث إذا انعدمت التضحية أو قل التسامح تعذر استمرار الحياة المشتركة بين الزوجين، وبات لإنهاء هذه الحياة أولى وأصلح لكل من الزوجين ولما كان يبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت الفقرة ومدتها واستحكام النفور بين الزوجين إلى أقوال كل منهما في المناقشة التي تمت أمام محكمة أول درجة، وإلى المستندات والمذكرات المقدمة في الدعوى، كما استند إلى التحقيقات التي أجريت في دعوى النفقة كقرينة تؤيد الأدلة الأخرى سالفة الذكر، وكان لاثر يرب على المحكمة في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى إن هي أخنت بهذه الأقوال كقرينة، وكان الإثبات في الدعوى مما يجوز فيه قبول القرائن، وكان لمحكمة الموضوع ألا تجيب طلب الإحالة إلى التحقيق بالشهود متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى التحقيق المطلوب، وكانت الأسباب التي أوردتها المحكمة على النحو سالف البيان مائغة وتؤدي إلى ما انتهت إليه في هذا الصدد، لما كان ذلك وكان ما ورد في أسباب الحكم بشأن حجية حكم النفقة في دعوى التطليق لم يكن إلا استطرادا زائدا من الحكم يستقيم بدونه، مما يكون معه النعى على ما تضمنته

هذه الأسباب الزائدة غير مستج، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ التي استند إليها الحكم تستلزم ألا تكون الفرقة نتيجة خطأ طالب التطلق، إلا أن الحكم حمل الطاعة خطأ المطعون عليه تأسيساً على أن الخطأ كان مشتركاً بين الطرفين، في حين أن كتاب الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسية للإيفومانس فيلوتاؤس وهو أحد مصادر الفقه في هذا الخصوص قد أورد في المسألة ٢٥ رقم ٨٨ أنه "إذا كان الخلاف واقعاً بين الفريقين معا ويرى الرئيس الديني أنهما مشتركان في التعدي فليؤدبهما الأب الروحي حتى يتوبوا ويصلح أمرهما" واستناداً إلى ذلك فإن الطاعة لا تتحمل وحدها المسؤولية كاملة ولا يجوز الحكم بتطبيقها .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن النص في المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه يجوز أيضاً طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معايشة الآخر أو أدخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً، مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر باقراقهما من بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متوالية " يدل على أن استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتطبيق إعمالاً لهذه المادة يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معايشة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطلق حتى لا يستفيد من خطئه ، فإذا كان الخطأ راجعاً إلى كل من الزوجين واستعالت الحياة بينهما فإنه يجوز التطلق في هذه الحالة أيضاً لتحقيق ذات السبب ، وهو تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ولا وجه للتحدى بأن الخلاصة القانونية تقتصر في هذه الحالة على محاولة التوفيق بين الزوجين، ذلك أنه إذا استمر الخلاف بينهما وأصبحت الحياة الزوجية مستحيلة بما لا يتحقق معه أغراض الزواج على ما سلف بيانه، فلا يكون هناك محل لتطبيق ماورد في الخلاصة القانونية بهذا الخصوص ويتعين الحكم بالتطبيق ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أبدى الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه قد قرر في هذا الخصوص

« أنه بالنسبة للشرط الثالث وهو تسبب الطرف الثاني في أحداث ذلك نتيجة لإساءة استعمال حقوقه أو الإخلال بحقوق الطرف الآخر، فإن المحكمة ترى أن كلام الطرفين قد ساهم بعناده وإصراره على إخضاع الطرف الآخر لوجهة نظره في الحياة وفي فشل حياتهما الزوجية وتحطيمها على النحو السابق بيانه، وأن الخطأ بذلك كان مشتركاً بين الطرفين » فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب ، وفي بيان ذلك تقول الطاعة إن الحكم لم يرد على المستندات الدالة على رغبتها في الصلح ، كما أغفل الرد على الدلالة المستفادة من رفع المطعون عليه دعوى تطليق وتركها للشطب بسبب نجاح مساعي الصلح بين الطرفين ، هو ما يعيبه بالقصور .

وحيث إن النعي في وجهه الأول غير متج، إذ أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بالتطليق على اشتراك الطاعة في الخطأ رغم مساعي الصلح ، مما أدى إلى استحكام النفور وتصديق الحياة الزوجية، والنعي في وجهه الثاني غير مقبول لأن الطاعة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بما أثارته في هذا الوجه أمام محكمة الموضوع .

وحيث إنه لما تقدم بتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هنلى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد زكريا ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . "إعلان الطعن" . إعلان . "بطلان الإعلان" . بطلان .

إعلان الطعن بالنقض فى الميعاد . تقديم المضمون ضده مذكرة بدقائه . التمسك
ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز .

(ب) نقض . "أسباب الطعن . مسائل الواقع" . محكمة الموضوع .
"سلطانها فى تقدير أقوال الشهود" .

استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورثة قبل التاريخ
المحدد لمرض الموت . المنازعة فى ذلك جدل موضوعى لا تجوز إثارة أمام
محكمة النقض .

(ج) تزوير . "غرامة التزوير" .

الغرامة المتصوص عليها فى المادة ٢٨٨ مرافعات سابق . جزاء مدنى يحكم به
على من فشل فى ادعائه بالتزوير . عدم تعدد الطاعنين متى كان ادعائهم
بالتزوير واحدا وحاصلا بتقرير واحد ومنصبا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها .

(د) إرث . "الطعن فى تصرفات المورث" . إثبات . "عبء
الإثبات" . غير . خلف .

مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر فى مرض الموت إضرارا بحقوقه
فى الإرث . عدم كفايته لإهدار رجحة التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه .
مجزؤه من إثبات طعنه . أثره . اعتبار التصرف رجحة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه
وليس فى حكم الغير .

(هـ) عقد . " آثار العقد " . خلف .

نشوء العقد صحيحا . إنصراف أثره إلى الخلاف العام والزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله .

(و) حكم . " حجية الحكم " . خلف . قوة الأمر المقضى .

إقضاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة وقفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نص على ذلك القضاء . مؤداه صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا ووجهة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء عاما لها .

(ز) حكم . " عيوب التدليل " . " مالا يعد تناقضا " . تزوير .

إدعاء الطاعنين بتزوير عقد البيع الصادر من مورثهم إلى المطعون عليها . ملابم المضاهاة على بصمة أصبح منسوبة إلى المورثة على أصل توكيل . إدعاء المطعون عليها بتزوير هذه البصمة . القضاء بعدم قبول هذا الادعاء لكونه غير منتج . ورفض الادعاء بتزوير عقد البيع تأسيسا على الاطمئنان إلى أقوال الشهود . لا تناقض .

١ — إنه وإن كان إغفال المحضر لإثبات بعض البيانات اللازمة في ورقة الإعلان يترتب عليه بطلانه عملا بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ٢٤ من قانون المرافعات الذي تم الإعلان في ظله إلا أنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يصح للطعون عليه الذي لم يعلن إعلانا صحيحا ، وحضر وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به . وإذا كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان تم في الميعاد القانوني ، وإنه وجه إلى المطعون عليها في موطنها الذي لا تنازع في إقامتها به ، وكانت قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ، ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان — بفرض تحقق البطلان الذي تدعيه — كما لم يثبت أن ضررا قد لحقها من هذا البطلان ، فإنه لا يجوز لها التمسك به .

٢ — إذا كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود في حدود سلطتها الموضوعية أن عقد البيع قد صدر من المورثة في وقبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت سواء كان هذا التاريخ هو يوم كما يقول

الحكم المطعون فيه ، أو يوم كما يقول الطاعنون ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — مفاد نص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات أن الغرامة المنصوص عليها فيها جزاء مدني ، يحكم به على من فشل في ادعائه بالتزوير ، وبالتالي فإنها لا تتعدد بتعدد الطاعنين إذا ما كان ادعاؤهم بالتزوير واحدا ، وحاصلا بتقرير واحد ومنضبا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن ادعاء الطاعنين بالتزوير تم بتقرير واحد ، وانصب على عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم تأسيسا على أن بصمته الختم والإصبع المنسوبتين لها مزورقان ، وانصب أيضا على بصمة الإبهام المنسوبة لها على إعلان صحيفة الدعوى التي أقيمت بطلب صحة ونفاذ هذا العقد ، وعلى بصمة الختم المنسوبة لها على الإعلان الإداري الموجه لها في الدعوى المذكورة ، وعلى بصمة ختمها على إعادة إعلانها ، وعلى بصمة ختمها على أصل إعلان الحكم رقم الذي صدر ضدها بصحة ونفاذ العقد المذكور ، فإن هذا الادعاء يكون واحدا ، وبتقرير واحد وقصد به رد وبطلان عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم اتزوير بصمته ختمها وإصبعها وبطلان إجراءات التقاضي في الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد ، وبطلان إعلان الحكم الذي صدر فيها لذات السبب ، وهو تزوير بصمته الختم والإصبع ، مما يقتضي أن يكون الحكم عليهم بغرامة واحدة إذا ما فشلوا في ادعائهم بالتزوير . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى على كل منهم بغرامات متعددة بقدر الأوراق المطعون فيها ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

٤ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض موت المورث لإضراراً بحقوقه في الإرث لا يكفي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لإهدار حجية التصرف ، بل يجب على الوارث أن يقيم الدليل على ادعائه ، فإن عجز عن ذلك ظل التصرف حجة عليه وملزما له ، ولا يعتبر الوارث في حالة عجزه من إثبات طعنه في حكم الغير ، ولا يعدو أن يكون الطعن الذي أخفق في إثباته

مجرد ادعاء لم يتأيد بدليل ، وبالتالي يكون التصرف حجة على الوارث باعتباره خلفا عاما لمورثه .

٥ - يترتب على انصراف أثر العقد إلى الخلف العام أنه يسرى في حقه ما يسرى في حق السلف بشأن هذا العقد ، فلا يشترط إذن ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله حتى يكون التصرف حجة للخلف أو عليه ، لأنه يعتبر قائما مقام المورث ، ويلتزم بتنفيذ ما التزم به مورثه طالما أن العقد قد نشأ صحيحا ، وخلصت له قوته الملزمة .

٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها في الدعوى رقم بصحة وتفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان ، ولم يكن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص موضع نعي من الطاعنين ، فقد أصبح الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به من صحة وتفاذ عقد البيع الصادر من المورثة باعتبارهم خلفا عاما لها ، بما يمتنع معه عليهم العودة للنازعة في صحة العقد أو في صحة الحكم الصادر بصحته وتفاذه ، سواء بدعوى مستقلة أو بدفع في دعوى قائمة .

٧ - القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير في ورقة لا يعنى في ذاته أنها صحيحة . وإذا كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول ادعاء المطعون عليها بالتزوير في بصمة الإصبع التي يحملها أصل التوكيل الصادر لها من المورثة تأسيسا على أن هذا الادعاء غير منتج بعد أن رأت المحكمة أطراح هذا التوكيل - الذي أثبتت تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن البصمة المنسوبة للمورثة عليه تختلف عن البصمة الموقع بها على عقد البيع الصادر للمطعون عليها - وأقامت حكمها برفض ادعاء الطاعنين بتزوير هذا العقد على ما اطمأنت إليه من أقوال الشهود الذين سمعتهم ، وكان هذا لا يؤدي إلى القول بأن البصمة - التي يحملها أصل التوكيل سالف الذكر - صحيحة ، فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن محمد مصطفى محمود وغانم مصطفى محمود ونجاح حامد محمد على أقاموا الدعوى رقم ٤٠٧٩ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة ضد رضا مصطفى محمود طالين الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى عشرين قباطا شيوخا فى ٢٤ فى المنزل الموضح بصحيفة الدعوى ، وقالوا شرحا لدعواهم إن هذا القدر هو قيمة نصيبهم بالميراث الشرعى عن مورثتهم المرحومة آمنة محمد غانم المتوفاة فى ١٩٦٠/٣/٢٧ وإن المدعى عليها تازعتهم فى هذا القدر على أساس أنها اشترت المنزل بجمعه من المورثة بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٥ حكم بصحته ونفاذه فى الدعوى رقم ٣٥١٢ سنة ١٩٥٩ مدنى كلى القاهرة، وأن الحكم أصبح نهائيا ، فى حين أن عقد البيع مزور على المورثة، لأنها كانت تقيم مع المدعى عليها التى تحمل ختمها وأن الحكم الصادر باطل، لأن إعلانات الدعوى وصورة الحكم الصادر فيها سلمت إلى إبتها المذكورة وتوقع عليها بالختم الذى تحمله ، كما أن الثمن الوارد فى العقد ضئيل ولا يتناسب مع قيمة العقار المبيع ، وكانت المورثة فى حالة فقدان وعى وانعدام أهلية وقت تحريره ، ومن ثم فإنه يكون عقدا باطلا ولا يؤثر على حقهم الميراثى، وطلبت المدعى عليها رفض الدعوى، وبتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المدعون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالين إلغاءه والحكم لهم بطلباتهم ، وقيد الاستئناف برقم ٦٤٦ سنة ٧٩ق، وفى ١٩٦٣/٤/٢٤ قرر المستأنفون بالطعن بتروير بصمة الختم وبصمة الأصبع فى عقد البيع المؤرخ ١٩٥٣/٣/٢٥ والمنسوب صدوره من مورثتهم، كما طعنوا بالتروير فى بصمة الختم المنسوبة للورثة على إعلان الحكم رقم ٣٥١٢ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة الذى تم فى ١٩٦٠/١/٢٠ ، وعلى بصمة الإبهام المنسوبة لها على إعلان صحيفة الدعوى التى صدر فيها الحكم المذكور ، وعلى بصمة الختم المنسوبة

للورثة على إعادة الإعلان المؤرخ ١٩٥٩/١١/١٦، وعلى الاعلان الإدارى فى الدعوى المذكورة بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦، وأعلن المستأنفون شواهد التزوير إلى المستأنف عليها، وفى ١٩٦٤/٢/٢٣ حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بقبول الشاهدين الأول والثانى من شواهد التزوير (وأولاً) بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت مدعى التزوير أن ختم آمنة محمد أحمد غانم كان مع إيلتها المستأنف عليها، وأن هذه الأخيرة وقعت به دون علم أمها على الأوراق المطعون عليها والمستأنف عليها النفى (وثانياً) بنسب خير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لمضاهاة البصمة الموقع بها على عقد البيع المؤرخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٣ وإعلان صحيفة الدعوى رقم ٣٥١٢ سنة ٥٩ مدنى كلى القاهرة والمنسوبة لآمنة محمد أحمد غانم على بصمة هذه الأخيرة على الأوراق التى يقدمها الخصوم وتعتبرها المحكمة صالحة للمضاهاة، وذلك لبيان وجه الحق فى البصمتين المذكورتين من ناحية تزويرهما أو تزوير أحدهما، وفى ١٩٦٤/٢/٢٧ نذبت المحكمة بمصلحة تحقيق الشخصية بدلاً من قسم أبحاث التزييف والتزوير، وفى ٥ يناير سنة ١٩٦٥ قدم مندوب تحقيق الشخصية تقريراً منتهياً فيه إلى أن البصمة الموقع بها على عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٣/٢٥ تختلف عن البصمة المنسوبة للورثة، والموقع بها بجانب ختمها على التوكيل الرسمى الصادر من الورثة لإيلتها المستأنف عليها، أما البصمة الموقع بها فى ظهر إعلـان دعوى صحة التعاقد فلا تصلح للمضاهاة، وفى ١٩٦٥/٤/١٩ طعن المستأنف عليها بالتزوير فى بصمة الإصبع المنسوبة للورثة على التوكيل رقم ٨٧٩٤ سنة ١٩٥٠ الصادر من الورثة لها، لأن البصمة لم تكن موجودة وقت صدور التوكيل، بدليل أن صورته التى تحت يدها ذكر بها أن توقيع الوكالة كان بختمها، كما دفعت المستأنف عليها بأن المستأنفين عيـنوا ببصمة الختم التى كانت على أصل صحيفة دعوى صحة ونفاذ العقد، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وتاريخ ١٩٦٦/٤/٢٤ وحكمت (أولاً) بإخراج مصلحة الشهر العقارى من الدعوى (ثانياً) وفى دعوى التزوير الفرعية المرفوعة من المستأنفين برفضها وتغريم كل من المستأنفين الثلاثة ٢٥ ج عن كل ورقة من الأوراق الخمس المطعون فيها بالتزوير. (ثالثاً) بعدم قبول الادعاء بالتزوير من المستأنف عليها (رابعاً) برفض الاستئناف موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف. طعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بتقرير الطعن، ودفعت

المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلانها بالتقرير إعلانا صحيحا .
وبالجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطاعنون على طلب نقض
الحكم ، وصممت المطعون عليها على الدفع المبدى منها ، وطلبت احتياطيا رفض
الطعن ، وصممت النيابة على ما جاء بمذكرتها وطلبت رفض الدفع ونقض الحكم
المطعون فيه تقضا جزئيا في خصوص الشق الثاني من الوجه الثاني للسبب الأول
ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من المطعون عليها بعدم قبول الطعن أن ورقة
الإعلان سلمت لمن تدعى جنيت نقولا ولم يبين المحضر صفتها باعتبارها مخاطبا
معه . وإذ كانت السيدة التي تسلمت صورة الإعلان ليست من أقاربها
أو أصهارها المقيمين معها وليست خادمة لها أو وكيلة عنها ، فإن الإعلان يكون
قد وقع باطلا ، مما يترتب عليه بطلان الطعن وعدم قبوله .

وحيث إن هذا الدفع مردود ، ذلك أنه وإن كان إغفال المحضر إثبات بعض
البيانات اللازمة في ورقة الإعلان يترتب عليه بطلانه عملا بالمواد ١٠ ، ١٢ ، ٢٤
من قانون المرافعات (الذي تم الإعلان في ظله) إلا أنه — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — لا يصح للمطعون عليه الذي لم يعلن إعلانا صحيحا ، وحضر
وقدم مذكرة بدفاعه في الميعاد القانوني أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه
مصلحته في التمسك به . وإذ كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان
الطعن أن الإعلان تم في الميعاد القانوني ، وأنه وجه إلى المطعون عليها في موطنها
الذي لا تنازع في إقامتها به ، وكانت قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين
وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان بفرض تحقق البطلان الذي تدعيه .
كما لم يثبت أن ضررا قد لحقها من هذا البطلان . فإنه لا يجوز لها التمسك به .
ويتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين ينمون بالوجه الأول من السبب الأول على الحكم
المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت في الأوراق ، ويقولون
في بيان ذلك إن الحكم قرر أن المورثة لم تكن في حالة مرض الموت مستندا

إلى أن المرض بدأ منذ ۱۰/۱۱/۱۹۵۸ كما جاء بالشهادة الصادرة في ذلك التاريخ وأن الوفاة حدثت بتاريخ ۲۷/۳/۱۹۶۰، وإذا تجاوزت هذه المدة فترة السنة فإنه لا يعتبر مرض موت، في حين أن مرض الموت ألم بالمورثة ابتداء من ۷/۵/۱۹۵۹ لا من ۱۰/۱۱/۱۹۵۸ . وإذا كان عقد البيع موضوع النزاع المنسوب للمورثة غير ثابت التاريخ، ولا يعتبر كذلك إلا من تاريخ الإشارة إليه في صحيفة الدعوى رقم ۳۵۱۲ سنة ۱۹۵۹ كلى القاهرة المنعنة في ۹/۶/۱۹۵۹، فإن الطاعنين لا يحتاجون إلا بهذا التاريخ على اعتبار أنه التاريخ الثابت صدور العقد رسمياً فيه . وإذا كان مرض المورثة قد انتهى بوفاتها في ۲۷/۳/۱۹۶۰ فإن التصرف المسند إليها يكون قد تم في فترة هذا المرض .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه بين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " إن المحكمة تطعن إلى أقوال شهود المستأنف عليها الثابت منها أن عقد البيع المؤرخ ۲۵ من مارس سنة ۱۹۵۳ قد حرر بمكتب الشاهد الأول من شهود المستأنف عليها وبخط وكيل مكتبه وأن المورثة قد وقعت عليه ببصمة ختمها ثم ببصمة إصبعها ، كما ثبت من أقوال الشاهدين الثالث والرابع من شهود المستأنف عليها أيضاً أن إعلان صحيفة افتتاح الدعوى رقم ۳۵۱۲ سنة ۱۹۵۹ مدنى كلى القاهرة وإعادة الإعلان والإعلان الإدارى، وكذلك إعلان الحكم قد تسلمتها جميعاً المورثة آمنة محمود خانم الأمر الذى لا يدع مجالاً للشك في صحة هذه الإجراءات حيث ارتاح ضمير المحكمة إلى هذه الشهادة، ومن ثم تلقت عن شهادة شاهدى المستأنفين، وأنه وقد اطمأنت المحكمة إلى صحة عقد البيع الصادر من المورثة لإبنتها المستأنف عليها في ۲۵/۳/۱۹۵۳ على ما سلف بيانه . فلا محل لدفاع المستأنفين الخاص بمرض الموت حيث لم يدع أحدهم أنها كانت مريضة في هذا التاريخ الذى باعت فيه المنزل لإبنتها " ومن ذلك يبين أن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود في حدرد سلطتها الموضوعية أن عقد البيع قد صدر من المورثة في ۲۵/۳/۱۹۵۳ ومن قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت، سواء كان هذا التاريخ هو يوم ۱۰/۱۱/۱۹۵۸ كما يقول الحكم المطعون فيه أو يوم ۷/۵/۱۹۵۹ كما يقول الطاعنون ، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين يتعنون في الوجه الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه بعد أن حكم برفض الادعاء بالتزوير قضى بتغريم كل من الطاعنين ٢٥ جنيها من كل ورقة من الأوراق المطعون فيها بالتزوير، في حين أن جميع الأوراق طعن فيها بالتزوير بتقرير واحد بالنسبة لبصمات الختم والإصبع المنسوبة لمورثتهم، وأعلنت شواهد تزويرها معا ، مما كان يتعين معه أن يقضى بغرامة واحدة عند رفض الادعاء بالتزوير، لأن الغرامة مدنية وليست جنائية .

وحيث إن هذا النعى شديد ، ذلك أن المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات القديم الذي صدر الحكم المطعون فيه في ظله نصت على أنه " إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير في ادعائه أو برفضه حكم عليه بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيها ولا يحكم عليه بشيء إذا ثبت بعض ما ادعاه " ومفاد ذلك أن الغرامة جزاء مدني يحكم به على من فشل في ادعائه بالتزوير، وبالتالي فإنها لا تتعدد بتعدد الطاعنين إذا ما كان ادعاؤهم بالتزوير واحدا وحاصلا بتقرير واحد ومنصبا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن ادعاء الطاعنين بالتزوير يتم بتقرير واحد، وانصب على عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم المرحومة آمنة محمد غانم تأسيسا على أن بصمتي الختم والإصبع المنسوبتين لها مزورتان، وانصب أيضا على بصمة الإبهام المنسوبة لها على إعلان صحيفة الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد، وعلى بصمة الختم المنسوبة لها على الإعلان الإداري الموجه لها في الدعوى المذكورة بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٦، وعلى بصمة ختمها على إعادة إعلانها بها بتاريخ ١٩٥٩/١١/١٦ وعلى بصمة ختمها على أصل إعلان الحكم رقم ٣٥١٢ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة الذي صدر ضدها بصحة ونفاذ العقد المذكور ، فإن هذا الادعاء يكون واحدا وبتقرير واحد وقصد به رد وبطلان عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم لتزوير بصمتي ختمها وإصبعها وبطلان إجراءات التقاضي في الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد، وبطلان إعلان الحكم الذي صدر فيها لذات السبب وهو تزوير بصمتي الختم والإصبع ، بما يقتضي أن يكون الحكم عليهم بغرامة واحدة إذا ما فشلوا في ادعائهم بالتزوير . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه

قد خالف هذا النظر وقضى على كل منهم بفراغات متعددة بقدر الأوراق المطعون فيها، فإنه يكون قد أخطأ في القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزيا في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من السبب الأول أن الحكم المطعون فيه اعتبر الحكم الصادر ضد مورثة الطاعنين بصحة عقد البيع المنسوب صدوره إليها حجة على الطاعنين ويسرى في حقهم باعتبارهم خلفا عاما لها، في حين أن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة للتصرف المنسوب لمورثة إذا ما طعن في هذا التصرف ، ولما كان الطاعنون قد طعنوا على عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم بأنه لم يقصد به البيع المنجز البات ، فإنهم يعتبرون من الغير بالنسبة له ، ويكون من الخطأ الاعتداد في مواجهتهم بحجية الحكم الصادر بصحته ونفاذه باعتبارهم خلفا عاما لمورثتهم، وهذا بالإضافة إلى أن الطعون عليها لم تقم بتسجيل الحكم الصادر لصالحها ضد مورثتهم بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليها . مما يجعل ملكية المنزل المتصرف فيه باقية على ذمة المورثة ويعتبر من أعيان تركتها ولا يحتاج بهذا الحكم على الطاعنين باعتبارهم من الغير إلا من اليوم الذي يتم فيه تسجيله، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض موت المورث لإضراراً بحقوقه في الإرث لا يكفي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لإهدار حجية التصرف، بل يجب على الوارث أن يقيم الدليل على ادعائه، فإن عجزه عن ذلك ظل التصرف حجة عليه وملزما له ، ولا يعتبر الوارث في حالة عجزه عن إثبات طعنه في حكم الغير، ولا يعدو أن يكون الطعن الذي أحقق في إثباته مجرد إدعاء لم يتأيد بدليل ، وبالتالي يكون التصرف حجة على الوارث باعتباره خلفا عاما لمورثه . إذ كان ذلك وكانت محكمة الموضوع على ما جاء في الرد على السبب الأول لم ترفيا قدمه الطاعنون من أدلة ما يفيد أن التصرف صدر من المورثة وهي في مرض الموت، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ في القانون إذ اعتبر عقد البيع الصادر من مورثة الطاعنين حجة عليهم وملزما لهم باعتبارهم خلفا عاما لها ، وإذا كان يترتب على انصراف أثر العقد

إلى الخلف العام أنه يسرى في حقه ما يسرى في حق السلف بشأن هذا العقد فلا يشترط إذن ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله حتى يكون التصرف حجة للخلف أو عليه ، لأنه يعتبر قائما مقام المورث ويلتزم بتنفيذ ما التزم به مورثه طالما أن العقد قد نشأ صحيحا وخلصت له قوته الملزمة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر ، فإن النعي عليه بأنه ألزم الطاعنين بحجية تصرف مورثهم رغم عدم تسجيله يكون غير سديد .

وحيث إن الطاعنين ينعون في الوجه (الأول) من السبب الثاني على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، لأنهم تمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف ببطلان الحكم المستأنف ، لأن الدعوى التي صدر فيها لم تمر بمرحلة انتحضير قبل عرضها على المحكمة ، ولم يورد الحكم المطعون فيه هذا الدفاع ولم يعن بالرد عليه بل تبنى أسباب الحكم المستأنف رغم ما شابته من بطلان . وينعون في الوجه (الثاني) وفي الشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقولون إنه بالرغم من أن مندوب تحقيق الشخصية قد انتهى في تقريره إلى أن بصمة الإبهام المنسوبة للورثة على عقد البيع المطعون فيه بالتزوير تختلف عن بصمة الإصبع المنسوبة لها على سند التوكيل رقم ٨٧٩٤ لسنة ١٩٥٠ توثيق القاهرة ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعول على ذلك تأسيسا على أنه قد ثبت للمحكمة من الاطلاع على التوكيل المقدم من المطعون عليها أن الموكلة وقعت ببصمة ختمها فقط دون بصمة الإصبع ، وأنها لا ترى بعد ذلك موجبا للاطلاع على أصل سند التوكيل الذي أجريت عليه المضاهاة . وهذا الذي استند إليه الحكم في رفض الادعاء بالتزوير ينطوي على القصور والفساد في الاستدلال ومخالفة القانون ، لأن أصل التوكيل الذي أجريت عليه المضاهاة وإن كان قد تعذر على مندوب تحقيق الشخصية تصوير بصمة الإبهام التي كانت عليه ، إلا أن السيد المستشار مضى المحكمة أثبت في المحضر الذي حرره عند انتقاله لمصلحة الشهر العقاري أن أصل التوكيل المذكور موقع عليه ببصمة ختم وببصمة إصبع منسوبيتين للورثة ، ووقع السيد المستشار على هذا التوكيل بما يفيد النظر ، الأمر الذي لا يمكن معه القول بإمكان حصول عبث به . وإذا طرح الحكم أصل التوكيل الذي أجريت عليه المضاهاة معولا على أن صورته

المقدمة من المطعون عليها تفيد أن التوقيع عليه كان ببصمة الختم فقط دون أن يقيم قضاؤه على أسباب سائغة، فإنه يكون قد خالف القانون ، إذ من المقرر تطبيقاً للسادة ٣٩٢ مدنى أن الصورة لا تكون حجة إلا بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل فإذا اختلفت عنه زال ما لها من حجية فيما وقع فيه الاختلاف . ويتنعى الطاعنون فى الوجه (الثالث) على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب استناداً إلى القول بأنهم تمسكوا فى دفاعهم بعدة قرائن للدلالة على تزوير عقد البيع المنسوب صدوره للمورثة ، منها أن المطعون عليها المقول بصدور العقد لها معدومة ولا تستطيع دفع الثمن الوارد فى عقد البيع ، وأنها لم تضع اليد على العين المبيعة بل ظلت هذه العين فى يد المورثة ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يورد هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه بأنه يبين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة محكمة أول درجة فى ١٩٦٤/٢/٢٥ أن الدعوى كانت منظورة بالتحضير وطلب كل من محامى الطاعنين والمطعون عليها إحالتها للرافعة للجلسة المنعقدة فى ذات اليوم ، فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ، ولدى نظرها طلب الطاعنون الحكم لهم بطلباتهم ، وطلبت المطعون عليها رفض الدعوى ، فقررت المحكمة حجز القضية للحكم بالجلسة ١٩٦٥/٢/٢٥ ، كما يبين من صورة الحكم الابتدائى المعانة للطاعنين أن الحكم قد صدر بهذه الجلسة ، وأثبتت المحكمة فى صدر أسبابه أنها تلت تقرير التلخيص ومؤدى ذلك أن القضية — على خلاف ما يقول به الطاعنون — قد مرت بالتحضير ، ثم أحيلت للرافعة لذات اليوم بناء على طلب الخصوم ، وأن المحكمة تلت تقرير التلخيص قبل أن تسمع المرافعة . إذ كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على دفاع الطاعنين بخصوص بطلان الحكم الابتدائى يكون غير مستج ولا جدوى فيه . ومردود فى الوجهين (الثانى والثالث) والشق (الثانى) من السبب الأول بأن الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها دفعت الدعوى بأنه قد صدر لصالحها الحكم رقم ٣٥١٢ سنة ٥٩ مدنى كلى القاهرة ضد المرحومة أمنة محمد غانم مورثتها ومورثة الطاعنين بصحة وتقاذ العقد الصادر لها من المورثة ببيع المنزل موضوع النزاع ، وأن هذا الحكم قد أصبح نهائياً بإعلانه لشخص المورثة وعدم الطعن عليه فى الميعاد القانونى . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى صحة الإعلان المذكور ورفض الادعاء بتزويره ، ولم

يكن قضاء الحكم في هذا الخصوص موضع نعي من الطاعنين ، فقد أصبح الحكم رقم ٣٥١٢ سنة ٥٩ مدنى كلى القاهرة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به من صحة ونفاذ عقد البيع الصادر من المورثة باعتبارهم خلفا عاما لها ، مما يمتنع معه عليهم العودة للنزاع في صحة العقد ، أوفى صحة الحكم الصادر بصحته وتقاضه ، سواء بدعوى مستقلة أو بدفع في دعوى قائمة . إذ كان ذلك فإن النعى برمته يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والتناقض ، وفي بيان ذلك يقولون إن الحكم قضى بعدم قبول الادعاء بالتزوير من جانب المطعون عليها الأولى على بصمة الأصبع الموقع بها بجانب ختم المورثة على أصل التوكيل رقم ٨٧٩٤ سنة ١٩٥٠ توثيق القاهرة ، واستند في ذلك إلى أن هذا الادعاء منها غير منتج في الدعوى ، في حين أن هذا الادعاء كان متبجا وضروريا في الدعوى للوقوف على حقيقة بصمة الأصبع المنسوبة للمورثة على عقد البيع ، هذا إلى أن الحكم بعدم قبول هذا الادعاء بالتزوير من المطعون عليها مؤداه اعتبار بصمة الأصبع المنسوبة على سند التوكيل صحيحة مما كان يقتضى الحكم بتزوير عقد البيع بعد أن ثبت أن بصمة الإصبع التى يحملها تختلف عن بصمة الأصبع التى على سند التوكيل ، وإذ قضى الحكم على خلاف ذلك بعدم قبول الادعاء بالتزوير من المطعون عليها وبرفض الادعاء بتزوير عقد البيع يكون قد شاب الفساد في الاستدلال والتناقض في التسبيب .

وحيث إن النعى على الحكم بالفساد في الاستدلال لقضائه بعدم قبول الادعاء بالتزوير من المطعون عليها مردود بأنه غير منتج ، ذلك أن هذا الادعاء لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع للتصميم ، وإذ لحأت المطعون عليها الادعاء بتزوير بصمة إصبع مورثتها على أصل سند التوكيل الصادر منها لها وحكم بعدم قبول هذا الادعاء لأنه غير منتج في الدعوى ، فإن هذا الحكم لم يلحق ضررا بالطاعنين هذا إلى أن الحكم برفض ادعاء الطاعنين بالتزوير في عقد البيع المنسوب صدوره للمورثة لم يقيم على أن بصمة الأصبع التى على أصل سند التوكيل مزورة على المورثة ، وإنما أقيم على أدلة أخرى ، أما بصمة الأصبع المذكورة فقد اطرحتها الحكم ولم يعتد بها في المضاهاة ، بعد أن ثبت له من صورة ذات التوكيل المقدمة من المطعون عليها

أن المورثة وقعت على التوكيل الصادر منها للمطعون عليها بنحتمها ، وأنه لم يذكر به أنها وقعت عليه ببصمة اصبعها أيضا ، ومن ثم فإنه لا مصلحة للطاعنين في التحدى بما حكم به ضد المطعون عليها من عدم قبول ادعائها بالتزوير . والنعي على الحكم بالتناقض مردود ، ذلك أن القضاء بعدم قبول الادعاء بالتزوير في ورقة لا يعنى في ذاته أنها صحيحة ، وإذا كان الثابت أن الحكم قضى بعدم قبول ادعاء المطعون عليها بالتزوير في بصمة الإصبع التي يحملها أصل التوكيل الصادر لها من المورثة تأسيسا على أن هذا الادعاء غير منتج بعد أن رأت المحكمة اطراح هذا التوكيل ، وأقامت حكمها برفض ادعاء الطاعنين بتزوير عقد البيع على ما اطمأنت اليه من أقوال الشهود الذين سمعتهم ، وكان هذا لا يؤدي إلى القول بأن البصمة المذكورة صحيحة ، فإن النعي على الحكم بالتناقض يكون على غير أساس .

وحيث إن موضوع ما تقض الحكم فيه صالح للفصل فيه . ولما تقدم .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر حتى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبدالرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(١٣٦)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إختصاص . ” الإختصاص الولائي ” . دعوى . ” مهيب الدهوى ” .
تعويض .

اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . نص
إختصاصها على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد بالمادة ٦٧
من قس القانون . هذا الإختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقاً
لأحكام القانون العام . إقافة الدهوى بطلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة
للسكك الحديدية الذي أدى إلى انقلاب القطار . مغايرة هذا الأساس لما هو
منصوص عليه في المادة ٦٧ صالفة الذكر . للضرورة أن يخار أي السيلين للطالبة
بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يصلح سبباً للطعن ” . هيئات عامة .
تعويض .

الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية
الدولة . مؤدى ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويشول إليها ما تحققه
من أرباح . ولازمه اعتبار وزير النقل والهيئة كمشول واحد . إلى على الحكم
لقضاء على وزير النقل والهيئة منضامين بالتعويض . غير منتج .

١ - مفاد نص البندين أ ، ب من المادة ٣١ من القانون رقم ١١٦
لسنة ١٩٦٤ . ونصوص المواد ٦٧ ، ٦٩ ، ١١٧ من ذات القانون أن المشرع
جعل إختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ المذكورة قاصراً على منح

التعویض فی حالة وقوع الضرر فی النطاق الممسود الذی رسمه بالمادة ٦٧ سالفة الذکر ، ولا یتعداه إلى التعویض المستحق طبقا لأحكام القانون العام . وإذ كان المطعون علیه قد أقام دعواه أمام المحاکم المدنية بطلب الحكم له بالتعویض عن الضرر الذی حاق به نتيجة الخطأ الذی ارتكبته الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وأدى إلى انقلاب القطار الذی كان یتقله ، فإنه یكون قد أسس طلب التعویض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية ، وهو أساس مغاير لذلك الذی نص علیه القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ وحصره فی إحدى الحالات الواردة بالمادة ٦٧ منه ، واختلاف الأساسین یبیح للضرور أن ینتارأى السبلین للطالبة بتعویض الضرر . على ألا یجمع بین التعویضین . وإذ التزم الحكم المطعون فیله هذا النظر ، فإنه لا یكون قد خالف القانون أو أخطأ فی تطبیقه .

٢ — الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هی طبقا لأحكام قانون إنشائها رقم ٣٦٦ لسنة ١٩٥٦ والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ والقرار الجمهوری رقم ٢٧١٥ لسنة ١٩٦٩ هيئة عامة ولیست مؤسسة عامة . وإذ كان قانون إنشاء الهيئة المذكورة وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة ، إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة ، ولأزم ذلك أن تتحمل الدولة ما قد یصیبها من خسائر ، ویثول إليها ما تحققه الهيئة من أرباح ، مما یجعل وزیر النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمسئول واحد ، ومن ثم فإن النعی على الحكم — لقضائه على وزیر النقل والهيئة متضامین بالتعویض عن الضرر الذی حاق بالمضرور نتيجة خطأ الهيئة الذی أدى إلى انقلاب القطار — یكون غیر منتج ولا جدوى فیله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السید المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حیث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن النقيب إبراهيم عيسى أقام الدعوى رقم ٣٢٧٢ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى القاهرة ضد وزير النقل ومدير عام السكك الحديدية وآخرين طلب فيها الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له تعويضا قدره خمسة آلاف جنيه وقال في بيان دعواه إنه كان يستقل قطارا تابعا لهيئة السكك الحديدية في طريقه من القاهرة إلى السويس ضمن حملة لحساب وزارة الحربية ، وعند مدخل مدينة السويس انقلب القطار وأصيب بعدة جروح وكسور في أجزاء مختلفة من جسمه ، ومكث تحت العلاج فترة زادت عن عام ونصف ، وتختلف لديه من الإصابات عجز وتشويه ، وإنه لما كانت إصابته قد وقعت أثناء الخدمة وبسببها ، وكان الحادث قد نشأ من عدم اتخاذ الاحتياطات الكافية للحفاظ على أرواح ركاب القطار فإنه يستحق التعويض المطالب به ، ولما فشل في الحصول عليه وديا أقام دعواه بطلباته سالفة الذكر ، بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة بإلزام المدعى هاهما الثالث والرابع (وزير النقل ومدير عام السكك الحديدية بصفتيهما) متضامين بأن يدفعوا للمدعى ٢٠٠٠ ج ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٢٥ سنة ٨٣ ق ، كما استأنفه وزير النقل ومدير عام السكك الحديدية بصفتيهما طالبين إلغاءه والحكم أصليا بقبول الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٨١٣ سنة ٨٣ وبتاريخ ١٩٦٧/١/١٧ حكمت المحكمة في الاستئناف الأول بتعديل المبلغ المقضى به إلى ثلاثة آلاف جنيه ، وفي الاستئناف الثانى برفض الدفع وبرفض الاستئناف وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الراى بنقض الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الراى .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون برفضه الدفع بعدم اختصاص المحاكم ولائيا بنظر الدعوى ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن القانون ١١٦ سنة ١٩٦٤ جعل الاختصاص فى نظر دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة الأفراد الخاضعين لأحكامه بسبب الخدمة أو العمليات.

الحریة معقودا إلى اللجنة الخاصة المنصوص عليها في المادة ۶۹ من هذا القانون كما نص على أن تكون قراراتها نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام أية هيئة قضائية ولكن الحكم المطعون فيه استند في رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي الذي أبداه الطاعنان إلى أن الأعمال والأحداث الحربية التي تجري داخل أراضي الدولة نفسها لا تعتبر من أعمال السيادة ، وتختص المحاكم بنظر طلب التعويض عما قد ينشأ عنها من ضرر ، وهو فهم خاطيء من الحكم للدفع الذي يقوم على اختصاص استثنائي بنص في القانون ، ذلك أن المشرع وقد جعل من اللجنة المنصوص عليها في المادة ۶۹ من القانون ۱۱۶ سنة ۱۹۶۴ دون غيرها جهة بديلة للقضاء العادي تختص بنظر دعوى التعويض بقرار غير قابل للطعن ، فإنه بذلك يكون قد قرض أن التعويض الذي تقرره هذه اللجنة هو تعويض جابر للضرر بحيث يمنع إثارة النزاع في شأنه من جديد ويكون الحكم المطعون فيه برفضه الدفع قد أخطأ القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن القانون ۱۱۶ سنة ۱۹۶۴ تضمن القواعد التي تنظم المعاشات والمكافآت والتأمين والتعويض لأفراد القوات المسلحة عن الوفاة أو العجز الكلي أو الجزئي بسبب العمليات الحربية ، ونص في المادة ۶۷ على أن " تمنع تعويضات للصايين - في الحالات الموضحة بعد - بإصابات لا تمنعهم من البقاء في الخدمة عسكرية كانت أو مدنية تقدر على الأساس التالي عن كل درجة من درجات العجز الناشئة عن الإصابة " ثم بين هذه الحالات ، كما نص في المادة ۶۹ على أن تتولى اللجنة المبين بها تشكيلها منح المعاش والتأمين الإضافي والتعويض في حالات العجز سالفة الذكر بقرار نهائي لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة قضائية ، ونص في المادة ۱۱۷ منه على أنه لا يجوز لكافة الجهات القضائية النظر في دعاوى التعويض الناشئة عن إصابة أو وفاة أحد الأفراد الخاضعين لأحكام هذا القانون عند ما تكون الإصابة أو وفاة قد حدثت بسبب الخدمة أو العمليات الحربية أو بسبب إحدى الحالات المنصوص عليها في البندين (۱ ، ب) من المادة ۳۱ من هذا القانون ، ومفاد هذه النصوص أن المشرع جعل اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ۶۹ منه قاصرا على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدود الذي رسمه بالمادة ۶۷

ولا يتعداه إلى التعويض المستحق طبقاً لأحكام القانون العام، وإذا كان المطعون عليه قد أقام دعواه أمام المحاكم المدنية بطلب الحكم له بالتعويض عن الضرر الذي حاق به نتيجة الخطأ الذي ارتكبته الهيئة العامة للسكك الحديدية، وأدى إلى انقلاب القطار الذي كان يستقله، فإنه يكون قد أسس طلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية، وهو أساس مغاير لذلك الذي نص عليه القانون ١١٦ سنة ١٩٦٤، وحصره في إحدى الحالات الواردة بالمادة ٦٧ منه، واختلاف الأساسين يبيح للمضروب أن يختار أي السبيلين للطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه.

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وفي تأويله من وجهين (أولهما) أنه لما كانت القاعدة أن المضروب لا يجوز له أن يجمع بين تعويضين من ضرر واحد، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للمطعون عليه بالتعويض الكامل الذي ارتأه كافياً لجبر الضرر الذي أصابه، وكان القانون ١١٦ سنة ١٩٦٤ جعل الاختصاص بمنح التعويض عن الإصابات التي لحقت بالمطعون عليه من اختصاص اللجنة المشكلة وفقاً للمادة ٦٩ من ذلك القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون قد مكن المطعون عليه من الجمع بين تعويضين من ضرر واحد وهو الإصابة التي لحقت أثناء الخدمة. (وثانيهما) أن القانون ٣٦٦ سنة ١٩٥٦ الصادر بإنشاء الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر لتتولى إدارة مرفق النقل للسكك الحديدية نص على أن يكون للهيئة مجلس إدارة يصرف شئونها، وعلى أن يكون لها ميزانية مستقلة، ثم صدر القانون ٦١ سنة ١٩٦٣ في شأن الهيئات العامة منظماً أوضاعها معتبراً كلاً منها شخصاً إدارياً عاماً يدير مرفقاً عاماً يقوم على مصلحة أو خدمة عامة، ويكون لها الشخصية الاعتبارية كما يتولى إدارتها مجلس يكون له السلطة العليا المهيمنة على شئونها وتصريف أمورها، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦٩ باعتبار الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية هيئة عامة على أن تتبع وزارة النقل، ويكون للوزير سلطة الإشراف والتوجيه والرقابة، وأنه لما كانت المادة ١٦٩ من القانون المدني تنص على أن التضامن بين المستوائين عن الفعل الضار لا يكون إلا في حالة

تعدددهم، وكان الحكم المطعون فيه قد أرجع إصابات المطعون عليه إلى خطأ الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية فلما تكون وحدها مسئولة على أساس المسؤولية التقصيرية التي قام عليها الحكم، لأن الوصاية الإدارية لوزارة النقل لا تتعارض مع استقلال الهيئات العامة. وإذا كانت الطاعتان قد دفعتا طالب التضامن في أسباب استئنافهما ولم يبين الحكم المطعون فيه وجه القضاء عليهما بالتضامن أو أساسه في القانون فإنه يكون فضلا عن مخالفته للقانون مخطئا في تطبيقه .

وحيث إن النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه عار عن الدليل، ذلك أن الأوراق قد خلت مما يدل على أن المطعون عليه سبق له الحصول على تعويض من اللجنة المشكلة وفقا لنص المادة ٦٩ من القانون ١١٦ سنة ٦٤ . ومردود في الوجه الثاني بأن الهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر هي طبقا لأحكام قانون إنشاء رقم ٣٦٦ سنة ٥٦ والقانون رقم ٦١ سنة ٦٣ والقرار الجمهوري رقم ٢٧١٥ سنة ١٩٦٩ هيئة عامة، وليست مؤسسة عامة، ولما كان قانون إنشاء الهيئة المذكورة وإن نص على أن تكون لها ميزانية مستقلة إلا أنه ألحق هذه الميزانية بميزانية الدولة، ولازم ذلك أن تتحمل الدولة ما قد يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه الهيئة من الأرباح، مما يجعل وزير النقل والهيئة العامة لشئون سكك حديد جمهورية مصر كمستول واحد، ومن ثم فإن النعي بهذا الوجه يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . ” التوقيع على مسودة الحكم . بطلان الحكم ” . بطلان .

وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه .
تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة لا يلزم . التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة
على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق . لا بطلان .

(ب) أمر أداء . ” طلب الأمر ” . اختصاص . بطلان .

ترجيحه طلب أمر الأداء إلى قاضي الأمور الوقفية . صدور الأمر من ...
بومفه رئيسا للمحكمة . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الأمر .
التي دلت ذلك القضاء بمقولة بطلان الأمر الصادر عن لا ولاية له . غير صحيح .

١ — إذ أوجبت المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق توقيع الرئيس
والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه ، فإنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم
بتعدد أوراق المسودة ، لأن تلك المسودة تعتبر وحدة واحدة ، فيكفي التوقيع في نهاية
الأسباب . وإذا كان الثابت من الاطلاع على شهادة قلم الحفظ بمحكمة الاستئناف ،
والتي أودعها الطاعن أن مسودة الحكم المطعون فيه حررت في خمس ورقات
الأخيرة منها قد انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم ، وذايات بتوقيعات المستشارين
الثلاثة الذين أصدروه ، فإن حسب الحكم هذا ليكون بمنأى عن البطلان
المدعى به .

٢ — متى كان يبين من الأوراق أن أمر الأداء وإن وجه طلبه إلى قاضي
الأمور الوقفية ، إلا أنه يبين من الصورة الرسمية لهذا الأمر أن الذي أصدره هو ...

بوصفه رئيسا للمحكمة ، وليس بصفته قاضيا للأمر الوقتية ، ومؤدى ذلك أنه أصدر هذا الأمر بمقتضى سلطته القضائية لا سلطته الولائية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه — بمقولة إنه قضى بتأييد أمر الأداء رغم بطلانه لصدوره ممن لا ولاية له وهو قاضى الأمور الوقتية — يكون فى غير محله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عبد الباقي أحمد خضير حصل من رئيس المحكمة بمحكمة طنطا الابتدائية على أمر بإلزام عبده حسب الله محمد بأن يؤدى له مبلغ ٤٠٥ ج استنادا إلى سند إذنى مؤرخ ١٩٦١/١٠/٧ يحمل توقيع المدين مستحق السداد وقت الطلب ، وقد دفع المدين فى التغلظ الذى أقامه برقم ٤٠٠ سنة ١٩٦٢ كلى طنطا ببراءة ذمته من الدين استنادا إلى مخالصة مؤرخة ١٩٦٢/١/١٥ ، بينما أنكر الدائن صدور هذه المخالصة منه ، وطعن فيها بالتزوير بتقرير مؤرخ ١٩٦٢/١٠/٦ وقبلت المحكمة شواهد التزوير ونذبت قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة على توقيعات الطاعن الأخرى ، وبعد أن باشر الخبير مأموريته حكمت برفض الإدعاء بالتزوير وبإلغاء أمر الأداء تأسيسا على ماورد بتقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن المخالصة المطعون عليها صحيحة واستأنف الدائن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبا بإلغاء والحكم بتزوير المخالصة وتأييد أمر الأداء ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٤ سنة ١٥ قضائية وبعد أن نذبت المحكمة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لإعادة فحص بعض أجزاء المخالصة ، عادت وبتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورد وبطلان المخالصة وتأييد أمر الأداء ، وطعن

الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسينين الواردين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظرة أصدرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه صدر باطلا لعدم توقيع جميع أوراق مسودته من القضاة الذين أصدروه ، وقال الطاعن في بيان ذلك إنه حصل على شهادة صادرة من قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم تفيد أن مسوده الحكم موزعة على أوراق منفصلة تحوى الأسباب والمنطوق وأن أوراق الأسباب موقع عليها من قاض واحد ، وإنه لما كان يجب دلى القضاة الذين أصدروا الحكم التوقيع على أسبابه ومنطوقه ، فإن توقيعهم على الورقة المتضمنة لمنطوق الحكم وحده لا يغنى عن توقيعهم على كل ورقة من أوراق الحكم المنفصلة .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات السابق إذ أوجبت توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المتعلقة على أسبابه فإنها لم تشترط تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة ، لأن تلك المسودة تعتبر وحدة واحدة فيكفى التوقيع في نهاية الأسباب . إذ كان ذلك ، وكان الذئب من الاطلاع على شهادة قلم الحفظ بحكمة استئناف طنطا والتي أودعها الطاعن أن مسودة الحكم المطعون فيه حررت في خمس ورقات ، الأخيرة منها قد انتهت فيها الأسباب بمنطوق الحكم ، وذيلت بتوقيعات المستشارين الثلاثة الذين أصدروه فإن حسب الحكم هذا ليكون بمأى عن البطلان المدعى به .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن قاض المحكمة هو الذى يختص بإصدار

أوامر الأداء وإن اختصاصه هذا يتعلق بالنظام العام ، وإذ كان الثابت أن أمر الأداء المتظلم منه قد صدر من قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية فإنه يكون باطلا لصدوره ممن لا ولاية له في إصداره . إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد هذا الأمر فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون وفي تأويله .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الأوراق أن أمر الأداء وإن وجه طلبه إلى قاضي الأمور الوقفية ، إلا أنه يبين من الصورة الرسمية لهذا الأمر أن الذي أصدره هو السيد / محمود مختار بوصفه رئيسا للمحكمة وليس بصفته قاضيا للأمور الوقفية ، ومؤدى ذلك أنه أصدر هذا الأمر بمقتضى سلطته القضائية لاسلطته الولاية .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عثمان زكريا ، ومحمد عبد أحد حماد ، ومحمد عبد الرحمن ، ومحمد صلاح الدين .

(١٣٨)

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " نطاق الطعن " .

انصراف الطعن بالنقض الى حكم محكمة الاستئناف وما أحال عليه من أسباب
الحكم الابتدائي .

(ب) حكم . " بيانات الحكم " . بطلان . " بطلان الأحكام " .

النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم التي لا يكون من شأنه التشكيك
في حقيقة الخصم وانتمائه بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتيب بطلان الحكم
عليه . م ٢٤٩ مرافعات سابق . مثال .

(ج) خبرة . " بطلان التقرير " . نقض . " أسباب الطعن . السهب
الجديد " . دفع .

عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز
التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(د) حكم . " صيوب التدايل . التناقض " . نقض . " أسباب الطعن .
مالا يصلح سببا للطعن " .

قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه لأرض الزراع . لازمه
رفض الدعوى الفرعية المرفوعة من الحكومة بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض . التي
مل الحكم بالتناقض لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية
لعدم مصادم الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها . غير متبع .

(هـ) إثباتات . " طرق الإثبات . المعاينة " . خبرة .

دخول الدين المتنازع عليها في سند تلك الخصم واقعة مادية . كفاية لإثباتها بعمرة حدودها وأبعادها ومقارنتها بالحدود والأبعاد . بيئة بسند التملك . أخذ الحكم بنتيجة معاينة الخبر القاعة على هذا الأساس . لا عيب .

١ - الطعن بالنقض ينصرف إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف ، وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي واتخذ منها أسبابا له .

٢ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - نقصا أو خطأ جسيما مما قصدت المادة ٣٤٩ من أفعال سابق - المنطبقة على واقعة الدعوى - أن ترتب عليه بطلان الحكم . وإذا كان الثابت من الأوراق أن وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي في الإقليم الجنوبي قد اختصم في الدعوى الابتدائية عند رفعها ، كما أقام هو من جانبه دعوى فرعية بطلب تثبيت ملكيته للقدر المتنازع عليه ، ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ والذي نص على أن تتول اختصاصات ومسؤوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية المركزية ووزارتى الشؤون البلدية والقروية التنفيذيتين بإقليمى الجمهورية إلى وزارة الإسكان والمرافق ، وأن يتولى وزير الإسكان والمرافق الاختصاصات التي كان يباشرها كل من وزير الشؤون البلدية والقروية المركزي ووزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي في كل من الإقليمين ، أثبت محامى الحكومة حضوره عن وزارة الإسكان ، كما تبادلت وزارة الإسكان والمرافق المذكرات مع في كلا الدعويين . وإذا صدر الحكم الابتدائي فقد استأنفه وزير الإسكان والمرافق بصفته ، كما استأنفه الطاعن واختصم فيه وزير الإسكان والمرافق دون وزارة الشؤون البلدية والقروية ، ومن ثم فإن مجرد ذكر اسم وزارة الشؤون البلدية والقروية في ديباجة الحكم الابتدائي دون وزارة الإسكان والمرافق لا يعتبر نقصا أو خطأ جسيما في التعريف بشخص وزارة الإسكان

(١) قض ١٣/١/١٩٧٠ مجموعة المكاتب القنى . ص ٢١ . ص ٧٠

قض ٤/١٢/١٩٦٩ مجموعة المكاتب القنى . ص ٢٠ . ص ١٢٥٨

والموافق ، ولا يؤدي إلى التشكيك في حقيقتها من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى . وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وصحح ما وقع فيه الحكم الابتدائي من خطأ في هذا الخصوص ، فإن النعي عليه بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

٣ — إذا كان ما أثاره الطاعن أمام محكمة الاستئناف — من أنه قدم للتجيز اعتراضات مكتوبة تشير الشك في تقريره من بينها أنه لم يخطر به ما يقوم به من إجراءات ومناقشات وسماعه شهود خصمه دون شهوده ، وعدم التفاته إلى ما ذكره خاصا باشتراك مورث البائعين للمطعون عليه الأول في المزايدة المشر عن أرض النزاع — لا يعتبر دفعا صريحا ببطلان عمل التجيز ، فإنه يكون قد أسقط حقه في هذا الدفع بعدم التمسك به في الوقت المناسب ، وبالتالي فإن نعيه ببطلان الحكم لا يثبت على تقرير خبير مبني على إجراءات باطلة لا يلتفت إليه لقيامه على سبب لا يصح مرضه ابتداء على محكمة النقض .

٤ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الأرض موضوع النزاع تدخل في عقدي شراء المطعون عليه الأول ، وأنها تغاير تلك التي ادعت الحكومة ملكيتها ، ورتب على ذلك قضاءه في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول لها ، فإن لازم ذلك ومقتضاه هو رفض الدعوى الفرعية التي رفعتها الحكومة ضد المطعون عليه الأول بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بالتناقض — لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم سداد الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها — يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

٥ — دخول العين المتنازع عليها في سند تملك أي من الخصوم واقعة مادية يكفي لإثبات معرفة حدودها وأبعادها ، ومقارنة تلك الحدود والأبعاد بالحدود والأبعاد المبينة بعقود تملك الخصوم . وإذا كان الخبير قد باشر المأورية على هذا النحو فإنه لا تريب على الحكم إن اطمأن إلى تقريره ، وأخذ بنتيجة معاينته ، ويكون النعي في هذا السبب على غير أساس .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن الدكتور موريس محارب (المطعون عليه الأول) أقام الدعوى
رقم ١٩٥٥ سنة ٦٠ مدني كلى أسوان ضد موسى سدراك بباوى (الطاعن)
والمطعون عليهم من الثانى إلى العاشر طالبا الحكم في مواجهة المدعى عليهم
من الأول إلى الأخير بثبوت ملكيته إلى ٣٤٢ م و ٢٠ س الموضحة الحدود والمعالم
بصحيفة ادعى وعدم التعرض وكف المنازعة وإلزام المدعى عليهما الأول
والآخر بالمصاريف والأتعاب ، وإيسع باقى المدعى عليهم بصفقتهم ضمنا للصفقة
الحكم بإلزامهم بمساعى أن يحكم به عليه ، وقال فى بيانها إنه يملك الأرض موضوع
التزاع بعقد مسجل صدر له من المدعى عليهم من الثانى إلى التاسعة ووضع اليد
عليها وسورها منذ شرائها ، ولما تازع فيها موسى سدراك المدعى عليه الأول ووزارة
الشئون البلدية والقروية المدعى عليها العاشرة وتعرضا له دون سند ، أقام الدعوى
بطلباته السابقة ، وطلب الحاضر عن وزارة الشئون البلدية والقروية رفض الدعوى
ثم طلب بجملة ١٩٦٢/١/١٤ الحكم فى مواجهة المدعى والمدعى عليهم عدا الأول
بتثبيت ملكية الحكومة لأرض التزاع وعدم نفاذ التصرفات الصادرة للمدعى
من المدعى عليهم المذكورين ، ثم عاد بجملة ١٩٦٢/٤/٢٦ ووجه دعواه للمدعى
وحده ، وفى هذه الجلسة الأخيرة حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بنسب
مكتب خبراء وزارة العدل بأسوان ليعهد إلى أحد خبراءه الزراعيين بالانتقال
إلى العين موضوع التزاع وتطبيق مستندات الخصوم عليها لبيان ما إذا كانت
تدخل فى مستندات المدعى أم فى مستندات المدعى عليهما الأول والآخر ، وقدم
الخبير المنتدب تقريرا انتهى فيه إلى أن القدر موضوع التزاع يقع بحوض الروم
رقم ٢ قطعة رقم ٣ وقد اشتراه المدعى بعقود مسجلة ووضع يده عليه منذ تاريخ
مباشرة المأمورية وبني حوله سورا من الأحجار بتصريح من وزارة الشئون البلدية
والقروية ، وأما القدر مشترى المدعى عليه الأول موسى سدراك من مصلحة الأملاك

فيقع بحوض الروم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ ويبعد عن القدر موضوع التراع، ولم يسبق
للدعى عليه الأول أو وزارة الشؤون البلدية والقروية وضع اليد عليه، وفي ١٣/١/١٩٦٤
حكمت المحكمة (أولا) وفي الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المدعى إلى ٣٤٢ م
و ٢٠ م موصفة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى والجدول المساحي المسطر بها
وبعقد البيع المؤرخ أولها في ١٩٥٧/٢/٢٥ والمشهد في ١٩٥٩/٦/٣ برقم ٤٢٥
وثانيهما في ١٩٥٤/٣/٢٧ والمشهد في ١٩٥٤/٩/٢٤ برقم ٢٣٣٠ وبالزام المدعى
عليهما الأول والأخير بالكف عن منازعة المدعى في ملكيته (ثانيا) وفي الدعوى
الفرعية برفضها (ثالثا) بالزام المدعى عليهما الأول والأخير مناصفة بمصاريف
الدعوى وإلزام المدعى عليه الأخير بمصاريف الدعوى للفرعية (رابعا) برفض
ما عدا ذلك من الطلبات، واستأنف وزير الإسكان هذا الحكم لدى محكمة استئناف
أسيوط طالبا إلغاءه والحكم (أولا) برفض الدعوى الأصلية (ثانيا) الحكم له
بطلباته الإبتدائية في الدعوى الفرعية، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣ سنة ٣٩ ق
وبجلسة ١٩٦٥/٢/٢٤ أقام الدكتور مورييس لوقا محارب استئنافا مقابلا بمذكرة
طالبا الحكم بتصحيح اسم وزير الشؤون البلدية والقروية في نسخة الحكم الإبتدائي
يجعله وزير الإسكان والمرافق بصفته وتأييد الحكم فيما عدا ذلك، وقيد هذا
الإستئناف برقم ٩ سنة ٤٠ ق. كما استأنفه موسى سدراك بباوى (الطاعن)
لدى محكمة استئناف أسيوط أيضا طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد هذا
الإستئناف برقم ١٤ سنة ٣٩ ق، وفي ١٩٦٧/٢/٢٥ حكمت المحكمة في الإستئناف
المقابل باعتبار اسم الوزارة المحكوم ضدها في الحكم المستأنف هو وزارة الإسكان
والمرافق و برفض الإستئنافين رقمي ١٣ و ١٤ لسنة ٣٩ ق وتأييد الحكم المستأنف
وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير، وعرض
الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم، ودفع المطعون عليه
الأول بعدم جواز الطعن في الحكم الإبتدائي، وطالب رفض الطعن فيما عدا ذلك
ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا، وأصرت النيابة العامة على رأيها
الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن.

وحيث إن مبنى الدفع بعدم جواز الطعن أن الطاعن ضمن تفسيره الطعن
على الحكم الإبتدائي مع أن الطعن لا يجوز إلا في الأحكام الصادرة من محاكم
الإستئناف.

وحيث إن هذا الدفع مردود بأن الطعن إنما يتصرف إلى الحكم الصادر من محكمة الاستئناف وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي واتخذ منها أسبابا له .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حامل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن ، إن الحكم الابتدائي قد صدر ضد وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي رغم زوال صفته وإلغاء وزارته وأيلولة اختصاصاتها لوزارة الإسكان والمرافق العامة التي اختصمت في الدعوى ، ولم نعبأ محكمة أول درجة بهذا التعديل ، واعتبرت الخصومة لا تزال منعقدة مع الوزارة الملغاة وأوردت اسمها في الحكم دون اسم وزارة الإسكان والمرافق ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف ببطلان ذلك الحكم للخطأ الجسيم في أسماء الخصوم إلا أن الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الخطأ من قبيل الخطأ المادي ، وليس من قبيل الخطأ الجسيم الذي عتبه المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق بمقولة إنه ليس من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى مبررا ذلك بأن وزير الإسكان والمرافق العامة هو الذي أقام الاستئناف رقم ١١٣ لسنة ٣٩ ق ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، لأن صفة الوزارة في التفاضل لا تكون إلا بالنسبة لما تختص به ، كما لا يقبل تنفيذ الحكم إلا بالنسبة للوزارة الصادر ضدها ، وإذا أبدل الحكم خصبها لم يعد له وجود بنحصر حقيقة موجود ، فإن ذلك منه يعتبر خطأ جسيما ، إذ يتعدى معه التعرف على الخصم الذي يمكن الاحتجاج عليه بالحكم وتنفيذه ضده ، ولا يغير من ذلك رفع وزارة الإسكان استئنافا عن هذا الحكم وعلى اعتبار أنها المعنية به ، لأنه فضلا عن أن الحكم يجب أن يكون دالا بذاته على استكمال شروط صحته بحيث لا تقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي طريق من طرق الإثبات ، فقد تمسكت الوزارة ببطلان الحكم لهذا السبب ، وإذا كان الخطأ المادي القابل لتصحيح لا يتجاوز غلطات القلم التي تجري بها يد الكاتب عفوا وخلافا لما قصده ، وكان الحكم لم يخطئ في كتابة اسم الوزارة التي اختصمت أصلا ، بل غفل عن زوال الخصومة

بالنسبة لها وتوجيهها إلى وزارة الإسكان والمرافق، فإن ما وقع الحكم فيه لا يعتبر من قبيل الخطأ المسمى .

وحيث إن هذا النعى مردود، بأن النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى لا يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نقصاً أو خطأ جسيماً مما قصدت المادة ٣٤٩ مرافعات المنطبقة على واقعة الدعوى - أن ترتب عليه بطلان الحكم، وإذا كان الثابت من الأوراق أن وزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي في الإقليم الجنوبي قد اختصم في الدعوى الابتدائية عند رفعها في أغسطس سنة ١٩٦٠ كما أقام هو من جانبه دعوى فرعية يطلب تثبيت ملكيته للقدر المتنازع عليه، ولما صدر القرار الجمهوري رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ في ٢٩/٨/١٩٦١، والذي نص على أن تؤول اختصاصات ومسئوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية المركزية ووزارتى الشؤون البلدية والقروية التنفيذيتين بإقليمى الجمهورية إلى وزارة الإسكان والمرافق، وأن يتولى وزير الإسكان والمرافق الاختصاصات التي كان يباشرها كل من وزير الشؤون البلدية والقروية المركزي ووزير الشؤون البلدية والقروية التنفيذي في كل من الإقليمين أثبت محامى الحكومة حضوره عن وزارة الإسكان بجملة ٢٦/٤/١٩٦٢، كما تبادلت وزارة الإسكان والمرافق المذكرات مع الدكتور موريس محارب في كلا الدعويين، وإذا صدر الحكم الابتدائي فقد استأنفه وزير الإسكان والمرافق بصفته، كما استأنفه الطاعن واختصم فيه وزير الإسكان والمرافق دون وزارة الشؤون البلدية والقروية، ومن ثم فإن مجرد ذكر اسم وزارة الشؤون البلدية والقروية في دياجة الحكم الابتدائي دون وزارة الإسكان والمرافق، لا يعتبر نقصاً أو خطأ جسيماً في التعريف بشخص وزارة الإسكان والمرافق، ولا يؤدي إلى التشكيك في حقيقتها من حيث اتصالها بالخصومة المرددة في الدعوى. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وصحح ما وقع فيه الحكم الابتدائي من خطأ في هذا الخصوص، فإن النعى عليه بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، ذلك أنه تمسك ببطلان عمل الخبير لمباشرة المأمورية دون

إخطاره ودون إتاحة الفرصة له ليشارك في إجراءاته ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعبأ بهذا البطلان استناداً إلى ما ثبت بالمحضر الأول من محاضر أعمال الخبير من أنه أخطر الخصوم جميعاً بخطابات مسجلة بتحديد ميعاد ومكان المناقشة ، ولما لم يحضر الطاعن أثبت بخضر أعماله الثاني أنه أخطر الخصوم جميعاً لتحديد ميعاد جديد بمكتبه ، وهذا الذي استند إليه الحكم لا يكفي لإثبات صحة حصول الإخطار الذي أوجبه القانون ، إذ أن إثبات إرسال الإخطار لا يكون إلا بإرفاق إيصال البريد ، كما لا تثبت صحة إرساله إلا إذا ثبت إرساله على عنوانه الحقيقي وبلوغه إليه بتوقيعه أو توقيع أحد من طرفه على أصل الإخطار أو على إيصال البريد المسجل ، وإذا تجاهل الحكم المطعون فيه كل ذلك واكتفى في إثبات حصوله بمجرد ذكر الخبير ذلك بخضر أعماله ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب بطلانه عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه لما كان يبين من الرجوع إلى الحكم الابتدائي أن الطاعن لم يتمسك ببطلان عمل الخبير ، وكان الثابت مما جاء بخطابيه المؤرخين ١٩٦٣/٣/٢٢ ، ١٩٦٣/٣/٢٩ الموجهين منه للخبير أنه قد أفصح في أولهما عن أنه قد فاتته فرصة إبداء أقواله في المناقشة التي تمت ، وأنه لذلك يضع تحت نظر الخبير دفاعه الموضوعي الذي أشار إليه ، كما ضمن ثانيهما أنه لم بأن الخبير قد سمع أقوال شهود المدعى في غيبته دون أن يخطر بباله تحديد يوم ١٩٦٣/٣/٢٥ وأنه لذلك يطلب سماع أقوال شهوده الذين حدد أسماءهم ، وكان كل ما أثاره الطاعن عن عمل الخبير في صحيفة استئنائه ومذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف المودعة صورتاهما الرسميتان بالملف - قوله إنه قدم للخبير اعتراضات مكتوبة في ١٩٦٣/٣/٢٢ و ١٩٦٣/٣/٢٩ تشير الشك في تقريره ، من بينها أنه لم يخطر بباله يقوم به من إجراءات ومناقشات ، وسماعه شهود خصمه دون شهوده ، وعدم التفاته إلى ما ذكره خاصاً باشتراك مورث البائعين للطعون عليه الأول في المازاد المشهور عن أرض النزاع ، وكان ما أثاره بخطابيه وأمام محكمة الاستئناف لا يعتبر دفعا صريحاً ببطلان عمل الخبير ، ومن ثم فقد أسقط الطاعن حقه في هذا الدفع بعدم التمسك به في الوقت المناسب ، وبالتالي فإن نعيه ببطلان الحكم لا يثبت على تقرير خبير مبني على إجراءات باطلة لا يلتفت إليه لقيامه على سبب لا يصح عرضه ابتداءً على محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال، إذ الثابت في الأوراق أن الوزارة المدعى عليها لم تكتف بطلب رفض الدعوى الأصلية بل رفعت من جانبها دعوى فرعية طلبت فيها تثبيت ملكيتها للقدر موضوع النزاع، إلا أن الحكم الابتدائي قضى برفض هذه الدعوى رغم تقريره في الأسباب بأنه لا يلتفت إليها لعدم سداد الرسم المستحق عنها، ولما تمسك الطاعن في استئنافه بإعلان الحكم الابتدائي في هذا الشق لما شابه من تناقض، انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن تصدى محكمة أول درجة للدعوى الفرعية، والقضاء برفضها إستنادا إلى ذات الأسباب التي استندت إليها في القضاء بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول للقدر موضوع النزاع غير مشوب بالتناقض، لأن ما قرره المحكمة من اعتبار الدعوى الفرعية غير مطروحة أمامها خاص بعدم سداد الرسم المستحق عليها — وهو منه مخالف للقانون وقصور وفساد في الاستدلال يستوجب بإعلانه لأن الحكم الابتدائي إذ قرر بصفة مؤكدة أنه لا يعتبر الدعوى الفرعية مطروحة عليه ولن يتعرض لها وسيبقى المدعى عليه الأخير بصفته مدعى عليه فقط، فإنه لا سبيل إلى رفع التناقض بين هذا الذي قرره وبين ما قضى به إلا بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لتفصل في الدعوى الفرعية فصلا مهيما مسهبا تسببا كافيا حتى لا تحرم الوزارة رافعة الدعوى والطاعن باعتباره خلفا خاصا لها من درجتي التقاضى .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن الأرض موضوع النزاع تدخل في عقدي شراء المطعون عليه الأول، وأنها تغاير تلك التي ادعت الحكومة ملكيتها، ورتب على ذلك قضاءه في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه الأول لها، فإن لازم ذلك ومقتضاه هو رفض الدعوى الفرعية التي رفعتها الحكومة ضد المطعون عليه الأول بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالتناقض فيما قضى به في الدعوى الفرعية يكون غير منتج ولا جدوى فيه .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وشابه القصور، إذ أن الوزارة البائعة للطاعن والمزمة قبله بالضمان قد تمسكت أمام الخبير وأمام محكمة أول درجة بأن أرض النزاع مملوكة لها وحكم نهائيا بتثبيت ملكيتها لهذه

الأرض ضد مورث البائعين للدعي بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٠٠ سنة ١٢ قضائية استئناف أسيوط، إلا أن الخبير المشتدب في الدعوى قد رد على ذلك بأنه تبين من ذلك الحكم ومن تقرير الخبير القدم في الدعوى التي صدر فيها أنهما يتعلقان بقطعة أرض تقع بحوض الروم / ٢ بالقطعة / ٢ كانت موضوع نزاع بين الحكومة وبين حساين إبراهيم، بينما تقع أرض النزاع الحالي بحوض الروم / ٢ بالقطعة / ٢، واعتمدت محكمة أول درجة قول الخبير دون أن تتحقق من صحته، وأطرح حجية الحكم رقم ١٠٠ سنة ١٢ ق دون أن تتحقق من أن الموضوع الذي فصل فيه ذلك الحكم لا يشمل موضوع النزاع الحالي بخالفته بذلك قوة الأمر المقضي، وأفرتها على ذلك محكمة الاستئناف دون مناقشة، وأنه مما يدل على فساد تقرير الخبير إثباته بأعلى الصفحة الرابعة من تقريره أن القطعتين اللتين اشتراهما كل من الطاعن والمطعون عليه الأول متلاصقتان تقع إحداهما بحرى الأخرى، ثم إثباته بنهاية ذات الصفحة أن القدر المشتري للطاعن يقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٣ وبعده تمام البعد عن القدر موضوع النزاع الحالي واستناده إلى الفاظ في كتابة رقم القطعة التي اشتراها الطاعن بمحضر التسليم المؤرخ ١٩٥٦/٨/٤ يجعله ٨٤٣ بدلا من ٨٦٣ واستخلاصه من ذلك أن القطعة التي حصل عليها الطاعن تغاير القطعة الواردة بعقده، كما تغاير القطعة موضوع النزاع دون أن يفتن إلى أن إثبات رقم القطعة بمحضر التسليم على أنه ٨٤٣ كان نتيجة غلط مادي في الكتابة، وأن رقمها الحقيقي في العقد الذي أحال إليه محضر التسليم ٨٦٣، فضلا عن مطابقة حدود هذه القطعة للحدود الواردة بمحضر التسليم واستدلاله على المغايرة بما أثبتته من أن مساحة القطعة التي اشتراها الطاعن ١٦٢ مترا في حين أن مساحة القطعة موضوع النزاع ٣٤٢ مترا و ٢٠ سم، مع أن الحكومة تملك القطعة رقم ٨٦٢ الملاصقة للقطعة رقم ٨٦٣ مشتري الطاعن، وجملة مساحة القطعتين ٣٤٢ مترا و ٢٠ سم وهما بذاتهما القطعة موضوع النزاع، وإذا تمسك مفتش الأملاك أمام الخبير بأن مصلحة الأملاك كانت قد أجرت في سنة ١٩٤٣ الأرض موضوع النزاع، وكانت تحمل حينئذ رقم ٧٣٧ إلى حساين إبراهيم وباقي ورثة والديه بعقد إيجار مؤرخ ١٩٤٣/٦/٦، ثم جددت له إيجارها سنة ١٩٤٦ بعد أن قسمت القطعة المذكورة لى ثلاث قطع بأرقام ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣ وهذه القطعة الأخيرة هي التي بيعت للطاعن، وتشكون القطعة موضوع النزاع

منها ومن القطعة رقم ٨٦٢ ، إلا أن الخبير لم يعرض لمقدي الإيجار رغم اطلاعه عليهما ، كما لم يلتفت إليهما الحكم الابتدائي ولم تستظهر محكمة الاستئناف هذا الدفاع رغم تمسك الحكومة به في صحيفة استئنافها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد تمسك أيضا بأن حسنين إبراهيم سلف المطعون عليه الأول قد اشترك معه سنة ١٩٤٨ في المزايدة عن القطعة رقم ٨٦٣ ، كما أقر في ١٠/٣/١٩٣٤ بعدم منازعته للحكومة في ملكيتها للأرض الكائنة بالقطعة رقم ٢ ، رقم ٣ بالحوض رقم ٢ مما يفيد اعترافه بملكية الحكومة لأرض النزاع وينافي ادعاءه شراءها في سنة ١٩٣٦ ، ورغم إثبات الخبير تمسك الطاعن بهذين الوجهين وتقديم الحكومة للإقرار المشار إليه فقد أغفل بحث المسألة الأولى ، واكتفى بالنسبة للإقرار بالقول بأن حسنين إبراهيم أقر بتنازله عن ادعاء الملكية في حوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ وليس بالقطعة رقم ٣ ، وأن هذا الإقرار لا يخص النزاع الحالي كما لم تستظهر محكمة أول درجة هذين الوجهين ، واكتفت محكمة الاستئناف بالقول بأن المزايدة والإقرار كانا من أرض مملوكة للحكومة بالقطعة رقم ٢ بحوض الدوم رقم ٢ ، مع أن أرض النزاع تقع بالقطعة رقم ٣ ، وذلك منها راجع إلى الاعتقاد الخاطئ بأن أرض النزاع تقع ضمن القطعة رقم ٣ ، مع أنها تقع في القطعة رقم ٢ وهذا من الحكم قصور يعيبه .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله " إنه عن السبب الثاني من أسباب الاستئناف رقم ١٣ سنة ٣٩ ق ، وكذلك السبب الرابع من أسباب الاستئناف رقم ١٤ سنة ٣٩ فردود عليه بما انتهى إليه الخبير في تقريره المقدم لمحكمة أول درجة سالف الذكر ، والذي تطلبت إليه المحكمة وتأخذ به لما بنى عليه من أسس سليمة ، أما عن قول الحكومة في صحيفة استئنافها من أن المستأنف ضده الأول إنما ينازع في نفس قطعة الأرض المملوكة للحكومة ، وكذلك قول المستأنف في الاستئناف رقم ١٤ سنة ٣٩ ق من أن الأرض موضوع النزاع حين اشتراها من مصلحة الأملاك كانت قد أشهرت في المزاد العلني وكان من بين المتقدمين إلى هذا المزاد المرحوم حسنين إبراهيم ، فردود بأنه بالرجوع إلى تقرير مكتب الخبراء المقدم لمحكمة أول درجة يبين أن الثابت بالصحيفة السادسة أن الخبير

المشتدب انتقل الى مكتب المساحة بأسوان ، واطلع على جميع الخرائط واللوح المساحية التي توضح القطعة رقم ٣ بحوض الدوم رقم ٢ وخرائط المدن وخرائط فك الزمام ، وبمطابقة المعالم الموجودة بهذه اللوح بعضها ببعض ومقارنتها اتضح له أن القدر موضوع النزاع بنفس الحدود والأبعاد الواردة بعريضة الدعوى يقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٣ ، كما اتضح له من مراجعة سجلات المكتب والطلبات الموجودة به أن مكتب المساحة سبق أن قام بمراجعة جميع العقود المسجلة الخاصة بمشتري المستأنف عليه الأول الدكتور مورييس لوقا على الطبيعة وعلى اللوح المساحية ، واتضح أنها تقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٣ ، وكذلك الحال في العقود المسجلة الصادرة للبائعين ، كما أثبت الخبير بالصحيفة المذكورة اطلاعه على حافظة المستندات المقدمة من وزارة الشئون البلدية والقروية ، واتضح له أنها تشمل مساحة كانت موضوع نزاع بين الحكومة وبين حسنين ابراهيم وهذه المساحة تقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ ، بينما النزاع الحالي يقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٣ ، كما تشمل الحافظة المذكورة على اقرار صادر من حسنين ابراهيم يقرفيه يتنازله من ادعاء الملكية في حوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ ، وليس بالقطعة رقم ٣ أي أن هذا الإقرار لا يخص الدعوى الحالية ولا النزاع الحالي ، كما قرر الخبير في تقريره أنه بالاطلاع على عقد مشتري موسى سدراك ... من مصلحة الأملاك اتضح أن مشتراه لا يقع بالقطعة موضوع النزاع وإنما يقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ ، هذا ويحدد مشتري هذا الأخير من الناحية القبلية بملك أبو النور محمد وآخرين ، وهو نفس القدر الذي اشتراه المدعى (المستأنف عليه الأول) والذي سبق أن اشتراه حسنين ابراهيم من رسمية أبو النور محمد وآخرين ، أي أن الحدود الموضحة بعقود مشتري موسى سدراك تنطبق على أرض تقع بحرى القدر موضوع النزاع بالإضافة إلى أنها في الواقع بحوض الدوم رقم ٢ بالقطعة رقم ٢ وليس بالقطعة رقم ٣ ، ومن ثم ولما كان ذلك يكون الثابت على وجه اليقين أن القدر موضوع النزاع إنما يدخل ضمن عقدي شراء المستأنف عليه الأول اللذين تضمنتهما حافظته المقدمة بجلسة ١٠/٩/١٩٦٣ أمام محكمة أول درجة ، ولا يغير من هذا النظر تقدم المرحوم حسنين ابراهيم للزاد لشراء القطعة مشتري المستأنف في الاستئناف رقم ١٤ سنة ٣٩ طالم أن القطعة مشتراه هي قطعة أخرى تقع بحرى القطعة موضوع النزاع ، ومن ثم ولما كان

ذلك وازاء ما تقدم فلا ترى المحكمة محلا لتعيين خبير ثالث، وبالنالى يكون هذان السببان من أسباب الاستئناف المذكورين لاسند لهما من الواقع ويتعين اطراحهما - " ولما كان هذا الذى أورده الحكم وأقام عليه قضاء له أصله الثابت فى الأوراق، وكان الخبير قد قطع فى تقريره بأن الأرض موضوع النزاع تغاير الأرض التى اشتراها الطاعن من مصلحة الأملاك، وذلك بعد المعاينة والاطلاع على عقود الطرفين والخرائط المساحية والحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٠ سنة ١٢ ق استئناف أسبوط وتقرير الخبير المقدم فى تلك الدعوى وبعد سماع شاهد المطعون عليه الأول، وكانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى تقرير الخبير وأخذت به للأسباب التى عدتها، وكانت تلك الأسباب سائغة وتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم وتتضمن الرد على كل ما أثاره الطاعن خاصة بموقع القطعة المتنازع عليها والغلط فى رقمها ومساحتها وما تضمنته الإقرار الصادر من مورث البائعين للمطعون عليه الأول واشتراكه فى المزايدة، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير المحكمة للدليل الذى اعتمدت عليه مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال، إذ نذبت محكمة أول درجة الخبير للانتقال إلى دين النزاع وتطبيق مستندات الخصوم على الطبيعة لبيان ما إذا كانت هذه العين تدخل فى مستندات المطعون عليه الأول أم فى مستندات الطاعن والوزارة، إلا أن الخبير لم ينفذ هذه المأمورية على الوجه الذى حدده الحكم، بل طبق مستندات المطعون عليه الأول رغم أن الحدود فيها مجهولة، ولم يطبق مستندات الطاعن رغم بيان الحدود فيها بيانا دقيقا بمقولة إنها عن أرض بالقطعة رقم ٢، فى حين أن أرض النزاع تقع بالقطعة رقم ٣، بخلاف عمله قاصرا قصورا يستتبع بطلانه وعدم الاعتداد به، لأن حدود القطعتين الكبيرتين رقم ٢، رقم ٣ اللتين أشار إليهما الخبير لم ترد بمستندات الخصوم، وكان يتعين على الخبير أن يستظهر حدودهما كما وردت بخرائط المساحة ثم يطبقها على الطبيعة حتى يتبين موقع كل منهما وفى أى منهما تقع أرض النزاع، إلا أنه لم يفعل ذلك بفناء تقريره معينا لا يصلح أساسا للنتائج التى رتبها عليه، مما يجعل اطمئنان الحكم المطعون فيه إليه واعتداده به لا يقوم

على أساس وفيه مخالفة للقانون ، أو على الأقل يجعله مبنيًا على أسباب غير سائغة
تخول لمحكمة النقض فرض رقابتها عليه .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الثابت من محاضر أعمال الخبير وتقريره
أنه انتقل في ١٩٦٣/٣/٢٥ لمعاينة أرض النزاع ومعه المطعون عليه الأول ومفتش
الأملاك بمديرية الإسكان والمرافق بأسوان ، ووجد حدود القدر موضوع النزاع
وأبعاده تتفق مع تلك الواردة بعريضة دعوى المطعون عليه الأول وتختلف
عن تلك الواردة بالعقود والأوراق المقدمة من الطاعن والحكومة ، ولما كان
دخول العين المتنازع عليها في سند تملك الطاعن والحكومة واقعة مادية يكفى
لإثباتها معرفة حدودها وأبعادها ومقارنة تلك الحدود والأبعاد بالحدود والأبعاد
المبينة بعقود تملك الخصوم ، وكان الخبير قد باشر المأمورية على هذا النحو ، فإنه
لا تأثير على الحكم إن اطمأن إلى تقرير الخبير وأخذ بنتيجة معاينته ، ويكون
الزعي في هذا السبب على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعثمان زكريا ،
وعلى صلاح الدين .

(١٣٩)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ القضائية :

دعوى . " إعادة الدعوى للرافعة " . حكم . " بطلان الحكم " . نقض .
" مالا يصلح سببا للطعن " . بطلان .

وجوب إخطار طرف الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان
القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة
عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . النفي عليه لما أورده في المنطوق
من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة
ظارية ، ومن ثم فهو غير منتج .

إنه وإن كان يجب على المحكمة إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى
إذا بدالها أن تعيدها للرافعة ، وأن هذا الإخطار لا يتم إلا بإعلانها قانونا ،
أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ، ولا يغني عن إعلان الغائب صدور
القرار بإعادة الدعوى للرافعة بناء على طلب تقدم به قبل الجلسة ، إلا أن
الطاعنين لا يفيدون من بطلان الحكم الابتدائي المستند إلى هذا الأساس ،
إذا كانت الأسباب التي أضافها الحكم المطعون فيه مستقلة عن أسباب الحكم
المستأنف ، وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم
المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على ما أورده في أسبابه
التي أضافها ، كما اعتمد على تقرير الخبير المتدرب في الدعوى ، والذي اطمأن
إليه بعد أن أورد الرد على اعتراضات الطاعنين ، كما أورد الأدلة السائغة
على توافر سوء النية في حيازتهم للأطيان المطالب بريعتها ، وكانت هذه الأسباب

کافیہ فی حد ذاتہا لمل قضاۃ ، وھی مستقلۃ عن أسباب الحکم الابتدائی الی اقتصرت علی الأخذ بتقریر الخیر ، فإن التمسک بخطأ الحکم المطعون فیہ فیما أورده بمنطوقہ من تأیید الحکم الابتدائی الذی بنی علی إجراءات باطلۃ لا یحقق سوى مصلحۃ نظریۃ صرف ، ویکون النعی علیہ غیر منتج ولا جدوی منه .

المحکمۃ

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذی تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — علی ما یبین من الحکم المطعون فیہ ومآثر أوراق الطعن — تتحصل فی أن السيد /موسی سلیمان علی والأستاذ محمد عبدالرحمن عمر أقاما الدعوی رقم ۷۴ سنة ۱۹۶۳ مدنی کلی الاسماعیلیۃ ضد وزارة الأوقاف وآخرین طلبا فیها الحکم بإلزام المدعی علیهم بأن يدفعوا لهما مبلغ ۵۰۰۰ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه ، وقالا بیانا للدعوی إنهما یملکان علی الشیوع أطیانا زراعیۃ مساحتها ۵۲ ف و ۱۴ ط و ۱ من بزمام التل الکبیر، وقد اغتصبت وزارة الأوقاف هذه الأطیان فی سنة ۱۹۵۵ ووضعت یدها علیها دون وجه حق، وقامت بتسایمها لوزارة الإصلاح الزراعی فی نوفمبر سنة ۱۹۵۸ فأقاما الدعوی ۶۸۳ سنة ۱۹۵۷ مدنی کلی الزقازیق وحکم بتشییت ملکیتها لهذه الأطیان وبإلزام الزارئین بالتسليم وتأید الحکم استثنائیا وتم تنفیذه بالتسليم فی ۱۹۶۲/۶/۲۹، وإذ یتحققان ریع الأطیان عن الفترة السابقة ویقصران مطالبهما مؤقتا علی مبلغ ۵۰۰۰ ج فقد إنتهیا إلی طلب الحکم لهما بهذا المبلغ ، وبتاریخ ۱۸ / ۴ / ۱۹۶۴ حکمت المحکمۃ بنذب خیر زراعی للانتقال إلی الأطیان المیینۃ بصحیفۃ الدعوی ومعاینتها وتقدير ریعها الصافی عن المدة من سبتمبر سنة ۱۹۵۵ حتی ۱۹۶۳/۶/۲۹ وبعد أن قدم الخیر تقریره عادت وبتاریخ ۲۸ یونیۃ سنة ۱۹۶۵ فحکمت بإلزام المدعی علیهم بصفقتهم بأن یؤدوا للمدعیین مبلغ ۲۰۱۶ ج والمصروفات

المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة، واستأنف المدعى عليهم هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة طالبين إلغاء والحكم ببطلانه واحتياطيا برفض الدعوى ، وقيد الاستئناف برقم ٧٠ سنة ٦ قضائية ، وبتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بصفتهم بالمصروفات وبمبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه ، وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه، إذ أن الطاعنين تمسكوا في أسباب استئنافهم ببطلان الحكم الابتدائي لأن محكمة أول درجة بعد أن حددت جلسة ١٩٦٥/٤/٢٦ للنطق بالحكم في الدعوى وصادف هذا اليوم عطلة رسمية قررت مد أجل الحكم لجلسة ١٩٦٥/٦/٧ ثم قررت فتح باب المرافعة لجلسة ١٩٦٥/٦/١٤ ، دون أن تأمر بإعلان الطاعنين لهذه الجلسة ، ولم يتمكنوا من الحضور وحجرت الدعوى للحكم مرة ثانية وأصدرت حكمها دون أن تسمع دفاعهم أو تمكنهم من تقديم المستندات التي طلبوا من أجلها إعادة الدعوى للمرافعة ، مع أن الإعلان إجراء يوجب القانون في هذه الحالة لاتصال الخصم بالدعوى ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرتب البطلان على إغفال هذا الإجراء بمقولة إن الطاعنين علموا بالجلسة وإن الحاضر عن الحكومة قد تقدم بالطلب المؤرخ ١٩٦٥/٦/١٣ لإعادة الدعوى للمرافعة وضم قضية إثبات الحالة رقم ٣٨ سنة ١٩٦٤ مستعجل الزقاريق ، في حين أن هذا الطلب لا يغني عن اتخاذ إجراء أرجبه القانون ، ولا يفيد العلم بأن الدعوى أعيدت فعلا للمرافعة .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه وإن كان يجب على المحكمة إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى إذا بدالها أن تعيدها للمرافعة ، وأن هذا الإخطار لا يتم إلا بإعلانها قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار، ولا يغني عن إعلان الغائب صدور القرار بإعادة الدعوى للمرافعة بناء على طلب تقدم به قبل

الجاسة ، إلا أن الطاعنين لا يفيدون من بطلان الحكم الابتدائي المستند إلى هذا الأساس إذا كانت الأسباب التي أضافها الحكم المطعون فيه مستقلة عن أسباب الحكم المستأنف وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه ، وإذا كان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائي على ما أورده في أسبابه التي أضافها بقوله ” إن الحكومة قد جنت ثمارا من الأرض إذ هي نفسها تقر بأنها قامت باستصلاح هذه الأطنان وقرر مندوبها أمام الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة أن وزارة الأوقاف قامت بزراعتها بعد استصلاحها في عام ١٩٥٧ ، ثم آلت للإصلاح الزراعي في نوفمبر سنة ١٩٥٨ وكانت مشغولة بالأشجار وتزرع بالفول السوداني والبرسيم والفول البلدي في مساحة قدرها ٤٢ فدانا وفعلا لم يحتسب الخبير ريعا للأرض إلا في حدود ٤٢ ف وابتداء من سنة ١٩٥٨ الزراعية ” وإن ” المبالغ التي صرقها الحكومة في سبيل إصلاح الأرض موضع بحث ونزاع بين الطرفين في الدعوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٦٦ مدني كلي الاستماعيلية المرفوعة من الحكومة ولا يجوز اجراء المقاصة القانونية بين المبالغ التي أنفقتها وريع الأرض ” وإن ” الثابت بالأوراق توافر سوء النية لدى المستأنفين وليس أدل على ذلك من رفع دعوى الاستحقاق على المستأنفين في سنة ١٩٥٧ ... وأن وزارة الأوقاف قد أقرت في خطاباتها الرسمية المتبادلة بينها وبين تفتيش المساحة بالقازيق والهيئة العامة للإصلاح الزراعي بأن أرض النزاع مملوكة للمستأنفين وتطلب إعادة تسليمها ” وإن ” الحاضر عن الإصلاح الزراعي أمام الخبير أقر ما ذكره المستأنف عليهما من زراعة الأرض بالمزروعات المذكورة آنفا ” — ومن ذلك يبين أن الحكم اعتمد في قضائه على تقرير الخبير المنتدب في الدعوى الذي أطمأن إليه بعد أن أورد الرد على اعتراضات الطاعنين ، كما أورد الأدلة السائغة على توافر سوء النية في حيازتهم للأطنان المطالب بريعتها . إذ كان ذلك وكانت هذه الأسباب كافية في حد ذاتها لحمل قضائه ، وهي مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي التي اقتضت على الأخذ بتقرير الخبير فإن التمسك بخطأ الحكم المطعون فيه فيما أورده بمنطوقه من تأييد الحكم الابتدائي الذي بني على إجراءات باطلة لا يحقق سوى مصلحة نظرية صرف ، ويكون النعي عليه غير منتج ولا جدوى منه .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
عبد المقصود ، وأحمد سميج طلعت ، وأديب قصبجى ، وحافظ الوكيل .

(١٤٠)

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) عمل . " ميعاد استئناف الأحكام " . استئناف . " ميعاد
الاستئناف " .

ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ قاصر
على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزام الأضرار المنصوص
عليها في هذه المادة . ماعداها . يقع في استئناف القواعد العامة في قانون
المرافعات .

(ب) تأمينات اجتماعية . " تأمين الشيخوخة . المكافأة " . عمل .
" مكافأة نهاية الخدمة " .

تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ .
التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للمال .
شرطه وحالاته .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " مالا يصلح سببا للطعن " . عمل .
" المكافأة " .

اتهاء الحكم صحيحا إلى عدم التزام رب العمل بأداء المكافأة للعامل . النى
عليه فيما يزيد فيه من عدم قيام التضامن بين رب العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية
غير متبع .

(د) اثبات . " إجراءات الإثبات " . حكم . " تسبب الحكم " . نقض
طلب إلزام الخدم بتقديم ورقة تحت يده . إفعال المحكمة الرد عليه .
نصور .

(هـ) عمل . " التعويض عن انتهاء العقد " . تعويض . " تقدير التعويض حكم . " سبب الحكم . نقض . عرف .

ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . تصور يوجب نقضه .

تعيين العناصر المكونة للضرر . من المناقش القانونية التي تهمين طبعاً محكمة النقض .

١ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقاً للاوضاع الواردة بهذه المادة ، وما عداها باق على أصله ، ويتبع في استئناف القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات ، وإذ كان الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها ينصب على طلب المكافأة ، فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي بالنسبة لهذا الطلب يكون ستين يوماً من تاريخ صدوره .

٢ — مفاد المادة ٧٠ من قانون التأمينات الإجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ والمادة الرابعة من هذا القانون الأخير أن نظام تأمين الشيخوخة قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ . وإذ نصت المادة ١٨ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جعل الاشتراك في مؤسسة التأمينات الإجتماعية إلزامياً بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال ، وتضمن الفصل الثاني من الباب الثالث منه الأحكام الخاصة بذلك التأمين ، وبين في المادة ٥٧ وما بعدها المعاشات والتعويضات المقررة للعمال ، ونص في المادة ٧١ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه إذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافاً إليها المدة السابقة على اشتراكه ٢٤٠ شهراً ،

استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل ، وعلى انه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال هذه المدة أن يطلبوا اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلا من احتسابها في المعاش .

ونص في المادة ٧٣ منه على أن يورد صاحب العمل الاشتراكات المتوقعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها مساهم إلى المؤسسة خلال النجمة عشر يوما الأولى من الشهر التالي ، وعلى أن تحسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا ، كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ويسرى حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على إلزام صاحب العمل الذي لم يقم بالاشتراك عن كل أو بعض عماله بأن يؤدي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغا إضافيا يوازي ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤديها ، وعلى إلزامه في حالة التأخر في سداد الاشتراكات بأن يؤدي إليها مبلغا إضافيا يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر ويحد أقصى قدره ٣٠٪ — فإن يؤدي ذلك كله أن المشرع ألزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء تلك المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال ، وهي لا تلزم بأدائها كاملة إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن "عامل في ذلك التأمين ، فإذا لم يكن قد اشترك فيه فإن التزام المؤسسة بالوفاء بها يكون على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل منها حقه كاملا على أساس الأجر الفعلي عندما تستوفي هي حقوقها من صاحب العمل ، وذلك بالمادة ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ ووفقا لما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون ، ولما هو ثابت من أن المشرع حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك عن عماله لدى المؤسسة وبأداء تلك الاشتراكات لها في المواعيد التي عينها القانون فإن تأخر في أدائها أو تخلف أصلا عن الاشتراك في المؤسسة عن عماله كالم أو بعضهم ألزم بأن يؤدي لها علاوة على قيمة هذه الاشتراكات فوائد التأخير ومبالغ إضافية على التفصيل سالف البيان ، وقد فرض المشرع

هذه الإلتزامات على صاحب العمل مقابل التزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالمدامشات والتعويضات والمكافآت المستحقة للعمال .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى صحيحا إلى أن صاحب العمل لا يلتزم أصلا بأداء المكافأة للعامل ، فإنه لا جدوى بعد ذلك من تعيينه فيما تزيد فيه من عدم قيام التضامن بين المطعون ضدهما (رب العمل وهيئة التأمينات) ومن ثم يكون النعى بهذا السبب غير منتج .

٤ — لما كانت محكمة الإستئناف لم تعرض لطلب الطاعن (العامل) تكليف المطعون ضدها الأولى (هيئة التأمينات) بتقديم ملف المطعون ضده الثاني (رب العمل) لديها ، وكان هذا الطلب من إجراءات الإثبات ويتعين على المحكمة إذا قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق ، فإنها إذ أخففته ولم ترد عليه يكون حكمها مشوبا بالقصور .

٥ — تستوجب المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قرر " أن التعويض عن الإنهاء التعسفي لعقد العمل يقدر بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالعامل ويشمل ذلك ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب وفقا للقواعد العامة المقررة في القانون المدني .. " وكان يبين العناصر المكونة للضرر قانونا والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجملية ولم يبين عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن — تتحصل في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى مكتب العمل بالمنصورة
قال فيها إنه كان يعمل لدى المطعون ضده الثاني منذ سنة ١٩٤٠ إلى أن دب
الخلاف بينهما في نهاية سنة ١٩٥٥ وفصله ، ثم اتفقا في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥
على أن يعود إلى العمل مع اعتبار مدته متصلة ، وأن يتحدد أجره بالإنتاج بحد
أدنى قدره ١٢ جنيه شهريا ، وأن يحاسب ما يستحقه من مكافأة وبدل إنذار
وتعويض عند انتهاء العقد على أساس معدل إنتاج شهرى قدره ١٩ ج و ٢٠٠ م
وأضاف أن المطعون ضده الثاني توقف عن أداء أجره ، ولما طالبه به في الدعوى
رقم ٧٩٠ سنة ١٩٦١ ميت غمر عن المدة من يولييه حتى ديسمبر سنة ١٩٦١
وفي الدعوى رقم ١٢٢١ سنة ١٩٦١ عن الأشهر التالية ، واستصدر ضده أمر
الأداء رقم ١٧٦٩ سنة ١٩٦٢ ميت غمر ، ومضى في تنفيذ هذه الأحكام فصله
من العمل في ٢ يولييه سنة ١٩٦٢ ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع
وأحاله إلى محكمة ميت غمر الجزئية ، وقيد بمداولها برقم ٣٩٢ سنة ١٩٦٢
مستعجل ميت غمر ، وبتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة بوقف
تنفيذ قرار الفصل و بإلزام المطعون ضده الثاني بأن يؤدي للطاعن أجره من تاريخ
الفصل ، وبعد أن حدد الطاعن طلباته الموضوعية قبل المطعون ضده الثاني
بمبلغ ١٤١٢ ج و ٨٠٠ م ؛ منه مبلغ ١٩ ج و ٢٠٠ م أجر شهر يونيه سنة ١٩٦٢ ،
و ١٩ ج و ٢٠٠ م بدل إنذار ، و ٣٧٤ ج و ٤٠٠ م مكافأة نهاية الخدمة ،
و ١٠٠٠ ج تعويضا عن الفصل التعسفى ، قضت في ٢١ يناير سنة ١٩٦٣
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة المنصورة الابتدائية ، وقيدت
بمداولها برقم ٣٥٨ سنة ١٩٦٣ مدنى كلى المنصورة ، وأدخل الطاعن المطعون
ضدها الأولى خصما في الدعوى ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تدفع له بالتضامن
مع المطعون ضده الثاني مبلغ ٣٧٢ ج و ٤٠٠ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة وإلزام
المطعون ضده الثاني ببقاى الطلبات ، وفي ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ قضت المحكمة
الابتدائية بإلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٧٤ ج و ٤٠٠ م
و بإلزام المطعون ضده الثاني بأن يدفع له مبلغ ٨٨ ج و ٤٠٠ م ينضم منه
ما يكون حصله الطاعن تنفيذا لحكم وقف تنفيذ قرار الفصل ورفضت ما عدا
ذلك من الطلبات .

استئناف الطامن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ۲۸۳ سنة ۱۶ ق ، كما استأنفته المطعون ضدها الأولى بالاستئناف رقم ۲۸۱ سنة ۱۶ ق ، وفي ۲ يناير سنة ۱۹۶۶ قضت محكمة استئناف المنصورة بعد أن أمرت بضم الاستئنافات الثلاثة برفض الاستئنافين ۲۸۳ و ۲۸۱ سنة ۱۶ ق وتأييد الحكم المستأنف بشأنهما ، وفي الاستئناف رقم ۶ سنة ۱۷ ق برفض الدفع المبدي من الطامن بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد وقبوله شكلا وبتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تدفع للطامن مبلغ ۱۴۶ ج و ۲۵۰ م ، وفي ۲ مارس سنة ۱۹۶۶ طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة رأت فيها رفض الطامن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى لتقديمه بعد الميعاد استنادا إلى أن ميعاد الاستئناف يخضع للقواعد العامة الواردة بقانون المرافعات ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام طبقا لص المادة ۷۵ من قانون العمل رقم ۹۱ سنة ۱۹۵۹ ، ولم يرفع الاستئناف إلا بعد فوات هذا الميعاد .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ۷۵ من قانون العمل رقم ۹۱ سنة ۱۹۵۹ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قاصر على الأحكام الصادرة في دعاوى التعويض عن الفصل بلا مبرر التي ترفع وفقا للأوضاع الواردة بهذه المادة ، وما عداها باق على أصله ويتبع في استئنافه القواعد العامة التي نظمها قانون المرافعات . ولما كان الاستئناف المرفوع من المطعون ضدها الأولى ينصب على طلب المكافأة فإن ميعاد استئناف الحكم الابتدائي بالنسبة لهذا الطلب يكون ستين يوما من تاريخ صدوره ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون .

ومن حيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطامن إنه طلب في دعواه إلزام المطعون ضدها

متضامنين بأداء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له، إلا أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن المطعون ضدها الأولى دون المطعون ضده الثاني هي الملزمة بأدائها، ورتب على ذلك أن احتسب المكافأة على أساس الحد الأدنى للأجور عملاً بحكم المادة ٧٩ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ باعتبار المطعون ضده الثاني لم يشترك عنه في التأمين لدى المطعون ضدها الأولى، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون لأن مؤسسة التأمينات الاجتماعية وإن كانت تضمن الوفاء بالمكافأة في تلك الحدود المشار إليها في هذه المادة، إلا أن الالتزام بأداء مكافأة نهاية الخدمة المستحقة للعامل لا ينتقل إليها إلا إذا قام رب العمل بالاشتراك عنه في التأمين، فإن لم يفعل يكون للعامل الحق في أن يطالبه بالمكافأة على أساس الأجر الفعلي، والقول بغير ذلك يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة هي أن يحصل العامل على جزء من مكافأته من مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أساس الحد الأدنى للأجور ولا يقتضى منها باقى المكافأة على أساس الأجر الفعلي إذا تجاوزت في استيفاء حقوقها من رب العمل، ومن ثم يكون للطاعن حق الرجوع مباشرة إلى رب العمل بالفرق بين قيمة المكافأة محسوبة على أساس الأجر الفعلي وبين قيمتها محسوبة على أساس الحد الأدنى للأجور.

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٠ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١ الذى يحكم واقعة الدعوى تنص على أن "المعاشات والتعويضات المقررة وفقاً لأحكام الفصل السابق (تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة) لا تقابل من التزامات صاحب العمل في تأمين الشيخوخة إلا ما يعادل مكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة على أساس المادة ٧٣ من قانون العمل وأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩، ويلتزم صاحب العمل المرتبط مع عماله بنظام مكافآت أو ادخار أفضل بدفع الزيادة كاملة إلى المؤمن عليه أو المستحقين عنه مباشرة" وكانت المادة ٤ من القانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١ تنص على أن "لا تسرى الأحكام المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة المشار إليها في قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على المؤمن عليهم المتفعين بأحكام هذا القانون إلا فيما يرد به نص خاص" فإن مفاد ذلك أن نظام تأمين الشيخوخة

قد حل محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ في أول يناير سنة ١٩٦٢ ، وإذ نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ على جعل الاشتراك في مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلزاميا بالنسبة لأصحاب الأعمال والعمال، وتضمن الفصل الثاني من الباب الثالث منه الأحكام الخاصة بذلك التأمين، وبين في المواد ٥٧ وما بعدها المعاشات والتعويضات المقررة للعمال ، ونص في المادة ٧١ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١ على أنه إذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليه المدة السابقة على اشتراكه ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل ، وعلى أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور القانون ١٤٣ سنة ١٩٦١ للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال هذه المدة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة بدلا من احتسابها في المعاش، ونص في المادة ٧٣ منه على أن يورد صاحب العمل الاشتراكات المقتطعة من أجور عماله وتلك التي يؤديها لحسابهم إلى المؤسسة خلال الخمسة عشر يوما الأولى من الشهر التالي، وعلى أن تحتسب في حالة التأخير فوائد بسعر ٦٪ سنويا، كما نصت المادة ١٧ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ التي حلت محل المادة ٧٦ من القانون رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ ويسرى حكمها من تاريخ سريان هذا القانون بمقتضى المادة ٥ من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على إلزام صاحب العمل الذي لم يقيم بالاشتراك من كل أو بعض عماله بأن يؤدي إلى هيئة التأمينات الاجتماعية مبلغا إضافيا يوازي ٥٠٪ من قيمة الاشتراكات التي لم يؤديها وعلى إلزامه في حالة التأخر في سداد الاشتراكات بأن يؤدي إليها مبلغا إضافيا يوازي ١٠٪ من الاشتراكات التي تأخر في أدائها عن كل شهر وبحد أقصى قدره ٣٠٪، فإن مؤدى ذلك كله أن المشرع ألزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء تلك المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال، وهي لا تلزم إلا إذا كان صاحب العمل قد اشترك عن العامل في ذلك التأمين، فإذا لم يكن قد اشترك فيه فإن إلزام المؤسسة بالوفاء بها يكون على أساس الحد الأدنى للأجور على أن يقتضى العامل منها حقه كاملا على أساس الأجر الفعلي عند ما تستوفى حقوقها من صاحب العمل، وذلك عملا بالمادة ٧٩ من القانون

رقم ٩٢ سنة ١٩٥٩ التي جرى نصها على أنه " لا يجوز لمن تسرى عليه أحكام هذا القانون ولم يتم صاحب العمل بالاشتراك عنه في التأمين أن يطالب المؤسسة بالوفاء بالتزاماتها المقررة إلا على أساس الحد الأدنى للأجور ويكون للمؤسسة حق الرجوع إلى صاحب العمل بجميع الاشتراكات المقررة وفوائد تأخيرها " ووفقا لما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون كما يبين من النصوص المتقدمة أن المشرع قد حصر التزامات صاحب العمل في الاشتراك من عماله لدى المؤسسة، وبأداء تلك الاشتراكات لها في المواعيد التي عينها القانون ، فإن تأخر في أدائها أو تخلف أصلا عن الاشتراك في المؤسسة عن عماله كلهم أو بعضهم التزم بأن يؤدي لها علاوة على قيمة هذه الاشتراكات فوائد تأخير ومبالغ إضافية على التفصيل صالف البيان ، وقد فرض المشرع هذه الالتزامات على صاحب العمل مقابل التزم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بالوفاء بالمعاشات والتعويضات والمكافآت المستحقة لأعمال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الالتزام بأداء المكافأة يقع على عاتق المطعون ضدها الأولى " مؤسسة التأمينات الاجتماعية " دون المطعون ضده الثاني سواء اشترك في التأمين عن الطاعن أو لم يشترك ، فإنه لا يكون مخطئا في تطبيق القانون ، ومن ثم يكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد صرح في أسبابه بأنه إذا صح اعتبار المطعون ضده الثاني ملزما بأداء المكافأة للطاعن فإنه لا يكون مسئولا عنها بالتضامن مع المطعون ضدها الأولى ، وهذا من الحكم خطأ في القانون لأنه إذا كان كل من المطعون ضدهما يلتزم بالوفاء بهذه المكافأة فإن التزامهما يكون تضامنيا يرتب مساءلتهما سويا عنها وإن لم يتم التضامن بينهما .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه ما دام الحكم المطعون فيه قد انتهى جميعا إلى أن المطعون ضده الثاني لا يلتزم أصلا بأداء المكافأة للطاعن على ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني ، فلا جدوى بعد ذلك من تعييبه فيما تزيد فيه من عدم قيام التضامن بين المطعون ضدهما مما يجعل النعي بهذا السبب غير مستج .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه شبه القصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه طلب إلى محكمة الاستئناف تكليف

المطعون ضدها الأولى بتقديم ملف المطعون ضده الثاني لديها لإثبات أنها قد استوفت أخيرا حقوقها من المطعون ضده الثاني ، إلا أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد عليه ، مع أن دفاعه الذي اقترن به هو دفاع جوهري لأن من شأنه لو صح أن يرتب إلزام المطعون ضدها الأولى بأن تؤدي له المكافأة كاملة عملا بنص المادة ٧٩ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بهذا الدفاع ، وطلب إليها تمكينه من إثباته بتكليفها المطعون ضدها الأولى بتقديم ملف المطعون ضده الثاني لديها وقد أورد الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص ما يلي : ” ولما كان الثابت في هذا النزاع أن أوراق الدعوى خالية مما يدل على أن صاحب العمل (المطعون ضده الثاني) قد أرسل إلى المؤسسة (المطعون ضدها الأولى) الاستمارة رقم (١) الخاصة باشتراك المستأنف ضده (الطاعن) كما هي خالية مما يدل على أنه ورد الاشتراكات الخاصة بهالة ومن بينهم المستأنف ضده (الطاعن) المؤسسة ومن ثم لا يعد العامل (الطاعن) مشتركا على خلاف ما ذهب هو إليه في مذكرته الأخيرة ” . وبين من ذلك أن محكمة الاستئناف لم تعرض لطالب الطاعن تكليف المطعون ضدها الأولى بتقديم ملف المطعون ضده الثاني لديها ، ولما كان هذا الطلب يعتبر من إجراءات الإثبات ، ويتعين على المحكمة إذا قدم إليها أن تقبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها في المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق ، فإنها إذ أغفلته ولم ترد عليه يكون حكمها مشوبا بالقصور مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك أنه أيد المحكمة الابتدائية في تقديرها للتعويض عن فصله تعسفيا وهو يقل عما طلبه بصورة مجملة ، فلم يبين عناصر الضرر ولم يذكر العناصر الواقعية التي بنى عليها هذا التقدير .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كانت المادة ٧٤ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ تستوجب عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر

مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري ، وكان الحكم المطعون فيه قد قرر في هذا الصدد " أن التعويض عن الإنهاء التعسفي لعقد العمل يقسدر بالنظر إلى الأضرار التي لحقت بالعامل ويشمل ذلك ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب وفقا للقواعد العامة المقررة في القانون المدني ، ولما كان الثابت أن المستأنف (الطاعن) بعد فصله زاول لحسابه الخاص نفس النشاط الذي كان يزاوله لحساب المستأنف ضده (المطعون ضده الثاني) ولم يتعطل عن العمل ، ومن ثم فإن تقدير التعويض بمبلغ ٥٠٠ ج يعتبر تقديرا عادلا تؤيده هذه المحكمة وتأخذ به " . لما كان ذلك وكان تعيين العناصر المكونة للضرر قانونا ، والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجردة لم يبين عناصر الضرر ، فإنه يكون قد عاره البطلان لقصور أسبابه مما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وحضورية السادة المستشارين : محمد شبل
عبدالمقصود ، وأديب نصيجى ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(١٤١)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) تقضى . " الخصوم فى الطعن " . دعوى . " الخصوم فى الدعوى " .

قضاء الحكم بإخراج أحد الخصوم من الدعوى لانتهاء ملكه بالتزاع . عدم توجيه
الطعن طلبات لهذا الخصم . الطعن بالنسبة له غير مقبول .

(ب) إثباتات . " شهادة الشهود " . حكم . " تسبيب الحكم " . محكمة
الموضوع . " ساطعتها فى تقدير الأدلة " . قوة الأمر المقضى .

تقدير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضى . استناد الحكم إلى شهادة شهود فى قضية
أخرى رغم إطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا يجب . للقاضى أن يستنبط القرينة التى يعتمد
عليها فى تكوين عقولته من أى تحقيق قضائى أو إدارى .

(ج) دعوى . " الدفاع فى الدعوى " .

المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه .

(د) شركات . " اندماج الشركات " . دعوى . " الخصوم فى الدعوى " .
استئناف . " الخصوم فى الاستئناف " .

إندماج الشركة فى أخرى . مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الدامجة
لها فى حقوقها والتزاماتها . الشركة الدامجة وحدها هى التى تختصم فى خصوص هذه
الحقوق والتزامات .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخراج الشركة التى يمثلها المطعون
ضده الثانى من الدعوى لأنها لاصلة لها بالتزاع، إذ لم تكن هى التى وجهت

الدعوى الابتدائية ضد الطاعن ، ولم تكن خصما فيها وما كان يجوز إدخالها خصما في الاستئناف ، وكان الطاعن لم يوجه أى طلبات ضد هذه الشركة وأسس طعنه على أسباب لا تعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول ، فإنه لا يكون هناك محل لاختصاص المطعون ضده اثباتى بصفته فى الطعن ، ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

٢ — تقدير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضى ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو أخذ بشهادة شهود فى قضية أمام محكمة أخرى ولو اطرحت تلك المحكمة التحقيق فيها ، لأن للقاضى أن يستنبط القرينة التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائى أو إدارى .

٣ — المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه طالما أنها حجرت الدعوى للحكم فى موضوعها دون أن تقيده فى دفاعه وتقصره على لدفع بعدم جواز نظر الدعوى .

٤ — اندماج الشركة فى أخرى ، مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الدامجة لها خلافة عامة فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات ، وتكون الشركة الدامجة وحدها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(١) — هى الجهة التى تختص فى خصوص هذه الحقوق والالتزامات ، لأن الشركة المندمجة التى زالت شخصيتها قد انقضت بالاندماج ، وإذا كان اثبات أن شكل الدعوى صحيح بدخول الشركة الدامجة فى الاستئناف وهى الخصم الأصل فى الدعوى ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد قبلت خصما جديدا فى الاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمراجعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن شركة بورسعيد التجارية (جبريل عيسى وشركاه) أقامت الدعوى

(١) قض ١٩٦٩/٦/١٩ مجموعة المكاتب الفنى من ٢٠ ص ١٠٢٦ .

رقم ۱۸۸ سنہ ۱۹۶۰ مدنی کلی بور سعید ضد الطاعن ویحی خاطر رخا حسین الفیطانی بطلب الحکم بالزام الطاعن ویحی خاطر رخا بدفع مبلغ اربعہ آلاف جنيہ ، وأمسست دعوادا علی أن الطاعن الذی کان یدیر مصنع الشركة ویحی خاطر رخا المیکانیکی بہ اُرتکبا بتاریخ ۱۹۵۷/۱۲/۲۶ خطأ جسیما فی إدارة آلة دیزل بالمصنع أدى إلى انفجارها إذا أدارها بالبتزین بدلا من السولار ، وقد ترتب علی هذا الخطا وعلی مخالفتها للنعمیات ضرر للشركة یقدر بالمبلغ المطلوب ، وركنت فی إثبات دعوادا إلى تحقیق إداری أجزته فی ۱۹۵۷/۱۱/۲۷ ، وإلى أفوال الشهود فی الحکم الصہ در بتاریخ ۱۹۵۹/۱۱/۲۶ فی الدعوی رقم ۱۶۱ سنہ ۱۹۵۸ عمال کلی بور سعید المرفوعة من الطاعن ضد شركة بور سعید التجاریة بطلب أجر وتعویض عن فصله تعسفا ، وبتاریخ ۱۹۶۱/۳/۲۸ حکمت محكمة الدرجة الأولى بالزام الطاعن ویحی خاطر رخا بأن یدفعا لشركة بور سعید التجاریة (المدعیة) المبلغ المطلوب . طعن الطاعن فی هذا الحکم لدى محكمة استئناف المنصورة مأمورية استئناف بور سعید ، وقید استئنافه برقم ۷۰ لسنة ۲۰ ق ، وأختصم الطاعن فی هذا الاستئناف (۱) شركة بور سعید التجاریة (جبریل عیدی وشركاه) . (۲) یحی خاطر رخا (۳) حسین الفیطانی (۴) شركة بور سعید التجاریة ، وبتاریخ ۱۹۶۳/۵/۱۲ قضت محكمة الاستئناف ببطلان الاستئناف بالنسبة للاستئناف ضدهما الثاني والثالث وقبوله شكلا بالنسبة للاستئناف ضدهما الأول والرابع : وحددت جلسة لظہر الموضوع ، وبتاریخ ۱۹۶۶ ۲/۵ أصدرت المحكمة حکما فی الموضوع ضد (۱) شركة النصر لتجفیف المنتجات الزراعیة بسوهاج (۲) السید / عزت غیضان بوصفه مصفیا لشركة تعبئة الموالح ببور سعید "جبریل عیدی وشركاه" (۳) السید / ابراهیم نجیم بوصفه مديرا عاما لإدارة الأموال والعقارات التي آلت ملکيتها للدولة ، وقضت المحكمة (أولا) بانحراج شركة بور سعید التجاریة المستأنف علیها الأخيرة من الدعوی . (ثانيا) تعديل الحکم المستأنف بالنسبة للطاعن والزامه بأن یدفع للشركة المستأنف علیها مبلغ ۱۵۰۰ ج تعویضا عن الخسارة التي ألحقها بالشركة بخطئه . طعن الطاعن فی هذا الحکم بطریق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فیها بعدم قبول الطعن بالنسبة للطعون ضده الثاني بصفته مصفیا لشركة تعبئة الموالح ببور سعید "جبریل

عبدى وشركاه" وبقبول الطعن شكلا بالنسبة للطعون ضدهما الأول والثالث وفي الموضوع برفضه، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها .

وحيث إن هذا الدفع في محله ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإخراج شركة بور سعيد التجارية التي يمثلها المطعون ضده الثاني من الدعوى لأنها لا صلة لها بالتزاع، إذ لم تكن هي التي وجهت الدعوى الابتدائية ضد الطاعن ولم تكن خصما فيها وما كان يجوز إدخالها خصما في الاستئناف، وكان الطاعن لم يوجه أى طلبات ضد هذه الشركة، وأسس طعنه على أسباب لا تتعلق لها إلا بالمطعون ضده الأول، لما كان ذلك فإنه لا يكون هناك محل لاختصاص المطعون ضده الثاني بصفته في هذا الطعن ويكون الطعن غير مقبول بالنسبة له .

وحيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية بالنسبة للطعون ضدهما الأولى والثالث .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون من أربعة أوجه (الأول) أنه خالف حجية حكم سابق بين الخصوم صدر في ١٩٦٠/٤/٧ من محكمة استئناف المنصورة في الاستئناف رقم ١١٨ سنة ١٩٦٠ ق، إذ نفى هذا الحكم مسئولية الطاعن بشأن إتلاف الماكينة وأطرح التحقيق الذي تم في هذا الشأن ولم يعتد به، مستندا إلى أن رب العمل قد سقط حقه بعدم إبلاغه الجهة المختصة في الميعاد القانوني طبقا للمادة ٣/٤٠ من قانون العمل، وقضى للطاعن بما يستحقه من مكافأة وتعويض عن فصله تعسفيا، ثم جاء الحكم المطعون فيه وأهدر حجية هذا الحكم بأن أثبت مسئولية الطاعن عن هذا الإتلاف . (والثاني) أن الحكم المطعون فيه قال بجردوى التحقيق الذي أطرحه الحكم السابق، مع أن تمسك الطاعن بحجية ذلك الحكم كان مانعا من خوض الحكم المطعون فيه في هذا التحقيق . (والثالث) أنه وقد عن المحكمة ألا تأخذ بهذا الدفع فكان عليها وقد رفضته أن تأمر بالتكلم في موضوع التحقيق محددة موعدا لذلك حتى يتمكن الطاعن من إبداء دفاعه من أن الحادث وقع قضاء وقدر .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في ١٩٦٠/٤/٢٧ في الاستئناف رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٠ ق تجارى المنصورة

المرفق صورته الرسمية بالأوراق أن المحكمة أقامت قضاءها بالتعويض للطاعن إستنادا إلى أن فصله لم يتم وفقا للسادة ٣/٤٠ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن عقد العمل الفردي، لأن صاحب العمل لم يبلغ الجهات المختصة بالحادث المنسوب للعامل خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه، ولعدم مراعاة رب العمل قواعد التأديب قبل الفصل، ولم تعرض المحكمة لأي بحث خاص بخطأ الطاعن ومدى مسؤوليته عن انفجار آلة المصنع ولم تفصل فيه، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفته حججة ذلك الحكم قولاً بأنه قضى بانهاء خطأ الطاعن وعدم مسؤوليته يكون غير صحيح. والنعي مردود في وجهه الثاني بأن تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضي، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ هو أخذ بشهادة شهود في قضية أمام محكمة أخرى ولو اطرحت تلك المحكمة التحقيق فيها، لأن للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري. ومردود في وجهه الثالث بأن المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه طالما أنها حجت الدعوى للحكم في موضوعها دون أن تقيده في دفاعه وتقصره على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون.

وحيث إن حاصل النعي بالوجه الرابع أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ قبل خصماً جديداً في الاستئناف لم يكن موجوداً أمام محكمة أول درجة، وذلك بناء على حضور محام بالجلسة أثبت حضوره عن شركة النصر (المطعون ضدها الأولى) وقرر بأنها هي التي وقع حادث الانفجار في مبناها وأنها المستحقة للتعويض، وبذلك يكون الحكم قد استبدل شركة النصر بالخصم الأصلي الذي صدر له الحكم وهو شركة بورسعيد التجارية.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن جبريل عيسى كان يمتلك شركتين (الأولى) شركة بورسعيد التجارية التي وضعت تحت حراسة الأمن والطوارئ، وآلت ملكيتها إلى الدولة لصدور قانون إنهاء الحراسة، وليس للطاعن صلة بهذه الشركة (والثانية) شركة بورسعيد للتجفيف وهي التي كان يعمل فيها الطاعن ووقع بها حادث الانفجار موضوع التعويض الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه، وقد أمت هذه الشركة ثم أدمجت

فی شركة النصر لتجفیف المشتجات الزراعية بسوهاج (المطعون ضدها الأولى) وأن هذه الشركة الثانية (شركة بور سعید للتجفیف) هی التي رفعت الدعوی الابتدائیة ، وعلى هذا الأساس أخرج الحكم المطعون فیه شركة بور سعید التجارية من الدعوی ، ولما كان مؤدی هذا الاندماج أن شخصیة الشركة التي كان یعمل بها الطاعن قد انحلت وخلقتها الشركة المطعون ضدها الأولى خلافة عامة فیما لها من حقوق وما علیها من التزامات ، وغدت الشركة الدایجة وحدها — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هی الجهة التي تختص فی خصوص هذه الحقوق والالتزامات ، لأن الشركة المندمجة التي زالت شخصیتها قد انقضت بالاندماج وكان الثابت بالحكم المطعون فیه أن شكل الدعوی صحیح بدخول الشركة الدایجة فی الاستئناف ، وهی الخصم الأصلی فی الدعوی ، فإن المحكمة الاستئنافية لا تكون قد قبلت خصما جدیدا فی الاستئناف ، ویكون النعی بهذا السبب علی غیر أساس .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد شبل عبد المقصود ، وأحمد صميح طلعت ، وأديب قصبجى ، وحافظ الوكيل .

(١٤٢)

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ ، ب ، ج) تأمينات اجتماعية . " معاش الشيخوخة " . " مكافأة
 العامل " . عمل . " مكافأة نهاية الخدمة " .

(أ) معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ سن الستين متى بلغت مدة
 اشتراكه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة . ٢٤ اشتراكا شهريا . المدة السابقة
 على الاشتراك في التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يطلب العامل
 اقتضاءها . عدم استكمال العامل المسدد الموجبة لاستحقاق المعاش . جواز
 استمراره في عمله أو النحافه بعمل جديد متى كان قادرا على أدائه لاستكمال تلك المدة .

(ب) استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للأش . بلوغه سن الستين .
 ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بغية الحصول على معاش أكبر .

(ج) عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين .
 مطالبة بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . قيام الحكم المطعون فيه على عدم
 جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لا زيادته . لا مخالفة
 للقانون .

١ - مؤدى نصوص المواد ٥٧ و ٧١ مكررا و ٧١ مكررا " ب " من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أنه
 إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه من الستين استحق معاش الشيخوخة
 إذا كانت الاشتراكات التي مددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا، وأن المدة

السابقة لإشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عليها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة التي أدخلها القانون ضمن مدة اشتراكه ٢٤٠ اشتراكا شهريا استحق المؤمن معاش الشيخوخة ، ويجوز للمؤمن عليه استثناء من هذه القاعدة وخلال الخمس السنوات التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أن يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلا من احتسابها في المعاش ، أما إذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا فإن المؤمن عليه يستحق عن المدة السابقة على اشتراكه في التأمين مكافأة تحسب وفقا لقانون العمل ، إلا أنه رعاية للمؤمن عليه ولأسرته من بعده وحتى لا يبدد المكافأة ثم يتعرض هو وأسرته بعد تبديدها لشرور الحاجة والحرمان ، أجاز الشارع — استثناء من حكم المادة ٥٧ للمؤمن عليه متى كان قادرا على أداء عمله أن يستمر فيه ، أو أن يلتحق بعمل جديد بعد من الستين حتى يستكمل مددا لإشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش لا أن يزيد عليها ، والغرض من ذلك هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أيا كان مقداره ، لأن معاش الشيخوخة أفضل له وأبقى من المكافأة .

٢ — متى كانت مدد الاشتراك التي توجب الاستحقاق في معاش الشيخوخة قد اكتملت ، فإنه لا يحق لمن بلغ من الستين أن يطلب استمراره في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر ، وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ سنة ١٩٥٥ قد استكمل ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، واستحق الحد الأدنى للمعاش سواء كان يستحق مكافأة عن مدة سابقة أم لا ، فلا يكون هناك مبرر لاستمراره في العمل بعد من الستين ، ولذلك نص الشارع على ألا يسرحكم المادة ٧١ مكررا (ب) بعد ذلك التاريخ ، لأنه ضمن للمعامل حصول على الحد الأدنى للمعاش ، ولو كان قصد الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد هذا الأجل ولحمل سريان النص مطلقا من هذا القيد . على أن عبارة الشارع واضحة في أن غرضه ومراده هو أن يستمر المؤمن عليه القادر على العمل في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعد من الستين وذلك "لإستكمال" المدة الموجبة

للاستحقاق في المعاش ، كما أن عبارته واضحة في أن المدة السابقة تدخل في حساب معاش المؤمن عليه وله أن يطلب المكافأة عنها بدلا من احتسابها في المعاش .

٣ — إذا كان الطامن لم يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة له عن المدة السابقة لإشتراكه في التأمين ، وإنما طلب مد خدمته حتى تضم مدة أخرى إليها بالإضافة إلى المدة السابقة التي ضمت وحصل بمقتضاها على معاش وذلك بفرض حصوله على معاش أكبر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن القانون إذ أباح للعامل أن يستمر في العمل بعد سن الستين فإنه قصد من ذلك أن يستكمل المدة المقررة لاستحقاقه المعاش أي للحد الأدنى من المعاش لا زيادة معاشه ، وأن مدة الخدمة التي يستحق العامل مكافأة عنها تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٤٨ سنة ١٩٦٤ عمال كلى طنطا ضد المطعون ضدها يطلب الحكم بإلزامها بمد مدة خدمته ما دام قادرا على العمل إلى أن يستكمل مدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه المعاش كاملا مع إلزامها بالمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه ، إنه التحق بخدمة المطعون ضدها موظفا بالمأكنات الحاسبة في ٢١/٤/١٩٣٦ ، ولما صدر قانون التأمينات الاجتماعية قامت المطعون ضدها بدفع الاشتراكات طبقا لهذا القانون وابلوغة سن الستين في ٣٠/١١/١٩٦٣ أخطرت المطعون ضدها بإنهاء خدمته ، وإذا كان يتمتع بصحة تؤهله للاستمرار في العمل إلى أن يستكمل مدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه المعاش كاملا حتى سنة ١٩٧٦ طبقا لأحكام القانون

رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . ردت المطعون ضدها بأن مدة خدمة الطاعن كفلت له الحصول على معاش فلا يحق له أن يطلب الاستمرار في العمل بعد سن الستين ، وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا ، وقيد استئنافه برقم ١١١ سنة ١٥ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٦/١/٦ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طابت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت على رأيها .

وحيث إن حاصل مذهب الطاعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين (أولهما) أن الطاعن طلب مد خدمته لدى المطعون ضدها إلى أن يستكمل مدة الاشتراك الفعلية الموجبة لاستحقاقه معاشا ، مستندا في ذلك إلى نص المادة ٧١ مكررا (ب) من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض الدعوى استنادا إلى أن قانون التأمينات الاجتماعية في المادة ٧١ مكررا (ب) السالف الإشارة إليها ، إذ أباح للعامل أن يستمر في العمل بعد سن الستين إنما قصد من ذلك أن يستكمل العامل المدة المقررة لاستحقاقه المعاش وهي مدة ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، فإذا كان العامل قد استكمل هذه المدة فلا يجوز له المد ، وأن مدة الخدمة السابقة التي يستحق عنها العامل مكافأة تضم لمدة الاشتراك في التأمين ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الواضح في شأن تطبيق هذا النص أن المدة التي تحسب في هذا الخصوص هي تلك التي سددت عنها الاشتراكات أي مدة الاشتراك الفعلي في تأمين الشيخوخة ، لأنه كان تحت نظر الشارع عند وضع القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ أن العمال الذين تنتهي مدة خدمتهم ببلوغ سن التقاعد قبل عام ١٩٧٦ لن يفيدوا من أحكام قانون التأمينات الاجتماعية فوضع نص المادة ٧١ مكررا (ب) حماية لهم متى كانوا قادرين على العمل ليفيدوا من القانون المذكور ، وجعل أجل تطبيق الاستثناء الوارد بالنص هو نهاية سنة ١٩٧٦ ، لأنه في هذا التاريخ يكون قد مضى على أول قانون للتأمينات الاجتماعية مائتان وأربعون شهرا وهي مدة الاشتراك اللازمة للحصول على معاش الشيخوخة

فتكون العبرة في حساب المدة السابقة على بلوغ سن الستين هي بالمدة التي مددت عنها الاشتراكات فعلا ، ولا يمكن أن يدخل فيها مدة العمل السابقة على تسديد الاشتراكات ، لأنه لا يتوافر فيها القيد الذي وضعه الشارع وهو سداد الاشتراك عنها ، ولا يصح الاستناد إلى المادة ٧١ مكررا من قانون التأمينات الاجتماعية لأن الشارع لم يجعل منها استثناء لحكم المادة ٥٧ منه كما فعل بالنسبة للمادة ٧١ مكررا (ب) إذ جاء بنص المادة ٧١ مكررا أن تطبيقها مقيد بعدم مخالفة المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ ، هذا إلى أن حساب هذه المدة ضمن مدة الاشتراك في التأمين ليس أمرا وجوبيا كما هو الشأن بالنسبة لمدة الاشتراك الفعلي على ما هو واضح من الفقرة الأخيرة من هذه المادة ، وقد كشف المشرع عن هذا المعنى بعد ذلك عندما نص في المادة السادسة من مواد إصدار القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على حق المؤمن عليه في الاستمرار في العمل بعد سن الستين متى كان قادرا على أدائه ، إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الفعلية الموجبة للاستحقاق في المعاش (والوجه الثاني) أن الحكم المطعون فيه خالف قواعد التفسير لأن كلا من المادتين ٧١ و ٧١ مكررا (ب) من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ قد وردت استثناء من المادة ٥٧ ، فإن قيل بأنه لا يجوز الجمع بينهما لأنهما ترسمان نظامين مختلفين ، فإن الأصل في تطبيق قوانين العمل هو إعمال النص الأكثر رعاية لمصالح العامل ، لكن الحكم المطعون فيه رجح تطبيق الاستثناء المنصوص عليه في المادة ٧١ على الاستثناء الوارد في المادة ٧١ مكررا (ب) مع أن الاستثناء الأخير هو الأكثر فائدة للعامل .

وحيث إن هذا المعنى مردود ، ذلك أنه لما كانت الدعوى يحكمها قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ وقد نص في المادة ٥٧ معدلة بالقانون المذكور على أن " يستحق معاش الشيخوخة إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه سن الستين . . . ويشترط في جميع الأحوال أن تكون الاشتراكات التي مددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، ونص في المادة ٧١ مكررا مضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦١ على أنه " مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٥٨ و ٧١ و ٧٨ تدخل المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في هذا التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل المشار إليه

ضمن مدة الاشتراك في هذا التأمين ويحسب عنها معاش بواقع ١ ٪ . . فإذا لم تبلغ مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا استحق المؤمن عليه مكافأة عن المدة السابقة تحسب وفقا لقانون العمل المشار إليه على أنه يجوز خلال السنوات الخمس التالية لصدور هذا القانون للمؤمن عليهم الذين بلغت مدة اشتراكهم في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا أو أكثر إذا انتهت خدمتهم خلال المدة المذكورة أن يطلبوا اقتضاء المكافآت المستحقة عن مدة خدمتهم السابقة طبقا لأحكام الفقرة السابقة بدلا من احتسابها في المعاش طبقا لأحكام الفقرة الأولى من هذه المادة " كما نص في المادة ٧١ مكررا ب مضافة بالقانون المذكور على أنه " استثناء من حكم المادة ٥٧ يجوز للمؤمن عليهم وقت صدور هذا القانون الاستمرار في العمل أو الالتحاق بعمل جديد بعد سن الستين متى كانوا قادرين على أدائه وتعتبر مدة خدمتهم المسددة عنها الاشتراكات محسوبة في تقدير المعاش إذا كان من شأن ذلك استكمال مدد الاشتراك الموجب للاستحقاق في المعاش ، ولا يسرى حكم هذه المادة بعد آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ " ومؤدى هذه النصوص أنه إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لبلوغه من الستين استحق معاش الشيخوخة إذا كانت الاشتراكات التي سددت عنه لا تقل عن ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، وأن المدة السابقة لاشتراك المؤمن عليه في التأمين والتي يستحق عنها مكافأة وفقا لأحكام قانون العمل تدخل ضمن مدة الاشتراك في التأمين ، فإذا بلغت مدة اشتراك المؤمن عليه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة التي أدخلها القانون ضمن مدة اشتراكه ٢٤٠ اشتراكا شهريا استحق المؤمن عليه معاش الشيخوخة ، ويجوز للمؤمن عليه — استثناء من هذه القاعدة وخلال الخمس السنوات التالية لصدور القانون رقم ١٤٣ سنة ١٩٦١ أن يطلب اقتضاء المكافأة المستحقة عن مدة خدمته السابقة بدلا من احتسابها في المعاش ، أما إذا لم تبلغ مدة الاشتراك في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ شهرا فإن المؤمن عليه يستحق عن المدة السابقة على اشتراكه في التأمين مكافأة تحسب وفقا لقانون العمل إلا أنه رهية للمؤمن عليه ولأسرته من بعده وحتى لا يبدد المكافأة ثم يتعرض هو وأسرته بعد تبديدها لشرور الحاجة والحرمان ، أجاز الشارع — استثناء من حكم المادة ٥٧ من القانون للمؤمن عليه متى كان قادرا على أداء عمله أن يستمر فيه أو أن يلتحق بعمل جديد

بعد من الستين حتى يستكمل مدد الاشتراك الموجبة للاستحقاق في المعاش لا أن يزيد عليها ، والغرض من ذلك هو إتاحة الفرصة للمؤمن عليه للحصول على معاش أيا كان مقداره ، لأن معاش الشيخوخة أفضل له وأقرب من المكافأة ، ومتى كانت مدد الاشتراك التي توجب الاستحقاق في معاش الشيخوخة قد اكتملت على النحو السابق فإنه لا يحق لمن بلغ من الستين أن يطلب استمراره في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعدها ابتغاء الحصول على معاش أكبر ، وفي آخر ديسمبر سنة ١٩٧٦ يكون كل مؤمن عليه اشترك في التأمين منذ صدور القانون رقم ٤١٩ سنة ١٩٥٥ قد استكمل ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، واستحق الحد الأدنى للمعاش سواء كان يستحق مكافأة عن مدة سابقة أم لا ، فلا يكون هنالك مبرر لاستمراره في العمل بعد من الستين ، ولذلك نص الشارع على ألا يسرى حكم المادة ٧١ مكررا (ب) بعد ذلك التاريخ لأنه ضمن للعامل حصوله على الحد الأدنى للمعاش ، وأو كان قصود الشارع إتاحة الفرصة للحصول على معاش أكبر لما حدد هذا الأجل ولجعل سريان النص مطلقا من هذا العهد ، على أن عبارة الشارع واضحة في أن غرضه ومراوده هو أن يستمر المؤمن عليه القادر على العمل في عمله أو أن يلتحق بعمل جديد بعد من الستين وذلك " لاستكمال " المدة " الموجبة للاستحقاق " في المعاش ، كما أن عبارته واضحة في أن المدة السابقة تدخل في حساب معاش المؤمن عليه وله أن يطلب المكافأة منها " بدلا من احتسابها في المعاش " ولما كان الطاعن لم يطلب اقتضاء المكافأة المستحققة له عن المدة السابقة لاشترائه في التأمين ، وإنما طلب مدد خدمته حتى تضم مدة أخرى إليها بالإضافة إلى المدة السابقة التي ضمت وحصل بمقتضاها على معاش وذلك بغرض حصوله على معاش أكبر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن " القانون إذ أباح للعامل أن يستمر في العمل بعد من الستين فإنه قصد من ذلك أن يستكمل المدة المقررة لاستحقاقه المعاش وذلك ظاهر من صريح نص المادة ٧١ مكررا (ب) الذي يستند إليه المستأنف إذ جاء به : إذا كان من شأن ذلك استكمال المدد الموجبة للاستحقاق في المعاش أي أن القانون لم يبيح المدد إلا في حالة عدم استكمال المدد الموجبة للاستحقاق في المعاش وهي ٢٤٠ اشتراكا شهريا ، فإذا كان العامل قد استكمل هذه المدد

فلا يجوز المد " وأن قصد الشارع هو تمكين العامل من استكمال مدد استحقاقه للمعاش أى للحد الأدنى من المعاش لا زيادة معاشه " وأن "مدة الخدمة التي يستحق العامل مكافأة عنها فإنها بصريح نص المادة ٧١ مكررا تدخل في مدة الخدمة ضمن مدة الاشتراك متى استحق عنها مكافأة طبقا لأحكام قانون العمل " .
إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / جاس زغلول قأب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعدلى مصطفى بنداوى ، وأحمد ضياء الدين حنفي

(١٤٣)

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . " بطلان الطعن " . بطلان . " بطلان الإجراءات " قانون .

القرار بالطعن في الميعاد . تقديم المظنون ضد مذكره بالرد على أسبابه في الميعاد .
 تحقق النية المتهمة من إعلانهم . التمسك ببطلان الإعلان . غير مقبول .

(ب) نقض . " أسباب الطعن " . " مالا يصلح سببا للطعن " . دفع .
 استئناف . " اعتبار الاستئناف كأن لم يكن " .

عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق للدعي عليه
 في الطعن إبدائها أمام محكمة الموضوع ، وقضت برفضها . القانون ١٠٦
 لسنة ١٩٦٢ . الفأوه ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن .
 مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .

(ج) استئناف . " السبب الجديد " . إثراء بلا سبب . دعوى . " سبب
 الدعوى " .

للخصوم في الاستئناف — مع بقاء الطلب الأصلي على حاله — تغيير سببه
 والإضافة إليه . مثال .

(د) إثراء بلا سبب . بنوك . " خطابات الضمان " . حكم . " عيوب
 التدليل . القصور . ما يعد كذلك " .

إستناد البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوقاء
 قيمة خطابات الضمان أدى إلى انتقاره ، وإلى إثراء العميل . إقتال الحكم
 المعامرين فيه هذا الدفاع الجوهرى الذى لو بحثه لجاز أن تتغير به النتيجة التى انتهى إليها .
 تصور .

١ — إذا كان الثابت أن المطعون ضدهم قدموا في الميعاد القانوني مذكرة بدفائهم فإنه لا يقبل منهم والحال كذلك التمسك ببطلان الطعن — أيا كان وجه الرأي في الإعلان — إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى ، الذى عمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى ١٩٦٨/٥/٩ ، نصت على سريان أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى ، إلا ما استثنى بذات المادة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه ، إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء. وإذا كان الثابت أن المطعون ضدهم قد علموا بالطعن المقرر به فى الميعاد ، وقدموا مذكرة فى الميعاد القانوني بالرد على أسباب الطعن ، فقد تحققت الغاية التى كان يتبناها المشرع من إعلانهم ، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب .

٢ — إنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ببعض حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، قد أجاز فى الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للدعى عليه فى الطعن التمسك فى مذكرته بالدفع التى سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، إلا أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به ابتداء من ٢٧ يوليو سنة ١٩٦٢ أى قبل صدور الحكم المطعون فيه ، قد ألغى تلك الرخصة ، والتى كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعى ، لما كان يترتب على هذا النوع من الطعن — وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — من صعوبات فى العمل بسبب توسيع نطاق الخصومة فى غير ما رفع عنه الطعن. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد إلغاء الرخصة السالف ذكرها ، فإن تمسك المطعون ضدهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، — والذى سبق أن تمسكوا به أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه — يكون غير جائز .

٣ — إذا كانت المادة ٣/٤١١ من قانون المرافعات السابق ، قد أجازت للخصوم فى الاستئناف ، مع بقاء موضوع الطالب الأصلي على حاله ، تغيير سببه والإضافة إليه ، وكان الاستناد أمام محكمة الاستئناف فى طلب الإلزام بمبلغ ، إلى أحكام الإثراء بلا سبب يعد سببا جديدا ، أضيف إلى السبب

الذى رفعت به الدعوى إبتداء ، وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي ، لأن هذا الطلب ظل باقيا على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة أول درجة ، فإن إبداء هذا السبب يكون مقبولا أمام محكمة الاستئناف .

٤ - مؤدى نص المادتين ١٧٩ ، ٣٢٤ من التقنين المدنى أنه إذا تولى شخص عملا لآخر ، وأبرم له تصرفا قانونيا رغم إرادته ، وأدى هذا التصرف ، أو ذلك العمل إلى افتقار في جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر ، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى ، فإن المشرى يلتزم بتعويض المفقتر بأقل القيمتين ، الإثراء أو الافتقار . وإذا كان البنك الطامن قد استند في دفاعه المؤسس على أحكام الإثراء بلا سبب إلى أن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان قد أدى إلى افتقاره ، وإلى إثراء العميل "مورث المطعون ضدهم" لما عاد عليه من منفعة بسبب هذا الوفاء ، وهى براءة ذمته من الدين الذى لم يسبق له الوفاء به كليا أو جزئيا ، ولا يقوم بهذا الدين سبب من أسباب البطلان أو الانقضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع ولم يعن بحثه مع أنه دفاع جوهرى لو كان الحكم قد بحثه لحاز أن تتغير به النتيجة التى انتهى إليها فإنه 'يكون معيبا بالقصور' .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل فى أن البنك الطامن أقام على المطعون ضدهم الدعوى رقم ٨٤١ سنة ١٩٥٨ تجارى كلى القاهرة ، وطلب الحكم بإلزامهم بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المرحوم أحمد فريد مبلغ ٤٩٧٠ ج و ١٩٦ م وفوائده بواقع ٧ ٪ . تضاف للأصل شهريا حتى تمام الوفاء ، وقال بيانا لدعواه إنه فى ١٩٥١/٢/٨ فتح لمورث المطعون ضدهم اعتمادا بحساب جار لمدة سنة تنتهى فى ١٩٥٢/١/٣١

بمبلغ مائة ألف من الجنيهات، ينحصر نصفه لخطابات الضمان التي يحتاج إليها العميل المذكور للدخول في عطاءات، وينحصر نصفه الآخر لتمويل العمليات التي ترسو عليه، واشترط في عقد فتح الاعتماد بأن يتقاضى البنك علاوة على العمولة المتفق عليها فائدة قدرها ٦ ٪ سنويا تضاف إلى الأصل شهريا عن كل مبلغ يقيده على حساب هذا الاعتماد من يوم القيد أو السحب حتى ميعاد الاستحقاق هذا بخلاف فائدة تأخرية بواقع ٧ ٪ شهريا من هذا التاريخ، وإنه تنفيذا لهذا العقد أصدر البنك خطاب الضمان رقم ١٣٨٠ سنة ١٩٥٥ في ١٤/١٢/١٩٥٥ بمبلغ ٨٥٩٥ جنيها لمصلحة الطرق والكبارى بإسم المقاول فؤاد خلاط على أن يسرى مفعوله لمدة سنة تنتهى في ١٣/٣/١٩٥٦. كما أصدر في ٩/٢/١٩٥١ خطاب ضمان آخر بمبلغ ٥٤٧٦ ج و ٨٠٠ م لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بإسم عبد الرحمن حلمي لمدة سنة من تاريخ إصداره، ثم أصدر خطاب ضمان مكلا للخطاب السابق بمبلغ ٧٧٤ جنيها، فأصبحت قيمة الخطابين بمبلغ ٦٢٥٠ جنيها وظلت هذه الخطابات هي وعقد فتح الاعتماد تتجدد لمدة متعاقبة، وحدث أن توفي مورث المطعون ضدهم في ٦/٣/١٩٥٦، وقد بلغ مطالب البنك حتى ٢٢/١٢/١٩٥٧ مبلغ ٤٩٧٠ ج و ١٩٦ م، ولذلك أقام دعواه على ورثة عميله بطلباته السالف بيانها واستند في ذلك إلى كشف حساب قدمه، وإذا عارض الورثة على الحساب فقد قضت المحكمة في ٣٠/٩/١٩٥٦ بنسب مكتب الخبراء بوزارة العدل لتصفية الحساب وبعد أن قدم المكتب تقريره رفع المطعون ضدهم على البنك دعوى فرعية طلبوا فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع لهم مبلغ ٢٨٨٩ ج و ٩٣٤ م، بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض الدعوى الأصلية وبإجابة المطعون ضدهم إلى طلباتهم في الدعوى الفرعية مؤسسة قضاء هادى عدم مريان خطابات الضمان بعد انقضاء الميعاد المحدد لقيام البنك بمد أجلها دون موافقة العميل أو ورثته، مما يمتنع معه على البنك الرجوع عليهم بما أوفاه للجهات المستفيدة، طالما أن الوفاء قد تم بعد انقضاء المدة المحددة في تلك الخطابات، ويحمل البنك في هذه الحالة بنتيجة هذا الوفاء. استأنف البنك الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٢ لسنة ٨٣ ق، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٧ برفض الدفع المبدى من المطعون ضدهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وبقبوله شكلا وتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها والتي سلف بيانها، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض

دفع المطعون ضدهم ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبتقضى الحكم ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن مبنى الدفع بالبطلان الذى أبداه المطعون ضدهم هو وقوع بطلان فى إعلان الطعن إلى المطعون ضدها الأولى والثانية ، ذلك أن الطاعن أعلن المطعون ضدها الأولى بتقرير الطعن فى مواجهة النيابة على اعتبار أن موطنها غير معلوم دون أن يقوم بأية تحريات لمعرفة موطنها ، كما أن المحضر لم يثبت فى ورقة الإعلان عدم وجود المطعون ضدها الثانية فى موطنها ، مما يمتنع عليه إعلانها إلى جهة الإدارة ، وهو ما يجعل إعلان المطعون ضدها المذكورتين على النحو المتقدم باطلا ، ويستتبع ذلك بطلان الطعن بالنسبة إلى سائر المطعون ضدهم لأن موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت أن المطعون ضدهم قدموا فى الميعاد القانونى مذكرة بدفعهم فإنه لا يقبل منهم والحال كذلك التمسك ببطلان للطعن — أيا كان وجه الرأى فى الإعلان — إذ أن المادة الأولى من قانون المرافعات الحالى الذى عمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره فى ١٩٦٨/٥/٩ نصت على سرى أن أحكامه على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى إلا ما استثنى بذات المادة ، كما نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ من القانون المذكور على أنه لا يحكم بالبطلان رغم النص عليه إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء وإذا كان الثابت على ما سلف البيان أن المطعون ضدهم قد علموا بالطعن المقرر به فى الميعاد ، وقدموا مذكرة فى الميعاد القانونى بالرد على أسباب الطعن فقد تحققت الغاية التى كان يتبناها المشرع من إعلانهم ، ولا محل بعد ذلك للحكم ببطلان الطعن لهذا السبب .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن المطعون ضدهم تمسكوا فى مذكرتهم المقدمة لهذه المحكمة باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم إعلان المطعون ضدها الأولى به إعلانا صحيحا فى الميعاد القانونى ، وهو الدفع الذى كانوا قد أبدوه أمام محكمة الاستئناف وقضت برفضه .

وحيث إنه وإن كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ببعض حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — قد أجاز في الفقرة الأولى من المادة ١٢ منه للدعي عليه في الطعن التمسك في مذكرته بالدفع التي سبق له إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، إلا أن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي عمل به ابتداء من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ أى قبل صدور الحكم المطعون فيه ، قد ألغى تلك الرخصة ، والتي كانت تعتبر من قبيل الطعن الفرعي ، لما كان يترتب على هذا النوع من الطعن وعلى ما صرحت به المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من صعوبات في العمل بسبب توسيع نطاق الخصومة في غير ما رفع عنه الطعن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بعد إلغاء الرخصة السالف ذكرها فإن تمسك المطعون ضدهم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن يكون غير جائز .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك في صحيفة الاستئناف بأن من بين ما يؤسس عليه دعواه في الرجوع على المطعون ضدهم أحكام الإثراء بلا سبب ، غير أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه ، مع أنه دفاع جوهري لو غنى الحكم بحثه لتغيرت به النتيجة التي انتهى إليها ، وهو ما يعيبه بالقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة أول درجة بطلب الحكم بإلزام المطعون ضدهم بقيمة خطابات الضمان المتنازع عليها على أساس أن مورثهم وهم من بعده مسئولون عن أداء هذه القيمة التي أوفأها البنك للجهات المستفيدة ، ولو كان هذا الوفاء قد تم بعد انقضاء الميعاد المحدد في تلك الخطابات وبعد مد أجلها ودون موافقتهم على هذا المد ما دامت المطالبة قد صدرت أثناء مريان المدة الأصلية ، وإذ حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى فقد استأنف الطاعن هذا الحكم ، وأسس استئنافه على ما سبق أن أبداه أمام تلك المحكمة على النحو السالف بيانه ، كما استند ضمن ما استند إليه إلى أحكام الإثراء بلا سبب . لما كان ذلك وكانت المادة ١١١/٣ من قانون المرافعات السابق قد أجازت للخصوم في الاستئناف مع بقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله تغيير سببه والإضافة إليه ، وكان استناد الطاعن أمام محكمة الاستئناف في طلب إلزام المطعون ضدهم بالمبلغ موضوع الدعوى إلى أحكام

الإثراء بلا سبب يعد سببا جديدا أضافه الطاعن إلى السبب الذي رفعت به الدعوى ابتداء، وليس طلبا جديدا يتغير به موضوع الطلب الأصلي، لأن هذا الطلب ظل باقيا على حاله حسبما كان مطروحا أمام محكمة أول درجة، فإن ما أبداه الطاعن على النحو المتقدم يكون مقبولا أمام محكمة الاستئناف. لما كان ذلك وكان مؤدى نص المادتين ١٧٩ ، ٣٢٤ من التقنين المدنى أنه إذا تولى شخص عملا لآخر أو أبرم له تصرفا قانونيا رغم إرادته وأدى هذا التصرف أو ذلك العمل إلى افتقار في جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانونى فإن المثرى يلتزم بتعويض المفقير بأقل القيمتين الإثراء أو الافتقار . وإذا كان البنك الطاعن قد استند في دفاعه المؤسس على أحكام الإثراء بلا سبب إلى أن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان قد أدى إلى افتقاره وإلى إثراء العميل " مورث المطعون ضدهم " لما عاد عليه من منفعة بسبب هذا الوفاء، وهى براءة ذمته من الدين الذى لم يسبق له الوفاء به كليا أو جزئيا، ولا يقوم بهذا الدين سبب من أسباب البطلان أو الانقضاء، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الدفاع ولم يعن ببحثه، مع أنه دفاع جوهرى لو كان الحكم قد بحثه لحاز أن تتغير به النتيجة التى انتهى إليها فإنه يكون معيبا بالقصور، مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بارس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وعدلى مصطفى بغدادى ، وأحمد ضياء الدين حننى ، ومحمود السيد
عمر المصرى .

(١٤٤)

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) دعوى : ” ضم الدعاوى “

عدم اندماج الدعاوى المنضمة وفقدان كل منها استقلالها إذا اختلفت سببا
وموضوعا . وحدة الطلب في هذه الدعاوى واتحادها سببا وخصوما . مؤداة .
اندماجها وفقدان كل منها استقلالها .

(ب) استئناف . ” الاستئناف الفرعى “.

الاستئناف الفرعى . أحكامه .

(ج) استئناف . ” الاستئناف الفرعى “ . دعوى . ” ضم الدعاوى “.

انقضاء بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام عن حكم صادر في دعوى
متدرجة في أخرى لضمها ووحدة الطلب فيهما واتحادهما سببا وخصوما ، استنادا
إلى رفع الاستئناف الأصل عن الدعوى الأخرى ، وأن الاستئناف الفرعى : أقيم
بعد الميعاد ، وتأسيسا على استقلال كل من الدعوتين . خطأ في تطبيق القانون .

(د) نقض : ” أثر نقض الحكم “ . استئناف . ” الاستئناف الفرعى “.

نقض الحكم متعدد الأجزاء في جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسس على الجزء
المقروض . مثال .

١ — لئن كان ضم دعويين مختلفان سببا وموضوعا إلى بعضهما تسميلا للإجراءات لا يترتب عليه إدماج أحدهما في الأخرى ، بحيث تفقد كل منهما استقلالها إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى ، فضلا عن اتحادهما سببا وخصوما فإنها تندرجان وتفقد كل منهما استقلالها .

٢ — تجيز المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق رفع الاستئناف الفرعى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف إلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصلي عنه ، وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به ، بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وإذا تناول الحكم الفصل قطعيًا في عدة طلبات ومسائل ورفع استئناف أصلي عن قضاؤه في أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع بعد فوات ميعاد الاستئناف استئنافا فرعيًا يدور وجودا وعدما مع الاستئناف الأصلي ، ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب ، وإنما أيضا عن قضاؤه في الطلبات والمسائل الأخرى التي لم يرد عليها الاستئناف الأصلي .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف الفرعى المرفوع عن الحكم الصادر في إحدى الدعاوى على أساس أن الاستئناف الأصلى المرفوع من المطعون عليه إنما كان عن دعوى أخرى فقط ، وأن الاستئناف الفرعى سالف البيان المرفوع من الطاعن قد أقيم بعد الميعاد ، وذلك تأسيسا منه على استقلال كل من الدعويين من الأخرى ، في حين أن الدعويين ضمنا إلى بعضهما ، وموضوع الطلب في أحدهما هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى — فضلا عن اتحادهما سببا وخصوما — وأنهما بذلك تندرجان وتفقد كل منهما استقلالها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وحجب نفسه عن نظر الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن ، وقضى بسقوط حقه فيه رغم شمول الاستئناف الفرعى للدعويين معا ، يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون .

٤ - لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه في أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى . وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق في الاستئناف الفرعي المقام عن إحدى الدعويين المنضمتين قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من أثر على موضوع الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى الأخرى فإن نقض الحكم الصادر في الدعوى الأولى يتعين معه نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخرى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومساهمات أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده استصدر من رئيس محكمة بورسعيد الابتدائية أمراً أداء ضد الطاعن بمبلغ ٥٦٢ ج و ٩٠٠ م ثمن ٤٧٨ و ٤٨٩ متراً مكعباً من "الدقشوم" بسعر ١ ج ١٥٠ م للستر المكعب استناداً إلى فاتورة موقع عليها من الطاعن تاريخها ١٩٦٢/٦/٢٣ . تظلم الطاعن من هذا الأمر طالباً بإلغاءه وقيد التظلم بالدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بورسعيد - وأثناء سير هذه الدعوى أقام المطعون ضده الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بورسعيد ضد الطاعن وطلب الحكم بإلزامه بمبلغ ٤٠١٤ ج ٦٠٠ م وقال بياناً لها إنه اتفق مع الطاعن بموجب عقد تاريخه ١٩٦٢/٣/١٩ على أن يورد لبلدية بورسعيد ولحساب الطاعن كمية من "الدقشوم" وأنه نفذ التزامه بتوريد الكمية المتفق عليها ، وإن المبلغ المطالب به هو ما بقي من ثمن ما ورده . ضمت المحكمة الدعويين وتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٣ قضت بنسب مكتب خبراء وزارة العدل ببورسعيد لبيان كمية "الدقشوم" التي وردها المطعون عليه للطاعن وثمنها وفقاً لعقد التوريد المؤرخ ١٩٦٢/٣/١٩ وما دفع من هذا الثمن وطريقة دفعه وتصفية الحساب بين الطرفين ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ميّنا فيه

أن الطامن سدد من الثمن مبلغ ٤١٨٢ ج ٩٠٠ م بما في ذلك مبلغ ٥٦٢ ج ٦٠٠ م الصادر به أمر الأداء المتظلم منه بالدعوى رقم ١٦٧ سنة ٦٢ تجارى كلى بور سعيد وأن الباقي للطعون عليه من الثمن مبلغ ١١٦٤ ج و ٦٠٠ م . قضت المحكمة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٦ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن سداد مبلغ ٨٥٠ ج للطعون عليه زيادة عن المبالغ المشار إليها في تقرير الخبير ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ فيما يختص بموضوع الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد برفضها وتأييد أمر الأداء المتظلم منه ، وفي الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد بإلزام الطاعن بمبلغ ٦٠٧ ج و ٧٠٠ م ، استأنف المطعون عليه هذا الحكم فيما قضى به من رفض بعض طلباته في الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد وقيد استئنافه برقم ١٠٨ سنة ٧ ق استئناف المنصورة (مأمورية بور سعيد) طالبا الحكم بطلباته الابتدائية ، وبجلسة ١٩٦٧/١/٣ رفع الطامن استئنافا فرعيا طالبا إلغاء الحكم الابتدائي واعتباره كأن لم يكن والحكم في الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد بإلغاء أمر الأداء المتظلم منه وفي الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد برفضها ، وبتاريخ ١٩٦٧/٤/٥ قضت المحكمة بقبول الاستئناف الأصلي شكلا وبسقوط حق الطاعنين في الاستئناف الفرعي بالنسبة لاستئناف الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد وبقبول الاستئناف الأصلي والفرعي المقامين عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد شكلا وفي موضوع الاستئناف الأصلي بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المستأنف عليه (الطامن) بمبلغ ١١٦٤ ج و ٦٠٠ م ورفض الاستئناف الفرعي موضوعا — طعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم . وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مما ينهه الطامن على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بسقوط حقه في الاستئناف المقام منه على الشق من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد الخاصة بالتظلم من أمر الأداء مستندا في ذلك إلى أن ضم الدعوى المذكورة

إلى الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد ليصدر فيهما حكم واحد لا يحول دون استقلال كل منهما عن الأخرى، وأن الاستئناف الأصلى إذ رفع من المطعون عليه عن الشق من الحكم الصادر فى الدعوى ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد وحده دون الشق من الحكم الصادر فى الدعوى الأخرى، فإن الاستئناف المقام من الطاعن عن الشق من الحكم الصادر فى الدعوى ١٦٧ سنة ١٩٦٢ يكون مرفوعا بعد الميعاد . ويقول الطاعن إن هذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه ينطوى على خطأ فى القانون، ذلك أن ضم هاتين الدعويتين ليصدر فيهما حكم واحد كان بسبب وحدة الموضوع والسبب والخصوم فيهما ، فالدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد أقامها المطعون عليه ضد الطاعن مستندا إلى عقد توريد الدقشوم المبرم بين الطرفين بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٢ واستئناف من رفعها المحاسبة على كميات الدقشوم الموردة منه والمبالغ التى دفعت من الطاعن ثمنها لها وتصفية الحساب بين الطرفين فى خصوص ذلك العقد، وأن النزاع فى الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد لا يعدو أن يكون جزءا من النزاع بجمعه ذلك أنها مقامة من الطاعن بالتظلم فى أمر الأداء الذى صدر لصالح المطعون عليه بناء على الفاتورة المؤرخة ٢٣/٦/١٩٦٢، والمبالغ الواردة بهذه الفاتورة والمدين به الطاعن هو ثمن كمية من الدقشوم ورددها المطعون عليه للطاعن نفاذا لذات عقد التوريد المبرم بين الطرفين فى ١٩/٣/١٩٦٢ بما مؤداه أن الدعويتين تستهدفان تصفية الحساب الناتج من ذلك العقد، وهو ما لا يمكن معه القول باستقلال كل منهما عن الأخرى، بل أنهما تتحدان موضوعا ومبدا وخصوما — ويكون الاستئناف المقابل المرفوع من الطاعن شاملا الحكم المستأنف فى مجموعه وفى أى شق منه ولو لم يكن هذا الشق مستأنفا بالاستئناف الأصلى، وإذا قضى الحكم المطعون فيه على خلاف هذا النظر فإنه يكون معيبا بالخطأ فى القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن العلاقة التى تربط الطاعن بالمطعون عليه سببها عقد التوريد المؤرخ ١٩/٣/١٩٦٢، وبوجبه توريد المطعون عليه أن يورد لحساب الطاعن لبلدية بور سعيد كمية الدقشوم الواردة به وبالتن المحدد فيه وقد استصدر المطعون عليه أمر الأداء المتظلم منه بالدعوى رقم ١٩٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد استنادا إلى فاتورة لاحقة على هذا العقد تاريخها ١٣/٦/١٩٦٢

حررها الطامن بٹمن كية من الدقشوم بجزء من الكية الموردة تنفيذاً لعقد التوريد ، وقد تظلم الطامن من أمر الأداء بالدعوى رقم ۱۶۷ سنة ۱۹۶۲ تجارى كلى بور سعيد ، وأثناء سير التظلم رفع المطعون عليه الدعوى رقم ۲۱۷ سنة ۱۹۶۲ تجارى كلى بور سعيد ضد الطامن بطلب إلزامه بما تبقى في ذمته من ثمن الدقشوم الذى قام بتوريده بعد خصم المبلغ الصادر به أمر الأداء سالف البيان ، وذلك استناداً من المطعون عليه إلى عقد التوريد المحرر بين الطرفين ، وقد صدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ ۱۹۶۳/۳/۲۳ بضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد وبندب خبير ناطت به الاطلاع على عقد ۱۹۶۲/۳/۱۹ وتصفية الحساب بين الطرفين ، وإذ ثبت للمحكمة المذكورة أن الخبير لم يحقق دفاع الطامن من أنه سدد مبلغ ۵۸۰ جنيهاً من ثمن الدقشوم المورد بغير إيصالات ، فقد أحالت بحكمها الصادر بتاريخ ۱۹۶۶/۲/۲۶ الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطامن أنه أوفى بهذا المبلغ للمطعون عليه . لما كان ذلك فإن ما استهدفه الحكان المشار إليهما كان تصفية الحساب جميعه عن عقد التوريد ، وقد صدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ ۱۹۶۶/۵/۲۸ بتأييد أمر الأداء المنظم منه بالدعوى رقم ۱۶۷ لسنة ۱۹۶۲ تجارى كلى بور سعيد مؤسداً قضاءه في هذا الخصوص على وجوب خصم قيمة أمر الأداء وقدره ۵۶۲ ج و ۹۰۰ م من مبلغ الـ ۱۱۶۴ ج و ۶۰۰ م الذى أظهره الخبير في ذمة الطامن باقياً من ثمن الدقشوم المورد بعقد ۱۹۶۲/۳/۱۹ موضوع الدعوى رقم ۲۱۷ سنة ۱۹۶۲ تجارى كلى بور سعيد . لما كان ما تقدم فإن موضوع كل من الدعويين وحسباً سلف البيان يكون واحداً وهو المطالبة بٹمن الدقشوم الذى يقول المطعون عليه إنه قام بتوريده للطامن ، كما أن سبب الدعويين واحد أيضاً وهو عقد التوريد المؤرخ ۱۹۶۲/۳/۱۹ والذى هو أساس العلاقة بين الطرفين ، الأمر الذى يبين أنه وحدة موضوع الطلب والسبب والخصوم في الدعويين . ولئن كان ضم دعويين مختلفان سبباً وموضوعاً إلى بعضهما تسهيلاً للإجراءات لا يترتب عليه إدماج إحداهما في الأخرى بحيث تفقد كل منهما استقلالها ، إلا أن الأمر يختلف إذا كان موضوع الطلب في إحدى القضيتين المضمومتين هو بذاته موضوع الطلب في القضية الأخرى فإنهما تندجان وتفقد كل منهما استقلالها . لما كان ما تقدم وكانت الدعويان رقمي ۱۶۷ سنة ۱۹۶۲ ، ۲۱۷ سنة ۱۹۶۲ تجارى كلى بور سعيد وعلى ما سلف

بيانه متحدثين موضوعا فضلا عن اتحادهما سببا وخصوصا — فقد فقدت كل منهما استقلالها عن الأخرى — وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف الفرعى المرفوع عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد ، على أساس أن الاستئناف الأصل المرفوع من المطعون عليه إنما كان من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد وحدها ، وأن الاستئناف الفرعى سالف البيان المرفوع من الطاعن قد أقيم بعد الميعاد ، وذلك تأسيسا منه على استقلال كل من الدعويين عن الأخرى ، وكانت المادة ٤١٣ من قانون المرافعات السابق تميز رفع الاستئناف الفرعى بعد انقضاء ميعاد الاستئناف ، وإلى ما قبل إقفال باب المرافعة متى كان المستأنف عليه لم يقبل الحكم بعد رفع الاستئناف الأصل عنه ، وكان هذا الحكم يتضمن قضاء ضارا به بمعنى أن يكون قد رفض له بعض طلباته أو قضى ضده في أحد طلبات خصمه ، وإذا تناول الحكم الفصل قطعا في عدة طلبات أو مسائل ورفع استئناف أصلى عن قضاائه في أحدها جاز للمستأنف عليه أن يرفع بعد فوات ميعاد الاستئناف استئنافا فرعيا يدور وجودا وعدما مع الاستئناف الأصل ، ليس فقط عن قضاء الحكم في هذا الطلب وإنما أيضا عن قضاائه في الطلبات والمسائل الأخرى التى لم يرد عليها الاستئناف الأصل . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وحجب نفسه عن نظر الاستئناف الفرعى المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد وقضى بسقوط حق المستأنف رغم شمول الاستئناف الفرعى للدعويين ١٦٧ ، ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد معا — فإنه يكون ميبا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كان من المقرر أنه إذا كان الحكم المطعون فيه متعدد الأجزاء فنقضه في أحد أجزائه يترتب عليه نقض كل ما تأسس على هذا الجزء من الأجزاء الأخرى ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام عن الدعوى ٩٦٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد قد حجب نفسه عن بحث موضوع هذا الاستئناف على الرغم مما له من أثر على موضوع الاستئناف المرفوع من المطعون عليه عن الحكم الصادر في الدعوى ٢١٧ سنة ١٩٦٢ تجارى كلى بور سعيد على ما سلف بيانه ، فإنه يتعين نقض الحكم الصادر في الدعوى الأخيرة أيضا .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزلوق نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وطلى مصطفى بنداى ، ومحمود "سيد
عمر المصرى .

(١٤٥)

الطعن رقم ١ ٣٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) دعوى . " شروط قبول الدعوى " . " المصلحة " . نقض " المصلحة
في الطعن " .

المنفعة التي تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه أى المصلحة التي يقرها
القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . م ، مرافعات سابق . عدم خروج
الطعن بالنقض على هذا الأصل .

(ب) دعوى . " شروط قبول الدعوى " . " المصلحة " نقض . " المصلحة
في الطعن " .

عدم منازعة أحد المطعون عليهما أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه
طلبات ما إليه . مزدهاء . إعدام مصلحة الطاعن في اختصاصه أمام محكمة النقض .
وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .

(ج) إلزام . " التضامن " . دعوى . حكم " الطعن في الحكم " .

استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم
الصادر فيها .

(د) بيع . " التزامات البائع " . " ضمان التعرض " .

إلزام البائع بضمان التعرض . شرطه . أن يكون فعل البائع هو مصدر الحق العيني
الذي يحتاج به على المشتري .

(هـ) بيع . "التزامات البائع" . "ضمان التعرض" . ضرائب . "إمتياز الضرائب" . إلزام . "التضامن" . تأمينات حيلية . "حق الإمتياز" .

الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون المنازة . مؤدى ذلك . وجود حق عينى تبى على المنشأة ينبت قبل من يشتريها . رجوع هذا الحق إلى فعل البائع . اعتبار ذلك تعرضا لشترى يضمه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع . لا خطأ .

(و) بيع . "التزامات البائع" . "ضمان التعرض" . تعويض . إلزام . "التضامن" .

جواز الاتفاق على أن يعرض البائع والمتضامن مع المشتري عند العرض له في الانتفاع بالمبيع ، وتحديد قيمة هذا التعرض مقدما .

(ز) ضرائب . "ضريبة الأرباح التجارية والصناعية" . بيع .

طلب مشترى المنشأة يأتا من مصلحة الضرائب بما يستحق عليها من ضرائب . أثره .

١ — يشترط لقبول الخصومة أمام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، مما وصفته المادة الرابعة من قانون المرافعات السابق الذى أقيم الطعن فى ظله بأنه المصلحة التى يقرها القانون ، ولا يخرج الطعن بالنقض على هذا الأصل ، فلا يكفى لقبوله مجرد أن يكون المطعون عليه طرفا فى الخصومة أمام المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضا أن يكون قد نازع خصمه أمامها أو نازعه خصمه فى طلباته هو .

٢ — إذا كان البين من وقائع الدعوى أنه لم تبد من إحدى المطعون عليهما أية منازعة للطامن أمام محكمة الموضوع ، كما لم يوجه هو إليها طلبات ما ، فإنه لا يمكن للطامن مصلحة فى اختصاصها أمام محكمة التقض [] ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها ، دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الآخر قد طلب الحكم على الطامن وتملك المطعون عليها متضامين .

٣ — لا ينال التضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامنين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .

٤ — إذ تقتضي المادة ٤٣٩ من القانون المدني بأن يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه إذا كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري فقد أفادت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقيام ضمان البائع أن يكون مصدر الحق العيني هو فعل البائع .

٥ — الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية ، وعلى كسب العمل ، تعتبر وفقا للمادتين ١١٣٩ من القانون المدني و ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزانة بحكم القانون أى أن هناك حقاً عينياً تبعياً على المنشأة يثبت قبل من يشتريها ، وإذا كان ذلك يرجع إلى فعل البائع لها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا تعرضاً للمشتري ، يضمنه البائع ، والضامن المتضامن معه في عقد البيع فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٦ — إذا كان الحكم المطعون فيه إنما أعمل في قضائه بالتعويض ما اتفق عليه العاقدان في عقد البيع ، وما ورد فيه عن ضمان الضامن المتضامن مع البائع ، وكان يجوز للمشتري الاتفاق على أن يعوضه البائع في حالة حصول تعرض له في انتفاعه بالمبيع ، كما يحق للتعاقدين أن يحددا مقدماً قيمة التعويض بالنص عليه في العقد فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٧ — ليس من شأن طلب مشتري المنشأة بياناً من مصلحة الضرائب تخطر فيه بالضرائب المستحقة لها على المنشأة المبيعة إليه وفقاً لنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ رفع الضرائب المستحقة على بائع المنشأة ، وإنما يترتب على هذا الطلب أنه إذا لم تخطر مصلحة الضرائب لمشتري المنشأة بهذا البيان خلال ستين يوماً من تاريخ طلبه ، فإنه لا يلتزم بالضرائب المستحقة على البائع .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٣٥٧ سنة ١٩٦٥ مدنى كلى بنى سويف ضد المطعون عليها الثانية والطاعن وطلب الحكم بإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له ثلثمائة ونعمسين جنيها ، وقال فى بيان دعواه إنه اشترى من المطعون عليها الثانية ماكينة طحين بعقد مؤرخ ١٠/١٠/١٩٥٦ نص فيه على خلو المبيع من أى حق لغير وأنه إذا ظهر ما يخالف ذلك التزمت البائنة بتعويض قدره ثلثمائة جنية وذلك بضمان الطاعن ، وتضامنه ، وذكر المطعون عليه الأول أن مصلحة الضرائب طالبتة بضرية عن استغلال تلك المنشأة قدرها ٧٨٨ ج و ٢٣٩ م عن مدة سابقة على شرائه لها فأندر المطعون عليها الثانية بسداد تلك الضريبة غير أنها لم تستجب ، فطعن فى تقدير مصلحة الضرائب وانتهى الأمر إلى القضاء انتهائيا برفض طعنه فأقام دعواه بطلباته سالفه الذكر . وبتاريخ ١٨/٥/١٩٦٥ قضت المحكمة برفض الدعوى . استأنف المطعون عليه الأول الحكم بالاستئناف رقم ٨٤ سنة ٤ ق بنى سويف . وبتاريخ ٩/٤/١٩٦٧ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما الثانية والطاعن متضامنين بأن يدفعوا للمطعون عليه الأول ثلثمائة جنية . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليها الثانية ورفض الطعن بالنسبة إلى المطعون عليه الأول ، والتزمت هذا رأى بالجلسة المحددة لنظر الطعن .

وحيث إن مبنى دفع النيابة بعدم قبول الطعن بالنسبة إلى المطعون عليها الثانية أنها ليست خصما للطاعن تنازعه فى طلباته أو ينازعها فى طلباتها مما لا يجيز له اختصاصها أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أنه لما كان شرط قبول الخصومة بام القضاء قيام نزاع بين أطرافها على الحق موضوع التقاضى حتى تعود على المدعى

منفعة من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه ، مما وصفته المادة الرابعة من قانون المرافعات السابق الذي أقيم الطعن في ظله بأنه المصلحة القائمة التي يقرها القانون ، وكان الطعن بالنقض لا يخرج على هذا الأصل فإنه لا يكفى لقبوله بمجرد أن يكون المطعون عليه طرفاً في الخصومة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، بل يجب أيضاً أن يكون قد نازع خصمه أمامها في طلباته أو نازعه خصمه في طلباته هو ، ولما كان البين من وقائع الدعوى آتفة الذكر في خصوص موقف المطعون عليها الثانية من الطاعن في هذه الخصومة أنه لم تبد منها منازعة له أمام محكمة الموضوع ، كما لم يوجه هو إليها طلبات ما فإنه لا تكون للطاعن مصلحة في اختصاصها أمام محكمة النقض ، مما يوجب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليها دون أن يغير من هذا النظر أن يكون المطعون عليه الأول قد طلب الحكم على الطاعن والمطعون عليها الثانية متضامين ، إذ لا ينال التضامن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .

وحيث إن الطعن بالنسبة للمطعون عليه الأول استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثاني من سببي طعنه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الثابت من المستندات التي طرحت على محكمة الموضوع أن كل ما أثار شكاية المطعون عليه الثاني هو خشيته من أن مطالبه مصلحة الضرائب بما ظهر أنه مستحق على المنشأة المبيعة من ضريبة وإنه لم يثبت أن المصلحة قد اتخذت إجراء ما على تلك المنشأة حتى يصح القول بوقوع تعرض فعلي منها ، وهو وحده ما يجيز للمطعون عليه الأول الرجوع على الطاعن بالضمان وإنه لا يغير من ذلك ثبوت قيام حق لمصلحة الضرائب على المنشأة عند شراء المطعون عليه الثاني لها لاحتمال أن تستوفى الضريبة من مال آخر لمدينها .

وحيث إن هذا النعى غير مديد ، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه عن التعرض الأصلي للمطعون عليه الأول قوله : " في الدعوى الحالية يوجد تعرض فعلاً لمصلحة الضرائب صورته الإعلان رقم ٣٦ سنة ١٩٦٠ وقرار

لجنة الطعن إلى المستأنف (المطعون عليه الأول) عن الضرائب المستحقة من ما كينة الطحين والرى ببلغ ٧٨٨ جنيتها و ٢٣٩ مليا، وصورته أيضا ما أعلنت به المصلحة المستأنف من أنه مستحق لها مبلغ ٧٨٨ جنيتها و ٢٣٩ مليا في القضية رقم ٣٦ سنة ١٩٦١ ، وما اتخذته المستأنف من الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية في القضية رقم ٦٠ سنة ١٩٦١ تجارى بنى سويف ، وفي استئنافها رقم ٧ سنة ٣ ق تجارى بنى سويف ، وإذ تقضى المادة ٤٣٩ من القانون المدنى بأن يضمن البائع عدم التعرض للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه إذا كان التعرض من فعله هو أو من فعل أجنبي يكون له وقت البيع حق على المبيع يحتاج به على المشتري فقد أفادت — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يشترط لقيام ضمان البائع أن يكون مصدر الحق العيني هو فعل البائع ، وكانت الضرائب المستحقة بمقتضى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل تعتبر وفقا للمادة ١١٣٩ من القانون المدنى و ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ سالف البيان دينا ممتازا على جميع أموال المدينين أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون ، أى أن هناك حقا عينيا تبعا على المنشأة التي اشتراها المطعون عليه الأول ، وإذا كان ذلك يرجع إلى فعل البائعة المطعون عليها الثانية ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا تعرضا للمطعون عليه الأول تضمنه البائعة وكذلك الطاعن بوصفه ضامنا متضامنا معها في عقد البيع ، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التدقيق ، ويقول في بيان ذلك إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المطعون عليه الأول تسبب بخطئه في مطالبة مصلحة الضرائب له بما ظهر أنه مستحق لها من ضريبة عن استغلال المنشأة المبيعة من قبل شرائه لها ، إذ كان عليه إخطار تلك المصلحة بشرائه المنشأة لتوافيه خلال ستين يوما بقيمة الضرائب المستحقة عليها حتى تاريخ البيع طبقا للمادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولكنه لم يفعل ، كما انفرد بالطعن ضدها دون أن يشرك فيه البائعة له لإبداء

وحيث إن هذا النعي غير مديد، ذلك أنه لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن
أورد في أسبابه أحكام التعرض للشترى في الانتفاع بالمبيع كما تقضى بها
المادة ٤٣٩ من القانون المدني وطبقها على واقعة الدعوى وانتهى إلى قيام
التعرض على النحو المبين في الرد على السبب السابق قد أتبع ذلك بقوله : " إن
الثابت من البند الرابع من عقد البيع المحررين المستأنف (المطعون عليه الأول)
والمستأنف عليهما (المطعون عليهما الثانية والطاعن) أن المستأنف عليهما الأولى
قد أفرت بنخلو الساكنة من أى حق قبل الغير وأنها هي مسئولة عن ذلك
وإذا ظهر ذلك تلزم بدفع مبلغ ٣٠٠ جنيه كتعويض ، وقد ضمن المستأنف عليه
الثاني (الطاعن) المستأنف عليهما الأولى في ذلك ... وظهر أن لمصلحة الضرائب
دينا قدره ٧٨٨ جنيها و ٢٣٩ مليا وقد أخطرت مصلحة الضرائب المستأنف
بذلك فأنذر بدوره المستأنف عليهما في ٥/٥ و ١٩٦٠/٦/٧ بخطرهما بأنه فوجيء
بنموذج من مصلحة الضرائب يتضمن استحقاقها لمبلغ ٧٨٨ جنيها و ٢٣٩ مليا على
البائعة وأنه طعن في هذا التقدير أمام لجنة الطعن وقضت برفض طعنه ، ثم أقام
دعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية وأنه يذنب عليهما بإسداد الضرائب المستحقة
خلال ثلاثة أيام من تاريخه وإلا استحق عليهما ٣٠٠ جنيه كتعويض مع مطالبتهما
بجميع مستحقات الضرائب .. وأنه بذلك وتطبيقا لنص المادة ٤٣٩ من القانون
المدني يكون المستأنف عليهما ضامنين للمستأنف بتنفيذ العقد المؤرخ ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٥٦ ويتعين إلزامهما بمبلغ ٣٠٠ جنيه التعويض المنصوص عليه في البند
الرابع منه " فإن مفاد ذلك أن الحكم المطعون فيه إنما عمل في قضائه بالتعويض
ما اتفق عليه العاقدان في عقد البيع وما ورد فيه من ضمان الطاعن ، وإذا كان يجوز
لشترى الاتفاق على أن يعوضه البائع في حالة حصول تعرض له في انتفاعه بالمبيع
كما يحق للعاقدين أن يحددا مقدما قيمة التعويض بالنص عليه في العقد ، وكان
الحكم قد أثبت أن المطعون عليه الأول قد أخطر البائعة له وكذلك الطاعن باعتباره

كفيلا لها بالتعرض الحاصل من مصلحة الضرائب وبأنه طعن أمام المحكمة الابتدائية في القرار الصادر بإلزامه بالضريبة المستحقة على المنشأة المبيعة وقت استغلال البائعة لها ، وكان لا يجدى الطاعن ما تمسك به من أن المطعون عليه الأول لم يطلب من مصلحة الضرائب أن تخطر به بيان عن الضرائب المستحقة لها على المنشأة المبيعة اليه وفقا لنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ذلك أنه ليس من شأن طلبه هذا البيان رفع الضرائب المستحقة على البائعة ، وإنما يترتب على هذا الطلب أنه إذا لم تخطر مصلحة الضرائب بهذا البيان خلال ستين يوما من تاريخ طلبه فإن المشتري لا يلتزم بالضرائب المستحقة على البائع ، كما لا يجدى الطاعن ما يقول به من إهمال المطعون عليه الأول في الدفاع في الطعن المقام منه ضد مصلحة الضرائب ، ذلك أنه فضلا عن أن هذا القول جاء بصفة عامة فقد أثبت الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول لم يقف عند رد الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية بل استأنف الحكم الصادر منها أمام محكمة الاستئناف . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
حامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السعيد ذكرى ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ القضائية :

(أ ، ب ، ج) تأمينات عينية . " حق الامتياز " . ضرائب . " امتياز
دين الضريبة " . تنفيذ عقارى .

(أ) المبالغ المستحقة للخرقة العامة كالضرائب . ثبوت الامتياز لها . شرطه .
أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بها وبالقيود التى تقررها .

(ب) للخرقة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب . المادة ٩٠
ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره ، ولا يثبت فيه حق التبع ولو كان
محله عقارا .

(ج) اتخاذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى على الأتبان المبيعة منه بعد تسجيل
المشتري للعقد ، لعدم سداده باقى الثمن . الثمن المودع من الرامى عليهم
المزاد . من حق المشتري . لمصلحة الضرائب — الدائنة للمشتري — استيفاء
حقها من الثمن المودع بالأولية على سائر الديون المتأخرة ، ومن بينها باقى الثمن
المستحق للبائع .

(د) حكم . " تسليب الحكم " .

عدم ذكر نصوص الاستثناءات فى الحكم . لا يعيبه . . يكفى بمجرد
الإشارة إليها .

(هـ) تنفيذ .

حق الدائن فى التنفيذ على أموال مدينه . جميعها عدا ما كان منها غير جائز الجز عليه .

١ — مؤدى نص المادة ١١٣٩ من القانون المدنى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — أن المبالغ المستحقة لتخزئة العامة بجميع أنواعها ومنها الضرائب ، تكون ممتازة ، ويثبت لها هذا الامتياز إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها ، وبالشروط والقيود التي تقررها هذه القوانين والأوامر ، بحيث إذا استحق لتخزئة العامة مبلغ ما ، ووجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال .

٢ — نص المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، يقرر لتخزئة العامة — مصلحة الضرائب — حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها ، فيجرى في شأنها ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدنى ، من أن حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقارا ، لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التبع ، وأنها تكون أسبق في المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر أو أى حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده .

٣ — مفاد نص المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن الملكية فى المواد العقارية تنقل بالتسجيل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير . وإذا كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنة باع مساحة من الأطلان الزراعية إلى مورث المطعون عليهم عدا الأولى ، ولعدم سداد باقى الثمن اتخذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى بالنسبة لقدر من هذه الأطلان ، وكانت ملكية الأطلان المذكورة قد انتقلت إلى المشتري — وهو مدين مصلحة الضرائب — بتسجيل عقد البيع ، فيكون ثمنها المودع من الراسى عليهم المزداد حقا خالصا لهذا المشتري المدين ، ويجوز للمصلحة بما لها من حق امتياز عام على أموال مدينها أن تستوفى حقها من الثمن المذكور بالأولية على سائر الديون

الممتازة ومن بينها باقى الثمن المستحق للطاعة ، ولا يغير من ذلك قول الطاعة إنه لو كان مورثها قد استعمل حقه فى الفسخ لعدم وفاة المشتري بباقي الثمن لعادت إليه الأقطيان المتزوجة ماكيتهما غير محملة بحق ما لمصلحة الضرائب أو سواها من دائني المشتري ، ذلك أن المركز القانوني للطاعة قد تحدد بسلوك مورثها طريق التنفيذ العقارى ، ولا يجوز لها التحدى بحقوقها المترتبة على طلب الفسخ .

٤ — إذ كان ما أورده الحكم فيه بيان لما جاء بالمستندات التي قدمتها المطعون عليها ، فإنه لا يعيبه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لم يذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها متى كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة وترافع بشأنها الخصوم ، وهو ما يكفى معه مجرد الإشارة إليها .

٥ — لا محل لتحدى الطاعة بأن لورثة المدين أموالاً أخرى — للتنفيذ عليها — تفى بدين مصلحة الضرائب ، ذلك أن للدائن الحق فى التنفيذ على أموال مدينه جميعها ، ولا فرق فى ذلك بين مال وآخر إلا ما كان منها غير جائز حجزه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أنه بموجب عقد بيع رسمى مؤرخ ٥ مايو سنة ١٩٤٨ باع المرحوم عبد العزيز مليكة بـرجس مورث الطاعة إلى المرحوم السعيد حسن وهبه — مورث المطعون عليهم عدا الأولى — ١٥٤ ف و ٥ ط و ٤ س أقطياناً زراعية موضحة الحدود والمعالم بالعقد نظير ثمن قدره ٣٠٠٧١ ج و ٩٨٠ م تبقى منه ١٠٠٧١ ج

و ٩٨٠ م ، تمهد المشتري دفعة في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، واحتفظ البائع لنفسه بحق امتياز على الأطنان المبعة ، وتم تسجيل قائمة الإمتياز بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢١ ، ولعدم سداد باقي الثمن اتخذ مورث الطاعة إجراءات التنفيذ العقارى بالنسبة لمساحة قدرها ٨٤ ف و ٨ ط و ٧ س من الأطنان المبعة ورما المزاد بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٥ فى الدعوى رقم ٢٤ سنة ١٩٥٣ بيوع المنصورة الابتدائية على آخرين بمبلغ ١٦٠٠٠ ج ، قاموا بإيداعه مع المصروفات خزانة المحكمة ، وتقدمت الطاعة بطلب توزيع المبلغ المودع وتخصيصها بباقي الثمن المستحق لها وملحقاته من فوائد ومصاريف بطريق الإمتياز والأولوية على غيرها من الدائنين ، وطلبت مصلحة الضرائب — المطعون عليها الاولى — تخصيصها بمبلغ ١٧٢٠٥ ج و ٧٠ م قيمة الضرائب المستحقة على المدين المتروعة ملكيته عن السنوات من ١٩٣٨ حتى ١٩٥٤/٣/١٧ باعتبار أن دينها من الديون الممتازة المقدمة على سائر الديون طبقا للمادة ١٣٩ من القانون المدنى والمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ، وإذ أصدر قاضى التوزيع بتاريخ ١٩٦١/٩/٢٧ قائمة مؤقتة خص فيها الطاعة بقيمة دينها بطريق الامتياز والأولوية على غيرها من الدائنين ، فقد قررت مصلحة الضرائب بالمناقضة فى هذه القائمة بالدعوى رقم ٩٣٦ سنة ١٩٦١ مدنى المنصورة الابتدائية طالبة تعديلها على دين الطاعة ، وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٤ حكمت المحكمة بتعديل القائمة المناقضة فيها واعتبار دين مصلحة الضرائب أسبق فى المرتبة على دين الطاعة . استأنفت الطاعة هذا الحكم طالبة إلغائه والحكم برفض المناقضة وتأييد قائمة التوزيع المؤقتة واعتبارها نهائية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٨ سنة ١٤ ق المنصورة . وبتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن بنى على سببين تنعى الطاعة بالسبب الأول منهما وبالوجه الثانى من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب ، ذلك أن الحكم أقام قضاءه على أن الدين المستحق لمصلحة الضرائب ثابت بذمة مورث الطاعة ، وأنه طبقا لنص المادتين ١١٣٤ و ١١٣٩ من القانون

المدنى والمادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ يكون لهذا الدين امتياز على جميع أموال المدين أسبق في المرتبة على أى حق امتياز عقارى آخر ، فى حين أن مورث المطعون عليهم هذا الأولى هو المدين لمصلحة الضرائب لامورث الطاعنة وأن الأبطالان المتزوجة ملكيتها قد آلت إلى مورث المطعون عليهم المذكورين بطريق الشراء من مورث الطاعنة محملة بحق امتياز البائع وفاء لبقاى الثمن وملحقاته ، مما يتعين معه أن يخصم هذا الباقى من ثمن الأبطالان المودع من الراسى عليهم المزاو ويعتبر مابقى بعد ذلك مالا خالصا للمشتري المذكور يتحمل بحق امتياز مصلحة الضرائب ، وقد تمسكت الطاعنة بهذا الدفاع أمام محكمة الاستئناف غير أنها لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى . هذا إلى أنه لو كان مورث الطاعنة قد استعمل حقه فى فسخ العقد لعدم الوفاء يباقى الثمن وملحقاته لعادت إليه الأبطالان غير محملة بحق ما لمصلحة الضرائب أو سواها من دائى المشتري وليس من المستساغ أن يختلف موقف البائع بين اتخاذه طريق فسخ العقد واتخاذه طريق التنفيذ بباقى الثمن ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ، ذلك أن النص فى المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن " المبالغ المستحقة للخزانة العامة من ضرائب ورسوم وحقوق أخرى من أى نوع كان ، يكون لها امتياز بالشروط المقررة فى القوانين والأوامر الصادرة فى هذا الشأن . وتستوفى هذه المبالغ من ثمن الأموال المثقلة بهذا الامتياز فى أية يد كانت قبل أى حق آخر ، ولو كان ممتازا أو مضمونا برهن رسمى هذا المصروفات القضائية " . يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المبالغ المستحقة للخزانة العامة بجميع أنواعها ومنها الضرائب تكون ممتازة ويثبت لها هذا الامتياز إذا قضت بامتيازها القوانين والأوامر الخاصة بكل منها وبالشروط والقيود التى تقرها هذه القوانين والأوامر بحيث إذا استحق للخزانة العامة مبلغ ما ووجد قانون أو أمر يقضى بامتيازها تعين الرجوع إليه للتعرف على شروط الامتياز ونطاقه ووعائه وما عساه أن يرد عليه من أموال ، وبالرجوع إلى القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والتعديلات التى أدخلت عليه بين أنه نص

في المادة ٩٠ منه على أنه " تكون الضرائب والمبالغ الأخرى المستحقة للحكومة بمقتضى هذا القانون ديناً ممتازاً على جميع أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها إلى الخزنة بحكم القانون ". فهو بذلك يقرر تخزئة العامة — مصلحة الضرائب — حق امتياز عام على أموال المدينين بها أو الملتزمين بتوريدها فيجوز في شأنها ما تقتضيه الفقرة الثانية من المادة ١١٣٤ من القانون المدني من أن حقوق الامتياز العامة ولو كان محلها عقاراً لا يجب فيها الشهر ولا يثبت فيها حق التبع وأنها تكون أسبق في المرتبة على أي حق امتياز عقارى آخر أو أي حق رهن رسمى مهما كان تاريخ قيده ، ولما كان مفاد المادة التاسعة من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ أن الملكية في المواد العقارية تنتقل بالتسجيل سواء بين المتعاقدين أو بالنسبة للغير ، وكان الثابت في الدعوى أن مورث الطاعنة باع مساحة من الأطلان الزراعية إلى مورث المطعون عليهم عدا الأولى ، ولعدم سداد باقى الثمن اتخذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى بالنسبة لقدر من هذه الأطلان ، وكانت ملكية الأطلان المذكورة قد انتقلت إلى المشتري — وهو مدين مصلحة الضرائب — بتسجيل عقد البيع الرسمى المؤرخ ١٩٤٨/٥/٥ فيكون ثمنها المودع من الرامى عليهم المزداد حقاً خالصاً لهذا المشتري المدين ، ويجوز للمصلحة بما لها من حق امتياز عام على أموال مدينها وعلى ما سلف البيان أن تستوفى حقها من الثمن المذكور بالأولوية على سائر الديون الممتازة ومن بينها باقى الثمن المستحق للطاعنة ، ولا يغير من ذلك قول الطاعنة إنه لو كان مورثها قد استعمل ماله في الفسخ لعدم وفاء المشتري بباقى الثمن لعادت إليه الأطلان المنزوعة ملكيتها غير محملة بحق ما لمصلحة الضرائب أو سواها من دائى المشتري ، ذلك أن المركز القانونى للطاعنة قد تحدد بسلوك مورثها طريق التنفيذ العقارى ولا يجوز لها التحدى بحقوقها المترتبة على طلب الفسخ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وجرى في قضائه على أن لمصلحة الضرائب أن تستوفى دينها المستحق في ذمة المرحوم السعيد حسن وهبه من ثمن الأطلان المودع بخزنة المحكة بالتقدم على سائر الديون الممتازة بعد امتياز المصروفات القضائية ، لأن ملكية الأطلان موضوع التنفيذ العقارى قد انتقلت إلى مدين المصلحة سالف الذكر بالتسجيل ، وكان ماورد في أسباب الحكم من أن " دين مصلحة الضرائب ثابت في ذمة مورث الطاعنة " لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي وقع في الحكم لا يؤثر على سلامة

النتیجۃ الی انتہی الیہا ، خاصۃ وأن الحکم قد أثبت فی باقی مدوناته أن مدین مصلحة الضرائب هو المرحوم السعید حسن و ہبۃ لا مورث الطامنة . لما كان ما تقدم فإن النعی علی الحکم المطعون فیہ بالخطأ فی تطبیق القانون والقصور فی التسیب یكون علی غیر أساس .

و حیث إن الطامنة تنعی بالوجه الأول من السبب الثانی علی الحکم المطعون فیہ القصور فی التسیب ، وتقول فی بیان ذلك إنها تمسکت فی دفاعها أمام محكمة الموضوع بأنه لیس فی الأوراق المقدمة من مصلحة الضرائب ما یدل علی أن الضریبة الی یطالب بها ورثة المدین أصبحت مقدرة القيمة بصفة نهائیة وواجبة التنفيذ، هذا إلى أن لورثة المدین أوالا أخرى نفی بدین مصلحة الضرائب، واکتفت المحكمة فی الرد علی هذا الدفاع بقولها إنه ثابت من المستندات الی قدمتها المصلحة أن الضرائب المستحقة علی مدینہا قد أصبحت واجبة النفاذ دون أن تبین المحكمة ماہیة تلك المستندات وقوتها من حیث التنفيذ ، بما یعیب حکمها بالقصور .

و حیث إن هذا النعی مردود، ذلك إنه یبین من الحکم الابتدائی المؤید بالحکم المطعون فیہ لأسبابہ أن مصلحة الضرائب استندت فی إثبات طلبها باختصاصها بدینہا بالأولویة علی دین الطامنة إلى ثلاث استمارات بربط الضریبة علی المرحوم السعید حسن و ہبۃ، وثلاثة وثلاثین وردا فردیا مبینا بها جمیع الضرائب المستحقة علیہ حتی یوم ۱۷/۳/۱۹۵۴، وكشف بیان الضرائب المسددة والباقیة علیہ فی المدة من سنة ۱۹۳۸ حتی ۱۷/۳/۱۹۵۴ ، وقرر الحکم المطعون فیہ أنه ثابت من هذه المستندات أن الضرائب المستحقة علی الممول المذكور أصبحت واجبة النفاذ ، ولما كان هذا الذی أورده الحکم ینفی للرد علی دفاع الطامنة الذی أثارته بسبب النعی ، وفیہ بیان لما جاء بالمستندات الی قدمتها مصلحة الضرائب، فإنه لا یعیبہ — وعلی ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه لم یدکر نصوص المستندات الی اعتمد علیہا متی كانت هذه المستندات مقدمة إلى المحكمة وترافع بشأنہا

الخصوم، وهو ما يكفي معه مجرد الإشارة إليها ، وكان لا محل للتحدي بأن لورثة
المدين أموالاً أخرى تفي بدين مصلحة الضرائب، ذلك أن للدائن الحق في التنفيذ
على أموال مدينة جميعها لا فرق في ذلك بين مال وآخر إلا ما كان منها غير جائز
مجزؤه . لما كان ذلك فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون
في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : جودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١٤٧)

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " دعوى الضرائب " . نيابة عامة . نظام عام . بطلان . " بطلان
الحكم " . نقض . " السبب المتعلق بالنظام العام " .

عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة من تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .
أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لنطقه
بالنظام العام .

وفقا للسادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة
في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء — وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها . وهو بطلان
متعلق بالنظام العام ، ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا تدور
المنازعة في الدعوى حول تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح المطعون عليها
ولرأس المال المستثمر ، وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويتعين تمثيل النيابة فيها ، وكان الثابت أن الدعوى كانت
قد نظرت أمام دائرة الضرائب بمحكمة الاستئناف ، ثم أحالتها إلى الدائرة التجارية
لعدم صلاحية الهيئة ، وظلت الدعوى تنظر أمام تلك الدائرة دون أن تمثل
النيابة فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه ، والذي ثبت من بياناته أن النيابة لم تمثل
في الاستئناف ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابته البطلان .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أن المطعون عليها قدمت إلى مأمورية ضرائب عابدين قسم أول إقرارا
عن نشاطها فى إنتاج الأفلام السينمائية فى سنة ١٩٤٨ بخسارة قدرها ١٤٨٥٣ ج
و ٦١٦ م، وقامت المأمورية بفحص هذا الإقرار وأدخلت عليه بعض التعديلات
وحددت الأرباح فى تلك السنة بمبلغ ٦٨٣٩ ج و ٥٣٨ م ورأس المال المستثمر
بمبلغ ٢١٨٧٣ ج و ٧٠٠ م ، وإذا اعترضت المطعون عليها وأحيل الخلاف
إلى لجنة الطعن التى أصدرت قرارها فى ١٩٥٥/١/٢٢ بتحديد الأرباح فى سنة
النزاع بمبلغ ٦١٢٦ ج و ١٢٧ م واعتماد تقدير المأمورية لرأس المال المستثمر
فقد أقامت الدعوى رقم ٣٤٨ سنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن
فى هذا القرار طالبة إلغائه واعتماد حساباتها ، وبتاريخ ١٩٥٦/١/٣١ حكمت
المحكمة بنسب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لأداء المأمورية المينة بمنطوق
هذا الحكم ، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٢/٥/٣١
فحكمت بإلغاء القرار المطعون فيه واعتبار أن سنة ١٩٤٨ قد أسفرت عن خسارة
قدرها ١٣٥٤ ج و ٥٤٠ م واعتبار رأس المال المستثمر بمبلغ ٢٦٥١٣ ج و ٣١١ م .
استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٦٠ سنة ٧٩ ق تجارى
القاهرة طالبة تعديله واعتبار أن حقيقة خسارتها فى سنة ١٩٤٨ مبلغ ٤٥٧١٧ ج
و ٦٣٥ م ، كما استأنفته مصلحة الضرائب بالاستئناف رقم ٩٢٥ سنة ٧٩ ق
تجارى القاهرة طالبة إلغائه وتأيد قرار لجنة الطعن . قررت المحكمة ضم الاستئناف
الثانى إلى الأول ليصدر فيها حكم واحد ، وبتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠ حكمت
المحكمة بإعادة الأوراق إلى مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لتقدير قيمة
الاستهلاك من كل فيلم من الأفلام التى عرضت فى سنة ١٩٤٨ وقامت المطعون

عليها بانتاجها ، وذلك على أساس نسبة ٦٠٪ من قيمة تكاليف إنتاج الفيلم إذا كانت سنة ١٩٤٨ هي السنة الأولى لعرضه و ٣٠٪ إذا كانت هي السنة الثانية و ١٠٪ إذا كانت هي السنة الثالثة ، وفصلت المحكمة في أسباب حكمها في الدفع الذي أثارته مصلحة الضرائب بعدم قبول منازعة المطعون عليها في تقدير نسب الاستهلاك لعدم سبق عرضها على لجنة الطعن وفي تحديد نسبة الاستهلاك لتكاليف إنتاج فيلم — اليتيمين — وفي الدفع بعدم قبول تعديل المطعون عليها لطلباتها . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم في خصوص السبب الأول ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن المادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق هذا القانون ، وإذا لم تمثل النيابة في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه وفقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يتعين تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكامه ، وإغفال هذا الإجراء — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يترتب عليه بطلان الأحكام الصادرة فيها ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وإذا تدور المنازعة في الدعوى حول تقديرات مصلحة الضرائب لأرباح المطعون عليها ولرأس المال المستثمر في سنة ١٩٤٨ وهي منازعة ضريبية نشأت عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، ويتعين تمثيل النيابة فيها وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة الاستئناف أن الدعوى كانت تنظر أمام الدائرة التاسعة (ضرائب) ثم أحالتها بجلسته ١٩٦٣/٦/٢٧ إلى الدائرة السابعة التجارية لعدم صلاحية الهيئة ، وظلت الدعوى تنظر أمام تلك الدائرة دون أن تمثل النيابة فيها إلى أن صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٠ ، والذي ثبت من بياناته أن النيابة لم تمثل في الاستئناف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه البطلان ، ويتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١٤٨)

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .

(أ) تغيير الطائفة أو الملة . لا ينتج أثره بمجرد إبداء الرغبة فيه . للرئيس
الديني أن يتحقق من جدية الطلب . له إبطال الانضمام بعد قبوله .

(ب) إلغاء المحاكم المالية . لا يمتد إلى سلطات رجال الدين بشأن قبول طلبات
الانضمام أو رفضها أو إبطالها .

(ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
قانون .

بطلان انضمام الزوج وهو قبلى أرثوذكسى للطائفة الجديدة . أثره . بقائه
متصيا لطائفته السابقة . اتحاد الزوجين في الطائفة والملة . وجوب تطبيق شرعيهما
على راقعة الصلاق دون الشريعة الإسلامية .

١ - إنه وإن كان المستقر في قضاء هذه المحكمة ، أن تغيير الطائفة أو الملة
أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ،
ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد
الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية ، وقبول طلب الانضمام
إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما مقتضاه أن للرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى
يرغب الشخص فى الإنتماء إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته ، وأن
يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ،
ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته .

٢ — إلغاء المحاكم المليسة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، يقتصر نطاقه على اختصاص المحاكم المالية بولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين والتي لا زالت باقية لها ، ومن بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها .

٣ — بطلان انضمام الطاعن (الزوج) لطائفة السريان الأرثوذكس ، مؤداه أن تغييرا لم يحصل في طائفته ، بل يظل كما كان قبطيا أرثوذكسيا ، وإذا لا يتصور الفصل بين بطلان الانضمام وبين انعدام أثره ، فلا يكون هناك محل للقول بإمكان تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على واقعة النزاع . وإذا رتب الحكم على بطلان انضمام الطاعن إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، أن الزوجين متحدان الطائفة والملة ، وتطبق في شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس ، وهي لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٠ سنة ١٩٦٨ أحوال شخصية "نفس" أمام محكمة بني سويف الابتدائية ضد المطعون عليها بطلب الحكم بإثبات طلاقه لها ، وقال شرحا لدعواه إنه تزوجها بصحيح العقد الصادر لدى كنيسة الأقباط الأرثوذكس في ١٣ من يناير ١٩٦٣ ودخل بها ، وإذا دب الخلاف بينهما وأضحت الحياة الزوجية مستحيلة وانضم إلى طائفة السريان الأرثوذكس منذ أول يونيو ١٩٦٥ ومن قبل رفع الدعوى في ٢٧ من فبراير بينما هي قبطية أرثوذكسية ، وهما يدينان بالطلاق ، وقد أوقعه عليها عند إقامة دعواه بقوله

” زوجتي ومدخولتي ايزيس برسوم عوض طالق مني طلبة أولى رجعية “
 فقد طلب الحكم بإثباته . دفعت المطعون عليها ببطلان انضمام الطامن لطائفة
 السريان الأرثوذكس لصدور شهادة الانضمام من الأب نوح شابا المطعون
 في أعماله مما دعا بطريرك السريان الأرثوذكس إلى تكليفه بمقابلة القاهرة ،
 كما دفعت بعدم سماع الدعوى لأنها انتمت إلى طائفة الأقباط الكاثوليك
 وهي لاتدين بالطلاق ، ومحكمة أول درجة حكمت في ٢٦ من مايو ١٩٦٨ بعدم
 سماع الدعوى . استأنف الطامن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢ لسنة ٦٦ في أحوال
 شخصية ”نفس“ بنى سويف ، ومحكمة الاستئناف حكمت في ٩ من فبراير ١٩٦٩
 بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطامن في هذا الحكم بطريق
 النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة
 المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي الطامن بالأوجه الثاني والثالث
 والخامس من السبب الأول وبالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة
 القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم أقام قضاءه برفض
 الدعوى على سند من القول بأن انضمام الطامن إلى طائفة السريان الأرثوذكس
 باطل لا ينتج أثرا ، لأن الرئاسة الدينية لكل من طائفتي الأقباط الأرثوذكس
 والسريان الأرثوذكس قد أبطلت انضمام الأفراد من إحدى الطائفتين
 إلى الطائفة الأخرى ، وصدر أمر بذلك من الرئاسة الدينية للأب نوح شابا حنا
 قبل أن يصدر الشهادة بانضمام الطامن إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، وقد اعترف
 الأب المذكور في كتابه الذي وجهه إلى بطريرك الأقباط الأرثوذكس في ٢٠
 من أبريل ١٩٦٤ بعدم شرعية شهادات الانضمام التي أصدرها ، وأنه مما يؤكد
 أن انضمام الطامن لم يكن سوى تحايل لخدمة دعواه أنه رغم انضمامه إلى طائفة
 السريان الأرثوذكس في أول يونيو ١٩٦٥ ، فإنه لم يخطر البطريركية الجديدة
 بهذا الانضمام إلا في ٢٥ من فبراير ١٩٦٨ قبل رفع دعواه بيومين ، ورتب الحكم
 على ذلك أن الزوجين متعديا الطائفة والملة ، وتطبق في شأنهما شريعة الأقباط
 الأرثوذكس التي لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، في حين أن الطامن مطلق
 الحرية في تغيير طائفته أو ملته طبقا لاعتقاده الديني وينتج التغيير أثره متى اتخذ

مظاهره الخارجية الرسمية دون نظر إلى بطلان الانضمام ، وقد غير الطاعن طائفته إلى طائفة السريان الأرثوذكس منذ أول يونيو ۱۹۶۵ ، فليس للقضاء أن يتصدى لبحث البواث التي دفعت الطاعن إلى هذا التغير ، فيرجعه إلى تحايله توصلا إلى تطليق زوجته ، ولا يجوز للجهات الدينية أن تصدر قرارا ينسحب على واقعات تمت فعلا ، فيخل باستقرار المراكز القانونية ، لأنها بذلك تخلق لنفسها سلطة قضائية لم يعدها وجود بعد إلغاء المحاكم المالية بالقانون رقم ۴۶۲ لسنة ۱۹۵۵ ، هذا إلى أن منع الأب نوح شابا من إصدار شهادة الانضمام لا يؤدي إلى بطلان الانضمام ذاته ، خاصة وأن الشهادة تضمنت واقعة صحيحة لم تنكرها المطعون عليها واقتصرت منازعتها على الأثر المترتب عليها ، وهو تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية كما أن كتاب الأب المشار إليه المؤرخ ۲۰ من أبريل ۱۹۶۴ لا يستفاد منه عدم شرعية شهادات الانضمام التي أصدرها ، علاوة على أنه لا يملك بهذا الكتاب نسبة عدم الشرعية إلى هذه الشهادات ، الأمر الذي يعيب الحكم بخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي غير سديد ، ذلك أنه وإن كان المستقر في قضاء هذه المحكمة أن تغير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، ومن ثم فهو لا يتم ولا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة ، ولكن بعد الدخول فيه وإتمام طقوسه ومظاهره الخارجية الرسمية وقبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما يقتضاه أن للرئيس الدينى للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانتماء إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته ، وأن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يبطل الانضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم الاعتداد بتغير الطاعن طائفته التي ينتمى إليها على أن الثابت من المكاتبات المتبادلة بين بطريركيتى الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس من ناحية ، وبينهما وبين الأب نوح شابا حنا الذى حرر شهادة الانضمام من ناحية أخرى ، ومن كتاب استقالته من عمله المؤرخ ۲۰ من أبريل سنة ۱۹۶۸ أن الرئيس الدينى لهذا الأخير — وهو بطريرك طائفة السريان الأرثوذكس — قد أمره غير مرة ألا يصدر

شهادات انضمام إلى تلك الطائفة بعد أن استفاضت الشكوى من كثرة الشهادات التي يصدرها الأب المذكور بالذات تحايلا على القانون كي يحصل الافراد على أحكام بالتطبيق بالإرادة المنفردة كنتيجة لهذا التحول الصوري ، الأمر الذي كان محل حناية الرئيسين الدينيين للطائفتين فأصدرا بيانا مشتركا نددا فيه بهذه المحارلات المشوبة واعتبرا هذه الشهادات باطلة ، ولا يعتد بما يتولد منها من آثار ، ورتب الحكم على ذلك بطلان الشهادة الخاصة بالطاعن ، لأنها صدرت من الأب نوح من سوء نية رغم تعهده بعدم إعطاء مثل هذه الشهادات ، وفي وقت كانت الرئاسة الدينية لطائفة السريان الأرثوذكس قد سلبته حقه في إصدارها ، وكان ما قرره الحكم في هذا الصدد لا ينطوي على تعرض لحرية الاعتقاد الديني ولا لحق الطاعن في تغيير طائفته أو بطلته ، بل الثابت أن المحكمة امتثلت استخلاصا سائفا من أوراق الدعوى وفي حدود سلطتها الموضوعية عدم انضمام الطاعن إلى طائفة السريان الأرثوذكس لحصوله رغم صدور أمر من الرئيس الديني لهذه الجهة إلى الأب نوح شابا بعدم إصدار شهادات انضمام إلى تلك الطائفة لأسباب تتعلق بعمله على ما سلف البيان ، كما استظهرت من كتاب الأب نوح المؤرخ ٢٠ من أبريل ١٩٦٤ إلى بطريك الأقباط الأرثوذكس ومن كتاب استقالته من عمله أنه أقر بعدم شرعية شهادات الانضمام التي أصدرها وهو استخلاص سائغ تحتمله عبارات الكنايين دون أن تتصدى المحكمة لبحث الباعث على التغيير ، وإنما اتخفت من إخطار الطاعن البطريكية الجديدة بالانضمام قبل رفع الدعوى بيومين وبعد حصوله بمدة تقرب من سنتين ونصف قرينة على بطلان الانضمام ، وأن الطاعن إنما لجأ إليه بالطرق التي لا تقرها الجهة التي انضم إليها للخدمة دعواه ، ولا يتعارض هذا النظر مع إلغاء المحاكم المالية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، إذ أن نطاق ذلك الإلغاء يقتصر على اختصاص المحاكم المالية بولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية ، دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين ، والتي لازالت باقية لها ، ومن بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها ، ولما كان بطلان انضمام الطاعن لطائفة السريان الأرثوذكس مؤداه أن تغييرا لم يحصل في طائفته بل يظل كما كان قبطيا أرثوذكسيا ، وإذ لا يتصور الفصل بين بطلان الانضمام وبين انعدام أثره ، فلا يكون هناك محل للقول بإمكان تطبيق قواعد الشريعة

الإسلامية على واقعة النزاع . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالوجهين الأول والرابع من السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون من ناحيتين : (الأولى) أن الحكم علق انضمام الطاعن لطائفة السريان الأرثوذكس على موافقة بطريرك الأقباط الأرثوذكس بفعل بذلك تغيير الشخص لطائفته أو ملته متوقفا على رضا الجهة الدينية الأولى التي كان ينتمى إليها ، مع أنه ليس من حق هذه الجهة الاعتراض على هذا التغيير . (والثانية) أن الحكم اعتبر الأقباط الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس طائفة واحدة متحدة في العقيدة والإيمان وأن الانتماء لأى منهما يعتبر انتماء للآخرى ، ورتب على ذلك أن أعمال قواعد التقنين العرفي لطائفة الأقباط الأرثوذكس على النزاع مع أن كلا من الطائفتين تختلف عن الأخرى ، ولكل منهما مجلس على مستقل وعقائد كنسية متغايرة ، مما كان يتعين معه تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية بمجرد التحقق من واقعة الانتماء إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن النعى مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يذهب إلى أن تغيير الطائفة أو الملة يتوقف على موافقة الطائفة القديمة ، وإنما أشار إلى عدم الحصول على الموافقة المسبقة لبطريرك الأقباط الأرثوذكس على طلبات الانضمام إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، وهو في معرض التدليل على مخالفة الأب نوح شابا حنا محرر شهادة الانضمام لوعده الذي قيد نفسه به دون أن يعتبر هذه الموافقة شرطا لانضمام الطاعن لطائفة السريان ، يؤكد ذلك أن الحكم المطعون فيه عقب على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص بقوله : " وفي ذلك ما يقطع بأن كافة الشهادات التي صدرت بعد ذلك ومنها الشهادة المطعون عليها إنما تؤكد سوء نية موقعها وإصراره على التماهى في التحايل على القانون رغم الأوامر الصريحة التي صدرت إليه في هذا الخصوص " والنعى في وجهه الآخر مردود بأن الحكم لم يقرر أن الطائفتين القبطية الأرثوذكسية والسريانية الأرثوذكسية

متحدثان في العقيدة والإيمان ، وإنما اعتبر انضمام الطامن إلى طائفة السريان الأرثوذكس باطلاً مما مقتضاه أن يبقى في طائفته الأصلية ، وإذ رتب الحكم على ذلك أن الزوجين متحداً الطائفة والملة وتطبق في شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس ، وهي لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، ويكون النمي عليه بهذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن بزمته .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر فتحي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد ، ومحل
صلاح الدين .

(١٤٩)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ب) حكم . ” بيانات الحكم ” . بطلان . ” بطلان الأحكام ” .

(أ) وجوب تضمين الحكم ببيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره ، وأسماء
القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . إغفال بيان أسماء
القضاة الذين أصدروا الحكم . أثره . البطلان . م ٣٤٩ مرافعات سابق .

(ب) وجوب صدور أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين م ٥ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة
مستشارين . أثره . بطلان الحكم .

١ — يجب وفقا لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق أن يبين
في الحكم المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره ، وأسماء القضاة الذين
سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته ، ويترتب على عدم بيان
أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم بطلانه .

٢ — نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة
القضائية على أن تصدر أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين . وإذا كان
التشكيل الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ،
ويترتب على مخالفته بطلان الحكم ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه
ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة المستشار
ورئيس المحكمة وعضوية ثلاثة مستشارين هم خلافا لما أوجبه

القانون ، فإن هذا الحكم يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ماورد في ذيل الحكم من أن المستشار الذي سمع المرافعة لم يشترك في المداولة ، ولم يوقع على المسودة ، إذ الثابت أن الحكم تضمن في ديباجته أسماء المستشارين الأربعة ، كما ذكر في نهايته أن هؤلاء المستشارين الأربعة هم الذين أصدروه ، وهو بذاته ماثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملا للحكم في هذا الخصوص .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٦٣ كلى المينا ضد الطاعن يطلبون الحكم بتثبيت ملكيتهم إلى مساحة قدرها ١/٣٩٣ ٢٠٤٠ م على الشيوع في قطعة مساحتها ٤٠ و ٦١٠ م ٢٠ موشحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى ، ومقام عليها مدرسة وذلك بواقع ١٦ قيراطا من ٢٤ قيراطا وكف منازعة الطاعن لهم فيها مع إلزامه المصروفات والأتعاب ، وقالوا في بى ك الدعوى إن القطعة موضوع النزاع مملوكة أصلا للمرحوم محمد إبراهيم شعراوى مورثهم ومورث المرحوم شعراوى محمد إبراهيم والد الطاعن ، وقد آلت اليهم الحصبة المشار إليها بطريق الميراث ، ولكن الطاعن نازعهم في الملكية وطلب الطاعن رفض الدعوى استنادا إلى أن والده اختص بالقطعة موضوع النزاع بموجب عقد قسمة وأنه يضع اليد عليها ووالده من قبله . وفي ١٥/١١/١٩٦٤ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن حصول القسمة ووضع يده ويد والده على الأرض موضوع النزاع بنية تملكها ولينفى المدعون ذلك ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٢٥/٤/١٩٦٥ حكمت بتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى ١/٣٩٣ ٢٠٤٠ م شيوعا في قطعة الأرض البالغ مسطحها ٤٠ و ٦١٠ م ٢٠ م دون بناء المدرسة المقام عليها .

واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف بنى سويف طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٧ لسنة ٣ قضائية ، كما استأنفه المطعون عليهم طالبين تعديله وتثبيت ملكيتهم للأرض وما عليها من المباني . وقيد الاستئناف برقم ١٦١ لسنة ٣ قضائية ، وفى ١٥/٢/١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع : (أولا) فى الاستئناف رقم ١٥٧ لسنة ٣ قضائية برفضه . (ثانيا) وفى الاستئناف رقم ١٦١ لسنة ٣ قضائية بتعديل الحكم المستأنف وبتثبيت ملكية المطعون عليهم إلى الأرض الميمنة الحدود والمعلم بصحيفة الدعوى الابتدائية بما عليها من مبان . (ثالثا) بإلزام الطاعن بمصاريف الاستئناف وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه عنهما ، وطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين فى التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليهما الأول والثانى رفض الطعن ، وصحمت النيابة على الرأى الذى أبدته فى مذكرتها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن مما ينهه الطاعن فى السبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه لصدوره على خلاف القانون ، إذ الثابت فى هذا الحكم وفى محاضر الجلسات أن الذين سمعوا المرافعة فى الاستئناف ، وتولوا إصدار الحكم أربعة من المستشارين خلافا لما يوجب القانون من صدور الأحكام فى محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين ، ولا يغير من ذلك ما جاء بنهاية الحكم المطعون فيه ، أن المستشار فيكتور جرجس الذى سمع المرافعة لم يشترك فى المداولة ولم يوقع على مسودته لأن الثابت أنه اشترك مع الهيئة المكونة من أربعة مستشارين فى إصداره مما يجعله باطلا ولا وجود له .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه وفقا لنص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات السابق يجب أن يبين فى الحكم المحكمة التى أصدرته وتاريخ ومكان إصداره وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا فى الحكم وحضروا تلاوته وأن عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلانه ، وإذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية قد نصت على أن تصدر أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين ، وكان التشكيل

الذي نصت عليه هذه المادة مما يتعلق بأسس النظام القضائي ، ويترتب على مخالفته بطلان الحكم . إذ كان ذلك وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن محضر جلسة النطق به أن الهيئة التي أصدرته مشكلة برئاسة المستشار صالح حسن قاصر رئيس المحكمة وعضوية ثلاثة مستشارين هم : مصطفى عابد ، محمود مختار ، فيكتور جرجس منصور خلافا لما أوجبه القانون ، فإن هذا الحكم يكون باطلا ، ولا يغير من ذلك ما ورد في ذيل الحكم من أن المستشار فيكتور جرجس الذي سمع المرافعة لم يشترك في المداولة ولم يوقع على المسودة ، إذ الثابت أن الحكم تضمن في ديباجته أسماء المستشارين الأربعة ، كما ذكر في نهايته أن هؤلاء المستشارين الأربعة هم الذين أصدروه ، وهو بذاته ما ثبت في محضر الجلسة الذي يعتبر مكملا للحكم في هذا الخصوص .

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية المادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ مريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، وعبدان زكريا ،
وعلى عبد الرحمن .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) إثبات . ” القرائن ” . خبرة .

إتخاذ الحكم من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى — بناء على طلب
الطامن ودون حلف يمين — دليلا على ثبوت الوقائع الجائز لإثباتها بالقرائن .
لاعب .

(ب) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها . عدم التزامها بالرد على
القرائن التي لم تأخذ بها .

(ج) دعوى . ” إغفال الفصل في بعض الطلبات ” . حكم . ” الطعن
في الحكم ” .

إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يميز الطعن فيه . علاج ذلك الرجوع
إلى ذات المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه .

(د) وقف . ” مسئولية ناظر الوقف ” . حكم . ” عيوب التدليل .
ما يعد قصورا ” . وكالة .

مسئولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفصل من إيراد
الوقف . ضمانه باعتباره وكلا عن المستحقين لما يفتش عن تصديره الجسيم . عدم
مسئولته عن التصدير اليسير إلا إذا كان له أثر على النظر .

مطالبة الطاعن بالمستحق له من إيراد الوقف وبنصيه في إيراد أعيان أهل الناظر تأجيرها . مناقشة الحكم مسئولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع الطاعن في شأن المسئولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .

١ — لاعلى الحكم إذا هو اطمأن إلى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى دون حلف يمين بناء على طلب الطاعن ، فأتخذها دليلا على ثبوت الوقائع التي يجوز إثباتها بالقرائن .

٢ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المطروحة عليها ، ولا يجب عليها الرد على ما استند إليه الطاعن في دفاعه من قرائن لم تأخذ بها .

٣ — لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفاله الفصل في أحد الطلبات ، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتستدرك ما فاتها الفصل فيه . وإذا كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب الرجوع من المدة على اعتبار أن الطاعن لم يطلب الحساب عن هذه المدة ، ولم يقدم الخبير المتدب في الدعوى حساب رجوعها ، ومؤدى ذلك أن هذا الطلب بقي معلقا أمامها لم تقض فيه ، وكانت عبارة " ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات " الواردة بمنطوق حكمها مقصورة على الطلبات التي كانت محل بحثها ، ولا تمتد إلى ما لم تكن قد تعرضت له بالفصل لاصراحه ولا ضمنا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في طلب الرجوع عن هذه المدة بسبب الخطأ في تقدير الخبير الذي أخذت به ، وأوجب الرجوع إليها لنظر هذا الطلب طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات السابق ، لا يكون قد خالف القانون .

٤ — ناظر الوقف وإن كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الوقف ، إلا أنه باعتباره وكلا عن المستحقين يكون مسئولاً في ماله الخاص عما ينشأ من تقصيره الجسيم نحو أعيان الوقف وغلاته ، وعن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على النظر . وإذا كان الثابت أن دعوى الحساب رفعت على المطعون عليها بصفتها الشخصية وبصفتها ناظرة على الوقف ، وطالبها الطاعن بالمستحق له من الإيراد في الوقف ، وتمسك في دفاعه أمام محكمة أول درجة

وفى صحیفة استثنائه بنصبیه فى إیراد — منزلیں لم تؤجرهما ودکانین تنازلت عن أجرتهما — وكان ما أورده الحكم المطعون فيه ينصب على مسئولية المطعون علیها فى مال الوقف ، ولا يواجه دفاع الطاعن فى شأن مسئوليتها عن تقصیرها وإهمالها فى تأجير المنزلین وفى التنازل عن أجرة الدکانین ، وهو دفاع جوهرى من شأنه — لو صح — أن یغیر وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه یكون قد خالف القانون وشابه قصور فى التسبیب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما یبین من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الدكتور ابراهيم محمد سالم بصفته ولیا شرعیا على ولده حسن أقام الدعوى رقم ۳۳۵ سنة ۱۹۴۵ مدنى كلى القاهرة ضد السيدة ماشاء الله محمد شافعى عن نفسها وبصفقتها ناظرة على وقف المرحوم على شافعى ، وطلب الحكم بإلزامها بأن تقدم له حسابا تفصیليا مشفوعا بالمستندات عن إیراد الأعیان المبينة بالصحیفة فى المدة من أول يناير سنة ۱۹۴۱ حتى تاریخ رفع الدعوى ، وبتعیین خیر لمراجعة الحساب الذى تقدمه ، والحكم بما یظهر من تقريره وبالمصروفات والأتعاب ، وقال بیانا للدعوى ، إن المرحوم على شافعى أوقف أطیانا زراعية كائنة بناحية مهدية مركز هبیا ، وإن والدها المرحوم محمد الشافعى أوقف الأطیان والمنازل المبينة بصحیفة الدعوى وجعل الاستحقاق لبنته المطعون علیها ولشقیقتها والدة الطاعن ، وعین كلامهما ناظرة على نصیبها بحق النصف على الشیوع فى هذه الأعیان ، وقد توفیت والدة الطاعن فى ۱۹۴۱/۷/۲۹ ، وعین المدعى ناظرا على نصیبه إلا أن المدعى علیها لم تسلمه هذا النصیب ، ووضعت یدها علیه حتى تاریخ رفع الدعوى ، واتمى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وبتاریخ ۱۹۴۵/۵/۲۶ حكمت المحكمة بنسب خیر لمراجعة كشف الحساب وحصر إیرادات ومصروفات جهة الوقف ویبأن

نصيب القاصر في المسدة من أول يناير سنة ١٩٤١ حتى تاريخ صدور الحكم وبتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٦ حكمت بتدب خبير لمباشرة المأمورية الميمنة بحكمها السابق على أن يضيف إليها المدة التي استجبت وأن يحقق اعتراضات المدعى على تقرير الخبير ، وبتاريخ ١٩٦١/٦/٢٧ حكمت بإعادة المأمورية إلى الخبير لاستكمال فحص الحساب وتصفيته حتى نهاية سنة ١٩٥٧ وتحقيق اعتراضات المدعى عليها بشأن التقرير السابق ، ثم طالت وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٤ حكمت بالزام المدعى عليها بصفتها بأن تدفع للمدعى مبلغ ٧٨٤ ج و ٢٦ م صافي استحقاق المدعى في الربع من الفترة من أول يناير سنة ١٩٤٥ حتى ٦ مارس سنة ١٩٤٩ والمصاريف المناسبة ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، واستأنفت المدعى عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة تعديله إلى مبلغ ٣٦٢ ج و ٣٢٦ م بعد خصم مبلغ ٤٢١ ج و ٧٠٠ م قيمة ما أتفقته على القاصر ، وقيد الاستئناف برقم ٧ سنة ٨٢ ق ، كما استأنفه حسن إبراهيم بعد بلوغه سن الرشد طالبا تعديله والحكم بالزام المستأنف عليها بصفتها بأن تدفع له مبلغ ٣٣٥٣ ج و ٣٨٦ م والفوائد بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية في ١٩٤٤/١٠/٣١ حتى السداد والمصروفات والأتعاب عن الدرجتين ، وقيد استئنافه برقم ١٧ سنة ٨٢ ق القاهرة ، وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ٣٦٢ ج و ٣٢٦ م ، وألزمت السيدة ماشاء الله الشافعي بالمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ومبلغ نحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة عنهما مع رفض الاستئناف رقم ١٧ سنة ٨٢ ق المرفوع من حسن إبراهيم سالم وألزمته بمصاريفه ومصاريف الاستئناف رقم ١٧ سنة ٨٢ ق ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن ، وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها ، وطلبت نقض الحكم في خصوص السبب الثالث .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى باستبعاد مبلغ ٤٢١ ج و ٧٠٠ م من إيراد الوقف باعتبار أن المطعون عليها صرفت هذا

المبلغ في شئون القاصر مستندا في ذلك إلى أقوال شهود مثلوا في محاضر أعمال الخبير الأول، وهو من الحكم مخالفة للقانون وقصور، ذلك أنه اعتمد على أقوال شهود سألهم الخبير دون حلف يمين ودون أن تأذن له المحكمة بسماعهم أو تحيل الدعوى إلى التحقيق، كما أن الحكم ذكر شاهدين بالإسم ولم يذكر أسماء باقي الشهود ولم يورد مضمون أقوالهم، وأقل الرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف من أن الشهود الذين سألهم الخبير الثاني قرروا في محاضر أعماله أن والد الطاعن كان يتفق عليه في غذائه وكسائه وأن الخصومة التي اخدمت بين والده وبين المطعون عليها لإنكارها استحقاقه وامتناعها عن تقديم الحساب تستبعد الزعم بانفاقها على القاصر.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بنخص المبلغ الثابت بتقرير الخبير الأول مقابل نفقة القاصر من إيراده في الوقف على أنه لاحق للمستأنف حسن إبراهيم سالم في الاعتراض على سماع الخبير الأول للشهود، لأنه هو الذي طلب منه سماع شهوده " وأن الحكم المستأنف أخطأ في استبعاد هذا المبلغ بحجة أنه لم يقم عليه دليل، مع أن الدليل حاضر أمامه من تقرير الخبير الأول الذي سمع عددا وفيرا من شهود الطرفين ومنهم ذوو قرباهم وجيرانهم وخدمهم وغيرهم، وهذه المحكمة ترى أن هذا المبلغ قد صرف حقيقة من المستأنفة المذكورة في شئون القاصر لأنها ترقح إلى أقوال الدكتور إبراهيم قدرى وعلى أفندى بهجت وغيرهم ممن مثلوا في هذا الصدد " وما قرره الحكم من ذلك استخلاص سائغ اعتمد فيه على القرينة التي استنبطها من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى دون حلف يمين بناء على طلب الطاعن ولا عليه إذا هو اطمأن إليها فاتخذها دليلا على ثبوت الوقائع التي يجوز إثباتها بالقرائن. إذ كان ذلك وكان الحكم قد أشار إلى الشهود الذين مثلوا أمام الخبير الأول وذكر شاهدين بالإسم وأورد مضمون أقوالهم وأخذ بتقدير الخبير لمبلغ النفقة بفعل تقريره جزءا ممتما له في هذا الخصوص، وكان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة المطروحة عليها، ولا يجب عليها الرد على ما استند إليه الطاعن في دفاعه من قرائن لم تأخذ بها، فإن الحكم إذ قضى باستبعاد مقابل النفقة من الإيراد المستحق للطاعن لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالقصور.

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه كلف الطامن بالرجوع إلى محكمة أول درجة لإغفالها الفصل في طلب الريع عن المدة من ١٩٤٩/٣/٧ إلى ١٩٥٧/١٢/٣١ وقضى برفض طلب الفوائد، وهو منه مخالفة للقانون وقصور في التسبيب من وجهين (أولهما) أن محكمة أول درجة تعمدت عدم الفصل في طلب الريع عن هذه المدة مستندة في ذلك إلى أن الخبير لم يقدم الحساب عنها، وأن الطامن لم يطلب إلزام المطعون عليها بتقديم الحساب، ولا يجوز الرجوع إلى المحكمة وفقا لنص المادة ٣٦٨ مرافعات إلا إذا كانت قد أغفلت الفصل في الطلب عن سهو أو غلط، كما أن محكمة أول درجة قضت في منطوق حكمها "برفض ما عدا ذلك من الطلبات" وهو فصل برفض طلب الريع يمنع من الرجوع إليها بعد أن استنفذت ولايتها (وثانيهما) أن محكمة أول درجة قضت برفض طلب الفوائد، تأسيسا على أن الطامن لم يذكر الفوائد في طلباته الختامية، وقد تمسك الطامن في صحيفة الاستئناف بأن طلب الفوائد قائم، ولم يتنازل عنه أمام محكمة أول درجة، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي وأغفل الرد على هذا الدفاع .

وحيث إن النعي مردود في (الوجه الأول) منه بأنه لا يجوز الطعن في الحكم بسبب إغفال الفصل في أحد الطلبات، وإنما يتعين وفقا لنص المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات الرجوع إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لنستدرك ما فاتها الفصل فيه، وإذا كان الثابت أن محكمة أول درجة لم تتعرض للفصل في طلب الريع عن المدة من ١٩٤٩/٣/٧ على اعتبار أن الطامن لم يطلب الحساب عن هذه المدة، ولم يقدم الخبير المتدب في الدوى حساب ريعها، ومؤدي ذلك أن هذا الطلب بقي معلقا أمامها لم تقض فيه وكانت عبارة "ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات" الواردة بمنطوق حكمها مقصورة على الطلبات التي كانت محل بحثها، ولا تمتد إلى ما لم يكن قد تعرضت له بالفصل لا صراحة ولا ضمنا. إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى على أن محكمة أول درجة أغفلت الفصل في طلب الريع عن هذه المدة بسبب الخطأ في تقرير الخبير الذي أخذت به، وأوجب الرجوع إليها انظر هذا الطلب طبقا للمادة ٣٦٨ من قانون المرافعات، فإنه لا يكون قد خالف القانون . ومردود في (الوجه الثاني) بأنه

يبين من الحكم المطعون فيه أنه رد على طلب الطاعن للفوائد بقوله إن " هذا الادعاء منه غير سديد، ذلك لأنه بمطالعة المذكرة ٦ دوسيه المفردات بجلطة ١٧/١١/١٩٦٦ لا يوجد فيها ذكر للفوائد حتى أنه بإجراء الحساب في ص ٢ يبين أنه ٣٣٥٢ ج ٣٨٦ م دون الإشارة إلى الفوائد، وانتهى في طلباته بنحتم نفس المذكرة بتحديد ما يطلب الحكم به على المستأنف عليها بصفتها من مبالغ مع المصروفات والأتعاب، الأمر الذي يتضح منه أنه عدل من طلب الفوائد كما انتهت إلى ذلك محكمة أول درجة بحق " وما قرره الحكم من ذلك يحمل الرد الصحيح على دفاع الطاعن، لأن العبرة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات التي تتضمنها الصحيفة، وقد حدد الطاعن طلباته في مذكرته الختامية دون الإشارة إلى طلب الفوائد أو الإحالة إلى طلباته الواردة بالصحيفة .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه استبعد من إيراد الوقف ريع المنزلين هـ " أ " و ٧ بدرب القوطى وأجرة دكان النجار بالمنزل ١٦ و ريع دكان المنزل رقم ١٨ غيط العدة، مستندا في ذلك إلى أن المطعون عليها لا تحاسب إلا على ما استلمته فعلا من إيراد الوقف، وهي لم تستلم شيئا من إيراد هذه الأعيان وكان على الطاعن أن ينذرها ويثبت إهمالها أو يطلب عزلها من النظر، وأن والد الطاعن تنازل عن نصيبه في دكان النجار وكان يستغل دكانا في استعمال سيارته مقابل حصته في الدكان الآخر الكائن في ذات المنزل، وهو من الحكم مخالفة للقانون وقصور في التسيب، ذلك أن ناظر الوقف مسئول عن تقصيره في الإدارة، وقد تمسك الطاعن في صحيفة استئنافه بأن المطعون عليها أهملت في استغلال هذه الأعيان وفي إصلاحها، وأن الثابت بتقرير الخبير أنها وضعت منقولاتها بالمنزلين، وصرحت بأنها لا تريد تأجير المنزلين حتى لا تجرح سكان منزلها رقم ١٦، كما تمسك الطاعن في دفاعه بأن سكوت والده عن طلب الاستحقاق لا يفيد نزوله عن حقه، والتزول لا يفترض ولا يحتاج به إلا على من صدر منه ولا شأن للطاعن بهذا التزول، كما لا شأن له بما كان يستغله والده من أعيان الوقف لأن المطعون عليها مسئولة عن حقه بالكامل دون حاجة إلى إنذارها أو طلب عزلها .

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أن ناظر الوقف وإن كان لا يسأل في دعوى الحساب إلا عما قبضه بالفعل من إيراد الوقف، إلا أنه باعتباره وكلاء المستحقين يكون مسئولا في ماله الخاص عما ينشأ عن تقصيره الجسيم نحو أعيان الوقف وفلاته

وعن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على النظر، وإذا كان الثابت أن دعوى الحساب رفعت على المطعون عليها بصفتها الشخصية وبصفتها ناظرة على الوقف، وطالبتها الطاعن بالمستحق له من الإيراد في الوقف، واستند في دفاعه أمام محكمة أول درجة وفي صحيفة استئنافه بنصيبه في إيراد المنزلين هـ "أ" و"ب" بدرب الفوطى إلى ما ثبت من تقرير الخبير المنتدب في دعوى القسمة من أنها لم تؤجر المنزلين حتى لا تجرح سكنها بالمنزل / ١٦، ووضعت فيهما منقولاتها، كما تمسك بنصيبه في إيجار دكان التجار الذى استبعده الخبير من الحساب وبريع الدكان بالمنزل رقم ١٨ الذى كان يستخدمه والده في السيارة، لأن المطعون عليها كانت تستغل خلف هذا الجراج دكانا آخر دون أجر، وهى المسئولة عن تقصيرها في إدارة هذه الأعيان، وقد أنكرت عليه استحقاقه في هذين الدكانين وفي المنزل رقم ١٦ حتى قضى لصالحه وأصبح الحكم نهائيا، وكان يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله "إن الخبير الأخير على حق في استبعاد إيجار دكان التجار الأسطى رمضان عبد الله حتى ١٩٥٥/٢/٥ لعدم إثبات المدعى أن هذا التجار كان يدفع إيجارا ويعرف أنه كان لم يدفع إيجارا حتما أجاب في ص ٦ من محاضر أعمال الخبير" وإنه "عن اعتراض المستأنف على تقرير الخبير الأخير أنه استبعد ما قدره الخبير الثاني ريعا للمنزلين رقمى هـ (أ) و"ب" بدرب الفوطى لأن ناظرة الوقف تعمدت بل أهملت استغلالهما خشية "جرح" المنزل الذى تسكنه، فإنه لم يتخذ إجراء قبلها عقب ثبوت استحقاقه فيهما حتى تكون مسئولة عن ريعهما، واتخذ من قول خبير القسمة عن غلق الأبواب المغلقة دليلا على أنه يستحق ريعا وكان الأولى به أن يسندرها ويثبت عليها الإهمال أو يرفع دعوى بعزلها من النظر أو ما أشبه، ومن ثم فلا تحاسب إلا على ما استلمته فعلا ولم يدع أنها استلمت شيئا من غلة المنزلين المذكورين وبالتالي فتقرير الخبير الآخر على صواب في هذا الصدد ويتعين اطراح اعتراضات المستأنف". وما قرره الحكم من ذلك ينصب على مسئولية المطعون عليها في مال الوقف، ولا يواجه دفاع الطاعن في شأن مسئوليتها عن تقصيرها وإهمالها في تأجير المنزلين وفي التنازل عن أجرة الدكانين، وإذا رتب الحكم على ذلك استبعاد المستحق للطاعن من إيراده هذه الأعيان، وأغفل البحث في دفاعه المتعلق بالمسئولية التقصيرية، مع أنه دفاع جوهري من شأنه — لو صح — أن يغير وجه الرأى في الدعوى، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب بما يوجب نقضه في هذا الخصوص.

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المتعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(١٥١)

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(ا ، ب) مصانع علف الحيوان . ” شراء المصانع التي ألغى الترخيص بها .
تقدير ثمنها عند الشراء “ . بنوك . بيع ” إنعقاد البيع “ .

(ا) القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمنع وزارة الزراعة من شراء مصانع علف الحيوان المملوكة
للأفراد والهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق
بنك التسليف . أهلية هذه المصانع في النهاية إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها
لمن تولى شرائها .

(ب) تقدير ثمن مصانع علف الحيوان وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى
غير ثمن الآلات . ليس للجنة المختصة بتقدير الثمن سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها
ذلك القانون .

(ج) قانون . ” إلغاء القانون “ .

إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى
في مدارج التشريع إلغاء أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعها سلطة أعلى إلا بتفويض
من هذه السلطة العليا أو من القانون .

١ — إنه وإن أجازت أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لوزير الزراعة
الاتفاق مع بنك التسليف الزراعي والتعاوني على أن يتولى شراء مصانع علف
الحيوان — المملوكة لأفراد أو هيئات لا يجوز لها إدارتها طبقا لأحكامه —
التي يطلب أصحابها بيعها ، إلا أنه ليس في هذه الأحكام — وعلى ما جرى به

قضاء هذه المحكمة^(١) — ما يمنع الوزارة من القيام بهذه العمليات عن غير طريق بنك التسليف ، خاصة وأن هذه المصانع ستؤول في النهاية إلى الجمعيات التعاونية التي ستدفع الثمن لمن تولى شراءها ، وإذا كان الثابت أن مورث الطاعنين استنادا إلى أحكام القانون المذكور قد تقدم بطلب إلى الوزارة المطعون عليها لتشتري مصنعه ، وكان قبول الوزارة المطعون عليها الطلب المقدم من مورث الطاعنين ، وعرضه على اللجنة المشكلة طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ التي أصدرت قرارها بتقدير الثمن يعتبر قبولا من الوزارة للإيجاب الصادر من مورث الطاعنين ببيع مصنعه ، فإن الجدل بشأن ما إذا كان المشرع قد ألزم الوزارة بشراء المصنع الذي يطلب صاحبه بيعه أم أنه لم يلزمها بذلك يكون متفيا .

٢ — أعطى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لصاحب المصنع الحق في استيفاء الثمن الذي يساويه مصنعه طبقا لتقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية منه . وإذا كان الثمن يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات ، فإن أسس التقدير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية المركزية ، والتي تقضى بأن يكون التقدير قاصرا على قيمة الآلات ، ولا يشمل مباني المصنع أو غير ذلك مما يكون فيه من مهمات وأدوات تكون مخالفة للأسس التي وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ . وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون ولم يخولها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها ، فإن ما وضعته تلك اللجنة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز اتباعه لمخالفته للقانون .

٣ — التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه ، فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى ، أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تحصل فى أن توفيق سلامة أبو سبعة ، وللى ناشد سامى عن نفسها وبصفتها أقاما الدعوى رقم ٦٩٦ سنة ١٩٦٥ كلى القاهرة ضد وزارة الزراعة طالبين إلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٦٤٠٩ ج و ٧٠٠ م، وقالوا فى بيانها إن مورثهما المرحوم راغب توفيق سلامة أبو سبعة كان قد أنشأ فى ظل القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٧ وبالتطبيق لأحكام القرارات المنفذة له مصنع الشرق لعلف الحيوان بمدينة بنى سويف وأنفق فى إنشائه ثمانية آلاف جنيه، وفى ١٠/١/١٩٥٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٢ سنة ١٩٥٩ معدلا بعض أحكام القانون رقم ٢١ سنة ١٩٥٧ فى شأن تنظيم تجارة وتصنيع علف الحيوان، ونص فى المادة الأولى منه على جعل التراخيص قاصرة على الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية واعتبار التراخيص الصادرة إلى غيرها ملغاة، وخواتم المادة الثانية لوزير الزراعة أن يتفق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى شراء المصانع التى يملكها الأفراد والهيئات التى لا يجوز لها إدارتها طبقا لأحكامه إذا طلب أصحابها ذلك خلال شهر من تاريخ العمل به، على أن تقوم لجنة تشكل بقرار من الوزير بتقدير الثمن وقد طلب مورث الطاعنين من الوزارة أن تشتري مصنعه فى الموعد القانونى كما أصدر الوزير قرارا بتشكيل اللجنة ولما أخطرت اللجنة بأنها قدرت آلات المصنع بمبلغ ١٦٤٨ ج تظلم من هذا التقدير طالبا تعديله إلى ١٦٠٠٠ ج عن الآلات والمكينات والإنشاءات والتعويض القانونى، ثم تنازل عن هذا التعويض الأخير محتفظا بحقه فى المطالبة به بدعوى مستقلة، وقيد هذا التظلم برقم ١٧٦٢ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة ، وحل المدعيان محل مورثهما فى تظلمه بعد وفاته وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٨ حكمت المحكمة فى هذا التظلم بتعديل القرار المتظلم منه إلى مبلغ ٦٤٠٩ ج و ٧٠٠ م قيمة مبانى وآلات المصنع، وإذ كانت وزارة الزراعة

هي الملزمة بالوفاء بالثمن، فقد أقام الدعوى بطلب إلزامها بهذا المبلغ، ودفع الحاضر عن وزارة الزراعة أصليا بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها، وفي ٢٢/٣/١٩٦٥ حكمت المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها (ثانيا) بإلزام المدعى عليها بأن تدفع لمدعين الأول عن نفسه والثانية عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٦٤٠٩ ج و ٧٠٠ م، واستأنفت وزارة الزراعة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغائه والحكم أصليا بعدم اختصاص المحاكم المدنية ولائيا بنظر الدعوى واحتياطيا برفضها، استنادا إلى أن صاحب المصنع استبقى الآلات واستلم نصف التعويض المقدر عنها مضافا إليه فائدة بواقع ٦٪ من تاريخ صدور القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ حتى تاريخ الاستلام تنفيذا لقرارات اللجنة الاقتصادية المركزية، وفيد هذا الاستئناف برقم ٩٩٢ لسنة ٨٢ ق، وفي ٩/٣/١٩٦٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهما، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن، وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها، وطلبت نقض الحكم.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون بتقريره أن عقدا لم يتم بين وزارة الزراعة ومورث الطاعنين لأن إيجاب المورث لم يصادفه قبول من بنك التسليف الزراعي والتعاوني، ولأن المشرع لم يلزم وزارة الزراعة بشراء المصنع إذا ما رفض البنك شراؤه، بل قصر مهمتها على مجرد محاولة الحصول على اتفاق مع البنك، مع أن إيجاب وزير الزراعة بشراء المصانع التي ألغيت تراخيصها والمنصوص عنه في المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ٥٩ قد صادفه قبول مورث الطاعنين بطلبه ببيع مصنعه في الموعد المحدد بها، والتقت الإرادتان إيجابا وقبولا وتم العقد وتنفيذ إصدار وزير الزراعة قراره بتشكيل اللجنة المنوط بها تقدير ثمن المصنع وتقدير هذه اللجنة الثمن بالفعل ورفع المورث تعالما عنه، ومن ثم فإن ما قرره الحكم يكون مخالفا للقانون.

وحيث إن هذا النعي في محله، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه بعد أن أورد نص المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ خلص

الى أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى غير ملزم بشراء المصنع ، وأنه وقد رفض البنك شراءه فإن عقد البيع لم يتم ، لأن إيجاب البائع لم يصادف قبولا من البنك وأنه لما كان المشرع لم يلزم وزارة الزراعة بشراء المصنع عند رفض البنك الشراء فإن تشكيلها اللجنة المختصة بتقدير الثمن والمشار إليها فى المادة الثانية من القانون لا يعتبر قبولا منها للإيجاب الصادر من مورث الطاعنين برغبته فى بيع مصنعه ، بل إنها بعد أن رفض البنك الشراء قامت بعرض الأمر على اللجنة الاقتصادية المركزية فوضعت قواعد جديدة لتعويض أصحاب المصانع ، وقد التزمت هذه القواعد لجنة التقدير المشكلة بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ وقدرت ثمن الآلات وأخطرت مورث الطاعنين بالتقدير الذى انتهت إليه بخطابها المؤرخ ١٩٦١/٤/٢٠. وهذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ، ذلك أنه وإن أجازت أحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لوزير الزراعة الاتفاق مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى على أن يتولى شراء المصانع التى يطلب أصحابها بيعها ، إلا أنه ليس فى هذه الأحكام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ما يمنع الوزارة من القيام بهذه العمليات عن غير طريق بنك التسليف ، خاصة وأن هذه المصانع تتولى فى النهاية إلى الجمعيات التعاونية التى ستدفع الثمن لمن تولى شراءها ، ولما كان الثابت أن مورث الطاعنين استنادا إلى أحكام القانون المذكور قد تقدم بطلب إلى الوزارة المطعون عليها لتشتري مصنعه ، وقامت اللجنة المنصوص عنها فى هذا القانون بتقدير ثمن آلات المصنع بمبلغ ١٦٤٨ ج يضاف إليه أرباحه عنه بواقع ٦٪ سنويا من تاريخ مريان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ حتى تاريخ إخطاره ، وأخطرت اللجنة مورث الطاعنين بهذا التقدير بكتابها المؤرخ ١٩٦١/٤/١٩ ، والذى تضمن أن التقدير قد جرى طبقا لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ ، وتظلم منه المورث أمام المحكمة الابتدائية مستندا إلى أن اللجنة أغفلت باقى عناصر المصنع التى تدخل فى تقدير الثمن طبقا للقانون ، وكان قبول الوزارة المطعون عليها الطلب المقدم من مورث الطاعنين ، وعرضه على اللجنة المشكلة طبقا للمادة الثانية من القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ التى أصدرت قرارها بتقدير الثمن يعتبر قبولا من الوزارة للإيجاب الصادر من مورث الطاعنين ببيع مصنعه ، مما يثنى معه الجدل بشأن ما إذا كان المشرع قد ألزم الوزارة بشراء المصنع الذى يطلب صاحبه بيعه

أم أنه لم يلزمها بذلك، وكان القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ قد أعطى لصاحب المصنع الحق في استيفاء الثمن الذي يساويه مصنعة طبقا لتقدير اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية منه، وكان الثمن يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات فإن أسس التقدير التي وضعتها اللجنة الاقتصادية المركزية والتي تقضى بأن يكون التقدير قاصرا على قيمة الآلات ولا يشمل مبانى المصنع أو غير ذلك مما يكون فيه من مهمات وأدوات تكون مخالفة للأسس التي وضعها القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩، وإذا كانت اللجنة المذكورة لا تملك تعديل أحكام القانون لأن التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه فلا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع أن تلغى أو أن تعدل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى أو أن تضيف إليها أحكاما جديدة إلا بتفويض خاص من هذه السلطة العليا أو من القانون، وإذا لم يخول القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ اللجنة الاقتصادية المركزية سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها، فإن ما وضعت اللجنة المذكورة من أسس مخالفة لهذه القواعد لا يجوز اتباعه لمخالفته للقانون . لما كان ذلك ، وكان الإيصال المؤرخ ١٩٦٢/١/١٥ الذى أورد الحكم المطعون فيه بياناته لا يعتبر منهيًا للنزاع القائم بين مورث الطاعنين والوزارة بشأن التعويض، لأنه فضلا عن صدوره قبل الحكم الصادر فى التظلم ، فإنه لم يتضمن سوى إقرار المورث باستلام نصف التعويض المقدر للآلات وفوائد هذا النصف ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ورفض دعوى الطاعنين، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقزلو نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : عباس علي عبد الجواد ، وإبراهيم حلام ، وعدلى مصطفى بغدادى ،
وأحمد ضياء الدين حتى .

(١٥٢)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " إعلان الطعن " . بطلان : " البطلان في الاجراءات " .
دعوى . " الصفة في الدعوى " .

وجوب قيام الطاعن بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ،
ليعلن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته ، في الميعاد المقرر قانوناً . افعال ذلك يترتب
عليه بطلان الطعن .

(ب) تجزئة . " أحوال عدم التجزئة " . نقض : " بطلان الطعن " .
تنفيذ عقارى .

بطلان الطعن بالنقض الذي يدور حول موضوع غير قابل للتجزئة ، بالنسبة
لبعض المَطْعُون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة لبقاين . مثال بشأن حكم
مرضى مزاد .

١ — مفاد المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ ،
والتي تم الطعن في ظلها والمواد ١٠ و ٧٠ و ٣٨٣ من قانون المرافعات السابق ،
أنه على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلن
بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته ، فإن وجد أن خصمه قد توفى — قبل
إفتتاح ميعاد الطعن — كان عليه اعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانوناً ،
وهو طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق — قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١
سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون والمنطبقة على الطعن الخمسة عشر يوماً

التالية لتقرير الطعن ، وهذا الإجراء هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن .

٢ - إذا كان موضوع الطعن يدور حول بطلان أو صحة حكم مرمي منازع وإجراءاته ، وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم ، يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المهندس بديع محارب سيدهم - مورث الفريق الأول من المطعون عليهم - اتخذ إجراءات التنفيذ على عقارين مملوكين للطاعنين بموجب الحكم رقم ٧١٦ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى القاهرة الصادر لصالحه قبلهما ، وفي ١٢/٥/١٩٥٥ أودع بقلم كتاب محكمة القاهرة الابتدائية قائمة بشروط البيع ، وقد حددت في محضر الإيداع جلسة ١٩٥٦/١/٢٦ للنظر فيما يحتمل تقديمه من اعتراضات على القائمة ، وقام قلم الكتاب بإخبار المدينين والدائنين الميدين في الفقرة الأولى من المادة ٦٣٢ من قانون المرافعات السابق بما يجب أن تشمل عليه ورقة الإخبار طبقا للمادة ٦٣٣ من ذلك القانون ، وقد اعترض الطاعنان على القائمة أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقيد اعتراضهما برقم ١٢٢ سنة ١٩٥٥ اعتراضات كلى القاهرة ، وفي ١٩٥٧/١١/٧ قضت المحكمة بسقوط حقهما في التمسك بأوجه البطلان أو الملاحظات التي أورداها في مذكرتين لها وبتعديل بعض شروط البيع ، وبعد الفصل نهائيا في الاعتراضات على قائمة شروط البيع والاستئناف رقم ١١٨٣ سنة ٧٤ قى القاهرة أمر قاضى البيوع بمحكمة القاهرة الابتدائية بتحديد جلسة ١٩٥٨/١١/٢٥ لإجراء البيع ، وفي ١٩٦٣/١/٨ حكم بإيقاع بيع العقارين على

البير الياس ميخائيل — المطعون عليه الثانى — قرر المطعون عليه الثالث بالزيادة على الثمن بمقدار العشر، وجرى المزايمة الجديدة وقرر هذا المطعون عليه بحلول المطعون عليه الرابع محله وقبل هذا الأخير الحلول . طعن الطاعن الثانى ببطلان إجراءات الإعلان، وفى ١٢/١٠/١٩٦٥ حكم قاضى البيوع برفض طلب البطلان وأمر بإجراء المزايمة على الفور وحكم بإيقاع البيع على المطعون عليه الرابع . استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١٥٠٦ سنة ٨٢ ق ، وفى ١٦/٢/١٩٦٧ قضت المحكمة بعدم جواز الاستئناف . طعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها ببطلان الطعن، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت هذا رأى .

وحيث إن مبنى دفع النيابة العامة ببطلان الطعن أن المرحومة نظيمة لوقا مرقس — وهى دائنة اعتبرت طرفا فى إجراءات التنفيذ العقارى — قد ثبت من بيانات حكم مرمى المزاد ومن الحكم المطعون فيه وفاتها قبل صدور هذين الحكمين ، وعلى الرغم من ذلك فإن الطاعنين لم يعلنوا ورثتها بتقرير الطعن ، بل اكتفيا بإعلان الورثة جملة دون بيان أسمائهم بما يطل إعلان تقرير الطعن، وإنه إذ كان موضوع الطعن — وهو بطلان حكم مرمى المزاد — غير قابل للتجزئة فإن بطلان الطعن بالنسبة لهؤلاء الورثة يستتبع بطلاله بالنسبة لسائر المطعون عليهم .

وحيث إن هذا الدفع سديد ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — معدلة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ — والتى تم هذا الطعن فى ظلها قد نصت على أن ” يرفع الطعن بتقرير يشتمل .. على البيانات العامة المتعلقة بأسماء الخصوم وصفاتهم وموطن كل منهم “ وأوجبت المادة ٧٠ من قانون المرافعات السابق اشتغال صحيفة افتتاح الدعوى على جميع البيانات الواجب ذكرها فى أوراق المحضرين، ونصت المادة العاشرة منه على أنه ” يجب أن تشتمل الأوراق التى يقوم المحضرون بإعلانها على .. اسم المعلن إليه ولقبه .. وموطنه “ وقضت المادة ٣٨٣ من ذلك القانون بأن موت المحكوم له أثناء ميعاد الطعن يجيز لخصمه إعلان الطعن إلى ورثته جملة دون ذكر أسمائهم وصفاتهم وذلك فى آخر موطن

كان لمورثهم، ومتى تم إعلان الطعن على الوجه المتقدم وجب إعادة إعلانه لجميع الورثة بأسمائهم وصفاتهم لأشخاصهم أو في موطن كل منهم قبل الجلسة المحددة لنظر الطعن أو في الميعاد الذي تحدده المحكمة لذلك، ومفاد هذه النصوص مترابطة أنه على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته، فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر قانوناً، وهو طبقاً للمادة ٤٣١ من قانون المرافعات السابق — قبل تعديله بالقانون رقم ٤٠١ سنة ١٩٥٥ الذي أنشأ دوائر فحص الطعون — والمنطقة على الطعن الخمسة عشر يوماً التالية لتقرير الطعن، وهذا الإجراء هو من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إغفالها بطلان الطعن .

أما كان ذلك وكان يبين من الحكم الصادر في ١٢/١٠/١٩٦٥ في دعوى البيع رقم ١٢١ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة أن ورثة المرحومة نظيمة لوقا مرقس قد أدخلوا في إجراءات التنفيذ العقارى بوصفهم دائنين يجب إدخالهم في الإجراءات واستمرارهم فيها حتى انتهاء مراحلها، ومنها إعلانهم في الاستئناف المرفوع عن حكم مرسى المزاو إذا ما حصل استئنافه ، كما صدر الحكم المطعون فيه لصالحهم بما يدل على وفاة مورثهم في فترة سابقة على صدور حكم مرسى المزاو والحكم المطعون فيه ، الأمر الذي يوجب على الطاعنين اختصاص ورثتها وعلى ما سلف البيان بأسمائهم في هذا الطعن وإعلانهم في الميعاد المتقدم ذكره وإلا كان الطعن بالنسبة إلى هؤلاء الورثة باطلاً ، ولما كان موضوع الطعن يدور حول بطلان أو صحة حكم مرسى المزاو وإجراءاته ، وهو موضوع غير قابل للتجزئة ، فإن بطلان الطعن بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ولما تقدم يتعين قبول الدفع والحكم ببطلان الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زقلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية المادة المستشارين :
 عباس حلمي عبد الحواد ، وإبراهيم ملام ، وعدلى مصطفى بنداى ، ومحمود السيد عمر المصرى .

(١٥٣)

الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) أمر أداء : " شروط استصداره " . دعوى .

• عدم توافر شروط إصدار أمر الأداء . وجوب رفع الدعوى بالطريق العادى . على ذلك .

(ب) بنوك " الحساب الجارى " . فوائد . " الفوائد المركبة " . عرف .

• ضرورة الحساب الجارى باقتاله ديناً عادياً . عدم جواز تقاضى فوائد
 مركبة عنه ، إلا إذا وجدت قاعدة أو مادة بذلك .

(ج) دعوى : " رفع الدعوى " . أمر أداء . " شروط استصداره " .

• استثناء من القاعدة العامة فى رفع الدعوى أوجبت المادة ٨٥١ مرافعات
 معدلة بالقانون ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ سلوك طريق أمر الأداء فى حالات معينة .

(د) أمر أداء . " إجراءات استصداره " . دفع . " الدفع الشكلية " . الدفع
 بعدم القبول . " بطلان " . " البطلان فى الإجراءات " .

• إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق أو شروط
 وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه
 شروط استصدار أمر الأداء . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه
 المادة ١٤٢ مرافعات سابق .

(هـ) دفع . " الدفع بعدم القبول " . الدفع الشكلى . " دفع " . " شروط قبول
 الدعوى " . أمر أداء . " شروط استصداره " .

المقصود بالدفع بعدم القبول . المادة ١٤٢ مرافعات سابق . الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، ومعى العفة والمصلحة والحق في رفعها . عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكلى ، كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للحكمة بدين توافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .

(و) دفع . ” الدفع بعدم القبول . الدفع الشكلى ” . أمر أداء . ” شروط استصداره ” . استئناف . ” نطاق الاستئناف ” . بطلان . ” بطلان الأحكام ” . حكم . ” بطلان الحكم ” .

الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدين توافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . قضاء لا تستند به محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . الغاء هذا الحكم استنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للوضوع فيه تفويت لإحدى درجات القاضى .

(ز) حكم : ” بطلان الحكم ” . بطلان . ” البطلان فى الأحكام ” . نظام عام . استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .

بدأ القاضى على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائى . عدم جواز مخالفته أو النزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للوضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم .

١ — تشترط المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ والتي رفعت الدعوى وقت سريانها لسلوك طريق استصدار أمر الأداء ، أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ، ثابتا بالكتابة ، ومعين المقدار وحال الأداء ، ومقتضى ذلك أن يكون الدين ثابتا بورقة عليها توقيع المدين ، وبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل ، فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعوى ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق استصدار أمر الأداء ، لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعوى لا يجوز التوسع فيه .

٢ — من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقفاله ، ويصبح الرصيد دينا عاديا ، مما لا يجوز معه طبقا للمادة ٢٣٢

من القانون المدنى ، تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك .

٣ - لما كان المشرع بعد أن أورد القاعدة العامة فى رفع الدعاوى بما نص عليه فى المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق من أن " ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعى بصحيفة تعلن للدعى عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك " ، قد أوجب استثناء من هذا الأصل - على الدائن بدین من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار أن يستصدر من القاضى المختص بناء على عريضة تقدم إليه من هذا الدائن أو وكيله أمراً بأداء دينه وفق ما تقضى به المواد ٨٥١ وما بعدها من ذلك القانون معدلاً بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ المعمول به وقت رفع الدعوى ، فإن المشرع يكون بذلك قد حدد الوسيلة التى يتعين على الدائن أن يسلكها فى المطالبة بدينه متى توافرت فيه الشروط التى يتطلبها القانون على النحو السالف بيانه ، وهى الإلتجاء إلى القاضى لاستصدار أمر بالأداء ، وذلك عن طريق اتباع الأوضاع والقواعد المبينة بالمواد ٨٥١ وما بعدها المشار إليها .

٤ - إجراءات استصدار أمر الأداء عند توافر الشروط التى يتطلبها القانون إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للطالبة بدین تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء هو فى حقيقته دفع بطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التى فرضها القانون لاقتضاء دينه ، وبالتالي يكون هذا الدفع موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها ، وبهذه المثابة يكون من الدفعوع الشككية ، وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق .

٥ - المقصود بالدفع بعدم القبول الذى تعنيه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، هو كما صرحت المذكرة التفسيرية ، الدفع الذى يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذى ترفع الدعوى

بطلب تقريره ، كانه عدم الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ، ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالقصد إذن هو عدم القبول الموضوعي ، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق المشار إليها على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول ، كما هو الحال في الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالأداء ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه ، وليس بالتسمية التي تطلق عليه .

٦ — متى تقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة مباشرة للطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالأداء هو من الدفوع الشكلية ، وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، فإن محكمة أول درجة بقبول هذا الدفع الشكلي ، والحكم بعدم قبول الدعوى تأسيسا على ذلك ، لا تكون قد استنفذت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه يجب عليها في هذه الحالة أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لما تقل كلفتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدي لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضي على الخصوم ، وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا .

٧ — يكون حكم محكمة الاستئناف باطلا إن هي تصدت للموضوع ، وترتب على ذلك تفويت درجة من درجات التقاضي ، ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعن أمامها بطلب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ، ذلك أن مبدأ التقاضي على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائي التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم التزول عنها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومما ترأوا أوراق الطعن —
تتحصل فى أن بنك مصر — المطعون ضده الأول — أقام الدعوى رقم ٢٢١٢ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى القاهرة بصحيفة أعلنت للطاعنين والمطعون ضدهما الأخيرين وانتهى فيها إلى طلب الحكم بإلزام الطاعن الأول بصفته مصفيا لركة بالمرحوم "ابراهيم شرف الدين" وباقي المدعى عليهم بصفته الشخصية وبطريق التضامن فيما بينهم بأن يؤدوا له مبلغ ٢٤٤٢ ج و ٦٤٥ م والفوائد بواقع ٧ ٪ تضاف إلى الأصل شهريا من يوم ١٩٥٦/١١/٢٥ حتى السداد ، وقال المطعون ضده الأول فى بيان دعواه إنه بمقتضى عقد مؤرخ ١٩٤٥/٥/٢٨ فتح للرحوم ابراهيم شرف الدين "مورث باقى المطعون ضدهم والطاعن الثانى" اعتمادا بحساب جار لغاية مبلغ ٢٠٠٠ ج لمدة تتهى فى ١٩٤٦/٥/٢٥ بفائدة قدرها ٦ ٪ تضاف إلى الأصل شهريا ، وفى حالة التأخير عن الوفاء تحسب الفوائد بواقع ٧ ٪ تضاف إلى الأصل شهريا ، وزيد الاعتماد بنفس الشروط إلى مبلغ عشرين ألف جنيه لمدة تنتهى فى ١٩٥١/١٠/٣١ ، وبتاريخ ١٩٥١/٨/٢٠ أقر المدين كتابة بمديونية للبنك حتى ذلك التاريخ بمبلغ ١٧٤٦٨ ج و ٤٤٤ م ، وحدث أن توفى المدين بعد ذلك وكان رصيد المدين وقت الوفاة ١٧٣٢٨ ج بخلاف الفوائد والمصروفات ، وقد تعهد المطعون ضده الثانى عن نفسه وبصفته وكلا عن إخوته باعتبارهم ورثة للمدين المذكور وبصفته الشخصية وبطريق التضامن فيما بينهم بوفاء هذا الرصيد وملحقاته من فوائد ومصروفات إلى البنك فى ميعاد غايته ١٩٥١/١٢/٣١ ، وذلك بمقتضى إقرار كتابى تاريخه ١٩٥١/٩/٢٥ ، وإذ لم يقم المدعى عليهم بوفاء الدين كاملا وتبقى فى ذمتهم حتى ١٩٥٦/١١/٢٥ مبلغ ٢٤٤٢ ج و ٦٤٥ م ، فقد أقام عليهم البنك دعواه بطلباته السابق بيانها ، وبتاريخ ١٩٦٤/٢/١٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم قبول الدعوى تأسيسا على أن المطعون ضده الأول

"البنك" لم يسلك طريق استصدار أمر بأداء الدين المطالب به طبقا لما تقضى به المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق. استأنف البنك - المطعون ضده الأول - هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٠٠ سنة ٨١ ق القاهرة، وبني استئنافه على أنه يطالب بالدين استنادا إلى عقد فتح الاعتماد، وإلى الإقرار الصادر من المورث، وكذلك إلى الإقرار الصادر من المطعون ضده الثاني عن نفسه وبصفته وكيلًا عن إخوته والمتضمن تعهدهم بدفع الدين المستحق على مورثهم وقدره ١٧٣٢٥ ج بخلاف الفوائد والمصروفات، وقد تبقى في ذمتهم منه حتى ١٩٥٦/١١/٢٥ مبلغ ٢٤٤٢ ج و٦٤٥ م المرفوعة به الدعوى، وهو يشمل الباقي من الديون والفوائد المركبة والمصروفات والعمولات، وأنه على هذا الأساس لا يكون الدين المطالب به معين المقدار، ومحكمة استئناف القاهرة حكمت في ١٩٦٧/٥/١٠ بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدعوى والقضاء للبنك بطلباته. طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبنت فيها الرأي بنقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب ينعى الطاعنان بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون، ويقولان في بيان ذلك إن الحكم اعتبر أن الدين المطالب به غير ثابت بالكتابة ولا معين المقدار تأسيسا على أنه نتيجة عقد فتح اعتماد بحساب جار يتغير فيه الرصيد من وقت لآخر، وبذلك تكون المطالبة به عن طريق رفع دعوى بالطرق المعتادة، ويرى الطاعنان أن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على خطأ في القانون، ذلك أنه يجوز للطرفين الاتفاق على إنهاء الحساب الجارى قبل انتهاء مدته، كما أنه يقفل بوفاء العميل ويترتب على ذلك أن يصبح الرصيد دينا عاديا، ولما كان البنك - المطعون ضده الأول - يطالب بمبلغ من النقود استنادا إلى ورقة تاريخها ١٩٥٠/٧/٥ منسوب صدورها من المورث يقرفها بأن رصيده المدين حتى ذلك التاريخ ١٧٤٦٨ ج و٤٤٤ م، وإلى ورقة صادرة من التورثة في ١٩٥١/٩/٢٥ تعهد فيها المطعون ضده الثاني عن نفسه وبصفته وكيلًا عن إخوته بالوفاء بالرصيد الذى حددته النسوية التى تمت بعد وفاة المورث، فإنه على هذا الأساس يكون الدين المطالب به دينا عاديا ثابتا بالكتابة حال الأداء ومعين المقدار، مما كان يتعين معه على المطعون ضده الأول

أن يسلك طريق استصدار أمر بأدائه ، وهو الطريق الواجب الاتباع في هذه الحالة على ما تقضى به المادة ٨٥١ وما بعدها من قانون المرافعات السابق قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لم يسلك هذه السبيل وأقام دعواه بالطريق العادى لرفع الدعاوى ، مما يجعلها غير مقبولة لرفعها بغير الطريق القانونى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون مخطئا في القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أن المادة ٨٥١ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ والتي رفعت الدعوى وقت مريانها تشترط لملوك طريق استصدار أمر الأداء أن يكون الدين المطالب به مبلغا من النقود ثابتا بالكتابة ومعين المقدار وحال الأداء ، ومتقضى ذلك أن يكون الدين ثابتا بورقة عليها توقيع المدين ، ويبين منها أو من أوراق أخرى موقع عليها منه أن هذا الدين حال الأداء ومعين المقدار ، فإن لم يكن الدين معين المقدار في ورقة من هذا القبيل فإن سبيل الدائن إلى المطالبة به يكون هو الطريق العادى لرفع الدعاوى ، ولا يجوز له في هذه الحال أن يلجأ إلى طريق استصدار الأمر بالأداء لأنه استثناء من القواعد العامة في رفع الدعاوى لا يجوز التوسع فيه ، ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن صفة الحساب الجارى تزول عنه بإقفاله ويصبح الرصيد دينا عاديا ، مما لا يجوز معه طبقا للمادة ٢٣٢ من القانون المدنى تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا ثبت وجود قاعدة أو عادة تقضى بذلك ، إلا أنه لما كان الإقرار الصادر من المطعون ضده الثانى عن نفسه وبصفته وكيلا عن وريثة المدين والمؤرخ ١٩٥١/٩/٢٥ والذي يستند إليه البنك في دعواه يتضمن تعهد المطعون ضده المذكور عن نفسه وبصفته وكيلا عن إخوته باعتبارهم جميعا وريثة للمدين — المرحوم إبراهيم شرف الدين — وبصفته الشخصية وبطريق التضامن فيما بينهم بأن يدفعوا للبنك — المطعون ضده الأول — مبلغ ١٧٨٢٣ جنيها وما استجد وما يستجد من الفوائد والمصروفات في موعد نهايته ١٩٥١/١٢/٣١ دون تعيين لمقدار هذه المصروفات ، فإن مطالبة الدائن «البنك» للورثة بالمبلغ المرفوعة به الدعوى شاملا المصروفات التى لم يعين الإقرار المذكور مقدارها ، بل انفرد البنك بتقديرها دون أن يكون في الدعوى أوراق أخرى موقع عليها من المدين يبين منها مقدار هذه المصروفات . هذه المطالبة لا تكون

إلا بطريق الدعوى العادية لما استلزمه القانون لاستصدار أوامر الأداء من تعيين مقدار الدين في ورقة موقع عليها من المدين ، وإذ كانت الدعوى قد رفعت بالطريق العادي ، فإنها تكون قد رفعت بالطريق القانوني ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعنين ينبغي أن يبينوا في السبب الثاني ، على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقولان في بيان ذلك إن محكمة الاستئناف إذ ألغت حكم محكمة أول درجة القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني فإنه كان يتعين عليها أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها ، طالما أن هذه المحكمة لم تفصل فيه ولم تتعرض له ، غير أن محكمة الاستئناف تصدت لهذا الموضوع وفصلت فيه ، فتكون بذلك قد حرمت الطاعنين من حقهما في التقاضي على درجتين وهو حق متعلق بأصل من أصول قواعد المرافعات ومن النظام العام لا يجوز النزول عنه كما لا يجوز للمحكمة مخالفته ، وذلك مما يعيب حكمها بخالفة القانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان المشرع بعد أن أورد القاعدة العامة في رفع الدعاوى بما نص عليه في المادة ٦٩ من قانون المرافعات السابق من أن "ترفع الدعوى إلى المحكمة بناء على طلب المدعي بصحيفة تعلن للدعي عليه على يد أحد المحضرين ما لم يقض القانون بغير ذلك" فقد أوجب استثناء من هذا الأصل على الدائن بدين من النقود إذا كان ثابتاً بالكتابة وحال الأداء ومعين المقدار أن يستصدر من القاضي المختص بناء على عريضة تقدم إليه من هذا الدائن أو وكيله أمراً بأداء دينه وفق ما تقضى به المواد ٨٥١ وما بعدها من ذلك القانون معدلاً بالقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ المعمول به وقت رفع الدعوى ، فإن المشرع يكون بذلك قد حدد الوسيلة التي يتعين على الدائن أن يسلكها في المطالبة بدينه متى توافرت فيه الشروط التي يتطلبها القانون على النحو السالف بيانه ، وهي الالتجاء إلى القاضي لاستصدار أمر الأداء ، وذلك عن طريق اتباع الأوضاع والقواعد المبينة بالمواد ٨٥١ وما بعدها المشار إليها وهي إجراءات تتعلق بشكل الخصومة ، ولا تتصل بموضوع الحق المدعى به أو بشروط وجوده ، ومن ثم فإن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها إلى المحكمة

مباشرة للطالبة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر بالأداء هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات لعدم مراعاة الدائن القواعد التي فرضها القانون لاقتضاء دينه وبالتالي يكون هذا الدفع موجها إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها وبهذه المثابة يكون من الدفعوع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١٤٢ من قانون المرافعات السابق ، إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو كما صرحت المذكرة التفسيرية ، الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ، وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى باعتباره حقا مستقلا عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطالب تقريره ، كانهدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ، ونحو ذلك مما لا يختاط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى ، فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١٤٢ مرافعات على الدفع الشككي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح ، لأن العبرة هي بحقيقة الدفع ومرماه وليس بالتسمية التي تطلق عليه ، ومتى تقور أن هذا الدفع من الدفعوع الشككية وليس دفعا بعدم القبول مما ورد ذكره في المادة ١٤٢ سالفة الذكر ، فإن محكمة أول درجة بقبولها هذا الدفع الشككي والحكم بعدم قبول الدعوى تأميسا دلى ذلك لا تكون قد استنفدت ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإذا استؤنف حكمها وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء هذا الحكم ورفض الدفع ، فإنه يجب عليها في هذه الحال أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوعها ، لأن هذه المحكمة لما تقل كلفتها فيه ، ولا تملك محكمة الاستئناف التصدى لهذا الموضوع لما يترتب على ذلك من تفويت إحدى درجات التقاضى على الخصوم . وإذا خالفت محكمة الاستئناف هذا النظر وتصدت لموضوع الدعوى وفصلت فيه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون وباطلا ، ولا يزيل هذا البطلان أن الطاعنين لم يتمسكا أمامها بطالب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ، ذلك أن مبدأ التقاضى على درجتين هو من المبادئ الأساسية للنظام القضائى التي لا يجوز للمحكمة مخالفتها ولا يجوز للخصوم التزول منها ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه لهذا السبب ، ولا محل بعد ذلك لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بارس زغلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعدلى مصطفى بنداى ، وأحمد ضياء الدين حنفى .

(١٥٤)

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تنفيذ . " إجراءات التوزيع " .

ويجب توافر جميع المستندات التى يبنى عليها قاضى التنفيذ قائمة التوزيع المؤقتة ، ويجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة .
حالة ذلك (م ٧٦٤ مرافعات سابق) .

(ب) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " إجراءات التوزيع " . حكم . " مخالفة الثابت بالأوراق . ما بعد كذلك .

لل قضاء بسقوط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقارى فى الاشتراك فى التوزيع ، استنادا إلى عدم تقديمه فى الميعاد المستندات المؤيدة لطلبه مع أنها كانت موجودة أمام قاضى التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة . خطأ فى تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق .

١ — مفاد نص المادة ٧٦٤ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنه يجب أن يتوافر لدى قاضى التوزيع جميع المستندات التى يبنى عليها القائمة المؤقتة ، كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة فى الطلب الذى يستند إليها إذا ما تراءى لهم ذلك .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إسقاط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقارى فى الاشتراك فى إجراءات التوزيع استنادا إلى أنه

لم يقدم في الميعاد الأوراق المؤيدة لطلبه ، مع أن هذه الأوراق كانت أمام قاضي التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة ، كما ثبت وجودها ضمن أوراق المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة أمام المحكمة الابتدائية مما يترتب عليه إمكان الاطلاع على هذه الأوراق وتحقيق الغاية التي ابتغاها المشرع من تقديمها والاطلاع عليها فلاه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن توفيق إبراهيم إبراهيم ومحمد إبراهيم إبراهيم ، وإبراهيم إبراهيم إبراهيم على تقيسة حسن منصور اتخذوا إجراءات التنفيذ العقارى على ٢٠ ف و ٢٠ ط و ١٣ س أطيافا زراعية ضد ورثة مدينهم المرحوم محمد إبراهيم إبراهيم على بالدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٢ بيوع كلى بنى سويف التى ضمت إليها الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٥٢ بيوع كلى بنى سويف لوحدة العقار المنفذ عليه، وأثناء سير إجراءات التنفيذ للعقارى فرضت الحراسة على الدائنين، ثم آلت أموالهم إلى الدولة بناء على القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ ، وسارت إجراءات البيع العقارى ببناء على طلب الطاعن بصفته ، وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٥ حكم برسوم مزاد العقارات سالفة البيان على المطعون عليها بثمان قدره ٥٥٠٠ ج والمصاريف ، وأودعت المطعون عليها خزانة المحكمة عشر الثمن والمصروفات ، وبعد ذلك تقدمت المطعون عليها بعريضة إلى قاضي التوزيع بمحكمة بنى سويف الابتدائية طالبة افتتاح توزيع ثمن العقار، وقيد هذا الطلب برقم ١ سنة ١٩٦٥ توزيع بنى سويف ، وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٧ تقدم الطاعن ووزير الخزانة بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب وطلبا اشتراكهما في التوزيع، وقالوا في هذا الطلب إن الديون المستحقة لها قبل المدين هي مبلغ ١١٣٦٨ ج و ٥٧٥ م من ذلك مبلغ ٤٣ ج و ٣٣٧ م رسم أيلولة

مستحقة لمصلحة الضرائب على تركة المدين، والباقي مستحق للطاعن بصفته، وورد في هذا الطلب مفردات المبالغ والأحكام الصادرة بها وأن هذه الديون عدا رسم الأيلولة قد آلت إلى الطاعن بمقتضى أحكام القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤، وبتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٨ أعد قاضى التوزيع القائمة المؤقتة والتي تضمنت تخصيص قلم كتاب محكمة محكمة بنى سويف بمبلغ ٧ ج و ٧٠٠ م، وتخصيص وزير الخزانة بصفته بمبلغ ٤٣ ج و ٣٣٧ م، وتخصيص المطعون عليها بمبلغ ١١٠ ج و ٣٨٠ م قيمة الرسوم المستحقة على طلب فتح باب التوزيع من ضمن المبالغ الموجودة تحت يدها وتخصيصها أيضا بمبلغ ١٠٨ ج و ٤٨٠ م قيمة مصاريف إجراءات البيع من ضمن المبلغ الموجود تحت يدها، وتخصيص الطاعن بصفته بالمبلغ الباقي من ثمن العقار المبيع على التفصيل المبين بالقائمة، وإذ لم تيسر التسوية الودية لإعراض المطعون عليها فقد أثبتت مناقضتها بالمحضر المؤرخ ١٩٦٥/١٠/٣١، وقرر قاضى التوزيع إحالة المناقضة إلى محكمة بنى سويف الابتدائية للفصل فى المناقضة فى قائمة التوزيع المؤقتة، وبتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٦ قضت المحكمة بقبول المناقضة شكلا وتخصيص مبلغ ١٨٣٣ ج و ٣٣٠ م للمطعون عليها مع إعفائها من إيداع هذا المبلغ من الثمن الرامى به عليها المازاد وبنايد قائمة التوزيع المؤقتة فيما عدا ذلك. استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف بنى سويف وقيد استئنافه برقم ٤٤ سنة ق، كما استأنفته المطعون عليها وقيد استئنافها برقم ٧٤ سنة ق، وبعد أن قررت المحكمة ضم الاستئنافين حكمت بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١ برفض الاستئناف المرفوع من الطاعن وبقبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليها وتعديل القائمة المؤقتة على النحو الوارد بأسباب الحكم وهى الرسوم المستحقة على طلب فتح التوزيع، ومصاريف إجراءات البيع الميئة بقائمة التوزيع المؤقتة على النحو سالف البيان وتخصيصها أيضا بالمبالغ الآتية : ٨٦٤ ج و ٨٧٧ م، ١٨٨٠ ج و ١٦٧٧ ج و ٣٦ م على النحو المفصل بالأسباب. طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بسقوط حقة

في الاشتراك في إجراءات التوزيع استنادا إلى أنه لم يقدم في الميعاد الأوراق المؤيدة لطلبه ، وإنه فضلا عن ذلك لم يقدم بهذه الأوراق في الجلسة المحددة لحضور الخصوم لمناقشة ذوى الشأن في قائمة التوزيع المؤقتة ، ويقول الطاعن إن طلب اشتراكه في التوزيع قام على أساس أن المبالغ التي طلب تخصيصه بها هي الديون المستحقة للدائنين مباشري الإجراءات في دعوى البيع رقم ١٠ سنة ١٩٥٢ ، ١ سنة ١٩٥٤ بيوع بنى سويف التي آلت أموالهم إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وقد حل الطاعن بصفته مديرا لإدارة الأموال التي آلت إلى الدولة محل هؤلاء الدائنين في إجراءات التنفيذ العقارى في الدعويين السالفتين ، وأن الأوراق المؤيدة لطلبه في التوزيع مودعة بدعوى البيع اللتين كانتا منضمتين إلى أوراق التوزيع ، واطلع عليها قاضى التوزيع عند إصدار قائمة التوزيع المؤقتة ، كما اطلعت عليها المحكمة الابتدائية عند نظر المناقضة المقدمة من المطعون عليها في قائمة التوزيع المؤقتة ، واستطرد الطاعن إلى القول بأنه يكفي أن يتوافر لقاضى التوزيع لتحرير القائمة المؤقتة ، ضم الأوراق لملف التوزيع وبقاؤها بعد صدور القائمة المؤقتة ليتمكن الدائنون الآخرون من الاطلاع عليها وليبدوا ما قد يكون لديهم من مناقضات ، وأنه لا محل لسحب الأوراق الدالة على الديون وإيداعها بملف التوزيع ما دام أن قضيتى البيع السالفتين المودعة بهما الأوراق الدالة على ديون الطاعن كانتا منضمتين إلى ملف التوزيع مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعى في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بسقوط حق الطاعن في الاشتراك في التوزيع استنادا إلى أنه لم يقدم أى مستند يؤيد طلب تخصيصه بالمبالغ التي طلب تخصيصه بها وقت طلب التوزيع ولا بالجلسة المحددة لحضور الخصوم تمهيدا لإيداع قائمة التوزيع المؤقتة . وإذ يبين من الصورة الرسمية لطلب الاشتراك في التوزيع المقدم من الطاعن إلى قاضى التوزيع بمحكمة بنى سويف الابتدائية أن الطاعن أورد في هذا الطلب أن أموال كل من توفيق إبراهيم إبراهيم على وعبد إبراهيم إبراهيم على وتقيسة حسن منصور قد آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ وأن دعوى البيع رقم ١ سنة ١٩٥٤ المقامة من الدائنين توفيق إبراهيم إبراهيم على وعبد إبراهيم إبراهيم على ضد عبد إبراهيم على

قد انتهت برسم مزاد ٥٤ ف و ٢٠ ط و ١٣ س المتخذ عليها إجراءات التنفيذ
 العقارى على المطعون عليها مقابل ثمن قدره ٥٥٠٠ ج ، وطلب الطاعن
 تخصيصه بالمبالغ الواردة بطلب التوزيع باعتبار أنها الديون التي كانت
 للدائنين السالف بيانهم والتي آلت إلى الدولة بمقتضى القانون رقم ١٥٠
 سنة ١٩٦٤ ، وقد أصدر قاضى التوزيع بحكمة بنى سويف بتاريخ ١٩٦٥/٧/٢٨
 قائمة التوزيع المؤقتة وخص الطاعن بصفته بمبلغ ٨٦٤ ج و ٨٧٧ م قيمة الدين
 المستحق لأبراهيم إبراهيم على قبل محمد إبراهيم على الذى كانت تنفذ بمقتضاه
 اجراءات التنفيذ العقارى فى دعوى البيع ١٠ سنة ١٩٥٤ بنى سويف ، كما خصت
 القائمة المؤقتة الطاعن بمبلغ ٩١٦ ج و ٢٧٠ م وهو نصيب إبراهيم إبراهيم على
 ونفيسة حسن منصور فى الحكم رقم ٧٢ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى بنى سويف
 ومبلغ ١٧٨٠ ج اختص به الطاعن باعتباره المبلغ المحكوم به لصالح توفيق إبراهيم
 إبراهيم ضد ورثة محمد إبراهيم على فى الدعوى رقم ٧٢ سنة ١٩٤٤ مدنى كلى بنى
 سويف ، ومبلغ ١٦٧٧ ج و ٣٦ م يختص به الطاعن بصفته فوائد عن المبالغ السابقة
 من ١٩٤٣/١٠/١٩ حتى ١٩٤٩/١٠/١٤ بواقع ٨. / و بواقع ٧. / بعد هذا التاريخ
 ويبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن بصفته كان قد حل فى اجراءات
 التنفيذ العقارى فى دعوى البيع رقم ١٠ سنة ٥٢ والسنة ٥٤ محل الدائنين ، وأن
 الأطيان محل اجراءات التنفيذ العقارى قد رسا مزادها على المطعون عليها فى ٢١ مارس
 سنة ١٩٦٥ ، كما يبين من الحكم الابتدائى أن قضيتى البيع ١٠ سنة ١٩٥٢ ، ١٠
 سنة ١٩٥٤ كانتا مضمومتين إلى أوراق التوزيع ، وهى أدى هذا جميعه أن قاضى
 التوزيع عندما قام بإعداد قائمة التوزيع المؤقتة قد اطلع على الأوراق الدالة على
 الديون المستحقة للطاعن ، وأن هذه الأوراق كانت ضمن أوراق التوزيع كما أنها
 كانت منضمة ومطروحة فى الدعوى الابتدائية عند نظر المناقضة المقدمة
 من المطعون عليها . وإذ تقضى المادة ٧٦٤ من قانون المرافعات السابق بأن
 يقدم الطلب فى التوزيع بمريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة للطلب وكل دائن
 لا يقدم طلب فى التوزيع على الوجه الصحيح فى الميعاد يسقط حقه فى الاشتراك
 فى اجراءات التوزيع ، وإذا حالت أسباب قوية دون إيداع الأوراق المؤيدة
 للطلب للقاضى أن يقرر قبول إيداعها يوم حضور صاحبها الجلسة ، فقد أفاد هذا
 النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يجب أن يتوافر لدى قاضى التوزيع

جميع المستندات التي يبنى عليها القائمة المؤقتة ، كما أنه يجب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة حتى يتمكن الدائنون من الاطلاع عليها والمناقضة في الطلب الذي يستند إليها إذا ما تراعى لهم ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى سقوط حق الطامن بصفتها في الاشتراك في إجراءات التوزيع استنادا إلى أنه لم يقدم في الميعاد الأوراق المؤيدة لطلبه ، مع أن هذه الأوراق كانت وعلى ما سلف البيان أمام قاضي التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة ، كما ثبت وجودها ضمن أوراق المناقضة في قائمة التوزيع المؤقتة أمام المحكمة الابتدائية بما يترتب عليه إمكانية الاطلاع على هذه الأوراق وتحقيق الغاية التي ابتغاها المشرع من تقديمها والاطلاع عليها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق بما يقتضي نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد رمزي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١٥٥)

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ القضائية :

(١ ، ب ، ج ، د) ضرائب . "ضريبة الأرباح الاستثنائية" . "ضريبة
الأرباح التجارية" . "التقادم الضريبي" . تقادم .
"تقادم مسقط" . "قطع التقادم" .

(١) جواز اتخاذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من ضريبة الأرباح
التجارية ، وضريبة الأرباح الاستثنائية . هذه الإجراءات تكون قاطعة للتقادم
بالنسبة لكليهما .

(ب) تقادم ضريبة الأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ . في مهلة
خاتمه ١٩٥١/٦/٢٧ .

(ج) الإجراءات القاطعة للتقادم في ضريبة الأرباح التجارية والاستثنائية . الإخطار بمناصر
ربط الضريبة أو الإخطار بالربط . ق ٢٤٩ لسنة ١٩٥٢ . إقطاع التقادم أيضا
بالتنبيه بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . فضلا عن أسباب الإقطاع المبينة
بالقانون المدني .

(د) صديق حكم نهائي بالدين . صيرورة مدة التقادم ١٥ سنة من وقت صدوره . مثال
في ضريبة الأرباح الاستثنائية .

١ - تقضى المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض
ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية بأن تسرى على الضريبة الخاصة بجميع
أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدا ما استثنته منها ، كما تقضى
المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأنه فيما عدا

الأحكام الواردة في المواد السابقة عليها ، تسرى على الضريبة الخاصة بجميع أحكام اللوائح والقرارات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة أو المكملة له ، مما مؤداه أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من الضريبتين - ضريبة الأرباح التجارية وضريبة الأرباح الاستثنائية - فتكون هذه الإجراءات قاطعة للتقدم بالنسبة لكليهما .

٢ - الضريبة على الأرباح الاستثنائية طبقا للمادتين ٩٧ و ٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ ، وإعمالا لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ بتقادم وينسقط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بها في ميعاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ بالنسبة لأرباح متى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ .

٣ - مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - أنه يعتبر قاطعا للتقدم إخطار الممول في المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب وصى عليه بعلم الوصول بهناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها وفقا لما يستقر عليه رأى المصلحة ، كما تنقطع مدة التقدم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن علاوة على أسباب الانقطاع المنصوص عليها في القانون المدني .

٤ - مفاد نص المادة ٣٨٥ من القانون المدني أنه إذا انتهى السبب الذي قطع التقدم السابق بحكم نهائي ، فإن مدة التقدم الجديد الذي يبدأ سريانه منذ صدور هذا الحكم النهائي ، تكون خمس عشرة سنة كاملة ، إعتبارا بأن الحكم النهائي يقوى الالتزام ويمده بسبب جديد للبقاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم النهائي الصادر - من محكمة الاستئناف - في الطعن على قرار لجنة التقدير قد حدد رأس المال الحقيقي المستثمر بمبالغ معينة ، فإنه يسرى منذ صدور هذا الحكم تقدم جديد مدته خمس عشرة سنة ، ولا محل للتحدى بأن هذا الحكم لم يحدد مقدار الضريبة في منطوقه ، ذلك أن الحكم بين العناصر التي يمكن فيها

(١) قض ١٩٦٧/٤/٥ بمجموعة المكتب الفني السنة ١٨ ص ٧٧٦ .

تحديد مقدار الضريبة ، إذ قدر رأس المال الحقيقي المستثمر الذي يمكن
على أساسه احتساب الضريبة الاستثنائية بنسبة مئوية حددها القانون من رأس
المال المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر ،
والرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتصل في أن الطامن أقام الدعوى رقم ١٨ لسنة ١٩٦٢ تجارى بنى سويف
الإبتدائية ضد مصالحة الضرائب - المطعون عليها - طالبا الحكم بسقوط حقها
في مطالبته بمبلغ ٥٥١ ج و ٥٢٠ م قيمة الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية
من سنى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وإلغاء الربط الذى أخطربه واعتباره كأن لم يكن .
وقال شرحا لدعواه إن مصالحة الضرائب أخطرته بتاريخ ١١/١/١٩٦٢ بالنموذج
رقم ٤ ضرائب للتنبيه عليه بإسداد المبلغ المشار إليه ، وبتاريخ ١٦/١/١٩٦٢ وقعت
حجزا إداريا على محل تجارته وفاء لهذا المبلغ ، وإذ كان حق الحكومة في المطالبة
بمسا هو مستحق لها يسقط بمضى خمس سنوات عملا بنص المادة ٩٧ من القانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذى تسرى أحكامه على ضريبة الأرباح الاستثنائية طبقا
للمادة ٢/١١ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ ، وكانت الضريبة المطالب بها
عن سنى التراجع قد سقطت بمضى خمس سنوات لعدم إخطارها بها إلا فى ١١/١/١٩٦٢
فقد أقام دعواه بالطلبات سالفة البيان ، وبتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٢ حكمت المحكمة
برفض الدعوى . استأنف الطامن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا
إلغاء الحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٥٦١ سنة ٧٩ ق تجارى ، ثم
أحيل إلى محكمة استئناف بنى سويف ، وقيد بجدولها برقم ١١٤ سنة ١ ق تجارى .
وبتاريخ ٤/٣/١٩٦٤ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .
طعن الطامن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت
فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينعي الطاعن بالسببين الأولين على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول إن الحكم قضى بعدم سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضريبة الاستثنائية عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ استنادا إلى أن لجنة التقدير أصدرت قرارا بتاريخ ١٦/٨/١٩٤٩ بتقدير صافي أرباح الطاعن في السنوات من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٦ ، كما تضمن هذا القرار تحديدا لرأس المال الحقيقي المستثمر الذي يتعلق بتقدير الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في تلك السنوات ، ثم أخطرت مصلحة الضرائب برابط هذه الضريبة ، وقد انصب الطعن أمام المحكمة الابتدائية وفي الاستئناف على القرار بشقيه ، فيكون التقادم قد انقطع بالنسبة للضريبة على الأرباح الاستثنائية ، في حين أن المصلحة اتخذت بالنسبة للضريبة الخاصة إجراءات مستقلة عن ضريبة الأرباح التجارية ، ويبدو أن انقضت مدة التقادم على استحقاق الضريبة الخاصة إذ لم تبدأ الإجراءات بشأن هذه الضريبة إلا بإخطاره في ١٨/٢/١٩٥١ لاختيار رقم المقارنة ، ثم وجهت إليه المصلحة التنبيهات المؤرخة ٢٦/٣/١٩٥١ وكلها تالية لقرار لجنة التقدير الذي لم يعرض لتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر إلا بمناسبة تقدير الأرباح التجارية دون الضريبة الخاصة ، وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن مصلحة الضرائب اتخذت إجراءات موحدة لكل من الضريبتين ، وأن التقادم بالنسبة للضريبة الخاصة قد انقطع ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك إنه لما كانت المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تقضى بأن تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدا ما استثنته منها ، كما تقضى المادة العاشرة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بأنه فيما عدا الأحكام الواردة في المواد السابقة عليها تسرى على الضريبة الخاصة جميع أحكام اللوائح والقرارات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقوانين المعدلة أو المكملة له ، مما مؤاده أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتخذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة برابط كل من الضريبتين ، فتكون هذه الإجراءات قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما ، ولما كان البين من الحكم

المطعون فيه أنه استند في قضائه إلى أن قرار لجنة التقدير الصادر في ١٦/٨/١٩٤٩ تضمن تقدير الأرباح التجارية للطاعن، وكذلك تحديد رأس ماله الحقيقي المستثمر الذي يتعلق بتقدير الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية عن السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٩، واستدل بالحكم على وجهة نظره من أن المصلحة اتخذت إجراءات موحدة بالنسبة للضريبتين بالخطاب المؤرخ ٤/٤/١٩٥١ الذي أرسله الطاعن إلى مأمورية الضرائب، وأشار فيه إلى ربط ضريبتى الأرباح التجارية والاستثنائية، وأنه اختار أرباح سنة ١٩٣٩ رقما للمقارنة، وطعن في قرار اللجنة أمام القضاء وطلب تعديل استمارات التمويل والتنبيهات حتى تفصل المحكمة في طعنه، وأشار الطاعن إلى خطاب آخر مؤرخ ١٧/٣/١٩٥٢ سبق أن أرسله إلى مصلحة الضرائب بنفس المعنى، ولما كان ما استخلصه الحكم من هذه المستندات سائغا، ولم يخرج فيه عن المعنى الذى تحمله عباراتها، ولما كانت الضريبة على الأرباح الاستثنائية طبقاً لدتين ٩٧، ٩٧ مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وإعمالاً لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — — — — — تقدم ويسقط حق مصلحة الضرائب فى المطالبة بها فى ميعاد غايته ٢٧/٦/١٩٥١ بالنسبة لأرباح سنتى ١٩٤٤، ١٩٤٥، وكان مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ — — — — — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — — — — — أنه يعتبر قاطعاً للتقدم لإخطار الممول فى المدة من أول يناير سنة ١٩٤٨ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ بكتاب موصى عليه به لم الوصول بعناصر ربط الضريبة أو إخطاره بربطها وفقاً لما يستقر عليه رأى المصلحة، كما تنقطع مدة التقدم بالتنبيه على الممول بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجنة الطعن علاوة على أسباب الانقطاع النصوص عليها فى القانون المدنى، ولما كان الثابت من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه ان التقدم قد قطع بإخطار الطاعن فى ٢٦/٣/١٩٥١ بربط الضريبة الاستثنائية بعد صدور قرار لجنة التقدير، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو خالف الثابت بالأوراق، ويكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن تقادماً جديداً مدته خمس عشرة سنة قد بدأ فى ٢٤/٦/١٩٥٣ بصور الحكم

الاستثنائي في الطعن الذي رفعه الطاعن في قرار لجنة التقدير ، واستند الحكم في ذلك إلى نص المادة ٣٨٥/٢ من القانون المدني وهو منه خطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم الاستثنائي المشار إليه لم يحكم بدين الضريبة الاستثنائية ، بل حدد وطاقها ، فيكون التقادم الجديد من نوع التقادم القديم ، وإذا مضى أكثر من خمس سنوات من تاريخ صدور هذا الحكم حتى تاريخ التتهيبات الحاصلة في يناير سنة ١٩٦٢ فإن حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذه الضريبة يكون قد سقط عملاً بنص المادة ٩٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن النص في المادة ٣٨٥ من القانون المدني على أنه " إذا انقطع التقادم بدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول وعلى أنه إذا حكم بالدين وحاز الحكم قوة الأمر المقضى أو إذا كان الدين مما يتقادم بسنة واحدة وانقطع تقادمه بإقرار المدين كانت مدة التقادم الجديد خمس عشرة سنة إلا أن يكون الدين المحكوم به متضمناً لالتزامات دورية متجددة لا تستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم " ، يدل على أنه إذا انتهى السبب الذي قطع التقادم السابق بحكم نهائي ، فإن مدة التقادم الجديد الذي يبدأ سريانه منذ صدور هذا الحكم النهائي تكون خمس عشرة سنة كاملة اعتباراً بأن الحكم النهائي يقوى الالتزام ويمده بتتهيب جديد للبقاء . لما كان ذلك وكان الحكم النهائي الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٤ في الطعن على قرار لجنة التقدير قد حدد رأس المال الحقيقي المستثمر في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٦ بمبالغ معينة ، فإنه يسرى منذ صدور هذا الحكم تقادم جديد مدته خمس عشرة سنة ، ولا محل للتعدي بأن هذا الحكم لم يحدد مقدار الضريبة في منطوقه ، ذلك أن الحكم بين العناصر التي يمكن بها تحديد مقدار الضريبة ، إذ قدر رأس المال الحقيقي المستثمر الذي يمكن على أساسه احتساب الضريبة الاستثنائية بنسبة مئوية حددها القانون من رأس

المال المذكور ، ولما كان الثابت في الدعوى أن مصلحة الضرائب قد أخطرت الطاعن في ١١/١/١٩٦٢ بالربط المعدل للضريبة الاستثنائية طبقا لما انتهى إليه الحكم النهائي الصادر في ٢٤/٦/١٩٥٣ وقبل مضي خمس عشرة سنة من تاريخ صدور هذا الحكم فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى في قضائه على عدم سقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بهذه الضريبة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد رمزي ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٥٦)

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"طلاق" .

شرعية الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة
الآخر أو أخل بواجباته نحوه من أدى ذلك إلى استحكام النفور والفرقة ثلاث سنين
متوالية على ألا يكون الخطأ في جانب طالب الطلاق .

(ب) أحوال شخصية "حجية حكم النفقة" . حكم . "حجية الحكم" .

أحكام النفقة . حجيتها مؤقنة لأنها مما تقبل التغيير بسبب تغير الظروف .

(ج) حكم . "تسبيب الحكم" .

المحكمة غير ملزمة بتبني حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالا . يكفي أن تقيم
قضاء ما على أسباب كافية للحل .

(د) قضاة . "صلاحية القاضي" . أحوال شخصية . "دعوى الأحوال
الشخصية" .

سبق نظر القاضي دعوى النفقة . ليس ثمة سبب لعدم الصلاحية عنه من نظر دعوى
الطلاق للفرقة .

١ - تجيز المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية
للأقباط الأرثوذكس ، طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر
أو أخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى استحكام النفور بينهما ، وانتهى

الأمر باقراقهما ثلاث سنين متوالية^(١) ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطبيق حتى لا يستفيد من خطئه .

٢ — الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة^(٢) — أنها ذات حجية مؤقتة ، لأنها مما تقبل التغيير والتعديل ، وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف ، كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها .

٣ — متى كانت المحكمة قد بينت الحقيقة التي اقتنعت بها ، وأقامت قضاءها على أسباب تكفي لحمل الحكم ، فلا تكون بعد ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً ، لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها .

٤ — نظر القاضي دعوى النفقة ، لا يمنع من نظر دعوى التطبيق للفرقة ، لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى ، وبالتالي لا يكون هناك سبب لعدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٧٣٤ سنة ١٩٦٧ ملى القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية ضد الطامن طالبة الحكم بتطبيقها منه ، وقالت بيا لدعواها إنها تزوجه بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٩٦٠ طبقاً لشرعية الأقباط

(١) قض ٢٢ من أبريل ١٩٧٠ بمجموعة المكتب الفنى السنة ٢١ ص ٦٧٣ .

(٢) قض ٣٠ يناير سنة ١٩٦٣ بمجموعة المكتب الفنى السنة ١٤ ص ١٨٩ .

الأرثوذكس ، ورزقت منه بطفلة إلا أنه أساء معاشرتها مما اضطرها إلى ترك منزل الزوجية منذ أول شهر مايو سنة ١٩٦٢ ، وأقامت عليه الدعوى رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية روض الفرج تطالبه بتفقتها ونفقة إيلتها منه ، ثم أقامت عليه الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٦٦ أمام نفس المحكمة تطالبه بزيادة النفقة المحكوم بها لإيلتها ، وقضى فيها بزيادة هذه النفقة إلى ستة جنيهات شهريا فير أنه كان يحاول عرقلة تنفيذ أحكام النفقة التي صدرت ضده ، وإذا استمرت الفرقة أكثر من خمس سنوات متوالية ، واستحالت الحياة الزوجية بينهما بخطئه ، فقد أقامت دعواها للحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ ١٦/٣/١٩٦٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون عليها أن الطاعن أساء معاشرتها وأخل بواجبات الزوجية نحوها ، واقترق عنها مدة تزيد على ثلاث سنوات واستحکم الخلاف بينهما خلاها بمهورة جعلت عودة الحياة الزوجية مستحيلة ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين عادت وبتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٨ حكمت بتطليق المطعون عليها من الطاعن . استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٧ لسنة ٨٥ ق القاهرة للأحوال الشخصية ” ملي “ طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق القرض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطاعن ينعي بالأسباب الثلاثة الأولى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والفساد في الاستدلال والقصور في النسب ، ويتول في بيان ذلك إن الحكم قضى بتطليق المطعون عليها منه استنادا إلى أنه هجر منزل الزوجية وامتنع عن الاتفاق على المطعون عليها ، واستدل الحكم على ذلك بأن الطاعن لم يستجب للإنذار الذي وجهته إليه المطعون عليها بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٦٤ وطلبت فيه استئناف الحياة الزوجية ، في حين أنه ثبت من الشكوى رقم ٢٥٤١ لسنة ١٩٦٢ إدارى روض الفرج أن الطاعن هو الذي طرد من منزل الزوجية بعد أن اعتدت عليه والدة المطعون عليها وأخوتها بالضرب كما أن حكم النفقة الصادر في الدعوى رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٦٢ روض الفرج للأحوال الشخصية قد ألقى استئنافا بموجب الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٣٧

لسنة ١٩٦٣ مستأنف على القاهرة ، لأن المطعون عليها ناشز تسقط عنها نفقتها وقد حاز هذا الحكم قوة الشيء المحكوم فيه ، وتمسك الطاعن في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأنه لا يجوز الاستناد في الحكم بالتطليق إلى الادعاء بالامتناع عن الاتفاق ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري ، وقضى بالتطليق مهدرا حجية الحكم المشار إليه ورفع أن الزوجة هي المخطئة مما يعيبه بخالفة القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب ، هذا إلى أنه لا يجوز الاستناد إلى الإنذار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ لأن المطعون عليها ضمنته شروطا تتنافى مع الأصول الجوهرية للزواج مما لا يستفاد منه رغبته في عودة الحياة الزوجية ، وهو ما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي طبقها الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى تميز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أدخل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر باقترافهما ثلاث سنين متوالية على ألا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاءه بتطليق المطعون عليها من الطاعن على ما قرره من "أن الثابت من أقوال شاهدي المدعية - المطعون عليها - التي تطعن إليها المحكمة أن الزوجين عاشا معا في سلام في مبدأ حياتهما الزوجية حتى شب النزاع بينهما في خلال سنة ١٩٦٢ بسبب جفوة الزوج وسوء معاملته لزوجته مقتراشحيح الإنفاق رغم قدرته ، فهو يعمل موظفا ويتقاضى عن ذلك أجرا ، وقد تكدرت الحياة الزوجية بسبب ذلك ، ومن ثم يكون المهجر من جانب المدعى عليه ومرده إليه فهو الذي ترك منزل الزوجية ورفض استئناف الحياة الزوجية ، وعدم الاتفاق على الزوجة ثابت من تحرير الإيصالات المشار إليها آنفا بحافظة المدعية ، الأمر الذي اضطرها لرفع دعوى مطالبه فيها بالنفقة الواجبة لها ، وقد أبدت الزوجة رغبته في استئناف الحياة الزوجية في الإنذار الذي وجهته إلى المدعى عليه بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ ورغبته في عود الحياة الزوجية إلى حالتها الطبيعية ، ولا تدل عقود الإيجار المقدمة من المدعى عليه على أنه هيا لها مسكنا مستقلا ، فهي عقود عرفية من الصهل

اصطناعها ، وإذ كان الثابت أن عدم استئناف الحياة الزوجية كان بخطأ الزوج المدعى عليه وحمله زوجته على الإقامة بمنزل والدتها وتركها فيه بلا نفقة ولا إنفاق وطلبه الطلاق منها في مقابل جعل من المال ، مما يؤكد أنه عازف عن بقاء رابطة الزوجية غير راغب في استمرارها ، وأنه وقف من الزوجة موقفا معاديا ينطوي على الإعائنات وعلى سوء النية لا يتفق ومسلك الزوج الأمين ، مع أنها لم ترتكب خطأ يبرر هجر زوجها لها ويستدعي تلك الفرقة التي طال أمدها لأكثر من ثلاث سنوات ، وهي ما تشترطه المادة ٥٧ المشار إليها ، فإن تصدع الحياة الزوجية يعود إليه ومن جانبه هو فليس له أن يفيد مما أتم ، وإن كان ثمة خطأ يسند به المدعى عليه إلى زوجته من أنها ناشز فقد ثبت عكس ذلك ، إذ ثبت للحكمة أنه هو الذي قام بطردها من منزل الزوجية إلى منزل والدتها ، وحيث أنه لما تقدم جميعه وقد استمرت الفرقة بين الطرفين لمدة تربو على الست السنوات لم ينفع في خلالها مسعى التوفيق وأصبح استمرار العشرة بينهما مستحيلا تكون دعوى الطلاق مقبولة لقيامها على أساس سليم من الواقع والقانون وتعين إجابة المدعية إلى ما طلبته ، لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة استخلصت في حدود سلطتها التقديرية أن تصدع الحياة الزوجية كان بخطأ الطاعن ، واستندت في ذلك إلى أسباب سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه ، ولما كان الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أنها ذات حجية مؤقتة ، لأنها مما تقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف ، كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها ، وكان يبين مما قرره الحكم على النحو سالف البيان أنه أشار إلى امتناع الطاعن من الإنفاق على زوجته كظهور لإخلاله بواجباته نحوها بالإضافة إلى المظاهر الأخرى التي ساقها ، واستدل الحكم على ذلك بالإيمالات التي حررها الطاعن على نفسه وتعهدها فيها قبل رفع دعوى النفقة بدفع مبالغ معينة لزوجته وإيئته منها في مقابل السكن وتنفقات المعيشة ، مما لا محل معه للتحدي بحجية الحكم الصادر بعد تحرير تلك الإيصالات في الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٦٣ مستأنف على القاهرة بإسقاط حق المطعون عليها في النفقة لنشوزها ، ولما كان الطاعن لم يقدم صورة رسمية من الشكوى رقم ٢٥٤١ لسنة ١٩٦٢ لإداري دررض الفرج والإنذار المؤرخ ١٩٦٤/١٢/٢٢ ، مما يكون نفيه فيما أثاره بشأنهما

عاريًا عن الدليل . لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم بالثلاثة الأسباب الأولى يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شاب قصور يبطله ، ذلك أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليها بتحريض من والدتها عملت على حل عقدة زواجها ، فأقامت ضده الدعوى رقم ١١٠١ لسنة ١٩٦٢ أحوال شخصية القاهرة الابتدائية تطالب الحكم ببطلان عقد الزواج للعنة وقضى فيها بالرفض ، وقد ثبت بعد التحقيق الذي أجرته المحكمة في الدعوى رقم ١٣٧ لسنة ١١٦٣ مسانف على الخاصة بالنفقة أن المطعون عليها اشترطت للصالح أن يحصل الطاعن على شهادة من مكتب التأهيل بصلاحيته للعاشرة الجنسية فاستجاب لطلبها ، ولكنها طعنت على الشهادة التي أحضرها فأمرت المحكمة بعرضه على الطبيب الشرعي ، وثبت من تقريره أن الطاعن في حالة طبيعية ولكن المطعون عليها أصرت على موقفها من عدم رغبتها في استئناف الحياة الزوجية ، غير أن المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الجوهرى مما يعيب حكمها بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أن الثابت مما سلف بيانه في الرد على ثلاثة الأسباب الأولى أن المحكمة بينت الحقيقة التي اقتنعت بها ، وهى أن استحكام النفور بين الزوجين واستمرار الفقرة بينهما أكثر من ثلاث سنوات متصلة كان بخطا الطاعن ، وأقامت قضاءها على أسباب تكفى لحمل الحكم فلا تكون بعد ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً ، لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها ، ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه البطلان في الإجراءات والقصور ، ذلك أن الأستاذ لويس عزيز أبادير أحد القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائى الذى أيدى الحكم المطعون فيه غير صالح لنظر الدعوى ، لأنه سبق أن أصدر حكم النفقة لصالح الزوجة في الدعوى رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٦٢ روض الفرج للأحوال الشخصية ، وقد ألغى الحكم في الاستئناف

خاصة وأن الحكم الابتدائي قد استند في التطبيق لذات الوقائع التي كانت أساس حكم النفقة، فيكون الحكم المطعون فيه قد شاب البطلان ، وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع غير أنها أفلتت الرد عليه مما يعيب حكمها بالقصور.

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كانت الفقرة الخامسة من المادة ١٤٦ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى إذا كان قد أفتى أو زافع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيها ولو كان ذلك قبل اشتغاله بالتقضاء ، أو كان قد سبق له نظرها قاضيا أو خبيرا أو محكما أو كان قد أدى شهادة فيها ، ولما كان نظر القاضي دعوى النفقة لا يمنع من نظر دعوى التطبيق للفرقة لاختلاف كل من الدعويين عن الأخرى ، وبالتالي لا يكون هناك سبب لعدم الصلاحية ، ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، محمد سيد أحمد حماد ، علي عبد الرحمن .

(١٥٧)

الطعن رقم ١٧ ٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) بيع . ” الوعد المتبادل بالبيع والشراء ” . عقد . ” الوعد بالتعاقد ” .

الوعد المتبادل بالبيع من جانب زيد والشراء من جانب عمرو . وروده على قطعة
أرض بسعر محدد . اعطاه عقد بيع كامل الأركان ولو أوجب التحديد النهائي
لمساحة المبيع .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل . ما يعد قصورا ” . تمريض .

إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التمريض . قضاء الحكم
المطعون فيه بالتمريض دون بيان عناصر الضرر الموجب له . تصور .

١ — إذا كان الثابت في الدعوى أن . . . وعد بشراء قطعة الأرض الواردة
بالإتفاق المؤرخ . . . وبالسعر المحدد به ، كما وصلت الشركة المطعون عليها
بأن تبعة هذه القطعة بذات السعر ، فإن هذا الوعد المتبادل بالبيع من جانب
الشركة والشراء من جانب . . . هو بيع تام ملزم للطرفين ، تترتب عليه كل الآثار
التي تترتب على البيع ، ولا يؤثر عليه إرجاء التحديد النهائي لمساحة المبيع . وإذا كان
الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإتفاق المؤرخ . . . عقد بيع كامل الأركان ،
ورتب على تنازل المشتري عن حقوقه في هذا العقد إلى الطاعتين ، وقبولهما للحلول
فيه ، ثم قبول الشركة المطعون عليها إنتقال حقوق والتزامات المشتري الأول
إليهما اعتبارهما مشتريين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي
فيما قضى به من رفض طلب التمريض على ماقرره من ” أن هذه المحكمة ترى

تقدير تعويض قدره ٠٠٠ مقابل ما لحق الشركة من خسارة وما فاتها من كسب بسبب تقصير المشتريين في تنفيذ التزاماتهما ، وأساس هذا الالتزام هو المسؤولية التقصيرية ، وكان ما جرى عليه الحكم من ذلك لا يتضمن بيان عناصر الضرر الموجب للتعويض ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المناقشة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مؤسسة ضاحية المعادى أقامت الدعوى رقم ٣٤ لسنة ١٩٦١ مدنى كلى القاهرة ضد السيدين عريان نوار وممدوح نوار طالبة الحكم بفسخ عقد البيع الصادر منها لها بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٣ واعتبار ما دفعه حقا مكتسبا لها ، وقالت شرحا لدعواها إنه بموجب عقد ابتدأ مؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٣ اشترى المدعى عليهما قطعة أرض فضاء برقم ٩/٢١٣ من خريطة تقسيم الشركة بمنطقة حدائق المعادى والبالغ مساحتها ٨٤٠ متر مربع بسعر المتر ٢٦ قرشا تدفع بالشروط المبينة بالعقد ، وإذا استحق لها قبلهما مبلغ ٢٠٣٣ ج و ٢٠ م فى ٣٠/١٠/١٩٦٠ ، وامتنعا عن الوفاء به رغم إعدارهما فقد انتهت إلى طالب الحكم لها بطلباتها ، ودفع المدعى عليهما بأنه لم يرم بينهما وبين الشركة عقد بيع يصح فسخه ، وطلبا رفض الدعوى وبتاريخ ١٩٦٣/٤/١٨ حكمت المحكمة بفسخ العقد ورفض الطالب الثانى واستأنف المدعى عليهما هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين إلغائه ورفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٦٠ لسنة ٨٠ ق ، كما استأنفته الشركة طالبة تعديله والحكم لها بالتعويض ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٢٨ لسنة ٨٠ ق وبتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف رقم ١٢٦٠ لسنة ٨٠ ق وفى الاستئناف رقم ١٣٢٨ لسنة ٨٠ ق بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليهما بأن يدفعوا لاستأنفة مائة جنيه على سبيل التعويض وتأيده فيما عدا ذلك — وطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ، وطلبت

الشركة المطعون عليها رفض الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الثالث المتعلق بالتعويض ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل الأسباب الأول والثاني والخامس والوجهين الأول والثاني من السبب السادس والوجهين الثاني والثالث من السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون كما شابه القصور ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه وصف اتفاق ١٩٥١/٩/١١ الحاصل بين الشركة وبين السيد / عبد المجيد الزميني بأنه عقد بيع كامل الأركان مع أن نية المتعاقدين لم تنصرف إلى ترتيب آثار البيع ، كما أن نصوصه لم تناول أي ركن من الأركان اللازمة لقيام عقد البيع ، بل نص فيه على أن الشركة لا ترتبط بالعرض المقدم لها وأنها في حل من إتمام البيع ، وهو ما يجعله اتفاقا غير ملزم ، وإذ حل الطاعنان محل عبد المجيد الزميني المتعاقد الأصلي فإن حقوق هذا الأخير والتزاماته تنتقل إليهما بما في ذلك مانص عليه من التزامه بتحرير العقد الابتدائي خلال الأسبوعين التاليين لإخطار الشركة له بإتمام إجراءات التقسيم والمرافق ، وللشركة أن تلزمهما بذلك قضاء ، أو أن تعتبر الاتفاق مفسوخا من تلقاء نفسه وترد التأمين ، وذلك كله وفقا لشروط الاتفاق ذاته ، أما العقد المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٣ فلا يحمل توقيعاً لأي منهما واصطنعته الشركة خدمة لدعوى الفسخ ، وتختلف بنوده الخاصة بالمساحة والتمن وطريقة الوفاء به عن تلك الواردة بالاتفاق الأصلي ، ولكن الحكم المطعون فيه اعتبره بيعا ملزما لهما ، وقضى بفسخه تأسيسا على عدم قيامهما بالوفاء بالتمن دون أن يرد على دفاعهما بأن اتفاق ١٩٥١/٩/١١ وكذلك ورقة ١٩٥٥/٩/٢٣ لا يعتبر أيهما بيعا وهو منه مخالفة للقانون وقصور في التسيب .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملته بأن الحكم المطعون فيه عول في تكييف العلاقة بين الطاعنين والشركة المطعون عليها على ما قرره من أن " عقد البيع حر أصلا بتاريخ ١٩٥١/٩/١١ بين الشركة وبين السيد / عبد المجيد الزميني وعليه إمضاءه عن القطعة المذكورة بسعر المتر ٢٦٠ قرشا ومساحتها ١٠٥٠ مترا مربعا على أن تحدد مساحتها نهائيا فيما بعد ، وذكر فيه أن ربع الثمن يدفع عند التوقيع على العقد الابتدائي وباقي الثمن يدفع على عشرة أقساط سنوية متساوية بفائدة ٤٪ / سنويا ، وعنون

هذا العقد بكلمة (اتفاق) وعليه عبارة مؤرخة في ١٩٥٥/٦/٢٧ عليها إمضاء المشتري المذكور تتضمن أنه تنازل عن هذه الأرض المشتراة للسيد عريان وممدوح نوار حنا، ثم تقدم هذا المشتري للشركة بطلب مؤرخ ١٩٥٥/٦/٢٧ عليه إمضائه قال فيه إنه تنازل نهائيا للسيد المذكورين عن هذه القطعة وبذلك قد حلا محله في عقد الاتفاق المحرر بينه وبين الشركة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥١ وأصبحا مسئولين في مواجهة الشركة عن تنفيذ شروط هذا العقد وإنهما سيقومان بدفع باقي ربع الثمن وباقي الأقساط المطلوبة حسب الاتفاق المحرر بينه وبين الشركة، وعلى هذا الطلب ثبتت عبارة (قبلت التنازل) وعليها إمضاء كل من عريان نوار حنا وممدوح نوار حنا، كذلك تقدم المشتري المذكور بطلب آخر مؤرخ في ١٩٥٥/٦/٢٧ عليه إمضاؤه قال فيه إنه تنازل لهما عن مبلغ المائتي جنيه المدفوعة منه لأنهما حلا محله، وعلى هذا الطلب ثبتت عبارة (قبلت التنازل) وعليها إمضاء كل من عريان وممدوح نوار حنا، ثم تحرر العقد الابتدائي بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢٣ بين عريان وممدوح نوار حنا وبين الشركة، وقد وقعت عليه الشركة ولكنهما لم يوقعا عليه، وشروطه هي نفس شروط الاتفاق المؤرخ ١٩٥١/٩/١١ مع ذكر المساحة الحقيقية وهي ٨٤٠ مترا مربعا، وظاهر أن هذا العقد الابتدائي هو تنفيذ الاتفاق المذكور ويجب عليهما (عريان وممدوح) أن يوقعا عليه وأنه يبين من الاتفاق المؤرخ ١٩٥١/٩/١١ أنه عقد بيع كامل الأركان وإن اقتضت شروط تقسيم الأرض إلى تأجيل تحرير العقد الابتدائي حتى يدفع ربع الثمن وحتى تعرف مساحة الأرض المبيعة على وجه التحديد، وقد حل عريان وممدوح نوار حنا محل المشتري الأصلي في هذا الاتفاق فكتب العقد الابتدائي باسمهما فليس الاتفاق المذكور هو اتفاق غير مسمى كما يذهبان هما إلى ذلك ليتخلصا من التزامهما "وهو ما يبين منه أن السيد عبد المجيد الزميتي وعد بشراء قطعة الأرض الواردة باتفاق ١٩٥١/٩/١١ وبالسعر المحدد به، كما وعدت الشركة بأن تبيعه هذه القطعة بذات السعر، ولما كان هذا الوعد المتبادل بالبيع من جانب الشركة والشراء من جانب السيد / عبد المجيد الزميتي هو بيع تام ملزم للطرفين تترتب عليه كل الآثار التي تترتب على البيع ولا يؤثر عليه إرجاء التحديد النهائي لمساحة المبيع، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر اتفاق ١٩٥١/٩/١١ عقداً بيعاً كاملاً الأركان، ورتب على تنازل المشتري عن حقوقه في هذا العقد إلى الطاعنين وقبولهما

الحلول فيه، ثم قبول الشركة انتقال حقوق والتزامات المشتري الأول اليهما واعتبارهما مشتريين فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه، والقول بأن شروط اتفاق ١٩٥١/٩/١١ تختلف عن شروط العقد المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٣ من حيث المساحة والتمن وطريقة الوفاء به مردود بأن الحكم المطعون فيه عول في هذا الصدد على ما قرره من أن شروط الاتفاق الأخير هي نفس شروط الاتفاق المؤرخ ١٩٥١/٩/١١ مع ذكر المساحة الحقيقية وهي ٨٤٠ مترا مربعا وبذلك فإنه يكون قد علل سبب الخلاف الوارد بين المحورين بما أسفر عنه التحديد المساحي للقطعة المبيعة وما يترتب على ذلك من تحديد سعرها على أساس سعر الوحدة المتفق عليه من قبل، ثم بيان ما تبقى من التمن ومواعيد الوفاء به بعد سقوط المواعيد الأولى. أما النعي بأن اتفاق ١٩٥١/٩/١١ يحوى نصا يتضمن أن الشركة لا ترتبط بالعرض المقدم، وأنها في حل من أتمام البيع فإن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أنها تمسك به لدى محكمة الموضوع، فلا يجوز لها إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة.

وحيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه بالسبب الرابع وبالوجه الأول من السبب السابع مخالفة القانون، وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم جعل من ورقة المحرر المؤرخ ١٩٥٥/٩/٢٣ عقد بيع متكامل الأركان ملزما لهما في حين أن هذا الاتفاق لم يوقع منهما، بل إن الشركة المطعون عليها أكدت بعد ذلك وبالعبرة التي حررتها على اللوحة الإنشائية التي قدمها الطاعن لها عند شروعه في البناء على هذه الأرض ما يفيد أنها لا تتحمل أية مسئولية فيما يتعلق بملكية الأرض أو حقوق مقدم الرسم عليها وقد تجاهل الحكم المطعون فيه هذه العبارة كما لم يشر إلى محضر إرشاد الشركة المؤرخ ١٩٦٠/١٠/١٢، والذي يفيد أنها لم تكن حتى هذا التاريخ قد تميزت المساحة الحقيقية للأرض بما ينفي قيام البيع، وهو من الحكم إخلال بحق الدفاع وقصور.

وحيث إن هذا النعي غير صحيح، ذلك أن الحكم المطعون فيه وعلى ما سلف البيان في الرد على النعي السابق انتهى إلى تكييف اتفاق ١٩٥١/٩/١١ وحده بأنه عقد بيع كامل الأركان، حل فيه الطاعنان محل المشتري الأول، وأن تحرير عقد جديد في ١٩٥٥/٩/٢٣ لا يعدو أن يكون صورة من الاتفاق الأول أحدثت

لتوقيع الطاعنين عليها نخلو الاتفاق الأصلي من هذا التوقيع . إذ كان ذلك فإن إغفال الحكم مناقشة الحجج التي ساقها الطاعنان للتدليل على عدم التزامهما بمقد ١٩٥٥/٩/٢٣ لا عيب فيه ، إذ أنه لم يكن بحاجة إلى ذلك بعد أن انتهى إلى تقرير أنهما يلتزمان بشروط اتفاق ١٩٥١/٩/١١ لحلولهما فيه محل المشتري السابق .

وحيث إن حاصل السبب الثالث والوجه الثالث من السبب السادس أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه قضى بالتعويض على أساس قيام المسؤولية التقصيرية رغم عدم توافر أركانها ، ورغم أن اتفاق ١٩٥١/٩/١١ أباح لكل من الطرفين إذا ما عدل عن التعاقد ولم يرغب في تحرير عقد البيع الابتدائي أن يعتبر الاتفاق لاغياً ، وأن ترد الشركة مبلغ التأمين المدفوع وقدره ٢٠٠ جنيه وذبل هذا الاتفاق بعبارة " دون أن يكون لأي طرف من الطرفين الحق في تعويض ما " كما أن الحكم لم يبين سبب مخالفته لما قضى به الحكم الابتدائي من رفض طلب التعويض وهو قصور ومخالفة للنانون .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض على ما قرره من " أن هذه المحكمة ترى تقدير تعويض قدره ١٠٠ جنيه مقابل الحق الشركة من خسارة وما فاتها من كسب بسبب تقصير المشتريين في تنفيذ التزاماتهما وأساس هذا الالتزام هو المسؤولية التقصيرية " وما جرى عليه الحكم من ذلك لا يتضمن بيان عناصر الضرر الموجب للتعويض مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هدى نائب رئيس المحكمة ، وحضرة السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدى ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ،
ومل عبد الرحمن .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) تأمين . " التأمين الإجبارى من حوادث السيارات " . تقادم .
" تقادم مسقط " . دعوى . مسئولية .

الدعوى المباشرة للضرر قبل المؤمن فى التأمين الإجبارى من حوادث السيارات .
خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة ٧٥٢ مدنى .

(ب ، ج) تقادم . " وقف التقادم " . " قطع التقادم " . تأمين .
" دعوى الضرر قبل المؤمن " . دعوى .

(ب) تقادم دعوى الضرر قبل المؤمن . خضوعه للقواعد العامة فى شأن الوقف
والانقطاع .

(ج) دعوى الضرر قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رقت عنها
الدعوى الجنائية . أثره . وقف مريان التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية .
رفع الدعوى الجنائية مانع قانونى فى معنى المادة ٣٨٢ مدنى .

١ — أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥
بشأن التأمين الإجبارى عن المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات
دعوى مباشرة للضرر قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم
المنصوص عليه فى المادة ٧٥٢ من القانون المدنى ، وهو التقادم الثلاثى المقرر
للدعوى الناشئة عن عقد التأمين .

٢ — التقادم المقرر لدعوى الضرر قبل المؤمن — فى التأمين الإجبارى

من حوادث السيارات — تسرى في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه طبقاً لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ .

٣ — إذا كان الفعل غير المشرع الذي يستند إليه المضرور في دعواه — قبل المؤمن في التأمين الاجباري من حوادث السيارات — جريمة رفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها سواء كان هو بذاته المؤمن له ، أو أحداً ممن يعتبر مسئولاً عن فعلهم ، فإن رفع الدعوى الجنائية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) — يعتبر مانعاً قانونياً ، يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف مريان التقادم ما بقي المانع قائماً .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن رمضان عوض يوسف وسعدية حسن الشافعي أقاما الدعوى رقم ٢٧٧١ لسنة ١٩٦٦ لدى القاهرة ضد شركة مصر للتأمين الدابجة لشركة الجمهورية للتأمين يطلبان الحكم بإلزامها بأن تدفع لهما مبلغ ٣١٠٠ ج وقالوا في صحيفة شرحها لها إن النيابة العامة نسبت إلى عيد العزيز عبد الرحمن سيف أنه بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٩ تسبب بإهماله في قتل ابنهما جوده رمضان بأن صدره بسيارة النقل المملوكة له أثناء سيره بها في الطريق ، وحرر عن هذه الواقعة محضر جنحة رقم ٢١٩٥ سنة ١٩٦٠ بولاق ، وفي ١٩٦٣/١٢/٢٩ حكمت المحكمة الجنائية بإدانة المتهم وإلزامه في مواجهة شركة الجمهورية للتأمين بأن يدفع مبلغ ٢٠٠٠ ج على سبيل التعويض ، وإذا استأنف المتهم هذا الحكم وقضت

(١) قض ١٩٧٠/١/١٨ مجموعة المكتب الفني . ص ٢١ . ص ٤٣ .

قض ١٩٦٩/٣/٢٧ مجموعة المكتب الفني . ص ٢٠ . ص ٥٠٠ .

محكمة الجناح المستأنفة في ١٩٦٦/١/٢٧ بتأييده، فقد أقام المدعيان هذه الدعوى مباشرة ضد شركة التأمين تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث السيارات . دفعت الشركة المدعى عليها بسقوط

حق المدعين في التعويض المطالب به لمضي أكثر من ٣ سنوات على تاريخ وقوع الحادث، وفي ١٩٦٦/١١/٢ حكمت المحكمة بقبول الدفع المبدى من الشركة المدعى عليها بسقوط الدعوى بالتقادم . استأنف المدعيان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين بإلغاءه والحكم لهما بالتعويض المطلوب، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٧٨ سنة ٨٣ قضائية ، وفي ١٩٦٧ ٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالترقية وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم، وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعا الطاعنان في السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، وفي بيان ذلك يقولان ، إنهما تمسكا في دفاعهما لدى محكمة الموضوع بأن قيام الدعوى الجنائية بشأن اتهام المسئول عن الحادث الموجب للتعويض يعتبر مانعا يترتب عليه وقف مريان تقادم الدعوى المدنية المقررة للضرور طبقاً لأحكام قانون التأمين الإجباري عن حوادث السيارات طوال المدة التي يستغرقها نظر الدعوى الجنائية، ورفض الحكم الأخذ بهذا الدفاع استناداً إلى أن المادة ٧٥٢ من القانون المدني تنص صراحة على سقوط الدعوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ٣ سنوات من تاريخ وقوع الحادث الذي تولدت عنه دعوى التأمين، وإلى أن قيام الدعوى الجنائية بشأن اتهام المسئول عن الحادث الموجب للتعويض لا يعتبر مانعا يتعذر معه رفع دعوى التعويض، في حين أن المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وإن نصت على خضوع دعوى الضرور قبل المؤمن للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ مدني، إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد حرصت على التنويه بأن هذا التقادم مثله مثل التقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ يخضع للقواعد العامة الخاصة بوقف التقادم وانقطاعه، ولما كان الإجماع منعقد على أن التقادم

المنصوص عليه في هذه المادة إنما يرد عليه الوقف والانقطاع المنصوص عليه في المادة ٣٨٢ من القانون المدني وما بعدها، وكان مريان التقدم بالنسبة للدعوى المدنية يقف طوال المدة التي استغرقتها المحاكمة الجنائية عن الفعل المستوجب للتويض، ولا يعود إلى السريان إلا بعد صدور الحكم النهائي بإدانة الجاني أو عند انتهاء هذه المحاكمة لأي سبب آخر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مخطئا في القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن المشرع أنشأ بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات دعوى مباشرة للضرور قبل المؤمن ، ونص على أن تخضع هذه الدعوى للتقدم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني ، وهو التقدم الثلاثي المقرر للدعوى الناشئة عن عقد التأمين ، إلا أنه لما كان التقدم المقرر لدعوى المضرور قبل المؤمن تسري في شأنه القواعد العامة الخاصة بوقف التقدم وانقطاعه طبقا لما أكدته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه إذا كان الفعل غير المشروع الذي يستند إليه المضرور في دعواه جريمة رفعت الدعوى الجنائية على مقارفتها ، سواء كان هو بذاته المؤمن له أو أحدا ممن يعتبر مسئولاً عن فعلهم فإن رفع الدعوى الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعتبر مانعا قانونيا يتعذر معه على الدائن المضرور مطالبة المؤمن بحقه ، مما ترتب عليه المادة ٣٨٢ من القانون المدني وقف سريان التقدم ما بقي المانع قائما . إذ كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الفعل غير المشروع الذي يستند إليه الطاعنان في دعواهما قبل المؤمن هو جريمة وقعت في ١٩٦٠/٢/٢٩ وقد استمر نظر الدعوى الجنائية التي رفعت بشأنه إلى أن حكم فيها نهائيا في ١٩٦٦/١/٢٧ من محكمة الجناح المستأنفة بإدانة المتهم المؤمن له والزامه بأن يدفع للطاعنين مبلغ ٢٠٠٠ ج ، فإن مدة تقدم الدعوى المباشرة قبل شركة التأمين المطعون عليها تكون قد وقفت طوال المدة التي استغرقتها المحاكمة الجنائية . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط دعوى الطاعنين بالتقدم لرفعها بعد مضي أكثر من ٣ سنوات على تاريخ وقوع الحادث فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما بوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث بقية الأسباب .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندی نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، عثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين

(١٥٩)

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نقض . ” أسباب الطعن . مسائل الواقع “ . تقسيم .

استخلاص الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة
هي أرض قضاء مقسمة . المخرقة في ذلك جدل موضوعي لا يصح التحدى به
أمام محكمة النقض .

(ب) نقض . ” تقرير الطعن . السبب المجهل “ .

خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أفضل الرد عليها .
التمس بذلك مجهل وغير مقبول .

(ج) تقسيم . ” التصرف والبناء في الأراضي المقسمة “ . نظام عام .
بطلان .

مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة
العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزائه . بطلان متعلق بالنظام
العام .

١ — إذا كان يبين مما أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي
أحال عليه أنه استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي
أرض قضاء مقسمة — تخضع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ — وكان
هذا الاستخلاص مائفا ، فإن الجدل فيه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا
لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض .

٢ - متى كانت الطاعتان لم تبينا في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقولان إن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها ، فإن النعي بهذا الشق يكون مجعلا وغير مقبول .

٣ - الجزء المترتب على مخالفة الحظر الصريح - من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة - الوارد في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الايضاحية ، دعت اليه الاعتبارات التي أفصحت عنها ، وكلاهما اعتبارات تتعلق بالصالح العام - مقتضاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - ترتيب هذا الجزء وإن لم يصرح به ، واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا ، يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، ومن ثم يكون الحكم المزعوم فيه اذ انتهى الى بطلان عقد البيع قد التزم صحيح القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المزعوم فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن ستينه شعبان ختن وأخرى أقامتا الدعوى رقم ٦١٥ - سنة ١٩٦٤ مدني كلي دمنهور ضد هلي هلي كرم الشهير بجمدى وأخرى طالبتين الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الإبتدائي المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٨ مع إلزام المدعى عليهما بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالتا شرحا لدعواهما إنهما ابتاعتا من المدعى عليهما قطعة أرض مساحتها ٣٧٧,٦٠ مترا مربعا مبينة الحدود والمعالم بعقد البيع مقابل ثمن قدره ١١٥٢ ج و ٧٥٠ م ، دفعتا منه ٤٠٠ ج عند التعاقد ، وتعهدتا بسداد الباقي على ثلاثة أقساط سنوية متساوية ابتداء من يناير سنة ١٩٦٠ هلي أن تسلمهما المدعى عليهما مستندات ملكيتهما لهذه الأرض عند سداد القسط الأخير ، وقد قامت بسداد الثمن بأكمله ، وإذ امتنع المدعى عليهما عن تسليم المستندات اللازمة

(١) قض ١٩٦٤/٣/١٩ مجموعة المكتب الفني . ص ١٥ ص ٣٦٥ .

للتسجيل فقد اتبنا إلى طلب الحكم لما بطلبتهما . وفي ١٩٦٥/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنفت المدعيتان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية طالبين إلغاءه والحكم لهما بطلبتهما مع إلزام المستأنف عليهما متضامين بالمصروفات عن الدرجتين ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٣١٧ لسنة ٢١ قضائية ، وفي ١٩٦٧/٤/١٧ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفتين بالمصروفات ، وطعنت الطاعتان في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعتان على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دفاعا وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتهما وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السهين الأول والثاني أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في تطبيق القانون وفساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك أنه قد استند في قضائه بأن الأرض المبيعة مقسمة وتخضع بالتالي لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء إلى ماورد في عقد البيع المؤرخ ١٤/١٠/١٩٥٨ من أنها مقسمة ، في حين أن المقصود بالتقسيم الوارد في العقد هو تقسيم الأرض بين الورثة والشركاء في الملك لإنهاء حالة الشيوع بينهم ، واختص بمقتضاء المطعون عليهما بقطعة الأرض المبيعة وليس تجزئة الأراضي المعدة للبناء المعنية بالقانون المذكور بدليل ما ورد في هذا العقد من أن صورة منه قدمت إلى محكمة الأحوال الشخصية لاعتماد هذا التقسيم بالنسبة لقاصر من بين الشركاء على الشيوع ، كما استند في القول بخضوع أرض النزاع لقانون التقسيم إلى أن الطاعتين قدما عقدا صادرا من المطعون عليه الأول عن بيع قطعة أرض أخرى في ذات الجهة مستخلصا من ذلك تقسيم الأرض المبيعة دون أن يبين الصلة بين هاتين القطعتين ، وهو منه فساد في الاستدلال وقصور ، كما أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ الثابت من العقد أن الأرض المبيعة واقعة على طريق عام قائم هو جسر ترعة الكلية ، وهو ما يستفاد من الترخيص الرسمي الصادر بإقامة مطعم غلال ومضرب أرز على ملك الأرض الأمر الذي يخرجها من نطاق تطبيق قانون التقسيم الذي تشترط المادة الأولى منه لتطبيقه أن تكون إحدى القطع غير متصلة بطريق قائم ، هذا بالإضافة إلى عدم رده على دفاع جوهرى تسمت به الطاعتان .

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه يبين أنه أورد بيانا ووصفا للمساحة المبيعة بقوله إنها تبلغ ٢٧,٣٨٤ مترامربعا مقسمة منها ١,٢٥٠ مترامربعا بالقطعة رقم ١ و ١٠٤ مترامربعا بالقطعة رقم ٣ و ٨٢,٥٠ مترامربعا بالقطعة رقم ٥ وذلك من التقسيم المبين بالرسم الكروكي الذي أجراه المهندس المختص" وأضاف إليه الحكم المطعون فيه قوله "إنه مما تنعاه المستأنفتان من أن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ أخضع أرض النزاع لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالرغم من أنها غير مقسمة، ولا تنطبق أحكام القانون المذكور إلا على الأراضي المقسمة بصريح نص المادة العاشرة منه، فإن هذا النعي في غير محله ومخالف للثابت بعقد البيع نفسه من أن الأرض المبيعة مقسمة على النحو الوارد به، ومما يؤيد هذا النظر المستندات المقدمة من المستأنفتين بالحافطة ٩ دوسيه والتي تفيد قيام المستأنف عليه الأول ببيع قطعة أرض أخرى في ذات الجهة الكائن بها أرض النزاع مساحتها ٨٢,٥٠ مترامربعا للدعو عبيد على إمام وفي هذا ما يقطع بأن الأرض مقسمة" ومن هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه والحكم الابتدائي الذي أحال عليه يبين أنه استخلص من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض فضاء مقسمة، وإذا كان هذا الاستخلاص سائغا فإن الجدل فيه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يصح التحدى به أمام هذه المحكمة، أما القول بعدم خضوع الأرض لقانون التقسيم لوقوعها على طريق عام فقد رد عليه الحكم المطعون فيه بقوله إنه "لا يكفي في معنى المادة الأولى من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ لعدم إخضاع الأراضي المقسمة لأحكامه أن يكون جزء منها مطلا على طريق قائم" وهذا الذي أورده الحكم لا خطأ فيه، إذ يشترط لعدم إخضاع الأرض لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن تكون جميع القطع واقعة على الطريق العام، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور بقولها "لا يكون ثمة تقسيم بالمعنى المقصود فيه إذا كانت كل القطع واقعة على حافة الطريق العام إذ يفترض في هذه الحالة أن كافة المرافق العامة التي فرض القانون على المقسم إنشاءها موجودة فعلا" هذا ولم تبين الطاعتان في تقرير الطعن أوجه الدفاع التي تقولان إن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها مما يجعل هذا الشق من النعي مجمولا وغير مقبول .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الطامعتين تمسكنا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع أن البطلان المقرر بالنسبة لعقود بيع الأراضي الخاضعة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء شرطه أن يطلبه أحد الذين نصت عليهم المادة ١١ من هذا القانون، وهم المشترون والمستأجرون والمستفوعون بالحكر، ومن ثم لا يجوز للبائع أن يدفع بهذا البطلان المبني على سبب يرجع إلى فعله، وهو عدم استصداره قرارا بالتقسيم، غير أن الحكم المطعون فيه قد اطرح هذا الدفاع مستندا في ذلك إلى أن البطلان الوارد في القانون المذكور من النظام العام يلحق العقد ويمنع من إثبات التعاقد عنه، وهو من الحكم خطأ في القانون وتصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه.

وحيث إن هذا النعي في غير محله، ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إليه في أسبابه قد استند في قضائه ببطلان عقد البيع إلى قوله: "إن الذي يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي المعدة للبناء أن نص المادة التاسعة منه قاطع الدلالة على أن الموافقة على التقسيم لا تثبت إلا بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ينشر في الجريدة الرسمية، وذلك أن المشرع جعل جواز التصرف والبناء في تلك الأراضي مرهونا بصدر القرار الوزاري المشار إليه وإيداع صورة منه بالشهر العقاري، وذلك بما نص عليه بالمادة العاشرة من ذات القانون، ولئن كانت هذه المادة لم تنص على البطلان بلفظه جزاء مخالفتها، إلا أن مقتضى الحظر الصريح الوارد فيها وهو حظر عام دعت إليه اعتبارات تتعلق بالصالح العام مقتضاه ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به، واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا، يؤكد ذلك تقرير البطلان صراحة في المادة الحادية عشرة جزاء على مجرد إغفال تضمين العقد الإشارة إلى القرار الوزاري سالف الذكر هو بالنسبة للعقود التي أقيمت فيها الإشارة إلى مرسوم الموافقة، على التقسيم وقائمة الشروط، أما العقود التي صدرت قبل صدور مرسوم التقسيم فهي تكون قد صدرت عن أراض محظور بيعها طبقا لصريح نص المادة العاشرة السابق بيان نصها وبالتالي تكون باطلة بطلانا مطلقا كما تقدم البيان" وهذا الذي أورده الحكم الابتدائي وأحال إليه الحكم المطعون فيه يحمل الرد على ما تمسكت به الطاعتان من دفاع في هذا الخصوص. لما كان ذلك،

وكان الجزاء المترتب على مخالفة الحظر الصريح الوارد في المادة العاشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وهو حظر عام كما وصفته المذكرة الإيضاحية دعت إليه الاعتبارات التي أفصحت عنها وكلها اعتبارات تتعلق بالصالح العام مقتضاه على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ترتيب هذا الجزاء وإن لم يصرح به ، واعتبار البطلان في هذه الحالة مطلقا يجوز لكل ذي مصلحة أن يتمسك به ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى بطلان العقد قد التزم صحيح القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : أحمد سمير طلع ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشى ، وحافظ الوكيل .

(١٦٠)

الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) موظفون . " منع الجمع بين الوظيفة والأعمال الأخرى " . بطلان .
" بطلان التصرفات " . عقد . " شروط انعقاده " .

منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون .

(ب) حكم . " تسبيب الحكم " . تأمينات اجتماعية . عمل .

إقامة الحكم قضاء بأحقية ورثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بقانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحبة بين مورثهم ورب العمل لا على أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون .

١ - مخالفة القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة الذي منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية تقع تحت طائلة الجزاء الإداري ولا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون بالمخالفة لذلك .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بأحقية الورثة في المعاش والتأمين المقررين بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أن مورثهما كان من العاملين في الحكومة - إذ أن هذه العلاقة

(١) قض ١٩٧٠/١٢/٣١ مجموعة المكتب الفني ص ٢١ ص ١٣٤٤ .

تنظيمها قوانين المعاشات المقررة لموظفى الدولة — ومستغليها — وإنما على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بينه وبين المطعون ضدهما الآخرين (رب العمل) أدت إلى سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليه وبالتالى إفادة ورثته منها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون ضدهما الأولين أقاما الدعوى رقم ٢٥٤٢ سنة ١٩٦٤ عمال كلى الإسكندرية ضد الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية — الطاعنة — وفى مواجهة المطعون ضدهما الآخرين ، وطلبا الحكم بإلزام الطاعنة بأن تؤدى لهما مدى حياتهما معاشا شهريا قدره ٦ جنيهات مع تأمين إضافى قدره ٤٠٠ جنيه استنادا إلى أن مورثهما المرحوم عبد السلام منصور محمود كان يعمل سائقا لسيارة المطعون ضدهما الآخرين منذ ١٢ يناير سنة ١٩٦٣ بمرتب شهرى قدره ١٣ جنيها إلى أن توفى أثناء تأدية عمله ونسبته فى ٦ أبريل سنة ١٩٦٤ نتيجة اصطدامه بهذه السيارة مع إحدى المركبات ، وفى ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ قضت محكمة الإسكندرية الابتدائية برفض الدعوى . استأنف المطعون ضدهما الأولان هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٤٠٥ سنة ٢٢ ق . وفى ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٧ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون ضدهما الأولين فى المعاش والتأمين الإضافى واستبقت النظر فى تقديرهما ، وفى ٢٩ أبريل سنة ١٩٦٧ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره صممت على هذا رأى .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ

في تطبيقه وتأويله ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أقام قضاءه على أنه وإن كان لا يجوز للموظف أن يجمع بين وظيفته وبين عمل آخر طبقا للمادة ٧٨ من القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة ، إلا أن مخالفة هذا الحظر يقتصر أثرها على الجزاء الإداري ، ورتب على ذلك أن اعتبر علاقة مورث المطعون ضدهما الأولين بالمطعون ضدهما الآخرين علاقة عمل صحيحة ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة للقانون ، لأنه يشترط لصحة العقد أن يرد على محل قابل للتعامل فيه فإذا كان التعامل فيه غير مشروع لمخالفته للنظام العام سواء ورد نص بتحريمه أو لم يرد كان العقد باطلا طبقا للمادة ١٣٥ من القانون المدني ، ولما كانت النظم الإدارية من النظام العام ، وكان مورث المطعون ضدهما الأولين قد خالف ذلك الحظر إذ عمل لدى المطعون ضدهما الآخرين في ذات الوقت الذي كان فيه موظفا بمحافظة الاسكندرية ، فإن تلك العلاقة تكون مخالفة للنظام العام وباطلة تبعا لذلك ، وبطلان هذه العلاقة بمجرد ما كان يتقاضاه مورث المطعون ضدهما الأولين من المطعون ضدهما الآخرين من صفة الأجر ليصبح مجرد تعويض وبالتالي لا يحق له وورثته من بعده الاستفادة من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ ، ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ أورد في المادة ٨٣ منه جزاء إداريا لمخالفة الحظر الوارد في المادة ٧٨ منه لأن هذا الجزاء لا يحكم سوى علاقة الموظف بالجهة الإدارية التي يعمل بها أما علاقة العمل التي نشأت بالمخالفة له ، فتحكمها القواعد العامة الواردة بالقانون المدني وقانون العمل ، هذا إلى أن مورث المطعون ضدهما الأولين باعتباره عاملا في الحكومة يفيد من قوانين التأمين والمعاشات المقررة لعمال الحكومة ولا تسرى عليه أحكام القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ عملا بالمادة ٢ منه ، وإذا قضى الحكم المطعون فيه بأحقية المطعون ضدهما الأولين في المعاش والتأمين طبقا للمادتين ٨٢ و ٨٧ من هذا القانون ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول ، ذلك أن مخالفة القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة الذي منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تعدو

أن تكون مخالفة إدارية تقع تحت طائلة الجزاء الإداري ، ولا تنال من صحة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون بالمخالفة لذلك . والنعي في شقه الآخر مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه بأحقية المطعون ضدهما الأولين في المعاش والتأمين المقررين بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ على أن مورثهما كان من العاملين في الحكومة ، إذ أن هذه العلاقة تنظمها قوانين المعاشات المقررة لموظفي الدولة ومستخدميها ، وإنما على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بينه وبين المطعون ضدهما الأخيرين أدت إلى سريان أحكام قانون التأمينات الاجتماعية عليه وبالتالي إفادة ورثته منها . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

— — —

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وحضرة السادة المستشارين : محمد شبل
عبد القصور ، وأحمد سمير طالت ، وأديب نصيجي ، وحافظ الوكيل .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) إيجار . " إيجار الأماكن " . دعوى . " تكيف الدعوى " .
حكم . " الطعن في الحكم " . استئناف .

تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
الحكم بخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، هو حكم صادر في منازعة ناشئة
عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير
من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقاً لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨
وطراح المحكمة لهذا الدفاع .

(ب) إيجار . " إيجار الأماكن " . نقض . " أسباب الطعن " .
" مالا يصح سبباً للطعن " .

نفي غير منتج . منال في دعوى إيجار أماكن .

١ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ الواجب التطبيق لنصه عليها في المادة الرابعة منه . وإذا كان
تحديد أجرة تلك الشقق (محل الدعوى) يقتضى الوقوف على تاريخ إنشاء العقار
الواقعة به وإعداده للسكنى تمهيداً لتطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨
أو القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ عليه ، فإن المحكمة إذ قضت برفض دعوى
الطاعين لانطباق القانون الأخير على هذا العقار بناء على ما ثبت لها من أنه
قد أنشئ وأعد للسكنى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، يكون
حكمها صادراً في منازعة ناشئة من تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين

الملحق به بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه ، وبالتالي يكون غير قابل لأي طعن وفقا لنص الفقرة الرابعة من هذه المادة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنان قد دفعا في الدعوى بسبق تخفيضهما أجرة هذه الشقق طبقا لأحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، وأن تكون المحكمة الابتدائية أطرحت هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون حجة ساقها الطاعنان لتدعيم وجهة نظرهما في انطباق القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ على العقار ، وعدم خضوعه بالتالى للقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، ومن ثم فإن إطرار المحكمة لهذا الدفاع لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية ، ولا يعتبر فصل المحكمة فيه فصلا في منازعة مدنية قابلا للطعن فيه وفقا للقواعد العامة ، كما يذهب الطاعنان ، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف صحيحا في القانون .

٢ - إذ كان النزاع في الدعوى يدخل في نطاق المادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، والحكم الصادر فيه غير قابل لأي طعن ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين بشأن تاريخ إنشاء العقار يفرض صحته يكون غير متج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٦٢ أمام دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضدهم بطلب قالا فيه إنهما يمتلكان عمارة سكنية بشارع مصطفى سري بالحلمية الجديدة تم إنشاؤها قبل نهاية سنة ١٩٥٨ ، وإزاء صدور القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في منتصف هذه السنة وانطباق أحكامه عليها راعيا في تقديرهما الأجرة خفضها بنسبة ٢٠٪ .

وعلى هذا الأساس استأجر منهما كل من المطعون ضدهم شقة بهذه العماره، ونص في عقود الإيجار على أن الأجرة المتفق عليها هي القيمة الإيجارية الفعلية للأمكنه المؤجرة، وروى في تحديدها التخفيضات التي فرضتها القوانين السارية، إلا أنه على أثر صدور القانون رقم ۱۶۸ سنة ۱۹۶۱ بتخفيض أجرة المساكن بنسبة ۲۰٪ طالبهما المطعون ضدهم بتخفيض الأجرة بالنسبة المذكورة وأبلغوا الأمر للنيابة العامة، فقبلا الأجرة المنخفضة واحتفظا بحقوقهما في رفع الأمر للقضاء. وإذا كانت تلك الأجرة الواردة بعقود الإيجار قد خفضت طبقا لأحكام القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ فقد انتهيا إلى طلب الحكم بصحة تقدير هذه الأجرة دون أن يرد عليها أى تخفيض آخر. أجاب المطعون ضدهم على الدعوى بأن ذلك العقار قد أنشئ وأعد للسكنى بعد يونيه سنة ۱۹۵۸، ومن ثم تسرى عليه أحكام القانون رقم ۱۶۸ سنة ۱۹۶۱، بينما عاد الطاعنان وتمسكا بأن العقار أنشئ وأعد للسكنى قبل صدور القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸، وفي ۲۰ مايو سنة ۱۹۶۲ قضت دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة الابتدائية بتدب مكتب الخبراء لمعاينة هذا العقار وبيان الأجرة الحقيقية لكل مكان من الأمكنه المؤجرة في يونيه سنة ۱۹۵۸ أو أجر المثل في هذا الشهر مخفضا بنسبة ۲۰٪ إذا كان قد أنشئ وأعد للسكنى قبل يونيه سنة ۱۹۵۸، أو بيان الأجرة الحقيقية له في نوفمبر سنة ۱۹۶۱ أو أجر المثل في هذا الشهر مخفضا بنسبة ۲۰٪ إذا كان قد أنشئ وأعد للسكنى بعد يونيه سنة ۱۹۵۸، وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت في أول ديسمبر سنة ۱۹۶۳ بإعادة المأمورية إليه لبيان الأسس التي صادفته على الطبيعة وبني عليها تحديده لتاريخ إنشاء كل مكان من تلك الأماكن وإعداده للسكنى، ولتحقيق دفاع الطاعنين من أن العقار أنشئ وأعد للسكنى فعلا قبل صدور القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸، وبعد أن قدم الخبير تقريره التكميلي وضمنه أن تاريخ إتمام أى بناء لا يتحدد إلا على أساس المستندات الخاصة به، وأن العقار موضوع النزاع أنشئ وأعد للسكنى بعد صدور القانون رقم ۵۵ سنة ۱۹۵۸ قضت المحكمة في ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۶۵ برفض دعوى الطاعنين. استأنف الطاعنان هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ۳۰۷ سنة ۸۳ ق، وفي ۱۹ مارس سنة ۱۹۶۷ قضت محكمة الاستئناف بعدم جواز الاستئناف، وفي ۱۵ مايو سنة ۱۹۶۷ طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن، والجلسة المحددة لنظره صمدت على هذا الراى.

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينعي فيهما الطاعنان على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وفي بيان ذلك يقولان إن هذا الحكم أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على ما قاله من أن الحكم الابتدائي قد صدر من دائرة الإيجارات وفقا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ فيكون غير قابل للطعن فيه بأى طريق ، وهذا من الحكم المطعون فيه خطأ ومخالفة للقانون، ذلك أن النزاع الذى طرح على المحكمة الابتدائية ينطوى على الادعاء بسبق مراءاة أحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ من جانبهما، وتحقيق هذا الإدعاء يقتضى بحث ما إذا كان يتفق مع الواقع من عدمه، لأنه لو سلم جدلا أنهما خفضا خطأ أجرة العين عند التعاقد طبقا لهذا القانون فإنها لا تخضع لقانون لاحق يقضى بتخفيض الأجرة التى لم يسبق خفضها وأنه لو صح أن النزاع كان يدور حول تطبيق أى من القانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ أو ١٦٨ سنة ١٩٦١ على العين محل النزاع فإن تحقيق ذلك يستلزم استظهار تاريخ إعدادها للسكنى وهو ما عهدت المحكمة به إلى خبير ، ولم يعن الحكم الابتدائي ببحث ذلك الدفاع ، كما لم يبين سبب عدول المحكمة عن الأساس الذى رسمته للتجديد لبنى عليه تحديده لتاريخ إنشاء العقار وإعداده للسكنى مما يعيبه بالقصور المبطل وكان هذا القصور بالذات محلا للطعن على الحكم بالاستئناف ، إلا أن الحكم المطعون فيه أغفل بدوره الرد على دفاعهما واعتبر أن الاستئناف غير جائز، ولم كان الفصل فى تلك الأمور التى يترتب على حسمها البت فى المنازعة الإيجارية لا يعتبر فصلا فى مسائل ناشئة عن تطبيق التشريع الاستثنائى، وإنما هو فصل فى مسائل أولية تخضع للقواعد القانونية العامة فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى اطلاق عدم قابلية حكم دائرة الإيجارات للطعن فيه بأى طريق حتى بالنسبة لهذه المسائل التى لا يحكمها التشريع الاستثنائى يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

وحيث إن هذا النعى غير صحيح ، ذلك أن النزاع الذى فصلت فيه دائرة الإيجارات بالمحكمة الابتدائية دار بين المؤجرين (الطاعنين) وبين المستأجرين (المطعون ضدهم) حول أى القانونين ٥٥ سنة ١٩٥٨ أو ١٦٨ سنة ١٩٦١ هو المنطبق على العقار موضوع النزاع ، فقد ذهب الطاعنان إلى أنه يخضع للقانون

الأول، وأنها أراعي أحكامه في تحديد أجر الأجرة الواردة بقود الإيجار، بينما فاز بهما المطعون ضدهم في ذلك تأسيساً على أن هذا العقار أشيء وتم إعداده للسكنى بعد يونيه سنة ١٩٥٨، ومن ثم تسرى عليه أحكام القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ وأنه لذلك من حقهم الإفادة من التخفيض الذي فرضه هذا القانون، وقد أقرت دائرة الإيجارات وجهة نظر المستأجرين (المطعون ضدهم) وقضت برفض دعوى الطاعنين وأقامت قضاءها بذلك على قولها "إن البحث قاصر حالياً على بيان تاريخ إتمام شقق النزاع وإعدادها للسكنى، وتنوّه المحكمة هنا بأن الخبر المشتدب قد أوضح هذه الواقعة فذكر أن شقق النزاع قد تمت وأعدت للسكنى بعد ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨، واستدل على ذلك بأسانيد ودعائم وأسباب تأخذ بها المحكمة وتعتمد عليها في القضاء في الدعوى، وتطرح المحكمة التقرير الاستشاري الذي تقدم به المدعيان (الطاعنان) لعدم استناده إلى أسس سليمة، وقد تكفل الخبر المشتدب بالرد عليها بما لا يدع مجالاً للتعرض له. وبما أنه متى كان ذلك وقد اتضح للمحكمة أن شقق النزاع لا ينطبق عليها القانون ٥٥ سنة ١٩٥٨ لأنها تمت وأعدت للسكنى بعد تاريخ العمل بأحكامه وبصريح نص المادة الأولى من القانون ١٦٨ سنة ١٩٦١ ينطبق عليها هذا القانون الأخير" ولما كان تحديد أجر المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ الواجب التطبيق لنصه عليها في المادة الرابعة منه، وكان تحديد أجر تلك الشقق يقتضي الوقوف على تاريخ إنشاء العقار الواقعة به وإعداده للسكنى تمهيداً لتطبيق أحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ أو القانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ عليه، فإن دائرة الإيجارات إذ قضت برفض دعوى الطاعنين لانطباق القانون الأخير على هذا العقار بناء على ما ثبت لها من أنه قد أنشئ وأعد للسكنى بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ يكون حكمها صادراً في منازعة ناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به بالمعنى المقصود في المادة الخامسة عشرة منه، وبالتالي يكون غير قابل لأي طعن وفقاً لنص الفقرة الرابعة من هذه المادة، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنان قد دفعا في الدعوى بسبق تخفيضهما أجر هذه الشقق طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨ وأن تكون المحكمة الابتدائية اطرحت هذا الدفاع، لأنه لا يعدو أن يكون حجة سبقها الطاعنان لتدعيم وجهة نظرهما في انطباق القانون رقم ٥٥ سنة ١٩٥٨

على العقار وعدم خضوعه بالنسبة للقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١، ومن ثم فإن أطراف المحكمة لهذا الدفاع لا يغير من وصف المنازعة بأنها إيجارية، ولا يعتبر فصل المحكمة فيه فصلا في منازعة مدنية قابلا للطعن فيه وفقا للقواعد العامة كما يذهب الطاعنان، بل إنه فصل في صميم المنازعة الإيجارية التي قضت فيها ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف صحيحا في القانون. لما كان ذلك وكان النزاع في الدعوى على النحو المتقدم يدخل في نطاق المادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ والحكم الصادر فيه غير قابل لأي طعن، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لإغفاله الرد على دفاع الطاعنين بشأن تاريخ إنشاء العقار يفرض صحته يكون غير مستجيب.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه.

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد مادي الرشيدى رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد خليل عبد المقصود ، أحمد سمير طلعت ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل
المرجوشى .

(١٦٢)

الطعن رقم ٤ لسنة ١ فى القضائية " طعون انتخابية "

نقابات . " نقابة المهن العلمية " . اختصاص . " اختصاص نوعى " .
نقض . " اختصاص محكمة النقض " . انتخابات .

القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض
في حالتين هما . رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وصدر قراره منه بشطب
اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس
النقابة من قرارات أخرى .

أجاز القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية الطعن أمام محكمة
النقض فى أحوال معينة وردت فيه على سبيل الحصر . ويبين من استقراء نصوص
المواد ٩ و ١٣ و ٢٩ و ٣٧ و ٥٥ أنه بالنسبة للقرارات الصادرة من مجلس النقابة
أجاز القانون الطعن أمام محكمة النقض فى تلك القرارات فى حالتين اثنتين فقط
هما ما نصت عليهما المادتان ١٣ و ٩ ، إذا ما أصدر مجلس النقابة قرارا برفض التظلم
المرفوع إليه من قرار لجنة القيد المنصوص عليها فى المادة الثانية منه ، أو إذا
ما أصدر قرارا بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . وليس فى المواد الأخرى
السالف الإشارة إليها وهى خاصة بالطعن فى صحة الانتخاب ذاته ما يجيز الطعن
أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى . لما كان
ذلك وكان ما ينهض الطاعن فى طعنه بأن مجلس النقابة بالقاهرة أجاز إضافة أصوات
للرشيح اتالى لعضوية فرع النقابة بالإسكندرية بالمخالفة للقانون مما أثر فى نتيجة
الانتخاب ، وأن قرار مجلس النقابة الصادر بتشكيل مجلس النقابة الفرعى

بالإسكندرية قد استوره البطلان لهذا السبب ، وكان هذا النعى يخرج عن الحالتين سالفتي البيان اللتين أجاز فيهما القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية الطعن في قرارات مجلس النقابة أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل في أن السيد / شريف حسن عبد الرازق قنديل أقام طعنه ضد السيد نقيب المعلمين بطلب بطلان نتيجة انتخاب مجلس إدارة فرع نقابة المهن العلمية بالإسكندرية المعتمدة من مجلس النقابة بالقاهرة بشأن استبعاد الطاعن من العضوية والحكم بإثبات انتخابه واعتباره عضواً بمجلس نقابة المهن العلمية فرع الإسكندرية ، وقال الطاعن عن شرحا لذلك إنه تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٧١ الصادر بإعادة تشكيل مجالس النقابات المهنية ومنها نقابة المهن العلمية ، فقد رشح نفسه لعضوية مجلس إدارة فرع نقابة المهن العلمية بالإسكندرية ضمن فئة من مضى على تخرجهم أقل من خمسة عشر عاماً وإذ أجريت عملية الانتخاب في يوم ١٩٧١/٦/٢٦ نال الطاعن ٢٣٠ صوتاً صحيحاً ، وكان ترتيبه الرابع بين الفائزين من فئته ، إلا أنه فوجئ بأن اسمه قد استبعد من التشكيل الرسمي للنقابة وأدرج بدلا منه اسم آخر حصل على ٢٢٨ صوتاً فقط في انتخابات فرع النقابة بالإسكندرية ، وكان ترتيبه فيها الخامس بنسبة عدد الأصوات التي نالها كل من المرشحين من ذات الفئة ، وقد علم الطاعن أنه سمح بالإدلاء ببعض الأصوات بالقاهرة لصالح فرع النقابة بالإسكندرية مما ترتب عليه تغير النتيجة النهائية ضده ، وإنه لما كان هذا الإجراء الذي اتبع يناهض أحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهن العلمية ذلك أنه بالنسبة لانتخابات فروع النقابة يتحتم أن يكون الإدلاء بالأصوات في مكان اجتماع جمعياتها العمومية بمقار فروعها ، فلا يجوز أن يضاف لنتيجة الانتخاب أصوات ما أدلى بها خارج اجتماع الجمعية العمومية للفروع ، وإنه لما كان مجلس النقابة بالقاهرة قد أجاز إضافة بعض الأصوات لأحد المرشحين لعضوية فرع النقابة

بالاسكندرية، وكانت تلك الأصوات تم الإدلاء بها بالقاهرة دون الإسكندرية، وترتب على ذلك الإجراء تغيير نتيجة انتخابات فرع النقابة بالإسكندرية، فأصبح المرشح الخامس هو الفائز بدلاً من الطاعن بسبب إضافة تلك الأصوات الباطلة وهو ما لا يجوز، وقد أعلن مجلس نقابة القاهرة نتيجة تشكيل مجلس نقابة الفرع بالإسكندرية على هذا الأساس، ومن ثم كان قراره باطلاً ويتعين استبعاد تلك الأصوات والتقرير بصحة انتخاب الطاعن عضواً بمجلس نقابة الفرع بالإسكندرية.

وحيث إن المطعون ضدها قدمت مذكرة أوردت فيها أنه تنفيذاً للقرار الجمهوري رقم ٧ لسنة ١٩٧١ بإعادة تشكيل مجالس النقابات المهنية أصدر الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي بالنيابة قراره رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧١ بتشكيل لجان إدارية مؤقتة لهذه النقابات، ومنها اللجنة المختصة بإدارة شئون نقابة المهن العلمية والإشراف على انتخاباتها، التي تولت شئون النقابة وأشرفت على عملية الانتخاب التي أجريت بالنسبة لمركز النقيب ومجلس النقابة ومجالس الشعب والفروع، واتخذت اللجنة عدة قرارات منها أن تجرى عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة العامة ومجالس الشعب والفروع في يوم واحد هو يوم ٢٦/٦/١٩٧١، وأنه يجوز لأعضاء الجمعية العمومية لأي فرع الإدلاء بأصواتهم في مقار لجان الانتخاب التي حددتها على مستوى الجمهورية، أو في مقار لجان انتخاب النقابة العامة إذا تصادف وجودهم في دائرتها، وأجرت اللجنة عملية الانتخاب وأسفرت بالنسبة لفرع الاسكندرية عن تساوى عدد الأصوات التي حصل عليها الطاعن وآخر هو السيد / عثمان عبد الغنى أبو زيد، فحصل كل منهما على ٢٣١ صوتاً بما فيها الأصوات التي أدلى بها في مقار لجان الانتخاب على مستوى الجمهورية، وأنه لما كانت المادة ٦٢/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ في شأن نقابة المهن العلمية قد نصت على أنه عند تساوى عدد الأصوات يفضل الأقدم قيداً بمجدول النقابة، وأنه عند التساوى في القيد تجرى القرعة وينتخب من يفوز فيها، فقد رجعت اللجنة إلى سجلات النقابة فتبين منها أن السيد / عثمان عبد الغنى أبو زيد أقدم قيدا من الطاعن، ومن ثم اعتبرته فائزاً، ورفعت نتيجة الانتخاب إلى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي، وأصدر الأمين العام بالنيابة قراره باعتمادها، وقالت المطعون ضدها أن الطعن المطروح غير جائز ولا مقبول، وذلك من وجوه:

(أولا) أنه طعن في قرار صادر من الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي بالنيابة وهو مما لا يقبل الطعن بطبيعته لما يتصل به من اعتبارات سياسية . (ثانيا) أن الطعن بطريق النقض في خصوص ما هو مطروح ووفقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ لا يكون إلا في صحة انعقاد الجمعية العمومية أو في تشكيل مجلس النقابة أو في القرارات الصادرة منها مما يخرج عن نطاق هذا الطعن . (ثالثا) أن الطعن بطريق النقض وفقا للمادة ٢٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ هو من دعاوى الجماعة لا من دعاوى الأفراد ، وهو لا يكون إلا من خمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية وليس من عضو واحد من أعضائها كما هو الحال في هذا الطعن ، وأضافت المطعون ضدها أنه لا دليل على ما يثيره الطاعن في موضوع هذا الطعن ، وطلبت الحكم بعدم جواز الطعن أو بعدم قبوله وفي الموضوع برفضه مع إلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقدمت المطعون ضدها حافظة ضمنها خطابا موجهها من اللجنة الإدارية المؤقتة إلى السيد / تقيب المهن العلمية ومعه نسخة من نتيجة انتخابات مجالس النقابة والشعب والفروع لنقابة المهن العلمية التي أجريت يوم ١٩٦١/٦/٢٩ ، وفيه أن عملية الانتخاب تمت تحت إشرافها وفقا لقرار السيد أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي بالنيابة رقم ١٠٤ لسنة ١٩٧١ والخاص بتشكيل اللجان الإدارية المؤقتة للنقابات المهنية .

وحيث إن النيابة العامة قدمت مذكرة قالت فيها إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ إنما أجاز الطعن أمام محكمة النقض في المادتين ٢٩ ، ٣٧ وفقا للأوضاع وللأسباب الواردة بهما ، وأن ما ينعاه الطاعن في طعنه من أن مجلس النقابة بالقاهرة أجاز إضافة أصوات للرشح التالي له بالمخالفة للقانون لا يندرج تحت أي من الأسباب المشار إليها في هاتين المادتين ، ومن ثم فالطعن لهذا السبب غير جائز أمام محكمة النقض ، هذا بالإضافة إلى أن نصوص القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ قد خلت من الإشارة إلى طريق الطعن في انتخابات فروع النقابة ، وقضت المادة ٦٤ منه على أن لمجلس النقابة اعتماد نتيجة انتخاب أعضاء مجلس الفرع أو التقرير بإعادة الانتخابات بشروط معينة ، مما يبنى عليه

عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض في هذه الحالة أيضا ، ورأت النيابة العامة الحكم بعدم جواز الطعن مع إلزام الطاعن بالمصروفات .

وحيث إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ أجاز الطعن أمام محكمة النقض في أحوال معينة وردت فيه على سبيل الحصر ، فنصت المادة " ٩ " على أن " ينظر مجلس النقابة في التظلمات من قرارات لجنة القيد المنصوص عليها في المادة السابقة على ألا يكون لأعضاء هذه اللجنة صوت معدود في قرار المجلس بقبول التظلم أو رفضه ، ولمن صدر قرار برفض تظلمه أن يطعن فيه أمام محكمة النقض خلال ثمانية عشر يوما من تاريخ إعلانه بالقرار " ، ونصت المادة " ١٣ " على أن " لمجلس النقابة إذا فقد العضو العامل أو غير العامل شرطا من شروط القيد أن يقرر شطب اسمه من الجدول وتسرى في شأن هذا القرار قواعد التظلم وإعادة القيد المشار إليها في المادتين ٩ ، ١٠ " ونصت المادة " ٢٩ " على أن " تخمس عدد الأعضاء الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية الطعن في صحة انعقادها أو في تشكيل مجلس النقابة أو في القرارات الصادرة منها بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال ١٥ يوما من تاريخ انعقادها بشرط التصديق على التوقيعات من الجهة المختصة . ويجب أن يكون الطعن مسببا وإلا كان غير مقبول شكلا ، وتفصل محكمة النقض في الطعن على وجه الاستعجال في جلسة سرية ، وذلك بعد سماع أقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل من الطاعنين " كما نصت المادة " ٣٧ " على أنه " بالنسبة إلى الأعضاء المشار إليهم في البندين الثالث والرابع من المادة ٣٥ يجوز لنصف من اشتركوا في الانتخاب على الأقل وكذلك لأي من المرشحين الذين لم ينجحوا في الانتخابات الطعن في صحة الانتخاب ، وذلك وفقا للوائح والإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩ ، فإذا قضى بقبول الطعن في صحة الانتخاب بسبب بطلان عملية الانتخاب ذاتها دعيت الجمعية العمومية للنقابة أو الفرع على حسب الأحوال للاجتماع لإجراء انتخاب جديد وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم نهائيا " ، ثم نصت المادة " ٥٥ " في فقرتها الثالثة على أن " يسرى في انتخاب أعضاء مجلس الشعبة أحكام المادتين ٢٣ ، ٢٥ ويكون لنصف أعضاء الشعبة العاملين على الأقل ممن اشتركوا في انتخابات مجلس النقابة وكذلك لأي من المرشحين الذين لم ينجحوا في الانتخابات الحق في الطعن في صحة

الانتخاب وفقاً للأحكام الواردة في المادة "٢٩". وباستقراء هذه النصوص يبين أنه بالنسبة للقرارات الصادرة من مجلس النقابة ، أجاز القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ الطعن أمام محكمة النقض في تلك القرارات في حالتين اثنتين فقط هما ما نصت عليهما المادتان ٩ ، ١٣ من القانون المشار إليه ، إذا ما أصدر مجلس النقابة قراراً برفض التظلم المرفوع إليه من قرار لجنة القيد المنصوص عليها في المادة الثامنة منه ، أو إذا ما أصدر قراراً بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول ، وأنه ليس في المواد الأخرى السالفة الإشارة إليها وهي خاصة بالطعن في صحة الانتخاب ذاته ما يجيز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر من مجلس النقابة من قرارات أخرى . لما كان ذلك ، وكان ما ينهه الطاعن في طعنه بأن مجلس النقابة بالقاهرة أجاز إضافة أصوات للمرشح التالي له لعضوية فرع النقابة بالإسكندرية بالمخالفة للقانون مما أثر في نتيجة الانتخاب وأن قرار مجلس النقابة الصادر بتشكيل مجلس النقابة الفرعي بالإسكندرية قد اعتوره البطلان لهذا السبب ، وكان هذا النعي يخرج عن الحالتين سالفتي البيان اللتين أجاز فيهما القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٩ بشأن نقابة المهنة العلمية الطعن في قرارات مجلس النقابة أمام محكمة النقض ، فإن الطعن يكون غير جائز ويتعين الحكم بعدم جوازه .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / طرس زفلول قاتب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
إبراهيم ملام ، وهدي مصطفى بغدادى ، وأحمد ضياء الدين حتى ، ومحمود السيد عمر المصرى .

(١٦٣)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) قوة الأمر المقضى . خبير . حكم . " استنفاد الولاية " . استئناف .
دفع .

مدم الطعن بالاستئناف فى الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذى ندب خيرا
فى الدعوى ، وقطع فى أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع فى تاريخ هيئة .
أثره . ليس تلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تفيد
محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى .

(ب) قوة الأمر المقضى . حكم . " حجية الحكم " . استئناف .

تفيد الحكم المطعون فيه بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذى
حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه . لا مخالفة لقانون .

١ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت فى أسباب حكمها بنسب
خبير فى الدعوى للتحلاف الذى قام بين الطرفين على أسس وقواعد تصفية الحساب
بينهما ، وقطعت فى أن مركز الطرفين قد تحدد وتصفى فى تاريخ عينته ، ولم يطقن
الخصوم على حكمها بالاستئناف فى هذا القضاء القطعى إلى أن انقضى ميعاد
الاستئناف وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى ، فإنه ليس لهذه المحكمة بعد
ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها بالفصل فيها ، ويتعين لذلك
على محكمة الاستئناف أن تتفقد بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة
الأمر المقضى بعد أن أصبح هذا القضاء نهائيا بعدم استئنافه .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد تفيد بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة بئدب خير ، والذي حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه عن كيفية إجراء المحاسبة وأسماء ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن الطاعن ومن يدعى " محمود أمين سليم " أقاما الدعوى رقم ٦٥٧ سنة ٥٤ تجارى كلى الإسكندرية ضد شركة ك . م سلفاجو التى اندمجت فيما بعد فى الشركة المطعون عليها ، وقالوا فى بيان دموهاهما إنهما سلما المطعون عليها بوصفها وكالة بالعمولة عنهما ١٩٥٠ قنطارا من القطن متوسط الثيلة صنف (الزاجوراه) موسم ١٩٥٠/٤٩ لتقوم بحلجها وبيعها بحسابها ، وقامت الشركة بحلج الأقطان فأنتجت للطاعن ٨ بالات زتها ٦٤,٠٦ قنطارا من رتبة "جود" إلى "فولى جود" ولزميله ١٣١,٠٥ قنطارا ، وبتاريخ ١٩٥٠/٣/٢٤ أرسلت الأقطان إلى الإسكندرية لبيعها فى بورصة البضاعة الحاضرة (مينا البصل) إلا أن الشركة بدلا من بيع الكمية المسلمة لها من الطاعن وزميلة عمدت إلى شراء ٢٥٠ قنطارا بسعر ٨٣ ريالاً عقد شهر يونيه سنة ١٩٥٠ بعد أن اشترت ٧ بالات من القطن متوسط الثيلة لتكمل بها اللوط ، وأعادت كبس الكمية تمهيدا لتسليمها فى قليارة يونية سنة ١٩٥٦ ، واستطرد الطاعن وزميلة إلى القول بأنه لما كانت الشركة وكالة بالعمولة فهى مسئولة عن تنفيذ العملية المعهود إليها ، وتحمل تبعه عملية بيع عقد آجل استحقاقه إلى يونيه وتكلفة اللوط وإعادة الكبس كما تحمل الفروق التى تدعى أنها دفعتها للشترين وتقع على عاتقها تبعه المطالبة باسترداد هذه الفروق بعد أن ألفت محكمة القضاء الإدارى قرار وزير المالية

الصادر في ١٠/٦/١٩٥٠ باعتبار القطن المعاد كبسه مائيا غير صالح للتسليم ولما كانت الشركة قد أخطرت الطاعن وزميله في ١٦/٦/١٩٥٠ بأنها قامت في ٩/٦/١٩٥٠ بكشف تغطية عقدها بأن اشترت ٢٥٠ قنطارا من كوترانات يونيه سنة ١٩٥٠ بسعر ١٢٥ ريالا فإن مركزهما يكون قد صفى من ذلك التاريخ على أساس ١٢٥ ريالا ، ولما كان الطاعن وزميله لم يقبضا شيئا من ثمن قطنهما فقد طلبا إلزام الشركة بأن تدفع لهما مبلغ ٣٢٣٨ ج و ٨٢٦ م والفوائد . أدخلت الشركة المطعون ضدها شركة التجارة والمحاصيل المصرية ضامنة في الدعوى باعتبارها مسئولة عن رفض استلام الأقطان ورد الفروق ، كما أدخلت الشركة الأخيرة بدورها وزارة المالية (الخزانة) خصما في الدعوى طالبة إلزامها بطلبات الطاعن وزميله ، وبتاريخ ٣٠/٥/١٩٦١ قضت المحكمة الابتدائية بنذب مكتب خبراء وزارة العدل بالإسكندرية لتصفية الحساب على الأساس الوارد بمنطوق الحكم وبتاريخ ١٤/٥/١٩٦٣ قضت المحكمة المذكورة بإلزام الشركة المطعون عليها بأن تدفع للطاعن وزميله مبلغ ٣١١٩ ج و ٥٠٧ م . استأنفت الشركة المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٣٩٦ سنة ١٩ ق وبتاريخ ٢٤/٣/١٩٦٥ قضت المحكمة بسقوط حق المستأنفة (المطعون عليها) في الاستئناف قبل ورثة المرحوم " محمود أمين سليم " وبقبول الاستئناف شكلا بالنسبة للطاعن وشركة التجارة ووزارة الاقتصاد ، وبتاريخ ١٠/٥/١٩٦٧ قضت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام المطعون عليها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٣٣٤ ج و ٧٣٢ م والفوائد . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن بالسبب الأول منهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم قد أسس قضاءه على أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بتاريخ ٣٠/٥/١٩٦١ بنذب مكتب الخبراء قد فصل في أمر تصفية الحساب بين الطرفين طبقا للقواعد التي رسمها ذلك الحكم والذي أصبح نهائيا بعدم استئنافه ، وأن الحكم الابتدائي قد أخطأ إذ لم يتقيد بالحكم الصادر بنذب الخبير ، ويقول الطاعن إنه بغض النظر عن

إمكان القول بصيرورة هذا الحكم نهائياً أم لا، فإن الحكم المطعون فيه تعرض لمجبة هذا الحكم دون أن يدفع أحد أمامه بذلك ، ولم تتمسك الشركة المطعون عليها بتلك المجبة ، وإذا تعرض لها الحكم المطعون فيه من تلقاء نفسه وأسس عليها قضاءه فإنه يكون معيياً بالخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد عرضت في أسباب حكمها بنذب خير في الدعوى للخلاف الذي قام بين الطرفين على أسس وقواعد تصفية الحساب بينهما ، وقطعت في أن مركز الطرفين قد تحدد وتصفى في تاريخ عينته ، ولم يطعن الخصوم على حكمها بالاستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضى ميعاد الاستئناف ، وحاز هذا القضاء قوة الأمر المقضى ، فإنه ليس للمحكمة الابتدائية بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة لاستنفاذ ولايتها بالفصل فيها ، ويتعين لذلك على محكمة الاستئناف أن تنقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى بعد أن أصبح هذا القضاء نهائياً بعدم استئنافه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم بالشق القطعي من الحكم الصادر بتاريخ ۱۹۶۱/۵/۳۰ بنذب خير ، والذي قطع في أن تكون طريقة تسوية الحساب بين طرفي النزاع على أساس أن الشركة المطعون عليها قامت باحتلال أقطان الطاعن وزميله وتصفية مركزهما في ۱۹۵۰/۶/۹ بسعر ۱۲۵ ريالاً كما ورد في خطابها المؤرخ ۱۹۵۰/۶/۶ ، وأناط ذلك الحكم بالخبر تصفية الحساب على هذا الأساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تنقيد بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ۱۹۶۱/۵/۳۰ بنذب خير والذي حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه عن كيفية إجراء المحاسبة وأسسها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت في الأوراق ، ويقول في بيان ذلك إن الحكم قد ذهب إلى أن الحكم الابتدائي قد خالف الحكم الصادر بنذب خير ، مع أنه لا يوجد خلاف بين الحكيمين فالحكم الصادر بنذب خير بتاريخ ۱۹۶۱/۵/۳۰ قرر بوجوب الأخذ في الاعتبار أن ثمة شراء تم في ۱۹۵۰/۶/۹ بسعر ۱۲۵ ريالاً ، وجاء الحكم الموضوعي الصادر

بتاريخ ١٩٦٣/٥/١٤ مؤيدا ذلك ، وقال إن عمليات ثلاثا تمت هي تسليم القطن بضاعة حاضرة وبيعه بعد تكملة في بورصة العقود و عملية التغطية وهذه العملية الأخيرة لم يتعرض لها حكم ١٩٦١/٥/٣٠ ، وبالتالي لم يكن ليخالفه فيها الحكم الثاني الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٤ ، وإذ لم ينتبه الحكم المطعون فيه إلى ما قصده حكم ١٩٦٣/٥/١٤ في خصوص هذه العملية فإنه يكون قد خالف اثبات في الأوراق .

وحيث إن هذا النعي مردود بما سبق بيانه في الرد على السبب الأول من أن حكم ١٩٦١/٥/٣٠ قد قطع في شأن قواعد تصفية الحساب بين الطاعن والشركة المطعون عليها ، ومنها أن الشركة قامت بعملية تغطية للأقطان وصفت مركزها في ١٩٥٠/٦/٩ ، ولأزم ذلك تحميل الطاعن نتيجة هذه العملية وإطراح دفاعه القائم على احتساب سعر أقطانه بسعر التسليم دون تغطية وهو ما فصل فيه ذلك الحكم وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما سلف البيان ملتزما ما فصل فيه حكم محكمة أول درجة بكيفية تصفية الحساب والذي أصبح نهائيا ، فإنه لا يكون قد خالف الثابت في الأوراق ، ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : حامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم المعيد ذكرى ، وعثمان
حسين عبد الله .

(١٦٤)

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ القضائية :

إعلان . " الإعلان بالبريد " . ضرائب . " الطعن الضريبي " . بريد .
" لائحة البريد " .

إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات .
لائحة البريد . كدوية تسليم المراسلات المحجلة .

مؤدى نص المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون
رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن المشرع
وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة ، وهى إجراءات تختلف
عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما تختلف عن نظام الإعلان
بطريق البريد على يد محضر الذى كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد
من ١٥ إلى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان
المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه
مصحوب بعلم الوصول ، في قوة الإعلان الذى يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ
أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التى فرضها قانون المرافعات ، واعتبر
الإعلان صحيحا ولو رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول
حجة عليه ، كما هو حجة في حالة فلق المنشأة ، أو غياب صاحبها ، كذلك
وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من الدكرينو
المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٨٧١ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها
من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدل في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦

يبين أن النص في البند التاسع والخمسين على أن المرسلة إليهم المراسلات لهم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها ، وقبل فتحها ، والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن المراسلات المسجلة تسلم بموجب إيصال إلى المرسلة إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ ، والنص في البند ٢٥٨ على أن المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم ، وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم ، وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ، وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها ، يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات ، وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ ، يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الإجراءات التي فرضت على حامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة عليهم في الآثار المترتبة عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بإلغاء قرار اللجنة وقبول الطعن شكلا لأن الخطابات التي أرسلتها المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة قد ارتدت مؤشرا عليها برفض الاستلام دون بيان اسم الشخص المخاطب معه ، ودون اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات وأن هذا مما يبطل إعلان المطعون عليه بالربط ، وإذا كان الثابت أن حامل البريد أشر على مظروف هذه الخطابات بعبارة " رفض الاستلام " موقعا عليها بإمضائه بعد إثبات التاريخ ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن مأمورية ضرائب أسوان قامت بإجراء ربط تكميلي على المطعون عليه من نشاطه في استغلال معديات بإدفو في السنوات من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٤ ثم قامت بإجراء ربط تكميلي عن نشاطه في تعهدات مشالات بنك التسليف الزراعي والصناعي في سنة ١٩٥٤ ، كما ربطت عليه الضريبة عن أوجه نشاطه المختلفة ربطاً أصلياً عن السنوات من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٩ ، وأرسلت إليه خطابات موصى عليها بعلم وصول لإخطاره بالربط سالف الذكر على النماذج الخاصة وارتدت هذه الخطابات إلى المأمورية مؤشراً عليها " برفض الاستلام " وإذ اعترض على الربط وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن وأصدرت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٦١/١٢/٢٨ برفض الطعن شكلاً لتقديمه بعد الميعاد القانوني ، فقد أقام الدعوى رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ تجاري أسوان الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن في هذا القرار طالبا إلغاءه والحكم بقبول الطعن شكلاً وإعادة الأوراق إلى اللجنة للفصل في الموضوع ، وبتاريخ ١٩٦٣/١/٣ حكمت المحكمة للطعون عليه بطلباته . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف أسيوط طالبة إلغاءه والحكم برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠ سنة ٣٧ ق تجاري ، وبتاريخ ١٩٦٤/٥/١٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء قرار اللجنة وبقبول الطعن شكلاً مستنداً في ذلك إلى أن المطعون عليه قد أعلن بالربط

التكيلي وبالربط الأصلي بخطابات موصى عليها بعلم الوصول إرتدت إلى المأمورية مؤشرا عليها من عامل البريد بعبارة "رفض الاستلام" ولم تتبع بشأنها الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات لإعلان الأوراق بطريق البريد ، ولا تكون عبارة "رفض الاستلام" التي تثبت على المظروف حجة على الممول إلا إذا كان عامل البريد قد أثبت أنه عرض الخطاب على الممول نفسه أو على أحد المقيمين معه فرفض الاستلام ، وأنه بذلك قد انتفى الدليل على إعلان المطعون عليه بربط الضريبة ، ويبقى ميعاد الطعن مفتوحا ، وهو من الحكم مخالفة للقانون ، ذلك أن المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدلة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ تجعل للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ، وتعتبر الإعلان صحيحا وأو رفض الممول استلامه ، وهي لا توجب على عامل البريد اتباع الإجراءات التي رسمها قانون المرافعات في إعلان الأوراق بطريق البريد ، كما أن عامل البريد يخضع لإجراءات لائحة البريد ، وهي لا توجب عليه أن يثبت إلا ما تم بشأن استلام خطاب الإعلان ، وهو ليس مكلفا ببيان الإجراءات التي اتخذها أو باتخاذ إجراء آخر ، وعبارة "رفض الاستلام" التي أثبتتها على المظروف تفيد أنه عرض الرسالة على المرسل إليه نفسه وأنه رفض الاستلام .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن النص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على أن "يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ، ويعتبر الإعلان صحيحا وأو رفض الممول استلامه ، وفي حالة خلق المذشاة أو غياب صاحبها ، يثبت ذلك بموجب محضر يحضره أحد موظفي مصلحة الضرائب - ممن لهم صفة الضبطية القضائية وينشر من ذلك في لوحة المأمورية المختصة" - يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع

وضع إجراءات خاصة لإعلان الممول بربط الضريبة ، وهي إجراءات تختلف عن الإجراءات المنصوص عليها في قانون المرافعات ، كما تختلف من نظام الإعلان على يد محضر الذي كان ينص عليه قانون المرافعات السابق في المواد من ١٥ الى ١٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وقد جعل المشرع الإعلان المرسل من المأمورية إلى الممول لإخطاره بربط الضريبة بكتاب موصى عليه مصحوب بهلم الوصول في قوة الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية ، ولم يشأ أن يقيد المأمورية بإجراءات الإعلان التي فرضها قانون المرافعات ، واعتبر الإعلان صحيحا ولو رفض الممول استلام الخطاب بالإعلان حتى يكون علم الوصول حجة عليه ، كما هو حجة في حالة غلق المنشأة أو غياب صاحبها ، كذلك وبالرجوع إلى اللائحة الصادرة بالاستناد إلى المادة الثانية عشرة من الذكرى المؤرخ ٢٩ من مارس سنة ١٨٧٩ الخاص بتنظيم مصلحة البوستة والمصدق عليها من مجلس النظار بتاريخ أول يناير سنة ١٨٨٠ والمعدل في ٢٧ مارس سنة ١٨٨٦ يبين أن النص في البند التاسع والخمسين على أن ” المرسله إليهم المراسلات لهم الحق في رفضها بشرط أن يحصل ذلك بحال استلامها وقبل فتحها ” والنص في المادة ٢٨٥ من التعليمات العمومية عن الأشغال البريدية المطبوعة في سنة ١٩٦٣ على أن ” المراسلات المسجلة تسلم بموجب إيصال إلى المرسله إليهم أو إلى من ينوب عنهم بناء على توكيل بذلك فيما عدا الرسائل الواردة من الضرائب فيطبق عليها التعليمات الواردة بشأنها بالبند ٢٥٨ ” والنص في البند ٢٥٨ على أن ” المراسلات المسجلة الواردة من مصلحة الضرائب تسلم إلى المرسل إليهم أنفسهم وفي حالة عدم وجود المرسل إليه تسلم المراسلة المسجلة إلى نائبه أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه بعد التحقق من صفتهم والتوقيع منهم وذلك تمشيا مع قانون المرافعات ، وعند امتناع المرسل إليهم أو الأشخاص المذكورة أيضا عن تسلم المراسلات المشار إليها يتعين على موزعي البريد إثبات امتناعهم على المظروف وعلى دفتر الإيصالات وأن يكتب موزع البريد اسمه واضحا ويوقع على التأشير بخط واضح مع إثبات التاريخ ” يدل على أن اللائحة عملت على توفير الضمانات الكفيلة بوصول الرسائل المسجلة إلى المرسل إليهم ، ووضعت الإجراءات التي فرضت على عامل البريد اتباعها في حالة امتناعهم عن استلامها في خصوص المراسلات الواردة من مصلحة الضرائب لتكون حجة

عليهم في الآثار المترتبة عليها . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى في قضائه بإلغاء قرار اللجنة وقبول الطعن المقدم من المطعون عليه شكلا لأن الخطابات التي أرسلتها المأمورية إلى المحول لإخطاره بربط الضريبة قد ارتدت مؤشرا عليها برفض الاستلام، ودون بيان اسم الشخص المخاطب معه، ودون اتباع الإجراءات المقررة في قانون المرافعات، وأن هذا مما يبطل إعلان المطعون عليه بالربط ، وكان الثابت أن عامل البريد أشر على مظروف هذه الخطابات بعبارة " رفض الاستلام " موقعا عليها بامضائه بعد إثبات التاريخ فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، وعثمان حسين
عبد الله .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(١ ، ب) أحوال شخصية "المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين" . "زواج" .

(أ) الرجعة . ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجة القائمة . لا يشترط
لصحة الرجعة الإشهاد عليها ، أو رضا الزوجة أو علمها . لا يلزم لسماع الدعوى بها
أن تكون ثابتة بورقة رسمية .

(ب) اختلاف الزوجين في صحة الرجعة . القول للزوجة بيمينها . شرط ذلك .
العدة بالحيض . أقل مدة فيها هي ستون يوما . مثال .

(ج) أحوال شخصية . "زواج" . ارث .

ثبوت صحة مراجعة الزوج لزوجته . أثره . اعتبار زواجها الثاني
غير صحيح . ولا يثبت به توارث بين الزوجين . إقرار الزوجة في وثيقة زواجها
الثاني باقضاء عدتها من زوجها الأول وعدم زواجها من بعده . إقرار غير معتبر
لتعلقه بإبطال حق النهر .

١ — الرجعة عند الخفية هي استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده
بإتهاء العدة ، فهي ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجة القائمة ، وتكون بالقول
أو بالفعل ، ولا يشترط لصحتها الإشهاد عليها ولا رضا الزوجة ولا علمها ، مما لا يلزم
لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما استلزمته الفقرة الرابعة
من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجة ، وذلك
تحقيقاً لأفراض اجتماعية استهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لعقد
الزواج ، وهو ما أفصح عنه المذكرة الإيضاحية للائحة الشرعية .

٢ — المستقر عليه شرعا أنه إذا اختلف الزوجان في صحة الرجعة فادعى الزوج أنها صحيحة لأنها وقعت في العدة وأنكرت هي ذلك لأنها وقعت بعد انقضاء العدة ، فالقول للزوجة يمينها إن كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذي تدعى فيه انقضاء عدتها يحتمل ذلك ، وكانت العدة بالحيض ، لأن الحيض والطهر لا يعلم إلا من جهتها ، وأقل مدة للعدة بالحيض في الراجح من مذهب أبي حنيفة ستون يوما . واذ خلص الحكم المطعون فيه إلى أن الرجعة وقعت صحيحة قبل انقضاء العدة ، واستدل على ذلك بما أثبتته الزوج أسفل طلبات الحج الثلاثة التي قدمتها الزوجة بعد الطلاق الرجعي من عبارات تتضمن أنها "زوجته" ويوافق على سفرها بهذه الصفة إلى الأقطار المجازية ، وأن الرجعة قد صادفت محلا ، لأن الزوجة لم تنكر على الزوج صحتها وصادقت عليها بتقديم الطلبين الأولين للحج بعنوان منزل الزوجية الذي يقيمان فيه مما يفيد قيام المعاشرة الزوجية ، وبتقديمها هذه الطلبات الثلاثة في فترات متفاوتة إلى الجهات المختصة لإتمام الإجراءات المطلوبة بشأنها بعد أن أثبت الزوج عليها العبارات التي تتضمن موافقته على سفرها بصفتها زوجته ، وأن هذا الاقرار من الزوجة بصحة الرجعة لا يقبل الرجوع فيه ، لأنه يتعلق به حق الغير (الزوج) وهو استخلاص موضوعي استند فيه الحكم إلى أسباب سائغة تكفي لحمله ، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

٣ — إذ خلص الحكم إلى أن المطعون عليه الأول (الزوج الأول) قد أثبت صحة الرجعة . فإن زوجيته بالمتوفاة تظل قائمة رغم زواجها بغيره ، ويعتبر الزواج الثاني غير صحيح ، لا يثبت به توارث بين الزوجين ، ويكون ما أقرت به الزوجة في وثيقة زواجها من الطاعن (الزوج الثاني) بانقضاء عدتها من المطعون عليه الأول وعدم زواجها من بعده ، إقرارا يتعلق بإبطال حق الغير — وهو المطعون عليه الأول — وهي لامتلاكه ، فلا يعتبر ، ولا محل للنحدي بدلالة المستندات التي تشير إلى إقامة المتوفاة (الزوجة) مع الطاعن ، لأن ذلك ليس من شأنه تصحيح الزواج الثاني .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٦٧ أحوال شخصية أمام محكمة الجيزة الابتدائية ضد المطعون عليهم ، وقال شرحا لها إنه تزوج بالمرحومة يسرية فهمى ابراهيم فى ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٦ واستمرت الزوجية قائمة بينهما إلى أن توفيت فى أول ديسمبر سنة ١٩٦٦ ، وقد انحصر ميراثها الشرعى فيه ، وفى أولادها القصر المشمولين بولاية والدهم الزوج السابق للتوفاة — المطعون عليه الأول — وابنتها البالغ ووالداها — المطعون عليهما الثانية والثالث — وإذ توفيت المورثة عن تركه وضع المطعون عليه الأول يده عليها وأنكر حقه فيها وادعى أنه راجع المتوفاة فى العدة وأنها ظلت على عصمتة حين وفاتها ، واستصدر إعلاما شرعيا بأنه أحد ورثتها ، فقد انتهى إلى طلب الحكم بوفاتها وأنه من ورثتها ويستحق فى تركتها الربع فرضا وببطلان إعلام الوراثة رقم ١٩ لسنة ١٩٦٧ أحوال بندرامباية ، وبتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة للطاعن بطلباته . استأنف، المطعون عليهما الأول والثانية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٣ لسنة ٨٤ ق القاهرة ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٦٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم ، وبالحلاسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن الطعن أقيم على ستة أسباب ينعى الطاعن بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى قضائه إلى أنه لا يشترط لسماع الدعوى بالرجعة توثيقها بإشهاد وفق ما تقضى به الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى يقتصر مجال

تطبيقها على دعوى الزوجية ، في حين أن النزاع في الدعوى يدور في الحقيقة حول قيام الزوجية بين الطاعن الذي يدعى زواجه من المتوفاة بدليل وثيقة الزواج المقدمة منه ، وبين المطعون عليه الأول الذي يزعم بقاء الزوجية رغم إسهاد الطلاق الصادر عنه بدعوى حصول مراجعة ليس عليها من دليل ، مما يتعين معه طبقاً للفقرة الرابعة سالفه الذكر ألا تسمع الدعوى بالمراجعة والميراث المترتب عليها إلا إذا كانت المراجعة ثابتة بوثيقة رسمية ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك أن الرأي عند الحنفية أن الرجعة هي استدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتهاء العدة ، فهي ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجية القائمة ، وتكون بالقول أو بالفعل ولا يشترط لصحتها الإسهاد عليها ولا رضا الزوجة ولا علمها ، مما لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما استلزمته الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجية ، وذلك تحقيقاً لأغراض اجتماعية استهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لعقد الزواج ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للائحة الشرعية بقولها : ” إن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والاحتياط في أمره ، فقد يتفق اثنان على الزواج بدون وثيقة ، ثم يجمده أحدهما ، ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء . وقد يدعى بعض ذوى الأغراض الزوجية زوراً وبهتاناً ، أو نكابة وتشهيراً ، أو ابتغاء غرض آخر اعتماداً على سهولة إثباتها بالشهود ، خصوصاً وأن الفقه يحيز الشهادة بالتسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً ، وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية فحلاً للناس على ذلك وإظهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والإنكار ومنعاً لهذه المفاسد العديدة وصيانة للحقوق واحتراماً لروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ . . . “ وإذ كان الثابت في الدعوى أن المطعون عليه الأول تمسك في دفاعه بأنه طلق زوجته طلاقاً أولى رجعية بموجب إسهاد الطلاق المؤرخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ ، ثم راجعها أثناء العدة ، وبقيت العلاقة الزوجية قائمة بينهما حتى توفيت ، بينما ينكر عليه الطاعن ذلك ، وهو ما يبين منه أن النزاع يدور بين الطرفين حول صحة

الرجعة التي لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة في وثيقة رسمية ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل الأسباب الثاني والثالث والرابع والشق الأول من السبب الخامس مخالفة القانون والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم أقام قضاءه برفض الدعوى على سند من القول بأن الإقرارات الثلاثة التي قدمتها المتوفاة لأداء فريضة الحج والعبادات التي ذيلت بها من أن المطعون عليه الأول يوافق على سفر زوجته للأقطار المجازية ، ثبت أنه قد راجعها وأنها لم تنكر عودتها إلى عصمتها بعد طلاقها منه ، بدليل أنها تقدمت بهذه الطلبات للجهات المختصة وأن الأوراق المقدمة تفيد إقامتها في منزل الزوجية بضاحية الهرم ، في حين أن هذه الطلبات لا يمكن أن يطلق عليها وصف الإقرارات ، وليست إلا وسيلة يلتمس بها تبسير السفر للأقطار المجازية ولم تعد لإثبات الحالة المدنية للمرأة ، ووصف المتوفاة فيها بأنها متروجة لا يفيد لزوماً أنها زوجة المطعون عليه الأول بالذات ، هذا إلى أن ما تضمنه أول هذه الطلبات من موافقة المطعون عليه الأول على سفرها باعتبارها زوجها بعد تطليقها بقرابة ستة شهور لا يعدو أن يكون إقراراً منه بالمراجعة في تاريخ لاحق لإتقضاء العدة ولا ينفذ إلا بتصديق مطلقته ، وهي قد كذبت بإقرارها في عقد زواج الطاعن بإتقضاء عدتها وأنها لم تتزوج ، كما أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بضرورة ضم أصول طلبات الحج لإثبات أن كلمة "متروجة" التي كتب أمام لفظ "المهنة" في الطلب الثالث وأن العبارات المتضمنة موافقة المطعون عليه الأول على السفر قد أضيفت إليها دون علمها ، غير أن الحكم لم يستجب لطلبه في هذا الشأن ، علاوة على أن الحكم لم يبين ماهية الأوراق التي استدلت منها على إقامة المتوفاة في منزل الزوجية ، الأمر الذي يعيب الحكم بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه لما كان النزاع في الدعوى — وعلى ما سلف بيانه — قائماً حول صحة الرجعة ، وكان المستقر عليه شرعاً أنه إذا اختلف الزوجان في صحة الرجعة فادعى الزوج أنها صحيحة لأنها

وقعت في العدة، وأنكرت هي ذلك لأنها وقعت بعد إنقضاء العدة فالقول للزوجة بميمتها إن كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذي تدعى فيه إنقضاء عدتها تحتمل ذلك، وكانت العدة بالحيض لأن الحيض وانطهر لا يلم إلا من جهتها، وأقل مدة للعدة بالحيض في الراجح من مذهب أبي حنيفة ستون يوماً، ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على حصول الرجعة في قوله " .. إذ الثابت من الإقرارات التي قدمتها المتوفاة لأداء فريضة الحج والتي هي بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٣ ، ١٩٦٥/١٢/١٨ ، ١٩٦٥/١٢/١٩ بأنها تقدمت بهذه الطلبات للجهات الإدارية المذكورة بها وهي قسم الخيزرة بالنسبة للأول والثاني وذكر بهما أنها تقيم برقم ٢٥ بمدينة التعاون بشارع الهرم ، وقسم الوايلي بالنسبة للثالث ، وطلبت في هذه الطلبات التصريح لها بأداء فريضة الحج وكتب على الطلب الأول العبارة الآتية بعد طلبها (أوافق على سفر السيدة زوجتي بمفردها للاقطار المجازية) وذلك بتوقيع حسن محمود شلبي - المطعون عليه الأول - وعلى الطلب الثاني (أقر أنا حسن محمود شلبي بأني موافق على زيارة السيدة حرمي المذكورة بعاليه للسفر للحج هذا العام) ، ومثل هذه العبارة على الطلب الثالث ، فكل من العبارات الثلاث التي كتبت على طلبات الحج تفيد قيام الزوجية بين المتوفاة وزوجها حسن محمود شلبي والذي سبق أن طلقها بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٨ ، وهذا يدل على أن المسئنف راجع المتوفاة ، وعادت إلى عصمته بعد الطلاق المذكور وهي لم تنكر عليه ذلك لأنها بتقديمها هذه الطلبات وبالموافقة عليها من حسن محمود شلبي موافق على الزوجية بينها وبينه ، ولم تنكرها في أي طلب من الطلبات الثلاثة ، والأول منها كان بعد الطلاق بنحو ستة أشهر والثاني قدم بعد الأول بأكثر من أربع سنوات وكذلك الثالث ، .. والأوراق المقدمة تفيد إقامتها بمنزل الزوجية بمدينة التعاون بالهرم ، وما ذكرته بالطلب الثالث من إقامتها بدائرة قسم الوايلي لا ينفي إقامتها بمدينة التعاون لأن الغرض من ذلك الحصول على الإذن بالسفر من أي قسم ، وقد ذكرت بالطلب المتقدم قبيله بيوم أنها تقيم بمدينة التعاون .. وإذا كان الأمر كذلك والمتوفاة كانت زوجا بالإقرار المذكور والذي لا يقبل الرجوع فيه ولا رده لأنه يتعلق به حق الغير .. " ، وكان يبين مما أورده الحكم أنه خلاص إلى أن الرجعة وقعت صحيحة قبل إنقضاء العدة واستدل على صحة ادعاء الزوج بما أثبتته أسفل طلبات الحج الثلاثة التي قدمتها

الزوجة بعد الطلاق الرجعى من عبارات تتضمن أنها "زوجه" ووافق على سفرها بهذه الصفة إلى الأقطار المجازية ، وإن الرجعة قد صادفت محلا لأن الزوجة لم تنكر على الزوج صحتها وصادقت عليها بتقديم الطلبين الأولين للحج بعنوان منزل الزوجية بضاحية الحرم الذى يقمان فيه مما يفيد قيام المعاشرة الزوجية ، وبتقديمها هذه الطلبات الثلاثة فى قترات متفاوتة إلى الجهات المختصة لإتمام الإجراءات المطلوبة بشأنها بعد أن أثبت الزوج عليها العبارات التى تتضمن موافقته على سفرها بصفتها زوجته ، وأن هذا الإقرار من الزوجة بصحة الرجعة لا يقبل الرجوع فيه ، لأنه تعلق به حق الغير ، وهو استخلاص موضوعى استند فيه ، الحكم إلى أسباب سائفة تكفى لملحه ، وكان لا يغير من هذا النظر أن الحكم وصف هذه الطلبات بأنها إقرارات لأن ذلك ليس من شأنه أن يؤثر فى جوهر الدليل الذى استنبطه منها ، خاصة وأن الحكم عدل إلى إضفاء الوصف الصحيح عليها فى موضع آخر ، ولما كان النابت من قرارات الحكم سائفة الذكر أن الأوراق التى استخلص منها إقامة الزوجة فى منزل الزوجية هى طلبات الحج المشار إليها . لما كان ذلك وكان الحكم قد عول فى قضائه بصحة الرجعة على ما استخلصه من صور طلبات الحج على النحو سالف البيان ، ولم يستند إلى ماورد فى الطلب الثالث من إثبات كلمة "متزوجة" أمام لفظ "مهنه" ، وكانت الزوجة لم تقدم طلبات الحج إلى الجهات المختصة إلا بعد أن أثبت المطعون عليه الأول موافقته عليها ، مما يكون من غير المنتج النعى على الحكم بأنه أخل بحق الطاعن فى الدفاع إذ لم تستجب المحكمة لطلبه بضم أصول هذه الطلبات للتدليل على أن كلمة "متزوجة" التى كتبت فى الطلب الثالث وأن العبارات المتضمنة موافقة المطعون عليه الأول على السفر قد أثبتت دون علم الزوجة ، وكان ماينعاه الطاعن على الحكم بالفساد فى الاستدلال لا يعدو أن يكون مجادلة فى تقدير الدليل لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالشق الثانى من السبب الخامس وبالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ومخالفة النابت بالأوراق ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم انتهى إلى بطلان عقد زواج الطاعن من المتوفاة

ورتب على ذلك حرمانه من ميراثها استنادا إلى أنها تزوجت به وهي زوجة للمطعون عليه الأول الذي راجعها وكانت تقيم معه في منزل الزوجية ، في حين أن المتوفاة كذبت حصول المراجعة بإقرارها في وثيقة زواجها من الطاعن بانقضاء عدتها من المطعون عليه الأول وبخلوها من الموانع الشرعية ، هذا إلى أن ذلك الأخير أقرب هذا الوضع في مادة الوراثة رقم ٣١٣ لسنة ١٩٦٦ بجملة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ حين وصف نفسه بأنه زوج سابق للمتوفاة، وقرر أن هناك مانعا من ميراث الطاعن لاتهامه بقتلها ، علاوة على أنه ثابت من المستندات التي قدمها الطاعن أن المتوفاة كانت تقيم معه بمدينة الاسكندرية منذ زواجه بها ، وأنها أقرت بذلك في محضر العوارض رقم ١٠٩٥ لسنة ١٩٦٦ عابدين ، وإذ أهدر الحكم دلالة هذه الإقرارات ، وقرر أن المتوفاة كانت تقيم مع المطعون عليه الأول خلافا لما هو ثابت بالمستندات المشار إليها ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه لما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قرر في هذا الخصوص مايلي " .. فيكون عقد المستأنف عليه - الطاعن - على المتوفاة بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٦٦ وقع باطلا لأنها تزوجت به وهي زوجة للمستأنف - المطعون عليه الأول - وعلى عصمته ، فلا يترتب عليه أي أثر من آثار العقد الصحيح ، لأن الزواج الباطل هو الذي فقد شرطا من شروط الانعقاد ، لأن فقد الشرط يوجب خلافا في صاب العقد وركنه فيكون وجوده وعدمه سواء ، وإذا لا يترتب عليه شيء من الآثار التي تترتب على العقد الصحيح ، ومن هذه الآثار أنه لا يثبت به توارث وذلك كالعقد على امرأة متزوجة برجل آخر ، وذلك لانعدام المحلية الأصلية التي هي شرط في انعقاد الزواج ، فالعقد موضوع النزاع إنما هو عقد باطل والإقرار المنسوب إلى المتوفاة في وثيقة العقد المذكور من أنها خالية من الأزواج وبانقضاء عدتها من المستأنف ، هذا الإقرار لا يكون حجة لأن من شرط الإقرار ألا يكون محالا عقلا أو شرعا ، وإقرار المتوفاة بانقضاء عدتها وخلوها من الأزواج محال عقلا وشرعا لأنها أقرت به وهي في عصمة زوجها المستأنف ، فلا تعامل بهذا الإقرار . وإذا كان زواج المستأنف عليه بالمتوفاة وقع باطلا فلا يرثها بعد وفاتها وتكون دعواه قائمة على غير أساس .. " وهذا الذي أورده الحكم لا يخالفه

فيه للقانون ، ذلك أنه لما كان الحكم قد خلاص — وعلى ما سلف بيانه في الرد على الأسباب السابقة — إلى أن المطعون عليه الأول قد أثبت صحة الرجعة فإن زوجيته بالمتوفاة تظل قائمة رغم زواجها بغيره ، ويعتبر الزواج الثاني غير صحيح ولا يثبت به توارث بين الزوجين ، ولما كانت المراجعة قد ثبتت صحتها على ما تقدم ، فيكون ما أقرت به الزوجة في وثيقة زواجها من الطاعن بانقضاء عدتها من المطعون عليه الأول وعدم زواجها من بعده إقرارا يتعلق بإبطال حق الغير — وهو المطعون عليه الأول — وهي لا تملكه فلا يعتبر ، وكان لا محل للتحدى بدلالة المستندات التي تشير إلى إقامة المتوفاة مع الطاعن بمدينة الإسكندرية لأن ذلك ليس من شأنه تصحيح الزواج الثاني . لما كان ذلك ، وكان يشترط في الإقرار أن يكون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — صادرا من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين ، وكان يبين من صورة محضر جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٦ في مادة الوراثة التي رفعها الطاعن أنه أثبت به ما يلي : ” حضر من عرف أنه حسن محمود شلبي — المطعون عليه الأول — بصفته زوجا سابقا للمتوفاة ووليا على أولاده القصر وحضر الأستاذ أحمد الحفناوى مع حسن محمود شلبي وطلب وقف الدعوى وقدم شهادة من مشرحة زينهم دلت على وفاة المرحومة يسرية فهمى إبراهيم في ظروف غامضة بمحضر رقم ٣٤١٢ قسم الوايل ، وأرسلت عينات من الأمعاء لاحتمال ارتكاب جريمة ضد من سيظهر ، وأنه لذلك يطلب وقف إجراءات هذه المسألة . وصمم الولي الطبيعى على طلب رفض هذه الدعوى “ ، ولما كانت هذه الأقوال لا يمكن حملها على أنها إقرار من المطعون عليه الأول وتسليم بأن المتوفاة لم تكن عند وفاتها على عصمته وأن زواجها بالطاعن صحيح ، ولا تساعد على ذلك مجريات الخصومة ومسالك المطعون عليه الأول فيها ، بل إن مثوله بمحاميه في هذه المسألة ومنازعته للطاعن هو إنكار صريح بصحة زواج هذا الأخير من المتوفاة ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الأخذ بهذه الأقوال المنسوبة إلى المطعون عليه الأول ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

جلسة أول يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هتدي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، ومحمد زكريا ، ومحمد سيد أحمد حماد .
وعلى عبد الرحمن .

(١٦٦)

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) عقد . " تفسير العقد " . محكمة الموضوع . " ملطتها في تفسير
العقد " . حكم . " عيوب التدليل . ما لا يعد خطأ في الإسناد " .
مقابلة .

سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المتي الذي قصد المتعاقدان من عبارات العقد
مستندية بالظروف التي أحاطت بها . إلتواء الحكم إلى أن عقد المقابلة لا يتضمن شرطاً
بإعفاء رب العمل من التزامه بتأمين المقاول من إنجاز العمل بما يتطلبه ذلك من الحصول
على رخصة البناء والتراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه . عدم تمسك رب العمل أمام
محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار .
فناء الحكم بمسؤولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة .
لا مخالفة للقانون ولا خطأ في الإسناد .

(ب) مقابلة . " التزامات رب العمل " . عقد .

رب العمل في عقد المقابلة . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدا العمل
والمضي في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسؤوليته إلا أن ثبت قيام
السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه .

(ج) التزام . " الإهذار " . حكم . عيوب التدليل . ما لا يعلقصورا .
مقابلة .

لا ضرورة للإطوار بنص المادة ٢٢٠ مدني إذا أصبح تنفوس الالتزام
غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . إلتواء الحكم إلى إخلال رب العمل — في عقد

المقاوله — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب .
هدم وجوب الإعذار في هذه الحالة ، قضاء الحكم بالتعويض للقاول دون الرد على ما دفع
به رب العمل من ضرورة إعداره . لا تصور .

١ — لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان
من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت بها . وإذا كان الحكم
المطعون فيه قد انتهى إلى أن نطاق البند التاسع من قائمة الشروط الملحقه بعقد
المقاوله يقتصر على مواجهة حالة تضر الفئات والأثمان المتفق عليها ، ولا يتضمن
شرطا بإعفاء رب العمل من التزاماته الناشئة عن العقد ، ومنها التزامه بتأمين
القاول من إنجاز العمل ، وهو يفرض عليه الحصول على رخصة البناء للبدء في العمل ،
كما يفرض عليه الحصول على التراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه ، وكان الطاعن
لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وكل القاول أو أتابه منه في استخراج الرخصة
اللازمة لبناء باقى الأدوار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب مسئولية الطاعن
عن توقف العمل نتيجة هدم استخراج هذه الرخصة لا يكون قد خالف القانون
أو شابَه خطأ في الإسناد .

٢ — تأخر الطاعن — رب العمل في عقد المقاوله — في الحصول على التراخيص
اللازمة لبدء العمل والمضى في تنفيذه حتى يتم إنجازها هو إخلال بالتزامه التعاقدى ،
ومن ثم يعتبر في ذاته خطأ موجبا للمسئولية لا يدرؤها عنه إلا إثبات قيام السبب
الأجنبي الذى لا يدلله فيه .

٣ — متى كان الحكم قد انتهى إلى إخلال الطاعن — رب العمل في عقد
المقاوله — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب ،
فإن إعداره لا يكون واجبا على الدائن بعد فوات هذا الوقت ، إذ لا ضرورة للإعذار
بنص المادة ٢٢٠ من القانون المدنى إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد
بفعل المدين . وإذا كان الحكم قد قضى بالتعويض المستحق للطعون عليه
دون أن يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من ضرورة إعداره في هذه الحالة ،
فإنه لا يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المهندس كمال زكى أقام الدعوى رقم ٨١٨ سنة ١٩٦١ كلى القاهرة ضد ولسن إسمحق جيد طلب فيها الحكم بالإلزامه بأن يدفع له مبلغ ١٦١٥ ج و ٨٢ م والمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة، وقال بياناً للدعوى إنه بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٩/٣/١٥ عهد إليه المدعى عليه ببناء عمارة من تسعة أدوار بشارع ذهني رقم ١٤ قسم الظاهر بمدينة القاهرة طبقاً للرسومات والمواصفات وبالفئات والأثمان المتفق عليها فى قائمة الشروط الملحقة بالعقد وفى مدة سبعة أشهر من تاريخ توقيعه، على أن يكون ملزماً بدفع خمسة جنميات غرامة عن كل يوم من أيام لتأخير، وتعهد المدعى عليه بتقديم المواد اللازمة للبناء ولأعمال الخرسانة بطريقة تضمن سير العمل دون توقف، فإذا تأخر فى التسليم احتسبت مدة التأخير وأضيفت إلى المدة اللازمة لإنهاء الأعمال والتزم بدفع غرامة التأخير، وإذ قام بتنفيذ عقد المفاولة رغم أن المدعى عليه تراخى فى تسليم الأرض، وأجرى إنشاء التنفيذ تعديلات فى الرسوم وتأخر فى تسليم أعمدة الحديد، وفى توريد الطوب ولم يحصل على رخصة بالبناء فيما يزيد على أربعة أدوار، وقد أمره مهندس التنظيم بإيقاف العمل بعد أن رعى الخرسانة بسقف الدور الخامس، وظل العمل موقوفاً أربعة أشهر وعشرة أيام حتى حصل المدعى عليه على الرخصة فأخذ فى إتمام البناء، إلا أن المدعى عليه طلب تعديلات فى غرفة المصعد بعد إقامتها حسب الرسومات، مما أدى إلى تكسير المبانى والأسقف وإضافة كميات بعد صب الخرسانة، وتوقف العمل أكثر من مرة بسبب تعديله فى الرسومات وتأخيره فى تركيب أدوات النجارة، ثم امتنع عن الوفاء بالمستحق من قيمة الأعمال حسب النصب المتفق عليها، الأمر الذى دهاه إلى التوقف عن العمل، وإذ بلغ

المستحق عن باقي أعماله ٣٨٢ ج و ٨٢ م حسبما انتهى إليه الخبير المتدب في الدعوى رقم ٥٧٤٠ سنة ١٩٦٠ مستعجل القاهرة لإثبات الحالة ، وأوقف العمل مدة ٢٣٣ يوما ، وكان يستحق من كل يوم منها خمسة جنيهات غرامة التأخير إعمالا لشروط القائمة الملحقة بالعقد فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته . وأقام المدعى عليه دعوى فرعية طالب فيها بالحكم بإلزام المدعى بأن يدفع له مبلغ ٥٠٠ ج كتعويض عن حرمانه من الانتفاع بالعمارة بسبب التأخير في أعمال البناء ، وبتاريخ ١٩٦٢/١/٢٢ حكمت المحكمة بتدب خبير لمعاينة العقار موضوع عقد المقاولة وبيان الأعمال التي قام بها المدعى وتقدير قيمتها وفقا للعقد والشروط الملحقة به وإجراء الحساب بين الطرفين وبيان ما إذا كان المدعى قد تأخر في تسليم العمل وسبب التأخير والأضرار التي أصابت رب العمل من جراء هذا التأخير ، وبعد أن باشر الخبير المأمورية وقدم تقريره اعترض الطرفان على هذا التقرير ، وبتاريخ ١٩٦٣/١٢/٣٠ حكمت المحكمة بإعادة المأمورية للخبير لفحص هذه الاعتراضات ، وبعد أن قدم الخبير ملحق التقرير عادت وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦٦ حكمت في موضوع الدعوى الأصلية بإلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعى مبلغ ٩٤٥ ج و ٢٨٢ م والمصروفات المناسبة ، وفي الدعوى الفرعية برفضها وألزم رافعها بمصروفاتها ، واستأنف ولسن لمحق هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء ورفض الدعوى الأصلية ، والحكم له بطلباته في الدعوى الفرعية ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٣٩ سنة ٨٣ قضائية ، وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) في الدعوى الأصلية برفض الاستئناف موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنف بالمصروفات ومبلغ ثلاثمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثانيا) في الدعوى الفرعية بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه (المقاول) بأن يدفع للمستأنف مبلغ ١٦٤ ج والمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه رفض الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها ، وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه قضى للطعون عليه بالتعويض مستندا في ذلك إلى أن التزام الطاعن في عقد المقاولة يتمكين المقاول

من إنجاز العمل يتضمن التزامه بالحصول على الرخصة اللازمة للبدء في عمل البناء أو مواصلة ، وأن الشروط الملحقه بالعقد لا تجعل هذا الالتزام على عاتق المقاول وإنما تواجه حالة تغير الأثمان والفئات المتفق عليها ، كما أنها لا تنطوي على إعفائه من المسؤولية المترتبة على تأخيره في تنفيذ هذا الالتزام ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ في الإسناد ، ذلك أن عقد المفاوضة لا ينص على مسؤولية المالك بالتعويض في حالة تأخيره عن تقديم الرخصة ببناء الأدوار ، وإنما ينص البند التاسع من الشروط الملحقه بالعقد على مسؤولية المقاول وحده في جميع الظروف والملايسات عن مواجهة كل الصعوبات مهما كان نوعها منظورة كانت أو غير منظورة ، وهو نص صريح في إعفاء المالك من المسؤولية عن التأخير في استخراج تراخيص البناء ، وهذا الاتفاق على الإعفاء صحيح إلا إذا وقع فسخ أو خطأ جسيم عملاً بنص المادة ٢١٧ من التقنين المدني ، ولم يتحدث الحكم عن وقوع غش أو خطأ جسيم من جانب الطاعن ، ولا يغني عن ذلك حديثه عن التوازن الاقتصادي المشار إليه بالفقرة الأخيرة من المادة ٦٥٨ من التقنين المدني ، لأن هذه الفقرة إنما تجيز للقاضي زيادة الأجر أو فسخ العقد إذا انهار التوازن الاقتصادي بين التزامات رب العمل والمقاول بسبب حوادث استثنائية عامة ، ولا تجيز للقاضي إضافة نص إلى العقد بإلزام المالك بالتعويض إذا تأخر في استخراج الرخصة ، فضلاً عن أن هذا التأخير أمر متوقع ، وكان المقاول يعلم بأن الترخيص ببناء باقي الأدوار سوف يستخرج أثناء العمل ، وكان عليه أن يتخذ الإجراءات لاستصداره ، وقد أجاز نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ أن يقدم طلب الحصول على الترخيص من المالك أو من ينوب عنه .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أن التائب بعقد المفاوضة المودع بملف الطعن أن المطعون عليه تعهد بأن ينهى الأعمال المبينة بهذا العقد في المدة المحددة فيه وطبقاً للرسومات والمواصفات الموقع عليها من الطرفين وحسب الفئات المنصوص عليها في قائمة الشروط الملحقه به ، وتضمن البند التاسع منها النص على أن المقاول "قام بجميع الأعمال اللازمة بنفسه وتحت مسؤوليته لتحديد جميع الظروف والملايسات التي تحيط بالأعمال موضوع هذا العقد ، وهو وحده المسؤول عن مواجهة كل الصعوبات والطوارئ التي تصادفه مهما كانت نوعها سواء كانت منظورة أو غير منظورة

وليس له الحق في المطالبة بفئات أو أثمان أزيد مما هو متفق عليه "... وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه على قوله "إن التفسير الصحيح لعقد المقاولة المعروض أن تأخر المالك في تقديم الأدوات اللازمة للعمل لا يمكن أن يستتبع إلزام المقاول بذات المدة المحددة لإنهاءه" وأن "الزام رب العمل بتمكين المقاول من إنجاز العمل يتضمن أيضا أنه إذا كان المقاول في حاجة إلى رخصة للبناء للبدء في العمل أو لمواصلته فإن من الواجب المحتم على رب العمل أن يحصل له عليها في الميعاد المناسب حتى لا يتأخر العمل، وكذلك الحكم في جميع الترخيصات الإدارية التي يكون العمل في حاجة إليها، ولا يمكن تفسير البند التاسع من الشروط الملحقه بالعقد بأن استخراج التراخيص قد أصبح بمقتضاه على عاتق المقاول فضلا عن أن ذلك يتم عن قلب للأوضاع وتكليف بغير استطاع، فإن عجز ذلك البند يفيد أن نطاقه قاصر على مواجهة حالة تغير الفئات والأثمان المتفق عليها في معنى المادتين ٦٥٧ و ٦٥٨ من التقنين المدني، ولعل مصداق ذلك ما أورده البند الثالث من الشروط الملحقه بالعقد من أن على المقاول أن يراعى في تنفيذ الأعمال القوانين الحكومية ولوائح البلدية والتنظيم وليس ثمة شك في أن استخراج التراخيص من بينها" وما قرره الحكم من ذلك هو تفسير للبند التاسع من قائمة الشروط الملحقه بالعقد لا يخالف الثابت بعبارة هذا البند ولا يخرج عن المعنى الذي يحتمله، ولا يغير من ذلك ورود بعض عبارات يبدو ظاهرها متعارضا مع تفسيره إذ العبرة بما تفيد عبارات العقد في جماتها لا بما تفيد عبارة بعينها منها، ولحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من هذه العبارات مستهدية بالظروف التي أحاطت بها، إذ كان ذلك وكان الحكم قد انتهى إلى أن نطاق البند التاسع من قائمة الشروط يقتصر على مواجهة حالة تغير الفئات والأثمان المتفق عليها، ولا يتضمن شرطا بإعفاء رب العمل من التزاماته الناشئة عن العقد وكان التزامه بتمكين المقاول من إنجاز العمل يفرض عليه الحصول على رخصة البناء للبدء في العمل، كما يفرض عليه الحصول على التراخيص اللازمة للضي في تنفيذه وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول أو أباه عنه في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار، فإن الحكم إذ رتب مسؤولية الطاعن عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة لا يكون قد خالف القانون أو شابه خطأ في الإسناد .

وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعن بالتعويض مستندا في ذلك إلى ما أورده الخبير المنتدب في تقريره من أن المقاتل توقف عن العمل مدة أربعة شهور وثلاثة أسابيع من جراء تأخر المالك في استخراج الرخصة، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور من وجوه (أولها) أن الطاعن تمسك في اعتراضه على تقرير الخبير وفي صحيفة استئنافه بأن العمل لم يتوقف بسبب استصدار التراخيص وأن المقاتل قام بأعمال الحراسة المسلحة عن باقي الأدوار وحرر مستخلصه عن كل دور قبل الحصول على الترخيص به، إلا أن الخبير لم يحقق هذا الاعتراض واعتمد الحكم على هذا التقرير دون أن يواجه دفاع الطاعن. (وثانيها) أن الحكم نسب إلى الطاعن الخطأ في استصدار الترخيص بإنشاء دون أن يبحث تاريخ تقديم طلبات الترخيص وما صادفها من عقبات، كما أن الحكم اكتفى في بيان ركن الضرر بالأخذ بتقرير الخبير رغم أنه جاء خاليا من الدليل على وقوع الضرر بالفعل، فضلا عن أن الحكم أورد بأسبابه أن المقاتل كان يستطيع مع تأخير التراخيص إنجاز الأعمال قبل نهاية الميعاد المتفق عليه بأسبوع. (ثالثها) أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أن المقاتل لم يقيم بإعذاره قبل ترك العمل وقيل رفع الدعوى فلا يستحق التعويض وفقا لنص المادة ٢١٨ من التقنين المدني.

وحيث إن هذا النعي في (الوجه الأول) منه مردود بأن الثابت بملاحق تقرير الخبير المودعة صورته الرسمية بملف الطعن أن الرخصة ببناء الدور الأرضي والأدوار الأربعة من فوقه قد صدرت بتاريخ ١٩٥٨/٩/٣٠ وأن المقاتل بدأ العمل من تاريخ التعاقد في ١٩٥٩/٣/١٥ حتى رمى الحراسة لسقف الدور الخامس الذي قدم مستخلصه بتاريخ ١٩٥٩/٧/١٥، ولم يكن مصرحا بالعمل فوق الدور الرابع، وقد أوقف المقاتل عن العمل من هذا التاريخ حتى صدر الترخيص عن الدورين الخامس والسادس بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٣، وأن المستخلصات الخاصة بالعمل في هذه الفترة عن أعمال البياض في داخل الأدوار الصادر عنها الترخيص الأول ولا تدخل ضمن الترخيص الصادر في ١٩٥٩/١٢/٢٣ ولو أن الرخص كانت جاهزة لما توقف العمل في الحراسة المسلحة ولما تعطلت الأخشاب في تلك الفترة. وإذا كان الثابت بالرجوع إلى المستخلصات المودعة

بأن الطعن أنه حرر عن الدور السادس المستخلص المؤرخ ١٩٥٩/٧/١٥ وعن الدور السابع المستخلص المؤرخ ١٩٥٩/١٢/٢٣، وهما الدوران الخامس والسادس فوق الدور الأرضي والصادر الترخيص عنهما بعد توقف العمل، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على هذا التقرير واطمأن إلى أسبابه التي تحمل الرد على دفاع الطاعن، فإنه لا يكون مشوباً بالقصور. والنعي في (الوجه الثاني) مردود بأن تأخر الطاعن في الحصول على التراخيص اللازمة لبدء العمل والمضي في تنفيذه حتى يتم إنجازه هو إخلال بالتزامه التعاقدى على ما سلف بيانه في الرد على السبب الأول، فيعتبر في ذاته خطأ موجبا للمسئولية لا يدرؤها عنه إلا إثبات قيام السبب الأجنبي الذي لا بد له فيه، وإذا كان الثابت بتقرير الحبير الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن المقاتل توقف عن العمل لسبب عدم استخراج الرخصة بعد أن رمى الخرسانة لسقف الدور الخامس، وأنه لم ينتفع بأخشابه الخاصة بأعمال الخرسانة المسلحة فترة التوقف لمدة ١٦١ يوما، وكان ما أورده الحكم عن مدة العمل بصدد الدعوى الفرعية لا ينصرف إلى مدة التوقف ولا ينفي وقوع الضرر الذي حدث بخطأ الطاعن، فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. ومردود في (الوجه الثالث) بأن الحكم وقد انتهى إلى إخلال الطاعن بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على الرخصة في الوقت المناسب فإن إعداره لا يكون واجبا على الدائن بعد فوات هذا الوقت ووقوع الضرر، إذ لا ضرورة للإعذار بنص المادة ٢٢٠ من التقنين المدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد بفعل المدين، وإذا كان الحكم قد قضى بالتعويض المستحق للطعون عليه دون أن يرد على ما تمسك به الطاعن في دفاعه من ضرورة إعداره في هذه الحالة فإنه لا يكون مشوباً بالقصور.

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قضى في دعوى الطاعن الفرعية بمبلغ ١٦٤ ج باعتباره مقابل الضرر الذي لحقه من فرق التكاليف التي تحملها في اتفائه مع مقاتل جديد على استكمال الأعمال الناقصة التي تركها المطعون عليه دون تنفيذ، وهو من الحكم قصور في التسبيب، ذلك أن الطاعن تمسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن المطعون عليه توقف عن العمل بغير مبرر منذ ١٩٦٠/١/٣ وأن الأعمال الناقصة لم تتم إلا في ١٩٦٠/١٠/١٥

فتستحق عليه غرامة التأخير بواقع خمسة جنيهات عن كل يوم ، إلا أن الحكم لم يواجه هذا الدفاع وأسقط من حسابه أن الطاعن لم يكن يستطيع أن يستكمل الأعمال الناقصة قبل أن يباشر الخبير مأموريته في دعوى إثبات الحالة التي اضطر لرفعها بسبب توقف المقاول عن العمل بغير حق .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ، ذلك أنه يبين من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى أن المقاول توقف عن إتمام العمل ووجه إلى الطاعن إنذارا بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٠ بأنه لن ينفذ العمل أقام قضاؤه في الدعوى الفرعية بطلب التعويض على قوله "إن خبير دعوى إثبات الحالة قد قدر قيمة الأعمال الناقصة بمبلغ ١٤٦ ج و ٦٠ م بينما كلفت المالك عند تعاقد مع المقاول الحديد مبلغ ٣١٠ ج، فكان المالك قد تحمل الفرق وهو مبلغ ١٦٤ ج فحسب وهذا يمثل مالق المالك من خسارة حقيقية واقعة . أما عن محاولة المالك اعتبار أن المقاول قد تأخر مدى مائة وستة عشر يوما حتى تعاقد مع المقاول الحديد وطلب تطبيقه البند العاشر فواضح أنه كان من حق المالك إتمام الأعمال الناقصة فور وصول الإنذار إليه من المقاول" وأن "الأعمال التي لم تتم كانت قاصرة على بياض السلم والواجهة الخارجية ولم يكن من شأنها إحافة السكن في العمارة واستغلالها" وما قرره الحكم من ذلك يفيد أن مدة التأخير في استكمال الأعمال الناقصة إنما ترجع لفعل المالك ، فلا محل لأعمال حكم الشرط الجزائي ويكون لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير التعويض ، وهو ما يتضمن الرد الكافي على دفاع الطاعن ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور على غير أساس .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأديب نصيبى ، ومحمد فاضل المرجوشى، وحافظ الوكيل .

(١٦٧)

الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ القضائية :

(١، ب) عمل . "ميعاد استئناف الدعوى النهائية" . استئناف .
دعوى .

(١) طلب التويض عن الفعل التعسفى . رفعه بالتزام أوضاع المادة ٧٥
ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام

(ب) طلبات الأجر وبدل الانذار والأجازه ومكافاة نهاية الخدمة . ميعاد
استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . الدعوى بطلبها من الدعاوى التى
تنظر على وجه السرعة . مادتان ٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٠٢ مرافعات سابق
قبل تعديلها بق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(ج) استئناف . "ميعاد الاستئناف" . نظام عام .

ميعاد الاستئناف . بدؤه من تاريخ إعلان الحكم . ٣٧٩م مرافعات سابق قبل
تعديلها بق ١٠٠ لسنة ١٩٦١ . رفع الاستئناف بعد الميعاد . على المحكمة أن تقضى
بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . ٣٨١م مرافعات سابق .

(د) نقض . "أثر نقض الحكم" .

نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . أثره . نقض الحكم الصادر
في موضوع الاستئناف .

١ — استئناف الحكم الابتدائى يخضع بالنسبة لطلب التعويض عن الفصل
التعسفى للميعاد المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩

وہو عشرہ آیام مادامت الدعوی قد رفعت بالترام الأوضاس الوارده
بہذہ المادۃ .

۲ - استئناف الحكم بالنسبة لطلبات الأجر وبدلی الانذار والأجازة
ومکافاة نہایۃ الخدمۃ ینخضع للیعاد المقرر بالمادۃ ۴۰۲ من قانون المرافعات
السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۰۰ لسنة ۱۹۶۲ الواجبة التطبيق وهو عشرہ
آیام باعتبار أن الحكم صادر فی دعوی أوجب القانون الفصل فیہا علی وجه السرعة
عملاً بالمادۃ ۷ من قانون العمل رقم ۹۱ سنۃ ۱۹۵۹ .

۳ - إذ كان میعاد الاستئناف يبدأ من تاریخ إعلان الحكم طبقاً للمادۃ ۳۷۹
من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ۱۰۰ سنۃ ۱۹۶۲، وكان
الثابت أن الحكم الابتدائی أعلن فی ۳ مارس سنۃ ۱۹۶۲ واستأنفه المطعون ضده
فی ۲۶ مارس سنۃ ۱۹۶۲ فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد المیعاد، وهو عشرہ آیام
بما كان یتعین معه علی محکمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها بسقوط الحق
فی الاستئناف وفقاً للمادۃ ۳۸۱ من قانون المرافعات السابق .

۴ - نقض الحكم بقبول الاستئناف شكلاً ینتبع نقض الحكم الصادر
فی موضوع الاستئناف باعتباره لاحقاً له ومؤسساً علی قضائه بقبول الاستئناف .

المحکمة

بعد الاطلاع علی الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - علی ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
الطعن - تتحصل فی أن المطعون ضده تقدم بشكوى إلى مكتب العمل بالحیزة
ضمنها أن الشركة الطاعنة فصلته من عمله بلا مبرر، وطلب لذلك إعادته إلى العمل
ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع، وأحاله إلى محکمة الصنف الجزئية وقيد
بجدولها برقم ۱۳۹ سنۃ ۱۹۶۱ الصنف ، وبتاریخ ۱۸ مايو سنۃ ۱۹۶۱ قضت

المحكمة بوقف تنفيذ قرار الفصل وبإلزام الشركة الطاعنة بأن تؤدي للطعون ضده أجره من تاريخ فصله ، وبعد أن حدد المطعون ضده طلباته الموضوعية قبل الشركة الطاعنة بمبلغ ٦٩٦ ج و ٩٤٠ م ، منه ٣ ج و ٨٠ م أجر خمسة أيام من شهر أبريل ، و ١٤ ج و ٩٠٠ م أجر عن ساعات عمل إضافية خلال شهرى مارس وأبريل سنة ١٩٦١ ، و ٣٠ ج و ٨٣٠ م مقابل الأجازة وأجر عن ساعات عمل إضافية خلال سنتى ١٩٥٩ و ١٩٦٠ ، ٢١ جنيتها مكافأة نهاية الخدمة ، ١٨ ج و ٥٠٠ م بدل إنذار ، ٨ ج و ٦٣٠ م مقابل الأجازة ، ٦٠٠ جنيه تعويضا عن الفصل التعسفى ، قضت المحكمة فى ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ بإحالة الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية ، وقيدت بمجلد لها برقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦١ عمال كلى القاهرة . وفى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده مبلغ ٢١ ج و ٥٨٤ م . استأنف المطعون ضده هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٤٥٨ سنة ٧٩ ق ، وفى ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٢ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بإلزام الشركة الطاعنة بتقديم ملف خدمة المطعون ضده ، ثم قضت فى ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٥ وفى موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف إلى إلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للطعون ضده مبلغ ١٢١ ج و ٩٤٠ م يخص منه ما يكون قد حصله تنفيذاً لحكم وقف تنفيذ قرار فصله ، وفى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ طعنت الشركة الطاعنة فى هذين الحكمين بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرةين انتهت فى الأخيرة منهما إلى طلب نقض الحكمين ، وبالجلسة المحددة انظر الطعن صحت على هذا رأى .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم الأول من الحكمين المطعون فيهما والصادر بتاريخ ٢٧ يونيه سنة ١٩٦٢ خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، ذلك أنه قضى بقبول الإستئناف شكلا فى حين أن الحكم الابتدائى أعلن فى ٣ مارس سنة ١٩٦٢ ولم يرفع عنه الاستئناف إلا فى ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ ، وبعد فوات الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم وفقاً للمادة ٣٧٩ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، ولذلك كان يتعين على محكمة الاستئناف

أن تحكم من تلقاء نفسه إسقاط الحق في الاستئناف عملا بالمادة ٣٨١ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أن استئناف الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٢ يخضع بالنسبة لطلب التعويض عن الفصل التعسفي للميعاد المنصوص عليه في المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام ، لأن الدعوى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — رقت بالتزام الأوضاع الواردة بهذه المادة ، ويخضع بالنسبة لباقي الطلبات للميعاد المقرر بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ الواجبة التطبيق ، وهو عشرة أيام أيضا باعتبار أن الحكم صادر في دعوى أوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عملا بالمادة ٧ من قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وإذا كان هذا الميعاد يبدأ من تاريخ إعلان الحكم طبقا للمادة ٣٧٩ من قانون المرافعات السابق قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢ وكان الثابت أن الحكم الابتدائي أعلن في ٣ مارس سنة ١٩٦٢ ، واستأنفه المطعون ضده في ٢٦ مارس سنة ١٩٦٢ فإن الاستئناف يكون قد رفع بعد الميعاد ، وكان يتعين على محكمة الاستئناف أن تقضى من تلقاء نفسها إسقاط الحق في الاستئناف وفقا للمادة ٣٨١ من قانون المرافعات السابق وإذا لم تفعل وحكمت في ٢٧ يولية سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا ، فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن نقض الحكم الصادر في ٢٧ يولية سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا يستتبع نقض الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٣ يولية سنة ١٩٦٥ باعتباره لاحقا له ومؤسسا على قضائه بقبول الاستئناف .

وحيث إن الاستئناف صالح للحكم فيه ، ولما تقدم بيانه يتعين القضاء بإسقاط الحق في استئناف الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦٢ .

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور حافظ هريدي ، عثمان زكريا ، محمد سيد احمد حاد ، وعلى
عبد الرحمن .

(١٦٨)

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(ا) مسئولية . ”المسئولية التقصيرية . مسئولية متولى الرقابة“ .

مسئولية القائم على تربية القاصر عن عمله غير المشروع . أساسها خطأ مفترض
هو الإخلال بواجب الرقابة . انتقال هذه الرقابة إلى من يشرف على تعليم
القاصر أثناء وجوده في المدرسة . تمسك الطاعن بالخطأ المفترض في جانب والد القاصر —
— دون الخطأ الثابت — عن الحادث الذي وقع منه في المدرسة . نفي الحكم المسئولية
عن الوالد تأسيسا على أن إدارة المدرسة هي المسئولة بمفردها عن الرقابة .
لا خطأ .

(ب) نقض . ” أسباب الطعن . السبب الجديد “ .

واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة لأول مرة أمام
محكمة القضاء .

(ج) . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير التعويض “ . تعويض .

تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع مستهدية في ذلك بكافة الظروف
والملازمات في الدعوى .

(د) نقض . ” ما لا يصلح سببا للطعن “ . مسئولية . محكمة الموضوع .

نقض الحكم بأسباب مائة دقاع الطاعن بصدور وقوع الحادث مفاجأة . التي عليه
في هذا الخصوص جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز
إثارته أمام محكمة القضاء .

١ — للقائم على تربية القاصروإن كان ملزماً بتعويض الضرر الذى يحدثه ذلك القاصر للغير بعمله غير المشروع ، وأن هذه المسئولية تقوم على خطأ مفترض لمصلحة المضرور هو الإخلال بواجب الرقابة ، إلا أن هذه الرقابة تنتقل إلى من يشرف على تعليمه أثناء وجوده فى المدرسة ، فلا يستطيع المكلف بالرقابة أن يدرك مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن الضرر وقع بسبب أجنبى أو خطأ من المضرور أو خطأ ثابت فى جانب الغير . وإذا كان الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه بنفى المسئولية عن والد الفلام الجانى على — أن الحادث وقع فى المدرسة وأن إدارة المدرسة كانت مسئولة بمفردها عن الرقابة وقت وقوعه — وكان الثابت أن الطاعن لم يتمسك بصحيفة الاستئناف بالخطأ الثابت اكتفاء بالخطأ المفترض فى جانب والد القاصر عن الحادث الذى وقع منه أثناء وجوده فى المدرسة ، فإن الحكم المطعون فيه إذاً يد الحكم الابتدائى لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

٢ — إذا كان الدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ، فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً لخطر الضرر . مستهدية فى ذلك بكافة الظروف والملايسات فى الدعوى ، فلا عليها أن هى قدرت التعويض الذى رآه مناسباً ، دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف .

٤ — إذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه — بشأن رفض دفاع الطاعن بصدد وقوع الحادث مفاجأة بما يعفيه من المسئولية — سائفاً ومؤدياً للنتيجة التى انتهى إليها ، فإن النعى عليه فى هذا الخصوص يكون فى حقيقته جدلاً فى تقدير الدليل حول قيام عنصر المفاجأة وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن عبد السلام السيد فهمى أقام الدعوى رقم ٢٠١٢ سنة ١٩٦٠ مدنى كلى القاهرة طالب فيها الزام وزير التربية والتعليم وناظر مدرسة السلطان مصطفى الابتدائية ومجد متولى بأن يدفعوا له متضامين ستة آلاف جنيه وقال فى بيان دعواه إن ابن المدعى عليه الأخير وهو تلميذ بمدرسة السلطان مصطفى الابتدائية ضرب فى ١٢ مايو سنة ١٩٥٩ ابنه عادلا (الذى كان ينضم إلى ذات المدرسة، وذلك أثناء وجودهما بفنائها، وقد أفضى هذا الضرب إلى موته، وقيدت الواقعة جنائية برقم ٤٦٧ سنة ١٩٥٩ السيدة، وقضت فيها محكمة الأحداث بتسليم الجانى إلى ولى أمره، وقد ثبت من هذا التحقيق إهمال المدرسة بتركها للجنى عليه ملقى على الأرض معنى عليه فترة طويلة دون اسماعاف. وإذا كان التلميذ المعتدى تحت رقابة ناظر المدرسة وقت الاعتداء فإن الناظر يكون مسئولاً لإهماله الرقابة وعدم الاشراف على التلاميذ أثناء الفسحة ولتقاصسه عن اتقاذا ابنه بعد الاعتداء عليه، كما تسأل وزارة التربية معه مسئولية المتبوع. دفع الناظر ووزير التربية الدعوى بانتفاء مسئوليتهما لأن الحادث وقع مفاجأة ودون إمكان دفعه وبأن الناظر قام بالإسعافات الأولية المناسبة التى تنفى عنه الإهمال وتنعدم معها مسئولية المتبوع وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٢ حكمت المحكمة بإلزام ناظر المدرسة ووزارة التربية بأن يدفعوا للمدعى متضامين مبلغ خمسمائة جنيه لما ثبت لديها من إهمال الناظر متولى الرقابة فى المدرسة، وأن هذا الخطأ منه إذ وقع أثناء تأدية وظيفته فإن وزير التربية تسأل معه بالتضامن طبقاً لنص المادة ١٧٤ من القانون المدنى، كما تنفى الحكم المسئولية عن والد الجانى قولا منه بانتقال الرقابة إلى إدارة المدرسة فى فترة الدراسة، استأنف ناظر المدرسة ووزير التربية هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبين الغاء ورفض الدعوى، وقيد استئناف أولهما برقم ٩٥٣ سنة ٧٩ ق

وقيد الثاني برقم ١٠١٣ سنة ٧٩ق، وبعد أن أمرت المحكمة بضم الاستئناف ليصدر فيهما حكم واحد، حكمت بتاريخ ١٤ يونية سنة ١٩٦٦ بتأييد الحكم المستأنف. طعن ناظر المدرسة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن، وبالحلقة المحددة لنظيره أصرت النيابة على هذا الرأي.

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام محكمة الاستئناف بأن القاصر وقد ارتكب عملاً غير مشروع، وكان أبوه هو الذي يتولى الرقابة عليه ويقوم بتربيته، فالمفروض أنه إما أن يكون قد قصر في رقابة ولده أو أنه أساء تربيته أو ارتكب الخطأين معاً، وقد اكتفى الحكم المطعون فيه بنفي مسؤولية الرقابة عن الأب دون أن ينفي عنه سوء التربية، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون وقصور، لأن الأب مسئول عن جريمة قتل يركبها ولده حتى ولو وقعت الجريمة داخل حوش المدرسة لأنه لم يحسن تربيته، وإذا كانت المادة ١٦٩ من القانون المدني تجعل المسئولين عن الفعل الضار متضامنين في التزامهم بالتعويض على أن تكون المسؤولية بينهم بالتساوي إلا إذا حددها القاضي فإن مصلحة الطاعن في إبداء هذا الوجه من الدفاع تكون ظاهرة.

وحيث إن هذا النعي مردود، ذلك أن القائم دلي تربية القاصر وإن كان ملزماً بتعويض الضرر الذي أحدثه ذلك القاصر للغير بعمله غير المشروع، وأن هذه المسؤولية تقوم على خطأ مفترض لمصلحة المضرور هو الإخلال بواجب الرقابة، إلا أن هذه الرقابة تنتقل إلى من يشرف على تعليمه أثناء وجوده في المدرسة فلا يستطيع المكلف بالرقابة أن يدرأ مسئوليته إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن الضرر وقع بسبب أجنبي أو خطأ من المضرور أو خطأ ثابت في جانب الغير. إذ كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بنفي المسؤولية من والد الغلام الجاني على قوله: "إن حادث الضرب الذي أفضى إلى الموت وقع في مدرسة السلطان مصطفى وبذلك تكون الرقابة من الوالد قد انتقلت إلى إدارة المدرسة التي كانت مسئولة بمفردها عن الرقابة وقت وقوع الحادث لأن ابنه لم يكن في كتفه بل كان بمنأى عنه، ولم يكن متولياً لرقابته

وهذا كاف لنفي الخطأ المفترض في جانبه ، وهو أساس المسؤولية فلا يسأل عن تعويض الضرر الذي يحدث نتيجة هذا الخطأ " وكان الثابت أن الطاعن لم يمسك بصحيفة الاستئناف بالخطأ الثابت اكتفاء بالخطأ المفترض في جانب والد الفاصر عن الحادث الذي وقع منه أثناء وجوده في المدرسة ، فإن الحكم المطعون فيه إذايد الحكم الابتدائي لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه القصور المبطل من ثلاثة أوجه (أولها) أنه جعل الطاعن مسئولاً عن تعيين العدد الكافى من المشرفين فى فترة الفسحة دون أن يبين إن كان هذا الخطأ هو خطأ الناظر أم خطأ الوزارة ، فخطأ بذلك بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى ورتب على الأخير المسؤولية الشخصية للطاعن . (وثانيهما) أن الطاعن أثار أمام محكمة الموضوع أن تشريح جثة المجنى عليه يبين أنه كان مصاباً بعدة أمراض خطيرة تجعل فرصته فى الحياة ضئيلة ولو لم يقع عليه العدوان ، ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بمبحث هذا الأمر عند تقدير التعويض وهو منه قصور يعيبه (وثالثها) أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الحادث وقد وقع فجائياً وفى أقل من ثلاث دقائق فإنه لم يكن فى وسعه منعه وتفادى الحادث مهما كان عدد الرقباء ، إلا أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفاع استناداً إلى ما جاء بحكم النقض الصادر فى ١٩٤٦/١٠/٢١ وهو قياس خاطئ لأن إدارة المدرسة فى حكم النقض سالف الذكر كانت مخطئة ابتداء وقبل الحادث فلم يكن يعفيها من المسؤولية المفاجأة به .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الوجه الأول منه بأن هذا الدفاع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض . ومردود فى الوجه الثانى منه بأنه لما كان تقدير التعويض هو من إطلاقات محكمة الموضوع بحسب ما تراه مناسباً لجبر الضرر مستهدية فى ذلك بكافة الظروف والملايسات فى الدعوى ، فلا عليها أن هى قدرت التعويض الذى رآته مناسباً دون أن تبين أو ترد على ما أثاره الطاعن من هذه الظروف . ومردود فى الوجه الأخير بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه رفض دفاع الطاعن بصدد وقوع الحادث مفاجأة

بما يعفيه من المسؤولية على قوله : " وكان الحادث يخلص في أن المتهم عرض قدمه للمجنى عليه أثناء جريه في الفناء فوق المجنى عليه تبعاً لذلك على الأرض ودارت مناقشة بين الإثنين بسبب ذلك انتهت بأن انهال المتهم على المجنى عليه بالضرب الذي أدى إلى وفاته . لما كان ذلك ، فإن واقعة الاعتداء بالضرب الذي أفضى إلى الموت كانت مسبقة بمشادة استغرقت عدة دقائق ، وهذا من شأنه أن ينفي عن واقعة الضرب المفضى إلى الموت عنصر المفاجأة " ولما كان هذا الذي قرره الحكم سائغاً ومؤدياً للنتيجة التي انتهى إليها فإن النعي يكون في حقيقته جدلاً في تقدير الدليل حول قيام عنصر المفاجأة ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، والسيد عبد المنعم الصراف ، ومهان زكريا ،
ومحمد سيد أحمد حماد .

(١٦٩)

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) نزع الملكية للنفعة العامة . "الطعن في قرار اللجنة" . حكم . " بطلان
الحكم " . اختصاص . " اختصاص ولائي " . بطلان .

لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات
اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافا .
هو طعن من نوع خاص تحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة
في القانون المذكور . مصدر الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة
من قاض واحد طبقا لسادة اثنائية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .
لا بطلان .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . " انتهائية الأحكام الصادرة بشأنها " .
استئناف . " الأحكام الجائز استئنافها " . حكم . بطلان .

الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات
نزع الملكية غير قابل للطعن ما دام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه
القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

قضاء الحكم المطعون فيه بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لصدوره
من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد . خطأ .

١ — اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للفصل في المعارضات
الخاصة بالتعويضات عن نزع الملكية للنفعة العامة وإن كانت بحكم تشكيلها
تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —

قد خولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقررة لهم عن نزع الملكية ، وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة ، والطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافاً ، بل هو طعن من نوع خاص في قرارات لجنة إدارية ، له أوضاع متميزة ، وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة ، هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد وصفت الطعن في قرار لجنة المعارضات بأنه استئناف ، ذلك أن ما يرد بالمذكرة الإيضاحية لا يصل إلى درجة التشريع ، وليست له صفة الإلزام إذا ما تعارض معه. وإذا كان الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية ، لا يعتبر استئنافاً ، فإنه يعرض على الدائرة المنوط بها نظر الدعاوى الابتدائية ، وقد كانت مشكلة من قاض واحد وقت نظر الطعن حتى الفصل فيه طبقاً للمادة الثامنة من قانون الساطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يكون الحكم الصادر في الطعن غير مشوب بالبطلان .

٢ - الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة حكم نهائي غير قابل للطعن فيه عملاً بالمادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ٥٤ ما دام قد صدر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقرر بوجوب صدور الحكم في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية من دائرة استئنافية بالمحكمة الابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة ، ورتب على ذلك بطلان الحكم المستأنف لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد ، وانتهى إلى جواز الاستئناف وقبوله شكلاً ، وإلغاء الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من إحدى دوائرها الاستئنافية ، فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) قض ١٩٧٠/٣/١٩ مجموعة المكتب الفني ص ٣١ ص ٤٩٧

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن وزارة الإسكان نزعت ملكية العقار رقم ٣ بشارع فريد قسم الجمالية بالقاهرة والملوك لورثة المرحوم إسماعيل الليثى ، وقدر مجلس التثمين مبلغ ١٧٦١ ج و ٧٦٠ م مقابل نزع ملكية العقار للنافع العامة ، فعارض الورثة فى هذا التقدير وقيدت المعارضة برقم ٢١ سنة ١٩٦٢ . وبتاريخ ١٩٦٢/٦/١٢ قررت لجنة الفصل فى المعارضات بقبول المعارضة شكلا وفى موضوعها بتعديل ثمن المتر المربع من الأرض المزوعة ملكيتها بجعله ١٢ ج ، فطعن الورثة فى هذا القرار أمام محكمة القاهرة الابتدائية ، وطلبوا الحكم بإلزام محافظ القاهرة بصفته ومدير إدارة نزع الملكية ووزير الإسكان بدفع مبلغ ١٣٩٤٥ ج ، وقيد الطعن برقم ٣٧٥٥ سنة ١٩٦٢ محكمة القاهرة الابتدائية ، كما طعنت وزارة الإسكان فى ذات القرار طالبة إلغاءه وتأييد تقدير مجلس التثمين ، وقيد طعنها برقم ٤٧٣٥ سنة ١٩٦٢ محكمة القاهرة الابتدائية ، وبعد أن ضمت المحكمة الطعنين حكمت بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ (أولا) فى الطعن رقم ٣٧٥٥ سنة ١٩٦٣ بعدم قبول طاب الطاعنات وارثات المرحوم إسماعيل الليثى إلزام المطعون ضدهم بدفع ١٣٩٤٥ ج وإلزامهم بالمصروفات المناسبة (ب) بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بتعديل قرار لجنة الفصل فى المعارضات الصادر فى المعارضة رقم ٢١ سنة ١٩٦٢ وذلك برفع ثمن المتر المربع من الأرض موضوع النزاع بالنسبة للجزء الخارجى البالغة مساحته ١٦, ٩٤ مترا مربعا إلى مبلغ ٤٠ ج و برفع ثمن المتر المربع من الأرض بالنسبة للجزء الداخلى البالغة مساحته ٦٤, ٣٣ مترا مربعا إلى ٢٠ ج و برفع ثمن المتر المربع من المباني المقامة على الأرض إلى ٤ ج بالنسبة لمباني الطابق الأول شاملة الأساسات وإلى مبلغ ٣ ج بالنسبة لمباني كل من الطوابق الثلاثة الأخرى (وثانيا) وفى الطعن رقم ٤٧٣٥ سنة ١٩٦٢ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، واستأنفت ،

وارثات المرحوم إسماعيل الليثي هذا الحكم وطلب قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع القضاء بطلان الحكم المستأنف وبتقدير المنزل أرضا وبناء بمبلغ ١٣٩٤٥ ج، وقيد الاستئناف برقم ١٠٩٢ سنة ٨١ ق القاهرة ، واستندت المستأنفات إلى أن الحكم المستأنف كان يتعين صدوره من دائرة استئنافية مشكلة من ثلاثة قضاة ، وإذا صدر من قاض واحد فإنه يكون باطلا ويجوز استئنافه عملا بالمادة ٣٩٦ مرافعات وبالنسبة للموضوع فإنهم ينازعون في قيمة التعويض المحكوم به ، ودفعت محافظة القاهرة المستأنف عليها بعدم جواز الاستئناف لنهائية الحكم المستأنف .

وبتاريخ ١٨/٤/١٩٦٧ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر في الطعن رقم ٣٧٥٥ سنة ١٩٦٢ محكمة القاهرة الابتدائية واعتباره كأن لم يكن ، وإعادة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لعرض الطعن على إحدى دوائرها الاستئنافية — وطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للسبب المبين بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلب المطعون ضدهم رفض الطعن وصممت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل الوجهين الأول والثاني من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى بطلان الحكم المستأنف لصدوره من قاض واحد ، وأنه كان يتعين أن يصدر من هيئة استئنافية مشكلة من ثلاثة قضاة ، وهو خطأ ومخالفة للقانون ، إذ المستفاد من المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ أن لجنة الفصل في المعارضات ليست محكمة تصدر أحكاما إنما هي لجنة إدارية . وقد رأى المشرع على سبيل الاستثناء من القواعد العامة التي تقضى بنظر هذا الطعن أمام القضاء الإداري أن يكون الطعن في القرارات التي تصدر من اللجنة المذكورة أمام المحكمة الابتدائية ، ولا يعتبر هذا الطعن استئنافا ، ومن ثم فإن المحكمة تفصل في الطعن باعتبارها محكمة أول درجة ، وقد دفع الطاعنون أمام محكمة الاستئناف بأن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية في الطعن رقم ٣٧٥٥ سنة ١٩٦٢ نهائي طبقا للمادة ١٤ ق ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ التي تنص على أن يكون حكم المحكمة الابتدائية في الطعن في قرارات لجنة المعارضات نهائيا ، إلا أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى جواز الاستئناف بمقولة إن الحكم شابه بطلان — يجوز استئنافه عملا

بالمادة ۳۹۶ مرافعات، في حين أن القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ، ولا سبيل لإلغاء القانون الخاص إلا بتشريع خاص ، ولا يستفاد ذلك من المادة ۳۹۶ مرافعات .

وحيث إن هذا النعمى في محله . ذلك أن اللجنة التي أنشأها القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات عن نزع الملكية للنفعة العامة وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية ، إلا أن المشرع — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد حولها اختصاصا قضائيا معيناً حين ناط بها الفصل في الخلاف الذى يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقررة لهم عن نزع الملكية ، وهذا الفصل يعتبر فصلاً في خصومة ، والطعن في قرارات هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية ليس استثناءً ، بل هو طعن من نوع خاص في قرارات لجنة إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة ، هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد وصفت الطعن في قرار لجنة المعارضات بأنه استثناء ، ذلك أن ما يرد بالمذكرة الإيضاحية لا يصل إلى درجة التشريع وليست له صفة الإلزام إذا ما تعارض معه . وإذا كان الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية لا يعتبر استثناءً ، فإن الطعن يعرض على الدائرة المنوط بها نظر الدعاوى الابتدائية ، وإذا كان تشكيلها من قاض واحد وقت نظر الطعن وحتى الفصل فيه طبقاً للمادة الثامنة من قانون السلطة القضائية رقم ۵۶ سنة ۱۹۵۹ ، فإن الطعن يكون قد عرض على المحكمة الابتدائية مشكلة تشكيلاً سليماً ، ويكون الحكم الصادر منها غير مشوب بالبطلان .

إذا كان ذلك وكان الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية للنفعة العامة حكماً نهائياً غير قابل للطعن فيه عملاً بالمادة ۱۴ من القانون رقم ۵۷۷ سنة ۱۹۵۴ مادام قد صدر —

على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقرر بوجوب صدور الحكم في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية من دائرة استثنائية بالمحكمة الابتدائية مشكلة من ثلاثة قضاة ، ورتب على ذلك بطلان الحكم المستأنف لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد، وانتهى إلى جواز الاستئناف وقبوله شكلا وإلغاء الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها من إحدى دوائرها الاستثنائية فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم .

جلسة ٨ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، ومضوية للمادة
المستشارين : الدكتور محمد حافظ هريدي ، وعثمان زكريا ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(١٧٠)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن في الحكم . الأحكام غير إلحائز الطعن فيها “ .
اختصاص . ” الاختصاص الولائي “ . استئناف . ” نطاق الاستئناف “ .
دفع . نقض . نظام عام .

قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه
للتصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم
المادر من بعد برفض الدعوى بطرح النزاع برمه على محكمة الدرجة الثانية بمافي
ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إيدائه
أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام
محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

(ب) حكم . ” حجية الحكم “ . قوة الأمر المقضى . عقد . ” العقد الإداري “
اختصاص . ” الاختصاص الولائي “ .

القضاء — في دعوى مطالبة بإيجار — بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد
إداري — لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه — عدم جواز
مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسدة على ذات العقد .

١ — إذا كان البين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة أول درجة
بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وقضت المحكمة في ... برفض
هذا الدفع ، وكان هذا الحكم غير منه للتصومة كلها أو بعضها ، فإن الطعن فيه
يكون غير جائز . وإذا كانت المحكمة الابتدائية قد قضت في ... برفض الدعوى ،

وكان استئناف هذا الحكم من جانب المطعون عليه يطرح النزاع برمنه على محكمة الدرجة الثانية في كل ما أصدرته محكمة أول درجة من أحكام قطعية كانت أو متعلقة بالإثبات ، كما يطرح عليها الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأنه دفع متعلق بالنظام العام ، ويعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع ولو لم يدفع به أمامها ، فإنه لا ينسقط الحق في إيدائه والتمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، كما يجوز الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض .

٢ — متى كان الأساس المشترك بين الدعويين ، دعوى المطالبة بالإيجار ودعوى المطالبة بالتعويض — إيجار خيمة لإحدى الجامعات لأداء الإمتحان وتعويض عن حريق الخيمة — هو العقد المبرم بين الطرفين ، وكان الحكم الصادر من محكمة النقض قد حسم النزاع حول تكييف هذا العقد ، وانهى إلى أنه عقد إداري لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه ، فإنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه مخالفة هذا الأساس القانوني في أي نزاع لاحق يكون ناشئاً عنه أو مترتباً عليه ولو اختلفت الطلبات في الدعويين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل في أن سيد محمد خضر أقام الدعوى رقم ٣٧٣٥ سنة ١٩٥٨ كلى القاهرة ضد وزارة التعليم العالي وآخرين بطلب الحكم بإلزامهم متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ٢١٧٤٢ ج و ٦٢٠ م ، وقال في صحيفة شرحها لها إن جامعة عين شمس أعلنت عن مناقصة لإقامة خيام وتوريد المقاعد اللازمة للجان الامتحان في المدة من ٢٤ حتى ٣٠ مايو سنة ١٩٥٨ ، وإذ قبلت الجامعة بخطابها المؤرخ ١٠/٥/١٩٥٨ عطاءه الخاص بخيمة كلية الآداب وفقاً للشروط والمواصفات الموقع عليها منه بأمر بإقامة الخيمة وتوريد المقاعد المطلوبة ، إلا أنه حدث في ٢٧/٥/١٩٥٨ أن شب حريق أدى إلى إتلاف الخيمة ومحتوياتها مما اضطره إلى رفع الدعوى

رقم ٤٣٦١ سنة ١٩٥٨ مستعجل القاهرة لإثبات حالة أمتعته ، وإثبات الضرر الذي أصابه والذي انتهى الخبير إلى تقديره بمبلغ ٨٠٩٤ ج و ٤٢٠ م ، ولما كان هذا التقدير لا يتناسب مع خسارته الحقيقية ، فقد أقام هذه الدعوى للطالبة بالتعويض الوارد بصحتها ، ودفعت الجامعة بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى تأسيسا على أن العقد المبرم بينها وبين المدعى هو عقيد إداري — يختص بمجلس الدولة دون غيره بنظره طبقا لنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ، إلا أن المحكمة قضت برفض هذا الدفع ، وحددت جلسة لنظر الموضوع حيث دفعت الجامعة بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر الدعوى إعمالا لنص المادة ٤٦ هـ من قانون المرافعات السابق — وفي ١٩٦٢/٩/٣٠ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع ورفض الدعوى . استأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا بإلغاء الحكم له بطلباته ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٩٥٥ سنة ٧٩ قضائية : وفي ١٩٦٧/٤/٢٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف ضدهم متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف (المطعون عليه) مبلغ عشرة آلاف جنيه — فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنون على طلب نقض الحكم ، وطلب المطعون عليه الحكم أصليا بعدم قبول الطعن لرفعه عن حكم ابتدائي حاز قوة الشيء المفضى به واحتياطيا برفضه ، وصحمت النيابة العامة على الرأي الوارد بمذكرتها ، وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الطعن أن المحكمة الابتدائية قضت في ١٩٦٠/١/٣٠ برفض الدفع المبدى من المدعى عليهم (الطاعنين) بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى ، وعدم إثارتهم هذا الدفع لدى محكمة الدرجة الثانية عند نظر الاستئناف المرفوع من المدعى (المطعون عليه) عن الحكم المستأنف الصادر في ١٩٦٢/٩/٣٠ برفض دعواه وامتناعهم عن رفع استئناف فرعي عن الحكم الأول ، مما يجعل ذلك الحكم انتهائيا لقبولهم له ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، إذ يبين من الأوراق أن الطاعنين تمسكوا لدى محكمة أول درجة بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وقضت المحكمة في ١٩٦٠/١/٣٠ برفض هذا الدفع ، وإذ كان هذا الحكم غير منه لخصومة كلها أو بعضها فإن الطعن فيه يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت في ١٩٦٢/٩/٣٠ برفض الدعوى ، وكان استئناف هذا الحكم من جانب المطعون عليه يطرح التراجع برمته على محكمة الدرجة الثانية في كل ما أصدرته محكمة أول درجة من أحكام قطعية كانت أو متعلقة بإجراءات الإثبات ، كما يطرح عليها الدفع بعدم الاختصاص الولائي لأنه دفع متعلق بالنظام العام يعتبر دائما مطروحا على محكمة الموضوع ، ولولم يدفع به أمامها فلا ينقطع الحق في إبدائه والتسك به حتى لو تنزل عنه الخصوم ، كما يجوز الدفع به لأول مرة لدى محكمة النقض ولولم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه مخالفته لحكم انتهائى سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم في ذات النزاع وحاز قوة الشيء المحكوم فيه وفي بيان ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإلزامهم بالتعويض المقضى به قد خالف الحكم الصادر من محكمة النقض في ١٩٦٥/١١/١١ بين الخصوم أنفسهم والذي قضى بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى المطالبة بإيجار الخيمة المرفوعة ضدّهم من المطعون عليه ، استنادا إلى أن العقد المبرم بين الطرفين هو عقد إدارى يختص بمجلس الدولة وحده دون غيره بنظر المنازعات الناشئة عنه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه يبين من الاطلاع على ذلك الحكم أن المطعون عليه أقام على جامعة عين شمس الدعوى رقم ١٣٢٧ سنة ١٩٥٩ كلى القاهرة للمطالبة بأجرة الخيام ، فدفعت الجامعة بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى تأسيسا على أن العقد الذى يحكم العلاقة بين الطرفين عقد إدارى ، وحكمت المحكمة الابتدائية برفض هذا الدفع وبإلزام الجامعة بأن تدفع للطعون عليه مبلغ ٢٨٥ ج واستأنفت الجامعة هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٠٧٧ سنة ٧٧ قضائية استئناف

القاهرة وأصررت على التمسك بهذا الدفع إلا أن محكمة الاستئناف قضت في ١٩٦٠/١٢/٢٤ بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحاكم بنظر الدعوى ونجروجها عن ولاية القضاء الإداري، كما قضت بوقف الدعوى عن أجرة الخيام في الأيام من ٢٧ - ٣٠ مايو سنة ١٩٥٨ حتى يفصل نهائياً في موضوع الدعوى رقم ٣٧٢٥ سنة ١٩٥٨ مدني كلى القاهرة (موضوع الطعن الحالي) المرفوعة من المطعون عليه بطلب تعويضه عن الضرر الذي أصابه بسبب الحريق والدعوى رقم ٩٥٨ سنة ١٨ ق قضاء إداري المرفوعة من الجامعة بطلب تعويضها عن منقولاتها التي حرقت داخل الخيمة ، وطعنت الجامعة في ذلك الحكم بطريق النقض على أساس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي، وقيد هذا الطعن برقم ٤٢ سنة ٣١ ق ، وقد انتهت محكمة النقض فيه إلى أن العقد أساس الدعوى يعتبر عقداً إدارياً، وقضت بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه في الطعن الحالي قد أقام قضاءه على أن "الحكم المستأنف قد أسس رفضه الدعوى على شرط الإعفاء من الحريق الوارد بالبند السابع من شروط المناقصة وهذا الشرط وإن كان من الجائز الاتفاق عليه قانوناً كشرط من شروط التعاقد ياقى عبء المسؤولية عن تحمل الخسائر الناجمة عن الحريق على عاتق المؤجر، إلا أنه في نطاق أعمال هذا الشرط يجب مراعاة ضرورة تنفيذ التعاقد بحسن نية فإذا قام شرط الإعفاء من خسائر الحريق في التعاقد بحيث ياقى عبء الخسارة على المؤجر فإنه يجب لإعمال هذا الشرط أن يقوم المستأجر بالمحافظة على العين المؤجرة والعناية بها عناية الرجل العادي" فإن المحكمة تكون قد أقامت قضاءها بمسؤولية الطاعنين عن التعويض على أساس العقد ، وليس على أساس المسؤولية التقصيرية . لما كان ذلك وكان الأساس المشترك بين الدعويين ، دعوى المطالبة بالإيجار ودعوى المطالبة بالتعويض هو العقد المبرم بين الطرفين ، وكان الحكم الصادر من محكمة النقض قد حسم النزاع

حول تكييف هذا المقء ، وائهى إلى أنه عقد إءارى لائئئص المءاكم العاءية بنظر المنازعات الناشئة عنه ، فإنه ما كان يجوز للمءم المءعون فيه مخالفة هذا الأساس القانونى فى أى نزاع لا حق يكون ناشأ عنه أو مءربأ عليه ولو اءئلفء الطلباء فى الدعوىين ، مما يوجب تقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما أقءم بءعين إلغاء المءم المسئائف والقضاء بءءم اءئصاص المءاكم العاءية بنظر الدعوى .

جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر حننى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، ومحمد سيد أحمد حماد ، وعلى عبد الرحمن ،
وعلى صلاح الدين .

(١٧١)

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٧ القضائية .

نقض . "حالات الطعن" . قوة الأمر المقضى . بيع .

الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه
لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها
بين طرفى الخصومة بالفصل فيها فى الحكم السابق .

قضاء الحكم المضمون فيه بصحة وتقاذ مقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائى سابق بصحة
وتقاذ مقد بيع صادر عن ذات المقار .

مؤدى نص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) —
أن الطعن المبني على تناقض حكيم انتهائين يصح حيث يكون قضاء الحكم
المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقا حاز قوة الأمر المقضى فى مسألة كلية شاملة
تار حولها النزاع بين طرفى الخصومة ، واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل
فيها فى الحكم السابق . وإذا كان يبين من الحكم الصادر فى الدعوى رقم ...
مدنى كلى السويس ، ومن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ... مدنى كلى السويس
الذين تحتاج بهما الطاعة أن أولهما صادر بصحة وتقاذ عقد البيع المؤرخ ...
المبرم بينهما وبين ... مورثها ومورث المطعون عليه ، وثانيهما قضى بتسليم
الأرض موضوع هذا العقد ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة وتقاذ

عقد بيع آخر مؤرخ مبرم بين المورث المذكور وبين المطعون عليه . وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد ، على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته مؤسسة على أسبقية التسجيل . إذ كان ذلك وكانت المادة ٤٠٥ من القانون المدني تقضى بالألا تكون للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم ، وتعلق بذات الحق محلا وسببا ، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تتحصل في أن حسن عبد الرازق حسين أقام الدعوى رقم ١١٣١ لسنة ١٩٥٧ مدني جزئي أنبوب ضد والده عبد الرازق حسين محمود طالبا الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ ١٩٥٦/١/٣٠ والتسليم ، وقال شرحا لدعواه إنه اشترى من المدعى عليه أرضا زراعية مساحتها ١ ف و ٨ ط شيوعا في ٢ ف و ١٦ ط مينة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى بموجب عقد ابتدائي تاريخه ١٩٥٦/١/٣٠ مقابل ثمن قدره ٢٠٠ ج ، وإذا امتنع المدعى عليه عن التوقيع على العقد النهائي فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلبائه ، وفي أثناء نظر الدعوى توفي المدعى عليه فاختم المدعى ابنته سيدة عبد الرازق حسين ، وفي ١٩٦٦/٣/٢٨ حكمت المحكمة برفض الدعوى ، واستأنف المدعى هذا الحكم لدى محكمة أسبوط الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية طالبا إلغائه والحكم له بطلبائه مع إلزام المستأنف عليها بالمصروفات ومقابل أنعاب المحاماة ، وقيد هذا الاستئناف برقم ١٥٣ لسنة ١٩٦٦ مدني مستأنف أسبوط ، وفي ١٩٦٧/٥/١٠ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبصحة ونفاذ العقد العرفي المؤرخ ١٩٥٦/١/٣٠ المتضمن بيع المرحوم عبد الرازق حسين (مورث المستأنف ضدها) للمستأنف الأرض الزراعية البالغ مساحتها

١ ف و ٨ ط موصحة البيان بالعقد ومصحفة الدعوى مقابل ثمن قدره ٢٠٠ ج وألزم المستأنف ضدها بالتسليم والمصروفات عن الدرجتين ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يقدم المطعون عليه مذكرة بدفاعه . وأصرت النيابة العامة على الرأي الذي أبدته في مذكرتها ودفعت أصليا بعدم جواز الطعن واحتياطيا برفضه .

وحيث إن مبنى الدفع المبدى من النيابة العامة بعدم جواز الطعن أن الحكم المطعون فيه صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية ، ولما كان يشترط للطعن بطريق النقض طبقا لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الذي تم الطعن في ظله أن يكون الحكم صادرا على خلاف حكم آخر أسبق منه صدر في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، وكان ما أثارته الطاعنة في السبب الرابع من أسباب الطعن من أن الحكم المطعون فيه يخالف الحكم الصادر بتاريخ ١٣/٤/١٩٥٨ في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى السويس ضد مورت المطعون عليه بإثبات التعاقد المؤرخ أول يناير سنة ١٩٥٤ الصادر لها منه من نفس الأرض موضوع الحكم المطعون فيه ، كما يخالف الحكم الذى استصدرته ضده أيضا فى ٣٠/١١/١٩٦٠ فى الدعوى رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى السويس بتسليم تلك الأرض إليها ، لا تتوافر به ما اشترطته المادة الثالثة آنفة الذكر لجواز الطعن بالنقض من وحدة الموضوع فى الدعوين السابقتين والدعوى الحالية ، ذلك لأن موضوع الدعوين السابقتين هو عقد البيع الصادر للطاعنة ، فى حين أنه فى الدعوى الحالية عتد بيع آخر صادر للمطعون عليه ، ولم تقدم الدليل على تسجيل الحكم الصادر لها أو التأشير به على هامش تسجيل مصحفة الدعوى ومن ثم بقيت المملكية للورث ، ولا يجوز لها التمسك بحجية الحكمين السابقين الصادرين لصالحها .

وحيث إن هذا الدفع فى محله ، ذلك أن المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ تنص على أن "لخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى أى حكم انتهائى — أيا كانت

المحكمة التي أصدرته - فصل في نزاع خلافاً للحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع " فإن مؤدى هذا النص - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطعن المبني على تناقض حكيم انتهائين يصح حيث يكون قضاء الحكم المطعون فيه قد ناقض قضاء سابقاً حاز قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع بين طرفي الخصومة واستقرت حقيقتها بينهما بالفصل فيها في الحكم السابق . ولما كان يبين من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٧ مدنى كلى السويس ومن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٨ مدنى كلى السويس اللذين تحتج بهما الطاعنة أن أولهما صادر بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ أول يناير سنة ١٩٤٥ المبرم بينها وبين عبد الرازق حسين محمود مورثها ومورث المطعون عليه ، وثانيهما قضى بتسليم الأرض موضوع هذا العقد، وكان الحكم المطعون فيه قضى بصحة ونفاذ عقد بيع آخر مؤرخ ١٩٥٦/١/٣٠ مبرم بين المورث المذكور وبين المطعون عليه وكان ليس ثمة ما يمنع من صدور عقدي بيع عن عقار واحد على أن تكون المفاضلة بين المتنازعين على ملكيته مؤسسة على أسبقية التسجيل . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٠٥ من القانون المدنى تقضى بأن لا تكون للأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى حجية فيما فصلت فيه من الحقوق إلا في نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً، فإن الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بدعوى صدره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
محمد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، وأديب قصبجى ، ومحمد فاضل المارجوشى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

هدم تقديم ما يدل على تمسك الطاعن بدفاع معين أمام محكمة الاستئناف .
إتناء النعى على هذا الدفاع . سبب جديد لا تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة
النقض .

(ب) عمل . " إنتهاء عقد العمل " . إصلاح زراعى .

ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . اقتصار تطبيقه على من اتصل من موظفى وعمال الدوائر والتفاتيح
الزراعية بسبب الاستيلاء على الأراضى التى يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح
الزراعى .

١ — إذا كان النعى واردا على حكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من اعتبار
الأجر الذى كان يتقاضاه المطعون ضده مبلغ . . . وكان الحكم المطعون فيه قد
قضى بتأييد الحكم الابتدائى بعد أن أحال إليه فى أسبابه ولم يقدم الطاعنان
إلى هذه المحكمة ما يدل على أنهما تمسكا بالدفاع الذى انبنى عليه هذا النعى لدى
محكمة الدرجة الثانية ، فإن ما ينعاه الطاعنان يكون بذلك سببا جديدا لا تجوز
إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — إذا كان الثابت أن المطعون ضده كان عاملا زراعيا بدائرة طوسون
والحق بوزارة الأوقاف بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
ثم فصل بعد ذلك فى يناير سنة ١٩٥٩ ، وكانت أحكام القانون رقم ١٤٤
لسنة ١٩٥٣ قاصرة التطبيق وفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى منه على من فصل

من عمله من موظفى وعمال الدوائر والتفاتيش الزراعية المعينين بالمهاية الشهرية بسبب الإستيلاء على الأراضى الزراعية التى كانوا يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى ، ولم يكن المطعون ضده قد فصل من عمله لهذا السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واحتسب مكافأة المطعون ضده عن مدة عمله السابقة لتاريخ الحاقه بوزارة الأوقاف على أساس أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ دون الالتزام بأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الراجعة التطبيق — لأن علاقة العمل قد استمرت بعد صدوره وفصل فى ظله — يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ١٤٠١ لسنة ١٩٥٩ عمال كلى القاهرة ضد الطاعنين طالبا الحكم بإلزامهما بصفتهما متضامين بأن يدفعاه مبلغ ٧٥٤ ج و ٥٥٢ م ، منه مبلغ ٢٥٤ ج و ٥٩٢ م قيمة مكافأة مدة الخدمة ، ومبلغ ٥٠٠ ج تعويضا عن فصله تعسفا ، وقال شرعا لدعواه إنه كان يعمل بدائرة طوسون منذ سنة ١٩٢٧ وحتى أكتوبر سنة ١٩٥٢ إذ ضمت أطيان الدائرة إلى وزارة الأوقاف ، وإنه فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٨ ألحق المطعون ضده بوزارة الإصلاح الزراعى ثم فصل من عمله تعسفا فى أول يناير سنة ١٩٥٩ وبذلك يستحق المبلغ الذى يطالب به . قضت محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢٧ بإلزام الطاعنين بصفتهما متضامين بأن يؤديا للطعون ضده مبلغ ٢٤٨ ج و ٨٠٠ م قيمة مكافأة نهاية الخدمة ومبلغ أربعة جنيهات بدل أجازة السنة الأخيرة ، وبإلزام الطاعن الثانى بصفته بأن يؤدى للطعون ضده مبلغ ٨ ج و ١٦٠ م مقابل مائة اعلان ومبلغ خمسين جنيها تعويضا عن الفصل التعسفى . استأنف الطاعنان بصفتهما هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة ،

وقيد الاستئناف برقم ٩٣٠ لسنة ٨١ قضائية ، وبتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنان بصفتهما في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه بني تقديره للكفاة المفضى بها للطعون ضده على أساس أنه كان يتقاضى أجرا قدره ٨ ج و ١٦٠ م في حين أن الثابت من صحيفة انتاح المدعى وصحيفة الاستئناف الفرعى الذى رفعه المطعون ضده أن أجره كان ثلاثة جنيهات فقط ، ومن ثم يكون الحكم مشوبا بالبطلان لمخالفته الثابت بالأوراق .

وحيث إن هذا السبب غير مقبول ، ذلك أنه لما كان الثابت أن هذا النعى واردا على حكم محكمة أول درجة فيما انتهى إليه من اعتبار الأجر الذى كان يتقاضاه المطعون ضده هو مبلغ ٨ ج و ١٦٠ م ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى بعد أن أحال إليه فى أسبابه ، وكان الطاعنان لم يقدموا إلى هذه المحكمة ما يدل على أنهما تمسكا بالدفاع الذى أبنى عليه هذا النعى لدى محكمة الدرجة الثانية ، فإن ما ينعاه الطاعنان يكون بذلك سببا جديدا لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنين بصفتهما ينعيان بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون فيما انتهى إليه من استحقاق المطعون ضده مكافأة عن مدة عمله بدائرة طوسون وحتى تاريخ إلحاقه بوزارة الأوقاف وفقا لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ ، حالة أن أحكام هذا القانون قاصرة على موظفى وعمال التفاتيش الزراعية الذين يفصلون بسبب الاستيلاء على الأراضى الزراعية تنفيذ لقانون الإصلاح الزراعى ، والثابت أن المطعون ضده لم يفصل لهذا السبب .

وحيث إن هذا النعى صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان حاملا زراعيا بدائرة طوسون ، وألحق بوزارة الأوقاف بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم فصل

بعد ذلك في يناير سنة ١٩٥٩ ، وكانت أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ قاصرة التطبيق وفقا للفقرة الأولى من المادة الأولى منه على من يفصل من عمله من موظفي وعمال الدوائر والتفائيش الزراعية المعينين بالمساهية الشهرية ، بسبب الاستيلاء على الأراضي الزراعية التي كانوا يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعي ، ولم يكن المطعون ضده قد فصل من عمله لهذا السبب ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر واحتسب مكافأة المطعون ضده عن مدة عمله السابقة لتاريخ إلحاقه بوزارة الأوقاف على أساس أحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ دون الالتزام بأحكام القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الواجبة التطبيق - إذ أن علاقة العمل قد استمرت بعد صدوره وفصل في ظله - يكون قد خالف القانون ، ولما كان سبب النعي قد اقتصر على تعيب الحكم المطعون فيه بصدد قضائه بالمكافأة للمطعون ضده عن مدة عمله بدائرة طوسون وحتى إلحاقه بالعمل بوزارة الأوقاف ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
عبد المقصود ، وأحمد سميح طلعت ، وأديب قصبجى ، وحافظ الوكيل .

(١٧٣)

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ القضائية :

(١) نقض . " أسباب الطعن " . " السبب الجديد " .

السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارة
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ب) هيئات . أندية . عمل .

الأندية الرياضية . خضوعها للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة
العاملة في ميدان رعاية الشباب لا القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات
والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦ لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم
اتخاذ إجراءات تهر تلك الهيئات في الميعاد .

١ - إذ كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعنة (النقابة) تمسكت
أمام محكمة الموضوع بأن مصدر المنحة التي تطالب بصرفها لعمال النادي
المطعون ضده هو توافق إرادتي صاحب العمل وعماله على مساواتهم بعمال
الحكومة والمؤسسات والشركات العامة . فإن هذا الدفاع يكون مبدأ جديدا
لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما تضمنه من واقع كان يجب
عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيام ذلك الاتفاق ومداه ، ومن ثم
يكون النعى على القرار المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول .

٢ - الأندية الرياضية هي من الهيئات التي تخضع لأحكام القانون رقم ٢٦
لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب طبقا لنص
المادتين ١ و ٥٨ منه ، ولا تسرى في شأنها أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤

بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة عملا بصريح نص الفقرة ٢ من المادة ١ من مواد إصدار القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٥ ، ولئن كانت المادة ٢ من هذه المواد قد أوجبت على تلك الهيئات تعديل نظمها وطلب شهرها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون في ٩ يونيه سنة ١٩٦٥ ، إلا أنها — فضلا عن أن هذا الميعاد لم يكن قد انقضى عند صدور القرار المطعون فيه — لم ترتب الحل جزاء على تخلفها عن اتخاذ إجراءات الشهر في الميعاد . إذ كان ذلك وكانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥ تنص على أن تعتبر الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، وكانت القرارات الجمهورية المشار إليها بسبب الطعن خاصة بصرف منحة لموظفي وعمال الحكومة والهيئات العامة ، فإن القرار المطعون فيه إذ رتب على هذا النظر أن استبعد تطبيق هذه القرارات على عمال النادى المطعون ضده لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن النقابة الطاعنة تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل بالجيزة ضد النادى المطعون ضده طلبت فيها أن يصرف أعماله المنحة لسنة ١٩٦٤ ، وهى ما يوازى أجر ١٢ يوما أسوة بما اتبعه معهم فى سنتى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وتمشيا مع قرار السيد رئيس الجمهورية ، وبناء على أن لجنة تسوية المنازعات العمالية التى انعقدت بوزارة العمل فى ٢٧ مارس سنة ١٩٦٥ أقرت حق العمال فى صرف هذه المنحة ، ولم يتمكن مكتب العمل من تسوية النزاع ، وأحاله إلى هيئة التوفيق التى أحالته إلى هيئة التحكيم بحكمة استئناف القاهرة ، وقيد بجدولها برقم ٤٦ سنة ١٩٦٥ تحكيم القاهرة ، وتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٦٦ قررت الهيئة رفض

الطلب ، وفي ٢٩ مايو سنة ١٩٦٦ طعنت الطاعنة في هذا القرار بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة رأت فيها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره صممت على هذا الرأي .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن القرار المطعون فيه أخطأ في فهم الواقع في الدعوى ، ذلك أنه قضى بعدم أحقية عمال النادي المطعون ضده في صرف المنحة لسنة ١٩٦٤ لعدم ثبات هذه المنحة واستقرارها ، في حين أن الطاعنة لا تستند في طاب صرفها لهم إلى أنها قد استكملت عناصرها التي تجعلها جزءا من أجورهم ، ولكنها تستند إلى أن إرادة صاحب العمل قد التقت بإرادة العمال على مساواتهم بموظفي الحكومة وعمالها وبالعاملين بالمؤسسات والشركات العامة ، إذ جرى النادي المطعون ضده على التسوية في الحقوق بين عماله وهؤلاء العمال ، وصرح رئيس مجلس إدارته في اجتماع الجمعية العمومية بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦٢ بأن النادي مؤسسة عامة وملك للدولة ، كما صرف النادي المطعون ضده المنحة لعماله لسنتي ١٩٦٢ و ١٩٦٣ على هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كانت أوراق الطعن قد خلت مما يفيد أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن مصدر المنحة التي تطالب بصرفها لعمال النادي المطعون ضده هو توافق إرادتي صاحب العمل وعماله على مساواتهم بعمال الحكومة والمؤسسات والشركات العامة ، فإن هذا الدفاع يكون سببا جديدا لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة القضاء لما تضمنه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيام ذلك الاتفاق ومداه . ومن ثم يكون النعي على القرار المطعون فيه بهذا السبب غير مقبول .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن القرار المطعون فيه خالف القانون ، ذلك أنه استبعد تطبيق القرارات الجمهورية الخاصة بصرف المنحة لعمال الحكومة والهيئات العامة على عمال النادي المطعون ضده بقوله إنه مؤسسة خاصة ذات نفع عام فلا يلتزم بهذه القرارات ، في حين أنه لم يعدل ولم يشهر نظامه في خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٤ ، فيعد منحلا طبقا لما تقضى به أحكام هذا القانون ، وبالتالي لا يعتبر مؤسسة خاصة ذات نفع عام ويحق لعماله

اقتضاء المنحة على أساس قبولهم ما اتجهت إليه إرادة صاحب العمل من مساواتهم
بعمال الحكومة والهيئات العامة .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأن الأندية الرياضية هي من الهيئات
التي تخضع لأحكام القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة
في ميدان رعاية الشباب طبقا لنص المادتين ١ و ٥٨ منه ، ولا تسرى في شأنها
أحكام القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة عملا
بصریح نص الفقرة ٢ من المادة ١ من مواد إصدار القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٥ ،
وإن كانت المادة ٢ من هذه المواد قد أوجبت على تلك الهيئات تعديل نظمها
وطلب شهرها في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون في ٩ يونيو سنة ١٩٦٥
إلا أنها فضلا عن أن هذا الميعاد لم يكن قد انقضى عند صدور القرار المطعون فيه -
لم ترتب الحل جزاء على تخلفها عن اتخاذ إجراءات الشهر في الميعاد ، لما كان ذلك
وكانت المادة ٢ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٦٥ تنص على أن تعتبر الهيئات الخاصة
العاملة في ميدان رعاية الشباب من الهيئات الخاصة ذات النفع العام ، وكانت
القرارات الجمهورية المنشار إليها بسبب الطعن خاصة بصرف منحة لموظفي وعمال
الحكومة والهيئات العامة ، فإن القرار المطعون فيه إذ رتب على هذا النظر أن
استبعد تطبيق هذه القرارات على عمال النادي المطعون ضده لا يكون مخالفا
للقانون . وإذا كان طالب الطاعة صرف المنحة للعمال على أساس قبولهم
ما اتجهت إليه إرادة صاحب العمل هو سبب غير مقبول كما سبق القول في الرد
على السبب الأول ، فإن النعى برمته يكون على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / بطرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وأحمد ضياء الدين حنفي ، ومحمود السيد عمر المعري .

(١٧٤)

الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) دعوى . ” التدخل في الدعوى ” . إستئناف . ” الأحكام الجائز
استئنافها .

الحكم بعدم قبول التدخل من يطلب لنفسه الحكم بطلب مرتبط بالدعوى . أثره .
إعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل وله استئناف الحكم بعدم قبول تدخله .
ولو أنه لا يعتبر خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها .

(ب) التزام . ” آثار الالتزام ” . ” وسائل التنفيذ ” . دعوى . ” بعض
أنواع الدعاوى ” . ” الدعوى البوليصية ” .

الدعوى البوليصية . دعوى بعدم تقاذف التصرف الصادر من المدين بإضراراً بدائته .
عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاؤه صحيحا وقائما
بين ما قبله .

(ج) التزام . ” آثار الالتزام ” . ” وسائل التنفيذ ” . دعوى . ” بعض
أنواع الدعاوى ” . ” الدعوى البوليصية ” .
الدعوى البوليصية . دعوى شخصية . أثرها .

١ — إذا كان من شأن الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطلب
الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ، ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى
الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها ، إلا أنه يعتبر — على ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — محكوما عليه في طلب التدخل ، ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي
بعدم قبول تدخله .

٢ — الدعوى البوليصية ليست في حقيقتها — وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة — إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضرارا بدائنه ، ولا يمس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين ، بل يظل هذا العقد صحيحا وقائما بين عاقيه منتجاً كافة آثاره القانونية بينهما .

٣ — ليس من شأن الدعوى البوليصية المفاضلة بين العقود ، بل هي دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق ميني ، ولا يؤول بمقتضاها الحق العيني إليه أو إلى مدينه ، بل إنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان ، دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين ، وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٨٥٤ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى المنصورة ضد المطعون عليه الثالث وطلب الحكم بصحة ونفاذ العقد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ والمتضمن بيع هذا الأخير له ١ ف و ٢ ط أرضا زراعية مبينة الحدود والمعام بذلك العقد وبصحيفة الدعوى لقاء ثمن قدره ٥٧٠ ج ، وفي أثناء سير الدعوى طلبت المطعون عليهما الأوليان قبول تدخلهما في الدعوى والحكم برفضها واحتياطيا بإحالتها إلى التحقيق لثبوت أن عقد البيع المتقدم الذكر صورى واستندتما في ذلك إلى أنه سبق لهما شراء ذات الأرض موضوع ذلك العقد من المطعون عليه الثالث بعقد محرر في ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٥ ، وأنهما أقامتا عليه بموجبه الدعوى رقم ١١٠٠ سنة ١٩٦٢ مدنى كلى المنصورة بطلب صحته ونفاذه ، وأن الطاعن طلب التدخل ضدتهما في تلك الدعوى غير أن المحكمة لم تقبل تدخله وحكت لهما بصحة ونفاذ عقدهما المشار إليه ، وبتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٦٤

حكمت محكمة أول درجة في الدعوى المسائلة بعدم قبول تدخل المطعون عليهما الأولين خصمين في الدعوى وببصحة ونفاذ عقد البيع موضوع النزاع والصادر للطاعن من المطعون عليه الثالث في أول ديسمبر سنة ١٩٦٢ استأنفت المطعون عليهما الأوليان هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٠٣ ق. دفع الطاعن بعدم جواز الاستئناف، وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع، ثم حكمت في ٨ فبراير سنة ١٩٦٦، بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول المطعون عليهما الأولين خصمين في الدعوى، وبقبولهما وإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت هاتان الأخيرتان ادعاءهما بأن التصرف موضوع العقد الصادر من المطعون عليه الثالث للطاعن ينطوي على غش من أولهما وأن الثاني يعلم بهذا الغش، وبعد أن سمعت المحكمة شهود كل من المطعون عليهما الأولين والطاعن حكمت في ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم تقاذ التصرف موضوع ذلك العقد في حق المطعون عليهما الأولين. طعن الطاعن في الحكم الصادر بتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥، وفي الحكم الصادر بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ والسابق الإشارة إليهما بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن بالنسبة للحكم الأول من الحكمين المتقدمي الذكر، وبنقض الحكم الثاني.

وحيث إن الطعن في الحكم الصادر في ٧ من أبريل سنة ١٩٦٥ قد أقيم على سبب واحد حاصله خطأ الحكم المطعون فيه في القانون، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أسس دفعه بعدم جواز الاستئناف الذي أقامته المطعون عليهما الأولى والثانية على أنهما لم تكونا من الخصوم في الدعوى أمام محكمة أول درجة، وذلك بعد أن رفضت تلك المحكمة قبول تدخلهما، غير أن الحكم المطعون فيه رفض هذا الدفع وهو ما يعيبه بالخطأ في القانون.

وحيث إن هذا النعي غير جديد، ذلك أنه لما كان من شأن الحكم الابتدائي الصادر بعدم قبول التدخل ممن يطلب الحكم لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى ألا يعتبر طالب التدخل خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها إلا أنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكوما عليه في طلب التدخل، ويكون له أن يستأنف الحكم القاضي بعدم قبول تدخله، ولما كان

الحكم المطعون فيه لم يخالف هذا النظر حين قضى برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف الذي أسسه الطاعن على أن المطعون عليهما الأولين لم تكونا من بين الخصوم في الدعوى أمام محكمة أول درجة، بعد أن رفضت تلك المحكمة قبول تدخلهما فيها، فإن النعي عليه بالخطأ في القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم بعدم أن انتهى إلى اعتبار عقد البيع الصادر إليه من المطعون عليه الثالث غير نافذ في حق المطعون عليهما الأولين طبقاً لأحكام المادة ٢٣٧ من القانون المدني فقد قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الذي انتهى إلى القضاء بصحة ونفاذ ذلك العقد، مع أنه ليس من مقتضى تطبيق أحكام الدعوى البوليصة على العقد المذكور سوى عدم نفاذه في حق المطعون عليهما الأولين ويبقى صحيحاً نافذاً بين عاقيه متبجاً لكافة آثاره القانونية، وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن المطعون عليهما الأولين دائتان للمطعون عليه الثالث بإلزامه بأن ينقل إليهما ملكية العين المبيعة منه لهما ورتب الحكم على ذلك أن التصرف الصادر إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ لا يكون نافذاً في حقهما عملاً بالمادة ٢٣٧ من القانون المدني، ولما كانت الدعوى البوليصة ليست في حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضراراً بدائته، ولا يمس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين بل يظل هذا العقد صحيحاً قائماً بين عاقيه متبجاً كافة آثاره القانونية بينهما، وليس من شأن الدعوى البوليصة المفاضلة بين العقود، بل هي دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيني ولا يؤول بمقتضاها الحق العيني إليه أو إلى مدينه، بل أنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان، دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بإلغاء الحكم الابتدائي بصحة ونفاذ العقد الصادر إلى الطاعن من المطعون عليه الثالث، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/ طرس زطول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عباس حلي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وعدلى مصطفى بتدادى ، وأحمد ضياء الدين حنى .

(١٧٥)

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " ميعاد الطعن " . موطن .

إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعنين بالنقض وبين مقر محكمة النقض التي قررُوا
بالطعن في قلم كتابها . على ذلك .

(ب) نقض . " آثار نقض الحكم " . شفعة . " آثار نقض حكم الشفعة " .
حيازة . " تملك الثمار بالحيازة " . دعوى . " صحيفة الدعوى " .

نقض الحكم القاضى بالشفعة ، يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية
والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض . وجوب رد ما قبض
أو ما تم تسليمه من مال أو عقار — الأصل والفوائد والثمار — من يوم إعلان تقرير
الطعن بالنقض للحائز .

(ج) نقض . " آثار نقض الحكم " . شفعة . " آثار نقض حكم الشفعة " .
حيازة . " تملك الثمار بالحيازة " .

الحكم بعدم مسائلة الشفيع عن رد غلة الأطيان محصل الشفعة رغم نقض الحكم
الصادر له والقضاء بعدم أحقيته في أخذها بالشفعة . خطأ في تطبيق القانون .

١ — إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين جميعا يقيمون بناحية
إببار مركز كفر الزيات ، وإذا كان من الحائز أن يكون للشخص أكثر من موطن ،
وكان للطاعنين أن يضيفوا ميعاد مسافة بين موطنهم التابع لمورثهم — كفر الزيات —
وبين مقر محكمة النقض في القاهرة التي قررُوا بالطعن في قلم كتابها لما يقتضيه
هذا التقرير من حضورهم في شخص محاميهم إلى قلم كتاب هذه المحكمة . وإذا

كانت المسافة من كفر الزيات إلى القاهرة تزيد على مائة كيلو متر ، فإنه يتعين إضافة ميعاد مسافة يومين طبقا لما كانت تقضى به المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذى حصل التقرير بالطعن فى ظل أحكامه إلى ميعاد الطعن .

٢ — من المقرر فى قضاء هذه المحكمة ، أنه يترتب على نقض الحكم القاضى بالشفعة إعتباره كأن لم يكن ، وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت عليه ، وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض ، ويقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التى ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذا له ، وبالتالى يتعين رد ما قبض أو حصل تسلمه من مال أو عقار نتيجة له ، وليس يجب رد الأصل فحسب بل يجب أيضا رد فوائد النقد وثمار العقار ، وتجب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار ، لأن هذا الإعلان يتضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه — سند حيازة الحائز — ولاحتوائه على بيان عيوب هذا السند ويكون لهذا الإعلان ذات الأثر المترتب على إعلان صحيفة الدعوى فى زوال حسن نية الحائز .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن المطعون عليها غير مسئولة عن رد خلة الأطيان على الرغم مما أثبتته ، من أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم الاستثنائى ، وبعدم أحقية المطعون عليها فى أخذ الأطيان بالشفعة ورفض دعواها ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن — تحصل فى أن المطعون عليها كانت قد أقامت الدعوى رقم ٧٧٤ سنة ١٩٤٣ م دنى كلى طنطا وطلبت الحكم بأحققتها فى أخذ أربعين فدانا مبينة بالدعوى بالشفعة كانت قد تصرفت فيها مصلحة الاملاك إلى السيدة عزيزة احمد الشريف ، وأثناء نظر هذه الدعوى باعت هذه المتصرف اليها إلى مورث الطاعنين العقار المطلوب

أخذه بالشفعة، وذلك بمقتضى العقد المؤرخ ١٩٤٣/٨/١٢، فأقامت المطعون عليها الدعوى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٤٤ مدنى كلى طنطا ضد السيدة عزيزة أحمد الشريف ومورث الطاعنين بطلب أحقيتها فى أخذ العقار المبيع بالشفعة . وقد حكمت محكمة طنطا الابتدائية فى دعوى الشفعة الأولى رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٤٣ برفضها . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم بالاستئناف رقم ٦١/٩١٥ ق القاهرة وقضى فى هذا الاستئناف بإلغاء الحكم الابتدائى وبأحقية المطعون عليها فى أخذ العقار المبيع من مصلحة الأهل إلى السيدة عزيزة أحمد الشريف بالشفعة . تنازلت المطعون عليها عن دعواها الأخرى بالشفعة التى كانت قد أقامتها ضد مورث الطاعنين وضد السيدة عزيزة أحمد الشريف، وقامت المطعون عليها فى ١٩٤٥/٧/٢١ باستلام العين المشفوعة تنفيذا للحكم الصادر من محكمة الاستئناف سالف البيان . وقد حصل التنفيذ بالتسليم فى مواجهة مورث الطاعنين، فاعترض عليه وأقام الدعوى رقم ١٩٨١ لسنة ١٩٤٥ مستعجل طنطا باسترداد حيازته لهذه الأطنان فقضى برفضها، فاستأنف مورث الطاعنين هذا الحكم أمام محكمة طنطا الابتدائية بالإستئناف رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٤٥ وقضت تلك المحكمة بهيئة استئنافية برد الأطنان إلى حيازة مورث الطاعنين وعاد واستلمها فى ١٩٤٦/١/٢٣ ، وكانت السيدة عزيزة أحمد الشريف قد طعنت بالنقض فى الحكم الصادر ضدها لصالح المطعون عليها لتأخذ العقار بالشفعة، وقضت محكمة النقض فى الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٦ بنقض الحكم وبتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم ٧٧٤ لسنة ١٩٤٣ مدنى كلى طنطا فيما قضى به من رفض دعوى الشفعة . أقامت السيدة عزيزة أحمد الشريف دعوى بفسخ عقد المبيع المؤرخ ١٩٤٣/٨/١٢ الصادر منها إلى مورث الطاعنين، وبعد أن قضى نهائيا بفسخ هذا العقد أقامت الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى طنطا وانتهت فى طلباتها إلى إزام مورث الطاعنين ببيع هذا القدر عن المدة من ١٩٤٥/٢/٢٤ حتى استلامها هذه الأطنان فى ١٩٥٤/١٢/٢٧، وأثناء نظر هذه الدعوى وجه مورث الطاعنين إلى المطعون عليها دعوى ضمان طالبا إزامها ببيع هذا القدر عن المدة من ١٩٤٥/٧/٢١ وهو تاريخ استلامها هذه الأطنان تنفيذا لحكم الشفعة بالإستئناف رقم ٦١/٩١٥ ق استئناف القاهرة سالف البيان - الذى قضى فيما بعد بنقضه - حتى ١٩٤٦/١/٢٣ وهو تاريخ إستلام مورث الطاعنين للأطنان بناء على حكم استرداد الحيازة فى الإستئناف

رقم ۷۰۸ لسنة ۱۹۴۵ مدنی مستأنف طنطا ، وقال مورث الطاعنين في بيان دعوى الضمان إن المطعون عليها استلمت هذه الأطنان بما عليها من زراعة فطن مساحتها ۱۵ فدان و ۲۱ ط وزراعة "مقات" مساحتها ۱ فدان، وكانت باقي الأطنان مهيئة لزراعة ذرة وقد رمورت الطاعنين ريع الأطنان عن هذه الفترة بمبلغ ۱۲۸۶ ج فقضت المحكمة بإلزام مورث الطاعنين في الدعوى الأصلية التي أقامتها السيدة عزيزة أحمد الشريف ضده بمبلغ ۴۹۵۹ ج و ۷۸۹ م، وفي دعوى الضمان بتدب مكتب الخبراء لتقدير ثمن المحصولات التي قال مورث الطاعنين إن المطعون عليها قد استولت عليها وكذلك تقدير المصروفات التي أنفقتها المطعون عليها وخصمها من ثمن هذه المحصولات، وبعد أن قدم مكتب الخبراء تقريره قضت المحكمة في ۱۹/۱/۱۹۶۵ بإلزام المطعون عليها بأن تدفع لمورث الطاعنين مبلغ ۶۷۴ ج و ۵۰۱ م . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ۱۴۳ لسنة ۱۵ ق ، وبتاريخ ۸/۵/۱۹۶۷ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الضمان الموجهة من مورث الطاعنين إلى المطعون عليها . طعن الطاعنون في هذا الحكم بالنقض ، ودفعت المطعون عليها بسقوط حق الطاعنين في الطعن، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الدفع وبتنقض الحكم، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع الذي أبدته المطعون عليها أن الحكم المطعون فيه صدر في ۸/۵/۱۹۶۷ وأن الطاعنين قرروا فيه بالطعن بالنقض بتاريخ ۹/۷/۱۹۶۷ بعد مضي أكثر من ستين يوما من صدور الحكم المطعون فيه ، واستطردت المطعون عليها إلى القول إنه ليس من حق الطاعنين إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الطعن إذ أنهم يقيمون بالقاهرة، وقالت في مرافعتها إنه كان من حق الطاعنين التقرير بالطعن في قلم كتاب محكمة استئناف طنطا وإن الثابت من التوكيل الصادر من بعض الطاعنين إلى محاميهم أنهم يقيمون بالقاهرة .

وحيث إن هذا الدفع مردود، ذلك أنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين جميعا يقيمون بناحية إبيار مركز كفر الزيات ، وإذا كان من الجائز أن يكون للشخص أكثر من موطن ، وكان للطاعنين أن يضيفوا ميعاد مسافة بين موطنهم التابع لمورثهم بكفر الزيات وبين مقر محكمة النقض في القاهرة التي قرروا

بالطعن في قلم كتابها لما يقتضيه هذا التقرير من حضورهم في شخص محاميهم إلى قلم كتاب هذه المحكمة، وإذا كانت المسافة من مركز كفر الزيات إلى القاهرة تزيد على مائة كيلو متر بما يتعين معه إضافة ميعاد مسافة يومين طبقا لما كانت تقضى به المادة ٢١ من قانون المرافعات السابق الذي حصل التقرير بالطعن في ظل أحكامه. لما كان ذلك فإنه بإضافة ميعاد المسافة هذا إلى ميعاد الطعن فإن الطعن يكون قد رفع في الميعاد، ويكون الدفع يسقط حق الطاعنين في الطعن على غير أساس.

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث إن مما ينعمه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأن الحكم الاستثنائي الصادر لصالح المطعون عليها في دعوى الشفعة التي كانت قد أقامتها ضد السيدة عزيزة محمود الشريف ومصلحة الأملاك قد قضى بنقضه بتاريخ ١٦/٥/١٩٤٦ في الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٥ ق، وأنه يترتب على صدور حكم محكمة النقض زوال كل الآثار المترتبة على حكم محكمة الاستئناف، وتعتبر المطعون عليها غير مالكة للأرض المطالب بريعها في أي وقت، وعليها رد غلتها التي استولت عليها بغير وجه حق، غير أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب الطاعنين بإلزامها برد ثمار العقار في الفترة بين استلامها الأطنان ورد حيازتها لمورث الطاعنين تأسيسا على أنها كانت حسنة النية مما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون.

وحيث إنه يبين من صورة المذكرة التي قدمها الطاعنون إلى محكمة الاستئناف لجلسة ١٩٦٧/٤/٣ أنهم تمسكوا بأن الطاعنة أقدمت على تنفيذ الحكم الاستثنائي الصادر لصالحها بأخذ العقار المبيع بالشفعة رغم الطعن عليه بالنقض وإلغائه ورفض دعواها وعدم أحقيتها في الشفعة، وأنه يترتب على ذلك أنها لم تملك هذه الأطنان في يوم من الأيام، ويتعين عليها رد ما قبضته من غلتها، وأورد الحكم المطعون فيه في الرد على هذا الدفاعة قوله "إنه لا جدال من الخصوم في أن المستأنفة (المطعون عليها) قد تسلمت الأطنان موضوع النزاع تنفيذا لحكم استثنائي نهائي صادر لصالحها بأحقيتها لأخذ هذه الأطنان بالشفعة

وأنها وضعت يدها على هذه الأطنان تبعاً لذلك بموجب محضر التسليم الحاصل في ١٩٤٥/٧/٢١، وأن مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) قد استرد هذه الأطنان من تحت يدها نفاذاً لحكم قضى له باسترداد الحيازة فاستردها بتاريخ ١٩٤٦/١/٢٣ وأنه بعد ذلك رفع نقض عن حكم الشفعة فأوقفت محكمة النقض تنفيذ الحكم الإستثنائي الصادر بأحقية المستأنفة في أخذ الأطنان محل النزاع بالشفعة، ثم قضت محكمة النقض بعد ذلك بإلغاء الحكم القاضي بأحقية المستأنفة في أخذ الأطنان المذكورة بالشفعة وتأييد الحكم الابتدائي القاضي بعدم أحقيتها في أخذ الأطنان المذكورة بالشفعة ورفض دعواها، ثم استورد الحكم إلى القول "أنه بناء على ما تقدم فإنه لا مراء في أن وضع يد المستأنفة (المطعون عليها) على الأطنان محل النزاع كان نفاذاً لحكم استثنائي نهائي قد صدر لها بالأحقية في أخذ الأطنان بالشفعة ولا يؤثر في نهائية هذا الحكم رفع نقض فيه، ذلك أن النقض ليس من شأنه عدم تنفيذ الأحكام النهائية، كما لا يقدح في ذلك أيضاً قضاء محكمة النقض بإلغائه بعد ذلك" ورتب الحكم المطعون فيه على ذلك إلغاء الحكم الابتدائي ورفض دعوى الطاعنين بطلب رد غلة الأطنان عن الفترة سالفة البيان. لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يترتب على نقض الحكم القاضي بالشفعة إعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت عليه وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض، ويقتضى ذلك سقوط جميع الآثار التي ترتبت عليه وبطلان كل ما اتخذ من أعمال وإجراءات تنفيذاً له، وبالتالي يتعين رد ما قبض أو حصل تسامه من مال أو عقار نتيجة له، وليس يجب رد الأصل لحسب بل يجب أيضاً رد فوائد النقود وثمار العقار، ويجب هذه الثمار من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض إلى حائز العقار، لأن هذا الإعلان تضمن معنى التكليف بالحضور لسماع الحكم بنقض الحكم المطعون فيه — سند حيازة الحائز — ولاحتوائه على بيان حيوب هذا السند يكون لهذا الإعلان ذات الأثر المترتب على إعلان صحيفة الدعوى في زوال حسن نية الحائز، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن المطعون عليها غير مسئولة عن رد غلة الأطنان على الرغم مما أثبتته الحكم من أن محكمة النقض قد قضت بنقض الحكم الاستثنائي وبعدم أحقية المطعون عليها في أخذ الأطنان بالشفعة ورفض دعواها هذه، فإن الحكم يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / طرس زفلول نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : عباس حلمي عبد الجواد ، وإبراهيم علام ، وممدى مصطفى بنداوى ، وأحمد
ضياء الدين حننى .

(١٧٦)

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ القضائية :

- (١) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير عمل الخبير " . خبرة .
لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير ، والموازنة بين الأدلة للأخذ بما
تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
- (ب) دعوى . " الدفاع في الدعوى " . حكم . " ما لا يعد فسادا
في الاستدلال " . خبرة .
اعتماد الحكم للنتيجة التي انتهى إليها الخبير من بحثه لأوراق الدعوى .
ردء على الاعتراضات التي قدمت عليه لإعتبارات سائغة . لا إخلال بحق الدفاع .
ولا فساد في الاستدلال .
- (ج) تنفيذ . حجز . " حجز ما للدين لدى الغير " . حكم . " ما لا يعد
قصورا " .
حجز ما للدين لدى الغير من مبالغ أو ديون . شروطه . مثل في شأن الديون
الموجلة الاستحقاق .

١ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة
التي تقدم في الدعوى للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه منها ، ما دامت
تقيم قضاها على أسباب سائغة .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد النتيجة التي انتهى إليها الخبير المنتدب
في الدعوى من بحثه للأوراق التي قدمت إليه ، كما رد على ما قدم من اعتراضات

على عمل الخبير للاعتبارات السائفة التي تضمنتها أسبابه في هذا الخصوص والتي تحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٣ - إذ تفضى المادة ٥٤٣ من قانون المرافعات السابق بأنه يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت مؤجلة أو معلقة على شرط ، فقد أفادت أنه يكفي لتوقيع الججز وصحته أن يكون الدين المحجوز عليه قد نشأ سببه قبل توقيع الججز ولو كان مؤجل الاستحقاق إلى ما بعد حصوله ، ويكون قد استقر في ذمة المحجوز لديه بعد الججز بأن كان معلقا على شرط واقف وتحقق بعد الججز . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت مديونية المحجوز لديها للمحجوز عليه قبل حصول الججز الذي أوقعه الدائن ، وأن تصفية هذا الدين لا تمنع من توقيع الججز عليه ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسيب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٠٦ لسنة ١٩٦٢ تجارى كلى الإسكندرية ضد شركة مصر للتجارة الخارجية (الطاعنة) ضد الحارس العام على أموال الرعايا البلجيكيين (المطعون عليه الثانى) بصفته حارسا عاما على الشركة المصرية لتجفيف الخضروات ، وقال بيانا للدعوى إنه كان قد استصدر ضد الشركة الأخيرة أمر الأداء رقم ٣٥ سنة ١٩٦١ تجارى كلى الاسكندرية بمبلغ ٢٥٩٩ ج و ٤٠ م ، وأوقع بموجبه الججز في ١٨ مايو سنة ١٩٦١ على ما تستحقه تلك الشركة لدى الطاعنة ، وإنه إذ قررت الطاعنة أن ذمتها ليست مشغولة بآية

أموال للشركة المحجوز عليها، وكان هذا التقرير غير صحيح لأنها كانت مدينة لها في وقت حصول هذا التقرير بمبلغ خمسة آلاف جنيه قامت بسداده لها بعد حصول الجزاء، وهو ما يحق له من أجله أن يطلب الحكم بالزام الطاعنة بالمبلغ المحجوز من أجله، فقد أقام الدعوى بطلب الحكم على الطاعنة وفي مواجهة المطعون عليه الثاني الذي يمثل الشركة المحجوز عليها بأن تدفع له مبلغ ٢٦٢١ ج و ٨٢٠ م قيمة ذلك الدين ومصرفاته، وبتاريخ ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣ قضت المحكمة بتدب الخبير الحسابي صاحب الدور للاطلاع على دفاتر الطاعنة ودفاتر الشركة التي يمثلها المطعون عليه الثاني لتحقيق ما إذا كانت الطاعنة مدينة لهذه الشركة الأخيرة في مبلغ خمسة آلاف جنيه قبل توقيع الجزاء السابق الإشارة إليه في ١٨ مايو سنة ١٩٦١، وأن ذمتها ظلت مشغولة بذلك المبلغ إلى ما بعد توقيع الجزاء المذكور وتقريرها بأن ذمتها غير مشغولة بأية أموال للشركة المحجوز عليها، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٤ بالزام الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليه الأول مبلغ ٢٥٩٩ ج و ٤٠ م، استأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الإسكندرية بالاستئناف رقم ٦٥ لسنة ٢١ ق وبتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٧ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف. طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن، وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة بهذا الرأي.

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة بالسببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول إنها طلبت من محكمة أول درجة - ردا على ما أورده الخبير المتدب في تقريره من أن الطاعنة امتنعت عن تقديم دفاترها له - أن تصرح لها المحكمة بتقديم دفتر العملاء إلى الخبير، أو أن تتدب المحكمة خيرا آخر لمباشرة المأمورية التي كان قد ندب لأدائها، غير أن المحكمة لم تجبها إلى هذا الطلب واستندت في قضائها بإلزامها بالمبلغ المحكوم به على ما أورده ذلك الخبير في تقريره وإذ أبدتها الحكم المطعون فيه في ذلك، فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع. وتضيف الطاعنة أن الخبير ذهب إلى القول بمديونيتها للمطعون عليه الثاني واستدل على ذلك بالبيانات التي استقاها من الدفاتر التي قدمت له من المطعون

عليه الأول ومن الشركة المصرية لتجفيف الخضروات التي يمثلها المطعون عليه الثاني، ولم يشر الخبير إلى دفتر الحسابات الذي قدمته له الطاعنة، وإذا أخذ الحكم بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير رغم هذا النقص الذي يعتور أعماله، فإنه يكون معيبا بالفساد في الاستدلال

وحيث إن هذا النقص بسببه مردود، ذلك أنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه بعد أن عرض لما أورده الخبير في تقريره من أن الطاعنة امتنعت عن أن تقدم للخبير كافة الدفاتر التي طلب الإطلاع عليها في سبيل أداء مأموريته، ومن أنها أنكرت وجود أي تعامل بينها وبين الشركة التي يمثلها المطعون عليه الثاني خلال الفترة من أول مارس إلى آخر مايو سنة ١٩٦١ ولما خلاص إليه الخبير من الاطلاع على الدفاتر والمستندات التي قدمت إليه من المطعون عليه الأول ومن الشركة التي يمثلها المطعون عليه الثاني من أن الطاعنة كانت على خلاف ما ادعت مدينة لهذه الشركة الأخيرة حتى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦١ الذي حصل فيه الججز تحت يدها على ما لهذه الشركة قبلها في مبلغ ٤٥١٥ ج و ٨٢٥ م قيمة العملية التي بدأت بينهما في ١١ مارس سنة ١٩٦١، واستمرت حتى تاريخ توقيع الججز المشار إليه في ١٨ مايو سنة ١٩٦١، ومن أن الشركة ظلت مدينة لها حتى شهر أكتوبر سنة ١٩٦١، وبعد أن عرض الحكم أيضا لما اعترضت به الطاعنة على عمل الخبير من أنه لم يطلع على دفتر الحسابات الجارية الخاصة بها والذي يتضمن حركة حساب العملاء لديها من أول يناير سنة ١٩٦١، والذي يبين منه أن ذمتها لم تكن مشغولة بأية مبالغ للشركة المصرية لتجفيف الخضروات التي يمثلها المطعون عليه الثاني حتى يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦١، وبعد أن أشار الحكم لطلب الطاعنة التصريح لها بتقديم دفتر حساب العملاء عن سنة ١٩٦١، فقد واجه الحكم ذلك جميعه بما قرره من أنه يأخذ بالنتيجة التي انتهى إليها الخبير لسلامة الأسس التي بنيت عليها، ولما تبين من أعمال هذا الخبير من أن الطاعنة كانت مدينة للشركة التي يمثلها المطعون عليه الثاني وقت توقيع الججز المشار إليه، وبما قرره أيضا من أنه يطرح اعتراضات الطاعنة على عمل الخبير لأنه بالإضافة إلى أنها لم تقدم ما يؤيد هذه الاعتراضات فإنها تتعارض مع ما كشفت عنه الدفاتر والمستندات التي قدمت له من المطعون

عليها من قيام تعامل بين الطاعنة وبين الشركة المصرية لتجفيف الخضروات التي يمثلها المطعون عليه الثاني ، ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها منها ما دامت تقيم قضاءها على أسباب سائفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد النتيجة التي انتهى إليها الخبير المنتدب في الدعوى من بحثه للأوراق التي قدمت إليه ورد على ما قدمته الطاعنة من اعتراضات على عمل الخبير ، وذلك للاعتبارات السائفة التي تضمنتها أسبابه في هذا الخصوص والتي تحمل النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما تنعيه الطاعنة على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص من الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع بأنه ليس من حق المطعون عليه الأول أن يوقع المحجز تحت يدها على ما للمطعون عليه الثاني قبلها ، لأن حق هذا الأخير في ذمتها لم يكن ثابتاً وإذ قضى الحكم المطعون فيه بإلزامها بالدين المحجوز من أجله ولم يرد على هذا الدفاع ، فإنه فوق خطئه في تطبيق القانون يكون معيباً بالقصور في التسييب .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه عرض لما تثيره الطاعنة في سبب النعى من أنه ليس من حق المطعون عليه الأول أن يحجز تحت يدها على ما له قبل المطعون عليه الثاني طالما أن حق هذا الأخير قبلها لم تحصل تصفيته عند التقرير بما في الذمة — ورد على هذا الدفاع في قوله " إنه لا يشترط لصحة المحجز على ما للدين لدى الغير أن يكون الدين المحجوز محقق الوجود أو معين المقدار أو واجب الأداء في الحال بل يجوز المحجز عليه ولو كان مؤجلاً أو معلقاً على شرط موقف أو محتملاً أو متنازماً عليه " وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ، ذلك أن المادة ٤٣٥ من قانون المرافعات السابق إذ تقضى بأنه يجوز لكل دائن بدين محقق الوجود حال الأداء أن يحجز ما يكون لمدينه لدى الغير من المبالغ أو الديون ولو كانت

مؤجلة أو معلقة على شرط، فقد أفادت أنه يكفي لتوقيع المجز ومحتة أن يكون الدين المحجوز عليه قد نشأ سببه قبل توقيع المجز ولو كان مؤجلا الاستحقاق إلى ما بعد حصوله ويكون قد استقر في ذمة المحجوز لديه بعد المجز بأن كان معلقا على شرط واقف تحقق بعد المجز ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى —وعلى ما سلف البيان في الرد على السببين الأول والثاني إلى ثبوت مديونية الطاعنة (المحجوز لديها) للطعون عليه الثاني (المحجوز عليه) قبل حصول المجز الذي أوقعه المطعون عليه الأول وأن تصفية هذا الدين لا تمنع من توقيع المجز عليه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور في التسبيب بهذا السبب يكون على غير أساس .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / فارس زقزلوق نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عباس حلى عبد الجواد ، وعدلى مصطفى بقدادى ، وأحمد ضياء الدين حنفى ، ومحمود السيد
عمر المصرى .

(١٧٧)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكر . حكم . ” الأحكام غير الجائز الطعن فيها ” . نقض . ” مالا يجوز
الطعن فيه ” . خبرة .

عدم جواز الطعن فى الحكم الذى لم ينسب الحصرمة كلها أو فى شق منها ،
إلا مع الحكم الصادر فى الموضوع . مثال فى شأن نذب خبر لتقدير
أجرة حكر .

(ب) قوة الأمر المقضى . دعوى . حكر .

وحدة الموضوع فى كل من الدعويين . شرط للأخذ بقربة قوة الأمر المقضى .
مثال فى شأن تقدير أجرة حكر .

(ج) حكر . ” أجرة الحكر ” .

أجرة الحكر فى الشريعة الإسلامية قابلة للتغير زيادة أو قضا .

(د) حكم . ” حجية الحكم ” . حكر . ” تقدير أجرة الحكر ” . قوة الأمر
المقضى .

حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة الحكر طبقا لقاعدة النسبة ، لا تعدى نطاق الدعوى
التي صدر فيها .

(هـ) حكر . ” تقدير أجرة الحكر ” .

القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع فى تقدير أجرة الحكر عند طلب تصفيته .
ماهيتها . نيز المشرع قاعدة النسبة .

(و) حكم . "تقدير أجرة المحكر" . محكمة الموضوع "سلطتها في تقدير أجرة المحكر" . خبرة .

قيام الحكم في حدود سلطة الموضوعية في تقدير أجرة المحكر وفقا لتقدير الخبير الذي تدبته المحكمة . صحيح فانونا ، متى كان الخبير قد قدرها بما يتفق والقواعد القانونية الصحيحة .

(ز) حكم . "تسبب كاف" . حكم . "تقدير أجرة المحكر" .

أخذ الحكم بالقاعدة الصحيحة في تقدير أجرة المحكر ، لا عليه إن لم يرد استقلا على نظرية النسبة التي تخالفها .

(ح) حكم . "التناقض" . "مالا يعد كذلك" . حكم . "تقدير أجرة المحكر" . خبرة .

عدم قطع الحكم الصادر بتدب غير لتقدير أجرة المحكر في تحديد أساس هذا التقدير . أخذ الحكم المفعول فيه بما قدره الخبير وفق القواعد القانونية الصحيحة . لا تناقض بين الحكيم .

١ - إذا كان يبين مما أورده الحكم أنه لا يعدو أن يكون ترديدا لأقوال الخصوم طلبا ودفعاً دون أن يقطع في الخصومة الأصلية ، وهي بيان الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجرة المحكر ، وإنما رمى الحكم بقضائه إلى إعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره ، وهو بهذه المثابة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها ، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

٢ - من شروط الأخذ بقريئة قسوة الأمر المقضى وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون المدني ، وحدة الموضوع في كل من الدعويين ، فإذا كان يبين من الأوراق أن الحكم الصادر في إحدى الدعويين إنما صدر بتقدير أجرة حكر الأرض موضوع النزاع عن سنة ١٩٣١ بحسب صقع هذه الأرض في تلك المدة ، في حين أن النزاع الحالي يدور حول تقدير أجرة المحكر من المدة من سنة ١٩٤١ وما بعدها بما يتفق مع صقع الأرض المحكرة وأجرة

المثل فى هذه المدة ، فإن ذلك يجعل شرط اتحاد الموضوع فى الدعوى غير متوافر .

٣ - أجرة الحكر - طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية التى رفعت الدعوى فى ظلها - تتغير تبعا لتغير أجرة المثل متى بلغ هذا التغير حدا كبيرا زيادة أو نقصا ، فهى بطبيعتها قابلة للتغير .

٤ - حجية الحكم الذى قضى بوجوب اتباع قاعدة النسبة فى تقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه ، لا تتعدى فى هذا الخصوص نطاق الدعوى التى صدر فيها .

٥ - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع فى تقدير أجرة الحكر عند طلب تصقيعه هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أخذنا من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وألا يلاحظ فيه سوى حالة الصقع الذى فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها ، وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة بسبب البناء الذى أقامه المحتكر وألا يكون لحق البناء والقرار الذى للمحتكر تأثير فى التقدير وأنه لا محل للأخذ بنظرية " النسبة " التى تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكيرو بين قيمة الأرض المحكرة فى ذلك الوقت ، إذ لا أصل لها فى الشريعة الإسلامية ، وأن أجرة الحكر يجب أن تكون دائما هى أجرة المثل . ولقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتئذها ، بانص عليه فى المادة ١٠٠٥ من القانون المدنى ، ولئن تضمنت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدنى عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية ، إلا أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدنى بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذى كان واردا فى المشروع التمهيدى وما ظهر جليا من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية ، وإن فاق واضعى المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكرة فى هذا الخصوص .

٦ - إذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ فى حدود سلطته الموضوعية بتقدير أجرة الحكر وفقا لتقدير مكتب الخبراء الذى ندبته المحكمة ، وكان يبين من هذا التقرير أن الخبير قدر أجرة الحكر مراعى فى ذلك أجرة المثل ،

وبين العناصر الواقعية التي روعيت فعلا في هذا التقدير ، وهي تتفق مع القواعد القانونية الصحيحة ، والتي قررتها محكمة النقض قبل صدور القانون المدني القائم ، وقبها هذا القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في تقديره لأجرة المحرقد طبق القاعدة القانونية الصحيحة .

٧ - ليس على الحكم أن يرد استقلا على نظرية النسبة في تقدير أجرة المحر التي طلب الطاعن إعمالها ، إذ أن في أخذ الحكم بالقاعدة الصحيحة التي طبقها في هذا الشأن ما يفيد إطراره ما يخالفها .

٨ - إذا كان الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع ، بنسب مكتب الخبراء لتقدير أجرة المحر ، لم يقطع في تحديد الأساس الذي يجب أن يقام عليه هذا التقدير ، وإنما رعى بقضائه إلى مجرد اعداد الدوى للفصل فيها بعد أن يقدم الخبير تقريره . وكان هذا الخبير قد ضمن تقريره عدم وجود تحسين بالأرض نتيجة إنشاء شوارع أو ميادين بالجهة التي تقع بها ، وأن التقدم العمراني قد زاد من قيمتها ، وانتهى إلى تقدير أجرة المحر على أساس أجرة المثل وبني هذا التقدير على أسس تتفق مع القواعد القانونية الصحيحة . فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا التقدير لا يكون قد تناقض مع الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع بنسب مكتب الخبراء لتقدير أجرة المحر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون ضده بصفته أقام على الطاعن والسيدة " كاملة شريف " التي توفيت أثناء نظر الدوى - بصفتهما ناظرين على وقف المرحومة " السيدة جذب كل " الدوى رقم ٥١٧ سنة ١٩٤١ كلى القاهرة ، وقال بيانا لها إن الوقف الذي ينتظر عليه يمتلك أرضا محكرة مساحتها ٣٦٩٦,٨٠ مترا بمدينة القاهرة بشارع الحوياتي بباب اللوق ، وأن هذه الأرض مملوكة منفعتها

”لوقف السيدة جنب كل“ المذكور مقابل حكر سنوى قدر فى سنة ۱۹۳۱ بمبلغ ۳۱ ج و ۹۷۶ م، واذ كان الحكر يتغير بتغير الزمان والمكان، وأن قومسيون وزارة الأوقاف قدر حكر تلك الأرض فى ۱۹۳۹/۴/۶ بمبلغ ۵۵۴ ج و ۵۲۰ م، فقد أقام المطعون ضده بصفته الدعوى الحالية بطلب زيادة أجرة الحكر الى المبلغ المشار اليه وإلزام المدعى عليهما بصفتهما بأن يدفع له هذا المبلغ سنويا ابتداء من سنة ۱۹۴۰ حتى السداد. دفع المدعى عليهما المذكوران بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ۴۲ سنة ۱۹۲۸ مدنى كلى القاهرة المؤيد فى الاستئناف رقم ۱۰۳۶ سنة ۴۶ ق القاهرة الذى حدد أجرة الحكر بمبلغ ۳۱ ج و ۹۷۶ م، وبتاريخ ۱۹۴۳/۱۲/۱۲، قضت المحكمة برفض هذا الدفع ويجوز نظر الدعوى ونذبت أحد الخبراء المهندسين لتقدير أجرة الحكر — وقبل أن يقدم هذا الخبر تقريره صدر المرسوم بقانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ الذى أنهى الوقف على غير الخيرات، فقضت المحكمة بتاريخ ۱۹۵۲/۱۱/۱۱ بانقطاع سير الخصومة بزوال صفة المدعى عليهما. عجل المطعون ضده الدعوى بعريضة أعلنت فى ۱۹۵۲/۳/۲۶ ووجهها إلى المدعى عليهما بصفتهما حارسين قانونيين على الوقف، وبعد أن توفيت السيدة كاملة شريف قصر المطعون ضده دعواه قبل الطاعن بصفته وسارت الدعوى على هذا الأساس، وبتاريخ ۱۹۵۲/۶/۲۸ قضت المحكمة بنذب مكتب الخبراء بوزارة العدل دلا من الخبر السابق ندبه وجعلت مهمة المكتب الانتقال إلى الأرض المحكرة وتقدير أجرة الحكر فى سنة ۱۹۴۱ مراعىا فى ذلك صقع هذه الأرض ورغبات الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء ودون اعتبار لما أحدثه الطاعن بصفته من تحسين أو إتلاف فى تلك الأرض أو فى صقع الجهة دون تأثر بما عليها من حق القرار، وقد باشر المكتب المأمورية، وقدم تقريراً انتهى فيه إلى تقدير أجرة الحكر بمبلغ ۴۴۳ ج و ۶۱۶ م ابتداء من سنة ۱۹۴۱، وبتاريخ ۱۹۵۶/۱۲/۳۱ أعادت المحكمة المأمورية إلى الخبير ليان الأسس التى بنى عليها تقديره، وبعد أن قدم ملحقاً بتقريره حكمت تلك المحكمة فى ۱۹۶۲/۱/۳۱ بتصقيع قيمة الحكر بواقع ۴۴۳ ج و ۶۱۶ م سنويا ابتداء من أول سنة ۱۹۴۱ وبإلزام الطاعن بصفته بأن يدفع للطعون ضده مبلغ ۹۳۱۵ ج و ۹۳۶ م قيمة الحكر المتجمد ابتداء من سنة ۱۹۴۱ حتى تاريخ الحكم فى الدعوى. استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ۸۰۳

سنة ٧٩ ق القاهرة، كما استأنفه المطعون ضده بصفته ، وقيد استئنافه برقم ١٣٥٩
سنة ٧٩ ق ، وقد قررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين وقضت فيهما
بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧ بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة ليعهد إلى أحد
خبرائه الهندسين الانتقال إلى الأرض المحكرة لمعاينتها وتقدير حكرها في سنة ١٩٤١
مراعيا في ذلك التحسينات التي تمت بها منذ سنة ١٩٣١ حتى رفع الدعوى الحالية
والتي من شأنها رفع قيمة حكرها عما كان مقدرا لها في هذه السنة الأخيرة مع بيان
هذه التحسينات إن وجدت ، وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٨/٥/١٩٦٧
بتعديل الحكم المستأنف وجعل أجرة الحكر مبلغ ٢٩٥ ج و ٧٤٤ م سنويا ابتداء
من ١/١/١٩٤١ وبإلزام الطاعن بأن يدفع للمطعون ضده على هذا الأساس
قيمة الحكر المتجمد من ذلك التاريخ . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض وقدم المطعون ضده مذكرة دفع فيها بعدم جواز الطعن الموجه إلى قضاء
الحكم الصادر في ١٩٦٥/١/٢٧ ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض
الدفع وفي موضوع الطعن برفضه ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة
على رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون ضده أن الحكم الصادر من محكمة
الاستئناف في ١٩٦٥/١/٢٧ والذي قضى قبل الفصل في الموضوع بتدب مكتب
الخبراء لتقدير قيمة الحكر في سنة ١٩٤١ قد رفض الأخذ بنظرية النسبة التي
تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير وقيمة الأرض في ذلك
الوقت ، وحدد للتجبر الأساس الذي يجب أن يقام عليه التقدير وهو مراعاة أجرة
المثل على أن يلاحظ في ذلك التحسينات التي تمت بأرض النزاع في الفترة التالية
لتقدير أجرة حكرها في سنة ١٩٣١ ، وعلى ذلك يكون هذا الحكم قد فصل في صميم
موضوع النزاع وأنهى بصفة قطعية جزءا من الخصومة فلا تملك المحكمة إعادة النظر
فيه ، ويكون الطعن فيه على استقلال عملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ،
وإذ فات الطاعن أن يطعن في هذا الحكم في الميعاد المحدد بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، فإن طعنه الموجه
إلى الحكم المذكور يكون غير جائز .

وحيث إن هذا الدفع غير صحيح، ذلك أن محكمة الاستئناف قضت في ۱۹۶۵/۱/۲۷ قبل الفصل في الموضوع بنسب خبير "للانتقال إلى العين المحكرة وتقدير حكرها في سنة ۱۹۴۱ مراعيًا في ذلك التحسينات التي تمت بها منذ سنة ۱۹۳۱ حتى رفع الدعوى الحالية والتي من شأنها رفع قيمة حكرها عما كان مقدرا لها في هذه السنة الأخيرة مع بيان هذه التحسينات إن وجدت" وقد ورد بأسباب ذلك الحكم بعد استعراض وقائع النزاع وما أبداه الخصوم من اعتراضات على تقرير الخبير الذي ندبته محكمة أول درجة أن المحكمة "ترى تحيةً لرداف الطرفين وقبل الفصل في الموضوع ندب مكتب خبراء وزارة العدل لأداء المأمورية المبينة بالمنطوق" ولما كان يبين من هذا الذي أوردته الحكم أنه لا يعدو أن يكون ترديدا لأقوال الخصوم طلبا ودفعًا دون أن يقطع في الخصومة الأصلية، وهي في الدعوى الحالية بيان الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر، وإنما رمى الحكم بقضائه إلى إعداد الدعوى للفصل في موضوعها بعد أن يقدم الخبير تقريره، وهو بهذه المثابة لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو في شق منها، فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بالمادة ۳۷۸ من قانون المرافعات السابق ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل ثانياً في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون، ذلك أنه سبق للوقف المحكر أن طلب زيادة أجرة الحكر بالدعوى رقم ۴۲ سنة ۱۹۲۸ التي أقامها أمام محكمة القاهرة الابتدائية وقضى له فيها نهائياً بالإستئناف رقم ۱۰۳۶ سنة ۴۶ ق القاهرة بزيادة الحكر إلى مبلغ ۳۱ جنيه و ۹۷۶ م وذلك ابتداء من سنة ۱۹۳۱، وقد قطع ذلك الحكم في أسبابه بأن الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت التحكير، وهو بذلك يحوز قوة الشيء المقضي به حيث يتعين الأخذ بهذه القاعدة عند تصحيح عين النزاع مستقبلاً، غير أن الحكم المطعون فيه لم يقض بتحديد أجرة الحكر على الأساس الذي اتخذته حكم محكمة الاستئناف المشار إليه وهو ما يعيب الحكم المطعون فيه بخالفته القانون .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ، لأن من شروط الأخذ بقريضة قوة الأمر المقضى وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى وحدة الموضوع فى كل من الدعوىين ، ويبين من الأوراق أن الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٠٣٦ سنة ٤٦ قى القاهرة إنما صدر بتقدير أجرة حكر الأرض موضوع النزاع عن المدة من سنة ١٩٣١ بحسب صقع هذه الأرض فى تلك المدة ، فى حين أن النزاع الحالى يدور حول تقدير أجرة الحكر عن المدة من سنة ١٩٤١ وما بعدها بما يتفق مع صقع الأرض المحركة وأجرة المثل فى هذه المدة ، وهو ما يجعل شرط اتحاد الموضوع فى الدعوىين غير متوافر ، ولأن أجرة الحكر — طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية التى رفعت الدعوى فى ظلها — تتغير تبعا لتغير أجرة المثل متى بلغ هذا التغير حدا كبيرا زيادة أو نقصا — فهى بطبيعتها قابلة للتغير — وإقول بأن الحكم السابق قد حسم النزاع من ناحية وجوب اتباع قاعدة النسبة فى تقدير أجرة الحكر عند طلب تصحيحه مردود بأن حجية الحكم فى هذا الخصوص لا تتعدى نطاق الدعوى التى صدر فيها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل فى الدعوى على خلاف الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٠٣٦ سنة ٤٦ قى القاهرة لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول وفى باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والتناقض ، ويقول فى بيان ذلك إن الحكم لم يأخذ فى اعتباره أن قيمة الأرض موضوع النزاع قدرت عند تحكيكها بمبلغ ٤٢٧ ج و ٢١٠ م ، وأن حكرها فى ذلك الوقت كان ٥٢ قرشا وأنه عند ما ثار النزاع بين المستحكر ومالك الرقبة فى سنة ١٩٣١ حول الزيادة فى قيمة الحكر لتصحيح هذه الأرض راعت محكمة القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم ٤٢ سنة ١٩٢٨ عند تقديرها قيمة الحكر النسبة بين ثمن الأرض وقيمة الحكر عند التحكير ، وانتهت إلى تقدير هذه القيمة بمبلغ ٣١ جنيه و ٩٧٦ م بعد أن قدرت ثمن المتر من الأرض بمبلغ سبعة جنيهات مراعية فى ذلك تلك النسبة ، وقد تأيد هذا الحكم فى الاستئناف رقم ١٠٣٦ سنة ٤٦ قى القاهرة ، ويقول الطاعن إنه على الرغم من أن الخبر المتدب فى الدعوى الحالية قدر ثمن المتر من أرض النزاع فى سنة ١٩٤١ بمبلغ تسعة جنيهات ، فإنه لم يلاحظ النسبة بين ثمن الأرض

وقيمة المحكر عند التحكير ، وهي ذات النسبة بين ثمن الأرض وقيمة حكرها في سنة ١٩٣١ ، وإنما قدر قيمة المحكر في سنة ١٩٤١ بمبلغ ٢٩٥ ج و ٧٤٤ م ، مع أن ثمن المتر في هذه الأرض في سنة ١٩٣١ كان سبعة جنيهات و ثمنه الذي قدره الخبير في سنة ١٩٤١ هو تسعة جنيهات ، وإذا كانت قيمة المحكر قد قدرت في سنة ١٩٣١ بمبلغ ٣١ جنيه و ٩٧٦ م فإنه كان يجب أن تناسب الزيادة في هذه القيمة في سنة ١٩٤١ مع الزيادة في ثمن المتر من سبعة جنيهات إلى تسعة جنيهات ، وهو ما يقتضيه تطبيق القانون على وجهه الصحيح حسبما أجمع عليه الفقه والقضاء ، غير أن الحكم المطعون فيه اعتمد في تقديره لأجرة المحكر على تقرير الخبير ، مع أن هذا الخبير علاوة على أنه لم يأخذ بنظرية النسبة على النحو السالف بيانه فإنه قدر أجرة الأرض ولم يقدر قيمة حكرها ، كما أن الحكم أغفل الرد على ما تمسك به الطاعن من وجوب إعمال هذه النظرية ، ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون فيه جاء متناقضا في أسبابه ومنطوقه مع الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٧ ، إذ أن هذا الحكم قضى بتدب مكتب الخبراء لتقدير أجرة المحكر في سنة ١٩٤١ على أن يراعى في ذلك التحسينات التي تمت منذ سنة ١٩٣١ حتى رفع الدعوى الحالية والتي من شأنها رفع قيمة المحكر عما كان مقدرا لها في السنة الأخيرة مع بيان هذه التحسينات إن وجدت ، وقد جاء تقرير الخبير منضمنا عدم وجود تحسينات سوى ما يعود على الأرض من فائدة بسبب التقدم العمراني ، وأن ثمن المتر يقدر بمبلغ تسعة جنيهات أي بزيادة جنبيين في المتر عما كان عليه في سنة ١٩٣١ ، ومع ذلك فإنه قدر أجرة المحكر في سنة ١٩٤١ بمبلغ ٢٩٥ جنيه و ٧٤٢ م ، في حين أنه كان مقدرا في سنة ١٩٣١ بمبلغ ٣١ جنيه و ٩٧٢ م ، وقد ساير الحكم المطعون فيه في النتيجة التي انتهى إليها ، وبذلك يكون هذا الحكم — علاوة على خطئه في تطبيق القانون وقصوره في التسبيب — قد جاء متناقضا مع حكم ١٩٦٥/١/٢٧ .

وحيث إن هذا النعي مردود ، بأن القامدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة المحكر عند طلب تصقيعه هي — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أخذا من المبادئ الشرعية أن يكون التقدير على اعتبار أن الأرض المحكرة حرة خالية من البناء وألا يلاحظ فيه سوى حالة التصقع الذي فيه الأرض المحكرة ورغبات الناس فيها وأن يصرف النظر عن التحسين اللاحق بذات الأرض وبصقع الجهة

بسبب البناء الذي أقامه المحتكر وألا يكون لحق البناء والقرار الذي للمحتكر تأثير في التقدير — وأنه لا محل للأخذ بنظرية "النسبة" التي تقضى بالمحافظة على النسبة بين أجرة الحكر وقت التحكير وبين قيمة الأرض المحكرة في ذلك الوقت إذ لا أصل لها في الشريعة الإسلامية ، وأن أجرة الحكر يجب أن تكون دائماً هي أجرة المثل ، ولقد أخذ المشرع بهذه القاعدة وقتها بما نص عليه في المادة ١٠٠٥ من القانون المدني من أنه "يرجع في تقدير الزيادة أو النقص إلى ما للأرض من قيمة إيجارية وقت التأجير ، ويراعى في ذلك صقع الأرض ورغبات الناس فيها بغض النظر عما يوجد فيها من بناء أو غراس ودون اعتبار لما أحدثه المحتكر فيها من تحسين أو إتلاف في ذات الأرض أو في صقع الجهة ودون تأثير بما للمحتكر على الأرض من حق القرار" ولئن تضمنت المذكرة الإيضاحية للمشروع التمهيدى للقانون المدني عبارات تفيد الأخذ بهذه النظرية ، إلا أن الثابت من الأعمال التحضيرية أن المشرع قد نبذها بما أدخلته لجنة القانون المدني بمجلس الشيوخ من تعديلات على النص الذي كان وارداً في المشروع التمهيدى وما ظهر جلياً من اتجاه هذه اللجنة إلى عدم الأخذ بتلك النظرية وإن فاق واضع المشروع بعد إدخال هذا التعديل أن يصححوا على مقتضاه ما تضمنته المذكرة في هذا الخصوص . لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أخذ في حدود سلطته الموضوعية بتقدير أجرة الحكر وفقاً لتقرير مكتب الخبراء الذي ندبته محكمة الاستئناف ، وكان يبين من هذا التقرير أن الخبير قد قدر أجرة الحكر مراعيًا في ذلك أجرة المثل ، وبين العناصر الواقعية التي روعيت فعلاً في هذا التقدير وهي تتفق مع التواعد السابق بيانها والتي قررتها محكمة النقض من قبل صدور القانون المدني القائم وقتها هذا القانون ، فإن الحكم المطعون فيه يكون في تقديره لأجرة الحكر قد طبق القاعدة القانونية الصحيحة ، ومتى كان ذلك فإنه لم يكن عليه أن يرد استقلالاً على نظرية النسبة التي طلب الطاعن إعمالها ، إذ أن في أخذه بالقاعدة الصحيحة التي طبقها ما يفيد اطراحه ما يخالفها . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر في ١٩٦٥/١/٢٧ الذي قضى قبل الفصل في الموضوع بتدبير مكتب الخبراء لتقدير أجرة الحكر وعلى ما سلف البيان لم يقطع في تحديد الأساس الذي يجب أن يقام عليه هذا التقدير وإنما رعى بقضائه إلى مجرد إعداد

الدعوى للفصل فيها بعد أن يقدم الخبير تقريره ، وكان هذا الخبير قد ضمن تقريره عدم وجود تحسين بالأرض نتيجة إنشاء شوارع أو ميادين بالجهة التي تقع بها وأن التقدم العمراني قد زاد من قيمتها ، وانتهى إلى تقدير أجرة الحركة على أساس أجرة المثل وبني هذا التقدير على أسس تتفق مع القواعد القانونية الصحيحة كما سبق القول ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا التقدير فإن التناقض المدعى به يكون لا وجود له . لما كان ذلك فإن النهي على الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد غيث ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق .

(١٧٨)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق "أحوال شخصية" :

(أ ، ب) أحوال شخصية . "النسب" . إثبات . "الإقرار" . البينة .

(١) النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار والبيئة .

(ب) إقرار الأب بالبنة . لا يحتمل النفي . إنكار الزوجة وإقرارها بالبكرة بعد ميلاد
البنت . لا أثر له .

١ — النسب يثبت في جانب الرجل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة —
بالفراش وبالإقرار والبيئة .

٢ — إقرار المتوفى ببنة المطعون عليها الأولى ، حجة ملزمة فيثبت نسبها منه ،
وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ، لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار
ولا يسمع ، ويثبت هذا النسب بمجرد إقرار الأب وإن أنكرت الزوجة ،
إذ هو إلزام له دون غيره ، فلا يتوقف نفاذه على تصديقها ، ولا يبطله إقرارها
بالبكرة بعد ميلاد البنت ، ولا كون التصديق على الزواج مسنداً إلى تاريخ لاحق
لميلادها ، كما أن إقرار الزوجة بالبكرة لا يفضي إلى إبطال حق المقر لها ، لأنها
لا تملك إبطاله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق —
تتحصل في أن المطعون عليها الأولى أقامت الدعوى رقم ۱۲۶ لسنة ۱۹۶۶ أحوال
شخصية (نفس) أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد الطاعنتين وفي مواجهة
المطعون عليهما الثاني والثالث بصفتيهما بطلب الحكم بإثبات وفاة والدها
المرحوم محمد زكي عبد المنعم بتاريخ ۵ من أبريل سنة ۱۹۶۵ وأنها من ورثته
وتستحق في تركته $\frac{1}{3}$ ۲ قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها التركة ،
وقالت شرحا لدعواها إن والدها المرحوم محمد زكي عبد المنعم توفي بتاريخ
۵ من أبريل سنة ۱۹۶۵ وانحصر إرثه الشرعي فيها بصفتها إبنته من زوجة
إنفصل عنها فيما بعد، وفي الطاعنتين وهما زوجته الثانية وأولاده منها ، وإذا فازتها
الطاعتان واستصدرتا إعلاما شرعيا برقم ۴۹ لسنة ۱۹۶۵ من محكمة قسم ثاني
بندر المنصورة للأحوال الشخصية بإثبات وفاة والدها وأنها ورثته وأسقط منه
إسمها كوارثة بقصد حرمانها من الميراث الشرعي فقد أقامت دعواها بطلباتها
سائلة البيان ، وبتاريخ ۲۶ من مارس سنة ۱۹۶۷ حكمت المحكمة للمطعون عليها
الأولى بطلباتها . استأنفت الطاعتان هذا الحكم بالاستئناف رقم ۶ لسنة ۶۷ ق
المنصورة للأحوال الشخصية ، وبتاريخ ۹ من يناير سنة ۱۹۶۸ حكمت المحكمة
بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت المطعون عليها الأولى وفاة المرحوم
محمد زكي عبد المنعم بتاريخ ۵ من أبريل سنة ۱۹۶۵ وأنها من بين ورثته
بصفتها إبنته بصحيح النسب الشرعي وتستحق في تركته $\frac{1}{3}$ ۲ ط من ۲۴ ط
تنقسم إليها التركة ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت المحكمة وبتاريخ ۴ من يونيو
سنة ۱۹۶۸ حكمت بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعتان في هذا الحكم
بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي برفض الطعن
وبالجلسة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل السببين الأولين منها أن الحكم
المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم
أقام قضاءه على سند من القول بأن المتوفى أقر صراحة ببنوة المطعون عليها الأولى
في الخطابات التي أرسلها إلى زوجته الأولى، في حين أن هذه الخطابات لا تصلح

في جعلها مسوغا لسماع الدعوى ولا تنهض قرينة على ثبوت الأبوة ، علاوة على أنها لم تصدر من المورث أصلا ، مما يعيب الحكم بفساد الاستدلال . هذا إلى أن المطعون عليها الأولى مولودة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ طبقا لشهادة ميلادها بينما ثبت من وثيقة التصديق على الزواج المؤرخة ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٨ المقدمة من الطاعنتين أن المتوفى وزوجته السابقة والدّة المطعون عليها الأولى تصادقا على قيام الزوجية بينهما إعتبارا من أوائل سنة ١٩٣٤ ، وأن الزوجة المذكورة كانت بكرا ، مما يقتضاه انتفاء الفراش قبل هذا التاريخ فلا يثبت نسب المطعون عليها الأولى من المورث لأنها في تاريخ ولادتها كانت أمها بكرا ، الأمر الذي يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان النسب يثبت في جانب الرجل — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — بالفراش وبالإقرار والبيئة وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد أقام قضاءه بثبوت نسب المطعون عليها من المورث على قوله "... لما كانت بداية الخطابات ترجع إلى عام ١٩٢٧ فلما تدل على قيام علاقة بينه وبين السيدة نفيسة منذ هذا التاريخ ، والمحكمة تطمئن إلى أن هذه العلاقة علاقة مشروعة بعبارة الخطابات التي يكتنفها الاحترام والتقدير ، وقد خاطب المورث تلك السيدة كثيرا قائلا (زوجتي) فضلا عن أن الخطابات التي خلت من كلمة زوجتي يبين منها أنها تحوى تحيته وتحيات بعض أفراد أسرته إلى أسرة تلك السيدة ولا شك أن علاقتهما علاقة مشروعة ، وإلا ما كانت معلومة لذوى الطرفين على هذا الوجه فضلا عن ذلك فقد أرسل خطابا لها بتاريخ ١٠/٩/١٩٢٩ أى قبل ولادة المدعية — المطعون عليها الأولى — بحوالى ثلاثة شهور يطلب من الوالدة الحضور وإن كان يعتقد أنها ستأخر إلى ما بعد الأربعين لدى أسرتها ، ولا شك أن المقصود هو أنها ستبقى لدى أسرتها حتى فوات مدة مناسبة بعد الوضع ، ولا يتصور أن تكون علاقتهما غير مشروعة وعلى وشك أن تظهر ثمرتها ثم تبقى هي لدى أسرتها ، فهذا أمر لا يتفق مع العادات والتقاليد ولا مع أهل الشرق عامة والمسلمين بصفة خاصة كما أن عقد الزواج المقدم لا ينفي وجود علاقة مشروعة بين المورث وبين والدّة المدعية مادام عقد

الزواج ينـعقد شرعا بالإيجاب والقبول ، ولعل المورث والزوجة في هذا العقد قد حرراه بتلك الصورة لسبب في نفسيهما ... “ وكان الحكم المطعون فيه أضاف إلى ذلك قوله ” فضلا عما ورد بالخطابات المقدمة .. ومن بينها الخطاب رقم ١٠ المبدوء بالعبارـة الآتية (عزيزتي الست نفيسة هانم) وفي ثناياه يقول (أرجو الله سبحانه وتعالى أن يديم لنا ثمرـة حياتنا كريمتنا كوثر ويـبقـيها حتى نراها في سعادة ورفاهية) وهذا الخطاب موقع عليه بتوقيع منسوب للمتوفى وتاريخه ١٩٣١/٧/١٥ والخطاب رقم ١١ قد بدئ بعبارة (ابنتي كوثر أقبلـك كثيرا وشوقى إليك عظيم) إلى آخر ما جاء به وعليه توقيع منسوب للمتوفى وفي نفس الخطابات كتب إلى زوجته .. بعض الأمور التي يعتب عليها فيها ومن بينها يقول لها بالنص (مرض كوثر طبعا هذا راجع لإهمالك وعدم اعتنائك بها وعلى كل حال نطلب من الله أن يتم لها الشفاء) وهذا الكلام أيضا قد انتهى بتوقيع منسوب للمتوفى وتاريخه ١٩٣٢/١٢/٣ . هذا ولم تطعن المستأنفتان - الطاعنتان - بطعن جدى يدحض هذه الخطابات وتلك التوقيعات التي تنطق صراحة بإقرار المتوفى ببـنوة كوثر وزواجه بأمرها ، وفقط قال وكيل المستأنفتين بمذكرته .. وهذه الخطابات لم تظهر إلا بعد فترة طويلة من قيام النزاع مما يؤكد افتعالها ونحن كورثة نكفينا أن ننكرها إنكارا تاما ومستعدين لحلف اليمين بأننا لا نعلم أنها صادرة من مورثنا فضلا عن أنها موجهة لسيادة تدعى نفيسة فقط دون ذكر اللقب ، ولو كانت هذه الخطابات نبست صادرة من المتوفى وأن ما عليها من توقيع ليس له لأمكن للمستأنفتين الطعن عليها بالتزوير ولكن وكيلهما قد اكتفى بما قرره بشأنها على نحو ما ذكر ... “ ولما كان اليمين مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعول على إنكار صدور الخطابات من المورث لعدم جديته ، وكان للمحكمة أن تقضى بصحة الورقة أو باستبعادها متى رأت في وقائع الدعوى وأدلتها ما يكفى لاقتناهما ، وقد أشار الحكم إلى أن الطاعنتين لم تطعنا على هذه الخطابات بالتزوير ، وكان الحكم في حدود سلطته الموضوعية قد استخلص من الخطابات المذكورة قيام علاقة الزوجية بين المورث وبين والدته المطعون عليها الأولى في تاريخ معاصر لميلاد ابنتها وأن المورث قد أقر ببنتها

واستند الحكم في ذلك إلى أسباب سائفة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان لا وجه للاستناد إلى ما جاء بالتصادق على الزوجية المؤرخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٣٨ لأن إقرار المتوفى ببنوة المطعون عليها الأولى حجة ملزمة فيثبت نسبها منه ، وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع ، ويثبت هذا النسب بمجرد إقرار الأب وإن أنكرت الزوجة ، إذ هو إلزام له دون غيره فلا يتوقف تقاضه على تصديقها ، ولا يبطله إقرارها بالبكارة بعد ميلاد البنت ، ولا كون التصديق على الزواج مسنداً إلى تاريخ لاحق لميلادها ، كما أن إقرار الزوجة بالبكارة لا يفضي إلى إبطال حق المقر لها لأنها لا تملك إبطاله . لما كان ذلك ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث يتحصل في النفي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول الطاعتان إن محكمة الاستئناف أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى نسبها إلى المتوفى مع أنها مولودة في أول ديسمبر سنة ١٩٢٩ قبل قيام الزوجية في سنة ١٩٣٤ بالتصادق ، ورغم أن المستندات المقدمة من الطاعتين تدل على أنها لا تمت إليه بصلة ، إذ لم يبلغ عنها ضمن من يعولهم ولم يذكرها في بطاقتيه التموينية أو العائلية ، علاوة على أنه بينا ولدت المطعون عليها الأولى في سنة ١٩٢٩ فإن من تدعى أنها والدتها من مواليد ١٩٢٢ ، مما ينتفى معه قيام صلة الأمومة بينهما ، وهو ما يعيب الحكم بخالفة القانون والفساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النفي في غير محله ، ذلك أنه لما كان للحكمة أن تأمر بالتحقيق في الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أحال الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها بنوتها من المورث ، ثم أقام قضاءه بثبوت النسب على ما حصله من أقوال الشهود من أن المورث رزق بها على فراش الزوجية فضلاً عن إقراره ببنوتها ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه أن المحكمة بما لها من سلطة الترجيح بين البيانات

واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها انتهت إلى عدم التعويل على المستندات التي أشارت إليها الطاعتان في سبب النعي ، ولما كانت الطاعتان لم تقدم ما يؤيد ادعاءها بأن والده المطعون عليها الأولى من مواليد سنة ١٩٢٢ مما يكون معه النعي على الحكم في هذا الخصوص حاريا عن الدليل ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم عمر هندي نائب رئيس المحكمة ، وعضوية الدادة المستشارين :
 عثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حامد ، وعمل عبد الرحمن ، وعمل صلاح الدين .

(١٧٩)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) نقض . " أسباب الطعن . السبب المفتقر إلى الدليل " .

النقطة بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة في محضر التحقيق دون تقديم صورة
 من هذا المحضر . هارن الدليل .

(ب) دعوى . " نظر الدعوى . تقديم المذكرات " . حكم . " تسبيب
 الحكم " .

سماع دفاع الخصوم وأقوال شهودهم . حجز الدعوى للحكم مع منع الخصوم أجلا
 لتقديم مذكرات . استبعاد المذكرة المقدمة بعد المهاد . لا إخلال بحق الدفاع .

(ج) حكم . " عيوب التدايل . ما يعد قصورا " . وصية . " الوصية
 لوارث " .

استخلاص الحكم أن العقد في حقيقة وصية لوارث . فضاؤه برفض الدعوى بصحة
 هذا العقد دون التحقق مما إذا كان القدر موضوعه يدخل في حدود القدر الجائز
 الإبقاء به أم يجاوزه . خطأ وقصور .

١ — إذا كانت الطاعة لم تقدم صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذي
 تدعى بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة فيه ، فإن النعي بهذا الوجه يكون
 هاريا عن الدليل .

٢ — متى كانت محكمة الاستئناف بعد أن سمعت دفاع الخصوم وأقوال
 شهودهم منحهم أجلا لتقديم مذكرات في فترة حجز الدعوى للحكم فيها . ولم تقدم

المستأنف عليها مذكرتها في الميعاد ، فإن استبعاد الحكم المطعون فيه لمذكرتها المقدمة بعد الميعاد لا ينطوي على إخلال بحقها في الدفاع .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه — بعد أن استخلص من أقوال الشهود في حدود سلطته الموضوعية أن العقد في حقيقته وصية لوارث — قد انتهى إلى القضاء برفض الدعوى بصحة هذا العقد ، في حين أن الوصية لوارث جائزة في حدود ثلث التركة وفقا للمادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، مما كان يتعين معه التحقق مما إذا كان القدر موضوع العقد يدخل في حدود القدر الجائز الإيصاء به أم أنه يجاوزه — فإنه يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطامنة سنية محمد إبراهيم زيد أقامت الدعوى ٨٢ لسنة ١٩٦٠ كلى بنها ضد أمينة أحمد محمد إبراهيم زيد ، وأمينة محمد إبراهيم زيد ، طلبت فيها الحكم بصحة وتفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٦ المتضمن شراءها من زوجها المرحوم أحمد محمد إبراهيم زيد ١٢ ط بثمان مئتي ألف درهم ٣٥٠ ج ، ودفعت المدعى عليها الثانية بجهالة توقيع مورثها البائع ، إلا أنها عادت وسألت بصحة التوقيع ودفعت بصورية عقد البيع صورية مطلقة ، وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦١ حكمت المحكمة برفض الدفعين وبصحة وتفاذ العقد تأسيسا على أنه لا يجوز للوارث الطعن بالصورية المطلقة على التصرف الصادر من مورثه دون كتابة تثبت هذه الصورية ، واستأنفت أمينة محمد إبراهيم زيد هذا الحكم لدى محكمة استئناف طنطا طالبة إلغاء الحكم برفض الدعوى ، وقيد هذا الاستئناف برقم ٤١٤ لسنة ١٩٦٣ ق . وبتاريخ ١٩٦٥/١/٢ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق لتثبت المستأنفة

أن العقد يخفى وصية وأريد به التأثير على حقها في الإرث ، وبعد سماع شهود الطرفين عادت وبتاريخ ١٩٦٧/١/٢٥ فحكمت بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى ، وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ولم تحضر الطاعنة ولا المطعون عليهما ولم يبدن دفاعا ، وطلبت النيابة العامة في مذكرتها رفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظره أصرت النيابة على هذا الرأي .

وحيث إن حاصل أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه القصور من وجوه (أولها) أنه مسخ أقوال الشهود الثابتة في محضر التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف مسخا أدى به إلى الخطأ في فهم الواقع في الدعوى ولو فني بتحصيل أقوالهم على الوجه الصحيح لتبين أن العقد هو في حقيقته هبة منجزة تمت بتسليم العقد إلى الموهوب له وتسليمه العين تسليما اعتباريا . (وثانيها) أنه استبعد مذكرة الطاعنة استنادا إلى أنها قدمت بعد الميعاد ، وكان يتعين قبولها لأن الطاعنة بوصفها مستأنفا عليها آخر من يتكلم وفي هذا الاستبعاد إخلال بحقها في الدفاع (وثالثها) أنه قضى برفض الدعوى استنادا إلى أن عقد البيع يخفى وصية دون أن يبحث ماهية هذا العقد من شتى نواحيه حتى يعطيه التكيف القانوني الصحيح .

وحيث إن هذا النعي مردود في الوجه الأول منه بأنه عار عن الدليل إذ لم تقدم الطاعنة صورة طبق الأصل من محضر التحقيق الذي تدعى بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة فيه . ومردود في الوجه الثاني بأن الثابت بالأوراق أن محكمة الاستئناف بعد أن سمعت دفاع الخصوم وأقوال شهودهم منحتهم أجلا لتقديم مذكرات في فترة حيز الدعوى للحكم فيها ، ولم تقدم المستأنف عليها سنية محمد إبراهيم زيد (الطاعنة) مذكرتها في الميعاد ومن ثم فإن استبعاد الحكم المطعون فيه لمذكرتها المقدمة بعد الميعاد لا ينطوي على الإخلال بحقها في الدفاع .

وحيث إن النعى صحيح في الوجه الثالث منه ، ذلك أنه بالرجوع للحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه برفض الدعوى على ما قرره من أنه " لما كانت هذه المحكمة تطعن إلى ما شهد به شاهدا المستأنفة وحاصل شهادتهما أن العقد يخفى وصية وأن نية المورث انصرفت إلى ذلك وأن هذه النية قد أوضحت عنها القرائن التي ذكرها في شهادتهما وأهمها استمرار وضع يده على الأطيان الواردة بالعقد وانتفاعه بها إلى حين وفاته ، وكانت هذه المحكمة تستخلص من مجموع أقوال شهود النفى أنهم لا يعلمون شيئا عن العقد موضوع الدعوى ، مما مفاده أنهم لا يعلمون شيئا عن القصد من تحريره ، وأنهم مجرد مستأجرين لبعض أطيان من المستأنف عليهما ويدفعون لها الإيجار ، وكل ما يمكن أن يتصل في شهادتهم بواقعة الصورية ما قاله أولهم — عبد الرازق عفيفي يونس — من أنه كان يستأجر ١٠ ط من المورث من أربعة وثلاثين سنة ، وأنه عندما أراد سنة ١٩٥٧ سداد الإيجار إليه طلب منه سداده إلى سنية زوجته (المستأنف عليها الأولى) بعد أن أخبره أنه باع لها نصف فدان . لما كان ذلك وكانت المحكمة لا تطعن إلى هذا الذي شهد به عبد الرازق عفيفي يونس في هذه الخصوصية لأنه بشهادته هذه يجامل المستأنف عليها الأولى بسبب علاقته الحالية بها كستأجر فإن الاستئناف يكون على أساس ويكون الحكم المستأنف في غير محله جديرا بالإلغاء مما يتعين معه القضاء برفض دعوى المستأنف عليها الأولى " وهذا الذي انتهى إليه الحكم مشوب بالقصور والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه بعد أن استخلص من أقوال الشهود وفي حدود سلطته الموضوعية أن العقد ، في حقيقته وصية لوارث انتهى إلى القضاء برفض الدعوى بصحة هذا العقد ، في حين أن الوصية لوارث جائزة في حدود ثلث التركة وفقا للـ ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ مما كان يتعين عليه التحقق مما إذا كان القدر موضوع العقد يدخل في حدود القدر الجائز الإيصاء به أم أنه يجاوزه . إذ كان ذلك فإنه يتعين نقض الحكم في خصوص هذا الوجه .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكلة نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
جودة أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وإبراهيم السيد ذكري ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٨٠)

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ القضائية :

(١) نقض . "السبب المتعلق بالنظام العام" . نظام عام . قوة الأمر
المقضي . استئناف . "شكل الاستئناف" .

لإثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المظنون عليه والنيابة
العامة . شرطه . أن يكون وارداً على ما رفع عنه الطعن . القضاء . بقبول الاستئناف
شكلاً . عدم جواز تمسك المظنون عليه ببيان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر
المقضي . تسمو على اعتبارات النظام العام .

(ب) إثبات . "القوانين القانونية" . صورية . وصية . قانون . تسجيل .

قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحدثة . عدم جواز إعمالها على الصفقات
السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ الصرف لا بتاريخ
تسجيله .

(ج) ضرائب . "ضريبة التركات" . تسجيل . هبة .

المبات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الرية . عدم خضوعها
لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ الصرف سجل العقد أم لم يسجل .

(د) بيع . هبة . صورية . حيازة .

صورية الثمن الوارد بمقتضى البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع .
في ظل القانون المدني القديم . تميز التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه
بحق الانتفاع مدى حياته .

(هـ) حكم . "تسيب الحكم" . إثبات . "القرائن" .

عدم التزام المحكمة ببحث كل من القرائن غير القانونية التي يستند إليها الخصم
عن طريق الاستنباط .

(و) حكم . "ما بعد قصورا" . ضرائب . "ضرية التركات" .

تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأرباح التي تصرف فيها المورث لآبته
خلال فترة الريية ضمن عناصر التركة . إغفال الحكم الرد على هذا الدافع الجوهري .
قصور .

١ — إنه وإن كان يجوز للطعون عليه ، كما يجوز للنياية العامة ومحكمة النقض ،
أن يثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا
على ما رفع عنه الطعن في الحكم المطعون فيه ، فإذا قضى الحكم المطعون فيه
بقبول الاستئناف شكلا ، ثم قضى قضاءه في الموضوع ، وكان تقرير الطعن لم يحو
إلا نعيما على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف ، فلا يجوز للطعون عليه أن
يتمسك في دفاعه أمام محكمة النقض ببطلان الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام
ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعي لم يكن محلا للطعن
فجاز قوة الأمر المقضى ، وهي تسمو على قواعد النظام العام .

٢ — أقامت المادة ٩١٧ من القانون المدني — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة^(١) — قرينة قانونية من شأنها متى توافرت عناصرها إعفاء من يطعن في التصرف
بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن وتقل عبء الإثبات إلى عائق
المتصرف إليه ، وإذا كانت هذه القرينة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين
الملغى ، فلا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل
بالقانون المدني القائم لا تصالها بموضوع الحق اتصالا وثيقا ، وانعبرة في أعمال
هذه القرينة هي بالتاريخ الذي انعقد فيه التصرف لا بتاريخ التسجيل ، لأن
القرينة القانونية تخضع للقانون الساري وقت نشوء التصرف الذي رتب عليه
المشرع هذه القرينة .

(١) قض ١٩٦٧/٦/٢١ مجموعة المكاتب الفني ص ١٨ ص ١٢١٠ .

٣ - الهبات والتصرفات - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تخضع لرسم الأيلولة على التركات متى كانت قد وقعت في تاريخ سابق على فترة الرتبة مسجلة كانت هذه الهبات والتصرفات أو غير مسجلة ، وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تنتقل .

٤ - لاستقر قضاء هذه المحكمة في ظل القانون المدني القديم على أنه إذا كان الثمن لم يذكر في عقد البيع إلا بصفة صورية ، فإن العقد يصح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع ، وأنه لا يتعارض مع تمييز التصرف أن يظل البائع واضعاً اليد على ما باعه أو أن يحتفظ لنفسه مدى الحياة بحق الانتفاع .

٥ - لا تلزم المحكمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التي استندت إليها الطاعنة من طريق الاستنباط ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنت بها وأوردت دليلها ، التعليل الضمني لأطراح هذه القرائن .

٦ - متى كانت الطاعنة - مصلحة الضرائب - قد تمسكت في دفاعها بأن محكمة أول درجة استبعدت من تركة المورث قدراً من الأطيان كان يجب إدخاله ضمن عناصر التركة لأن المورث تصرف فيه إلى ابنه خلال فترة الرتبة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري ، فإنه يكون قد شاب قصور يبطله .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مأمورية ضرائب ميت غمر قدرت صافي تركة المرحوم داود صليب سلامة المتوفى بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣٠ بمبلغ ٤٤٣٩٩٨ ج و ٦٩٩ م

وأخطرت الورثة بهذا التقدير ، وإذ اقرضوا وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت بتاريخ ١٩٥٧/٦/٥ قرارها بتخفيض صافي التركة إلى مبلغ ٢٦٠٥٧١ ج و ٩٣١ م ، فقد أقاموا الدعوى أرقام ٧٥ و ٧٧ و ٧٨ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ لسنة ١٩٥٧ تجارى المنصورة الابتدائية ضد مصلحة الضرائب بالطعن فى هذا القرار طالبين الغاء واعتبار المورث قد توفى عن غير تركة وعدم أحقية مصلحة الضرائب فى اقتضاء رسم أيلولة أو ضريبة تركات ، لأن المورث كان قد تصرف فى أمواله قبل وفاته ، وفى ١٩٦٢/١/٢١ حكمت المحكمة للطاعنين بطلباتهم . استأنفت المصلحة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤ سنة ١٤ ق تجارى المنصورة ، ودفع المطعون عليهم بطلان الاستئناف كما دفعت مصلحة الضرائب ببطلان الطعون أرقام ٧٥ و ٧٨ و ٨١ سنة ١٩٥٧ لعدم رفعها بالطريق القانونى . وبتاريخ ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٤ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به بالنسبة للطعون أرقام ٧٥ و ٧٨ و ٨١ وعدم قبولها شكلا لرفعها بغير الطريق القانونى وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . طعنت مصلحة الضرائب فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم المطعون عليه الأول مذكرة دفع فيها ببطلان الاستئناف ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى بنقض الحكم فى خصوص السبب الأول وبالحلقة المحددة لنظر الطعن ألزمت النيابة رأيها .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليه الأول أن الاستئناف الذى أقامته مصلحة الضرائب باطل لأنها لم تعلن صحيفته إلى المستأنف عليها رجاء سلامة داود فى الميعاد القانونى طبقا لنص المادة ٤٠٦ مكررا من قانون المرافعات السابق قبل الغائها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ ، وهذا البطلان يترتب عليه بطلان الاستئناف بالنسبة لباقي المستأنف عليهم ، لأن الموضوع غير قابل للتجزئة غير أن الحكم المطعون فيه قضى بقبول الاستئناف شكلا وهو ما يعيبه بخالفة القانون .

وحيث إن هذا الدفع غير مقبول ، لأنه وإن كان يجوز للطعون عليه كما يجوز للنيابة العامة وللمحكمة النقض أن يشير فى الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن فى الحكم المطعون فيه ،

فإذا قضى الحكم المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا، ثم قضى قضاءه في الموضوع وكان تقرير الطعن لم يحو إلا نكيا على ما قضى به الحكم في موضوع الاستئناف فلا يجوز للطعون عليه الأول أن يتمسك في دفاعه أمام محكمة النقض بطلان الاستئناف بناء على تعلقه بالنظام العام، ذلك لأن ما قضى به من قبول الاستئناف شكلا هو قضاء قطعي لم يكن محلا للطعن، فإزاء قوة الأمر المقضي وهي تسمو على قواعد النظام العام .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنحى الطاعنة بالوجه الثاني من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، وتقول في بيان ذلك إن العقد الصادر من المورث إلى بنته حنونة ومريم ببيع ١٨٠ ف و ١٩ ط وعس قد سجل في ١٩٤٩/١٢/٣١ ، فتحكمه المادة ٩١٧ من القانون المدني القائم التي تقضى بأنه إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بمجازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف وصية ، وأن هذين الشرطين متوافران في العقد سالف الذكر فيعتبر في حقيقته وصية ، وإذا كيف الحكم المطعون فيه هذا العقد بأنه هبة مستترة في صورة عقد بيع فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن المادة ٩١٧ من القانون المدني إذ نصت على أنه " إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بمجازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك " فإن هذه المادة — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — قد أقامت قرينة قانونية من شأنها — متى توافرت عناصرها — إعفاء من يطعن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات إلى عاتق المتصرف إليه ، وكانت هذه القرينة مستحدثة ولم يكن لها نظير في التقنين الملغى ، مما لا يجوز إعمالها بأثر رجعي على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم لاتصالها بموضوع الحق اتصالا وثيقا ، وكانت العبرة في إعمال هذه القرينة بالتاريخ الذي انعقد فيه التصرف لا بتاريخ التسجيل ، لأن القرينة القانونية تخضع للقانون الساري وقت نشوء التصرف الذي رتب عليه المشرع هذه القرينة . لما كان ذلك وكان

المورث قد تصرف إلى بنتيه حنونة ومريم في القدر موضوع النزاع بموجب عقد البيع الابتدائي المؤرخ ٢٠ / ٤ / ١٩٤٧ ، أى قبل العمل بالقانون المدني القائم ، فلا محل للقول بتطبيق حكم المادة ٩١٧ المشار إليها على هذا التصرف ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص في غير محله .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالوجهين الأول والثالث من السبب الأول وبالسبب الثاني وبالوجه الأول من السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسييب ، ذلك أنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأنه لم يجرأى تصرف بشأن الخمسة الأفدنة المكونة بناحية المرساة التي قرر المطعون عليهم أن المورث باعها إلى بنتيه حنونة ومريم في سنة ١٩٤٧ فيتعين أن تصاف إلى عناصر التركة ، هذا إلى أنها تمسكت بأن كلا من العقدين الصادر أولهما من المورث إلى ولديه حبيب وسلامه في سنة ١٩٤٠ والصادر ثانيهما من المورث إلى بنتيه سالفتي الذكر في سنة ١٩٤٧ يخفى وصيه ، وسأقت تدليلا على ذلك عدة قرائن تحصل في أن المورث استمر حائزا للأطيان المتصرف فيها واحتفظ بحق الانتفاع بها مدى حياته ، وأن أولاده المذكورين لا يملكون أموالا ظاهرة لشراء هذه الأطيان ، ولم يوجد أموال للمورث عند وفاته ، مما يدل على أنه لم يتقاض ثمن نظير البيع فضلا عن تلاحق العقود لأولاده ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذه القرائن ولا على ذلك الدفاع الجوهرى مما يعيبه بالقصور . علاوة على أن الحكم استند فيما قرره من أن تصرف المورث بالعقدين سالفى الذكر منجز إلى قيام كل فريق من المتصرف إليهم بتسجيل عقده واستلام الأطيان المبعة في حياة المورث ، في حين أن الثابت بالأوراق أن حياة تلك الأطيان كانت للمورث إذ فضى الحكم الصادر في الدعوى رقم ٧٩٩ لسنة ١٩٤٧ المنصورة الابتدائية بإلزام المتصرف إليهما حبيب وسلامه بتسليم الأطيان إلى المورث ، كما أنه يبين من الاتفاق المؤرخ ١١ / ٥ / ١٩٤٠ المحرر بين المورث وولديه المذكورين والعقد الصادر من المورث في سنة ١٩٤٧ إلى بنتيه حنونة ومريم أنه احتفظ لنفسه بحق الانتفاع بالأطيان المتصرف فيها مدى الحياة ، وهو ما يدل أيضا على أن كلا من المتصرفين يخفى وصية قصد بها إضافة التملك إلى ما بعد الموت .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه لما كان الثابت في الدعوى أن عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٤٧/٤/٢٠ شمل الخمسة الأفدنة محل النعي إذ تضمن هذا العقد أن المورث باع لبتية حنونة ومريم ١٨٢ ف ، وأنها جميع ما يملكه بتاحية المرصاة مركز دكرنس ، ولا يغير من ذلك أن هذا القدر لم يدخل ضمن العقد المسجل بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٣٠ لتعذر نقل التكليف ، ذلك أن التصرف بالعقد الابتدائي حسبما ثبت من الحكم المطعون فيه صدر في تاريخ سابق على فترة الرتبة فلا يخضع لرسم الأيلولة ، لأن الهبات والتصرفات — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا تخضع لهذا الرسم متى كانت قد وقعت في تاريخ سابق على فترة الرتبة مسجلة كانت هذه الهبات والتصرفات أو غير مسجلة وانتقلت الملكية على مقتضى هذا التسجيل أو لم تنتقل ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل القانون المدني القديم الذي صدر العقدان المطعون فيهما إبان ممر بانه على أنه إذا كان الثمن لم يذكر في عقد البيع إلا بصفة صورية فإن العقد يصح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع ، وأنه لا يتعارض مع تيجز التصرف أن يظل البائع واضعاً اليد على ما باعه أو أن يحتفظ لنفسه مدى الحياة بحق الانتفاع ، ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بأن العقدين الصادرين من المورث إلى ولديه حبيب وسلامه في سنة ١٩٤٠ ، وإلى بنتيه حنونة ومريم في سنة ١٩٤٧ ، كلاهما بيع منجز ، قد استند في ذلك إلى ما ورد في نصوص هذين العقدين ، وإلى قيام المتصرف إليهم بتسجيلهما في حياة المورث ، وقرر الحكم أنه وإن لم يكن التصرف بالعقدين سالف الذكر بيعاً صحيحاً ، إلا أنه يعتبر هبة مستترة في صورة عقد بيع ، وكان هذا الذي قرره المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية هو استخلاص مائع استندت فيه إلى أسباب تكفي لحمل الحكم ، فلأنها لا تكون بعد ملزمة بالتحدث في حكمها عن كل قرينة من اقراء غير القانونية التي استندت إليها الطاعة عن طريق الاستنباط ، إذ في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها التعليل الضمني لأطراح هذه القرائن ، أما ماثيره الطاعة من مخالفة الحكم للثابت في الأوراق بما أورده من أن حياة الأطيان المبيعة انتقلت إلى المتصرف إليهم فإنه غير منتج ، لأن استمرار حياة البائع للعين المبيعة ، وعلى ما سلف البيان لا ينفى انجاز التصرف . لما كان ذلك فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق والقصور في التسبيب يكون على غير أساس .

وحيث إن الوجه الثاني من السبب الأول يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور في التسبب ، ذلك أن الطاعة تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأنه يتعين أن تضاف إلى عناصر التركة أطيان مساحتها ١٩ س ١٤ ط ٣ ف كائنة بناحية كفر أبو متنا مركز ديرب نجم ، لأن المورث تصرف فيها إلى ابنه حبيب خلال فترة الريبة ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهري مما يعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعي صحيح ، ذلك أنه لما كان الثابت من صحيفة الاستئناف أن الطاعة تمسكت في دفاعها بأن محكمة أول درجة استبعدت من تركة المورث الأطيان البالغ مساحتها ١٩ س ١٤ ط ٣ ف بناحية كفر أبو متنا مركز ديرب نجم ، مع أنه كان يجب إدخال هذا القدر ضمن عناصر التركة ، لأن المورث تصرف فيه إلى ابنه حبيب بعقد مسجل في ١٩٥١/٢/٦ خلال فترة الريبة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، قبل تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهري ، فإنه يكون قد شابه قصور يبطله ، بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢١ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن زهير كل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد أحمد محمود ، وجودة أحمد غيث ، ومحمد عادل مرزوق ، وعثمان حسين عبد الله .

(١٨١)

الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . "ضريبة التركات" .

إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة . شرطه . أن تكون مخصصة لسكنى الأسرة في تاريخ حصول الوفاة . تخصيص جزء من الدار لهذا الغرض . قصر الإعفاء على هذا الجزء دون غيره .

مؤدى نص الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم الأيلولة على التركات أن الدار التى تعفى من رسم الأيلولة هى التى كانت مخصصة لسكنى أسرة المورث عند وفاته ، بحيث إذا كانت مخصصة لهذا الغرض وزال التخصيص قبل الوفاة ، أو إذا بدأ تخصيصها بعد الوفاة ، فلا يشملها الإعفاء ، وأنه إذا كان جزء من الدار هو الذى خصص لسكنى الأسرة اقتصر الإعفاء على هذا الجزء دون باقى الأجزاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن مأمورية ضرائب الموسيقى قدرت صافى تركه المرحوم محمد محمود الجمال

مورث المطعون عليهم المتوفى بتاريخ ١٩٥٧/٩/٦ بمبلغ ٦٦٣٤ ج و ٤٩٢ م
 وإذا عترضوا عدا عبد العزيز محمد محمود الجمال ابن المتوفى وأحيل الخلاف إلى لجنة
 الطعن التي أقرت بتاريخ ١٩٥٩/٥/٣٠ تخفيض صافي التركة إلى مبلغ
 ٣٠٧١ ج و ٣٦٤ م ، وكان من بين الأسباب التي استندت إليها اللجنة في قرارها
 استبعاد قيمة حصة المورث في العقار رقم ١١ شارع زنايري بروض الفرج
 لأنها مخصصة لسكنى أسرته ، فقد أقامت مصلحة الضرائب الدعوى
 رقم ١٠١٦ لسنة ١٩٥٩ تجارى القاهرة الابتدائية بالطعن في هذا القرار
 طالبة إلغاءه فيما قضى به من استبعاد قيمة الحصة سالفة الذكر وقدرها ٢٩١٠ ج
 من عناصر التركة وتأييد تقدير المأمورية في هذا الخصوص ، وبتاريخ ١٩٦٠/٢/٢٨
 حكمت المحكمة بتدب مكتب خبراء وزارة العدل بالقاهرة لمعاينة العقار موضوع
 النزاع وبيان الشقق التي يشغلها الورثة وهل هي في حدود الحصة التي كان يملكها
 المورث وإذا كانت أقل منها فعليه تقدير قيمة الباقي من تلك الحصة ، وبعد أن
 قدم مكتب الخبراء تقريره عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٠/١٢/٢٥ حكمت بتعديل
 القرار المطعون فيه واعتبار صافي أصول التركة مبلغ ٣١٢٩ ج و ٥٦٤ م يوزع
 على الورثة حسب الأنصبة الشرعية ما عدا عبد العزيز ابن المتوفى لسبق موافقته
 على تقدير المأمورية . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف
 رقم ٤١٥ سنة ٧٨ ق تجارى القاهرة طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها ، وبتاريخ
 ١٩٦٢/٦/٧ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهم
 أنهم منذ وفاة مورثهم كانوا يشغلون الشقتين الخامسة والسادسة من الدور الثالث
 في العقار موضوع النزاع على أن يكون لمصلحة الضرائب تقي ذلك وإثبات
 أن الورثة لم يشغلوا وقت وفاة المورث سوى شقة واحدة ، ولم يتفد هذا الحكم
 ثم أعادت المحكمة بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٠ الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى
 الوقائع سالفة الذكر فإن هذا الحكم لم يتفد أيضا ، وبتاريخ ١٩٦٤/١١/٥
 حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعنة
 في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي
 بنقض الحكم في خصوص السبب الأول ، وبالحلقة المحددة لنظر الطعن بالترت
 النيابة رأيا .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب، وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن العبرة في إعفاء سكن أسرة المتوفى من الرسم طبقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هي بالحالة التي كان عليها عند الوفاة، وأن أسرة المورث لم تكن تشغل عند وفاته سوى شقة واحدة في المنزل موضوع النزاع، غير أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى، واعتمد تقرير الخبير الذى نذبه محكمة أول درجة مع أن هذا الخبير لم يبحث هذه المسألة واكتفى بإثبات حالة المنزل التي كان عليها وقت إجراء المعاينة، وانتهى إلى أن الورثة يشغلون شقتين في المنزل المشار إليه وهو ما يعيب الحكم بالقصور.

وحيث إن هذا النعى في محله، ذلك أن النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم الأيلولة على التركات على أنه "... ويعفى من الرسم ولا يدخل في تقدير قيمة التركة. (أولا) الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى والأثاث والمفروشات ما دام محتفظا بها لهذا الغرض.، ويستحق الرسم إذا بيعت في خلال عشر سنوات من تاريخ وفاة المورث ...". يدل على أن الدار التي تنفى من رسم الأيلولة هي التي كانت مخصصة لسكنى أسرة المورث عند وفاته بحيث إذا كانت مخصصة لهذا الغرض وزال التخصيص قبل الوفاة أو إذا بدأ تخصيصها بعد الوفاة فلا يشملها الإعفاء وأنه إذا كان جزء من الدار هو الذى خصص لسكنى الأسرة يقتصر الإعفاء، على هذا الجزء دون باقى الأجزاء لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن أسرة مورث المطعون عليهم لم تكن تشغل فى العقار موضوع النزاع عند وفاته سوى شقة واحدة، وهى التى يتعين أن يقتصر عليها الإعفاء من الرسم، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتخصيص هذا الدفاع، واكتفى فى الرد عليه بأن ورثة المتوفى يشغلون الشقتين الخامسة والسادسة فى العقار المذكور

واستند الحكم في ذلك إلى ما جاء بتقرير الخبير الذي نديته محكمة أول درجة، وكان يبين من الرجوع إلى هذا التقرير المؤرخ ١٩٦٠/٧/٢٦ أن الخبير أثبت في معاينته أن الورثة يشغلون الشقتين المشار إليهما دون أن يبحث ما إذا كانت هاتان الشقتان مخصصتين لسكنى أسرة المتوفى هند وفاته ، لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه قصور يطله بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار/إبراهيم عمرهتدى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
الدكتور حافظ هريدى ، وعثمان زكريا ، ومحمد سيد أحمد حلد ، وحل صلاح الدين .

(١٨٢)

الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . ” عيوب التدليل . ما لا يعد قصورا “ . إثبات . ” طرق
الإثبات . صور الأوراق العرفية “ .

عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجة الصور
الرسمية لشكاوى الإدارة المرفقة بها البلاغات الكتابية . اعتماد الحكم على هذه الصور
في استخلاص إقرار الطاعن بملكية المطعم عليه لربح المحل تأسيسا على عدم المنازعة
في مطابقتها للأصل . لا خطأ ولا قصور .

(ب) حكم . ” تسييب الحكم “ . استئناف . ” الحكم في الاستئناف “ .
إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبايه . كفاية
إقامة قضائها على أسباب تكفى للحل .

(ج) ملكية . ” ملكية المحل التجارى “ .

شمول ملكية المحل التجارى لكافة العناصر التى يتكون منها . إنصراف ملكية
الشريك لنصيب فيه إلى هذه العناصر .

١ — إذ كان الحكم المطعون فيه قد عول فى الأخذ بالصور الرسمية للشكاوى
الإدارية المرفقة بها البلاغات الكتابية على عدم منازعة الطاعن فى مطابقة هذه
الصور للأصل ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع
بإنكار حجة تلك الصور فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتمد على هذه الصور
فى استخلاص إقرار الطاعن بملكية المطعم عليه لربح المحل ، لا يكون قد خالف
القانون أو شابه قصور فى التسييب .

٢ - محكمة الاستئناف غير ملزمة - إذا هي ألغت الحكم الابتدائي - بالرد على أسبابه ما دامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفى لحل قضائها .

٣ - المحل التجارى يشمل كافة العناصر التى يتكون منها ، وملكية الشريك لنصيب فيه تنصرف إلى هذه العناصر . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ملكية المطعون عليه الأول والطاعن للمحل التجارى بقدر نصيب كل منهما ، فإنه لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن محمد برى فراج أقام الدعوى رقم ٦١٩٨ لسنة ١٩٦٢ مدنى كلى القاهرة ضد محمد عبد الشرفاوى طالبا الحكم بأحقية العمل المعروف باسم " بوفيه وحلوانى دمشق " بما فيه من منقولات مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات ، وذلك فى مواجهة الحارس القضائى على المحل ، وقال شرعا لدعواه إن المحل المذكور كان مملوكا لمحمد أديب رشيد ومحمى الدين العطار مناصفة بينهما ، ثم حل محل الأول بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٠/٤/٢٩ وحرر عقد شركة بينه وبين الثانى فى ١٩٥٠/٥/٥ وكان المدعى عليه يعمل عاملا بالمحل ، وقد اتفق معه المدعى عليه على أن يشاركه فى نصف هذه الحصة مقابل دفع مبلغ ١٢٥ ج إلا أن هذا الاتفاق لم يتم لتخلف المدعى عليه عن الوفاء بالتزامه ، واستمر فى عمله فى المحل ، ولما توفى الشريك الثانى اشترى حصته من ورثته بموجب عقد مؤرخ ١٩٥٧/٦/١٢ ، وتنازلوا عن رخصة العمل فاستخرج رخصة أخرى باسمه فى ١٩٥٧/١١/١٩ ، ومن ثم أصبح المحل بأكمله مملوكا له ، وإذا نازعه المدعى عليه فى ملكيته للربع فيه فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلانته ، وفى ١٩٦٥/٢/٢٨ حكمت المحكمة بأحقية المدعى للمحل التجارى المبين بصحيفة الدعوى بما فيه

من منقولات وألزم المدعى عليه بالمصروفات ، واستأنف المدعى عليه هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٦٠ لسنة ٨٢ قضائية ، وفي ١٩٦٧/٥/٢٣ حكمت المحكمة بتعديل الحكم المستأنف إلى أحقية المستأنف عليه إلى ثلاثة أرباع المحل التجاري المبين بصحيفة الدعوى بما يشمل هذا النصيب من منقولات وألزمته بالمصروفات عن الدرجتين ونحوها قرش مقابل أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ، ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبدأ دفاعا ، وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل الأسباب الأربعة الأولى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخضا في تطبيقه ، ذلك أنه أقام قضاءه على ما ذهب إليه من أن صدور البلاغات المرفقة بالشكاوى المقدمة من المطعون عليه الأول تعتبر إقرارات غير قضائية من الطاعن بملكية المطعون عليه للرج في المحل ، وهذا من الحكم مخالفة للقانون وقصور ، ذلك أن صور هذه البلاغات التي حول إليها هي أوراق صرفية ولا حجة لصورها ولو كانت رسمية ، لأنها لا تحمل توقيع الطاعن ولا يضمن عليها قوة في الإثبات هدم إنكارها أو الطعن عليها ، هذا إلى أن الطاعن قد تمسك في مذكرته المقدمة لمحكمة الاستئناف بأنه لا صفة للمطعون عليه الأول في المحل وإنما كان مجرد حامل فيه .

وحيث إن هذا النعى مردود في حملته ، ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاؤه في هذا الخصوص على ما قرره من "أن تثبت أن المستأنف عليه الأول لم ينكر صدور هذه الإقرارات منه في تلك الشكاوى الإدارية ، كما أنه لم ينكر توقيعها عليها ولم يطعن عليها بأي مطعن ، فضلا عن أنه لم ينكر مطابقة الصور الرسمية المقدمة عنها لأصلها ، ومن ثم تكون هذه الإقرارات عملا إراديا صدر من المستأنف عليه الأول عن قصد ، وهي بهذا المعنى تعتبر ملزمة له في حدود ما أقرب به ، أما ما قاله المستأنف عليه الأول في شأنها من أنها لا تؤيد قيام الشركة بينه وبين المستأنف فهو قول غير صديد ، ذلك أنها انصبت في أكثر من موضع

على اعتراف تام منه باشتراك المستأنف معه في ربح المحل موضوع الدعوى " وإذ كان الحكم المطعون فيه عول في الأخذ بالصور الرسمية للشكاوى الإدارية المرفقة بها البلاغات الكتابية على عدم منازعة الطاعن في مطابقة هذه الصور للأصل ، وكان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجية تلك الصور . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد على هذه الصور في استخلاص إقرار الطاعن بملكية المطعون عليه الأول لربح المحل ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو شابه قصور في التسبيب .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن محكمة أول درجة كلفت المطعون عليه الأول في حكمها الصادر قبل الفصل في الموضوع بإثبات قيام شركة بينه وبين الطاعن ، اعتمدت في قضائها بطلبات الطاعن على عجز المطعون عليه الأول عن الإثبات ، إلا أن الحكم المطعون فيه ألغى الحكم الابتدائي دون أن يورد أسبابا للرد عليه مما يجعله مشوبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على إقرار الطاعن المستند من الأوراق على ما سلف البيان وأن محكمة الاستئناف غير ملزمة — إذ هي ألغت الحكم الابتدائي — بالرد على أسبابه مادامت قد أقامت حكمها على أسباب تكفي للمحل قضائها .

وحيث إن حاصل السبب السادس أن الحكم المطعون فيه قضى بأحقية الطاعن لثلاثة أرباع المحل التجاري بما يشمل من منقولات ، وهو من الحكم خطأ في تطبيق القانون ، ذلك لأن الحكم لم يورد الأساس القانوني للملكية لهذا النصيب في المنقولات ، إذ أن ملكيتها لا تتناسب حتما مع ملكية المحل ، وقد يكون نصيب أحد الطرفين في المنقولات يزيد أو ينقص عن نصيبه في المحل .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أن المحل التجاري يشمل كافة العناصر التي يتكون منها ، وملكية الشريك لنصيب فيه تنصرف إلى هذه العناصر . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى على ما سلف البيان إلى ملكية المطعون عليه الأول والطاعن للمحل التجاري بقدر نصيب كل منهما فإنه لا يكون قد خالف القانون ، ويكون النعي عليه بهذا السبب على غير أساس .

جلسة ٢٢ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / ابراهيم عمر متى نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : السيد عبد المنعم الصراف ، محمد سيد أحمد حاد ، وعلى عبد الرحمن ، وعلى
صلاح الدين .

(١٨٣)

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ القضائية :

(أ) حكم . ” الطعن في الحكم . الأحكام غير الجائز الطعن فيها “ .
استئناف . ” الأحكام غير الجائز استئنافها “ . دفع . اختصاص .

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها .
عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع م ٣٧٨ مرافعات
سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها .
الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .

(ب) استئناف . ” نصاب الاستئناف “ . اختصاص . دفع .

جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب
استئنافها قيمة الدعوى كأصل . الاستثناء جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل
الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى م ٤٠١ / ١ ، ٣ مرافعات سابق .
هذه المادة لا شأن لها بإبعاد استئناف الأحكام المذكورة ، ولا تؤدي إلى استثنائها
من قاعدة المادة ٣٧٨ من ذات القانون .

(ج) استئناف . ” نطاق الاستئناف “ .

إنصراف عبارة المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل
الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . هذه المادة تكفل في خصوص
الاستئناف قاعدة المادة ٣٧٨ من ذات القانون .

(د) اختصاص . دفعوع . نظام عام .

مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشمل كل قضاء ضمن اختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام .

(هـ) تقض . " أسباب الطعن . السبب المقتقر للدليل " . عقد . " تكيف العقد " .

إتساء الحكم إلى تكيف العقد بأنه عقد مدني لعدم احتوائه على شروط غير مألوفة .
عدم تقديم الخصم العقد الذي يستند إليه في تمهيد هذا التكيف . نفي ما رعن الدليل .

١ — نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع صريح في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ، ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . وإذا كان الحكم الذي يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ، ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع ، فإنه ما كان يجوز للطاعتين أن يطعنوا مستقلاً على الحكم الصادر ضدهما برفض الدفع المبدي منهما بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى قبلما يفصل في موضوعها ، وإذا تربصا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى فاستأنفا ، فإنهما يكونان قد توخيا حكم القانون .

٢ — مانعت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق من أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى خاص بنصاب الاستئناف ، وقد قصد به استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة من القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من نفس المادة ، والتي تقضى بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى ، وجعل الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة قابلة للاستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى ، ولا شأن لهذه المادة بميعاد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، ومنها الأحكام الصادرة برفض

الدفع بعدم الاختصاص، ولا تؤدي إلى استثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

٣ — تنصرف عبارة المدة ٤٠٤ من قانون المرافعات السابق — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكمل في خصوص الاستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ من ذات القانون .

٤ — مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة وعليها أن تقضي من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقا لما تقضي به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات السابق ، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني باختصاص المحكمة بنظر الموضوع ، ولا يرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به في موضوع التراجع ، فإنه يكون قد قضى ضمنا باختصاصه ، ومن ثم يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائي منصبا على الحكم الاستئنافي المطعون فيه .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تكييف العقد بأنه عقد مدني لعدم احتوائه على شروط غير مألوفة ، وكان الطاعنان لم يقدموا العقد الذي يستندان إليه في تعيب هذا التكييف ، فإن النعي يكون عاريا من الدليل .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومجماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن لطفي مدبولي وهدان بصفته حارما قضائيا على محلات وهدان للفراشة أقام الدعوى رقم ٣٠٦٧ لسنة ١٩٥٨ مدني كلى القاهرة ضد وزير التعليم

العالي ومدير جامعة عين شمس طالبا إلزامهما بأن يدفعوا له مبلغ ٣١٤٦ ج و ٨٩٢ م والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة ، وقال شرحا لدعواه إنه وما عليه عطاء الخيام وتوريد الكراسي اللازمة لإجراء امتحانات كليتي العلوم والآداب بجامعة عين شمس عن سنة ١٩٥٨ وحددت له المراقبة المالية بإدارة الجامعة في كتاب رسم العطاء المؤرخ ١٩٥٨/٥/١٠ عدد الكراسي ومساحة الخيام المطلوبة وقيمة العطاء ، وتنفيذا لذلك قام بتوريد الكراسي المطلوبة ومنها ٢٢٠٠ كرسي لكلية الآداب بموجب إيصال استلام مؤرخ ١٩٥٨/٥/٢٤ ، وقد شب حريق في مخيم الكلية نتيجة إهمال الفراش التابع لها حسبما ثبت من التحقيق الذي أجرته نيابة ساحل روض القرج عن الحادث وقد أدى الحريق إلى فقد ١١٢٩ كرسيًا ثمنها ٢٨٢٢ ج و ٥٠٠ م كما تلف ٢٥٢ كرسيًا يتكلف إصلاحها ١٢٦ ج يضاف إلى ذلك مبلغ ١٤٩ ج و ٥٩٢ م أجرة الكراسي المفقودة من نهاية العقد حتى سداد ثمنها و ٦ ج و ٣٠٠ م أجرة الكراسي التالفة حتى إصلاحها ، ٨٢ ج و ٥٠٠ م أجرة الكراسي التي وردها من تاريخ التوريد حتى نهاية العقد، وإذا لم يسدد المدعي عليهما شيئا من هذه المبالغ فقد انتهى إلى طلب الحكم له بطلباته ، وفي ١٩٦٦/٣/١٩ حكمت المحكمة بإلزام المدعي عليهما بأن يدفعوا للمدعي مبلغ ١١٢٥ ج و ٩٧٠ م والمصروفات المناسبة ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة ، واستأنف المدعي هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبًا تعديله والحكم له بمبلغ ١٩٢٠ ج و ٩٢٢ م وقيد استئنافه برقم ٧٧١ لسنة ٨٣ قضائية ، كما استأنفه المدعي عليهما طالبين إلغاءه ورفض الدعوى ، وقيد استئنافهما برقم ٧٩٤ لسنة ٨٣ قضائية ، وقررت المحكمة ضم الاستئنافين ، وفي ١٩٦٧/٤/٢٥ حكمت برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كل مستأنف بمصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، وطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد بالتقرير ، وعرض الطعن على هذه الدائرة حيث أصر الطاعنان على طلب نقض الحكم ، ودفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلا ، وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت رفض الدفع بعدم قبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا .

وحيث إن مبنى الدفع المبدي من المطعون عليه أن الطاعنين أثارا من جديد ما كانا قد دفعا به الدعوى أمام محكمة أول درجة من عدم اختصاصها ولائيا

بنظرها والذي كانت قد حكمت برفضه ورفض الدفع بعدم الاختصاص النوعي بحكمها الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٩ بما يجعل الطعن موجهًا في حقيقته إلى الحكم الابتدائي وإن لم يشر إليه في تقرير الطعن، وهو غير جائز، كما أنه غير مقبول شكلاً للتقرير به بعد الميعاد، هذا بالإضافة إلى أن الطاعنين قد قبلوا اختصاص القضاء العادي دون القضاء الإداري بدليل أنهما لم يستأنفا الحكم المذكور استقلالا بالرغم من أنه قضى في مسألة من مسائل الاختصاص، وفصل في عدم إدارية العقد المنظم للعلاقة بينهما، ولم يثيرا الدفع بعدم الاختصاص الولائي ولم يتمسكا به في استئنافهما ضد الحكم الذي فصل في الموضوع، بل أساءا على عدم مسئوليتهما من الحريق وبالتالي عدم التزامهما بدفع المبلغ المطالب به، والدليل على تخليهما عن هذا الدفع أهما بأمر تنفيذ حكى الإحالة إلى التحقيق الصادرين من محكمة أول درجة في ١٩٦٣/٥/٩ و ١٩٦٤/٤/١٨، وأشهدا شاهدين على ما كلفهما الحكمان بإثباته، وهو أن الحريق الذي حدث وأتلف الإكرامى المؤجرة إليهما وقع بسبب لا يد لهما فيه وأن هذا السبب أجنبي عنهما.

وحيث إن هذا الدفع في غير محله، ذلك أنه لما كان نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي يحكم النزاع صريحًا في أن الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع، وكان الحكم الذي يصدر برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها، وهو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة ولا يجوز الطعن فيه إلا مع الحكم الصادر في الموضوع لما كان ذلك فإنه ما كان يجوز للطاعنين أن يطعنا استقلالا على الحكم الصادر ضدهما برفض الدفع المبدى منهما بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى قبلما يفصل في موضوعها، وإذا تربصا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى فاستأنفاه فإنهما يكونان قد توخيا حكم القانون، ولا محل لاستناد المطعون عليه إلى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات السابق فيما نصت عليه في فقرتها الثانية من أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى، لأن هذا النص خاص بنصاب الاستئناف وقد قصد به استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة من القاعدة المقررة

في الفقرة الأولى من هذه المادة ، والتي تقضى بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى ، وجعل الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة قابلة للإستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى ، ولا شأن لهذه المادة بعباد استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ، ومنها الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص ولا تؤدي إلى استثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق ، ولما كانت المادة ٤٠٤ من هذا القانون تنص على أن "استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستتبع حتماً استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة" وعبارة هذه المادة بحسب ما هو واضح بالمذكرة الإيضاحية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — إنما تنصرف إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها ، وهي بذلك إنما تكفل في خصوص الاستئناف القاعدة الواردة بالمادة ٣٧٨ مرافعات ، هذا فضلاً عن أن مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمه في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها طبقاً لما تقضى به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات السابق ، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر الموضوع ، ولا يرد على الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به في موضوع النزاع فإنه يكون قد قضى ضمناً باختصاصه ، ومن ثم يكون الطعن بعدم الاختصاص الولائي إنما ينصب على الحكم الاستئنافي المطعون فيه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك أنه قضى في موضوع النزاع على أساس أن العلاقة بين الطاعنين وبين المطعون عليه هي علاقة مؤجر بمستأجر استناداً إلى مدنية العقد الذي ينظمها وإلى أنه ليس بعقد توريد إداري ترتيباً على أنه لا شأن له بمرفق التعليم ، وإلى أنه لا يتضمن شروطاً استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص ، في حين أن هذا العقد

إنما هو عقد إدارى تحكمه قواعد القانون العام ، ذلك أن أحد طرفيه هو الجامعة ويتصل بإدارة مرفق عام ويشتمل على شروط استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص منها التزام صاحب العطاء المقبول بإيداع التأمين النهائى فى الميعاد وإلا جاز لجهة الإدارة أن تسحب قبول عطائه ومصادرة التأمين المؤقت ، ومنها حقها فى القيام على نفقة المتعهد بالأعمال التى يتراخى فى تنفيذها وحقها فى توقيع غرامة تأخير بواقع عشرة جنيهات يوميا بالإضافة إلى ١٠٪/ مصاريف إدارية .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إليه فى أسبابه أقام قضاءه فى تكييف العقد موضوع النزاع على "أن الشرط الثانى من شروط العقد الإدارى وهو شرط قيام العلاقة بالمرفق العام لا وجود له إذ أن موضوع التعاقد بين المدعى بصفته وبين المدعى عليهما هو تأجير خيام وكراس لأداء امتحانات الجامعة آخر العام ولا علاقة بين هذا التأجير ومرفق التعليم فى أية صورة من صوره ، إذ لا تأثير لهذه الخيام وتلك الكراسى على ذلك المرفق سواء من قريب أو بعيد، كما أن الشرط الثالث من شروط العقد الإدارى غير قائم هو الآخر ، إذ أن التعاقد بين الطرفين لم يتضمن شروطا استثنائية غير مألوفة فى القانون الخاص فقد التزم المدعى عليهما بتأجير خيام وكراس طبقا لمواصفات وشروط معينة نافذة محددة لقاء أجر معين التزمت الجامعة بسداده إليه ولم تخرج بنود تلك الشروط والمواصفات عن كونها التزامات يميزها القانون المدنى ويحكم قواعدها ، وترتبط على ذلك فإن هذا التعاقد لا يندرج تحت بند العقود الإدارية " وإذ كان يبين من ذلك أن الحكم قد انتهى إلى تكييف العقد بأنه عقد مدنى لعدم احتوائه على شروط غير مألوفة، وكان الطاعنان لم يقدموا العقد الذى يستندان إليه فى تعيب هذا التكييف ، فإن النعى يكون حاريا عن الدليل متعينا رفضه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / محمد صادق الرشيدى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد شبل
 عبد المقصود ، وأديب نصيجي ، ومحمد فاضل المرجوشي ، وحافظ الوكيل .

(١٨٤)

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ القضائية :

(١ ، ب ، ج) اثبات . " إجراءات الإثبات " . " التحقيق بالمضاهاة " .
 تزوير . خبرة .

(١) الأوراق التي تقبل للمضاهاة م ٢٦٩ مرافعات سابق . الأوراق الرسمية
 أو العرفية المعترف بها من الخصوم أو ما استكتب أمام القاضي . عدم
 الاكتفاء بسكوت الخصم بالنسبة للأوراق العرفية بل يجب أن يستدل بوضوح
 على اعترافه بها .

(ب) م ٢٦٦ مرافعات سابق . افتصار حكمها على حالة تحديد المحكمة
 جلسة لتقديم أوراق المضاهاة والاتفاق على ما لا يصلح منها ذلك .

(ج) ورود النعى على قضاء محكمة الدرجة الأولى . عدم تقديم المطالبين
 الدليل على إثارة مطالعته أمام محكمة الدرجة الثانية . خيب جديد لانجوف
 إثارة مام محكمة النقض .

١ - القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن
 الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق
 بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ، ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية
 أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي ،
 وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا يكتفى
 بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي ، بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه
 في وضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية ، وإذا كان لانتزاع في أن المطعون

ضدها لم يصدر منها مثل هذا الاعتراف ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضي باستبعاد الأوراق المقدمة للمضاهاة ، لأنها لا تدخل في عداد الأوراق التي نصت عليها المادة ٢٦٩ مرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

٢ — يواجه حكم المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات السابق حالة معينة ، وهي تحديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور في هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالإثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الإثبات كما رتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار تلك الأوراق صالحة للمضاهاة ، وهي حالة خاصة تختلف عن حالة هذه الدعوى ولا مجال للقياس عليها ، وإذا كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٣ — إذ كان سبب النعي واردا على قضاء محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائي ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء خاليا من هذا الدفاع ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه بذلك يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون ضدها استصدرت أمر أداء بإلزام الطاعن بأن يدفع لها من تركة مورثته المرحومة حافظة أحمد أبو السعود مبلغ ٩٤٠ جنيتها تأسيسا على أنها كانت دائنة للمورثة بهذا المبلغ بموجب إيصال أمانة وسند إذني مستحق وقت الطلب موقعين بإمضاء المورثة ومحـررين بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦١ . تظلم الطاعن من هذا الأمر أمام محكمة الإسكندرية الابتدائية

وقيد نظامه برقم ٤٣٨ لسنة ١٩٦٥ ، وقرر أنه مجهول توقيع مورثته على السندين وبعد أن حلف الطاعن اليمين على عدم علمه بأن الإمضاءين هما للورثة قضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها صحة صدور الإمضاءين من المورثة ولينفى الطاعن ذلك ، وبعد أن سمعت المحكمة شهود المطعون ضدها إدعى الطاعن بتزوير السندين فقضت المحكمة بنسب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى لمضاهاة التوقيعين المنسوبين للورثة على السند الإذنى وإيصال الأمانة على ما يكون لها من توقيعات صحيحة على أوراق رسمية أو عرفية معترف بها من الطرفين ، إلا أن قسم التزييف والتزوير طلب لكى يتمكن من مباشرة مهمته تقديم أوراق موقع عليها من المورثة ومعاصرة بقدر الامكان لتاريخ السندين ، غير أن الطاعن قرر أنه لا توجد لديه أوراق من هذا القبيل ، ثم قدم فى فترة حجز الدعوى للحكم عقد إيجار مؤرخا ١٩٤٧/٣/٣٠ موقعا عليه بإمضاء منسوب للورثة ليكون أساسا للمضاهاة ، وذهب كذلك إلى أن للورثة توقيعات فى بنك مصر تصلح هى الأخرى للمضاهاة ، وبجلسة ١٩٦٦/٣/٢٢ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية برفض الإدعاء بالتزوير وتأيد أمر الأداء . استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية ، وقيد استئنافه برقم ٤٨٧ لسنة ٢٢ ق ، وفى ١٩٦٩/٣/١٩ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الطعن ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن تمسكت بهذا الرأى .

وحيث : ان الطعن أقيم على سببين ينسب الطاعن فى أولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم رفض إجراء المضاهاة على إمضاء المورثة الموقع به على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٧/٣/٣٠ بحجة أن تاريخه غير معاصر لتاريخ السندين المطعون عليهما بالتزوير ، حال أن عدم المعاصرة لا يبرر عدم صلاحية الورقة للمضاهاة ، طالما أن الخصم لم يعترض عليها ، وكذلك فإنه لا يكفى فى استبعاد توقيعات المورثة بذكر مصر ما قاله الحكم من أن الطاعن لم يعين فرع البنك أو رقم الحساب ، لأن هذا الفرع هو بالضرورة فرع الاسكندرية حيث تقيم المورثة ، ولأنه كان يسيرا على الخبر أن يتعرف على رقم حسابها عن طريق الاستعانة على ذلك باسمها . هذا ولا يتطلب القانون أن يصدر من المطعون ضدها اعتراف بصحة توقيع المورثة على أوراق المضاهاة ، وإنما يكفى أن تقدم أوراق

عرفية للمضاهاة ، وأن يقف منها الخصم موقفا سليما بعدم الاعتراض عليها ، بل إن المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات التي أوجبت على الخصوم الحضور في الجلسة المحددة للتحقيق لتقديم ما لديهم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها لذلك ورتبت على تخلف المكلف بالإثبات إمكان الحكم بسقوط حقه في الإثبات ورتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار الأوراق المقدمة من خصمه للمضاهاة صالحة لها ، ولا شك في أن هذه الصلاحية تتواءم من باب أولى إذا حضر الخصم ولم يعترض عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد أوراق المضاهاة التي قدمها الطاعن ، والتي أرشد عنها رغم عدم اعتراض المطعون ضدها عليها يكون قد حرم الطاعن من إثبات إدعائه بالتزوير على غير أساس من القانون .

وحيث إن هذا النعي غير صحيح ، ذلك أنه لما كانت القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم استكثابها أمام القاضي ، وإذن فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصم ، ولا يكتفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي ، بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه في وضوح على اعترافه بصحة الورقة العرفية لما كان ذلك ، وكان لاثراع في أن المطعون ضدها لم يصدر منها مثل هذا الاعتراف ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضى باستبعاد الأوراق المقدمة للمضاهاة لأنها لا تدخل في عداد الأوراق التي نصت عليها المادة ٢٦٩ مرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، أما استناد الطاعن إلى ما نصت عليه المادة ٢٦٦ من قانون المرافعات السابق فمردود بأن حكم هذه المادة إنما يواجه حالة معينة وهي تحديد المحكمة جلسة لتقديم ما لدى الخصوم من أوراق المضاهاة والاتفاق على ما يصلح منها ، وقد أوجبت تلك المادة على الخصوم الحضور في هذا الموعد ورتبت على تخلف الخصم المكلف بالإثبات جواز الحكم بسقوط حقه في الإثبات ، كما رتبت على تخلف الخصم الآخر جواز اعتبار تلك الأوراق صالحة للمضاهاة ، وهي حالة خاصة تختلف عن حالة هذه الدعوى ، ولا مجال للقياس عليها . لما كان ما تقدم فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون ويكون النعي عليه بهذا السبب في غير محله .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم الابتدائى إذ قضى برفض الإدعاء بالتزوير لم يقتصر فى قضائه على ذلك وإنما قضى فى نفس الوقت فى موضوع الدعوى بتأييد أمر الأداء المنظم فيه ، دون أن يتيح للطاعن فرصة لاستكمال دفاعه فى هذا الموضوع ، وعلى هذا النهج سارت محكمة الاستئناف فى حكمها المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم الابتدائى ، وبذلك يكون الحكمان قد خالفا ما نصت عليه المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق التى تقضى بأنه إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق فى إثبات صحتها أخذت فى نظر موضوع الدعوى فى الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة ، ومفاد ذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض أن الحكم فى الادعاء بالتزوير يجب أن يكون سابقا على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الحكم من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى لإثبات دفاعه فى الموضوع ، وإذ حرمة الحكم المطعون فيه من حقه فى هذا الإثبات بقضائه برفض الإدعاء بالتزوير وفى الموضوع فى وقت واحد يكون قد أخل بحقه فى الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ، ذلك لأنه لما كان هذا السبب واردا على قضاء محكمة الدرجة الأولى وأسباب الحكم الابتدائى ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه جاء خاليا من هذا الدفاع ، ولم يقدم الطاعن إلى هذه المحكمة ما يدل على أنه عرض هذه المطاعن على محكمة الدرجة الثانية ، فإنه بذلك يكون سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٨ من يونيه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وحامد وصفي ، ومحمد عادل مرزوق ، ، وعثمان حسين
عبد الله .

(١٨٥)

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٣٤ القضائية :

ضرائب . " ضريبة التركات " . دعوى . " شروط قبول الدعوى " .

المنازعة في دفع المقابل لمن تصرف المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة
على الوفاة . ترويجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة .
جواز رفع الدعوى لإثبات دفع المقابل في أى وقت من تاريخ وفاة المورث . تعليق رفع الدعوى
على الانتهاء من تقدير التركة وحداد الرسم . خطأ .

مؤدى نص المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون
رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ ، أن المشرع أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر
إلى القضاء لإثبات جدية التصرف الصادر من المورث خلال خمس السنوات
السابقة على وفاته إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً
وقت صدور التصرف ، بحيث إذا أثبت ذلك رد إليه رسم الأيلولة المحصل منه .
ولم تحدد المادة سالفة الذكر ميعاداً معيناً لرفع الدعوى بإثبات المقابل ، ولما
كانت المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه — وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة — تخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير
قيمة التركة ، مما يقتضاه أن المصلحة لا تملك إعفاء التصرف من الرسم
إلا إذا صدر حكم من القضاء بأن المقابل قد دفع ، وإذا كان رسم الأيلولة يعتبر
مستحقاً من وقت وفاة المورث طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى والفقرة الثانية
من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وكان الغرض من رفع
الدعوى المشار إليها هو التوصل إلى عدم استحقاق الرسم ، لما كان ذلك ،

فلا يكون هناك موجب لتعليق رفع الدعوى بإثبات المقابل على تقدير قيمة للتركة وسداد الرسم المستحق عليها ، بل يكون لصاحب الشأن من وقت وفاة المورث مصلحة في رفع دعواه لإثبات أن التصرف تم بعوض ، حتى إذا ما حكم لصالحه يصبح الرسم غير مستحق ، فتوقف مصلحة الضرائب التحصيل إن لم يكن الرسم قد سدد أو ترده إليه إن كان قد حصل ، ولا يغير من ذلك النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفه الذكر على أنه في حالة إقامة الدليل على دفع المقابل يرد إلى صاحب الشأن رسم الأيلولة المحصل منه ، إذ لم يقصد بهذا النص سوى بيان الأثر المترتب على إثبات جدية التصرف ، وهو عدم استحقاق الرسم ورده إن كان قد حصل ، ولا يستفاد منه جعل ميعاد رفع الدعوى موقوتا بالانتهاء من تقدير قيمة التركة وتحصيل الرسم ، ولا وجه للاستناد إلى المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بأن لصاحب الشأن الذي ترى مصلحة الضرائب أن دينه صوري أو غير ثابت ثبوتا كافيا الحق في مطالبتها قضائيا برد الرسم الذي حصل ولم يكن مستحقا ، إذ لا علاقة لهذا النص بدعوى إثبات المقابل ، ولكل منهما مجال مستقل في التطبيق وإذا كانت مناقشات مجلس الشيوخ — بشأن المادة الرابعة — خالية مما يفيد أن دعوى إثبات المقابل لا تكون مقبولة إلا بعد سداد الرسم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر ، وجرى في قضائه على مدم قبول دعوى الطاعنين (الورثة) بإثبات المقابل لأنها رفعت قبل تقدير تركة المورث وتحصيل الرسم المستحق عليها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنين أقاموا الدعوى رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ شين الكوم الابتدائية

خند مصلحة الضرائب ممثلة في المطعون عليهما طلبوا فيها الحكم بإخراج ٦٤ ف ١٧ ط و ٤ من المينة بعقد البيع المشر بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٧ من أصول شركة المرحوم رياض عبد الله أبو حسين مع حفظ حقهم في رد رسم الأيلولة وضريبة التركات الزائدة بالنسبة لهذا القدر ، وقالوا شرحا لدعواهم إنه بموجب العقد سالف الذكر اشترت الطاعنة الأولى من زوجها المرحوم رياض عبد الله أبو حسين مورث باقي الطاعنين الأطيان المشار إليها لبناتها منه وهن عائدة وفاطمة المشمولتان بوصاية الطاعن الثاني وسهير وأميرة الطاعنتان الثالثة والرابعة نظير ثمن قدره ١٣٨٠٠ ج دفعته المشتريه إلى البائع من مالها الخاص ، واثبت في العقد أنها تنازلت لمن عن الثمن ، وإذا توفي البائع بتاريخ ١٩٦٢/٩/١٦ وأدخلت مأمورية ضرائب شبين الكوم تلك الأطيان في أصول للتركة لوفاته قبل مضي خمس سنوات على حصول التصرف ، وكان هذا التصرف قد تم بعوض ، فقد أقاموا دعواهم بالطلبات سالفه البيان ، بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٨ حكمت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنون أن عقد البيع موضوع النزاع قد صدر لهم بعوض ، وبعد سماع شهادتهم عادت المحكمة وبتاريخ ١٩٦٤/١/١٢ فحكمت بإخراج القدر موضوع الدعوى من تركة المورث باعتبار أن التصرف تم بعوض . استأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٧ سنة ١٤٤٠ ق تجاري طنطا ، ودفعت بعدم قبول الدعوى لأن المنازعة تدور في حقيقتها حول تقدير عناصر التركة وكان يتعين عرضها على لجنة الطعن ، وبتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٧ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان . طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها الرأي بنقض الحكم ، وبالجلسة المحددة لنظر الطعن التزمت النيابة رأيها .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن مفاد الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن صاحب الشأن لا يلجأ للقضاء لإثبات أن التصرف بعوض إلا بعد أن يتم تقدير التركة ويسدد عنها الرسم ، وأن تركة مورث الطاعنين لم تقدر بعد ولم يحدد الرسم المستحق عليها . يدل على ذلك ما نصت عليه الفقرة سالفه الذكر من أن الإلتجاء إلى القضاء يكون

لإثبات المقابل ويترتب عليه رد الرسم المحصل، وأن مناقشات مجلس الشيوخ تشير إلى وجود ارتباط بين هذين الأمرين ، وأن المادة ١٥ من القانون المشار إليه تقضى بأن لدائن المورث الذى ترى مصلحة الضرائب أن دينه صورى أو غير ثابت الحق فى مطالبتها قضائيا برد الرسم الذى حصل ولم يكن مستحقا ، وهو من الحكم مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه ، ذلك أن نص الفقرة الثالثة سالفه الذكر لم يحدد وقتا معيناً لرفع دعوى إثبات المقابل ، ولم يحرم صاحب الشأن من إقامتها قبل تقدير التركة وسداد الرسم ، ولا اختصاص لمصلحة الضرائب أو لجنة الطعن ببحث الدليل على دفع المقابل ، بل يجب أن يرفع هذا الأمر إلى القضاء مما لا محل معه للانتظار حتى تنتهى المصلحة من تقدير قيمة التركة وتحصيل الرسم منها ، وهذا إلى أن الرسم يستحق بوفاء المورث فيكون لصاحب الشأن الحق فى رفع تلك الدعوى ابتداء من هذا التاريخ ، أما نص الفقرة الثالثة المشار إليها على أن إثبات المقابل يترتب عليه رد الرسم المحصل، فهو لا يعدو أن يكون تقريراً للأثر الحتمى لنجاح صاحب الشأن فى دعواه ، ولا وجه للاستدلال بنص المادة ١٥ من القانون أو بمناقشات مجلس الشيوخ بشأن المادة الرابعة لأنها لا تفيد شيئاً فى تحديد ميعاد رفع الدعوى المشار إليها .

وحيث إن هذا النعى صحيح، ذلك أن النص فى المادة ٤ من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٧ لسنة ١٩٥١ على أن "يستحق رسم الأيلولة على الهبات وسائر التصرفات الصادرة من المورث فى خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب من أسباب الإرث كان متوافراً وقت حصول التصرف أو الهبة سواء تعلقت تلك الهبات والتصرفات بأموال منقولة أو ثابتة أو صدرت إلى الشخص المذكور بالذات أو بالواسطة . ويستحق هذا الرسم عند وفاة المورث وينخصم منه ما يكون قد سبق دفعه من رسوم نسبية إلى الخزينة العامة، على أنه إذا كان التصرف بعوض جاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر للقضاء لى يقيم الدليل على دفع المقابل ، وفى هذه الحالة يرد إليه رسم الأيلولة المحصل منه " يدل على أن المشرع أجاز لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى القضاء لإثبات جدية التصرف الصادر من المورث خلال خمس السنوات السابقة على وفاته إلى شخص أصبح وارثاً له بسبب

من أسباب الإرث كان متوافرا وقت صدور التصرف بحيث إذا أثبت ذلك رد إليه رسم الأيلولة المحصل منه ، ولما كانت المادة سالفة الذكر لم تحدد ميعادا معيناً لرفع الدعوى بإثبات المقابل ، وكانت المنازعة في دفع المقابل أو عدم دفعه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تخرج من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة مما يقتضاه أن المصلحة لا تملك إعفاء التصرف من الرسم إلا إذا صدر حكم من القضاء بأن المقابل قد دفع ، وكان رسم الأيلولة يعتبر مستحقاً من وقت وفاة المورث طبقاً لما تنص عليه المادة الأولى والفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ، وكان لغرض من رفع الدعوى المشار إليها هو التوصل إلى عدم استحقاق الرسم . لما كان ذلك فلا يكون هناك موجب لتعليق رفع الدعوى بإثبات المقابل على تقدير قيمة التركة وسداد الرسم المستحق عليها ، بل يكون لصاحب الشأن من وقت وفاة المورث مصلحة في رفع دعواه لإثبات أن التصرف تم بعوض حتى إذا ما-كم لصالحه يصبح الرسم غير مستحق، فتوقف مصلحة الضرائب إجراءات التحصيل إن لم يكن الرسم قد سدد أو زرده إليه إن كان قد حصل ، ولا يغير من ذلك النص في الفقرة الثالثة من المادة الرابعة سالفة الذكر على أنه في حالة إقامة الدليل على دفع المقابل يرد إلى صاحب الشأن رسم الأيلولة المحصل منه ، إذ لم يقصد بهذا النص سوى بيان الأثر المترتب على إثبات جدية التصرف ، وهو عدم استحقاق الرسم ورده إن كان قد حصل ، ولا يستفاد منه أنه جعل ميعاد رفع الدعوى موقوتاً بالانتهاء من تقدير قيمة التركة وتحصيل الرسم ، وكان لا وجه للاستناد إلى المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ التي تقضي بأن لصاحب الشأن الذي ترى مصلحة الضرائب أن دينه صوري أو غير ثابت ثبوتاً كافياً الحق في مطالبتها قضائياً برد الرسم الذي حصل ولو لم يكن مستحقاً، إذ لا علاقة لهذا النص بدعوى إثبات المقابل، ولكل منهما مجال مستقل في التطبيق ، وكانت مناقشات مجلس الشيوخ خالية مما يفيد أن دعوى إثبات المقابل لا تكون مقبولة إلا بعد سداد الرسم . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجرى في قضائه على عدم قبول دعوى الطاعنين بإثبات المقابل لأنها رفعت قبل تقدير تركة المورث وتحصيل الرسم المستحق عليها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من يولييه سنة ١٩٧٢

برئاسة السيد المستشار / أحمد حسن هيكل نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد أسعد محمود ، وجودة أحمد قيث ، وحامد وصفي ، وإبراهيم
السعيد ذكرى .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :

(أ ، ب) تقض . " إعلان الطعن " . بطلان . " بطلان الإجراءات " .
إعلان . " بطلان الإعلان " .

(أ) مباد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد مباداً
حتياً بل مجرد مباد تنظيمي . بطلان إعلان بعض المطعون عليهم . لا يترتب عليه
سوى إعادة إعلانهم إعلاناً صحيحاً ولو بعد فوات الميعاد .

(ب) تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة .
تمسكهم بإعلان إعلانهم بالطعن . غير مقبول طالما لم يبينوا وجه مصلحتهم
في التمسك بالبطلان .

(ج ، د) وقف . " الاستحقاق في الوقف " .

(ج) إطلاق الاستحقاق في الوقف . ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه . إنهاء الوقف
الأهل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . إضمار كل هؤلاء مستحقين ممن يؤول لهم ملكية
الوقف .

(د) زيادة غلة الوقف عما متى لسكل مستحق . وجوب تقسيم الزيادة على هؤلاء
المستحقين بنسبة عدد الرؤوس .

(هـ) أحوال شخصية . " دعوى الأحوال الشخصية " . دعوى . " منع
مماع الدعوى " . دفوع . وقف .

منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار
ناظرة الوقف في دعوى سابقة بامتناع المستحقين وتنفيذها ذلك . أنه وقف
مربان لمدة المائدة من سماع الدعوى .

١ - متى كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن ،
وألغاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن
البطلان في التشريع فإنه - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - بفرض
وقوع البطلان المدعى به في إعلان بعض المطعون عليهم ، فذلك لا يترتب عليه
سوى إعادة إعلانهم بالطعن إعلانيا صحيحا ، ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان
في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن هذا الميعاد بعد صدور القانون رقم ١٠٦
لسنة ١٩٦٢ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه
البطلان .

٢ - متى كان المطعون عليهم المدعى بوقوع بطلان في إعلانهم بالطعن ،
قد أودعوا مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني ، وحضر محام عنهم أمام
هذه المحكمة ، ولم يثبت بذلك وقوع ضرر لهم ، ولم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك
بالبطلان ، فإنه لا محل بعد ذلك لإعلانهم بالطعن ، ويكون الدفع - ببطلان
الطعن - على غير أساس متعينا ورفضه .

٣ - الامتنع في الوقف متى أطلق فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه
المحكمة (٢) - ينصرف إلى امتنعا غلة الوقف ومنافعه ، يستوى في ذلك
أن يكون نصيب المستحق حصة أو مئمتا مرتبا أو منفعة ، ويعتبر كل هؤلاء
مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يؤول الملك فيما ينتهي فيه الوقف للمستحقين
الحاليين كل بقدر نصيبه فيه .

(١) قضا ٤ / ١٢ / ١٩٦٩ مجموعة المكاتب القنى . ص ٢٠ . ص ١٢٥٨

(٢) قضا ٣٠ / ٤ / ١٩٥٩ مجموعة المكاتب القنى . ص ١٠ . ص ٣٨٤

٤ - فقه الحنفية - طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة (١) - على أنه لو جعل الواقف وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل إنسان منهم شيئا معلوما ، فزادت الغلة ، أعطى كل منهم ما سمي له ، وكان ما بقى بينهم على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء ماداموا موجودين .

٥ - تنص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " القضاء ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم إقامتها .. وهذا كله مع إنكار الحق في تلك المدة .. " وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض الدفع بعدم سماع الدعوى إلى أن النظاره السابقة أقرت باستحقاق المستحقين لفاضل الربيع في عقد الصلح - المقدم في دعوى سابقة - وأنها ظلت تنفذ هذا الصلح حتى عزلت من النظارة في سنة ١٩٤٠ ، ولم تمض بين هذا التاريخ ورفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٥٤ المدة المانعة من سماع الدعوى ، وأن هذا الإقرار من النظارة قد أوقف مرياً المدة إلى أن عزلت من النظارة في سنة ١٩٤٠ ، وكانت هذه الدعامة الصحيحة تكفى لحمل الحكم في هذا الخصوص ، بصرف النظر عما تثيره الطاعنة من أن المحكمة لم تعتمد عقد الصلح إلا في خصوص ما مرض عليها من نفقة الخصوم - في الدعوى السابقة - دون باقى المستحقين ، فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم ما قرره خطأ من أن خفاء شرط الواقف يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الوقائع - حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٥٦ أحوال شخصية لدى محكمة القاهرة الابتدائية ضد وزارة الأوقاف - الطاعنة - بصفتها

ناظرة على أوقاف المرحوم أيوب جمال الدين بصحيفة معلقة في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، وقالوا شرحا لها إنه بمقتضى كتب الوقف المؤرخة ٢١ المحرم سنة ١٢٩٨ هجرية و ٢٤ من شوال سنة ١٢٩٨ هجرية و ١١ من شوال سنة ١٣٠٠ هجرية وإشهادات الاستبدال المؤرخة ٢٤ من رمضان سنة ١٣٥٢ هجرية و ١١ من جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ هجرية و ٢١ من مايو سنة ١٩٤٤ ميلادية وقف المرحوم أيوب جمال الدين الأعيان المعينة بهذه الكتب والإشهادات طبقا للشروط الواردة بها ، وهي تفيد أنها أوقاف أهلية ، لأن مصرفها ليس خالصة في الحال بلحمة من جهات البر مما يترتب عليه اعتبارها منتهية طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، ويجوز لملاكها أن يمارسوا عليها كافة حقوقهم القانونية ، وإذا كان المطعون عليهم هم المستحقون لهذه الأوقاف فيأعدا ما خصص منها للخيرات ، ونازعتهم الطاعنة الاستحقاق بحجة أن الأوقاف المذكورة خيرية ، فقد انتهوا إلى طلب الحكم (أولا) باستحقاقهم لأعيان الوقف المشار إليها بعد استبعاد الحصة المعينة للخيرات في كتاب الوقف المؤرخ ٢١ المحرم سنة ١٢٩٨ هجرية ومقدارها ٣ ط من ٢٤ ط والحصة المعينة للخيرات في كتاب الوقف المؤرخ ٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ هجرية ومقدارها ٢ ط من ٢٤ ط وحصة مقابل المقررات والخيرات في جميع كتب الوقف وما يصرف عادة للواردين والمترددین على منزل الواقف ومجموع ذلك ٣١٨ ج و ٥٠٠ م . (ثانيا) أمر وزارة الأوقاف بتسليمهم منزل الواقف الكائن ببندر منفلوط وملحقاته المين بكتاب الوقف المؤرخ ١١ شوال سنة ١٣٠٠ هجرية وكذلك باقى الأعيان والملحقات الموضحة بصحيفة الدعوى بعد استبعاد حصص الخيرات سالفة الذكر ، وأثناء نظر الدعوى أقامت وزارة الأوقاف - الطاعنة - الدعوى رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٥٧ أحوال شخصية أمام نفس المحكمة ضد المطعون عليهما الثالثة والرابعة بطلب إبطال النفقة المقررة لهما في وقف أيوب جمال الدين بمقتضى الأحكام الصادرة لصالحهما ومنع تعرضهما بلحمة الوقف بهذه الأحكام تأسيسا على أن سبب هذه النفقة التى فرضت لهما أن كلا منهما كانت زوجا لحفيد من ذرية الواقف وقد زال هذا السبب ب وفاة زوجيهما . قررت محكمة أول درجة ضم هذه الدعوى إلى الدعوى رقم ١٣٥٠ لسنة ١٩٥٦ ليصدر فيهما حكم واحد ، دفت وزارة الأوقاف دعوى المطعون عليهم بانعدام صفتهم فيها

لأن الوقف خيرى محض وليس لهم استحقاق فيه ، وجرى النزاع فى الدعوى حول مصرف فائض ريع الوقف بعد الخيرات صاحبة السهام والخيرات صاحبة المرتبات والخيرات المشترط صرفها على المترددين والواردين على منزل الواقف وهل يؤول إلى المدعين لأنهم مستحقون ويكون الوقف أهليا أم هو حق للفقراء باعتبارهم المصرف العام للأوقاف ويكون الوقف خيريا ، وبتاريخ ۲۳ من فبراير سنة ۱۹۵۹ حكمت محكمة أول درجة فى الدعوى رقم ۱۳۵۰ لسنة ۱۹۵۶ أحوال شخصية بإجابة المدعين إلى طلباتهم وفى الدعوى رقم ۶۷۲ لسنة ۱۹۵۷ أحوال شخصية برفضها . استأنفت وزارة الأوقاف هذا الحكم بالاستئناف رقم ۴۲ لسنة ۷۶ قضائية القاهرة أحوال شخصية ، ودفعت الوزارة بعدم سماع الدعوى لمضى المدة استنادا إلى المادة ۳۷۵ من اللائحة الشرعية ، ومحكمة الاستئناف حكمت فى ۳۱ من ديسمبر سنة ۱۹۶۰ برفض هذا الدفع وتأييد الحكم المستأنف . طعنت وزارة الأوقاف فى هذا الحكم بطريق النقض ، ودفع المطعون عليهم ببطلان الطعن ، وقدمت النيابة العامة مذكرة أبدت فيها رأى برفض الدفع وفى الموضوع برفض الطعن ، وبالحلقة المحددة لنظره التزمت النيابة رأيا .

وحيث إن مبنى الدفع ببطلان الطعن المقدم من المطعون عليهم أن الطاعة وجهت الطعن إلى المطعون عليه الثانى بصفته وليا على أولاده القصر محمد وسلى وأحلام خليل محمد سرى ، ووجهته إلى المطعون عليها الرابعة بصفقتها وصية على ولديها القاصرين محمد ولىلى أيوب جمال الدين ، فى حين أن هؤلاء المطعون عليهم كانوا قد بلغوا سن الرشد وأعلنوا الحكم المطعون فيه بصفقتهم الشخصية إلى وزارة الأوقاف بتاريخ ۲۱ من يناير سنة ۱۹۶۱ قبل التقرير بالطعن الحاصل فى ۳۰ من يناير سنة ۱۹۶۱ ، الأمر الذى يجعل الطعن باطلا بالنسبة إليهم ، لأن الطاعة رغم علمها بلوغهم سن الرشد قد اختصتهم فى شخص الولي أو الوصية بعد زوال صفتهما فى تمثيلهم ، وإنه إذ كان النزاع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة لأنه يدور حول التكليف القانونى للوقف بعد استبعاد نصيب الخيرات وما إذا كان وقفا أهليا كله أو خيرا كله ، فإنه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليهم المذكورين بطلانه أيضا بالنسبة للباقيين .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ، ذلك إنه لما كان إعلان الطعن قد تم بمعرفة قلم الكتاب في ظل القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذي رفع عن كاهل الطاعن عبء إعلان الطعن وألقاه على عاتق قلم الكتاب بقصد التيسير على الطاعن والإقلال من مواطن البطلان في التشريع ، فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يفرض وقوع البطلان المدعى به في إعلان بعض المطعون عليهم فذلك لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم بالطعن إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد المحدد للإعلان في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ذلك أن هذا الميعاد بعد صدور القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ لم يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على تجاوزه البطلان ، ولما كان المطعون عليهم المدعى بوقوع بطلان في إعلانهم بالطعن قد أودعوا مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضر محام عنهم أمام هذه المحكمة ، ولم يثبت بذلك وقوع ضرر لهم ولم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان ، فإنه لا عمل بعد ذلك لإعلانهم بالطعن ويكون الدفع على غير أساس متعينا ورفضه .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب حاصل أولها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بمسح شرط الواقف ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم قضى بأن الأوقاف محل النزاع أوقاف أهلية استنادا إلى ما ورد في كتب الوقف من أن الفائض من الغسلة بعد الخيرات يصرف على ذرية الواقف وعلى خدمهم وعائلتهم من نفقة وكسوة تليق بهم ، وأنه بسبب تكرار أفراد الذرية وما ابتغاه الواقف من توفير رغد العيش لهم قد أوجب على الناظر أن يحتفظ بين يديه بما يتبقى من الربح ولم يشترط إتفاقه على وجوه البر ، وأنه لو أراد ذلك لأفصح عنه في كتب الوقف ، في حين أن الواقف نص في حجة ٢٥ صفر سنة ١٣٠٠ هجرية على أن أوقافه كلها تعد وقفا واحدا إرادا ومنصرفا وشرط أن يعمل الناظر حسابا عن كل سنة للإيراد والمصروفات والمرتبات الخيرية وما صرف في إطعام الضيوف والفقراء الواردين والمترددین على منزله وطعام وكسوة ذريته المقيمين فيه وما يبقى من غلة الوقف بعد ذلك يحفظ تحت

يد الناظر ، وهذا النص يدل على أنه ليس لذرية الواقف إلا ما شرطه لهم من تققة تليق بهم من طعام وكسوة دون الفائض من الربيع بعد انخيرات الذي يحفظ تحت يد الناظر ، وإذ سكنت الواقف عن بيان مصرف ذلك الفائض فيكون للفقراء باعتباره المصرف العام لجميع الأوقاف ، وبذلك يتحقق قصد الواقف من ضمان استمرار الصرف على انخيرات عند عدم كفاية الغلة الناتجة من الأطنان ولو قصد الواقف توفير رغد العيش لذريته لجعل وقفه منذ البداية على الذرية وشرط لجهات البر ما يكفيها من الغلة أو لنص صراحة على أن يكون الباقي للذرية بدلا من إبقائه تحت يد الناظر ، الأمر الذي يجيب الحكم بخالفه القانون .

وحيث إن هذا النعى غير سديد ، ذلك أنه يبين من مطالعة حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه نقل من كتب الوقف العبارات المختلف على تفسيرها سواء فيما يتعلق بالمنزل أو بالأطنان الزراعية ، وفي مقام بحث صفة الوقف محل النزاع وتعرف قصد الواقف قرر بشأن حجة ١١ من شوال سنة ١٣٠٠ هجرية الخاصة بالمنزل أنه "... يبين من هذه الشروط أن الواقف قد قصد أن يجعل سكن المنزل من بعده وفقا على ذريته ذكورا وإناثا وعلى أولادهم وعائلاتهم وخدمهم ، كما يبين أنه قصد من قوله (وعلى الواردين والمترددين من الفقراء والضيوف وغيرهم على المنزل المذكور في أيام المواسم وغيرها مثل عادته حال حياته) أن يجعل للواردين والمترددين الفقراء أو الضيوف حق الورد والتردد على محل سكن أولاد الواقف والاستضافة لديهم حتى ينالوا منهم الإكرام والبر بمثل ما كانوا ينالونه حال حياة الواقف ، ولا شك أن الواقف لم يقصد من مجموع كلامه في عبارته السالفة أن يجعل المنزل أو جزءا منه مضيعة بالمعنى المتعارف عليه في بعض الأوقاف الأخرى ، أو أن يجعل لهؤلاء المترددين حق السكن مع أولاده وورثته ، بل أنه قيد حقهم في التردد والورد بأن جعله في أيام المواسم وغيرها مثل عادته حال حياته وفي هذا التحديد ما يشير إلى أن الواقف لم يقصد أن يقف على هؤلاء المترددين شيئا من المنزل ، ولا يفوت المحكمة في هذا المقام أن تذكر أن الواقف لم يقصد من قوله (وعلى خدمهم) أن يقف على الخدم شيئا من المنزل لأن الخدم غير محددين وغير معينين ، ولأنهم قابلون للزل والتغير كما أراد ورثة الواقف ، ولأن الخدم يتبعون الورثة ، الأمر الذي يبين منه أن غرض الواقف أن يجعل سكني

المنزل وفقا على ورثته الذكور والإناث وأولادهم وعائلاتهم فقط ، ومن ثم يكون هذا الوقف وبالتطيق على ما سلف وفقا أهليا لا وفقا خيريا ... "وقرر الحكم بشأن حجة ٢١ المحرم سنة ١٢٩٨ هجرية الخاصة بوقف ٣٠٠ فدان المعدلة بالإشهاد المؤرخ غاية شوال سنة ١٢٩٨ هجرية وحجة ٢٤ من شوال سنة ١٢٩٨ هـ الخاصة بوقف ٤٠٢ فدان وكسور أنه " ... يبين من هذه الشروط تأسيسا على ما استقام للحكمة من تلمس قصد الواقف ومياق كلامه عملا بالمادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، وعلى الأسس السابق إيرادها بشأن "الرقعة بين الوقف الأهلي والوقف الخيري ، أن الواقف قد جعل باقي الأوقاف المشار إليها بعد الخيرات صاحبة السهام ، والخيرات صاحبة المرتبات ، موقوفات على جهتين ، الجهة الأولى أهلية ، وهي ذرية الواقف وعائلتهم ، والثانية خيرية ، وهي بالموقوف عليهم في هذا الصدد الواردين والمترددون على منزله حسب عادته حال حياته ، وأنه لم يخص لكل جهة من الجهتين حصة أو نصيبا فيما وقفه إلا بقوله بالنسبة للذرية مانعه ، (بصرف عليهم هم وعائلتهم وخدمهم النفقة والكسوة اللاتقين لهم) ، وبقوله بالنسبة للواردين والمترددون ، (ويصرف نفقة للواردين والمترددون على منزله حسب عادته حال حياته) ... وأنه لا نزاع في أن مقدار حصة الخيرات صاحبة السهام هي ثلاثة قرارات من أربعة وعشرين قيراطا تنقسم إليها أعيان وقف ٢١ محرم سنة ١٢٩٨ وقيراطان من ٢٤ قيراطا تنقسم إليها أعيان وقف ٢٤ شوال سنة ١٢٩٨ ، وأن مقدار حصة الخيرات صاحبة المرتبات والخيرات التي تصرف عادة للواردين والمترددون على منزل الواقف حسب عادته حال حياته كان مقدرا لها في بادئ الأمر ٣٩٨ ج و ٥٠٠ م وقد أقامت وزارة الأوقاف الدعوى رقم ١٩٧٠ لسنة ١٩٥١ القاهرة الابتدائية الشرعية بطلب زيادة هذا المبلغ فقضت المحكمة المذكورة في الدعوى المشار إليها بزيادة المبلغ المقرر لحصة الخيرات صاحبة المرتبات والخيرات المقرر صرفها على الواردين والمترددون بنسبة قدرها ٢٥٪ فأصبح مقدارها ٤٨٦ ج و ٨٧٥ م ولا يقال إن المشروط للذرية والعائلة من غلة الوقف بعد الخيرات في قول الواقف إن ما بقي منه بعد الخيرات يصرف على ذرية الواقف ، وعلى خدمهم وعائلتهم من نفقة وكسوة تليق بهم أنه منفعة وأنه وقف خيري ، ذلك لأن الوقف هنا ليس على سبيل الصدقة القرى ، بل على سبيل البر والصلة ، ومن

ثم فهو استحقاق أهل ... ، وغرض الوقف الظاهر من مجموع كلمة تطبيقاً لحكم المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ، هو أن تستقل وتشهد الذرية والعائلة بكل باقى غلة الوقف بعد الخيرات صاحبة السهام والخيرات صاحبة المرتبات على أن يكون فى هذا الباقي أيضاً ما يكفى نفقة الواردين والمتريدين على منزل الوقف أيام المواسم وحسب عادته، حال حياته ، ولا يقدر فى ذلك القول بأن الوقف أراد أن يحدد فيما تأخذه الذرية والعائلة من هذا الباقي بالقدر اللازم للنفقة والكسوة لأنه لا تخصيص بغير مخصص ... " وكان الحكم المطعون فيه قد أضاف إلى ذلك قوله " ... أنه لا ينال من اعتبار ذرية الوقف (المستأنف ضدهم) المطعون عليهم مستحقين أن يكون الوقف قد شرط لهم نفقة وكسوة ، ذلك أنه لم يقرن هذا ولم يشترط فيهم سفها ولا فقرا ، بل إنه على عكس ذلك كان حريصاً على تسجيل وصف النفقة والكسوة بأنهما اللاتقتان بهما فهو بهذا قد أفصح عن إرادته أن يخصص لكل من ذريته ما يجعله فى رغد من العيش مع أتباعه والمتريدين على منزله كما كان ذلك أثناء حياة الوقف ... وإنه بسبب تكرار أفراد الذرية وما ابتغاء الوقف من توفير رغد العيش قد أوجب للناظر أن يبقى بين يديه ما يتبقى من الربح ، وهذا هو المستفاد من مجموع عبارات الوقف التى تستخلص منها المحكمة هذه الإرادة الواضحة لاسيما وأنه لم يشترط إتفاق هذا الفائض على الخيرات ، ولو أراد ذلك لما توانى فى الإفصاح عنه فى كتاب وقفه ... وكان يبين من كتاب الوقف المؤرخ أول شوال سنة ١٣٠٠ هجرية الخاص بالمنزل الكائن بمنفلوط أن الوقف أنشأ وقفه هذا على نفسه أيام حياته ثم من بعده يكون المنزل على سكنى ورثته ذكورا وإناثا ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على أولاد أولادهم ذكورا وإناثا وعلى خدمهم وعائلاتهم وعلى الواردين والمتريدين من الفقراء والضيوف وغيرهم على المنزل المذكور فى أيام المواسم والأعياد وغيرها مثل عادته حال حياته ... ويبين من حجة ٢١ المحرم سنة ١٢٩٨ هجرية الخاصة بوقف ٣٠٠ فدان بزمام مديرية قنا أنه وقف هذا القدر على نفسه حال حياته على أن يصرف بعد وفاته الثمن على خيرات معينة ، وما بقى من ربح النصف والربع والثمن فيصرف نفقة للفقراء والمحتاجين المتريدين بمنزل الوقف ، والنصف الآخر يقسم بين ذرية الوقف للذكر مثل حظ الأنثيين فإن انقرضت ذرية الوقف رجع النصف للفقراء والمحتاجين ، وبما للوقف من حق الإدخال

والإنحراج والإعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والاستبدال أشهد على نفسه بموجب الإشهاد المؤرخ غاية شوال سنة ١٢٩٨ هجرية إن بقي من ريع النصف والربع والثلث في الوقف سالف الذكر يصرف على الذرية وخدمهم وعائلهم نفقة وكسوة تليق بهم ما داموا قائمين بمنزله ، ويصرف نفقة للواردين والمترددون على منزله حسب عادته حال حياته فإن انقطع الواردون والمترددون عن منزله فيكون نفقة لعموم الفقراء ، ولو خرج أحد من المنزل وترك المقام مع العائلة وكان ذلك سفها منه فلا يستحق في ريع الوقف المذكور ، ويبين من حجة ٢٤ من شوال سنة ١٢٩٨ هجرية الخاصة بوقف ٤٠٢ فدان وكسور بزام منفلوط أن الواقف وقف هذا القدر على نفسه حال حياته ومن بعد وفاته وقف منه ٢ ط من ٢٤ ط على خيرات عينها والباقي وقدره ٢٢ ط وقف بعضه على خيرات بينها وما بقي من ريع هذا القدر ” يصرف على ذرية الواقف وعلى خدمهم وعائلتهم من نفقة وكسوة تليق بهم ما داموا قائمين بمنزله ويصرف نفقة للواردين والمترددون على منزله حسب عادته حال حياته ، فإن انقطع الواردون والمترددون عن منزله فيكون نفقة لعموم الفقراء وإن خرج أحد من المنزل وترك المقام مع العائلة وكان ذلك سفها منه فلا يستحق شيئا من ريع الوقف المذكور “ ، وظاهر هذا الإنشاء والتعبير الذي أدخل عليه يدل على أن الواقف لم يجعل الاستحقاق للقدر الموقوف فيما عدا أنصبة الخيرات المحددة منوطا بوصف يدخله في نطاق الوقف على وجوه البر وإنما هو صلة واستحقاق خاص بالذرية إذ جعل لهم حق السكنى في المنزل وحق النفقة والكسوة اللائقين بهم ، ولما كان الاستحقاق في الوقف متى أطلق فإنه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه يستوى في ذلك أن يكون حصة أو سهمًا مرتبًا أو منفعة ، ويعتبر كل هؤلاء مستحقين وينطبق عليهم حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف التي نصت على أنه يؤول الملك فيما ينتهي فيه الوقف للمستحقين الحاليين كل بقدر نصيبه فيه . والقول من وزارة الأوقاف بأنه ليس للذرية الواقف إلا ما شرطه لهم من نفقة تليق بهم دون الفرض من الربح بعد الخيرات ، وأن هذا الفائض يحفظ تحت يد الناظر مستندة في ذلك إلى ما نص عليه الواقف في حجة ٢٥ من صفر سنة ١٣٠١ هجرية التي جعل بمقتضاها الأوقاف وقفا واحدا لإيرادا ومنصرفا ، وأنه إذا سكنت الواقف

عن بيان مصرف ذلك الفائض فيكون للفقراء مردود (أولا) بأن الواقف لم يصرح بذلك وكان يسعه التصريح به ، ومردود (ثانيا) بأنه يبين من حجة ٢٥ من صفر سنة ١٣٠١ هجرية الخاصة بوقف ١٧ قدان بزمام منفلوط وقد أشير فيها إلى حجج الوقف السابقة جميعا أنه نص فيها على أن " ما بقى من ريع الوقف بعد المنصرف يحفظ تحت يد الناظر بخزينة الوقف ومع انتهاء السنة وعمل المحاسبة ، فما يكون فائضا يوضع في دفاتر السنة التي بعدها أما الدفاتر التي قبلها تحفظ بالخزينة " وهو ما يدل على أن الواقف لم يخص جهات الخير بالفائض من الريع ولو كان قد أراد ذلك لما نص على أن ما بقى من الريع يحفظ في خزينة الوقف ، ومردود (ثالثا) بأن فقه الحنفية — طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة على أنه لو جعل الواقف وقفه على جماعة سماهم وسمى لكل إنسان منهم شيئا معلوما فإذا زادت الغلة أعطى كل منهم ما سمي له وكان ما بقى بينهم على عدد الرؤوس ولا يصرف هذا الباقي إلى الفقراء ما داموا موجودين ، ومردود (رابعا) بأنه لو كان الواقف قد أراد أن يخص الخيرات بفائض ريع الوقف لما زاد في القدر الموقوف على ذريته في حجة ٢١ المحرم سنة ١٢٩٨ هـ كما هو ثابت من إشهاد التغير المؤرخ غاية شوال سنة ١٢٩٨ هـ وعلى النحو السالف البيان ، مما يفصح عن إرادته في توفير سبل العيش لذريته واستمرار شغلهم المكان اللائق بهم بعد أن يتكاثر عددهم على مر الزمن . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأوضح رأيه في تفسير شرط الواقف والمسألة محل النزاع ودل على ذلك بأدلة سائغة مستمدة من كتب الوقف ، فإن النعي عليه بخالفه القانون لأنه مسخ شرط الواقف يكون في غير محله .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة النابت بالأوراق والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم سماع الدعوى طبقا للمادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية استنادا إلى أن النظائر الذين تعاقبوا على الوقف مدة تزيد على خمسين سنة أنكروا على المطعون عليهم استحقاقهم لفائض الغلة وصرفوه في جهات البر تنفيذا لأحكام وقرارات صادرة من الجهات المختصة ولم يرفع المطعون عليهم دعواهم بهذا الحق طوال هذه المدة مع التمكن وعدم العذر ،

وقضى الحكم المطعون فيه برفض هذا الدفع تأسيسا على أن شرط الواقف كان محل خفاء لدى الخصوم ويكفى ذلك عذرا مسوغا لسماع الدعوى بعد المدة التي حددها القانون ، وأضاف الحكم ردا على الدفع أن المحكمة العليا الشرعية صادقت في الاستئناف رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٦/٣٥ على عقد صلح بين الناظرة السابقة على الوقف وبين سائر المستحقين يتضمن صرف فائض الربح إليهم على أن يتم ذلك في آخر ديسمبر من كل سنة ، وأن هذا الصلح استمر ينفذ حتى سنة ١٩٤٠ فلم تكن مدة السقوط قد اكتملت عند إقامة الدعوى الحالية في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ ، في حين أن شرط الواقف كنصر الشارع لا يعذر أحد بالجهل به ، ولا يعد خفاء هذا الشرط عذرا يمنع من رفع الدعوى وهو ما يعيب الحكم بالخطأ في تطبيق القانون ، أما بالنسبة للاستناد إلى الحكم الصادر من المحكمة العليا الشرعية ، فإن هذا الحكم لم يأمر الناظرة السابقة بتنفيذ جميع ما ورد في عقد الصلح وإنما أمرها بأداء نفقة المطعون عليها الرابعة وأولادها وزوجها بالمقادير الواردة بمحضر الجلسة ، وهو الموضوع الذي كان معروضا على المحكمة دون نفقة غيرهم من المستحقين الذين شملهم الصلح فلم تكن محل نزاع أمام المحكمة ولم تتعرض لها في حكمها ، وإذا خلس الحكم المطعون فيه إلى غير ذلك فإنه يكون قد خالف الثابت بالأوراق وشابه فساد في الاستدلال .

وحيث إن هذا النعي مردود ، ذلك أنه وفقا للأداة ٣٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعي له في عدم إقامتها ... وهذا كله مع الإنكار للحق في تلك المدة ... ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض الدفع بعدم سماع الدعوى إلى أن الناظرة السابقة أقرت باستحقاق المستحقين لفاضل الربح في عقد الصلح الذي قدم في الاستئناف رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٦/٣٥ وأنها ظلت تنفذ هذا الصلح حتى عزلت من النظارة في سنة ١٩٤٠ ولم تمض بين هذا التاريخ ورفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٥٤ انسدة المانعة من سماع الدعوى ، ولما كان هذا الاقرار من الناظرة قد أوقف مريان المدة إلى أن عزلت من النظارة في سنة ١٩٤٠ وكانت هذه الدطامة الصحيحة تكفي لحمل الحكم في هذا الخصوص بصرف النظر عما تثيره الطاعنة من أن المحكمة لم

تعمد عقد الصلح إلا فی خصوص ما عرض علیها من نفقة المخصوم دون باقی المستحقین، فإنه لا یؤثر فی سلامة الحكم ما قرره خطأ من أن خفاء شرط الواقف یعد عذرا مانعا من رفع الدعوى ویكون النعى علیہ بهذا السبب علی غیر أساس .

وحيث إن السبب الثالث یحصل فی النعى علی الحكم المطعون فیہ بالقصور فی التسبیب، وفی بیان ذلك تقول الطائفة إن حكمة أول درجة رفضت الدعوى رقم ۷۶۲ لسنة ۱۹۵۷ المضمومة اللى أقامتہا ضد المطعون علیہما الثالثة والرابعة بانية حکمها علی أنهما تستحقان فی الوقف وأن الأحكام المقررة للنفقة كاشفة للحق ولیست منشئة له، وأن استحقاقهما یعد استحقاقا أصليا یمتلكان بمقتضاه نصیهما فی الأعیان الموقوفة وفقا للقانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲، وتقول الطائفة إنها تمسكت فی صحیفة الاستئناف بأن أحكام النفقة تزول بزوال سببها وأن الزوجية اللى كانت سببا فی تقرير النفقة للمطعون علیہما سالفتی الذكر قد زالت قبل صدور القانون المشار الیه فزال بذلك استحقاقهما فی الوقف، غیر أن الحكم المطعون فیہ لم یرد علی هذا الدفاع مما یعيبه بالقصور .

وحيث إن هذا النعى مردود، ذلك أنه لما كان البین من الاطلاع علی حکم محكمة أول درجة أن وزارة الأوقاف أقامت الدعوى رقم ۷۶۲ لسنة ۱۹۵۷ القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب إبطال النفقة المقررة للمطعون علیہما الثالثة والرابعة فی الوقف علی سند من أن هذه النفقة إنما قررت لهما باعتبارهما زوجین لحقیدین من ذرية الواقف وأن هذا اسبب قد زال بوفاة زوجیهما، وكان الحكم قد أقام قصاه برفض تلك الدعوى علی أنه قد ثبت أن المطعون علیہما المذکورین مستحقان مع باقی المطعون علیهم فی الوقف موضوع النزاع استحقاقا أصليا، وأن الوزارة لم تقدم ما ینبئ إلغاء الأحكام الصادرة لمصلحتهما بتقرير النفقة والمثبتة لاستحقاقهما فی الوقف قبل صدور القانون رقم ۱۸۰ لسنة ۱۹۵۲ بإنهاء الوقف،

ولما كان اعتبار المظعون عليهما الثالثة والرابعة من بين المستحقين في الوقف يكفي بمجرد الرد على دفاع الوزارة المشار إليه دون اعتداد بوفاة زوجيهما قبل صدور القانون بإنهاء الوقف، وكان الحكم المظعون فيه قد أخذ في قضائه بأسباب حكم محكمة أول درجة في هذا الخصوص، وهي أسباب تكفي، لجملة فإن النعي عليه بالقصور اعدم رده على دفاع الطاعنة سالف الذكر يكون في غير محله .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن برمته .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من الدوائر المدنية

والتجارية والأحوال الشخصية

العدد الثاني — السنة الثالثة والعشرون

(أ) الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

في طلبات رجال القضاء

الصفحة	القاعدة
	(أ) إجراءات . إستقالة . أقدمية
	إجراءات
	١ - وجوب تقديم الطلب - وفقا للقانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني يقوم مقام النشر أو الإعلان . مثال . (الطلب رقم ٢١٢ لسنة ٣٥ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٦) ..
٦١٥	٩٥
	٢ - نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . مادتان ٩٠ و ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحيه . مادتان ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات سابق . البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين هذه الأسباب . (الطلب رقم ٢ لسنة ٣٢ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠) ..
٦١٩	٩٦
	٣ - توقيع الطالب بما يفيد علمه بتحديد أقدميته . عدم تقديم الوزارة ما يدل على أنه علم بالقرار قبل تاريخ التوقيع في ١٩٦٩/٣/٣ . تقديم الطلب إلى محكمة النقض في أول أبريل سنة ١٩٦٩ . قبول . (الطلب رقم ٧ لسنة ٣٩ ق "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١) ..
٦٣١	٩٨

استقالة

١- تنظيم القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ - كما يبين من مذكرة وزير العدل الصادر بها - القواعد الواجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة . عبارة المذكرة المذكورة من العموم والشمول بحيث لا يسوغ القول بأن القرار سالف الذكر صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين فزال أثره بزوالها .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١) .. ٩٧ ٦٢٣

٢ - التشريع لا يأنى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تطبيقها مقصور على رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقيلون للترشيح لعضوية مجلس الأمة . صدور القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية - وهو تشريع عام - ليس من شأنه نسخ انقراض الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . بقاء هذا انقراض قائما وناظرا بالنسبة لجميع الحالات التي تندرج لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة أو ضمنا .

(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١) .. ٩٧ ٦٢٣

٣ - تسوية معاشات - من دون المستشارين ومن في درجتهم - من رجال القضاء ومن في حكمهم لذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة على أساس ٣ - المرتب الأخير قبل الاستقالة متى كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بما فيها مدة الإشتغال بالحماية لا تقل عن ١٢ سنة . وجوب صرف مرتب هؤلاء مضافا إليه إعانة

الصفحة	القاعدة	
		<p>الغلاء شهريا حتى إعلان نتيجة الانتخابات. ثم لمدة مكلة لثلاث سنوات إعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات .</p>
٦٢٣	٩٧	<p>(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق. " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p> <p>٤ — اعتبار القاضي مستقلا من التاريخ المحدد في استقالته كأصل . اشتراط القاضي في استقالته — للترشيح لعضوية مجلس الأمة — الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من تيسيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧. تأشير وزير العدل بقبول هذه الاستقالة باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها قواعد أمر .</p>
٦٢٣	٩٧	<p>(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق. " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p>
<h2>أقدمية</h2>		
		<p>١ — توقيع الطالب بما يفيد علمه بتحديد أقدميته . عدم تقديم الوزارة ما يدل على أنه علم بالقرار قبيل تاريخ التوقيع في ١٩٦٩/٣/٣ . تقديم الطلب إلى محكمة النقض في أول أبريل سنة ١٩٦٩ . قبول .</p>
٦٣١	٩٨	<p>(الطلب رقم ٧ لسنة ٣٩ ق. " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p> <p>٢ — جواز تحديد أقدمية من يعينون من خارج السلك القضائي في وظائف القضاء المسئلة لدرجاتهم من تاريخ تعيينهم في هذه الدرجات دون أن يؤثر على هذا الحق ما حدده القانون من شروط صلاحية التعيين في هذه الوظائف .</p>
٦٣١	٩٨	<p>(الطلب رقم ٦ لسنة ٣٩ ق. " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٦/١)</p>

(م)

مرتبات . معاش

مرتبات

إمتحاق العلاوة مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لذلك . سقوط الحق في المطالبة بالعلاوة — باعتبارها من الحقوق الدورية المتجددة — بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها . م ٣٧٥ مدني .

٦١٥

٩٥

(الطلب رقم ٢١٣ لسنة ٢٥ ق. "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)

معاش

١ — التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تطبيقها مقصور على رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقبلون لترشيح لعضوية مجلس الأمة . صدور القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية — وهو تشريع عام — ليس من شأنه نسخ القرار الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . بقاء هذا القرار قائما وناظرا بالنسبة لجميع الحالات التي تنسج لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة أو ضمنا .

٦٢٣

٩٧

(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩ ق. "رجال القضاء" — جلسة ١٩٧٢/٦/١)

الصفحة	القاعدة	
٦٢٣	٩٧	<p>٢ - تسوية معاشات - من دون المستشارين ومن في درجتهم - من رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة لترشيح لعضوية مجلس الأمة على أساس $\frac{2}{3}$ المرتب الأخير قبل الاستقالة متى كانت مدة الخدمة المحسوبة في المعاش بما فيها مدة الاشتغال بالمحاماة لا تقل عن ١٢ سنة . وجوب صرف مرتب هؤلاء مضافا إليه إعانة الغلاء شهريا حتى تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات . ثم لمدة مكملة لثلاث سنوات اعتبارا من تاريخ قبول الاستقالة في حالة عدم النجاح في الانتخابات .</p> <p>(الطلب رقم ٤ لسنة ٢٩٠٠ "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١) ..</p>

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية

والأحوال الشخصية

الصفحة	القاعدة
	(أ)
	إثبات . إثراء بلا سبب . أحوال شخصية . إختصاص . إرتفاق . إرث . إستئناف . إصلاح زراعى . إلتزام . أمر أداء . أندية . إيجار
	إثبات
	عبء الإثبات :
٧٩٠	١٢٣
	١ - مرض الموت من مسائل الواقع . النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ نفى قيام هذا المرض بأداة سائغة مجادلة فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل . ما تزيد فيه الحكم بعد استيعاده الأدلة التى قدمها الوارث الذى يقول بمرض الموت - وهو المكلف بإثباته -- لا يؤثر فيه . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٨١١	١٢٧
	٢ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش فى بكارة الزوجة . مجرد ادعائها بأنها بكر على خلاف الحقيقة يجوز إبطال الزواج . على الزوج عبء إثبات أن بكارتهما أزيلت نتيجة مسوء سلوكها . (الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق - " أحوال شخصية " - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت لإضراراً بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجة التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن اثبات طعنه . أثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلقاً عاماً لمورثه وليس في حكم الغير .
٨٥٢	١٣٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		إجراءات الإثبات :
		(أولاً) الإحالة إلى التحقيق .
		عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الإحالة للتحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
٨٤٢	١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		(ثانياً) إلزام الخصم بتقديم ورقة .
		طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور .
٨٩٤	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		(ثالثاً) الادعاء بالتزوير .
		راجع : (ت . تزوير) .
		(رابعاً) نذب الخبراء .
		راجع : (خ . خبرة) .

طرق الإثبات :

(أولا) الكتابة .

١ - صور الأوراق الرسمية . لا حجية لها إلا إذا كانت بذاتها رسمية . المادتين ٣٩٢ و ٣٩٣ مدني . إفعال الحكم التحدث عن أوراق عديمة الحجية . النعي عليه بالقصور لهذا السبب . غير منتج .

(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ١١٧ ٧٤٧

٢ - صور الأوراق العرفية . لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد موضوع الدعوى والتي لا تحمل توقيع غير مطابقة لأصله وأن عبارة العجز الواردة فيها غير واردة في الأصل . اعتماد الحكم على الصورة وإغفال الرد على هذا الدفاع . قصور .

(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧) ١٢١ ٧٧٤

٣ - عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجية الصور الرسمية للشكاوى الإدارية المرفقة بها البلاغات الكتابية . اعتماد الحكم على هذه الصور في استخلاص إقرار الطاعن بملكية المطعمون عليه لرج المحل تأسيسا على عدم المنازعة في مطابقتها للأصل . لا خطأ ولا قصور .

(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) ١٨٢ ١١٥٤

(ثانيا) القرائن :

(١) القرائن القانونية .

” قرينة قوة الأمر المقضي ”

راجع : (ق . قوة الأمر المقضي . حكم ” حجية الحكم ”)

الصفحة	القائمة	
		”قرينة المادة ٩١٧ مدني“
		قرينة المادة ٩١٧ مدني. قرينة مستحدثة. عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		(ب) القرائن القضائية .
		١ — استناد الحكم إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى . جوازه كقرينة متى كان الإثبات في الدعوى يجوز فيه قبول القرائن .
٨٤٣	١٣٤	(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٩ ق. ”أحوال شخصية“ — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٢ — تقدير الدليل لا يجوز قوة الأمر المقضي . استناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم إطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أي تحقيق قضائي أو إداري .
٩٠٥	١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)
		٣ — إتخاذ الحكم من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى — بناء على طلب الطاعن ودون حلف يمين — دليلا على ثبوت الوقائع الجائز إثباتها بالقرائن . لا عيب .
٩٦٣	١٥٠	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٤ — عدم التزام المحكمة ببحث كل من القرائن غير القانونية التي يستند إليها الخصم عن طريق الاستنباط .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) الإقرار .
		١ - تقديم الخصم إقرارا صادرا من خصمه له دلالة في الدعوى . إغفال الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج .
٨١١	١٢٧	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٣/٥/٣)
		٢ - النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار والبينة .
١١٣٢	١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		٣ - إقرار الأب بالبنت . لا يحتمل النفي . إنكار الزوجة وإقرارها بالبكارة بعد ميلاد البنت . لا أثر له .
١١٣٢	١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)

إثراء بلا سبب

		١ - المحصوم في الاستئناف - مع بقاء الطلب الأصلي على حاله - تغيير سببه والإضافة إليه . (م ٣/٤١١ مرافعات سابق) . مثال .
٩١٩	١٤٣	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٢ - إستناد البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى افتقاره ، وإلى إثراء العميل . إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهري الذي لو بحثه لحاز أن تتغير به النتيجة التي انتهى إليها . قصور .
٩١٩	١٤٣	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

أحوال شخصية

(أولا) المسائل الخاصة بالمصريين .

(١) الزواج .

١ - شريعة الأقباط الأرثوذكس . الغش في بكاراة الزوجة .
مجرد إدعائها بأنها بكر على خلاف الحقيقة يجوز إبطال الزواج .
على الزوج عبء إثبات أن بكارتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها .
(الطن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

٨١١

١٢٧

٢ - تقديم الخصم إقرارا صادرا من خصمه له دلالة في الدعوى .
إغفال الحكم النعدي عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان
زواج .

٨١١

١٢٧

(الطن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣)

٣ - الرجعة . ليست إنشاء لعقد زواج بل امتداد للزوجية
القائمة . لا يشترط لصحة الرجعة الإشهاد عليها ، أو رضا الزوجة
أو علمها . لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بورقة
رسمية .

١٠٥٢

١٦٥

(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)

٤ - إختلاف الزوجين في صحة الرجعة . القول للزوجة
بيمينها . شرط ذلك . العسدة بالحيض . أقل مدة فيها هي
ستون يوما . مثال .

١٠٥٣

١٦٥

(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٨ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)

٥ - ثبوت صحة مراجعة الزوج لزوجته . أثره . إعتبار
زواجهما الثاني غير صحيح . ولا يثبت به توارث بين الزوجين

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٣	١٦٥	إقرار الزوجة في وثيقة زواجها الثاني بانقضاء عدتها من زوجها الأول وعدم زواجها من بعده . إقرار غير معتبر لتعلقه بإبطال حق الغير . (الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
		(ب) النسب .
		١ — النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش وبالإقرار والبيئة .
١١٣٢	١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		٢ — إقرار الأب بالبنوة . لا يحتمل النفي . إنكار الزوجة وإقرارها بالبكارة بعد ميلاد البنت . لا أثر له .
١١٣٢	١٧٨	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٦/١٤)
		(ج) الطلاق والتطليق .
		١ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتطليق . شرطه . جواز التطليق أيضا إذا كان الخطأ راجعا لكل من الزوجين . لا محل لتطبيق ما ورد بكتاب الخلاصة القانونية في هذا الخصوص .
٨٤٣	١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٢ — شريعة الأقباط الأرثوذكس . إجازتها طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه متى أدى إلى استحكام النفور والفرقة ثلاث سنين متوالية على ألا يكون الخطأ في جانب طالب التطليق .
١٠٠٣	١٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٣ — سبق نظر القاضي دعوى النفقة . ليس ثمة سبب لعدم الصلاحية بمنعه من نظر دعوى التطليق للفرقة .
١٠٠٣	١٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . " أحوال شخصية " — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		(د) القانون الواجب التطبيق .
		١ — منازعات الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم .
٨٤٣	١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٢ — القضاء بالتطبيق استنادا إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس للفرقة واستحكام النفور . لا محل للتحدى بأن مجموعة سنة ١٩٠٥ هي الواجبة التطبيق وخالية من نص يجيز التطبيق لهذا السبب . حلة ذلك .
٨٤٣	١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٣ — بطلان انضمام الزوج وحو قبلى أرثوذكسى للطائفة الجديدة . أثره . بقاؤه متصفا لطائفته السابقة . اتحاد الزوجين في الطائفة والملة . وجوب تطبيق شريعتهم على واقعة الطلاق دون الشريعة الإسلامية .
٩٥٢	١٤٨	(الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		(ثانيا) المسائل الخاصة بالأجانب .
		١ — دعوى بطلان زواج يونانيين معقود بمدينة القدس . القانون اليونانى هو الواجب التطبيق .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٢ — الزواج الباطل والزواج الظنى في الفقه والقضاء اليونانى . ماهيته . أثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذ ما قضى بالبطلان بعد الوفاة .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - وجوب تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير إليه قواعد الإسناد . سواء أكان تشريعا أم غيره من المصادر . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٤ - بطلان الزواج الظني . طبيعته . ما لا يعد تناقضا .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٥ - دعوى بطلان زواج . القضاء ببطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم . قضاء بما طلبه الخصوم .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٦ - الزواج الظني في القانون البيزنطي . القانون المدني اليوناني الجديد وضع له أحكاما مختلفة .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٧ - تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . الاعتراض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلفية في الدولة .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٨ - بحث توافر حسن النية . من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائغا . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	١١٠	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		(ثالثا) دعوى الأحوال الشخصية .
		١ - الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من ممانتها مع التمكن وعدم العذر . الأعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المناط فيها . أن تكون مشروعة وممانعة من رفع الدعوى . تقدير ذلك . متروك لفطنة القاضي .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٢ - منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف في دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٧/١٩٧٢)
		(رابعا) تدخل النيابة .
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال في بيان الحكم لرأى النيابة .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٢ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		(خامسا) الطعن في الحكم .
		الإستئناف :
		الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز إستئنافه .
		المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		النقض :
		ميعاد اعلان الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية . قبل انعقاد الجلسة ثمانية أيام على الأقل . المادة ٨٨٢ مرافعات لا محل لتطبيق المادة ٤٣١ مرافعات .
٦٩٨	١١٠	الظن رقم ٢٢ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		(سادسا) مسائل متنوعة .
		١ — تغير الطائفة أو الملة لا ينتج أثره بمجرد إبداء الرغبة فيه . لرئيس الديني أن يتحقق من جدية الطلب . له إبطال الانضمام بعد قبوله .
٩٥٢	١٤٨	(الظن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		٢ — إلغاء المحاكم المالية . لا يمتد إلى سلطات رجال الدين بشأن قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها .
٩٥٢	١٤٨	(الظن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		٣ — أحكام النفقة . حجيتها مؤقتة لأنها مما يقبل التغير بسبب تغير الظروف .
١٠٠٣	١٥٦	(الظن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٢)
		(سابعاً) الإرث .
		راجع : (١٠١ إرث) .
		(ثامناً) الوصية .
		راجع : (و . وصية) .

اختصاص

(أولا) الاختصاص الولائي .

١ - اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . قصر اختصاصها على منح التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد بالمادة ٦٧ من نفس القانون . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون العام . إقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية الذي أدى إلى انقلاب القطار . مغايرة هذا الأساس لما هو منصوص عليه في المادة ٦٧ سالفة الذكر . للضرورة أن يختار أي السبيلين للطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .

٨٦٦

١٣٦

(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ القضائية — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)

٢ - لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافا . هو طعن من نوع خاص تحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة في القانون المذكور . صدور الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة من قاض واحد طبقا للمادة الثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا بطلان .

١٠٨١

١٦٩

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٢)

٣ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه الخصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم

الصفحة	القاعدة	الاختصاص
		الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يستلزم الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٤ — القضاء — في دعوى مطالبة بإيجار — بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري — لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه — عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		(ثانيا) الاختصاص النوعي .
		القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتيهما . رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وصدر قرار منه بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
١٠٣٦	١٦٢	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤١ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		(ثالثا) الاختصاص القيمي .
		القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيد المحكمة الحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة لانصباب الانتهاء للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨٢٨	١٣٠	(الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) مسائل متنوعة .
		١ - صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منها للخصومة أمام المحكمة التي أصدرته . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكمل - في خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .
٦٥٧	١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٢ - توجيه طلب أمر الأداء إلى قاضي الأمور الوقفية . صدور الأمر من بوصفه رئيسا للمحكمة . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الأمر . النعي على ذلك القضاء بمقولة بطلان الأمر لصدوره ممن لا ولاية له . غير صحيح .
٨٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٣ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٤ - جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى كأصل . الاستثناء جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى . م ١٠١/٤٠١ مرافعات سابق . هذه المادة لا شأن لها بميعاد استئناف الأحكام المذكورة ، ولا تؤدي إلى استثناءها من قاعدة المادة ٣٧٨ من ذات القانون .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)

الصفحة	القاعدة	
١١٥٨	١٨٣	<p>هـ — مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشمل على قضاء ضمني بالاختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام .</p> <p>(العلم رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)</p> <p>راجع : (دعوى "قيمة الدعوى") .</p>

ارتفاق

٦٧٦	١٠٦	<p>١ — الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ضرورة أن تكون له علامة خارجية ظاهرة في العقار المرتفق أو العقار المرتفق به ، تنبئ ببقين عن إنشاء علاقة تبعية بين العقارين على وجه الدوام والاستقرار ، وأن تبقى هذه العلاقة قائمة حتى وقت انفصال العقارين . عدم جواز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة في عقار ثالث .</p> <p>(العلم رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)</p>
٦٧٦	١٠٦	<p>٢ — وجود برج في باطن الأرض . عدم اعتباره علامة ظاهرة في حكم المادة ١٠١٧ من القانون المدني .</p> <p>(العلم رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٤/٨)</p>
		<p>٣ — حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها . م ١٠١٩ مدني .</p> <p>الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . عدم إبتناؤه على مجرد نيته . وجوب الرجوع إلى الوضع الفعلي الذي هياه . مبني هذا الارتفاق . الاتفاق الضمني بين مالكي العقارين وقت انفصال</p>

الصفحة	القاعدة	
		ملكتهما ببقائهما بالحالة الواقعية السابقة وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه القانوني .
٦٧٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٤ — إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاق بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاق الأصلي .
٦٧٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
إرث		
		١ — صحة التصرفات المنجزة من المورث حال صحته ، ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة .
٧٩٠	١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٢ — التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته .
٧٩٠	١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٣ — النعي على الحكم ، بأنه اعتبر العقدين محل النزاع بيعا بثمن مقبوض . غير مشج مادام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين واستبعد أنهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرا بالتحايل على قواعد الإرث .
٧٩٠	١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٤ — مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجة التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن إثبات طعنه . أثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه وليس في حكم الغير .
٨٥٢	١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
١٠٥٣	١٦٥	<p>٥ - ثبوت صحة مراجعة الزوج لزوجته . أثره . اعتبار زواجها الثاني غير صحيح ، ولا يثبت به توارث بين الزوجين . إقرار الزوجة في وثيقة زواجها الثاني بانقضاء عدتها من زوجها الأول وعدم زواجها من بعده . إقرار غير معتبر لتعلقه بإبطال حق الغير . (الطن رقم ١٨ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) راجع : (ت . تركة) .</p>
<h3>استئناف</h3>		
		<p>(أولا) الأحكام الجائز استئنافها .</p> <p>١ - صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطن المباشر في الميعاد باصباره منها للخصومة أمام المحكمة التي أصدرته . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكل - في خصوص الاستئناف - قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .</p>
٦٥٧	١٠٣	<p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦)</p> <p>٢ - الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية .</p>
٧٣٠	١١٥	<p>(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)</p> <p>٣ - القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهامي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .</p>
٨٢٨	١٣٠	<p>(الطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٤ - الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب لنفسه الحكم بطلب مرتبط بالدعوى . أثره . اعتبار طالب التدخل محكوما عليه في طلب التدخل وله استئناف الحكم بعدم قبول تدخله ، ولو أنه لا يعتبر خصما في الدعوى الأصلية أو طرفا في الحكم الصادر فيها .
١١٠٥	١٧٤	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		(ثانيا) الأحكام غير الجائز استئنافها .
		١ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقا لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ واطراح المحكمة لهذا الدفاع .
١٠٣٠	١٦١	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢٧/٥/١٩٧٢)
		٢ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . غير قابل للطعن ما دام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . قضاء الحكم المطعون فيه بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لصدوره من محكمة ابتدائية مشككة وقتئذ من قاض واحد . خطأ .
١٠٨١	١٦٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٢)
		٣ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء

الصفحة	القاعدة	
		يرفض الدفع بعدم الاختصاص لا تنتهى به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) وراجع : (حكم "الأحكام الجائز وغير الجائز الطعن فيها") .
		(ثالثا) نصاب الاستئناف .
		جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى كأصل . الاستثناء جواز استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة مهما تكن قيمة الدعوى م . ١/٤٠١ م ٢٠ مرافعات سابق . هذه المادة لا شأن لها بميعاد استئناف الأحكام المذكورة ، ولا تؤدي إلى استثناءها من قاعدة المادة ٣٧٨ من ذات القانون .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		(رابعا) ميعاد الاستئناف .
		١ — ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ٩٥٩ . قاصر على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالتزم الأوصاع المنصوص عليها في هذه المادة . ما عداها . يقع في استثناءه القواعد العامة في قانون المرافعات .
٨٩٤	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
		٢ — طلب التعويض عن الفصل التعسفى . رفعه بالتزام أوضاع المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام .
١٠٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — طلبات الأجر وبدل الإنذار والإجازة ومكافأته نهاية الخدمة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . الدعوى بطلبها من الدعوى التي تنظر على وجه السرعة . مادتان ٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٠٢ مرافعات سابق قبل تعديلها يق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
١٠٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		٤ — ميعاد الاستئناف . بدؤه من تاريخ إعلان الحكم . ٣٧٩ م مرافعات سابق قبل تعديلها يق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . رفع الاستئناف بعد الميعاد . على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٣٨١ مرافعات سابق .
١٠٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٣)
		(خامسا) صحيفة الاستئناف .
		مزاولة المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . التعريض للحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ .
٨١٥	١٢٨	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
		(سادسا) الخصوم في الاستئناف .
		١ — عدم قبول الطعن بالنقض ضد من لم تنعقد الخصومة في الاستئناف بالنسبة لهم انعقادا حقيقيا .
٦٣٥	٩٩	(الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — اندماج الشركة في أخرى . مؤداه زوال شخصية الشركة المندجة وخلافة الشركة الداخلة لها في حقوقها والتزاماتها . الشركة الداخلة وحدها هي التي تختص في خصوص هذه الحقوق والالتزامات . (الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢) ١٤١
٩٠٥	١٤١	(سابعاً) نطاق الاستئناف . ١ — استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائياً حائزاً لجمعية الشيء المقضي فيه . مثال في طلب رد قاض . (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٢) ١٠٥
٦٧٠	١٠٥	٢ — نقض الحكم . أثره . اقتصار محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض . (الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ١١٤
٧٢٤	١١٤	٣ — للتصوم في الاستئناف — مع بقاء الطلب الأصلي على حاله — تغيير سببه والإضافة إليه . (م ٣/٤١١ مرافعات سابق) . مثال . (الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ١٤٣
٩١٩	١٤٣	٤ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . قضاء لا تستنفذ به محكمة أول درجة ولايتها في نظر الدعوى . إلغاء هذا الحكم استثناءً . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لتظر موضوعها . قصدى محكمة الاستئناف للوضوح فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٢/٥/١٩٧٢) ١٥٣
٩٨١	١٥٣	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذي تدب خيرا في الدعوى، وقطع في أسبابه بتجديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ عينه، أثره. ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها. وجوب تقيد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى.
١٠٤٢	١٦٣	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠)
		٦ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي. غير منه للخصومة كلا أو بعضها. الطعن فيه على استقلال غير جائز. استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي. هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام.
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٧ - انصراف صبرة المادة ٤٠٤ مرافعات سابق إلى الأحكام القطعية الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنهى بها الخصومة كلها أو بعضها. هذه المادة تكمل في خصوص الاستئناف قاعدة المادة ٣٧٨ من ذات القانون.
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		(سابعاً) الاستئناف الفرعى.
		١ - الاستئناف الفرعى المرفوع طبقاً للمادة ٤١٣ مرافعات سابق. أحكامه وأثر وجود أو عدم وجود الاستئناف الأصلي عليه.
٩٢٦	١٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء يسقط الحق في الاستئناف الفرعي المقام من حكم صادر في دعوى مندرجة في أخرى لضمهما ووحدة الطلب فيهما واتحادهما سببا وخصوما ، استنادا إلى رفع الاستئناف الأصلي عن الدعوى الأخرى ، وأن الاستئناف الفرعي أقيم بعد الميعاد ، وتأسيسا على استقلال كل من الدعويين . خطأ في تطبيق القانون .
٩٢٦	١٤٤	(الفعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		(ثامنا) الحكم في الاستئناف .
		١ — إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه . كفاية إقامة قضائها على أسباب تكفي لحمله .
١١٥٤	١٨٢	(الفعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٢/٦/١٩٧٢)
		٢ — مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي . عدم جواز مخالفته أو النزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم .
٩٨١	١٥٢	(الفعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)
		” اعتبار الاستئناف كأن لم يكن “ .
		١ — عدم مراعاة الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الاستئناف خلال ٣٠ يوما . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . م ٢/٤٠٥ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .
٧٦٨	١٢٠	(الفعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التى سبق للدعى عليه فى الطعن إبدائها أمام محكمة الموضوع وقضت برفضها ، لأن القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الذى عمل به ابتداء من ٢٧ من يوليو سنة ١٩٦٢ قبل صدور الحكم المطعون فيه ، ألغى ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى هذا الشأن . مثال من الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٩١٩	١٤٣	(العلم رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

إصلاح زراعى

		ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . اقتصار تطبيقه على من يفصل من موظفى وعمال الدوائر والتفائيش الزراعية بسبب الإستيلاء على الأراضى التى يعملون بها تنفيذا لأحكام قانون الإصلاح الزراعى .
١٠٩٧	١٧٢	(العلم رقم ١٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)

إعلان

(أولا) الإعلان فى الموطن الأصلى .

		إثبات المحضر انتقاله إلى محل إقامة المطعون عليه وإعلانه — بسبب غيابه — فى مواجهة شقيقته المقيمة معه والتى وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط — بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن ، وأن ما جاء بورقة الإعلان مزور — دون الطعن على ما أثبتته المحضر بالتزوير . لا أساس له .
٧٠٨	١١١	(العلم رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)

الصفحة	القائمة	
		(أ ثانيا) إعلان المقيم بالخارج .
		تمام إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم بالخارج يجرد تسليم صورة الإعلان للنيابة .
٨١٩	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		(أ ثالثا) الإعلان بالبريد .
		إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات للمسجلة .
١٠٤٧	١٦٤	(الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
		(رابعاً) إعلان المؤسسات العامة .
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها من الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي ينحولها القانون اختصاصاً قضائياً . مادتان ١٤/٣ مرافعات سابق ٦٤ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . المؤسسات العامة ليست كذلك . إعلانها بصحيفة الطعن في مقرها . لا خطأ .
٧٧٤	١٢١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)
		(خامساً) بطلان الإعلان .
		١ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمناً . المادتين ١٣٢ و ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .
٧٦٨	١٢٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)

المادة	المقابلة
٨٥٢	١٣٥
٢ - إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعة . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز . (الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)	
١١٧٥	١٨٦
٣ - تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعة في الميعاد القانوني وحضور عام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطلان إعلانهم بالطعن . غير مقبول طالما لم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)	
١١٧٥	١٨٦
٤ - ميعاد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي . بطلان إعلان بعض المطعون عليهم . لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد قوات الميعاد . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)	

التزام

(أولا) مصادر الالتزام .

«الإثراء بلا سبب»

إستناد البنك الطاعن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن في قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى اقتقاره ، وإلى إثراء العميل . إضفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهري الذي لو محته لحاز أن تتغير به النتيجة التي انتهى إليها .
قصور .

٩١٩	١٤٣	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
وراجع : (عقد ومسئولية) .			

(ثانيا) أوصاف الالتزام :

" التضامن "

استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .

(العن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) ١٤٥

٩٣٣

وراجع : (ت . تضامن)

(ثالثا) تنفيذ الالتزام .

" الإمدار "

لا ضرورة للإمدار بنص المادة ٢٢٠ مدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل — في عقد المقاولة — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإمدار في هذه الحالة . قضاء الحكم بالتعويض للمقاول دون الرد على ما دفع به رب العمل من ضرورة إمداره . لا قصور .

(العن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ١٦

١٠٦٢

" حق الحبس "

التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن المبيع ، يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في حبس المبيع حتى يستوفي ما له قبل البائع .

(العن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٨) ١٣

٧٢١

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) انقضاء الالتزام . " الوفاء "
		قيام المشتري بإيداع باقي الثمن على ذمة البائعين في صفقة غير مجزأة . عدم اعتراضهم على الإيداع . مؤداه . براءة ذمته من الثمن . لكل بائع أن يستأدى حصته من الثمن وفق الإجراءات المقررة قانونا .
٧٨١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٨٦ سنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		أمر أداء
		١ - توجيه طلب أمر الأداء إلى قاضي الأمور الوقفية . صدور الأمر من .. بوصفة رئيسا للحكمة . قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد ذلك الأمر . النعى على ذلك القضاء بمقولة بطلان الأمر لصدوره ممن لا ولاية له . غير صحيح .
٨٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٢ - عدم توافر شروط استصدار أمر الأداء . وجوب رفع الدعوى بالطريق العادى . حلة ذلك .
٩٨١	١٥٣	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٣ - استثناء من القاعدة العامة في رفع الدعوى أوجب المادة ٨٥١ مرافعات معدلة بالقانون ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ سلوك طريق أمر الأداء في حالات معينة .
٩٨١	١٥٣	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٤ - إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل الخصومة دون أصل الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم

الصفحة	القاعدة	
		قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . دفع شكلى وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات سابق .
٩٨١	١٥٣	(الملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٥ — المقصود بالدفع بعدم القبول — م ١٤٢ مرافعات سابق — الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفعها . عدم انطباق تلك المسادة على الدفع الشكلى ، كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للمحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .
٩٨١	١٥٣	(الملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		٦ — الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء ، قضاء لا تستغدى به محكم أول درجة ولايتها فى نظر الدعوى . إلغاء هذا الحكم استغافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للوضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى .
٩٨١	١٥٣	(الملن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
<h2>أندي</h2>		
		الأندي الرياضية . خضوعها للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العامة فى ميدان رعاية الشباب لا القانون ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦

الصفحة	القاعدة	
		لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات في الميعاد .
١١٠١	١٧٣	(الجلسة رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٢)

إيجار

		١ — المتجر في معنى المادة ٥٩٤ مدني . مقوماته . تحديد العناصر اللازمة لوجود المحل التجاري يتوقف على نوع التجارة .
٨٣٥	١٣٢	(الجلسة رقم ٣٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٢ — الحق في الإجارة . ماهيته . لدائن المستأجر أن يستعمل هذا الحق نيابة عن مدينه . مثال في توقيع حجز لمصلحة الضرائب على هذا الحق .
٨٣٥	١٣٢	(الجلسة رقم ٣٥١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)

إيجار الأماكن :

		١ — ثبوت أن الغرض الأساسي من الإجارة ليس هو المبنى ذاته ، وإنما ما اشتمل عليه من أدوات وآلات ، وأن المبنى ليس إلا عنصرا ثانويا . عدم انطباق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
٦٥٧	١٠٢	(الجلسة رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٢)
		٢ — تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بتخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقا لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وأطراح المحكمة لهذا الدفاع .
١٠٣٠	١٦١	(الجلسة رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٣ - نفي غير متبع . مثال في دعوى إيجار أما كن .
١٠٣٠	١٦٠	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
(ب)		
		بريد . بطلان . بنوك . بيع
بريد		
		إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها عن إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لأئحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
١٠٤٧	١٦٤	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٣١)
بطلان		
		(أولا) بطلان التصرفات .
		١ - بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٢/٦م ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التعدي به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	١١٧	(الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٢ - مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الواردة في المادة العاشرة من القانون ٥٩ لسنة ١٩٤٠ . جزؤها . متعلق بالنظام العام .
١٠٢٠	١٥٩	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

المقنة	القاعدة	
١٠٢٦	١٦٠	٣ — منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لاتزال من صفة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون . (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
		(ثانيا) بطلان الإجراءات .
٦٨٦	١٠٧	١ — عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة القضية من جدول الجلسة . (الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
٧٦٨	١٢٠	٢ — بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . المادتين ١٣٢ و ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به . (الطن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
٨١٥	١٢٨	٣ — مزاوله المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره . التعريض للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ . (الطن رقم ٢٦٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
٨٢٨	١٢٩	٤ — البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . نسبي . (الطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٥ — وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إحادتها للرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على

الصفحة	القاعدة	
		أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . النعى عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية ومن ثم فهو غير منتج .
٨٩٠	١٣٩	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٦ — إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة بدفاعه . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز .
٨٥٢	١٣٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٧ — التقرير بالطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضدهم مذكرة بالرد على أسبابه في الميعاد . تحقق الغاية المبتغاه من إعلانهم . التمسك ببطلان الإعلان . غير مقبول .
٩١٩	١٤٣	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٨ — تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطلان إعلانهم بالطعن . غير مقبول طالما لم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٧/١٩٧٢)
		٩ — وجوب قيام الطاعن بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ، ليعلن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته في الميعاد المقرر قانوناً . إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن .
٩٧٧	١٥٢	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)

الصفحة	الترتيب	المادة
		١٠ - إجراءات استصدار أمر الأداء ، تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعاوى لرفعها بالطريق العادي عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء . دفع شكلي وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات سابق .
٩٨١	١٥٣	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
		١١ - ميعاد إعلان الطعن بالنقض في ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمي . بطلان إعلان بعض المطعون عليهم لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد قوات الميعاد .
٩١٧٥	١٨٦	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)
		(ثالثا) بطلان الأحكام .
		١ - اشتغال أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان .
٩٦٢	١٠٤	(الطن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٢ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة لا يترتب عليه بطلانه .
٧٣٠	١١٥	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٣ - لا يترتب البطلان على إغفال وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي في المنطوق (م ٣٤٩ مرافعات سابق) .
٨٢٨	١٢٩	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٤ - وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة

الصفحة	القاعدة	
		لا يلزم . التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب اتصل بالمنطوق . لا بطلان .
٨٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		• - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . عدم ترتيب بطلان الحكم عليه . م ٣٤٩ مرافعات سابق . مثال .
٨٧٦	١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		٦ - عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٧ - وجوب تضمين الحكم ببيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره ، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . إغفال بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . أثره . البطلان . م ٣٤٩ مرافعات سابق .
٩٥٩	١٤٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٨ - وجوب صدور أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين . م ٥٢ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمين الحكم ما يفيد صدوره من أربعة مستشارين . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	١٤٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدین تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء ، قضاء لاستنفديه محكمة أول درجة ولايتها في نظر الدعوى . إلغاء هذا الحكم استثنافيا . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تقويت لإحدى درجات التقاضى . (العلم رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) ١٥٣ ٩٨١
		١٠ - مبدأ التقاضى على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائى عدم جواز مخالفته أو التزول منه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم . (العلم رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) ١٥٣ ٩٨١
<hr/>		
بنوك		
		١ - عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر مريان رسم الدفعة على الاعتمادات بمعناها الفنى الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد توريد أقطان . (العلم رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٣) ١٢٦ ٨٠٦
		٢ - امتداد البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى افتقاره ، وإلى إثراء العميل . إضلال الحكم المطعون فيه هذا

الصفحة	القاعدة	
		المطاع الجمهورى الذى لو بحثه لحاز أن تتغير به النتيجة التى انتهى إليها . قصور .
٩١٩	١٤٣	(الملحق رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) '
		٣ — صيرورة الحساب الجارى بإقفاله دينيا عاديا . عدم جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا وجدت قاعدة أو عادة بذلك (م ٢٣٢ مدنى) .
٩٨١	١٥٣	(الملحق رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)
بيوع		
(أولا) انعقاد البيع .		
		١ — القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمنع وزارة الزراعة من شراء مصانع حلف الحيوان المملوكة للأفراد والهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق بنك التسليف . أيلولة هذه المصانع فى النهاية إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها .
٩٧١	١٩١	(الملحق رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)
		٢ — الوعد المتبادل بالبيع من جانب زيد والشراء من جانب عمرو . وروده على قطعة أرض بسعر محدد . اعتباره عقدي بيع كامل الأركان ولو أرحمه التحديد النهائى لمساحة المبيع .
١٠١٠	١٥٧	(الملحق رقم ٤١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٢)

المفحة	القاعدة	
		(ثانيا) التزامات البائع .
		(١) نقل الملكية .
		” دعوى صحة التعاقد “
		١ — قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى صحة وتفاذ عقد البيع لبطلانه . تأسيس هذا القضاء على سبق صدور حكم براءة ذمة المورث البائع من دين الرهن المقول بأنه ثمن المبيع . نقض هذا الحكم الأخير . أثره . اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .
٦٥٤	١٠٢	(الطن رقم ١٧٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٢ — دعوى صحة التعاقد . دعوى موضوعية تستلزم أن يكون من شأن البيع نقل الملكية . اتساع نطاقها لبحث ذاتية الشيء والمبيع
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٣ — موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاه . اتجاه إرادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم امتداد الأطلاق المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة .
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٤ — الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة نازحها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق .

المفحة	الفاطة	
		قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة ونفاذ عقد بيع صادر من ذات المقار .
١٠٩٣	١٧١	(الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		هـ — الدعوى البوليصية . دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضرارا بدائنه . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين ، بقاؤه صحيحا وقائما بين عاقيه . مثال .
١١٠٥	١٧٤	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
(ب) ضمان التعرض		
		١ — التزام البائع بضمان التعرض . شرطه . أن يكون فعل البائع هو مصدر الحق العيني الذي يحتج به على المشتري .
٩٣٣	١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٢ — الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون الممتازة . مؤدى ذلك وجود حق عيني تبني على المنشأ . ثبت قبل من يشتريها . رجوع هذا الحق إلى فعل البائع . اعتبار ذلك تعرضا للمشتري يضمنه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع . لا خطأ
٩٣٣	١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
		٣ — جواز الاتفاق على أن يعرض البائع والمتضامن معه المشتري عند التعرض له في الانتفاع بالمبيع ، وتحديد قيمة هذا التعويض مقدما .
٩٣٣	١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) التزامات المشتري.
		١ - قيام المشتري بإيداع باقي الثمن على ذمة البائعين في صفقة غير مجزأة . عدم اعتراضهم على الإيداع . مؤداه . براءة ذمته من الثمن . لكل بائع أن يستأدى حصته من الثمن وفق الإجراءات المقررة قانونا .
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٢ - تقدير ثمن مصانع حلف الحيوان وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات . ليس للجنة المختصة بتقدير الثمن سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعها ذلك القانون .
٩٧١	١٥١	(الطن رقم ١٧٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		(رابعا) صورية البيع .
		صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم . تقييد التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		(خامسا) فسخ البيع .
		التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمن المبيع ، يقابله التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في حبس المبيع حتى يستوفي ما له قبل البائع .
٧٢١	١١٣	(الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٨)

(ت)

تأمين . تأمينات اجتماعية . تأمينات حينية . تجزئة .
 تركة . تزوير . تضامن . تعويض . تقادم .
 تقسيم . تنفيذ . تنفيذ عقارى .

تأمين

١ - خضوع دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين
 الإجبارى من حوادث السيارات للتقادم الثلاثى المنصوص
 عليه بالمادة ٧٥٢ مدنى ، واو أنها ليست من الدعاوى الناشئة
 عن عقد التأمين . (م ٢/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) .

(الظن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ٦٣٥

٢ - الدعوى المباشرة للمضرور قبل المؤمن في التأمين الإجبارى
 من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثى الوارد بالمادة
 ٧٥٢ مدنى .

(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٨ ١٠١٦

٣ - مدة ثلاث السنوات المقررة لتقادم دعوى المضرور
 المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجبارى من حوادث السيارات .
 مريانها يبدأ من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر بخلاف
 دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، فمريانها يبدأ من وقت مطالبة
 المضرور للمؤمن له بالتعويض .

(الظن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ٦٣٥

٤ - وقف مدة تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن
 في التأمين الإجبارى من حوادث السيارات طوال مدة المحاكمة

الصفحة	القاعدة	
		الجنائية ، إذا كان الفعل الذي سبب الضرر جريمة رفعت عنه الدعوى الجنائية . عودة سريان المدة بصدور الحكم الجنائي ، أو انتهاء المحاكمة .
٦٣٥	٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٥ — رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني يتعذر معه على المضروب مطالبة المؤمن بحقه . أثره . وقف سريان التقادم (م ٣٨٢ مدني) . حلة ذلك .
٦٣٥	٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٦ — دعوى المضروب قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ٣٨٢ مدني .
١٠١٦	١٥٨	(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٧ — تقادم دعوى المضروب قبل المؤمن . خضوعه للقواعد العامة في شأن الوقف والاتقطاع .
١٠١٦	١٥٨	(الظن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٨ — عدم استطاعة المضروب ادخال المؤمن في الدعوى الجنائية لمطالبته بالتعويض عن حوادث السيارات .
٦٣٥	٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٩ — وقف دعوى المضروب المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات إذا رفعها أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية سبب ذلك .
٦٣٥	٩٩	(الظن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)

الصفحة	القاعدة	تأمينات اجتماعية
		١ - تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ . التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بأداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال . شرطه وحالاته .
٨٩٤	١٤٠	(الظن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٢ - معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ من الستين متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين مضافا إليها المسدة السابقة ٢٤٠ اشتراكا شهريا . المدة السابقة على الاشتراك في التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يطلب العامل اقتضاءها . عدم استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . جواز استمراره في عمله أو التعاقد بعمل جديد متى كان قادرا على أدائه لاستكمال تلك المدد .
٩١١	١٤٢	(الظن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٣ - استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للمعاش . بلوغه من الستين . ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بقية الحصول على معاش أكبر .
٩١١	١٤٢	(الظن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٤ - عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين . مطالبته بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . قيام الحكم المطعون فيه على عدم جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لا لزيادته . لا مخالفة للقانون .
٩١١	١٤٢	(الظن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)

المنفعة	القاعدة	
		٥ - إقامة الحكم قضاءه بأحقية ورثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بين مورثهم ورب العمل لا على أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون . (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) وراجع : (ع . عمل) .
١٠٢٦	١٦٠	
تأمينات عينية		
الإمتياز :		
		١ - الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون الممتازة . مؤدى ذلك ، وجود حق عيني تبعى على المنشأة ثبت قبل من يشتريها ، رجوع هذا الحق إلى فعل البائع . إعتبار ذلك تعرضا للشترى ، يضمنه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع . لا خطأ . (الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٢٢	١٤٥	
		٢ - المبالغ المستحقة للخزانة العامة كالضرائب . ثبوت الامتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بها وبالقيود التي تقررها . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
٩٤١	١٤٦	
		٣ - للخزانة العامة حق امتياز عام على أموال المدينين بالضرائب . المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . علم وجوب شهره . ولا يثبت فيه حق التببع ولو كان محله عقارا . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
٩٤١	١٤٠	

الرقم	المادة	النص
٩٤١	١٤٦	٤ - اتخاذ البائع لإجراءات التنفيذ العقاري على الأطلاق المبيعة منه بعد تسجيل المشتري للمقد لمقدم مصادره باقي الثمن . الثمن المودع من الرامى عليهم المزداد من حق المشتري . لمصلحة الضرائب - الدائنة للمشتري - استيفاء حقها من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون المتأخرة ، ومن بينها باقي الثمن المستحق للبائع . (العلم رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلة ١٧/٥/١٩٧٢)

تجزئة

أحوال عدم التجزئة :

٧٨١	١٢٢	١ - موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاه . اتجاه ارادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم امتداد الأطلاق المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقيين طبقا للقواعد المقررة . (العلم رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٩/٤/١٩٧٢)
٩٧٧	١٥٢	٢ - بطلان العلم بالنقض الذى يدور حول موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض الماطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرمى مزاد . (العلم رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق - جلة ٢٤/٥/١٩٧٢)

تركة

١ - صحة التصرفات المنجزة من المورث حال صحته ولو صدرت لوارث بقصد حرمان بعض الورثة .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٧٢/٥/٢) ١٢٣ ٧٩٠

٢ - التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - مجلة ١٩٧٢/٥/٢) ١٢٣ ٧٩٠

وراجع : (١٠١ ارث) .

تزوير

١ - إثبات المحضر انتقاله إلى موطن المطعون عليه وإعلانه - بسبب غيابه - في مواجهة شقيقته المقيمة معه والتي وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط - بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن ، وإن ما جاء بورقة الإعلان مزور - دون الطعن على ما أثبتته المحضر بالتزوير . لا أساس له .

(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٧٢/٤/١٢) ١١١ ٧٠٨

٢ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من أفعات سابق . جزاء مدني يحكم به كل من فشل في إدعائه بالتزوير . عدم تعددها بتعدد الطاعين متى كان ادعائهم بالتزوير واحدا وحاصلا بتقرير واحد ومنعيا على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها .

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - مجلة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٥ ٨٥٢

٣ - ادعاء الطاعين بتزوير عقد البيع الصادر من مورثهم إلى المطعون عليها . طلبهم المضاهاة على بصمة إصبع منسوبة إلى المورثة على أصل توكيل . ادعاء المطعون عليها بتزوير هذه

الصفحة	القاعدة	
		البصمة . القضاء بعدم قبول هذا الادعاء لكونه غير منتج . وبرفض الادعاء بتزوير عقد البيع تأسيسا على الاطمئنان إلى أقوال الشهود . لا تناقض .
٨٥٢	١٢٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٤ — الأوراق التي تقبل المضاهاة . م ٢٦٩ مرافعات سابق . الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها من الخصوم أو ما استكتب أمام القاضي . عدم الاكتفاء بسكوت الخصم بالنسبة للأوراق العرفية بل يجب أن يستدل بوضوح على اعترافه بها .
١١٦٥	١٨٤	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧٢)
		٥ — م ٢٦٦ مرافعات سابق . اقتصار حكمها على حالة تحديد المحكمة جلسة لتقديم أوراق المضاهاة والاتفاق على ما لا يصلح منها لذلك .
١١٦٥	١٨٤	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧٢)
<hr/>		
تضامن		
		١ — استقلال كل من المتضامين عن الآخر في الخصومة وفي الطعن في الحكم الصادر فيها .
٩٣٣	١٤٥	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٢ — الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ من الديون المتأخرة . مؤدى ذلك وجود حق صني تبعى على المنشأة ينته قبل من يشترها . رجوع هذا الحق إلى فعل البائع . اعتبار ذلك تعرضا للشترى ، يضمنه البائع والضامن المتضامن معه في عقد البيع . لا خطأ .
٩٣٣	١٤٥	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)

تعويض

١ — استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا لمجبة الشيء المقضى فيه . مثال في طلب رد قاض .

٦٧٠ ١٠٥ (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

٢ — اللجنة المنصوص عليها في المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . قصر اختصاصها على منع التعويض في حالة وقوع الضرر في النطاق المحدد بالمادة ٦٧ من نفس القانون . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام القانون العام . إقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية الذي أدى إلى انقلاب القطار . مغارة هذا الأساس لما هو منصوص عليه في المادة ٦٧ مالفة الذكر . للضرورة أن يختار أي السيلين للطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .

٨٦٦ ١٣٦ (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧١/٥/١١)

٣ — إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض دون بيان عناصر الضرر الموجب له . قصور .

١٠١٠ ١٥٧ (الطن رقم ٤١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

تقدير التعويض :

١ — تقدير التعويض بمقدار الضرر المباشر سواء كان ماديا أو أدبيا . عدم تخصيص معاير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي .

٦٧٠ ١٠٥ (الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الصفحة	المقابلة	
٦٧٠	١٠٥	٢ — تقدير التعويض مسألة موضوعية . استقلال القاضي بها عند عدم وجود نص يلزمه باتباع معايير معينة . (اللمن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٣ — ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض من فسخ العقد بلا مبرر . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور يوجب نقضه . تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض . (اللمن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
٨٩٤	١٤٠	٤ — جواز الاتفاق على أن يعرض البائع والمتضامن معه المشتري عند التعرض له في الانتفاع بالمبيع ، وتحديد قيمة هذا التعويض مقدما . (اللمن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٣٣	١٤٥	٥ — تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى . (اللمن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
١٠٧٥	١٦٨	وراجع : (م . مسئولية) .

تقادم

(أولا) التقادم المسقط .

١ — خصوع دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات للتقادم الثلاثي المنصوص

المفحة	القاعدة	
		عليه بالمادة ٧٥٢ مدني ، ولو أنها ليست من الدعاوى الناشئة من عقد التأمين . (م ٢/٥ ق ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥) .
٦٣٥	٩٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٧ — الدعوى المباشرة للضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . خضوعها للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .
١٠١٦	١٥٨	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		٣ — مدة ثلاث السنوات المقررة لتقادم دعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات . مرياتها يبدأ من وقت وقوع الفعل المسبب للضرور بخلاف دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، مرياتها يبدأ من وقت مطالبة الضرور للمؤمن له بالتعويض .
٦٣٥	٩٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٤ — استحقاق العلاوة مستمد من القانون مباشرة متى توافرت الشروط المقررة لذلك . سقوط الحق في المطالبة بالعلاوة — باعتبارها من الحقوق الدورية المنجددة — بمضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق في اقتضاها . م ٣٧٥ مدني (الطاب رقم ٢١٢ لسنة ٢٥ ق . " رجال القضاء " — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
٦١٥	٩٥	
		٥ — تقادم المادة ٦٩٨ مدني . مرياته على دعاوى التعويض من الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .
٦٦٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٦ — عدم تناول الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالرجع لمورز أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به . قصور .
٨١٩	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — تقادم ضريبة الأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في ميعاد خاتمه ١٩٥١/٦/٢٧ . (العلم رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ١٥٥ ٩٩٦
		٨ — صدور حكم نهائي بالدين . صيرورة مدة التقادم ١٥ سنة من وقت صدوره . مثال في ضريبة الأرباح الاستثنائية . (العلم رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ١٥٥ ٩٩٦
		(ثانيا) وقف التقادم :
		١ — رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني يتعذر معه على المضرور مطالبة المؤمن بحقه . أثره . وقف سريان التقادم (م ٣٨٢ مدني) . علة ذلك . (العلم رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ٦٣٥
		٢ — وقف مدة تقادم دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات طوال مدة المحاكمة الجنائية إذا كان الفعل الذي سبب الضرر جريمة رفعت عنه الدعوى الجنائية . عودة سريان المدة بصدور الحكم الجنائي النهائي ، أو انتهاء المحاكمة . (العلم رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ٦٣٥
		٣ — دعوى المضرور قبل المؤمن إذا كان أساس الفعل غير المشروع فيها جريمة رفعت عنها الدعوى الجنائية . أثره . وقف سريان التقادم طوال مدة المحاكمة الجنائية . رفع الدعوى الجنائية مانع قانوني في معنى المادة ٣٨٢ مدني . (العلم رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٨ ١٠١٦
		٤ — اعتبار عقد العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بحقه . مسألة موضوعية . (العلم رقم ٣٩٣ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٤ ٦٦٣

الفاصلة	الصفحة
(ثالثا) قطع التقادم .	
١ — جواز اتخاذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من ضريبة الأرباح التجارية وضريبة الأرباح الاستثنائية . هذه الإجراءات تكون قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما .	
(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)	١٥٥
٢ — الإجراءات القاطعة للتقادم في ضريبة الأرباح التجارية والاستثنائية . الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو الإخطار بالربط . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ . انقطاع التقادم أيضا بالتنبيه بأداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . فضلا عن أسباب الانقطاع المينة بالقانون المدني .	
(الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)	١٥٥
٣ — تقادم دعوى المضرور قبل المؤمن . خضوعه للقواعد العامّة في شأن الوقف والانقطاع .	
(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)	١٥٨
تقسيم	
١ — استخلاص الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض قضاء مقسمة . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض .	
(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)	١٥٩
	١٥٢٠

الصفحة	القاعدة	
		٧ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء فى الأراضى المقسمة الواردة فى المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤه . بطلان متعلق بالنظام العام .
١٠٢٠	١٥٩	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) — — —

تنفيذ

		حق الدائن فى التنفيذ على أموال مدينه جميعها حدا ما كان منها غير جائز المحجز عليه .
٩٤١	١٤٦	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) — — — وراجع : (ح . محجز) .

تنفيذ عقارى

		١ — اتخاذ البائع إجراءات التنفيذ العقارى على الأطلاق المبيعة منه بعد تسجيل المشتري للعقد لعدم سداد باقى الثمن التمن المودع من الراسى عليهم المزاى . من حق المشتري . لمصلحة للضرائب — الدائنة للمشتري — استفتاء حقها من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون الممتازة ، ومن بينها باقى الثمن المستحق للبيع .
٩٤١	١٤٦	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) — — —
		٧ — بطلان الطعن بالنقض الذى يدور حول موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرمى مراد .
٩٧٧	١٥٢	(الطعن رقم ١١٤ لسنة ٧٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) — — —

٣ - وجوب توافر جميع المستندات التى يبنى عليها قاضى التنفيذ قائمة التوزيع المؤقتة ، ووجوب أن تكون تلك المستندات مودعة عقب صدور القائمة المذكورة . حلة ذلك (م ٧٦٤ مرافعات سابق) .

٩٩٠ ١٥٤ (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢)

٤ - القضاء بسقوط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقارى فى الاشتراك فى التوزيع ، استنادا إلى عدم تقديمه فى الميعاد المستندات المؤيدة لطلبه مع أنها كانت موجودة أمام قاضى التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة . خطأ فى تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق .

٩٩٠ ١٥٤ (الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

(ج)

جنسية

١ - طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل فى الدعوى لوجود تنازع فى الاختصاص . غير مقبول .

٧٢٤ ١١٤ (الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)

٢ - اجادلة فى طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض فى المسائل القانونية التى يت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لاسمىل إلى الطعن فيها . مثال فى جنسية .

٧٢٩ ١١٦ (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٧٣٩	١١٦	٣- طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . " أحوال شخصية " - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)

(ح)

حجز . حراسة . حكر . حكم . حيازة

حجز

١- الحق في الإجارة . ماهيته . لدائن المستأجر أن يستعمل
هذا الحق نيابة عن مدينه . مثال في توقيع حجز لمصلحة الضرائب
على هذا الحق .

(الصن رقم ٢٥١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٠/٥/١٩٧٢) ١٣٢ - - - ٨٣٥

٢- حجز ما للدين لدى الغير من مبالغ أو ديون شروطه .
مثال في شأن الديون المؤجلة الاستحقاق .

(الصن رقم ٤٠٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٧٢) ١٧٦ - - - ١١١٥
وراجع : (ت . تنفيذ) .

حراسة

١- الحماية المقررة للجهات القائمة على تنفيذ الأوامر الصادرة
بفرض الحراسة . م (١) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٣ .
اقتصارها على القدر اللازم لتغطية التصرفات المشار إليها فيها .

(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢) ١١٩ - - - ٧٦٢

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صدور قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على مصنع معين . عدم ورود اسم صاحب المصنع ولا أمواله الأخرى في هذا القرار . استيلاء الحارس على مال آخر غير المصنع . خروج عن نطاق الحراسة . عدم انطباق الحظر من سماع الدعوى .
٧٦٢	١١٩	(الأمم رقم ٢٨٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٣ — فرض الحراسة الإدارية وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . تولى الحارس العام لإدارة أموال من فرضت عليه الحراسة وتمثيله أمام القضاء . الحارس الخاص . اختصاصاته . تحديد وفق قرارات الحارس العام .
٧٤٧	١١٧	(الأمم رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
حكر		
		١ — عدم جواز الطعن في الحكم الذي لم يته الخصومة كلها أو في شق منها ، إلا مع الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . مثال في شأن نذب خير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	١٧٧	(الأمم رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٢ — وحدة الموضوع في كل من الدعويين . شرط للأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى . م ٤٠٥ من القانون المدني قبل صدور قانون الإثبات . مثال في شأن تقدير أجرة حكر .
١١٢١	١٧٧	(الأمم رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - أجرة الحكم في الشريعة الإسلامية قابلة للتغيير زيادة أو نقصا .
١١٢١	١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٤ - حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة الحكم طبقا لقاعدة النسبة . لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها .
١١٢١	١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		٥ - القاعدة الصحيحة الواجبة الاتباع في تقدير أجرة الحكم عند طلب تصقيعه . نبذ المشرع قاعدة النسبة . ماهيتها .
١١٢١	١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) -

حكم

(أولا) إصدار الحكم .

		١ - وجوب صدور أحكام محاكم الاستئناف من ثلاثة مستشارين . م ٥٣ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ . تعلق هذا التشكيل بأسس النظام القضائي . تضمين الحكم ما يفيد صدره من أربعة مستشارين . أثره . بطلان الحكم .
٩٥٩	٢٩	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		٢ - لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافا . هو طعن من نوع خاص تحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة في القانون

المقنة	القائمة	
		المذكور . صدور الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة من قاض واحد طبقا للسادة الثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا بطلان .
١٠٨١	١٦٩	(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ” تقديم المذكرات “ سماع دفاع الخصوم وأقوال شهودهم . حجز الدعوى للحكم مع منع الخصوم أجلا لتقديم مذكرات . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .
١١٣٨	١٧٩	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥) ” وصف الحكم “ إغفال وصف الحكم في المنطوق بأنه حضوري أو غيابي . لا بطلان .
٨٢٨	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩) ” التوقيع على المسودة “ وجوب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم المشتملة على أسبابه . تعدد توقيعاتهم بتعدد أوراق المسودة . لا يلزم . التوقيع على الورقة الأخيرة المشتملة على جزء من الأسباب إتصل بالمنطوق . لا بطلان .
٨٧٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ” إعادة الدعوى للرافعة “ وجوب إخطار طرفي الخصومة بالاتصال بالدعوى عند إعادتها للرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت الطق بالقرار . إقامه الحكم المعنون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها للحمل

القاعدة	المادة	حكم
		قضاؤه . النعى عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية ومن ثم فهو غير مستج . (العلم رقم ٢٦٠ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٩ - ٨٩٠
		” إغفال الفصل في بعض الطلبات “ إغفال الحكم الفصل في أحد الطلبات لا يجيز الطعن فيه . علاج ذلك . الرجوع إلى ذات المحكمة لنظر الطلب والفصل فيه . (العلم رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) ١٥٠ - ٩٦٣
		(ثانيا) بيانات الحكم . ٢ - النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم الذي لا يكون من شأنه التشكيك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى . لا بطلان . م ٣٤٩ مرافعات سابق . مثال . (العلم رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٨ - ٨٧٦
		٢ - وجوب تضمين الحكم بيان المحكمة التي أصدرته وتاريخ ومكان إصداره ، وأسماء القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في الحكم وحضروا تلاوته . إغفال بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم . أثره . البطلان . م ٣٤٩ مرافعات سابق . (العلم رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) ١٤٩ - ٩٥٩
		مراجع : (بطلان ” بطلان الحكم “) .

الصفحة	القاعدة	
		(ثالثا) تسييب الحكم .
		١ — عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على جميع ما يقدم من الأدلة والقرائن . حسبها إقامة حكمها على ما يصلح لحمله .
٦٥٧	١٠٢	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٢ — عدم اعتداد الحكم بدفاع الوكيل ، بشأن التزامه برد ما في يده من مال للوكيل ، وهو رصيد الحساب ، ونتيجته طوال فترة إدارته ، لا عن بعضها فقط . إخلال بحق الدفاع .
٦٨٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		٣ — خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع عنها الاستئناف . خطأ مادي لا يصلح سببا للطعن بالنقض .
٧١٥	١١٢	(الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
		٤ — إقامة الحكم على دعامين . كفاية إحداهما لحمل قضائه . تعييبه في الأخرى لا يؤثر فيه .
٧٤٧	١١٧	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
		٥ — استناد الحكم إلى أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى . جوازه كقرينة متى كان الإثبات في الدعوى يجوز فيه قبول القرائن .
٨٤٣	١٣٤	(الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		٦ — عدم ذكر نصوص المستندات في الحكم . لا يعيبه . يكفي مجرد الإشارة إليها .
٩٤١	١٤٦	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٧ — المحكمة غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها استقلالاً . يكفي أن تقيم قضاءها على أسباب كافية لحمله .
١٠٠٣	١٥٦	(الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — عدم التزام المحكمة بمبحث كل من الفرائض غير القانونية التي يستند إليها الخصم من طريق الاستنباط .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		٩ — إلغاء محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي . عدم التزامها بالرد على أسبابه . كفاية إقامة قضائها على أسباب تكفي لجملة .
١١٥٤	١٨٢	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		”الأسباب الزائدة“
		مرض الموت من مسائل الواقع . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ نفى قيام هذا المرض بأدلة سائغة . بمادة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل .
		ما يزيد فيه الحكم بعد استبعاد الأدلة التي قدمها الوارث الذي يقول بمرض الموت — وهو المكلف بإثباته — لا يؤثر فيه .
٧٩٠	١٢٣	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		”التقريرات القانونية الخاطئة“
		١ — اشماع أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثيره على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان .
٦٦٣	١٠٤	(الطن رقم ٣٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٢ — انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح تلك التقريرات الخاطئة .
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)

الصفحة	القاعدة	
		(رابعا) عيوب التدليل .
		(أ) القصور .
		” ما بعد كذلك “
		١ — دفع الطاعنة بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة بنفسها ولم تكلف وكيانها بإدارتها . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبارها وكالة عن المطعون عليهم في إدارة الأطيان المخلفة عن مورث الطرفين . اكتفاؤه في الرد على دفاعها بما أثبتته حكم سابق من أن الوكيل الذي يتولى إدارة أموالها الخاصة كان وكيلا عن المورث واستمر في إدارة أطيان التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تعاقدية أو قانونية . قصور .
٦٤٨	١٠١	(الملحق رقم ١٦٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		٢ — صور الأوراق العرفية . لاجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تنهى إلى الأصل الموقع عليه . تمسك الطاعن بأن صورة العقد موضوع الدعوى والتي لا تحمل توقيعها غير مطابقة لأصله وأن عبارة العجز الواردة فيها غير واردة في الأصل . اعتماد الحكم على الصورة وإغفال الرد على هذا الدفاع . قصور .
٧٧٤	١٢١	(الملحق رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)
		٣ — تقديم الخصم إقرارا صادرا من خصمه له دلالة في الدعوى . إغفال الحكم التحدث عنه . قصور . مثال في دعوى بطلان زواج .
٨١١	١٢٧	(الملحق رقم ٩ لسنة ٢٩ ق . ” أحوال شخصية ” — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
		٤ — عدم تناول الحكم الدفع بسقوط الحق في المطالبة بالريع لمزور أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاقه دون المطالبة به . قصور .
٨٢٨	١٢٩	(الملحق رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

المفحة	القاعدة	
		٥ - طلب إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده . إغفال المحكمة الرد عليه . قصور .
٨٩٤	١٤٠	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٦ - ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . قضاء للحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور .
		تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض .
٨٩٤	١٤٠	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٧ - امتناع البنك الطامن في دفاعه إلى أحكام الإثراء بلا سبب لأن قيامه بوفاء قيمة خطابات الضمان أدى إلى افتقاره . وإلى إثراء العميل . إغفال الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى الذى لو بحثه لحاز أن تتغير به النتيجة التى انتهى إليها . قصور .
٩١٩	١٤٣	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٨ - مسئولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمانه باعتباره وكيلًا عن المستحقين لما ينشأ عن تقصيرة الجسم . عدم مسئوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أجر على النظر .
		مطالبة الطامن بالمستحق له من إيراد الوقف وتنصيبه في إيراد أعيان أهل الناظر تأجيرها . مناقشة الحكم مسئولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع الطامن في شأن المسئولية من الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	١٥٠	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ — إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلب التعويض . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض دون بيان عناصر الضرر الموجب له . قصور .
١٠٠١	١٥٧	(العلم رقم ١٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)
		١٠ — استخلاص الحكم أن العقد في حقيقته وصية لوارث . قضاؤه برفض الدعوى بصحة هذا العقد دون التحقق مما إذا كان القدر موضوعه يدخل في حدود القدر الجائز للإيصاء به أم يجاوزه . خطأ وقصور .
١١٣٨	١٧٩	(العلم رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٥)
		١١ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأرباح التي تصرف فيها المورث لابنه خلال فترة الرتبة ضمن عناصر التركة . إغفال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهرى . قصور .
١١٤٢	١٨٠	(العلم رقم ١١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		” ما لا يعد قصورا “
		١ — لا ضرورة للإعذار بنص المدة ٢٢ مدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل — في عقد المفاولة — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإعذار في هذه الحالة . قضاء الحكم بالتعويض للفاول دون الرد على ما دفع به رب العمل من ضرورة إعذاره . لا قصور .
١٠٦٢	١٦٦	(العلم رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		٢ — عدم تقديم الطاعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بإنكار حجية الصور الرسمية للشكاوى الإدارية المرفقة بها البلاغات الكتابية . إعتداد الحكم على هذه الصور في استخلاص

الصفحة	القاعدة	حكم
١١٥٤	١٨٢	<p>إقرار الطاعن بملكية المطعون عليه لربع المحل تأسيساً على عدم المنازعة في مطابقتها للأصل . لا خطأ ولا قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) — — —</p> <p>(ب) فساد الاستدلال .</p> <p>” ما لا يعد كذلك “</p> <p>اعتماد الحكم للنتيجة التي انتهى إليها الخبير من بحثه لأوراق الدعوى . رده على الاعتراضات التي قدمت عليه لاعتبارات سائغة . لا إخلال بحق الدفاع . ولا فساد في الاستدلال .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) — — —</p> <p>(ج) مخالفة الثابت بالأوراق .</p> <p>” ما يعد كذلك “</p> <p>القضاء يسقط حق الدائن مباشر إجراءات التنفيذ العقاري في الاشتراك في التوزيع استناداً إلى عدم تقديمه في الميعاد المستندات المؤيدة لطلبه مع أنها كانت موجودة أمام قاضي التوزيع عند إعداد قائمة التوزيع المؤقتة . خطأ في تطبيق القانون ومخالفة للثابت بالأوراق .</p> <p>(الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) — — —</p> <p>” ما لا يعد كذلك “</p> <p>تقيد الحكم المطعون فيه بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي حاز قوة الأمر المقضي بعدم استئنائه . لا مخالفة للقانون</p> <p>(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣٠) — — —</p>
١٠٤٢	١٦٣	

(د) الخطأ في الإسناد .

سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت بها . انتهاء الحكم إلى أن عقد المفاوضة لا يتضمن شرطاً بإعفاء رب العمل من التزامه بتمكين المفاوض من إنجاز العمل بما يتطلبه ذلك من الحصول على رخصة البناء والتراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المفاوض في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار . قضاء الحكم بمسؤولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون ولا خطأ في الإسناد .

(الملحق رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١) ١٦٦ ١٠٦٢

(هـ) التناقض .

“ ما بعد ذلك ”

قضاء الحكم في الدعوى الأصلية . بتثبيت ملكية المطعون عليه لأرض التزاع . لازمه رفض الدعوى الفرعية من الحكومة بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض . النعي على الحكم بالتناقض لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم سداد الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها . غير منتج .

(الملحق رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٨ ٨٧٦

“ مالا يعد كذلك ”

١ — بطلان الزواج الظني . طبيعته . مالا يعد تناقضاً .

(الملحق رقم ٢٣ لسنة ٣٧ ق “ أحوال شخصية ” — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢) ١١٠ ٦٩٨

الصفحة	القاعدة	
		٢ - ادعاء الطاعنين بتزوير عقد البيع الصادر من مورثهم إلى المطعون عليها . طلبهم المضاهاة على بصمة إصبع منسوبة إلى المورثة على أصل توكيل . ادعاء المطعون عليها بتزوير هذه البصمة . القضاء بعدم قبول هذا الادعاء لكونه غير مستج . ويرفض الإدعاء بتزوير عقد البيع تأسيسا على الاطمئنان إلى أقوال الشهود . لا تناقض .
٨٥٢	١٣٥	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		(خامسا) حجية الحكم .
		١ - وقف دعوى الضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات إذا رفعها أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية . سبب ذلك .
٦٣٥	٩٩	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤)
		٢ - استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ماعدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضي فيه . مثال في طلب رد قاض .
٦٧٠	١٠٥	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٣ - النزاع حول قيام صفة المصنف بالطاعن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة . حيازة الحكم لقوة الأمر المقضي في هذا الشأن . صدور حكم آخر على خلاف ذلك الحكم . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
		مادة ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٧٠٨	١١١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)

الصفحة	القائمة	
		٤ — حجية الأحكام نسبية . لا يضار ولا يفسد منها غير الخصوم الحقيقيين . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١١٥	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٥ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه صيورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائياً وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء عاماً لها .
٨٥٢	١٣٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٦ — أحكام النفقة . حجيتها مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير بسبب تغيير الظروف .
١٠٠٢	١٥٦	(الطن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ٢٤/٥/١٩٧٢)
		تفيد الحكم المطعون فيه بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه . لامخالفة للقانون .
١٠٤٢	١٦٣	(الطن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٣٠/٥/١٩٧٢)
		٨ — القضاء — في دعوى مطالبة بإيجار — بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري — لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة منه — عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	١٧٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٢)

حكم	القائمة	الصفحة
		٩ - حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة المحكر طبقاً لقاعدة النسبة ، لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها . (المنع رقم ٤١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٧٢) ١٧٧ ١١٢١
		وراجع : (ق . قوة الأمر المقضى)
		”استنفاد الولاية“
		١ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادى بدین توافقیه شروط استصدار أمر الأداء ، قضاءه لا تستفديه محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى . إلغاء هذا الحكم استئنافياً . وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضى . (المنع رقم ٣٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢) ١٥٣ ٩٨١
		٢ - عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذى ندب خبيراً في الدعوى ، وقطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ عينه . أثره . ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقيد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى . (المنع رقم ٣٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٢) ١٦٣ ١٠٤٢

المادة	القاعدة
	(سادسا) تصحيح الحكم .
	١ — سلطة المحكمة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ . مقصورة على الأخطاء المادية البحتة التي لا تؤثر على كيانه ولا تفقده ذاتيته .
٧٢٤	١١٤ (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ..
	٢ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول .
٧٢٤	١١٤ (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ..
	(سابعا) تفسير الحكم :
	١ — متى كان قضاء الحكم واضحا، فإنه لا يجوز الرجوع إلى المحكمة لتفسير هذا القضاء . المادة ١٩٢ مرافعات .
٧٣٩	١١٦ (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
	٢ — المجادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا سبيل إلى الطعن فيها . مثال في جنسية .
٧٣٩	١١٦ (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
	٣ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول .
٧٣٩	١١٦ (الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ثامنا) الطعن في الحكم .
		(أ) الخصوم في الطعن .
		عدم قبول الطعن في الحكم إلا ممن كان طرفاً في الخصومة . طعن شركة للتضامن أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامين . صدور قرار اللجنة ضد الشركة . الطعن من الشركة في هذا القرار . مقبول .
٦٩١	١٠٨	(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		(ب) الأحكام الجائز الطعن فيها .
		١ — صدور الحكم بعدم الاختصاص والإحالة . قابليته للطعن المباشر في الميعاد باعتباره منها للخصومة أمام المحكمة التي أصدرته . انصراف حكم المادة ٤٠٤ مراقعات سابق إلى الأحكام القطعية التي لا تمنع المحكمة من المضي في نظر الدعوى . هذه المادة تكل — في خصوص الاستئناف — قاعدة المادة ٣٧٨ من نفس القانون .
٦٥٧	١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٢)
		٢ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشريعة .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٣ — القضاء نهائياً بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهائي للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨١٩	١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٢)

(ج) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .

١ - نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . مادتان ٩٠ ، ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا سبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . مادتان ٣١٣ ، ٣١٤ مرافعات . البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين هذه الأسباب .
(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠)

٢ - تحديد أجرة المساكن من المسائل التي يحكمها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . الحكم بخضوع العقار للقانون ١٦٨ لسنة ١٩٦١ . هو حكم صادر في منازعة ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين الملحقه به . عدم قابليته للطعن فيه . لا يغير من ذلك ادعاء المؤجر بسبق تخفيض الأجرة طبقاً لأحكام القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ وإطراح المحكمة لهذا الدفاع .

(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)

٣ - الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية غير قابل للطعن ما دام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . قضاء الحكم المطعون فيه بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لعدموره من محكمة ابتدائية مشككة وقسّد من قاض واحد . خطأ .

(الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

٤ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه للتصومة كلا أو بعضها . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى

المفحة	القاعدة	
		يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالمظام العام .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٥ — عدم جواز الطعن في الحكم الذي لم يمه الخصومة كلها أو في شق منها ، إلا مع الحكم الصادر في الموضوع (م ٣٧٨ مرافعات سابق) مثال في شأن ندب خبير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		٦ — الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق .
		القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا تنهي به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالاستئناف على استقلال . غير جائز .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		وراجع : (استئناف "الأحكام الجائز وغير الجائز استئنافها") .

حيازة

٨١٩	١٢٩	١ — استخلاص حسن النية . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام استخلاصه مائفا . مثال . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٢ — نقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه

الصفحة	القاعدة	
		قبل صدور الحكم المنقوض وجوب رد ما قبض أو ما تم تسليمه من مال أو عقار — الأصل والفوائد والثمار — من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض للحائز .
١١٠٩	١٧٥	(الحامن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢) ... — ٣ — صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم . تجهيز التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته .
١١٤٢	١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ — جلسة ٢١/٦/١٩٧٢)

(خ)

خيرة . خلف

خيرة

		١ — عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٦	١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢) ٢ — دخول العين المتنازع عليها في سند تملك الخصم واقعة مادية . كفاية إثباتها بمعرفة حدودها وأبعادها ومقارنتها بالحدود والأبعاد الميينة بسند التملك . أخذ الحكم بنتيجة معاينة الخبير القائمة على هذا الأساس . لا صيب .
٨٧٦	١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)

الصفحة	للمصادفة	
		٣ - اتخاذ الحكم من أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى - بناء على طلب الطاعن ودون حلف بيمين - دليلا على ثبوت الوقائع الجائز إثباتها بالقرآن . لا عيب .
٩٦٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٨) ٤ - عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذي ندب خبيرا في الدعوى ، وقطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع تاريخ عبته . أثره . ليس لتلك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقييد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى .
١٠٤٢	١٦٣	(الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠) ٥ - لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير حمل الخبير ، والموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .
١١١٥	١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ٦ - اعتماد الحكم للنتيجة التي انتهى إليها الخبير من بحثه لأوراق الدعوى ، ورده على الاعتراضات التي قدمت عليه ، لاعتبارات سائغة ، تحمل ما انتهى إليه . لا إخلال بحق الدفاع . ولا فساد في الاستدلال .
١١١٥	١٧٦	(الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) ٧ - عدم جواز الطعن في الحكم الذي لم يته الخصومة كلها أو في شق منها إلا مع الحكم الصادر في الموضوع مثال في شأن ندب خبير لتقدير أجرة حكر .
١١٢١	١٧٧	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)

خلف

١ - مجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجة التصرف . وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن إثبات طعنه . أثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما لمورثه وليس في حكم الغير .

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) - ١٣٥ - ٨٥٢

٢ - نشوء العقد صحيحا . انصراف أثره إلى الخلف العام والتزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله .

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) - ١٣٥ - ٨٥٢

٣ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة ونفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نعي على ذلك القضاء . مؤداه . حيوية الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وحجة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفا عاما لها .

(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) - ١٣٥ - ٨٥٢

الصفحة	القائمة	
		(د)
		دعوى . دفع
		دعوى
		(أولا) شروط قبول الدعوى .
		” المصلحة ”
		١ — فرض الحراسة الإدارية وفقا لأحكام الأمرين ١٣٨ لسنة ١٩٦١ ، ٤ لسنة ١٩٥٦ . أثره . تولى الحارس العام إدارة أموال من فرضت عليه الحراسة وتمثيلة أمام القضاء . الحارس الخاص . اختصاصاته تتحدد وفق قرارات الحارس العام .
٧٤٧	١١٧	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) — — —
		٢ — البطلان لفقد أحد الخصوم صفته في الدعوى . نسبي .
٨١٩	١٢٩	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٥٢/٥/٩) — — —
		” المصلحة ”
		١ — المنفعة التي تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه أي المصلحة التي يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء .
		م ٤ مرافعات سابق . عدم خروج الطعن بالنقض على هذا الأصل .
٩٢٣	١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) — — —
		٢ — عدم منازعة أحد المطعون عليهما للطعن أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات ما إليه . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعن في اختصاصه أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له .
٩٢٣	١٤٥	(الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦) — — —

الصفحة	القاعدة	
		٣ — المقصود بالدفع بعدم القبول . المادة ١٤٢ مرافعات سابق . الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى وهى الصفة والمصلحة والحق فى رفعها . عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكلى كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها . باسرة للحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .
٩٨١	١٥٣	(الطعن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٢) "سماع الدعوى" .
		١ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جائز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرعية .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق . "أحوال شخصية — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٢ — الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر . الأعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر . المناط فيها . أن تكون مشروعة وممانعة من رفع الدعوى . تقدير ذلك . متروك لفطنة القاضى .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٢٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ..
		٣ — صدور قرار رئيس الجمهورية بفرض الحراسة على مصنع معين . عدم ورود اسم صاحب المصنع ولا أمواله الأخرى فى هذا القرار . استيلاء الحارس على مال آخر غير المصنع خروج عن نطاق الحراسة . عدم انطباق الحظر من سماع الدعوى .
٧٦٢	١١٩	(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

المرحلة	القاعدة	
		٤ - منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف فى دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٧/١٩٧٢)
١١٧٥	١٨٦	(ثانيا) الطلبات فى الدعوى . دعوى بطلان زواج . القضاء بطلان الزواج من تاريخ صدور الحكم . قضاء بما طلبه الخصوم . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
٦٩٨	١١٠	(ثالثا) قيمة الدعوى . القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تقيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الاتهابى للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن فى الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف . (الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٩/٥/١٩٧٢)
٨١٩	١٣٠	(رابعا) سبب الدعوى . اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٦٩ ق ١١٦ لسنة ١٩٦٤ . قصر اختصاصها على منح التعويض فى حالة وقوع الضرر فى النطاق المحدد فى المادة ٦٢ من نفس القانون . هذا الاختصاص لا يتعدى إلى التعويض المستحق طبقا لأحكام

الصفحة	القائمة	
		القانون العام . إقامة الدعوى بطلب التعويض على أساس خطأ الهيئة العامة للسكك الحديدية الذى أدى إلى انقلاب القطار . مغايرة هذا الأساس لما هو منصوص عليه فى المادة ٦٧ سالفه الذكر . للضرورة أن يختار أى السيلين المطالبة بتعويض الضرر على ألا يجمع بين التعويضين .
٨٦٦	١٣٦	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		(خامسا) الخصوم فى الدعوى .
		١ — اندماج الشركة فى أخرى . مؤداه زوال شخصية الشركة المندجة وخلافة الشركة الداججة لها فى حقوقها والتزاماتها . الشركة الداججة وحدها هى التى تختصم فى خصوص هذه الحقوق والتزامات .
٩٠٥	١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٢ — استقلال كل من المتضامنين عن الآخر فى الخصومة وفى الطعن فى الحكم الصادر فيها .
٩٣٣	١٤٥	(الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		”التدخل فى الدعوى“
		الحكم بعدم قبول التدخل ممن يطلب لنفسه الحكم بطلب مرتبط بالدعوى . أثره . اعتبار طالب التدخل محكوما عليه فى طلب التدخل وله استئناف الحكم بعدم قبول تدخله . ولو أنه لا يعتبر خصما فى الدعوى الأصلية أو طرفا فى الحكم الصادر فيها .
١١٠٥	١٧٤	(الطن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		” تدخل النيابة “
		وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال في بيان الحكم لرأى والنيابة . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق - ”أحوال شخصية“ - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
٧٣٠	١١٥	
		(سادسا) نظر الدعوى .
		” أثر ضم الدعاوى “
		١ - عدم اندماج الدعاوى المنضمة إذا اختلفت سببا وموضوعا . وحدة الطلب في هذه الدعاوى واتحادها سببا وخصوما . مؤداه . إندماجها . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
٩٢٦	١٤٤	
		٢ - القضاء بسقوط الحق في الاستئناف الفرعى المقام عن حكم صادر في دعوى مندمجة في أخرى - لضمهما ووحدة الطلب فيهما واتحادهما سببا وخصوما - إستنادا إلى رفع الاستئناف الأصيل عن الدعوى الأخرى ، وأن الاستئناف الفرعى أقيم بعد الميعاد ، وتأسيسا على استقلال كل من الدعويين . خطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
٩٢٦	١٤٤	
		” الدفاع في الدعوى “
		المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصم إلى مقتضيات دفاعه . (الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩٠٥	١٤١	

المفحة	القاعدة	
		”تقديم المذكرات“
		سماع دفاع الخصوم وأقوال شهودهم . حجز الدعوى للحكم مع منح الخصوم أجلا لتقديم مذكرات . استبعاد المذكرة المقدمة بعد الميعاد . لا إخلال بحق الدفاع .
١١٣٨	١٧٩	(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٥/٦/١٩٧٢) — — —
		”إعادة الدعوى للرافعة“
		وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إحادتها للرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . النعي عليه لما أورده في المناقوش من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية ومن ثم فهو غير منتج .
٨٩٠	١٣٩	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢) — — —
		(مسابعا) مصاريف ورسوم الدعوى .
		١ — دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى . القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه . أن يكون قد أحضر محاميا للرافعة بها .
٧١٥	١١٢	(الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٤/١٩٧٢) — — —
		٢ — عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان . جزاؤه هو استبعاد المحكمة القضية من جدول الجلسة .
٦٨٦	١٠٧	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢) — — —

الصفحة	القائمة	
		(ثامنا) . بعض أنواع الدعاوى.
		(١) الدعوى البوليصية
		١ — الدعوى البوليصية . دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين لإضراراً بدائته . عدم مساس الحكم الصادر فيها بصحة العقد الصادر من المدين . بقاءه صحيحاً وقائماً بين عاقيه .
١١٠٥	١٧٤	(الظن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		٢ — الدعوى البوليصية . دعوى شخصية . أثرها .
١١٠٥	١٧٤	(الظن رقم ٣٩٢ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		(ب) دهوى صحة التعاقد .
		راجع : (ب . بيع)
		(ج) دعوى التزوير .
		راجع : (ت . تزوير) .
		دفعوع
		١ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول .
٧٢٤	١١٤	(الظن رقم ١٧ لسنة ٢٤ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ..
		٢ — الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر . الأعذار الشرعية لم ترد على سبيل الحصر .
		المناط فيها . أن تكون مشروعة وممانعة من رفع الدعوى .
		تقدير ذلك . متروك لفطنة القاضي .
٧٣٠	١١٥	(الظن رقم ١٢ لسنة ٢٨ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ..

القاعدة	المادة	
		٣ — الحكم برفض الدفع بعدم سماع الدعوى . جاز استئنافه . المادة ٣٠٥ من اللائحة الشريعة .
٧٣٥	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٤ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول .
٧٣٩	١١٦	(الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٩/٤/١٩٧٢)
		٥ — عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٦	١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق. — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٦ — عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق للدعي عليه في الطعن إبداءها أمام محكمة الموضوع ، وقضت برفضها ، القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلغاؤه ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن . مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٩١٩	١٤٣	(الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق. — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٧ — إجراءات استصدار أمر الأداء تتعلق بشكل الخصومة دون موضوع الحق أو شروط وجوده . الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي عن دين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء دفع شكلي وليس دفعا بعدم القبول مما نصت عليه م ١٤٢ مرافعات سابق .
٩٨١	١٥٣	(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق. — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)

٨ - المقصود بالدفع بعدم القبول. المادة ١٤٢ مرافعات سابق. الطعن بعدم توافر شروط سماع الدعوى ، وهي الصفة والمصلحة والحق في رفعها. عدم انطباق تلك المادة على الدفع الشكلي كالدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها مباشرة للمحكمة بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء .

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

٩٨١

١٥٣

٩ - الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها بالطريق العادي بدين تتوافر فيه شروط استصدار أمر الأداء. قضاء لا تستغديه محكمة أول درجة ولايتها في نظر موضوع الدعوى. إلغاء هذا الحكم استنفيا. وجوب إعادة الدعوى لمحكمة أول درجة لنظر موضوعها تصدى محكمة الاستئناف للموضوع فيه تفويت لإحدى درجات التقاضي

٩٨١

١٥٣

(الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)

١٠ - عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذي نوب خيرا في الدعوى ، وقطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ عينه . أثره . ليس لتلك المحكمة إصدار بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها ، وجوب تفيد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة . من المقضي .

١٠٤٧

١٦٣

(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٠)

١١ - قضاء محكمة أول درجة يرفض الدفع بعدم الاختصاص للولائي . غير منه لتصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه

الصفحة	القائمة	
		على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إيدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨) - - - - -
		١٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع . م ٣٧٨ مرافعات سابق . القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص لا ينتهي به الخصومة كلها أو بعضها . الطعن فيه بالإستئناف على استقلال غير جائز .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) ... - - - - -
		١٣ - مسألة الاختصاص الولائي والنوعي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشتمل على قضاء ضمني بالاختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعي لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) - - - - -
		١٤ - منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف في دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف سريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٧/١٢)

(ر)

رسوم • ريع

رسوم

(أولا) الرسوم القضائية .

عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان • جزاؤه
هو استبعاد المحكمة القضية من جدول الجلسة •

(الفن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢) ١٠٧ ٦٨٦

(ثانيا) رسوم الدفعة .

راجع : (ضرائب . "رسم الدفعة")

ريـع

عدم تناول الحكم ، الدفع بسقوط الحق في المطالبة
بالريـع لمـرور أكثر من خمس عشرة سنة على استحقاقه دون
المطالبة به • قصور •

(الفن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٩/٥/١٩٧٢) ١٢٩ ٨٧٨

القاعدة

المقنعة

(ش)

شركات . شفعة . شيوع

شركات

(أولا) الشركات المساهمة .

عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المساهمة . جواز جمعه
بين هذه الصفة ، وصفته كمدير عام أو مستشار قتي للشركة .
وذلك قبل العمل بالقانون ١١٤ لسنة ١٩٥٨ بتعديل القانون ٢٦
لسنة ١٩٥٤ .

٦٤٣ ١٠٠ ... (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)

”الضريبة الإضافية“

١ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨
على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة .
وعاؤها .

٦٤٣ ١٠٠ — (الطن رقم ٢٣٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)

٢ — وعاء الضريبة الإضافية . وجوب خصم نسبة ٧٥٪
مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل عمله الإداري
في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة .

٦٤٣ ١٠٠ ... (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)

”ضريبة القيم المنقولة“

١ — ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتدب مقابل
عمله الإداري بالشركة . خصومه لضريبة المرتبات والأجور .

الصفحة	القاعدة	
		إعفاء نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . شرطه . تجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة . خضوع الزيادة لضريبة القيم المنقولة .
٦٤٣	١٠٠	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		٢ — المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركات نظير خدمات يؤدونها للشركة كـ مهندس مستشار أو محام مستشار أو محاسب أو خبير قني . خضوعها للضريبة على القيم المنقولة .
٨٣٢	١٣١	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)
		(ثانيا) شركات التضامن . " ضريبة الأرباح التجارية "
		الشريك في شركة التضامن . هو المسئول شخصيا عن الضريبة . له حق الطعن بنفسه في الربط أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .
٦٩١	١٠٨	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
		(ثالثا) اندماج الشركات اندماج الشركة في أخرى . مؤداه زوال شخصية الشركة المندمجة وخلافة الشركة الدامجة لها في حقوقها والتزاماتها . الشركة الدامجة وحدها هي التي تختصم في خصوص هذه الحقوق والالتزامات .
٩٠٥	١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	شفعة
		١ — تقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والحصول إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور الحكم المنقوض وجوب رد ما قبض أو ما تم تسليمه من مال أو عقار — الأصل والفوائد والثمار — من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض للحائز .
١١٠٩	١٧٥	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
		٢ — الحكم بعدم مسائلة الشفيع عن رد غلة الأتبان محل الشفعة رغم تقض الحكم الصادر له والقضاء بعدم أحقيته في أخذها بالشفعة . خطأ في تطبيق القانون .
١١٠٩	١٧٥	(الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٧٢)
شيوخ		
		١ — إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين مالم يوجد اتفاق بخلاف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم .
٦٨٦	١٠٧	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)
		٢ — للشريك على الشيوخ أن يبيع جزءا مقررًا من المال الشائع قبل إجراء القسمة .
٧٨١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٢)

(ص)

صورة

- ١ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحدثة . عدم جواز اعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .
(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) - - - ١٨٠ - ١١٤٢
- ٢ - صورة الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم . تنجيز التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته .
(الطعن رقم ١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) - - - ١٨٠ - ١١٤٢

(ض)

ضرائب

(أولا) ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

- ١ - الشريك في شركة التضامن . هو المسئول شخصيا عن الضريبة . له حق الطعن بنفسه في الربط أو بمن ينييه في ذلك من الشركاء أو الغير .
(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٢) - - - ١٠٨ - ٦٩١

الصفحة	المادة	
		٢ — طلب مشتري المنشأة بياناً من مصلحة الضرائب بما يستحق عليها من ضرائب . أثره .
٩٣٣	١٤٥	(الظن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		” الربط الحكى “
		الربط الحكى . شرطه . وحدة النشاط ووحدة الممول في سنة القياس والسنوات المقيسة . مباشرة الوارث نشاط مورثه . لا يعد استمراراً له .
٦٩٥	١٠	(الظن رقم ٣١٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		(ثانياً) ضريبة القيم المنقولة .
		المبالغ التي يتقاضاها أعضاء مجلس إدارة الشركات نظير خدمات يؤدونها للشركة كمهندسين مستشارين أو محاسبين أو محاسبين أو خبراء فنيين . خضوعها للضريبة على القيم المنقولة .
٨٣٢	٣١	(الظن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		(ثالثاً) ضريبة الأرباح الاستثنائية .
		احتياطي هبوط الأسعار . تحديد قيمة هبوط الأسعار . يكون بالتقويم السامل لكافة السلع وليس بتقويم كل سلعة على حدة . عليه ذلك .
٨٠١	١٥	(الظن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٣/٥/١٩٧٢)
		(رابعاً) ضريبة المرتبات والأجور .
		ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري بالشركة . خضوعه لضريبة المرتبات والأجور . إعفاء .

الصفحة	القاعدة	
		نسبة ٧,٥٪ من هذا الأجر مقابل احتياطي المعاش . شرطه . تجاوز ما يتقاضاه العضو مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة . خضوع الزيادة لضريبة القيم المنقولة .
٦٤٣	١٠٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥) (خامسا) الضريبة الإضافية .
		١ — الضريبة الإضافية المفروضة بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٨ على ما يتقاضاه أعضاء مجالس الإدارة في الشركات المساهمة . وماؤها .
٦٤٣	١٠٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		٢ — وعاء الضريبة الإضافية . وجوب خصم نسبة ٧,٥٪ مما يتقاضاه عضو مجلس الإدارة المنتخب مقابل عمله الإداري في حدود مبلغ ٣٠٠٠ ج في السنة .
٦٤٣	١٠٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٥)
		(سادسا) الضريبة العامة على الإيراد .
		وعاء الضريبة العامة على الإيراد . يتكون من مجموع أوعية الضرائب النوعية بحسب القواعد المقررة " لكل ضريبة " . إيراد العقارات . الأصل في تحديده أن يكون حكما . ٦٢ ق ٩٩ لسنة ١٩٤٩ . عدم جواز تطبيق نص المادة ١/٣٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . مناط تطبيقها . إيجار المكان الذي تشغله المنشاء . طريق تحديده .
٦٩٦	١٢٤	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٢/٥)
		(سابعا) ضريبة التركات .
		١ — الهبات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الرتبة . عدم خضوعها لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ التصرف مجل العقد أم لم يسجل .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

الصفحة	القاعدة	
١١٤٢	١٨٠	<p>٢ — تمسك مصلحة الضرائب بوجوب إدخال الأطيان التي تصرف فيها المورث لإبنه خلال فترة الرتبة ضمن عناصر التركة .</p> <p>إحقال الحكم الرد على هذا الدفاع الجوهري . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)</p>
١١٥٠	١٨١	<p>٣ — إعفاء الدار المخصصة لسكنى أسرة المتوفى من رسم الأيلولة . شرطه . أن تكون مخصصة لسكنى الأسرة في تاريخ حصول الوفاة . تخصيص جزء من الدار لهذا الغرض . قصر الإعفاء على هذا الجزء دون غيره .</p> <p>(الطعن رقم ٥٩٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)</p>
١١٧٠	١٨٥	<p>٤ — المنازعة في دفع المقابل إن تصرف المورث إلى ورثته خلال خمس السنوات السابقة على الوفاة . خروجها من سلطة مصلحة الضرائب ومن نطاق الطعن في تقدير قيمة التركة . جواز رفع الدعوى لإثبات دفع المقابل في أى وقت من تاريخ وفاة المورث . تعليق رفع الدعوى على الانتهاء من تقدير التركة ومصاد الرسم . خطأ .</p> <p>(الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٨)</p>
٨٠٦	١٢٦	<p>(ثامنا) رسم الدمغة .</p> <p>حقوق أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر مريان رسم الدمغة على الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق . ق ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد تمويل أقطان .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)</p>

الصفحة	القاعدة	ضرائب
		(تاسعا) إمتياز دين الضريبة .
		١ - إعتبار الضرائب المستحقة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ، من الديون الممتازة . مؤداه . وجود حق عيني تبعي على المنشأة يثبت قبل من يشتريها ، يعتبر تعرضا للشترى ، ضمنه البائع والضامن المتضامن معه في البيع ، إن كان ذلك يرجع إلى فعل البائع .
٩٣٣	١٤٥	(الطن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢)
		٢ - المبالغ المستحقة للمخزاة العامة كالضرائب . ثبوت الامتياز لها . شرطه . أن تقضى بذلك القوانين والأوامر الخاصة بها وبالقيود التي تقردها .
٩٤١	١٤٦	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		٣ - للمخزاة العامة حق إمتياز عام على أموال المدينين بالضرائب . المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم وجوب شهره . لا يثبت فيه حق التبع ولو كان محله عقارا .
٩٤١	١٤٦	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		٤ - اتخاذ البائع لإجراءات التنفيذ العفارى على الأطيان المبينة منه بعد تسجيل المشتري للعقد لعدم سداده باقى الثمن . التمن المودع من الرامى عليهم المزاى . من حق المشتري لمصلحة الضرائب - الدائنة للمشتري - استيفاء حقها من الثمن المودع بالأولوية على سائر الديون الممتازة ، ومن بينها باقى الثمن المستحق للبيع .
٩٤١	١٤٦	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		(عاشرا) دعوى الضرائب .
		عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة . أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) — — —
		(حادى عشر) الطعن الضريبي .
		١ — عدم قبول الطعن في الحكم إلا بمن كان طرفا في الخصومة . طعن شركة التضامن أمام اللجنة في ربط الضريبة على الشركاء المتضامين . صدور قرار اللجنة ضد الشركة . الطعن من الشركة في هذا القرار . مقبول .
٦٩١	١٠٨	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢) — — —
		٢ — الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية استثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز إهدار النص الخاص لأعمال النص العام .
٨٢٩	١٣٣	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) — — —
		٣ — إجراءات الإعلان بربط الضريبة . اختلافها من إجراءات الإعلان في قانون المرافعات . لائحة البريد . كيفية تسليم المراسلات المسجلة .
١٠٤٧	١٦٤	(الطن رقم ٤٨٢ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣١) — — —
		(ثاني عشر) تقادم الضرائب .
		١ — جواز اتخاذ مصلحة الضرائب إجراءات موحدة خاصة بربط كل من ضريبة الأرباح التجارية ، وضريبة الأرباح

الصفحة	القاعدة	
		الاستثنائية . هذه الإجراءات تكون قاطعة للتقادم بالنسبة لكليهما .
٩٩٦	١٥٥	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٢ — تقادم ضريبة الأرباح الاستثنائية المستحقة عن سنتي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ في ميعاد غايته ١٩٥١/٦/٢٧ .
٩٩٦	١٥٥	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٣ — الإجراءات القاطعة للتقادم في ضريبة الأرباح التجارية والاستثنائية . الإخطار بعناصر ربط الضريبة أو الإخطار بالربط . ق ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ . انقطاع التقادم أيضا بالتنبيه بإداء الضريبة أو بالإحالة إلى لجان الطعن . فضلا عن أسباب الانقطاع الميينة بالقانون المدني .
٩٩٦	١٥٥	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)
		٤ — صدور حكم نهائي بالدين . صيرورة مدة التقادم ١٥ سنة من وقت صدوره . مثال في ضريبة الأرباح الاستثنائية .
٩٩٦	١٥٥	(الطن رقم ٢٨٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤)

(ع)

عرف . عقد . عمل

عرف

التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . قى

الصفحة	القائمة	
		الحكم وجوده بأسباب تؤدي لذلك. المنازعة فيه جدل موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	١١٧	(الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٢ — قى الحكم بأسباب مائقة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للعامل بحزم من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٧٥٦	١١٨	(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)

عقد

(أولا) انعقاد العقد .

منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى .
مخالفة ذلك لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية لا تنال من صحة التصرفات التي يرميها أولئك الموظفون .

١٠٢٦	١٦٠	(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
------	-----	---

(ثانيا) تكييف العقد .

١ — عقود أو عمليات فتح الاعتماد . ماهيتها . قصر مريان
رسم الدفعة على الاعتمادات بمعناها الفني الدقيق . ق ٢٢٤
لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٦ . مثال في عقد
توريد أفطان .

٨٠٦	١٢٦	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
-----	-----	--

الصفحة	القائمة	
		٢ — تكييف العقود . مناطه . ما عناه العاقدون منها . دون اعتداد بما ورد بها من أوصاف أو عبارات تخالف حقيقة قصدهم .
٨٠٦	١٢٦	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٣)
		٣ — القضاء — في دعوى مطالبة بإيجار — بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إداري — لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه — عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسه على ذات العقد .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٤ — انتهاء الحكم إلى تكييف العقد بأنه عقد مدني لعدم احتوائه على شروط غير مالوفة . عدم تقديم الخصم العقد الذي يستند إليه في تعيب هذا التكييف . نفي عار عن الدليل .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
		(ثالثا) تفسير العقد .
		١ — استقلال محكمة الموضوع بتفسير العقود طالما لم تخرج عن المعنى الظاهر لعبارتها .
٧٨١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت بها . اتهاء الحكم إلى أن عقد المقاولة لا يتضمن شرطا بإعفاء رب العمل من التزامه بتمكين المقاول من إنجاز العمل بما يتطلبه ذلك من الحصول على رخصة البناء والتراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار .

الصفحة	القائمة	
		قضاء الحكم بمسئولية رب العمل من توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون ولا خطأ في الإسناد .
١٠٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		(رابعاً) آثار العقد .
		نشوء العقد صحيحاً . انصراف أثره إلى الخلف العام والتزامه بتنفيذ ما التزم به مورثه . عدم توقف ذلك على ثبوت تاريخ العقد أو تسجيله .
٨٥٢	١٣٥	(الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
		(خامساً) تنفيذ العقد .
		رب العمل في عقد المقاولة . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدا العمل والمضي في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسئوليته إلا أن يثبت قيام السبب الأجنبي .
١٠٦٢	١٦٦	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		(سادساً) الوعد بالتعاقد .
		الوعد المتبادل بالبيع من جانب زيد والشراء من جانب عمرو . وروده على قطعة أرض بسعر محدد . إعتباره عقد بيع كامل الأركان ولو أُرِجىء التحديد النهائي لمساحة المبيع .
١٠١٠	١٥٧	(الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

عمل

(أولا) عقد العمل .

١ — بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التحدى به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ١١٧ ٧٤٧

٢ — إقامة الحكم قضاءه بأحقية وريثة العامل في المعاش والتأمين المقررين بق ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على أساس قيام علاقة عمل صحيحة بين مورثهم ورب العمل لا على أساس أنه كان من العاملين بالحكومة . لا مخالفة للقانون .

(الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ١٦٠ ١٠٢٦

٣ — الأنذية الرياضية . خضوعها للقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦ لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات في الميعاد .

(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠) ١٧٣ ١١٠١

«الأجر»

تفى الحكم بأسباب ماثقة وجود عرف يلزم رب العمل بأداء المنحة للعامل بجزءه من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢) ١١٨ ٧٥٦

الصفحة	القاعدة	
		” مكافأة نهاية الخدمة “
		تحديد الأجر بنسبة مئوية من الأرباح أو بأجر ثابت مع نسبة منها . احتساب المكافأة . أساسه . الأجر الثابت الأخير مضافا إليه متوسط ما تقاضاه العامل من نسبة الأرباح خلال مدة العمل .
٦٦٣	١٠٤	(الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		(ثانيا) انتهاء عقد العمل .
		١ — عقد العمل غير المحدد المدة . جواز إنهائه باتفاق الطرفين واستبدال عقد جديد بمحدد المدة به .
		عدم مساس هذا العقد الأخير بأى حق من حقوق العامل في حكم المادة ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة ذلك العقد . لا خطأ .
٧٥٦	١١٨	(الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٢ — ق ١٤٤ لسنة ١٩٥٣ . اقتصار تطبيقه على من يفصل من موظفى وعمال الدوائر والتفائيش الزراعية بسبب الامتلاء على الأراضى التى يعملون بها تنفيذ الأحكام قانون الإصلاح الزراعى .
١٠٩٧	١٧٢	(الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٠)
		” التعويض عن إنهاء العقد “
		ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجارى عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر .
		قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور .
		تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التى تهيمن عليها محكمة النقض .
٨٩٤	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)

الصفحة	القاعدة	
		« معاش الشيخوخة »
٨٩٤	١٤٠	١ — تأمين الشيخوخة . حلولة محل نظام مكافأة نهاية الخدمة اعتبارا من ١/١/١٩٦٢ . التزام مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإداء المعاشات والتعويضات والمكافآت للعمال . شرطه وحالاته . (الظن رقم ١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢	٢ — معاش الشيخوخة . استحقاق العامل له ببلوغ سن الستين متى بلغت مدة اشتراكه في التأمين مضافا إليها المدة السابقة ٢٤٠ اشتراكا شهريا . المدة السابقة على الاشتراك في التأمين . احتسابها متى استحق عنها مكافأة لم يطلب العامل اقتضاءها . عدم استكمال العامل المدد الموجبة لاستحقاق المعاش . جواز استمراره في عمله أو التعاقد بعمل جديد متى كان قادرا على أدائه لاستكمال تلك المدد . (الظن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢	٣ — استكمال العامل مدد استحقاق الحد الأدنى للمعاش . بلوفه سن الستين . ليس له أن يطلب الاستمرار في العمل بغية الحصول على معاش أكبر . (الظن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٧٢)
٩١١	١٤٢	٤ — عدم اقتضاء العامل مكافأة المدة السابقة . احتسابها ضمن مدة التأمين . مطالبة بمد خدمته للحصول على معاش أكبر . قيام الحكم المطعون فيه على عدم جواز مد الخدمة إلا للحصول على الحد الأدنى للمعاش لزيادته . لا مخالفة للقانون . (الظن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٧٢)

(ثالثا) الدعوى العمالية .

"ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها"

١ - ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . قاصر على الأحكام التي تصدر في دعاوى التعويض التي ترفع بالالتزام بالأوضاع المنصوص عليها في هذه المادة . ما عداها . يتبع في استئنافه القواعد العامة في قانون المرافعات .

(الطن رقم ١٤١ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٣) ١٤٠ ٨٩٤

٢ - طلب التعويض من الفصل التعسفي . رفعه بالتزام أوضاع المادة ٧٥ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيه عشرة أيام .

(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣) ١٦٧ ١٠٧١

٣ - طلبات الأجر وبدل الانذار والأجازه ومكافأة نهاية الخدمة . ميعاد استئناف الحكم الصادر فيها عشرة أيام . الدعوى بطلبها من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . مادتان ٧ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٠٢ مرافعات سابق قبل تعديلها بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

(الطن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٣) ١٦٧ ١٠٧١

"تقديمها"

تقديم المادة ٦٩٨ مدني . مريانه على دعاوى التعويض من الفصل التعسفي باعتبارها من الدعاوى الناشئة عن عقد العمل .

(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٤ ٦٦٣

القاعدة

الصفحة

(غ)

غير

بمجرد طعن الوارث على التصرف بأنه صدر في مرض الموت
إضرارا بحقوقه في الإرث . عدم كفايته لإهدار حجة التصرف .
وجوب إقامة الوارث الدليل على ادعائه . عجزه عن اثبات
طعنه . أثره . اعتبار التصرف حجة عليه باعتباره خلفا عاما
لمورثه وليس في حكم الغير .

(اللمن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١٣٥ ٨٥٢

(ف)

فوائد

١ — التزام المشتري بعد فسخ البيع برد ثمار المبيع يقابله
التزام البائع برد فوائد الثمن الذي قبضه . حق المشتري في حبس
المبيع حتى يستوفي ماله قبل البائع .

(اللمن رقم ٢٢١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٨) ١١٣ ٧٢١

٢ — صيرورة الحساب الجاري بإقفاله ديناً عادياً . عدم
جواز تقاضى فوائد مركبة عنه ، إلا إذا وجدت قاعدة أو عادة
بذلك .

(اللمن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣) ١٥٢ ٩٨١

الصفحة القاعدة

(ق)

قانون . قسمة . قضاة . قوة الأمر المقتضى

قانون

١ — طلب تصحيح حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو طلب وقف الفصل في الدعوى لوجود تنازع في الاختصاص . غير مقبول .

(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٧٢٤ ١١٤

٢ — طلب تفسير حكم صادر من محكمة النقض بشأن الجنسية . الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية والدفع بإحالة الطلب إلى محكمة القضاء الإداري لوجود دعوى أمامها بهذا الخصوص . غير مقبول .

(الطن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ٧٣٩ ١١٦

٣ — الطعن في قرارات اللجان الخاصة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . رفعه بصحيفة تقدم لقلم كتاب المحكمة الابتدائية إستثناء من القواعد العامة في قانون المرافعات . لا يغير من ذلك صدور القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . عدم جواز إهدار النص الخاص لإعمال النص العام .

(الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٤ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) ٨٣٩ ١٣٣

(أولا) القانون الواجب التطبيق .

١ — منازعات الأحوال الشخصية لأصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . وجوب تطبيق شريعتهم في نطاق النظام العام . المقصود بلفظ شريعتهم .

(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٤ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠) ٨٤٣ ١٣٤

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القضاء بالتطبيق استنادا إلى المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس للقرعة واستحكام النفور . لا عمل للتعدي بأن مجموعة سنة ١٩٠٥ هي الواجبة التطبيق وخالية من نص يجيز التطبيق لهذا السبب . علة ذلك .
٨٤٣	١٣٤	(الطن رقم ١٨ لسنة ٣٩ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٠/٥/١٩٧٢)
		٣ — بطلان انضمام الزوج وهو قبطي أرثوذكسي للطائفة الجديدة . أثره . بقاءه متبعا لطائفته السابقة . اتحاد الزوجين في الطائفة والملة . وجوب تطبيق شريعتهم على واقعة الطلاق دون الشريعة الإسلامية .
٩٥٢	١٤٨	(الطن رقم ٨ لسنة ٣٩ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		"تطبيق القانون الأجنبي"
		١ — دعوى بطلان زواج يونانيين معقود بمدينة القدس . القانون اليوناني هو الواجب التطبيق .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٢ — الزواج الباطل والزواج الظني في الفقه والقضاء اليوناني . ماهيته . أثره . حق الزوج حسن النية في أن يرث في تركة الزوج الآخر إذا ما قضى بالبطلان بعد الوفاة .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٣ — وجوب تطبيق القانون الأجنبي الذي تشير إليه قواعد الإسناد . سواء أكان تشريعا أم غيره من المصادر . مثال في دعوى بطلان زواج .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		٤ - تطبيق القانون الأجنبي . شرطه . ألا تتعارض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)
		(ثانيا) مريان القانون من حيث الزمان .
		١ - الزواج الظني في القانون البيزنطي . القانون المدني اليوناني الجديد وضع له أحكاما مختلفة
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٣/٤/١٩٧٢)
		٢ - تنظيم القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ - كما يبين من مذكرة وزير العدل الصادر بها - القواعد الواجب اتباعها في تسوية حالات رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يعتزلون الخدمة للترشيح لعضوية مجلس الأمة عبارة المذكرة المذكورة من العموم والشمول بحيث لا يسوغ القول بأن القرار سالف الذكر صدر لمواجهة حالة محددة بذاتها أو لصالح أشخاص معينين
٦٢٣	٩٧	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق. "رجال القضاء" - جلسة ١/٦/١٩٧٢)
		٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحثة . عدم جواز إعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق. - جلسة ٢١/٦/١٩٧٢)
		(ثالثا) إلغاء القانون .
		١ - إلغاء التشريع لا يكون إلا بتشريع لاحق مماثل له أو أقوى منه . ليس لسلطة أدنى في مدارج التشريع إلغاء

الصفحة	القاعدة	
		أو تعديل قاعدة تنظيمية وضعتها سلطة أعلى إلا بتفويض من هذه السلطة العليا أو من القانون .
٩٧١	١٥١	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)
		٢ — التشريع لا يلغى إلا بتشريع لاحق ينص على الإلغاء صراحة أو يدل عليه ضمنا . الأحكام الواردة بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تطبيقها مقصور على رجال القضاء ومن في حكمهم الذين يستقبلون للتشريع لعضوية مجلس الأمة . صدور القانون ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم منح المعاشات والمكافآت الاستثنائية — وهو تشريع عام — ليس من شأنه نسخ القرار الجمهوري المشار إليه وهو تشريع خاص . بقاء هذا القرار قائما وناظرا بالنسبة لجميع الحالات التي تنسج لها نصوصه وأحكامه لعدم إلغائه صراحة أو ضمنا .
٦٢٣	٩٧	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق. "رجال القضاء" — جلسة ١/٦/١٩٧٢)
— — —		
قسمة		
		١ — موافقة البائعين على خروج القدر المبيع من ملكيتهم قبل قسمتها . مقتضاه . اتجاه إرادة المتعاقدين إلى اعتبار الصفقة وحدة لا تقبل التجزئة . عدم استبعاد الأطيان المبيعة قبل وقوع القسمة . البيع صحيح نافذ قبل البائعين جميعا حتى إذا وقع القدر المبيع في نصيب واحد منهم . للأخير الرجوع على الباقين طبقا للقواعد المقررة .
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٢)
		٢ — للشريك على الشيوع أن يبيع جزءا مفرزا من المال الشائع قبل إجراء القسمة .
٧٨١	١٢٢	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٩/٤/١٩٧٢)

قضاة

١ - استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه . مثال في طلب رد قاض .

(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٥ ٦٧٠

٢ - نهائية الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض في طلبات رجال القضاء . مادتان ٩٠ ، ٩٢ ق ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لاسبيل إلى إلغاء هذه الأحكام إلا إذا قام بأحد القضاة الذين أصدروها سبب من أسباب عدم الصلاحية . مادتان ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات . البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ليس من بين هذه الأسباب .

(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٠) ٩٦ ٦١٩

٣ - سبق نظر القاضي دعوى النفقة . ليس ثمة سبب لعدم الصلاحية يمنعه من نظر دعوى التطليق للفرقة .

(الطن رقم ٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٤) ١٥٦ ١٠٠٣

قوة الأمر المقضى

١ - وقف دعوى المضرور المباشرة قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات إذا رفعها أمام المحكمة المدنية أثناء السير في الدعوى الجنائية . حلة ذلك .

(الطن رقم ٣١٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٤) ٩٩ ٦٣٥

الصفحة	القاعدة	
		٢ — استئناف الحكم بالتعويض الرمزي من المحكوم له لطلب زيادة التعويض . عدم استئنافه من المحكوم عليه . أثره . طرح طلب زيادة التعويض دون غيره على المحكمة الاستئنافية . ما عدا ذلك . صيرورته نهائيا حائزا لجمعية الشيء المقضي فيه . مثال في طلب رد قاض .
٦٠٧	١٠٥	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٣ — النزاع حول قيام صفة المصنف بالطاعن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة . حيازة الحكم لقوة الأمر المقضي في هذا الشأن . صدور حكم آخر على خلاف ذلك الحكم . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية . مادة ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٧٠٨	١١١	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
		٤ — القضاء نهائيا بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وبإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بحسب قيمة الدعوى . تفيد المحكمة المحال إليها بتقدير هذه القيمة ولو بنى على قاعدة غير صحيحة . تجاوز هذه القيمة للنصاب الانتهاى للمحكمة الابتدائية . جواز الطعن في الحكم الصادر منها بطريق الاستئناف .
٨١٩	١٣٠	(الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٥ — انتهاء الحكم المطعون فيه إلى صحة إعلان مورثة الطاعنين بالحكم الصادر ضدها بصحة وتفاذ عقد البيع ورفض الادعاء بتزوير هذا الإعلان . عدم ورود نفي على ذلك القضاء . مؤداه . صيرورة الحكم الصادر ضد المورثة نهائيا وجمعة على الطاعنين فيما قضى به باعتبارهم خلفاء عاما لها .
٨٥٢	١٣٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضى . امتداد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم اطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للفاضى أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائى أو إدارى .
٩٠٥	١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٢)
		٧ - عدم الطعن بالاستئناف في الميعاد على قضاء محكمة أول درجة الذى مذبح خيرا في الدعوى ، وقطع في أسبابه بتحديد وتصفية الحساب محل النزاع في تاريخ عينه . أثره . ليس للملك المحكمة إعادة بحث هذه المسألة لاستنفاد ولايتها . وجوب تقيد محكمة الاستئناف بهذا القضاء بغير حاجة إلى الدفع أمامها بقوة الأمر المقضى .
١٠٤٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٢)
		٨ - تقيد الحكم المطعون فيه بما قطع فيه الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذى حاز قوة الأمر المقضى بعدم استئنافه . لا مخالفة للقانون .
١٠٤٢	١٦٣	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٢)
		١٠ - القضاء - في دعوى مطالبة بإيجار - بأن العقد المبرم بين الطرفين عقد إدارى لا تختص المحاكم العادية بنظر المنازعات الناشئة عنه . عدم جواز مخالفة هذا القضاء في دعوى مطالبة بالتعويض مؤسسة على ذات العقد .
١٠٨٧	١٧٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٨/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - الطعن بالنقض المبني على تناقص حكين انتهائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضي في مسألة كلية شاملة تار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق . قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة ونفاذ عقد بيع صادر عن ذات العقار .
١٠٩٣	١٧١	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		١١ - حجية الحكم الصادر بتقدير أجرة الحكر طبقا لقاعدة النسبة ، لا تتعدى نطاق الدعوى التي صدر فيها .
١١٢١	١٧٧	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		١٢ - وحدة الموضوع في كل من الدعويين شرط للأخذ بقريضة قوة الأمر المقضي . مثال في شأن تقدير أجرة حكر .
١١٢١	١٧٧	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣)
		١٣ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه ببطلان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر المقضي تسمو على اعتبارات النظام العام .
١١٤٢	١٨٠	(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)

القائمة

الصفحة

(ك)

كفالة

١ — جواز كفالة الدين المستقبل في القانون المدني القديم،
ما دام تعيينه ممكناً فيما بعد .

٨٢٨ ١٢٩ (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

٢ — عدم قبول العدول عن كفالة دين مستقبل إذا كان
قد نشأ واستحق قبل رفع الدعوى به .

٨٢٨ ١٢٩ (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

(م)

محاماة . محكمة الموضوع . مشولية . مصانع حلف
الحيوان . مقاوله . ملكية . مؤسسات عامة .
موطن . موظفون .

محاماة

١ — دخول أتعاب المحاماة ضمن مصاريف الدعوى .
القضاء بها لمن كسب الدعوى . مناطه أن يكون قد أحضر محامياً
للمرافعة فيها .

٧١٥ ١١٢ (الطن رقم ٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)

الصفحة	القائمة	
		٢ — مزاوله المحامي لأعمال مهنته رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم سداد اشتراك النقابة . أثره تعرضه للمحاكمة التأديبية دون بطلان العمل . قضاء الحكم المطعون فيه ببطلان صحيفة الاستئناف استنادا إلى أن اسم المحامي الذي وقعها مستبعد من الجدول . خطأ .
٨١٥	١٢٨	(الجلسة رقم ٧٦٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٤)
		محكمة الموضوع
		(أولا) تفسير العقد .
		١ — استملاك محكمة الموضوع بتفسير العقود طالما لم تخرج عن المعنى الصادر لعبارتها .
٧٨١	١٢٢	(الجلسة رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
		٢ — سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت بها .
		اقضاء ١ — أن عدم المقاول لا يتضمن شرطا بإعفاء رب العمل من التزامه بتكثير المقاول من إنجاز العمل بما يتطلبه ذلك من أداء دور على رخصة البناء والتراخيص اللازمة للضي في تنفيذه . عدم تسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار .
		قضاء الحكم بتسليمه رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة لانحالة القانون ولا خطأ في الاستناد
١٠٦٢	١٦٦	(معز رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١)
		(ثانيا) مسائل الواقع .
		١ — اعتبار عقد العمل مانعا أدبيا يحول دون مطالبة العامل بمحقه . مسألة موضوعية .
٦٦٣	١٠٤	(الجلسة رقم ٢٩٢ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٧٠	١٠٥	٢ — تقدير التعويض مسألة موضوعية. استقلال القاضي بها عند عدم وجود نص يلزمه باتباع معايير معينة . (الطعن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
٦٩٨	١١٠	٣ — بحث توافر حسن النية. من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع دون رقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا . مثال في دعوى بطلان زواج . (الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
٧٤٧	١١٧	٤ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . نفي الحكم وجوده لأسباب تؤدي لذلك . المنازعة فيه جدل موضوعي لا تعوز إثارة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٥٦	١١٨	٥ — نفي الحكم أسباب سائفة وجود صرف يسلم رب العمل أ.أ.ه. لمصلحة العامل كجزء من أجره . منازعة العامل في ذلك مرسوعي لا تتعوز إثارة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٧٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٩٠	١٢٣	٦ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعي على الحكم بالخطأ في تضيق مآون أوفهم الواقع إذ نفي قيام هذا المرض بأدلة سائفة . مجدته في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . ما تزد به الحكم بعد استبعاد الأدلة التي قدمها الوارث الذي يقول بمرض الموت — وهو المكلف بإثباته — لا يؤثر فيه . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٨١٩	١٢٩	٧ — لمحكمة الموضوع سلطة تفسير الأوراق. مثال في الكفالة. (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — استخلاص حسن النية من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام استخلاصه سائغا . مثال .
٨١٩	١٢٩	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
		٩ — تقدير التعويض من إطلاقات محكمة الموضوع مستهدية في ذلك بكافة الظروف والملايسات في الدعوى .
١٠٧٥	١٦٨	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		(ثالثا) تقدير الدليل .
		١ — رفض الحكم بأسباب سائغة دفاع الطاعن بصدور وقوع الحادث مفاجأة . النى عليه في هذا الخصوص . جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
١٠٧٥	١٦٨	(الطن رقم ٤٢٤ لسنة ٣٦ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٢ — لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير ، والموازنة بين الأدلة لأخذ ما تطمئن إليه واطراح ما عداه .
١١١٥	١٧٦	(الطن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٩٧٢/٦/١٢)
		(رابعا) الإثبات .
		(١) البيئة .
		١ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب الإحالة للتحقيق متى رأت من ظروف الدعوى وأدلتها ما يكفي لتكوين عقيدتها .
١٢٤	١٣٤	(الطن رقم ١٨ لسنة ٢٩ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٥/١٠)

الصفحة	القائمة	
		٢ — استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورث قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت . المنازعة . في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارتة أمام محكمة النقض .
٨٥٢	١٣٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلة ١١/٥/١٩٧٢)
		(ب) القرائن .
		١ — تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المفضى . استناد الحكم إلى شهادة شهود في قضية أخرى رغم اطراح المحكمة للتحقيق فيها . لا عيب . للقاضي أن يستنبط القرينة التي يعتمد عليها في تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائي أو إداري .
٩٠٥	١٤١	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ — جلة ١٣/٥/١٩٧٢)
		٢ — ملطمة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها . عدم التزامها بالرد على القرائن التي لم تأخذ بها .
٩٦٣	١٠٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ ق — جلة ١٨/٥/١٩٧٢)
مسئولية		
المسئولية التقصيرية.		
"تكييف الأفعال"		
		لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ . مثال بشأن مخالفة التعليمات الصحية المدرسية .
٧٦٨	١٢٠	(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلة ٢٥/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		<p>«حوادث السيارات»</p> <p>الدعوى المباشرة للضرور قبل المؤمن في التأمين الإجباري من حوادث السيارات. خصوصها للتقادم الثلاثي الوارد بالمادة ٧٥٢ مدني .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) ١٥٨</p> <p>١٠١٦</p>
		<p>«مسئولية متولى الرقابة»</p> <p>مسئولية القائم على تربية القاصر عن عمله غير المشروع .</p> <p>أسامها خطأ مفترض هو الإخلال بواجب الرقابة . انتقال هذه الرقابة إلى من يشرف على تعليم القاصر أثناء وجوده في المدرسة .</p> <p>تمسك الطاعن بالخطأ المفترض في جانب والد القاصر — دون الخطأ الثابت — عن الحادث الذي وقع منه في المدرسة . نفى الحكم المسؤولية عن الوالد تأسيسا على أن إدارة المدرسة هي المسئولة بمفردها عن الرقابة . لا خطأ .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٦٨</p> <p>١٠٧٥</p>
		<p>«تقدير التعويض»</p> <p>تقدير التعويض بمقدار الضرر المباشر سواء كان ماديا أو أدبيا .</p> <p>عدم تخصيص معايير معينة لتقدير التعويض عن الضرر الأدبي .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٠٥</p> <p>٦٧٠</p>

مصانع علف الحيوان

١ — القانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ لا يمنع وزارة الزراعة من شراء مصانع علف الحيوان المملوكة للأفراد والهيئات — غير الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية — عن غير طريق بنك

الصفحة	القاعدة	
		التدبير . أيلولة هذه المصانع في النهاية إلى الجمعيات التعاونية مقابل دفع ثمنها لمن تولى شراءها .
٩٧١	١٥١	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)
		٢ - تقدير ثمن مصانع طلف الحيوان وفقا للقانون ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ يشمل عناصر أخرى غير ثمن الآلات . ليس للجنة المختصة بتقدير الثمن سلطة تعديل قواعد التقدير التي وضعتها ذلك القانون .
٩٧١	١٥١	(الطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٢)

مقالة

		١ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل المعنى الذي قصده المتعاقدان من عبارات العقد مستهدية بالظروف التي أحاطت بها . انتهاء الحكم إلى أن عتد المقاول لا يتضمن شرطا بإعفاء رب العمل من التزامه بتكثيف المقاول من إنجاز العمل بما يتطلبه ذلك من الحصول على رخصة البناء والتراخيص اللازمة للمضي في تنفيذه . عدم تمسك رب العمل أمام محكمة الموضوع بأنه وكل المقاول في استخراج الرخصة اللازمة لبناء باقي الأدوار . قضاء الحكم بمسئولية رب العمل عن توقف العمل نتيجة عدم استخراج هذه الرخصة . لا مخالفة للقانون ولا خطأ في الإسناد .
١٠٦٢	١٦٦	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٢)
		٢ - رب العمل في عقد المقاول . تأخره في الحصول على التراخيص اللازمة لبدا العمل والمضي في تنفيذه . إخلال بالتزامه التعاقدى . موجب لمسئوليته إلى أن يثبت قيام السبب الأجنبي الذي لا يد له فيه .
١٠٦٢	١٦٦	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١/٦/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٣ - لاضرورة للإعذار بنص المادة ٢٢٠ مدني إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجد بفعل المدين . انتهاء الحكم إلى إخلال رب العمل - في عقد المقاولة - بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة البناء في الوقت المناسب . عدم وجوب الإعذار في هذه الحالة . قضاء الحكم بالتعويض للمقاول دون الرد على مادفع به رب العمل من ضرورة إعذاره . لا قصور .
١٠٦٢	١٦٦	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١)

ملكية

(أولا) القيود التي ترد على الملكية .

« الارتفاق »

١ - الارتفاق بتخصيص المالك الأصلي . ضرورة أن تكون له علامة خارجية ظاهرة في العقار المرتفق أو العقار المرتفق به تبقى بيقين عن إنشاء علاقة تبعية بين العقارين على وجه الدوام والاستقرار . وأن تبقى هذه العلاقة قائمة حتى وقت انفصال العقارين . عدم جواز استخلاص هذا الارتفاق من وجود علامة في عقار ثالث .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ٦٧٦

٢ - وجود برج في باطن الأرض . عدم اعتباره علامة ظاهرة في حكم المادة ١٠١٧ من القانون المدني .

(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٦ ٦٧٦

المفحة	القاعدة	
		٣ — حقوق الارتفاق . خضوعها للقواعد المقررة في سند إنشائها ١٠١٩م. مدني . الارتفاق بتخصيص الملك الأصلي . عدم إبتناؤه على مجرد نيته . وجوب الرجوع إلى الوضع الفعلي الذي هياه . مبني هذا الاتفاق الضمني بين مالكي العقارين وقت انفصال ملكيتها ببقائهما بالحالة الواقعية السابقة وتحويلها إلى ارتفاق بمعناه القانوني .
٦٧٦	١٠٦	(اللعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		٤ — إعادة بناء عقار قديم بعد هدمه . عودة حق الارتفاق بالمطل للعقار الجديد . مقيدة بمضمون الارتفاق الأصلي .
٦٧٦	١٠٦	(اللعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٨)
		(ثانيا) الملكية الشائعة .
		إدارة الأموال النائمة للشركاء مجتمعين مالم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم ، وكالة .
٦٨٦	١٠٧	(اللعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		(ثالثا) ملكية المحل التجاري .
		شمول ملكية المحل التجاري لكافة العناصر التي يتكون منها . انصراف ملكية الشريك لنصيب فيه إلى هذه العناصر .
١١٥٤	١٨٢	(اللعن رقم ٢٥٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)
مؤسسات عامة		
		إدارة قضايا الحكومة . نيابتها عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية والهيئات العامة فيما يرفع منها أو عليها من قضايا

الصفحة	القاعدة	
		لدى المحاكم أو الجهات الأخرى التي يخولها القانون اختصاصا قضائيا . مادتان ٣/١٤ مرافعات سابق ٦٦ ق ٧٥ لسنة ١٩٦٣ . المؤسسات العامة ليست كذلك . إعلانها بحجفة الطعن في مقرها . لاخطأ .
٧٧٤	١٢١	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٧)

موطن

إضافة ميماد مسافة بين موطن الطاعنين بالنقض وبين مقر محكمة النقض التي قرروا بالطعن في فلم كتابها . علة ذلك . مثال .

١١٠٩	١٧٥	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٣)
------	-----	--

موظفون

منع الموظفين من الجمع بين وظائفهم وبين الأعمال الأخرى . مخالفة ذلك لانعذار أن تكون مخالفة إدارية لاتزال من جهة التصرفات التي يبرمها أولئك الموظفون .

١٠٢٦	١٦٠	(الطعن رقم ٢٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧)
------	-----	--

(ن)

نزع الملكية للنفعة العامة . نظام عام .

تقابات . تقض . نيابة عامة

نزع الملكية للنفعة العامة

١ — لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي . الطعن في قراراتها أمام المحكمة الابتدائية ليس استئنافا . هو طعن من نوع خاص تحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة في القانون المذكور . صدور الحكم في الطعن من المحكمة الابتدائية المشكلة من قاض واحد طبقا للسادة الثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . لا بطلان .

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٦٩ ١٠٨١

٢ — الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة الفصل في معارضات نزع الملكية . غير قابل للطعن ما دام قد صدر في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . قضاء الحكم المطعون فيه بجواز استئناف هذا الحكم وبطلانه لصدوره من محكمة ابتدائية مشكلة وقتئذ من قاض واحد . خطأ .

(الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨) ١٦٩ ١٠٨١

المرحلة	القاعدة	نظام عام
		(أولا) المسائل المتعلقة بالنظام العام .
		١ — تطبيق القانون الأجنبي . شرطة . ألا تعارض أحكامه مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٤/١٩٧٢)
		٢ — بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التعدي به استنادا لأسباب واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز ادفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	١١٧	(الطن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)
		٣ — عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧	(الطن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٧/٥/١٩٧٢)
		٤ — مبدأ التقاضي على درجتين من المبادئ الأساسية للنظام القضائي . عدم جواز مخالفته أو النزول عنه . تصدى محكمة الاستئناف للموضوع في غير حالاته . أثره . بطلان الحكم .
٩٨١	١٥٣	(الطن رقم ٣٩٣ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)
		٥ — مخالفة الحظر من التصرف والبناء في الأراضي المقسمة الوارد في المادة العاشرة من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . جزاؤه .
		بطلان متعلق بالنظام العام .
١٠٢٠	١٥٩	(الطن رقم ٣٥٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اعتبار القاضي مستقيلًا من التاريخ المحدد في استقالته كأصل . اشتراط القاضي في استقالته - للترشيح لعضوية مجلس الأمة - الاحتفاظ بحقه في الاستفادة من تيسيرات القرار الجمهوري ٤٧٩ لسنة ١٩٥٧ . تأشير وزير العدل بقبول هذه الاستقالة باعتبارها غير مشروطة . حق القاضي في الاستفادة من التيسيرات المذكورة باعتبارها قواعد آمرة .
٦٢٣	٩٧	(الطلب رقم ٤ لسنة ٣٩ ق . "رجال القضاء" - جلسة ١٩٧٢/٦/١) ..
		٧ - معاد الاستئناف . بدؤه من تاريخ إعلان الحكم م ٣٧٩ مرافعات سابق قبل تعديلها بق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . رفع الاستئناف بعد الميعاد . على المحكمة أن تقضى بسقوط الحق فيه من تلقاء نفسها . م ٣٨١ مرافعات سابق .
١٠٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢)
		٨ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . غير منه للخصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٩ - مسألة الاختصاص الولائي والنوعى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة . الحكم الصادر في الموضوع يشمل على قضاء ضمني بالاختصاص . الدفع بعدم الاختصاص الولائي أو النوعى لا يرد عليه القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢)

الصفحة	القائمة	
		١٠ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه ببطلان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر المقضي تسمو على اعتبارات النظام العام .
١١٤٢	١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		(ثانيا) المسائل الغير متعلقة بالنظام العام .
		١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في الإعلان . بطلان نسبي . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . المادتين ١٣٢ ، ١٤٠ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . لا يجوز لمن نزل عن البطلان أن يعود إلى التمسك به .
٧٦٨	١٢٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)
		٢ - عدم مراعاة الميعاد المحدد لإعلان صحيفة الاستئناف في خلال ٣٠ يوما . أثره . اعتبار الاستئناف كأن لم يكن . هذا الجزاء غير متعلق بالنظام العام . جواز النزول عنه صراحة أو ضمنا . م ٢/٤٠٥ مرافعات سابق بعد تعديله بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
٧٦٨	١٢٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٥)

نقابات

القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتين هما . رفض التنظيم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد ومسودد قرار منه

الصفحة	القائمة	
		بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
١٠٣٦	١٦٢	(الطن رقم ٤ لسنة ٤١ ق — جلة ٢٧/٥/١٩٧٢)

نقض

(أولا) لإجراءات الطعن .

(١) ميعاد الطعن .

إضافة ميعاد مسافة بين موطن الطاعنين بالنقض وبين مقر محكمة النقض التي قررروا بالطعن في قلم كتابها . حلة ذلك . مثال .

١١٠٩	١٧٥	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٧ ق — جلة ١٣/٦/١٩٧٢)
------	-----	--

(ب) تقرير الطعن .

تقرير المحامي بالطعن عن موكله الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكيلًا عن الطاعنة الثانية . عدم تقديم التوكيل الصادر إلى موكله من الأخيرة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لها .

٦٧٦	١٠٦	(الطن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلة ٨/٤/١٩٧٢)
-----	-----	---

(ج) إعلان الطعن .

١ — إثبات المحضر انتقاله إلى موطن المطعون عليه وإعلانه — بسبب غيابه — في مواجهة شقيقته المقيمة معه والتي وقعت باستلام الصورة . الدفع بالسقوط — بمقولة عدم إعلان تقرير الطعن ، وأن ما جاء بورقة الإعلان مزور — دون الطعن على ما أثبتته المحضر بالتزوير . لا أساس له .

٧٠٨	١١١	(الطن رقم ١٦٢ لسنة ٣٦ ق — جلة ١٣/٤/١٩٧٢)
-----	-----	--

الصفحة	القائمة	
		٢- ميعاد إعلان الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية. قبل انعقاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل. المادة ٨٨٢ مرافعات. لا محل لتطبيق المادة ٤٣١ مرافعات .
٦٩٨	١١٠	(الطن رقم ٣٣ لسنة ٢٧ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٤/١٩٧٢) - ٣- إعلان الطعن بالنقض في الميعاد . تقديم المطعون ضده مذكرة دفاعه . التمسك ببطلان الإعلان دون بيان وجه المصلحة . غير جائز .
٨٥٢	١٣٥	(الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢) ٤ - التقدير بالطعن في الميعاد . تقديم المطعون ضدهم مذكرة بالرجوع على أسبابه في الميعاد . تحقق الغاية المبتغاة من إعلانهم . التمسك ببطلان الإعلان غير مقبول .
٩١٩	١٤٣	(الطن رقم ٣١٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ٥ - تقديم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في الميعاد القانوني وحضور محام عنهم بالجلسة . تمسكهم ببطلان إعلانهم بالطعن . غير مقبول طالما لم يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان .
١١٧٥	١٨٦	(الطن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق. "أحوال شخصية" - جلسة ١٢/٧/١٩٧٢) ٦ - وجوب قيام الطامن بمراقبة ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته في الميعاد المقرر قانوناً . إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الطعن .
٩٧٧	١٥٢	(الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٧٢)

		٧ — بطلان الطعن بالنقض الذى يدور حول موضوع غير قابل للتجزئة بالنسبة لبعض المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . مثال بشأن حكم مرمى مراد . (الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٣)
٩٧٧	١٥٢	٨ — ميعاد إعلان الطعن بالنقض فى ظل القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . لا يعد ميعادا حتميا بل مجرد ميعاد تنظيمى . بطلان إعلان المطعون عليهم . لا يترتب عليه سوى إعادة إعلانهم إعلانا صحيحا ولو بعد فوات الميعاد . (الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢) ..
١١٧٥	١٨٦	(ثانيا) شروط قبول الطعن . (١) المصلحة . ١ — توجيه النعى إلى قضاء الحكم المطعون فيه بشأن خصم آخر . لا مصلحة للطاعن بالطعن فيه طالما لم يقض عليه بشئ . مثال فى دعوى وقف . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق — "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ..
٧٣٠	١١٥	٢ — المنفعة التى تعود على المدعى من اختصاص المدعى عليه للحكم عليه بطلبه أى المصلحة التى يقرها القانون . شرط لقبول الخصومة أمام القضاء . م ٤ مرافعات سابق . عدم خروج الطعن بالنقض على هذا الأصل . (الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٣٣	١٤٥	٣ — عدم منازعة أحد المطعون عليهما للطاعن أمام محكمة الموضوع ، وعدم توجيه طلبات ما إليه . مؤداه . انعدام مصلحة الطاعن فى اختصاصه أمام محكمة النقض . وجوب الحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة له . (الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٦)
٩٣٣	١٤٥	

الصفحة	القاعدة	
		(ب) الخصوم في الطعن .
		١ — عدم قبول الطعن بالنقض ضد من لم تنعقد الخصومة في الاستئناف بالنسبة لم انعقادا حقيقيا .
٦٣٥	٩٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٤)
		٢ — قضاء الحكم بإخراج أحد الخصوم من الدعوى لانقضاء مهلة بالتزاع . عدم توجيه الطاعن طالبا لهذا الحكم . الطعن بالنسبة له غير مقبول .
٩٠٥	١٤١	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٢)
		(ثالثا) حالات الطعن .
		١ — النزاع حول قيام صفة المصنف بالطاعن . الحكم نهائيا بقيام هذه الصفة . حيازة الحكم لقوة الأمر المقضى في هذا الشأن . صدور حكم آخر على خلاف ذلك . جواز الطعن فيه بالنقض ولو صدر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية .
		مادة ٣ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٧٠٨	١١١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١٢)
		٢ — الطعن بالنقض المبني على تناقض حكيم اتهمائين . شرطه . مناقضة الحكم المطعون فيه لقضاء سابق حاز قوة الأمر المقضى في مسألة كلية شاملة ثار حولها النزاع واستقرت حقيقتها بين طرفي الخصومة بالفصل فيها في الحكم السابق .
		قضاء الحكم المطعون فيه بصحة ونفاذ عقد بيع . عدم مناقضته لقضاء نهائي سابق بصحة ونفاذ عقد بيع صادر عن ذات العقار .
١٠٩٣	١٧١	(الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٦/٨)

(رابعاً) الأحكام غير الجائز الطعن فيها .

القرارات الصادرة من مجلس نقابة المهن العلمية . جواز الطعن فيها أمام محكمة النقض في حالتين هما . رفض التظلم المرفوع إلى المجلس من قرار لجنة القيد وصدر قرار منه بشطب اسم أحد الأعضاء من الجدول . عدم جواز الطعن أمام محكمة النقض فيما قد يصدر عن مجلس النقابة من قرارات أخرى .
(المرن رقم ٤ لسنة ٤١ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٧) ١٦٢ ١٠٣٦

خامساً) نطاق الطعن .

١ - نطاق الطعن لا يتسع لغير الخصومة التي كانت مطروحة على محكمة الموضوع .

(المرن رقم ٢٢٤ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٨) ١٠٥ ٦٧٠

٢ - الطعن بالنقض . لا تنقل به الدعوى برمتها إلى محكمة النقض . لا يتناول النقض من الحكم المطعون فيه إلا ما تناوله أسباب الطعن المقبولة . عدم الترام المحكمة يبحث جميع أسباب الطعن متى رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم .
(المرن رقم ١٤ لسنة ٤٧ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ١٣٨ ٧٣٩

٣ - انصراف الطعن بالنقض إلى حكم محكمة الاستئناف وما أحال عليه من أسباب الحكم الابتدائي .

(المرن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) ١١٦ ٨٧٦

(سادساً) أسباب الطعن .

(١) السبب المتعلق بالنظام العام .

١ - بطلان عقد العمل بالاستناد إلى م ٣/٦ ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ من النظام العام . التحدى به استناداً لأسباب

الصفحة	القاعدة	
		واقعية يجب طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .
٧٤٧	١١٧	(الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
		٢ - عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧)
		٣ - قضاء محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي . خير منه للتصومة كلا أو بعضا . الطعن فيه على استقلال غير جائز . استئناف الحكم الصادر من بعد برفض الدعوى يطرح التراجع برمته على محكمة الدرجة الثانية بما في ذلك الدفع بعدم الاختصاص الولائي . هذا الدفع لا يسقط الحق في إبدائه أو التمسك به حتى لو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
١٠٨٧	١٧٠	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨)
		٤ - إثارة السبب المتعلق بالنظام العام أمام محكمة النقض من المطعون عليه والنيابة العامة . شرطه . أن يكون واردا على ما رفع عنه الطعن . القضاء بقبول الاستئناف شكلا . عدم جواز تمسك المطعون عليه ببطلان الاستئناف أمام النقض . قوة الأمر المقضي تسمو على اعتبارات النظام العام .
١٤٢	١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١)
		(ب) السبب الجديد :
		١ - النفي بعدم صحة تاريخ العقد ، عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع . لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .
٧٩٠	١٢٣	(الطعن رقم ٣٣٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)

الصفحة	القائمة	
		٢ — عدم إبداء الدفع ببطلان عمل الخبير صراحة أمام محكمة الموضوع . عدم جواز التعدي بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٧٦	١٣٨	(العلم رقم ٢٤٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٣ — واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٧٥	١٦٨	(العلم رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ٨/٦/١٩٧٢)
		٤ — عدم تقديم ما يدل على تمسك الطاعن بدفاع معين أمام محكمة الاستئناف . إبتناء النعي على هذا الدفاع . سبب جديد لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٩٧	١٧٢	(العلم رقم ١٠٤ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٢)
		٥ — السبب القائم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
١١٠١	١٧٣	(العلم رقم ٢٨٧ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٧٢)
		٦ — ورود النعي على قضاء محكمة الدرجة الأولى . عدم تقديم الطاعن الدليل على إثارة طاعنه أمام محكمة الدرجة الثانية . سبب جديد لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١١٦٥	١٨٤	(العلم رقم ٣٠٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٤/٦/١٩٧٢)
		(ج) السبب المتعلق بالواقع .
		١ — التحقق من قيام العرف متروك لقاضي الموضوع . نفي الحكم وجوده بأسباب تؤدي لذلك . المنازعة فيه . جدل موضوعي لا تجوز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٧٤٧	١١٧	(العلم رقم ٥٧٨ لسنة ٢٥ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
٧٥٦	١١٨	٢ — قى الحكم بأسباب سائغة وجود حرف يلزم رب العمل بإداء المنحة للعامل بحظه من أجره . منازعة العامل في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٥٧٩ لسنة ٢٥ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٩٠	١٢٣	٣ — مرض الموت من مسائل الواقع . النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون أو فهم الواقع إذ قى قيام هذا المرض بأدلة سائغة ، مجادلة في ملطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل — ما تزيد فيه الحكم بعد استبعاد الأدلة التي قدمها الوارث الذي يقول بمرض الموت — وهو المكلف بإثباته — لا يؤثر فيه . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
٨٢٨	١٢٩	٤ — استخلاص حسن النية . من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام استخلاصه سائغا . مثال . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٩)
٨٥٢	١٣٥	٥ — استخلاص المحكمة من أقوال الشهود أن عقد البيع صدر من المورثة قبل التاريخ المحدد لبدء مرض الموت . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١١)
١٠٢٠	١٥٩	٦ — استخلاص الحكم المطعون فيه من أوراق الدعوى ومستنداتها أن الأرض المبيعة هي أرض قضاء مقسمة . المنازعة في ذلك جدل موضوعي لا يصح التحدى به أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٥٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥)

الرقم	القائمة	النقطة
		٧ - رفض الحكم بأسباب مائفة دفاع الطاعن بصدد وقوع الحادث مفاجأة . النعى عليه في هذا الخصوص جدل في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع . علم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
١٠٧٥	١٦٨	(الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٨) -- -- --
		(د) السبب المجهل .
		خلو تقرير الطعن من بيان أوجه الدفاع المقول بأن الحكم أغفل الرد عليها . النعى بذلك . مجهل وغير مقبول .
١٠٢٠	١٥٩	(الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢٥) -- -- --
		(هـ) السبب المقتصر للدليل .
		١ - النعى بأن الحكم مسخ أقوال الشهود الثابتة في محضر التحقيق دون تقديم صورة من هذا المحضر . عار عن الدليل .
١١٣٨	١٧٩	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٥) -- -- --
		٢ - انتهاء الحكم إلى تكييف العقد بأنه عقد مدنى لعدم احتوائه على شروط غير مالوفة . عدم تقديم الخصم العقد الذى يستند إليه في تعيب هذا التكييف . نعى عار عن الدليل .
١١٥٨	١٨٣	(الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢٢) -- -- --
		(مابعا) ما لا يصلح سببا للطعن .
		١ - قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى بناء على أسباب خاصة . النعى الموجه إلى ما ورد بأسباب الحكم الابتدائى . غير مقبول .
٦٥٧	١٠٣	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٦) -- -- --

المرجع	الترتيب	المادة
٧١٥	١١٢	٢ - خطأ الحكم في بيان رقم الدعوى التي رفع عنها الاستئناف . خطأ مادي لا يصلح سببا للطعن بالنقض . (الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/١٣)
٧٤٧	١١٧	٣ - صور الأوراق الرسمية . لاجية لها إلا إذا كانت بذاتها رسمية . المادتين ٣٩٢ ، ٣٩٣ مدني . إغفال الحكم التحدث عن أوراق عديمة الحجية . النعي عليه بالقصور لهذا السبب . غير منتج . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٤٧	١١٧	٤ - إقامة الحكم على دعامين . كفاية إحداها لحمل قضائه . تعييبه في الأخرى لا يؤثر فيه . (الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٢)
٧٨١	١٢٢	٥ - انطواء أسباب الحكم على خطأ في القانون . عدم تأثير هذا الخطأ على نتيجة الحكم الصحيحة . لا بطلان . لمحكمة النقض تصحيح تلك القرارات الخاطئة . (الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٤/٢٩)
٧٩٠	١٢٣	٦ - النعي على الحكم بأنه اعتبر العقدين محل التراجع بيعا بثن مقبوض غير منتج ما دام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين ، واستبعد لانهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرا بالتعاقب على قواعد الإرث . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢)
		٧ - الهيئة العامة لشئون مكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . مؤدى ذلك أن تحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويشول إليها ما تحققه من أرباح . لازمه إضبار وزير النقل والهيئة كمستول واحد .

الجلسة	القائمة	
		النعي على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامنين بالتعويض . غير منتج .
٨٦٦	١٣٦	(الطن رقم ١٥٢ لسنة ٢٧ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٨ - قضاء الحكم في الدعوى الأصلية بتثبيت ملكية المطعون عليه لأرض النزاع . لازمه رفض الدعوى الفرعية المرفوعة من الحكومة بطلب تثبيت ملكيتها لهذه الأرض . النعي على الحكم بالتناقض لما أورده في الأسباب من عدم الالتفات إلى الدعوى الفرعية لعدم سداد الرسم عنها ثم القضاء في المنطوق برفضها . غير منتج .
٨٧٦	١٣٨	(الطن رقم ٢٤٤ لسنة ٢٧ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		٩ - وجوب إخطار طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى عند إعادتها للرافعة . وسيلة الإخطار الإعلان القانوني أو ثبوت الحضور وقت النطق بالقرار . إقامة الحكم المطعون فيه على أسباب مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي وكافية في حد ذاتها لحمل قضائه . النعي عليه لما أورده في المنطوق من تأييد الحكم الابتدائي المبني على إجراءات باطلة لعدم تمام الإخطار . لا يحقق سوى مصلحة نظرية ومن ثم فهو غير منتج .
٨٩٠	١٣٩	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٢ق - جلسة ١١/٥/١٩٧٢)
		١٠ - انتهاء الحكم صحيحا إلى عدم التزام رب العمل بأداء المكافأة للعامل . النعي عليه فيما تزيد فيه من عدم قيام التضامن بين المطعون ضدهما (رب العمل وهيئة التأمينات الاجتماعية) غير منتج .
٨٩٤	١٤٠	(الطن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٢)

الصفحة	القائمة	
		١١ - عدم جواز التمسك أمام محكمة النقض بالدفع التي سبق للدعي طبعه في الطعن إبدائها أمام محكمة الموضوع ، وقضت برفضها . القانون ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ . إلغاؤه ما كان يرخص به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في هذا الشأن . مثال في الدفع باعتبار الاستئناف كأن لم يكن .
٩١٩	١٤٣	(الفن رقم ٣١٢ لسنة ٣٧ ق - جلد ١٦ / ٥ / ١٩٧٢)
		١٢ - نفي غير منتج . مثال في دعوى إيجار أماكن .
١٠٣٠	١٦١	(الفن رقم ٢٩٥ لسنة ٣٧ ق - جلد ٢٧ / ٥ / ١٩٧٢)
		(ثامنا) سلطة محكمة النقض .
		١ - المجادلة في طلب التفسير المقدم إلى محكمة النقض في المسائل القانونية التي بت فيها الحكم المطلوب تفسيره . غير جائز . أحكام النقض لا مهيل إلى الطعن فيها . مثال في جنسية .
٧٣٩	١١٦	(الفن رقم ١٤ لسنة ٤٠ ق . "أحوال شخصية" - جلد ١٩ / ٤ / ١٩٧٢) ..
		٢ - لمحكمة النقض مراقبة محكمة الموضوع في تكييفها للأفعال بأنها خطأ أو غير خطأ . مثال بشأن مخالفة التعليمات الصحية المدرسية .
٧٦٨	١٢٠	(الفن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٧ ق - جلد ٢٥ / ٤ / ١٩٧٢)
		٣ - ضرورة مراعاة نوع العمل ومقدار الضرر ومدة الخدمة والعرف الجاري عند تقدير التعويض عن فسخ العقد بلا مبرر . قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض بصورة مجملة دون بيان عناصر الضرر . قصور .

الصفحة	القاعدة	
		تعيين العناصر المكونة للضرر . من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض .
٨٩٤	١٤٠	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٣/٥/١٩٧٢) وراجع : (محكمة الموضوع . " ملطمة محكمة الموضوع ") (تاسعا) آثار نقض الحكم .
		١ - قضاء الحكم المطعون فيه برفض دعوى صحة ونفاذ عقد البيع لبطلانه . تأسيس هذا القضاء على سبق صدور حكم ببراءة ذمة المورث البائع من دين الرهن المقول بأنه ثمن المبيع . نقض - هذا الحكم الأخير . أثره . اعتبار الحكم المطعون فيه ملغى .
٦٥٤	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٦/٤/١٩٧٢) ٢ - نقض الحكم . أثره . اقتصار محكمة الإحالة على نظر موضوع الدعوى في نطاق المسألة التي أشار إليها الحكم الناقض .
٧٢٤	١١٤	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ ق . " أحوال شخصية " - جلسة ١٩/٤/١٩٧٢) ٣ - نقض الحكم متعدد الأجزاء في جزء منه . أثره . نقض كل ما تأسيس على الجزء المنقوض . مثال .
٩٢٦	١٤٤	(الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٧٢) ٤ - نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا . أثره . نقض الحكم الصادر في موضوع الاستئناف .
١٠٧١	١٦٧	(الطعن رقم ٥٦٧ لسنة ٣٥ ق - جلسة ٣/٦/١٩٧٢) ٥ - نقض الحكم القاضي بالشفعة يترتب عليه اعتباره كأن لم يكن وإعادة القضية والخصوم إلى ما كانت وكانوا عليه قبل صدور

الصفحة	القاعدة	
		الحكم المنقوض وجوب رد ما قبض أو ماتم تسلمه من مال أو عقار - الأصل والفوائد والثمار - من يوم إعلان تقرير الطعن بالنقض للحائز.
١١٠٩	١٧٥	(الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٣) -- --
نيابة عامة		
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . مثال في بيان الحكم لرأى النيابة .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩)
		٢ - خلو الحكم من بيان رأى النيابة . لا يترتب عليه بطلانه .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) --
		٣ - عدم تمثيل النيابة العامة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . أثره . بطلان الحكم . جواز التمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .
٩٤٩	١٤٧	(الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١٧) -- --
(هـ)		
هبة . هبات		
هبة		
		١ - الهبات والتصرفات الصادرة من المورث السابقة على فترة الريبة . هدم خضوعها لرسم الأيلولة . العبرة بتاريخ التصرف بمجل العقد أم لم يسجل .
١٤٢	١٨٠	(الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) -- --

الصفحة	القائمة	
		٢ - صورية الثمن الوارد بعقد البيع . صحة العقد بوصفه هيئة مسترة في صورة عقد بيع في ظل القانون المدني القديم . تخير التصرف لا يتعارض مع حيازة البائع للبيع واحتفاظه بحق الانتفاع مدى حياته . (الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) -- --
١١٤٢	١٨٠	

هيئات

		١ - الهيئة العامة لشئون مكك حديد جمهورية مصر . هيئة عامة . ميزانيتها ملحقة بميزانية الدولة . مؤدى ذلك أن تتحمل الدولة ما يصيبها من خسائر ويؤول إليها ما تحققه من أرباح . لازمه اعتبار وزير النقل والهيئة كممثل واحد . النعى على الحكم لقضائه على وزير النقل والهيئة متضامنين بالتعويض . غير منتج . (الطن رقم ١٥٢ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/١١) -- --
٨٦٦	١٣٦	
		٢ - الأندية الرياضية . خضوعها للقانون ٢٦ لسنة ١٩٦٥ بشأن الهيئات الخاصة العاملة في ميدان رعاية الشباب لا للقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة . م ٢ ق ٢٦ لسنة ١٩٦٥ لم ترتب الحل جزاء لعدم اتخاذ إجراءات شهر تلك الهيئات في الميعاد . (الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٦ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٠) -- --
١١٠١	١٧٣	

القائمة الصفحة

(و)

وصية . وقف . وكالة

وصية

١ - النعى على الحكم بأنه اعتبر العقدین محل النزاع بيعاً بثمن مقبوض غير منتج ما دام أنه قد اعتبرهما تصرفين منجزين ، واستبعد أنهما يستران وصية ، وقرر أنهما صدرتا في حالة صحة المورث ، ولم يصدرتا بالتحايل على قواعد الارث .

(الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٥/٢) ١٢٣ - - - ٧٩٠

٢ - استخلاص الحكم أن العقد في حقيقته وصية لو ارث . قضاؤه برفض الدعوى بصحة هذا العقد دون التحقق مما إذا كان القدر موضوعه يدخل في حدود القدر الجائز الايصاء به أم يجاوزه . خطأ وقصور .

(الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/١٥) ١٧٩ - - - ١١٣٨

٣ - قرينة المادة ٩١٧ مدني . قرينة مستحدثة . عدم جواز اعمالها على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . العبرة بتاريخ التصرف لا بتاريخ تسجيله .

(الطن رقم ٤١١ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٧٢/٦/٢١) ١٨٠ - - - ١١٤٢

وقف

١ - حجية الأحكام نسبية . لا يضار ولا يفيد منها غير المصوم الحقيقيين . مثال في دعوى وقف .

(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق - "أحوال شخصية" - جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) ١١٥ - - - ٧٣٠

الصفحة	القائمة	
		٢ — توجيه النعي إلى قضاء الحكم المطعون فيه بشأن خصم آخر . لا مصلحة للطاعن بالطعن فيه طالما لم يقض عليه بشئ . مثال في دعوى وقف .
٧٣٠	١١٥	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٨ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٤/١٩) .. "غلة الوقف"
		١ — إطلاق الاستحقاق في الوقف . ينصرف إلى استحقاق غلة الوقف ومنافعه . إنهاء الوقف الأهلي بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . إعتبار كل هؤلاء مستحقين ممن يؤول لهم ملكية الوقف .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢) ..
		٢ — زيادة غلة الوقف عما سمي لكل مستحق . وجوب تقسيم الزيادة على هؤلاء المستحقين بنسبة عدد الرؤوس .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق . "أحوال شخصية" — جلسة ١٩٧٢/٧/١٢) ..
		"ناظر الوقف"
		١ — مسئولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمانه باعتباره وكيلًا عن المستحقين لما ينشأ عن تقصيره الجسيم . عدم مسئوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أجر على النظر .
		مطالبة الطاعن بالمستحق له من إيراد الوقف وبنصيبه في إيراد أعيان أهل الناظر تأجيرها . مناقشة الحكم مسئولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع الطاعن في شأن المسئولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — منع سماع الدعوى . المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إقرار ناظرة الوقف في دعوى سابقة باستحقاق المستحقين وتنفيذها ذلك . أثره . وقف مريان المدة المانعة من سماع الدعوى .
١١٧٥	١٨٦	(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" — جلسة ١٢/٧/١٩٧٢)

وكالة

		١ — دفع الطاعنة بأنها لم تضع يدها على أطيان التركة بنفسها ولم تكلف وكيلها بإدارتها . قضاء الحكم المطعون فيه باعتبارها وكالة عن المطعون عليه في إدارة الأطيان المخلفة عن مورث الطرفين . اكتفاؤه في الرد على دفاعها بما أثبتته حكم سابق من أن الوكيل الذي يتولى إدارة أموالها الخاصة كان وكلا عن المورث واستمر في إدارة أطيان التركة دون أن تربطه بالورثة علاقة تماقدية أو قانونية . قصور .
٦٤٨	١٠١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٦/٤/١٩٧٢)
		٢ — تقرير المحامي بالطعن عن موكله الطاعن الأول عن نفسه وبصفته وكلا عن الطاعنة الثانية . عدم تقديم التوكيل الصادر إلى موكله من الأخيرة . أثره . عدم قبول الطعن بالنسبة لها .
٦٧٦	١٠٦	(الطعن رقم ٢٨١ لسنة ٣٧ ق — جلسة ٨/٤/١٩٧٢)
		٣ — إدارة الأموال الشائعة للشركاء مجتمعين ما لم يوجد اتفاق يخالف ذلك . تولى أحد الشركاء إدارتها دون اعتراضهم . إعتباره وكلا عنهم .
٦٨٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٧٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — مسئولية ناظر الوقف في دعوى الحساب قاصرة على ما قبضه بالفعل من إيراد الوقف . ضمانه باعتباره وكيلاً عن المستحقين لما ينشأ عن تقصيره الجسيم . عدم مسئوليته عن التقصير اليسير إلا إذا كان له أجر على النظر .
		مطالبة الطاعن بالمستحق له من إيراد الوقف وبنصيبه في إيراد أهوان أهل الناظر تأجيرها . مناقشة الحكم مسئولية الناظر عما قبضه من إيراد الوقف دون مواجهة دفاع الطاعن في شأن المسئولية عن الإهمال في التأجير . خطأ وقصور .
٩٦٣	١٥٠	(الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٥/١٨)
		” آثار الوكالة ” .
		عدم مسئولية الموكل عن تصرف الوكيل الذي يتجاوز حدود وكالته إلا إذا أجازته قاصداً إضافة أثره إلى نفسه .
٦٤٨	١٠١	(الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/٦)
		” التزامات الوكيل ”
		١ — التزام الوكيل بتقديم حساب عن إدارته وما قبضه من مبالغ على ذمة موكله ورد رصيد الحساب طوال فترة الوكالة .
٦٨٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)
		٢ — عدم اعتبار الحكم لدفاع الوكيل بأن التزامه برد ما في يده من مال للموكل ، وهو رصيد الحساب ونتيجته طوال فترة إدارته لا عن بعضها فقط . إخلال بحق الدفاع .
٦٨٦	١٠٧	(الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٧٢/٤/١١)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

المصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية
وطلبات رجال القضاء

العدد الثاني — السنة الثالثة والعشرون

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٢	ارتفاق		طلبات رجال القضاء
٢٣	إرث		(١)
٢٤	استئناف		إجراءات
٣١	إصلاح زراعي	٣	استقالة
٣١	إعلان	٤	أقدمية
٣٣	إلتزام	٥	(٢)
٣٥	أمر أداء		مرتبات
٣٦	أندية		معاش
٣٧	إيجار	٦	
	(ب)	٦	المواد المدنية والتجارية
٣٨	بريد		والأحوال الشخصية
٣٨	بطلان		(١)
٤٣	بنوك		إثبات
٤٤	بيع	٨	إثراء بلا سبب
	(ت)	١٢	أحوال شخصية
٤٨	تأمين	١٣	اختصاص
٥٠	تأمينات اجتماعية		
٥١	تأمينات عينية	١٩	

(ب)

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ر)	٥٢	تجزئة
٩٤	رسوم	٥٣	تركة
٩٤	ربح	٥٣	نزوير
	(ش)	٥٤	تضامن
٩٥	شركات	٥٥	تعويض
٩٧	شفعة	٥٦	تقادم
٩٧	شروع	٥٩	تقسيم
	(ص)	٦٠	تنفيذ
٩٨	صوربة	٦٠	تنفيذ عقارى
	(ض)		(ج)
٩٨	ضرائب	٦١	جنسية
	(ع)		(ح)
١٠٤	عرف	٦٢	مجزر
١٠٥	عقد	٦٢	حراسة
١٠٨	عمل	٦٣	حكر
	(غ)	٦٤	حكم
١١٢	غير	٨٠	حيازة
	(ف)		(خ)
١١٢	فوائد	٨١	خبرة
		٨٣	خلف
			(د)
		٨٤	دعوى
		٩٠	دفوع

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ق)			
قانون	١١٣	موطن	١٣٠
قصة	١١٦	موظفون	١٣٠
قضاة	١١٧	(ن)	
قوة الأمر المقتضى	١١٧	نزع الملكية للمنفعة العامة	١٣١
(ك)		نظام عام	١٣٢
		نقابات	١٣٤
		نقض	١٣٥
كفالة	١٢١	نيابة عامة	١٤٨
(م)		(هـ)	
محاماة	١٢١	هبة	١٤٨
محكمة الموضوع	١٢٢	هبات	١٤٩
مستولية	١٢٥	(و)	
مصانع علف الحيوان	١٢٦	وصية	١٥٠
مقاولة	١٢٧	وقف	١٥٠
ملكية	١٢٨	وكالة	١٥٢
مؤسسات عامة	١٢٩		

تصويبات

العدد الثاني من السنة الثالثة والعشرين (مدني)

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٦٧١	١٥	الملا به	الملايسة
٧٢٦	٢٤	أن ز ج	أن زوج
٧٣١	١٦	٧٨ لسنة ١٩٧١	٧٨ لسنة ١٩٣١
٧٤٧	١٨	لأصور أوراق	صور الأوراق
٨١١	١١	أديات	أزيلت
٧٩٧	٧	معار	مغابر
١٠٠٣	٩	اخ	أخل
١٠٣٦	اثنان	المستشار محمد صادق الرشيدى رئيس محكمة النقض	المستشار محمد صادق الرشيدى نائب رئيس محكمة النقض (من أكتوبر سنة ١٩٧٢)
١٠٩٩	٧	اتتاح	افتتاح
١٠٢٥	١٧	دلا	بدلا
١١٤٢	١٨	ام لم مجل	ام لم يسجل
١١٨٢	٧	لا دقة	التفرقة

مجمع بالهيئة العامة لمتحف الطابع الاموية بالقاهرة

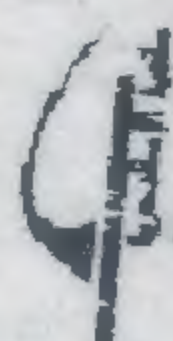
رئيس وزارة

علي سلطان علي

دائس مجلس الادارة

”رقم الإيداع ٤٧٦٣ لسنة ١٩٧٣“

”هيئة الطابع الاموية (دار القضاء العالي) ٦٦٦ / ١٩٧٣ / ١ - ٣٢٠١“



Bibliotheca Alexandrina



0542375